رسائل جامعية (٣١)

أسباب الخطأ في التفسير

دراسة تأصيلية

تأليف

الدكتور طاهر محمود محمد يعقوب

دار ابن الجوزي









رسائل جامعية (٣١)

أسباب الخطأ في التفسير

دراسة تأصيلية

تأليف

الدكتور طاهر محمود محمد يعقوب

الجزء الأول

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب في الأصل رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)، وقد نوقشت من قبل اللجنة العلمية المكونة من أصحاب الفضيلة:

الأستاذ الدكتور حكمت بن بشير ياسين، أستاذ التفسير بقسم الدراسات العليا مشرفاً.

الأستاذ الدكتور علي بن سليمان العبيد، رئيس قسم التفسير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عضواً.

الشيخ الدكتور محمد بن بكر عابد، الأستاذ المشارك في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عضواً.

بتاريخ ١٤٢٣/١١/٢٢هـ

وقد أجيزت مع مرتبة الشرف الأولى.

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام ـ شارع ابن خلدون ـ ت: ٨٤٢٨١٤٦ ـ ٨٤٦٧٥٨٩ ـ ٨٤٦٧٥٩٣،
ص ب: ٢٩٨٢ ـ الرمز البريدي: ٣١٤٦١ فاكس: ٨٤١٢١٠٠ ـ الرياض ـ ت: ٤٢٦٦٣٣٩ ـ الإحساء ـ الهفوف
ـ شارع الجامعة ـ ت: ٥٨٨٣١٢٢ ـ جدة ـ ت: ٦٥١٦٥٤٩ ـ ٦٨١٣٧٠٦ ـ بيروت ـ هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
ـ فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ ـ القاهرة ـ ج.م.ع ـ محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ ـ تلفاكس: ٠٢٢٥٦١٤٧٣
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.jwzi.com

تقديم

بقلم فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور حكمت بشير ياسين حفظه الله تعالى

الحمد لله ولي المؤمنين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى من اهتدى بهديه ودعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن موضوع «أسباب الخطأ في التفسير» من الموضوعات المهمة ذات الأولوية؛ إذ من خلاله نقتفي المنهج الصحيح لبيان وفهم كلام الله تعالى في القرآن العظيم، ونرسم الضوابط والقواعد لتفسير القرآن الحكيم، ونجني فوائد التفسير النبوي وتفسير الصحابة والتابعين ﷺ أجمعين. كما تظهر ثمرات وعثرات الاستنباط والاجتهاد، فتجتمع الفرائد وتنبع الفوائد، فتسطع خطوات مسار علم التفسير بمدارسه ورجاله منذ نشأته إلى عصرنا الحاضر.

وإن تحقق ذلك الهدف ينوء بالعصبة أولي القوة التي تمخر في عباب بحر لجي متلاطم الموج مترامي الأطراف، ومع هذا فقد تجرأ الباحث الفاضل الدكتور طاهر محمود بن محمد يعقوب لاقتحام هذا البحر وذلك بعد الدراسة والاستشارة ووضع الخطة الشاملة والمنهج الدقيق ثم إعداد العدة من المصادر المنثورة والمقالات المثبورة، وقد عايشت الباحث من خلال إشرافي على هذه الرسالة ورأيت فيه الجدية والجلد والصبر على الاستقراء والتهذيب والسبر ودقة التزامه بالخطة والمنهج.

وقد بذل جهوداً في الاطلاع على المصادر والمراجع التي نافت الستمائة والخمسين، وتمكن من استقرائها وسبرها ونقدها بالأدلة العقلية والنقلية والمناقشات الهادئة الهادفة.

إن هذا الإنجاز الذي قام به الباحث (وفَّقه الله) بهمته العالية وثقافته

الواسعة وأمانته العلمية، يستحق الشكر والتقدير؛ إذ عكف عليه خمس سنوات متتاليات وحقق فيها الأهداف المذكورة.

وتوصل إلى نتائج مبتكرة وقواعد معتبرة، وجامعها أربع كليات، وهي كما يلي:

١ ـ العدول عن مصادر التفسير الأصلية وأصوله الصحيحة الثابتة.

٢ ـ عدم الدقة في فهم مراد نصوص الآيات ومدلولاتها.

٣ ـ إخضاع النصوص القرآنية للأهواء والتعصبات والبدع.

٤ ـ القصور في تطبيق الشروط اللازمة للتفسير.

هذا، والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناته، وأن يوفقه لمزيد من الأعمال العلمية النافعة، والله تعالى ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

حكمت بن بشير بن ياسين

أستاذ الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

تقريظ

لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

من الأمور المسلمة شرعاً أن علم التفسير من أشرف العلوم وأعلاها وأسماها، ولا يزال الناس بحاجة في كل عصر وفي كل مكان إلى من يفسر لهم القرآن الكريم ممن آتاه فهماً دقيقاً، وحسًّا مرهفاً، ينظر إلى مجتمعه بعين فيشخِّص أمراضه، ويتوجس علله، وينظر بالعين الأخرى إلى القرآن الكريم ملتمساً العلاج الشافي والدواء الكافي.

وكل أمة مكلفة بأن تقرأ القرآن وتعتبره، وتفهمه وتعمل به، وتلمس علاجها منه، ولو لم يكن لها ذلك لاكتفت الأمة كلها بتفسير واحد يفسر لها القرآن، وبعالم واحد يستخرج لها الأحكام.

ولكن الأمر جد يختلف، فمعانيه من السعة بحيث لا يستطيع مفسر أن يحيط بها، وفي أحكامه من الشمول بحيث لا يستطيع عالم أن يستوعبها، وهنا سر عمومية القرآن، وشمولية الرسالة، حيث يفهم أهل كل عصر من القرآن الكريم ما تقوم به حياتهم، ويجلو لهم ظلمات مجتمعهم، وينير لهم السبيل.

وليس لهذا الفهم الذي نشير إليه أن ينطلق كيف شاء في الأفق، بل عليه أن يلتزم طريقاً واضحاً حتى لا تلتبس عليه الأمور أو يتخبط في الظلمات، أو يشطح به الفكر، أو تبعد به النجعة، فهو مهما أوتي من قوة محدود الطاقات والملكات، لا يستطيع أن يدرك كل الحقائق.

ولهذا وضع علماؤنا ـ رحمهم الله تعالى ـ قواعد وأسساً يقوم عليها علم

التفسير، وشروطاً وآداباً يلتزم بها المفسر حتى لا يشطح في التفسير أو تبعد به النجعة، وزل بعضهم عن هذه القواعد والأسس أو قصر به علمه، وشطح بالتفسير آخرون، ولهذا الزلل ولهذا الشطح أسباب كثيرة، وقد تصدى فضيلة الشيخ طاهر محمود بن محمد يعقوب لاستقراء أسباب الخطأ في التفسير ودراستها في رسالته القيمة للدكتوراه، هذه هي التي بين يديك.

ولا أخفي أني أشفقت عليه ـ وأنا أقرأ ـ مقدمة الرسالة من أمور:

أولها: أن تقصر به طاقته عن استيفاء هذه الأسباب واستقرائها.

ثانيها: أن تقصر به لغته ـ وهو غير عربي ـ عن إدراك الأسباب المتعلقة باللغة، وهي أسباب يقصر عنها أربابها وأساطينها أحياناً.

ثالثها: أني خشيت أن يشطح بالنقد فيغمز ويهمز من علماء الأمة ممتطياً صهوة هذه الزلة يطارد بها علماء الأمة، ولا يلتمس لهم عذراً، ولا يقر لهم بفضل وهو أمر حمل أقواماً على التصدي لأخطائهم، والتفرغ لتصيُّد عثراتهم فزلت بهم الأقدام، وشطحت بهم الأهواء، نسأل الله لنا ولهم السلامة.

والحق أني وجدت فضيلة الشيخ طاهر محمود ـ حسب اطلاعي ـ على مواضع من رسالته واسع المعرفة، غزير الاطلاع، لم يكتف بما يحصل به على الدرجة العلمية وهو دون ما كتب، ولكنه أراد أن يكتب كما يكتب العلماء متجرداً للعلم، مشمراً عن ساعديه في البحث والتنقيب، مستخرجاً لكنوز مخفية وعلوم مستورة. ولم تقصر به لغته بل فاق بأسلوبه ونقده كثيراً من أربابها.

وأما موقفه من أصحاب هذه الزلات فقد أفرد له مبحثاً مستقلاً مقتدياً فيه بسلفنا الصالح وعلمائنا الأعلام، وما أجمل قوله مستنداً إلى كلام الذهبي رحمه الله تعالى: (ليس من شروط العالم أن لا يخطئ).

حين وقفت على هذه المعاني الثلاثة في رسالته أدركت أني وقفت على رسالة قيمة، حق لها أن تطبع وتنشر، نفع الله بها وبصاحبها وجعلها في ميزان حسناته، ونسأل الله لنا وله الثبات على الحق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

أ.د/ فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي
أستاذ الدراسات القرآنية
كلية المعلمين ـ الرياض

أوّلاً: المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

١ ـ أهمية علم التفسير

٢ ـ أهمية الموضوع وسبب اختياره والغرض منه

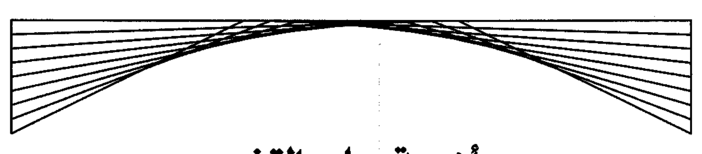
٣ ـ المنهج في كتابة البحث

٤ ـ خطة البحث

٥ ـ كلمة شكر وتقدير

٦ ـ تعريفات أساسية لعنوان البحث





أهمية علم التفسير

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٠٢﴾[٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ١﴾[٣].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ٧١﴾[٤].

أما بعد: فإن الاشتغال بكتاب الله ﷻ تعلماً وتعليماً، فهماً وتفسيراً، قراءةً وتطبيقاً من أجلّ القربات وأكمل الطاعات، فالسعادة كل السعادة لمن يتعلم القرآن ويفهمه ويعمل به، والخير كل الخير لمن يخدمه نشراً وشرحاً، وطوبى لمن يتدبر فيه ويستخرج منه الدرر الثمينة والجواهر البديعة.

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان الرسول ﷺ يبدأ بها خطبه ويعلّمها أصحابه كما يعلّمهم التشهد، أخرجها الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والجمعة: (٢/٥٩٢، ٥٩٣) برقمين: (٤٣، ٤٦) من حديث جابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٠٢). (٣) سورة النساء، الآية: (١).

(٤) سورة الأحزاب، الآيتان: (٧٠ ـ ٧١).

قال النبي ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»[(١)].

وبشرى لأهل القرآن خاصة الله وخيرته وأصفيائه الذين خصهم الله تعالى بفهم كتابه وتفسير كلامه، فهم يتلونه حق تلاوته، ويرعونه حق رعايته، ويتدبرونه حق تدبره، ويسترشدون من هدايته، ولا يلتمسون الهدى في غيره: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾[(٢)].

وإن من أشرف علوم القرآن نفعاً وبركة، وأعظمها فائدة وخيراً علم تفسير كتاب الله العزيز العليم الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[(٣)]؛ لأنه إيضاح معاني كلام رب العالمين ليفهم عن الله مراده، ويتوصل إلى غايته ومقصوده، ويعمل بأمره ويجتنب نهيه، ويتمسك بحكمه ويتمثل بإرشاده.

تبرز أهمية علم التفسير من خلال مكانته المرموقة ومنزلته العالية من بين علوم القرآن خاصة والعلوم الشرعية عامة باعتباره أول العلوم الإسلامية؛ إذ هو الأصل في فهم القرآن وتدبره، وعليه يتوقف استنباط الأحكام، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، وبه يعرف الحلال من الحرام، والطيب من الخبيث، والنافع من الضار، ومنه تستخرج أصول الشرع وقواعده.

وما أحسن كلام العلامة **الأصفهاني** الذي نقله **السيوطي** عنه في بيان أهمية هذا العلم الشريف وفضله حيث قال:

«أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان، تفسير القرآن. . ، وبيان ذلك هو أن علم التفسير قد حاز الشرف من جهات ثلاث: من جهة الموضوع، ومن جهة الغرض، ومن جهة شدة الحاجة إليه.

أما من جهة الموضوع؛ فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة: (فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الرّدّ ولا تنقضي عجائبه)

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه: (٨/ ٦٩٢) برقم: (٥٠٢٧) عن عثمان رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) سورة الإسراء، الآية: (٩).

(٣) سورة فصلت، الآية: (٤٢).

وأما من جهة الغرض؛ فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى.

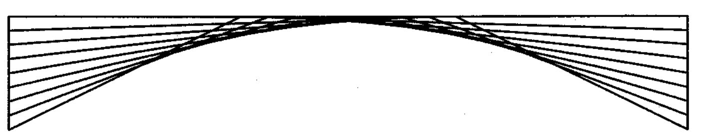
وأما من جهة شدّة الحاجة إليه؛ فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجلي أو آجليّ مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى»[١].

ولقد أدرك سلفنا الصالح وعلماؤنا الأفضال منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا، شرف هذا الموضوع وأدركوا أهميته البالغة، فتفرّغ نخبة ممتازة وتجرّد ثُلّة صالحة منهم على مرّ العصور والأجيال وعلى كرّ الأزمنة لدراسة القرآن الكريم وعلومه المتنوعة، فأفنوا أعمارهم، وبذلوا أغلى ما في وسعهم، وصرفوا أعلى ما في هممهم، وأنفقوا أثمن ما في أيديهم في خدمة كتاب الله الكريم.

وتسلّم الأمانة الخلف من السلف جيلاً بعد جيل ليبقى القرآن الكريم إلى يوم القيامة محفوظاً عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. فجزاهم الله جميعاً عنا وعن جميع المسلمين خير الجزاء.

○ ○ ○ ○ ○

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢/ ٤٠٦) باختصار.



أهمية الموضوع وسبب اختياره والغرض منه

ومما لا شك فيه أن كل ما يتعلق بالتفسير من الدراسات المتنوعة والبحوث المختلفة قد وفّاه المفسرون الأقدمون حقه من البحث والتحقيق، والتهذيب والتمحيص، وقاموا رحمهم الله تعالى بجهود مشكورة لا تُنسى، وخدمات جليلة لا يُستغنى عنها في مجال التفسير، حيث لم يتركوا للأواخر كبير جهد وعظيم سعي في تفسير كتاب الله، والكشف عن معانيه الجليلة، وإبداء مراميه النبيلة، وإظهار مفاهيمه السامية، فكلنا عالة على جهودهم المخلصة ومساعيهم المبذولة في خدمة كتاب ربهم الكريم.

ومع هذا التقدير لكل ذي فضل فضله والاعتراف لكل ذي حق بحقه، نؤمن بأن الكمال المطلق لله وحده الذي لا يضل ولا ينسى، وكل غير معصوم يؤخذ من قوله وفعله إن وافق الحق، ويُردّ عليه إن جانب الصواب.

وليس من العيب الوقوع في الزلة لكونها من خواص طبائع بني آدم، ومَن الذي لا يُخطئ؟ ومن الذي لا يزلّ؟ وإنما العيب كل العيب الإصرار على الخطأ والدعوة إليه بعد ظهور حقيقته وتبيان خطورته، والحق أحق أن يتبع والصواب أحب أن يُذكر، والباطل أحق أن يُردّ عليه، والخطأ أليق أن يُحذّر منه ويُجتنب عنه.

وعلماؤنا الأفاضل وسلفنا الأكارم إذا كان قد وقع منهم بعض الزلات والهنات دون تعمد أو حسبان لما ينطوي عليه من مفاسد ومخاطر، فإن لهم من المواقف الحميدة، والجهود الجليلة، والتحقيقات المرضية في مختلف القضايا العلمية عموماً، ومتعدد المباحث القرآنية خصوصاً ما يجعلهم أئمة التفسير. فهذه هفوات لا تقاس بجانب ما لهم من السابقة والفضل وقدم صدق، كما لا تمنعنا من الاستفادة من جهودهم المخلصة المبذولة في خدمة القرآن وتفسيره.

«وما زال العلماء على هذا المشرع يُنبِّهون على خطأ الأئمة مع الاستفادة من علمهم وفضلهم»[١].

وما من أحد من العلماء إلا قد رد ورُد عليه، ونقد وانتُقد عليه، واعترض واعتُرض عليه، ولم يعتبر ذلك انتقاصاً من بعضهم لبعض، بل الواجب هو التنبيه على الخطأ والتحذير منه، ممن كان، بالحجة والبرهان، مع أدب واحترام وإجلال أهل العلم المخلصين، ومهما بلغ الإنسان من العلم والفضل فلن يزال معرضاً للوهم والغلط، وواقعاً في السهو والزلل؛ وهذا مما طبع الله عليه البشر.

وخلال مطالعتي لبعض كتب التفاسير والنظر في بعض الدراسات والبحوث القرآنية، على اختلاف مناهجها، وتباين اتجاهاتها، وتنوع أساليبها مع تعدد أغراضها وتفاوت أهدافها، اتضحت لي بعض الأخطاء والانحرافات عن المنهج التفسيري الصحيح لدى مجموعة من المفسرين المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، وأغلبهم المتصدرون للتفسير بالرأي الذين عدلوا عن منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين في التفسير، حيث فسروا النصوص القرآنية بمجرد الرأي والهوى غير مستندين إلى الأصول والشروط التي يجب على المفسر أن يعتني بها، وأن يعض عليها بالنواجذ، فجاءت تفاسيرهم وتأويلاتهم للآيات القرآنية بما لا يتفق مع رسالة القرآن، ولا يتناسب مع هدايته، ولا يساير أهدافه النبيلة، ولا يلائم مقاصد نزوله الأصلية.

ومن المعلوم أن إخضاع النصوص القرآنية للتعصبات المذهبية، والتحمسات الفكرية الخاطئة، وتفسيرها لتأييد ميول شخصية، وتأويلها لانتصار معتقدات فاسدة، وتحميلها على مذاهب ذات مفاهيم مغالية، فتح على المسلمين باب شر خطير، ولج منه أعداء الإسلام للدس فيه، وتشويه صورته، وتخريب سمعته، وإفساد عقيدته، كما أنه دخل منه أصحاب البدع وأهل الأهواء إلى ترويج بدعهم ونشر أهوائهم متسترين بنصوص القرآن الذي أحكمت آياته.

كما مُني التفسير بأصحاب الأغراض الدنيئة المتنوعة، والنزعات

---

(١) التعالم وأثره على الفكر والكتاب: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد: (ص: ١٠٦).

المنحرفة، والمسالك المنجرفة حين وضعوا أقوالاً في التفسير ونسبوها إلى الرسول ﷺ أو إلى بعض أصحابه أو إلى بعض علماء السلف الصالح زوراً وبهتاناً، كما أن منهم من أوجبوا تأويل كل آية من آيات القرآن تتعارض مع ما وصلت إليها آراؤهم وأفكارهم، ليطابقوها على المعاني والمفاهيم التي أرادوا إثباتها، وكثيراً ما حملوا النصوص القرآنية على ما لا تتضمنه من المعاني المتكلفة ليدفعوا بها معارضاً أو ليؤيدوا بها رأياً.

ما من طائفة من طوائف أصحاب الأهواء وأهل البدع، وما من فرقة من الفرق المنحرفة إلا وهم قد ركبوا متن عمياء، وخبطوا خبط عشواء، واقترفوا الغلط بحمل الآيات القرآنية على معان تؤيد باطلهم وتساند خطأهم، إرغاماً للخصوم وانتصاراً لمذهب معين أو لمعتقد دخيل. وخير شاهد على ذلك تفاسيرهم التي ألَّفوها على أصول معتقداتهم الزائفة ومبادئ مذاهبهم الخاطئة.

وكم من معتقد باطل، وفكر فاسد، ورأي زائغ حاول أصحابه أن يبحثوا عن مستنده، وأن يجدوا حجته من نصوص القرآن! وهي تعارضه بكل جلاء ووضوح، وتخالفه بكل صراحة وبيان.

فليست بدعة الخوارج، والاعتزال، والرفض، والتجهم، والتشيع، والتصوف، والفلسفة والمنطق، والتكفير، والتبديع إلا ولأصحابها تكلفات وتمحُّلات لحمل النصوص القرآنية على بدعهم ومصطلحاتهم المخترعة، وبذلك وقعوا في بلايا عظيمة، وارتكبوا شروراً جسيمة، وتلوثوا برزايا أثيمة من التحريف، والافتراء، والكذب، والخيانة العلمية، والقول على الله بغير علم، والتقول في كتابه بلا دليل، والخوض في حكمه بدون حجة.

أصول المعتزلة الخمسة[1] ومبادئ أهل البدع الأخرى أمور محدثة في

---

(١) هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
وللتفصيل يراجع: الفرق بين الفرق لعبد القادر البغدادي: (ص: ١١٤ ـ ١١٦)، والملل والنحل للشهرستاني: (١/ ٤٣ ـ ٤٦)، والتفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: (١/ ٣٦٨ ـ ٣٧٠).

الذين لم يدل عليها الكتاب والسنة ولم يقرها الصحابة ولا التابعون لهم بإحسان. ولكن تكلَّف أصحابها بحمل النصوص عليها، وفي أمثال هؤلاء قال شيخ الإسلام **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ:

«.. فقد أخذوا العبارات القرآنية والسنية، فجعلوا يضعون لها معاني توافق معتقدهم، ثم يخاطبون بها ويجعلون مراد الله ورسوله ﷺ من جنس ما أرادوه»[١].

وقال فيهم:

«.. فطلبوا الدين بغير طريقه؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم، فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام لهم قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرّفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المستكرهة، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السنة تحت أقدامهم»[٢].

فتفاسير **المعتزلة** القدامى وتأويلات العقلانيين الجدد يغلب عليه الطابع العقلي، والمنهج الكلامي، والمسلك الجدلي، ولا تُرى النصوص النبوية فيها إلا أنها شيء ثانوي وأمر هامشي نادراً ما يلجأون إليه، وذلك عندما لا يصطدم بمنهجهم.

وتفاسير **الخوارج والشيعة** تشتمل على المضحكات والمبكيات من الغرائب والعجائب ما لا يقضي منه المرء عجبه وحيرته!!

أما تأويلات **الصوفية** وإشاراتهم البعيدة فتكثر فيها العبارات التي ليس وراءها طائل، والشطحات التي تبعدهم عن النسق القرآني، وتجعل الكلام غامضاً، وتُصيِّر المفهوم عسيراً، والتفسير لا يؤخذ من أذواق المتذوقين، ولا من مواجيد المتواجدين.

وأفسد من تفاسير المتصوفة تفاسير **الباطنية** الذين يقتصرون على الأخذ

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد، لابن تيمية: (ص: ٢٣٥).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة: (٢/٤٩٦).

بباطن القرآن ويهملون ظاهره، ويتبعون متشابهه ويُعرضون عن محكمه، فليس فيها إلا التأويلات الفاسدة المخالفة لأصول الشرع الحنيف، وقواعد اللغة العربية.

وأما تفاسير **الفلاسفة والمناطقة** فهي تصطبغ بصبغة الجدل والمناظرة، وأساليب الكلام المستوردة من الهند واليونان، وتخوض فيما وراء قوى الإدراك، وتبحث عن الأمور الغيبية الواردة في القرآن الكريم بعقل قاصر ورأي فاسد.

ومن أبطل تفاسير هؤلاء وأكذبها تفاسير **الزنادقة والملاحدة** الذين تستروا بلباس الإسلام وقلوبهم مليئة بالحقد والنفاق والعداء للدين. فما وجدوا طريق الوصول إلى هدمه وإلى غاياتهم الخسيئة إلا بإتيان تأويلاتهم الكاذبة باسم التفسير الواقعي، والفكر المستنير، والرأي المعقول.

وتفاسير **المولعين بالقصص** والأخبار التاريخية جعلت القرآن كتاب قصة وحكاية بكثرة إيراد الإسرائيليات والحكايات غير الصحيحة فيها.

وتفاسير **أهل اللغة والأدب والبلاغة** يُعتمد فيها على الفروض المجازية، والتذرع بالتمثيل والتخييل، وكأن القرآن الكريم ـ عندهم ـ ما نزل إلا لتوضيح قواعد النحو والصرف، وبيان ضوابط الإعراب، وإبراز وجوه الإعجاز اللغوي.

وتفاسير **المتعصبة بالمذاهب الفقهية** والمسائل الفرعية تظهر فيها آثار التعصب البغيض، وتتجلى مظاهر التقليد الأعمى، ولا قيمة فيها لدليل صحيح، ولا مكانة فيها لبرهان بيّن، ولا احترام فيها لحجة المخالف في المذهب وإن كان على الحق والصواب.

وتفاسير **العقلانيين المعاصرين** تُحيي أفكار المعتزلة القدامى بأسلوب جديد، وتُنشّط حركة الاعتزال باسم حرية الفكر، والعقل النيّر، حيث تُنكر بعض الثوابت والمسلّمات الواردة في القرآن الكريم ـ إنكاراً كلياً أو جزئياً ـ بتأويلات واصطلاحات ما أُنزل بها من سلطان. ولقد زادت على أفكار المعتزلة طامات جديدة ورذائل حديثة باسم تحرير المرأة والتساهل في الحجاب الشرعي لها.

وتفاسير **المعجَبين بعلوم حديثية** وفنون عصرية من الطب، والهندسة، والرياضيات، والفيزياء ونحوها، تتأثر باكتشافات كونية حديثة ونظريات علمية تجريبية إلى حدّ يجعل الناظرَ فيها يظن أن القرآن ما نزل إلا لبيان العلوم الكونية، وتوضيح الفنون الرياضية، وشرح الرموز الهندسية، وتفسير المعادلات الجبرية وما إلى ذلك.

وتفاسير **المتجددين المتثقفين** تتمثل بظاهرة الاستشراق والتأثر بالفكر الغربي، بل الدعوة إليه، وما تأويلاتهم وانحرافاتهم إلا نتيجة الهزيمة النفسية، والتشتت الذهني، والاضطراب الفكري.

وهذه المناهج وتلك الطرق والاتجاهات التفسيرية ليست خاصة بزمن من الأزمنة ومكان من الأمكنة، وليست حديثة العهد ووليدة أفكار اليوم، كما أنها ليست من الموضوعات المندثرة والمباحث المدروسة، بل لها جذور عميقة ضاربة في القديم، وصلات راسخة في السابق. وما زالت هذه المناهج تزداد وتتنوّع، تتسع وتضيق، تبرز حيناً وتخفى في حين آخر - في كل مصر وعصر - بأشكال متنوعة وأساليب متطورة حسب ظروف أصحابها وأحوال أهلها. نسأل الله أن يجنبنا ركوب هذه المناهج المنعرجة، وتلك المذاهب المنحرفة التي لا يؤمن العنت على راكبها والانقطاع على سالكها.

فجميع هذه الطوائف والنحل «اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة. . .»[١].

وإنشاء معان ومعتقدات، إبداء آراء وإحداث مذاهب، اختراع أفكار وإيجاد نظريات غير مستمدة من الوحي ثم البحث عن النصوص القرآنية لتعضيد تلك المسبقات الفكرية، والموروثات العقلية المظنونة، طريقة من طرق أهل البدع في التفسير قديماً وحديثاً.

وهذا المنهج يسبب التكلف في حمل النصوص على ما لا تحتمله لغة ولا

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، بتحقيق محمود محمد نصار: (ص: ٨٧).

شرعاً، ومن ثم نلاحظ تفاسير خاطئة ليس لها دليل صحيح ولا مستند شرعي.

وقد ذمّ أهل العلم هذا المنهج التفسيري الخاطئ بأقوالهم المتعددة، وعباراتهم المتنوعة. فمن ذلك قول شيخ الإسلام **ابن تيمية** رحمه الله حيث وضّح طريقة أهل الضلال في التفسير، فقال رحمه الله: «... يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله ﷺ تبعاً لهم، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه... وهذه الطريق يشترك فيها جميع أهل البدع الكبار والصغار، فهي طريقة الجهمية والمعتزلة ومن دخل في التأويل من الفلاسفة والباطنية الملاحدة»[١].

وحكم على تفاسير أمثال هؤلاء بقوله: «وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً، بل مبتدعاً، وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه» إلى أن قال: «والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه: البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله.

فمن أصول العلم بذلك: أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه، وأنه الحق. وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع، ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق»[٢].

وأشار الإمام **ابن قتيبة** رحمه الله إلى منهج أهل البدع والأهواء في التفسير قائلاً:

«وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم، ويحملوا التأويل على نحلهم»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٣٥٥، ٣٥٦).
(٢) مقدمة في أصول التفسير: (ص: ٩١).
(٣) تأويل مختلف الحديث له: (ص: ٤٦).

فينبغي للدارسين لتفسير كلام الله تعالى، والباحثين في الدراسات القرآنية أن يعرفوا هذه التأويلات الفاسدة وأسبابها، والانحرافات الواضحة وعللها، التي لم يستند أصحابها إلى دليل صحيح، ولم يعتمد أهلها على برهان سائغ، بل حملهم على ذلك ـ غالباً ـ الجهل، والتعسف، والهوى، والتعصب المقيت، والتقليد الأعمى، وتقديس الأشخاص، وحب الظهور والشهرة، والإعجاب بالنفس وغير ذلك من الأسباب الخطيرة، والدواعي الرذيلة. ولا ريب أن لهذه الأخطاء التفسيرية أسباباً ودوافع، عللاً ودواعي، ينبغي لطلاب العلوم الشرعية عموماً وللمشتغلين بالعلوم القرآنية خصوصاً أن يتعرفوا على تلك الأسباب بأدلتها وأمثلتها لكي يتمكنوا من اجتنابها والتحذير منها.

وتواصياً بالحق، ونصحاً للإسلام وأهله، وتبرئة للذمة، وذوداً عن الصواب، وإسهاماً في خدمة كتاب الله ﷻ، وتحقيقاً لهدفه السامي، ووصولاً إلى مقصوده العالي أردت ـ بتوفيق الله العلي القدير ـ أن يكون محور بحثي وغرض دراستي المتواضعة، هو تنقية منهج التفسير من زغل المناهج المنحرفة، والمسالك المنعرجة، ونفض غبار الانحراف والخطأ عن وجه التفسير المشرق، وتنبيه على سهو الغافلين، وتذكير لنسيان الجاهلين، وإبطال أباطيل الملحدين، والرد على سخافات الزائفين الزائغين عن الحق؛ لذا وذاك أحببت أن يكون موضوع رسالتي في مرحلة الدكتوراه بقسم التفسير في كلية القرآن الكريم بعنوان:

«أسباب الخطأ في التفسير ـ دراسة تأصيلية»

وما أردت من وراء ذلك إلا تصحيحاً للخطأ، وإصلاحاً للانحراف، وتقويماً للاعوجاج، وتوضيحاً للحق ودعوة إليه، وكشفاً عن الباطل وتحذيراً منه.

وليُعلم أنني لم أهدف من هذه الدراسة تصيّد أخطاء وكبوات المفسرين المخلصين في اجتهاداتهم والجادين في جهودهم تقليلاً من شأنهم، ونيلاً من كرامتهم، وتنقيصاً في علو مجدهم وشرفهم، كما لم أقصد بها هضم حقوقهم واحتقار حسناتهم، وغمط أعمالهم المبذولة في خدمة الإسلام والمسلمين، كلّا، وإنما الغرض منها ألا تتكرر هذه الأخطاء في كتب التفسير، وعدم الأخذ

بها، والاعتماد عليها؛ لأنها تؤدي إلى إنشاء معتقدات غير صحيحة، وأفكار غير لائقة بهدي القرآن، وتسبب احتمال التعارض بين النصوص القرآنية، ومن ثم صعوبة الجمع بينها وفقد ترجيح بعضها على بعض.

كما تستهدف هذه الدراسة بيان منهج التفسير الصحيح ـ بذكر ما يخالفه وينافيه ـ يُغربل به كل ما هبّ ودب، وتوضيح الميزان الأصيل يوزن به كل غث وسمين، ويُعرف به كل أصيل ودخيل، وذلك من باب معرفة الشر لِيتقى منه ويُبتعد عنه. وتتجلى معرفة الحقائق ببيان أضدادها، وتظهر دقائق الأمور بذكر نواقضها.

جاء في كتاب «القُرطَين»: «.. لأن فضائل الأشياء تعرف بأضدادها فالخير يُعرف بالشر والنفع بالضر والحلو بالمر..»[1]. وهكذا الصحيح بالخطأ والسليم بالسقيم والحق بالباطل.

وقد قيل: وبضدها تتبيّن الأشياء.

فهذه الدراسة محاولة لتنقية مناهج التفسير من زغلها وزيغها، وكشّاف لكشف بعض أسباب الانحرافات التفسيرية؛ لكي لا يتجرأ متجرئ على أن يستدل بهفوة من ذوي الهفوات، ولا ينخدع مخادع بزلة من زلات المفسرين، ولا يُوقع المبتدئ في العلم نفسَه فريسةً للنعرات البرّاقة والشعارات الجذّابة باسم التجديد والتنوير.

وأما أسباب اختياري لهذا الموضوع فتتلخص في النقاط التالية:

١ ـ إن هذا العمل أعتبره ـ قبل كل شيء ـ خدمة لكتاب الله ﷻ، وخدمة كلام الله الحميد من أعظم العبادات، وأقرب القربات، وأكمل الطاعات، فأرجو أن لا أحرم الأجر بإذن الله تعالى متى ما أخلصت النية في ذلك.

٢ ـ أمنيتي القديمة ورغبتي الملحة في الكشف عن المغالطات والانحرافات الواقعة في كتب التفسير باللغة الأردية، وهي متداولة بين ناطقيها

---

(١) (٩١/١).

المنتشرين في أنحاء العالم، ولكن بعد التحاقي بالجامعة الإسلامية وتخرجي في كلية الحديث الشريف، ثم كلية القرآن الكريم بقسم التفسير في مرحلة الماجستير، اتسعت معلوماتي وزادت معارفي حول كتب التفسير باللغة العربية، وبسبب مجالستي لبعض العلماء الأفاضل المتخصصين في التفسير تبين لي أن الموضوع جدير بأن يتوسع فيه وألا يتقيد بقيد الدراسة في التفاسير الأردية فقط، بل طبيعة الموضوع وأهميته تقتضيان أن يكون الاهتمام الأكبر والاشتغال الأكثر بالتفاسير العربية لكونها أصلاً ومرجعاً لكتب التفاسير المكتوبة في جميع اللغات الأجنبية.

٣ ـ لما عرضت ملامح هذه الفكرة على بعض مشايخي وأساتذة كلية القرآن الكريم بقسم التفسير، وأخص منهم بالذكر فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور حكمت بن بشير بن ياسين، وفضيلة الشيخ الدكتور مسعد بن مساعد الحسيني - حفظهم الله تعالى جميعاً ـ فحبذوها واستحسنوها وشجعوني على اختيار هذا الموضوع، فازددت اطمئناناً وانشراحاً.

٤ ـ وكان من أهم العوامل التي ساعدتني للتوصل إلى معرفة أهمية هذا الموضوع واختياره إحساسي الشديد بعدم وجود كتاب كامل في التفسير على منهج السلف الصالح باللغة الأردية، وعسى أن يجعل الله هذه الدراسة مدخلاً لبدء تنفيذ المشروع التفسيري المرجو الخالي من الأخطاء والانحرافات، والبدع والخرافات، كي نتمتع برسالة القرآن الكريم الخالدة حق التمتع.

٥ ـ لم يسبق أحد ـ فيما أعلم ـ إلى تحرير هذا الموضوع واستيفائه، ولم يتقدم إلى كشف أسراره، ولم يخض في استقصاء مباحثه بتأليف مستقل، مع عظيم أهميته، وعلو قيمته، وشديد الحاجة إليه[1]. وما أجمل كلام الإمام **ابن**

---

(١) بعد بدئي في كتابة هذا البحث عثرت على رسالة صغيرة بعنوان: (الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها) للدكتور محمد حسين الذهبي. وهذه الرسالة نافعة في موضوعها استفدت منها في بعض مباحث بحثي. والرسالة محدودة بذكر نماذج تأويلات منحرفة لبعض الفرق المبتدعة مثل الخوارج والشيعة والمعتزلة والصوفية، كما تعرض صاحبها لبعض الاتجاهات الأخرى المنحرفة باختصار. وفي الحقيقة هذه الرسالة مأخوذة ومستفادة من كتاب المؤلف نفسه «التفسير والمفسرون»=

الجزري في أسباب اختيار الموضوع، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «وينبغي لمن أراد التصنيف أن يبدأ بما يعمّ النفع به، وتكثر الحاجة إليه بعد تصحيح النية، والأولى أن يكون شيئاً لم يُسبق إلى مثله»[1].

ومع ذلك لا أدعي بوجود الجدّة الكاملة، والابتكار الخالص، والإبداع المحض في هذا البحث، بل الشرف والسبق لعلمائنا الأفاضل الذين قرروا الأصول والمناهج والضوابط بعد الاستقراء والتتبع، وبعد المثابرة والمصابرة، لتمييز الصحيح من السقيم ولمعرفة السليم من العليل، وإنما أردت جمع متفرقها، ونظم شتاتها، وتأليف تناثرها، وتقريب معانيها إن كان فيها شيء من الغموض والإجمال مع شيء من التفصيل والتمثيل لها.

وأخيراً، بعد أن وقر في قلبي اختيار هذا الموضوع، وعزمت إرادتي عليه، استخرت الله جل وعلا الذي هو علّام الغيوب، واستقدرت بقدرته العظيمة، واستعنت بنصرته الكريمة، فانشرح صدري، واستبشر قلبي، واطمأنت نفسي، وتنشّط ذهني، وجال نظري، وتحرّك قلمي، والحمد لله وحده الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعونه تكتمل الحسنات.

من خلال ما سبق من الإشارة إلى بعض المناهج الخاطئة، والمذاهب الفاسدة في التفسير، وما تقدم من كلام أهل العلم في تفاسيرهم، وما أُجمل في ذكر بعض أهداف هذه الدراسة وأسباب اختيارها، تتبين أهمية هذا الموضوع الذي سيكون قيّماً ومهماً ـ بإذن الله تعالى ـ بقدر ما يُوفّق الباحث لدراسته.

ونظراً لأهميته من الناحية العلمية، ومن ناحية الفائدة العائدة على الباحث وأمثاله من طُلاب العلم، فقد تمّ اختيار هذا الموضوع، وإن لم أكن لهذا العمل الشاق بكفء لضعف الأهلية، وقصور المعرفة، وقلة البضاعة، وضيق الزمن، وطول الطريق؛ فلذا لا أدعي الاستيعاب ولا مقاربته، والاستيفاء ولا مشابهته، وصورة الأمر ما ذكر الإمام الزركشي في مقدمة كتابه قائلاً: «واعلم

= كما صرّح بذلك هو نفسه في آخرها. وللرسالة قصة سرقة انظرها ـ إن شئت ـ في نهايتها.

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين له: (ص: ١٠).

أنه ما من نوع من هذه الأنواع إلا ولو أراد الإنسان استقصاءه لاستفرغ عمره، ثم لم يحكم أمره، ولكن اقتصرنا من كل نوع على أصوله، والرمز إلى بعض فصوله، فإن الصناعة طويلة، والعمر قصير..»[١].

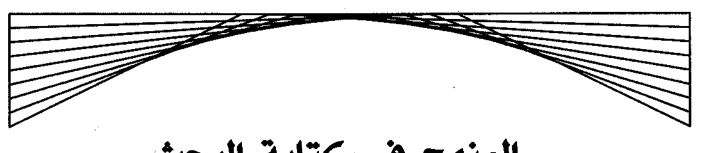
ولا أريد أن أذكر هنا عسر هذا البحث، ولا ما بذلته من المشقة والجهد والإرهاق، والصعوبات التي واجهتني لإكماله، فكل من يدخل في مثل هذا الموضوع الذي هو متعدد الجوانب ومتشعب الأطراف لا بدّ من أن يوطن نفسه على كل هذا العناء والتعب، ومن أن يطلب العون من الله العلي القدير، فهو الميسر والموفق.

وأسأل الله تعالى أن يجعل التوفيق حليفي، والتيسير عوني، والسداد جهدي، والصواب منهجي، والنور دليلي، والحق غايتي، فإنه ولي ذلك والقادر عليه.

○○○○○

---

(١) البرهان في علوم القرآن: (١/ ١٢)، و(١/ ١٠٤) من طبعة دار المعرفة، بتحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي.



المنهج في كتابة البحث

رسمت لي منهجاً مشيت عليه في كتابة هذا البحث، ويتلخص في الفقرات التالية:

١ ـ سرت في دراسة الموضوع وتناول مباحثه على طريقة العرض والنقد.

٢ ـ ذكرت أمثلة على كل خطأ تفسيري وقع صاحبه فيه من خلال كتب أشهر المفسرين من أهل السنة وغيرهم من الفرق المشهورة المنسوبة إلى الإسلام كالخوارج، والشيعة، والمعتزلة، والإباضية، والصوفية، والباطنية قديماً وحديثاً. ثم بينت وجوه بطلانها في ضوء الكتاب والسنة مدعماً بأقوال علماء أهل السنة، إلا ما كان واضحاً وضوح الشمس في رائعة النهار.

٣ ـ تعرضت لبعض المذاهب المنحرفة الحديثة في التفسير، مع ذكر ترجمة أصحابها البارزين، وتاريخ نشأة أفكارهم الخاطئة باختصار.

عانيت كثيراً في هذين الأمرين في جمع المادة العلمية والنماذج التطبيقية أولاً، ثم وضعها في مكان لائق بها ثانياً، ثم البحث عن وجوه الرد عليها ثالثاً، ثم استخراج أقوال أهل العلم في بيان المنهج الأصيل رابعاً. ولا تخفى صعوبة العثور على مثل هذه الأمور، وهي ـ بلا شك ـ صلب البحث وجوهره.

٤ ـ اعتبرت كل منهج تفسيري يخالف مذهب أهل السنة والجماعة الصحيح في التفسير، خطأ وانحرافاً وعدولاً عن المنهج المبني على دلائل الكتاب والسنة، فكل من خالفه فهو محجوج به مردود إليه.

٥ ـ أشرت ـ أحياناً ـ إلى منشأ الوقوع في سبب من أسباب الخطأ في التفسير.

٦ ـ ذكرت أشهر الكتب وأبرزها التي وقع مصنفوها في الأخطاء التفسيرية، وذلك في نهاية مباحث الأمثلة التطبيقية.

٧ ـ أحلت في نهاية الأمثلة إلى أشباهها ونظائرها معزوة إلى مظانها ومصادرها بالجزء والصفحة. وذلك لعدم الإطالة والتكرار.

٨ ـ اعتمدت على كتب شيخ الإسلام **ابن تيمية** رحمه الله في بيان المنهج التأصيلي غالباً ـ بعد نصوص الكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف الصالح ـ وهو جدير بأن يستنير منه الطلاب، وينهلوا من منهله العذب، ويرتووا من نبعه الصافي؛ إذ يصدر كلامه بعدل وعلم وإنصاف، ويعتمد على تعليل نظري، واستنتاج علمي، ومستند عقلي صحيح يتفق مع دلائل الكتاب والسنة. وما أحسن قوله ـ في معرض رده على بعض أهل البدع ـ:

«... وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل، لا بجهل وظلم؛ فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال، والظلم محرم مطلقاً، لا يباح قط بحال، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1]، وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهي صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس؟! فهو أحق أن لا يظلم، بل يعدل عليه»[2].

٩ ـ جعلت كلام العلامة **جمال الدين القاسمي** نصب عيني، حيث خاطب رحمه الله الباحث عن الحق والصدق، وطالب الصواب والسداد قائلاً:

«.. فقدم قدم عزمك فإذا أنت بحول الله قد وصلت، وأقبل على ما قبلك منه فها أنت قد فزت بما حصلت. وفارق وهد التقليد راقياً إلى يفاع الاستبصار، وتسنم أوج التحقيق في مطالع الأنظار. والبس التقوى شعاراً، والاتصاف بالإنصاف دثاراً. واجعل طلب الحق لك نحلة، والاعتراف به لأهله ملة. ولا تَرِد مشرع العصبية، ولا تأنف من الإذعان إذا لاح وجه القضية، أنفة ذوي النفوس العصبية، فذلك مرعى لسوامها وبيل، وصدود عن سواء السبيل»[3].

١٠ ـ سردت أقوال أهل العلم في الدراسة التأصيلية حسب تواريخ وفاتهم، وعدلت ـ قليلاً ـ عن هذا المنهج لضرورة، وذلك ـ مثلاً ـ إذا كان قول أحد المتأخرين شرحاً أو تعليقاً لقول أحد المتقدمين فذكرته معه ولو كان بعده ممن سبقه وفاة. وهكذا في الإحالات الواردة في الحاشية أبدأ بالمتقدم وفاة ثم أرتبهم حسب الوفيات.

---

(١) سورة المائدة، الآية: (٨).
(٢) منهاج السنة النبوية له: (٥/ ١٢٦، ١٢٧).
(٣) مقدمة تفسيره: (١/ ١٢).

١١ ـ ربطت المعلومات السابقة باللاحقة والعكس بواسطة الإحالات في الهامش.

١٢ ـ حاولت وصل الماضي بالحاضر، والغابر بالمعاصر في ذكر الأصول والمناهج والأمثلة لدى المنحرفين لدفع الشبهة التي تنص على أن العهد الماضي قد انقرض فلا حاجة إلى الرد عليهم.

١٣ ـ توجت أوائل المباحث ومبادئ المطالب ببيان معاني لغوية ومفاهيم اصطلاحية ما تتعلق بجوهر عنوان الفصل، مع الإشارة إلى أنواعه وفروعه وآثاره ومخاطره، وذلك لتجلية عنوان الموضوع المدروس.

١٤ ـ وضعت الكلام المنقول بنصه بين علامتي التنصيص هكذا « »، وإذا تصرفت في كليمات منه أشرت إلى ذلك في الحاشية عقب الإحالة بلفظة (بتصرف). وإذا كان الكلام منقولاً بمعناه، أو مستفاداً بمضمونه، أو بتصرف كثير، نحو تقديم وتأخير، وتغيير في بعض العبارات، لم أضعه بين علامتي التنصيص، ثم صدرت الإحالة بلفظة: (انظر).

١٥ ـ أدخلت ـ أحياناً ـ عند الحاجة بعض كلامي أثناء نص منقول بلفظه لأحد العلماء لإشارة إلى محذوف أو لإيضاح الكلام ونحو ذلك، وميزته بوضعه معترضاً ومحصوراً بين معقوفين هكذا ـ [ ] ـ.

١٦ ـ حرصت على الاختصار المفيد وعدم التطويل؛ كي لا يطول البحث فتفتر الهمم عن قراءته وتمل النفوس عن مطالعته؛ لأنها «تشرئب إلى النتائج دون المقدمات، وترتاح إلى الغرض المقصود، دون التطويل في العبارات»[1].

رغم أن المباحث التي طرقتها، والموضوعات التي لمستها يصلح كثير منها أن يفرد برسالة علمية مستقلة لكثرة المواد العلمية وسعة المعلومات القيمة، وتشعب الأبحاث المتنوعة وضخامة المسائل المختلفة، فما لا يدرك كله لا يترك جله. فلعل دراستي هذه تكون ـ إن شاء الله تعالى ـ خطوطاً عريضة تعين الباحثين على الظفر ببغيتهم، ومعالم مستضيئة تنور للسالكين طريقهم، ومفتاحاً لأهل العلم وطلابه لتحرير واستيعاب مباحث هذا الموضوع بتفصيل أكثر،

---

(١) كتاب الفهرست للنديم الوراق: (ص: ٣).

وتقصي مبادئه وتأصيل مناهجه بشكل أوفر، وشرح أصوله وتوضيح قواعده بأسلوب أوسع، وما ذلك على الله بعزيز.

١٧ ـ سعيت أن يكون هذا البحث مشتملاً على جملة من مقاصد التأليف، وأغراض التصنيف، كجمع المتفرق، وتوضيح المشكل، وتفصيل الإجمال، وشرح الإبهام، وملامح الجدة، ومظاهر الابتكار.

١٨ ـ ميزت الطبعة التي لم أرجع إليها إلا قليلاً، وذلك إذا كان للمصدر أكثر من طبعة، وأهملت تمييز الطبعة التي اعتمدتها في نقولي وأكثرت من الرجوع إليها مثل تفسير الطبري، والمحرر الوجيز لابن عطية، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب، والموافقات للشاطبي، والإتقان للسيوطي. اعتمدت في الأول الطبعة الكاملة ط: دار الكتب العلمية، وفي الثاني ط: دار الكتب العلمية ـ أيضاً ـ، وفي الثالث ط: دار القلم بتحقيق صفوان عدنان، وفي الرابع ط: دار ابن عفان بتحقيق أبي عبيد مشهور، وفي الخامس ط: دار إحياء العلوم بتحقيق محمد شريف سكر، وإن أحلت إلى غيرها أبنت ذلك.

١٩ ـ ذكرت اسمي المرجع والمؤلف كاملين ـ غالباً ـ عند أول ورودهما في البحث، وأما البيانات الأخرى المتعلقة بالمرجع من اسم المحقق أو المصحح أو المعلق أو المقدم (إن وجد)، ومن اسم المطبعة وبلدها، ورقم الطبعة وتاريخها، وعدد المجلدات ونحوها، فقد ذكرت في ثبت المصادر والمراجع.

٢٠ ـ اقتصرت على ذكر اسم الكتاب والمؤلف مختصراً، وذكرتهما بما اشتهرا به، مثال: تفسير القرآن العظيم للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. أقول: تفسير ابن كثير.

٢١ ـ ميزت الكتب التي تتفق أسماؤها بالنسبة إلى الفن، أو إلى المؤلف كالبحر المحيط في التفسير، والبحر المحيط في أصول الفقه، والبرهان للزركشي وللجويني.

٢٢ ـ عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، إن كانت الآية المنقولة كاملة قلت: «الآية»، وإن كانت غير كاملة قلت: «من الآية».

٢٣ ـ خرَّجت الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها الأصلية، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما

فإني أخرجه من دواوين السنة مع ذكر ما يراه النقاد المتقدمون أو المتأخرون من الصحة والضعف في حكم الحديث ـ بدون إطالة وتفصيل ـ مشيراً إلى اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

٢٤ ـ عرَّفت بالمصطلحات العلمية الواردة في البحث من حيث اللغة والغريب والاصطلاح، واعتمدت في كل على مصادره الأصلية من كتب اللغة والأصول والقراءات المعتمدة وغيرها، ومن كتب التعاريف والمعاجم والموسوعات.

٢٥ ـ ولم ألزم نفسي بترجمة كل عَلَم من الأعلام المشهورين البارزين الواردين في البحث تحاشياً للإطالة، فلم أترجم كثيراً من الصحابة الكرام ﷺ والأئمة الأربعة العظام وأصحاب الكتب الستة رحمهم الله العلَّام، وإنما اكتفيت بتعريف بعض الأعلام تعريفاً موجزاً، مع الإحالة إلى مصدر الترجمة لمن أراد الاستزادة.

٢٦ ـ ترجمت العبارات الأردية باللغة العربية.

٢٧ ـ وثقت أقوال أهل العلم وعباراتهم من مصادرها الأصلية إن وجدت، وإلا فمن الكتب الموثوقة لدى العلماء.

٢٨ ـ عرفت ما يحتاج إلى التعريف من القبائل والمدن والأماكن الغريبة، والفرق والجماعات غير المعروفة.

٢٩ ـ عزوت الأبيات الشعرية إلى دواوين الشعر والأدب.

٣٠ ـ بالإحالة إلى أمهات الكتب أحلت ـ أحياناً ـ إلى كتاب حديث لزيادة الإيضاح؛ لأن الكتب الحديثة أجمع للمادة، وأسهل للاستفادة.

٣١ ـ إذا أطلقت كلمة «شيخ الإسلام» فالمراد به ابن تيمية، و«الحافظ» فهو الحافظ ابن حجر، و«السير» فهو سير أعلام النبلاء للذهبي، و«طبقات المفسرين» فهو للداودي.

٣٢ ـ ذيَّلت البحث بفهارس علمية تساعد الباحث على الكشف من مضامينه بسهولة ويسر.

○○○○○



خطة البحث

وتشمل مقدمة، وتمهيداً، وأربعة أبواب، وخاتمة، وفهارس، رسمها كالآتي:

*** أولاً:**

المقدمة وتشتمل على ما يلي:

١ ـ أهمية علم التفسير.

٢ ـ أهمية الموضوع وسبب اختياره والغرض منه.

٣ ـ المنهج في كتابة البحث.

٤ ـ خطة البحث.

٥ ـ كلمة شكر وتقدير

٦ ـ تعريفات أساسية لعنوان البحث.

*** ثانياً:**

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نبذة عن بيان المنهج التفسيري الصحيح السليم من الانحراف.

المبحث الثاني: الموقف الصحيح من زلة العالم.

*** ثالثاً:**

دراسة الموضوع بالتفصيل، وتتضمن الأبواب الأربعة على النحو التالي:

الباب الأول: العدول عن مصادر التفسير الأصلية وأصوله الصحيحة الثابتة.

الباب الثاني: عدم الدقة في فهم نصوص الآيات ومدلولاتها.

الباب الثالث: إخضاع النصوص القرآنية للأهواء والتعصبات والبدع.

الباب الرابع: القصور في تطبيق بعض الشروط اللازمة للتفسير.

وتفصيل هذا الإجمال كالتالي:

الباب الأول: العدول عن مصادر التفسير الأصلية وأصوله الصحيحة الثابتة.

وفيه تسعة فصول:

الفصل الأول: الاجتهاد في تفسير الآية مع وجود النص المفسر لها، وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النص لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في بيان تأصيل المنهج الأثري في التفسير.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الثاني: الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحديث الضعيف والموضوع لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حكم الأخذ بالحديث الضعيف والموضوع في إثبات القراءة والتفسير وفضائل الأعمال.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الثالث: الأخذ بالإسرائيليات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإسرائيليات لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير منها.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الرابع: الاعتماد على الظنون والحكايات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالظنون والحكايات.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في مجانبة الظنون والحكايات.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الخامس: الاعتماد على مجرد اللغة وتفضيلها على الأثر الصحيح، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد باللغة والأثر وأهميتهما في التفسير.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في ذم الاعتماد على مجرد اللغة وتفضيلها على الأثر الصحيح.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل السادس: الاعتماد على الفروض المجازية والتذرع بالتمثيل والتخييل، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمجاز وموقف العلماء منه.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في ذم الاعتماد على المجاز في التفسير.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل السابع: الولوع بالفلسفة والكلام، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالفلسفة والكلام.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في إنكار الكلام المذموم وأهله.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الثامن: الاستناد إلى مجرد العقل وتفضيله على النقل الصحيح، ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى العقل ومكانته في الإسلام.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير من تقديم العقل على النقل.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل التاسع: الأخذ من المبتدعة وأصحاب الأهواء، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف البدعة والهوى.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير من البدع والأهواء وأهلها.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

○○○○○

الباب الثاني: عدم الدقة في فهم نصوص الآيات ومدلولاتها.

ويتكون من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عدم اتضاح الرؤية في الناسخ والمنسوخ، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النسخ وأقوال العلماء في أهمية علم الناسخ

والمنسوخ، والتحري والتثبت لإثباته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النسخ لغة واصطلاحاً وإثباته شرعاً وعقلاً.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في أهمية علم الناسخ والمنسوخ.

المطلب الثالث: أقوال العلماء في التحري والتيقن لإثبات الناسخ والمنسوخ.

المبحث الثاني: ادعاء نسخ ما ليس بمنسوخ.

ويشتمل على المطالب الخمسة التالية:

١ ـ اعتبار التخصيص نسخاً.

٢ ـ اعتبار البيان نسخاً.

٣ ـ اعتبار ما شرع لسبب ثم زال السبب، من المنسوخ.

٤ ـ اعتبار ما أبطله الإسلام من أمر الجاهلية، أو من شرائع الأمم السالفة نسخاً.

٥ ـ اعتبار الزيادة على النص نسخاً.

المبحث الثالث: ادعاء إثبات ما ثبت نسخه.

الفصل الثاني: الخلل في منهج الاستدلال بالآيات والإخلال بالأصول المأمور بها، وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: الخوض فيما استأثر الله بعلمه من آيات الأسماء والصفات والتسرع في إثباتها من القرآن الكريم.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف السلف الصالح من نصوص الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في التحذير من الخوض في آيات الصفات.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الثاني: التمسك بالتأويل الفاسد.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى التأويل لغة واصطلاحاً وذكر أقسامه.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في ذم التأويل الفاسد والتحذير منه.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الرابع: اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في ذم اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الرابع: تحريف الأدلة عن مواضعها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التحريف لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في ذم التحريف.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الخامس: التعلق بالمواقف التفسيرية الشاذة.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الشاذ لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في عدم الأخذ بالشاذ.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.

المبحث السادس: التعويل على العقل المحض في الغيبيات الواردة في القرآن الكريم.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الغيب لغة واصطلاحاً، والمراد به في هذا المبحث.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في عدم جواز التعويل على العقل المحض في إدراك مسائل الغيب.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الثالث: الاعتماد على المنقول عن كتب التفسير بدون الاجتهاد في التمييز بين صحيحه وسقيمه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء في التثبت من الأخبار وعدم الاعتماد على المنقول غير الصحيح.

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية.

○○○○○

الباب الثالث: إخضاع النصوص القرآنية للأهواء والتعصبات والبدع.

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: التعصب المذهبي.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعصب المذهبي في العقيدة.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ضرورة التمسك بالكتاب والسنة والأخذ بالدليل الصحيح، في ضوء أقوال السلف الصالح الواردة في ذم التعصب المذهبي والتقليد الأعمى.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الثاني: التعصب المذهبي في الفقه.

المبحث الثالث: التعصب السياسي.

الفصل الثاني: بث الزندقة والإلحاد في الدين، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الزندقة والإلحاد.

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الثالث: نصرة الأهواء ونشر البدع، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف أهل البدع من النصوص الشرعية.

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الرابع: تأويلات الصوفية، والباطنية للآيات.

ويتضمن تمهيداً وثلاثة مباحث:

التمهيد: تعريف الصوفية والباطنية وبعض آرائهم عن القرآن الكريم.

المبحث الأول: التعريف بالتفسير الصوفي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التفسير الصوفي النظري.

المطلب الثاني: تعريف التفسير الصوفي الإشاري.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير عن التفسير الصوفي والباطني المذمومين.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أمثلة التفسير الصوفي.

المطلب الثاني: أمثلة التفسير الباطني.

الفصل الخامس: دعوى التجديد والثورة على القديم.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالتجديد والمجددين.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في إنكار أدعياء التجديد وذمهم.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل السادس: التكلف في التفسير العلمي:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التفسير العلمي.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في إنكار التفسير العلمي المذموم.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل السابع: إنشاء معان ومعتقدات ثم التكلف في حمل ألفاظ القرآن الكريم عليها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء في ذم من يحمل النصوص الشرعية على معتقدات مسبقة ليس لها دليل.

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية.

ο ο ο ο ο

الباب الرابع: القصور في تطبيق بعض الشروط اللازمة للتفسير.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: القصور في تطبيق قواعد الترجيح عند المفسرين، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم قواعد الترجيح وأهميتها في التفسير.

المبحث الثاني: بعض قواعد الترجيح والأمثلة عليها.

الفصل الثاني: الإعراض عن منهج السلف الصالح في التفسير، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مقدمات أساسية عن المراد بالسلف، وقيمة الفهم السلفي في تفسير النصوص.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في أهمية التمسك بمنهج السلف، وخطورة الإعراض عن منهجهم.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الثالث: الجهل بقواعد اللغة العربية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية اللغة العربية في فهم القرآن وتفسيره.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في إنكار الجهل بقواعد اللغة العربية في التفسير.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الرابع: الابتعاد عن فهم مقاصد نزول القرآن وأهدافه الأصلية.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء في أهمية فهم مقاصد نزول القرآن وأهدافه الأصلية.

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية.

*** رابعاً:**

الخاتمة: وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات والمقترحات.

*** خامساً:**

الفهارس وتشمل:

أ ـ فهرس الآيات القرآنية حسب ترتيب سورها.

ب ـ فهرس الأحاديث المرفوعة على ترتيب حروف المعجم.

ج ـ فهرس الآثار الموقوفة.

د ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

هـ ـ فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة المعرف لها.

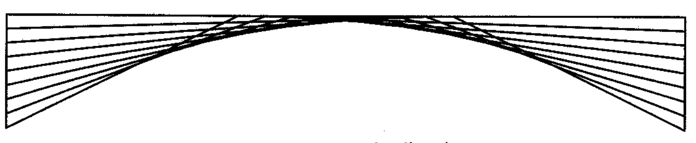
و ـ فهرس الفرق والجماعات والبلدان والأماكن على ترتيب حروف المعجم.

ز ـ فهرس الأبيات الشعرية.

ح ـ فهرس المصادر والمراجع على ترتيب حروف المعجم.

ط ـ فهرس محتويات البحث.

○○○○○



كلمة شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الحمد يا الله على ما يسَّرت، ولك الشكر على ما وفقت، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1].

ولو أن لي في كل منبت شعرة لساناً يبث الشكر كنت مقصرا[2]

أحمد الله العلي القدير، وأشكر له على ما أنعم به عليَّ من نعم لا تعد، وآلاء لا تحصى، ومن وافر نعمائه سبحانه وتعالى «أنه أنعم علي بأن شغلني بخدمة القرآن، وتعلمه وتعليمه، وشغلني بتفهم معانيه وتحصيل علومه»[3].

فبتوفيق الله ﷻ وإعانته أنجزت هذا البحث، فله الحمد والشكر والثناء الحسن في الأولى والآخرة. واجعل اللهم هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم، «وتذكرة لنفسي، وذخيرة ليوم رمسي، وعملاً صالحاً بعد موتي»[4]، ونافعاً لي وللمسلمين في العاجل والآجل، وانفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

ثم لا يسعني في هذا المقام إلا أن أسجل الشكر العميم والدعاء العريض لوالدي الكريمين اللذين لا أستطيع أن أوفيهما حقهما إلا أن أدعو الله تعالى أن يكتب لهما خيري الدنيا والآخرة، ﴿رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾[5]، وأن

---

(١) سورة النمل، الآية: (١٩).

(٢) انظر: مقدمة حدائق البيان في شرح كتاب التبيان للشيخ علي بن عيسى: (ص: ٥).

(٣) مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي: (١/ ٢).

(٤) مقدمة الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١/ ٦).

(٥) سورة الإسراء، الآية: (٢٤).

يجزيهما عني من الخير أجزله، ومن الثواب أعظمه. فاغفر اللهم للميت منهما وبارك للحي منهما بصحة وعافية.

ثم إنه من الاعتراف بالجميل أرى من الواجب علي أن أشكر إخوتي الأشقاء الأكبر مني الذين شجعوني على التحصيل للعلم الشرعي، وفرغوني لهذا الهدف النبيل من جميع شواغل المعاش، وأعباء الاقتصاد، وأمدُّوني منذ صغري إمداداً معنوياً وحسياً، وخلَّصوني من موانع مواصلة المسيرة التعليمية، فجزاهم الله خير الجزاء وبارك لهم في أمور دينهم ودنياهم.

ثم أسدي خالص الشكر والتقدير وفائق الاحترام إلى شيخي الفاضل المشرف على هذا البحث فضيلة الأستاذ الدكتور **حكمت بن بشير بن ياسين** حفظه الله تعالى، حيث تفضل بالإشراف على هذا العمل، فقد أفادني بتوجيهاته السديدة وإرشاداته القيمة، متابعاً خطوة بخطوة وكلمة بكلمة أثناء عملي في إعداد هذه الرسالة، وكما أعارني بعض المصادر المهمة، وأعطاني الشيء الكثير من علمه الغزير، وأدبني بخلقه النبيل، ومنحني من وقته الثمين، فجزاه الله عني خيراً، وأجزل له المثوبة في الدنيا والآخرة.

كما أتوجه إلى الله تعالى بالدعاء الخالص لفضيلة الشيخ الدكتور **عبيد بن عبد الله السحيمي** حفظه الله، عميد كلية الدعوة وأصول الدين سابقاً، الذي فتح لي مكتبته العامرة بالكتب النفيسة، وسمح لي بالاستفادة منها.

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم في مؤسسات علمية لها الفضل بعد الله تعالى في وصولي لهذه المرحلة وهي:

- مدرسة أم المدارس لتحفيظ القرآن الكريم.
- جامعة التعليمات الإسلامية.
- الجامعة السلفية. تقع هذه المؤسسات التعليمية في مدينة فيصل آباد باكستان.
- كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية.
- كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية (قسم التفسير).

ويطيب لي أن أشكر الجامعة الإسلامية صرح المعرفة والهداية الشامخ،

ومعقل العلم والرعاية الرافع، ومحضن التوحيد والسنة البارز، ممثلة بمديرها، وأساتذتها، وموظفيها، على ما أتاحت لي ولغيري من الطلاب الوافدين من أقطار العالم الفرصة الثمينة لتلقي العلوم الدينية، والعقيدة السليمة من معينها الصافي، ومصدرها الأصلي بمهبط الوحي مدينة رسول الله ﷺ.

وأتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث بجهد من إسداء نصح، أو إرشاد مشورة، أو تذليل عقبة، أو توفير مرجع. كما أشكر الإخوة الأحبة الذين سهلوا لي السبل لقيامي برحلات علمية في داخل المملكة وخارجها، ووفروا لي وسائل الراحة أثناءها.

والشكر موصول للأخ الفاضل الدكتور **آركي نور محمد** على مساعدته في تنسيق برمجة البحث وإخراجه بالحاسوب.

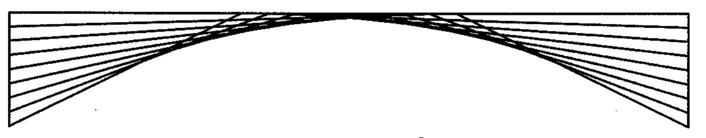
ويسرني أن أشكر فضيلة الشيخين الفاضلين: فضيلة الأستاذ الدكتور **علي بن سليمان العبيد**، رئيس قسم التفسير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وفضيلة الشيخ الدكتور **محمد بكر إبراهيم آل عابد**، الأستاذ المشارك في كلية القرآن الكريم ـ حفظهما الله ـ على قيامهما بتقويم هذه الرسالة، ومناقشتها، وإبداء ملاحظاتهما القيمة.

فأسأل الله المولى أن يجزي جميع هؤلاء المذكورين أحسن الجزاء، وأن يتقبل منهم أعمالهم الحسنة وتعاونهم على البر والتقوى، وأن يوفقهم لما يحبه ويرضى إنه سميع قريب مجيب.

وختاماً، فهذا جهد قصير الهمة، وعمل قليل البضاعة، وبذل طاقة الناشئ، فما كان في هذا البحث من صواب وحسنة فبتوفيق الله وحده وله الحمد والمنة، وما كان فيه من خطأ وزلل فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله منه ومن كل ذنب، إنه هو الغفور الرحيم.

فالحمد لله أولاً وآخراً بكل محامده، والشكر له ظاهراً وباطناً على جميع آلائه، اللهم لك الحمد على ما أعطيت، ولك الشكر على ما قضيت، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.



تعريفات أساسية لعنوان البحث

أولاً: تعريف الأسباب:

الأسباب في اللغة:

جمع سبب، وهو الحبل[١].

والسبب يطلق في الأصل على الحبل الذي يتوصل به إلى الماء، ثم استعير لكل ما يتوصل به إلى غيره.

ومن ثم يقال لاعتلاق القرابة سبب، ويقال: أسباب السماء أي: أبوابها ومراقيها أو نواحيها، ويستعمل في معنى المودة، والواصلة، والطريق، والعلم إلى غير ذلك من الاستعمالات اللغوية[٢].

السبب في الاصطلاح:

«هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، بالنظر إلى ذاته»[٣].

ومرادي بالأسباب في هذا البحث دراسة تلك الدوافع والعوامل التي أدت ببعض المفسرين والباحثين في الدراسات القرآنية، والمشتغلين بقضايا القرآن وموضوعاته ـ قديماً وحديثاً ـ إلى الوقوع في الأخطاء الاعتقادية، والانحرافات الدينية، والزلات العلمية في التفسير، دراسة تأصيلية ومنهجية، نظرية وتطبيقية، مع المناقشة والرد وبيان المنهج الصحيح السليم في تفسير كلام الله تعالى.

---

(١) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد: (٣/ ١٨٥)، والصحاح للجوهري: (١/ ١٤٥) مادة (سبب).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور: (١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩) مادة (سبب).

(٣) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي: (٣/ ٢١).

ثانياً: تعريف الخطأ:

الخطأ، والخطوأ، والخطء لغة: الخاء والطاء والحرف المعتل والمهموز يدل على تعدي الشيء، والذهاب عنه. يقال: خطوت أخطو خطوة. والخُطوة: ما بين الرجلين. والخَطوة: المرة الواحدة.

والخطأ من هذا؛ لأنه مجاوزة حد الصواب. يقال: أخطأ إذا تعدى الصواب. وخطئ يخطأ إذا أذنب، وهو قياس الباب؛ لأنه ترك الوجه الخير(١).

وفرق أهل اللغة بين الخطأ أو الخطاء، والخطء بأن الأول: ما لم يتعمد، والثاني: ما تعمد.

وأخطأ يخطئ إذا سلك سبيل الخطأ، أو فعل نقيض الصواب عمداً وسهواً، ويقال: خطئ بمعنى أخطأ، أي لغتان بمعنى واحد.

ويقال لمن أراد شيئاً ففعل غيره أو فعل غير الصواب: أخطأ، أي: غلط، كما يقال لمن قصد ذلك(٢).

فالخلاصة أن الخطأ يراد به ها هنا: العدول عن الصراط المستقيم، والإعراض عن المنهج السليم، والابتعاد عن الأصول الصحيحة والمصادر الأصلية الأصيلة للتفسير، وارتكاب الغلط فيه الذي هو ضد الصواب، ونقيض السداد، وغير الصحة، وعكس الحق، وخلاف الحقيقة، سواء حصل ذلك تعمداً أو سهواً، تعنتاً أو نسياناً، قصداً أو ذهولاً ولم يثبت التراجع عنه ولم يظهر التنازل منه ولم يعلم عدم الاستمرار فيه، ولم يعرف ترك السلوك عليه من صاحبه.

ثالثاً: تعريف التفسير:

تعريف علم التفسير لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف التفسير لغة:

التفسير لغة على وزن تفعيل من الفسر(٣)، وهو يدل على معنى البيان،

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: (٢/ ١٩٨) مادة: (خطوأ).
(٢) انظر: الصحاح: (١/ ٤٧ ـ ٤٨)، ولسان العرب: (١/ ٦٥ ـ ٦٧) مادة: (خطأ).
(٣) انظر: الصحاح للجوهري: (٢/ ٧٨١)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: (٤/ ٥٠٤)، ولسان العرب لابن منظور: (٥/ ٥٥) مادة: (فسر).

والكشف، والإظهار، والإيضاح، والتفصيل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[1]، أي: بياناً وتفصيلاً.

وقيل: إنه مأخوذ من مقلوب لفظة «السفر»، ومعناه أيضاً الكشف والإبانة، تقول العرب: سفرت المرأة سفوراً، إذا ألقت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وسفرت البيت إذا كنسته، وأسفر الصبح: أضاء، ومنه قيل للسفر سفر لأنه يسفر عن أخلاق الرجل[2].

وتستعمل كلمة التفسير لغة في الكشف عن المحسوسات والأعيان، وفي الكشف عن المعاني المعقولة. فيقال: فسَّر الكلام أي: أبان معناه وأظهره، كما يقال: فسر عن ذراعه، أي: كشف عنها.

وإلى ذلك أشار الراغب **الأصفهاني** قائلاً ومفرقاً بين الاشتقاقين المذكورين: «والفسر والسفر يتقارب معناهما، كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول.. وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار فقيل: سفرت المرأة عن وجهها وأسفر الصبح»[3].

ثانياً: تعريف التفسير اصطلاحاً:

قد كثرت وتنوعت أقوال أهل العلم في تعريف التفسير اصطلاحاً، والقول المختار منها كما قال الشيخ **مناع القطان** رحمه الله: «والأولى عندي أن يقال في تعريفه: بيان كلام الله المتعبد بتلاوته المنزل على محمد ﷺ.

«فبيان كلام الله» هذا المركب الإضافي، يخرج بيان كلام غيره تعالى من الإنس والجن والملائكة.

«المتعبد بتلاوته» أخرج الحديث القدسي.

---

(١) سورة الفرقان، الآية: (٣٣).

(٢) انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي: (١/٧٨ ـ ٧٩)، والتيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي: (ص: ١٢ ـ ١٢٤)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (٢/١٤٧).

(٣) مقدمة جامع التفاسير للراغب (ص: ٤٧) وانظر: مفردات ألفاظ القرآن الكريم له ـ أيضاً ـ بتحقيق صفوان عدنان داوودي: (ص: ٤١٢، ٦٣٦).

«والمُنزل» يخرج كلام الله الذي استأثر به سبحانه.

وتقييد المنزل بكونه على «محمد ﷺ» يخرج به ما أنزل على الأنبياء قبله كالتوراة والإنجيل»[١].

○○○○○

---

(١) مذكرة مادة علوم القرآن للسنة المنهجية عام ١٤١١هـ له: (ص: ٣٤). نقلاً من قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين بن علي الحربي (١/ ٣٢).

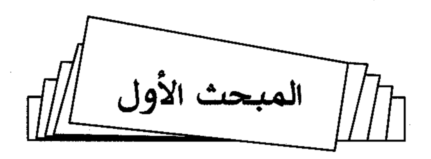
ثانياً

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نبذة عن بيان المنهج التفسيري الصحيح السليم من الانحراف.

المبحث الثاني: الموقف الصحيح من زلة العالم.





نبذة عن بيان المنهج التفسيري الصحيح السليم من الانحراف

إن غاية علم التفسير هي معرفة معاني القرآن الكريم، وإدراك مراميه، واستنباط أحكامه وحكمه، وسنام هذه المعرفة وذروتها التفسير بالمأثور أو التفسير بالرواية الصحيحة؛ لأهميته الكبرى في فهم القرآن الكريم فهماً صحيحاً سليماً من الزلل والانحراف.

والتفسير بالمأثور من أشرف أنواع التفسير وأتقنها وأفضلها على الإطلاق؛ لأنه تفسير من رب العالمين الذي هو منزل القرآن الكريم، أو من رسوله الكريم الذي نزل عليه القرآن المبين صلوات الله وسلامه عليه، أو تفسير صحابي عاصر التنزيل وعرف التأويل ومارس التطبيق به في حياته، أو تفسير تابعي نهل من منهل النبوة وارتوى من نبعها الصافي بواسطة الصفوة المختارة والثلة المجتباة من الصحابة المفسرين النابغين.

ولكل بحث منهج، ولكل علم أصول، ولكل فن رجال، فلا بد من تحديد المنهج الذي يسار عليه، ومن تعيين المسلك الذي يتمسك به، ومن معرفة أولئك الرجال الذين يؤخذ من أفواههم ومن تراثهم الذي خلفوه لنا.

والبحث في التفسير يقتضي أن يكون له منهج سليم وطريق دقيق حتى يجتنب الوقوع في الزلل والخطأ، قال مسروق رحمه الله تعالى: «اتقوا التفسير فإنما هو الرواية عن الله تعالى»[1].

والتفسير من حيث مبدئه ومصدره ينقسم إلى قسمين:

---

(١) المقدمة في أصول التفسير: (ص: ٥٠) بتحقيق محمود نصار، ومجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٧٤) كلاهما لشيخ الإسلام.

التفسير بالمأثور ويسمى: التفسير بالرواية، والتفسير النقلي.

والتفسير بالرأي، ويسمى: التفسير بالدراية، والتفسير العقلي.

تعريف التفسير بالمأثور وأهميته:

هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لكلام الله تعالى من كتابه[١].

واختلفوا فيما نقل عن التابعين ـ رحمهم الله ـ هل هو من التفسير بالمأثور أو من التفسير بالرأي. وقد ألحق جماعة من أهل العلم تفسير التابعين بالتفسير بالمأثور لاعتبارهم عايشوا أصحاب النبي ﷺ، واستقوا علومهم منهم، فكانوا من السلف الأخيار، وكتب التفسير بالمأثور المشحونة بأقوالهم وتفاسيرهم خير شاهد على ذلك[٢].

فالتفسير بالمأثور هو الذي يعتمد على صحيح المنقول، وهو الذي يجب اتباعه والأخذ به؛ لأنه طريق المعرفة الصحيحة، وهو سبيل آمن للحفظ من الزلل والزيغ من كتاب الله تعالى[٣].

«وليس من الحق الاعتقاد بأن التصنيف في التفسير بالمأثور عمل آلي ليس لصاحبه من عمل فيه إلا النقل، بل إن هذا النوع من التفسير يحتاج إلى جهد من المفسر وجهد من القارئ للتفسير لتحري مذهب المفسر، جهد من المفسر ليجمع حول الآية «ما يرى» أنها متجهة إليه فيقصد إلى «ما يتبادر إلى ذهنه» من معناها، وتحت هذا التأثير قد يقبل مروياً ويعنى به ولو لم يكن صحيحاً ويرفض مروياً حين لا يرتاح إليه، وجهد من القارئ لاستشفاف مذهب المفسر وآرائه وتحري الآثار التي رفضها المفسر لعدم موافقتها له. ومن ثم كان التفسير المأثور لصاحب الرأي من أخطر التفاسير حيث أن المفسر بالرأي ينص على رأيه صريحاً بينما ذو الرأي المفسر بالمأثور يلبس آراءه ثوب المأثور فيخدع به من لا يعرف صحيحه من ضعيفه.

---

(١) مناهل العرفان: (٢/ ١٤) بتصرف يسير. (٢) وسيأتي مزيد ذلك في (ص: ٥٧).

(٣) مباحث في علوم القرآن للقطان: (ص: ٣٥).

ولا يقلل هذا بحال من الأحوال من قيمة التفسير بالمأثور؛ إذ المراد بثناء العلماء ما صح من التفسير بالمأثور وليس ما دونه»[١].

فلا بد من التفسير بالمأثور لمن أراد أن يستجيب لله تعالى فيتدبر كلام الله ويفسره سواء كان على طريقة التفسير الموضوعي أو التحليلي أو المقارن، وكذا لمن أراد أن يفسر بالرأي يتحتم عليه أن يطلع على معرفة: أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، والغريب والمشكل، والوقف والابتداء، والقراءات وأوجهها، والقراءات الشاذة التفسيرية، والأحاديث المبينة للمجمل والمفسرة للمبهم، والأحاديث المخصصة للعام والمقيدة للمطلق[٢]، والأحاديث الواردة في فضائل القرآن، كل هذه المعارف والعلوم منبثقة من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة ولا يستقيم التفسير إلا بها ولا يتجلى معنى النصوص القرآنية إلا معها، كما أن هذه العلوم لا تؤخذ إلا بالنقل الصحيح ولا تنفك عن التفسير بالمأثور بل هي نابعة منه.

وهذه العلوم من الشروط الأولية التي ينبغي أن تتوفر فيمن أراد أن يتصدى لتفسير القرآن بالرأي.

ذكر الإمام **السيوطي** خمسة عشر علماً يجب للمفسر أن يجيدها، منها هذه العلوم المذكورة، ثم نقل عن بعض أهل العلم[٣]، أنه قال: «فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها، فمن فسر بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه»[٤].

---

(١) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر للدكتور فهد الرومي: (٢/ ٥١٩ ـ ٥٢٠).

(٢) مقتبس من شريط الندوة التي أقيمت في الجامعة الإسلامية بعنوان: «كيف تفسر النص القرآني»، شارك فيه كل من فضيلة الأستاذين الدكتورين: الشيخ حكمت بشير ياسين والشيخ عبد الله محمد الأمين الشنقيطي حفظهما الله تعالى. وانظر: مقدمة التفسير الصحيح للدكتور حكمت بشير: (١/ ٥).

(٣) انظر: الإتقان: (٢/ ٥١٣).

(٤) الإتقان: (٢/ ٥١٣).

أقسام التفسير بالمأثور:

والتفسير بالمأثور على أربعة أقسام:

١ ـ تفسير القرآن بالقرآن.

٢ ـ تفسيره بالسنة النبوية.

٣ ـ تفسيره بأقوال الصحابة.

٤ ـ تفسيره بأقوال التابعين.

وإليك بيان ذلك في السطور التالية:

القسم الأول: تفسير القرآن بالقرآن:

من أعظم خصائص الأمة الإسلامية وأكبر فضائلهم أن الله ﷻ قد تكفل كتابه المنزل إلى أفضل الأنبياء ﷺ المرسل إلى خير الأمم، بالحفظ والبيان حيث قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾[2].

وعد سبحانه ووعده حق لا شك فيه وقوله صدق لا مرية فيه، فبيَّن وفصَّل بأدق أساليب الفصاحة والبلاغة، قال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾[3]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾[4] وقال ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾[5]، ففي هذه الآيات الكريمات ونظائرها أخبر الله تعالى عن تفصيل آيات كتابه وتبيينها وإيضاح معانيها.

قال شيخ الإسلام **ابن تيمية** رحمه الله ـ مبيِّناً أهمية التفسير بالقرآن ـ: فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر»[6].

---

(١) سورة الحجر، الآية: (٩).

(٢) سورة القيامة، الآية: (١٧ ـ ١٩).

(٣) سورة هود، الآية: (١).

(٤) سورة فصلت، الآية: (٣).

(٥) سورة البقرة، من الآية: (٢١٩).

(٦) مقدمة في أصول التفسير: (ص: ٩٣).

وذكر العلامة **الشنقيطي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن العلماء أجمعوا على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها قدراً تفسير القرآن بالقرآن»[١].

فإذا كان هذا النوع من التفسير بهذه المكانة العالية فلا ريب في كونه منهجاً تأصيلياً وطريقاً صحيحاً لتفسير القرآن الكريم.

ولذا يجب على الناظر في القرآن والمفسر لآياته أن يجيل نظره في سور القرآن وآياته ليقف على تفصيل ما أجمل في بعض المواضع وبيِّن في مواضع أخرى، أو أطلق في موضع وقيد في موضع آخر، أو ذكر معه حكم في موضع ولم يذكر الحكم في الموضع الآخر... أو غير ذلك ما عرف من وجوه المخاطبات القرآنية، فإن هذا القرآن ذو معان مترابطة، وذو مفاهيم متناسقة، بعضها آخذ بحُجز بعض، فلا بد من استقراء معانيه، وربط بعضها ببعض[٢].

قسمان لتفسير القرآن بالقرآن:

وتفسير القرآن بالقرآن ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: توقيفي لا اجتهاد فيه ولا نظر. وهو «أن يكون في الكلام لبس وخفاء فيأتي بما يزيله ويفسره»[٣]، إما بعده مباشرة، أو في موضع آخر وارد مورد البيان له.

فهذا القسم ولا شك أنه من أبلغ أنواع التفسير وأتقنها ولا قول لأحد معه، ومثله لا يختلف فيه، وهو الذي يصنف من التفسير بالمأثور.

والآخر: اجتهادي، يعتمد على صحة الاستنباط وقوة نظر المفسر وتجرده في قربه من الصحة أو بعده عنها، وذلك بأن يحمل معنى آية على آية أخرى تكون مبينة وشارحة للآية الأولى، وهذا النوع منه المقبول ومنه المردود كأي اجتهاد في تفسير آية، ولا اعتبار في قبوله بكونه فسرت آية بأخرى، فكثيراً ما تجعل الآية أو لفظ منها لما ليس مثله، وقد يكون حمل الآية على الأخرى

---

(١) أضواء البيان: (١/ ٥).

(٢) ينظر: قواعد التفسير للدكتور خالد عثمان السبت: (١/ ٢٩٥) بتصرف.

(٣) معترك الأقران، للسيوطي: (١/ ٢٧٣).

اجتهاداً مجرداً خالياً من الهوى والبدعة؛ لكنه خلاف الراجح، لوجود معارض أقوى منه، واعتضاد غيره بوجه من وجوه الترجيح، إذا تقرر هذا، فالمعتبر في هذا هو صحة النظر، وقوة الاستنباط، والتجرد من كل هوى وبدعة، فإذا توفر هذا وسلم من المعارض الأقوى منه فهو مرجح للقول الموافق له على ما خالفه من الأقوال(١).

فبهذا التقسيم للتفسير بالمأثور يعرف الفرق بين المقبول منه والمردود وبين المحمود منه والمذموم. كما أنه يكشف كثيراً من الشبهات ويزيل معظماً من الأوهام التي ترد من قبل أهل البدع والأهواء الذين يفسرون القرآن بالقرآن ـ حسب زعمهم ـ ويجعلون بعض الآيات نظائر بعض ـ وهي ليست كذلك ـ لتصحيح وتأييد ما ذهبوا إليه من بدعهم وأهوائهم.

القسم الثاني: تفسير القرآن بالسنة:

لقد بعث الله نبينا محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، ونزل عليه القرآن معجزة خالدة، وكتاب هداية، وأمره أن يبلغه للناس جميعاً، مفسراً وشارحاً له، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾(٣)، فبلغه على أتم وجه، وأدى حق تبليغه على أكمل صورة، وبين أحكامه أجمل بيان، وفسر معانيه أوضح تفسير بقوله وفعله وتقريره ﷺ. وباعتبار أن رسول الله ﷺ هو المبين للقرآن والمبلغ عن ربه؛ فهو ـ بحق ـ أول مفسر له. فجعل الله تعالى سنة رسوله المصطفى ﷺ القائل: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»(٤) بياناً للقرآن وتفسيراً له ليكون الرسول الأسوة الحسنة والقدوة الأعلى لأمته في أقواله وأفعاله كما قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾(٥).

---

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢) باختصار.

(٢) سورة المائدة، من الآية: (٦٧).

(٣) سورة النحل، الآية: (٦٤).

(٤) سيأتي تخريجه في: (ص: ٥٦).

(٥) سورة الأحزاب، الآية: (٢١).

تتبوأ السنة المشرفة منزلة عظيمة ومكانة عالية من كتاب الله العزيز فهي التطبيق العملي لما جاء فيه والتفسير الحي لما ورد فيه كما شهدت بذلك أم المؤمنين عائشة الصديقة ﵂ واصفة أخلاق زوجها الكريم رسول الله ﷺ: «كان خلقه القرآن»(١).

فالسنة النبوية شارحة للقرآن، مبينة لمجمله، مقيدة لمطلقه، مخصصة لعامه، موضحة لمبهمه، مفسرة لمشكله، مفصلة لمختصره، معضدة لمعانيه، كاشفة لغوامضه، مجلية لمقاصده، كما جاءت بأحكام لا توجد في كتاب الله ولم ينص عليها فيه وهي لا تخرج عن قواعده وأصوله، ومقاصده وغاياته، فلا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال، ولا يجوز إهمالها في وقت من الأوقات، وذلك لأهميتها القصوى في فهم دين الله وتفسير كتابه والعمل به.

نقل شيخ الإسلام عن الإمام **الشافعي** ـ رحمهما الله ـ قوله: «كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾(٢)»(٣).

لما سبق من أهمية السنة النبوية اعتبر العلماء سنة الرسول ﷺ المصدر الثاني لتفسير كتاب الله تعالى فإذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ في تفسير آية فلا يلتفت إلى غيره؛ لأن النبي ﷺ هو المبين الأول لكتاب الله ﷿، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٤).

قال **شيخ الإسلام** عليه رحمة الله: «فإن أعياك ذلك ـ [تفسير القرآن بالقرآن] ـ فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له»(٥)؛ لأنه ﷺ أعلم الخلق بمقاصد نزول القرآن وتفسيره.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض: (١/٥١٣) برقم: (١٣٩) بلفظ: «فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن».

(٢) سورة النساء، من الآية: (١٠٥).

(٣) المقدمة في أصول التفسير: (٩٣)، وذكره السيوطي في الإتقان: (٢/٤٩٧)، والتحبير في علم التفسير: (٣٢٣). وللاستزادة انظر: الرسالة للإمام الشافعي: (ص: ٧٩ ـ ١٠٤) حيث ذكر فيه مكانة السنة في الشرع، وعلاقتها مع القرآن الكريم.

(٤) سورة النحل، الآية: (٤٤).

(٥) مقدمة في أصول التفسير: (ص: ٩٣).

ومن المعلوم بالاضطرار أن الله تعالى لم ينص في كتابه على كل جزء من جزئيات الشريعة، وإنما بين أصول الشريعة وأسسها، وذكر ضوابطها وقواعدها، فالرسول ﷺ هو الذي فسر الأصول وشرح الأحكام وبين المسائل كبيان مواقيت الصلوات الخمس، وعدد ركعاتها وكيفيتها، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها وأنواعها وأصنافها، وبيان مناسك الحج وغير ذلك مما ورد في القرآن مجملاً وبينته السنة.

قال **النبي** ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه...»[(١)].

قوله ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» يحتمل وجهين من المعنى:

أحدهما: أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو وهو السنة مثل ما أعطي من الظاهر المتلو وهو القرآن.

والآخر: أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان، أي: أذن له أن يبين ما في الكتاب، ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرِّع ما ليس له في الكتاب ذكر، فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به، كالظاهر المتلو من القرآن[(٢)].

---

(١) أخرجه من حديث المقدام بن معديكرب الكندي الإمام أحمد في المسند: (٤/ ١٣١ ـ ١٣٢) وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة: (٥/ ١٠) برقم: (٤٦٠٤) واللفظ له، والترمذي، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عن حديث النبي ﷺ: (٥/ ٣٧) برقم: (٢٦٦٤)، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ، والتغليظ على من عارضه: (١/ ٦) برقم: (١٢)، والدارمي في مقدمة سننه، باب السنة قاضية على كتاب الله: (١/ ١٥٣) برقم: (٥٨٦)، والحاكم في المستدرك: (١/ ١٠٨ ـ ١٠٩) كلهم بألفاظ متقاربة في المعنى، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي. وذكره الألباني في صحيح سنن ابن ماجه: (١/ ٧) برقم: (١٢)، وفي صحيح الجامع: (٦/ ٣٦٥).

(٢) انظر: معالم السنن للخطابي ـ في ذيل سنن أبي داود ـ: (٥/ ١٠)، ومقدمة الإمام القرطبي لتفسيره: (١/ ٢٩).

ولا شك في وجوب قبول هذين القسمين من التفسير بالمأثور وتعدادهما من أساسيات المنهج التفسيري الصحيح، أما الأول فلأن الله تعالى هو المنزل وهو أعلم بمراد نفسه من غيره ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[(١)]، وأما الثاني فلأن خير الهدي هدي محمد ﷺ، ووظيفته البيان والشرح، وقال تعالى في حقه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[(٢)].

لما كان النبي ﷺ مؤيداً بالوحي، وأعلم الناس بمعانيه، ومعصوماً في أمور التبليغ كان لبيانه ﷺ مزية على غيره؛ إذ هو صواب لا يتطرق إليه الغلط، وحق لا يطرأ عليه الخطأ. ثم إن له من الوضوح والسهولة ما ليس لغيره، فوجب تقديمه، ولزم قبوله. فإذا ثبت عنه تفسير في آية من الآيات فلا قول لأحد مع قوله، ولا رأي لأحد مع قوله ﷺ.

قال **شيخ الإسلام**: «ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم»[(٣)].

ذكر العلامة **ابن الوزير** بعض النصوص الدالة على وجوب قبول تفسير النبي ﷺ وبيانه للقرآن، وحكى الإجماع على ذلك، وقال ـ عند بيانه لأنواع التفسير ـ:

«**النوع الثالث**: التفسير النبوي وهو مقبول بالنص والإجماع..»[(٤)].

القسم الثالث والرابع: تفسير القرآن بما صح عن الصحابة والتابعين[(٥)]:

لقد امتاز العرب بصفاء القريحة وحدة الذهن، وقوة الذاكرة، وكان لصحابة النبي ﷺ النصيب الأوفر والحظ الأكبر من هذه الصفات السامية. وفي عصرهم وبلغتهم نزل القرآن، وفيهم تكلم الرسول ﷺ؛ فكانوا ﷺ أعرف الناس بمنزلة القرآن وأعلمهم بتفسيره ومقاصده مع تفاوت بينهم في فهم معاني

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٨٧). (٢) سورة النجم، الآيتان: (٣، ٤).
(٣) مجموع الفتاوى: (٧/٢٨٦). (٤) إيثار الحق: (ص: ١٥٢).
(٥) يرجى النظر في الفصل الثاني (الإعراض عن منهج السلف الصالح في التفسير) من الباب الرابع: (٩٤٦) مع قراءة محتوى هذا العنوان إكمالاً للموضوع وإتماماً للفائدة.

القرآن الكريم وتراكيبه، فلا غَرْوَ أن كانوا أحرصهم على حذقه وتحفظه والعمل به؛ فلذا تعد أقوالهم في شرح كلام الله تعالى مصدراً ثالثاً بعد الكتاب والسنة، واشتهر منهم في علم التفسير جماعة كالخلفاء الراشدين وابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم أجمعين.

فـ «كل ما أخذ عن الصحابة فحسن مقدم لشهودهم التنزيل ونزوله بلغتهم»[1].

وتزداد أهمية الأخذ بتفسير الصحابة في كل عصر ومصر قد كثرت فيه البدع، وقلَّ العلم، وفسدت الأفهام، وهُجرت السنة، وتنوعت الانحرافات، واعوجت المناهج، وانعرجت المدارك.

نقل الحافظ **ابن القيم** كلاماً رائعاً عن الإمام الشافعي في بيان فضل علم الصحابة ومعرفتهم بالكتاب والسنة، والتمسك بأقوالهم، حيث قال رحمه الله:

«وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم.. أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عاماً وخاصاً وعزماً وإرشاداً، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا.. وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله»[2].

---

(١) مقدمة تفسير القرطبي: (١/ ٢٧).

(٢) إعلام الموقعين: (١/ ٨٠) ونسب ابن القيم هذا الكلام إلى رسالة الإمام الشافعي البغدادية التي رواها عنه الحسن بن محمد الزعفراني، ولعلها الصورة الأولى لرسالته المعروفة، فقد كان كتبها ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيفها، فذهبت القديمة وبقيت الجديدة، وفي كل واحد منهما علم كثير.
ينظر: مناقب الإمام الشافعي للفخر الرازي: (ص: ٥٧)، ومقدمة تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر للرسالة: (ص: ١١).

وجعل ما خالف قول الصحابي بدعة قائلاً:

«البدعة ما خالف كتاباً أو سنة أو أثراً عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ»[١].

قال **الحاكم** في المستدرك[٢]: «إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع». كلامه هنا على الإطلاق، وقيده هو وبعض العلماء الآخرين بما كان في بيان سبب النزول ونحوه مما لا مجال للرأي فيه؛ وإلا فهو من الموقوف[٣].

ومراد قول الحاكم أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً فلنا أن نقول: هذا القول قول رسول الله ﷺ، أو قال رسول الله ﷺ.

وله وجه آخر، وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله ﷺ بين لهم معاني القرآن وفسره لهم[٤].

ووجهة نظر هذا الكلام أن الصحابة ﷺ قد شاهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا وعاينوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب. ولهم من سلامة فطرتهم، وصفاء نفوسهم، وعلو كعبهم في الفصاحة والبيان، ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله، وما يجعلهم يوقنون بمراده من تنزيله وهداه[٥].

وقد نص **الإمام أبو يعلى** على وجوب التمسك بتفسير الصحابة حيث قال: «أما تفسير الصحابة فيجب الرجوع إليه. وهذا ظاهر كلام أحمد رحمه الله في مواضع من كتاب طاعة الرسول[٦] ﷺ، ... والوجه فيه أنهم شاهدوا التنزيل،

---

(١) المصدر السابق الأول. وللاستزادة انظر: الرسالة: (ص: ٥٩٦ ـ ٥٩٧).
(٢) (١/ ٢٧، ٢٨، ١٢٣). وانظر: معرفة علوم الحديث: (ص: ٢٠)، والإتقان: (٤٩٧، ٥٠٥).
(٣) يراجع: معرفة علوم الحديث للحاكم: (١٩ ـ ٢٠).
(٤) إعلام الموقعين، لابن القيم: (٤/ ١٥٣).
(٥) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: (٢/ ١٦).
(٦) ذكره ابن النديم في فهرسته ضمن مؤلفات الإمام أحمد: (ص: ٢٨٥).

وحضروا التأويل، فعرفوا ذلك، ولهذا جعلنا قولهم حجة»[١].

وأما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف بين العلماء والذي عليه الجمهور أنه من التفسير بالمأثور؛ لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً.

قرر الحافظ **ابن رجب** الحنبلي أن أفضل العلوم في التفسير هو ما أثر من الصحابة والتابعين، حيث قال:

«فأفضل العلوم في تفسير القرآن، ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم...»[٢].

وفي هذا المقام يقول **شيخ الإسلام**: «وحينئذٍ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين»[٣].

وقال: «إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين»[٤].

وعدَّ **شيخ الإسلام** رحمه الله العدول عن تفسير الصحابة والتابعين عن منهجهم، من الخطأ بل من البدعة حيث قال:

«فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

---

(١) انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى: (٣/ ٧٢١ ـ ٧٢٤)، ويراجع مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة للموصلي: (٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٧). والتفسير المنقول عن الصحابة على أنواع. انظرها مع أحكامها في قواعد التفسير للدكتور خالد السبت: (١/ ١٧٨ ـ ١٨٥).

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف له: (ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

(٣) المقدمة في أصول التفسير: (ص: ٩٦). (٤) المصدر السابق: (١٠٠).

و«في الجملة» من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته، وطرق الصواب. ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»[(١)].

وقال في موضع آخر ـ بعد أن تكلم عن بعض تفاسير الصوفية البعيدة عن منهج السلف الصالح ـ:

«وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[(٢)].

وسبب تَبَوُّء الصحابة والتابعين تلك المكانة السامية المرموقة في العلم والدين، هو استغناءهم بما جاء في الكتاب والسنة، كما بين ذلك شيخ الإسلام ـ مشيراً إلى منهجهم في التفسير وفهم الدين ـ، فقال رحمه الله:

«كان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من أعظم الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده»[(٣)].

وأشار إلى سبب وقوع أهل البدع في تأويلات باطلة للنصوص الشرعية، والأصل الذي جعلهم بعيدين عن منهج الكتاب والسنة، بقوله:

«الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون،

---

(١) المقدمة في أصول التفسير: (ص: ١٢٢ ـ ١٢٥) مع شرح الشيخ العثيمين. وانظره في مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).
(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٤٣).
(٣) رسالة الفرقان بين الحق والباطل، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: (١/ ١٩، ٢٠).

ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه»[١].

وقد بين العلامة ابن **أبي العز** الحنفي أهمية تفسير الصحابة والتابعين قائلاً ومتسائلاً: «وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول ﷺ ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم، فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه، وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة، فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره»[٢].

ومما تقدم بدت لنا المنزلة الرفيعة والقيمة العلمية لتفسير الصحابة والتابعين، فهو أقرب وأصح الأقوال بعد الثابت عن النبي ﷺ.

وهذا المنهج الذي ننشده ليس وليد عصرنا الحاضر، بل هو مسبوق به من قبل فحول الصحابة، روى الإمام الدارمي في سننه[٣] بسند صحيح عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد، قال: «كان ابن عباس إذا سئل عن الأمر فكان في القرآن أخبر به، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به، فإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر، فإن لم يكن قال فيه برأيه».

القيمة العلمية لتفسير الصحابة:

ومن أهم العوامل التي بوأت الصحابة تلك المكانة السامية المرموقة ما تلقوا عن النبي ﷺ من الهدى والمنهج النبوي في التفسير، وقد ساعد على ذلك فصاحتهم وبلاغتهم بأساليب اللغة العربية، ونزول القرآن منجماً وما نزل من القرآن فيهم.

---

(١) درء التعارض: (٥/ ٣٨٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ٢٢١) بتحقيق الدكتور التركي، و(ص: ٢١٢) بتخريج الشيخ الألباني.

(٣) باب الفتيا وما فيه من الشدة: (١/ ٧١) برقم: (١٦٦). وانظر: الإصابة: (٢/ ٣٢٥).

وأيضاً تتضح القيمة العلمية لتفسير الصحابة من الأمور التالية:

١ ـ العلم باللغة العربية.

٢ ـ صفاء القريحة وسلامة الفطرة.

٣ ـ فهم مقاصد نزول القرآن الكريم.

٤ ـ السلامة من التأويل الفاسد في تفسير نصوص الأسماء والصفات.

٥ ـ ما ورد عن الصحابة في أسباب النزول فإن له حكم الرفع عند الجمهور.

٦ ـ ورعهم وتحريهم في تفسير كلام الله تعالى، فلا يتكلمون فيما لا يعلمون.

٧ ـ الوقوف على تفسير الصحابة يزيل ما يعتقد بأنه مشكل[1].

مصادر التفسير بالمأثور:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ كتب التفسير:

وهي على صنفين:

الصنف الأول:

المصادر الأصلية، وهي عبارة عن الكتب التفسيرية المسندة، أشهرها ما يلي:

تفسير سفيان الثوري (ت١٦١هـ).

تفسير إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ).

تفسير عبد بن حميد الكشي (ت٢٤٠هـ).

تفسير الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

التفسير الكبير للإمام البخاري صاحب الصحيح (ت٢٥٦هـ).

---

(١) للوقوف على تفاصيل هذه العناوين، وللاطلاع على فوائد الالتزام بمنهج الصحابة راجع المبحث الأول من الفصل الثاني في الباب الرابع: (ص: ٩٤٦).

تفسير القاضي أبي محمد إسحاق البستي (ت٣٠٧هـ).

تفسير ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ).

تفسير ابن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ).

تفسير ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ).

وغيرها من التفاسير الموسوعية المسندة، منها ما هو مفقود، ومنها ما هو مخطوط[1]، ومنها ما هو مطبوع.

الصنف الثاني:

المصادر الثانوية، وهي الكتب التفسيرية غير المسندة.

كتفسير القرطبي (ت٦٧١هـ).

وتفسير ابن كثير (ت٧٧٤هـ).

والدر المنثور للسيوطي (ت٩١١هـ).

وتفسير الهاشمي (ت١٣٣٢هـ).

وغيرها من الكتب التي تساعد على الرجوع إلى المصادر الأصلية المسندة.

٣ ـ كتب الحديث التي بوب لها بعنوان كتاب التفسير:

وهي كالتالي:

الصحيحان للشيخين البخاري ومسلم، والصحاح الأخرى، كصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، والمستدرك على الصحيحين للحاكم وملحقاته، وموطأ الإمام مالك، والسنن للدارمي، والسنن الأربعة، ومجمع الزوائد للهيثمي، وأغلبها قد خدمت ونقدت من المحدثين النقاد المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين المعتبرين، فنستطيع أن نستفيد من أقوالهم في الحكم على الحديث من حيث الصحة والضعف.

---

(١) للاطلاع على هذين القسمين من الكتب المذكورة وغيرها يراجع: مقدمة التفسير الصحيح لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور حكمت بشير: (١/١٦ ـ ٣٠).

فإن صح الحديث في تفسير آية من الآيات فسرناها به، وإن لم يصح فلا يجوز ذكره إلا على سبيل بيان ضعفه، وانتقاء الأحاديث والآثار المروية عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه ﷺ يعتبر من تأصيل المنهج التفسيري الذي سار عليه السلف الصالح.

صنف الإمام المحدث المفسر **ابن أبي حاتم الرازي** موسوعاته في الجرح والتعديل من أجل بيان الصحيح الثابت من التفسير ومن سنن البشير النذير ﷺ التي تفسر القرآن وتبينه، ورأى أن التمييز بين الصحيح والسقيم عمل واجب في باب الرواية، فقال رحمه الله:

«فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة»[1].

وذكر منهج الانتقاء والغربلة لمعرفة الصحيح من السقيم وطريقة الاختيار والانتخال لأخذ السليم من العليل بقوله:

«فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله ﷻ ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل ﷺ.

فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان»[2].

تعريف التفسير بالرأي:

الرأي يطلق في اللغة على: الاعتقاد، والعقل، والتدبير[3].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: (ص: ٥).

(٢) المصدر السابق: (ص: ١٢).

(٣) لسان العرب: (١٤/ ٣٠١)، والمعجم الوسيط: (١/ ٣٢٠) مادة: (رأي).

ويطلق في الاصطلاح على الاجتهاد. ومنه أطلق على أهل الفقه: أصحاب الرأي.

ويطلق الرأي في عرف الاستعمال على «ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات؛ فلا يقال لمن رأى بقلبه أمراً غائباً عنه مما يحس به: إنه رأيه، ولا يقال أيضاً للأمر المعقول الذي لا تختلف فيه العقول ولا تتعارض فيه الأمارات: إنه رأى، وإن احتاج إلى فكر وتأمل كدقائق الحساب ونحوها»[1].

هذا هو الرأي على وجه العموم، وسواء كان صواباً أم خطأ.

وأما التفسير بالرأي أو العقل أو الاجتهاد فكثر فيه الخلاف وطال الجدل بين مجيزيه وبين منكريه مع تنوع الأدلة وتعددها عند الفريقين فخلاصة القول في الموضوع:

إن الرأي من حيث قبوله ورده على قسمين:

أحدهما:

رأي مستند إلى استدلال واستنباط من النص وحده أو من نص آخر معه، وهو جار على موافقة كلام العرب ومناحيهم في القول مع موافقة الكتاب والسنة، ومراعاة سائر شروط التفسير، وهذا القسم جائز لا شك فيه[2]، وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي، ويسمونه التفسير بالرأي الممدوح الجائز، فهذا لا يمكن إهماله وإهداره لأمور:

أحدها: إن الكتاب لا بد فيه من القول فيه ببيان معنى، واستنباط حكم، وتفسير لفظ، وفهم مراد، ولم يأت جميع ذلك عمن تقدم من السلف؛ فإما أن يتوقف دون ذلك فتعطل الأحكام كلها أو أكثرها، وذلك غير ممكن؛ فلا بد من القول فيه بما يليق.

والثاني: أنه لو كان كذلك؛ للزم أن يكون الرسول ﷺ مبيناً ذلك كله

(١) إعلام الموقعين: (١/ ٦٦).

(٢) للتفصيل يراجع: مقدمة تفسير القرطبي: (١/ ٢٥ ـ ٢٨)، والمقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: (ص: ١٠٧)، وإعلام الموقعين: (١/ ٨٣)، والإتقان للسيوطي: (٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

بالتوقيف؛ فلا يكون لأحد فيه نظر ولا قول، والمعلوم أنه عليه الصلاة والسلام فسر القرآن على قدر حاجة الصحابة ﷺ وكانوا من أعرف القبائل العربية؛ إذ لا يحتاجون بيان كل آية وكل كلمة، فدل على أنه لم يكلف به على ذلك الوجه بل بين منه ما لا يوصل إلى علمه إلا به، وترك كثيراً مما يدركه أرباب الاجتهاد باجتهادهم؛ فلم يلزم في جميع تفسير القرآن التوقيف.

والثالث: أن الصحابة كانوا أولى بهذا الاحتياط من غيرهم، وقد علم أنهم فسروا القرآن على ما فهموه بعقولهم وآرائهم واجتهاداتهم، لأنهم لم يسمعوا كل ما قالوه في تفسير القرآن من النبي ﷺ[١]؛ إذ أنه لم يبين لهم كل معاني القرآن الكريم[٢] على القول المختار[٣]، فلا ينبغي الاقتصار في التفسير على النقل والمسموع وترك الاستنباط الصحيح[٤].

أنواع التفسير بالرأي الجائز:

وهذا القسم من التفسير بالرأي على أربعة أنواع:

النوع الأول:

رأي الصحابة أعلم الأمة قرآناً، وأعمقهم علماً، وأبرهم قلوباً، الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، فنسبة آرائهم وعلومهم وقصدهم إلى ما جاء به الرسول ﷺ كنسبتهم إلى صحبته، والفرق بينهم وبين من بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل؛ فنسبة رأي من بعدهم إلى رأيهم كنسبة قدرهم إلى قدرهم.

النوع الثاني:

الرأي الذي يفسر النصوص، ويبين وجه الدلالة منها، ويقررها ويوضح محاسنها، ويسهل طريق الاستنباط منها.

---

(١) انظر: إحياء علوم الدين: (١/٣/١٣٦ ـ ١٣٧)، والموافقات: (٤/٢٧٨) بتصرف واختصار.

(٢) هل تناول النبي ﷺ القرآن كله بالبيان؟ اختلف أهل العلم في الجواب عن هذا السؤال على قولين، ولكل قول أدلة والجواب عنها. وقد ناقش هذه الأدلة الدكتور محمد حسين الذهبي مناقشة مفيدة، فليراجع كتابه: التفسير والمفسرون: (١/٥١ ـ ٥٨).

(٣) التفسير والمفسرون: (١/٥٦).

(٤) وللاستزادة يراجع: مقدمة تفسير القرطبي: (١/٢٧).

النوع الثالث:

الذي تواطأت عليه الأمة، وتلقاه خلفهم عن سلفهم؛ فإن ما تواطؤوا عليه من الرأي لا يكون إلا صواباً.

النوع الرابع:

أن يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن، فإن لم يجدها في القرآن ففي السنة، فإن لم يجدها في السنة فبما قضى به الخلفاء الراشدون أو اثنان منهم أو واحد، فإن لم يجده فبما قاله واحد من الصحابة ﵃، فإن لم يجده اجتهد رأيه ونظر إلى أقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقضية أصحابه؛ فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة واستعملوه، وأقر بعضهم بعضاً عليه[(١)].

وخلاصة الكلام أن التفسير بالرأي المحمود هو: ما كان مبناه على علم أو غلبة ظن؛ بحيث أنه يجري على موافقة معهود العرب في لسانها وأساليبها في الخطاب، مع مراعاة الكتاب والسنة، وما أثر عن السلف الصالح بعكس الرأي المذموم، إذ هو مبني على جهل وتعصب وغلبة هوى[(٢)].

قال **القرطبي** ـ عند شرحه للأحاديث الناهية عن القول بالرأي في التفسير ـ: «. . . فإن من قال فيه بما سنح في وهمه وخطر على باله من غير استدلال عليه بالأصول فهو مخطئ، وإن من استنبط معناه بحمله على الأصول المحكمة المتفق على معناها فهو ممدوح»[(٣)].

القسم الثاني من الرأي:

رأي مجرد لا دليل عليه، بل هو خرص وتخمين، غير جار على قوانين العربية، وليس موافقاً للأدلة الشرعية ولا مستوفياً لشروط التفسير، وهذا هو مورد النهي ومحط الذم، فهذا ونحوه وارد في حق من لا يراعي في تفسير القرآن قوانين اللغة ولا أدلة الشرع، جاعلاً هواه رائده، ومذهبه قائده، وعقله

---

(١) انظر: تفاصيل هذه الأنواع مع الأدلة عليها والأمثلة لها في إعلام الموقعين: (١/ ٧٩ ـ ٨٦).

(٢) ينظر: قواعد التفسير للدكتور خالد بن عثمان السبت: (١/ ٢٤٢).

(٣) مقدمة تفسير القرطبي: (١/ ٢٦).

مرشده[١]، وهذا هو الذي يحمل عليه كلام المانعين للتفسير بالرأي، ويسمونه التفسير بالرأي المذموم غير الجائز.

أنواع التفسير بالرأي المذموم:

وله خمسة أنواع[٢]:

النوع الأول:

الرأي المخالف للنص، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام فساده وبطلانه، ولا يحل التفسير به ولا الفتيا.

النوع الثاني:

هو الكلام في الدين بالخرص والظن، مع التفريط والتقصير في معرفة النصوص وفهمها واستنباط الأحكام منها، فإن من جهلها وقاس برأيه بغير علم، ومن غير نظر إلى النصوص والآثار؛ فقد وقع في الرأي المذموم الباطل.

النوع الثالث:

الرأي المتضمن تعطيل أسماء الرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضعها أهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم، حيث استعمل أهله قياساتهم الفاسدة وآرائهم الباطلة وشبههم الداحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة؛ فردوا لأجلها ألفاظ النصوص ومعانيها... وحرفوا لأجلها النصوص عن مواضعها، وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد الذي حقيقته أنه ذبالة الأذهان، ونُخالة[٣] الأفكار، وعفارة[٤]

---

(١) للتفصيل يراجع: مقدمة تفسير القرطبي: (١/ ٢٥ ـ ٢٨)، والمقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: (ص: ١٠٧)، وإعلام الموقعين: (١/ ٨٣)، والإتقان للسيوطي: (٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، وأصول التفسير وقواعده للشيخ خالد العك: (ص: ١٧١).

(٢) سوف ترى ـ إن شاء الله ـ النماذج والأمثلة لمعظم هذه الأنواع الباطلة من التفسير بالرأي المذموم في ثنايا هذا البحث.

(٣) النخالة: ما بقي من الشيء بعد نخله وغربلته.
لسان العرب: (١١/ ٦٥١) والمعجم الوسيط: (٢/ ٩٠٩) مادة: (نخل).

(٤) من العفر، وهو ظاهر التراب.
انظر: المصدرين السابقين: (٤/ ٥٨٣)، (١/ ٦١٠) مادة: (عفر).

الآراء، ووساوس الصدور، فملأوا به الأوراق سواداً، والقلوب شكوكاً، والعالم فساداً.

النوع الرابع:

الرأي الذي أحدثت به البدع، وغيرت به السنن.

فهذه الأنواع الأربعة من الرأي الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه وإخراجه من الدين[١].

النوع الخامس:

القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات ورد الفروع بعضها على بعض قياساً، دون ردها على أصولها والنظر في عللها واعتبارها، فاستعمل فيها الرأي قبل أن ينزل، وفرعت وشققت قبل أن تقع، وفي الاشتغال بهذا النوع من الرأي المذموم والاستغراق فيه تعطل السنن، والبعث على جهلها، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله ﷻ ومعانيه[٢].

حمل النهي عن التفسير بالرأي على وجهين:

هذا وللإمام أبي حامد الغزالي كلام نفيس في بيان بعض أوجه النهي عن التفسير بالرأي، فقال رحمه الله: «... وأما النهي فينزل على أحد وجهين:

أحدهما:

أن يكون له في الشيء رأي، وإليه ميل من طبعه وهواه؛ فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه، ليحتج على تصحيح غرضه، ولو لم يكن له ذلك الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى.

وهذا تارة يكون مع العلم كالذي يحتج ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته، وهو يعلم أنه ليس المراد بالآية ذلك، ولكن مقصوده أن يلبس به على خصمه.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين: (١/ ٦٧ ـ ٦٩) باختصار. وللاستزادة يراجع المصدر الآتي في الحاشية اللاحقة: (٢/ ٣٢ ـ ٣٣، و١٣٣ ـ ١٥٠).

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: (٢/ ١٣٩) باختصار، والمصدر السابق.

وتارة يكون مع الجهل، وذلك إذا كانت الآية محتملة فيميل فهمه إلى الوجه الذي يوافق غرضه، ويرجح ذلك الجانب برأيه وهواه، فيكون قد فسر برأيه، أي رأيه هو الذي حمله على ذلك التفسير، ولولا رأيه لما كان يترجح عنده ذلك الوجه.

وتارة قد يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلاً من القرآن ويستدل عليه بما يعلم أنه ما أريد به.. كمن يدعو إلى مجاهدة القلب القاسي فيقول: قال الله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾(١)، ويشير إلى قلبه، ويومئ إلى أنه المراد بفرعون.

وهذا الجنس قد يستعمله بعض الوعاظ في المقاصد الصحيحة تحسيناً للكلام وترغيباً للمستمع، [وهو ممنوع لأنه قياس في اللغة، وذلك غير جائز](٢).

وقد تستعمله الباطنية في المقاصد الفاسدة لتغرير الناس ودعوتهم إلى مذهبهم الباطل، فينزلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم على أمور يعلمون قطعاً أنها غير مرادة به. فهذه الفنون أحد وجهي المنع من التفسير بالرأي، ويكون المراد بالرأي: الرأي الفاسد الموافق للهوى دون الاجتهاد الصحيح، والرأي يتناول الصحيح والفاسد، والموافق للهوى قد يخصص باسم الرأي.

والوجه الثاني:

أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة، وما فيه من الاختصار، والحذف، والإضمار والتقديم والتأخير. فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية، كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي.

فالنقل والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير أولاً، ليتقى به مواضع

---

(١) سورة طه، الآية: (٢٤).

(٢) ما بين المعقوفتين من كلام الإمام القرطبي.

الغلط، ثم بعد ذلك يتسع التفهم والاستنباط. والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة. ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾[1] معناه: آية مبصرة فظلموا أنفسهم بقتلها، فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أن الناقة كانت مبصرة، ولا يدري بماذا ظلموا، وأنهم ظلموا غيرهم وأنفسهم، فهذا من الحذف والإضمار.. وما عدا هذين الوجهين فلا يتطرق النهي إليه»[2].

ضابط التفسير بالرأي المذموم:

من خلال ما سبق من تعريف التفسير بالرأي المذموم وأنواعه نستطيع أن نحدد ضابط التفسير المذموم، وهو:

ما خالف أصحابه أصولاً وشروطاً متفقاً على ثباتها في التفسير. فهو يجافي قوانين العربية، أو لا يتفق مع الأدلة الشرعية، وقواعد الشريعة في البيان والأحكام، أو يكون مخالفاً للنص، ومعارضاً لدليل صحيح، فمن ذلك أن يفسر القرآن بمجرد خاطر يخطر له دون استناد إلى نظر في أدلة اللغة العربية، ومقاصد الشريعة، وما لا بد منه كالناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم، مع عدم الإحاطة بجوانب الآية، ومواد التفسير، أو يقتصر على بعض الأدلة دون بعض، كأن يعتمد على ما يبدو من وجه في العربية فقط، دون العلم بغرائب القرآن ومبهماته وأساليبه البيانية من إضمار وحذف وتقديم وتأخير، ومن دون معرفة لأساليب الاستنباط منه كدلالات الألفاظ على معانيها، وأحكام العام مع الخاص والمطلق مع المقيد.

ومن ذلك أن يكون للبعض نزعة مذهبية، أو نحلة بدعية، أو فكرة تعصبية فيتأول القرآن على وفق رأيه ومذهبه وعقيدته، فيلوي أعناق النصوص ليدلل على نحلته.

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: (٥٩).

(٢) إحياء علوم الدين، كتاب أسرار تلاوة القرآن، الباب الرابع في فهم القرآن وتفسيره بالرأي من غير نقل: (١/٣/١٣٧ ـ ١٣٨)، وذكره ابن الأثير في جامع الأصول، الكتاب الأول في تفسير القرآن: (٢/٥ ـ ٦)، ونقله القرطبي ـ قائلاً: «قال بعض العلماء..» ـ في مقدمة تفسيره: (١/٢٦ ـ ٢٧).

ومن ذلك التجهم بالرأي على تفسير ما لا يدرك علمه إلا بنص من الشارع[1].

شروط وضوابط لتأصيل المنهج الصحيح:

هناك شروط وضوابط لتأصيل المنهج الصحيح والطريق المستقيم لتفسير القرآن الكريم يجب توفيرها في المفسر، منها ما يتعلق بطريقة التفسير ومنهجه الذي يلزم السير عليه، ومنها ما يتعلق بأوصاف المفسر، ومن أهمها وأبرزها ما يلي:

- صحة الاعتقاد وسلامة الفكر.
- سداد المقصد وإخلاص النية.
- الخوض في تدبر القرآن والعمل به.
- العلم بأصول العلوم المتصلة بالقرآن الكريم وتفسيره كعلم القراءات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.
- الاعتماد على النقل الصحيح.
- العلم باللغة العربية وأساليبها.
- عدم المسارعة إلى اللغة قبل الأثر.
- عند تعدد وجوه الإعراب يجب اختيار ما يوافق الأثر الصحيح، فيكون الإعراب تابعاً للأثر.
- معرفة القواعد والضوابط التي وضعها السلف الصالح لفهم القرآن وتفسيره.
- إدراك قواعد الترجيح عند المفسرين.
- ترك الخوض فيما استأثر الله بعلمه من الأسماء والصفات، وعدم التسرع في إثبات صفات الله تعالى من القرآن الكريم.
- التجرد عن الهوى، والتعري عن التعصب المذهبي.

---

(١) انظر: قواعد التفسير للدكتور السبت: (٢٤٣/١) بتصرف.

○ عدم الأخذ عن المبتدعة وأصحاب الأهواء كالمعتزلة والخوارج والمؤوِّلة للصفات ونحوهم.

○ تجنب الإسرائيليات.

○ الابتعاد عن المسائل الكلامية والأفكار الفلسفية البعيدة عن الكتاب والسنة والمعارضة لهما.

○ ترك التكلف في التفسير العلمي.

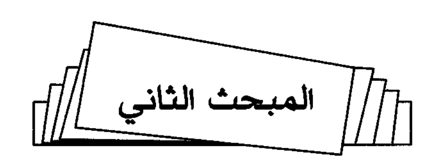
○ تحري الصدق والضبط عند النقل.

○ تقديم من هو أولى منه في الأخذ والنقل والإحالة إلى من أخذ منه[1].

هذه الشروط تعتبر من العوامل المهمة التي تعصم المفسر من الوقوع في الخطأ وتحميه من القول على الله بغير علم.

○○○○○

(١) انظر بعض هذه الشروط في الإتقان: (٢/ ٤٩٧ - ٤٩٩)، ومباحث في علوم القرآن: (٣٢٩ - ٣٣٢).



الموقف الصحيح من زلة العالم

من المناسب أن أوضح ها هنا قضية مهمة بشيء من التفصيل لما لها علاقة متينة وصلة وطيدة بإيضاح أهمية الموضوع وسبب اختياره والغرض منه، ولما لها دور مهم في رفع بعض الشكوك، وإزالة بعض الأوهام التي قد تطرأ على ذهن الناظر الكريم في هذا البحث الأول نظرة، ألا وهي: **الموقف الصحيح من زلة العالم:**

زلة العالم وكبوة الصالح وهفوة الرجل القدوة في العلم والدين موضوع يتفرع من باب المسائل المتفردات والقضايا الشاذة؛ فلذا ينبغي أن يذكر موقف السلف الصالح من زلة العالم ـ ولو باختصار ـ مساهمة في توضيح المقصود وبيان المطلوب من هذا البحث.

من المعلوم شرعاً أنه لا معصوم من الخطأ إلا من عصمه الله ﷻ من عباده الأنبياء والرسل عليهم السلام فيما يبلغونه من رسالات ربهم(١)، فإن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ، كما قال الإمامان الجليلان مجاهد ومالك رحمهما الله:

«ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»(٢).

فكل إنسان ـ غير المستثنين المذكورين ـ مهما بلغ من ذروة الكمال والفضل والعلم ـ هو عرضة للخطأ والنسيان، وصدور الخطأ من بني آدم شيء

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٨٩، ٢٩٠)، والإحكام للآمدي: (١/ ٢٢٤).

(٢) انظر: الحلية لأبي نعيم: (٣/ ٣٠٠)، والفقيه والمتفقه للخطيب: (١/ ١٧٦)، والموافقات للشاطبي: (٥/ ١٣٤).

محتوم لا ينكر، قال الإمام **الشاطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد تقريره عصمة النبي ﷺ ـ: «وأما أمته فكل واحد منهم غير معصوم، بل يجوز عليه الغلط والخطأ والنسيان.. فإمكان الخطأ والوهم باق...»[(١)].

وليس من شروط العالم أن لا يخطئ وما أحسن كلام الإمام **الذهبي** وأعدله في ترجمة الإمام أبي حامد الغزالي: «وما من شرط العالم أنه لا يخطئ»[(٢)].

وبعد أن ذكر نماذج منتزعة من هفواته وبعض ردود العلماء عليه قال:

«ما زال الأئمة يخالف بعضهم بعضاً، ويرد هذا على هذا، ولسنا ممن يذم العالم بالهوى والجهل». وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في آخر ترجمته بعد أن ذكر ما له وما عليه ـ: «فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا ندَّعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول»[(٣)].

قال الأمير العلامة **الصنعاني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس أحد من أفراد العلماء إلا وله نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجتنب»[(٤)].

كم نرى في تاريخنا الإسلامي من هفوات لسان، وزلات قدم، وشذوذ قلم، ظهرت من أساطين العلم وعمداء الفضل والأدب؟ وكما قيل: لكل عالم هفوة ولكل جواد كبوة. وظهور الخطأ ليس عيباً وإنما العيب كل العيب الإقرار على الخطأ والدعوة إليه بعد ظهور خطورته وعدم الرجوع عنه، فالتعلق بزلة عالم، أو تمسك بهفوة عابد، أو أخذ بغفلة صالح، ليس من منهج الإسلام الصحيح ولا من طريقة أهل السنة والجماعة، فالموقف الصحيح من زلة العالم هو: أنه يجب التحذير منها بكل أدب وإنصاف لئلا تكون سبباً من أسباب وقوع

---

(١) الموافقات: (٤/ ٤٧٠). (٢) السير: (١٩/ ٣٣٩).

(٣) انظر هذه الأقوال الذهبية المتزنة في المصدر السابق: (١٩/ ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦). وإذا أردت أن تقف على أدب جم وخلق نبيل وعدل تام في الرد على زلات العلماء وشذوذهم، فراجع أقوال الإمام الذهبي في تراجمه للأئمة البعيدين عن جادة الحق والصواب تجد فيها ما يروي الغليل ويشفي العليل.

(٤) الصوارم والأسنة، لأبي مدين الشنقيطي: (ص: ٢)، وانظر: التعالم: (ص: ٩٩).

الناس في الغلط والهوى، ولا يجوز الأخذ بها ـ فضلاً عن نشرها وترويجها ـ تقليداً لصاحبه وتعصباً له، «ولا يصح الاعتماد عليها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها [ـ إن كان من أهل الحق والاجتهاد المخلص الجاد ـ] إلى التقصير، ولا أن يشنع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها»[1].

«أما المخطئ في بعض المسائل، المعروف بمنهجه وسلوكه الحميد وعلمه الشرعي، فإن خطئه لا يَحِطُّ من شأنه، ولا ينقص من قدره، فإن كان حياً يرزق، فيجب تنبيهه على خطئه بالأسلوب الحكيم، المتعارف عليه بين العلماء المبني على التعاون على البر والتقوى؛ لأن الدين النصيحة، فتقدم النصيحة لطالب العلم بحسب مقامه بأدب واحترام، وبيان للحق بدليله، من غير عنف ولا تعال، بل بالحكمة والموعظة الحسن، حتى تؤدي النصيحة غرضها، فتبقى الكلمة واحدة، والمحبة والأخوة في الله باقية، فإنما المؤمنون إخوة.

وإن كان المخطئ قد أفضى إلى ربه، فيدعى له؛ لأن العصمة للأنبياء وحدهم ويبين للناس خطأهم، حتى لا يتبعونهم في ذلك الخطأ[2]».

وينبغي أن يكون هذا التحذير من باب التنبيه والنصح والحب لصيانة العلم من كل شوب وخلل، لا من باب التجديع والفضيحة والتشنيع ولا نيلاً من مكانة العلماء، ولا إبداء لشخصية ناقدة، ولا ادعاء لأهلية الرد والرفض، فكم من راد على أئمة الهدى وأهل التقى وخيرة الورى ليس الرد من صنعته وليس النقد من حرفته، «فواغوثاه بالله، اللهم اهدنا صراطك المستقيم»[3]، وأرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

وقد تتابعت أقوال العلماء في الاعتذار عن أهل العلم فيما بَدَرَ منهم في بحر علمهم وفضلهم، وأن ما يصدر من العالم من هنات وزلات لا تكون مانعة للاستفادة من علمه وفضله ولا سبباً للطعن والهجوم عليه.

١ ـ قال الإمام **عبد الله بن المبارك** رَحِمَهُ اللهُ: «رب رجل في الإسلام له قدم

---

(١) انظر: الموافقات: (٥/ ١٣٦).
(٢) البدعة ضوابطها وأثرها السيء في الأمة، للدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي: (ص: ٢٤).
(٣) السير: (١٩/ ٣٤٠).

حسن وآثار صالحة، كانت منه الهفوة والزلة، لا يقتدى به في هفوته وزلته»[١].

٢ ـ **ولشيخ الإسلام** جهود مشكورة في توضيح هذا الموضوع، وتبيين هذه القضية، حيث أتى بعبارات عادلة وأقوال منصفة ومواقف علمية في هذا الشأن، فلنذكر نتفاً من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

في أثناء حديثه عن أهل الصُّفَّة وزهّاد السلف وما أُلِّف في هذا الموضوع قال:

«وكذلك ما يأثره أبو عبد الرحمن ـ [السلمي] ـ عن بعض المتكلمين في الطريق، أو ينتصر له من الأقوال والأفعال والأحوال، فيه من الهدى والعلم شيء كثير، وفيه ـ أحياناً ـ من الخطأ أشياء، وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ، وبعضه باطلاً قطعاً، مثل ما ذكر في حقائق التفسير قطعة كبيرة عن جعفر الصادق وغيره من الآثار الموضوعة. وذكر عن بعض طائفة أنواعاً من الإشارات التي بعضها أمثال حسنة، واستدلالات مناسبة، وبعضها من نوع الباطل واللغو.

فالذي جمعه (الشيخ أبو عبد الرحمن) ونحوه في «تاريخ أهل الصفة» وأخبار زهاد السلف، وطبقات الصوفية، **يستفاد منه فوائد جليلة، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة.**

وهكذا كثير من أهل الروايات، ومن أهل الآراء والأذواق، من الفقهاء والزهاد والمتكلمين وغيرهم. يوجد فيما يأثرونه عمن قبلهم، وفيما يذكرونه معتقدين له شي كثير، وأمر عظيم من الهدى، ودين الحق، الذي بعث الله به رسوله ﷺ. ويوجد ـ أحياناً ـ عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيء كثير»[٢].

وما أحسن كلامه في وصفه لأئمة الهدى وأهل التقى وما يصدر منهم من أخطاء وهفوات، حيث قال:

---

(١) الاستقامة: (١/ ٢١٩)، وللاستزادة انظر: إعلام الموقعين: (٣/ ٢٩٥).
(٢) نفس المصدر التالي.

«ومن له في الأمة لسان صدق عام، بحيث يثنى عليه، ويحمد في جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء هم أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بُعداء عن الجهل والظلم، وعن اتباع الظن، وما تهوى الأنفس»(١).

وقال: «ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة. وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل، مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول ﷺ بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته، ويثيبه على اجتهاداته، ولا يؤاخذه بما أخطأ، تحقيقاً لقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾»(٢).

٣ ـ قال الحافظ **الذهبي** في ترجمة كبير المفسرين قتادة بن دعامة السدوسي رحمهما الله تعالى ـ بعد أن اعتذر عن رأيه في القدر ـ:

«ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم: ولا نقتدي به في بدعته وخطئه ونرجو التوبة من ذلك»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى: (١١/ ٤٢، ٤٣). فكرت كثيراً ومكثت طويلاً في محاولة تلخيص هذا الكلام واختصاره ولكن ما وجدت السبيل إلى ذلك لكونه ملائماً لموضوعنا وجامعاً لعدة أصناف الزلة ـ سبق ذكر بعضها وسيأتي بعضها الآخر ـ، ومناسباً له مناسبة قوية لا تسمح بالاختصار أو الحذف.

(٢) المصدر السابق: (٢٠/ ١٦٥، ١٦٦)، والآية من آخر سورة البقرة: (٢٨٦). وللاستزادة انظر: (١٠/ ٣٦٥) من نفس المصدر.

(٣) السير: (٥/ ٢٧١). ولمزيد الاستفادة انظر: (١٤/ ٤٠، ٣٧٤)، (١٥/ ٥٦٤)، (١٨/ ٥٤٠) منه، وتذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٢٢)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٢٧/ ٣١١)، وفتح الباري: (٥/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).

٤ ـ وما أنصف كلام **ابن القيم** في بيان الموقف الصحيح من زلة العالم وهفوته، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين»(١).

٥ ـ «والعالم الذي يزل إذا كان من العلماء الراسخين، وأهل العلم المعتبرين، فإنه لا يترك علمه كله، ولا يمنع ذلك من الاقتداء به إلا في زلته فإنه لا يتبع ولا يقتدى به فيما زل فيه؛ لكنه يعذر لاجتهاده فلا يجوز سبه ولا لمزه ولا تبديعه لمجرد زلة عارضة ليست عن هوى ولا بدعة يصر عليها»(٢).

٦ ـ وبعد أن ذكر الشيخ **بكر بن عبد الله أبو زيد** بعض آراء أهل العلم الشاذة أتى بكلمة جميلة حيث قال: «فهذه الآراء المغلوطة لم تكن سبباً في الحرمان من علوم هؤلاء الأجلة، بل ما زالت منارات يهتدى بها في أيدي أهل الإسلام. وما زال العلماء على هذا المشرع ينبهون على خطأ الأئمة مع الاستفادة من علمهم وفضلهم، ولو سلكوا مسلك الهجر لهدمت أصول وأركان، ولتقلص ظل العلم في الإسلام، وأصبح الاختلال واضحاً للعيان. والله المستعان»(٣).

○○○○○

(١) إعلام الموقعين: (٣/ ٢٩٥).
(٢) الأهواء والفرق والبدع للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، (الحلقة الثانية): (ص: ١٢٥ ـ ١٢٦).
(٣) التعالم: (ص: ١٠٦).

ثالثاً: دراسة مفصّلة عن:

أسباب الخطأ في التفسير

«دراسة تأصيلية»

وتتكون من أربعة أبواب:

الباب الأول: العدول عن مصادر التفسير الأصلية وأصوله الصحيحة الثابتة

الباب الثاني: عدم الدقة في فهم نصوص الآيات ومدلولاتها

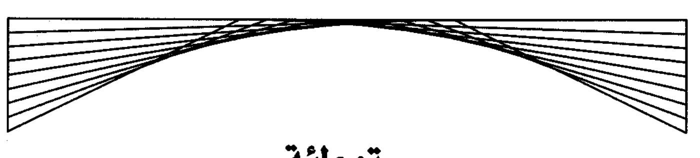
الباب الثالث: إخضاع النصوص القرآنية للأهواء والتعصبات والبدع

الباب الرابع: القصور في بعض الشروط اللازمة للتفسير



العدول عن مصادر التفسير الأصلية وأصوله الصحيحة الثابتة





توطئة

إن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار، لا ثبت لها إلا بها، فلا غنى عن الاعتناء بالقواعد الكلية، والاهتمام بالأصول الجامعة، والاعتماد على الضوابط المحيطة في كل علم من العلوم وفي كل فن من الفنون، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمى نماءً مطرداً[(١)]، وبها يحصل الفرقان بين الصحيح والسقيم وبين السليم والعليل.

والعدول عن أصول التفسير الصحيحة خطأ منهجي وانحراف فكري يتولد منه آثار خطيرة ونتائج فاسدة في التفسير.

تحدثت في هذا الباب عن أسباب الخطأ والانحراف في التفسير، التي أبعدت بعض المفسرين عن الاستفادة من مصادر التفسير الأصلية الأصيلة، وأصوله الصحيحة الثابتة. وتمكنت تلك الأسباب في نفوسهم وتغلبت على أذهانهم وصارت كأنها مناهج للتفسير لا يستغنى عنها ولا يجوز التفسير إلا بها. وبلغت تلك الأمور ـ لديهم ـ محل الثقة ومكانة الاعتماد حيث اعتبرت مصادر أساسية للتفسير.

وهذه الأسباب متعددة ومتنوعة تظهر دراستها بعدة عناوين بارزة في تسعة فصول تالية:

---

(١) ينظر: طريق الوصول إلى العلم المأمول.. للشيخ عبد الرحمن السعدي: (ص: ٤).

الفصل الأول: الاجتهاد في تفسير الآية مع وجود النص المفسر لها

الفصل الثاني: الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة

الفصل الثالث: الأخذ بالإسرائيليات

الفصل الرابع: الاعتماد على الظنون والحكايات

الفصل الخامس: الاعتماد على مجرد اللغة وتفضيلها على الأثر الصحيح

الفصل السادس: الاعتماد على الفروض المجازية والتذرع بالتمثيل والتخييل

الفصل السابع: الولوع بالفلسفة والكلام

الفصل الثامن: الاستناد إلى مجرد العقل وتفضيله على النقل الصحيح

الفصل التاسع: الأخذ من المبتدعة وأصحاب الأهواء

الفصل الأول

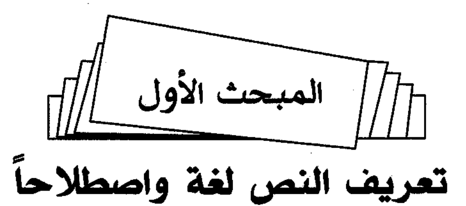
الاجتهاد في تفسير الآية
مع وجود النص المفسر لها

وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النص لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: أقوال العلماء في تأصيل المنهج الأثري، وإنكارهم على من يخالفه.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



المبحث الأول

تعريف النص لغة واصطلاحاً

أولاً: النص لغة:

الارتفاع والظهور والتعيين، وكل ما أظهر فقد نص. ومنه منصة العروس لظهورها وارتفاعها[١].

ثانياً: تعريفه اصطلاحاً:

ما يفيد بنفسه من غير احتمال.

وقيل: هو الصريح في معناه، بحيث لا يشوبه احتمال في الدلالة على المعنى[٢].

وقد يطلق اسم النص على الظاهر نظراً إلى معناه اللغوي، إلا أن الأقرب تحديد النص بما ذكر أولاً دفعاً للترادف والاشتراك في الألفاظ[٣].

وعليه تكون العلاقة بين المعنى اللغوي (وهو الرفع) والمعنى الاصطلاحي أنه نقل في الاصطلاح إلى ما لا يحتمل إلا معنى واحداً. ومعنى الرفع في هذه الجملة: أخذ لازم النص وهو الظهور[٤].

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور: (مادة: نصص، ٧/ ٩٧ ـ ٩٨).

(٢) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة: (٢/ ٢٧)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: (١/ ٧٤)، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري: (١/ ٤٢)، المحصول في علم أصول الفقه للرازي: (٤٦٢)، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: (١٩/ ٢٨٨)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٣/ ٩٥)، المذكرة في أصول الفقه للشنقيطي: (٢٧٦).

(٣) انظر: روضة الناظر (٢/ ٢٨).

(٤) انظر: الكليات ـ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ـ لأبي البقاء الكفوي: (٥٩٤)، قواعد التفسير لخالد بن عثمان السبت (٢/ ٦٧١).

وقد يطلق على كل ما دل على معنى من المعاني، ويطلق على الوحي المتمثل في نصوص الكتاب والسنة، فهما أصل الدين الأصيل، وعنهما جاءت الأصول، والأدلة الأخرى.

ثالثاً: حكمه:

أن يصار إليه ولا يعدل عنه إلا بنسخ[١].

فالأخذ بالنص الصحيح وإهدار ما خالفه من أوضح القواعد التي سار عليها أئمة السلف الصالح في تفاسيرهم وفتاويهم واجتهاداتهم، فلا اجتهاد عندهم مع النص، ولا رأي لأحد بجانب كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلم يكونوا يلجأون للرأي ولا يلتفتون للاجتهاد إلا عند فقدان النصوص[٢].

وليس المراد منع الاجتهاد في فهم النصوص وتطبيقها على الواقع، فإن ذلك مطلوب وواجب على العلماء، وهو نوع من الاجتهاد في تفسير النصوص وفهمها، ولكن المراد أنه لا يركن إلى الرأي والاجتهاد في إيجاد حكم نص الشارع عليه. فالنص مقدم، والاجتهاد ساقط[٣].

رابعاً: المراد بالنص المفسر:

أعني بالنص المفسر ها هنا أمرين:

أحدهما: أن يعود أصله إلى آية من القرآن الكريم، سواء كان هذا النص المفسر يوجد في نفس الآية المطلوب تفسيرها فيكون معناها واضح بيِّن ابتداءً، أو في الآيات الأخرى بأن فسر بعضها بعضاً، أو حديث صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ، أو قول أحد الصحابة في تفسير الآية ولَم يعلم له مخالف، أو إلى ما وقع عليه الإجماع من المفسرين، أو من أهل اللغة العربية.

ثانيهما: أن يكون النص مسوقاً في تفسير ألفاظ الآية، سواء كان جواباً

---

(١) روضة الناظر (٢/٢٨).

(٢) للوقوف على الأدلة على ذلك يراجع مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: (٢٠/ ١٠ ـ ١١، ٢٥)، وإعلام الموقعين لتلميذه القيم ابن القيم: (١/ ٢٦٠ ـ ٢٧١).

(٣) انظر: أصول مذهب الإمام أحمد دراسة أصولية مقارنة للدكتور عبد الله عبد المحسن التركي: (ص: ١١١، و٧٢١) بتصرف.

عن سؤال[١]، أو سبباً لنزول[٢]، أو رفع إشكال ظهر لبعض الصحابة فيها[٣]، أو فسرها النبي ﷺ ابتداء بتلاوتها ثم بيَّن معناها[٤]، أو بذكر معناها ثم تلاوتها[٥]، أو ورد من كلامه عليه الصلاة والسلام ما يصلح أن تفسر به الآية، مع أن الآية لم يرد لها ذكر في حديثه ﷺ[٦]، أو فصل الخلاف الواقع بين أصحابه في معني آية[٧]، أو أوَّل القرآن فعمل بأمره[٨][٩].

---

(١) انظر مثال ذلك في: صحيح البخاري رقم: (٤٧٢١).

(٢) انظر نماذج لذلك في: صحيح البخاري، الأرقام: (٢٠٥٠، ٣٢١٨، ٤٥٠٨، ٤٥١٢)، صحيح مسلم حديث رقم: (٣٠٢٦)، وجامع الأصول، الأرقام: (٤٧٢، ٤٩٩، ٥٠٩).

(٣) انظر أمثلة لذلك في: صحيح مسلم رقم: (٢٤٩٦)، جامع الأصول، الأرقام: (٥٨٥، ٦٢٧، ٦٤٤، ٦٥١)، صحيح سنن الترمذي للألباني، الأرقام: (٢٤٩٦، ٢٥٠٨، ٢٥٦٠) على سبيل المثال.

(٤) انظر نماذج لذلك في: صحيح البخاري رقم: (٤٥٤٧)، صحيح مسلم رقم: (٢٨٧١)، جامع الأصول، الأرقام: (٥٠٩، ٥٤٤، ٦٢٤، ٦٢٦)، صحيح سنن الترمذي رقم: (٢٤٩٣).

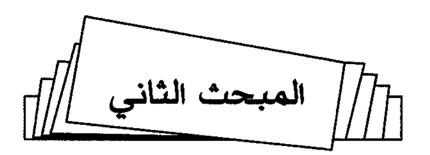
(٥) انظر نماذج تمثل هذا النوع في: صحيح البخاري، الأرقام: (٣٣٥٨، ٣٤٠٠، ٣٤٠٤، ٤٧٧٧)، وصحيح مسلم حديثين برقمين: (٢٥١، ٣١٢)، وجامع الأصول الأرقام: (٤٨٨، ٦٧١، ٦٨٠) وصحيح الترمذي الأرقام: (٢٥٢٨، ٢٥٧٣، ٢٥٨٤).

(٦) انظر على سبيل المثال الأحاديث التي تناسب هذا النوع في صحيح البخاري بأرقام: (٤٧٩٧، ٤٨٠٠، ٤٨١٢، ٤٩١٩)، وجامع الأصول الأرقام: (٥١٥، ٥١٧، ٨١٦)، والترمذي: (٢٥٧٣).

(٧) انظر مثال ذلك في: مسند الإمام أحمد بن حنبل: (٣/ ٣٣)، وسنن الترمذي رقم: (٣٢٣)، وصحيحه (٢٦٦).

(٨) انظر نماذج تصلح لدخول تحت هذا النوع في: صحيح البخاري الأرقام: (٢٥، ٣٩٥٣، ٤٧٧١، ٤٨٩٤)، جامع الأصول الأرقام: (٥٣٧، ٦٤٣، ٧٤٢)، وصحيح سنن الترمذي رقم: (٢٥٠٩). وسوف ترى الأمثلة المفصلة لبعض هذه الأنواع في مبحث الأمثلة التطبيقية من هذا الفصل، وفيما بعد أيضاً بإذن الله تعالى. وخير دليل جامع للإطلاع على هذه النماذج: كتاب التفسير من الصحيحين، وأحاديث السنن الأربعة في كتاب التفسير من جامع الأصول، وكتب التفسير المعنية بالتفسير المأثور فراجعها إن شئت.

(٩) مقتبس ـ بتصرف واختصار ـ من مقدمة كتاب أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي: (١/ ١٠، ١٣، ١٦)، قواعد التفسير: (١/ ١٠٩، ١٣٠ ـ ١٤٠)، قواعد الترجيح لحسين بن علي الحربي: (١/ ١٩٣).



المبحث الثاني

أقوال العلماء في تأصيل المنهج الأثري وتقريره، وإنكارهم على من يخالفه

مما لا شك فيه أن تفسير القرآن بالقرآن والمأثور الصحيح أصح طرق التفسير وأحسنها وأسلمها من الانحراف والاعوجاج، ويعد أقوى أنواع التفسير على الإطلاق؛ لأنه يعتمد على صحيح المنقول المتضمن معنى المعقولات السليمة والأفهام الفطرية؛ لذا يجب اتباعه والأخذ به بلا تردد وبدون أي تحفظ، ولا يجوز تقديم التفسير بالرأي عليه.

ومن هذا المنطلق نرى أن اعتماد العلماء لهذا المنهج مستفيض ومشتهر، من عهد النبي ﷺ ومروراً بالصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا؛ فكثرت أقوالهم وتضافرت عباراتهم في تأصيل هذا المنهج القويم، وسوف أكتفي بإيراد بعضها بما يكفي في بيان هذا الأصل وتقريره.

فمن هؤلاء الأئمة وأقوالهم:

١ ـ **ابن العربي**،[١] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ۝٨٧﴾[٢]، بعد أن ذكر الخلاف وتفسير النبي ﷺ في الآية: «وبعد تفسير النبي ﷺ فلا تفسير. وليس للمعترض إلى غيره إلا النكير.

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن أبو بكر الإشبيلي المشهور بابن العربي، الإمام القاضي المفسر الفقيه، أحد أعلام الأندلس، فخر المغرب، صاحب التصانيف، منها: أحكام القرآن وعارضة الأحوذي، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة منصرفه من مراكش، وحمل ميتاً إلى مدينة فاس ودفن بها.
انظر: طبقات المفسرين: (٢/ ١٦٧ ـ ١٧١)، ونفح الطيب للمقريزي: (٢/ ٢٣٣ ـ ٢٥٠).

(٢) سورة الحجر، الآية: (٨٧).

وقد كان يمكن لولا تفسير النبي ﷺ أن أحرر في ذلك مقالاً وجيزاً، وأسبك من سنام المعارف إبريزاً[(١)]، إلا أن الجوهر الأغلى من عند النبي ﷺ أولى وأعلى»[(٢)].

٢ ـ **والرازي**[(٣)]: قال رحمه الله في تفسيره ـ مؤيداً تفسير الآية بآية أخرى ـ: «فوجب أن يكون ههنا مفسراً بذلك؛ لأن تفسير كلام الله تعالى بكلام الله أقرب الطرق إلى الصدق والصواب»[(٤)].

٣ ـ ومنهم **العز بن عبد السلام**[(٥)]: قال رحمه الله ـ في معرض ذكره أنواع التفسير والترجيح بينها ـ: «وقد يتردد بين محامل كثيرة يتساوى بعضها مع بعض، ويترجح بعضها على بعض، وأولى الأقوال ما دل عليه الكتاب في موضع آخر أو السنة، أو إجماع الأمة...»[(٦)].

---

(١) الإبريز: الذهب الخالص.
المعجم الوسيط: (١/ ٢) مادة: (أبر).

(٢) أحكام القرآن: (٣/ ١١٣).

(٣) هو: محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله، المشهور بفخر الدين الرازي، قال الإمام الذهبي: «وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة». وقال الرازي: «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن». توفي رحمه الله تعالى سنة ست وستمائة.
انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)، طبقات الشافعية للأسنوي: (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٤) مفاتيح الغيب ـ المشهور بالتفسير الكبير ـ (١٠/ ٤٢).

(٥) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم أبو محمد السلمي، الملقب بسلطان العلماء، وشيخ الإسلام، أصله مغربي، ومولده بدمشق في سنة سبع ـ أو ثمان ـ وسبعين وخمسمائة، فقيه أصولي مفسر صاحب التصانيف، له قدم صدق في إنكار المنكر على العامة والسلاطين، وكان لا يخاف في الله لومة لائم، وله يد في التصوف، توفي رحمه الله سنة ستين وستمائة.
انظر: فوات الوفيات والذيل عليها للكتبي: (٢/ ٣٥٠) وطبقات المفسرين للداوودي: (١/ ٣١٥ ـ ٣٣٠).

(٦) انظر: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز لعز الدين: (ص: ٢٢٠).

٤ ـ وتميز **شيخ الإسلام ابن تيمية**[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الجانب فهو يهتم بالتفسير المأثور، وقرر: «أن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن... وإذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ... وإذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين»[٢].

وقال: «ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة.. ولا غيرهم»[٣].

٥ ـ ومنهم **ابن جزي الكلبي**:[٤] ذكر في مقدمة تفسيره أوجه الترجيح، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ...: «الأول: تفسير بعض القرآن ببعض فإذا دل موضع من القرآن على المراد بموضع آخر حملناه عليه، ورجحنا القول بذلك على غيره من الأقوال»[٥].

---

(١) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي أبو العباس، ناصر السنة وقامع البدعة، نادرة دهره، ولد سنة إحدى وستين وستمائة بحران، أفتى ودرس وصنف وهو دون العشرين، برع في تفسير القرآن وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها، وقد امتحن وأوذي مراراً، مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ معتقلاً بقلعة دمشق سنة ثمان وعشرين وسبعمائة.

انظر: البداية والنهاية: (١٤/ ١٤١)، وطبقات المفسرين: (١/ ٤٦ ـ ٥٠).

تنبيه: إذا أطلقت كلمة «شيخ الإسلام» ـ في هذه الرسالة ـ فالمراد به ابن تيمية، و«الحافظ» فهو الحافظ ابن حجر، و«طبقات المفسرين» فهو للداوودي.

(٢) انظر: مقدمته في أصول التفسير بشرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (ص: ١٢٧، ١٢٩، ١٣٨) ومجموع الفتاوى لابن تيمية: (١٣/ ٢٧، ٢٩، ٣٦٣) ومقدمة لتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١/ ٤ ـ ٦).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٧).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن محمد الكلبي الغرناطي أبو القاسم، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر، صاحب التسهيل، وألف الكثير في فنون شتى، توفي شهيداً رحمه الله تعالى في عام إحدى وأربعين وسبعمائة.

انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر: (٣/ ٤٤٦)، وطبقات المفسرين: (٢/ ٨٥).

(٥) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل: (١/ ٩).

٦ ـ قال **الآلوسي**[(١)] رحمه الله ـ رادًّا على من لم يقبل التفسير النبوي ـ: «فمن زعم أن الحمل على ذلك ـ الحديث ـ ضعيف.. لأن اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل فقد ضل ضلالاً بعيداً إن كان قد بلغه ما صح عن رسول الله ﷺ، وإلا فقد تجاسر على تفسير كتاب الله مع الجهل بأحاديث رسول الله ﷺ... وهل بعد قول رسول الله ﷺ الصادق الأمين قول لقائل أو قياس لقائس، هيهات هيهات دون ذلك أهوال»[(٢)].

٧ ـ وقال العلامة **الشنقيطي**[(٣)] رحمه الله ـ محدداً مقاصده من تأليف كتابه العظيم: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» ـ:

«**أولها**: بيان القرآن بالقرآن لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله؛ إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا»[(٤)].

٨ ـ وقال الشيخ **عبد الله محمد الصديق الغماري** ـ تحت عنوان: مما يجب على المفسر في تفسيره أمور ـ:

أحدها: ألا يخالف ما صح عن النبي ﷺ في تفسير آية كتفسيره ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ باليهود، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ بالنصارى»[(٥)].

---

(١) هو: محمد بن عبد الله الحسيني الآلوسي، شهاب الدين أبو الثناء، مفسر محدث أديب، من أهل بغداد، مولده ووفاته فيها، له مصنفات كثيرة أعظمها: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، توفي رحمه الله سنة سبعين ومائتين وألف.
انظر: الأعلام: (٧/ ١٧٦).

(٢) روح المعاني: (١/ ٩٦).

(٣) هو العلامة محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، بحر العلوم، الأصولي، المفسر، ولد في عام (١٣٠٥) بشنقيط في موريتانيا، وهاجر إلى بلاد الحرمين الشريفين واستوطنها، درس في المسجد النبوي، وكليتي الشريعة واللغة العربية، وفي غيرها، توفي رحمه الله تعالى بمكة المكرمة سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف. ودفن بمقبرة المعلاة.
انظر ترجمة تلميذه الشيخ عطية محمد سالم له في صدر الأضواء: (١/ ز وما بعدها).

(٤) انظر: مقدمة أضواء البيان: (١/ ٣).

(٥) كتاب بدع التفاسير: (ص: ١٢). ومن الطريف أن كتاب الغماري هذا وما فيه من ردوده على أهل البدع والمبدعين لا يخلو من البدع والملاحظات الكثيرة.

٩ ـ وقبل هؤلاء الأئمة الأعلام قد نص **الإمام أبو يعلى**[١] على وجوب التمسك بأقوال الصحابة حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما تفسير الصحابة فيجب الرجوع إليه. وهذا ظاهر كلام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع من كتاب طاعة الرسول[٢] ﷺ، ... والوجه فيه أنهم شاهدوا التنزيل، وحضروا التأويل، فعرفوا ذلك، ولهذا جعلنا قولهم حجة»[٣].

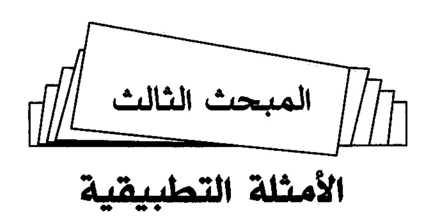
○○○○○

---

(١) هو: العلامة، شيخ الحنابلة، القاضي أبو يعلى؛ محمد بن الحسين بن محمد البغدادي. ولد في أول سنة ثمانين وثلاثمائة، كان عالم العراق في زمانه، مع معرفة بعلوم القرآن وتفسيره، وكان ذا عبادة وتهجد، وولي القضاء بدار الخلافة. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ثمان وخمسين وأربعمائة.
انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٨/ ٨٩ ـ ٩١)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد: (٣/ ٣٠٦).

(٢) ذكره ابن النديم في فهرسته ضمن مؤلفات الإمام أحمد: (ص: ٢٨٥).

(٣) انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى: (٣/ ٧٢١ ـ ٧٢٤)، ويراجع مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للموصلي: (٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٧).



المبحث الثالث

الأمثلة التطبيقية

الاجتهاد في تفسير الآيات القرآنية مع وجود النص المفسر لها من الكتاب أو السنة أو أقوال الصحابة، أو أقوال التابعين الصحيحة ـ على أرجح القولين في التمسك بأقوالهم ـ من أظهر أسباب الخطأ في التفسير، وقد نص العلماء على أن «كل معنى يخالف الكتاب والسنة فهو باطل وحجته داحضة»[١].

ومع الأسف الشديد قد عدل عن هذا المنهج السليم والصراط المستقيم طائفة من المفسرين قديماً وحديثاً متعمدين التقليل من شأن التفسير بالمأثور أو غير متعمدين ذلك، وقد يكون هذا تجاهلاً، أو عناداً، أو تعصباً لمذهب ورأي ما، أو إنكاراً للحق، أو انتصاراً للباطل. ويظهر هذا الانحراف من خلال الأمثلة التالية:

إنكار الرؤية:

١ ـ قد ثبت من النصوص الصريحة والدلائل البينة من السنة وأقوال الصحابة والتابعين أن المراد بالزيادة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[٢]، هو النظر إلى وجه الله الكريم[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٤٣) وللاستزادة انظر: (١٣/ ٢٨ ـ ٣٠) من نفس المصدر السابق، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر: (١٠/ ١٢٧) و(١٣/ ١٩٣)، والموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: (٤/ ١٧٢)، وتفسير ابن كثير: (٥/ ٥٣١)، (٣/ ٤٩٨).

(٢) سورة يونس، من الآية: (٢٦).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي: (٢/ ٤٥٥) فما بعدها، =

فعن صهيب الرومي رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ».

وفي رواية: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[1]:

قال الإمام **ابن القيم**[2] رحمه الله: «ولما عطف سبحانه الزيادة على الحسنى التي هي الجنة دل على أنها أمر آخر وراء الجنة وقدر زائد عليها»[3].

وهذا التفسير منقول عن جمع من الصحابة والتابعين الكبار.

قال محيي السنة الإمام البغوي رحمه الله[4]: «هذا قول جماعة من الصحابة منهم: أبو بكر الصديق، وحذيفة، وأبو موسى، وعبادة بن صامت رضي الله عنهم.

= الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد لأبي بكر البيهقي: (٧٦ ـ ٧٧)، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم: (٢١٤ ـ ٢١٥)، تفسير ابن كثير: (٢/ ٤١٤)، شرح العقيدة الطحاوية: (ص: ١٩٠).

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ (١/ ١٦٣) حديث رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨) واللفظ له، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، وسنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب من «سورة يونس» (٥/ ٢٦٧)، حديث (٣١٠٥)، وسنن ابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١/ ٦٧)، حديث (١٨٧)، باختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، الشهير بابن قيم الجوزية، إمام من أئمة الإسلام الأعلام، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وحمل علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وله مؤلفات وحسنات كثيرة، توفي رحمه الله تعالى سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

انظر: البداية والنهاية: (١٤/ ٩٥) وما بعدها، وشذرات الذهب: (٦/ ١٦٨ى).

(٣) حادي الأرواح: (ص: ٢١٥). وفيه كلام جيد فراجعه.

(٤) هو: الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد البغوي، الفقيه الشافعي، صاحب التفسير ـ معالم التنزيل ـ، وشرح السنة، وقد بورك له في تصانيفه ورزق فيها القبول الحسن بنيَّته. وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة. وقد جاوز الثمانين ولم يحج. توفي رحمه الله سنة ست عشرة وخمسمائة.

انظر: البداية والنهاية لابن كثير (٢٠٦٢)، طبقات المفسرين (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

وهو قول الحسن، وعكرمة، وعطاء[١]، ومقاتل[٢]، والضحاك والسدي[٣]»[٤].

ونرى المعتزلة[٥] لا يقبلون هذا التفسير الصحيح الوارد في تفسير الآية بل يفسرونها حسب اعتقادهم في إنكار رؤية الله تعالى بغير استنادهم إلى دليل

---

(١) هو: عطاء بن أبي رباح، مفتي الحرم أبو محمد القرشي مولاهم المكي، ثقة، فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، وعنه قال: «أدركت مائتين مِن أصحاب رسول الله ﷺ»، قال أبو حازم الأعرج: «فاق عطاء أهل مكة في الفتوى» توفي رحمه الله تعالى سنة أربع عشرة ومائة.
انظر: سير أعلام النبلاء: (٤/ ٧٨ ـ ٨٨)، وتقريب التهذيب: (ص: ٣٩١).

(٢) هو: مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي، كبير المفسرين، كذبوه ورمي بالتجسيم، قال ابن المبارك: «ما أحسن تفسيره لو كان ثقة». توفي رحمه الله سنة خمسين ومائة.
انظر: السير: (١٧/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: (٤/ ١٧٣ ـ ١٧٥)، والتقريب: (ص: ٥٤٥).

(٣) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الهاشمي السدي الكبير أبو محمد الكوفي الأعور، الإمام المفسر، أحد موالي قريش، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وعشرين ومائة.
انظر: السير: (٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، التقريب: (ص: ١٠٨).

(٤) معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبغوي: (٤/ ١٣٠)، وانظر: تفسير الطبري: (٦/ ٥٦٩)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: (٣/ ٢١١٥) وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي ـ الجزء المحقق من سورة يونس إلى سورة إبراهيم في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية ـ: (١/ ٦٢).

(٥) المعتزلة: اسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني، وسلكت منهجاً عقلياً متطرفاً في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري، وذلك لما خالفه في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين. وهم على أكثر من عشرين فرقة، تجمع على آراء، وهي الأصول الخمسة، وتختلف في آراء أخرى.
انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: (٢٠ ـ ٢١)، والتعريفات للجرجاني: (ص: ٢٨٢)، ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية للدكتور عرفات عبد الحميد: (ص: ٨٣)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، لعواد بن عبد الله المعتق: (ص: ١٣ ـ ١٤).

صحيح، فبتقديمهم التفسير بالرأي على التفسير المأثور، وبإنكارهم إياه وقعوا في خطأ فاحش.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي[1] عند تفسيره للآية: «وربما قيل في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾: أليس المراد بها الرؤية على ما روي في الخبر؟ وجوابنا: أن المراد بالزيادة التفضل في الثواب»[2].

وبه فسر الزمخشري الآية، وطعن في الحديث الصحيح المرفوع واستهزأ به حيث سمَّاه: «حديثاً مرقوعاً»[3].

قال الإمام الطيبي[4] في حاشيته على الكشاف: «صح بالقاف عنده أي مرقع مفترى، وأما عند أهل السنة فهو مرفوع بالفاء»[5].

وهكذا أولت المعتزلة الآيات القرآنية ورفضت الأحاديث الصحيحة

---

(١) هو: أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد آبادي، ولد سنة عشرين وثلاثمائة ـ على الأرجح ـ كان أشعرياً ثم انتقل إلى الاعتزال وبقي على هذا المذهب طيلة حياته، عاصر بني بويه، وولي القضاء، من مؤلفاته في التفسير: تنزيه القرآن عن المطاعن، كتبه لتأييد عقائد المعتزلة ورد على ما يخالفها، توفي سنة خمس وعشرة وأربعمائة.
انظر: الأعلام للزركلي: (٤/٤٧)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: (٥/٧٨ ـ ٧٩).

(٢) انظر: تنزيه القرآن عن المطاعن: (١٥٩).

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل له: (٢/١٨٨).

(٤) هو: الحسن بن عبد الله بن محمد الطيبي الملقب بشرف الدين، مفسر، محدث، لغوي، صاحب الحاشية على الكشاف ـ حقق أكثرها في رسائل علمية متعددة في قسم تفسير القرآن الكريم وعلومه بالجامعة الإسلامية ـ، والكاشف عن حقائق السنن ـ شرح مشكاة المصابيح ـ، قال الحافظ ابن حجر: «كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، توفي ﷺ سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة.
انظر: الدرر الكامنة: (٢/١٥٦)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: (١/٥٢٢)، البدر الطالع للشوكاني: (١/٢٢٩).

(٥) انظر: فتوح الغيب: (١/٧٦٤)، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ـ المطبوع في ذيل الكشاف ـ: (١/١٨٨)، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي: (٥/٣٦٠).

الأخرى الثابتة في مسألة الرؤية[١] وغيرها من المسائل العقدية المتفق عليها عند أهل السنة والجماعة، بحجتهم أن هذه الأحاديث آحاد وأحاديث الآحاد لا تؤخذ منها عقيدة[٢]، وغيرها من الشبه الواهية ستأتي تفاصيلها في مواضعها من الرسالة إن شاء الله.

دفينة اعتزال في تفسير (ظلم):

٢ ـ ومن هذه الأمثلة: ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[٣] حديث صحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ شق ذلك على الناس فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا قول العبد الصالح[٤]: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٥]؟ إنما هو الشرك»[٦].

---

(١) وللرد المفصل عليهم في هذه المسألة يراجع: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: (٣/٣ ـ ٤)، وشرح العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي: (ص: ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، والتفسير الكبير للرازي: (١٧/ ٧٨ ـ ٧٩)، ومنهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية: (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٥).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة: (ص: ٢٢٩ وما بعدها)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل: (٤/ ٢٢٥) وهذا المجلد من المغني خاص بمسألة الرؤية، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: (١٨ ـ ١٨٦) كلها للقاضي عبد الجبار المعتزلي، ومشارق أنوار العقول للسالمي الأباضي: (ص: ١٨٦) حيث أنكر الرؤية مؤولاً هذه الآية ونحوها.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: (٨٢).

(٤) هو: لقمان الحكيم، اختلف العلماء في لقمان هل كان نبياً أو عبداً صالحاً من غير نبوة؟ على قولين، جمهور السلف على الثاني.
انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٤/ ٤١)، وتفسير ابن كثير: (٣/ ٤٥٢)، وتفسير مبهمات القرآن للبلنسي: (٢/ ٣٢٨).

(٥) سورة لقمان، من الآية: (١٣).

(٦) انظر: صحيح البخاري ـ مع الفتح ـ كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (١/ ١٠٩)، برقم: (٣٢، و٣٣٦٠)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، (١/ ١١٤)، برقم: (١٩٧).

وبالتفسير النبوي قال عامة الصحابة والتابعين[١]، قال العلامة جمال الدين القاسمي[٢]: «وبالجملة، فلا يعلم مخالف من الصحابة والتابعين في تفسير الظلم هنا بالشرك، وقوفاً مع الحديث الصحيح في ذلك»[٣].

ومع هذا قد فسر بعض المفسرين الآية بما يخالف تفسير النبي ﷺ، قال الإمام الطبري رحمه الله ـ بعد ذكره التفسير المأثور في الآية ـ: «وقال آخرون: بل معنى ذلك: ولم يخلطوا إيمانهم بشيء من معاني الظلم، وذلك فعل ما نهى الله عن فعله، أو ترك ما أمر الله بفعله، وقالوا: الآية على العموم؛ لأن الله لم يخص به معنى من معاني الظلم... قال أبو جعفر: وأولى القولين بالصحة في ذلك، ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ»[٤].

ولم تقبل المعتزلة هذا التفسير الأثري، وذهب إمامهم الزمخشري إلى منع تفسير الظلم بالشرك، وفسره بالمعصية المفسِّقة. قال ـ بعد إيراده الآية ـ: «أي: لم يخلطوا إيمانهم بمعصية تفسقهم، وأبَى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس»[٥].

قال الإمام أبو حيان رحمه الله ـ معقباً عليه ـ: «وهذه دفينة اعتزال، أي: إن الفاسق ليس له الأمن إذا مات مُصِرًّا على الكبيرة، وقوله ـ الزمخشري ـ.. رد على من فسر الظلم بالكفر والشرك وهم الجمهور. وقد فسره الرسول ﷺ بالشرك فوجب قبوله»[٦].

---

(١) من هؤلاء: أبو بكر وعمر وابن عباس وأبي بن كعب وحذيفة وسلمان الفارسي وابن عمر رضي الله عنهم، وأبو عبد الرحمن السلمي ومجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة وغير واحد نحو ذلك، رحمهم الله تعالى.
انظر: تفسير ابن كثير: (٢/ ١٥٨).

(٢) هو: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم أبو الفرج القاسمي الدمشقي، إمام الشام في عصره، ولد سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف، كان سلفياً لا يقول بالتقليد، تزيد مؤلفاته على السبعين، منها محاسن التأويل في التفسير، توفي رحمه الله في دمشق سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة وألف، وله من العمر تسعة وأربعين عاماً.
انظر: الأعلام للزركلي (٢/ ١٣٥).

(٣) انظر: محاسن التأويل: (٦/ ٢٣٨٩).

(٤) انظر: جامع البيان: (٧/ ٢٥٥).

(٥) الكشاف: (٢/ ٢٥).

(٦) انظر: تفسير البحر المحيط: (١/ ١٧٦)، وفتح القدير: (٢/ ١٣٥)، وروح المعاني للآلوسي (٧/ ٢٠٧).

والذي حمله على هذا الاجتهاد الخاطئ في تفسير الآية، وعدم اقتناعه بل رفضه تفسير النبي ﷺ، هو ما اعتقده من اعتقاد باطل في مرتكب الكبيرة أنه في الآخرة مخلد في النار[١].

واستخرج الحافظ ابن حجر رحمه الله بعض الفوائد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، منها: «أن من لم يشرك بالله شيئاً فله الأمن وهو مهتد. فإن قيل: فالعاصي قد يعذب فما هو الأمن والاهتداء الذي حصل له؟ فالجواب: أنه آمن من التخليد في النار، مهتد إلى طريق الجنة، والله أعلم»[٢].

تفسير: ﴿قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾.

٣ ـ ذهب جمهور المفسرين في تفسيرهم لقول الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴿٢٨﴾﴾[٣] إلى أن المقصود بالقوم الآخرين بنو إسرائيل[٤]، وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٥]. فهذه الآية تفسير الآية الأولى، وليس بعد بيان الله وتفسيره بيان وتفسير. ويؤيد ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ﴾[٦].

وضعَّف بعض المفسرين هذا التفسير الصحيح، حيث فسروا بالقوم الآخرين بقوم غير بني إسرائيل، ممن ملك مصر بعد هلاك القبط.

وحجتهم أنه لم يروا في مشهور التواريخ أن بني إسرائيل رجعوا إلى أرض مصر في ذلك الزمان. كما استدلوا ـ أيضاً ـ بأن الله تعالى قال: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾﴾[٧]، ولم يقل: (ولقد نجيناهم) فيعود الضمير على بني إسرائيل.

---

(١) يراجع الانتصاف: (٢/ ٢٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: (٧/ ٥١١).
(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: (١/ ١١١).
(٣) سورة الدخان، الآية: (٢٨).
(٤) انظر: تفسير الطبري: (١١/ ٢٣٧)، وتفسير البغوي: (٧/ ٢٣٢)، وتفسير الماوردي: (٥/ ٢٥٢)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ١٥٣)، وفتح القدير للشوكاني: (٤/ ٥٧٥).
(٥) سورة الشعراء، الآية: (٥٩).
(٦) سورة الأعراف، من الآية: (١٣٧). وانظر: تفسير ابن كثير: (٢/ ٢٥٢، و٤/ ١٥٣).
(٧) سورة الدخان، الآية: (٣٠).

وإلى هذا القول ذهب القاضي ابن عطية[١] وتابعه الثعالبي[٢]، وابن عاشور[٣].

وقد استدرك على هذا القول ورد عليه جمع من المفسرين مستدلين بآية الشعراء ومضعفين أدلة أصحاب القول الأخير بحجج أقوى، منها:

قال الإمام ابن جزي عند تفسيره لآية سورة الدخان: «يعني بني إسرائيل حكاه الزمخشري[٤]، والماوردي[٥]، وضعفه ابن عطية، قال: لأنه لم يروا في مشهور التواريخ أن بني إسرائيل رجعوا إلى مصر في ذلك الزمان، وقد قال الحسن: إنهم رجعوا إليها. ويدل على أن المراد بنو إسرائيل قوله في الشعراء: ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾»[٦].

وفسر الإمام أبو حيان الآية على القول المشهور، وأشار إلى ما ذهب إليه ابن عطية ومن تبعه على ذلك القول ودليلهم، وقال: «ولا اعتبار بالتواريخ، فالكذب فيها كثير، وكلام الله صدق، قال الله تعالى في سورة الشعراء: ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٥٩﴾﴾»[٧].

وقال الآلوسي ـ بعد أن ذكر أقوال العلماء في تفسير الآية، ودليل كل قول، وما أجاب به بعضهم عن حجة الآخر ـ: «وأخذ جمع بقول الحسن[٨]، وقالوا: لا اعتبار بالتواريخ، وكذلك الكتب التي بيد اليهود اليوم؛ لما أن الكذب فيها كثير، وحسبنا كتاب الله تعالى، وهو سبحانه أصدق القائلين، وكتابه جل وعلا مأمون من تحريف المحرفين»[٩].

وأما استدلالهم بإظهار الاسم، دون المجيء بالضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾﴾[١٠] فهذا لا يقف أمام النص الصريح الذي جاء في سورة الشعراء. وقد يقال: إن هذا كان في معرض

---

(١) انظر: المحرر الوجيز: (٥/ ٧٣).
(٢) انظر: الجواهر الحسان: (٤/ ١٨٨).
(٣) انظر: التحرير والتنوير: (٢٥/ ٣٠٣).
(٤) انظر: الكشاف: (٤/ ٤٣٢).
(٥) انظر: النكت والعيون: (٥/ ٢٥٢).
(٦) التسهيل: (٤/ ٣٦).
(٧) البحر المحيط: (٨/ ٣٦).
(٨) وهو قول الجمهور.
(٩) روح المعاني: (٢٥/ ١٢٤).
(١٠) سورة الدخان، الآية: (٣٠).

الامتنان، فحسن التصريح بالاسم دون الكناية عنه بالضمير[١].

تفسير مستقر الشمس:

٤ ـ ومن ذلك ما جاء في حديث صحيح ثابت عن النبي ﷺ فيما رواه الإمام البخاري وغيره من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس فقال: «يا أبا ذر، أتدري أين تغرب الشمس؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنما تذهب حتى تسجد تحت العرش، فذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨﴾». وفي رواية له قال ﷺ: «مستقرها تحت العرش»[٢].

قال الحافظ: «وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار: وقوعه في كل يوم وليلة عند سجودها، ومقابل الاستقرار: المسير الدائم المعبر عنه بالجري. والله أعلم»[٣].

قال الشوكاني[٤] رحمه الله تعالى ـ مفسراً للآية ـ: «وقيل: مستقرها تحت العرش لأنها تذهب هنالك فتسجد، فتستأذن في الرجوع، فيؤذن لها، وهذا هو الراجح»[٥]، وذكر الحديث المتفق عليه. وبذلك قال النواب محمد صديق

---

(١) انظر: روح المعاني: (٢٥/ ١٢٤)، واستدراكات الفقيه ابن جزي على القاضي ابن عطية في تفسير القرآن الكريم للدكتور شايع الأسمري: (ص: ٣٣٧). بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية العدد: (١١٢) ـ السنة ٢٣ ـ ١٤٢٢هـ.

(٢) انظر: صحيح البخاري ـ مع الفتح ـ، كتاب التفسير، تفسير سورة يس، باب ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ...﴾: (٨/ ٤٠٢)، برقمين: (٤٨٠٢، ٤٨٠٣)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، برقمين: (٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٣) فتح الباري: (٨/ ٤٠٣).

(٤) هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني ثم الصنعاني، القاضي المجتهد الأصولي الفقيه المفسر المحدث، صاحب التصانيف، كان نابذاً للتقليد وداعياً للاجتهاد، كان مشتغلاً في جميع أوقاته بالعلم درساً وتدريساً، وإفتاء وتصنيفاً، وتولى قضاء صنعاء، توفي رحمه الله تعالى سنة خمسين ومائتين وألف.
انظر: الأعلام: (٦/ ٢٩٨)، ومعجم المؤلفين: (١١/ ٥٣ ـ ٥٤).

(٥) فتح القدير للشوكاني: (٤/ ٤٦٩ ـ ٣٧٠).

خان[1] في تفسيره[2].

ومع وجود هذا النص المفسر من السنة للآية اجتهد المفسرون في تفسيرها واختلفوا على أقوال:

الأول: أن المراد مستقرها المكاني، وهو تحت العرش كما جاء في تفسير النبي ﷺ وهو الذي يجب المصير إليه ولا يجوز العدول عنه إلى غيره.

الثاني: أن المراد بمستقرها هو: منتهى سيرها، وهو يوم القيامة يبطل سيرها وتسكن حركتها وتكور، وينتهي هذا العالم إلى غايته وهذا هو مستقرها الزماني.

الثالث: مستقرها هو أبعد ما تنتهي إليه ولا تتجاوزه.

الرابع: أن المراد بمستقرها أنها لا تزال تنتقل في مطالعها الصيفية إلى مدة لا تزيد عليها ثم تنتقل إلى مطالع الشتاء إلى مدة لا تزيد عليها.

الخامس: نهاية ارتفاعها في الصيف ونهاية هبوطها في الشتاء[3].

تفسير: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

٥ ـ ومن ذلك ما جاء من تفسير مأثور في قول الله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[4] فيما أخرجه الإمام الترمذي ـ وغيره ـ عن عدي بن حاتم رضي الله عنه عن النبي ﷺ ـ في سياق طويل ـ أنه قال: «فإن اليهود مغضوب

---

(١) هو: النواب محمد صديق خان بن حسن القنوجي الهندي أبو الطيب، العلامة المحدث المفسر الأديب، مشارك في علوم كثيرة وباللغات العربية والفارسية والأردية، وله جهود كبيرة في إحياء تراث السلف الصالح في الهند، توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وثلاثمائة وألف.
انظر ترجمته في الأعلام: (٦/ ١٦٧).

(٢) راجع: فتح البيان في مقاصد القرآن: (١١/ ٢٩٢).

(٣) انظر لهذه الأقوال وغيرها: جامع البيان: (٢٣/ ٥)، وتفسير ابن كثير: (٣/ ٥٧٨)، والبحر المحيط: (٧/ ٣٢١)، وزاد المسير لابن الجوزي: (٧/ ١٧ ـ ١٩)، وشرح صحيح مسلم للنووي: (٢/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥).

(٤) سورة الفاتحة، من الآية: (٧).

عليهم، وإن النصارى ضلَّال»[١]، وفي بعض الروايات أنه جاء إلى النبي ﷺ ليسلم وقال: «يا رسول الله، من المغضوب عليهم؟ فقال: اليهود. وقال: من الضالون؟ فقال: النصارى»[٢].

ونقل الحافظ وشارح سنن الترمذي الشيخ المباركفوري[٣] عن الإمام السهيلي[٤] أنه قال: «وشاهد ذلك قوله تعالى في اليهود: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ

---

(١) انظر: الجامع الصحيح ـ وهو سنن الترمذي ـ، كتاب تفسير القرآن، باب «ومن سورة الفاتحة» (٥/ ١٨٦ ـ ١٨٧) برقمين: (٢٩٥٣ ـ ٢٩٥٤)، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب». والحديث صححه الشيخ الألباني. انظر: صحيح سنن الترمذي: (٣/ ٢٠)، برقم: (٢٣٥٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: (٤/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، وسعيد بن منصور في سننه: (٢/ ٥٣٥) برقم: (١٧٩)، وابن جرير الطبري في تفسيره: (١/ ٦١)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (١/ ٢٣) برقم: (٤٠)، وأبو المظفر السمعاني في كتابه: «تفسير القرآن» (١/ ٣٩)، وابن حبان في صحيحه ـ الإحسان ـ: (١٤/ ١٣٩ ـ ١٤٠) رقم: (٦٢٤٦).

(٣) هو: محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم أبو العلا، الأعظم كرهي المباركفوري الهندي، الإمام المحدث، ولد سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف، قرأ على العلامة السيد نذير حسين المحدث الدهلوي أمهات الكتب في الحديث وأجازه، توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وألف.
انظر: مقدمة كتابه: «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» (١/ ٣ ـ ٧)، ومعجم المؤلفين: (١/ ١٦٦).

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي الأندلسي السهيلي أبو زيد وأبو القاسم أيضاً، عالم الأندلس الحافظ الإمام، صاحب المؤلفات في التفسير، والسيرة، والفرائض، والنحو. ولد سنة ثمان وخمسمائة، وتوفي رحمه الله تعالى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.
انظر: السير: (٢١/ ١٥٧)، إنباه الرواة: (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤).
وللسهيلي كتاب في مبهمات القرآن: «الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين».
انظر: هدية العارفين: (١/ ٥٢٠)، الأعلام: (٣/ ٣١٣)، معجم المفسرين للأستاذ عادل: (١/ ٢٦٧) وهذا غير كتابه المشهور المطبوع: «التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام»، وهو الذي استدرك عليه وعلى كتاب: «التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام» لابن عسكر ـ حقق في رسالة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود ـ الإمام البلنسي في كتابه: «صلة الجمع وعائد التذييل لموصول=

غَضَبٍ﴾[١]، وفي النصارى: ﴿قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾[٢]».

هذا التفسير يعد مما اتفق عليه الصحابة وأخذه من تبعهم، قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى: «رأيت من حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ نحو عشرة أقوال، وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي ﷺ وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم، حتى قال ابن أبي حاتم[٣]: لا أعلم في ذلك اختلافاً بين المفسرين»[٤].

وفسَّر الأستاذ أحمد مصطفى المراغي[٥] الآية حسب رأيه واجتهاده حيث قال: «والمغضوب عليهم: هم الذين بلغهم الدين الحق الذي شرعه الله لعباده فرفضوه ونبذوه وراءهم ظهرياً وانصرفوا عن النظر في الأدلة تقليداً لما ورثوه من الآباء والأجداد.. والضالون: هم الذين لم يعرفوا الحق، أو لم يعرفوه على الوجه الصحيح، وهؤلاء هم الذين لم تبلغهم رسالة أو بلغتهم على وجه لم يستبن لهم فيه الحق»[٦].

= كتابي الإعلام والتكميل» وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ حنيف بن حسن القاسمي، ولم أجد فيه كلام السهيلي المذكور في المتن.

(١) سورة البقرة، من الآية: (٩٠).

(٢) سورة المائدة، من الآية: (٧٧). وانظر: فتح الباري: (٨/ ٩)، تحفة الأحوذي: (٨/ ٢٣١).

(٣) هو: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد التميمي الحنظلي، الإمام الثبت ابن الإمام الثبت، صاحب «التفسير المسند» ـ تم تحقيقه في رسائل علمية بجامعة أم القرى ـ وكتاب «الجرح والتعديل» قال الخليلي: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال»، توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وعشرين وثلاث مائة بالري، وله بضع وثمانون سنة.
انظر: السير: (١٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٩)، وطبقات المفسرين: (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧).

(٤) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢/ ١٩٠)، وتفسير ابن أبي حاتم: (١/ ٢٣ ـ ٢٤) وانظر أيضاً: المأثور في سورة الفاتحة للدكتور عبد الإله الأحمدي: (ص: ١٧١).

(٥) هو: أحمد بن مصطفى بن محمد، ولد ببلدة المراغة من أعمال مديرية جرجا بصعيد مصر سنة ثلاثمائة وألف، تلقى العلم في الأزهر، من شيوخه الكبار: الأستاذ محمد عبده، ومحمد بخيت المطيعي، وتفسيره مختصر لتفسير المنار في الأجزاء التي فسرها صاحب المنار، توفي رحمه الله في حدود سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وألف.
انظر: تفسير المراغي: (١/ ٢٢)، الأزهر في ألف عام: (٢/ ٤٩).

(٦) تفسير المراغي: (١/ ٨٣٧).

فسر الدكتور محمد كامل حسين الآية بقوله: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: هم الذين حرمهم الله نعمة الإيمان... أما الضالون فهم الذين في طبعهم الإيمان ثم ضلوا طريق الهداية إلى الخير»(١). ولم يذكر التفسير النبوي.

وكذلك فسرت لجنة القرآن والسنة في القاهرة، الآية بدون التصريح، أو الإشارة إلى التفسير النبوي الصحيح، فهذا نص تفسيرهم المختار: «لا طريق الذين استحقوا غضبك، وضلوا عن طريق الحق والخير؛ لأنهم أعرضوا عن الإيمان بك، والإذعان لهديك»(٢).

تفسير (الكوثر):

٦ ـ ومن ذلك ما ورد في الحديث الصحيح تفسير الكوثر في قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾(٣)، فيما روى الإمام البخاري عن أنس رضي الله عنه قال: «لما عرج بالنبي ﷺ إلى السماء قال: أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ مجوف، فقلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر»(٤). وأخرجه الإمام مسلم عنه أيضاً ـ في سياق أطول منه ـ بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «فإنه نهر وعدنيه ربي عز وجل في الجنة عليه خير كثير. هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة... إلخ»(٥).

هذا ما ورد في السنة النبوية في بيان المراد بالكوثر وهذه هي درجته فيها.

قال السيوطي رحمه الله: «له طرق لا تحصى»(٦).

ومع هذا قد فسرت الآية بأقوال أخرى تزيد على العشرة منها أن المراد

---

(١) الذكر الحكيم: (ص: ٢١ ـ ٢٢).
(٢) المنتخب في تفسير القرآن الكريم: (ص: ١).
(٣) سورة الكوثر، الآية: (١).
(٤) صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ ١ ـ باب، (٨/ ٦٠٣) رقم: (٤٩٦٤).
(٥) صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة، (١ ـ ٣٠٠) برقم: (٤٠٠).
(٦) الإتقان: (٢/ ٢٠٤).

بالكوثر: النبوة، أو العلم، أو القرآن، أو نور القلب، أو الخير الدنيوي والأخروي، أو الشفاعة وغير ذلك[١].

قال الحافظ: «... ثبت تخصيصه بالنهر من لفظ النبي ﷺ فلا معدل عنه»[٢].

وتكلف الأستاذ محمد عبده[٣] في تفسير الآية بذكر أقوال لا سند لأكثرها ولا برهان لأغلبها، ووقع باجتهاده المطلق ورأيه الحر، في الخطأ التفسيري حيث عدل وأعرض عن التفسير بالمأثور الثابت، وليس هذا جهلاً أو لعدم علمه بالحديث؛ بل تقديماً للرأي والاجتهاد على الأثر الصحيح المنقول، وتقليلاً من شأن التفسير بالمأثور؛ فلنقرأ ما كتب الأستاذ في تفسير «الكوثر»:

«وأما أن هناك نهراً في الجنة اسمه الكوثر وأن الله أعطاه نبيّه فلا يفهم من معنى الآية، بل الذي يدل عليه سياق السورة وموضع نزولها، هو الذي بيناه من أحد القولين والأول وهو النبوة وما في معناها أرجح.

أما الاعتقاد بوجود هذا النهر في الجنة فموقوف على تواتر الأخبار التي

---

(١) يراجع: تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٦)، قال ابن كثير فيه: «وقد صح عن ابن عباس أنه فسره بالنهر أيضاً».
قلت: وهكذا عن ابن عمر رضي الله عنه، وفتح الباري: (٨/ ٦٠٤).

(٢) نفس المصدر السابق الأخير.

(٣) هو: محمد بن عبده بن حسن، تركماني الأصل من الأب وعربي من الأم، ولد في مصر في أواخر سنة خمس وستين ومائتين وألف، وكان للسيد جمال الدين الأفغاني شيخه الأكبر تأثيراً عليه بفكره المستغرب المتشتت، تلقى عنه بعض العلوم الرياضية والفلسفية والكلامية، ودرس في الأزهر، وله جهود إصلاحية في بعض مجالات الحياة لا تنكر، كما أن له آراء شاذة وأفكار غير مرضية يعود سببها الرئيسي إلى تأثره وحبه للحضارة الغربية إلى حد جعله يطعن في المسلمات العقدية والحقائق المتفق عليها لدى الأمة. كانت وفاته ـ غفر الله له ولنا ـ سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف. وكان تفسيره الخمسة مجلدات الأولى من تفسير المنار، كما فسر الجزء الأخير ـ جزء عم ـ من القرآن الكريم.
انظر: بعض هذه المعلومات في كتاب «تاريخ الأستاذ الإمام»: للسيد محمد رشيد رضا (١/ ١٦ وما بعدها)، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: للأستاذ فهد الرومي: (١/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

وردت به، وقد ذهب جماعة إلى أنها متواترة المعنى؛ فيجب الاعتقاد بوجود النهر على وجه عام دون تفصيل أوصافه لكثرة الخلاف فيها[١].

ولكن التواتر لا يصح أن يكون برأي جماعة أو آخرين؛ فحد التواتر هو ما تراه في القرآن: تعرفه طبقة عن طبقة يؤمن تواطؤ كل منها على الكذب إلى أن وصل إليك لا تنكره فرقة من فرق المسلمين قاطبة[٢]، فهذا التواتر هو الذي يوجب اليقين وليس الأمر كذلك في أحاديث النهر فإنها ـ وإن كثرت طرقها ـ لم تبلغ هذا المبلغ فلا يصدق عليها اسم المتواتر خصوصاً وأنه يظن بالرواة سهولة التصديق في مثل هذا الخبر لما فيه من غرابة الكرامة وجمال الوصف؛ فيسهل على كل راو الميل إلى تصديق ما يقال له. وهذا يخل بشرط التواتر؛ لأن أول شرط فيه أن لا يكون في الطبقات رائحة التشيع للمروي.

وبالجملة فخبر وجود النهر من الأخبار الغيبية لا يجوز الاعتقاد به إلا بعد التيقن أنه ورد عن المعصوم ﷺ[٣]، فإذا وصلت فيه إلى اليقين الذي لا يجوز

---

(١) يزول الخلاف بالتمسك بالسنة النبوية الصحيحة، والاجتناب عن رمي سهام الطعن والتشكيك فيها، والاكتفاء بها في هذه القضية والمسائل الأخرى المختلف فيها من التفسير وغيره.

(٢) في تعريفه هذا للتواتر نظر.

(٣) كون الحديث مما اتفق عليه الشيخان، أما يفيد العلم اليقيني الموجب الاعتقاد على صحته وثبوته والعمل بمقتضاه؟ الجواب: بلى، وعليه جمهور علماء أهل الحديث. واتفاق البخاري ومسلم على حديث يعد من أعلى مراتب الحديث الصحيح لإجماع الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. ويعتبر صحيحهما أصح الكتب بعد القرآن. قال الإمام ابن الصلاح: «فما اتفقا ـ البخاري ومسلم ـ عليه أو انفرد به أحدهما فجميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني حاصل به؛ لأن الأمة أجمعت عليه وهي معصومة في إجماعها من الخطأ خلافاً لمن قال: لا يفيد إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأن يجب عليها العمل بالظن».

انظر: كتاب إرشاد طلاب الحقائق للنووي: (١/ ١٣٢ ـ ١٣٧) وتدريب الراوي للسيوطي: (١/ ١٣١).

قال ابن حجر: «فإن قيل: إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته منعناه، وسند المنع أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة». =

. . . .

= انظر: نزهة النظر للحافظ ـ بشرح الشيخ علي بن حسن الأثري ـ «النكت»: (ص: ٧٥)، وتدريب الراوي: (١/ ٣٣).

وما أحسن ما كتب الحافظ في نكته على كتاب ابن الصلاح رحمهما الله: «لا نعرف حديثاً وصف بكونه متواتراً ليس أصله في الصحيحين أو أحدهما». (النكت: ١/ ٣٦٣).

فائدة: الحديث الصحيح ـ مطلقاً سواء كان في الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما ـ هل يوجب العلم اليقيني أو الظن؟ اختلف العلماء في ذلك، وهي مسألة دقيقة تحتاج إلى تحقيق وتمحيص. وللشيخ أحمد محمد شاكر عليه رحمة الله كلام نفيس مفيد في هذه المسألة أحببت نقله هنا برمته: «أما الحديث المتواتر لفظاً أو معنى فإنه قطعي الثبوت، لا خلاف في هذا بين أهل العلم.

وأما غيره من الصحيح، فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد القطع، بل هو ظني الثبوت، وهو الذي رجحه النووي في التقريب. وذهب غيرهم إلى أنه يفيد العلم اليقيني. وهو مذهب داود الظاهري، والحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك. وهو الذي اختاره وذهب إليه ابن حزم قال في الإحكام: «أن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً»، ثم أطال في الاحتجاج له والرد على مخالفيه في بحث نفيس (١/ ١١٩ ـ ١٣٧).

واختار ابن الصلاح: أن ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما أو رواه أحدهما: مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به. واستثنى من ذلك أحاديث قليلة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن.

هكذا قال في كتابه «علوم الحديث». ونقل مثله العراقي في شرحه على ابن الصلاح عن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف، ونقله البلقيني عن أبي إسحاق وأبي حامد الإسفرائيني، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي من الشافعية، وعن السرخسي من الحنفية، وعن القاضي عبد الوهاب من المالكية، وعن أبي يعلى وأبي الخطاب وابن الزاغوني من الحنابلة، وعن أكثر أهل العلم من الأشعرية، وعن أهل الحديث قاطبة، وهو الذي اختاره الحافظ ابن حجر والمؤلف ـ يعني به ابن كثير ـ.

والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله: من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي، سواء كان في أحد الصحيحين أم في غيرهما. وهذا العلم اليقيني نظري برهاني، لا يحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل. وأكاد أوقن أنه هو مذهب من نقل عنهم البلقيني ممن سبق ذكرهم، وأنهم لم يريدوا بقولهم ما أراد ابن الصلاح من تخصيص أحاديث الصحيحين بذلك. =

عندك تبدله، وكان علمك بصدوره عنه ﷺ كعلمك بوجود مكة أو المدينة قبل أن تراهما فاعتقد به، وإلا ففوض الأمر إلى الله وقل: لا أعلم والله أعلم»[(١)].

ومن هذا يظهر موقف الأستاذ محمد عبده من التفسير بالمأثور ومن السنة النبوية، وله أقوال تدل على شكه في قبول السنة، ورده الأحاديث الصحيحة لأسباب واهية لا اعتبار ولا وزن لها في ميزان البحث العلمي، والمقام ليس موضع عرض وبسط هذه الأقوال والرد عليها، فيكتفي بإيراد شهادة واعتراف أحد تلاميذه ـ وهو الشيخ محمد رشيد رضا ـ بأن الأستاذ الإمام: «كان مقصراً

= وهذا العلم اليقيني النظري يبدو ظاهراً لكل من تبحر في علم من العلوم، وتيقنت نفسه بنظرياته، واطمأن قلبه إليها. ودع عنك تفريق المتكلمين في اصطلاحاتهم بين العلم والظن، فإنما يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد».
انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: (ص: ٣٦ ـ ٣٧).
وإلى ذلك ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه القيم ابن القيم والسيوطي وجمال الدين القاسمي.
للوقوف على كلامهم يراجع: مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٣٤)، فتاوى ابن تيمية: (١٨/ ٤٨)، مختصر الصواعق المرسلة: (٢ ـ ٤٧٠ ـ ٤٨٠)، وإعلام الموقعين: (١/ ٣٢)، وتدريب الراوي: (١/ ١٣٢)، وقواعد التحديث: (ص: ٨٥ ـ ٨٧). وأيضاً: دراسات في الحديث النبوي للأستاذ محمد مصطفى الأعظمي (١/ ٣٤ ـ ٣٥).
قال شارح العقيدة الطحاوية الإمام ابن أبي العز: «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملاً به وتصديقاً له، يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع».
انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٥٠١).
وقد فصل الشيخ ناصر الدين الألباني هذا الموضوع في كتيب له الموسوم: «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين»، ولشيخنا الأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي كتاب نافع «التمسك بالسنة في العقائد والأحكام»، فراجعهما إن شئت.
أطلت في هذا التعليق لأنه سوف تمر بك ـ أيها القارئ الكريم ـ مباحث متعددة من هذه الرسالة ترى فيها رداً وإنكاراً لبعض الأحاديث الصحيحة وخاصة منها المخرجة في الصحيحين أو أحدهما، وعدم الارتضاء بها في التفسير لأسباب واهية وعلل ضعيفة من قبل أصحاب القلوب المريضة وذوي العقول القصيرة؛ فلتكن على بينة وبصيرة.

(١) تفسير جزء عم لمحمد عبده: (ص: ١٦٥).

في علوم الحديث من حيث الرواية والحفظ والجرح والتعديل»[1].

تفسير: ﴿رُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ﴾.

٧ ـ ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ﴾[2].

فسر المفسرون من السلف الصالح بأن معنى: ﴿رُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ﴾ هو كون النجوم ـ بجانب زينة السماء بها واهتداء الناس بعلاماتها في البحر والبر ـ شهباً وقذائف للشياطين مسترقي السمع إلى أنباء السماء[3].

هذا تفسير مأثور تدل عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار الصحيحة منها: قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴿١٠﴾﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾﴾[6].

وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها... فيسمعها مسترقو السمع، ومسترقو السمع.. فربما أدرك الشهاب المستمع قبل أن يرمي بها إلى صاحبه، فيحرقه... إلخ»[7].

---

(١) تاريخ الأستاذ الإمام: (١/ ٥).
(٢) سورة الملك، من الآية: (٥).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير: (٢/ ٤٢٣)، وأضواء البيان: (٣/ ١٠٨ ـ ١٠٩) و(٨/ ٣٩٣).
(٤) سورة الحجر، الآيات: (١٦ ـ ١٨).
(٥) سورة الصافات، الآيات: (٦ ـ ١٠).
(٦) سورة الجن، الآيتان: (٨، ٩).
(٧) نقلته مختصراً من صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾: (٨/ ٢٣١)، حديث رقم: (٤٧٠١)، وباب ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا...﴾: (٨/ ٣٩٨)، حديث: (٤٨٠٠).

وجاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنه لما «... حيل بين الشياطين وبين خبر السماء، وأرسلت عليهم الشهب، فرجعت الشياطين، فقالوا: ما لكم؟ فقالوا: حيل بيننا وبين خبر السماء، وأرسلت علينا الشهب ـ وفي رواية الترمذي فذكروا لإبليس... فقال لهم إبليس: ـ قال: ما حال بينكم وبين خبر السماء إلا ما حدث...»[1].

قال قتادة رحمه الله تعالى في تفسير آية سورة الملك: «خلق الله هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تكلف فيها بغير ذلك فقد أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به»[2].

هذه النصوص دالة على حقيقة الجن والشياطين وسعيهم في استراق السمع من أخبار السماء ورجمهم بالشهب المحرقة. ومع هذا فقد تكلف الأستاذ حامد محيسن في انتقاد هذا التفسير الصحيح حيث كتب بحثاً في مجلة الأزهر عام (١٣٦٨ من الهجرة) بعنوان: «المجاز والكناية في القرآن»، تصدى فيه لآية الموضوع، وقرر جازماً أن معنى الرجوم في الآية هو: «أن النجوم حجج واضحة قوية على وجود الله، وما يجب له من صفات الكمال، فهي كناية بارعة بالغة عن قوة الحجة، وسطوع البرهان المسكت للمجادل والمعاند. إنها حجج يرجم بها الكافرون الذين استحقوا لكفرهم أن يسموا شياطين... إنه لا يتصور أن يفهم فاهم أن النجوم التي جعلت زينة السماء وهداية في الأرض يمكن أن تكون قذائف للشياطين.. مستمعي أخبار الملأ الأعلى»[3].

واعتل الشيخ حامد لنقد رأي المفسرين وتأييد رأيه بالعلل العقلية الخالية من صلابة الفكر وحقيقة الصواب، فندها ورد عليها الأستاذ أحمد محمد جمال

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ ١ ـ باب، (٨/ ٥٣٧)، حديث: (ص: ٤٩٢١)، سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ٦٩ «ومن سورة الجن»، (٥/ ٣٩٨)، حديث: (٣٣٢٤). وقال: «هذا حديث حسن صحيح». اقتصر في النقل على موضع الشاهد.

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدأ الخلق، باب في النجوم، (٦/ ٣٤١). رواه تعليقاً. وقال الحافظ: «وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عنه به».

(٣) نقلاً من كتاب: القرآن الكريم: كتاب أحكمت آياته: (٢/ ٦١ ـ ٦٢).

بأحسن رد في كتابه: (القرآن الكريم: كتاب أحكمت آياته)[١].

عمر نوح عليه السلام:

٨ ـ ومن ذلك ما ذكره الشيخ عبد القادر المغربي في تفسيره لسورة نوح عليه السلام مخالفاً للنص القرآني حيث قال: «وذكر في الأسفار القديمة أن نوحاً ولد لسنة ١٨٢ من عمر أبيه «لامك» ولسنة ١٠٥٦ لجده الأكبر آدم عليه السلام ومعنى نوح: الراحة والتعزية. وكان عمر نوح ٥٠٠ سنة لما أخذ يلد أولاده ساماً وحاماً ويافث، وكان عمره: ٦٠٠ لما حصل الطوفان»[٢].

وعلقت مراقبة الثقافة بالأزهر على هذا ما نصه: «قوله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ﴾[٣]، يفيد أن الطوفان حدث بعد أن أمضى نوح بين قومه ٩٥٠ سنة؛ فالقرآن يخالف في ذلك ما نقله المؤلف عن الأسفار القديمة»[٤].

تفسير خاطئ تدل على بطلانه قرينة في نفس الآية:

ومما يلحق بما سبق تفسير بعض العلماء للآية مع وجود قرينة في نفس الآية تدل على بطلان ذلك التفسير. قال العلامة الشنقيطي رحمه الله في معرض سرده أنواع البيان التي تضمنها القرآن الكريم: «أن يقول بعض العلماء في الآية قولاً، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على بطلان ذلك القول.

٩ ـ ومثاله: قول الحسن البصري رحمه الله إن المراد بابني آدم في قول الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾..[٥] رجلان من بني إسرائيل[٦]، فإن قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ

---

(١) انظر: (٢/ ٦٣ ـ ٦٨).
(٢) تفسير جزء تبارك: لعبد القادر المغربي: (٥٥).
(٣) الآية: ١٤.
(٤) المصدر السابق: هامش: (ص: ٥٦). (٥) سورة المائدة، من الآية: (٢٧).
(٦) انظر: تفسير الحسن البصري، جمع وتحقيق الدكتور عمر يوسف كمال: (٣/ ١٤)، وأيضاً تفسير الحسن البصري، جمع ودراسة الدكتور محمد عبد الرحيم: (١/ ٣٢٠) وسيأتي مزيد الكلام عليه في مبحث التعلق بالمواقف التفسيرية الشاذة: (ص: ٥٥١).

﴿يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ . . .﴾[1] دليل على أن ذلك وقع في مبدأ الأمر قبل أن يعلم الناس دفن الموتى، أما في زمن بني إسرائيل فلا يخفى دفن الموتى على أحد، ولا يحتاج إسرائيلي البتة إلى تعلم دفن الميت من الغراب كما هو ظاهر.

١٠ ـ ومن أمثلته: قول كثير من الناس: إن آية الحجاب، أعني قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾[2]، خاصة بأزواج النبي ﷺ. فإن تعليله تعالى لهذا الحكم الذي هو إيجاب الحجاب بكونه أطهر لقلوب الرجال والنساء من الريبة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾[3] قرينة واضحة على قصد تعميم الحكم؛ إذ لم يقل أحد من جميع المسلمين: إن غير أزواج النبي ﷺ لا حاجة إلى طهارة قلوبهن، ولا إلى طهارة قلوب الرجال من الريبة منهن، وقد تقرر في الأصول: أن العلة قد تعمم معلولها»[4]. وذكر أمثلة أخرى.

عوامل هذا الخطأ التفسيري:

عند التأمل والتفكر في العوامل والدوافع التي تسببت للوقوع في هذا الخطأ التفسيري، نستنتج أن منشأها يعود إلى أمور تالية:

١ ـ الاستنصار لاعتقاد باطل وفكر غير سديد.

٢ ـ عدم العلم بالتفسير بالمأثور.

٣ ـ إنكار السنة كلياً أو جزئياً.

٤ ـ التهوين من شأن السنة والتقليل من أهميتها.

٥ ـ عدم مراعاة السياق في الآيات، ومقتضى الحال، وفقد النظر في قرائن الكلام.

○○○○○

(١) نفس السورة السابقة: من الآية: (٣١).
(٢) سورة الأحزاب، من الآية: (٥٣).
(٣) من الآية السابقة.
(٤) أضواء البيان: (١/ ١٠ ـ ١١).

الفصل الثاني

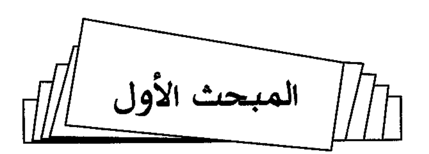
الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحديث الضعيف والموضوع لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حكم الأخذ بالحديث الضعيف والموضوع في إثبات القراءة والتفسير وفضائل الأعمال.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.



تعريف الحديث الضعيف والموضوع لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً:

أ ـ الحديث لغة:

الحديث من الأشياء، ضد القديم ونقيضه، ويجمع على أحاديث كقطيع وأقاطيع على خلاف القياس، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره.

ويراد به أيضاً: كل كلام يتحدث به، وينقل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه(١).

ب ـ الحديث اصطلاحاً:

ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة(٢).

وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث، وعليه أسير بإذن الله تعالى في تناول مباحث هذه الرسالة.

وذهب بعضهم في تعريفه: إلى أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعي؛ فينطوي تحته ما رفع إلى النبي ﷺ وهو الحديث المرفوع، وما أضيف إلى الصحابي، وهو الحديث الموقوف، وما وقف به عند التابعي وهو الحديث المقطوع(٣).

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة (حدث)، (١/ ١٣١)، والخلاصة في أصول الحديث للطيبي: (٣٠)، وتدريب الراوي: (١/ ٤٢).

(٢) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: (ص: ٥٢)، وتدريب الراوي: (١/ ٤٢)، وتيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان: (ص: ١٤).

(٣) لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب الصالح: (٢٧).

وذهب بعضهم: إلى أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول فقط[١].

وعرفه بعض العلماء المتأخرين: بأنه كل واقعة نسبت إلى النبي ﷺ ولو كان فعلها مرة واحدة في حياته الشريفة أو رواها عنه شخص واحد[٢].

ثانياً: تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحاً:

أ ـ الضعيف لغة:

من الضعف ـ بضم الضاد وفتحها ـ خلاف القوة والصحة، وهما لغتان لمدلول واحد ويستعملان لضعف البدن والجسد، وضعف الرأي والعقل معاً. وخص الأزهري[٣] بذلك أهل البصرة فقال: «هما عند أهل البصرة سيان يستعملان معاً في ضعف البدن وفي ضعف الرأي»[٤]. وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾[٦] بالوجهين (أي بالضم والفتح)[٧].

وقيل: الضعف ـ بالفتح ـ في العقل والرأي، والضُّعف ـ بالضم ـ في الجسد[٨]. ولا شك أن هذا التفريق فيه ضعف.

ب ـ الحديث الضعيف اصطلاحاً:

قد اختلفت أقوال المحدثين وتنوعت وجهات أنظارهم في تعريف

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري: (ص: ٣).

(٢) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للسيد سليمان الندوي: (ص: ١٨).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر أبو منصور الأزهري اللغوي، إمام جليل في فنون اللغة والأدب، صاحب «تهذيب اللغة»، حجة فيما يقوله وينقله، توفي رحمه الله سنة سبعين وثلاثمائة.
انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: (٢٣٧)، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة: للفيروزآبادي: (ص: ٢٠٥)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/ ١٩).

(٤) انظر: تهذيب اللغة: (١/ ٤٨٢)، ولسان العرب: مادة: (ضعف)، (٩/ ٢٠٣).

(٥) سورة الأنفال، من الآية: (٦٦).

(٦) سورة الروم، من الآية: (٥٤).

(٧) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (١/ ٢٧٧، ٣٤٥)، زاد المسير لابن الجوزي: (٣/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، فتح القدير للشوكاني: (٤/ ٢٣٢).

(٨) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (١/ ٢٥٣)، والمفردات في غريب القرآن للراغب: (ص: ٥٠٧).

الحديث الضعيف. واختار الحافظ ـ بعد ذكره أقوال العلماء وتعريفاتهم للحديث الضعيف ومناقشته إياها ـ أن تعريف الضعيف: «كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول».

وعلل اختياره بأنه أسلم من الاعتراض وأخصر[1].

ويتفاوت ضعف الحديث الضعيف بحسب شدة ضعف رواته وخفته كما يتفاوت الصحيح، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع[2].

الأقسام الأساسية للحديث الضعيف:

قد تعددت مسميات الحديث الضعيف تبعاً لتعدد موجبات الطعن فيه، وقد أطلق علماء الحديث على أغلب أنواع أسماء خاصة إلا أنه يمكن حصرها تحت أقسام ثلاثة:

١ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في ضبط الراوي.

٢ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في عدالة الراوي.

٣ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الجهل بعدالة الراوي[3].

وأعني بالحديث الضعيف هنا الذي لا يتقوى ولا ينجبر ولا يرتقي من درجة الضعف إلى درجة الحسن لشدة ضعفه ولعدم وجود سبب من أسباب زوال الضعف.

ثالثاً: تعريف الموضوع لغة واصطلاحاً:

أ ـ تعريفه لغة:

يستعمل الوضع في اللغة لمعان عدة منها:

الحط، يقال: وضعه، يضعه، وضعاً، بمعنى حطه، ووضع عنه، أي حط

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٩١).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ـ معرفة الموضوع ـ: (ص: ٨٩)، وقواعد التحديث: (ص: ١٠٩).

(٣) الوضع في الحديث للدكتور عمر بن حسن فلاتة: (١/ ٦٦ ـ ٦٧).

من قدره، ومنه وضعت المرأة حملها إذا ولدت، ووضع في تجارته إذا خسر فيها، وانحط من رأس مالها[(١)].

ومن هذه المعاني: الإلصاق، والإسقاط، والاختلاق[(٢)].

والموضوع: اسم مفعول من وضع، ومنه الحديث الموضوع، فيكون معناه: الحديث المنحط، أو الملصق، أو المسقط، أو المختلق.

ب ـ تعريفه اصطلاحاً :

هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ[(٣)].

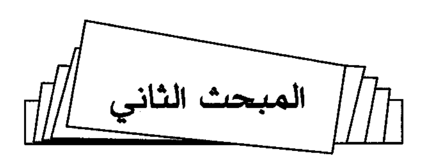
○ ○ ○ ○ ○

---

(١) انظر: القاموس المحيط: (٣/ ٩٣)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: (٦/ ١١٧)، وتهذيب اللغة: (٣/ ٧٤)، وتنزيه الشريعة لأبي الحسن الكناني (١/ ٥).

(٢) انظر: لسان العرب: مادة (وضع)، (٨/ ٣٩٦)، وفتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٣٤)، تنزيه الشريعة: (١/ ٥).

(٣) انظر: علوم الحديث: (ص: ٨٩)، وتدريب الراوي: (١/ ٢٧٤)، وتيسير مصطلح الحديث: (ص: ٨٨).



المبحث الثاني

حكم الأخذ بالحديث الضعيف والموضوع في إثبات القراءة، والتفسير وفضائل الأعمال

أولاً: تعريف القراءة وحكم إثباتها بالحديث الضعيف:

أ ـ تعريف القراءة لغة واصطلاحاً:

قال ابن فارس[١]: «القاف والراء والحرف المعتل ـ مهموزة وغير مهموزة ـ أصل صحيح يدل على جمع واجتماع. من ذلك القرية، سميت قرية لاجتماع الناس فيها.. ومنه القرآن، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص غير ذلك[٢].

قال الإمام الراغب[٣]: «والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل»[٤].

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين الرازي، من أئمة اللغة الأعلام، وله «جامع التأويل في التفسير» مفقود. توفي رحمه الله سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.
انظر: إنباه الرواة: (١/ ١٢٧)، والوفيات: (١/ ٣٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة: (٥/ ٧٨ ـ ٧٩).

(٣) هو: حسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني، لا يعرف متى ولد ولا أين تلقى العلم، قال الذهبي: «العلامة الماهر والمحقق الباهر... كان من أذكياء المتكلمين، لم أظفر له بوفاة ولا ترجمة». توفي رحمه الله في حدود سنة خمس وعشرين وأربعمائة.
انظر: السير: (١٨/ ١٢٠)، ومقدمة تحقيق الشيخ صفوان عدنان لكتاب المفردات: (ص: ١ ـ ٢).

(٤) مفردات ألفاظ القرآن: (ص: ٦٦٨).

والقراءة مفرد جمعه قراءات.

وهي في **الاصطلاح**: اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما[١].

ب ـ ثبوت القراءة:

اشترط الأئمة القراء لإثبات القراءة ولكونها صحيحة مقبولة ثلاثة شروط:

١ ـ موافقة القراءة للعربية بوجه من الوجوه.

٢ ـ موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

٣ ـ وأن تكون القراءة مع ذلك صحيحة الإسناد؛ لأن القراءة سنة متبعة يعتمد فيها على سلامة النقل وصحة الرواية[٢].

قال الإمام ابن الجزري[٣]: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها.. سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها، ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[٤].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: (١/ ٣١٨).

(٢) انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب: (ص: ٣٩)، البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١/ ٣٣١ ـ ٣٣٣)، والمرشد الوجيز لأبي شامة: (ص: ١٤٥)، وسنن الترمذي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر: (هامش: ٢/ ٢١ ـ ٢٢)، ومباحث في علوم القرآن للقطان: (ص: ١٧٦)، ورسم المصحف دراسة لغوية تاريخية للأستاذ غانم قدوري الحمد: (٦٣١ ـ ٦٥٦).

(٣) هو: محمد بن محمد بن علي أبو الخير العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشهير بابن الجزري، مقرئ محدث حافظ مفسر. من آثاره: شرح المصابيح، والنشر وغيرهما، توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة.
انظر: غاية النهاية في طبقات القراء للمترجم: (٢/ ٢٤٧)، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاش كبري زاده: (ص: ٢٥ ـ ٣٠).

(٤) النشر في القراءات العشر: (١/ ٩).

وشدد بعض المتأخرين من العلماء في الشرط الثالث بحيث أن الآحاد لا يكفي في ثبوت القراءة ـ وإن صح ـ بل لا بد من التواتر[١]. ولم يقل أحد منهم بجواز الاحتجاج بما ضعف سنده في إثبات القراءة.

ومع هذا، نجد القراءات الضعيفة والشاذة كثيرة في كتب التفسير. ستأتي أمثلتها في المبحث التالي بإذن الله تعالى.

ثانياً: حكم التفسير بالحديث الضعيف:

من منهج التفسير الصحيح السليم من الانحراف والخطأ والذي عليه السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ طرح الأحاديث الضعيفة والموضوعة وعدم الاعتماد عليها في تفسير كلام الله ﷻ القائل: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ و﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾[٢]. فإذا كان كلام الله ﷻ مبنياً على الصدق والحق لا شك فثبوته ولا ريب في حقيقته، فوجب أن تكون طرق تفسيره ووسائل إيضاحه ومصادر بيانه مبنية على الصحة واليقين أيضاً.

والحديث الضعيف، والموضوع يعود أصلهما ومنشأهما إلى الشك والضعف والجهل والكذب فلا يجوز الأخذ بهما في تفسير القرآن الكريم، ولأنه من أول مصادر الدين فلا يوضع أساس الدين على حديث ضعيف غير ثابت فضلاً عن أن يبنى على حديث موضوع يعلم كذبه وافتراءه.

فإليك بعض أقوال العلماء في بيان هذا المنهج:

١ ـ قال الإمام **أبو بكر ابن العربي** رحمه الله: «وليس في القرآن حديث صحيح في فضل سورة إلا قليل.. وباقيها لا ينبغي لأحد منكم أن يلتفت إليها»[٣].

٢ ـ قال الإمام **ابن قدامة**[٤] رحمه الله: «وأما الأحاديث الموضوعة التي

---

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع للسفاقسي: (ص: ١٧)، وهو مطبوع بهامش سراج القارئ المبتدي، وسنن الترمذي بتحقيق أحمد شاكر: (٢/ ٢١ ـ ٢٢).

(٢) سورة النساء، من الآيتين: (٨٧، ١٢٢).

(٣) أحكام القرآن: (١/ ١٤).

(٤) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة أبو محمد موفق الدين، شيخ الإسلام، =

وضعتها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام، أو الأحاديث الضعيفة ـ إما لضعف رواتها أو جهالتهم، أو لعلة فيها ـ فلا يجوز أن يقال بها، ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها»[١].

٣ ـ قال الإمام **القرطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا التفات لما وضعه الواضعون، واختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة، والأخبار الباطلة في فضل سور القرآن، وغير ذلك من فضائل الأعمال، وقد ارتكبها جماعة كثيرة، وضعوا الحديث حسبة كما زعموا، يدعون الناس إلى فضائل الأعمال كما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي، ومحمد بن عكاشة الكرماني، وأحمد بن عبد الله الجويباري... وقال ابن العربي: (وقد أقحم الناس في فضل القرآن وسوره أحاديث كثيرة، منها ضعيف لا يعول عليه، ومنها ما لم ينزل الله بها من سلطان)...

فلو اقتصر الناس على ما ثبت في الصحاح والمسانيد وغيرها من المصنفات التي تداولها العلماء، ورواها الأئمة الفقهاء، لكان لهم في ذلك غنية وخرجوا عن تحذير نبيهم ﷺ حيث قال: (اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[٢]، فحذار مما وضعه أعداء الدين، وزنادقة المسلمين في باب الترغيب والترهيب وغير ذلك، وأعظمهم ضرراً قوم منسوبون إلى الزهد وضعوا الحديث حسبة فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركوناً إليهم فضلوا وأضلوا»[٣].

= صاحب المغني والروضة، كان إماماً في الفقه والأصول والفرائض، قال ابن الصلاح: «ما رأيت مثل الموفق». توفي رَحِمَهُ اللَّهُ يوم عيد الفطر سنة عشرين وستمائة.
انظر: وفيات الأعيان: (٢/١٥٨)، ومقدمة من كتاب المقنع: (ص: ٥ ـ ٩).

(١) ذم التأويل: (ص: ٤٧).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند: (١/٢٩٣، ٣٢٣، ٣٢٧)، والترمذي، كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه: (٥/١٨٣)، برقم: (٢٩٥١). وقال: «هذا حديث حسن».

(٣) انظر: التذكار في أفضل الأذكار، الباب الأربعون: (ص: ٢٠٩ ـ ٢١١).

٤ ـ قال الإمام **الزركشي**[(١)]: «لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن النبي ﷺ، وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير...»[(٢)].

٥ ـ قال **شيخ الإسلام** رحمه الله: «فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب، فإن السنة هي الحق دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدعي السنة خصوصاً»[(٣)].

وقال رحمه الله: «لا يجوز الاعتماد على الأحاديث الضعيفة في الشريعة التي ليست صحيحة ولا حسنة، ولا تعليق حكم بها، ولا اعتقاد موجبها»[(٤)].

وقال: «والأحاديث التي تروى في هذا الباب ـ وهو السؤال بنفس المخلوقين ـ هي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها»[(٥)].

٦ ـ وقال **ابن علان الصديقي**[(٦)]: «تفسير كلام الله تعالى لا يكون إلا

---

(١) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله التركي الأصل، المصري بدر الدين الزركشي، كان فقيهاً أصولياً أديباً، صاحب التصانيف، له البحر المحيط في أصول الفقه وغيره. توفي رحمه الله سنة أربع وتسعين وسبعمائة.
انظر: الدرر الكامنة: (٤/ ١٧ ـ ١٨)، وشذرات الذهب: (٦/ ٣٣٥).

(٢) البرهان: (٢/ ١٥٦).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٨٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام: (١/ ١٦٢) بتصرف يسير. وفي هذا القول إبطال لزعم بعض المعاصرين وبهتانه على شيخ الإسلام بأنه يثبت لله سبحانه صفات بأحاديث موضوعة. وللاستزادة يراجع: القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد للدكتور عبد الرزاق البدر: (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٥) قاعدة جليلة: (ص: ١٦٤).

(٦) هو: محمد بن علي بن محمد البكري الشافعي الصديقي، أحد العلماء المفسرين والأئمة المحدثين من القرن الحادي عشر. من تصانيفه: ضياء السبيل إلى معالم التنزيل، شرح رياض الصالحين، إعلام الإخوان بتحريم الدخان. توفي رحمه الله سنة سبع وخمسين وألف. =

بحديث صحيح أو حسن»[١].

٧ ـ قال الأستاذ **الزرقاني**[٢] في معرض ذكره نوعي التفسير بالمأثور. . .

«ثانيهما: ما لم يصح، وهذا يجب رده، ولا يجوز قبوله، ولا الاشتغال به، اللهم إلا لتمحيصه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه حتى لا يغتر به أحد»[٣].

٨ ـ قال الشيخ **أبو شهبة** ـ مبيناً المنهج القويم في تفسير القرآن الكريم ـ:

«التحاشي عن ذكر الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، والروايات المدسوسة، . . حتى لا يقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين السابقين من الموضوعات. . . وأما تفسير القرآن بما صح وثبت عن النبي ﷺ فهو على العين والرأس، وليس لأحد أن يرفضه أو يتوقف فيه بعد ثبوته. . . وأما الضعيف والموضوع المختلق عليه ﷺ فأحرى به أن يرد»[٤].

ثالثاً ـ حكم العمل بالحديث الضعيف:

لا خلاف بين العلماء في عدم جواز العمل بالحديث الضعيف إذا كان ضعفه لا ينجبر ولا يتقوى ويتعسر إزالة ضعفه، وقد نقل الاتفاق على ذلك[٥] الحافظ العلائي[٦].

= انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين المحبي: (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٩).

(١) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية: (١/ ٨٦).

(٢) هو: محمد عبد العظيم الزرقاني من علماء الأزهر، تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرساً لعلوم القرآن والحديث، من مؤلفاته: مناهل العرفان في علوم القرآن، وقد قام أحد الباحثين بدراسته التقويمية من قسم التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية.
توفي رحمه الله سنة سبع وستين وثلاثمائة وألف.
انظر: الأعلام: (٦/ ٢١٠).

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن: (١/ ٤٩٣).

(٤) الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ٨٤ ـ ٨٥).

(٥) انظر: تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٨).

(٦) هو: خليل بن كيكلدى بن عبد الله العلائي الشافعي، العلامة الحافظ، كان إماماً في الفقه والأصول والنحو وغيرها، وألف في فنون مختلفة، توفي رحمه الله بالقدس سنة إحدى وستين وسبعمائة.
انظر: الدرر الكامنة: (٢/ ١٧٩)، وشذرات الذهب: (٦/ ١٩٠).

أما إذا كان الضعف يمكن رفعه وتقويته بتعدد طرق الحديث الأخرى السليمة من أسباب الضعف، فقد اختلف العلماء في جواز الأخذ والعمل بهذا النوع من الحديث على ثلاثة أقوال، خلاصتها ما يلي:

القول الأول: جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، سواء كان ذلك في العقائد والأحكام وفضائل الأعمال والمواعظ والقصص والترغيب والترهيب مما له تعلق بالدين، وذلك بشرطين:

١ ـ أن يكون ضعفه غير شديد، لأن ما كان ضعفه شديداً، فهو متروك بالاتفاق.

٢ ـ أن لا يوجد في الباب غيره، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه[١].

القول الثاني: منع العمل بالحديث الضعيف مطلقاً. وهو عكس القول الأول[٢].

القول الثالث: جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

---

(١) ممن روي عنه هذا الرأي: الأئمة الأربعة، والإمام أبو داود السجستاني والإمام النسائي رحمهم الله.
انظر: لتحقيق هذه النسبة إليهم والمناقشة فيها: علوم الحديث لابن الصلاح: (ص: ٣٤)، وفتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٦٧)، وإعلام الموقعين لابن القيم: (١/ ٣١ ـ ٣٢، ٨١ ـ ٨٢)، وشرح فتح القدير لابن الهمام: (٢/ ١٣٣)، والأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكهنوي: (ص: ٥١)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران: (ص: ٤٣)، والوضع في الحديث: (١/ ٦٩ ـ ٧٠ من الحاشية).

(٢) وممن قال بهذا القول أو ظهر بصنيعه وتعامله مع الحديث وأصوله: الإمام يحيي بن معين والشيخان، والرازيان، والخطابي، وابن حزم، والقاضي ابن العربي، وأبو شامة المقدسي، وشيخ الإسلام، والشوكاني، وأحمد شاكر، ومحدث العصر الشيخ الألباني وغيرهم.
انظر في ذلك: المراسيل لابن أبي حاتم: (ص: ٧)، وشرح علل الترمذي لابن رجب: (١/ ٧٤)، والكفاية للخطيب البغدادي: (ص: ٥٦)، وأحكام القرآن لابن العربي: (٢/ ٥٨٠)، ومعالم السنن للخطابي: (١/ ٧٨)، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (ص: ١٦٢)، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: (ص: ٢٨٣)، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: (١/ ١٥)، وصحيح الجامع الصغير: (١/ ٤٥).

وكرائم الأخلاق والترغيب والترهيب، ولا يجوز العمل به في الأحكام من الحلال والحرام، وهذا مسلك وسط بين القولين الأولين، وإلى ذلك ذهب كثير من المحدثين(١)، بل نقل بعض العلماء الاتفاق على ذلك(٢)، وقيد المحققون منهم(٣) هذا القول بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

والمراد به: إما أن تكثر طرق الحديث التي تصلح للاعتبار بها فلا يكفي مجيئه من طريق أو من طريقين، وإما أن يعضده اتصال للعمل به، وإما أن يوافقه شاهد صحيح من السنة، وإما أن يوافقه ظاهر القرآن الكريم(٤).

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط؛ لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله(٥).

---

(١) من هؤلاء: السفيانان، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل - في رواية راجحة عنه -، وأبو زكريا العنبري، وابن عبد البر، وموفق الدين ابن قدامة، النووي، وابن كثير، والجلالان - المحلي والسيوطي - والخطيب الشربيني، وتقي الدين الفتوحي، والسخاوي، والملا علي القاري، ومحمد عبد الحي اللكهنوي.
انظر في ذلك: الكفاية للخطيب البغدادي: (ص: ٢١٢ - ٣١٣)، شرح علل الترمذي لابن رجب: (١/ ٧٣)، الأذكار للنووي بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط: (ص: ٢٨، ٢٤٩)، المغني لابن قدامة: (٢/ ١٧١)، فتح المغيث: (١/ ٢٦٧)، الأجوبة الفاضلة: (ص: ٣٦)، منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: (ص: ٢٩٤)، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم الخضير: (ص: ٢٧٨ - ٢٨٧).

(٢) انظر: مقدمة كتاب الأربعين للنووي: (ص: ٣)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للقاري: (ص: ٣١٥)، المنهل اللطيف: (ص: ١٣).

(٣) من هؤلاء: العز بن عبد السلام، وابن دقيق العيد، وأبو الحسن بن القطان، والحافظ ابن حجر.
انظر: تدريب الراوي: (١/ ٢٩٨).

(٤) مقاصد الحديث: (٢/ ١٧٢).

(٥) انظر: تدريب الراوي: (١/ ٢٩٨ - ٢٩٩)، القول البديع: (ص ٢٤٥).

القول الراجح: ومن خلال دراستي هذا الموضوع والخوض فيه تبين لي أن القول الراجح في هذه المسألة هو القول الثاني وهو عدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في الأحكام ولا في غيرها، وبه تسكن وإليه تطمئن نفسي وذلك بمرجحات وأسباب متعددة إيجازها ما يلي:

١ ـ وجود ثروة عظيمة مما صح من الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى ﷺ وهي تغني عن رواية الأحاديث الضعيفة في هذا الباب، وخاصة أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين، ولا فرق بينها وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن. فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعاً الأخبار المقبولة[١].

٢ ـ في الأخذ بالحديث الضعيف مخالفة صريحة لمفهوم بعض الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة التي تحذر من التحديث إلا بعد التثبت والتيقن من صحة الحديث، منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾﴾[٢]، ومن الأحاديث ما رواه الإمام مسلم مرفوعاً: «من حدث عني حديثاً يرى[٣] أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[٤].

٣ ـ الضعيف مفاده الظن المرجوح، والظن لا يغني من الحق شيئاً[٥].

٤ ـ اتفاق العلماء على تسمية الضعيف بالمردود.

---

(١) مقاصد الحديث: (٢/١٣٨)، أصول الحديث: (ص: ٣٤٨)، وانظر أيضاً: نزل الأبرار للقنوجي: (ص: ٧ ـ ٨).

(٢) سورة الحجرات، الآية: (٦).

(٣) روي «يَرى» بفتح الياء فهو حسن و«يُرى» بضمها وهو جائز أيضاً.

(٤) رواه في مقدمة صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات... (١/٩)، وأحمد في مسنده: (٥/٢٠)، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب: (١/١٤ ـ ١٥)، بالأرقام: (٣٨ ـ ٤١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والسيوطي في الجامع الصغير: (٦/١١٦) ـ مع شرحه فيض القدير ـ ورمز له بالصحة. و«الكاذبين» بكسر الباء على الجمع وفتحها على التثنية كلاهما يجوز.

(٥) يراجع: إرشاد الفحول للشوكاني: (ص: ٤٨).

٥ ـ لما ترتب على تجويز الاحتجاج به من ترك للبحث عن الأحاديث الصحيحة، والاكتفاء بالضعيفة.

٦ ـ لما ترتب عليه من نشوء البدع والخرافات، والبعد عن المنهج الصحيح، لما تتصف به الأحاديث الضعيفة ـ غالباً ـ من أساليب التهويل والتشديد بحيث صارت مرتعاً خصباً للمتصوفة، فصدتهم عن دين الله الوسط(١).

٧ ـ في ترك العمل به منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ، لأننا نعرف بالتجربة أن الذين يخالفون في هذا وقعوا فيما ذكرنا من الكذب، لأنهم يعملون بكل ما دب وهب من الحديث(٢).

٨ ـ العمل بالحديث الضعيف اتخذ ويتخذ سلماً لحشو بعض المصنفين ـ والمفسرين منهم خاصة ـ كتبهم بالأخبار العجيبة والأمور الغريبة والقصص الوهمية المحيرة للعقول والمدهشة للأفهام، وهذا يتسبب في إنكار العقول والطبائع حقيقة الدين وتنفير الناس عن قبول الحقائق المسلمة الصحيحة؛ فلذا يجب اجتناب الأحاديث الضعيفة سداً للذريعة(٣).

تساهل الإمام النووي في نقل الإجماع:

٩ ـ وأما ما حكاه النووي وتبعه الملا علي القاري(٤) من الاتفاق على قبول وأخذ الحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الأحكام، ففيه نظر لأمرين:

---

(١) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به: (ص: ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

(٢) مقدمتا صحيح وضعيف الجامع الصغير للألباني: (١/ ٥١، ١/ ٥١).

(٣) من أوسع وأجمع المظان للأساطير والقصص المبنية على الأحاديث الضعيفة إحياء علوم الدين للغزالي.

(٤) هو نور الدين علي بن محمد بن سلطان الهروي المكي المعروف بالملا علي القاري، وكلمة (ملا) فارسية تعني (العالم)، ولد في هراة من نواحي خراسان ـ أفغانستان حالياً ـ ونشأ في ربوعها، ثم رحل إلى مكة، واتخذها له داراً ومقراً، له تصانيف عديدة. توفي رحمه الله سنة أربع عشرة وألف.
انظر: مقدمة تحقيق كتابه: «الأسرار المرفوعة»: (ص: ٢١ ـ ٢٢).

أحدهما: أن السخاوي والسيوطي لم يذكرا الاتفاق على ما ذكره النووي[(١)].

وإذا نقل عالم الإجماع، ونقل آخر النزاع، قدم ناقل النزاع؛ لأنه مثبت له، وناقل الإجماع: ناف للنزاع، والمثبت مقدم على النافي[(٢)].

ثانيهما: أن الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ مشهور بتساهله في نقل الإجماع؛ فلا سبيل إلى التسليم بهذا الإجماع بمجرد نقله إياه. وهناك أمثلة كثيرة من كتبه تنقض دعواه للإجماع في المسائل المتعددة، ليس المقام لسردها، نقتصر على ذكر بعضها على سبيل المثال:

نقل الإجماع على عدم وجوب شيء من رفع الدين في الصلاة حيث قال: «أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام... وأجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع»[(٣)].

ثم لم يلبث أن نقض هذا الإجماع في نفس الموضع بقوله: «حكي عن داود إيجابه عند تكبيرة الإحرام، وبهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سيار السياري[(٤)] من أصحابنا أصحاب الوجوه، وقد حكيته عنه في شرح المهذب[(٥)] وفي تهذيب اللغات»[(٦)].

١٠ ـ في الشرطين الأولين للعمل بالحديث الضعيف إشعار بأن هذا التفريق لا يخلو من تحصيل حاصل وليس الخلاف بين العلماء إلا اختلافاً لفظياً. وفي ذلك يقول الدكتور عمر حسن فلاتة: «لكن هذا الشرط ـ الشرط الأول ـ فيما أرى تحصيل حاصل؛ لأن المانعين للعمل بالحديث الضعيف

---

(١) انظر: فتح المغيث: (١/ ٢٦٧)، وتدريب الراوي: (١/ ٢٩٨).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٧١)، والحديث الضعيف: (ص: ٢٩٨).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (٤/ ٩٥).
(٤) هو أحمد بن سيار بن أيوب أبو الحسن المروزي الزاهد الحافظ، أحد الأعلام، كان يشبه بابن المبارك في الزهد والورع، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ ثمان وستين ومائتين.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٢/ ١٨٣).
(٥) انظر: شرح المهذب: (٣/ ٣٠٥).
(٦) انظر: شرح صحيح مسلم: (٤/ ٩٥)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي: (١/ ١١٣).

وكذلك المجوزين متفقون على أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف الشديد الضعف، وقد حكى العلائي الاتفاق عليه... أما إذا كان المراد بالاندراج تحت أصل معمول به، هو تعدد الطرق، أو وجود شاهد له من القرآن أو السنة ونحو ذلك، فإنه بمجموع طرقه ونحوها يرتقي إلى درجة الحسن لغيره ويصير حجة يعمل به.. ولا يسمى ضعيفاً.. فيكون الخلاف حينئذٍ لفظياً»[١].

فتلك عشرة كاملة في بيان المقصود كافية، فلا تغرنك الكثرة الكاثرة، في حكم الاحتجاج بالضعاف وهي التي من الصحة عارية، ومن الصواب خالية.

حكم الترجيح بالحديث الضعيف بين الأقوال التفسيرية:

ومما سبق لا يفهم رد الحديث الضعيف بالكلية، بل يمكن أن يؤخذ به في غير مجال الاحتجاج، وذلك بترجيح معنى على غيره من المعاني التفسيرية، فيما إذا جاء نص يحتمل معنيين دون ترجيح بينهما ـ مثلاً ـ، وورد حديث ضعيف يرجح أحدهما، فحينئذٍ نأخذ بالمعنى الذي رجحه هذا الحديث ولو كان ضعيفاً. وذلك حسب التفصيل الآتي:

حالات الترجيح بالحديث الضعيف:

١ ـ إذا عضد الحديث الضعيف وجوهاً أخرى للترجيح في ترجيح أحد الأقوال المقولة في الآية فلا إشكال في ذلك، وهو من تعاضد وجوه الترجيح، وفعل ذلك أئمة التفسير، فالإمام الطبري ـ مثلاً ـ كثيراً ما يقول ـ بعد أن يرجح أحد الأقوال ـ: «وقد روي عن رسول الله ﷺ بتصحيح ما قلنا في ذلك بما في إسناده نظر»[٢]. ثم يسوق الحديث مؤيداً به ما اختار.

ونص على ذلك العلامة ابن القيم في جملة من وجوه الترجيح في ترجيح أحد الأقوال في قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾[٣]، فقال: «الوجه الثاني: أن هذا مروي عن

---

(١) الوضع في الحديث: (هامش ١/ ٧٣).
(٢) انظر: جامع البيان. (٦/٢١٦)، و٨/ ١٩٤، و٢٢/١٣٧).
(٣) سورة النساء، من الآية: (٣).

النبي ﷺ، ولو كان من الغرائب فإنه يصلح للترجيح»[(١)].

والمروي هو حديث عائشة رضي الله عنها ـ الذي ذكره هناك قبل أسطر ـ عن النبي ﷺ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾: «أن لا تجوروا»[(٢)]. وهو قول جمهور المفسرين.

٢ ـ إذا انفرد الحديث الضعيف، ولم يعضده أو يعارضه أي وجه من وجوه الترجيح فالترجيح به سائغ، كما سبق في كلام ابن القيم وكما يوحي به عمل الفقهاء، فهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأي، وفي ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «الحديث الضعيف أحب إلي ـ وفي رواية خير ـ من الرأي»[(٣)]. فهم يخرجون على الحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه[(٤)].

٣ ـ إذا لم يوجد أي وجه من وجوه الترجيح إلا الحديث الضعيف فالترجيح به سائغ[(٥)].

تنبيه:

إن عارض الحديث الضعيف وجوهاً للترجيح أقوى منه فلا يصار إليه، وعلى ذلك عمل الأئمة، فهذا الإمام الطبري كثيراً ما يختار قولاً مخالفاً للحديث الضعيف اعتماداً على وجوه أخرى للترجيح، ثم يردف ذلك بقوله: «ولو كان الخبر عن رسول الله ﷺ صحيحاً لم نعده إلى غيره، ولكن في إسناده

---

(١) تحفة المودود بأحكام المولود: (٣٠). وانظر: ترجيح العلامة الشنقيطي بالحديث الضعيف متعاضداً مع وجوه أخرى للترجيح في أضواء البيان: (٢/ ٨٩)، و(٤/ ٢٤٨).

(٢) رواه ابن حبان مرفوعاً: انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنه قوله جل وعلا: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا﴾ أراد به كثرة العيال (٩/ ٣٣٨)، برقم: (٤٠٢٩)، وذكره السيوطي في الدر المنثور: (٢/ ١١٩) ونسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٣) انظر: فتاوى ابن تيمية: (١٨/ ٥٢)، وإعلام الموقعين: (١/ ٨١).

(٤) انظر: العدة لأبي يعلى: (٣/ ٩٣٨)، وإعلام الموقعين: (١/ ٣١ ـ ٧١).

(٥) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، بتصرف.

نظر يجب التثبت فيه»[١]. ونحو ذلك من العبارات المؤدية إلى أن الذي منعه من المصير إلى الحديث هو ضعفه، فعدل عنه إلى غيره من وجوه الترجيح وإن خالف ترجيحها ما يرجحه الحديث الضعيف من الأقوال[٢].

حكم الحديث الموضوع:

قد اتفق العلماء على أنه لا تجوز رواية الحديث الموضوع لأحد من الناس ـ فضلاً عن المفسرين ـ مع العلم بوضعه وكذبه في أي معنى كان بسند أو غيره، وسواء كان في الأحكام من الحلال والحرام، أم في الفضائل من الوعظ والترغيب والترهيب والقصص والتواريخ، إلا مقروناً بالإعلام بأنه موضوع، أو على سبيل القدح فيه، ليحذره من يغتر به من الجهلة والعوام. ومن رواه من غير بيان وضعه فقد باء بالإثم العظيم، وحشر نفسه في عداد الكذابين، والأصل في ذلك ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بسنده أن رسول الله ﷺ قال: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»[٣].

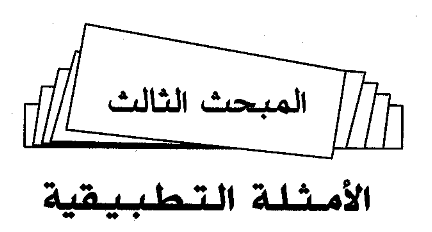
○○○○○

---

(١) جامع البيان: (١٦/ ١١٤)، وانظر أيضاً: (٤/ ١٨)، و(٩/ ١١٨) منه.

(٢) انظر: المصدر السابق قبل الأخير: (١/ ١٩٢).

(٣) سبق تخريج الحديث قريباً: (ص: ١٣٠)، وانظر اختصار علوم الحديث لابن كثير ـ مع شرحه الباعث الحثيث ـ: (ص: ٧٨)، ومقدمة ابن الصلاح ـ بشرحه التقييد والإيضاح ـ للعراقي: (ص: ١٠٩)، وتنزيه الشريعة: (ص: ٨)، والإسرائيليات والموضوعات لأبي شهبة: (ص: ١٧).



الأمثلة التطبيقية

أهمية التفسير بالسنة:

التفسير بالسنة المشرفة بأنواعها القولية والفعلية والتقريرية من أهم مصادر التفسير وأفضلها وأتقنها، ولا يمكن الاستغناء عنها في التفسير على أي حال من الأحوال، ولا تخفى أهميتها على كل من أراد تفسير القرآن الكريم وفهمه الصحيح والعمل به. هذه المكانة السامية للسنة النبوية التي صحت وثبتت عن الصادق المصدوق ﷺ.

والاعتماد على الأحاديث غير الصحيحة من الأخبار الضعيفة والموضوعة في التفسير ينقص شأن السنة ومنزلتها المرموقة، كما يكدر هذا صفاء مصادر التفسير، ويلوث التفسير بشيء من الشك والضعف والتحرج والتردد في قبوله، وقد يؤدي هذا الأمر إلى الانصراف عن الأحاديث الصحيحة، كما يتخذه بعض الناس من أصحاب الأفهام السطحية وذوي العقول السقيمة، سلماً للوصول إلى إنكار السنة الصحيحة.

فمن واجبات المفسر أن يحذر من إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة ويقتصر على ما صح عن رسول الله ﷺ، وما أحسن ما قال الشيخ محمد حسين الذهبي ـ مبرزاً أهمية التفسير بالمأثور الصحيح ومنزلته ـ: «أما تفسير القرآن بالقرآن، أو بما ثبت من السنة الصحيحة، فذلك مما لا خلاف في قبوله، لأنه لا يتطرق إليه الضعف، ولا يجد الشك إليه سبيلاً.

وأما ما أضيف إلى النبي ﷺ وهو ضعيف في سنده أو متنه فذلك مردود

غير مقبول، ما دام لم تصح نسبته إلى النبي ﷺ»[١].

ومع هذا قد وقع جماعة من المفسرين من أهل السنة وغيرهم قديماً وحديثاً في ذكر الروايات الواهية غير الثابتة من الضعاف والموضوعات في تفسير آيات القرآن الكريم، وبيان أسباب نزولها على وجه العموم، وفي ذكر فضائل كل سورة على وجه الخصوص، مع أن تلك الآيات الكريمة غنية عن حاجة إلى تفسيرها بمثل هذه الروايات التي تسبب في وقوع الاضطراب في فهم الآيات وادعاء وجود التعارض بينها، ومن ثم يصعب الجمع بينها ويضيق الخروج من بينها بنتيجة صحيحة. وليتهم اكتفوا بإيراد ما صح عمن نزل عليه القرآن ﷺ أو عن صحابته ومن تبعهم من أهل القرون المفضلة المشهودة بالخير ﷺ لكفاهم ولمن بعدهم.

وإليك بعض الأمثلة:

بعض القراءات الضعيفة والموضوعة:

١ ـ نقل الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[٢] قراءة ضعيفة ونسبها إلى الإمام أبي حنيفة عليه رحمة الله حيث قال عند تفسيره للآية: «وقرأ أبو حنيفة رضي الله عنه ملك يوم الدين، بلفظ الفعل ونصب اليوم»[٣].

وذكر هذه القراءة الشاذة ابن عطية وأبو حيان في تفسيريهما ونسباها إلى أبي حنيفة وغيره أيضاً ولم يعقبا عليها بشيء مثل الزمخشري[٤].

وحكاها الإمام ابن كثير عن أبي حنيفة وعقبها بقوله: «وهذا شاذ غريب جداً»[٥].

وذلك لعدم صحة سندها، سيأتي بيانه في المثال التالي.

٢ ـ قراءة جمهور العلماء والقراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾[٦] بنصب لفظ الجلالة ورفع كلمة العلماء. ورويت عن البعض

---

(١) التفسير والمفسرون: (١/ ١٦٠).
(٢) سورة الفاتحة، الآية: (٤).
(٣) الكشاف: (١/ ٩).
(٤) انظر: المحرر الوجيز: (١/ ٦٨)، والبحر المحيط: (١/ ١٣٤).
(٥) تفسير ابن كثير: (١/ ٢٦).
(٦) سورة فاطر، من الآية: (٢٨).

قراءة موضوعة في الآية وهي برفع لفظ الجلالة ونصب كلمة العلماء، ذكرها الزمخشري في تفسيره وتكلف في تصحيح معناها حيث قال: «(فإن قلت): فما وجه قراءة من قرأ إنما يخشى الله من عباده العلماء، وهو عمر بن عبد العزيز ويحكى عن أبي حنيفة؟ (قلت): الخشية في هذه القراءة استعارة، والمعنى إنما يجلهم ويعظمهم كما يجل المهيب المخشي من الرجال بين الناس من بين جميع عباده»[(١)].

قال ابن الجزري: «ومثال (القسم الثالث) مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف... كالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله ... فإنها لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي[(٢)]: إن الخزاعي[(٣)] وضع كتاباً في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدارقطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له. (قلت): وقد رويت الكتاب المذكور ومنه: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع الهاء ونصب الهمزة وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها وإن أبا حنيفة لبريء منها»[(٤)].

وتمسك بهذه القراءة الدكتور أمين الخولي في كلمته التي ألقاها في افتتاح الدورة التاسعة للمؤتمر الثقافي التابع لجامعة الدول العربية ـ في جدة ـ في منتصف عام ١٣٧٤هـ، تحدث فيها عن العلم والعلماء. فكتب الأستاذ أحمد محمد جمال مقالاً مفصلاً تعقيباً وردًّا عليه فأفاد وأجاد وجاء في آخره:

---

(١) الكشاف: (٣/ ٢٧٥).

(٢) هو: محمد بن علي بن أحمد الواسطي أبو العلاء القاضي، نزيل بغداد، انتهت إليه رياسة الإقراء بالعراق، توفي رحمه الله سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة.
انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٣) هو: محمد بن جعفر بن بديل أبو الفضل الخزاعي، له مصنفات في أسانيد القراءات، قال الحافظ: «ذكر لي بعض من يعتني بالقراءات، أنه كان يخلط، ولم يكن مأموناً على ما يرويه». توفي رحمه الله سنة سبع أو ثمان وأربعمائة.
انظر: لسان الميزان: (٥/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٤) النشر في القراءات العشر: (١/ ١٦)، والمصدر السابق.

«وبعد. . . فإن هذه القراءة المنكرة من دسائس أعداء الإسلام والقرآن، وهنالك الكثير والكثير من أمثالها في كتب التفسير، مما يناقض تعاليم الإسلام عقلاً ونقلاً، ولكنها مع ذلك راجت بين معظم المفسرين القدامى على حسن نية، ثم استغلها الكتاب المعاصرون بنية سيئة»(١).

بعض الروايات التفسيرية الضعيفة والموضوعة:

لقد ذكرت أحاديث ضعيفة وموضوعة كثيرة في كثير من كتب التفسير، في فضائل السور والآيات، وفي بيان أسباب النزول، وفي توضيح جزئيات القصص التأريخية التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وفي استخراج بعض المسائل الاعتقادية التي يزعمها أهل فرقة باطلة، ويدعيها أصحاب نحلة فاسدة، وغيرها من الأبواب والمسائل الدينية المزعومة.

وقد عاب الإمام أبو حيان الأندلسي على المفسرين الذين يضمنون تفاسيرهم مثل هذه الروايات التفسيرية غير الصحيحة حيث قال: «. . . وكذلك ذكروا ما لا يصح من أسباب نزول، وأحاديث في الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في التفسير»(٢).

فهذه بعض النماذج على سبيل المثال لا على الحصر:

١ ـ من ذلك الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب ﵁ عن النبي ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة. قال ابن الصلاح ـ بعد إشارته إليه في معرفة الموضوع ـ: «بحث باحث(٣) عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف ـ وهو أحد الشيوخ من المتصوفة ـ بأنه وجماعة وضعوه، وإن أثر الوضع لبين عليه. ولقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم»(٤).

---

(١) القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٢/ ٢٧).
(٢) مقدمة البحر المحيط: (١/ ١٠٤).
(٣) وهو مؤمل بن إسماعيل كما ذكره العراقي في شرحه «التقييد والإيضاح»: (ص: ١١٢).
(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع شرحها للعراقي ـ (ص: ١١٢).

وروي هذا الحديث بطرق متعددة واهية وهو بجميع طرقه باطل موضوع[(١)].

قال شيخ الإسلام: «وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن، سورة سورة؛ فإنه موضوع باتفاق أهل العلم»[(٢)].

ذكره من المفسرين في كتبهم: الثعلبي والواحدي مع ذكر سنده، فهما أبسط عذراً وأقل خطأً إذا أحالا الناظر فيه على الكشف عن سنده، والبحث عن رجاله وقد قيل: «فمن أسند لك فقد أحالك»، وإن كان لا يجوز السكوت عليه، بل يجب التنبيه والتعقيب عليه، وكما ذكره الزمخشري[(٣)] والبيضاوي[(٤)] والنسفي[(٥)] وأبو السعود[(٦)] بدون ذكر الإسناد. فلا شك مثل هذا الصنيع أفحش خطأً وأبعد عذراً عند المحدثين القائلين: «إن الإسناد من الدين، وإنه سلم للحديث، وإنه من أبرز خصائص هذه الأمة»[(٧)]. وتركه وعدم المبالاة به سبب من أسباب الضعف والوضع في الحديث. ومن ذلك تسرب الضعف في التفسير بالمأثور الصحيح.

قال الإمام ابن الجوزي: «وقد فرق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في

---

(١) اللآلئ المصنوعة: (١/ ١١٨)، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر ـ المطبوع في آخر الكشاف ـ: (ص: ٣)، وتدريب الراوي: (١/ ٢٨٨).

(٢) مقدمة في أصول التفسير بتحقيق الدكتور عدنان زرزور: (ص: ٧٥ ـ ٧٦).

(٣) انظر ما ذكره في آخر تفسيره لسورتي النساء والمائدة في الكشاف: (١/ ٣٢٠ و٣٧٥) على سبيل المثال.

(٤) انظر ـ مثلاً ـ آخر تفسير سور آل عمران والنساءِ والمائدة من كتابه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: (١/ ١٩٨، ٢٥٢، ٢٩١).

(٥) انظر ـ مثلاً ـ آخر تفسيره لسورتي الأنعام ويوسف من كتابه مدارك التنزيل وحقائق التأويل: (١/ ٥٥٣) و(٢/ ١٤٠).

(٦) انظر: ما ذكره في آخر تفسيره لسور آل عمران، والنساء، والمسد: (١/ ١٣٧، ٢٦٥)، و(٩/ ٢١١)، على سبيل المثال.

(٧) انظر: مقدمة صحيح مسلم: (١/ ٨٧ ـ ٨٨) بشرح النووي، ومنهاج السنة لابن تيمية: (٤/ ١).

تفسيره، فذكر عند كل سورة منه ما يخصها، وتبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك ولم أعجب منهما لأنهما ليسا من أصحاب الحديث، وإنما عجبت من أبي بكر بن أبي داود[١] كيف فرقه في كتابه الذي صنفه في «فضائل القرآن»[٢]، وهو يعلم أنه حديث محاك مصنوع بلا شك»[٣].

٢ ـ ومن ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾[٤]، أن الآية نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه، وذلك: أنهم خرجوا ذات يوم فاستقبلهم نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال عبد الله بن أبي: انظروا كيف أرد هؤلاء السفهاء عنكم، فذهب وأخذ بيد أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال: مرحباً بالصديق سيد بني تميم، وشيخ الإسلام وثاني رسول الله في الغار، الباذل نفسه وماله. ثم أخذ بيد عمر رضي الله عنه فقال: مرحباً بسيد بني عدي بن كعب، الفاروق القوي في دين الله، الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ. ثم أخذ بيد علي كرم الله وجهه، فقال: مرحباً بابن عم رسول الله وختنه، سيد بني هاشم ما خلا رسول الله ﷺ، ثم افترقوا. فقال عبد الله لأصحابه: كيف رأيتموني فعلت؟ فإذا رأيتموهم فافعلوا كما فعلت، فأثنوا عليه خيراً. فرجع المسلمون إلى النبي ﷺ، وأخبروه بذلك، فأنزل الله هذه الآية.

وهو من رواية محمد بن مروان ـ السدي الصغير ـ عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عنه به[٥].

---

(١) هو عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث، أبو بكر الأزدي السجستاني، قال الذهبي عنه: «فإنه حجة فيما ينقله». وقال: «وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو، والرجل من كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفاظ، رحمه الله تعالى». توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. وصلى عليه يوم مات ثلاثمائة ألف إنسان.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب: (٩/ ٤٦٨)، والسير للذهبي: (١٣/ ٢٣١، ٢٣٣)

(٢) انظر: الفهرست لابن النديم: (ص: ٣٢٤)، وتاريخ بغداد: (٩/ ٤٦٤).

(٣) انظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: (ص: ١١٧ ـ ١١٨)، وتنزيه الشريعة: (١/ ٢٨٥).

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٤).

(٥) نقلته من أسباب النزول للواحدي: (ص: ٥٨).

وهي سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب، وهذا السند من أوهى الطرق عن ابن عباس رضي الله عنهما مطلقاً[١].

قال النسائي عن السدي هذا: «متروك الحديث»[٢].

قال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار، ولا يحتج به بحال من الأحوال»[٣].

قال الحافظ: «محمد بن مروان: متروك متهم بوضع الحديث وسياقه في غاية النكارة»[٤].

وقال بعد إيراده الحديث في كتابه (العجاب في بيان الأسباب) ـ منتقداً القصة من جهة السند والمتن ـ: «قلت: الكلبي والراوي عنه تقدم وصف حالهما، وآثار الوضع لائحة على هذا الكلام، وسورة البقرة نزلت في أوائل مقدم رسول الله ﷺ المدينة.. وعلي إنما تزوج فاطمة رضي الله عنها في السنة الثانية من الهجرة»[٥].

وقال السيوطي: «هذا الإسناد واه جداً؛ فإن السدي الصغير كذاب وكذا الكلبي، وأبو صالح ضعيف»[٦].

ونقل المناوي نقد النص عن الحافظ ابن حجر ـ المذكور أعلاه ـ في كتابه: (الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي)[٧].

فهذه درجة إسناد الحديث ومرتبته الذي اعتمد عليه طائفة من المفسرين في تفاسيرهم، منهم: الثعلبي، والواحدي، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والخازن، والسيوطي[٨].

---

(١) انظر: تدريب الراوي: (١/ ١٨١)، والإتقان: (٢/ ١٨٩)، والتفسير والمفسرون: (١/ ٨٤).

(٢) الضعفاء للنسائي: (ص: ٩٤). (٣) المجروحين: (٢/ ٢٨٦).

(٤) الكافي الشاف: (ص: ٥).

(٥) (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، وانظر أيضاً: السيرة لابن هشام: (١/ ٥٣٠)، والإصابة: (٤/ ٣٧٧).

(٦) لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي ـ المطبوع في ذيل تفسير الجلالين ـ: (ص: ٧) وانظر أيضاً: لسان الميزان: (١/ ٢٩٦)، والتقريب: (ص: ١٢٠).

(٧) (١/ ١٤٥) فقرة رقم: (٣٧).

(٨) انظر: الكشاف: (١/ ٣٤)، أنوار التنزيل: (١/ ٢٨)، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (١/ ٢٨)، وفيه زيادة على النص، والدر المنثور: (١/ ٣١).

٣ ـ ومن ذلك ما روى جماعة من المفسرين كابن جرير الطبري، والثعلبي، والبغوي، وابن العربي ـ مع بيانه ضعف الحديث ـ والقرطبي ـ وإن كان عقب ما روى ـ والسيوطي والآلوسي، ونواب صديق حسن خان ـ مع ذكر تأويله للآية والحديث تأويلاً حسناً، ـ وذلك عند تسليم صحة الحديث ـ[1] مما يمس مقام النبوة وينال من كرامتها ويدل على نسبة الشرك إلى آدم عليه السلام وحواء، معتمدين على الحديث الضعيف، وذلك عند تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾[2].

فهذا نص الحديث كما أورده الترمذي ونقله المفسرون في كتبهم، مع بيان درجته.

قال الترمذي: حدثنا محمد بن المثنى، أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث أخبرنا عمر بن إبراهيم عن قتادة، عن الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لما حملت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث، فسمته عبد الحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره».

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه، عمر بن إبراهيم شيخ مصري[3].

(١) انظر: تفسير الطبري: (٦/ ١٤٣ ـ ١٤٨)، والبغوي: (٣/ ٣٣١ ـ ٣١٣)، وابن العربي: (٢/ ٣٥٥)، والقرطبي: (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، والدر المنثور: (٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، والآلوسي: (٩/ ١٣٩ ـ ١٤٢) ويرى أن الحديث صحيح، وفتح البيان: (٥/ ٩٩ ـ ١٠١).

(٢) سورة الأعراف الآيتان: (١٨٩، ١٩٠).

(٣) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب «ومن سورة الأعراف» (٥/ ٢٥٠، برقم: ٣٠٧٧).
والحديث ضعفه الألباني، انظر: ضعيف سنن الترمذي: (ص: ٣٧٧، برقم: ٥٩٥ =

الحديث ضعيف معلول بعلل متعددة إجمالها كالآتي:

أ ـ عمر بن إبراهيم أبو حفص العبدي البصري: قد تكلم فيه جماعة من أئمة الجرح والتعديل عامة وفي روايته عن قتادة خاصة.

قال الإمام أحمد: «له مناكير.. يروي عن قتادة أحاديث مناكير».

قال ابن أبي حاتم الرازي: «لا يحتج به».

قال أبو جعفر العقيلي: «وله غير حديث عن قتادة مناكير لا يتابع منها على شيء».

جمع ابن حبان البستي بين توثيقه وتجريحه المقيدين حيث ذكره في كتابه الثقات وقال: «يخطئ ويخالف». وذكره في الضعفاء فقال: «كان ممن يتفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما روى عن الثقات، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً».

قال ابن عدي الجرجاني: «يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها، وحديثه خاصة عن قتادة مضطرب».

قال أبو عبد الله الذهبي: «صدوق، حسن الحديث، له غلط يسير»، وحكم على حديث الموضوع ـ بعد إيراده بنفس السياق سنداً ومتناً ـ بقوله: «وهو حديث منكر كما ترى».

قال الحافظ العسقلاني: «صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، من السابعة».

ومن وثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل[1].

= ٣٢٨٦) ضعيف الجامع الصغير: (ص ٦٨٧، برقم: ٤٧٦٩ ـ ٨٤٠)، سلسلة الأحاديث الضعيفة: (١/برقم: ٣٤٢).

(١) انظر: التاريخ الكبير للبخاري: (٢: ٣/١٤١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١: ٣/٩٨)، الضعفاء الكبير للعقيلي: (٣/١٤٦ ـ ١٤٧)، والثقات: (٨/٤٤٦)، والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين كلاهما لابن حبان: (٢/٨٩)، وميزان الاعتدال للذهبي: (٣/١٧٨ ـ ١٧٩) تهذيب التهذيب: (٧/٤٢٥ ـ ٤٢٦) وتقريبه: (ص: ٤١٦ برقم: ٤٨٦٣).

ويكاد أن يتفق العلماء على تضعيف روايته عن قتادة، وجاءت روايته هذه عن طريق قتادة؛ فعلى هذا يحكم عليها بالضعف.

ب ـ روي الحديث من قول سمرة رضي الله عنه نفسه، ليس مرفوعاً، كما أخرج ابن جرير الطبري بسنده عن سمرة أنه قال: «سمى آدم ابنه عبد الحارث»[١].

ج ـ أن الحسن رحمه الله نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً لما عدل عنه. فجاء قوله في تفسير الآية: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾: «كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم». وفي رواية قال: «عني به ذرية آدم ومن أشرك منهم بعده».

وفي رواية قتادة قال: «كان الحسن يقول: هم اليهود والنصارى رزقهم الله أولاداً فهوّدوا ونصّروا»[٢].

قال الإمام ابن كثير ـ بعد ذكره روايات الحسن التفسيرية بطرقها المتعددة ـ: «وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه هو ولا غيره ولا سيما مع تقواه لله وورعه، فهذا يدلك على أنه موقوف على الصحابي ويحتمل أنه تلاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم.. إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع.

فأما الآثار.. يظهر عليها ـ والله أعلم ـ أنها من آثار أهل الكتاب.. وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري في هذا، وأنه ليس المراد من السياق: آدم وحواء وإنما أراد من ذلك: المشركون من ذريته؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من الشخص إلى الجنس»[٣].

د ـ أن الحسن رحمه الله في سماعه من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس، ولم يصرح بسماعه عن سمرة.

---

(١) انظر: تفسيري الطبري وابن كثير: (٦/ ١٤٤) من الأول، و(٢/ ٢٨٦) من الأخير.
(٢) انظر: تفسير الطبري: (٦/ ١٤٧)، وابن كثير: (٢/ ٢٨٦).
(٣) تفسير ابن كثير: (٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

قال الذهبي: «كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: (عن فلان) ضعف احتجاجه»[١].

و ـ هذا الحديث يعارض بعض القواعد التفسيرية الدالة على عصمة الأنبياء لا سيما نسبة الشرك إليهم لأن كل قول يطعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود[٢].

وممن أنكر هذه الرواية ابن حزم والرازي وابن القيم رحمهم الله.

رد عليها ابن حزم بقوله: «وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمى ابنه عبد الحارث خُرافة موضوعة مكذوبة، من توليد ـ وفي نسخة (تأليف) ـ من لا دين له، ولا حياء، لم يصح سندها قط، وإنما نزلت في المشركين على ظاهرها..»[٣].

وأبطل الإمام الرازي هذه الرواية دراية من عدة وجوه منها قوله: «أن آدم عليه السلام كان أعرف بإبليس وعدواته الشديدة له، وأن اسم إبليس هو الحارث ـ لو صح ـ فكيف مع هذا يسمى ولده عبد الحارث»[٤].

وقال ابن القيم: «فالنفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل: إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولد..»[٥].

٤ ـ ومن ذلك ما ذكره النقاش[٦] والثعلبي، والقشيري[٧]

---

(١) ميزان الاعتدال: (١/٥٢٧)، وفيه: «ضعف لحاجة» مكان «ضعف احتجاجه»، وتم التصحيح من كلام الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة: (١/٥١٧).

(٢) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/٤٢٨). وللتفصيل في موضوع عصمة الأنبياء عليهم السلام يراجع: مفاتيح الغيب للرازي: (١٠/٣٩٣)، والأحكام للآمدي: (٢٢٥)، وبحوث في أصول التفسير للصباغ: (ص: ١٥١).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٤/١١).

(٤) انظر: هذا الوجه وغيره في تفسيره: (٨/٦٠ ـ ٦١).

(٥) روضة المحبين: (ص: ٢٩٦).

(٦) ستأتي ترجمته: (ص: ١٤٩).

(٧) هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك أبو القاسم القشيري الخراساني، الإمام الزاهد الصوفي، يعرف الأصول على مذهب الأشعري والفروع على مذهب الشافعي، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة. =

والقرطبي[١] والزمخشري، وغير واحد من المفسرين في قصة علي وفاطمة وجاريتهما رضي الله عنهما حديثاً واهياً، وذلك في سبب نزول قوله عز وجل: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ۝٧ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا ۝٨﴾[٢].

فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه: «أن الحسن والحسين مرضا فعادهما رسول الله ﷺ في ناس معه، فقالوا: يا أبا الحسن، لو نذرت على ولديك، فنذر علي وفاطمة وفضة جارية لها إن برءا أن يصوموا ثلاثة أيام شكراً لله. . .» الحديث بطوله.

ذكر الحديث من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد سبق حكم هذا الإسناد قريباً[٣] ومن طريق آخر فيه الأصبغ بن نباتة، سيأتي ذكره[٤].

قال الحكيم الترمذي[٥] في نوادر الأصول: «ومن الأحاديث التي تنكرها القلوب». فذكر الحديث ثم قال: «هذا حديث مزوق مزيف مفتعل لا يروج إلا على أحمق جاهل»[٦].

قال القرطبي: «حديث لا يصح ولا يثبت»[٧].

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات بطوله وقال: «وهذا لا يشك في وضعه»[٨].

= انظر: السير: (١٨/ ٢٢٧ ـ ٢٣٥)، وطبقات الشافعية للأسنوي: (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(١) تفسير القرطبي: (١٩/ ٨٥)، وعزاه إلى من ذكر قبله.

(٢) سورة الإنسان، الآيتان: (٧ ـ ٨). (٣) انظر: (ص: ١٤٢).

(٤) انظر: (ص: ١٤٨).

(٥) هو: محمد بن علي بن الحسن الترمذي المؤذن المعروف بالحكيم أبو عبد الله، الإمام الزاهد الصوفي، ومما أنكر عليه أنه كان يفضل الولاية على النبوة، قال الذهبي عنه: «وله حكم ومواعظ وجلالة، لولا هفوة بَدت منه». عاش إلى حدود العشرين وثلاثمائة. انظر: السير: (١٣/ ٤٣٩ ـ ٤٤٢)، لسان الميزان: (٥/ ٣٠٨ ـ ٣١٠).

(٦) نقلاً من تفسير القرطبي: (١٩/ ٨٧)، والكافي الشاف: (ص: ١٨٠)، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي حسن الكناني: (١/ ٣٦٣).

(٧) المصدر السابق الأول: (١٩/ ٨٥).

(٨) الموضوعات: (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) بتحقيق توفيق حمدان. وانظر: الكافي الشاف: (ص: ١٨٠).

وقد ضعفه السيوطي في اللآلي المصنوعة[١].

٥ ـ ومن هذه الأمثلة ما أورده ابن أبي حاتم وابن مردويه والقرطبي في تفسيره عن علي رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾[٢]، قال النبي ﷺ لجبريل: «ما هذه النحيرة التي أمرني الله بها؟ قال: ليست بنحيرة، ولكنه يأمرك إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت، وإذا رفعت رأسك من الركوع، وإذا سجدت، فإنها صلاتنا وصلاة الملائكة الذين هم في السموات السبع، وإن لكل شيء زينة، وإن زينة الصلاة رفع اليدين عند كل تكبيرة»[٣].

وهو من طريق مقاتل بن حيان عن الأصبغ بن نباتة عنه به.

ابن نباتة: كذبه وضعفه عدد من أئمة الجرح والتعديل، وقال ابن حبان: «فتن بحب علي رضي الله عنه فأتى بالطامات؛ فاستحق من أجلها الترك»[٤].

وقال الحافظ: «متروك رمي بالرفض، من الثالثة»[٥].

وقد حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع[٦].

قال الحافظ ابن كثير: «حديث منكر جداً»[٧].

واكتفى السيوطي بتضعيفه فقط، وعنده لا يصل إلى درجة الموضوع[٨].

ومن ذلك ما سيقت الروايات الضعيفة والموضوعة في تفسير الحروف المقطعة في أوائل السور، وأخبار أصحاب الكهف، وقصة الصحابي ثعلبة بن حاطب رضي الله عنه، وقصة زواج زينب بنت جحش رضي الله عنها مع رسول الله ﷺ، في كثير

---

(١) انظر: (١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠).
(٢) سورة الكوثر، الآية: (٢).
(٣) الجامع لأحكام القرآن: (٢٠/ ١٣٩)، وانظر: تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٧)، وفتح القدير للشوكاني: (٥/ ٥٠٤). وعزاه إلى ابن أبي حاتم والحاكم وابن مردويه والبيهقي في سننه.
(٤) انظر: ميزان الاعتدال: (١/ ٢٧١).
(٥) التقريب: (ص: ١١٣، برقم: ٥٣٧).
(٦) الموضوعات لابن الجوزي: (٢/ ٩٨ ـ ٩٩).
(٧) انظر: تفسيره: (٥/ ٥٩٧).
(٨) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: (٢/ ٢٠).

من كتب التفسير، كتفسير مقاتل بن سليمان، والطبري، وابن أبي حاتم، والثعلبي، والزمخشري، والخازن وغيرهم. ضربنا عنها صفحاً لطولها وتشتت طرقها، ولضيق هذا المقام.

هذا، والمفسرون من المبتدعة كالخوارج والمعتزلة والشيعة والجهمية والصوفية، مولعون بإيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة في تفاسيرهم لنصرة أهوائهم الزائفة وأفكارهم الفاسدة ـ سيأتي بيان شيء منها في مواضعها بإذن الله ـ كما لم تسلم الأحاديث الصحاح من معول إنكارهم وتأويلهم إياها وفقاً لمناهجهم الباطلة وأغراضهم السيئة.

أشهر كتب التفسير المعتمدة على الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

لا يكاد يخلو كتاب من كتب التفسير وخاصة الكتب المعنية بالرواية منها، من إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه ـ على تفاوت في مقدارها ـ وفيما يلي يذكر بعض الكتب المشهورة بهذا النوع من التفسير.

١ ـ **شفاء الصدور**، لأبي بكر النقاش[(١)].

قال الإمام البرقاني[(٢)] عن هذا الكتاب: «إنه ليس فيه حديث صحيح»[(٣)].

قال اللالكائي[(٤)]: «تفسير النقاش إشفاء الصدور،

---

(١) هو: محمد بن الحسن بن محمد المقرئ المعروف بالنقاش الموصلي البغدادي، وله «الإشارة إلى غريب القرآن» وغيره، توفي ﷺ سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة.
انظر: الفهرست لابن نديم: (ص: ٥٦)، وفيات الأعيان: (٤/ ٢٩٨).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد أبو بكر الخوارزمي المشهور بالبرقاني، قال الخطيب: «كان ثقة وعاء متقناً متثبتاً فهماً لم نر في شيوخنا أثبت منه». وله: المسند في ما اشتمل عليه الصحيحان، توفي ﷺ سنة خمس وعشرين وأربعمائة.
انظر: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: (ص: ١٢٧)، تهذيب تاريخ دمشق للبدران: (١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٩).

(٣) انظر: تاريخ بغداد: (٢/ ٢٠٥)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٣٤٥)، والرسالة المستطرفة للكتاني: (ص: ٥٨).

(٤) هو هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي الطبري الأصل المعروف باللالكائي، الإمام الحافظ، له: كتاب السنة، ورجال الصحيحين وغيرهما، توفي ﷺ سنة ثمان عشرة وأربعمائة. =

ليس شفاء الصدور»[١].

أرى أن قول الإمامين البرقاني واللالكائي فيه نظر، ولا يخلو من كونه مبنياً على المبالغة والقسوة، لأن شهرة الكتاب بوجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه لا تعني خلوه من وجود الأحاديث الصحيحة والحسنة مطلقاً، ومن المسلم أن النقاش أورد في تفسيره مجموعة غير قليلة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ولكن هذا لا يقتضي أنه يطرح بكامله ويصرف النظر عنه بتمامه بقول: إنه إشفاء الصدور لا شفاء الصدور.

والحقيقة أن المصنف قد ذكر بعض الأحاديث الصحيحة والحسنة في كتابه، والدليل على استنتاجنا هذا أنه قد أمكن لي الوقوف على جزء صغير محقق من هذا الكتاب يشتمل على آيات من أربع سور وهي: (الطارق، والأعلى، والغاشية، والفجر) فوجدت فيه أن المؤلف قد أورد في تفسيره حديث البراء بن عازب رضي الله عنه ـ المخرج في صحيح البخاري ـ في نزول سورة الأعلى بمكة، كما أورد بعض الأحاديث الحسان عند تفسيره لسورة الفجر[٢].

هذا بنسبة الجزء اليسير المحقق من كتابه الضخم فما بالك بكامل الكتاب؟!

٢ ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي[٣].

= انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي: (٨/ ٣٤)، ومرآة الجنان: (٣/ ٣٣).

(١) انظر: تاريخ بغداد: (٢/ ٢٠٥)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٣٤٥).
الفرق بين الشفاء والإشفاء: أن الشفاء هو المعافاة من المرض، والإشفاء: هو إشراف المريض على الموت.
انظر: لسان العرب: (١٤/ ٤٣٦)، مادة «شفي»، والمصباح المنير: مادة «شفي».

(٢) انظر: الجزء السادس ومائة من كتاب شفاء الصدور: (ص: ٤٠، ٦٤)، بحث سنة التخرج من المرحلة الجامعية بكلية القرآن الكريم لعام: (١٤١٣هـ) تحقيق ودراسة محمد أسد الله عثمان بإشراف شيخنا الدكتور حكمت بشير ياسين، وبتوجيه فضيلته الخاص جاء هذا التعليق.

(٣) وقد أخذ تفسير الثعلبي تحقيقاً ودراسة في رسائل علمية متعددة موزعة على مجموعة من الطلاب في قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ حرسها الله تعالى ـ.

٣ ـ تفسير أبي الحسن الواحدي.

انتقد شيخ الإسلام بعض المفسرين الذين تهافتوا على ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتبهم، وقوَّم لها حيث قال: «**والثعلبي** هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع. **والواحدي** صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكنه أبعد عن السلامة واتباع السلف. **والبغوي** تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة. والموضوعات في كتب التفسير كثيرة»[(١)].

وقد ناقش الدكتور أبو شهبة قول ابن تيمية في تفسير البغوي حيث قال: «أما صيانته عن الآراء المبتدعة فمسلَّم، أما أنه صانه عن الأحاديث الموضوعة: فإن أراد الحديث الطويل في فضائل السور سورة سورة؛ فمسلم، وإن أراد غير ذلك: فلست موافقاً لشيخ الإسلام، لأنه ذكر في كتابه بعض الموضوعات والإسرائيليات بكثرة، اللهم إلا أن يقال: إنه أقل من تفسير الثعلبي في الموضوعات والإسرائيليات»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ـ أيضاً ـ:

«... فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، وكأمثال ذلك. ولهذا يقولون: هو كحاطب ليل.

وهكذا الواحدي تلميذه، وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف.

ولهذا لما كان البغوي عالماً بالحديث، أعلم به من الثعلبي والواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي، لم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر تفسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي، مع أن الثعلبي فيه خير ودين، لكنه لا خبرة له بالصحيح والسقيم من

---

(١) مقدمة في أصول التفسير بتحقيق الدكتور عدنان: (ص: ٧٦ ـ ٧٧).

(٢) الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ١٢٨). وهو كما قال.

الأحاديث، ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال»[١].

وقال: «وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس **الثعلبي والنقاش والواحدي**، وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً بل موضوعاً»[٢].

وسيأتي مزيد من كلامه حول تفسيري الثعلبي والواحدي في الفصل الثالث بإذن الله تعالى.

٤ ـ **لباب التأويل في معاني التنزيل**، لأبي الحسن الخازن.

٥ ـ **الكشاف**، للزمخشري.

٦ ـ **أنوار التنزيل**، للبيضاوي.

٧ ـ **مدارك التنزيل، وحقائق التأويل**، لأبي البركات النسفي.

٨ ـ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، لأبي السعود.

٩ ـ **روح البيان في تفسير القرآن**، لإسماعيل حقي[٣].

هؤلاء الخمسة الأخيرون يذكرون ـ غالباً ـ في تفاسيرهم في نهاية كل سورة ما ورد في فضلها، وما لقارئها من الثواب والأجر عند الله ﷻ، وأكثرها مروية عن أبي بن كعب وابن عباس ﭫ بطرق واهية، وهي أحاديث موضوعة باتفاق أهل العلم[٤].

---

(١) منهاج السنة: (٧/ ١٢). (٢) المصدر السابق: (٧/ ١٣).

(٣) هو: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي أصلاً والآيدوسي مولداً البروسوي، عالم مشارك في أنواع من العلوم. قال العلامة محمد زاهد الكوثري عنه وعن تفسيره: «وفيه كثير من إرشادات الصوفية، بل يكثر فيه من التأويلات النجمية... وفيه أيضاً من وجوه البيان ما تستلذه الأسماع إلا أنه لا يتحاشى ـ عن النقل ـ عن كل من هب ودب على غلوه في وحدة الوجود». ومن تصانيفه علاوة على تفسيره: تسهيل طريق الأصول في التصوف. توفي سنة سبع وثلاثين ومائة وألف.
انظر: مقالات الكوثري: (ص: ٥٤٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة: (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (ص: ٩٠ ـ ٩١)، وتفسير القرطبي: (١/ ٧٨)، والتذكار في أفضل الأذكار، له أيضاً (ص: ٢٠٩ ـ ٢١١).

تنبيهان:

أحدهما: مما ينبغي أن يعلم أن أبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما وأمثالهم من الصحابة، ومن روى عنهم ـ من الموضوعات ـ من الثقات براء من الوضع والكذب على رسول الله ﷺ الصادق الأمين قطعاً، بخلاف زعم المستشرقين وأذنابهم الذين يتهمون الصحابة والتابعين المخلصين بوضع الحديث، والكذب على رسول الله ﷺ[1].

وإنما الذي افترى الموضوعات واختلقها عليهم وعلى النبي ﷺ، هو نوح بن أبي مريم[2] وأمثاله من الزنادقة الوضاعين.

ثانيهما: ومما يعلم أن كل ما ذكره الزمخشري وأمثاله عن أبي بن كعب في الفضائل وغيرها، ليس من الأحاديث الموضوعة، بل قد يذكر عنه ما هو صحيح أو حسن، ولكن هذا قليل.

ولا تسلم تفاسير الأئمة الكبار كأبي جعفر الطبري، وابن أبي حاتم، والبغوي، والسيوطي من وجود الأحاديث غير الصحيحة، لكنها قليلة بجانب ما يذكرونه من الأحاديث الصحيحة والحسنة، ومع ذلك فإنهم ـ باستثناء البغوي والسيوطي ـ يوردونها بذكر أسانيدها مع التعقيب عليها من بعضهم أحياناً.

شبهة وإزالتها:

أجمع من يعتد بقوله من علماء الأمة على تحريم الكذب على رسول الله ﷺ والوضع في حديثه، والحكم بأنه من كبائر الذنوب[3]، لما تواتر

---

(١) وللاطلاع على هذه الفرية المختلقة من قبل المستشرقين أعداء الإسلام انظر: العقيدة والشريعة في الإسلام لإجناس جولد زيهر: (ص: ٤٩، ٥٥).
وللرد المفصل على هذه الشبهة الباطلة انظر لزاماً: السنة ومكانتها في التشريع: (ص: ١٩١) وما بعدها، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية للأمين الصادق: (٢/ ٥٥ ـ ٦٧) وفيه كلام مفيد جداً.

(٢) هو: نوح ابن أبي مريم، أبو عصمة المروزي القرشي مولاهم، ويعرف بالجامع لجمعه علوماً كثيرة، كان يضع الحديث، كذبوه فيه وتركوه، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة.
انظر: ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، والتقريب: (ص: ٥٦٧).

(٣) يراجع الكبائر للذهبي: (ص: ٧٠)، والزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي: (١/ ٩٧).

عنه ﷺ من قوله: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وقال ﷺ: «لا تكذبوا عليَّ، فإنه من كذب عليَّ يلج النار»[١].

ومع ذلك يرى بعض الناس، كابن كرَّام السجستاني[٢] وإسماعيل حقي، إباحة وضع الأحاديث المتضمنة للترغيب في الطاعة والزيادة في الأجر، والتنفير من المعصية، وروايتها في فضائل القرآن وسوره مؤولين الحديثين المذكورين بقولهم: إنا نكذب له، ولسنا نكذب عليه[٣].

قال إسماعيل حقي ـ مبرراً لروايته الأحاديث الضعيفة والموضوعة في التفسير ـ:

«واعلم أن الأحاديث التي ذكرها صاحب الكشاف في أواخر السورة وتبعه القاضي البيضاوي والمولى أبي السعود رحمهم الله من أجلة المفسرين، قد أكثر العلماء فيها، فمن مثبت ومن ناف.. واللائح لهذا العبد الفقير سامحه الله القدير أن تلك الأحاديث لا تخلوا إما أن تكون صحيحة قوية، أو سقيمة ضعيفة، أو مكذوبة موضوعة، فإن كانت صحيحة قوية فلا كلام فيها، وإن كانت ضعيفة الأسانيد فقد اتفق المحدثون على أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في الترغيب والترهيب فقط[٤].. وإن كانت موضوعة فقد ذكر الحاكم وغيره أن رجلاً من الزهاد انتدب في وضع الأحاديث في فضائل القرآن

---

(١) أخرجهما البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، برقمين: ١٠٦ ـ ١٠٧)، ومسلم: ـ واللفظ له ـ المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ٩ ـ ١٠، برقمين: ١، ٣)، من حديثي أبي هريرة وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنهما على الترتيب، وللحديث ألفاظ أخرى متقاربة.
وانظر أيضاً: لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي: (ص: ٢٦١).

(٢) هو: محمد بن كرَّام السجستاني أبو عبد الله العابد، إمام الكرَّامية، ورد نيسابور فحبس بها مرتين، وطال حبسه، مات سنة خمس وخمسين ومائتين.
انظر: الملل والنحل: (١/ ١٠٨)، والأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لأبي اليمن: (١/ ٢٩٦).

(٣) انظر في ذلك: مقدمة الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي: (ص: ٣٠).

(٤) هذا غير صحيح وقد سبق الكلام على ذلك في بداية هذا الفصل.

وسوره، فقيل له: فلم فعلت هذا؟ فقال: رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أرغبهم فيه، فقيل له إن النبي ﷺ قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، . . . فقال: أنا ما كذبت عليه إنما كذبت له. . أراد أن الكذب عليه يؤدي إلى هدم قواعد الإسلام وإفساد الشريعة والأحكام، وليس كذلك الكذب له، فإنه للحث على اتباع شريعته واقتفاء أثره في طريقته».

ونقل عن بعض العلماء قوله الخطير: «الكلام وسيلة إلى المقاصد فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً، فالكذب حرام فإن أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحاً، وواجب إن كان ذلك المقصود واجباً فهذا ضابطه»[١].

ولا شك أن هذا التبرير لرواية الحديث الموضوع خطأ فاحش وغلط جسيم واستدلال باطل، فإن ديننا الإسلامي ليس بحاجة إلى الكذب والدجل والافتراء لترويجه ونشره وكسبه للناس، فقد أكمله الله تعالى قبل وفاة رسوله ﷺ حيث قال ﷻ: ﴿... ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ...﴾[٢].

والقرآن الكريم غني كل الغنى عن الكذب والاختلاق في بيان فضله وفضل تلاوته وتاليه، فأهدافه العالية وغاياته النبيلة تمنع اختيار الوسائل والذرائع غير السليمة لتبليغه وإشاعته منعاً باتاً؛ لأنه من المعلوم أن الغايات ـ مهما علت وبلغت ذروتها من الحسن والكمال ـ لا تبرر الوسائل.

«والإسلام بقواعده وأصوله صالح لكل زمان ومكان، فلا حاجة تستدعي من المسلمين أن يختلقوا من الأحاديث ما يكون حلاً لمشاكل حياتهم الجديدة»[٣].

---

(١) روح البيان في تفسير القرآن: (٣/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨)، وانظر أيضاً: المدخل في أصول الحديث للحاكم: (ص: ١٠٠).

(٢) سورة المائدة، من الآية: (٣).

(٣) انظر: السنة قبل التدوين: (ص: ٢٥٢)، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام: (٢٣٣).

فقوله: إن المحرَّم الكذب عليه، قد نقضه قول الرسول ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، حيث شموله للكذب عليه وله ﷺ، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾[1] فإنه يشمل بإطلاقه تحريم الكذب له وعليه، وقول الزور من الكبائر قرنه الله تعالى بأكبر الكبائر وأشنعها وهو الشرك به، حيث قال ﷻ: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾[2].

قال أبو حامد الغزالي رحمه الله: «وقد ظن ظانون أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال، وفي التشديد في المعاصي، وزعموا أن القصد منه صحيح، وهو خطأ محض؛ إذ قال ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». وهذا لا يرتكب إلا لضرورة، ولا ضرورة إذ في الصدق مندوحة[3] عن الكذب، ففيما ورد من الآيات والأخبار كفاية عن غيرها.. والكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر التي لا يقوِّمها شيء، نسأل الله العفو عنا وعن جميع المسلمين»[4].

وما أحسن كلام الحافظ في الرد على هذا الزعم الباطل والرأي السخيف عند شرحه لقول النبي ﷺ: «لا تكذبوا علي»، قال: «هو عام في كل كاذب، مطلق في كل نوع من الكذب، ومعناه: لا تنسبوا الكذب إلي. ولا مفهوم لقوله: «علي» لأنه لا يتصور أن يكذب له لنهيه عن مطلق الكذب. وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا: نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته، وما دروا أن تقويله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه. ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرَّامية حيث جوَّزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة، واحتج بأنه كذب له لا عليه وهو جهل باللغة العربية»[5].

---

(١) سورة الحج، من الآية: (٣٠). (٢) الآية السابقة.

(٣) المندوحة: السعة والفسحة: المعجم الوسيط: (٢/ ٩١٠) مادة: (ندح).

(٤) إحياء علوم الدين، كتاب آفات اللسان، باب بيان ما رفض فيه الكذب: (٣/ ٩/ ٤٤).

(٥) فتح الباري: (١/ ٢٤١).

وفند هذا الزعم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمؤمن لا يتصور منه الكذب على أقل الناس شأناً، فكيف إذا كذب على رسول الله ﷺ المبلغ عن الله تعالى؟ ثم زعم ذلك نصرة منه للشريعة المطهرة وتأييداً لصاحبها، ولو أبيح مثل هذا المبدأ الضال المضل بدعوى الغاية المستحسنة منه لارتفع الأمان عن السنة المطهرة لاحتمال أن يكون كل حديث منها من ذلك السبيل»[١].

○ ○ ○ ○ ○

(١) انظر: التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة: (١٣٤ ـ ١٣٥).



الفصل الثالث

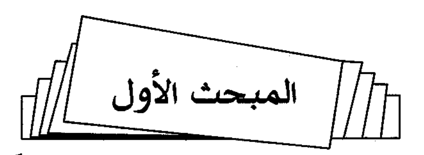
الأخذ بالإسرائيليات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإسرائيليات لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير منها.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية.


المبحث الأول

تعريف الإسرائيليات لغة واصطلاحاً، وأقسامها

أولاً: تعريف الإسرائيليات لغة:

لفظ الإسرائيليات، جمع مفردها: إسرائيلية، نسبة إلى بني إسرائيل، وهي قصة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة في مثل هذا تكون لعجز المركب الإضافي لا لصدره.

وإسرائيل: كلمة عبرانية مركبة من (إسرى) بمعنى عبد أو صفوة، ومن (إيل) وهو الله، فيكون معنى الكلمة: عبد الله وصفوته من خلقه[1].

وإسرائيل هو: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام.

وبنو إسرائيل هم: أبناء يعقوب، ومن تناسلوا منهم فيما بعد، إلى عهد موسى عليه السلام ومن جاء بعده من الأنبياء، حتى عهد عيسى عليه السلام وحتى عهد نبينا محمد ﷺ[2].

ثانياً: الإسرائيليات اصطلاحاً:

لم أقف على من تحدث من المتقدمين، عن المراد بالإسرائيليات والمعنى الاصطلاحي لها، وإنما تحدث عنه عدد من الباحثين المعاصرين، فنكتفي بذكر خلاصة أقوالهم وتلخيصها، فنقول:

إن «الإسرائيليات كلمة يهودية الأصل، وقد غلب على كل ما نقل من

---

(١) انظر: دائرة معارف القرن العشرين: (١/ ٢٨٠) تحت كلمة «إسرائيل»، والإسرائيليات في التفسير والحديث للأستاذ الذهبي: (ص: ١٢)، والإسرائيليات والموضوعات: (ص: ١٢).

(٢) انظر: المصدر السابق الأخير.

مصادر اليهودية والنصرانية من التوراة والإنجيل والتلمود ونحوها، إلى الإسلام،... ولكنها خصت بهذا الاسم لأن أغلب ما نقل عن اليهودية والنصرانية كان طريقه أولئك الإسرائيليون»[١].

ونستطيع أن نعبر عنها بعبارة أخرى وهي:

أن تلك الأخبار، والقصص، والأساطير المأخوذة من التوراة، والإنجيل، والتلمود، التي تحدث بها أهل الكتاب ممن دخلوا في الإسلام هي التي تطلق عليها كلمة الإسرائيليات من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني لشهرة أمرهم وكثرة النقل عنهم، بسبب شدة اختلاطهم بأهل الإسلام من مبدأ ظهوره بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة المنورة.

«والحق: أن ما في كتب التفسير من المسيحيات أو من النصرانيات هو شيء قليل بالنسبة إلى ما فيها من الإسرائيليات، ولا يكاد يذكر بجانبها، وليس لها من الآثار السيئة ما للإسرائيليات، إذ معظمها في الأخلاق، والمواعظ، وتهذيب النفوس، وترقيق القلوب»[٢].

ثالثاً: أقسام الإسرائيليات مع ذكر حكمها:

الإسرائيليات التي وصلت إلينا عن طريق مسلمة أهل الكتاب وعلمائهم الذين دخلوا في الإسلام كثيرة وذات أنواع مُتَحددة، وقد دخل معظمها ـ مع الأسف الشديد ـ في مجال تفسير النصوص القرآنية، فعمد عدد من المفسرين إلى إيرادها في كتبهم.

ويجب على من يتصدى للتفسير أو من يقرأ في كتب التفسير أن يكون عارفاً بهذه الإسرائيليات بأنواعها وحكمها، وأن يكون واعياً للموقف السليم الذي يجب أن يقفه المسلم من تلك الإسرائيليات، ويمكن تلخيص هذا الموقف فيما يلي:

---

(١) انظر: نشأة التفسير في الكتب المقدسة والقرآن للدكتور السيد أحمد خليل: (ص: ٣٧)، والمصادر السابقة بتصرف.

(٢) الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ١٤).

تنقسم الإسرائيليات باعتبار الموافقة في شريعتنا والمخالفة لها، إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: موافق لما في شريعتنا من الكتاب أو السنة، فهو صحيح؛ لأن هذه الموافقة دليل على أن الموافق لم تصل إليه يد التحريف والتبديل.

فإذا ذكر هذا القسم إنما يذكر استشهاداً لا اعتقاداً، ولا حاجة لنا فيه استغناء بما ثبت في شرعنا. وإذا ذكر في التفسير لا يكون هو المفسر للآية، بل المفسر للآية هو ما ثبت في شرعنا، فانتفى كون الآية مفسرة بها ومحمولة عليها.

قال ابن كثير: «فأما ما شهد له شرعنا بالصدق فلا حاجة بنا إليه استغناء بما عندنا»[(١)].

القسم الثاني: مخالف لما في شريعتنا، فهو مردود غير مقبول، لأن المخالفة دليل على أن أيدي من روى هذا الخبر قد امتدت إليه بالعبث والتغيير؛ فيجب رفضه واطراحه، فلا يجوز التفسير به، ولا تجوز حكايته إلا على سبيل التنبيه على بطلانه.

قال الإمام ابن كثير: «وما شهد له شرعنا منها ـ [يعني من الإسرائيليات] ـ بالبطلان فذاك مردود لا يجوز حكايته إلا على سبيل الإنكار والإبطال.

فإذا كان الله سبحانه وله الحمد، قد أغنانا برسولنا محمد ﷺ عن سائر الشرائع، وبكتابه عن سائر الكتب، فلسنا نترامى[(٢)] على ما بأيديهم مما وقع فيه خبط وخلط، وكذب ووضع، وتحريف وتبديل، وبعد ذلك كله نسخ وتغيير»[(٣)].

فترد كل رواية إسرائيلية التي تعارض نص القرآن، أو تخالف صحيح السنة، أو تنافي أصلاً إسلامياً مقرراً.

---

(١) انظر: مقدمة البداية والنهاية: (١/ ٥)، ومقدمة في أصول التفسير بتحقيق زرزور: (ص: ١٠٠).

(٢) أي نتتابع، المعجم الوسيط: (١/ ٧٤). (٣) المصدر السابق الأول.

«فمن هذه الأصول الإسلامية عصمة الأنبياء، وترفعهم عن عمل السفهاء، وبعدهم عن الوقوع في الفواحش والمحرمات، والأذى والعدوان، واجتنابهم المكر والخدعة. وقد أساء بنو إسرائيل إلى عدد من أنبياء الله إساءات متنوعة بالغة، فكذبوهم وقتلوهم بغير حق، فألصقوا بهم الخنا[1] والنقص، والغدر والمكر، كما تنضح بذلك توراتهم المحرَّفة، وأناجيلهم المكذوبة»[2].

قال ابن الجوزي: «إن القصص لأخبار المتقدمين تندر صحته، خصوصاً ما ينقل عن بني إسرائيل، وفي شرعنا غنية»[3].

القسم الثالث: وينقسم إلى نوعين:

أحدهما: مسكوت عنه وليس في شريعتنا ما يؤيده ولا ينقضه؛ لكنه أقرب إلى الخرافة والكذب، وتحيله العقول السليمة، وتنكره الأفهام الصحيحة. كجبل قاف المزعوم، والحوت (نون) الذي تحمل عليه الأرض.

قال الحافظ ابن كثير: «وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»[4] فيما قد يجوِّزه العقل، فأما ما تحيله العقول، ويحكم عليه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل»[5].

ثانيهما: وهو ما كان من المسكوت عنه؛ لكن العقول السليمة لا تحيله ولا تستبعده، ولا يغلب على الظنون كذبه، فيجب في مثل هذا التوقف، فلا يحكم عليه بصدق ولا كذب، وعلى هذا القسم ينزل قول النبي ﷺ: **«لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا...»** الآية[6].

---

(١) الخنا: قبيح الكلام وأفحشه.
انظر: لسان العرب: (١٤/ ٢٤٤) مادة: (خنا).
(٢) بحوث في أصول التفسير للدكتور محمد بن لطفي الصباغ: (ص: ١٥١) بتصرف.
(٣) القصاص والمذكرون: (ص: ١٥٨).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، برقم: (٣٤٦١). من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً.
(٥) تفسير ابن كثير: (٤/ ٢٣٦).
(٦) الآية من سورة البقرة: (١٣٦)، وانظر الحديث في صحيح البخاري، كتاب التفسير، =

قال الحافظ في شرح الحديث: «أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملاً لئلا يكون في نفس الأمر مصدقاً فتكذبوه، أو كذباً فتصدقوه، فتقعوا في الحرج، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، نَبَّه على ذلك الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ»[١].

قال الإمام ابن كثير ـ بعد ذكره قول النبي ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»: «هذا محمول على الإسرائيليات المسكوت عنها عندنا، فليس عندنا ما يصدقها ولا يكذبها فيجوز روايتها للاعتبار»[٢].

قال العلامة عبد الرحمن السعدي عليه رحمةُ الله: «واعلم أن كثيراً من المفسرين ـ رحمهم الله ـ قد أكثروا في حشو تفاسيرهم من قصص بني إسرائيل، ونزَّلوا عليه الآيات القرآنية، وجعلوها تفسيراً لكتاب الله، . . . فإنه لا يجوز جعلها تفسيراً لكتاب الله قطعاً إذا لم تصح عن رسول الله ﷺ.

وذلك أن مرتبتها كما قال ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم».

فإذا كانت مرتبتها أن تكون مشكوكاً فيها، وكان معلوماً بالضرورة من دين الإسلام أن القرآن يجب الإيمان به، والقطع بألفاظه ومعانيه. فلا يجوز أن تجعل تلك القصص المنقولة بالروايات المجهولة، التي يغلب على الظن كذبها، أو كذب أكثرها، معاني لكتاب الله، مقطوعاً بها، ولا يستريب بهذا أحد. ولكن بسبب الغفلة عن هذا حصل ما حصل. والله الموفق»[٣].

ومما سبق يظهر أن الإسرائيليات ـ بجميع أقسامها ـ لا تثبت حكماً، ولا تكون مكاناً للاستنباط، بل غايتها الاستئناس والاستشهاد، لا الاعتقاد والاعتضاد، وأنه لا يجوز الأخذ بها في إثبات حكم شرعي من أحكام الشريعة، ولا يصح تفسير القرآن الكريم بجميع أنواعها إذا لم تثبت عن الصادق الأمين ﷺ الذي قال الله ﷻ فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾[٤].

= باب ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، (٨/ ٢٠) برقم: (٤٤٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) فتح الباري: (٨/ ٢٠). (٢) مقدمة البداية والنهاية: (١/ ٥).

(٣) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: (١/ ٩٨).

(٤) سورة النجم، الآيتان: (٣ ـ ٤).

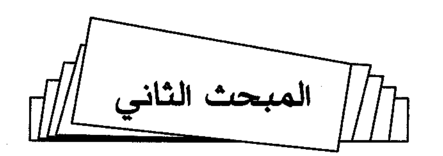
قال شيخ الإسلام: «فأما أن يثبت شرعاً لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم»[١].

وفي المبحث التالي تذكر نبذة من أقوال الأئمة الأعلام، والمحققين النقاد العظام، في التحذير عن الإسرائيليات أخذاً، ورواية، وتفسيراً بها. وذلك تحريراً في الموضوع، وتدليلاً على المطلوب، وترسيخاً في الأذهان والعقول، وتثبيتاً في الخواطر والقلوب.

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) انظر: قاعدة جليلة: (ص: ١٦٣).



المبحث الثاني

أقوال العلماء في التحذير من الإسرائيليات

١ ـ قال ترجمان القرآن وحبر الأمة **عبد الله بن عباس**: ﵄: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث، تقرأونه محضاً لم يشب؟![1]، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيَّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم»[2].

٢ ـ نقل **القرطبي** قول **أبي بكر بن العربي** في معرض رده على الإسرائيليات: «. . . والإسرائيليات مرفوضة عند العلماء على البتات، فأعرض عن سطورها بصرك، وأصم عن سماعها أذنيك، فإنها لا تعطي فكرك إلا خيالاً، ولا تزيد فؤادك إلا خبالاً»[3].

٣ ـ قال **الحافظ ابن كثير** ـ وهو فارس هذا الميدان ـ: «والذي نسلكه في هذا التفسير، الإعراض عن كثير من الأحاديث الإسرائيلية، لما فيها من تضييع الزمان ولما اشتملت عليه من الكذب المروج عليهم، فإنهم لا تفرقة عندهم بين صحيحها وسقيمها كما حرره الأئمة الحفاظ المتقنون من هذه الأمة. . .»[4].

(١) من الشوب: الخلط. انظر: الصحاح للجوهري: (١/ ١٥٨)، ولسان العرب: (١/ ٥١٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء». (١٣/ ٣٤٥)، برقم: (٧٣٦٣).

(٣) تفسير القرطبي: (٥/ ١٣٧). ولم أعثر عليه في مظانه من أحكام القرآن ولا من قانون التأويل كلاهما لابن العربي.

(٤) انظر: تفسيره: (٣/ ١٨١ ـ ١٨٢).

وبعد أن فرغ من إيراده الأخبار الطويلة الغريبة في قصة ذبح البقرة عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ . . .﴾[(١)] قال: «وهذه السياقات.. فيها اختلاف، والظاهر أنها مأخوذة من كتب بني إسرائيل، وهي مما يجوز نقلها ولكن لا تصدق ولا تكذب؛ فلهذا لا يعتمد عليها إلا ما وافق الحق عندنا، والله أعلم»[(٢)].

وعندما تعرَّض لتفسير أول سورة (ق) عقَّب تفسيره بالإسرائيليات بقوله: «. . . وقد روي عن بعض السلف أنهم قالوا (ق): جبل محيط بجميع الأرض يقال له جبل قاف[(٣)]، وكأن هذا ـ والله أعلم ـ من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب، وعندي أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم يلبسون به على الناس أمر دينهم، كما افتري في هذه الأمة مع جلالة قدر علمائها، وحفاظها، وأئمتها، أحاديث عن النبي ﷺ، وما بالعهد من قدم. فكيف بأمة بني إسرائيل مع طول المدى وقلة الحفاظ النقاد فيهم، وشربهم الخمور، وتحريف علماءهم الكلم عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته؟. . . وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين، وكذا طائفة كثيرة من الخلف من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد، وليس بهم احتياج إلى أخبارهم ولله الحمد والمنة»[(٤)].

٤ ـ عاب الإمام **الألوسي** على المفسرين الذين أدرجوا قصص باطلة، وروايات إسرائيلية، وأخباراً مكذوبة، في كتبهم، حيث انتقد رواية إسرائيلية في قصة عجيبة وغريبة عن عوج بن عنق، ـ سيأتي ذكرها في المبحث التالي ـ رواها بعض المفسرين، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾[(٥)]، فقال ـ مستدلاً بأقوال الأئمة في إبطال القصة، ومشيراً إلى مصدرها ـ: «وأقول قد شاع أمر عوج عند

(١) سورة البقرة، من الآية: (٦٧). (٢) تفسير ابن كثير: (١/ ١١٤).
(٣) انظر: المنار المنيف: (ص: ٧٦). أنكر وأبطل ابن القيم هذه الرواية فيه.
(٤) المصدر السابق قبل الأخير: (٤/ ٢٣٦).
(٥) سورة المائدة، من الآية: (١٢).

العامة، ونقلوا فيه حكايات شنيعة، وفي فتاوى العلامة ابن حجر[١] قال الحافظ العماد ابن كثير: قصة عوج وجميع ما يحكون عنه، هذيان لا أصل له، وهو من مختلقات أهل الكتاب، ولم يكن قط على عهد نوح ﷺ، ولم يسلم من الكفار أحد[٢].

وقال ابن القيم: من الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً، أن يكون مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه، كحديث عوج بن عنق، . . . وليس العجب من جرأة من وضع هذا الحديث وكذب على الله تعالى، إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره ولا يبيِّن أمره. ثم قال: ولا ريب أن هذا وأمثاله من صنع زنادقة أهل الكتاب الذين قصدوا الاستهزاء والسخرية بالرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم. . .»[٣]. ثم فند هذه القصة بما حكاه عن غير من تقدم من الأئمة الذين استنكروا هذه القصة الخرافية[٤].

٥ ـ قال العلامة **صديق حسن خان** بعد أن نقل حديثاً مما يرويه القصاص المولعون بالخرافات ما نصه: «والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلقاة من أهل الكتاب مما يوجد في صحفهم. . . من الأوابد[٥]، والغرائب، والعجائب مما كان ومما لم يكن، ومما حرف وبدل ونسخ»[٦].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد الهيتمي، السعدي الأنصاري، الشافعي، شهاب الدين أبو العباس، وحجر جد من أجداده، فقيه مشارك في أنواع من العلوم، توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة بمكة المكرمة.
انظر: شذرات الذهب: (٨/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢)، ومعجم المؤلفين للكحالة: (١/ ١٥٢).

(٢) انظر: مضمون هذا الكلام في تفسير ابن كثير: (٢/ ٤٠)، والبداية والنهاية: (١/ ١٠٧).

(٣) انظر: الفتاوى الحديثة لابن حجر الهيتمي: (ص: ١٨٨)، والنقل عنه بتصرف يسير، والمنار المنيف لابن القيم: (ص: ٧٤ ـ ٧٥) باختلاف يسير.

(٤) انظر: روح المعاني: (٦/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٥) الأوابد: جمع آبدة، وهي التي توحشت ونفرت من الإنس، والآبدة: الكلمة الوحشية العويصة، أو الفعلة الغريبة.
انظر: لسان العرب: (٣/ ٦٩)، والقاموس المحيط: (ص: ٣٣٧) مادة: (أبد).

(٦) انظر: تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين ﷺ: (ص: ٢٧).

٦ ـ وقد حمل الشيخ **أحمد شاكر** على الأخذ بالإسرائيليات وروايتها في التفسير، حملة مسعورة، ويرى أن ذكرها بجانب كلام الله ﷻ يخالف ذكرها بجانب غيره من الكلام؛ فعلق على ما ذهب إليه ابن كثير في تفسيره من جواز حكاية ما سكت عنه شرعنا، وكان محتملاً للصدق والكذب مستنداً لقول النبي ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» بقوله:

«إن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن، وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيين ما لم يعين فيها، أو في تفصيل ما أجمل فيها، شيء آخر؛ لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه، ومفصل لما أجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه ذلك. وإن رسول الله ﷺ إذ أذن بالتحدث عنهم، أمرنا أن لا نصدقهم ولا نكذبهم. فأي تصديق لرواتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟! اللهم غفراً»[١].

٧ ـ قال العلامة **الشنقيطي** ـ معرضاً عن الإسرائيليات ـ في تفسيره لسورة الكهف:

«واعلم أن قصة أصحاب الكهف وأسماءهم، وفي أي محل من الأرض كانوا، كل ذلك لم يثبت فيه عن النبي ﷺ شيء زائد على ما في القرآن، وللمفسرين في ذلك أخبار كثيرة إسرائيلية أعرضنا عن ذكرها لعدم الثقة بها»[٢].

٨ ـ اعتبر الشيخ **الزرقاني** دخول الإسرائيليات في التفسير سبباً من أسباب ضعف التفسير المأثور حيث قال: «أن تلك الروايات مليئة بالإسرائيليات، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل على بطلانها، ومنها ما يتعلق بأمور العقائد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظن..»[٣].

٩ ـ وتكلم الأستاذ **محمد حسين الذهبي** عن حقيقة الإسرائيليات، وموقف المفسر إزاءها كلاماً جيداً، فلنقرأ ما كتبه بعد ذكره أقسام

---

(١) عمدة التفسير: (١/ ١٥). (٢) أضواء البيان: (٤/ ٢٠).
(٣) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: (١/ ٤٩١ ـ ٤٩٢).

الإسرائيليات: «علمنا أن كثرة النقل عن أهل الكتاب بدون تفرقة بين الصحيح والعليل دسيسة دخلت في ديننا واستفحل خطرها، كما علمنا أن قوله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم»، قاعدة مقررة لا يصح العدول عنها بأي حال من الأحوال، وبعد هذا وذاك نقول: إنه يجب على المفسر أن يكون يقظاً إلى أبعد حدود اليقظة، ناقداً إلى نهاية ما يصل إليه النقاد من دقة وروية حتى يستطيع أن يستخلص من هذا الهشيم المركوم من الإسرائيليات ما يناسب روح القرآن، ويتفق مع العقل والنقل، كما يجب عليه أن لا يرتكب النقل عن أهل الكتاب إذا كان في سنة نبينا ﷺ بيان لمجمل القرآن... على أن من الخير للمفسر أن يعرض كل الإعراض عن هذه الإسرائيليات وأن يمسك عما لا طائل تحته مما يعد صارفاً عن القرآن، وشاغلاً عن التدبر في حكمه وأحكامه، وبدهي أن هذا أحكم وأسلم»[١].

١٠ ـ وانتقد الشيخ **أبو شهبة** الإسرائيليات والموضوعات نقداً شديداً حيث قال: «وأما تفاسير الصحابة والتابعين، وهي أكثر من أن تحصى: ففيها الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، والإسرائيليات التي تشتمل على خرافات بني إسرائيل وأكاذيبهم، وقد تدسست إلى الكتب الإسلامية، ولا سيما كتب التفسير، وأصبحت تكّون ركاماً، غثاً مجموعاً من هنا وهناك، سواء في ذلك ما كان خاصاً بالتفسير المأثور وما جمع بين المأثور وغيره، فما كان من هذه الروايات صحيحاً، أو حسناً: أخذنا به وما كان ضعيفاً، أو واهياً، أو موضوعاً، أو من الإسرائيليات: نبذناه ولا كرامة»[٢].

ولم يتخلف أصحاب المدرسة العقلية الحديثة في التحذير من الإسرائيليات أشد التحذير، وذمها أبشع الذم، بل بالغ بعضهم في رفضها واستهانتها، وتجاوز الحد في ذلك حتى إنه أنكر بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة، وقد سبق شيء من ذلك في الفصل الأول. ونكتفي هنا بذكر قولين لمفسرين كبيرين من أعلامهم البارزين:

---

(١) التفسير والمفسرون: (١/ ١٨٣، ١٨٥).

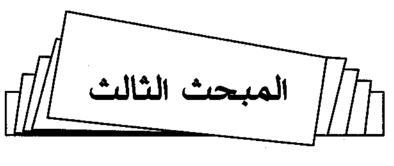
(٢) الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ٨٥).

١١ ـ قال الأستاذ **محمد عبده** عند تفسيره بقَولِ الله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[١] ـ بعد أن ذكر أقوال المفسرين في تفسير الآية ـ: «ومنشأ هذه الأقوال الروايات الإسرائيلية، ولليهود في هذا المقام كلام كثير وتأويلات خدع بها المفسرون ولا نجيز حشوها في تفسير كلام الله تعالى»[٢].

١٢ ـ والأستاذ **رشيد رضا** هو أشد العلماء المعاصرين حرباً على الإسرائيليات ورواتها، ينقدها نقداً مراً، ومما يلاحظ عليه أنه قد يقسو في حكمه على رواتها الثقات، وهذا لا يمدح، فلنقرأ نموذجاً من أقواله الحاسمة الجازمة في هذا الموضوع، فهذا نص كلامه: «كان من سوء حظ المسلمين أن أكثر ما كتب في التفسير يشغل قارئه عن هذه المقاصد العالية، والهداية السامية، فمنها ما يشغله عن القرآن بمباحث الإعراب وقواعد النحو، ونكت المعاني، ومصطلحات البيان... وبعضها يلفته عنه بكثرة الروايات وما مزجت به من خرافات الإسرائيليات... وأكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب..»[٣].

○○○○○

(١) سورة البقرة، من الآية: (٥٨).
(٢) تفسير المنار: (١/ ٣٢٥).
(٣) انظر: مقدمة تفسير المنار: (١/ ٧ ـ ٨).



الأمثلة التطبيقية

قصة ابن عوق:

١ ـ ومن الإسرائيليات التي لا تثبت ولا تتفق مع النقل والعقل بل تأباها النقول الصحيحة، والعقول السليمة، والحقائق التأريخية، والأحداث الواقعية ما ذكره بعض المفسرين المشهورين الذين يرجع إليهم في التفسير وخاصة في التفسير المأثور، عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾، وقوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَٰسِرِينَ ﴿٢١﴾ قَالُوا يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[1].

فقد ذكر الإمام الطبري، وابن أبي حاتم، ومحيي السنة البغوي، والقرطبي، وجلال الدين السيوطي ـ رحمهم الله ـ كثيراً من الإسرائيليات المحيرة والمدهشة للعقول في صفة هؤلاء القوم الجبارين وعظم أجسادهم، مما لا يتفق مع سنن الله تعالى في خلقه، ويخالف الأحاديث الصحيحة الثابتة.

فلنسق خلاصة هذه الإسرائيلية الظاهرة البطلان كما نقلها الإمام البغوي في تفسيره خالية من أي تعقيب وعارية من تعليق ما: «... فاختار موسى النقباء، وسار موسى ببني إسرائيل حتى قربوا من أريحاء، فبعث هؤلاء النقباء يتجسسون له الأخبار ويعلمون علمها، فلقيهم رجل من الجبابرة يقال له:

---

(١) سورة المائدة، الآيتان: (١٢، ٢٢).

عوج بن عنق[١]، وكان طوله ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاث وثلاثين ذراعاً وثلث ذراع، وكان يتحجز بالسحاب ويشرب منه ويتناول الحوت من قرار البحر فيشويه بعين الشمس يرفعه إليها ثم يأكله.

ويروى أن الماء طبق ما على الأرض من جبل وما جاوز ركبتي عوج وعاش ثلاثة آلاف سنة حتى أهلكه الله على يدي موسى ﷺ، وذلك أنه جاء وقلع صخرة من الجبل على قدر عسكر موسى ﷺ، وكان فرسخاً في فرسخ[٢]، وحملها ليطبقها عليهم، فبعث الله الهدهد فقور الصخرة بمنقاره فوقعت في عنقه فصرعته، فأقبل موسى ﷺ وهو مصروع فقتله. وكانت أمه عنق إحدى بنات آدم وكان مجلسها جريباً[٣] من الأرض، فلما لقي عوج النقباء وعلى رأسه حزمة من الحطب أخذ الاثني عشر وجعلهم في حجزته وانطلق بهم إلى امرأته، وقال: انظري إلى هؤلاء الذين يزعمون أنهم يريدون قتالنا، وطرحهم بين يديها وقال: ألا أطحنهم برجلي؟ فقالت امرأته: بل خلِّ عنهم حتى يخبروا قومهم بما رأوا ففعل ذلك.

---

(١) منهم من يقول: ابن عوق، وهذا هو الصواب، ومنهم من يقول: ابن عنق كما ذكره البغوي وابن كثير، وهو المشهور.
وفي القاموس المحيط: «عوج بن عُوق بضمهما: ـ أي: العينين ـ رجل ولد في منزل آدم، فعاش إلى زمن موسى، وذكر من عظم خلقه شناعة... ومن قال عوج بن عنق فقد أخطأ».
انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي: (ص: ٢٥٦، و١١٧٩).
وعلق المحقق على الجملة الأخيرة بقوله: «الذي خطأه هو المشهور على الألسنة، وزعم بعض المؤرخين أن عنق أُم عوج، وعوق أبوه، فلا خطأ».

(٢) الفرسخ: ثلاثة أميال، أو اثنا عشر ألف ذراع وهي تقريباً ثمانية كيلومترات، وقيل: عشرة آلاف ذراع.
انظر: القاموس المحيط: (ص: ٣٢٩) مادة (فرخ)، والمنجد في اللغة والأعلام: (ص: ٥٧٦).

(٣) الجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة، وهو عشرة، وقيل: أربعة أقفزة. وقيل: المزرعة، والوادي.
انظر: لسان العرب: (١/ ٢٦٠)، والقاموس المحيط: (ص: ٨٥).

وروي أنه جعلهم في كمه وأتى بهم إلى الملك فطرحهم بين يديه، فقال الملك: ارجعوا فأخبروهم بما رأيتم، وكان لا يحمل عنقوداً من عنبهم إلا خمسة أنفس منهم في خشبة، ويدخل في شطر الرمانة إذا نزع منها حبها خمسة أنفس، فرجع النقباء وجعلوا يتعرفون أحوالهم، وقال بعضهم لبعض يا قوم: إنكم إن أخبرتم بني إسرائيل خبر القوم ارتدوا عن نبي الله ولكن اكتموا، وأخبروا موسى وهارون فيريان رأيهما وأخذ بعضهم على بعضهم الميثاق بذلك، ثم إنهم نكثوا العهد وجعل كل واحد منهم ينهى سبطه عن قتالهم ويخبرهم بما رأى، إلا رجلان. . .»[١].

ولا شك أن هذه القصة من الروايات الإسرائيلية والخرافات المزرية التي لا يستغرب دسها وترويجها من قبل أعداء الإسلام من اليهود والنصارى لتشويه سمعة الإسلام وحقائقه، ولتنفير الناس عنه.

«ومثل هذه السخافات تؤلب على الإسلام الطاعنين، وتُضحك منه الملحدين، وتزهد من الدخول فيه المرتادين، وتزيد في شكوك المرتابين»[٢].

ذكر الإمام ابن قتيبة قول المعتزلة في تكذيب مثل هذه الأخبار ورد عليهم فقال: (قالوا: حديث يكذبه النظر):

قالوا: رويتم أن عوجاً اقتلع جبلاً. . . قالوا: هذا كذب بيِّن لا يخفى على عاقل ولا جاهل. وكيف صار في زمن موسى عليه السلام من خالف أهل الزمان هذه المخالفة؟

وكيف يجوز أن يكون من ولد آدم من يكون بينه وبين آدم هذا التفاوت؟!

---

(١) تفسير البغوي: (٣/ ٢٩ ـ ٣٠). وانظر: أيضاً تفسير الطبري: (٦/ ١٧٤ ـ ١٧٥ ـ طبع الحلبي ـ)، وتفسير القرطبي: (٦/ ٨٢ ـ ٨٣)، والدر المنثور: (٣/ ٤٨ ـ ٤٩).

ولم أقف على هذه الإسرائيلية في تفسير ابن أبي حاتم المطبوع ـ طبعة تجارية ـ لعلها سقطت أو فقدت منه كنصوص أخرى ساقطة كثيرة. والكتاب حقق في رسائل علمية متعددة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. ورأى القسم الأول منه المشتمل على الجزءين النور بتحقيق الشيخين الدكتور أحمد الزهراني وشيخنا الدكتور حكمت بشير ياسين.

(٢) الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير: (ص: ٣٠٦).

وكيف يطيق آدمي حمل جبل على رأسه قدره فرسخ في فرسخ؟!![١].

(قال أبو محمد) ـ يعني ابن قتيبة ـ ونحن نقول: إن هذا حديث لم يأت عن رسول الله ﷺ ولا عن صحابته، وإنما هو خبر من الأخبار القديمة، التي يرويها أهل الكتاب، سمعه قوم منهم على قديم الأيام فتحدثوا به»[٢].

وقد نقل الإمام ابن كثير هذه القصة عن الطبري وقال: «وفي هذا الإسناد نظر»، ثم نقل رواية ابن أبي حاتم، وعلق عليها بقوله: «وقد ذكر كثير من المفسرين هنا أخباراً من وضع بني إسرائيل في عظمة خلق هؤلاء الجبارين وأن منهم عوج بن عنق بنت آدم عليه السلام... وهذا شيء يُستحى من ذكره ثم هو مخالف لما ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله خلق آدم وطوله ستون ذراعاً، ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن»[٣].

ثم ذكروا أن هذا الرجل كان كافراً وأنه ولد زنية، وأنه امتنع من ركوب سفينة نوح، وأن الطوفان لم يصل إلى ركبتيه. وهذا كذب وافتراء، فإن الله تعالى ذكر أن نوحاً دعا على أهل الأرض من الكافرين، فقال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾[٤].

وقال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ ﴿١٢٠﴾﴾[٥].

وقال تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٦].

---

(١) يظهر من هذا مدى باع المعتزلة وقدر بضاعتهم في علم الحديث، وعلو كعبهم في أصوله حيث لم يستطيعوا التمييز بين صحيحه وسقيمه، وبين غثه وسمينه، واستغلوا الطعن في الحديث وإنكاره بخرافة إسرائيلية.

(٢) تأويل مختلف الحديث: (ص: ١٨٧ ـ ١٨٨).

(٣) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
انظر: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته: (٦/ ٤١٧) برقم: (٣٣٢٦)، وصحيح مسلم، كتاب الجنة... باب يدخل الجنة أقوام، أفئدتهم مثل أفئدة الطير: (٤/ ٢١٨٣) برقم (٢٨٤١).

(٤) سورة نوح، من الآية: (٢٦).

(٥) سورة الشعراء، الآيتان: (١١٩ ـ ١٢٠).

(٦) سورة هود، من الآية: (٤٣).

وإذا كان ابن نوح الكافر غرق فكيف يبقى عوج بن عنق وهو كافر وولد زنية؟ هذا لا يسوغ في عقل ولا شرع. ثم في وجود رجل يقال له: عوج بن عنق نظر، والله أعلم»[(١)].

وقد تقدم موقف العلامة ابن حجر، وابن القيم، والألوسي من هذه القصة قريباً فلا داعية لإعادة كلامهم. وشهرة بطلان هذه القصة تغنينا عن ذكر إسنادها ودراسته.

قال الشيخ أبو شهبة في معرض إنكاره هذه الإسرائيلية شديد الإنكار: «وسواء أكان عوج بن عنق شخصيته وجدت حقيقة، أو شخصية خيالية: فالذي ننكره هو: ما أضفوه عليه من صفات وما حاكوه[(٢)] حوله من أثواب الزور والكذب والتجرؤ على أن يفسر كتاب الله بهذا الهراء[(٣)]، وليس في نص القرآن ما يشير إلى ما حكوه وذكروه، ولو من بُعد، أو على وجه الاحتمال، ثم أين زمن نوح من زمن موسى عليه السلام وما يدل عليه آية: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُواْ مِنْهَا﴾[(٤)] كان في زمن موسى قطعاً، ولا مرية في هذا، فهل طالت الحياة بعوج حتى زمن موسى؟! بل قالوا: إن موسى هو الذي قتله، ألا لعن الله اليهود، فكم من علم أفسدوا، وكم من خرافات وأباطيل وضعوا»[(٥)].

قصة داود عليه السلام:

٢ - ومن تلك الإسرائيليات المخترعة التي اشتملت عليها كتب التفسير ما روي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [من الآية: ٢١ إلى آخر الآية: ٢٦ من سورة صٓ].

فقد ذكر مقاتل بن سليمان، وابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم،

---

(١) تفسير ابن كثير: (٢/ ٤).
(٢) أي: نسجوه، المعجم الوسيط: (١/ ٢١٢) مادة: (حاك).
(٣) الهراء: الكلام الكثير الفاسد لا نظام له، المصدر السابق: (٢/ ٩٨٠) مادة: (هرأ).
(٤) تقدم عزو الآية قريباً.
(٥) الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ١٨٧).

والبغوي، والقرطبي، والسيوطي من الأخبار ما تقشعر منه الأبدان واشمأزت منه القلوب، ولا يوافق عقلاً ولا نقلاً.

والإسرائيلية التي تتصل بشأن داود عليه السلام في تفسير هذه الآيات طويلة، فإليك ملخصها:

«قال داود: رب اتخذت إبراهيم خليلاً، وكلمت موسى تكليماً فوددت أنك أعطيتني من الذكر مثل ما أعطيتهما، فقال له: إني ابتليتهم بما لم أبتلك به، فإن شئت ابتليتك وأعطيتك مثل ما أعطيتهما من الذكر، قال: نعم، قال: اعمل عملك.

فقيل له: هذا اليوم الذي تبتلى فيه فأخذ الزبور، ودخل المحراب وأغلق بابه، وأقعد خادمه على الباب، وقال لا تأذن لأحد اليوم، فبينما هو يقرأ الزبور، إذ جاء طائر مذهب يدرج بين يديه، فدنا منه، فأمكن أن يأخذه، فطار فوقع على كوة[1] المحراب، فدنا منه ليأخذه، فطار، فأشرف عليه لينظر أين وقع، فإذا هو بامرأة عند بركتها تغتسل من الحيض، فتعجب من حسنها، ولما رأت المرأة ظله نفضت شعرها، فغطت جسمها، وكان زوجها ـ أوريا بن حنان ـ غازياً في سبيل الله، فكتب داود إلى رأس الغزاة: أن اجعله في حَمَلَة التابوت، وكان حملة التابوت إما يفتح عليهم، وإما أن يقتلوا، فقدمه في حملة التابوت، فقتل.

وفي بعض هذه الروايات الباطلة: أنه فعل ذلك ثلاث مرات، حتى قتل في الثالثة، وفي بعضها أن داود سقاه ما أسكره، فلما انقضت عدتها خطبها داود فتزوجها فولدت له سليمان بن داود، فبعث الله عز وجل ملكين إلى داود عليه السلام ليستنقذه بالتوبة، فتسوَّروا المحراب، وكان ما كان، مما حكاه الله تعالى»[2].

---

(١) الكوة: الخرق في الجدار يدخل منه الهواء والضوء، المعجم الوسيط: (٢/ ٨٠٦) مادة: (كوى).

(٢) انظر: تفسير مقاتل: (٣/ ١٢٦٦ ـ ١٢٦٨)، والطبري: (٢٣/ ٨٩ ـ ٩٧)، وابن أبي حاتم: (١٠/ ٣٢٣٨ ـ ٣٢٣٩)، والبغوي: (٧/ ٧٨ ـ ٧٩)، والقرطبي: (١٥/ ١٠٩ ـ ١١١)، والدر المنثور: (٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢)، وتفسير الجلالين: (ص: ٦٠٠).

فهذه الأفاعيل التي نسبت زوراً وبهتاناً إلى داود ﷺ لو صدرت من إنسان عادي ليس نبياً لكان فعله هذا بمنتهى الدناءة والخسة. فكيف يتصور وقوع هذا من نبي جليل من أنبياء الله قال الله في حقه: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾[(١)].

والقصة مروية عن طريق السدي الصغير، والكلبي، ومقاتل بن سليمان، وفي إسناد بعض هذه الروايات: يزيد بن أبان الرقاشي، وكلهم من الضعفاء أو المتروكين.

بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل في (مقاتل ويزيد):

قال البخاري: قال سفيان بن عيينة: سمعت مقاتلاً يقول: «إن لم يخرج الدجال في سنة خمسين ومائة فاعلموا أني كذاب».

قال أبو حاتم في (مقاتل بن سليمان): «متروك الحديث».

قال النسائي: «كذاب».

قال ابن حبان: «كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم.. وكان يكذب مع ذلك في الحديث».

قال الحافظ: «كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم، من السابعة، مات سنة خمسين ومائة»[(٢)].

قال النسائي والحاكم في (يزيد الرقاشي): «إنه متروك».

قال أحمد: «كان يزيد منكر الحديث.. وكان قاصاً».

قال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله، غفل عن حفظ الحديث.. فلا تحل الرواية عنه».

قال الحافظ: «قاص، زاهد، ضعيف، من الخامسة، مات قبل العشرين»[(٣)].

---

(١) سورة ص، من الآية: (٢٥).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال: (٤/ ١٧٣ ـ ١٧٥)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٢٨٤)، وتقريبه: (ص: ٥٤٥) برقم: (٦٨٦٨).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال: (٤/ ٤١٨ ـ ٤١٩)، تهذيب التهذيب: (١١/ ٣٠٩)، وتقريبه: (ص: ٥٩٩)، برقم: (٧٦٨٣).

ولا شك في كون هذه القصة من الإسرائيليات المختلقة التي تخل بمقام الأنبياء وكرامتهم، وتنافي عصمتهم ومنزلتهم.

وأما ما اشتملت عليه هذه القصة من الأباطيل، والأمور المنافية لمقام النبوة وقداستها فيتلخص فيما يلي:

١ - إنهم نسبوا إلى داود عليهم السلام التهجم بالاطلاع على عورة امرأة أجنبية عنه.

٢ - انتهاك حرمة الجوار.

٣ - الغدر بزوج المرأة وتدبير المكيدة لقتله ليستولي على امرأته.

٤ - الخضوع لشهوته الطبيعية حيث لم يكتف بتسع وتسعين امرأة من نسائه، واتخذ الإجرام وسيلة إلى ضم زوجة جاره إلى نسائه.

٥ - إلصاق جريمة شرب الخمر حتى السكر به، وسقيه غيره معه[١].

وقد أنكر جمع من العلماء والمفسرين النقاد هذه القصة رواية ودراية، عقلاً ونقلاً، فنورد بعض أقوالهم وردودهم عليها باختصار لإحقاق الحق وإبطال الباطل:

قال الإمام القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: «لا تلتفت إلى ما سطره الأخباريون من أهل الكتاب، الذين بدلوا وغيروا ونقله بعض المفسرين. وليس في قصة داود عَلَيْهِ السَّلَامُ وأوريا خبر ثابت»[٢].

قال ابن الجوزي عند تفسيره لهذه الآيات: «فأما ما روي من أنه نظر إلى المرأة فهويها، وقدم زوجها للقتل فإنه وجه لا يجوز على الأنبياء؛ لأن الأنبياء لا يأتون المعاصي مع العلم بها»[٣].

وجوه إبطال هذه القصة:

أبطل الإمام فخر الدين الرازي القصة بوجوه قوية حيث علق عليها بقوله:

---

(١) انظر: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير للدكتور رمزي نعناعة: (ص: ٢٣٠)، ومناهج المفسرين للدكتور محمود النقراشي: (١/١٥٦).

(٢) انظر: الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى ﷺ: (٢/١٥٨).

(٣) زاد المسير: (٧/١١٦).

«والذي أدين به وأذهب إليه أن ذلك باطل ويدل عليه وجوه:

الأول: أن هذه الحكاية لو نسبت إلى أفسق الخلق وأشدهم فجوراً لاستنكف منها.

الثاني: أن حاصل القصة يرجع إلى أمرين: إلى السعي في قتل رجل مسلم بغير حق، وإلى الطمع في زوجته، أما الأول فأمر منكر، قال ﷺ: «من سعى في دم مسلم ولو بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله»[١].

وأما الثاني فمنكر عظيم، قال ﷺ:

«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[٢]، وأن أوريا لم يسلم من داود ـ على زعمهم ـ لا في روحه ولا في منكوحه.

والثالث: أن الله تعالى وصف داود عليه السلام قبل ذكر هذه القصة بالصفات العشر المذكورة، ووصفه أيضاً بصفات كثيرة بعد ذكر القصة، ومثل هذه الصفات تنافي كونه عليه السلام موصوفاً بهذا الفعل المنكر والعمل القبيح»[٣].

---

(١) أخرجه ابن ماجه في الديات، باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً: (٢/ ٨٧٤) برقم: (٢٦٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٢٢) من طريق يزيد بن زياد القرشي الدمشقي، عن الزهري، عَن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ متقارب. وقد ذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه: (ص: ٢٠٩)، برقم: (٥٧١)، وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٢/ ١ ـ ٢)، برقم: (٥٠٣) مع ذكره كلام المحدثين في تضعيف يزيد بن زياد.
وللحديث شواهد بعضها صالح والآخر غير صالح يرتقي بها إلى درجة حسن على أقل الأحوال، والله أعلم.
وللتفصيل انظر: السلسلة الضعيفة (الموضع السابق)، وحاشية محقق كتاب شعب الإيمان للبيهقي (٩/ ٥٣٧)، والأحاديث الواردة في الكبائر جمعاً ودراسة ـ رسالة الدكتوراه ـ قدم بها الباحث صالح الزبيدي في قسم السنة بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ١٤٢٢هـ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل، (١/ ٦٥)، برقم: (٦٥).

(٣) تفسير الرازي: (٢٦/ ١٨٩).

ونقل الخطيب الشربيني[١] عبارة الرازي هذه في تفسيره أثناء تفنيده هذه القصة، وخلال تقريره ما هو لائق في حق نبي الله داود عليه السلام[٢].

وقال البيضاوي: «وما قيل إنه أرسل أوريا إلى الجهاد مراراً وأمر أن يقدم حتى قتل فتزوجها فهو هزء وافتراء»[٣].

أنكر أبو البركات النسفي هذه القصة بقوله: «وما يحكى من أن داود بعث مرة بعد مرة (أوريا) إلى غزوة البلقاء وأحب أن يقتل ليتزوجها ـ يعني زوجة أوريا ـ فلا يليق من المتسمين بالصلاح من أفناء الناس فضلاً عن بعض أعلام الأنبياء..»[٤].

فند أبو الحسن الخازن هذه الرواية الإسرائيلية في تفسيره تحت عنوان: (فصل في تنزيه داود عليه الصلاة والسلام عما لا يليق به وينسب إليه)[٥].

قال الحافظ ابن كثير عند تفسير هذه الآيات: «قد ذكر المفسرون ههنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثاً لا يصح سنده، لأنه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه، ويزيد وإن كان من الصالحين لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة وأن يرد علمها إلى الله عز وجل، فإن القرآن حق وما تضمن فهو حق أيضاً»[٦].

قال العلامة الشنقيطي: «واعلم أن ما يذكره كثير من المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة مما لا يليق بمنصب داود عليه السلام، وعلى نبينا الصلاة والسلام ـ كله راجع إلى الإسرائيليات، فلا ثقة به، ولا معول عليه، وما جاء منه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح منه شيء»[٧].

---

(١) هو العلامة محمد بن محمد شمس الدين، القاهري الشافعي الخطيب، وكان يؤثر الخمول ولا يكترث بأشغال الدنيا، من أهم مؤلفاته شرحه لكتاب المنهاج وكتاب التنبيه. توفي رحمه الله سنة سبع وسبعين وتسعمائة.
انظر: شذرات الذهب: (٨/ ٣٨٤).

(٢) انظر: السراج المنير: (٣/ ٣٨٤ ـ ٣٨٦).

(٣) أنوار التنزيل: (٢/ ٣١٠).

(٤) تفسير النسفي: (٤/ ٢٩).

(٥) انظر: تفسيره: (٦/ ٣٨ ـ ٤٢).

(٦) تفسير ابن كثير: (٤/ ٣٤).

(٧) أضواء البيان: (٧/ ٢٤).

قصة سليمان عليه السلام:

٣ ـ ومن ذلك ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾﴾[١].

ذكر ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، والثعلبي، والبغوي، والسيوطي وغيرهم، في تفسير هذه الآية قصة إسرائيلية غريبة تصادم النقل الصحيح، والعقل السليم، وأثر الصنعة والاختلاق عليها واضح. والقصة طويلة، تستثقل النفس، وتمل طبيعة الإنسان بقراءتها ونقلها، فهذا إجمالها:

«أن سليمان عليه السلام تزوج بامرأة هواها وكانت تعبد الصنم في داره من غير علمه، وكان ملكه في خاتمه، فنزعه مرة عند إرادة الخلاء ووضعه عند امرأته المسماة بالأمينة على عادته، فجاءها جني في صورة سليمان فأخذه منها، وجلس على كرسي سليمان، وطرده عن ملكه، وتسلط على نسائه في الحيض، واستمر على ذلك حتى وجد سليمان الخاتم في بطن السمكة التي أعطاها له من كان يعمل عنده بأجر، مطروداً عن ملكه» إلى آخر القصة[٢].

ما يلزم من هذه القصة:

والقصة باطلة مردودة من ناحية الرواية والدراية، وطعنها في عصمة النبوة يلزم الاعتقاد بأمور تالية:

١ ـ تمثيل الشيطان بنبي من أنبياء الله عليهم السلام.

٢ ـ تسليطه على نساء رسول من رسل الله.

٣ ـ كون ملك سليمان عليه السلام ونبوته متوقفين على خاتم، يدومان بدوامه ويزولان بزواله، يشبه الطلاسم الخيالية، والأساطير الوهمية، وأحاديث السمر عند العجائز التي كنا نسمعها ونقرأها في قصص الأطفال، وحكاياتهم الليلية.

٤ ـ تغيير خلقة سليمان عليه السلام.

---

(١) سورة ص، الآية: (٣٤).

(٢) انظرها بألفاظها المتنوعة وسياقاتها المتعددة في تفسير الطبري: (٢٣/ ١٠١)، وابن أبي حاتم: (١٠/ ٣٢٤١ ـ ٣٢٤٣)، والبغوي: (٧/ ٩٠ ـ ٩٤)، والدر المنثور: (٥/ ٣٠٩ ـ ٣١١)، وتفسير الجلالين: (ص: ٦٠٢).

٥ ـ تسليم عبادة الصنم في بيت نبي الله سليمان عليه السلام.

وقد نص على بطلان القصة السالفة الذكر أئمة التفسير وغيرهم كالقاضي عياض[(١)]، وابن الجوزي[(٢)]، والقرطبي[(٣)]، والنسفي[(٤)]، وأبو حيان[(٥)]، وابن كثير[(٦)]، والآلوسي[(٧)]، والشنقيطي[(٨)]، وأبو شهبة[(٩)].

نكتفي بذكر أقوال بعضهم طلباً للاختصار.

قال القاضي عياض: «ولا يصح ما نقله الأخباريون من تشبه الشيطان به، وتسلطه على ملكه، وتصرفه في أمته بالجور في حكمه؛ لأن الشياطين لا يسلطون على مثل هذا، وقد عصم الأنبياء من مثله»[(١٠)].

قال أبو حيان ـ بعد إشارته إلى القصة ـ: «ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي، وإنما هذه مقالة مسترقة من زنادقة السوفسطائية[(١١)]، نسأل الله

---

(١) انظر: الشفاء: (٢/ ٨٣٦).
(٢) انظر: زاد المسير: (٧/ ١٣٣).
(٣) الجامع لأحكام القرآن: (١٥/ ٢٠١).
(٤) تفسير النسفي: (٤/ ٣٢).
(٥) البحر المحيط: (٧/ ٣٨)
(٦) تفسير ابن كثير: (٤/ ٤٠).
(٧) روح المعاني: (٢٣/ ١٩٨ ـ ١٩٩).
(٨) أضواء البيان: (٤/ ٧٧)، (٧/ ٣٥).
(٩) الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ٢٧٠ ـ ٢٧٥).
(١٠) الشفاء: (٢/ ٨٣٦).
(١١) السوفسطائية: كلمة مركبة يونانية، أصلها: (سوفسطيا) أي: الحكمة المموهة، فـ «سو» تعني: الحكمة و«فسطيا» أي: المموهة، فعربت وقيل: «سوفسطا». ويقولون: فيلاسوفا: أي: محب الحكمة. وقيل: السفسطة: قياس مركب من الوهميات. وظن بعض المتكلمين أن سوفسطا اسم رجل انتسبت إليه السوفسطائية، وهو غير صحيح، وإنما أصلها كما ذكر.
ويطلق السوفسطائية على قوم وجدوا في القرن الخامس قبل الميلاد، يعتقدون بنفي الحقائق، وقد قسم شيخ الإسلام السفسطة إلى أربعة أنواع:
الأول: السوفسطائية المتجاهلة اللاأدرية الذين يقولون: لا نعلم هل الحقائق ثابتة أم منتفية، وهل يمكن العلم أولا؟
الثاني: قول أهل التكذيب والجحود والنفي الذين يجزمون بنفي الحقائق والعلم بها.
الثالث: الذين يجعلون الحقائق تتبع العقائد..
الرابع: قول من يقول: الحقائق موجودة لكن لا سبيل إلى العلم بها.
راجع: الصفدية: (١/ ٩٧ ـ ٩٨)، والتسعينية: (١/ ١٧٣، ٢٥٢ ـ ٢٥٤) كلاهما لابن تيمية. وانظر: التبصير في الدين للإسفرائيني: (ص: ١٤٩)، والتعريفات للجرجاني: (ص: ١٥٨) باب السين.

سلامة أذهاننا وعقولنا منها»[١].

قال ابن كثير ـ بعد أن أورد عدة روايات ومنها رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ: «ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس رضي الله عنهما إن صح عنه من أهل الكتاب وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام، فالظاهر أنهم يكذبون عليه، ولهذا كان في هذا السياق منكرات من أشدها ذكر النساء فإن المشهور عن مجاهد وغير واحد من أئمة السلف أن ذلك الجني لم يسلط على نساء سليمان بل عصمهن الله عز وجل منه تشريفاً وتكريماً لنبيه عليه السلام. وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة السلف رضي الله عنهم... وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب»[٢].

وورد تفسير نبوي صحيح في تفسير الفتنة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قال سليمان: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلهن تأتي بفارس يجاهد في سبيل الله. فقال له صاحبه قل: إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله. فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل. وايم الذي نفس محمد بيده، لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون»[٣].

ومن تلكم الإسرائيليات ما ذكره بعض المفسرين كابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، والثعلبي، والخازن، والسيوطي في قصة يوسف، وأيوب عليهما السلام، وفي أخبار سفينة نوح عليه السلام، وأصحاب الكهف، وذي القرنين وغيرها من العجائب والغرائب مما لا يصح ولا يثبت.

قال السيد ولي الله الدهلوي رحمه الله في كتابه (الفوز الكبير في أصول التفسير)[٤]: «ومما ينبغي أن يعلم أن قصص الأنبياء السالفين لا تذكر في

---

(١) تفسير البحر المحيط: (٧/ ٣٨١). (٢) تفسير ابن كثير: (٤/ ٤٠).

(٣) أخرجه الشيخان: انظر: صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم؟. (١١/ ٥٣٣)، برقم: (٦٦٣٩)، واللفظ له، وصحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب الاستثناء، (٣/ ١٢٧٦) برقم: (١٦٥٤).

(٤) فصل: الكلام على معرفة أسباب النزول: (ص: ٤١) مطبوع مع كتاب أشرف التحرير فيما يتعلق بالتفسير لغلام علي القادري الكجراتي.

الحديث إلا على سبيل القلة، فالقصص الطويلة العريضة التي تكلف المفسرون روايتها كلها منقولة عن علماء أهل الكتاب إلا ما شاء الله تعالى».

كلمة لا بد منها:

اتضح مما سبق أن سَوْقَ الإسرائيليات في تفسير القرآن الكريم خطأ منهجي من أسباب الخطأ في التفسير؛ لأن في ذلك اعتماداً على مصادر غير موثوقة، ومعلومات غير صحيحة ـ وهي التوراة والإنجيل المحرفان ـ، ومخالفة لأمر النبي ﷺ في عدم تصديقهم.

ولم يكن يأخذ الصحابة ﭫ عن مسلمة أهل الكتاب شيئاً في تفسير القرآن سوى القليل النادر من بيان ما أبهمه القرآن أو لتفصيل ما أجمله مما يتعلق بجزئيات الحوادث وأخبار الأمم الماضية مع إيمانهم إيماناً جازماً بأن اليهود والنصارى قد ارتكبوا جريمة التغيير والتبديل في كتبهم وصحائفهم من التوراة والإنجيل وحرفوا الكلم عن مواضعه، ومن غير أن يخرجوا عن دائرة الجواز التي حددها رسول الله ﷺ لصحابته بقوله: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» و«من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وبقوله: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا...» الآية[1].

فلا ينبغي أن يجعل من تلقي الإسرائيليات على هذا المنوال ذريعة للطعن في صحابة رسول الله ﷺ ووسيلة للنيل من كرامتهم ومجدهم؛ لأنهم كانوا يزنونها بالميزان الشرعي، كما لا ينبغي أن يتخذ من رواية هذه الإسرائيليات سلماً للطعن واللمز في رواتها الثقات من أمثال كعب ووهب ممن أثنى عليهم الصحابة ﭫ أجمعين ووثقهم وزكاهم أئمة الجرح والتعديل؛ «وذلك لأنهم حكوها عن كتب غير مصدقين لها على الإطلاق، بل كانت عقيدتهم فيها كعقيدة الصحابة؛ ما جاء على وفق شرعنا صدَّقوه، وما خالفه كذبوه، وما لم يوافق أو يخالف شرعنا ردوا فيه العلم إلى الله ﷻ، وما مثلهم فيما ينقلون ويحكون إلا كمثل رجل أمين أراد أن يطلعك على مؤلف بغير لسانك، فترجمه

(١) سبق تخريج الحديث وعزو الآية في المبحث الأول من هذا الفصل: (ص: ١٦٣).

إلى لغة تفهمها لتعرف ما فيه إن صدقاً أو كذباً»[١].

وكذلك لا يتعرج من إنكار الإسرائيليات وذم رواتها إلى إنكار الأحاديث الصحيحة الثابتة التي رواها الإمامان الشيخان البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث في مصنفاتهم من السنن والمسانيد والجوامع ونحوها. ويمكن لنا أن نمثل لذلك برد الأستاذ رشيد رضا بعض الأحاديث الصحيحة زاعماً أنها من الإسرائيليات.

ومن ذلك الحديث المخرج في صحيح البخاري الذي رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾[٢] عن النبي ﷺ مرفوعاً: «قيل لبني إسرائيل، ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ فدخلوا يزحفون على أستاههم فبدلوا وقالوا: «حطة حبة في شعرة»[٣]. واختاره السيوطي في التفسير[٤] فقال عنه السيد رشيد: «ما اختاره الجلال مروي في الصحيح ولكنه لا يخلو من علة إسرائيلية»[٥].

ولما كثر دخول اليهود والنصارى في الإسلام في عهد التابعين كثر أخذهم عنهم، إذ تشوقوا إلى معرفة شيء جديد من القصص والأنباء السابقة، وبدء الخلق، وتكوين الأرض والسماوات وغيرها من المعلومات المتنوعة، فامتلأت التفاسير من المنقولات عن علماء أهل الكتاب.

ولقد كان لهذه الإسرائيليات التي أدخلها المفسرون ـ مهما صلحت نياتهم وطابت أغراضهم وحسنت مقاصدهم ـ في كتبهم بدون تفرقة بين الصحيح والعليل، وبين الغث والسمين، أثر سيئ في التفسير، فكانت مثاراً للشك، والطعن، والرفض، والتقول على الإسلام ونبيه ﷺ، وصحابته الكرام رضي الله عنهم، والاستهزاء بالمسلمات الدينية والمعتقدات الإسلامية، فمن الأمر الضروري أن

---

(١) انظر: ما بين علامتي التنصيص في: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير: (ص: ١١٩).
(٢) سورة البقرة، من الآية: (٥٨).
(٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ إلخ: (٨/ ١٤) برقم: (٤٤٧٩).
(٤) انظر: تفسير الجلالين: (ص: ١٣).
(٥) تفسير المنار: (١/ ٣٢٥).

ترد وترفض جميع الإسرائيليات التي تعارض القرآن الكريم، أو تنافي صحيح السنة، أو تصادم إجماع الأمة، أو تخالف أصلاً مقرراً من الأصول الإسلامية مثل عصمة الأنبياء عليهم السلام وترفعهم عن عمل السفهاء وبعدهم عن الوقوع في الفواحش والمنكرات.

ومن هنا تأتي أهمية كبرى، وضرورة قصوى، وحاجة عظمى إلى تنقية كتب التفسير المطبوعة منها والمخطوطة، من الأحاديث والأخبار الموضوعة، وتصفيتها من القصص والحكايات المصنوعة، وتطهيرها من إسرائيليات بني إسرائيل المكذوبة، وتخليتها من مجموعة الخرافات المركومة، وتخريج أحاديثها بصورة موسوعة، وتجريد خيارها من رذائلها بصفة مضبوطة، ولعل الله يهيئ من يقوم بهذه الأعمال المذكورة.

أخذ بعض المعاصرين بالإسرائيليات مع إنكارهم إياها:

قد سبق في المبحث الثاني موقف الأستاذين محمد عبده، وتلميذه محمد رشيد رضا من الإسرائيليات المتمثل في رفضهما الحاسم وإنكارهما الشديد لها، وكذلك اتخذ نفس الموقف من الإسرائيليات من انتهج منهجهما وسلك سبيلهما واتبع أثرهما من رجال المدرسة العقلية الاجتماعية الحديثة، ودعاة التجديد، كالأساتذة: الشيخ عبد العزيز جاويش، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ أحمد، ومحمد مصطفى المراغيين، والشيخ عبد القادر المغربي.

وقد شن هؤلاء على الإسرائيليات وأخواتها من القصص والحكايات الباطلة المذكورة في كتب التفسير، حملة مسعورة، وحذروا من الخوض فيها ومن تناولها في تفسير القرآن الكريم بالغ التحذير، ونعوا على المفسرين القدامى تداولهم لها في كتبهم نعياً شديداً، واعتبروا هذا خطأً لا يغتفر.

«ومع هذا الموقف الصلب والرفض الحاسم الجاسم فإن رجال المدرسة العقلية الاجتماعية، أو غالبهم أباح لنفسه ما حرم على غيره... فأوردوا من الإسرائيليات ما رواه السابقون، وزادوا عليهم برجوعهم بأنفسهم إلى المصادر التي أخذ منها كعب ووهب!! ولم يقل أحد منهم في نفسه ما قاله في كعب ووهب ـ رحمهما الله تعالى ـ، فأباحوا لأنفسهم ما لم يبيحوه لسواهم، ونقلوا

من الإسرائيليات ما يخالف النص القرآني ولم ينقدوه أو يبطلوه[١]، بل وحرفوا معاني نصوص القرآن الكريم حتى توافق ما جاءوا به من تلك الإسرائيليات»[٢].

قال الدكتور محمد حسين الذهبي عليه رحمة الله: «كذلك لا يفوتنا أن ننبه على أن صاحب المنار كان مع شدة لومه على المفسرين الذين يزجون[٣] بالإسرائيليات في تفاسيرهم، ويتخذون منها شروحاً لكتاب الله، يخوض هو أيضاً فيما هو من هذا القبيل، ويتخذ منه شروحاً لكتاب الله، وذلك أنه كثيراً ما ينقل عن الكتاب المقدس أخباراً وآثاراً يفسر بها بعض مبهمات القرآن، أو يرد بها على أقوال بعض المفسرين. وكان الأجدر بهذا المفسر الذي يشد النكير على عشاق الإسرائيليات، أن يكف هو أيضاً عن النقل عن كتب أهل الكتاب، خصوصاً وهو يعترف أنه قد تطرق إليها التحريف والتبديل»[٤].

وإليك بعض النماذج:

١ ـ قال الأستاذ محمد رشيد رضا عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾[٥]: «ويروون في هذا الضرب روايات كثيرة، قيل: إن المراد اضربوا المقتول بلسانها، وقيل: بفخذها، وقيل: بذنبها...»[٦].

٢ ـ ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد القادر المغربي في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٧] ـ ناقلاً من أهل الكتاب ـ: «ويكفي في الاستشهاد على ذلك ما جاء في (رؤيا دانيال) من أسفار العهد القديم، و(رؤيا يوحنا) من أسفار العهد الجديد، وقد قال المفسرون من علماء أهل الكتاب أنه وإن يكن يوجد في سفر دانيال حوادث غير اعتيادية فليس هذا بمستغرب لأنه يعم الكتاب المقدس تقريباً.

---

(١) سبق مثاله في المبحث الثالث من الفصل الأول فراجعه إن شئت: (ص: ١١٥).
(٢) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر للدكتور فهد الرومي: (٢/ ٧٥٥، و٧٦٠)، بتصرف.
(٣) أي: يسوقون، المعجم الوسيط: (١/ ٣٨٩) مادة: (زجا يزجو).
(٤) التفسير والمفسرون: (٢/ ٦٤٧).
(٥) سورة البقرة، من الآية: (٧٣).
(٦) تفسير المنار: (١/ ٣٥١).
(٧) سورة المدثر، من الآية: (٣١).

وقالوا في (رؤيا يوحنا): أن معناها عويص وهي مشحونة بمسائل محيرة. لا يمكن حلها قبل تتمة ألف سنة...»[1].

٣ ـ ومن ذلك وقوعهم في الإسرائيليات صارفين معنى النص القرآني ليوافق نصوص أهل الكتاب المذكورة في مصادرهم المحرفة والمبدلة وذلك عند تفسيرهم لقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾﴾[2] الآيات، ذهب الأستاذان محمد عبده ورشيد رضا إلى أن المراد في هذه الآيات بيان نوع من التشريع الموجود عند بني إسرائيل يتوصل به إلى معرفة القاتل المجهول. ثم يربط السيد رشيد بين هذا التفسير المراد ـ حسب زعمه ـ وبين ما جاء في التوراة فيقول: «وإن ما أشار إليه الأستاذ من حكم التوراة المتعلق بقتل البقرة هو في أول الفصل الحادي والعشرين من سفر تثنية الاشتراع، ونصه:

إذا وجد قتيل في الأرض... لا يعلم من قتله... ينحدر شيوخ تلك المدينة بالعجلة إلى واد دائم السيلان لم يحرث فيه ولم يزرع ويكسرون عنق العجلة في الوادي... ويغسل جميع شيوخ تلك المدينة القريبون من القتيل أيديهم على العجلة المكسورة العنق في الوادي...، فعلم من هذا أن الأمر بذبح البقرة كان لفصل النزاع في واقعة قتل».

ثم قال: «والظاهر مما قدمنا ـ يقصد عبارة التوراة المذكورة ـ أن ذلك العمل كان وسيلة عندهم للفصل في الدماء عند التنازع في القاتل، إذا وجد القتيل قرب بلد، ولم يعرف قاتله؛ ليعرف الجاني من غيره فمن غسل يده وفعل ما رسم لذلك في الشريعة بريء من الدم، ومن لم يفعل ثبتت عليه الجناية، ومعنى إحياء الموتى على هذا حفظ الدماء التي كانت عرضة لأن تسفك بسبب الخلاف في قتل تلك النفس، أي يحييها بمثل هذه الأحكام، وهذا الإحياء على حد قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[4]، فالإحياء هنا معناه الاستبقاء كما هو

---

(١) تفسير جزء تبارك: (ص: ٩٥).
(٢) سورة البقرة، الآية: (٦٧).
(٣) سورة المائدة، من الآية: (٣٢).
(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٧٩).

المعنى في الآيتين. ثم قال: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[١] بما يفصل بها في الخصومات، ويزيل من أسباب الفتن والعداوات»[٢].

وردَّ على هذا التصرف غير اللائق بتفسير القرآن، الشيخ محمود شلتوت في تفسيره رداً جميلاً جاء في آخره: «... وكل هذا لا يتفق وما يريده الشيخان من حمل الآية على المعنى التشريعي، فهذا الحمل تأويل منهما؛ لكنه تأويل لا تساعد عليه اللغة وما هو المعهود من كلام العرب»[٣].

ونقل السيد رشيد رضا، والشيخ أحمد مصطفى المراغي، والشيخ عبد القادر المغربي، والأستاذ أبو الأعلى المودودي من مصادر اليهود والنصارى، أو نقول من الإسرائيليات بعبارة أدق من قبل، واعتمدوا عليها في مواضع عدة من تفاسيرهم[٤].

من أشهر كتب التفسير المشحونة بالإسرائيليات:

لا يخلو كتاب من كتب التفسير سواء كان من التفسير بالمأثور أو من التفسير بالرأي من ذكر الإسرائيليات بأنواعها المتعددة، وإن كان ذلك يتفاوت قلة وكثرة، تعقيباً عليها وسكوتاً عنها، أو رداً عليها وتراضياً بها، على اختلاف مناهج المفسرين، وتباين مشاربهم، وتنوع مواردهم، وتعدد مسالكهم ومذاهبهم.

ويستثنى من ذلك تفسير ابن كثير، وروح المعاني، وتفسير المنار ـ استثناء جزئياً ـ لكون أصحاب هذه التفاسير أشد حرباً وأكثر هجوماً على الأخذ بالإسرائيليات، وتفسير القرآن الكريم بها ـ مع وقوعهم فيها أحياناً ـ، وأكبر نعياً على المفسرين الذين انزلقوا إلى ذكر الإسرائيليات.

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٧٣).
(٢) انظر: تفسير المنار: (١/٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥١)،
(٣) انظر: تفسير القرآن الكريم: (ص: ٤٤ ـ ٤٥).
(٤) انظر: لذلك تفسير المنار: (٢/٤٨٠، و٩/١٨٥)، تفسير المراغي: (٧/٦٤، و٩/٢٩)، تفسير جزء تبارك: (ص: ٣٥، ٥٥)، وتفهيم القرآن ـ بالأردية ـ: (٣/١٦٨ ـ ١٦٩) على سبيل المثال.

وفيما يلي يذكر بعض الكتب المشهورة بإيراد الإسرائيليات فيها بدون تعقيب ـ في الأغلب الأهم ـ عليها بنقد وبيان ما فيها من حق وباطل وصحيح وسقيم، بل يذكر بعض أصحابها من الإسرائيليات كل شاردة وواردة[١]، وكل مستنكرة ومستشنعة منها على أنها هي تفسير للآيات حقاً، وهي في الحقيقة لا تعدو أن تكون من قبيل الخرافات، ومن قسم الأباطيل كما لاحظنا نموذجاً من ذلك في مبحث الأمثلة.

١ ـ التفسير الكبير المنسوب لمقاتل بن سليمان[٢].

تفسير مقاتل بن سليمان مملوء بالإسرائيليات رواها بدون إسناد، وقد ذكر في تمييز خصيصته أنه استقى علومه بالقرآن من اليهود والنصارى وجعلها موافقة لما في كتبهم[٣].

وذكره الحافظ ابن حجر تحت عنوان: (ومن تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم): بقوله: «ومنها تفسير مقاتل بن سليمان، وقد نسبوه إلى الكذب.. وروى تفسير مقاتل هذا عنه أبو عصمة نوح بن أبي مريم الجامع[٤] وقد نسبوه إلى الكذب.

ورواه أيضاً عن مقاتل هذيل بن حبيب[٥] وهو ضعيف لكنه أصلح حالاً من أبي عصمة»[٦].

والكتاب حوى كل غريب وغريبة، وقصصاً إسرائيلية فيها باطل كثير كأنما

---

(١) أي: الغرائب والنوادر، المعجم الوسيط: (١/٤٧٨) مادة: (شرد).

(٢) سبقت ترجمته وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه: (ص: ٨٩)، وتفسيره مطبوع حقق في رسالة علمية في كلية دار العلوم بمصر.

(٣) نسبه أبو حاتم. انظر: وفيات الأعيان: (٢/٥٦٨).

(٤) سبقت ترجمته في الفصل الثاني: (ص: ١٥٣).

(٥) هو الهذيل بن حبيب أبو صالح الدنداني، حدث عن حمزة بن حبيب الزيات، وحدث عنه ثابت بن يعقوب التوزي، كان حياً في سنة تسعين ومائة.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب: (١٤/٧٨ ـ ٧٩). ولم أقف على ترجمته في غير هذا المصدر.

(٦) انظر: مقدمة العجاب في بيان الأسباب: (١/٢١٧ ـ ٢١٨).

صحت عند صاحبه، وكأنه لا يرى فيها عابًا ولا ذامًا[١].

٢ ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي.

٣ ـ تفسير الواحدي (البسيط والوسيط والوجيز).

قد سبق كلام شيخ الإسلام عن تفسيريهما في المبحث الثالث من الفصل الثاني، وقال أيضاً في فتاواه[٢] وقد سئل عن بعض كتب التفسير ما نصه: «وتفسيره ـ يعني الثعلبي ـ وتفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جليلة. وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها».

وقال الكتاني[٣] عند كلامه عن الواحدي وتفاسيره: «وله التصانيف الثلاثة في التفسير: البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب النزول وغيرها من الكتب، ولم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث، بل في تفسيريهما ـ وخصوصاً الثعلبي ـ أحاديث موضوعة وقصص باطلة»[٤].

٤ ـ لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن.

وقد امتلأ هذا التفسير كأصليه، تفسير البغوي وتفسير الثعلبي، بالقصص، والأخبار، والإسرائيليات الباطلة، ولا سيما في قصص الأنبياء، وأخبار الأمم الماضية، والفتن، والملاحم.

وهو في الغالب لا يعقب ما يذكر من القصص الإسرائيلي، مع أن بعضه في غاية الغرابة، وبعضه مما يخل بمقام النبوة، ولا ينظر إليه بعين الناقد البصير، وإن كان في بعض المواضيع لا يترك القصة تمر بدون أن يبين لنا ضعفها أو كذبها، ولكن على ندرة[٥].

---

(١) وللاطلاع الواسع عليه انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور محمد حسين الذهبي: (ص: ١٤٢ ـ ١٥٢).

(٢) (٢/ ١٩٣).

(٣) هو: محمد بن جعفر بن إدريس الزمزمي الكتاني أبو عبد الله، محدث، راوية، مؤرخ، ولد بفاس في حدود سنة ١٢٧٤هـ، وتوفي فيها سنة ١٣٤٥هـ.
انظر: الأعلام للزركلي: (٦/ ٣٠٠)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: (٩/ ١٥٠).

(٤) انظر: الرسالة المستطرفة: (ص: ٥٩).

(٥) انظر: التفسير والمفسرون: (١/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، الإسرائيليات في التفسير والحديث: (ص: ١٦٠ ـ ١٦١)، الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ١٣٩).

الفصل الرابع

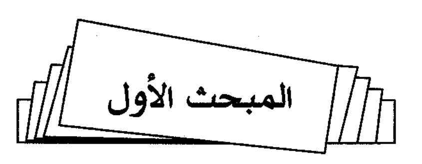
الاعتماد على الظنون والحكايات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالظنون والحكايات

المبحث الثاني: أقوال العلماء في مجانبة الظنون والحكايات

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



المبحث الأول

المراد بالظنون والحكايات

المراد بالظنون والحكايات في هذا المقام: هي الأخبار، والقصص، والأساطير، والمنامات المخترعة المسوقة في تفسير آية من آيات القرآن الكريم البينات، مما لا أصل لها من الكتاب، أو السنة الصحيحة، أو إجماع الأمة، ولا سند لها صحيح يعتمد عليه.

وتحكى هذه الحكايات لاستخراج مسألة دينية، أو استنباط حكم شرعي من مسائل العقيدة، أو أحكام الفقه، أو قضايا الغيب وسائر أمور الدين. مما يخالف قاعدة من قواعد الشريعة المقررة في الإسلام، أو يصادم أصلاً من أصول الدين الثابت بالكتاب، أو السنة، أو إجماع الأمة، أو يتسبب لوقوع الاضطراب والشك والإشكال في أذهان الناس تجاه مسألة من مسائل الدين المتفق عليها.

وهذه الحكايات لا اعتبار لها إلا كأضغاث أحلام البشر وأوهامهم، أو ظنونهم وأقاويلهم، أو تخريفاتهم وتخرُّصاتهم، أو أفكارهم وآرائهم التي لم تسترشد بالشرع، ولم تستند بالدليل.

وليس لها وزن في ميزان الدين الحنيف القويم الذي يأمر باتباع اليقين والصدق المتمثلين في الدليل والبرهان، وينهى عن الأخذ بالظن وبمجرد قيل وقال.

قال الله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ﴾[2].

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: (١٤٨).

(٢) سورة يونس، من الآية: (٣٦).

وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾[٢].

فالقرآن الكريم يذم من يهجر اليقين والسلطان المبين ويسير وراء الظن والتخمين، وبما أن مثل هذه الحكايات والقصص تكون ـ في الغالب الأعم ـ عارية من أصل السند، وخالية من صحة المتن، بل تبنى على الظن والخرص؛ لذلك لا يجوز الاعتماد عليها في تفسير كلام الله ﷻ القائل في وصفه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٣]، و﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[٤] و﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[٥].

○ ○ ○ ○ ○

(١) سورة النجم، من الآية: (٢٣).

(٢) نفس السورة السابقة، من الآية: (٢٨). ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن القرآنيين ومن نهج منهجهم من منكري السنة وأعدائها قديماً وحديثاً يستدلون بهذه الآيات وما شابهها على إنكار السنة ـ جزئياً أو كلياً ـ استدلالاً باطلاً حيث قالوا: «يجب أن يكون الدين قطعياً والأحاديث ظنية تحتمل الصدق والكذب، لا يمكن الاعتماد عليها، ويبقى الدين هو القرآن وحده لأنه قطعي الثبوت».

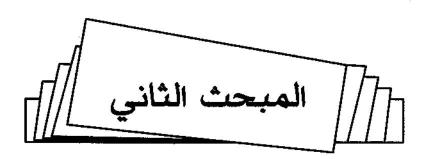
انظر: مقام حديث ـ باللغة الأردية ـ لغلام أحمد برويز: (ص: ٤، ٦، ١٢٧).

وللرد على شبهتهم هذه يراجع: دراسات في الحديث النبوي للأعظمي: (١/ ٣٤ ـ ٣٥)، والقرآنيون لخادم حسين: (ص: ٢٥٤ ـ ٢٥٦).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٢).

(٤) سورة هود، من الآية: (١).

(٥) سورة فاطر، من الآية: (٣١).



المبحث الثاني

أقوال العلماء في مجانبة الظنون والحكايات

تمهيد:

وجوب التثبت والتحري:

قد حذر الله ﷻ عباده من القول عليه بلا علم، بل جعله من المحرمات الأبدية؛ لأن هذا سيقود بالضرورة إلى الاختلاق وتبديل الحقائق، ويؤدي إلى الزيغ والانحراف، والضلال والاعوجاج. فأمر الله ﷻ رسوله ﷺ أن يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾[(١)]. كما نهاه عن اتباع ما ليس له به علم، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾[(٢)]. والخطاب للرسول ﷺ خطاب لأمته ما لم يدل دليل على تخصيصه به ﷺ[(٣)].

وهذا يقتضي أن يتريث الإنسان ويتوقف فيما يعتقد ويتحرى فيما يقول فلا يعتقد اعتقاداً، ولا يعتمد اعتماداً، ولا يقول قولاً، ولا يزعم زعماً حتى يتبين له ذلك بالعلم الصحيح والخبر السليم والسلطان المبين والمستند الرصين.

وعلى هذا البناء المتماسك وذلك الأساس المتين بنيت دعوة الرسول ﷺ خاصة ودعوات جميع الأنبياء عليهم السلام عامة. قال الله تعالى ـ آمراً لرسوله ﷺ ـ:

---

(١) سورة الأعراف، الآية: (٣٣). (٢) سورة الإسراء، الآية: (٣٦).

(٣) قال ابن قدامة: «إذا أمر الله تعالى نبيه ﷺ بلفظ ليس فيه تخصيص.. أو أثبت في حقه حكماً فإن أمته يشاركونه في ذلك الحكم ما لم يقم على اختصاصه به دليل».
روضة الناظر، لابن قدامة: (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١).

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(١)، وقال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤﴾﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾﴾(٤)، وجاء قوله تعالى على لسان أهل الكهف: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾﴾(٥).

والأصل في نقل الأخبار والقصص والحكايات، وروايتها وقبولها التثبت والتحري، والتمسك بالحجة والبرهان، وأما الاعتماد على الظنون والحكايات غير الثابتة فمخالف لهدي القرآن والسنة ومناف لمنهج السلف الصالح.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾(٦).

قال النبي ﷺ: «نضَّر الله امرءًا سمع مقالتي فحفظها فوعاها فأداها كما سمعها فرُب مبلغ أوعى من السامع»(٧). لقد احتاط الصحابة ﷺ احتياطاً بالغ

(١) سورة البقرة، من الآية: (١١١). (٢) سورة يوسف، من الآية: (١٠٨).
(٣) سورة الأحقاف، من الآية: (٤). (٤) سورة الحديد، من الآية: (٢٥).
(٥) سورة الكهف، من الآية: (١٥). (٦) سورة الحجرات، الآية: (٦).
(٧) حديث متواتر أخرجه أصحاب السنن عن عدة من الصحابة بألفاظ متقاربة.
انظر: بعض طرقه في سنن أبي داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، (٤/ ٦٩) برقم: (٣٦٦٠)، وسنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، (٥/ ٣٣ ـ ٣٤) بأرقام: (٢٦٥٦ ـ ٢٦٥٨). وقال: حديث حسن صحيح، وسنن ابن ماجه، المقدمة، باب من بلغ علماً (١٨)، (١/ ٨٤ ـ ٨٦) من حديث زيد بن ثابت ﷺ وغيره. وذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: (ص: ٢٨).
وللاطلاع الواسع على دراسة وافية عن الحديث ـ سنداً ومتناً ـ يراجع كتاب: «دراسة حديث نضر الله امرأ... رواية ودراية»، للشيخ عبد المحسن العباد، فإنه ـ حفظه الله ـ ذكر له أربعة وعشرين صحابياً ممن رواه عن رسول الله ﷺ.

الدقة والتحري، وتثبتوا تثبتاً كاملاً في نقلهم الحديث وروايتهم له، فأخذوا الحديث بحيطة شديدة وحذر تام، فلم يأخذوا إلا ما اطمأنت إليه قلوبهم، ولم يرووا إلا ما ثبت عندهم.

وأول من احتاط في قبول الأخبار أبو بكر ﷺ كما جاء في قصة ميراث الجدة[١].

حتى قال الذهبي عنه: «كان أول من احتاط في قبول الأخبار»، وقال: «وإليه المنتهى في القول وفي القبول»[٢].

وقد سلك عمر، وعثمان، وعلي ﷺ نفس المسلك في تثبت الأخبار، وسار صحابة رسول الله ﷺ على نهج الخلفاء الراشدين في التحري والتمييز بين الصحيح والسقيم، ولم يقبلوا من الحديث إلا ما اطمأنت إليه نفوسهم، ولذلك أمثلة كثيرة ليس المقام مجالها، نكتفي بإيراد بعضها لإيضاح المقصود وإبراز المطلوب.

روى الإمام مسلم بسنده عن مجاهد رحمهما الله أنه قال: «جاء بشير العدوي[٣] إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع. فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول[٤]، لم نأخذ

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون: (ص: ٦٩)، السنة ومكانتها في التشريع للسباعي: (ص: ٦٢، ٧١)، السنة قبل التدوين: (ص: ١٠٥، ١١٢). وانظر: قصة الجدة بكاملها في الموطأ لمالك، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة (٢/ ٥١٣)، وأخرجها أبو داود، والترمذي، وابن ماجه ـ من أصحاب السنن ـ في كتاب الفرائض.

(٢) تذكرة الحفاظ: (١/ ٢، ٥).

(٣) هو: بشير ـ مصغراً ـ ابن كعب بن أبي الحميري العدوي، أبو أيوب البصري، ثقة مخضرم، روى عن أبي ذر وكبار الصحابة، وعنه ثابت وقتادة.
انظر: الجرح والتعديل: (٢/ ٣٩٥)، وتقريب التهذيب: (ص: ١٢٦).

(٤) قال النووي في شرح: الصعب والذلول: «أصل الصعب والذلول في الإبل. فالصعب: =

من الناس إلا ما نعرف»[١].

وهكذا سلك أئمة التابعين تلاميذ الصحابة رضي الله عنهم مسلك شيوخهم في حفظ السنة والاحتياط في تحمل الحديث وروايته، فقد تثبتوا واستوثقوا من رواته، وجاءت أقوالهم تترى تدل على مدى اهتمامهم واحتياطهم.

قال **ابن سيرين** عليه رحمة الله: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[٢].

قال **أبو العالية رفيع بن مهران** رحمه الله: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»[٣].

وإليك الآن أقوال بعض العلماء ـ من بعد التابعين ـ الدالة على وجوب التثبت في الوقائع، ولزوم التحري في الأحداث، وضرورة التوثيق في القصص، ومجانبة الظنون والحكايات.

١ ـ قال الإمام **الخطابي** ـ شارحاً حديث: (بئس مطية الرجل زعموا) ـ[٤]: «وإنما يقال: (زعموا)، في حديث لا سند له، ولا ثبت فيه، وإنما هو شيء يحكى على الألسن على سبيل البلاغ، فذم النبي ﷺ من الحديث ما كان هذا سبيله، وأمر بالتثبت فيه والتوثق لما يحكيه من ذلك، فلا يرويه حتى يكون معزياً إلى ثبت، ومروياً عن ثقة»[٥].

= العسر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه. فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم».
انظر: شرحه لصحيح مسلم: (١/ ٨٠).

(١) صحيح مسلم، المقدمة: (١/ ١٣).
(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: (١/ ١٤).
(٣) أخرجه الدارمي في سننه: (١/ ١٤٩) برقم: (٥٦٤). وانظر: الكفاية: (ص: ٥٦٩).
(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قول الرجل: «زعموا» (٥/ ٢٥٤) برقم: (٤٩٧٢) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.
وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود: (٣/ ٣/ ٢٢١) والسلسلة الصحيحة: (٢/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩) برقم: (٨٦٦).
(٥) معالم السنن ـ المطبوع في ذيل سنن أبي داود ـ: (٥/ ٢٥٤). وانظر: نحوه في شرح السنة للبغوي: (٣/ ٤١٣).

وقال العلامة **أبو الطيب** العظيم آبادي ـ ناقلاً عن اللمعات[١] ـ: «... والمقصود أن الإخبار بخبر مبناه على الشك والتخمين دون الجزم واليقين قبيح بل ينبغي أن يكون لخبره سند وثبوت ويكون على ثقة من ذلك لا مجرد حكاية على ظن وحسبان وفي المثل زعموا مطية الكذب»[٢].

٢ ـ قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ: «وكل ما خالف الرسول ﷺ لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس، فإن كان ممن يعتقد ما قاله وله فيه حجة يستدل بها، كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً كاحتجاجهم بقياس فاسد أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من الله وكان من إلقاء الشيطان»[٣].

وذكر مصادر الحق بقوله: «الكتاب والسنة والإجماع. وبإزائه لقوم آخرين المنامات، والإسرائيليات، والحكايات»[٤].

وقال ـ بعد مقارنته بين منهج المصنفين من أهل الحديث وبين طريقة الأخباريين في تصنيف الكتب ـ ما نصه: «... وأما أهل الأهواء ونحوهم: فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلاً، لا ثقة ولا معتمد، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق. وأعلم من فيهم لا يرجع فيما نقله إلى عمدة، بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين، وروايات عن أهل الإفك المبين»[٥].

وقال: «فالمتكلم والمفسر والمؤرخ ونحوهم، لو ادعى أحدهم نقلاً مجرداً بلا إسناد ثابت لم يعتمد عليه»[٦].

٣ ـ قال **أبو إسحاق الشاطبي** الغرناطي رَحِمَهُ اللهُ: «وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المقامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها فيقولون: رأينا فلاناً الرجل الصالح، فقال لنا: اتركوا كذا واعملوا كذا. ويتفق مثل هذا كثيراً للمتمرسين برسم التصوف وربما قال بعضهم: رأيت النبي ﷺ في النوم فقال لي كذا وأمرني بكذا، فيعمل بها ويترك بها معرضاً عن الحدود الموضوعة في الشريعة. وهو خطأ...»[٧].

---

(١) لم أقف على اسم مؤلفه حتى الآن.
(٢) عون المعبود: (١٣/ ٢١٥).
(٣) الفتاوى: (١٣/ ٦٧).
(٤) المصدر السابق: (١٩/ ٥).
(٥) المصدر السابق: (٢٧/ ٤٧٩).
(٦) منهاج السنة النبوية: (٧/ ١٤).
(٧) الاعتصام: (١/ ٢٦٠).

٤ ـ نقل الإمام **السخاوي** قول **الحافظ ابن حجر** رحمهما الله: «إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال، يلزمه التحري في النقل فلا يجزم إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح...»[١].

٥ ـ قال العلامة **عبد الرحمن** السعدي رحمه الله: «من الغلط الفاحش الخطر قبول قول الناس بعضهم ببعض، ثم يبني عليه السامع حباً وبغضاً، ومدحاً وذماً... فالواجب على العاقل التثبت والتحرز وعدم التسرع، وبهذا يعرف دين العبد ورزانته وعقله»[٢].

٦ ـ «إن من أعظم قواعد الإسلام: الاعتماد على الحجة والبرهان، والتنفير من الظن والتخرص، وهذا يتطلب وزن المسائل كلها ـ صغيرها وكبيرها ـ بالميزان القسط الذي يعتمد ابتداء على الأدلة والإثباتات، فما دل عليه الدليل فهو الحق، وما سواه فهو الباطل. وبذلك تتساقط كل الخرافات والضلالات الفكرية، التي ليس لها حظ من الأثر أو النظر، وتسلم العقول والبصائر من الانتكاس[٣] والانحدار»[٤].

هذه أقوال الأئمة الأعلام تدل على وجوب التثبت والتحري في كل نوع من القصة، والحكاية، والخبر، والكلام، فما بالك في تفسير كلام الله العزيز العلَّام، فشأن التفسير أعلى وأرفع من كل قول وكلام، مهما كان قائله من العلماء العظام، والرجال الكرام.

نقل الحافظ **الدارمي** الإمام، عن بعض السلف أنه قال: «ليتقى من تفسير حديث رسول الله ﷺ كما يتقى من تفسير القرآن»[٥].

أسباب إنكار القصص الباطلة:

والأسباب التي جعلت أهل العلم من السلف الصالح ينكرون القصص

---

(١) ذيل التبر المسبوك للسخاوي: (ص: ٤).
(٢) الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة: (٢٧٢ ـ ٢٧٣).
(٣) انتكس: انقلب، المعجم الوسيط: (٢/ ٩٥٢) مادة: (نكس).
(٤) منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة لأحمد الصويان: (ص: ٢٤).
(٥) سنن الدارمي: (١/ ١٢٥)، برقم: (٤٣٠).

الباطلة والحكايات المظنونة ويذمونها، هي ما لخصه السيوطي من كلام ابن الجوزي رحمهما الله قائلاً:

«**الأول**: أن القوم كانوا على الاقتداء والاتباع، فكانوا إذا رأوا ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ أنكروه.

والثاني: أن القصص لأخبار المتقدمين يندر صحته، خصوصاً ما ينقل عن بني إسرائيل وما يذكر في قصة داود ويوسف عليهما السلام من أعمال الذي ينزه عنه الأنبياء، بحيث إذا سمعه الجاهل هانت عنده المعاصي.

والثالث: أن التشاغل بذلك يشغل عن المهم من قراءة القرآن ورواية الحديث والتفقه في الدين.

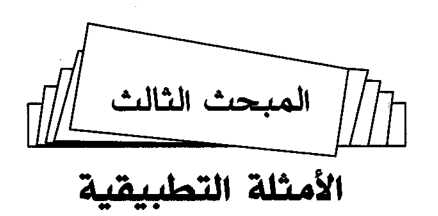
والرابع: أن في القرآن من القصص، وفي السنة من العظة ما يكفي عن غيره مما لا يتيقن صحته.

والخامس: أن أقواماً قصوا فأدخلوا في قصتهم ما يفسد قلوب العوام.

والسادس: أن عموم القصاص لا يتحرون الصواب ولا يحترزون من الخطأ لقلة علمهم وتقواهم»[(١)].

○○○○○

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي: (ص: ٢٢٠ ـ ٢٢١). وللاستزادة يراجع: كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي (الباب الحادي عشر فيما ورد عن السلف من ذم القصص وبيان وجوه ذلك): (ص: ٣٤٣ ـ ٣٥٧).



الأمثلة التطبيقية

من أسباب الخطأ في التفسير اعتماد بعض المفسرين في النقل والاستدلال على ما لا أصل له من القصص المكذوبة، والحكايات المخترعة، والأخبار الموضوعة، والواقعات غير المسندة، والمنامات المزيفة. ولإثبات ما سبق نورد بعض النماذج المختصرة، والأمثلة الموجزة، من بعض كتب التفسير الميسرة:

حكاية العتبي:

١ ـ نقل الإمام القرطبي، وأبو البركات النسفي، وأبو حيان الأندلسي في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾[1].

حكاية باطلة يكثر من ترديدها ويطير بها فرحاً أهل البدعة والخرافة من القبوريين بحيث يستدلون بها على جواز الاستغاثة، والتوسل برسول الله ﷺ، والاستغفار والاستشفاع منه ﷺ بعد مماته.

فهذا نص الحكاية: «روى أبو صادق عن علي رضي الله عنه قال: قدم علينا أعرابي بعد ما دفنا رسول الله ﷺ بثلاثة أيام، فرمى بنفسه على قبر رسول الله ﷺ وحثا على رأسه من ترابه؛ فقال: قلت يا رسول الله فسمعنا قولك، ووعيت عن الله فوعينا عنك، وكان فيما أنزل الله عليك: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ الآية، وقد ظلمت نفسي وجئتك تستغفر لي. فنودي من

(١) سورة النساء، من الآية: (٦٤).

القبر أنه قد غفر لك»[١].

وقد ذكر الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير نفس الآية مثل هذه الحكاية بقوله: «وقد ذكر جماعة منهم الشيخ أبو نصر[٢] الصباغ[٣] في كتابه: «الشامل»، الحكاية المشهورة عن العتبي[٤] قال: كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾، ولقد جئتك مستغفراً لذنبي مستشفعاً بك إلى ربي. ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه ... فطاب من طيبهن القاع والأكم
نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه ... فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم انصرف الأعرابي فغلبتني عيني فرأيت النبي ﷺ في النوم فقال: يا عتبي، اِلحق الأعرابي فبشره أن الله قد غفر له»[٥].

---

(١) تفسير القرطبي: (٥/ ١٧٢)، وتفسير النسفي المطبوع بهامش تفسير الخازن: (١/ ٣٧٤)، والبحر المحيط: (٣/ ٢٩٦). وذكر أبو حيان البيتين ـ باختلاف يسير ـ نقلهما ابن كثير في كلامه الآتي. وذكر الحكاية المفتي محمد شفيع في تفسيره: (معارف القرآن) ـ باللغة الأردية ـ: (٢/ ٤٥٩).

(٢) وجاء في طبعة دار المعرفة أبو منصور وهو خطأ.

(٣) هو: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر البغدادي، شيخ الشافعية، الفقيه المعروف بابن الصباغ، مصنف كتاب «الشامل»، و«الكامل». توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة سبع وسبعين وأربعمائة.

انظر: طبقات الشافعية للأسنوي: (٢/ ١٣٠)، والسير: (١٨/ ٤٦٤).

(٤) هو: أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن معاوية الأموي ثم العتبي البصري، الأخباري الشاعر، وله تصانيف أدبيات وشهرة. وكان يشرب. توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين.

انظر: تاريخ بغداد: (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦)، والسير: (١١/ ٩٦).

(٥) تفسير ابن كثير: (١/ ٥٣٢)، ولم يعلق الصابوني ـ أيضاً ـ على هذه الحكاية في مختصر ابن كثير: (١/ ٤١٠)، وأما الشيخ محمد نسيب الرفاعي رَحِمَهُ اللَّهُ فقد أنكر صحة هذه القصة ولم يذكرها في مختصره. انظر: هامش تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير له: (١/ ٤٠٧)، وأنكر هذه القصة أيضاً محقق تفسير ابن كثير الأستاذ محمد سلامة.

ونقل هذه الحكاية النووي وساقها بقوله: «ومن أحسن ما يقول ـ أي عند زيارة قبر النبي ﷺ ـ: ما حكاه... أصحابنا عن العتبي مستحسنين له»[١]، ثم ذكرها بتمامها، وابن قدامة في كتابه: «المغني»[٢].

وإن تعجب فعجب صنيع هؤلاء الأئمة الأجلة في نقل هذه الحكاية المنكرة في تفسير الآية بدون أي تعقيب وبغير أي تعليق يشير إلى ضعفها أو بطلانها.

تمسك واستدل أهل البدعة[٣] بهذه الآية وبما روي في تفسيرها مثل هذه الحكاية على جواز المجيء إلى قبر النبي ﷺ بقصد طلب الدعاء منه والتوسل به والاستشفاع به إلى الله تعالى في الدنيا. وهذا استدلال باطل وخلاف ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين. وهم كانوا أفهم الناس بنصوص القرآن وحكمه وأحكامه، وأكملهم إخلاصاً ومتابعة للرسول ﷺ ظاهراً وباطناً، عقيدة وعملاً.

هذه الحكاية المذكورة ليس لها إسناد صحيح، ومتنها مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على التوسل الممنوع.

قال الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي رحمه الله عن هذه الحكاية وإسنادها: «إسناد مظلم... وقد وضع لها بعض الكذابين إسناداً إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه... هذا خبر منكر موضوع وأثر مختلق مصنوع لا يصلح الاعتماد عليه، ولا يحسن المصير إليه، وإسناده ظلمات بعضها فوق بعض، وقد أخطأ الإمام النووي رحمه الله حيث ذكرها وسكت عليها، وكان الأولى

---

(١) انظر المجموع: (٨/ ٢٧٤)، والإيضاح: (الباب السادس، ص: ٢٩٨)، والأذكار: (١٨٥) ط: دار المعرفة القديمة، و(ص: ٢٩٨) من طبعة دار الهدى بالرياض.

(٢) (٣/ ٥٥٦).

(٣) انظر: ـ على سبيل المثال ـ شفاء السقام في زيارة خير الأنام للسبكي: (٦٥، ٦٦، ٩٧) وما بعدها من الصفحات، وكتاب سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية لإبراهيم السمنودي: (ص: ١٧٦)، وشواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ ليوسف النبهاني: (ص: ٧٨)، وتبيان القرآن لغلام رسول سعيدي ـ باللغة الأردية ـ: (٢١٢ ـ ٢١٦).

به أن لا يذكرها حتى لا يغر بها القراء ويستشهدوا بها»[١].

وقال ـ بعد ذكره هذه القصة وما في سندها من الاختلاف ـ: «وفي الجملة ليست هذه الحكاية المنكورة عن الأعرابي مما يقوم به حجة وإسنادها مظلم مختلف ولفظها مختلف أيضاً، ولو كانت ثابتة لم يكن فيها حجة على مطلوب المعترض، ولا يصلح الاحتجاج بمثل هذه الحكاية، ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم وبالله التوفيق»[٢].

قال العلامة صدِّيق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ في تفسير الآية: «وهذا المجيء يختص بزمان حياته ﷺ، وليس المجيء إليه يعني إلى مرقده المنوَّر بعد وفاته ﷺ.. ولهذا لم يذهب إلى هذا الاحتمال البعيد أحد من سلف الأمة وأئمتها لا من الصحابة ولا من التابعين ولا ممن تبعهم بالإحسان»[٣].

«ليس لأحد بعد وفاة النبي ﷺ أن يأتي قبره ويقصده بالدعاء، أو أن يسأله أن يشفع له عند ربه ويستغفر الله له، لأن استغفاره ﷺ قد انقطع بوفاته وانتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى»[٤].

ملخص الرد على الحكاية:

ورد فضلية الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ على هذه الحكاية بأربعة أمور ملخصها ما يلي:

«**أولاً**: ... وإنما هي مجردة حكاية عن مجهول، نقلت بسند ضعيف فكيف يحتج بها في عقيدة التوحيد الذي هو أصل الأصول، وكيف يحتج بها وهي تعارض الأحاديث الصحيحة التي نهي فيها عن الغلو في القبور والغلو في الصالحين عموماً، وعن الغلو في قبره والغلو فيه ﷺ خصوصاً، وأما من نقلها من العلماء أو استحسنها فليس ذلك بحجة تعارض بها النصوص الصحيحة وتخالف من أجلها عقيدة السلف...».

---

(١) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي: (ص: ٢٣٦، و٢٣٨) باختصار.

(٢) المصدر السابق بتحقيق أبي عبد الرحمن السلفي اليماني: (ص: ٢٥٣).

(٣) فتح البيان: (٢/ ٣١٥)، و(٣/ ١٦٦) من طبعة المكتبة العصرية بتحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري.

(٤) تنبيه زائر المدينة على الممنوع والمشروع في الزيارة، للسدلان: (ص: ٥٤).

ثانياً: . . . وإنما الشأن أنه إذا وضح الدليل وأبينت الحجة فيجب الرجوع إليها والتزامها، والجاهل قد يعذر. . .».

ثالثاً: كيف يتجاسر أحد أن يعارض نصوص كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ بقول حكاه حاك مستحسناً له، والله سبحانه يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١]. . .

تلك المفاهيم المبنية على المنامات والمنكرات. فاعجب لهذا، وجرد المتابعة لرسول الله ﷺ، وحذار ثم حذار من أن ترد الأحاديث الصحيحة، وتؤمن بالأخبار الباطلة الواهية، فيوشك بمن فعل ذلك أن يقع في قلبه فتنة فيهلك.

رابعاً: ما من عالم إلا ويرد عليه في مسائل اختارها إما عن رأي أو عن ضعف حجة، وهم معذورون قبل إيضاح المحجة بدلائلها، ولو تتبع الناس شذوذات المجتهدين ورخصهم لخرجوا عن دين الإسلام إلى دين آخر. . .»[٢].

حكاية مماثلة:

وذكر القاضي عياض حكاية بإسناد غريب منقطع، رواها عن محمد بن حميد الرازي ما نصه: «قال: ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكاً في مسجد رسول الله ﷺ، فقال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله أدّب قوماً فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ الآية[٣]، ومدح قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ الآية[٤]، وذم قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ الآية[٥]، وإن حرمته ميتاً كحرمته حياً. فاستكان لها[٦] أبو جعفر، فقال: يا أبا عبد الله، أستقبل القبلة

(١) سورة النور، الآية: (٦٣). (٢) هذه مفاهيمنا: (ص: ٧٦ ـ ٧٨).
(٣) سورة الحجرات، من الآية: (٢).
(٤) نفس السورة السابقة، من الآية: (٣). (٥) السورة السابقة، من الآية: (٤).
(٦) أي خضع وخشع لمقالة مالك رحمه الله تعالى، وفيه تنبيه على أنه يجب التأدب بين يدي العالم.
انظر: شرح الشفاء للملا على القاري: (٢/ ٧١).

وأدعو؟ أم أستقبل رسول الله ﷺ؟ فقال: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به[(١)] فيشفعك الله، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾»[(٢)].

الرد على هذه الحكاية:

وقد رد شيخ الإسلام على هذه الحكاية الباطلة رداً شافياً، سنداً ومتناً نورده مختصراً.

قال رحمه الله في معرض سرده أدلة القائلين بجواز التوسل، والسؤال من النبي ﷺ، أو غيره من الصالحين بعد مماتهم، ما نصه: «وكذلك من نقل عن مالك أنه جوز سؤال الرسول ﷺ، أو غيره بعد موتهم، أو نقل ذلك عن إمام من أئمة المسلمين ـ غير مالك ـ كالشافعي وأحمد وغيرهما فقد كذب عليهم، ولكن بعض الجهال ينقل هذا عن مالك ويستند إلى حكاية مكذوبة عن مالك، ولو كانت صحيحة لم يكن التوسل الذي فيها هو هذا بل هو التوسل بشفاعته يوم القيامة، ولكن من الناس من يحرف نقلها، وأصلها ضعيف».

وفند الحكاية المذكورة ـ بعد نقله إياها ـ بقوله: «قلت: وهذه الحكاية منقطعة؛ فإن محمد بن حميد الرازي لم يدرك مالكاً لا سيما في زمن أبي جعفر المنصور، فإن أبا جعفر توفي بمكة سنة ثمان وخمسين ومائة، وتوفي مالك سنة تسع وسبعين ومائة، وتوفي محمد بن حميد الرازي سنة ثمان وأربعين ومائتين[(٣)] ولم يخرج من بلده حين رحل في طلب العلم إلا وهو كبير مع أبيه[(٤)].

---

(١) قال القاري في شرح هذه الجملة: «أي اطلب شفاعته، وسل وسيلته في قضاء مراداتك وأداء حاجاتك». نفس المصدر السابق. وهو غير صحيح.

(٢) انظر: الشفا ـ مع شرحه المذكور ـ: (٢/ ٧٠ ـ ٧١)، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (ص: ١٢٢).

(٣) انظر: كتاب المجروحين لابن حبان: (٢/ ٣٠٣)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ١٣١).

(٤) ومما يؤكد ما قاله شيخ الإسلام أنه لم يوجد ذكر ابن حميد في ضمن تلاميذ مالك والرواة عنه.

=

وهو مع هذا ضعيف عند أكثر أهل الحديث، كذبه أبو زرعة وابن وارة[١]... وفي الإسناد أيضاً من لا يعرف حاله.

وهذه الحكاية لم يذكرها أحد من أصحاب مالك المعروفين بالأخذ عنه، ومحمد بن حميد ضعيف عند أهل الحديث[٢] إذا أسند، فكيف إذا أرسل حكاية لا تعرف إلا من جهته!... ولكنها مناقضة لمذهب مالك المعروف من وجوه:

أحدها: قوله: «أستقبل القبلة وأدعو، أم أستقبل رسول الله ﷺ وأدعو؟». فقال: «ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم»؛ فإن المعروف عن مالك وغيره من الأئمة وسائر السلف من الصحابة والتابعين أن الداعي إذا سلَّم على النبي ﷺ ثم أراد أن يدعو لنفسه فإنه يستقبل القبلة ويدعو في مسجده، ولا يستقبل القبر ويدعو لنفسه، بل إنما يستقبل القبر عند السلام على النبي ﷺ والدعاء له. هذا قول أكثر العلماء كمالك في إحدى الروايتين والشافعي وأحمد وغيرهم.

وعند أصحاب أبي حنيفة، لا يستقبل القبر وقت السلام عليه ﷺ أيضاً[٣]...

وأما دعاء الرسول وطلب الحوائج منه وطلب شفاعته عند قبره أو بعد موته فهذا لم يفعله أحد من السلف، ومعلوم أنه لو كان قصد الدعاء عند القبر مشروعاً لفعله الصحابة والتابعون، وكذلك السؤال به، فكيف بدعائه وسؤاله بعد موته؟

فدل ذلك أن ما في الحكاية المنقطعة من قوله: «استقبله واستشفع به»

= انظر لذلك: ترجمة الإمام مالك في تهذيب الكمال: (٣/ ١٢٩٦ ـ ١٢٩٧)، وترجمة ابن حميد منه: (٣/ ١١٩٠ ـ ١١٩١) ـ الطبعة القديمة ـ، وترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/ ٢٨٢).

(١) هو: محمد بن مسلم بن عثمان بن وارة ـ بفتح الراء ـ الرازي أبو عبد الله، الحافظ الكبير الثبت، توفي رحمه الله سنة سبعين ومائتين.
انظر: تذكرة الحفاظ: (٢/ ٥٧٥)، والتقريب: (ص: ٥٠٧) برقم: (٦٢٩٧).

(٢) وللاطلاع على أقوال الأئمة على تضعيفه راجع: تاريخ بغداد: (٢/ ٢٦٠، ٢٦٣)، ولسان الميزان (٣/ ٥٣١).

(٣) انظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندي الحنفي: (١/ ٣١٣).

كذب على مالك، مخالف لأقواله وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم التي نقلها مالك وأصحابه ونقلها سائر العلماء، ما كان أحد منهم يستقبل القبر للدعاء لنفسه فضلاً عن أن يستقبله ويستشفع به، ويقول: يا رسول الله اشفع لي أو ادع لي، أو يشتكي إليه المصائب في الدين والدنيا، أو يطلب منه أو من غيره من الموتى من الأنبياء والصالحين أو من الملائكة الذين لا يراهم أن يشفعوا له، أو يشتكي إليهم المصائب، فإن هذا كله من فعل النصارى وغيرهم من المشركين ومن ضاهاهم من مبتدعة هذه الأمة...

فإن أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين؛ ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف كالدارقطني والبزار وغيرهما»[1].

حكاية سليمان بن يسار:

٢ ـ ومن ذلك ما روى الإمام الطيبي حكاية غير ثابتة في تفسير سورة يوسف عند قول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾[2] نقلها عن السجاوندي[3] وأبي القاسم النيسابوري[4] حيث قال: «علق بعض نساء

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (ص: ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣). وللاستزادة انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للماوردي: (٤/ ٥٣)، وفتاوى شيخ الإسلام: (١/ ٢٣٠، ٢٦/ ١٤٦ ـ ١٤٧، ٢٧/ ١١٧)، والصارم المنكي في الرد على السبكي: (ص: ٣٤٩).

(٢) سورة يوسف، من الآية: (٣٣).

(٣) هو محمد بن طيفور أبو عبد الله السجاوندي الغزنوي المفسر المقرئ، قال الذهبي عنه: «لم أدر على من قرأ ولا من أقرأ». ذكره القفطي مختصراً وقال: «كان في وسط المائة السادسة وكان من كبار المحققين».
انظر: إنباه الرواة: (٣/ ١٥٣)، غاية النهاية: (٢/ ١٥٧).
ولعل الطيبي نقل هذه الحكاية من كتابه في التفسير: «عيون المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني» وهو مخطوط يوجد في دار الكتب المصرية برقم: (٣٦٥).
انظر: فهرس دار الكتب: (١/ ٥٥). وقد حقق جزء من الكتاب في رسالة علمية مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٤) هو: محمود بن أبي الحسن بن الحسين أبو القاسم النيسابوري الإمام المفسر، المتوفى=

المدينة ـ من صميم شرفها وحسنات دهرها ـ[١] سليمان بن يسار[٢] ودخلت عليه من كل مدخل، دخلت عليه مستفتية وقالت: لئن لم تفعل ما آمرك لأصيحن ولأشهرنك، فسكَّنها ثم خرج من المدينة وخلَّا وطنه فراراً من المعصية، فرأى يوسف في المنام فقال له: أنت يوسف عليه السلام؟ قال: نعم أنا يوسف الذي هممت وأنت سليمان الذي لم تهم»[٣].

الرد عليها:

وقد ظن بعض الناس من خلال هذه الحكاية المنامية أن حال سليمان بن يسار عليه رحمة الله هذا أكمل وأفضل من حال نبي الله يوسف عليه السلام؛ فمن أجل ذلك ناقش بعض أهل العلم هذه القصة سنداً ومتناً، وكشفوا عوارها وبينوا بطلانها.

قال الإمام الذهبي رحمه الله بعد إيراده هذه القصة في ترجمة سليمان بن يسار: «إسنادها منقطع»[٤].

وأما الكلام على هذه القصة دراية وفهماً، وبيان خطأ بعض من ذهب إلى تفضيل حال سليمان على حال يوسف عليه السلام، فقد تكلم شيخ الإسلام على ذلك بكلام نفيس ومتين، وبيَّن في تضاعيف كلامه أن حال يوسف عليه السلام أكمل من حال سليمان.

= سنة ثلاث خمسين وخمسمائة. له كتاب: «إيجاز البيان عن معاني القرآن»، طبع بتحقيق الدكتور علي سليمان العبيد.
انظر: كشف الظنون: (١/ ٢٠٥)، ومعجم المؤلفين: (١٢/ ١٥٧).

(١) وفي بعض الروايات أنها كانت أعرابية من البادية كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام في معرض إبطاله هذه الحكاية، وذلك الوصف أنسب من هذه العبارة.

(٢) هو الفقيه الإمام، عالم المدينة ومفتيها أبو أيوب، وقيل أبو عبد الرحمن المدني مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية رضي الله عنها، وكان من أوعية العلم بحيث إن بعضهم قد فضله على سعيد بن المسيب، وكان أحسن الناس وجهاً، توفي رحمه الله سنة أربع وتسعين.
انظر: السير: (٤/ ٤٤٤ ـ ٤٤٨)، وتهذيب التهذيب: (٤/ ٢٢٨).

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، تفسير سورة يوسف ـ رسالة ماجستير مقدمة في الجامعة الإسلامية في قسم التفسير ـ: (ص: ٤٠٣ ـ ٤٠٤). وانظر: القصة بتفصيل أكثر من ذلك وبسندها في حلية الأولياء: (٢/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٤) السير: (٤/ ٤٤٦).

قال رحمه الله تعالى: «ولا يلتفت إلى الحكاية المذكورة عن مسلم[1] بن يسار أن أعرابية دعته إلى نفسها، وهما في البادية، فامتنع وبكى، وجاء أخوه وهو يبكي فبكى وبكت المرأة، وذهبت فنام فرأى يوسف في منامه، وقال: أنا يوسف الذي هممت، وأنت مسلم الذي لم تهم؛ فقد ظن من يسمع هذه الحكاية أن حال مسلم كان أكمل، وهذا جهل لوجهين:

أحدهما: أن مسلماً لم يكن تحت حكم المرأة المراودة ولا لها عليه حكم، ولا لها عليه قدرة أن تكذب عليه وتستعين بالنسوة وتحبسه، وزوجها لا يعينه ولا أحد غير زوجها يعينه على المعصية، بل مسلم لما بكى ذهبت تلك المرأة، ولو استعصمت لكان صراخه منها أو خوفها من الناس يصرفها عنه. وأين هذا مما ابتلي به يوسف عليه الصلاة والسلام؟!

الثاني: أن الهم من يوسف لما تركه لله كان له به حسنة، ولا نقص عليه.

وثبت في الصحيحين من حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: رجل دعته امرأة ذات منصب وجمال؛ فقال: إني أخاف الله رب العالمين[2]، وهذا لمجرد الدعوة؛ فكيف بالمراودة والاستعانة والحبس؟

ومعلوم أنها كانت ذات منصب؛ وقد ذكر أنها كانت ذات جمال وهذا هو الظاهر؛ فإن امرأة عزيز مصر يشبه أن تكون جميلة، وأما البدوية الداعية لمسلم فلا ريب أنها دون ذلك، ورؤياه في المنام وقوله: أنا يوسف الذي هممت وأنت مسلم الذي لم تهم، غايته أن يكون بمنزلة أن يقول ذلك له يوسف في اليقظة وإذا قال هذا كان خيراً له ومدحاً وثناء وتواضعاً من يوسف، وإذا تواضع الكبير مع من دونه لم تسقط منزلته»[3].

---

(١) هكذا في مجموع الفتاوى، ولعله سهو.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، (٣/ ٣٤٤)، برقم: (١٤٢٣)، ومسلم كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة: (٢/ ٧١٥) برقم: (١٠٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وليس في هذين الموضعين ذكر كلمة «رب العالمين».

(٣) مجموع الفتاوى: (١٥/ ١٤٤ ـ ١٣٥).

ومن مثل هذه التخرصات والأوهام والقصص والحكايات المبنية على الظن والتخمين، أو المسوقة بأسانيد لا يعول عليها، ما ذكره بعض المفسرين من الأخبار الضعيفة والروايات الواهية ـ بدون أي تعليق وتعقيب ـ في وصف بيت الله الحرام والحجر الأسود[(١)]، وفي قصة صبر عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه على الابتلاء وتساميه على الأعداء واستقامته على التوحيد أمام ملك جابر[(٢)] عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ الآية[(٣)]، وفي قصة عبد الله بن رواحة مع امرأته وجاريته رضي الله عنهما وإنشاده الأبيات الشعرية[(٤)]، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٣﴾﴾ الآية[(٥)]، وفي قصة ثعلبة بن حاطب رضي الله عنه عند ذكر سبب نزول الآية[(٦)]: ﴿۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾[(٧)]، وغيرها من القصص والحكايات غير الصحيحة.

هذه القصص والحكايات تذكر وتروى في كتب التفسير وغيرها من كتب فضائل الأعمال والمناقب. وفي الحقيقة هي تليق بأن تهمل وتطوى، ذلك أنه

---

(١) ذكره الثعلبي في تفسيره: (١/ورقة ١٠٦) بواسطة «الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير»: (ص: ٢٥٥)، وتبعه البغوي في تفسيره: (١/١٤٩ ـ ١٥٠).

(٢) ذكر القصة ابن كثير في تفسيره: (٢/٦٠٩ ـ ٦١٠)، وتابعه من اختصره من المعاصرين مثل الشيخ محمد نسيب الرفاعي في «تيسير العلي القدير»: (٢/٦٠٧)، ومحمد علي الصابوني في «مختصر تفسير ابن كثير»: (٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٣) سورة النحل، من الآية: (١٠٦).

(٤) انظر: روح المعاني: (٢٨/١٥١ ـ ١٥٢).

(٥) سورة التحريم، من الآية: (٣).

(٦) ذكرها الطبري في تفسيره: (١٠/١٨٩) ط/الحلبي، وابن الجوزي في «زاد المسير»: (٣/٤٧٢)، والرازي في «مفاتيح الغيب»: (١٦/١٣٨)، والخازن في «لباب التأويل»: (٣/١٢٦)، وابن كثير في تفسيره: (٢/٣٨٨ ـ ٣٨٩)، والشوكاني في «فتح القدير» (٢/٣٨٥)، وطنطاوي في «الجواهر»: (٢/١٦٥) وغيرهم.

(٧) سورة التوبة، من الآية: (٧٥).

ليس لها زمام يقام ولا إسناد يعتمد عليه، ولما فيها أمور خطيرة تضاد العقائد الإسلامية، وبعضها لا ينسجم مع الحقائق التاريخية، وبعضها لا يلائم مع الأمور الكلية اليقينية، وبعضها يعتبر عامل من عوامل انتشار الشرك، وترويج البدع، وذيوع المعاصي في الأمة.

ومن هذا المنظار يجب على طلبة العلم الجادين، والباحثين المحققين أن يعملوا على غربلة وانتخال ما علق بالتفسير من دخن أو دخيل، وأن يكشفوا اللثام، ويبينوا الصحيح من السقيم والسليم من العليل.

ومما ينبغي أن يعلم أن العمدة في قبول القصص والحكايات هي صحة الإسناد وسلامة المتن من الترهات والخزعبلات، أما مجرد كون القصة في كتب التفسير فليس فيه دلالة على صحتها.

وقد أعطى شيخ الإسلام صورة واضحة عن كتب التفسير حيث قال في معرض تقويمه لبعض كتب التفسير: «وهذه الكتب التي يسميها كثير من الناس كتب التفسير، فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف، مكذوبة عليهم، وقول على الله ورسوله ﷺ بالرأي المجرد، بل بمجرد شبهة قياسية، أو شبهة أدبية... وبمثل هذه المنقولات ـ التي لا يميز صدقها من كذبها، والمعقولات التي لا يميز صوابها من خطئها ـ ضل من ضل»[(١)].

ونختم هذا الفصل بقول ابن خلدون باعتبار كونه سبباً من أسباب انتشار القصص المنكرة والحكايات الواهية: «التحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب كليل، والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين وسليل»[(٢)].

○ ○ ○ ○ ○

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٩، ٣٩٠).
(٢) مقدمة ابن خلدون: (ص: ٤).

الفصل الخامس:

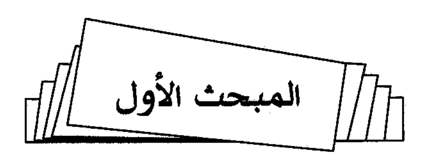
الاعتماد على مجرد اللغة وتفضيلها على الأثر الصحيح

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد باللغة والأثر وأهميتهما في التفسير

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير من الاعتماد على مجرد اللغة وتفضيلها على الأثر الصحيح

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



المراد باللغة والأثر، وأهميتهما في التفسير

أولاً: المراد باللغة:

المراد باللغة العربية التي تعد من أهم شروط المفسر: معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم، سواء حصلت تلك المعرفة بالسجية والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتلقي والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولدين الذين شافهوا بقية العرب ومارسوا اللغة على طريقهم، والمولدين الذين درسوا علوم اللسان ودوَّنوها.

ولما كان القرآن كلاماً عربياً كانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة.

ونعني بقواعد العربية: مجموع اللسان العربي، وهي متن اللغة، والتصريف، والنحو، والاشتقاق، والغريب، والإعراب، والمعاني، والبيان، والبديع. ومن وراء ذلك استعمالات العرب في كلامها، ووجوه مخاطباتها[1].

ومما لا يختلف فيه اثنان أن للعلم بأصول اللغة العربية وللمعرفة بفروعها أهمية بالغة في فهم القرآن وتفسيره، والتسلح بهذا العلم يعتبر من أوجب شروط المفسر وأكمل آدابه؛ فإن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ويتوقف فهمه على معرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع.

---

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب: (٢/ ٢٨١)، الإتقان في علوم القرآن: (٢/ ٥١٠ ـ ٥١١)، أصول التفسير وقواعده، لخالد العك: (٤٣)، قواعد التفسير، لخالد السبت: (١/ ٢١٠).

وقد أنكر السلف إنكاراً شديداً على من تجرأ على التفسير دون أن يكون عالماً باللغة العربية.

قال تلميذ ترجمان القرآن مجاهد رَحِمَهُ اللهُ: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب»[(١)].

وقال إمام دار الهجرة مالك عليه رحمة الله: «لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالاً»[(٢)].

ومع هذه المكانة السامية للغة وتلك المنزلة العالية لمعرفة أصولها، لا يجوز لمن يتصدى لتفسير القرآن الكريم أن يكون اعتماده فيه على مجرد اللغة فقط؛ لأنه يؤدي إلى تعطيل كثير من المفاهيم الدينية والمعاني الشرعية الثابتة بالقرآن والسنة وإجماع الأمة.

ومن قواعد التفسير أنه: «ليس كل ما ثبت في اللغة صح حمل آيات التنزيل عليه، بل يجب حمل كلام الله على الأوجه اللغوية والإعرابية القوية المشهورة دون الضعيفة والشاذة والغريبة، اللائقة بالسياق والموافقة لأدلة الشرع»[(٣)].

ثانياً: المراد بالأثر هنا:

هو ما ثبت عمن نزل عليه القرآن ﷺ، أو أحد من صحابته، أو من بعدهم من السلف الصالح في تفسير الآية.

قال السيوطي: «إن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر، وإن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر»[(٤)].

فعلى الاصطلاح الأول يكون الأثر مرادفاً للخبر، وعلى الثاني يكونان

(١) البرهان للزركشي: (١/٢٩٢)، والإتقان: (٢/٥١٠ ـ ٥١١).
(٢) المصدرين السابقين.
(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين: (٢/٣٦٣، ٣٦٩، ٦٣٥) بتصرف. وانظر: مضمون هذا الكلام في تفسير الطبري: (٣/٢١٠، ٥/٣٣٧، ٦/٣٠٩)، وتفسير القاسمي: (١/٢٦٢) على سبيل المثال.
(٤) تدريب الراوي: (١/٤٣).

متباينين. ونحن نسير على معنى المحدثين في تناول هذه المباحث لكونه أعم وأشمل.

وضرورة التفسير بأخبار الرسول ﷺ، وآثار السلف الصالح من الصحابة والتابعين من الأمور البدهية لا كلام فيها عند المفسرين من أهل السنة، والإعراض عنها، وعدم الاهتمام بها يعد من مناهج وسمات أهل البدع والأهواء.

فعن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: «إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»[١].

قال الإمام البربهاري[٢] ـ مبيناً أهمية الأثر ـ: «وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله ﷺ فاتهمه على الإسلام، فإنه رجل رديء المذهب والقول».

وقال أيضاً: «إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده، ويريد القرآن فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة، فقم من عنده ودعه»[٣].

وروى ابن عبد البر عن عبد الله بن المبارك أن قال: «ليكن الذي تعتمد عليه الأثر، وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث»[٤].

○○○○○

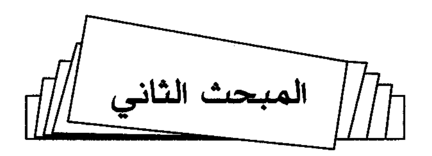
---

(١) رواه اللالكائي: (١/ ٨٦).

(٢) البربهاري: نسبة إلى «بربهار» وهي الأدوية التي تجلب من الهند، وهو: الحسن بن علي بن خلف البربهاري أبو محمد، شيخ الحنابلة في وقته، كان عالماً زاهداً، شديداً على أهل البدع والمعاصي. توفي ﷺ سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.
انظر ترجمته: في السير: (١٥/ ٩٠ ـ ٩١)، و: المنهج الأحمد للعليمي: (٢/ ٢١ ـ ٣٢).

(٣) شرح كتاب السنة للبربهاري: (ص: ٣٥، ٥٤) من طبعة دار الرمادي، و(ص: ٨٩، ١٢٢) من طبعة مكتبة الغرباء. وانظر ـ أيضاً ـ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: (٢/ ١٨).

(٤) جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ١٣٢).



أقوال العلماء في ذم الاعتماد على مجرد اللغة وتفضيلها على الأثر الصحيح

١ ـ قال الحافظ **أبو عمرو الداني** ـ في معرض إنكاره لصنيع أهل اللغة حيث قدموها على القراءة الثابتة بالإسناد الصحيح ـ: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[١].

فالرواية هي الأصل، وقواعد العربية تبع لها، لا العكس، والقرآن حكم على قواعد اللغة لا العكس[٢].

٢ ـ قال الإمام **أبو حامد الغزالي** عند شرحه قول الرسول ﷺ: (من قال في كتاب الله ﷻ برأيه فأصاب، فقد أخطأ): «وأما النهي ـ عن تفسير القرآن بالرأي ـ فينزل على أحد وجهين: . . .

والوجه الثاني: ـ وهو يحذر عن ـ أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة، وما فيه من الاختصار، والحذف، والإضمار والتقديم والتأخير.

فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية، كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي.

---

(١) نقله ابن الجزري في النشر: (١/ ١٠ ـ ١١).
(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٩٢).

فالنقل والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير أولاً، ليتقى به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع التفهم والاستنباط والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة...»[1].

٣ ـ مع كون الإمام **القرطبي** رَحِمَهُ اللهُ أبرز كثيراً من مسائل النحويين وآراء أهل اللغة واعتمد عليها في تفسير الآيات، نقل ـ في سياق كلامه عن التفسير بالرأي ـ نفس كلام الغزالي المذكور[2].

٤ ـ قرر **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ أن من أهم أسباب الخطأ في التفسير هو ما فعله أقوام حيث «فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به. فراعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به، ولسياق الكلام»[3].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم»[4].

وقال: «وأما تفسير القرآن بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين، لا سيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية. فإن هؤلاء أكثر غلطاً من المفسرين المشهورين، فإنهم لا يقصدون معرفة معناه كما يقصد ذلك المفسرون»[5].

وبين طريقة أهل البدع في التفسير حيث قال: «... تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على

---

(١) إحياء علوم الدين: (١/٣/١٣٨). وانظر: جامع الأصول لابن الأثير: (٢/٥) حيث ذكر نفس الكلام بدون عزوه إلى أحد.
(٢) مقدمة تفسير القرطبي: (١/٢٧). وانظر أيضاً: القرطبي ومنهجه في التفسير: (ص: ١٨٩).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦). (٤) المرجع السابق: (٧/٢٨٦).
(٥) المصدر السابق: (١٥/ ٩٤) بتصرف يسير.

إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثور والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها. هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه»[(١)].

٥ ـ قال العلامة **ابن قيم الجوزية** رحمه الله: «ومما ينبغي أن يتفطن هنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل على المعاني القاصرة، ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المُعْرِبين للقرآن... فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه... فهذا أصل من أصول التفسير، بل هو من أهم أصوله»[(٢)].

٦ ـ قال الإمام **الشوكاني** رحمه الله ـ بعد أن ساق أقوال أهل اللغة، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[(٣)] ـ: «وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هذه الآية بما صح عن رسول الله ﷺ كما عرفت، وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء.

دعوا كل قول عند قول محمد   فما آمنَ في دينه كمُخاطر»[(٤)]

٧ ـ قال الشيخ **جمال الدين القاسمي** رحمه الله: «وقد يقدر بعض النحاة ما يقتضيه علم النحو. لكن يمنع منه أدلة شرعية، فيترك ذلك التقدير ويقدر آخر يليق بالشرع»[(٥)].

---

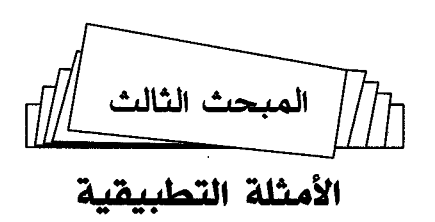
(١) المصدر السابق: (٧/ ١١٩)، وانظر: كتاب الإيمان: (ص: ١٠٧).
(٢) انظر: بدائع الفوائد: (٣/ ٢٧ ـ ٢٨) بتصرف يسير.
(٣) سورة القلم، من الآية: (٤٢).
(٤) فتح القدير: (٥/ ٢٧٨)، وسيأتي بيان التفسير للآية في: (ص: ٥٠٦).
(٥) تفسير القاسمي: (١/ ٢٦٢).

٨ ـ اعتبر الشيخ **ناصر الدين الألباني** رَحِمَهُ اللهُ الاعتماد الكلي على اللغة في التفسير سبباً للضلال والغواية، فقال رَحِمَهُ اللهُ في معرض رده على الأستاذ محمد إسعاف النشاشيبي في قضية إنكاره الصلاة على الآل في الصلاة على النبي ﷺ ـ: «فحذار أيها المسلم أن تحاول فهم القرآن مستقلاً عن السنة، فإنك لن تستطيع ذلك ولو كنت في اللغة سيبويه زمانه. وهاك المثال أمامك، فإن النشاشيبي هذا كان من كبار علماء اللغة في القرن الحاضر، فأنت تراه قد ضل حين اغتر بعلمه في اللغة، ولم يستعن على فهم القرآن بالسنة، بل إنه أنكرها كما عرفت»[١].

٩ ـ قال الأستاذ **مصطفى إبراهيم المشيني**: «فلا يجوز الحكم على القراءة صحة أو ضعفاً من خلال قواعد اللغة أو النحو، وإنما الحكم على القراءة بالصحة أو الضعف يرجع في أساسه إلى الرواية وصحة النقل، فإذا ثبتت القراءة، وصح نقلها وجب اتباعها؛ لأنها سنة متبعة لا بد من التزامها والمصير إليها ولو خالفت الأقيسة اللغوية، والقواعد النحوية»[٢].

○○○○○

(١) صفة صلاة النبي ﷺ: (ص: ١٣٥).
(٢) مدرسة التفسير في الأندلس: (٣٢٠).



الأمثلة التطبيقية

إنكار قراءة صحيحة:

١ ـ اعتمد بعض المفسرين والقرَّاء على اللغة وأعرضوا عن الأثر الصحيح في قراءة وتفسير كلمة ﴿وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ من قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾[1].

قرأ الإمام حمزة ﴿والأرحامِ﴾ بالجر. وقرأ بقية الأئمة السبعة ﴿وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ بالنصب[2].

فالمعنى على القراءة الأولى: أنه يتساءل بها كما يقول الرجل: أسألك بالله وبالرحم، وبهذا فسرها الحسن، ومجاهد، وغيرهما.

وعلى القراءة الثانية ـ بالنصب ـ يكون المعنى بإضمار فعل تقديره: واتقوا الأرحام أن تقطعوها ولكن بروها وصلوها، كذا فسرها ابن عباس، وقتادة، وعكرمة، ومجاهد، والحسن، والضحاك، والربيع، وغير واحد[3].

قال ابن جرير الطبري ـ بعد أن ذكر معنى الآية على قراءة الجر ـ: «وعلى هذا التأويل قول بعض من قرأ قوله: ﴿وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ بالخفض عطفاً «بالأرحام» على الهاء التي في قوله: ﴿بِهِۦ﴾، كأنه أراد: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام، فعطف بظاهر على مكني مخفوض وذلك غير فصيح من

---

(١) سورة النساء، من الآية: (١).

(٢) انظر: الحجة للفارسي: (٣/ ١٢١)، والنشر: (٢/ ٢٤٧).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، والمحرر الوجيز: (٢/ ٤)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٤٥٩)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٣/ ١٦٥)، وغيرها من كتب التفسير.

الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق[١] بظاهر على مكني في الخفض، إلا في ضرورة الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق، والرديء في الإعراب منه... والقراءة التي لا نستجيز للقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها»[٢].

قال الزمخشري عن قراءة حمزة: «وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك: مررت به وزيد...»[٣].

وقال القاضي ابن عطية عن القراءة المذكورة: «وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض... قال القاضي أبو محمد... ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان:

أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله ﷺ: (من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت)»[٤].

---

(١) أي: لا تعطف. انظر: لسان العرب: (١٠/ ٣٥٣).
(٢) تفسير الطبري: (٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨). (٣) الكشاف: (١/ ٢٤١).
(٤) المحرر الوجيز: (٢/ ٤، ٥).
والحديث أخرجه الشيخان من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
انظره في: صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم، (١١/ ٥٣٨) برقم: (٦٦٤٦)، وصحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله، (٣/ ١٢٦٧) برقم: (٣).

والمعتدون على هذه القراءة المتواترة من النحاة والمفسرين كثر[١]، وأقوالهم في رد هذه القراءة، ورد معناها ظاهرة البطلان؛ لأن هذه القراءة سبعية ثابتة، وقد أطبقت الأمة على قبولها وقبول معناها، وأن العمدة في قبول القراءة وردها هو الرواية، لا العلل النحوية، والقياسات اللغوية، فالإمام حمزة قطعاً أخذ هذه القراءة رواية، ولم يقرأ بها من اجتهاده[٢].

الرد على هذا الإنكار:

وممن رد على المنكرين لهذه القراءة الإمامان أبو حيان والآلوسي وغيرهما.

ذكر أبو حيان أقوال بعض أهل اللغة وقولي الزمخشري وابن عطية المذكورين في تفسير الآية وناقشها مناقشة جيدة حيث قال: «وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز.

وقد أطلنا في الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٣] وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا[٤]، وأما قول ابن عطية: «ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان». فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة، عثمان، وعلي، وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب رضي الله عنه عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً

---

(١) انظر بعضهم في: معاني القرآن للفراء: (١/ ٢٥٢)، ومعاني القرآن للزجاج: (٢/ ٦)، وإعراب القرآن للنحاس: (١/ ٤٣١).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ٩٦، ٩٧).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٢١٧).

(٤) انظره في: البحر المحيط: (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم... ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث... وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة... ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»[1].

قال الآلوسي: «وأول من شنع على حمزة في هذه القراءة أبو العباس المبرد[2] حتى قال: لا تحل القراءة بها... فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشناعة، ونهاية الجسارة، والبشاعة، وربما يخشى منه الكفر، وما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور هو مذهب البصريين، ولسنا متعبدين باتباعهم... وحديث أن ذكر الأرحام ـ حينئذٍ لا معنى له في الحض على تقوى الله تعالى ـ ساقط من القول لأن التقوى إن أريد بها تقوى خاصة ـ وهي التي في حقوق العباد التي من جملتها صلة الرحم ـ فالتساؤل بالأرحام مما يقتضيه بلا ريب، وإن أريد الأعم فلدخوله فيها.

وأما شبهة أن في ذكرها تقرير التساؤل بها، والقسم بحرمتها والحديث يرد ذلك للنهي فيه عن الحلف بغير الله تعالى، فقد قيل في جوابها: لا نسلم أن الحلف بغير الله تعالى مطلقاً منهي عنه، بل المنهي عنه ما كان مع اعتقاد وجوب البر، وأما الحلف على سبيل التأكيد فمما لا بأس به، ففي الخبر: (أفلح وأبيه إن صدق)[3].

وقد ذكر بعضهم أن قول الشخص لآخر: أسألك بالرحم أن تفعل كذا

---

(١) المرجع السابق: (٣/١٦٧).

(٢) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد، إمام النحو، صاحب «الكامل»، كان حسن المحاضرة، كثير النوادر، توفي رحمه الله سنة ست وثمانين ومائتين.
انظر: نزهة الألباء: (ص: ١٦٤ ـ ١٧٣)، وإنباه الرواة: (٣/٢٤١ ـ ٢٥٣).

(٣) جزء من حديث رواه الإمام مسلم في صحيحه عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه مرفوعاً، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام: (١/٤١) برقم: (١١).

ليس الغرض منه سوى الاستعطاف وليس هو ـ كقول القائل ـ والرحم لأفعلن كذا، ولقد فعلت كذا، فلا يكن متعلق النهي في شيء»[١].

قال الإمام النووي عند شرحه لهذه الجملة النبوية ـ مجيباً عن الأحاديث الناهية عن الحلف بغير الله ـ: «... وجوابه أن قوله ﷺ: «أفلح وأبيه» ليس هو حلفاً إنما هو كلمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة بها حقيقة الحلف. والنهي إنما ورد فيمن قصد حقيقة الحلف لما فيه من إعظام المحلوف به ومضاهاته به الله ﷻ، فهذا هو الجواب المرضي. وقيل: يحتمل أن يكون هذا قبل النهي عن الحلف بغير الله تعالى، والله أعلم»[٢].

فاتضح مما سبق أن الحجة في إثبات القراءة، والعمدة في تفسير الآية هو الأثر الصحيح المنقول من الأئمة الأثبات، لا قواعد اللغة، أو النحو الكوفي أو البصري.

٢ ـ فسر بعض المفسرين من أهل اللغة قول الله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٣] معتمداً على مجرد اللغة دون نظر لسياق الآية أو سبب نزولها، أو مأثور التفسير عن الصحابة الكرام وأئمة التابعين العظام حيث قال: «بكلمة من الله أي بكتاب من الله، تقول العرب للرجل: أنشدني كلمة كذا وكذا أي قصيدة فلان وإن طالت»[٤].

وقد رد الإمام الطبري على هذا التفسير اللغوي المحض فقال: «وقد زعم بعض أهل العلم بلغات العرب من أهل البصرة[٥] أن معنى قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ بكتاب من الله، من قول العرب: أنشدني فلان كلمة كذا، يراد به قصيدة كذا جهلاً منه بتأويل الكلمة، واجتراء على ترجمة القرآن برأيه»[٦].

---

(١) روح المعاني: (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥).
(٢) شرحه لصحيح مسلم: (١/ ١٦٨).
(٣) سورة آل عمران، من الآية: (٣٩).
(٤) مجاز القرآن لأبي عبيدة: (١/ ٩١).
(٥) يقصد به أبا عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري صاحب «مجاز القرآن»، المتوفى سنة تسع ومائتين، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: إنباه الرواة: (٣/ ٢٧٦)، وطبقات المفسرين: (٢/ ٣٢٦).
(٦) جامع البيان: (٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

والأثر المنقول من الصحابة والتابعين في تفسير الآية أن معنى مصدقاً بكلمة من الله، أي بعيسى ابن مريم. وبه قال ابن عباس والحسن وقتادة وعكرمة ومجاهد والسدي والضحاك والربيع بن أنس ﷺ وغيرهم[١].

٣ ـ ومن أمثلة ذلك اعتماد بعضهم للعربية في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[٢].

حيث قال: «أي به ينجون من الكروب والجدب، وهو من العصر، وهي العصرة ـ أيضاً ـ وهي المنجاة والملجأ، قال:

ولقد كان عصرة المنجود[٣]

أي: المقهور المغلوب...»[٤].

وعلق الطبري على هذا التفسير بقوله: «وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل ممن يفسر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب يوجه معنى قوله تعالى: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ ـ وذكر القول المذكور ثم قال: ـ وذلك تأويل يكفي من الشهادة على خطئه خلافه قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين»[٥].

والذي قاله الصحابة والتابعون في تفسير قوله تعالى: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ قولان:

الأول: يعصرون أي: يعصرون العنب خمراً والزيتون زيتاً والسمسم دهناً. والمراد به كثرة النعيم والخير. هذا مروي عن ابن عباس ومجاهد والسدي والضحاك وقتادة.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير: (١/٣٦٩)، روى العوفي وغيره عن ابن عباس به.
(٢) سورة يوسف، من الآية: (٤٩).
(٣) هذا عجز بيت صدره:
صادياً يستغيث غير مغاث
لأبي زيد الطائي، انظره: في تفسير الطبري: (١٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤)، ولسان العرب: (٤/٥٧٨).
(٤) انظر: مجاز القرآن: (١/٣١٣ ـ ٣١٤)، وتفسير البغوي: (٤/٢٤٧).
(٥) تفسير الطبري: (١٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤).

الثاني: يعصرون، أي: يحلبون. رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه[(١)].

بعض آثار المبدأ اللغوي في التفسير:

٤ ـ استدل بعض الفرق الباطلة كالمرجئة على قولهم: «إن الإيمان مرادف للتصديق» بمبدأ التفسير اللغوي حيث قالوا: «إن الله تعالى قال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[(٢)]، أي بمصدق لنا. والإيمان في اللغة التصديق، والرسول ﷺ إنما خاطب الناس بلغة العرب، فيكون مراده بالإيمان التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان. فالأعمال ليست من الإيمان»[(٣)].

هذا استدلال باطل منشؤه الاعتماد على مجرد اللغة، وقد تولى أئمة الإسلام إبطاله وبيان خطئه، والرد عليه من وجوه كثيرة وجوانب متعددة[(٤)] لا يتسع المقام لسردها.

٥ ـ قال الله تعالى مخبراً عن قول عيسى عليه السلام: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[(٥)].

«فهذا شرط دخل عل ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعاً؛ لأن المسيح إما أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين فإنما تعلق الشرط وجزاؤه بالماضي، وغلط على الله من قال: إن هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه، والتقدير: إن أكن أقول هذا فإنك تعلمه.

وهذا تحريف للآية؛ لأن هذا الجواب إنما صدر منه بعد سؤال الله له

---

(١) انظر: المصدر السابق، وتفسير البغوي: (٤/ ٢٤٧)، وتفسير ابن كثير: (٢/ ٤٩٨).
(٢) سورة يوسف، من الآية: (١٧).
(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية: (٧/ ٢٨٩). وللتفصيل يراجع: الفرق بين الفرق: (ص: ١٩٠)، والفصل: (٣/ ٢٢٧).
(٤) انظر: في ذلك المرجع السابق الأول، والإبانة الكبرى لابن بطة: (٢/ ٦٣٠) وما بعدها، ولوامع الأنوار البهية: (١/ ٤٢٢) وما بعدها، وقواعد الترجيح عند المفسرين: (٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣).
(٥) سورة المائدة، من الآية: (١١٦).

عن ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتخذوه وأمه إلهين إلا بعد رفعه بمئات من السنين، **فلا يجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية، هدم مائة من أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية**»[١].

وممن ارتكب هذا الخطأ في التفسير نفاة الصفات والمؤّولة لها، والعقلانيون واللغويون من المعتزلة وغيرهم قديماً وحديثاً، وفرقة أهل القرآن ـ بزعمهم ـ الحديثة فظهرت آثار سيئة في تفاسيرهم بأخذ هذا المنهج الأعوج.

٦ ـ فمثلاً الآيات التي تدل على إثبات رؤية الله تعالى للمؤمنين يوم القيامة كقول الله تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ ﴿٢١﴾ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾[٣].

نرى المعتزلة يفسرون هذه الآيات بتفسير غير صحيح فراراً من إثبات الرؤية معتمدين على اللغة ومتجاهلين الأحاديث والآثار الصحيحة ومحاولين بكل ما يستطيعون أن يطبقوا مبدأهم اللغوي حتى يتخلصوا من الورطة التي أوقعهم فيها ظاهر لفظ القرآن الكريم، فإذا بهم يقولون: «إن النظر إلى الله معناه: الرجاء والتوقع للنعمة والكرامة»، واستدلوا على ذلك بأن النظر إلى الشيء في العربية ليس مختصاً بالرؤية المادية، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدتني نعماً[٤]

٧ ـ وقالوا في قول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[٥]: «غل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود.. ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد ولا غل ولا بسط...». وأولوا اليد بالنعمة مستدلين بقول العرب: «لي عند فلان يد أي نعمة ومعروف»[٦].

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم: (١/ ٤٥).
(٢) سورة القيامة، الآيتان: (٢٢ ـ ٢٣).
(٣) سورة المطففين، الآية: (٢٣).
(٤) راجع الكشاف: (٢/ ١٦٥).
(٥) سورة المائدة، من الآية: (٦٤).
(٦) انظر: الكشاف: (١/ ٢٥٠) بتصرف، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (ص: ٨٤). وانظر تعليق ابن المنير ـ مع كونه من الأشاعرة المؤولة أيضاً ـ على الزمخشري في ذيل الموضعين السابقين من الكشاف.

وما أحسن قول الدكتور الذهبي في بيان المنهج اللغوي الذي انتهجه المعتزلة في التفسير وسلك عليه من تبعهم: «كذلك نجد المعتزلة قد حرصوا كل الحرص على الطريقة اللغوية التي تعتبر عندهم المبدأ الأعلى لتفسير القرآن، وهذا المبدأ اللغوي، يظهر أثره واضحاً في تفسيرهم للعبارات القرآنية التي لا يليق ظاهرها عندهم بمقام الألوهية، أو العبارات التي تحتوي على التشبيه، أو العبارات التي تصادم بعض أصولهم، فنراهم يحاولون أولاً إبطال المعنى الذي يرونه مشتبهاً في اللفظ القرآني، ثم يثبتون لهذا اللفظ معنى موجوداً في اللغة يزيل هذا الاشتباه ويتفق مع مذهبهم، ويستشهدون على ما يذهبون إليه من المعاني التي يحملون ألفاظ القرآن عليها بأدلة من اللغة والشعر العربي القديم»[١].

٨ ـ وهذا نور أحمد عرب ـ أحد الدعاة النشيطين لفرقة من الفرق القرآنية[٢] ـ اعتمد على اللغة اعتماداً كلياً حيث نسب إلى لسان العرب تفسير لفظ الصلاة فقال: «الصلاة من الله الرحمة ومن المخلوقين والملائكة والإنس والجن القيام والركوع والدعاء والتسبيح، وهذا هو معنى الصلاة بروح القرآن»[٣].

---

(١) التفسير والمفسرون: (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

(٢) يوجد في الوقت الحاضر أربع فرق من القرآنيين يجمعهم أمران:
١ ـ القول بالاقتصار على القرآن وحده في أمور الدنيا والآخرة.
٢ ـ أن السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ليست بحجة في الدين فلا مجال لإقحامها فيه.
الفرقة الأولى: فرقة (أمت مسلم أهل الذكر والقرآن)، وقد وضع حجر أساسها محمد رمضان تلميذ عبد الله جكرالوي، وتوفي محمد رمضان عام: (١٩٣٩م).
الفرقة الثانية: فرقة (أمة مسلمة). وضع أسسها الخواجة أحمد دين في أمرتسر بالهند، وكانت وفاته عام ١٩٣٦م.
الفرقة الثالثة: فرقة (طلوع إسلام)، وهي أنشط فرق القرآنيين الموجودة في الآونة المعاصرة، قام بتأسيسها غلام أحمد برويز في الهند قبل استقلال باكستان، إلا أنه نشط في الحركة بعد انتقاله من دلهي إلى باكستان.
الفرقة الرابعة: فرقة (تحريك تعمير إنسانيت)، يمولها عبد الخالق مالواده أحد الأثرياء، ورياسة الحركة تعود إليه، ويحركها القاضي كفايت الله.
انظر: «القرآنيون»: (ص: ٥٧ ـ ٦٣) بتصرف واختصار.

(٣) برهان الفرقان لمحمد فاضل سيالكوتي: (ص: ٤٥).

٩ ـ وقالوا عند تفسيرهم للطواف: «ليس معنى الطواف أن ندور حول البيت، بل معناه أن نتردد إليه بين الحين والآخر وهو المقصود من الطواف لقوله ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾»[1].

وبناء على هذا المذهب المعتمد على اللغة في التفسير نفى أكثر القرآنيين جل الحقائق الشرعية المستفادة من الألفاظ التي خصها الشارع لشيء معين كالصلاة والزكاة وغيرهما.

وخير دليل على ذلك ترجمة القرآن بآيات الفرقان لزعيمهم القديم عبد الله جكرالوي[2]، ولغات القرآن، وتبويب القرآن كلاهما لرئيسهم المتجدد المعاصر غلام أحمد برويز[3]، وتفسير برهان القرآن لرحمت الله طارق[4].

بطلان رأي بعض الأدباء:

ومما سبق من أقوال أهل العلم في التحذير عن مجرد الاعتماد على اللغة، وما ذكر من النماذج المعتمدة على التفسير اللغوي المحض، يظهر ـ من هذا وذاك ـ فساد رأي من رأى أن الغرض الأول من أغراض التفسير ـ قبل

(١) انظر: فريضة حج: (ص: ١٦)، ومجلة بلاغ القرآن عدد يناير ١٩٧٥م نقلاً عن «القرآنيون وشبهاتهم حول السنة»: (ص: ٢٧٦ ـ ٢٧٧). والآية من سورة النور (٥٨).

(٢) هو عبد الله بن عبد الله الجكرالوي نزيل لاهور، مؤسس الحركة القرآنية الذي دعا الناس إلى مذهب جديد سمى أتباعه «أهل الذكر والقرآن»، وأنكر الأحاديث قاطبة وصنف الرسائل في ذلك. وله مؤلفات باللغة الأردية. وافاه الأجل عام ١٩١٤م.
انظر ترجمته في: «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» لعبد الحي الحسني: (٨/ ٢٨٩).

(٣) هو غلام أحمد برويز بن فضل دين، ولد في (٩)يوليو من عام ١٩٠٣م بالبنجاب الشرقي في الهند في أسرة علمية، وهو من أبرز منكري السنة في شبه القارة الهندية والباكستانية، وله مؤلفات متعددة دس فيها من الأباطيل المتنوعة، وما من معتقد إسلامي إلا مسه قلمه بالتأويل الفاسد بأسلوب لا يفطن إليه إلا المتعمق في دراسة العلوم الإسلامية.
انظر شيئاً من حياته، وبعض أفكاره الهدامة، وشبهه الباطلة والرد عليها في كتاب: «القرآنيون»: (ص: ٤٧ ـ ٥٦) وما بعدها.

(٤) أحد المعاصرين في باكستان.

بيان الأحكام والتشريع والعقائد والأخلاق ـ «هو النظر في القرآن من حيث هو كتاب العربية الأكبر، وأثرها الأدبي الأعظم، فهو الكتاب الذي أخلد العربية، وحمى كيانها وخلد معها، فصار فخرها وزينة تراثها، وتلك صفة القرآن يعرفها العربي مهما يختلف به الدين أو يفترق به الهوى، ما دام شاعراً بعربيته، مدركاً أن العروبة أصله في الناس، وجنسه بين الأجناس، وسواء بعد ذلك أكان العربي مسيحياً أم وثنياً، أم كان طبيعياً دهرياً لا دينياً، أم كان المسلم المتحنف، فإنه سيعرف بعروبته منزلة هذا الكتاب في العربية، ومكانته في اللغة، دون أن يقوم ذلك على شيء من الإيمان بصفة دينية للكتاب، أو تصديق خاص بعقيدة فيه.. فالقرآن كتاب الفن العربي الأقدس، سواء أنظر إليه الناظر على أنه كذلك في الدين أم لا»[1].

ويتبين بذلك خطأ من يزعم أن كل أديب عربي له حق أن يفسر القرآن معتمداً على اللغة والأدب. واجترأ أحد الأدباء قائلاً: «إنه يفهم اللغة العربية، كما كان يفهمها الطبري وابن كثير والزمخشري وغيرهم من مفسري القرآن الكريم، ومن حقه إذن أن يقول برأيه في معاني الآيات كما يفهمها»[2].

كما يظهر بطلان ادعاء من ادعى[3] بأن القرآن معجزة عربية أدبية قبل كل شيء[4] بحيث جعل القرآن كتاب أدب ولغة وبلاغة بغض النظر عن وجوه إعجازه الأصيلة الأصلية من المعاني الجليلة، والمفاهيم السامية، والأحكام الشرعية الصالحة لكل زمان ومكان، والأنباء الصادقة، والغيوب الماضية والآتية.

لقد ظن هذا المدعي وأمثاله[5] أن آيات القرآن كالنصوص الأدبية من

---

(١) هذه فكرة خطيرة يحملها الأستاذ أمين الخولي، ونقلها الأستاذ أحمد الشرباصي في كتابه: (قصة التفسير): (ص: ١١٤، ١١٥). وانظر: تقديم الخولي لكتاب الفن القصصي في القرآن الكريم لتلميذه الدكتور محمد أحمد خلف الله: (ص: د ـ ي).

(٢) قائل هذا القول الأستاذ الأديب محمد حسن عواد. انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (١/ ١٠٧).

(٣) هو الأستاذ محمد فوزي البشبيشي. انظر: المصدر السابق: (١/ ٢٣٤).

(٤) الصواب: إن الإعجاز اللغوي الأدبي وجه واحد من وجوه إعجاز القرآن المتعددة.

(٥) مثل الدكتور زكي مبارك في كتابه: (النثر الفني في القرن الرابع الهجري)، والدكتور=

شعر ونثر، قابلة للنقد واختلاف الفهم كأي كتاب عربي أدبي ولغوي، والقول فيها بمجرد القدرة على معرفة اللغة العربية وحدها.

ونسي هؤلاء أن لتفسير القرآن قواعد وأصولاً وأدوات لا بد من امتلاكها وإمساكها عند الإقدام على محاولة التفسير، وأن مع فهم اللغة العربية، لا بد من معرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وما تحدث به الرسول ﷺ عند نزول هذه الآية أو تلك كتفسير أو توضيح، وما قاله الصحابة من آراء في تفسير بعض الآيات التي يجمعها موضوع واحد، أو معنى مشترك[1].

فمعرفة اللغة العربية وحدها لا تكفي في تفسير القرآن، بل لا بد من اتصاف بالعلوم المذكورة المتعلقة بتفسير القرآن.

قال الإمام النووي رحمه الله - في معرض كلامه عن أدوات التفسير ومؤهلات المفسر -: «ولا يكفي في ذلك معرفة العربية وحدها، بل لا بد معها من معرفة ما قاله أهل التفسير فيها، فقد يكونون مجمعين على ترك الظاهر، أو على إرادة الخصوص، أو الإضمار، أو غير ذلك مما هو خلاف الظاهر، وكما إذا كان اللفظ مشتركاً بين معان، فعلم في موضع أن المراد إحدى المعاني ثم فسر كل ما جاء به، فهذا كله تفسير بالرأي، وهو حرام، والله أعلم»[2].

من أشهر الكتب في الاعتماد على اللغة في التفسير:

مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى يعد من أشهر الكتب في تطبيق هذا المنهج اللغوي في التفسير ولن نبالغ لو قلنا أنه يعتبر من أهم مظان النماذج والأمثلة التطبيقية المتمثلة في منهج التمسك باللغة حيث جعل صاحبه «القرآن نصاً عربياً مجرداً، ولم يراع في تفسيره سياق الآيات ولا أسباب النزول ولا المعاني الشرعية التي تدل عليها ألفاظ القرآن، ولا ما أثر من التفسير عن

= محمد أحمد خلف الله في رسالته للدكتوراه: (الفن القصصي في القرآن الكريم)، والدكتور طه حسين في كتابه: (في الأدب الجاهلي).

(١) انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (١/ ١٠٧).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي: (ص: ٢٤٢، ٢٤٢).

الصحابة والتابعين ولا عادات المخاطبين بهذا القرآن، جرد تفسيره للآيات من هذا كله، ونزله على المعاني العربية دون أن يحتكم إلى غير استعمال العرب للألفاظ والتراكيب. وقد أنكر عليه هذا المنهج جماعة من تلاميذه ومعاصريه ومن بعدهم»[١].

ويليه **معاني القرآن** للأخفش، وهو أشد وأدهى في السير على هذا المنهج، واستفاد صاحبه من «مجاز القرآن» إلى حد كبير حتى قيل: إنه نسخة مغيرة من كتاب أبي عبيدة[٢]، **ومعاني القرآن** للفراء.

○○○○○

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين: (٢/ ٣٦٦).

(٢) وللتفصيل يراجع: إنباه الرواة: (٢/ ٣٧)، وطبقات النحويين: (ص: ٧٤٧٥)، ومقدمة تحقيق معاني القرآن، للأخفش: (١/ ١٢).

الفصل السادس

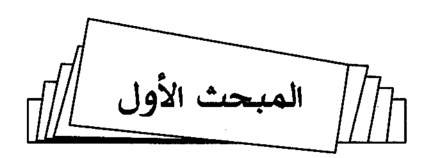
الاعتماد على الفروض المجازية والتذرع بالتمثيل والتخييل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمجاز وموقف العلماء منه باختصار

المبحث الثاني: أقوال العلماء في ذم الاعتماد على المجاز في التفسير

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



التعريف بالمجاز وموقف العلماء منه باختصار

قسم علماء البيان والمعاني ونحوهم الكلام إلى: حقيقة ومجاز.

فالحقيقة في **اللغة** مأخوذة: «من الحق»، وهو الثابت.

قال ابن فارس: «الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته... ويقال حق الشيء: وجب»(١).

وفي **الاصطلاح**: هي كل لفظ بقي على موضعه ولم ينقل إلى غيره.

وقيل: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أصلاً(٢).

وقسيمها المجاز في اللغة: على وزن «مفعل» من الجواز، وهو العبور والانتقال والتعدي(٣).

وفي الاصطلاح هو: استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة بينهما مع قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي(٤).

موقف العلماء من المجاز في اللغة والقرآن:

موضوع المجاز واسع ومستفيض خاض فيه جمع من العلماء، وكثر

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (٢/ ١٥)، وانظر: أساس البلاغة للزمخشري: (ص: ٩٠)، الصحاح: (٤/ ١٤٦١).

(٢) انظر: شرح اللمع في أصول الفقه: (١/ ١١٩)، والعدة لأبي يعلى: (١/ ١٧٢)، ومعجم لغة الفقهاء: (ص: ١٨٣).

(٣) انظر: الصحاح: (٣/ ٨٧٠)، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير: (١/ ١٣١).

(٤) مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي: (ص: ٢١٠)، وللاستزادة انظر: أسرار البلاغة للجرجاني: (٣٠٤)، والمصدر الأخير في الهامش السابق.

الخلاف بينهم في وقوعه في اللغة والقرآن، فمنهم من أنكره مطلقاً حتى سماه طاغوتاً وأبطله من خمسين وجهاً، ومنهم من أجازه مطلقاً وأقام لإثباته دلائل وشواهد متنوعة من القرآن وكلام العرب، ومنهم من فرق بين وقوعه في اللغة والقرآن الكريم. ولست بصدد ذكر حجج المانعين والمجيزين، وجواب كل فريق عن الآخر، لأنه يطول به المقام.

وخلاصة القول في الموضوع إن العلماء قد اختلفوا في وجود المجاز وعدمه على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

منع وجود المجاز مطلقاً في اللغة والقرآن:

رجح هذا القول وانتصر له شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قرر أن تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث ظهر بعد انقضاء القرون الثلاثة المفضلة، وبيَّن ضعف القائلين به[١]. وألف رسالة مستقلة في موضوع الحقيقة والمجاز بعنوان: «الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله تعالى»[٢].

وتبعه تلميذه القيم العلامة ابن القيم، وعقد له فصلاً في «الصواعق المرسلة»[٣]، وذكر أن هذا القول أسد وأصح نقلاً وعقلاً ولغة من مذهب القائلين بالمجاز. كما رجحه العلامة الشنقيطي في رسالة أسماها: «منع جواز المجاز في المُنزل للتعبد والإعجاز»[٤].

القول الثاني: جواز وقوع المجاز في اللغة والقرآن، وهذا قول جمهور العلماء من أهل اللغة والأصول. وبالغ منهم من زعم أن اللغة كلها مجاز، واعتبر هذا الرأي شاذ عند أصحاب هذا القول[٥].

---

(١) انظر: كتاب الإيمان لشيخ الإسلام: (ص: ٧٩) وما بعدها.

(٢) طبعت الرسالة مستقلة وتوجد أيضاً ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥١ ـ ٣٧٤).

(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة: (٢/ ٢٣١) وما بعدها.

(٤) وهي مطبوعة مستقلة، وتوجد أيضاً في آخر الجزء العاشر من أضواء البيان.

(٥) انظر: المحصول: (١/ ١/ ٤٤٧)، وشرح مختصر ابن الحاجب: (١/ ٢٣٢)، والمسودة في أصول الفقه لأبي العباس الحراني: (ص: ٥٦٤).

القول الثالث: منع وقوع المجاز في القرآن وحده دون اللغة. وذهب إلى ذلك جملة من العلماء[١].

شروط صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه:

وعلى القول بالمجاز فإن ذلك ليس على الإطلاق دون قيود وضوابط، بل لا بد من مراعاة أمور حتى يمكن صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، وذلك بشروط أربعة، وهي:

الأول: بيان امتناع إرادة الحقيقة، وصحة ذلك.

الثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى المجازي الذي عينه وإلا كان مبطلاً مفترياً على اللغة والشرع.

الثالث: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة، وسلامة الدليل الصارف عن معارض.

الرابع: أن تكون القرينة تصلح لنقلها عن الحقيقة إلى المجاز[٢].

نموذج من التناقض:

ولا خلاف بين العلماء في هذا الموضوع بل حكى غير واحد من المتمسكين بالمجاز، الإجماع على أن المجاز خلاف الأصل، والأصل هو الحقيقة. فيجب أن تحمل نصوص الوحي وتفسيرها على حقائقها، ولا يعدل عنها إلا لدليل.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «وكلام الله تعالى مهما أمكن حمله على الحقيقة لا يجوز أن يعدل به عنه إلى المجاز»[٣].

قال الإمام الرازي: «وأجمع العلماء على أنه لا يجوز صرف الكلام إلى المجاز إلا بعد تعذر حمله على الحقيقة»[٤].

---

(١) انظر: المصادر السابقة إضافة إلى الإحكام للآمدي: (١/ ٤٧).

(٢) انظر: نقض تأسيس الجهمية: (١/ ٤١)، وبدائع الفوائد: (٤/ ٢٠٥)، والموافقات: (٣/ ٩٩).

(٣) شرح الأصول الخمسة: (ص: ٧٣٨).

(٤) تفسير الرازي: (٣٠/ ٩٤). وانظر: المحصول: (١/ ١/ ٤٧١).

وقال شيخ الإسلام: «ومن قسم الكلام إلى حقيقة ومجاز متفقون على أن الأصل في الكلام هو الحقيقة»[١].

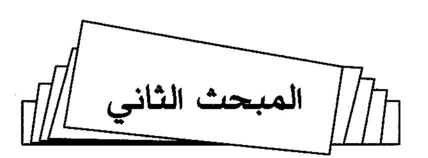
إلا أن الناظر في تفاسيرهم يرى تناقضهم وتضادهم حيث لم يطبقوا هذا القول عند تفسيرهم للنصوص القرآنية، وخالفوا ذلك عند تفسير آيات الأسماء والصفات، وصرفوا ألفاظ القرآن الكريم عن ظاهرها وحقيقتها، وحملوها على المجاز والتمثيل بحجة امتناع الحقيقة لما فيها من التشبيه ـ بزعمهم ـ مع أن إجراءها على ظواهرها ممكن.

ومنشأ هذا التحريف والتبديل أنهم اعتقدوا معتقدات باطلة مخالفة لأصول القرآن والسنة، ولم يستطيعوا أن يتنازلوا عنها، فأرادوا نصرة أهوائهم وبدعهم بكل أسلوب ميسر وبكل صورة ممكنة ولو أدت بهم إلى إنكار الحق وتأييد الباطل والدفاع عنه. نعوذ بك اللهم من شر الضلال وسوء الاعتقاد.

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٧٣).



المبحث الثاني

أقوال العلماء في ذم الاعتماد على المجاز

إن كلام الله ﷻ نزل بلسان عربي مبين، وهو حق وفصل، وهو يهدي إلى صراط مستقيم، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[1]، وقال: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾[2]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ﴿١٤﴾﴾[3]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾[4]، فالقرآن هدى وبيان ليس مجازات ولا استعارات، وليس خيالات ولا أوهاماً لا حقيقة لها.

والقول بالمجاز حادث بعد القرون الثلاثة المشهودة لها بالخير، وكرهه أئمة السلف الصالح في العقائد عموماً وفي باب الأسماء والصفات، ومسائل الغيب كالجنة والنار والميزان والصراط ونحوها خصوصاً.

١ ـ قال الإمام **ابن عبد البر** رحمه الله: «وحمل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة أولى بذوي الدين والحق؛ لأنه تعالى يقص الحق، وهو قول الحق تبارك وتعالى علواً كبيراً»[5].

وقال: «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته. . . ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات»[6].

---

(١) سورة الشعراء، الآيات: (١٩٢ ـ ١٩٥). (٢) سورة ص، الآية: (٨٤).
(٣) سورة الطارق، الآيتان: (١٣ ـ ١٤). (٤) سورة الإسراء، من الآية: (٩).
(٥) انظر: الاستذكار: (١/ ١٢٩)، والتمهيد: (١٦/ ١٥٢).
(٦) المصدر السابق الأخير: (١٧/ ١٣١).

وبين كَلَلهُ منهج أهل السنة والجماعة ومسلك أهل البدع في المجاز حيث قال:

«أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز... وأما أهل البدع، والجهمية، والمعتزلة كلها، والخوارج، فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه»[1].

وكلامه هذا يفصل بين المنهجين ويفرق بينهما فرقاً واضحاً.

٢ ـ لم يعرف عن العرب تقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز، ولم ينقل عنهم أنهم تكلموا بلفظ المجاز الذي هو قسيم الحقيقة عند أهل البيان والأصول، وإنما هذا التقسيم ظهر أوائله في القرن الثالث، وانتشرت خطورته في المائة الرابعة. وفي ذلك يقول **شيخ الإسلام**: «... وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء[2] ونحوهم... ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة، ولا من سلف الأمة وعلمائها، وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف... فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجوداً في المائة الثانية، اللهم إلا أن يكون في أواخرها»[3].

---

(١) التمهيد: (٧/ ١٤٥).

(٢) هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني النحوي القاري، ثقة، كان من أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر، توفي كَلَلهُ سنة أربع خمسين ومائة.
انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين: (ص: ١٤٠ ـ ١٥١)، والسير: (٦/ ٤٠٧ ـ ٤١٠)، وتهذيب التهذيب: (١٢/ ١٧٨).

(٣) كتاب الإيمان: (ص: ٧٩ ـ ٨١) باختصار.

٣ ـ قال الإمام **ابن القيم** ﷺ في بداية حديثه عن المجاز: «هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون، وجعلوه جُنَّة يتترسون بها من سهام الراشقين ويصدون عن حقائق الوحي المبين...».

وذكر أن هذا التقسيم لم يرد به الشرع، ولم يصرح أحد من أهل اللغة بأن العرب قسمت كلامها إلى حقيقة ومجاز ثم قال: «وإذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً، ولا عقلياً ولا لغوياً، فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية، ومن سلك طريقهم من المتكلمين»[١].

٤ ـ حرر العلامة **الشنقيطي** ﷺ رأيه في المجاز بقوله: «والذي ندين الله به ويلزم قبوله كل منصف محقق، أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقاً على كلا القولين.

أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلاً وهو الحق، فعدم المجاز في القرآن واضح.

وأما على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية فلا يجوز القول به في القرآن.

وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه ويكون نافيه صادقاً في نفس الأمر، فتقول لمن قال: رأيت أسداً يرمي، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازاً، أن في القرآن ما يجوز نفيه. ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن»[٢].

وقال: «وبهذا الباطل توصل المعطلون إلى نفي صفات الكمال والجلال الثابتة لله تعالى في كتابه وسنة نبيه ﷺ، بدعوى أنها مجاز، كقولهم في استوى: استولى، وقس على ذلك غيره من نفيهم للصفات عن طريق المجاز»[٣].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٢/ ٢٣١، ٢٣٣).

(٢) منع جواز المجاز: (ص: ٧ ـ ٨). (٣) مذكرة في أصول الفقه: (ص: ٥٨).

فحاصل ما سبق من أقوال أهل العلم في هذا الموضوع وموقفهم من تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز أنه ينبغي أن نعلم قبل كل شيء أن تقسيم الألفاظ ومعانيها إلى حقيقة ومجاز حتى يكون تقسيماً صحيحاً لا بد أن يكون تقسيماً عقلياً أو شرعياً أو لغوياً، وهذه الأقسام الثلاثة باطلة؛ فإن العقل لا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه، ولو كانت دلالة الألفاظ على المعاني دلالة عقلية لما اختلفت باختلاف الأمم، ولما جهل أحد من العقلاء معنى لفظ من الألفاظ، والذات التي نطلق عليها كلمة «فرس» لا يمنع العقل من إطلاق كلمة «حمار» عليها لو حصل اتفاق وتواطؤ بذلك.

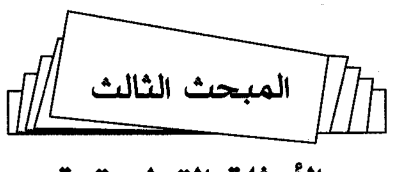
ويؤكده وجود دلالات كثيرة لكلمة واحدة؛ إذ لو دل العقل على تخصيص اللفظ بمعنى معين لامتنع استعماله في غيره عقلاً.

أما الشرع فلم يرد بهذا التقسيم ولا دل عليه، ولا أشار إليه، لا في الكتاب الحكيم، ولا في السنة المطهرة، ولم يعرفه الجيل الأول من الصحابة والتابعين ﷺ، ولا أحد من الأئمة الأربعة، ولم يسلم به أحد من العلماء الذين هم على منهاج أهل السنة والجماعة، بل وجدنا هذا التقسيم يتعارض مع الشرع، ويؤدي إلى مفاسد كثيرة أبرزها تمهيد الطريق لإبطال مدلولات الألفاظ الشرعية.

وأما اللغة فلم يصرح أحد من أئمتها بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز، فلم يعرف هذا التقسيم أئمة اللغة والنحو، لا الخليل بن أحمد، ولا سيبويه، ولا أبو عمرو بن العلاء ولا الأصمعي، ومن في طبقتهم من فحول اللغة، وأساطين العربية[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (٧/٨٨)، و(٢٠/٤٥١ ـ ٤٥٤)، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، للدكتور محمد أحمد لوح: (ص: ٩٨، ٩٩).



المبحث الثالث

الأمثلة التطبيقية

إن طائفة من المفسرين من الفرق المبتدعة قد اتخذوا المجاز سلماً لتأييد مذاهبهم المنحرفة ومعتقداتهم الباطلة، وذريعة للوصول إلى مبادئهم الخاطئة المبنية على إنكارهم لمعاني آيات الأسماء والصفات الحقيقية، أو تأويلهم إياها بمعان غير صحيحة؛ فلذا نراهم يقفون أمام الآيات التي تبدو في ظاهرها غريبة مستبعدة موقف النفور من جواز إرادة المعنى الحقيقي، والتخلص من هذا الظاهر المستغرب بصرف نصوص الوحي عن حقيقتها وحملها على المجاز أو التمثيل، وبهذا ارتكبوا جريمة التحريف لفظياً أو معنوياً.

ومن أبرز المفسرين الواقعين في هذا الخطأ إمام المعتزلة الزمخشري الذي كثر اعتماده على الفروض المجازية، وطال باعه في تذرعه بالتمثيل والتخييل، ومشى على هذه الطريقة من أول كتابه إلى آخره، ولم يقبل المعاني الظاهرة التي يجوِّزها أهل السنة، بل وصلت حاله إلى أن صرح بأن النصوص المشتبهات كلها من باب التخييل، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[1].

قال ـ بعد ذكره أن هذا جار على أسلوب التخييل ـ: «ولا ترى باباً في علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء، فإن أكثره.. تخييلات قد زلت فيها الأقدام قديماً، وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير حتى يعلموا أن في عداد العلوم

(١) سورة الزمر، من الآية: (٦٧).

الدقيقة علماً لو قدروه حق قدره لما خفي عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه...»[١].

وقبل الزمخشري سار على هذا النهج ـ أيضاً ـ القاضي عبد الجبار المعتزلي في تفسيره: (تنزيه القرآن عن المطاعن).

وما أصدق قول أحد الباحثين في المعتزلة وبيان مصدرهم: «وقد لعب المجاز دوراً هاماً في مدرسة الاعتزال، إذ اعتمدت عليه كل تأويلاتهم في نفي الصفات، وخلق القرآن، وما إلى ذلك»[٢].

ومن المعاصرين الذين سلكوا هذا المسلك، واتخذوا المجاز والتمثيل سبيلاً للفرار من الحقائق التي يصرح بها القرآن الكريم، والمعجزات التي لا تقع تحت مدارك البشر، الأستاذ محمد عبده وبعض تلاميذه مثل الأستاذ السيد رشيد رضا[٣] وغيره.

كما أن القرآنيين ومن نحا نحوهم ـ أيضاً ـ حملوا الآيات الواردة في الأمور الخارقة للعادة كقصة إلقاء إبراهيم عليه السلام في النار، وولادة عيسى عليه السلام من غير أب، وابتلاع الحوت ليونس عليه السلام، وغيرها من المعجزات والغيبيات، على الاستعارات والمجازات[٤].

وفيما يلي أورد بعض الشواهد والأمثلة من تفاسيرهم تدل على ما قلنا وتبيّن مدى خطورة القول بالمجاز في القرآن الكريم:

حقيقة أمر الله تعالى للسماء والأرض:

١ ـ من الآيات التي صرفوها عن حقيقتها وحملوها على المجاز قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾[٦].

---

(١) الكشاف: (٣/٣٥٦). (٢) ظاهرة التأويل: (ص: ١٦٨).

(٣) انظر: تفسير المنار: (٥/١٤٥ ـ ١٤٦)، و(٧/٣١١) على سبيل المثال.

(٤) انظر: مقالات السيد أحمد خان: (٢/٢٣٩)، والتحذير في أصول التفسير للمؤلف نفسه: (ص: ٢٥).

(٥) سورة فصلت، الآية: (١١). (٦) سورة ق، الآية: (٣٠).

أوّل المعتزلة وبعض المعاصرين الآيتين على المجاز والتمثيل، وقالوا: ليس هناك أمر بالقول على الحقيقة.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في تفسير الآية الأولى: «فالمراد أنه أراد منهما الانقياد لما يريده فاستجابا...»[(١)].

وفسرها الزمخشري بقوله: «ومعنى أمر السماء والأرض بالإتيان وامتثالهما أنه أراد تكوينهما فلم يمتنعا عليه ووجدتا كما أرادهما وكانتا في ذلك كالمأمور المطيع إذا ورد عليه فعل الآمر المطاع، وهو من المجاز الذي يسمى التمثيل، ويجوز أن يكون تخييلاً، ويبنى الأمر فيه على أن الله تعالى كلم السماء والأرض وقال لهما: ائتيا، شئتما ذلك أم أبيتماه، فقالتا: أتينا على الطوع لا على الكره، والغرض تصوير أثر قدرته في المقدورات لا غير، من غير أن يحقق شيء من الخطاب والجواب»[(٢)].

وقال في تفسير الآية الثانية: «وسؤال جهنم وجوابها من باب التخييل الذي يقصد به تصوير المعنى في القلب»[(٣)].

قال الأستاذ رشيد الخطيب في إحدى مقالاته: «من أساليب حكاية التكوين، وهو عبارة عن بيان الواقع في صفة الشيء كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، فقد قالوا: ليس هناك أمر بالقول على الحقيقة ولا جواب، ولكن الكلام على التمثيل يبين سهولة ذلك عليه تعالى»[(٤)].

تفسيرهم هذا للآيتين، وإنكارهم لحقيقة القول الصادر من السماء والأرض وجهنم المذكور في الآيتين مبني على الباطل، وإن سموه مجازاً أو تمثيلاً أو تخييلاً؛ فإنه ليس هناك ما يمنع من صدور هذا القول حقيقة من السماء والأرض وجهنم، وإن كنا لا نعلم كيفية صدوره منها.

ذكر ابن قتيبة التأويلات المجازية في تفسير الآيتين ثم رد على ذلك

---

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن: (ص: ٣٧٠). (٢) الكشاف: (٣/ ٣٨٥).

(٣) المصدر السابق: (٤/ ٢٣).

(٤) انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٢/ ٦٩).

بقوله: «فما يحوج إلى التعسف والتماس المخارج بالحيل الضعيفة؟ وما ينفع من وجود ذلك في الآية والآيتين، والمعنى والمعنيين، وسائر ما جاء في كتاب الله ﷻ من هذا الجنس، وفي حديث رسول الله ﷺ ممتنع عن مثل هذه التأويلات؟

وما في نطق جهنم ونطق السماء والأرض من العجب، والله تبارك وتعالى ينطق الجلود، والأيدي، والأرجل، ويسخر الجبال، والطير بالتسبيح...»(١).

قال الإمام القرطبي رحمه الله في كلامه عن تفسير الآية: «وقال أكثر أهل العلم: بل خلق الله فيهما الكلام فتكلمتا كما أراد تعالى»(٢).

وقال عند تفسيره للآية الثانية: «وقيل: ينطق الله النار حتى تقول هذا كما تنطق الجوارح. وهذا أصح»(٣).

وعلق العلامة ابن المنيِّر على الزمخشري بقوله: «قد تقدم إنكاري عليه إطلاق التخييل على كلام الله تعالى... وجب اجتناب التعبير عنه بهذه العبارة لما فيها من إيهام وسوء أدب»(٤).

وقال: «ولو فتح باب المجاز، والعدول عن الظواهر في تفاصيل المقالة لاتسع الخرق(٥) وضل كثير من الخلق عن الحق»(٦).

وقد رد الإمام ابن الوزير اليماني(٧) على مثل هذه المجازات في كتابه:

---

(١) تأويل مشكل القرآن: (ص: ١١٢ ـ ١١٣).
(٢) الجامع لأحكام القرآن: (١٥/ ٢٢٤). (٣) المصدر السابق: (١٧/ ١٤).
(٤) الانتصاف: (٣/ ٣٨٥)، وانظر أيضاً: (١/ ٣٥٠).
(٥) هذه الجملة جزء من البيت تمامه:
لا نسب اليوم ولا خلة ... واتسع الخرق على الراقع
قائله: أنس بن عباس بن مرداس السلمي. يريد أنه قد تفاقم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع.
انظر: الكتاب لسيبويه: (٢/ ٢٨٥)، وهمع الهوامع للسيوطي: (٢/ ١٤٤، ٢١١).
(٦) الانتصاف: (٤/ ٢٤).
(٧) هو: محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الصنعاني، المشهور بابن الوزير، أبو عبد الله، من أهل اليمن، له عدة مؤلفات، منها: إيثار الحق على الخلق. توفي رحمه الله =

«ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»[١]، رداً مفصلاً.

قال الأستاذ أحمد محمد جمال في معرض رده على الأستاذ رشيد: «ولو ذهبنا مذهب التمثيل في تفسير قصص الكتاب والسنة لكان الإسلام ـ طبيعة وشريعة ـ دين الخيال لا دين الحقيقة، ودين التمثيل لا دين التسجيل، ومعاذ الحق... أن نقول بالخيال فيه.

ثم إن تأويل قصص القرآن على أنه من قبيل التمثيل معناه أن يكون حمل هذا القصص على معناه الظاهر غير ميسور»[٢].

تسبيح السماوات والأرض والجبال:

٢ ـ قال الله ﷻ: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤٤﴾﴾[٣].

وقال ﷻ: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾﴾[٤].

أنكرت المعتزلة حقيقة تسبيح السماوات والأرض والجبال، وحملوا معنى الآيتين على التأويلات المجازية.

قال القاضي عبد الجبار في تفسير آية الإسراء: «يعني أنها تدل على توحيده وتنزيهه عن الأشباه، فالمراد بتسبيح السموات والأرض ومن فيهن ما ذكرناه، لا أن المراد به القول الذي يسمى تسبيحاً»[٥].

وقال الزمخشري: «والمراد أنها تسبح له بلسان الحال، حيث تدل على الصانع وعلى قدرته وحكمته، فكأنها تنطق بذلك، وكأنها تنزه الله ﷻ مما لا

= بصنعاء اليمن سنة أربعين وثمانمائة.
انظر ترجمته في: إيضاح المكنون: (١/ ١٥٢)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي: (٢/ ١٩٠).

(١) انظر: (ص: ١٤٩ ـ ١٥٥).
(٢) القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (ص: ٧١).
(٣) سورة الإسراء، من الآية: (٤٤).
(٤) سورة الأنبياء، الآية: (٧٩).
(٥) تنزيه القرآن عن المطاعن: (ص: ٢٢٩).

يجوز عليه من الشركاء وغيرها»[١].

ونحو هذا التأويل ذكراه في تفسير الآية من سورة الأنبياء[٢].

وهناك أقوال أخرى نقلت في تفسير آية الإسراء، من بعض المفسرين الذين ليسوا ممن سبق، فقال بعضهم: إن كل شيء فيه روح يسبح، وما لا روح فيه فلا يسبح.

وقال البعض الآخر: إن كل شيء لم يغير عن حاله يسبح، فإذا تغير انقطع تسبيحه.

وقيل: إن هذا التسبيح تجوُّز، ومعناه إن كل شيء تبدو فيه صنعة الصانع الدالة على قدرته وحكمته وكماله فتدعو رؤية ذلك إلى التسبيح من المعتبر[٣].

فهذه الأقوال تخالف ظاهر اللفظ من الآية، فظاهر الآية يثبت التسبيح حقيقة لكل المخلوقات من حيوانات ناطقة وغير ناطقة، ومن نبات، وجماد، وما لم نعلم من خلق الله تعالى. فهذا هو القول الصحيح الذي يدل عليه ظاهر اللفظ[٤].

ومما يدل على أن المراد بالتسبيح هنا التسبيح الحقيقي قول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾. قال الإمام ابن كثير في تفسير هذا الجزء من الآية: «أي لا تفقهون تسبيحهم أيها الناس؛ لأنها بخلاف لغاتكم، وهذا عام في الحيوانات والجمادات والنباتات، وهذا أشهر القولين كما ثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل»[٥].

وبعد أن ذكر الإمام القرطبي الأحاديث الدالة على تسبيح بعض

---

(١) الكشاف: (٢/ ٣٦٢). وفيه «تتعلق» مكان «تنطق»، ولعل الصواب ما أثبتناه. وانظر أيضاً: كلمتان بين المفسرين والمحدثين وأهل اللغة للدكتور محيي الدين الريح: (ص: ٢٢).

(٢) انظر: المصدرين السابقين: (ص: ٢٢٦)، (٣/ ١٧).

(٣) انظر: هذه الأقوال وغيرها في تفسير الطبري: (٨/ ٨٤ ـ ٨٥)، وزاد المسير: (٥/ ٣٩)، والبحر المحيط: (٦/ ٣٨) وغيرها من كتب التفسير.

(٤) انظر: البحر المحيط: (٦/ ٣٨).

(٥) تفسير ابن كثير: (٣/ ٤٥). وانظر الحديث في كتاب المناقب من صحيح البخاري، باب علامات النبوة في الإسلام، (٦/ ٦٧٩)، برقم: (٣٥٧٩).

الجمادات ونطقها، رجح أن الآية على عمومها حيث قال: «فالصحيح أن الكل يسبح؛ للأخبار الدالة على ذلك، ولو كان ذلك التسبيح تسبيح دلالة فأي تخصيص لداود ﷺ، وإنما ذلك تسبيح المقال بخلق الحياة والإنطاق بالتسبيح. وقد نصت السنة على ما دل عليه ظاهر القرآن من تسبيح كل شيء فالقول به أولى»[(١)].

ويدل على صحة هذا التفسير بعض القواعد التفسيرية منها قاعدة: «يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص».

ذكر الشوكاني رحمه الله عدة أدلة على حمل الآية على العموم ثم قال: «ومدافعة عموم هذه الآية بمجرد الاستبعادات ليس دأب من يؤمن بالله سبحانه، ويؤمن بما جاء من عنده»[(٢)].

وقاعدة: «يجب حمل نصوص الوحي على الحقيقة، ولا يجوز صرفها إلا بدليل واضح يجب الرجوع إليه».

قال العلامة الشنقيطي رحمه الله: «والتحقيق أن تسبيح الجبال والطير مع داود المذكور تسبيح حقيقي؛ لأن الله جل وعلا يجعل لها إدراكات تسبح بها، يعلمها هو جل وعلا، ونحن لا نعلمها... والقاعدة المقررة عند العلماء أن نصوص الكتاب والسنة لا يجوز صرفها عن ظاهرها المتبادر منها إلا بدليل يجب الرجوع إليه»[(٣)].

نسبة الاستهزاء إلى الله تعالى:

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾[(٤)].

قررت المعتزلة وغيرهم من المتأولين أن نسبة الاستهزاء إلى الله تعالى في الآية مجاز.

قال القاضي عبد الجبار عند تفسيره للآية: «وإنما أجري اللفظ على جزاء الاستهزاء مجازاً واتساعاً»[(٥)].

---

(١) تفسير القرطبي: (١٠/ ١٧٤).
(٢) فتح القدير: (٣/ ٢٣١).
(٣) أضواء البيان: (٤/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣).
(٤) سورة البقرة، الآية: (١٥).
(٥) تنزيه القرآن عن المطاعن: (ص: ١٦).

قال الزمخشري عند تفسيره للآية: «فإن قلت: لا يجوز الاستهزاء على الله تعالى؛ لأنه متعال عن القبيح والسخرية من باب العيب والجهل.. فما معنى استهزائه بهم؟ قلت: معناه إنزال الهوان والحقارة بهم؛ لأن المستهزئ غرضه الذي يرميه هو طلب الخفة والزراية ممن يهزأ به وإدخال الهوان والحقارة عليه...»[(١)].

إنكار حقيقة الكرسي:

٤ ـ أنكر الزمخشري حقيقة الكرسي الوارد في قول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[(٢)].

حيث قال عند تفسيره للآية: «وفي قوله: (وسع كرسيه) أربعة أوجه:

أحدها: أن كرسيه لم يضق عن السموات والأرض لبسطته وسعته وما هو إلا تصوير لعظمته، وتخييل فقط، ولا كرسي ثمة، ولا قعود، ولا قاعد، كقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾[(٣)] من غير تصور قبضة، وطي، ويمين، وإنما هو تخييل لعظمة شأنه، وتمثيل حسي...»[(٤)].

علق الإمام ابن المنيِّر على قول الزمخشري هذا قائلاً: «قوله في الوجه الأول أن ذلك تخييل للعظمة سوء أدب في الإطلاق وبعد في الإضرار، فإن التخييل إنما يستعمل في الأباطيل وما ليست له حقيقة صدق، فإن يكن معنى ما قاله صحيحاً فقد أخطأ في التعبير عنه بعبارة موهمة لا مدخل لها في الأدب الشرعي»[(٥)].

والذي تقتضيه الأحاديث النبوية وآثار السلف وأخبارهم أن الكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش دونه السموات والأرض، والعرش أعظم منه، والكرسي إلى العرش كأصغر شيء[(٦)].

---

(١) الكشاف: (١/ ٣٥).
(٢) سورة البقرة، من الآية: (٢٥٥).
(٣) سورة الزمر، من الآية: (٦٧).
(٤) الكشاف: (١/ ١٥٣، ١٥٤).
(٥) هامش نفس المصدر السابق.
(٦) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (١/ ٣٤٢)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٣١٧ ـ ٣١٨).

وهذه الوجه ذكره الزمخشري ـ أيضاً ـ كوجه رابع بصيغة التمريض «روي»[١].

تأويل قصة آدم عليه السلام:

٥ ـ أوّل الأستاذ محمد عبده ومن سار على طريقته من المتجددين ـ بزعمهم ـ الآيات الكريمات الواردة في قصة خلافة آدم عليه السلام، وهبوطه من الجنة، وسجود الملائكة له، وإباء إبليس واستكباره عن السجود، حمل كل هذا على التمثيل والتخييل بقوله: «وتقرير التمثيل في القصة على هذا المذهب هكذا أن إخبار الله الملائكة بجعل الإنسان خليفة في الأرض، هو عبارة عن تهيئة الأرض... لوجود نوع من المخلوقات يتصرف فيها... وسؤال الملائكة عن جعل خليفة يفسد في الأرض؛ لأنه يعمل باختياره ويعطي استعداداً في العلم والعمل لا حد لهما، هو تصوير لما فيه استعداد الإنسان لذلك وتمهيد لبيان أنه لا ينافي خلافته في الأرض... وعرض الأسماء على الملائكة وسؤالهم عنها وتنصلهم[٢] في الجواب، تصوير لكون الشعور الذي يصاحب كل روح من الأرواح المدبرة للعوالم محدوداً لا يتعدى وظيفته، وسجود الملائكة لآدم عبارة عن تسخير هذه الأرواح والقوى له ينتفع بها في ترقية الكون بمعرفة سنن الله تعالى في ذلك، وإباء إبليس واستكباره عن السجود تمثيل لعجز الإنسان عن إخضاع روح الشر وإبطال داعية خواطر السوء التي هي مثار التنازع والتخاصم والتعدي والإفساد في الأرض، ولولا ذلك لجاء على الإنسان زمن يكون فيه أفراده كالملائكة بل أعظم، أو يخرجون عن كونهم من هذا النوع البشري»[٣].

ولقد كتب الأستاذ محمد إقبال[٤] في نفس الموضوع الذي كتب فيه

---

(١) الكشاف: (١/ ١٥٤).

(٢) أي: تبرؤهم، انظر: لسان العرب (١١/ ٦٦٣).

(٣) تفسير المنار: (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

(٤) هو: الدكتور محمد إقبال، الشاعر الكبير، من كبار المفكرين والفلاسفة في شبه القارة الهندية، له جهود كبيرة في إيقاظ همم المسلمين الهنود ضد الاستعمار الإنجليزي. توفي سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة وألف من الميلاد. =

الأستاذ محمد عبده فتأثر بهذا اللون التفسيري تأثراً ظاهراً حيث فسر الجنة وقصة هبوط آدم عليه السلام بقوله: «وعلى هذا فإني أميل إلى اعتبار الجنة التي جاء ذكرها في القرآن تصويراً لحالة بدائية يكاد يكون الإنسان فيها مقطوع الصلة بالبيئة التي يعيش فيها، ومن ثم فإنه لا يحس بلدغة المطالب البشرية التي تحدد نشأتها ـ دون سواها من العوامل ـ بداية الثقافة الإنسانية.

وهكذا نرى أن قصة هبوط آدم جاءت في القرآن لا صلة لها بظهور الإنسان الأول على هذا الكوكب، وإنما أريد بها بالأولى بيان ارتقاء الإنسان من بداية الشهوة الغريزية إلى الشعور بأن له نفساً حرة قادرة على الشك والعصيان، وليس يعني الهبوط أي فساد للأخلاق، بل هو انتقال الإنسان من الشعور البسيط إلى ظهور أول بارقة من بوارق الشعور بالنفس، هو نوع من اليقظة من حلم الطبيعة أحدثها خفقة من الشعور بأن للإنسان صلة عملية شخصية بوجوده»[1].

«ولا شك في ضلال هذا النوع من التفسير الذي يصرف أخبار القرآن عن ظاهرها وحقائقها إلى أوهام يتخيلها إيماءات أو إشارات مهما كان هدف قائلها ومهما كان مراده ما دامت المعاني التي ساقها لا تمت إلى النص بصلة أصيلة، أو أدلة قوية صريحة»[2].

تأويل العرش، والجنة، والنار وأحوال اليوم الآخر:

٦ ـ أوَّل غلام أحمد برويز وغيره من القرآنيين الآيات الواردة في عرش الرحمن واستوائه تبارك وتعالى عليه، والآيات الدالة على ثبوت الجنة والنار، على المجاز والتمثيل.

فذهبت طائفة من هؤلاء إلى أن المقصود من عرش الرحمن ليس عرشاً حقيقياً، وإنما المقصود منه السلطة والملك، كما أن المراد من استواء الله

= انظر ترجمته في: مقدمة «روائع إقبال» لأبي الحسن الندوي عليهما رحمة الله تعالى: (ص: ٢١ ـ ٣٠).

(١) تجديد الفكر الديني في الإسلام: (ص: ٩٩).

(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (١/ ٣٨٤).

تعالى عليه، إنه ملك جميع نظم الكائنات. . . فالمراد من هذا الاستواء معناه المجازي لا محالة[١].

ورأوا أن الجنة والنار وما وصفتا به من نعيم وعذاب صورتان تمثيليتان، وهما طور من أطوار الحياة البشرية، وليستا الحلقة الأخيرة من حياة البشر. . . فالجنة والنار تعبيرات لكيفيات الحياة، لا أنهما أسماء أمكنة خاصة[٢].

وهكذا أول القائلون بالمجاز في القرآن كثيراً من الآيات التي جاء فيها ذكر صفات الله تعالى كصفة اليدين، والساق، والمكر، والخدعة، والسخرية، والآيات التي ورد فيها ذكر حمل الملائكة العرش وحفيفهم حوله، وهبوط الحجارة من خشية الله، وإشفاق الجبال وإبائهن عن حمل الأمانة، وسجود الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب، وحاولوا إبطال حقائقها بصرفها عن ظواهرها وحملها على المجاز والتخييل.

«فقد حمل هؤلاء النصوص القرآنية الصريحة حول أحوال يوم القيامة، على أنها تمثيل وتصوير، لا حقيقة واقعة، فحمل عرش ربك، تمثيل لكمال عزته، وأخذ الكتب باليمين أو الشمال ـ برأيهم ـ من باب التمثيل والتصوير لا الحقيقة. والتناول باليمين يراد به الاستبشار والابتهاج، والتناول بالشمال يراد به العبوس، وكذلك فإن النفخ في الصُّور هو تمثيل وتصوير لما سيجري ـ وهذا التأويل عندهم كثير جداً ـ وهم لا يقصرونه على أخبار المستقبل، بل عمموا به الأخبار القرآنية في الماضي أيضاً، وهي القصص القرآنية، وهذا ولا شك منهج ضال»[٣].

وبهذا يتبين لنا أن القول بالمجاز كان أحد المطايا التي استخدمها المبتدعة لتحريف كثير من النصوص الشرعية الثابتة، وأحد الذرائع التي تذرعوا وتوصلوا بها إلى غايات مراميهم المبنية على التكذيب والتشكيك.

---

(١) انظر: برهان الفرقان على صلاة القرآن لعبد الله جكرالوي: (٢٦٢)، وتبويب القرآن لحشمت علي: (٣/ ١٠٣٢).

(٢) انظر: تبويب القرآن: (٢/ ٢٥٥)، وأسباب زوال أمت ـ أسباب انحطاط الأمة ـ لغلام أحمد برويز: (ص: ١٣٥).

(٣) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٥٣٢)، والعصرانيون: (ص: ٥٤) بتصرف.

والحق أن الواجب في تفسير مثل هذه الآيات حمل جميع أخبار الصفات الواردة في الكتاب والسنة على ظاهرها، واعتقاد حقائقها على الوجه اللائق بالله ﷻ، دون تكييف، ولا تمثيل، ولا تشبيه، ولا تخييل، كما هو منهج أهل السنة والجماعة من سلف الأمة. وقد سبق أقوال العلماء في ذلك.

من أشهر الكتب المعنية بالمجاز في تفسير الآيات:

تمسك بالمجاز كثير من الفرق المبتدعة ـ على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وعلى تفاوت بدعهم وأهوائهم، وعلى تضارب نحلهم وفرقهم ـ في تفسير النصوص القرآنية، وصرفها إلى غير حقائقها، وحملها على محمل غير صحيح.

ومن أشهر وأكثر من خاض في هذا الباب، وأكثر من إيراد التأويلات المجازية، وتوسع في ذلك: **القاضي عبد الجبار، والزمخشري، والرازي** في تفاسيرهم، **والعز بن عبد السلام** في كتابه: «**الإشارة إلى المجاز في بعض أنواع المجاز**».

صرح العز بن عبد السلام في كتابه هذا بأنه لا يجوز أن يتصف الله تعالى بالغضب، والرضا، والفرح، والضحك، ونحو ذلك على الحقيقة، بل يكون وصفه بها مجازاً. فقال: «فإذا وصف الباري بشيء من ذلك ـ أي من الصفات المذكورة ـ لم يجز أن يكون موصوفاً بحقيقته؛ لأنه نقص، وإنما يتصف بمجازه»[1].

والجدير بالذكر هنا أن من أول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن، ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، أي ما هو متعارف عليه بالمعنى الاصطلاحي عند أهل اللغة، وإنما عني بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية وتفسر به، كما يسمي ابن جرير الطبري وغيره ذلك تأويلاً. فمجاز الآية عنده: معنى الآية[2].

---

(١) الإشارة: (ص: ١٠٤).

(٢) انظر في ذلك: كتاب الإيمان لشيخ الإسلام: (ص: ٨٠)، ومجموع الفتاوى: (٧/ ٨٨)، ومختصر الصواعق المرسلة: (٢/ ٢٣٢).

ويضاف إلى ذلك كتاب تشكيك وتشويه: (**الفن القصصي في القرآن الكريم**) لمؤلفه الدكتور محمد أحمد خلف الله الذي يرى أن «القصة القرآنية هي من باب التمثيل، وهو ضرب من ضروب البلاغة، وفن من فنون البيان. والبيان العربي يقوم على الحق والواقع كما يقوم على العرف والخيال. فليس يلزم في الأحداث أن تكون قد وقعت، وليس يلزم في الأشخاص أن يكونوا قد وجدوا، وليس في الحوار أن يكون قد صدر، وإنما قد يكتفي في كل ذلك أو في بعض ذلك بالفرض والخيال»[1].

وكتب معاصرة: (**المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع**)، و(**سحر البيان في مجازات القرآن**)، و(**خصائص التعبير في القرآن الكريم وسماته البلاغية**) للدكتور عبد العظيم المطعني. والكتب مليئة بمحاولات حمل النصوص القرآنية على المجاز[2].

○○○○○

(١) الفن القصصي في القرآن الكريم، الطبعة الثالثة المعدلة/ ١٩٦٥م، مكتبة أنجلو المصرية بالقاهرة: (ص: ١٥٣). وللرد المفصل عليه يراجع: الباب السابع: (ص: ٢١٣ ـ ٢٦١) من كتاب بحوث في قصص القرآن للسيد عبد الحافظ عبد ربه، والقرآن الكريم كتاب أحكمت آياته، للأستاذ أحمد محمد جمال: (١/ ١٧٣ ـ ٢٣٨).

(٢) وللوقوف على شيء من الرد والتعقيب على هذه الكتب انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية للدكتور محمد أحمد لوح: (ص: ٩٩ ـ ١١١). ففيه بحث نفيس حول الموضوع.

الفصل السابع

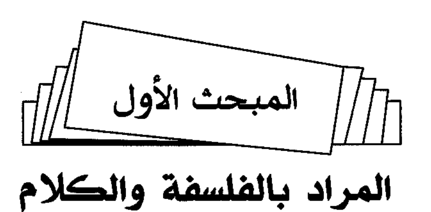
الولوع بالفلسفة والكلام

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالفلسفة والكلام

المبحث الثاني: أقوال العلماء في إنكار الكلام وأهله المذموم

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



المراد بالفلسفة والكلام

كثرت أقوال العلماء وتنوعت آراؤهم في تعريف الفلسفة والكلام، ولعلي أقتصر هنا على إيراد البعض منها بما يناسب موضوعنا، ويلائم مقصودنا في تناول مسائل هذه المباحث:

أولاً: الفلسفة:

لفظ الفلسفة مشتق من اليونانية وأصله: (فيلا ـ صوفيا) ومعناه: محبة الحكمة، ويطلق على: «البحث عن طبائع الأشياء، وحقائق الموجودات»[(١)].

والفلسفة تعني بذل الجهد في سبيل المعرفة الخالصة، أيًّا كانت هذه المعرفة، سواء طبيعية، أو دينية، أو رياضية، أو غير ذلك[(٢)].

ثانياً: علم الكلام:

وعلم الكلام هو ما عرفه الإيجي[(٣)] بقوله: «علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، بإيراد الحجج ودفع الشبه»[(٤)].

---

(١) انظر: المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا: (٢/ ١٦٠)، و الفلسفة الإسلامية للدكتور عرفان عبد الحميد: (ـ ٢٨).

(٢) انظر: آراء نقدية للدكتور مهدي فضل الله: (ص: ١١٤).

(٣) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي الشافعي، الملقب بـ «عضد الدين»، كان عالماً في العلوم العقلية، واللغوية، والفقه. توفي ﷺ سنة ست وخمسين وسبعمائة.
انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي: (١٠/ ٤٦ ـ ٧٨)، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زاده: (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

(٤) المواقف في علم الكلام: (ص: ٧).

أو نقول بأن علم الكلام هو: «العلم الذي يقوم على إثبات العقائد الدينية عن طريق الأدلة العقلية»(١).

وفي ضوء هذا المفهوم للفلسفة وعلم الكلام يمكن التفريق بينهما، بأن الفلسفة تبحث عن الحقيقة، وسواء أصابها الفيلسوف حقيقة دينية، أو غير دينية، فهي بحث عن الحقيقة، أي حقيقة.

وأما علم الكلام فهو يدافع عن الحقيقة الدينية فقط(٢).

ومن جهة النظر إلى بدايات علم الكلام ومبادئ الفلسفة يوجد التداخل بينهما إلى حد ما بحيث قد تصعب معرفة الفروق بين مسائلها.

حكى ابن خلدون عن مقدمات علم الكلام فقال: «إن كثيراً منها مقتبس من كلام الفلاسفة في الطبيعيات والإلهيات... ثم التبست مسائل الكلام، بمسائل الفلسفة بحيث لا يتميز أحد الفنين عن الآخر»(٣).

ونعني بالكلام والفلسفة اللذين نرى الولوع بهما، سبباً من أسباب الخطأ في التفسير، الكلام والفلسفة اللذين عابهما السلف رحمهم الله وذموهما، وهو كل كلام يخالف الشرع.

«وسبب الضلال هو الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله ﷺ والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة.

وإنما سمي هؤلاء أهل الكلام؛ لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس»(٤).

وأهل الكلام ـ ويدخل فيه أهل الفلسفة والمنطق ـ في عرف السلف الصالح ـ عند الإطلاق ـ هم: كل من انتسب إلى الكلام المذموم باعتقاده، والمجادلة عنه، وقلة تعظيمه لكلام الله وكلام رسوله ﷺ، وهم في الجملة:

---

(١) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور سليمان الغصن: (١/ ٢١).
(٢) انظر: الإمام الغزالي وعلاقة اليقين بالعقل للدكتور الفيومي: (ص: ١٣٧ ـ ١٣٨)، وفخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للزركان: (ص: ٦٠٦).
(٣) مقدمة ابن خلدون: (ص: ٤٦٧).
(٤) شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ٢٤٢).

كل من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة[١].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله ﷺ، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، ولا ذموا كلاماً هو حق، بل ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضاً، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل.. وأهل الكلام الذين ذمهم السلف لا يخلو كلام أحد منهم عن مخالفة السنة، ورد لبعض ما أخبر به الرسول ﷺ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء، لم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق، يتضمن الدليل على معرفة الله تعالى وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه»[٣].

فاصطلاح أهل الكلام أو المتكلمين يشمل كثيراً من الفرق الباطلة والمبتدعة، ولا سيما الجهمية، والمعتزلة، والكلابية، والأشاعرة، والماتريدية وهم الذين انتهجوا في العقيدة وفي التفسير منهجاً مخالفاً لما كان عليه السلف الصالح.

يظهر من كلام شيخ الإسلام أن علم الكلام يطلق إطلاقين: إطلاق مدح، وإطلاق ذم، ومصطلح علم الكلام عند علماء السلف صار خاصاً بالمعنى الأخير، وهو الكلام المذموم الذي أشار شيخ الإسلام إلى أهم مساوئه وأبرز علاماته.

وستكون دراستنا ـ إن شاء الله ـ منصبة على أهل هذا النوع من الكلام الذي حذر منه علماء أهل السنة والجماعة.

موقف السلف من الفلسفة وعلم الكلام:

إن الإسلام يأمر أتباعه بلزوم الكتاب والسنة واتباع سبيل المؤمنين في كل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (٤/ ٩٥)، ودرء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٧٨).

(٢) الفرقان بين الحق والباطل: (١٧١ ـ ١٧٢)، و: مجموع الفتاوى: (١٣/ ١٤٧)، ودرء التعارض: (٧/ ١٨٢).

(٣) درء التعارض: (٧/ ١٨١).

قول وعمل، كما ينهاهم عن الجدل، والمراء، واتباع المتشابه، وكثرة الكلام والخصومات في الدين، ويحذرهم من كل طريق ومنهج يبعدهم عن الصراط المستقيم، ويوقعهم في الهلاك والضلال.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[١].

وقال ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٣].

ولقد أمر الرسول ﷺ الأمة بالاعتصام بالكتاب والسنة، وحذرهم من البدع والأهواء، ومن أسباب الانحراف عن الجادة الصحيحة كالغلو في الدين والتنطع فيه، وكالجدل والمراء، ونحو ذلك. فقال ﷺ: «وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله»[٤].

وقال ﷺ: «فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»[٥].

وعن أبي أمامة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[٦].

---

(١) سورة النساء، الآية: (١١٥).

(٢) سورة الأنعام، من الآية: (١٥٣). وانظر بعض أقوال العلماء في تفسيرها في المبحث الثاني من الفصل التاسع.

(٣) سورة غافر، من الآية: (٣٥).

(٤) رواه مسلم في صحيحه بسياق طويل من حديث جابر بن عبد الله ؓ، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ: (٢/ ٨٩٠)، برقم: (١٤٧).

(٥) المصدر السابق: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة: (٢/ ٥٩٢)، برقم: (٤٣)، من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده: (٥/ ٢٥٢)، والترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب تفسير=

وقال ﷺ: «وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»[١].

وقال ﷺ: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً[٢].

وهل يتمثل التوغل في الفلسفة والكلام إلا المراء، والجدال غير النافع، والخصومات غير المفيدة، والتجاوز والغلو في النصوص القرآنية، وصرفها عن معانيها الحقيقية، وإيراد الشبه المبنية على توقعات وتخرصات وتخمينات. كما أن التعمق في علم الكلام لا يخلو من اتباع غير سبيل المؤمنين من الصحابة والتابعين وأتباعهم من السلف الصالح.

ذكر الإمام أبو حامد الغزالي موقف السلف من علم الكلام قائلاً: «وإلى تحريم الكلام ذهب الشافعي ومالك، وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وجميع أئمة السلف... واتفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، وقالوا: ما سكت عنه الصحابة - مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم - إلا لعلمهم بما يتولد من الشر»[٣].

روى ابن الجوزي عن ابن عقيل[٤] أنه قال:

= سورة الزخرف: (٥/ ٣٥٣)، برقم: (٢٢٥). وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب اجتناب البدع والجدل: (١/ ١٩)، برقم: (٤٨)، والحاكم بنحوه في مستدركه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الذهبي في تلخيصه: (٢/ ٤٤٨)، كما صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير: (٢/ ٩٨٤).

(١) أخرجه النسائي في سننه من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، كتاب المناسك، باب التقاط الحصى: (٥/ ٢٦٨)، برقم: (٣٠٥٧)، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي: (٢/ ١٠٠٨)، برقم: (٣٠٢٩) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وصححه الألباني، صحيح ابن ماجه: (٢/ ١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون: (٤/ ٢٠٥٥)، برقم: (٧). وقال محققه: «(المتنطعون) أي: المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم». انظر: هامش نفس الموضع.

(٣) الإحياء: (١/ ١٦٣ - ١٦٤) وانظر: الاستقامة لابن تيمية: (١/ ٨١).

(٤) هو علي بن عقيل بن محمد البغدادي، أبو الوفاء الحنبلي، مقرئ فقيه أصولي، كان فطناً لبقاً شديد المحافظة على وقته. توفي رحمه الله سنة ثلاث وعشرة وخمسمائة. =

«أنا أقطع بأن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر[١] والعرض[٢]. فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فبئس ما رأيت»[٣].

وما أحسن ما قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «فمن عرف قدر السلف عرف أن سكوتهم عما سكتوا عنه من ضروب الكلام وكثرة الجدال والخصام والزيادة في البيان على مقدار الحاجة لم يكن عياً وجهلاً، وإنما كان ورعاً وخشية لله واشتغالاً عن ما لا ينفع بما ينفع»[٤].

وقال ابن عبد البر:

«نهى السلف رحمهم الله عن الجدال في الله عز وجل في صفاته وأسمائه»[٥].

والواقع أن التعمق في مسائل علم الكلام، والخوض في معضلات الفلسفة يتسبب إلى ادعاء التعارض بين الآيات القرآنية وضرب بعضها ببعض، وتوليد الاضطراب الفكري، وإنشاء التشتت الذهني، وإيجاد القلق النفسي، وزعزعة العقائد السليمة، وإيقاع الفرقة بين المسلمين وتمزقهم، وإبعادهم عن هداية القرآن وفهمه فهماً صحيحاً مبنياً على قبول الحق والصدق، ومن أهداف نزوله التسهيل والتيسير تلاوة وفهماً وتفسيراً وتطبيقاً كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾[٦].

وما أشد انطباقاً ـ على كثير من أهل الكلام والفلسفة ـ تلك الحالة التي

= انظر ترجمته في: البداية والنهاية: (١٢/ ١٨٤)، والسير: (١٩/ ٤٤٣).

(١) الجوهر: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع، وهو مختصر في خمسة: هيولى، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل. وله أقسام وتفصيل.
انظر: التعريفات: (ص: ١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) العرض: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به وله أنواع وفروع.
انظر: التعريفات: (ص: ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٣) تلبيس إبليس: (ص ١٠٥).

(٤) فضل علم السلف على علم الخلف: (ص: ٧٧).

(٥) جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ٩٢)، وصون المنطق والكلام للسيوطي: (ص: ١٣٣).

(٦) سورة القمر، الآية: (١٦).

وصفها الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً زائغاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً»(١).

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك، وكثير منهم إلى الإلحاد، تشم روائح الإلحاد من فلتات كلام المتكلمين»(٢).

وقال: «وقد رأينا من المتفلسفة من أمتنا جماعة لم يكسبهم التفلسف إلا التحير»(٣).

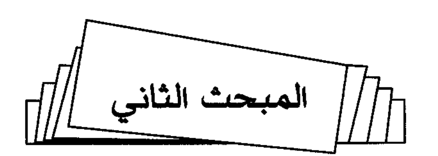
أشار الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بعض مفاسد الفلسفة والمنطق بقوله: «الفلسفة رأس السفه والانحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومثار الزيغ والزندقة... وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة، ومدخل الشر شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين...»(٤).

هذا موقف سلفنا الصالح من علم الكلام والفلسفة وسيأتي ـ إن شاء الله ـ مزيد من ذلك في المبحث التالي.

○○○○○

---

(١) متن العقيدة الطحاوية (ص: ٩). وللاستزادة انظر: شرحها لابن أبي العز: (١/ ٢٤٢ـ٢٤٩).
(٢) تلبيس إبليس: (١٠٥).
(٣) المصدر السابق: (٤٩).
(٤) انظر: فتاوى ومسائل ابن الصلاح: (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٢).



أقوال العلماء في التحذير من علم الكلام وأهله

١ ـ سئل الإمام **أبو حنيفة** رحمه الله: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام «و» ـ وفي رواية: «في» مكان «و» ـ الأعراض، والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة، عليك بالآية ـ وفي نسخة: بالأثر ـ، وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»(١).

٢ ـ **قال** الإمام **مالك** رحمه الله: «إياكم والبدع، قيل: يا أبا عبد الله وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته، وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان»(٢).

٣ ـ قال الإمام **الشافعي** عليه رحمة الله: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء والله ما توهمته قط، ولأن يبتلى المرء بما نهى الله عنه خلا الشرك بالله خير له من أن يبتلى بالكلام»(٣).

٤ ـ وأما الإمام **أحمد** رحمه الله فقد أُثر من كلامه: «لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبّوا عن السنة»(٤).

وكان يكره الكلام ويمنع منه، ويغضب لسماعه ويأمر باتباع الأثر، ويقرأ قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَـٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾(٥).

---

(١) رواه قوّام أبو القاسم الأصبهاني في: «الحجة في بيان المحجة»: (١/ ١٠٥).
(٢) المصدر السابق: (١/ ١٠٤).
(٣) نفس المرجع السابق، وانظر أيضاً: الإبانة لابن بطة: (١/ ٥٠)، وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم: (ص: ١٨٢ ـ ١٨٥).
(٤) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي: (ص: ٢٠٥).
(٥) الآية من سورة الرعد: (١٣).

ونهى رَحِمَهُ اللَّهُ عن الجدال والمراء في الدين حيث قال: «ولا تخاصم أحداً، ولا تناظره، ولا تتعلم الجدال فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه منهي عنه، لا يكون صاحبه ـ وإن أصاب بكلامه ـ من أهل السنة، حتى يدع الجدال ويؤمن بالآثار»[(١)].

وقد توالى ذم السلف لعلم الكلام وأهله عبر القرون والأزمنة، ويكاد لا يوجد عصر من العصور الإسلامية خالياً من أهل العلم الذين ذموا علم الكلام بأصنافه وضروبه، وكشفوا عوار أصحابه بأنواعهم وأجناسهم، وأزالوا ستار خطورتهم، وبينوا مدى تأثيرهم السيء على الأمة.

٥ ـ فهذا الإمام **البربهاري** يجعل علم الكلام سبب الضلال والخسران حيث قال: «واعلم أنها لم تكن زندقة، ولا كفر، ولا شكوك، ولا بدعة ولا ضلالة، ولا حيرة في الدين إلا من الكلام، وأهل الكلام، والجدل، والمراء، والخصومة، والعجب كيف يجترئ الرجل على المراء والخصومة والجدال والله تعالى يقول: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[(٢)] فعليك بالتسليم والرضا بالآثار وأهل الآثار... وإياك والنظر في الكلام والجلوس إلى أصحاب الكلام»[(٣)].

٦ ـ وقال الحافظ الإمام **قوام السنة** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد ذكره حديث رسول الله ﷺ: من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد[(٤)] ـ: «أنكر السلف الكلام في الجواهر والأعراض، وقالوا: لم يكن على عهد الصحابة والتابعين رضي الله عن الصحابة ورحم التابعين، ولا يخلو أن يكونوا سكتوا عن ذلك وهم عالمون به فيسعنا السكوت عما سكتوا عنه، أو يكونوا سكتوا عنه وهم غير عالمين به فيسعنا أن لا نعلم ما لم يعلموه، والحديث الذي ذكرناه يقتضي

---

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) سورة غافر، من الآية: (٤).
(٣) شرح السنة للبربهاري: (ص: ٣٨، ٤٨).
(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود: (٥/ ٣٥٥)، برقم: (٢٦٩٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور: (٣/ ١٣٤٣) برقم (١٧). كلاهما من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وفيهما: «في أمرنا هذا» بزيادة اسم الإشارة.

أن ما تكلم فيه الآخرون من ذلك ولم يتكلم فيه الأولون يكون مردوداً»[1].

٧ ـ وما أصح قول **ابن الجوزي** رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان سبب تسرب الفساد في العلم والدين: «. . . فأما أصل الدخل في العلم والاعتقاد فمن الفلسفة. وهو أن خلقاً من العلماء في ديننا لم يقنعوا بما قنع به رسول الله ﷺ من الانعكاف على الكتاب والسنة، فأوغلوا في النظر في مذاهب أهل الفلسفة وخاضوا في الكلام الذي حملهم على مذاهب رديئة أفسدوا بها العقائد»[2].

٨ ـ قال الحافظ **ابن رجب الحنبلي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما الدخول مع ذلك في كلام المتكلمين، أو الفلاسفة، فشر محض، وقل من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوضارهم»[3].

٩ ـ قال **شيخ الإسلام عليه** رحمة الله في آخر كلامه عن أهل الكلام وهو في نهاية رسالته: «الفتوى الحموية الكبرى» ما نصه: «ويعلم العليم البصير بهم أنهم من وجه مستحقون ما قال الشافعي رضي الله عنه حيث قال: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام[4].

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر ـ والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم ـ رحمتهم ورققت عليهم، أوتوا ذكاء، وما أوتوا زكاء[5]، وأعطوا فهوماً، وما أعطوا علوماً، وأعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة

---

(١) الحجة في بيان المحجة: (١/ ٩٩ ـ ١٠٠).
(٢) صيد الخاطر: (ص: ٢٢٦).
(٣) فضل علم السلف على الخلف (ص: ١٠٥). والأوضار: جمع الوضر وهو: الدرن والدنس.
انظر: الصحاح: (٢/ ٨٤٦)، و: ترتيب القاموس: (٤/ ٥٦٢).
(٤) انظر: مناقب الشافعي للبيهقي: (١/ ٤٦٢)، والسير: (١٠/ ٢٩).
(٥) الذكاء: حدة الفؤاد، وسرعة الفطنة، وتوقد الفهم.
انظر: لسان العرب: (١٤/ ٢٨٧)، مادة: (ذكا).
والزكاء، ممدود: النماء والطهارة.
انظر: لسان العرب: (١٤/ ٣٥٨)، مادة: (زكا).

﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾[١].

ومن كان عليماً بهذه الأمور تبين له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام، ونهوا عنه وذموا أهله، وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد من الله إلا بعداً»[٢].

١٠ ـ وما أحسن قول **الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالف من الآثار بالتأويل، ولو كان مستكرهاً، ثم لم يكتفوا بذلك، حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامي جاهل، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف»[٣].

«هذا كلام الحافظ دعوة صارخة إلى التمسك بما كان عليه السلف واجتناب ما أحدثه الخلف مما يخالف ذلك»[٤].

١١ ـ ومن أكبر الدلائل على ذم الكلام وشؤمه، وقلة فائدته، وكثرة مضرته، وعظم خطورته، أن تراجع مجموعة من كبار المتكلمين عن الاشتغال بهذا العلم، وندموا على ما اشتغلوا به، وأوصوا على عدم تضييع الوقت به والانخداع به، كما اعترفوا بكمال منهج الاعتصام بالكتاب والسنة ووضوحه مقابل عسر المناهج الكلامية والمباحث الفلسفية وبعدها عن الطبائع الفطرية والسجايا السليمة.

«أما الطوائف.. التي اندفعت وراء سراب الاتجاهات الكلامية

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: (٢٦).
(٢) (ص: ٦٨ ـ ٦٩)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٥/١١٩ ـ ١٢٠).
(٣) فتح الباري: (١٣/٢٦٧).
(٤) منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه: «فتح الباري» للزميل محمد إسحاق كندو: (٣/١٤٤٦).

والفلسفية، فقد انقطع كثير منهم في أودية الهلكة، وقد ابتعد عن النبع الصافي، وأدرك آخرون سرابية تلك المذاهب، فقفلوا راجعين يلتمسون طريق النبع الذي خلفوه، ويستنشقون رطوبة الجو من برده البعيد.

وعلى الرغم من أن طول التيه قد أعشى أبصار كثير منهم، وزعزع مرتكزات اليقين في فطرهم، إلا أن ذلك لم يحل بينهم وبين الإعلان الصريح عن إفلاس مناهجهم وخطأ تجاوزهم الكتاب والسنة، وتمنيهم أن ينالوا من الإيمان الصحيح ما يقارب إيمان العجائز الجاهلة أو صبيان المكتب الأغرار[(١)]، وتأكيدهم بعد تلك التجارب المريرة أن لا طريق لبناء عقيدة إسلامية صحيحة ثابتة سوى الاعتصام بالكتاب والسنة»[(٢)].

وهؤلاء الأعلام التائبون كثيرون وأقوالهم في هذا الشأن متعددة[(٣)]، وطلباً للاختصار نكتفي بإيراد قول أحد منهم وهو يعد أعظمهم منزلة، وأكبرهم ولوعاً، وأطولهم باعاً في هذا المجال، وهو الإمام **الرازي** عليه رحمة الله فقال: «لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن... ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[(٤)].

وأوصى في آخر عمره بقوله: «... ولقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال لله، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضايق العميقة، والمناهج الخفية... وأقول ديني متابعة الرسول ﷺ،

---

(١) الأغرار: جمع غر: الشاب الحديث الذي لا تجربة له.
انظر: لسان العرب: (١٦/٥)، والقاموس المحيط: (ص: ٥٧٨) مادة: (غرر).

(٢) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر للدكتور عبد الرحمن الزنيدي: (ص: ٣٢٣).

(٣) للوقوف على أسماء هؤلاء وأقوالهم يراجع: درء التعارض: (٨/ ٣٧)، وصون المنطق والكلام: (١٨٣)، والروض الباسم: (١/ ١١).

(٤) درء التعارض: (١/ ١٦٠)، والسير: (٢١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١).

وكتابي هو القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما»[١].

١٢ ـ كره الشيخ **محمد مصطفى المراغي** رحمه الله صبغ القرآن بالفلسفة، وتطويعه لنظريات العلم الحديثة المتغيرة، ورأى أن في ذلك خطراً عظيماً على القرآن حيث قال:

«وجد الخلاف بين المسلمين في العقائد والأحكام الفقهية، ووجد عندهم مرض آخر هو الغرور بالفلسفة وتأويل القرآن ليرجع إليها وتأويله لبعض النظريات العلمية التي لم يقر قرارها، وذلك خطر عظيم على الكتاب فإن للفلاسفة أوهاماً لا تزيد على هذيان المصاب بالحمى، والنظريات التي لم تستقر بعد، لا يصح أن يُرد إليها كتاب الله»[٢].

١٣ ـ قال الدكتور **عدنان زرزور**: «إن آراء رجال المذاهب الكلامية ليست أصلاً تفسر في ضوئه نصوص القرآن، وليست مقرراتهم الفكرية المسبقة مقدمات ضرورية لفهم القرآن»[٣].

١٤ ـ أبان **سيد قطب** رأيه الحاسم عن الفلسفة والكلام بحدة واضحة، حيث حذر من تلوث العقيدة والتفسير بهما، قائلاً:

«وما كان الجدل الكلامي الذي ثار بين علماء المسلمين.. إلا آفة من آفات الفلسفة الإغريقية والمباحث اللاهوتية عند اليهود والنصارى عند مخالطتها للعقلية العربية الصافية وللعقلية الإسلامية الناصعة، وما كان لنا نحن اليوم أن نقع في هذه الآفة فنفسر جمال العقيدة وجمال القرآن بقضايا علم الكلام»[٤].

وأكد على ضرورة تنقية التراث الإسلامي بقوله:

ولكني أقرر وأنا على يقين جازم بأن التصور الإسلامي لن يخلص من

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي: (٨/ ٩٠ ـ ٩٢)، و: الوافي بالوفيات: (٤/ ٢٥٠)، و: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية: (ص: ٦٣٨ ـ ٦٤٣) وللاستزادة يراجع: كشف الشبهات عن المشبهات ـ ضمن الرسائل السلفية ـ للشوكاني: (ص: ١٢٠).

(٢) من الدروس الدينية سنة ١٣٥٦هـ: (ص: ٤٢) نقلاً من اتجاهات التفسير في العصر الحديث.. لمصطفى الطير ضمن بحوث قرآنية: (ص: ٢١٣).

(٣) علوم القرآن لزرزور: (ص: ٤٣٠). (٤) في ظلال القرآن: (١/ ٣٥).

التشويه والانحراف والمسخ إلا حينما نلقى عنه جملة بكل ما أطلق عليه اسم الفلسفة الإسلامية، وبكل مباحث علم الكلام... ثم نعود إلى القرآن الكريم نستمد منه مقومات التصور الإسلامي»[(١)].

والحق أن نصوص السلف في ذم الفلسفة والكلام والتحذير من أهله قولاً وعملاً أكثر من أن تحصى في هذه العجالة، ولعل فيما أوردته كفاية لبيان المقصود.

والواقع أنه ما كثر كلام السلف في التحذير من وباء الكلام المذموم، واشتد موقفهم منه إلا لإدراكهم خطره، وما يسببه من فساد الأديان، وضعف الإيمان، وقلة تعظيم السنة والقرآن. وذمهم هذا لم يأت من فراغ، أو جهل بحقيقة الكلام أو لمجرد التحكم، بل إن هناك أسباباً ـ لا يتسع المقام لذكرها ـ دعتهم لاتخاذ هذا الموقف الحاسم من علم الكلام وأهله.

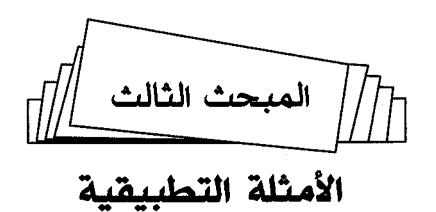
ومن عرف عواقب الكلام المذموم أدرك أن السلف محقون في طعنهم في الكلام وأهله، وأن أهل الكلام يستحقون ذلك من جهة، ويرحمون من جهة أخرى؛ لضلالهم عن الصراط المستقيم، وحيرتهم وتخبطهم[(٢)].

○○○○○

---

(١) خصائص التصور الإسلامي له: (ص: ١٣).

(٢) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: (١/ ٨٦).



الأمثلة التطبيقية

محاولة فاشلة في الجمع بين الدين والفلسفة:

الفلسفة سواء استوردت من الهند أو فارس قد أثرت على المسلمين بصفة عامة، وعلى المفسرين بصفة خاصة بآثار سيئة ولوازم باطلة، تتجلى هذه الآثار في كتبهم وعباراتهم بكل وضوح.

وتأثرهم بالفلسفة وعلم الكلام قد اضطرهم إلى محاولة الجمع والتوفيق بين الدين الإسلامي الفطري والفلسفة المضطربة التي أقيم أساسها ورفع بناؤها على البحث فيما وراء العالم المحسوس، فشتان بينهما، فتفسير الآيات القرآنية وتأويل النصوص الدينية، والحقائق الشرعية الثابتة المعروفة عند الأمة، بما يتفق مع النظريات الفلسفية والآراء الكلامية كان خطأً كبيراً وانحرافاً واضحاً.

يقول الدكتور محمد حسين الذهبي تحت عنوان: كيف كان التوفيق بين الدين والفلسفة؟.

«ثم إن الفلاسفة الموفقين بين الدين والفلسفة، كانت لهم طريقتان يسيرون عليهما في توفيقهم.

أما الطريقة الأولى: فهي طريقة التأويل للنصوص الدينية والحقائق الشرعية، بما يتفق مع الآراء الفلسفية، ومعنى هذا إخضاع تلك النصوص والحقائق إلى هذه الآراء حتى تسايرها وتتمشى معها.

وأما الطريقة الثانية: فهي شرح النصوص الدينية والحقائق الشرعية بالآراء والنظريات الفلسفية، ومعنى هذا أن تطغى الفلسفة على الدين وتتحكم

في نصوصه، وهذه الطريقة أخطر من الأولى، وأكثر شراً منها على الدين»[١].

وإليك بعض النماذج من تفاسير الفلاسفة والمتكلمين، لتقف على مقدار تهافتهم، وجرأتهم على إفراغ النصوص القرآنية من دلالاتها البينة وحملها بتعسف على الرموز والإشارات الرائجة في فلسفتهم وكلامهم، وبعدهم عن حقائق القرآن الثابتة، وانحرافهم في تفسيرها.

تفسير «الشياطين» الفلسفي:

١ ـ فسر إخوان الصفا «الشياطين» تفسيراً فلسفياً بحتاً لا يتفق مع ما جاء به الدين فقالوا: «إن الله أشار إلى النفوس ووساوسها بقوله: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾[٢]، فشياطين الجن هي النفوس المفارقة الشريرة التي قد استنجت عن إدراك الحواس. وشياطين الإنس هي النفوس المتجسدة المستأنسة بالأجساد..»، ثم قالوا: «أمثال هذه النفوس التي ذكرناها ـ يعنون النفوس الخبيثة ـ هي شياطين بالقوة، فإذا فارقت أجسادها كانت شياطين بالفعل»[٣].

تفسير: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

٢ ـ قال ابن سينا عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾[٤] إلخ:

«النور: لفظ مشترك لمعنيين ذاتي ومستعار، الذاتي كمال المشف من حيث هو مشف كما ذكر أرسطاطاليس، والمستعار على وجهين: إما الخير، وإما السبب الموصل إلى الخير.

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ....:

﴿مشكاة﴾ عبارة عن العقل الهيولاني والنفس الناطقة.

﴿مِصْبَاحٌ﴾: عبارة عن العقل المستفاد بالفعل.

﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾: يعني به القوة الفكرية التي هي مادة للأفعال العقلية.

---

(١) التفسير والمفسرون: (٢/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧). (٢) سورة الأنعام، من الآية: (١١٢).
(٣) رسائل إخوان الصفا: (٤/ ١٧٢ ـ ١٧٤). (٤) سورة النور، الآية: (٣٥).

﴿لَّا شَرۡقِيَّةٍ﴾: ليست من القوى المنطقية المحضة.

﴿وَلَا غَرۡبِيَّةٍ﴾: وليست من القوى البهيمية.

﴿وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٌ﴾: المس هو الاتصال والإفاضة[1].

الفلسفة في تفسير العرش:

٣ ـ قال الله ﷻ: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[2]، فسَّر ابن سينا العرش بأنه الفلك التاسع الذي هو فلك الأفلاك، وفسر المَلائكة الثمانية التي تحمل العرش بأنها الأفلاك الثمانية التي تحت الفلك التاسع. وهذه عبارته بنصها:

«وأما ما بلغ النبي ﷺ عن ربه ﷻ من قوله: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ (فنقول): إن الكلام المستفيض في استواء الله تعالى على العرش من أوضاعه: أن العرش نهاية الموجودات المبدعة الجسمانية، وتدعي المشبهة من المتشرعين أن الله تعالى على العرش لا على سبيل حلول. هذا، وأما في الكلام الفلسفي فإنهم جعلوا نهاية الموجودات الجسمانية الفلك التاسع الذي هو فلك الأفلاك، ويذكرون أن الله تعالى هناك، وعليه لا على حلول، كما بين أرسطو في آخر كتاب سماع الكيان، والحكماء المتشرعون اجتمعوا على أن المعنى بالعرش هو هذا الجرم. هذا... وقد قالوا: إن الفلك يتحرك بالنفس؛ لأن الحركات إما ذاتية وإما غير ذاتية. والذاتية إما طبيعية، وإما نفسية، ثم بينوا أن نفسها هو الناطق الكامل الفعال، ثم بينوا أن الأفلاك لا تفنى ولا تتغير أبد الدهر، وقد ذاع في الشرعيات أن الملائكة أحياء قطعاً، لا يموتون كالإنسان الذي يموت، فإذا قيل: أن الأفلاك أحياء ناطقة لا تموت، والحي الناطق الغير الميت يسمى ملكاً، فالأفلاك تسمى ملائكة. فإذا تقدم هذه المقدمات وضح أن العرش محمول على ثمانية، ووضح تفسير المفسرين أنها ثمانية أفلاك»[3].

---

(١) رسائل ابن سينا: (ص: ١٢٥ ـ ١٢٨) باختصار. وانظر: ـ أيضاً ـ الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي للدكتور محمد البهي: (ص: ٢١٠).

(٢) سورة الحاقة، الآية: (١٧).

(٣) رسائل ابن سينا: (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩).

التفسير الفلسفي للنفاثات والخناس:

٤ ـ ويقول: «قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾[١]، إشارة إلى القوة النباتية؛ فإن النباتية موكلة بتدبير البدن ونشوئه ونموه، والبدن عقد حصلت من عقد بين العناصر الأربعة المختلفة المتنازعة إلى الانفكاك، لكنها من شدة انفعال بعضها عن بعض صارت بدناً حيوانياً، والنفاثات فيها هي القوى النباتية، فإن النفث سبب لأن يصير جوهر الشيء زائداً في المقدار من جميع جهاته.. أي الطول والعرض والعمق. وهذه القوى هي التي تؤثر في زيادة الجسم المغتذي والنامي من جميع الجهات المذكورة...»[٢].

٥ ـ وقال عند تفسيره الفلسفي لقول الله تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴿٤﴾﴾[٣]: «هذه القوة التي توقع الوسوسة هي القوة المتخيلة بحسب صيرورتها مستعملة للنفس الحيوانية، ثم إن حركتها تكون بالعكس، فإن النفس وجهها إلى المبادئ المفارقة، فالقوة المتخيلة إذا جذبتها إلى الاشتغال بالمادة وعلائقها فتلك القوة تخنس أي تتحرك بالعكس وتجذب النفس الإنسانية إلى العكس؛ فلهذا سمي خناساً»[٤].

وهكذا فسر ابن سينا الجنة والنار تفسيراً فلسفياً بعيداً عن المأثور الصحيح الثابت، ولا يمت بصلة إلى رسالة القرآن الخالدة وغرض نزوله، ومثل هذا التفسير يبعد الإنسان عن التدبر في القرآن والتأمل فيه، ويظهر أن القرآن رموز وأسرار لا تصل إلى كنهها عقول البشر وأفهامهم الفطرية.

ولا يستغرب صدور هذه التأويلات الفلسفية المحضة من القائلين مثل قول الباطنية: إن القرآن لا يصلح فهمه للعامة، والذين جعلوا أول علوم مصادرهم الفلسفة، فقد جاء في إحدى رسائل إخوان الصفا ما نصه: «ينبغي لإخواننا أن يعلموا أن ظاهر الشريعة إنما يصلح للعامة، فهو دواء للنفوس المريضة الضعيفة، أما العقول القوية، فغذاؤها الحكمة العميقة المستمدة من الفلسفة»[٥].

---

(١) سورة الفلق، الآية: (٤).

(٢) جامع البدائع، لابن سينا: (٢٧ ـ ٢٨).

(٣) سورة الناس، الآية: (٤).

(٤) المصدر السابق: (ص: ٣١).

(٥) رسائل إخوان الصفا: (٤/ ٤١).

وزعموا: «أن للكتب النبوية تأويلات وتفسيرات غير ما يدل عليها ظاهر ألفاظها، يعرفها الراسخون في العلم». وأشاروا إلى مصادر علومهم ومعارفهم بقولهم: «إن علومنا مأخوذة من أربعة كتب، أحدها: الكتب المصنفة على ألسنة الحكماء والفلاسفة...»[(١)].

ومن أشهر فلاسفة المفسرين ومتكلميهم وأقربهم إلى منهج أهل السنة والجماعة، الإمام الرازي رحمه الله صاحب «التفسير الكبير» الذي شحن كتابه بالعلوم العقلية من الفلسفة والكلام والمنطق وخرج بها عن معاني القرآن وروح آياته وجوهر مقاصده، ولذلك قال بعض العلماء عن كتابه: «فيه كل شيء إلا التفسير»[(٢)].

وهذا الكلام فيه مبالغة!

تفسير الأفول:

٦ ـ فسر أهل الكلام والفلسفة «الأفول» في قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾[(٣)] بالحركة والانتقال والتغير، وزعموا أن إبراهيم عليه السلام استدل على بطلان ربوبية الكواكب بطريقة الأعراض والأجسام، حيث جعل حلول الحوادث بالكواكب دليلاً على حدوثها، على قول المتكلمين، أو أنه جعل أفولها دليلاً على إمكانها على قول الفلاسفة.

قال الإمام الرازي عند تفسيره للآية: «... فالحاصل أنه ثبت بالدليل أن كون الكواكب يدل على كونها محدثة... فثبت بهذه الوجوه أن أفول الكواكب كما يدل على امتناع كونها قديمة فكذلك يدل على امتناع كونها آلهة لهذا العالم...».

ثم أشار إلى تفسير الغزالي وابن سينا للآية حيث قال: «تفلسف الغزالي في بعض كتبه وحمل الكوكب على النفس الناطقة الحيوانية التي لكل كوكب... وكان أبو علي بن سينا يفسر الأفول بالإمكان، فزعم الغزالي أن

---

(١) نفس المصدر السابق: (٤/ ٤٢).
(٢) انظر: كشف الظنون: (١/ ٢٣١).
(٣) سورة الأنعام، من الآية: (٧٦).

المراد بأفولها إمكانها في نفسها، وزعم أن المراد من قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ أن هذه الأشياء بأسرها ممكنة الوجود لذواتها، وكل ممكن فلا بد له من مؤثر، ولا بد له من الانتهاء إلى واجب الوجود. واعلم أن هذا الكلام لا بأس به، إلا أنه يبعد حمل لفظ الآية عليه».

ثم ذكر الأحكام التي تدل عليها الآية.

قال في أولها: «هذه الآية تدل على أنه تعالى ليس بجسم إذ لو كان جسماً لكان غائباً عنا أبداً، فكان آفلاً أبداً، وأيضاً يمتنع أن يكون تعالى ينزل من العرش إلى السماء تارة ويصعد من السماء إلى العرش أخرى، وإلا لحصل معنى الأفول»[1].

وجوه الرد الأربعة عليه:

وقد تولى شيخ الإسلام الرد المفصل على هذا التفسير الكلامي والفلسفي من عدة وجوه نذكر بعضها باختصار:

قال رحمه الله: «ومن عجائب الأمور: أن كثيراً من الجهمية نفاة الصفات والأفعال، ومن اتبعهم على نفي الأفعال... كأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد، والرازي، يستدلون على ذلك بقصة الخليل ﷺ... قالوا: فاستدل بالأفول الذي هو الحركة والانتقال على حدوث ما قام به ذلك كالكوكب والقمر والشمس.

وظن هؤلاء أن قول إبراهيم عليه السلام: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[2] أراد به: هذا خالق السموات والأرض، القديم الأزلي، وأنه استدل على حدوثه بالحركة.

وهذا خطأ من وجوه:

أحدها:

أن قول الخليل: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ ـ سواء قاله على سبيل التقدير لتقريع قومه، أو على سبيل الاستدلال والترقي، أو غير ذلك ـ ليس المراد به: هذا رب العالمين القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه...

---

(١) مختصر من كلامه المفصل في تفسيره: (١٣/ ٥٤، ٥٥).

(٢) سورة الأنعام، من الآية: (٧٧).

الوجه الثاني:

أنه لو كان المراد بقوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ أنه رب العالمين، لكانت قصة الخليل حجة على نقيض مطلوبهم؛ لأن الكوكب والقمر والشمس ما زال متحركاً من حين بزوغه إلى عند أفوله وغروبه، وهو جسم متحرك متحيز صغير، فلو كان مراده هذا للزم أن يقال: إن إبراهيم لم يجعل الحركة والانتقال مانعة من كون المتحرك المنتقل رب العالمين، بل ولا كونه صغيراً بقدر الكوكب والشمس والقمر. وهذا ـ مع كونه لا يظنه عاقل ممن هو دون إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه ـ فإن جوَّزوه عليه كان حجة عليهم، لا لهم.

الوجه الثالث:

أن «الأفول» هو المغيب والاحتجاب، ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد ـ لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير ـ إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء: إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب المرئية في السماء، في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار: إنه آفل.

الوجه الرابع:

أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف أهل التفسير، ولا من أهل اللغة، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام... وبسبب هذا الابتداع أخذ ابن سينا وأمثاله لفظ «الأفول» بمعنى الإمكان... ومن المعلوم بالضرورة من لغة العرب أنهم لا يسمون كل مخلوق موجود آفلاً، ولا كل موجود بغيره آفلاً، ولا كل موجود يجب وجوده بغيره لا بنفسه آفلاً، ولا ما كان من هذه المعاني التي يعنيها هؤلاء بلفظ الإمكان، بل هذا أعظم افتراء على القرآن واللغة من تسمية كل متحرك آفلاً، ولو كان الخليل أراد بقوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ هذا المعنى لم ينتظر مغيب الكوكب والشمس والقمر؛ ففساد قول هؤلاء المتفلسفة في الاستدلال بالآية أظهر من فساد قول أولئك»[1].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣١٠ ـ ٣١٥)، وانظر ـ أيضاً ـ: (٢/ ٢١٦، و٨/ ٣٥٦، ٩/ ٨٢) من نفس المصدر، ومنهاج السنة: (٢/ ١٩٦)، وشرح حديث النزول: =

وقال العلامة ابن القيم: «ولا يعرف في اللغة التي نزل به القرآن أن الأفول هو الحركة البتة في موضع واحد»[١].

تفسير الميزان:

٧ ـ فسر الإمام أبو حامد الغزالي الميزان المذكور في النصوص القرآنية، في نحو قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾[٣] تفسيراً فلسفياً وتأويلاً منطقياً، حيث ألف كتاباً سماه: «القسطاس المستقم» مقتبساً هذه التسمية من قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾[٤].

وعرف القسطاس المستقيم قائلاً: «هي الموازين الخمس التي أنزلها الله في كتابه، وعلم أنبياءه الوزن بها.. فاعلم أن موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل، وميزان التلازم، وميزان التعاند، لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير الجميع إلى خمسة»[٥]. ثم فصل الكلام فيها، وضرب لها أمثلة من نصوص الكتاب.

فهذا التفسير للميزان الذي ذكره الغزالي زاعماً أنه أخذه من القرآن ما هو إلا ثوب جديد وشكل متطور لمصطلحات المنطق الأرسطي ومبادئ الفلسفة اليونانية.

وقد انتقد شيخ الإسلام في كتابه «الرد على المنطقيين» موقف الغزالي من الميزان، في مواضع عدة، وما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الصدد: «وما زال نظار

= (ص: ٤٢٣ ـ ٤٢٦)، والبيهقي وموقفه من الإلهيات للدكتور أحمد عطية الغامدي (ص: ١١٥ ـ ١١٦)، والأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد لسعود بن عبد العزيز العريفي: (ص: ٤٣٥ ـ ٤٣٨).

(١) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٠). وللإطلاع على مسألة الجسم راجع مختصر الصواعق المرسلة: (١/ ١١٠ ـ ١١٤) ففيه كلام مفيد جداً.

(٢) سورة الرحمن، الآيات: (٧ ـ ٩).

(٣) سورة الحديد، من الآية: (٢٥).

(٤) سورة الشعراء، الآية: (١٨٢).

(٥) القسطاس المستقيم ضمن القصور العوالي: (١/ ١٤ ـ ١٨) باختصار.

المسلمين يعيبون طريقة أهل المنطق، ويبينون ما فيها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز المنطق. . .

وإنما كثر استعمالها من زمن أبي حامد ـ الغزالي ـ فإنه أدخل مقدمة من المنطق في أول كتابه «المستصفى»[١]، وزعم أنه لا يثق بعلمه إلا من عرف هذا المنطق.

وصنف كتاباً سماه: القسطاس المستقيم، ذكر فيه خمسة[٢] موازين: الضروب الثلاثة الحمليات، والشرطي المتصل، والشرطي المنفصل، وغير عباراتها إلى أمثلة أخذها من كلام المسلمين، وزعم أنه أخذ تلك الموازين من الأنبياء. . . والمنطق الذي كان يقول فيه ما يقول، ما حصل له مقصوده، ولا أزال عنه ما كان فيه من الشك والحيرة، بل كان متوقفاً حائراً فيما هو من أعظم المطالب العالية الإلهية، والمقاصد السامية الربانية، ولم يغن عنه المنطق شيئاً. . »[٣].

وجوه الرد:

وقال في موضع آخر ـ مجملاً الرد على تفسير الغزالي للميزان ـ: «ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان لوجوه:

أحدها:

أن الله أنزل الموازين قبل أن يخلق اليونان. . .

الثاني:

أن أمتنا ـ أهل الإسلام ـ ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني. .

الثالث:

أنه ما زال نظار المسلمين ـ بعد أن عُرِّب وعرفوه ـ يعيبونه ويذمونه، ولا

---

(١) انظر: المستصفى من علم الأصول للغزالي: (١/ ١٠).

(٢) وفي الكتاب: «خمس».

(٣) الرد على المنطقيين: (ص: ١٩٤، ١٩٥).

يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية»[١].

والتفسير الصحيح للميزان المذكور في تلك الآيات، الذي نقله كثير من المفسرين من السلف الصالح: هو العدل والحق والقسط الذي تشهد به العقول الصحيحة المستقيمة المخالفة للآراء السقيمة.

وقال بعضهم هو ما به توزن الأمور، وهو ما به يعرف العدل. ويدخل فيه الميزان المعروف، والمكيال الذي به تكال الأشياء والمقادير، والمساحات التي تضبط بها المجهولات، والحقائق التي يفصل بها بين المخلوقات، ويقام بها العدل بينهم.

وقال بعضهم: الأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات، وتفرق بين المختلفات، وإذا أطلق لفظ الكتاب كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[٢]، دخل فيه الميزان؛ لأن الله تعالى يبين في كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية ما يعرف به الحق من الباطل، والصدق من الكذب، والصحيح من السقيم[٣].

وكل ما قيل من هذه المعاني والمفاهيم للميزان محتمل سائغ. ولا حاجة إلى تفسيره بالمصطلحات المنطقية العسيرة، والقوانين الفلسفية الكلامية المشكلة العويصة.

٨ ـ ذكر نظام الدين النيسابوري التفسير الفلسفي عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾[٤] ما نصه: «وقال حكماء الإسلام: النفس الإنسانية جوهر

---

(١) المصدر السابق: (ص: ٣٧٣، ٣٧٤). (٢) سورة البقرة، من الآية: (٢١٣).

(٣) ينظر في ذلك: تفسير الطبري: (١١/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧، ٦٨٨)، والمحرر الوجيز لابن عطية: (٥/ ٢٢٤)، والرد على المنطقيين: (ص: ٣٣٣)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٢٩٠، ٣٣٧)، وتفسير الشيخ عبد الرحمن السعدي: (ص: ٧٦٩)، والتفسير الصحيح: (٤/ ٤١٢، ٤٥٠).

(٤) سورة الزمر، الآية: (٤٢).

مشرق نوراني إذا تعلق بالبدن حصل ضوءه في جميع الأعضاء ظاهرها وباطنها، وهو الحياة واليقظة، وأما في وقت النوم فإن ضوءه لا يقع إلا على باطن البدن وينقطع عن ظاهره فتبقى نفس الحياة التي بها النفس وعمل القوى البدنية في الباطن ويفنى ما به التمييز والعقل، وإذا انقطع هذا الضوء بالكلية عن البدن فهو الموت»(١).

دليل التمانع:

٩ - جعل المتكلمون قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٢) دليل التمانع على توحيد الأفعال حسب تصورهم الوحدانية وحسب تقسيمهم التوحيد. وهذا أشهر أدلتهم وأكبرها في إثبات توحيد الأفعال، وقرره إمام الحرمين الجويني على الأسلوب التالي:

«لو افترضنا وجود إلهين قادرين على الفعل والترك، وأراد أحدهما تحريك الجسم، وأراد الآخر تسكينه وقصد كل منهما إلى تنفيذ مراده، فلا يخلو الأمر من وقوع أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

الاحتمال الأول: تقدير حصول مراد كل منهما، وذلك محال لما يلزم عليه من اجتماع الضدين.

الاحتمال الثاني: تقدير ارتفاع مراد كل منهما، وذلك محال أيضاً لامتناع خلو الجسم عن الحركة والسكون، ولو صح وقوع هذا التقدير لما استحق كل منهما أن يكون إلهاً لعجزه عن تنفيذ مراده.

الاحتمال الثالث: تقدير نفاذ مراد أحدهما دون الآخر، وحينئذٍ فالذي نفذ مراده هو الإله القادر دون غيره»(٣).

ودليل التمانع رغم أنه برهان على امتناع صدور العالم عن فاعلين قادرين صانعين له لكنه ليس هو الدليل المذكور في الآية، وليس الآية مسوقة لتقرير ما

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: (٧/ ١٢٩). وانظر - أيضاً - تفسير الرازي: (٢٦/ ٢٨٤). وفيه تفصيل أكثر من هذا.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية: (٢٢).

(٣) الشامل في أصول الدين له: (ص: ٣٥٢).

يسمى بدليل التمانع، وإنما جاءت لتقرير توحيد الألوهية، وتنفي الكثرة والتعدد في الألوهية، وتنفي أن يكون هناك شريك يعبد مع الله، ودليل التمانع إنما يستدل به على نفي التعدد في الربوبية، وفرق كبير بين مدلول الآية ومطلوب المتكلمين، ولذا ورد بلفظ (إله) ولم يقل: (رب)[1].

الإعراض عن توحيد الألوهية:

ومما ينبغي أن نعلم هنا أن المتكلمين لم يتعرضوا لتوحيد الألوهية، ولم ينبه أحد منهم إلى أهميته في بحوثه وكتبه مع أنه قطب رحى القرآن، وأساس دعوة جميع الرسل عليهم السلام ومحور رسالتهم وتبليغهم، وأما توحيد الربوبية أو توحيد الأفعال الذي جعلوه قضية القضايا وأعطوه كل اهتمامهم فقد أقر به المشركون، وكانوا يعرفون بل يقرون أن لهم رباً خالقاً رازقاً كما يدل على ذلك كثير من النصوص القرآنية[2]. وهم لم ينكروا على النبي ﷺ دعوته إلى رب خالق للعالم، وإنما أنكروا عليه إذ أعلن أمامهم حقيقة دعوة الرسل عليهم السلام: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[3]، وتلا عليهم قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[4]، وأعرضوا عنه أن قال لهم: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[5] فقالوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾[6].

الفلسفة في تفسير الجزاء الأخروي:

١٠ ـ تناول الأستاذ عباس محمود عقاد موضوع الحياة الأخرى في كتابه (الفلسفة القرآنية). وفي أثناء كلامه تعرض لتفسير قول الله تعالى: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾ مُّتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ ﴿١٦﴾﴾[7]. وانحرف في تفسيره هذا، حيث

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية: (٣/ ٣٠٤، و٣١٤ فما بعدها)، والإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل للجليند: (ص: ٢٣٩).

(٢) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية للدكتور محمد أحمد لوح: (ص: ٥١).

(٣) سورة النحل، من الآية: (٣٦).

(٤) سورة الأنبياء، الآية: (٢٥).

(٥) سورة الأنعام، من الآية: (١٩).

(٦) سورة ص، الآية: (٥).

(٧) سورة الواقعة، الآيتان: (١٥، ١٦).

ذهب مذهب الفلاسفة في القول بأن الجزاء الأخروي نعيماً وجحيماً، ثواباً وعقاباً روحاني لا جسماني. وأن العذاب إنما هو تطهير وتكفير، يعقبهما اجتماع النفوس جميعاً في حظيرة الرضوان، ومآل كل إنسان الغفران.. وأن الخلود والأبد يفيدان الزمان الطويل، ولا يفيدان البقاء بلا انتهاء[(١)].

سبب ضلال هؤلاء الفلاسفة:

هذه الفلسفة مخالفة لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[(٢)]. كما أنها تخالف كثيراً من نصوص الكتاب والسنة الدالة على خلود الكافرين والمشركين في العذاب المهين، وأن الثواب والعذاب يشملان الجسم والروح معاً.

وإذا بحثنا عن سبب ضلال هؤلاء الفلاسفة وعلة انحراف أولئك المتكلمين عن جادة الحق، وجدنا أن معظمهم لم يكونوا على معرفة بالسنة وآثار السلف الصالح ـ التي هي من أهم مصادر التفسير ـ لتحصل لهم العصمة من الخطأ والوقاية من الزلل في كثير من المسائل التي خاضوا فيها واعتقدوها فضلُّوا وأضلوا.

ولما كان شيخ الإسلام ابن تيمية أكثر الناس تتبعاً لكتب الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين، وكان على معرفة تامة بمداخلهم ومواردهم تمكن من الحكم على هؤلاء بأنهم كانوا قليلي المعرفة بآثار السلف وكثيري الخوض في غيرها، فقال رحمه الله:

«إن أقواماً نصروا الإسلام ـ أو السنة ـ في ظنهم، وصاروا يدخلون في الإسلام ـ أو السنة ـ ما ليس منه، ولم يكن لهم في الخبرة بالكتاب وتفسير السلف له ـ والسنة، وأقوال سلف الأمة ما يعرفون به ما بعث الله به رسوله ﷺ مما عرف بالنص والإجماع.

---

(١) انظر: الفلسفة القرآنية: (ص: ١٨٣ ـ ١٨٦). وللرد عليه انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٥)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١١٠٩ ـ ١١١٠).

(٢) سورة النساء، من الآية: (٤٨).

ولهذا نجد جمهور أهل الكلام من أبعد الناس عن معرفة الحديث وأقوال الصحابة، ويذكرون أحاديث يظنونها صحيحة وتكون من الموضوعات المكذوبات، وأحاديث تكون صحيحة متلقاة بالقبول، بل مجمع على تلقيها بالقبول وصحتها عند علماء أهل الحديث، وهم يكذبون بها أو يرتابون فيها..»[1].

○○○○○

(١) درء التعارض: (٨/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨). وللاستزادة انظر: (٧/ ٣١) منه، ومجموع الفتاوى: (٤/ ٧١ ـ ٧٢).



الفصل الثامن

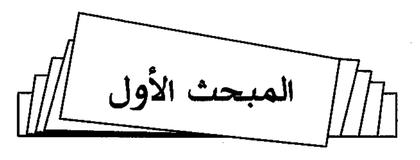
الاستناد إلى مجرد العقل وتفضيله على النقل الصحيح

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى العقل ومكانته في الإسلام

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير عن تقديم العقل على النقل

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



معنى العقل ومكانته في الإسلام

أولاً: معنى العقل لغة:

العقل: العين والقاف واللام أصل واحد مطرد يدل عظمه على حبسة في الشيء أو ما يقارب الحبسة[١].

وأصل معنى العقل: المنع[٢].

ثانياً: معنى العقل اصطلاحاً:

قد اختلفت أقوال العلماء في التعريف الاصطلاحي للعقل على اختلاف اتجاهاتهم، وتنوع مشاربهم، وتعدد منازعهم، ونقتصر على ذكر قول شيخ الإسلام: «العقل صفة قائمة بنفس الإنسان التي تعقل، وأما من البدن فهو متعلق بالقلب لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾»[٣].

والمراد بالنقل: نصوص الكتاب والسنة المنقولة عن رسول الله ﷺ[٤].

أهمية العقل ومكانته في الإسلام:

إن العقل عطية كبرى ونعمة عظمى من نعم الله ﷻ، وبه يعرف الإنسان الفرق بين النافع والضار، وبه يستطيع التمييز بين الحق والباطل، وبين الخير والشر، وبه يمتاز على سائر الحيوانات.

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (١/٦٩). (٢) لسان العرب: (١١/٤٥٨).

(٣) سورة الحج من الآية: (٤٦). وانظر: مجموع الفتاوى: (٩/٣٠٣).

(٤) انظر: معالم طريق السلف في أصول الفقه، للدكتور عابد السفياني: (ص: ١٦١).

قال الحافظ ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ في بيان فضل العقل:

«وإن محبة المرء المكارم وكراهته سفاسفها هو نفس العقل. فالعقل به يكون الحظ، ويؤنس الغربة، وينفي الفاقة، ولا مال أفضل منه، ولا يتم دين أحد حتى يتم عقله»[(١)].

والعقل يكون سبباً من أسباب سلوك طريق الرشد والهداية، والابتعاد عن موارد الضلال والغواية، إذا استنار بهدى الله القويم، واعتصم بحبله المتين، وتمسك بصراطه المستقيم، وتحرر من نوازع النفس والشهوات، كما يكون ذريعة للسير على درب الغي والخسران، وطريق البدعة والكفران، إذا تأثر بالآراء الزائفة والأفكار المنحرفة، وتغذى بأصول فاسدة، وتجاوز حدوده المقيدة له من الشارع الحكيم.

وللعقل في الإسلام شأن كبير، ومنزلة مرموقة، ودرجة رفيعة بحيث «جعله الإسلام إحدى الضرورات الخمس[(٢)] التي أمر الشارع بحفظها ورعايتها؛ لأن مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة عليها»[(٣)].

وقد اهتم الإسلام بالعقل اهتماماً بالغاً فجعله مناط التكليف، فإذا فقد ارتفع التكليف وعد فاقده كالبهيمة لا تكليف عليه[(٤)]. إذ إن المجنون غير مكلف بالأحكام الشرعية، وجاء في الحديث عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الطفل حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يبرأ أو يعقل»[(٥)].

---

(١) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: (ص: ١٦). وللإطلاع على الآثار الواردة عن السلف في فضل العقل وصفات العقلاء يراجع كتاب «العقل وفضله» للحافظ ابن أبي الدنيا.

(٢) أي: المقاصد الخمسة، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

(٣) الموافقات في أصول الأحكام للشاطبي: (٣/ ١٣).

(٤) نفس المرجع السابق.

(٥) رواه أحمد في المسند: (١/ ١٤٠)، وأبو داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً: (٤/ ٥٥٨)، برقم: (٤٣٩٨)، والترمذي: كتاب الحدود، باب فيمن لا يجب عليه الحد: (٤/ ٢٤)، برقم: (١٤٢٣)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم: (١/ ٦٥٨)، برقم: (٢٠٤١) بألفاظ متقاربة، وصححه الألباني كما في صحيح ابن ماجه: (١/ ٣٤٧).

وجعل في زواله بسبب الاعتدال عليه الدية كاملة[١].

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله ـ وما أحسن قوله في بيان مكانة العقل في الإسلام ـ: «لا نعلم في هذا خلافاً، وقد روي عن عمر وزيد رضي الله عنهما، وإليه ذهب من بلغنا قوله من الفقهاء؛ لأنه أكبر المعاني قدراً، وأعظم الحواس نفعاً، فإن به يتميز عن البهيمة، ويعرف حقائق المعلومات، ويهتدي إلى مصالحه، ويتقي ما يضره، ويدخل به في التكليف وهو شرط في ثبوت الولايات، وصحة التصرفات، وأداء العبادات، فكان بإيجاب الدية أحق من بقية الحواس»[٢].

الثناء على أرباب العقول، والمدح على أولي الألباب، والحث على النظر والتفكر والاتعاظ والاعتبار، والحض على التخلص من ربقة التقليد والتجرد من الهوى، والأمر بالتعلم والتدبر والتأمل، والنهي عن شرب كل مسكر، هذا من أبرز مظاهر تكريم الإسلام للعقل[٣].

وظيفة العقل وحدوده:

إذ رغم هذا التكريم كله وذلك الاهتمام جميعه، قد حدد الإسلام للعقل حدوده ومجالاته التي يخوض فيها حتى لا يضل، وفي هذا تكريم له ـ أيضاً ـ؛ لأنه محدود الطاقات والملكات، فلا يستطيع أن يدرك كل الحقائق مهما أوتي من قدرة وطاقة على الاستيعاب والإدراك؛ لذا فإنه سيظل بعيداً عن متناول كثير من الحقائق، وإذا ما حاول الخوض فيها التبست عليه الأمور وتخبط في الظلمات، وفي هذا مدعاة لوقوعه في كثير من الأخطاء، وركوبه متن العديد من الأخطار.

ومن الأمور التي تعتبر خارجة عن مدارك العقل ونطاق مفهومه كالخوض

---

(١) انظر الآثار الواردة في ذلك في السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الديات، باب ذهاب العقل من الجناية: (٨/ ٨٦)، والمصنف لابن أبي شيبة، كتاب الديات، باب في العقل: (٩/ ٢٦٥).

(٢) المغني: (٨/ ٣٧).

(٣) ولسيد قطب كلام نفيس عن قيمة العقل البشري ودوره ومجالاته انظره ـ إن شئت ـ في ظلال القرآن: (٢/ ٨٠٦ ـ ٨٠٨).

في الذات الإلهية، والبحث في أمر الروح والساعة، والتقعر في دقائق مسائل القدر، والتمحل في الأمور الغيبية مثل الملائكة، والقبر ونعيمه وعذابه، والجنة ونعيمها، والنار وعذابها.

فأمر الإسلام العقل بالاستسلام والامتثال للأمر الشرعي الصريح حتى ولو لم يدرك الحكمة والسبب في ذلك، وقد كانت أول معصية لله ارتكبت بسبب عدم هذا الامتثال من قبل إبليس لعنه الله، فإنه رأى تفضيل النار على الطين حسب عقله، فاعترض ولم يمتثل لأمر الله تعالى[١].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «العقل شرط في معرفة العلوم، وفي الأعمال وصلاحها، وبه يكمل الدين والعمل، ولكنه لا يستقل بذلك، إذ هو غريزة في النفس وقوة فيها كقوة البصر، إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن أبعد بالكلية كانت الأقوال والأفعال أموراً حيوانية»[٢].

يقول الإمام السفاريني رَحِمَهُ اللهُ[٣] ـ مبيناً حدود العقل ـ: «إن الله خلق العقول وأعطاها قوة الفكر، وجعل لها حداً تقف عنده من حيث ما هي مفكرة، لا من حيث ما هي قابلة لوهب الإلهي، فإذا استعملت العقول أفكارها فيما هو في طورها وحدها، ووفت النظر حقه أصابت بإذن الله تعالى، وإذا سلكت الأفكار على ما هو خارج عن طورها، ووراء حدها الذي حده الله لها، ركبت متن عمياء، وخبطت خبط عشواء[٤]...»[٥].

---

(١) انظر: منهج المدرسة العقلية في التفسير للدكتور الرومي: (١/٣٨)، والعقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون لعلي بن حسن الأثري: (ص: ٣١)، والعصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب لمحمد حامد الناصر: (ص: ٢٠٨) بتصرف وزيادة.

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٣) هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، أبو العون، شمس الدين، محدث فقيه، أصولي مؤرخ، له تصانيف كثيرة. توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ثمان وثمانين ومائة وألف.
انظر: الأعلام للزركلي: (٦/٢٤٠).

(٤) خبطه خبط عشواء: أي: ركبه على غير بصيرة، والعشواء: الناقة لا تبصر أمامها.
انظر: ترتيب القاموس: (٣/٢٠٥).

(٥) لوامع الأنوار البهية: (١/١٠٥).

لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل السليم:

من أهم خصائص الدين الإسلامي، وأبرز محاسنه أنه دين الفطرة يوافق العقول السليمة، ويلائم الطبائع البشرية النقية من أمراض الشبهات وأوضار الشهوات، والواقع أن التعارض بين النقل الصحيح والعقل السليم غير موجود؛ لأن الله تعالى خالق العقول وهو الشارع الحكيم، فشرعه مطابق للعقول الصحيحة، والعقل الخالص يصلح لقبوله وانسجامه معه في كل عصر ومصر وفي كل زمان ومكان.

قال قوام السنة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول؛ لأن الدين إنما هو الانقياد والتسليم دون الرد على ما يوجبه العقل؛ لأن السنة ما يؤدي إلى قبول السنة، فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل»[(١)].

قال شيخ الإسلام: «... ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارض الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة، يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع... ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «... فلا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ، ولا يعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه، فضلاً عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية»[(٣)].

---

(١) الحجة في بيان المحجة: (٢/٥٠٩). (٢) درء التعارض: (١/١٤٧).
(٣) المرجع السابق: (١/١٥٠ ـ ١٥١).

العقل الصريح الخالي من شوائب الجهل والعاري من التقليد الأعمى لا يعارض النقل الصحيح بل يوافقه؛ لأن «الوحي مصدر هداية، والعقل الإنساني مصدر هداية، وكلاهما يهدف إلى تحديد الطريق المستقيم في الحياة للإنسان وإلى تحديد غايته الأخيرة في هذا الوجود. وأمران شأنهما ذلك لا بد أن يتوافقا في التحديد الإجمالي على الأقل بطريق الإنسان في حياته وغايته في وجوده.

فإن بدا أن هناك اختلافاً بين تطبيق رسالة الوحي واستخدام العقل كان منشأ هذا الاختلاف إما تحريف رسالة الوحي أو سوء استخدام العقل، والمحرف للرسالة السماوية هو الإنسان هنا وهناك وليس الملك الذي نزل بالوحي ولا الرسول المصطفى ﷺ لتبليغ الرسالة.

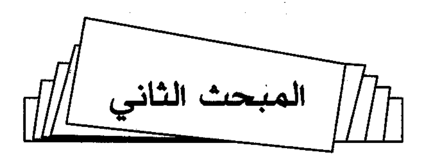
طبيعة الوحي يجب أن توافق طبيعة العقل الإنساني ـ السليم ـ إذن؛ لأنهما مصدرا هداية لغاية واحدة من كامل واحد كمالاً مطلقاً وهو الله ﷻ»[1].

فعلى المؤمن بالله تعالى ورسالاته أن يؤمن إيماناً عاماً مجملاً أن لا يجوز أن يقع في دين الله تعالى المنزل على محمد ﷺ ما يعلم بطلانه بالعقل، وإن لم يعلم ذلك في أعيان المسائل، بل كل ما عارضه مما يسميه أصحابه: عقليات، أو مكاشفات، فهو في الحقيقة ضلالات وجهالات، وخيالات، وشبهات مكذوبات، وأوهام فاسدة، وحجج سوفسطائية داحضة، وإن سماها أصحابها: عقليات أو برهانيات، أو وجدانيات وذوقيات ومكاشفات، أو مشاهدات، أو تحقيقاً، أو توحيداً، أو حكمة حقيقية، أو معارض يقينية، ونحو ذلك من الأسماء والألقاب التي ليست مطابقة لمسمياتها، بل هي من جنس تسمية الأوثان: آلهة وأرباباً، وتسمية مسيلمة الكذاب وأمثاله: أنبياء، وتسمية أم الخبائث: أم الأفراح (مشروبات روحية) ونحو ذلك[2].

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) منهج الإمام محمد عبده في تفسير القرآن الكريم، للأستاذ عبد الله شحاتة: (ص: ٨٣ ـ ٨٤).
(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٢٥٥، ٢٥٦).



أقوال العلماء في التحذير من تقديم العقل على النقل الصحيح

تمهيد:

قبل أن أسوق أقوال العلماء في التحذير من تقديم العقل على النقل الصحيح أود أن أورد هنا بعض النصوص من الكتاب والسنة التي تدل على الانقياد الكامل والاستسلام الخالص لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، مع بيان موقف السلف الصالح من النقل والعقل.

قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۝٦٥﴾[1].

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية: «يقسم الله تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، أي: إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به وينقادون له في الظاهر والباطن فيسلمون لذلك تسليماً كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة، كما ورد في الحديث: (والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به)»[2].

---

(١) سورة النساء، (الآية: ٦٥).

(٢) تفسير ابن كثير: (١/ ٥٣٢). والحديث أورده النووي في الأربعين عن أبي محمد عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً، وقال: «حديث صحيح». =

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله ـ بعد أن ذكر هذه الآية ـ: «فأقسم سبحانه أن لا نؤمن حتى نحكم رسوله في جميع ما شجر بيننا وتتسع صدورنا لحكمه، فلا يبقى فيها حرج، ونسلم لحكمه تسليماً؛ فلا نعارضه بعقل ولا رأي، فقد أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول ﷺ، وقد شهدوا هم على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين بمعناه وإن آمنوا بلفظه»[(١)].

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[(٢)].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادعى محبة الله وليس هو على الطريقة المحمدية فإنه كاذب على دعواه في نفس الأمر حتى يتبع الشرع المحمدي والدين النبوي في جميع أقواله وأفعاله كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)»[(٣)].

= انظر: الأربعين النووية ـ مع شرحه الوافي ـ: (ص: ٣٦٣).
وبسط الحافظ ابن رجب الكلام في تعليل الحديث، وذكر أنه رواه أبو نعيم في الأربعين والتي شرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجياد الآثار.
انظر: جامع العلوم والحكم: (ص: ٣٣٨ ـ ٣٣٩) من الطبعة القديمة، و(٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤) من الطبعة المحققة، برقم: (٤١).
وأقر الشيخ الألباني ابن رجب على تعليله الحديث.
انظر: السنة لابن أبي عاصم: (١/ ١٢)، برقم: (١٥)، ومشكاة المصابيح: (١/ ٥٩)، برقم: (١٦٧)، وتعليقة رقم: (٣).
وتعقب الشيخ أحمد شاكر ابن رجب بقوله: «وعندي أن تعليله غير جيد، وأن الحديث صحيح».
انظر: عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير: (٣/ ٢١٢).

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (١/ ٨٩ ـ ٩٠).
(٢) سورة آل عمران، الآيتان: (٣١ ـ ٣٢).
(٣) تفسير ابن كثير: (١/ ٣٦٦). والحديث أخرجه البخاري ـ تعليقاً ـ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب إذا اجتهد العامل...: (١٣/ ٣٢٩)، وأخرجه موصولاً بلفظ=

وما أجمل كلام العلامة ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ ـ شارح العقيدة الطحاوية ـ وما أحسنه، في معرض رده على بعض المبتدعة، وعند استدلاله بالحديث المذكور على إبطال بدعهم، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«... بل الواجب عرض أفعالهم وأحوالهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قُبل، وما خالفها رد...

فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعده إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطناً وظاهراً.

ومن لم يكن له مصدقاً فيما أخبر، ملتزماً لطاعته فيما أمر في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان، لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله تعالى، ولو طار في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب...»[1].

قال الله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾[2].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد إيراده هذه الآية في معرض رده على القائلين بتقديم العقل على النقل ـ: «فأمر باتباع الوحي المنزل وحده ونهى عن اتباع ما خالفه، وأخبر سبحانه أن كتابه بينة، وشفاء، وهدى، ورحمة، ونور، وفصل، وبرهان وحجة، وبيان، فلو كان للعقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن فيه شيء من ذلك، بل كانت هذه الصفات للعقل دونه، وكان عنها بمعزل، فكيف يشفي ويهدي ويبين ويفصل ما يعارضه صريح العقل»[3].

= آخر في كتاب الصلح. مضى تخريجه في المبحث الثاني من الفصل السابع: (ص: ٢٦٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور: (٣/ ١٣٤٤)، برقم: (١٧١٨).

(١) شرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٧٦٧، ٧٦٨). وفي طبعة المكتب الإسلامي: (ص: ٥٧٢): (الخشب) بدل (الجيب) وأشير إليه في الهامش.

(٢) سورة الأعراف، الآية: (٣).

(٣) الصواعق المرسلة: (١/ ٨٢٩)، ومختصره: (١/ ٩٠).

وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أنه رأى رجلاً يخذف، فقال له: لا تخذف، فإن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف[١] ـ أو كان يكره الخذف ـ وقال:

«إنه لا يصاد به صيد ولا ينكأ به عدو، ولكنها قد تكسر السن، وتفقأ العين».

ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال له: أحدثك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف ـ أو كره الخذف ـ وأنت تخذف؟ لا أكلمك كذا وكذا[٢].

«فانظر إلى هذا المعترض بعقله! كيف عامله الصحابي رضي الله عنه؟! وبماذ قابله؟!

مع أن اعتراضه جاء مؤدباً، وليس فيه وقاحة عقلانيي القرن العشرين الذي يقطع الواحد منهم برد حديث رواه البخاري ومسلم لكونه لم يفهمه ولم يستوعبه! لقصور عقله وفداحة جهله!!»[٣].

قال الإمام ابن بطة رحمه الله ـ بعد إيراده الحديث ـ: «فاعتبروا يا أولي الأبصار! فشتان بين هؤلاء العقلاء السادة الأبرار الأخيار، الذين ملئت قلوبهم بالغيرة على إيمانهم، والشح على أديانهم، وبين زمان أصبحنا فيه وناس ـ نحن منهم وبين ظهرانيهم ـ»[٤] يردون السنن الصحيحة بمحض العقول، ويبطلونها بفارغ الأوهام! نسأل الله السلام.

فأين هؤلاء الذين جعلوا نصوص الوحي ألعوبة تتقاذفها العقول، وتتجاذبها الأهواء وتتحكم فيها الآراء، من أصحاب رسول الله ﷺ الذين عظم في نفوسهم حديث رسول الله ﷺ وهانت عليهم عقولهم أن يقدموها عليه، بل

---

(١) الخذف: هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها، أو تتخذ مخذفة من خشب ثم ترمي بها الحصاة بين إبهامك والسبابة.
انظر: النهاية في غريب الحديث: (٢/ ١٦)، وفتح الباري: (٩/ ٥٢٢).

(٢) رواه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب الخذف والبندقة: (٩/ ٥٢٢)، برقم: (٥٤٧٩)، ومسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو، وكراهة الخذف: (٣/ ١٥٤٧)، برقم: (١٩٥٤). واللفظ للبخاري.

(٣) العقلانيون: (ص: ١٩٧). (٤) الإبانة: (١/ ٢٥٩).

قد بلغ من تعظيم الصحابة لحديث رسول الله ﷺ أنهم لا يرضون ترك سنة كان عليها رسول الله ﷺ، ولا يقبلون مع السنة رأي أحد مهما كان شأنه، ومهما علت مكانته، بل كانوا يغضبون غضباً شديداً وينكرون إنكاراً قوياً على من لا يستجيب لسنة سنها الرسول الكريم، أو لخلق تخلق به، ولو من ينكرون ذلك عليهم ولدهم أو أقرب الناس إليهم(١).

عن معاذة(٢) قالت: سألت عائشة رضي الله عنها: أتقضي الحائض الصلاة؟ - وفي رواية: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ -

فقالت عائشة: أحرورية(٣) أنت؟

قلت: لست بحرورية ولكني أسأل.

قالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة(٤).

وقد سار السلف الصالح والأئمة رضوان الله عليهم على منهج الصحابة رضوان الله عليهم في الاعتصام بالكتاب والسنة والتمسك بهما، وعدم معارضتهما بآراء وشبه، وعقول وأوهام.

بل يجعلون كلام الله ورسوله ﷺ هو الأصل الذي يعتمد عليه ويرد ما

---

(١) انظر: السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب: (ص: ٧٨٧)، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية: (١/ ٧٦).

(٢) هي: معاذة بنت عبد الله، السيدة العالمة، أم الصهباء العدوية البصرية العابدة، وحديثها محتج به في الصحاح، كانت تحيي الليل عبادة. توفيت رحمهما الله سنة ثلاث وثمانين.
انظر: السير: (٤/ ٥٠٨ - ٥٠٩)، وتهذيب التهذيب: (١٢/ ٤٥٢).

(٣) حرورية: مؤنث حروري نسبة إلى حروراء، بلدة على ميلين من الكوفة. ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج: حروري؛ لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي رضي الله عنه بالبلدة المذكورة.
انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٢٤٥)، وفتح الباري: (١/ ٥٠٥)، وشرح صحيح مسلم للنووي: (٤/ ٢٧).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة: (١/ ٥٠١)، برقم: (٣٢١)، ومسلم - واللفظ له - كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة: (١/ ٢٦٥)، برقم: (٦٨ - ٦٩).

يتنازع فيه الناس إليه، فما وافقه كان حقاً وما خالفه كان باطلاً، ونصوص الوحي أكبر وأعظم في صدورهم من أن يقدموا عليها عقلاً أو شبهاً[١].

والسلف يقدمون الشرع على العقل، ويرون أن كل ما خالف الشرع فهو خيال وأوهام[٢].

وهم رحمهم الله لا ينكرون العقل والتوصل به إلى المعارف والتدبر في الآيات الكونية، ولكنهم لا يسلكون في شأنه مسلك أهل الكلام في الاستدلال به وحده والاكتفاء به، ولا يقرون بالتعارض الذي يزعمه أهل الكلام بين العقل والشرع، ولا يقدمون العقل على نصوص الوحي لإيمانهم بأن الله أرسل الرسل ليبينوا للناس دين الله ﷻ، وبيانهم يغني عن كل شيء ولا يغني عنه غيره[٣].

وكان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله ﷺ هو الإمام والفرقان الذي يجب اتباعه، فيثبتون ما أثبته الله ورسوله ﷺ، وينفون ما نفاه الله ورسوله ﷺ... وأنه حق يجب قبوله، وإن لم يفهم معناه، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه[٤].

وإليك الآن أقوال بعض العلماء:

١ ـ قال الإمام **الشافعي** رحمه الله: «أجمع الناس على من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»[٥]. وصح عنه أنه قال: «إذا رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً ولم آخذ به فاعلموا أن عقلي قد ذهب»[٦].

٢ ـ قال الإمام **الأوزاعي** رحمه الله: «عليك بآثار من سلف، وإن رفضك

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة: (٣/ ٩٩١ ـ ٩٩٢).
(٢) انظر: درء التعارض: (٧/ ٢٩).
(٣) انظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة للدكتور الجامي: (ص: ٥٨ ـ ٥٩)، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية للأمين الصادق: (١/ ٧٩).
(٤) درء التعارض: (١/ ٧٦).
(٥) إعلام الموقعين: (٢/ ٢٦٣)، وانظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي: (ص: ٥٠، ٧٩).
(٦) نفس المصدرين السابقين.

الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوا لك القول»[١].

٣ ـ قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ: «ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل»[٢].

وقال: «إذا تعارض الشرع والعقل ـ أي عند العقلانيين من المعتزلة وغيرهم ـ وجب تقديم الشرع؛ لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل»[٣].

ورد رَحِمَهُ اللهُ على العقلانيين بنظير ما قالوه بقوله: «أن يعارض دليلهم بنظير ما قالوه، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع للنقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه»[٤].

٤ ـ وأكد هذا المعنى العلامة **ابن القيم** رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصحيح، ورمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحطت حيث حطها الله وأصحابها»[٥].

٥ ـ قال الإمام **الشاطبي** رَحِمَهُ اللهُ ـ محرراً رأيه في مسألة تحكيم العقل وتقديمه على الشرع ـ: «فالحاصل من هذه القضية أنه لا ينبغي للعقل أن يتقدم

---

(١) الشريعة للآجري: (ص: ٥٨)، وصون المنطق والكلام: (٣٨).
(٢) درء التعارض: (٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، والصواعق المرسلة: (٢/ ٧٤١ ـ ٧٤٢).
(٣) المصدر السابق الأول: (١/ ١٣٨). (٤) المصدر السابق: (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).
(٥) مختصر الصواعق المرسلة: (ص: ٨٢ ـ ٨٣)، ط: دار الندوة الجديدة، بيروت/ ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

بين يدي الشرع، فإنه من التقدم بين يدي الله ورسوله ﷺ بل يكون ملبياً من وراء وراء»[١].

ونقل آثاراً تؤكد هذا المعنى ثم قال: «فهذه الآثار وأشباهها تشير إلى ذم إيثار نظر العقل على آثار النبي ﷺ»[٢].

وقال رحمه الله: «فالحاصل من مجموع ما تقدم أن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء في السنن بآرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا، وهو المطلوب من نقله، وليعتبر فيه من قدم الناقص ـ وهو العقل ـ على الكامل ـ وهو الشرع»[٣].

٦ ـ ذكر العلامة **ابن أبي العز** رحمه الله طريقة أهل البدع العقلانيين ومنهج أهل السنة في تلقي النصوص والاستدلال بها، وذلك عند شرحه لقول الإمام الطحاوي:

«وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق».

فقال رحمه الله: «... ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بقضايا العقول الصحيحة المؤيدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية، ولو حكموا نصوص الوحي، لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة.

بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً: فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله واحتج به!! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضاً! أو حرَّفه، وسمى تحريفه تأويلاً!! فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم.

وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوا بمعقول، ولا قول فلان... كما قال البخاري رحمه الله: سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي رحمه الله، فأتاه رجل، فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها

---

(١) الاعتصام: (٢/ ٣٣١).
(٢) المرجع السابق: (٢/ ٣٣٤).
(٣) المرجع السابق: (٢/ ٣٣٦).

رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة! تراني في بيعة! ترى على وسطي زناراً؟! أقول لك: قضى رسول الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت[1]؟!

ونظائر ذلك في كلام السلف كثير»[2].

وقال: «وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته ـ مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول ـ فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾[3].

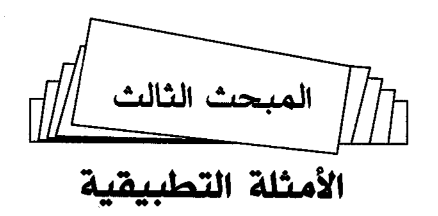
○○○○○

---

(١) انظر هذه القصة في: حلية الأولياء للأصفهاني: (٩/١٠٦)، وتاريخ ابن عساكر: (١٥/١٠)، ومناقب الإمام الشافعي للبيهقي: (١/٤٧٤)، ومفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي: (ص: ٧٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: (٢/٤٩٩ ـ ٥٠٠).

(٣) المصدر السابق: (١/٢٤٢). والآية من سورة الأعراف: (١٢).



المبحث الثالث

الأمثلة التطبيقية

أساس المنهج العقلي: القانون الكلي:

قد وضع أهل العلوم العقلية والفنون النظرية قاعدة عامة سموها قانوناً كلياً يرجع إليه في جميع أمور الدين ومسائله ومنها علم التفسير. وهذه القاعدة منشأ تحريفهم وانحرافهم، وسبب تقديمهم العقل على النقل، ووسيلة لرد النصوص القرآنية وتأويل معانيها تأويلاً باطلاً.

فقالوا: «إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو النقل والعقل فإما أن يجمع بينهما وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته، وإما أن يتأول أو يفوض»[(١)].

وقد تصدى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ للرد على هذا القانون الكلي وهدمه من أساسه ونقضه من أصله في كتابه الذي جعل جميع العلماء عيالاً عليه للرد على أهل الكلام والفلسفة ومقدمي العقل على النقل، ألا وهو: «درء تعارض العقل والنقل». وقد لخصه تلميذه ابن القيم في كتابه النافع الماتع: «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»، وهو اختصر ـ أيضاً ـ وقد نقلنا بعض النقولات من كلاميهما في المبحثين السابقين فلا حاجة إلى إعادتها.

والمقصود من ذكر قاعدتهم هذه هنا لنعرف أنهم من هذا المدخل دخلوا في تقديس العقل وتمجيده، وبالغوا في أمره حتى جعلوه من أصول العلم كما

---

(١) انظر: أساس التقديس في علم الكلام للرازي: (ص: ١٧٢ ـ ١٧٣).

جعلوا الوحي تابعاً له، ومن هذا المنطلق قدموا الأدلة العقلية الناقصة على الأدلة النقلية الكاملة، وبهذا أخطأوا في تفسير النصوص القرآنية، وشرح الأحاديث النبوية الصحيحة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وكل من له مسكة من عقل يعلم أن فساد العالم إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي»[١].

من المفسرين ـ قديماً وحديثاً ـ طائفة الذين فضلوا العقل على النقل الصحيح الثابت، وأولوا الآيات القرآنية، والنصوص النقلية الأخرى الصحيحة حسب عقولهم القاصرة ووفق آرائهم المخصوصة فوقعوا في الأخطاء التفسيرية.

وكان من بين أولئك المشهورين، مفسرو المعتزلة، كان التفسير بالرأي منهجهم، والعقل سلطانهم وإمامهم، وأعطوا العقل حقاً أكثر من طاقته وإدراكه حيث فضلوه على الكتاب والسنة. يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٢]:

«يحتاج إليه في الدين؛ لأنه القانون الذي تستند إليه السنة والإجماع والقياس بعد أدلة العقل»[٣].

وفضل العقل على السنة بقوله: «امش في دينك تحت راية السلطان ولا تقنع بالرواية عن فلان وفلان...»[٤].

قال إمامهم الجاحظ[٥] المعتزلي: «فما الحكم القاطع إلا للذهن وما الاستنابة إلا للعقل»[٦].

فصل القاضي عبد الجبار المعتزلي القانون العقلي القاضي بوجوب تقديم

---

(١) إعلام الموقعين: (١/٧٨).
(٢) سورة يوسف، من الآية: (١١١).
(٣) الكشاف: (٢/٢٤٨).
(٤) أطواق الذهب في المواعظ والخطب: (ص: ٢٨).
(٥) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، مولاهم، أبو عثمان، المشهور بالجاحظ، كان متبحراً في الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. توفي سنة خمس وخمسين ومائتين.
انظر: تاريخ بغداد: (١٢/٢١٢ ـ ٢٢٠)، ولسان الميزان: (٤/٣٥٥ ـ ٣٥٧).
(٦) انظر: رسائل الجاحظ: (ص: ١٩١).

العقل على النقل، وبين المنهج العقلاني القاضي بجعل عقول البشر تتحكم في نصوص الوحي، فقال:

«فاعلم أن الدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل»[١].

وقال ـ متحدثاً عن أخبار الآحاد ـ: «وههنا أصل آخر، وهو أن ما هذا سبيله من الأخبار فإنه يجب أن ينظر فيه، فإن كان مما طريقه العمل عمل به إذا أورد بشرائطه، وإن كان مما طريقه الاعتقادات ينظر، **فإن كان موافقاً لحجج العقول قُبل واعتقد موجبه، لا لمكانه، بل للحجة العقلية**، وإن لم يكن موافقاً لها فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي ﷺ لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول»[٢].

وتبعهم في هذا المنهج ـ كلياً أو جزئياً ـ فرق أهل القرآن المتأثرون بأفكارهم، والأستاذ محمد عبده وبعض أصحابه وتلاميذه، والأستاذ أحمد أمين صاحب الكتب: فجر الإسلام، وضحاه، وظهره[٣]، والأستاذان المعاصران: السيد أبو الأعلى المودودي صاحب التفسير: «تفهيم القرآن»، وأمين أحسن الإصلاحي[٤] صاحب التفسير: «تدبر القرآن»[٥] ـ كلاهما باللغة الأردية ـ في بعض القضايا الشرعية.

---

(١) شرح الأصول الخمسة: (ص: ٨٨). (٢) المصدر السابق: (ص: ٧٧).

(٣) انظر: إنكاره الجزئي لبعض الأحاديث الصحيحة المخرجة في صحيح البخاري وكتب السنة، المبرأة من نقد العلماء المحدثين، في كتابيه: فجر الإسلام: (ص: ٢١١، ٢١٧ ـ ٢١٨) و: ضحى الإسلام: (٢/١١١، ١٢٨ ـ ١٣٢) على سبيل المثال.

(٤) هو الأستاذ الكبير أمين أحسن الإصلاحي تلميذ العلامة حميد الدين الفراهي، وكان من الأعضاء البازرين المتحمسين للجماعة الإسلامية التي أسسها الشيخ أبو الأعلى المودودي، وتولى بعض المناصب الحساسة فيها. ولكنه اعتزل عن الجماعة الإسلامية كما اعتزل عنها مجموعة من العلماء الأثبات مثل شيخنا فضيلة الأستاذ عبد الغفار حسن ـ حفظه الله ـ والشيخ عبد الرحيم أشرف ﷺ. وكان ذلك لاختلافهم مع الجماعة في المنهج.

(٥) للوقوف على موقفهما الخطير من الاعتماد على الأحاديث الصحيحة الثابتة التي تلقته=

ذكر الأستاذ محمد عبده أصول الإسلام فعد الأول والثاني منها النظر العقلي وتقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض[(١)].

وقال تلميذه الأستاذ محمد رشيد رضا: «إن الدين العقلي القطعي إذا كان في ظاهر الشرع ما يخالفه فالعمل بالدليل العقلي متعين»[(٢)].

وضح الأستاذ محمد فريد وجدي منهجه العقلي عند تفسيره لبعض الآيات بقوله: «كل هذه الآيات تتناولها القاعدة الأصولية التي انفرد بها هذا الدين وهي أنه لو تعارض نص وعقل، أو علم صحيح أوِّل النص وأخذ بحكم العقل أو العلم، وقد أول آباؤنا من هذه الآيات ما خالف عقولهم، أو ناقض العلم الصحيح، ونحن نجري على سنتهم فنؤول ما يخالف عقولنا منها..»[(٣)].

قال بعض تلامذة الاستشراق:

«وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى (الكتاب والقياس)، أما السنة فما زاد منها على الكتاب، إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه»[(٤)].

وقال الآخر: «فبصريح العقل تم الحكم وبالنقل يحصل التأييد، مجرد التأييد»[(٥)].

= الأمة بالقبول وتقديمهما العقل عليها ينظر: تفهيمات: (ص: ٢٩٢ وما بعدها)، ومطالعة حديث أور قرآن: (ص: ١٢٦)، وتفهيم القرآن: (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨، ٤/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣) كلها لأبي الأعلى المودودي ـ باللغة الأردية ـ، وتدبر القرآن: (٤/ ٥٦)، ومبادئ تدبر حديث: (ص: ٢٨، ٧١ ـ ٧٤) للإصلاحي ـ بالأردية ـ وللرد عليه يراجع: نصرة الباري في بيان صحة البخاري للشيخ عبد الرؤوف الرحماني (ص: ٢١٣ ـ ٢١٩) ـ بالأردية ـ، وموقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي للشيخ محمد إسماعيل السلفي، تعريب: صلاح الدين مقبول أحمد.

(١) انظر: الإسلام والنصرانية: (ص: ٧٢ ـ ٧٥).

(٢) شبهات النصارى وحجج الإسلام: (ص: ٧١).

(٣) الإسلام دين الهداية والإصلاح: (ص: ٩٢).

(٤) مجلة المنار في العددين: (٧ ـ ١٢) من السنة التاسعة، أعلن الدكتور توفيق صدقي في مقالين تحت عنوان: «الإسلام هو القرآن وحده».

(٥) الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية ليحيى فرغل: (ص: ١٩٥).

وهذا القانون العقلي والمنهج العقلاني لا يزال مستمراً إلى يومنا هذا، حيث إن لهذا المنهج وذلك القانون مؤسسات، وجامعات، ومعاهد، وحماة الذين يدافعون عنه في البحوث والمحافل، والمقالات والمحاضن، ومن يتابع ما يصدر من المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا من بحوث ونشرات، ومن يمعن النظر في إصدارات ومنشورات الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، ومن يطالع ما كتبه الشيخ محمد الغزالي في كتابه الموسوم بـ (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث)، ومن يقرأ ما سطره الدكتور يوسف القرضاوي ـ مع احترام جهودهما المخلصة في مجال الدعوة الإسلامية ـ في كتابه المسمى (كيف نتعامل مع السنة النبوية)، ير العجب العجاب من التمسك بهذا المنهج الخطير في بعض المسائل الشرعية، والقضايا الإسلامية.

ودعا الدكتور أحمد صبحي إلى الاعتصام بهذا المنهج في غاية الصراحة، حيث يرى: «حتمية ظهور النزعة العقلية في كل دين، وأن يتبنى فريق من المؤمنين الرأي بترجيح العقل إذا تعارض مع ظاهر النص، ومن ثم حتمية ظهور التأويل بصرف النظر عما في ذلك من جرأة على قداسة النص في رأي الظاهرية وأهل السلف من النصيين..»[١].

وجاء كلام الدكتور حسن حنفي ـ أحد أقطاب الاتجاه العقلاني المعاصرين ـ أكثر وضوحاً وأشد مظهراً لتقديس العقل، حيث قال: «إن العقل هو أساس النقل، وأن كل ما عارض العقل فإنه يعارض النقل، وكل ما وافق العقل فإنه يوافق النقل، ظهر ذلك عند المعتزلة وعند الفلاسفة...». ثم استهزأ بالمتمسكين بالنقل الصحيح والقائلين بتفضيله على العقل، حيث قال: «لقد احتمينا بالنصوص فجاء اللصوص»[٢].

وغير هذا كثير، وخير شاهد على التمسك بهذا المنهج العقلي كتب هؤلاء الأساتذة وعباراتهم المسجلة في تآليفهم المختلفة، وإليك ـ الآن ـ بعض الأمثلة للوقوف على بعض آثار هذا المنهج الخاطئ:

---

(١) علم الكلام له: (ص: ١٩١).

(٢) التراث والتجديد: (ص: ١١٩ ـ ١٢٠).

تفسير: ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾.

١ ـ ولعل أول فتنة وقعت في تفسير آية تتعلق بذات الله تعالى نتيجة تقديم العقل على النقل الصحيح ما وقع في بغداد بين أصحاب أبي بكر المروزي الحنبلي(١) وبين طائفة من العامة في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾(٢).

فقد فسرت العامة المقام المحمود: بأن الله يجلس رسوله محمداً ﷺ معه على العرش، وذكره الطبري عن مجاهد أيضاً(٣).

وفسره آخرون من جمهور أهل العلم بأن المراد به: المقام الذي يقوم النبي ﷺ عليه يوم القيامة للشفاعة العظمى للناس ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم، وهو تفسير صحيح ثابت في السنة الصحيحة.

أخرج الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «إن الناس يصيرون يوم القيامة جثاً، كل أمة تتبع نبيها، يقولون: يا فلان اشفع، حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي ﷺ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود»(٤).

رجح الإمام الطبري رحمه الله قول الجمهور، فقال ـ عند تفسيره للآية ـ: «وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ـ [في قوله تعالى] ـ(٥) ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ سئل عنها قال: هي الشفاعة ـ وفي رواية ـ قال: هو المقام الذي

---

(١) هو أحمد بن علي بن سعيد، أبو بكر المروزي، الإمام الثقة الحافظ، قاضي حمص، توفي رحمه الله تعالى سنة اثنين وتسعين ومائتين.
انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: (١/ ٥٢)، وتذكرة الحفاظ: (٢/ ٦٦٣).

(٢) سورة الإسراء، الآية: (٧٩).

(٣) ولم أقف على قول مجاهد هذا في تفسيره، بل جاء قوله فيه: «شفاعة محمد ﷺ» فقط، وقد أشار المحقق إلى ما ذكره الطبري عنه في الهامش.
انظر: تفسير مجاهد: (١/ ٣٦٩)، وهامشه.

(٤) كتاب التفسير، باب ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾: (٨/ ٢٥١) برقم: (٤٧١٨).

(٥) الزيادة من سنن الترمذي.

أشفع فيه لأمتي»[(١)]. ثم ذكر الأحاديث الأخرى في تفسير الآية، وهكذا فسرها ابن كثير[(٢)]. وهو تفسير جمع من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين من بعدهم. وفي ذلك يقول الإمام ابن عبد البر: «وعلى هذا أهل العلم في تأويل قول الله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ أنه الشفاعة. وقد روي عن مجاهد أن المقام المحمود: أن يقعده معه يوم القيامة على العرش. وهذا - عندهم - منكر في تفسير هذه الآية، والذي عليه جماعة العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين أن المقام المحمود هو المقام الذي يشفع فيه لأمته، وقد روي عن مجاهد[(٣)] مثل ما عليه الجماعة من ذلك، فصار إجماعاً في تأويل الآية من أهل العلم بالكتاب والسنة»[(٤)].

والإيمان بالشفاعة العظمى الخاصة بنبينا محمد ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، حق وثابت، وهو عقيدة أهل السنة والجماعة[(٥)].

والغريب من كلام الإمام الطبري - بعد ترجيحه لقول الجمهور - حيث دافع عن قول مجاهد قائلاً: «وهذا وإن كان هو الصحيح من القول في تأويل قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ لما ذكرنا من الرواية عن رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين، فإن ما قاله مجاهد من أن الله يقعد محمداً ﷺ على عرشه، قول غير مدفوع صحته، لا من جهة خبر ولا من جهة نظر؛ وذلك لأنه لا خبر عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من أصحابه، ولا عن التابعين بإحالة ذلك»[(٦)].
ثم شرع في سرد وجوه عدم إحالة قول مجاهد من جهة النظر والعقل.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٨/ ١٣٣)، والبداية والنهاية: (١١/ ١٧٤)، وأيضاً اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للدكتور سعود الفنيسان: (ص: ١٥١). والحديث أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب (ومن سورة بني إسرائيل): (٥/ ٢٨٣)، برقم: (٣١٣٧)، وقال: «هذا حديث حسن». وانظر بعض الروايات الأخرى في صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾: (٨/ ٢٥١)، و(٣/ ٣٩٦) منه، ومسند الإمام أحمد بن حنبل: (٣/ ٤٥٦).

(٢) تفسير ابن كثير: (٣/ ٥٨ - ٥٩).

(٣) سبق تخريجه في: (ص: ٣١٠).

(٤) التمهيد: (١٩/ ٦٣ - ٦٤).

(٥) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ٢٨٢ فما بعدها).

(٦) تفسير الطبري: (٨/ ١٣٤).

وهذا التوجيه من الإمام الطبري غير وجيه ومخالف لمنهجه العام ومسلكه المعتاد في التفسير من تقديم النقل الصحيح على العقل، ومن تقديم قول جمهور العلماء على القول الشاذ.

ويكفي للرد على قول مجاهد بأن قوله يعتبر من الأمور المغيبة التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالنص النقلي الصحيح من الكتاب والسنة، ولا نص ههنا من هذا القبيل، بل النصوص متضافرة على قول الجمهور.

تأويل صفة العلو لله ﷻ:

٢ ـ قال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾(١).

ظاهر هذه الآية أن الله تعالى في السماء حقيقة، أي أنه في العلو، أو بمعنى أنه على السماء، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾(٢) أي: على الأرض، وقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾(٣)، أي: على جذوع النخل(٤).

وقد استدل السلف ـ رحمهم الله ـ بهذه الآية وغيرها من النصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة، والأدلة العقلية على إثبات صفة العلو لله تعالى، كما هو صريح لفظها وظاهر معناها(٥).

قال ابن قدامة رحمه الله: «فإن الله تعالى وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك محمد خاتم الأنبياء ﷺ وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء، والأئمة الفقهاء، وتواترت الأخبار في ذلك على وجه حصل

---

(١) سورة الملك، الآية: (١٦). (٢) سورة التوبة، من الآية: (٢).
(٣) سورة طه، من الآية: (٧١).
(٤) انظر: تفسير القرطبي: (٨/ ٦٤)، وفتح القدير للشوكاني: (٣/ ٣٧٦).
(٥) انظر: رسالة إلى أهل الثغر باب الأبواب لأبي الحسن الأشعري: (ص: ١٣٠ ـ ١٣١)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة: (ص: ٦٤)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم: (ص: ١٨٨ ـ ١٩٢)، وشرح العقيدة الطحاوية، بتحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي: (٢/ ٣٨٠ ـ ٣٩٢). وفيه كلام نافع راجعه إن شئت، وإثبات علو الله على خلقه والرد على المخالفين لأسامة بن توفيق القصاص.

به اليقين، وجمع الله تعالى عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزاً في طباع الخلق أجمعين»[١].

وأنكر المعتزلة ومن سار على منهجهم العقلي من المؤولة والمتكلمين والعقلانيين المعاصرين صفة العلو لله تعالى؛ ولذا أولوا جميع الآيات والأحاديث المثبتة للعلو، وصرفوا معانيها إلى علو القدر والمكانة، وفوقية القهر والقدرة، ومعنى السلطان والملك ونحو ذلك من التأويلات المنافية للمعنى الحقيقي، وما ذاك إلا لتعلقهم بمبدأ تقديم العقل على النقل، وعدم اقتصارهم على النصوص الشرعية الثابتة رواية ودراية.

قال الزمخشري: «في تأويل هذه الآية وجهان:

أحدهما: من ملكوته في السماء؛ لأنها مسكن ملائكته، وثم عرشه وكرسيه، واللوح المحفوظ، ومنها تنزل قضاياه، وكتبه، وأوامره، ونواهيه.

والثاني: أنهم كانوا يعتقدون التشبيه، وأنه في السماء، وأن الرحمة والعذاب ينزلان منه، وكانوا يدعونه من جهتها، فقيل لهم على حسب اعتقادهم: أأمنتم من تزعمون أنه في السماء، وهو متعال عن المكان أن يعذبكم بخسف..»[٢].

وقال الرازي في معنى الآية:

«إن هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها.. هذه الآية يجب صرفها عن ظاهرها إلى التأويل»[٣]. وذكر عدة وجوه منها قوله: «أي: من في السماء ملكه وسلطانه وأمره ونحو ذلك»[٤].

وهكذا أول الأستاذ عبد القادر المغربي الآية وفسرها مستدلاً بمنهجه العقلي فقال: «من في السماء هو الله تعالى، لكن قام البرهان العقلي على أن الإله الأزلي خالق الكل وضابط الكل لا يتصور أن يكون مستقراً في مكان، فوجب إذن صرف الآية عن ظاهرها وحملها على معنى يلتحم مع ما أثبته العقل

---

(١) إثبات صفة العلو: (ص: ٦٣).
(٢) الكشاف: (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤).
(٣) انظر: تفسيره: (٢٩/ ٢٩ ـ ٣٠).
(٤) أساس التقديس: (ص: ٢٠٩).

وقام عليه البرهان، والقرآن يفسر بعضه بعضاً، فآية: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾(١) تنفي أن تكون ذات الله في السموات وفي الأرض إذ كيف يعقل أن تكون الذات الواحدة في مكانين في آن واحد؟ لا جرم أن يكون المراد بكونه تعالى في السماء وفي الأرض أن مشيئته وحكمه نافذ فيهما وسلطانه وقهره غالب عليهما»(٢).

ويغنينا كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن سرد الأدلة على إثبات صفة العلو ثم الرد على هؤلاء فقال رحمه الله: «فهذا كتاب الله من أوله وآخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة، مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله تعالى هو العلي الأعلى، وهو فوق كل شيء، وهو عال على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء.. ثم عن السلف في ذلك من الأقوال، ما لو جمع لبلغ مئين وألوفاً، ثم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة، ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً، ولم يقل أحد منهم قط أن الله ليس في السماء، ولا إنه ليس على العرش، ولا إنه بذاته في كل مكان...»(٣).

إنكار تفسير ﴿رعد﴾ الصحيح:

٣ ـ علق الأستاذ محمد عبده على تفسير الجلال السيوطي لقول الله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾(٤) ـ آخذاً أسلوب السخرية والاستهزاء ـ بقوله: «وقال مفسرنا الجلال السيوطي: (إن الرعد ملك أو صوته، والبرق سوطه يسوق به السحاب)(٥). كأن الملك جسم مادي؛ لأن

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: (٣). (٢) تفسير جزء تبارك: (ص: ٩).

(٣) الفتوى الحموية الكبرى: (ص: ٨ ـ ١٠) باختصار، وانظر: ـ أيضاً ـ مجموع الفتاوى: (٥/ ١٣٦ ـ ١٤٠)، ومختصر الصواعق المرسلة: (٢/ ٢٠٥ ـ ٢١٢).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٩).

(٥) انظر: تفسير الجلالين: (ص: ٥). وعبارته فيه هكذا: «﴿وَرَعْدٌ﴾ هو الملك الموكل به وقيل صوته ﴿وَبَرْقٌ﴾ لمعان صوته الذي يزجره به».

الصوت المسموع بالآذان من خصائص الأجسام، وكأن السحاب حمار بليد لا يسير إلا إذا زجر بالصراخ الشديد والضرب المتتابع»[١].

تفسير الإمام السيوطي تفسير مأثور جاء ذكره في كتب الأحاديث لا ينبغي الإعراض عنه أو رده بشبه من الشبه العقلية.

فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم، أخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال:

«ملك من الملائكة موكل بالسحاب، معه مخاريق[٢] من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله»، فقالوا: ما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال:

«زجرة بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمره» إلخ[٣].

تأويل الإمداد الإلهي:

٤ ـ يرى الأستاذ محمد رشيد رضا أن الإمداد في قول الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩﴾[٤] إمداد روحاني ومعنوي لا مادي وحسي، وأن الملائكة لم تشترك في المعركة يوم بدر إلا بمخالطة أرواح المؤمنين وتثبيتهم.

وإلى ذلك الرأي ذهب طائفة ـ أيضاً ـ من العلماء المعاصرين[٥] المتأثرين

---

(١) تفسير المنار: (١/ ١٧٤).

(٢) المخاريق: جمع مخراق، وهو في الأصل ثوب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضاً، وهي آلة تزجر بها الملائكة السحاب وتسوقه.
انظر: النهاية في غريب الحديث: (٢/ ٢٦)، مادة: (خرق).

(٣) رواه الإمام أحمد: (١/ ٢٧٤)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب (ومن سورة الرعد)، (٥/ ٢٧٤)، برقم: (٣١١٧)، واللفظ له وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وفي نسخة تحفة الأحوذي (٨/ ٤٣١): «حسن صحيح غريب». وصححه الشيخ الألباني.
انظره في صحيح سنن الترمذي: (٣/ ٦٤ ـ ٦٥)، والصحيحة برقم: (١٨٧٢).
وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند برقم: (٢٤٨٣).

(٤) سورة الأنفال، الآية: (٩).

(٥) وقد رد على أمثال هؤلاء الأستاذ أحمد محمد جمال في كتابه (القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته ص: ٢/ ١٤٥ ـ ١٥٩) رداً جميلاً.

ببعض الاتجاهات العقلية الحديثة في التفسير، عن طريق التأويل لبعض الخوارق الظاهرة والمعجزات المادية الحسية إلى معان روحية ومفاهيم معنوية نتيجة تقديم النقل على العقل المتأثر بفكرة الاعتزال وظاهرة الاستشراق.

فهذا نص ما قال الأستاذ محمد رشيد رضا: «وظاهر نص القرآن أنه إنزال الملائكة، وإمداد المسلمين بهم فائدة معنوية، وأنهم لم يكونوا محاربين». وقال: «وما أدري أين يضع بعض العلماء عقولهم عندما يغترون ببعض الظواهر وببعض الروايات الغريبة التي يردها العقل ولا يثبتها ما له قيمة من النقل. فإذا كان تأييد الله للمؤمنين بالتأييدات الروحانية التي تضاعف القوة المعنوية، وتسهيله لهم الأسباب الحسية كإنزال المطر وما كان له من الفوائد لم يكن كافياً لنصره إياهم على المشركين بقتل سبعين وأسر سبعين حتى كان ألف ـ وقيل آلاف ـ من الملائكة يقاتلونهم معهم فيفلقون منهم الهام ويقطعون من أيديهم كل بنان، فأي مزية لأهل بدر فضلوا بها على سائر المؤمنين ممن غزوا بعدهم وأذلوا المشركين وقتلوا منهم الألوف؟... ألا إن في هذا من شأن تعظيم المشركين ورفع شأنهم وتكبير شجاعتهم وتصغير شأن أفضل أصحاب الرسول ﷺ وأشجعهم ما لا يصدر عن عاقل إلا وقد سلب عقله لتصحيح روايات باطلة لا يصح لها سند ولم يرفع منها إلا حديث مرسل عن ابن عباس رضي الله عنه ذكره الآلوسي[1] وغيره بغير سند، وابن عباس لم يحضر غزوة بدر؛ لأنه كان صغيراً فرواياته عنها حتى في الصحيح مرسلة، وقد روى عن غير الصحابة حتى عن كعب الأحبار[2] وأمثاله»[3].

---

(١) انظر: روح المعاني: (٩/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، وذكر الروايات عن غير ابن عباس رضي الله عنه أيضاً.

(٢) هو: كعب بن ماتع بن عمرو أبو إسحاق، وكان في حياة النبي ﷺ يهودياً عالماً بكتبهم، حتى كان يقال له: كعب الأحبار، وكعب الحبر، وكان إسلامه في عهد عمر رضي الله عنه. توفي رحمه الله سنة اثنتين وثلاثين.

وللاطلاع الواسع على شخصيته، وتفنيد الاتهامات عنه راجع: السير: (٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٣)، والتفسير والمفسرون: (١/ ١٨٩ ـ ١٩٨).

(٣) تفسير المنار: (٢/ ٥٦١)، و(٩/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧).

عقبه الدكتور فهد الرومي بقوله:

«وغريب من الشيخ محمد رشيد رضا أن يغمز مرويات عن ابن عباس ﵄ بأنها ـ حتى في الصحيح ـ مرسلة وهو العارف بالحديث وعلومه ولا أظنه يخفى عليه حكم مرسل الصحابي حتى أن ابن الصلاح لم يعده من أنواع المرسل قائلاً: «ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه (مرسل الصحابي) مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول والله أعلم»[1].

وغريب منه أيضاً أن يغمز ابن عباس ﵄ بأنه روى عن غير الصحابة حتى عن كعب الأحبار وأمثاله، فهل يرى الشيخ رشيد بأن ابن عباس ﵄ يروي عمن لا يثق بصدقه وأمانته، بل وما دخل روايته عن كعب الأحبار بروايته عن غزوة بدر؟ لا أرى هذا إلا ضعفاً في الحجة»[2].

علل عقلية لرد تفسير صحيح:

٥ ـ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾[3].

قد سبق أن التفسير المأثور الصحيح لقوله تعالى: ﴿رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ هو كون النجوم ـ بجانب زينة السماء بها واهتداء السابلة بعلاماتها ـ قذائف للشياطين مسترقي السمع إلى أنباء السماء[4].

ولكنه اعتل بعض المعاصرين هذا التفسير بالعلل العقلية الآتية:

أولاً:

إن في تصور محاولة الشياطين لاستراق السمع إلى أنباء السماء تهويناً لحرم الله واستهانة بمكان تصرفه وتدبيره.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (ص: ٥٠ ـ ٥١). وانظر ـ أيضاً ـ: التقييد والإيضاح للحافظ العراقي: (ص: ٥٩ ـ ٦١).

(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٧٣٥ ـ ٧٣٦).

(٣) سورة الملك، من الآية: (٥).

(٤) انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول: (ص: ١١٣).

ثانياً:

إنه لا يُعقل أن يتساوى الله وخلقه في إجراء المشاورات والمحاورات قبل إصدار أمره بما يشاء، حتى يكون هناك مجال لاستراق الشياطين لما يجري ثمة من كلام.

ثالثاً:

إنه لا يتصور أن يفهم فاهم أن النجوم التي جعلت زينة السماء وهداية في الأرض يمكن أن تكون قذائف للشياطين.

رابعاً:

إن القرآن أنزل هداية للإنس، فكيف نتصور أن يكون فيه نذير على معصية يقترفها غيرنا من الجن أو الشياطين الذين لا نفهم كنههم[(١)].

وينطبق على مثل هؤلاء قول شيخ الإسلام: «وهؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة، على نقيض قولهم، لظنهم أن العقل عارض السمع، فيجب تقديمه عليه... وهم عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة إلا على وفق عقولهم»[(٢)].

ومن الآيات التي استند في تفسيرها إلى مجرد العقل وتفضيله على النقل، قول الله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[(٤)].

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[(٥)].

---

(١) انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته (٢/ ٦٢). وفيه رد على هذه الشبه العقلية. وانظر أيضاً الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٣٩).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٧). وانظر: الكشاف: (١/ ٢٦ ـ ٢٧)، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: (٢/ ٧٩ ـ ٨٠).

(٤) سورة الفجر، الآية: (٢٢). وانظر: تفسير الرازي: (٣١/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، وأساس التقديس: (ص: ١٤٣) ونقض التأسيس: (٣/ ١٧٧).

(٥) سورة الأنعام، من الآية: (٨٢).

وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[(١)].

ونظائر هذه الأمثلة وأشباه هذه الآيات التي قدموا في تفسيرها العقل على النقل الصحيح كثيرة جداً، لا يمكن حصرها واستقصاؤها إلا في بحث مستقل. وقد مر بنا جملة منها في الفصل الأول، وعرفنا من خلالها طريقة تحريفهم معنى كل آية لا يتفق مع أصولهم العقلية.

«فكلما جاءهم نص صحيح من الكتاب والسنة يخالف قواعدهم وآراءهم، وما وضعته خواطرهم وأفكارهم ردوه.. تلبيساً منهم وتدليساً على من هو أعمى قلباً منهم، وتحريفاً لمعنى الآية عن مواضعه»[(٢)].

○○○○○

(١) سورة يونس، من الآية: (٢٦). وانظر: المبحث الثالث من الفصل الأول: (ص: ٩٧).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية: (٢/٥٠٣) بتصرف يسير.



الفصل التاسع

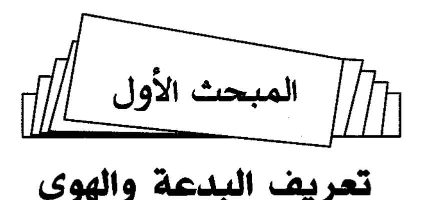
الأخذ من المبتدعة وأصحاب الأهواء

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف البدعة والهوى

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير من البدع والأهواء وأهلها.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية


المبحث الأول

تعريف البدعة والهوى

أولاً: تعريف البدعة لغة واصطلاحاً:

البدعة لغة:

تدور حول معاني: البدء، والإنشاء، والحدث، والاختراع، والخلق، والجديد[1].

والمفهوم الشرعي للبدعة يوافق سائر هذه المعاني.

تعريف البدعة شرعاً:

البدعة في الشرع خلاف السنة، وهي كما عرفها شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: «البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله ﷺ، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب»[2].

وقال: «والبدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة، من الاعتقادات والعبادات: كأقوال الخوارج، والروافض، والقدرية، والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص، والغناء في المساجد... وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة»[3].

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في تعريف البدعة ـ وقوله جامع في معناه ـ: «ما أحدث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ،

---

(١) انظر في ذلك: العين للخليل: (٢/ ٥٤)، الصحاح للجوهري: (٣/ ١١٨٣)، ولسان العرب: (٨/ ٧ ـ ٨). مادة: (بدع).

(٢) مجموع الفتاوى: (٤/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٣) المصدر السابق: (١٨/ ٣٤٦).

وأصحابه، من عقيدة وعمل»[١].

وقد قيل ـ أيضاً ـ في التعريف الشرعي للبدعة: «ما أحدث في دين الله وليس له عام ولا خاص يدل عليه»[٢].

ثانياً: تعريف الهوى لغة وشرعاً:

١ ـ كلمة الهوى لغة:

تدل على معان متعددة منها: السقوط، واشتهاء النفس، ومحبة الشيء وغلبته على القلب، وميل الطبع إلى ما يلائمه، والميل عن الحق[٣].

الهوى شرعاً:

خلاف الحق والهدى.

قال شيخ الإسلام ﷺ: «ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعباد يجعل من أهل الأهواء، كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء. وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدى الله الذي بعث به رسوله ﷺ»[٤].

قال الشاطبي ﷺ ـ في الابتداع ـ: «أنه اتباع الهوى؛ لأن العقل إذا لم يكن متبعاً للشرع لم يبق له إلا الهوى والشهوة، وأنت تعلم ما في اتباع الهوى، وأنه ضلال مبين»[٥].

مجالات الهوى والابتداع:

وعند التأمل في قواعد معرفة البدع وتدقيق النظر في أصولها وضوابطها التي قررها علماء أهل السنة والجماعة يظهر جلياً أن الهوى والابتداع يدخلان في أقسام متعددة من العلم والعمل، من أهمها ما يلي:

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد: (ص: ٤٤).
(٢) قواعد معرفة البدع للدكتور محمد بن حسن الجيزاني: (ص: ٢٤).
(٣) انظر: لسان العرب: (١٥/ ١٧٠ ـ ١٧٣)، والمعجم الوسيط: (٢/ ١٠٠١)، مادة: (هوي)، وذم الهوى لابن الجوزي: (ص: ٣٥).
(٤) الاستقامة: (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٥) الاعتصام: (١/ ٥١).

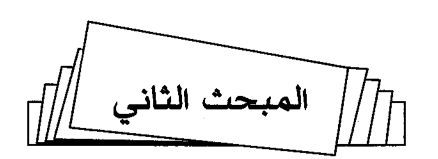
«١ ـ الاعتقادات والنظريات.
٢ ـ العبادات والقربات.
٣ ـ العادات والمعاملات.
٤ ـ المعاصي والمنهيات.
٥ ـ مشابهة الكافرين من اليهود والنصارى وغيرهم في القول والفعل»[١].

وأهل البدع والأهواء هم: كل من خالف هدى الله وسنة رسوله ﷺ وسبيل المؤمنين، وكل من أحدث في الدين ما ليس منه في الاعتقادات، والأقوال، والأعمال، كالخوارج والشيعة، والقدرية، والجبرية، والمرجئة، والمعتزلة، والجهمية، والمتصوفة، والباطنية، والفلاسفة، ومنكروا الصفات أو مؤوِّلوها، والفرق القبورية، ونحوها بأنواعها المختلفة، وفروعهم المتنوعة، وطرقهم المتفرقة، وأساليبهم المتشتتة.

ويدخل في هؤلاء أصحاب الاتجاهات الحديثة المنحرفة، مثل العلمانية، والبعثية، والاشتراكية، والشيوعية، والعصرانية، وأهل الحزبيات اللسانية والشعارات القومية العصبية.

○○○○○

(١) انظر: قواعد معرفة البدع: (ص: ١٧٨) بتصرف.



أقوال العلماء في ذم البدع والأهواء وأصحابها

تمهيد:

قبل أن نذكر أقوال العلماء في ذم البدع والأهواء وأصحابها والتحذير منها ومنهم، يناسب أن نشير إلى بيان ضرورة الاعتقاد بكمال الدين، ووفائه بكل حاجات الإنسان في حياته الدينية، وكفايته في تحقيق العبودية لله ﷻ.

الاعتقاد بكمال الدين وكفايته:

إن من المعتقدات الإسلامية المسلَّمة أن الإسلام دين الحق والعدل والفطرة، قد أنزله الله تعالى على سيد المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ لهداية الناس جميعاً، وأنه دين كامل من كل الوجوه، ومن جميع النواحي العقدية والعملية، لا نقص فيه ولا زيادة، وقد أكمله الله تعالى في حياة رسوله الأمين ﷺ ولم يقبضه الله إليه إلا بعد إتمام نعمة الإسلام.

نقل الإمام السيوطي عن الإمام الخطابي رحمهما الله قوله: «لم يترك رسول الله ﷺ شيئاً من أمر الدين قواعده وأصوله، وشرائعه، وفصوله، إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه»[1].

كما يلزم على كل مسلم أن يعتقد بأن الله تعالى لم يترك خيراً لأمة نبيه الخاتم للأنبياء ﷺ إلا وقد بينه لرسوله ﷺ، ولا شراً إلا وقد نبهه عليه وحذر منه، ثم رسوله الداعي المبلغ ﷺ لم يكتم بيانه ولم يقصر في تبليغه إلى الناس، كما جاء في الحديث: «ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد

---

(١) صون المنطق للسيوطي: (١/ ١٤١).

أمرتكم به، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه»[١].

فقد بلغ النبي ﷺ الرسالة، وأدى الأمانة، وأقام الحجة، وأخبر الخلق بكل ما أخبر به عن الله ﷻ لصلاحهم وفلاحهم، ونجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة. وأرشد ﷺ أمته إلى المنهج القويم والصراط المستقيم، ولم يتركهم إلا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، ولا يتجاوزها إلا مبتدع حالك. وقد صح عنه ﷺ في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه أنه قال: «قد تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[٢].

قال الإمام أبو حامد الغزالي ـ في معرض رده على بعض المبتدعة ـ تحت عنوان: إقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف:

«وعليه برهانان: عقلي وسمعي:

أما العقلي فاثنان: كلي وتفصيلي:

أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف، فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلمة عند كل عاقل:

الأول: أن أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد، بالإضافة إلى حسن المعاد هو النبي ﷺ...

الأصل الثاني: أنه ﷺ أفاض إلى الخلق ما أوحي إليه من صلاح العباد في معادهم ومعاشهم، وأنه ما كتم شيئاً من الوحي وأخفاه وطواه عن الخلق،

---

(١) أخرجه الشافعي في المسند كما في بدائع المنن، كتاب العلم، باب لا تكون الأحكام إلا بوحي: (١/ ١٤) برقم: (٧)، والخطيب في الفقيه والمتفقه: (١/ ٩٢ (ص: ٩٣) عن المطلب بن حنطب به مرفوعاً، وأورده الشاطبي في الموافقات: (٤/ ١٣٦)، وهو مرسل حسن، كما في السلسلة الصحيحة: (٤/ ٤١٧)، برقم: (١٨٠٣). وله شاهد من الحديث المرفوع: «ما بقي شيء»... إلخ سيأتي ذكره إن شاء الله.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين: (١/ ١٦) برقم: (٤٣). وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه: (١/ ١٣) برقم: (٤١).

فإنه لم يبعث إلا لذلك؛ ولذلك كان رحمة للعالمين، فلم يكن متهماً فيه، وعرف ذلك علماً ضرورياً من قرائن أحواله في حرصه على إصلاح الخلق، وشغفه بإرشادهم إلى صلاح معاشهم ومعادهم، فما ترك شيئاً مما يقرب الخلق إلى الجنة ورضاء الخالق إلا دلهم عليه، وأمرهم به، وحثهم عليه، ولا شيئاً مما يقربهم إلى النار وإلى سخط الله إلا حذرهم منه ونهاهم عنه، وذلك في العلم والعمل جميعاً..»[١].

«فكل ما يستحق أن يسمى أصول الدين قد جاء بيانه في الكتاب والسنة، بياناً شافياً قاطعاً للعذر، مع بيان أدلته، وسبل الاهتداء إلى معرفته»[٢].

والأدلة على ما ذكرنا أكثر من أن تحصى في هذه الوريقات المحدودة، فنكتفي بذكر بعضها من باب ما لا يدرك كله لا يترك بعضه.

قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾[٣].

قال الطبري في تفسير الآية: «نزلنا عليك يا محمد هذا القرآن بياناً لكل ما بالناس إليه الحاجة، من معرفة الحلال والحرام والثواب والعقاب»[٤].

وقال الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[٥]. قال الإمام القرطبي في تفسير الآية: «أي: في اللوح المحفوظ، فإنه أثبت فيه ما يقع من الحوادث. وقيل: أي في القرآن، أي: ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن: إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يتلقى بيانها من

(١) إلجام العوام عن علم الكلام: (ص: ٢٤ ـ ٢٥). ولعله من أواخر كتبه الذي أظهر فيه رجوعه إلى منهج السلف الصالح، وعلى كل حال فليؤخذ من قوله ما وافق فيه الحق ويرد ما سوى ذلك، لأن «الحق يقبل من كل من تكلم به».
انظر: مجموع الفتاوى: (٥/ ١٠١). وانظر: مقدمة محاسن التأويل للقاسمي: (١/ ٣٣٩، ٣٤٠).

(٢) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (١/ ٢٤٥).

(٣) سورة النحل، الآية: (٨٩).

(٤) تفسير الطبري: (٧/ ٦٣٣).

(٥) سورة الأنعام، من الآية: (٣٨).

الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[1]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[3]، فأجمل في هذه الآية وآية النحل ما لم ينص عليه مما لم يذكره، فصدق خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شيء إلا ذكره، إما تفصيلاً، وإما تأصيلاً»[4].

قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾[5].

فهذه الآية الكريمة تدل على كمال الدين وتمامه، وكفايته لكل ما يحتاجه خلق الله في أمور دينهم في مجال العقائد والأعمال.

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية:

«هذه أكبر نعم الله تعالى على هذه الأمة، حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم صلوات الله وسلامه عليه، ولهذا جعله الله تعالى خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه، كل شيء أخبر به فهو حق وصدق، لا كذب فيه ولا خلف، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[6]، أي: صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الأوامر والنواهي، فلما أكمل لهم الدين؛ تمت عليهم النعمة»[7].

رد الإمام الشاطبي الغرناطي على البدعة وأهلها رداً جيداً رصيناً من وجوه نقلية وعقلية متعددة منها استدلاله بالآية المذكورة قائلاً:

«إن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان... فإذا كان

---

(١) سورة النحل، من الآية: (٨٩).
(٢) سورة النحل، من الآية: (٤٤).
(٣) سورة الحشر، من الآية: (٧).
(٤) الجامع لأحكام القرآن: (٧/ ٢٧٠، ٢٧١).
(٥) سورة المائدة، من الآية: (٣).
(٦) سورة الأنعام، من الآية: (١١٥).
(٧) تفسير ابن كثير: (٢/ ١٤).

كذلك فالمبتدع إنما محصول قوله بلسان حاله أو مقاله: إن الشريعة لم تتم، وإنه بقي منها أشياء يجب استدراكها؛ لأنه لو كان معتقداً لكمالها وتمامها من كل وجه لم يبتدع، ولا استدرك عليها، وقائل هذا ضال عن الصراط المستقيم.

قال ابن الماجشون(١): سمعت مالكاً يقول: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فما لم يكن يومئذٍ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً»(٢).

روى الإمام الطبري عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية قوله:

«أخبر الله نبيه والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمه فلا ينقص أبداً، وقد رضيه فلا يسخطه أبداً»(٣).

ونقل الإمام الشوكاني رحمه الله هذه الآية في معرض مناقشته بعض المبتدعة في شيء من آرائهم وقال:

«فإذا كان الله قد أكمل دينه قبل أن يقبض نبيه ﷺ؛ فما هذا الرأي الذي أحدثه أهله بعد أن أكمل الله دينه؟!

إن كان من الدين في اعتقادهم؛ فهو لم يكمل عندهم إلا برأيهم، وهذا فيه رد للقرآن!

وإن لم يكن من الدين؛ فأي فائدة في الاشتغال بما ليس من الدين؟!

---

(١) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو عبد الله المدني، الإمام الفقيه، صاحب مالك، كان فقيه النفس فصيحاً كبير الشأن ورعاً توفي رحمه الله سنة أربع وستين ومائة. انظر: التاريخ الكبير: (٦/ ١٣)، والسير: (٧/ ٣٠٩ ـ ٣١٢).

(٢) الاعتصام: (١/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٤/ ٤١٩) بسنده قال: حدثني المثنى، قال: حدثني أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة عنه به، وأورده ابن كثير في تفسيره: (٢/ ١٤) وعزاه إلى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، والسيوطي في الدر المنثور: (٣/ ١٧)، وزاد نسبته لابن المنذر عنه به، والشوكاني في فتح القدير: (٢/ ٢). وانظر: تفسير ابن عباس المسمى صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم جمع وترتيب: راشد عبد المنعم الرجال: (ص: ١٧٠).

وهذه حجة قاهرة، ودليل عظيم، لا يمكن لصاحب الرأي أن يدفعه بدافع أبدا، فاجعل هذه الآية الشريفة أول ما تصك[١] به وجوه أهل الرأي، وترغم به آنافهم، وتدحض به حججهم، فقد أخبرنا الله في محكم كتابه أنه أكمل دينه، ولم يمت رسول الله ﷺ إلا بعد أن أخبرنا بهذا الخبر عن الله ﷻ، فمن جاءنا بالشيء من عند نفسه وزعم أنه من ديننا، قلنا له: الله أصدق منك، فاذهب فلا حاجة لنا في رأيك»[٢].

إذ «كل ما أحدث بعد نزول هذه الآية؛ فهو فضلة، وزيادة، وبدعة»[٣].

«ومن يعتقد أن شيئاً من الدين ولو صغيراً بقي ولم ينزله الله على نبيه أو لم يبينه صلوات الله وسلامه عليه فإنه لا يؤمن بكمال الدين على رسوله ﷺ ولا تمام الإسلام في حياته؛ لأنه بدون هذا ينقص الدين ولا يكمل، وهذا معارض لقول الله ﷻ ومناف لختم نبوة محمد صلوات الله وسلامه عليه.

ويتضح بذلك جلياً أنه لا بد من الاعتقاد أن كل شيء لا يوجد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فليس من الدين، وهو محدث وبدعة وضلالة»[٤].

وعن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً: «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم»[٥].

وإتمام الدين وإكمال أصوله نعمة جليلة ومنة كبيرة من أجل نعم الله ﷻ وأعظمها، على أهل الإسلام، ولهذا لما قال اليهود لسلمان الفارسي رضي الله عنه: لقد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة[٦]! قال: «أجل، لقد نهانا أن

---

(١) الصك: الضرب الشديد بالشيء العريض، وقيل: هو الضرب عامة بأي شيء كان. انظر: لسان العرب: (١٠/٤٥٦) مادة (صكك).

(٢) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، ضمن الرسائل السلفية للشوكاني: (ص: ٢٣٤).

(٣) السير: (١٨/٥٠٩).

(٤) مقدمة التصوف للشيخ إحسان إلهي ظهير: (ص: ١٥).

(٥) أخرجه أحمد في المسند: (٥/١٥٣، ١٦٢)، والطبراني في المعجم الكبير: برقم: (١٦٤٧)، والبزار في المسند: برقم: (١٤٧)، وإسناد أحمد صحيح، رجاله كلهم ثقات كما قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم: (١٨٠٣).

(٦) الخراءة: اسم لهيئة الحدث.

=

نستقبل القبلة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم»[١].

ومراد سلمان ﷺ أنه علمنا كل ما نحتاج إليه في ديننا حتى الخراءة التي ذكرت أيها القائل فإنه علمنا آدابها[٢].

وأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ عن سؤال يتوهم سائله أن هناك مسائل من الدين بل أصولاً لم يأت بها الوحي، بكلامه الطويل اختصاره أن:

«أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها، أو دلائل هذه المسائل:

أما **القسم الأول** فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله ﷺ بياناً شافياً قاطعاً للعذر.

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصاً في عقله وسمعه..

وأما **القسم الثاني**، وهو دلائل هذه المسائل الأصولية، فإن الله ﷻ قد بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه ـ علماء الكلام ـ جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه»[٣].

وقال: «إن رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل من أصول العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى بالحق علماً وعملاً...»[٤].

= شرح صحيح مسلم للنوي: (٣/ ١٥٤).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الاستطابة: (١/ ٢٢٣) برقم: (٥٧).

(٢) نفس المصدر السابق قبل الأخير.

(٣) درء التعارض: (١/ ٢٧)، وانظر في ذلك الفرقان بين الحق والباطل ـ لشيخ الإسلام ـ: (ص: ١٥٩ ـ ١٦٢).

(٤) مجموع الفتاوى: (١٩/ ١٥٥، ١٥٦).

قـــال الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾[1].

قال عبد الله بن مسعود ﷺ: «خط لنا رسول الله ﷺ يوماً خطاً ثم قال: هذا سبيل الله ـ يدعو إليه ـ[2]، ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله، ثم قال: هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم تلا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾[3]».

وفسر الإمام مجاهد قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ بقوله: «البدع والشبهات والضلالات»[4].

قال ابن عطية رحمه الله في تفسير الآية:

«الإشارة هي إلى الشرع الذي جاء به محمد ﷺ... وهذه (السبل تعم اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، وسائر أهل الملل وأهل البدع والضلالات من)[5] أهل الأهواء والشذوذ في الفروع وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل ومظنة لسوء المعتقد»[6].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: (١٥٣).

(٢) ما بين علامتي الاعتراض غير موجود في سنن الدارمي، ويوجد في كتاب الحوادث والبدع: (١٢).

(٣) رواه الدارمي في سننه، المقدمة، باب في كراهية أخذ الرأي: (١/ ٧٨) برقم: (٢٠٢)، ـ واللفظ له ـ، وأحمد في مسنده: (١/ ٤٣٥ ـ ٤٦٥)، وصححه الحاكم: (٢/ ٣١٨)، وأقره الذهبي، وابن ماجه في مقدمة السنن، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ: (١/ ٦)، برقم: (١١)، وابن أبي عاصم، كتاب السنة: (١/ ١٣)، وأبو بكر الطرطوشي في كتاب الحوادث والبدع: (ص: ١٢)، وقال بعد ذكره الحديث: «فحذر من البدع ومحدثات الأمور»، وصححه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة» برقم: (١٦)، وفي «تخريج المشكاة» برقم: (١٦٦).

(٤) أخرجه الدارمي من طريق محمد بن يوسف، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح. انظر: المصدر السابق، برقم: (٢٠٣) بدون كلمة: «الضلالات»، وانظر: تفسير مجاهد: (١/ ٢٢٧)، والباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة: (ص: ١١).

(٥) لم أقف على ما بين القوسين في تفسير ابن عطية وإنما نقله عنه الشوكاني في تفسيره: (٢/ ١٧٨)، كما ذكر البغوي بعضه في تفسيره: (٣/ ٢٠٥) بلا عزو.

(٦) المحرر الوجيز: (٢/ ٣٦٤). وفيه «تعلم» مكان: «تعم»، وهو خطأ مطبعي.

قـال الله ﷻ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّٰلِمِينَ ۝٥٠﴾[1].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ بعد إيراده هذه الآية ـ: «فقسم الأمر إلى قسمين لا ثالث لهما. إما الاستجابة لله والرسول ﷺ وما جاء به، وإما اتباع الهوى، فكل ما لم يأت به الرسول ﷺ فهو من الهوى»[2].

وقد ذم الله اليهود لاتباعهم لأهوائهم، حيث قادهم ذلك إلى تبديل شرع الله وتحريفه والكفر بالرسول ﷺ، وما جاء به من الوحي، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِالرُّسُلِ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ۝٨٧﴾[3].

وكل من خالف الحق لا يخرج عن اتباعه للهوى أو الاعتماد على الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً كما قال ﷻ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾[4].

وقد سبق بعض الأحاديث النبوية في بيان أهمية التمسك بالكتاب والسنة، وذم البدع وترك الأهواء، والآن نسوق جملة من أقوال الصحابة والتابعين ومن تبعهم في تمسكهم بالأصلين الأصيلين وهما القرآن والسنة، وتركهم البدع وأهله.

١ ـ فقال أمير المؤمنين **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه: «إياكم وأصحاب الرأي، فإن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا»[5].

---

(١) سورة القصص، الآية: (٥٠).

(٢) إعلام الموقعين: (١/٤٩). وانظر ـ أيضاً ـ وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة لعلي خشان: (ص: ٣٥ ـ ٣٧).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٨٧). (٤) سورة النجم، الآية: (٢٣).

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/١٢٣)، بسنده: أخبرنا عبد الله بن مسلم بن يحيى أخبرنا الحسين بن إسماعيل قال: حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال: حدثنا عبد الرحمن بن شريك قال: حدثني أبي عن مجالد عن=

وقال: «سيأتي أناس سيجادلونكم بشبهات القرآن خذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»(١).

٢ ـ قال **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه: «إنكم أصبحتم ـ وفي رواية ـ ولدتم على الفطرة وإنكم ستحدثون، ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدى الأول»(٢).

٣ ـ عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه أخذ حجرين فوضع أحدهما على الآخر، ثم قال لأصحابه: هل ترون ما بين هذين الحجرين من النور؟ قالوا: يا أبا عبد الله! ما نرى بينهما من النور إلا قليلاً، قال: والذي نفسي بيده لتظهرن البدع حتى لا يرى من الحق إلا قدر ما ترون ما بين هذين الحجرين من النور، والله لتفشون البدع حتى إذا ترك منها شيء، قالوا: تركت السنة»(٣).

وما أصدق قوله انطباقاً على حال المسلمين في الوقت الحاضر.

٤ ـ قال **أبو العالية الرياحي** رحمه الله: «تعلموا الإسلام فإذا تعلمتم الإسلام فلا ترغبوا عنه يميناً ولا شمالاً وعليكم الصراط المستقيم، وعليكم بسنة نبيكم والذي كان عليه أصحابه، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين الناس العداوة والبغضاء»(٤).

= الشعبي عن عمرو بن حريث عنه به.
وانظر: جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ١٢٣)، ومفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي: (ص: ٤٧).

(١) الإبانة لابن بطة: (١/ ٢٥٠)، أخرجه من طريق: أبي محمد الخلدي، عن إسحاق بن إبراهيم، عن أبي صالح محمد بن أحمد، عن أبي الأحوص القاضي عن سعيد بن أبي مريم عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عبد الله بن الأشج عنه به. وقال المحقق: «إسناده صحيح»، وانظر المصدرين السابقين الأولين.

(٢) الإبانة لابن بطة: (١/ ٣٢٩) رواه من طريق: أبي عبد الله أحمد بن علي، عن يوسف بن موسى، عن جرير، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن أبي الشعثاء عنه به.

(٣) أخرجه ابن وضاح القرطبي في البدع والنهي عنها: (٥٨)، من طريق: نعيم بن حماد، عن عثمان بن يونس، عن الأعمش، عن أبي وائل عنه به.
وانظر: الإبداع في مضار الابتداع للشيخ علي محفوظ: (ص: ٩٦).

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة: (١/ ٢٩٩) من طريق: جعفر القافلائي، عن محمد=

٥ ـ وضع الإمام **مالك بن أنس** رَحِمَهُ اللهُ ضابطاً عظيماً للبدع، ووصف وصفاً صادقاً لأهل البدع حيث قال:

«إياكم والبدع، قيل: يا أبا عبد الله! وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته، وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان»[١].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء»[٢].

٦ ـ وضح الإمام **محيي السنة البغوي** رَحِمَهُ اللهُ حكم مجانبة أهل البدع وهجرانهم بقوله: «قد أخبر النبي ﷺ عن افتراق هذه الأمة، وظهور الأهواء والبدع فيهم، وحكم بالنجاة لمن اتبع سنته وسنة أصحابه رضي الله عنهم.

فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئاً من الأهواء والبدع معتقداً، أو يتهاون بشيء من السنن: أن يهجره ويتبرأ منه، ويتركه حياً وميتاً، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه إذا ابتدأ، إلى أن يترك بدعته، ويراجع الحق.

والنهي عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعشرة، دون ما كان ذلك في حق الدين؛ فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا»[٣].

٧ ـ وجاء كلام **السيوطي** نصاً واضحاً وحداً فاصلاً بين من يقبل تفسيره ومن يرد فقال رَحِمَهُ اللهُ: «... وممن لا يقبل تفسيره: المبتدع خصوصاً الزمخشري في كشافه فقد أكثر من إخراج الآيات عن وجهها إلى معتقده الفاسد... ولا

= الصاغاني، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن عاصم الأحول عن أبي العالية به.

(١) أخرجه قوام السنة الأصفهاني في الحجة في بيان المحجة: (١/ ١٠٤)، بسنده: أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الله الفقيه في كتابه، نا عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، أنا أبو عبد الرحمن السلمي، أنا محمد بن محمود، نا محمد بن عمير الرازي، نا أبو يحيى زكريا، نا يونس بن عبد الأعلى، نا أشهب بن عبد العزيز، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: به. وانظر: شرح السنة للبغوي: (٢/ ١٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ٩٦).

(٣) شرح السنة: (١/ ٢٢٤).

يقبل ممن عرف بالجدال والمراء والتعصب لقول قاله وعدم الرجوع إلى الحق إذا ظهر له، ولا ممن يقدم الرأي على السنة، ولا من عرف بالمجازفة، وعدم التثبت، أو بالجرأة، والإقدام على الله وقلة المبالاة»(١).

ونقل السيوطي كلاماً رائعاً للإمام أبي طالب الطبري قائلاً في الإتقان:

«اعلم أن من شرط التفسير صحة الاعتقاد أولاً، ولزوم سنة الدين، فإن من كان مغموصاً عليه في دينه لا يؤتمن على الدنيا فكيف على الدين؟ ثم لا يؤتمن في الدين على الإخبار عن عالم فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله؛ ولأنه لا يؤمن ـ إن كان متهماً بالإلحاد ـ أن يبغي الفتنة، ويغر الناس بليِّه وخداعه، كدأب الباطنية وغلاة الرافضة. وإن كان متهماً بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته، كدأب القدرية فإن أحدهم يصنف الكتاب في التفسير، ومقصوده منه الإيضاح لبدعتهم، ليصدهم عن اتباع السلف، ولزوم طريق الهدى.

ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبي ﷺ، وعن أصحابه ومن عاصرهم، ويتجنب المحدثات..»(٢).

وبهذا الرد والتحذير عن البدعة وأهلها ثبت السلف الصالح المسلمين على كتاب ربهم وسنة نبيهم، وبينوا لهم أن الواجب عليهم الاعتصام بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ ومنابذة الأهواء وأهلها. إيماناً منهم أن القرآن والسنة كافيان غاية الكفاية في كل ما يجب على المرء الإيمان به واعتقاده، وأنهما كفيلان بهداية الناس وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وأن الضلال والشقاء في الدنيا والآخرة في مخالفتهما(٣).

٨ ـ قال الشيخ **محمود شلتوت**: «ومتابعة الهوى أصل الزيغ عن صراط الله المستقيم... والواقع أنه بمتابعة الهوى: تكتسح الأديان، ويقتل كل خير.

والابتداع بالهوى أشد أنواع الابتداع إثماً عند الله، وأعظم جرماً على

---

(١) التحبير في علم التفسير: (ص: ٣٣٠ ـ ٣٣١).
(٢) (٤٩٨/٢) بتصرف يسير.
(٣) انظر: مكانة أهل الحديث ومآثرهم للدكتور ربيع المدخلي: (ص: ٢٠).

الحق، فكم حرف الهوى من شرائع، وبدل من ديانات، وأوقع الإنسان في ضلال مبين»[١].

٩ ـ ونختم هذا المبحث بقول الإمام **أبي شامة المقدسي** رَحِمَهُ اللَّهُ باعتباره خلاصة الأقوال السابقة، وحاصل موقف السلف الصالح من البدع والأهواء فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

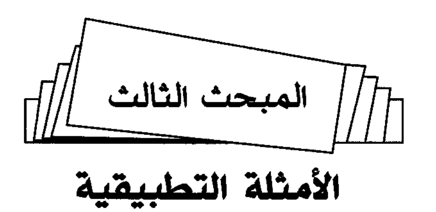
«وقد حذر النبي ﷺ وأصحابه ـ فمن بعدهم ـ أهل زمانهم من البدع ومحدثات الأمور، وأمروهم بالاتباع الذي فيه النجاة من كل محذور.

وجاء في كتاب الله تعالى من الأمر بالاتباع بما لا يرتفع معه الترك»[٢]. وذكر بعض الآيات في هذا الموضوع.

○○○○○

(١) البدعة أسبابها ومضارها: (ص: ٣٠). بتصرف.

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث: (ص: ١١).



المبحث الثالث

الأمثلة التطبيقية

إنكار الختم الحقيقي:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[١].

أنكر الأستاذ السيد أحمد خان حقيقة الختم والطبع على القلوب، وحمل الآية على الاستعارة والتمثيل، وبالغ فيه حيث قال: «إنه لم يرد أحد من المفسرين معنى الختم الحقيقي»[٢].

وهو تفسير القدرية المعتزلة المنحرفين في مسألة القضاء والقدر والقائلين بعدم جواز نسبة الختم إلى الله ﷻ. وذلك هروباً من القول بأن الله تعالى يخلق أفعال العباد.

قال القاضي عبد الجبار: «وقد يراد به الحكم عليه بأنه لا ينتفع بما سمعه، كما يقال فيمن نوظر وبين له طويلاً: ختمت عليك، أي: لا تفهم... ويجب أن يحمل على أن المراد أنه علم على قلوبهم بعلامة تعرف بها الملائكة أنهم من أهل الذم، كما كتب في القلوب الإيمان لكي تعلم الملائكة أنهم من أهل المدح»[٣].

قال الزمخشري في تفسير الآية: (فإن قلت): ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار؟ (قلت): لا ختم ولا تغشية ثمَّ على الحقيقة وإنما

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٧).

(٢) انظر: تفسير القرآن وهو الهدي والفرقان: (١/ ١٣).

(٣) متشابه القرآن: (١/ ٥١ ـ ٥٢).

هو من باب المجاز، ويحتمل أن يكون من كلا نوعيه وهما الاستعارة والتمثيل»[١]. وأطال الكلام في تأويل الآية وحملها على غير ظاهرها حسب معتقده في القضاء والقدر ووفق قاعدة التحسين والتقبيح.

وقد تولى أهل العلم الرد على أمثال هؤلاء المبتدعة ومن تبعهم فقال الإمام القرطبي ـ في تفسير الآية ـ: «في هذه الآية أدل دليل، وأوضح سبيل على أن الله سبحانه خالق الهدى والضلال، والكفر والإيمان، فاعتبروا أيها السامعون، وتعجبوا أيها المفكرون من عقول القدرية القائلين بخلق إيمانهم، وهداهم؛ فإن الختم هو الطبع فمن أين لهم إيمان ولو جهدوا، وقد طبع على قلوبهم، وعلى سمعهم، وجعل على أبصارهم غشاوة فمتى يهتدون؟ ومن يهديه من بعد الله إذا أضلهم وأصمهم، وأعمى أبصارهم، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[٢]، وكان فعل الله ذلك عدلاً فيمن أضله وخذله إذ لم يمنعه حقاً وجب له فتزول صفة العدل، وإنما منعهم ما كان له أن يتفضل به عليهم لا ما وجب لهم.

فإن قالوا: إن معنى الختم والطبع والغشاوة التسمية والحكم والإخبار بأنهم لا يؤمنون، لا الفعل. قلنا هذا فاسد؛ لأن حقيقة الختم والطبع إنما هو فعل ما يصير به القلب مطبوعاً مختوماً، لا يجوز أن تكون حقيقته التسمية والحكم، ولأن الأمة مجمعة على أن الله تعالى قد وصف نفسه بالختم والطبع على قلوب الكافرين مجازاة لكفرهم كما قال تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾[٣]، وأجمعت الأمة على أن الطبع والختم على قلوبهم من جهة النبي ﷺ والملائكة والمؤمنين ممتنع، فلو كان الختم والطبع هو التسمية والحكم لما امتنع من ذلك الأنبياء والمؤمنون؛ لأنهم كلهم يسمون الكفار بأنهم مطبوع على قلوبهم وأنهم مختوم عليها، وأنهم في ضلال لا يؤمنون، ويحكمون عليهم بذلك، فثبت أن الختم والطبع هو معنى غير التسمية والحكم، وإنما هو معنى يخلقه الله في القلب يمنع من الإيمان به؛ دليله قوله تعالى:

---

(١) الكشاف: (١/٢٦). (٢) سورة غافر، من الآية: (٣٣).
(٣) سورة النساء، من الآية: (١٥٥).

﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝١٢ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾[(١)]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾»[(٢)].

وقال العلامة ابن القيم في هذا الشأن: «هذا قولكم بأن الختم والطبع هو الإخبار عنهم بذلك... أنه لا يقال في لغة من لغات الأمم لمن أخبر عن غيره بأنه مطبوع على قلبه وأن عليه ختماً وأنه قد طبع على قلبه وختم عليه، بل هذا كذب على اللغات وعلى القرآن»[(٣)].

وقال: «ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يمتنع مع الطبع والختم والقفل حصول الإيمان، بأن يفك الذي ختم على القلب وطبع عليه وضرب عليه القفل ذلك الختم والطابع والقفل، ويهديه بعد ضلاله، ويعلمه بعد جهله...»[(٤)].

تخليد أهل الكبائر في النار:

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٧٥﴾[(٥)].

للسلف في بيان مرجع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ في الآية السالفة قولان:

الأول: أنه يعود إلى الذين ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ﴾ والمعنى من قال: إنما البيع مثل الربا فقد استحل ما حرم الله فيكفر فيستحق الخلود، ويبقى معنى الخلود على معناه الأصلي، وهو البقاء الدائم في النار، وعدم الخروج منها.

---

(١) سورة الحجر، الآيتان: (١٢ ـ ١٣).
(٢) تفسير القرطبي: (١/ ١٣٠ ـ ١٣١). والآية من سورة الأنعام، من الآية: (٢٥).
(٣) شفاء العليل: (ص: ١٩١).
(٤) المصدر السابق: (١٩٢). وانظر أيضاً: التكليف في ضوء القضاء والقدر للدكتور أحمد بن علي: (١٣٠ ـ ١٣١).
(٥) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

الثاني: أنه يعود إلى ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ والمعنى ومن عاد إلى أكل الربا فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، ويؤول معنى الخلود بطول المكث[١].

قال الإمام الشوكاني: «والمصير إلى هذا التأويل واجب للأحاديث المتواترة القاضية بخروج الموحدين من النار»[٢].

خالف السلف الصالح في ذلك الخوارج والمعتزلة القائلون بأن صاحب الكبيرة خالد مخلد في النار، ووافقهم على ذلك رجال المدرسة العقلية الحديثة حيث فسروا الآية حسب معتقدهم في أهل الكبائر، فجاء في تفسير المنار ما نصه:

«﴿وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ أي: ومن عاد إلى ما كان يأكل من الربا المحرم بعد تحريمه فأولئك البعداء عن الاتعاظ بموعظة ربهم الذي لا ينهاهم إلا عما يضر بهم في أفرادهم أو جميعهم. هم أهل النار الذين يلازمونها كما يلازم الصاحب صاحبه فيكونون خالدين فيها»[٣].

وصاحب المنار يدرك مخالفته لتفسير السلف للخلود بل ينقد عليهم تفسيرهم فيقول: «وقد أول الخلود المفسرون لتتفق الآية مع المقرر في العقائد والفقه من كون المعاصي لا توجب الخلود في النار، فقال أكثرهم أن المراد ومن عاد إلى تحليل الربا واستباحته اعتقاداً، ورده بعضهم بأن الكلام في أكل الربا وما ذكر عنهم من جعله كالبيع هو بيان لرأيهم فيه قبل التحريم فهو ليس بمعنى استباحة المحرم فإذا كان الوعيد قاصراً على الاعتقاد بحله لا يكون هناك وعيد على أكله بالفعل، والحق أن القرآن فوق ما كتب المتكلمون والفقهاء، يجب إرجاع كل قول في الدين إليه، ولا يجوز تأويل شيء منه

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٣/ ١٠٤). الطبعة الأولى (١٤١٢هـ) لدار الكتب العلمية بيروت - ويكون الاعتماد على هذه الطبعة في المواضع الآتية بإذن الله تعالى، وعند الاعتماد على طبعة أخرى يصرح بها، وتفسير ابن كثير: (١/ ٣٣٤ - ٣٣٥)، وفتح القدير: (١/ ٢٩٦). بتصرف. وللاستزادة انظر: التفسير الصحيح للدكتور حكمت بشير: (١/ ٣٨٣ - ٣٨٦).

(٢) فتح القدير: (١/ ٢٩٦).

(٣) (٣/ ٩٨).

ليوافق كلام الناس، وما الوعيد بالخلود هنا إلا كالوعيد بالخلود في آية قتل العمد، وليس هناك شبهة في اللفظ على إرادة الاستحلال، ومن العجب أن يجعل الرازي الآية هنا حجة على القائلين بخلود مرتكب الكبيرة في النار انتصاراً لأصحابه الأشاعرة، وخير من هذا التأويل تأويل بعضهم للخلود بطول المكث، أما نحن فنقول ما كل ما يسمى إيماناً يعصم صاحبه من الخلود في النار، الإيمان إيمانان: إيمان لا يعدو التسليم الإجمالي بالدين الذي نشأ فيه المرء أو نسب إليه ومجاراة أهله ولو بعدم معارضتهم فيما هم عليه، وإيمان هو عبارة عن معرفة صحيحة بالدين عن يقين بالإيمان، متمكنة في العقل بالبرهان، مؤثرة في النفس بمقتضى الإذعان حاكمة على الإرادة المصرفة للجوارح في الأعمال بحيث يكون صاحبها خاضعاً لسلطانها في كل حال، إلا ما لا يخلو عنه الإنسان من غلبة جهالة أو نسيان، وليس الربا من المعاصي التي تنسى أو تغلب النفس عليها خفة الجهالة والطيش كالحدة وثورة الشهوة، أو يقع صاحبها منها في غمرة النسيان كالغيبة والنظرة، فهذا هو الإيمان الذي يعصم صاحبه ـ بإذن الله تعالى ـ من الخلود في سخط الله، ولكنه لا يجتمع مع الإقدام على كبائر الإثم والفواحش عمداً إيثاراً لحب المال واللذة على دين الله وما فيه من الحكم والمصالح.

وأما الإيمان الأول فهو صوري فقط فلا قيمة له عند الله تعالى؛ لأنه تعالى لا ينظر إلى الصور والأقوال ولكن ينظر إلى القلوب والأعمال...»[1].

قال الزمخشري في آخر تفسير الآية: «وهذا دليل بين على تخليد الفساق»[2].

وعقبه ابن المنير بقوله: «هو يبني على أن المتوعد عليه بالخلود العود إلى فعل الربا خاصة ولا يساعده على ذلك الظاهر الذي استدل به فإن الذي وقع العود إليه مسكوت عنه في الآية، ألا تراه قال: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ فلم يذكر المعود

(١) تفسير المنار: (٣/ ٩٨ ـ ٩٩). وللاطلاع على الرد المفصل على كلامه هذا انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير للدكتور فهد الرومي: (٢/ ٦٥٧ ـ ٦٦٢).

(٢) الكشاف: (١/ ١٦٦).

إليه فيحمل على ما تقدم كأنه قال: ومن عاد إلى ما سلف ذكره فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، والذي سلف ذكره فعل الربا واعتقاد جوازه والاحتجاج عليه بقياسه على البيع، ولا شك عندنا أهل السنة والجماعة ـ يقصد الأشاعرة ـ أن من تعاطى معاملة الربا مستحلاً لها مكابراً في تحريمها مسنداً إحلالها إلى معارضة آيات الله البينات بما يتوهمه من الخيالات فقد كفر ثم ازداد كفراً وإذ ذاك يكون الموعود بالخلود في الآية من يقول إنه كافر مكذب غير مؤمن وهذا لا خلاف فيه، فلا دليل للزمخشري إذاً على اعتزاله في هذه الآية والله الموفق»[1].

والمذهب الحق الذي عليه السلف الصالح من أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً، أن مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فهم لا يخرجونه عن الإيمان بملابسته لكبائر الذنوب. وهذا حكمه في الدنيا، وأما في الآخرة فهو تحت مشيئة الله ﷻ إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، ومع القطع بأنه لا يخلد في النار إلا المشرك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[2].

وهذا القول هو الذي تدل عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الصحيحة، وأقوال السف الصالح ﷺ، وليس المقام لذكرها المبسط[3].

إنكار إمكان رؤية الجن:

٣ ـ قال الله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾﴾[4].

أنكر بعض المفسرين المعاصرين إمكان رؤية الجن[5]، وحمل ما ورد من

---

(١) هامش المصدر السابق.

(٢) سورة النساء، من الآية: (٤٨، و١١٦). وانظر في ذلك: شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ٢٢٠)، ومجموع الفتاوى: (٣/ ١٥١، ١٥٢)، ولوامع الأنوار: (١/ ٣٦٨؛ ٣٧١).

(٣) ومن أراد التوسع في ذلك الموضوع فليراجع شرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٤٨).

(٤) سورة الأعراف، من الآية: (٢٧).

(٥) وأما موقفهم من حقيقة الجن فسيأتي ذكره في موضع آخر إن شاء الله تعالى.

النصوص الدالة على رؤيتهم، على التخييل والوهم، وهو قول ما قاله المعتزلة القديمة.

فقال صاحب تفسير المنار: «والظاهر أن بعضهم كان يخيل إليه الخوف في البراري المنقطعة شيئاً يتلون فيهم على وجه خوفاً منه لاعتقاده أنه من الجن، ويحتمل أن يكون بعضهم رأى بعض القردة الراقية التي تشبه العجوز القبيحة الوجه... وقد قال الله تعالى في الشيطان: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾...».

ثم رجح أن ما اشتهر عن العرب في مسألة الأغوال[1]: «أنه تخييل لا حقيقة له في الخارج، وقد يكون منه رؤية حيوان غريب كبعض القردة»[2].

وقال عن الجن: «لا نصدق من خبرهم إلا ما أثبته الشرع أو ما هو في قوته من دليل الحس أو العقل، ولم يثبت شرعاً ولا عقلاً ولا اختباراً أن شياطين الجن تأكل الناس ولا أنها تظهر لهم في الفيافي[3] والقفار[4] كما كانت تزعم العرب وغير العرب في طور الجهل والخرافات»[5].

لقد أنكر بعض طوائف المعتزلة وجود الجن أصلاً[6] وعلى رأس هؤلاء إبراهيم النظام[7]، وأنكر بعضهم بعض أوصاف الجن منها رؤية الجن وظهورهم

---

(١) الأغوال جمع الغول، بالضم: السعلاة. غاله الشيء غولاً واغتاله: أهلكه وأخذه من حيث لم يدر. وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول، إذا وقع في مهلكة.
انظر: الصحاح للجوهري: (٥/ ١٧٨٦)، ولسان العرب: (١١/ ٥٠٧) مادة: (غول).

(٢) تفسير المنار: (٧/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

(٣) الفيافي جمع الفيف: المفازة التي لا ماء فيها مع الاستواء والسعة.
انظر: لسان العرب: (٩/ ٢٧٤).

(٤) القفار جمع القفر والقفرة: الخلاء من الأرض.
انظر: المصدر السابق: (٦/ ١١٠) مادة: (قفر).

(٥) تفسير المنار: (٧/ ٥٢٨).

(٦) انظر: الفرق بين الفرق: (ص: ١٣٥).

(٧) هو: إبراهيم بن سيار أبو إسحاق البصري المتكلم، شيخ المعتزلة، وشيخ الجاحظ، صاحب التصانيف. قال الذهبي عنه: «ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة». مات سنة بضع وعشرين ومائتين.
انظر: السير: (١٠/ ٥٤١ ـ ٥٤٢)، ولسان الميزان: (١/ ٦٧).

للإنس. قال الزمخشري في تفسير الآية المذكورة: «فيه دليل بين أن الجن لا يرون ولا يظهرون للإنس وأن إظهارهم أنفسهم ليس في استطاعتهم وإن زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرفة»(١).

وهذا القول باطل يؤدي إلى رد معجزة النبي ﷺ، وإنكار كرامة الولي، وقد ثبت في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن عفريتاً من الجن تفلت علي البارحة ليقطع علي الصلاة، فأمكنني الله منه، فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾(٢)»(٣).

وعلق ابن المنير على كلام الزمخشري مسفهاً رأيه مؤيداً رؤية الجن فقال: «أين يذهب به عما ورد في الحديث الصحيح من اعتراض إبليس رأسهم ومقدمهم النبي ﷺ يروم أن يشغله عن صلاته حتى أمكنه الله منه فأخذه عليه الصلاة والسلام، وأراد أن يربطه إلى سارية من سواري المسجد، يلعب به الصبيان حتى ذكر دعوة سليمان عليه السلام فتركه. وإذ جاز ذلك للنبي ﷺ كان جائزاً لأولياء الله والمتبعين لسنة رسول الله ﷺ كرامة. لكن الزمخشري يصده عن ذلك جحده لكرامة الأولياء لأنه عقيدة إخوانه...»(٤).

ولا تدل الآية على عدم إمكان رؤية الجن إذ لو كان ذلك هو المراد لقال: إنه يراكم هو وقبيله ولا ترونهم، ولكنه ﷻ قال: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ فدل على أن عدم رؤيتنا لهم مخصوص في بعض حالاتهم، ذلكم أن الله أعطاهم قدرة على أن يتشكلوا بأشكال لا نستطيع رؤيتهم بها، وأعطاهم قدرة على أن يتشكلوا بأشكال نستطيع رؤيتهم بها، وهم في الحالة الأولى يستطيعون

---

(١) الكشاف: (٢/ ٥٩). (٢) سورة ص، الآية: (٣٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد: (١/ ٦٦٠ - ٦٦١)، برقم: (٤٦١)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ منه، وجواز العمل القليل في الصلاة: (١/ ٣٨٤)، برقم: (٣٩). واللفظ للأول.

(٤) هامش الكشاف: (٢/ ٥٩).

رؤيتنا من حيث لا نراهم كما لو نظرت إلى إنسان من مكان لا يمكنه رؤيتك منه فإنك تستطيع القول: إني أراه من حيث لا يراني، ولا يعني هذا عدم إمكان رؤيتك في حالات أخرى(١).

إنكار حقيقة السحر:

٤ ـ إن السحر حقيقة ثابتة بنصوص الكتاب والسنة، وتواترت به الآثار عن الصحابة ومن تبعهم من السلف الصالح من أهل التفسير والحديث والفقهاء، والسحر يؤثر ـ بإذن الله تعالى الكوني القدري ـ مرضاً وثقلاً وعقداً وحباً وبغضاً وبعداً وغير ذلك من الآثار الموجودة الطارئة على حال الإنسان، وقد ثبت وقوع السحر على النبي ﷺ بالروايات الصحيحة المتعددة.

وجاء ذكر السحر وأثره في عدة آيات من القرآن الكريم منها قول الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾(٢).

قال القرطبي عند تفسيره للآية ـ بعد أن ذكر مذاهب الناس في السحر ـ:

«وعندنا أنه حق، وله حقيقة يخلق الله عنده ما شاء، ومن السحر ما يكون بخفة اليد كالشعوذة، ومنه ما يكون كلاماً يحفظ، ورقى من أسماء الله تعالى، وقد يكون من عهود الشيطان، ويكون أدوية وأدخنة وغير ذلك(٣)..

ومن السحر ما يكون كفراً من فاعله مثل ما يدعون من تغيير صور الناس، وإخراجهم في هيئة بهيمة، وقطع مسافة شهر في ليلة، والطيران في الهواء...

---

(١) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٦٣٤) بتصرف يسير. وللاستزادة يراجع فتح الباري: (٦/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).
(٢) سورة البقرة، الآية: (١٠٢).
(٣) وللتفصيل انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٧٦٤ ـ ٧٦٧).

وقد ذهب أهل السنة إلى أن السحر ثابت وله حقيقة. وذهب عامة المعتزلة إلى أن السحر لا حقيقة له، وإنما هو تمويه وتخييل وإيهام لكون الشيء على غير ما هو به.. ولا حجة لهم. فقد ثبتت أمور جوزها العقل وورد بها السمع. فمن ذلك ما جاء في الآية: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ فلو لم يكن له حقيقة لم يكن تعليمه، ولا أخبر ﷻ أنهم يعلمون الناس، فدل على أنه له حقيقة... ومن ذلك سورة الفلق مع اتفاق المسلمين على أن سبب نزولها ما كان من سحر لبيد بن الأعصم[(١)]، وهو مما خرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها، الحديث[(٢)]، وفيه أن الرسول ﷺ قال ـ لما حل عنه السحر ـ «إن الله شفاني». والشفاء إنما يكون برفع العلة وزوال المرض، فدل على أنه له حقاً وحقيقة فهو مقطوع به بإخبار الله ورسوله على وجوده ووقوعه. وعلى هذا أهل الحل والعقد الذين ينعقد بهم الإجماع، ولا عبرة مع اتفاقهم بحثالة المعتزلة ومخالفتهم أهل الحق.

ولقد شاع السحر وذاع في سابق الزمان وتكلم الناس فيه، ولم يبد من الصحابة ولا من التابعين إنكار لأصله»[(٣)].

وأنكر مجموعة من العلماء المعاصرين[(٤)] حقيقة السحر وتأثيره على الإنسان ورأوا أنه ليس بجزء من العقيدة الدينية، بل صرحوا بأن السحر من الأمور العادية والعلوم الإنسانية، وأوَّلوا معناه بتأويلات مادية وحضارية ليس لها أساس إلا التأثر بأفكار الثقافة الغربية الهاجمة على الإسلام وأهله، أو حملوه على التخييل والخداع والوهم، ولم يأخذوا بالأحاديث الصحيحة المخرجة في الصحيحين، الصريحة في إثبات حقيقة السحر كحديث عائشة رضي الله عنها

---

(١) انظر: أسباب النزول للواحدي: (ص: ٥٥١)، وتفسير البغوي: (٨/ ٥٩٣ ـ ٥٩٤)، والدر المنثور: (٨/ ٦٨٧).

(٢) سيأتي تخريجه في: (ص: ٣٤٨).

(٣) تفسير القرطبي: (٢/ ٣١ ـ ٣٣) باختصار.

(٤) للوقوف على أسمائهم وشبهاتهم والرد الجميل عليها انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٢/ ٢٦١ ـ ٢٧٨).

قالت: «سحر النبي ﷺ حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله...»(١).

وقال ابن القيم رحمه الله عن هذا الحديث: «هذا هو الحديث الذي رواه البخاري، وهو ثابت عند أهل العلم بالحديث لا يختلفون في صحته، وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيحه ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة واحدة، والقصة مشهورة عند أهل التفسير والسنن والحديث والتاريخ والفقهاء وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله ﷺ وأيامه من المتكلمين»(٢).

ولهم - أعني المعاصرين المنكرين لحقيقة السحر - في ذلك تراث عقلي وذخيرة فكرية في سلفهم المعتزلة أهل الأهواء والبدع، ويعتبر هؤلاء السادة من المتصدرين للتوجيه والإرشاد والحاملين لواء النهضة التعليمية، أمثال الأساتذة محمد عبده والسيد رشيد رضا والسيد أحمد خان الهندي وسيد قطب والشيخ علي طنطاوي(٣).

فسر الزمخشري قول الله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤﴾(٤) بتأويلات بعيدة، وقال: «ولا تأثير لذلك»(٥)، يعني السحر، وكل ذلك هروباً من تسليم حقيقة السحر وتأثيره.

قال القاضي البيضاوي في تفسير قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٨١﴾(٦): «وفيه دليل على أن السحر إفساد وتمويه لا حقيقة له»(٧).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده: (٦/ ٣٨٥)، برقم: (٣٢٦٨)، ومسلم، كتاب السلام، باب السحر: (٤/ ١٧١٩ - ١٧٢٠)، برقم: (٢١٨٩).

(٢) التفسير القيم، سورة الفلق: (ص: ٥٦٦)، وانظر - أيضاً -: هامش جامع الأصول بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط: (٥/ ٦٧).

(٣) انظر - على سبيل المثال - أقوالهم في السحر بنصوصهم في: تفسير المنار: (١/ ٣٩٩)، وتفسير جزء عم: (١٨٣)، وتفسير القرآن للسيد أحمد خان: (١/ ١٣٦)، وفي ظلال القرآن: (١/ ٩٧ و٦/ ٤٠٠٧ - ٤٠٠٨).

(٤) سورة الفلق، الآية: (٤). (٥) الكشاف: (٤/ ٢٤٤).

(٦) سورة يونس، الآية: (٨١).

(٧) أنوار التنزيل: (١/ ٤٤٣) و: (٢/ ١٥٥). ونحوه ذكر الزمخشري، انظر: الكشاف: (٢/ ١٩٩).

وعلق ابن المنيِّر على الزمخشري بقوله: «إن قاعدة القدرية إنكار حقيقة السحر على أن الكتاب والسنة قد وردا بوقوعه، والأمر بالتعوذ منه. وقد سحر ﷺ. . والحديث مشهور، وإنما الزمخشري استفزه الهوى حتى أنكر ما عرف، وما به إلا أن يتبع اعتزاله. . ولو فسر غيره ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ بالمتخيلات من النساء ولسن ساحرات حتى يتم وجود إنكار السحر لعده من بدع التفاسير»[(١)].

تأييد عقيدة أهل وحدة الوجود:

٥ ـ قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾[(٢)].

فسر الأستاذ سيد قطب الآية تفسيراً صوفياً بحتاً آخذاً من المتصوفة المبتدعة فجاء في تفسيره ـ مع الأسف الشديد ـ ما يشبه قول النصارى يجعلون المسيح بعضاً من الله، ويؤيد عقيدة أهل وحدة الوجود الخطيرة التي تزيل الحواجز بين الخالق والمخلوق، وتجعل وجود الله في كل شيء موجود.

فقال ـ غفر الله لنا وله ـ بعد إيراده التفسير الصحيح للآية ويا ليته اكتفى به ـ: «الأول والآخر مستغرقاً كل حقيقة الزمان، والظاهر والباطن مستغرقاً كل حقيقة المكان، وهما مطلقتان.

ويتلفت القلب البشري فلا يجد كينونة لشيء إلا لله. وهذه كل مقومات الكينونة ثابتة له دون سواه حتى وجود هذا القلب ذاته لا يتحقق إلا مستمداً من وجود الله؛ فهذا الوجود الإلهي هو الوجود الحقيقي الذي يستمد منه كل شي وجوده. وهذه الحقيقة هي الحقيقة الأولى التي يستمد منها كل شيء حقيقته، وليس وراءها حقيقة ذاتية ولا وجود ذاتي لشيء في هذا الوجود.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ علم الحقيقة الكاملة؛ فحقيقة كل شيء مستمدة من الحقيقة الإلهية وصادرة عنها، فهي مستغرقة إذن بعلم الله اللدني بها. العلم

---

(١) هامش المصدر السابق.

(٢) سورة الحديد، الآية: (٣).

الذي لا يشاركه أحد في نوعه وصفته وطريقته مهما علم المخلوقون عن ظواهر الأشياء.

فإذا استقرت هذه الحقيقة الكبرى في قلب، فما احتفاله بشيء في هذا الكون غير الله سبحانه؟ وكل شيء لا حقيقة له ولا وجود ـ حتى ذلك القلب ذاته ـ إلا ما يستمده من تلك الحقيقة الكبرى؟ وكل شيء وهم ذاهب، حيث لا يكون ولا يبقى إلا الله المتفرد بكل مقومات الكينونة والبقاء؟

وإن استقرار هذه الحقيقة في قلب ليحيله قطعة من هذه الحقيقة، فأما قبل أن يصل إلى هذا الاستقرار فإن هذه الآية القرآنية حسبه ليعيش في تدبرها وتصور مدلولها ومحاولة الوصول إلى هذا المدلول الواحد وكفى.

ولقد أخذ المتصوفة بهذه الحقيقة الأساسية الكبرى وهاموا بها وفيها، وسلكوا إليها مسالك شتى، بعضهم قال: إنه يرى الله في كل شيء في الوجود، وبعضهم قال: إنه رأى الله من وراء كل شيء في الوجود، وبعضهم قال: إنه رأى الله فلم ير شيئاً غيره في الوجود. . .»[(١)].

إطلاق سيد قطب كلمة «الحقيقة الكبرى» على الله ﷻ، وقوله: «إن استقرار هذه الحقيقة في قلب ليحيله قطعة من هذه الحقيقة»، ومدحه المتصوفة بأخذهم هذه الحقيقة الأساسية، ونقله قول بعضهم: «إنه يرى الله في كل شيء في الوجود» إلخ، كل هذه الأمور منافية لعقيدة السلف الصالح ومنهجهم في الكلام عن ذات الله وصفاته، ومؤيدة للفكر الصوفي الخرافي أعاذنا الله منه.

يظهر من هذه الأمثلة مدى ارتباط أصول البدع المعاصرة مع أصول أهل البدع القدامى، وما أفكار المعاصرين في حقيقة الجن وصفاتهم، وحقيقة السحر وتأثيره، وإثبات قدر الله تعالى وخلقه أفعال عباده شرها وخيرها وغيرها من أمور القدر والغيبيات، إلا انبثقت أصولها من فكر الاعتزال القديم المتمثل في بدع متعددة ومتنوعة. كما يتجلى أن البدعة مع أنواعها المختلفة وأقسامها

(١) في ظلال القرآن: (٦/ ٣٤٧٩ ـ ٣٤٨٠).

المتعددة لم تنقرض بل تظهر حيناً بعد حين في أشكال متجددة وصور متطورة.

وبهذا يضمحل رأي بعض الناس الذين يعيبون على العلماء والباحثين المشتغلين بالرد على أهل البدع وأصحاب الأهواء بحجة أنهم ينبشون ما تحت التراب ويحفرون القبور، ويزعمون أن الحديث عن الفرق الضالة والنحل الباطلة والأفكار البدعية، بحث في أمور قد انقرضت وقضايا قد مضت وعقائد قد سلفت.

أما يعلم هؤلاء أن الذي انقرض هو الأشخاص والرجال! وأما الأفكار والمناهج والعقائد والأصول والمبادئ فلا زالت منتشرة وملموسة في كل مكان وزمان.

ويتضح مما سبق أيضاً أن البدع لها آثار سيئة ونتائج خطيرة في فهم القرآن وتفسيره، وهي سبب كبير من أسباب الأخطاء التفسيرية، فيجب إبراز هذه الحقيقة وإخلاء كتب التفسير من البدع والخرافات.

○ ○ ○ ○ ○



الباب الثاني

عدم الدقة في فهم نصوص الآيات ومدلولاتها





توطئة

تحدثت تحت هذا العنوان عن الدوافع والعوامل الرئيسية التي تتسبب لإيجاد عراقيل وعقبات في فهم مراد النصوص القرآنية الصحيح وتفسير مدلولاتها السليم من الخطأ والانحراف. وتؤدي هذه العوامل إلى الخلل في منهج الاستدلال بالآيات، وبالتمسك بها ظهرت وتظهر محاذير خطيرة وآثار سيئة في مجال التفسير.

ويتكون هذا الباب من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عدم اتضاح الرؤية في الناسخ والمنسوخ.

الفصل الثاني: الخلل في منهج الاستدلال بالآيات والإخلال بالأصول المأمور بها.

الفصل الثالث: الاعتماد على المنقول عن كتب التفسير بدون الاجتهاد في التمييز بين صحيحه وسقيمه.

الفصل الأول

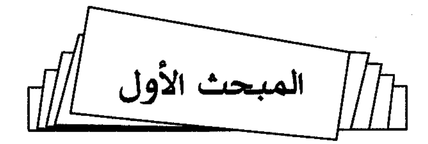
عدم اتضاح الرؤية في الناسخ والمنسوخ

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النسخ وأقوال العلماء في أهمية علم الناسخ والمنسوخ، والتحري والتثبت لإثباته.

المبحث الثاني: ادعاء إثبات نسخ ما ليس بمنسوخ.

المبحث الثالث: ادعاء إثبات ما ثبت نسخه.



تعريف النسخ وأقوال العلماء في أهمية علم الناسخ والمنسوخ، والتحري والتثبت لإثباته

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النسخ لغة واصطلاحاً وإثباته شرعاً وعقلاً

المطلب الثاني: أقوال العلماء في أهمية علم الناسخ والمنسوخ

المطلب الثالث: أقوال العلماء في التحري والتيقن لإثبات الناسخ والمنسوخ

المبحث الثاني: ادعاء نسخ ما ليس بمنسوخ

ويشتمل على المطالب الخمسة التالية:

١ ـ اعتبار التخصيص نسخاً

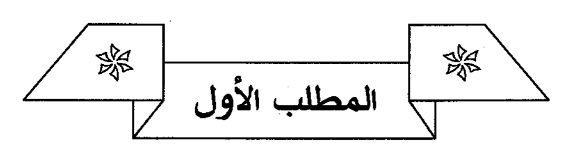
٢ ـ اعتبار البيان نسخاً

٣ ـ اعتبار ما شرع لسبب ثم زال السبب، من المنسوخ

٤ ـ اعتبار ما أبطله الإسلام من أمر الجاهلية، أو من شرائع الأمم السالفة نسخاً

٥ ـ اعتبار الزيادة على النص نسخاً

المبحث الثالث: ادعاء إثبات ما ثبت نسخه



تعريف النسخ لغة واصطلاحاً، وإثباته شرعاً وعقلاً

أولاً: تعريف النسخ لغة:

النسخ في اللغة يطلق على عدة معان، منها: الإزالة، والتغيير، والإبطال، والنقل، والتحويل، والرفع، والمسخ[1].

ثانياً: تعريف النسخ اصطلاحاً:

قد اختلف أهل العلم في تعريف النسخ الاصطلاحي نظراً لاعتباراته المختلفة، وإطلاقاته المتعددة، وأكتفي هنا بما يحقق المطلوب، ويتجلى به المقصود، ويكاد أن يكون جامعاً ومانعاً في معناه، علاوة على وضوحه وربطه بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وهو تعريف الإمام ابن الحاجب في مختصره حيث قال: «هو رفع الحكم الشرعي بطريق شرعي متأخر»[2].

ثالثاً: إثبات النسخ شرعاً وعقلاً:

اتفق أهل الشرائع على جواز النسخ عقلاً وعلى وقوعه نقلاً[3]، ومما يستدل به على ذلك قول الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[4].

---

(١) انظر: الصحاح (١/ ٤٣٣)، ولسان العرب (٣/ ٦١)، والقاموس المحيط (١/ ٢٦٩)، والمغرب ص: (٤٤٩)، مادة: (نسخ).

(٢) مختصر ابن الحاجب (٢/ ١٨٥)، وانظر: ـ أيضاً ـ النسخ في القرآن للدكتور مصطفى زيد (١/ ١٠٥).

(٣) انظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي ص: (٧٨، ٨٤)، ورسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار للجعبري ص: (١٣٢).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٠٦).

أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن ابن عباس ﵄ قال: قال عمر ﵁: «أقرؤنا أُبي، وأقضانا علي، وإنا لندع من قول أُبي، وذاك أن أُبيًّا يقول: لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ، وقد قال الله ﷻ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾»[1].

قوله: (وقد قال الله تعالى إلخ) من قول عمر ﵁ محتجاً به على أُبي بن كعب ﵁ ومشيراً إلى أنه ربما قرأ ما نسخت تلاوته لكونه لم يبلغه النسخ، واحتج عمر لجواز وقوع النسخ بهذه الآية، وهو من أوضح الاستدلال في ذلك[2].

ونقل الإمامان أبو عبيد الهروي والطبري بسنديهما تفسير ابن عباس ﵄ للآية بقوله: «﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ قال: ما نبدل من آية، ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ قال: أو نتركها لا نبدلها»[3].

وفسر الإمام الضحاك الآية بالناسخ والمنسوخ[4].

قال أبو السعود في تفسير الآية: «كلام مستأنف مسوق لبيان سر النسخ الذي هو فرد من أفراد تنزيل الوحي، وإبطال مقالة الطاعنين فيه، إثر تحقيق حقيقة الوحي، ورد كلام الكارهين له رأساً... والنص كما ترى دال على جواز النسخ، كيف لا؟ وتنزيل الآيات التي تدور عليها فلك الأحكام الشرعية، إنما هي بحسب ما تقتضيه من الحكم والمصالح، وذلك يختلف باختلاف

---

(١) كتاب التفسير ـ مع الفتح ـ، باب قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾: (٨/ ١٧) برقم (٤٤٨)، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ: (٨/ ٦٦٤) برقم: (٥٠٠٥).

(٢) انظر: فتح الباري: (٨/ ١٧، و٦٧١). وقال الحافظ ابن حجر في الموضع الأول: «(تنبيه) هذا الإسناد فيه ثلاثة من الصحابة في نسق: ابن عباس عن عمر عن أبي بن كعب» ﵃.

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز لأبي عبيد الهروي (ص: ٦)، وتفسير الطبري (١/ ٥٢١، ٥٢٣)، أخرجاه من طريق: عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي ابن أبي طلحة عنه به، وانظر: تفسير ابن عباس جمع وترتيب: راشد الرجال: (ص: ٨٥).

(٤) المصدر السابق الأخير (١/ ٥٢٣) أخرجه من طريق: أبي كريب عن هشيم عن جويبر عنه به.

الأحوال، ويتبدل بتبدل الأشخاص والأعصار كأحوال المعاش، فرب حكم تقتضيه الحكمة في حال تقتضي في حال أخرى نقيضه، فلو لم يجز النسخ لاختل ما بين الحكمة والأحكام من النظام»[1].

وقال الشيخ القاسمي ما نصه: «قد نقرر أن النسخ في الشرائع جائز، وموافق للحكمة وواقع فعلاً، فإن شرع موسى عليه السلام نسخ بعض الأحكام التي عليها إبراهيم عليه السلام، وشرع عيسى عليه السلام نسخ بعض أحكام التوراة، وشريعة الإسلام نسخت جميع الشرائع السابقة؛ لأن الأحكام العملية التي تقبل النسخ إنما تشرع لمصلحة البشر، والمصلحة تختلف باختلاف الزمان. فالحكيم العليم يشرع لكل زمان ما يناسبه. وكما تنسخ شريعة بأخرى يجوز أن تنسخ بعض أحكام شريعته بأحكام أخرى في تلك الشريعة. فالمسلمون كانوا يتجهون إلى بيت المقدس في صلاتهم فنسخ ذلك بالتوجه إلى الكعبة، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين»[2].

وقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾[3].

قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير الآية: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ يقول: يبدل من القرآن ما يشاء فينسخه ويثبت ما يشاء فلا يبدله. ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ يقول: وجملة ذلك عنده في أم الكتاب، الناسخ والمنسوخ، وما يبدل وما يثبت كل ذلك في كتاب»[4]. وقال قتادة في تفسير الآية: «هي مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾»[5].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾[6].

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٢) مقدمة تفسير القاسمي: (١/ ٣٢). (٣) سورة الرعد، من الآية: (٣٩).

(٤) الناسخ والمنسوخ للهروي (ص: ٦ ـ ٧)، وتفسير الطبري (٧/ ٤٠٢)، أخرجاه من نفس الطريق السابق، وانظر: تفسير ابن عباس: (ص: ٣٠٠).

(٥) تفسير الطبري (٧/ ٤٠٢)، أخرجه بسنده الحسن: بشر عن يزيد عن سعيد عنه به. وانظر: التفسير الصحيح: (٣/ ١٢٥).

(٦) سورة النحل، من الآية: (١٠١).

قال الطبري في تفسير الآية: «يقول تعالى ذكره: وإذا نسخنا حكم آية، فأبدلنا مكانه حكم آخر، ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ يقول: والله أعلم بالذي هو أصلح لخلقه فيما يبدل ويغير من أحكامه، ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۢ﴾ يقول: قال المشركون بالله، المكذبون لرسوله: إنما أنت يا محمد مفتر، أي: مكذب تخرص بتقول الباطل على الله، يقول الله تعالى: بل أكثر هؤلاء القائلين لك يا محمد: إنما أنت مفتر، جهال، بأن الذي تأتيهم به من عند الله ناسخه ومنسوخه، لا يعلمون حقيقة صحته»[1].

قال أبو السعود عند تفسيره للآية: «وفيه دلالة على أن النسخ حق ليثبت الذين آمنوا على الإيمان بأنه كلامه تعالى. فإنهم إذا سمعوا الناسخ وتدبروا ما فيه من رعاية المصالح اللائقة بالحال رسخت عقائدهم واطمأنت قلوبهم»[2].

ومن الأدلة القاطعة الصريحة على وقوع النسخ في بعض أحكام الإسلام ما ورد في السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ من الأحاديث النبوية التي تثبت أحكاماً منسوخة وأحكاماً أخرى ناسخة لها، ومن ذلك ما جاء في صحيح مسلم مرفوعاً، قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكراً»[3].

وأما الدليل على جواز النسخ عقلاً فهو كما قال الإمام ابن الجوزي: «هو أن التكليف لا يخلو أن يكون موقوفاً على مشيئة المكلف، أو على مصلحة المكلف، فإن كان الأول فلا يمتنع أن يريد تكليف العباد عبادة في مدة معلومة ثم يرفعها ويأمر بغيرها.

---

(١) تفسير الطبري: (٧/ ٦٤٦). (٢) تفسير أبي السعود: (٥/ ١٤١).

(٣) كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء: (٣/ ١٥٦٤)، برقم: (٣٧). من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه. وفي بعض الروايات: «كنت نهيتكم». وقال المحقق: هذا الحديث مما صرح فيه بالناسخ والمنسوخ جميعاً».
انظر: حاشية نفس المصدر السابق.
وللاستزادة انظر: ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين: (ص: ٢٧٥ ـ ٤١٣).

وإن كان الثاني فجائز أن تكون المصلحة للعباد في فعل عبادة زمان دون زمان، ويوضح هذا أنه قد جاز في العقل عبادة متناهية كصوم يوم، وهذا تكليف انقضى بانقضاء زمان، ثم قد ثبت أن الله تعالى ينقل من الفقر إلى الغنى ومن الصحة إلى السقم، ثم قد رتب الحرب والبرد، والليل والنهار، وهو أعلم بالمصالح وله الحكم»(١).

وذكر الإمام أبو إسحاق الجعبري دليلاً عقلياً على جواز النسخ بقوله: «وللسيد تكليف عبده بما شاء، كيف شاء، متى شاء، إلى أي وقت شاء، وليس عليه رعاية مصلحته، ولا يستحق الثواب على طاعته، ويستحق العقاب على عصيانه، لا يسأل أي لا يسأل أحد خالقه عن جهة تصرفاته فيه؛ لأنه مالكه، ويسأل السيد عبده عن أمره ونهيه، لأنه مملوكه»(٢).

للنسخ إطلاقان:

وللنسخ إطلاقان: إطلاق عند المتقدمين، وإطلاق عند المتأخرين.

يطلق النسخ عند السلف من الصحابة والتابعين ويراد به البيان، وهو أعم وأشمل، فيدخل فيه تخصيص العموم، وتقييد المطلق، وبيان المجمل، ورفع الحكم ـ وهو النسخ في اصطلاح المتأخرين ـ، وإن كانوا لم يصطلحوا على هذه التسميات بألفاظها.

قال شيخ الإسلام: «وكانوا يسمون ما عارض الآية ناسخاً لها، فالنسخ عندهم: اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل»(٣).

وقال في موضع آخر: «والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف ـ العام ـ كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح، كتخصيص العام وتقييد المطلق...»(٤).

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله في هذا الصدد: «الذي يظهر من كلام

---

(١) نواسخ القرآن: (ص: ٨٠).

(٢) رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار: (ص: ١٣٤). وللوقوف على الأدلة العقلية الأخرى إلى وقوع النسخ يراجع كتاب «فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي حسن العريض: (ص: ١١٢ ـ ١١٨).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٩).

(٤) المصدر السابق: (١٣/ ٢٧٩).

المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد، وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإنما المراد ما جيء به آخراً، فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به، وهذا المعنى جار في تقييد المطلق...»[١].

وهذا أمر لا بد من معرفته وتوضيحه كي ينزل كلام السلف على المعنى الذي قصدوه، وعلى المراد الذي أرادوه، إذ من الغلط على السلف أن نحمل إطلاقهم لهذا المصطلح على ما تعارف عليه المتأخرون في جميع المواطن[٢].

وأما إطلاق النسخ عند المتأخرين فهو ما ذكر في تعريفه الاصطلاحي.

منكرو النسخ:

لقد خالف جماعة من أهل العلم إجماع المسلمين على جواز النسخ ووقوعه حيث أنكروا وقوع النسخ، وحكموا على ثبوته بالإبطال والإنكار وتمحلوا في التأويل والتعليل، واستدلوا على إنكارهم إياه بشبه مريضة وحجج واهية مليئة بالأغاليط والتلبيسات يعود أصلها ومصدرها إلى الفكر الاعتزالي، والتأثر ببعض الفرق اليهودية، وظاهرة الاستشراق والاستغراب.

وجاء هذا الإنكار ـ مع الأسف ـ مع وجود الأدلة النقلية والعقلية على ثبوت النسخ، وصراحتها على وقوعها، ومع تواتر الوقائع المتضمنة للنسخ من نصوص الكتاب والسنة مما لا مجال فيه للجمع ورفع التعارض بين النص المتأخر والنص المتقدم.

ومن أبرز هؤلاء المنكرين للنسخ وأشهرهم قديماً وحديثاً:

---

(١) الموافقات: (٣/ ٣٤٤). طبعة محققة بتحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن.
(٢) وللوقوف على أمثلة ذلك انظر المصدر السابق: (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٦٤).

١ ـ أبو مسلم الأصفهاني[1]:

صنف كتاباً في الناسخ والمنسوخ، أجاز النسخ عقلاً، ومنع وقوعه في القرآن الكريم، وانفرد بهذا المذهب فلم يتابع فيه جمهور المسلمين، بل خالف فيه ـ أيضاً ـ المعتزلة مع أنه واحد من كبارهم، وتكلف في تأويل الآيات الدالة على النسخ وصرفها عن معانيها الصحيحة الثابتة من السلف الصالح، كما أنه تتبع جميع وقائع النسخ وأول الآيات التي ثبت نسخها ليخرجها عن النسخ فأدى به ذلك إلى صرف كثير من الآيات إلى معنى مخالف للمراد الظاهر.

وقد رد عليه جماعة من أهل العلم كابن كثير[2]، والآمدي[3]، والشوكاني[4]، والزرقاني[5].

كما تصدى له الدكتور مصطفى زيد في كتابه: «النسخ في القرآن الكريم»، ورد عليه رداً جميلاً، وبين عوار مسلكه مبطلاً علله وشبهاته، وأثبت أن على أبي مسلم أن ينقض دعوى النسخ في كل واقعة ثبت النسخ فيها[6].

٢ ـ فرقة أهل القرآن وعلى رأسهم: السيد أحمد خان، وعبد الله جكرالوي، والحافظ أسلم:

أجمع هؤلاء على أن النسخ بأقسامه الثلاثة ـ نسخ الحكم والتلاوة، نسخ الحكم مع بقاء التلاوة، نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ـ لا وجود له في القرآن، وأن ما بين دفتيه لا وجود فيه لآيات منسوخة[7].

---

(١) هو: محمد بن بحر الأصفهاني، كان كاتباً بليغاً، ومتكلماً معتزلياً عالماً بالتفسير وبغيره من العلوم. وقد صنف أبو مسلم تفسيراً في أربعة عشر مجلداً، وكتاب الناسخ والمنسوخ. توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.
انظر في ترجمته: الفهرست: (ص: ٢٠٢)، ومعجم الأدباء: (١٨/ ٣٥ ـ ٣٦)، ولسان الميزان: (٥/ ٨٩).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (١/ ١٥١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام: (٣/ ١١٥).

(٤) إرشاد الفحول: (ص: ١٨٥).

(٥) مناهل العرفان: (٢/ ٢٠٧).

(٦) انظر: النسخ في القرآن الكريم: (١/ ٢٦٧ ـ ٢٧٨).

(٧) انظر في ذلك: تفسير القرآن بآيات الفرقان لعبد الله: (١/ص: ب)، و(١/ ٣٠٥)، ومسألة ناسخ ومنسوخ لإدارة بلاغ القرآن: (ص: ٢، ١٣)، وشاهكار رسالت ـ عظمة الرسالة ـ لغلام أحمد برويز: (ص: ٤٩٨).

وقد تحدَّث السيد أحمد خان في تفسيره عن النسخ منكراً له، ومؤيداً رأي أبي مسلم، وذكر علماء الإسلام القائلين بالنسخ بلهجة سخيفة ولقبهم بألقاب هو أحق بها منهم[١] لتجاهله وتغافله عن منهج السلف الصالح في فهم القرآن وتفسيره.

وقد رد عليه شيخ الإسلام أبو الوفاء ثناء الله الأمرتسري في تفسيره المسمى: بـ «التفسير الثنائي»، كما انتقد فيه أصول أحمد خان الخاطئة الأخرى في علم التفسير.

٣ ـ الأستاذ عبد المتعال محمد الجبري:

أنكر النسخ وادعى بإبطال ثبوته في الشريعة الإسلامية عام (١٣٦٨هـ) بأن أخرج كتابه الأول: «النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه». وزين غلاف الكتاب بعناوين ثلاثة بارزة وهي:

١ ـ لا منسوخ في القرآن.

٢ ـ ولا نسخ في السنة المنزلة.

٣ ـ أبدع تشريع فيما قيل: إنه منسوخ.

وصدر الكتاب بمقدمة قال فيها: «... وتقدمت إلى كلية دار العلوم في أول رجب عام ١٣٦٨هـ بدراسة علمية في موضوع الناسخ والمنسوخ انتهيت منها إلى أنه لا تناسخ بين آي القرآن»[٢].

ثم أخرج كتابه الثاني: «لا نسخ في القرآن لماذا...؟» عام ١٣٨٥هـ. وكتب في إحدى عناوين الغلاف: «الأدلة والبراهين... على البطلان».

وقد قام للرد عليه وإبطال مزاعمه، ودفع شبهاته، والجواب عن مفترياته الشيخ محمد حمزة في كتابه: «الإحكام والنسخ»[٣]، والدكتور محمد محمود فرغلي في كتابه: «النسخ بين الإثبات والنفي»[٤].

وقال في آخر الرد عليه: «وبهذا ظهر لنا أن الجبري أسوأ حالاً من أبي

---

(١) انظر: تفسير القرآن للسيد أحمد خان: (١/ ١٣٧ ـ ١٤٤).

(٢) مقدمة كتاب «النسخ في الشريعة الإسلامية». (ص: ١).

(٣) انظر: (ص: ١٠٠ ـ ١١٢). (٤) انظر: (ص: ١١٢ ـ ١٢٤).

مسلم، وهو فوق كل هذا قد خرق الإجماع المنعقد قبله. وإنك إذا قرأت كتابه ترى العجب العجاب في التضليل والتواء الأدلة ليثبت ما يدعيه.. كل ما ادعاه لا يخلو من شبهات وهوس، وحب للشهرة الزائفة، وإبعاداً عن الجادة المستقيمة، ومن يضلل الله فما له من هاد»[١].

٤ ـ عبد الكريم الخطيب المفكر الإسلامي المعاصر:

قال عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ ـ بعد أن ناقش بعض الآيات المنسوخة ـ: «إننا لا نسيغ القول أبداً بأن شيئاً منسوخاً من هذا القرآن الذي نقرأ ونتعبد به، إذ لا حكمة مع هذا لآيات كريمة نتلوها ونتعبد بتلاوتها، ثم لا نعمل بها ولا نأخذها مأخذ الجد في تحصيل الخير المشتمل عليه كيانها.

إن النسخ معناه عزل الآيات المنسوخة عن الحياة وإحالتها إلى المعاش... وما الاحتفاظ بها في القرآن إلا كالاحتفاظ بجثث الأموات محنطة في توابيت! وذلك مقام ينزه عنه كلام الله رب العالمين»[٢].

وقد تصد له وأبطل مزاعمه الدكتور عبد المجيد عبد السلام المحتسب في كتابه: «اتجاهات التفسير في العصر الراهن»[٣].

٥ ـ الشيخ محمد الغزالي:

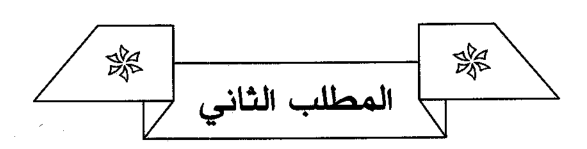
ظهر إنكاره لوقوع النسخ في كتابه: «نظرات في القرآن»[٤]، إذ أفرد لذلك فصلاً مستقلاً بعنوان: حول النسخ.

قال في بدايته مثل قول سابقه: «هل في القرآن آيات معطلة الأحكام بقيت في المصحف للذكرى والتاريخ كما يقولون؟ تقرأ التماساً لأجر التلاوة فحسب وينظر إليها كما ينظر إلى التحف الثمينة في دور الآثار».

ثم قال معلناً رأيه في النسخ: «ونحن لا نميل إلى السير مع هذا الاتجاه ـ يعني به القول بالنسخ ـ بل لا نرى ضرورة للأخذ به».

---

(١) انظر: (ص: ١٢٣ ـ ١٢٤).
(٢) التفسير القرآني للقرآن لعبد الكريم الخطيب: (١/ ١٦١).
(٣) انظر: (ص: ٨٨ ـ ٩٤).
(٤) انظر: (ص: ٢٢٧ ـ ٢٦٢).



أقوال العلماء في أهمية علم الناسخ والمنسوخ

إن معرفة الناسخ من المنسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام، وشرط أساسي لتفسير النصوص من الكتاب والسنة لا يستغنى عنه بحال من الأحوال، فلا يجوز لأحد أن يفسر القرآن إلا وهو يعرف الناسخ والمنسوخ، إذ يتوقف على معرفة ذلك معرفة الحلال والحرام، وبه يتم الاهتداء إلى صحيح الأحكام الشرعية، وهو يوصل إلى مراد الشارع ومقصوده السليم من التعارض والتناقض.

فعلى كل طالب علم شرعي عموماً وطالب علوم القرآن خصوصاً أن يتعلم هذا العلم المهم حتى لا يقع في متاهات فيزل ويضل ثم يضلل من يقتدون به.

ونظراً لأهمية هذا العلم وضرورته في فهم الدين عنى السلف الصالح بمعرفة السابق من اللاحق، والمتقدم من المتأخر ليعرف الناسخ من المنسوخ. وحفظوا لهذا العلم الجليل مكانته؛ فأولوه اهتماماً بالغاً وعناية فائقة، وتناولوه بالبحث والتصنيف.

«... إذ هو علم جليل ذو غور وغموض، دارت فيه الرؤوس، وتاهت في الكشف عن مكنونه النفوس... وهذا الفن من تتمات الاجتهاد إذ الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة النقل، ومن فوائد النقل معرفة الناسخ والمنسوخ»(١).

ولما كان هذا العلم بهذه المكانة ـ وهو بها حقيق ـ فقد اهتم به سلفنا

(١) مقدمة الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي: (ص: ٤٤، ٤٧) باختصار.

الصالح من المتقدمين والمتأخرين أبلغ الاهتمام، وكانوا يعنون بهذا العلم أشد العناية ـ تعلماً وعملاً، قولاً وتطبيقاً ـ ويحذقونه ويحثون الناس على تعلمه قبل القيام بواجب الدعوة والتدريس. ومن هؤلاء ما يأتي:

١ ـ فعن **أبي عبد الرحمن السلمي** أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مر بقاص يقص فقال: هل علمت الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت[(١)].

وروي نحوه عن ابن عباس رضي الله عنه[(٢)].

٢ ـ فسر ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[(٣)] بقوله: «المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه، وأمثاله»[(٤)].

٣ ـ وقد أخرج **الخطيب البغدادي** في كتاب: «الفقيه والمتفقه»[(٥)] عن الإمام **الشافعي** رحمه الله قال: «لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه... ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ وبالناسخ والمنسوخ...».

٤ ـ قال القاضي **يحيى بن أكثم** التميمي[(٦)] رحمه الله: «ليس من العلوم كلها

---

(١) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ، باب فضل علم ناسخ القرآن ومنسوخه...: (ص: ٤)، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ، باب الترغيب في تعلم الناسخ والمنسوخ: (١/ ٤١٠)، وروى نحوه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب آداب القاضي، باب إثم من أفتى أو قضى بالجهل: (١٠/ ١١٧)، والحافظ ابن أبي خيثمة في كتاب العلم، وقال الشيخ الألباني: إسناده صحيح على شرط الشيخين.
انظر: كتاب العلم لابن أبي خيثمة: (ص: ١٤٠) بتحقيق الألباني.

(٢) انظر: المصدر السابق الأول: (ص: ٥). (٣) سورة البقرة، من الآية: (٢٦٩).

(٤) انظر المصدر السابق: (ص: ٦)، وتفسير الطبري: (٣/ ٨٩)، كلاهما من طريق: عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به.

(٥) (١/ ١٥٧).

(٦) هو يحيى بن أكثم بن محمد أبو محمد التميمي المروزي، ثم البغدادي، قاضي القضاة، الفقيه العلامة ، ومن أقواله: «القرآن كلام الله، فمن قال: مخلوق يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه». توفي رحمه الله سنة اثنتين وأربعين ومائتين.
انظر: ترجمته في تاريخ بغداد: (١٤/ ١٩٧)، والسير: (١٢/ ٥ ـ ١٦).

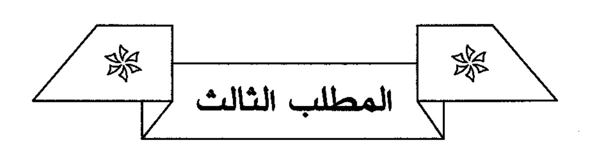
علم هو أوجب على العلماء وعلى المتعلمين، وعلى كافة المسلمين من علم ناسخ القرآن ومنسوخه؛ لأن الأخذ بناسخه واجب فرضاً والعمل به واجب لازم ديانة، والمنسوخ لا يعمل به ولا ينتهى إليه، فالواجب على كل عالم، علم ذلك لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله، أو يضع عنهم فرضاً أوجبه الله»[١].

٥ ـ وقد ذكر الإمام **مكي بن أبي طالب** عناية العلماء بهذا العلم، وأهميته، فقال: «وإن من أكبر ما عني أهل العلم والقرآن بفهمه وحفظه والنظر فيه من علوم القرآن، وسارعوا إلى البحث عن فهمه وعلمه وأصوله علم ناسخ القرآن ومنسوخه، فهو علم لا يسع كل من تعلق بأدنى علم من علوم الديانة جهله»[٢].

٦ ـ قال **القرطبي** ـ مبيناً أهمية هذا العلم ـ: «معرفة هذا الباب أكيدة وفائدته عظيمة، لا يستغني عن معرفته العلماء، ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء؛ لما يترتب عليه من النوازل في الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام»[٣]. ثم ساق قصة علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع أحد القصاص المتقدمة عن أبي عبد الرحمن السلمي[٤].

○ ○ ○ ○ ○

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: (٢/٢٨).
(٢) الإيضاح: (ص: ٣٩٩).
(٣) تفسير القرطبي: (٢/٤٣).
(٤) انظر: (ص: ٣٦٩).



أقوال العلماء في التحري والتيقن لإثبات الناسخ والمنسوخ

التحري والتيقن لإثبات الناسخ والمنسوخ:

إن النسخ موضوع من الموضوعات الشائكة، وهو أمر ذو خطر وحذر؛ لأن نتيجته تعود إلى إحلال حرام، أو إلى تحريم حلال، وينتهي بحثه بإيجاب شيء أو نفيه، أو بإعمال المطلوب وإهمال المتروك. ولأجل ذلك لا يعتمد لإثباته أو نفيه على الدليل الضعيف، أو الاحتمالات البعيدة والقياسات المحضة، أو أقوالِ المفسرين المجردة من الاستناد الشرعي. بل لا بد لإثباته من التحري والدقة والتيقن وإمعان النظر في الأدلة.

«ومعرفة ذلك ـ النسخ ـ مهمة كبيرة ومسؤولية عظيمة، وهي في نفس الوقت شاقة جداً لا يستطيع الإنسان الحكم فيها بعقله وتفكيره مهما كان.. ولا مجال للعقل أو الاجتهاد فيها، كما لا يجوز للإنسان أن يتصرف في مثل هذا الموضوع الحساس، بآرائه البحتة غير مستند إلى كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، أو أقوال الصحابة المحكية عن رسول الله ﷺ بسند صحيح ثابت خال من الجرح والعلة»[١].

ولا يجوز القول بالنسخ في آية من الآيات إلا بدليل صحيح ثابت صريح يدل عليه، سواء من الآية نفسها، أو بواسطة النقل عن الرسول ﷺ أو عن أحد من الصحابة، أو إجماع الأمة[٢]، أو عن طريق وقوع التعارض الحقيقي مع

(١) مقدمة تحقيق «نواسخ القرآن» لابن الجوزي: (ص: ١٥).
(٢) وذلك لأنه يكشف عن حكم بدلالته على وجود ناسخ لا أنه يُنشيء حكماً، ولأنه يوجب علم اليقين. =

معرفة التاريخ ـ من المتقدم والمتأخر ـ لكونه دليلاً على النسخ[١]، كما أنه في الوقت نفسه من الشروط اللازمة للقول به[٢].

وإليك أقوال بعض العلماء في هذا الشأن:

١ ـ قال الإمام ابن جرير **الطبري** رحمه الله ـ بعد أن رجح الإحكام في آية ادعي عليها النسخ ـ:

«وليس في الآية دليل على أن حكمها منسوخ، لاحتمالها ما ذكرت من المعنى الذي وصفت. وغير جائز أن يحكم بحكم قد نزل به القرآن أنه منسوخ، إلا بحجة يجب التسليم لها، فقد دللنا في غير موضع من كتبنا على أن لا منسوخ إلا ما أبطل حكمه حادث حكم بخلافه، ينفيه من كل معانيه، أو يأتي خبر يوجب الحجة، أو أحدهما ناسخ الآخر»[٣].

٢ ـ قال الإمام **أبو جعفر النحاس** رحمه الله ـ في معرض رده لادعاء النسخ بالقياس في آية ـ: «وهذا الاحتجاج خطأ من غير جهة، فمن ذلك أنه لم يجمع على أن الآية التي في البقرة منسوخة، ومن ذلك أن القياسات والتمثيلات لا يؤخذ بها في الناسخ والمنسوخ، وإنما يؤخذ الناسخ والمنسوخ بالتيقن والتوقيف»[٤].

٣ ـ قال **أبو محمد ابن حزم الظاهري** رحمه الله: «ولا يحل أن يقال فيما صح ورود الأمر به: هذا منسوخ إلا بيقين، ولا يحل أن يترك أمر قد تيقن وروده

= انظر: تفسير النصوص للدكتور محمد أديب الصالح: (١/ ١٧٠)، وفتح المنان في نسخ القرآن للأستاذ علي حسن العريض: (ص: ٢٤١ ـ ٢٤٢).
وفي كون الإجماع ناسخاً خلاف بين العلماء، وللتفصيل انظر: المصدر السابق الأخير.

(١) لمعرفة الأمور التي يعرف بها الناسخ من المنسوخ انظر: البحر المحيط للزركشي: (٤/ ١٥٢ ـ ١٦٢)، وشرح الكوكب المنير: (٣/ ٥٧٣، ٥٦٣). وسيأتي كلام ابن حزم في ذلك قريباً.

(٢) لمعرفة شروط النسخ يراجع: العدة لأبي يعلى: (٣/ ٨٢٩ ـ ٨٣٦)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: (ص: ٩٥ ـ ٩٧)، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي: (ص: ١٠٧).

(٣) تفسير الطبري: (١٣/ ٣٨٢)، ط: أحمد شاكر.

(٤) الناسخ والمنسوخ في كتاب الله: (٢/ ١٣).

خوفاً أن يكون منسوخاً، ولا أن يقول قائل: لعله منسوخ...»[1].

وقال: «لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة: هذا منسوخ إلا بيقين؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[3] فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن أو على لسان نبيه ففرض اتباعه، فمن قال في شيء من ذلك إنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر، وأسقط لزوم اتباعه، وهذه معصية لله تعالى مجردة، وخلاف مكشوف، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله، وإلا فهو مفتر مبطل... وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون، ولا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا بيقين نسخ لا شك فيه، فإذا قد صح ذلك وثبت، فلنقل في الوجوه التي بها يصح نسخ الآية أو الحديث، فإذا عدم شيء من تلك الوجوه، فقد بطلت دعوى من ادعى النسخ في شيء من الآيات أو الأحاديث»[4].

طرق معرفة النسخ:

وقال رحمه الله: «فهذه الوجوه الأربعة لا سبيل إلى أن يعلم نسخ آية أو حديث بغيرها أبداً:

١ - إما إجماع متيقن.

٢ - وإما تاريخ بتأخر أحد الأمرين عن الآخر مع عدم القوة على استعمال الأمرين.

٣ - وإما نص بأن هذا الأمر ناسخ للأول وأمر بتركه.

٤ - وإما يقين لنقل حال ما فهو نقل لكل ما وافق تلك الحال أبداً بلا شك.

فمن ادعى نسخاً بوجه غير هذه الوجوه الأربعة فقد افترى إثماً عظيماً

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: (٢/ ١٧٠).
(٢) سورة النساء، من الآية: (٦٤). (٣) سورة الأعراف، من الآية: (٣).
(٤) الإحكام في أصول الأحكام: (٤/ ٤٩٧).

وعصى عصياناً ظاهراً، وبالله تعالى التوفيق»[١].

٤ ـ قال الإمام **ابن عبد البر**: «الناسخ يحتاج إلى تاريخ، أو دليل لا معارض له، ولا سبيل إلى نسخ قرآن بقرآن، أو سنة بسنة، ما وجد إلى استعمال الآيتين، أو السنتين سبيل»[٢].

٥ ـ قال **الشاطبي**: «الأحكام إذا ثبتت على المكلف فادعاء النسخ فيها لا يكون إلا بأمر محقق؛ لأن ثبوتها على المكلف أولاً محقق؛ فرفعها بعد العلم بثبوتها لا يكون إلا بمعلوم محقق»[٣].

٦ ـ وذكر **السيوطي** عن **ابن الحصار**[٤] أنه قال: «إنما يرجع في النسخ إلى نقل صحيح عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت آية كذا، وقد يحكم عند وجود التعارض المقطوع به مع علم بالتاريخ، ليعرف المتقدم من المتأخر، ولا يعتمد في النسخ على قول عوام المفسرين، ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ، دون الرأي والاجتهاد»[٥].

٧ ـ قال العلامة **الشنقيطي**: «النسخ لا بد له من دليل يجب الرجوع إليه»[٦].

لذا لا بد من الاستفادة من الكتب المسندة المصنفة في علم الناسخ والمنسوخ ككتاب أبي عبيد القاسم، والنحاس، وابن الجوزي وغيرهم.

وفي ضوء ما سبق من أقوال أهل العلم في ضرورة التحري والتيقن لإثبات الناسخ والمنسوخ، والأخذ بطرق معتبرة لمعرفتهما، يمكن لنا أن نشير إلى بعض الطرق غير المعتبرة لمعرفتهما ـ أيضاً ـ فهي:

---

(١) الإحكام: (٤/ ٥٠٠ ـ ٥٠١). (٢) التمهيد: (١/ ٣٠٧).
(٣) الموافقات: (٣/ ٣٣٩).
(٤) هو: العلامة القاضي أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد القرطبي المالكي، المعروف بابن الغرسية، وابن الحصار. قال ابن حبان: «لم يكن في وقته مثله». وقال الذهبي: «ولم يجئ بعده قاض مثله».
انظر: السير: (١٧/ ٤٧٣ ـ ٤٧٥)، وشذرات الذهب: (٣/ ٢٣).
(٥) الإتقان: (٢/ ١٦٩). (٦) أضواء البيان: (٦/ ٧٢).

١ ـ اجتهاد المجتهد من غير سند؛ لأن اجتهاده ليس بحجة.

٢ ـ قول المفسر هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل؛ لأن كلامه العاري من الدليل ليس بدليل.

٣ ـ ثبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف؛ لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول.

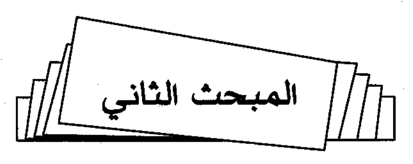
٤ ـ أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر، فلا يحكم بأن ما رواه سابق الإسلام منسوخ، وما رواه المتأخر عنه ناسخ، لجواز أن يكون الواقع عكس ذلك.

٥ ـ ادعاء وجود التعارض بين النصوص في الظاهر، لا في الحقيقة[١].

○○○○○

---

(١) انظر: النسخ في دراسات الأصوليين للدكتورة نادية العمري: (ص: ٣٥٧ ـ ٣٥٨) بتصرف.



ادعاء نسخ ما ليس بمنسوخ

تمهيد:

أسباب الادعاء الخاطئ في النسخ:

عند إمعان النظر والتحقيق في الدعاوى الكثيرة للنسخ يظهر عدم صحة دعوى النسخ، وثبوته في أكثرها وأغلبها؛ إذ قد يكون بين النصين عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو إجمال وبيان، أو استثناء، أو غير ذلك مما عده بعض المفسرين من باب النسخ وفي الواقع ليس منه.

ولقد ذكر العلماء أن أسباب خطأ الذين أسرفوا في القول بنسخ آيات كثيرة من القرآن الكريم وسجلوها في مؤلفاتهم يرجع إلى أحد الأمور التالية:

أولها:

عدم فصلهم التخصيص عن النسخ، كالآيات التي خصصت باستثناء أو غاية.

ثانيها:

اشتباه البيان عليهم بالنسخ مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾[1]، فإن منهم من زعم أنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[2]، مع أن الآية محكمة والآية التي بعدها لبيان ما ليس بظلم.

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٦).

(٢) نفس السورة السابقة، من الآية: (١٠).

ثالثها:

فهمهم أن الحكم الذي شرع لسبب ثم زال هذا السبب من المنسوخ، فعدوا جميع الآيات التي نزلت في الحث على الصبر في الشدائد، وتحمل أذى الكفار في صدر الإسلام وقت ضعفهم وقلتهم منسوخة بآية السيف والقتال، مع أن ذلك ليس بمنسوخ.

رابعها:

فهمهم أن إبطال الإسلام لما عليه أهل الجاهلية، من قبيل النسخ، كإبطال نكاح نساء الآباء، وهذا ليس بنسخ؛ لأنه ليس حكماً شرعياً.

خامسها:

توهمهم بوجود تعارض بين نصين على حين أنه لا تعارض في الواقع»[1].

سادسها:

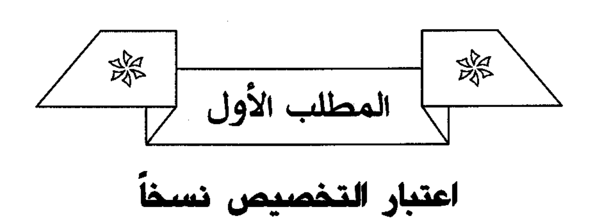
ظنهم أن الزيادة على النص نسخ.

«وأخيراً أقول: إن السبب الأساسي في إدخالهم هذا العدد الكثير من الآيات في حكم الناسخ والمنسوخ هو عدم تمييزهم بين النسخ وغيره من الأمور المتشابهة وعدم تطبيق التعريف الشرعي للنسخ الذي اصطلح عليه علماء الأصول ورجَّحوه على غيره؛ لأنه التعريف الجامع المانع وهو أن النسخ: «رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر»[2].

ونظراً إلى منشأ غلط المسرفين في القول بالنسخ قسمت هذا المبحث إلى المطالب الآتية. وبما أن السبب الخامس يلمس وجوده في الأسباب الأخرى لم أفرده بعنوان مستقل للاختصار.

○○○○○

(١) (٢) فتح المنان في نسخ القرآن للأستاذ علي العريض: (ص: ٣٢ ـ ٣٣) بتصرف. وللاستزادة انظر: الإحكام لابن حزم: (٤/ ٤٨١).



اعتبار التخصيص نسخاً

ومما ذكر أنه نسخ وليس كذلك قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾(٢) إلخ، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾(٣).

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾(٦)، ونحو ذلك من الآيات التي تأمر أو تدل أو تحث على الإنفاق ـ غير الزكاة المفروضة ـ في وجوه الخير.

قال بعض العلماء: إن حكم هذه الآيات منسوخ بآية الزكاة، وكان هذا قبل أن تفرض الزكاة، فلما فرضت الزكاة نسخ الله بها كل صدقة في القرآن.

وقال البعض: إن آية سورة النساء منسوخة بآية المواريث(٧): ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ إلخ(٨).

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٣).
(٢) سورة البقرة، من الآية: (٢١٥).
(٣) سورة البقرة، من الآية: (٢١٩).
(٤) سورة البقرة، من الآية: (٢٥٤).
(٥) سورة النساء، من الآية: (٨).
(٦) سورة الأنعام، من الآية: (١٤١).
(٧) نسب هذا الكلام هبة الله بن سلامة إلى مقاتل بن حيان وأبي جعفر بن زيد بن القعقاع وطائفة من أهل العلم. انظر: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم له: (ص: ٢١، ٥٠).
(٨) الآية من سورة النساء: (١١)، وانظر القائلين بنسخ هذه الآيات: في الناسخ=

وآية الزكاة هي ـ عند الجمهور ـ قوله تعالى:

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[(١)].

وقيل هي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[(٢)] إلخ.

والصحيح ـ وعليه جماعة من المفسرين المحققين ـ أن هذه الآيات محكمة غير منسوخة، لأنه لا منافاة بين الآيات الآمرة أو الدالة على الإنفاق ـ غير الزكاة ـ في سبل الخير وبين آيات الأمر بالزكاة، كما أنه يمكن الجمع بين إيجاب آيتي سورتي النساء والأنعام حقاً في يوم القسمة وفي يوم الحصاد لمن حضرهما من أولي القربى والفقراء والمساكين، وبين آيات إيجاب الزكاة، ولا يصار إلى النسخ إلا عند التعارض بين الآيات. ولا تعارض في العمل بهذه النصوص كلها، ولله الحمد.

وممن قال بإحكام تلكم الآيات، ورجحه أو مال إلى ترجيحه، وجمع بينها وبين آيات إيجاب الزكاة، وآية المواريث، وفسرها تفسيراً صحيحاً وسليماً من ادعاء النسخ فيها الإمام أبو عبيد الهروي، والنحاس، وابن العربي، وابن الجوزي، والسيوطي، والدكتور مصطفى زيد وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين.

روى الإمام أبو عبيد الهروي بعض الآثار الواردة من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم من السلف الصالحين التي تدل على إحكام آيتي النساء والأنعام والعمل بهما.

ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها، لما سمعت أن ابن أخيها عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عمل بآية سورة النساء حين قسم ميراث أبيه، فقالت: «عمل بالكتاب هي لم تنسخ»[(٣)].

= والمنسوخ في القرآن العزيز لأبي عبيد الهروي: (١/ ٣٢ ـ ٣٣)، والناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ للنحاس: (١/ ٦٣١ ـ ٦٣٢)، والناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة: (ص: ٢١، ٣٤)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: (ص: ١٢٧ ـ ١٢٨).

(١) سورة التوبة، من الآية: (١٠٣).

(٢) السورة السابقة، من الآية: (٦٠).

(٣) الناسخ والمنسوخ، لأبي عبيد الهروي: (ص: ٢٧) من طريق: أسامة بن زيد الليثي عن=

قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية: «هي واجبة على أهل الميراث بما طابت به أنفسهم»[١].

قال الإمام النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد إيراده قول مجاهد ـ: «فهذا مجاهد يقول بإيجابها بالإسناد الذي لا تدفع صحته»[٢].

وعنه قال في تفسير آية الأنعام: «إذا حصد زرعه ألقي لهم من السنبل وإذا جد نخله ألقي لهم من الشماريخ[٣] فإذا كاله زكاه»[٤].

قال الإمام أبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقول الذين رأوا هذه الآيات في الصدقة محكمة قائمة، أشد عندي موافقة للأحاديث المرفوعة من قول الآخرين... وقد أفتى بذلك غير واحد من أهل العلم... وهذه الآثار التي ذكرناها توجب كل حق مسمى في الكتاب وإن لم يكن كوجوب الزكاة»[٥].

روى أبو جعفر النحاس عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «أمر الله ـ جل وعز ـ المؤمنين عند قسمة مواريثهم أن يصلوا أرحامهم ويتاماهم ومساكينهم من الوصية، فإن لم تكن وصية وصل لهم من الميراث»[٦].

قال أبو جعفر: «فهذا أحسن ما قيل في الآية أن تكون على الندب

= محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عمرة بنت عبد الرحمن عنها به. وانظر ـ أيضاً ـ تفسير الطبري: (٨/ ١٠، ١١) ط: شاكر، ومرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير للدكتور سعود الفنيسان: (ص: ١٥٥).

(١) انظر: المصدرين السابقين: (ص: ٢٩)، (٨/ ٧)، أخرجه أبو عبيد الهروي من طريق: عبد الرحمن عن سفيان عن ابن أبي نجيح عنه به.

(٢) الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ: (٢/ ١٦٠)، أخرجه من طريق سابق. وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٣) الشماريخ: جمع شمراخ: ما يكون فيه الرطب. انظر: المصباح المنير: (١/ ٣٤٥).

(٤) المصدران السابقان: (ص: ٣٢)، (١٢/ ١٦٤). وانظر أيضاً مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الزكاة، باب قوله: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾: (٣/ ١٨٥).

(٥) المصدر السابق الأول: (ص: ٣٣، ٣٥، ٣٧).

(٦) أخرجه من طريق: بكر بن سهل عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه به.
انظر: المصدر التالي.

والترغيب في فعل الخير والشكر لله ـ تعالى ـ فأمر الله ـ جل وعز ـ الذين فرض لهم الميراث إذا حضروا القسمة وحضر معهم من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين، أن يرزقوهم شكراً لله ـ تعالى ـ على ما فرض لهم.

وقد زعم بعض أهل النظر أنه لا يجوز أن يكون ها هنا نسخ؛ لأن الذي يقول: إنها منسوخة لا يخلو أمره من إحدى جهتين:

إما أن تكون: كانت ندباً ثم نسخت، وهذا محال؛ لأن الندب إلى الخير لا ينسخ؛ لأنه نسخه: لا تفعلوا الخير، وهذا محال، أو تكون: كانت واجبة فنسخت، وهذا أيضاً لا يكون لأن قائله يقول: إنه كان إذا حضر أولو القربى واليتامى والمساكين أعطوهم، ولم يعطوا العصبة، فنسخ ذلك بالفرض، وهذا لم يعرف قط في الجاهلية ولا في الإسلام، وأيضاً فإن الآية إذا ثبتت فلا يقال فيها منسوخة إلا أن ينفى حكمها»[1].

أوجز الإمام أبو بكر ابن العربي في بيان الآية وإبطال دعوى النسخ عليها فأحسن إذ قال: «في هذه الآية ثلاثة أقوال:

الأول: أنها منسوخة.

الثاني: أنها محكمة، والمعنى فيها الإرضاخ[2] للقرابة الذين لا يرثون إذا كان المال وافراً، والاعتذار إليهم إن كان المال قليلاً، ويكون هذا على هذا الترتيب بياناً لتخصيص قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾[3] وأنه في بعض الورثة غير معين؛ فيكون تخصيصاً غير معين، ثم يتعين في آية المواريث. وهذا ترتيب بديع؛ لأنه عموم ثم تخصيص ثم تعيين.

الثالث: أنها نازلة في الوصية، يوصي الميت لهؤلاء على اختلاف في نقل الوصية لا معنى لها.

وأكثر أقوال المفسرين أضغاث وآثار ضعاف.

---

(١) الناسخ والمنسوخ: (٢/١٥٩) بتصرف يسير.
(٢) الرضخ: العطية القليلة. انظر: النهاية في غريب الحديث: (٢/٢٢٨).
(٣) سورة النساء، من الآية: (٧).

والصحيح أنها مبينة استحقاق الورثة لنصيبهم، واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له منهم بأن يسهم لهم من التركة ويذكر لهم من القول ما يؤنسهم وتطيب به نفوسهم.

وهذا محمول على الندب من وجهين:

أحدهما: أنه لو كان فرضاً لكان ذلك استحقاقاً في التركة ومشاركة في الميراث لأحد الجهتين معلوم وللآخر مجهول؛ وذلك مناقض للحكمة وإفساد لوجه التكليف.

الثاني: أن المقصود من ذلك الصلة، ولو كان فرضاً يستحقونه لتنازعوا منازعة القطيعة»[(١)].

قال في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ ـ مجيباً عن اعتراض أن الآية منسوخة بأنها مكية وآية الزكاة مدنية ـ: «قلنا: قد قال مالك: إن المراد به الزكاة المفروضة، وتحقيقه في نكتة بديعة وهي أن القول في أنها مكية أو مدنية يطول، فهبكم أنها مكية، إن الله أوجب الزكاة بها إيجاباً مجملاً فتعين فرض اعتقادها، ووقف العمل بها على بيان الجنس والقدر والوقت فلم تكن بمكة حتى تمهد الإسلام بالمدينة، فوقع البيان، فتعين الامتثال، وهذا لا يفقهه إلا العلماء بالأصول»[(٢)].

نقل الإمام ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوال السلف الصالح في إحكام آية النساء منها قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «إن الناس يزعمون أن هذه الآية نسخت، والله ما نسخت ولكنها مما تهاون الناس به».

وفي رواية قال: «هي محكمة وليست بمنسوخة»[(٣)].

قال ابن الجوزي: «ثم اختلف من قال بإحكامها في الأمر المذكور فيها.

فذهب أكثرهم: إلى أنه على سبيل الاستحباب والندب وهو الصحيح،

---

(١) أحكام القرآن: (١/٤٢٨ ـ ٤٢٩). (٢) أحكام القرآن: (٢/٢٨٦).

(٣) نواسخ القرآن: (ص: ٢٥٣). أثر صحيح رواه البخاري في صحيحه عن عكرمة عن ابن عباس به: كتاب التفسير، باب ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ إلخ: (٨/ ٩٠). برقم: (٤٥٧٦).

وذهب بعضهم: إلى أنه على الوجوب»[١].

قال الإمام ابن كثير ـ بعد ما ذكر القول في آية الأنعام بأنها منسوخة ـ: «وفي تسمية هذا نسخاً نظر؛ لأنه قد كان شيئاً واجباً في الأصل، ثم إنه فصل بيانه، وبين مقدار المخرج وكميته، قالوا: وكان هذا في السنة الثانية من الهجرة. فالله أعلم»[٢].

أورد الإمام السيوطي قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ تحت عنوان: ما ذكر أنه نسخ وليس كذلك. ثم قال: «قالوا إنه منسوخ، وليس كذلك بل هو باق، أما الأولى فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإنفاق، وذلك يصلح أن يفسر بالزكاة وبالإنفاق على الأهل، وبالإنفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والضيافة، وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة، والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة وقد فسرت بذلك»[٣].

قال الدكتور مصطفى زيد ـ بعد إيراد قول ابن العربي في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ إلخ: «وبدهي أن لا مجال للنسخ إلا على اعتبار الأمر في الآية للوجوب، غير أن هذا باطل للوجهين اللذين ذكرهما ابن العربي، ولوجه ثالث لم يذكره، وهو عطف اليتامى والمساكين على أولي القربى. فبطل ما ترتب عليه وهو ادعاء النسخ على الآية»[٤].

وناقش الدكتور أقوال العلماء في ادعاء النسخ لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ مناقشة مفصلة ثم خرج من هذا التحقيق والتمحيص بنتيجة بقوله: «إن الحق شديد الوضوح؛ فإن قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ لا يعارض قرآناً ولا سنة؛ ليكون منسوخاً بأحدهما. إنه محكم ثابت»[٥].

وتعرض الشيخ علي حسن العريض لإبطال دعوى النسخ في قول

---

(١) نواسخ القرآن: (ص: ٢٥٥). (٢) تفسير ابن كثير: (٢/ ١٨٩).
(٣) الإتقان: (٢/ ٦٢). وفيه: الإضافة مكان «الضيافة» ولعل الصواب ما أثبتناه.
(٤) النسخ في القرآن الكريم: (٢/ ٢٩٥).
(٥) النسخ في القرآن الكريم: (٢/ ٧٢٩).

الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ إلخ، وقال في أثناء كلامه: «والراجح أنها محكمة لأنها تأمر بإعطاء أولي القربى واليتامى والمساكين الحاضرين لقسمة التركة، شيئاً من المال صدقة. وهذا الحكم باق على الندب، ما دام المذكورين غير وارثين، ولا تعارض بين الآيتين، ولا نسخ...».

وقال: «فالآية محكمة حيث لا يوجد دليل على نسخها، بل تشرع قانوناً للتكافل والترابط والتعاون بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين أبناء الحي الفقراء والأغنياء وتشعرهم بالوحدة الإسلامية الصادقة. حيث جعلت للورثة نصيباً في التركة وللقرابة غير الورثة نصيباً، ولليتامى والمساكين الغرباء نصيباً أيضاً، حتى ولو بالقول الحسن إذا لم يوجد في التركة مال، حتى يكون بين الجميع تواد وتراحم وتعاطف. والله أعلم»[(١)].

وأشار السيوطي إلى أمثلة أخرى من هذا القبيل وذلك عند بيانه أنواع النسخ وأقسام الغلط فيه، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقسم هو من قسم المخصوص لا من قسم المنسوخ.. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[(٢)]، ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ۝٢٢٤﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[(٣)]، ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾[(٤)]، وغير ذلك من الآيات التي خصت باستثناء أو غاية، وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ، ومنه قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾[(٥)] قيل إنه نسخ بقوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾[(٦)]، وإنما هو مخصوص به»[(٧)].

وجوه الفرق بين النسخ والتخصيص:

ومن المناسب في هذا المقام أن يشار إلى بعض الفروق المهمة بين النسخ والتخصيص كي لا يحصل الخلط بينهما. وقد تحدث العلماء في هذا الموضوع، وأحسن وأوجز ما وقفت عليه ما كتبه الإمام الحازمي في كتابه

---

(١) فتح المنان في نسخ القرآن: (ص: ٢٩٢ ـ ٢٩٣).
(٢) سورة العصر، الآيتان: (٢، ٣).
(٣) سورة الشعراء، الآية: (٢٢٤ ـ ٢٢٧).
(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٠٩).
(٥) سورة البقرة، من الآية: (٢٢١).
(٦) سورة المائدة، من الآية: (٥).
(٧) الإتقان: (٢/ ٦٣).

الشهير: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار[١]، حيث قال رحمه الله:

«.. لا بد من التمييز بين التخصيص والنسخ؛ إذ هو من لوازمه، ولا غنى لمن يريد معرفة الناسخ عن معرفته، لحصول اللبس فيهما، واشتراكهما في الأخص بينهما، إذ كل واحد منهما يقتضي اختصاص الحكم ببعض ما يتناوله اللفظ، غير أن التمييز بينهما من وجوه خمسة:

أحدها:

أن الناسخ لا يكون إلا متأخراً عن المنسوخ، والتخصيص يصح اتصاله بالمخصوص، ويصح تراخيه عنه، وعند من لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة يجب اتصاله به.

والثاني:

أن الدليل في النسخ لا يكون إلا خطاباً، والتخصيص قد يقع بقول وفعل وقياس وغير ذلك.

والثالث:

أن نسخ الشيء لا يكون إلا بما هو مثله في القوة، أو بما هو أقوى منه في الرتبة، والتخصيص جائز بما هو دون المخصوص منه في الرتبة.

والرابع:

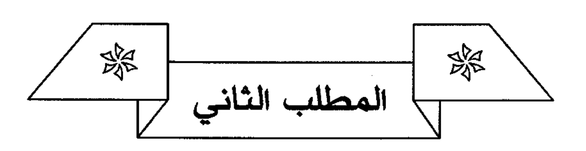
أن التخصيص لا يدخل في الأمر بمأمور واحد، والنسخ جائز في مثله سيما على أصل من يرى نسخ الشيء قبل وقته.

والخامس:

أن التخصيص يُخرج من الخطاب ما لم يرد به، والنسخ رافع ما أريد إثبات حكمه».

---

(١) (ص: ٢٣). وللاستزادة انظر: فتح المنان في نسخ القرآن: (ص: ٣٤ ـ ٤٢) حيث فصل في هذه الفروق مع التمثيل له كما ذكر الفروق بين النسخ وبعض المصطلحات الأخرى مثل الشرط والاستثناء والغاية والصفة ونحوها.



اعتبار البيان نسخاً

ذهب بعض المفسرين إلى أن قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾(١) منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾(٢).

والصحيح أنه ليس هناك نسخ ولا تعارض بين الآيتين، بل الآية الثانية بيان للآية الأولى وتفسير لها، وهو أن المسلم مطالب بتقوى الله ﷻ حق التقوى، وبرعاية حرماته ﷻ حق الرعاية، وعليه أن يتمسك بالدين تمسكاً كاملاً حسب طاقته وقدرته وتكليفه المتاح له، كما أنه مطالب بترك المعاصي والمنكرات حق الترك، ولا يكون له عذر في معصية الله ومخالفة أمره، إلا ما كان خارجاً عن وسعه، أو ما أكره عليه وقلبه مطمئن بالإيمان.

قال الإمام النحاس ـ بعد ذكره الآية ـ: «فمن أجلِّ ما روي في تفسيرها وأصحه ما قال ابن مسعود رضي الله عنه: (أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر)...»(٣).

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: (١٠٢).

(٢) سورة التغابن، من الآية: (١٦) وانظر للوقوف على القائلين بالنسخ: الناسخ والمنسوخ للنحاس: (٢/ ١٢٨)، والناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة: (ص: ٤٨)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: (ص: ٢٤٢).

(٣) أخرج هذا الأثر أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ: (ص: ٢٦٠) برقم: (٤٧٥)، والطبري: (٧/ ٦٥) ط: شاكر، وروى نحوه الحاكم في المستدرك: كتاب التفسير: (٢/ ٢٩٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وليس فيه: «وأن يشكر فلا يكفر»، وابن الجوزي في نواسخه: (ص: ٢٤٣)، وذكره ابن كثير في تفسيره: (١/ ٣٩٦) من رواية ابن أبي حاتم عن ابن مسعود وقال: «وهذا إسناد صحيح موقوف»، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: (٦/ ٣٢٦)، وقال: =

قال أبو جعفر: محال أن يقع في هذا ناسخ ولا منسوخ إلا على حيلة، وذلك أن معنى نسخ الشيء إزالته والمجيء بضده، فمحال أن يقال: (اتقوا الله) منسوخ، ولا سيما مع قول الرسول ﷺ مما فيه بيان الآية.

فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا معاذ أتدري ما حق الله ـ جل وعز ـ على العباد؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: أن يعبدوه فلا يشركوا به شيئاً[(١)].

أفلا ترى أنه محال أن يقع في هذا نسخ. والذي قلناه قول ابن عباس.

قال رضي الله عنه: وقوله ـ جل وعز ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ قال: لم تنسخ، ولكن حق تقاته: أن تجاهدوا في الله حق جهاده، ولا تأخذكم في الله لومة لائم، وتقوموا بالقسط ولو على آبائكم وأبنائكم[(٢)].

قال أبو جعفر: فكل ما ذكر في الآية واجب على المسلمين أن يستعملوه ولا يقع فيه نسخ وهو قول النبي ﷺ أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً، وكذا على المسلمين كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: أن يطيعوا الله فلا يعصوه، ويذكروه فلا ينسوه، وأن يشكروه فلا يكفروه، وأن يجاهدوا في الله حق جهاده»[(٣)].

قال ابن الجوزي ـ بعد إيراده قول ابن عباس المذكور ـ: «وهذا مذهب طاووس وهو الصحيح؛ لأن التقوى: هو اجتناب ما نهى الله عنه، ولم ينه عن شيء ولا أمر به إلا وهو داخل تحت الطاقة كما قال ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[(٤)]، فالآيتان متوافقتان، والتقدير: اتقوا الله حق تقاته ما

= «رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح والآخر ضعيف».

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى: (١٣/٣٤٧)، برقم: (٧٣٧٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً: (١/٥٨)، برقم: (٣٠).

(٢) أخرجه أبو عبيد: (ص: ٢٦٠)، برقم: (٤٧٤)، والطبري: (٧/٦٧ ـ ٦٨) ط: شاكر، أخرجاه بسنديهما الحسن: من طريق معاوية بن صالح عن علي ابن أبي طلحة عنه به، وابن الجوزي في النواسخ: (ص: ٢٤٤)، وزاد المسير: (١/٤٣٢). وانظر: التفسير الصحيح: ١/٤٤٣).

(٣) الناسخ والمنسوخ: (٢/١٢٨ ـ ١٣١) بتصرف وحذف الأسانيد.

(٤) سورة البقرة، من الآية: (٢٨٦).

استطعتم، فقد فهم الأولون من الآية تكليف ما لا يستطاع فحكموا بالنسخ وقد رد عليهم ذلك قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. وإنما قوله: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ كقوله: ﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾(١)، الحق ها هنا بمعنى الحقيقة ثم إن هفوة المذنب لا تنافي أن يكون مكلفاً للتحفظ، وإنما شرع الاستغفار والتوبة بوقوع الهفوات...

وقال ابن عقيل(٢): ليست منسوخة؛ لأن قوله: ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ بيان لـ ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ وأنه تحت الطاقة، فمن سمى بيان القرآن نسخاً فقد أخطأ، وهذا في تحقيق الفقهاء يسمى: تفسير مجمل أو بيان مشكل، وذلك أن القوم ظنوا أن ذلك تكليف ما لا يطاق فأزال الله إشكالهم، فلو قال: لا تتقوه حق تقاته كان نسخاً، وإنما بيّن أني لم أرد بحق التقاة، ما ليس في الطاقة»(٣).

ورأى الإمام القرطبي ـ أيضاً ـ أن قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ بيان لآية آل عمران، والمعنى: «اتقوا الله حق تقاته ما استطعتم، وهذا أصوب؛ لأن النسخ إنما يكون عند [عدم إمكان] الجمع، والجمع ممكن فهو أولى»(٤).

«والتحديد بالاستطاعة ليس إلا بياناً للتقوى الحقيقية المطلوبة. فإن الإسلام نهى عن المبالغة في الزهد والرهبانية... وليس النسخ واضحاً في الآية؛ لأن ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ هو حق تقاته، ولم يطلب منهم غير ذلك، فلا تعارض بين الآيتين، بل الثانية مفسرة للأولى، ومبينة لها»(٥).

○○○○○

---

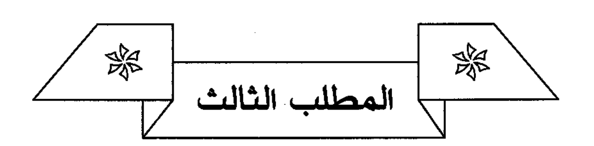
(١) سورة الحج، من الآية: (٧٨).

(٢) هو: أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي سبقت ترجمته في الفصل السابع من الباب الأول: (ص: ٢٦٤).

(٣) نواسخ القرآن: (ص: ٢٤٤ ـ ٢٤٥). وللاستزادة انظر: زاد المسير: (١/ ٤٣٢).

(٤) الجامع لأحكام القرآن: (٤/ ١٠٢). وما بين المعقوفين ساقط من الكتاب.

(٥) فتح المنان في نسخ القرآن: (ص: ٢٨٩ ـ ٢٩٠).



اعتبار ما شرع لسبب ثم زال السبب، من المنسوخ

قاعدة تفسيرية:

من قواعد التفسير أن «كل ما وجب امتثاله في وقت ما، لعلة تقتضي ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقالها إلى حكم آخر، فليس بنسخ».

المراد بهذه القاعدة: أن ما أمر به لسبب، ثم زال هذا السبب فارتفع الحكم بزوال سببه، أن هذا ليس بنسخ.

وهذا بخلاف ما حكم به الشارع مطلقاً، أو في أعيان، فإنه لا يجوز تعليله بعلة مختصة بذلك الوقت(١).

وكذلك: «كل حكم ورد في خطاب مشعر بالتوقيت، أو ربط بغاية مجهولة، ثم انقضى بانقضائها، فليس بنسخ»(٢).

ومما ادعي أنه منسوخ وليس كذلك، بل يدخل تحت ما ذكر من قاعدتي التفسير، آيات الأمر بالإعراض عن المشركين، وآيات الأمر بالعفو والصفح، ودفع السيئة بالتي هي أحسن، وكذلك الآيات التي تحث على الصبر وتحمل أذى الكفار في مبدأ الدعوة حين الضعف والقلة. مثل الآيات التالية:

﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾(٣).

---

(١) انظر: البرهان للزركشي: (٢/ ٤٢)، والإتقان: (٢/ ٦٠)، والمختصر في أصول الفقه لابن اللحام: (ص: ١٣٩)، وقواعد التفسير لخالد السبت: (٢/ ٧٤٠).

(٢) انظر: المصادر السابقة. إضافة إلى: البحر المحيط للزركشي: (٤/ ٧٨)، والناسخ والمنسوخ للبغدادي: (ص: ٤٦)، والإيضاح لمكي: (ص: ١٠٩).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (١٠٩).

﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[١].

﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[٢].

﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾[٣].

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾[٤].

﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾[٥].

﴿وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٦].

﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴿١٠﴾﴾[٧].

قال بعض العلماء: إن حكم هذه الآيات منسوخ بآية السيف[٨]، وهو قوله تعالى ـ على أصح الأقوال ـ: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾[٩].

والحقيقة أن هذه الآيات ليست بمنسوخة بل هي محكمة، وحكمها ما زال ولا يزال ثابتاً ومعمولاً به، وهو كان ويكون لحالة الضعف والقلة أو لسبب ما، وإذا وجدت الكثرة والقوة، أو يزول ذلك السبب، وجب الدفاع عن العقيدة بالقتال والجهاد بالسيف. فلا تعارض بين تلك الآيات وبين آية السيف أو آيات القتال عامة؛ لأن كلًّا منهما موقوتة بمناسبتها وعلى الأمة أن تطبق ما قدرت عليه منهما حسب مراحل قوتها وضعفها وعروجها وانحطاطها، فتطبق الأمر بالقتال والإثخان حال قوتها وعلوها، وتطبق الأمر بالعفو والصفح

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: (١٨٦).
(٢) سورة الأنفال، من الآية: (٦١).
(٣) سورة الزخرف، من الآية: (٨٩).
(٤) سورة ق، من الآية: (٣٩).
(٥) سورة الطور، من الآية: (٤٨).
(٦) سورة التغابن، من الآية: (١٤).
(٧) سورة المزمل، الآية: (١٠).
(٨) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس: (١/ ٥١٤ ـ ٥١٦، ٢/ ٣٨٥، ٦٢٤)، والناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة: (ص: ٢٣، ٧٠، ٧٣، ١٢٦، ١٢٨)، والناسخ والمنسوخ لابن العربي: (٢/ ٢٤٠)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: (ص: ٣٤٠، ٣٤٩).
(٩) سورة التوبة، الآية: (٥).

والإعراض حال ضعفها. وسيتضح ذلك جلياً من خلال معرفة أقوال العلماء المحققين التالية:

قال الإمام ابن الجوزي عند تعرضه لآية البقرة: «واعلم أن تحقيق الكلام دون التحريف فيه أن يقال: إن هذه الآية ليست بمنسوخة؛ لأنه لم يأمر بالعفو مطلقاً، وإنما أمر به لغاية، وبين الغاية بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ وما بعد الغاية يكون حكمه مخالفاً لما قبلها، وما هذا سبيله لا يكون أحدهما ناسخاً للآخر، بل يكون الأول قد انقضت مدته بغايته والآخر محتاجاً إلى حكم آخر، وقد ذهب إلى ما قلته جماعة من فقهاء المفسرين وهو الصحيح، وهذا إذا قلنا: إن المراد العفو عن قتالهم، وقد قال الحسن: هذا فيما بينكم وبينهم دون ترك حق الله حتى يأتي الله بالقيامة.

وقال غيره: بالعقوبة، فعلى هذا يكون الأمر بالعفو محكماً لا منسوخاً[(١)].

وقال في مختصر عمدة الراسخ: «زعم قوم أنها منسوخة بآية السيف، وليس بصحيح، لأنه لا يأمر بالعفو مطلقاً، بل إلى غاية ومثل هذا لا يدخل في المنسوخ»[(٢)].

وقد رد الإمام ابن كثير على من قال: أن قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ منسوخ بقوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[(٣)] بقوله: «وفيه نظر أيضاً؛ لأن آية براءة فيها الأمر بقتالهم إذا أمكن ذلك، فأما إذا كان العدو كثيفاً فإنه يجوز مهادنتهم كما دلت عليه هذه الآية الكريمة، وكما فعل النبي ﷺ يوم الحديبية فلا منافاة، ولا نسخ، ولا تخصيص. والله أعلم»[(٤)].

وهكذا أبطل دعوى النسخ في الآية، الطبري[(٥)]، وابن العربي لعدم وجود

---

(١) نواسخ القرآن: (ص: ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٢) ورقة (٢). نقلاً من هامش المصدر السابق.
(٣) سورة التوبة، من الآية: (٢٩). وقال بعض العلماء: هي آية السيف.
(٤) تفسير ابن كثير: (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦). (٥) انظر تفسيره: (١٠/ ٢٣).

شروط النسخ لوقوعه في «أحكام القرآن»[١]، ومكي بن أبي طالب في «الإيضاح»[٢].

أشار الإمام السيوطي إلى أقسام النسخ، منها ما هو صحيح على الحقيقة، ومنها ما هو ليس كذلك، وقال في نوعه الثالث: «ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح ثم نسخ بإيجاب القتال، وهذا في الحقيقة ليس نسخاً بل هو من قبيل المنسأ كما قال تعالى: ﴿أو ننسأها﴾[٣]، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف، وليس كذلك بل هي من المنسأ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلة تقتضي ذلك الحكم، بل ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله.

وقال مكي رحمه الله: «ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعر بالتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة: ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ محكم غير منسوخ؛ لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل نسخ فيه»[٤].

وناقش الدكتور مصطفى زيد دعوى النسخ في كل آية من آيات الأمر بالصبر والعفو ـ ونحو ذلك ـ وحدها، وتكلم كلاماً جيداً، قال في بدايته ـ سائلاً ومجيباً ـ: «لكنا قبل أن نعرض ونناقش دعوى النسخ على هذه الآيات التي تدعو إلى الصبر، بآية السيف التي تأمر بالقتال، نحب أن نسأل: هل يدخل في معنى الصبر عدم القتال؟..

إن الذي نعرفه أن الإسلام يأمر بالصبر في وقت القتال كما يأمر به في وقت السلم، بل لعله يتشدد في الأمر به وقت القتال أضعاف ما يطالب به في

---

(١) (٢/ ٤٢٧). (٢) (ص: ٢٥٩).
(٣) سورة البقرة، من الآية: (١٠٦). وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: (ص: ٧٦)، والنشر في القراءات العشر: (٢/ ٢٢٠).
(٤) الإتقان: (٢/ ٦٠). وانظر: الإيضاح: (ص: ٢٦٠).

وقت السلم، من ثم لا نستطيع أن نقبل ادعاء التعارض بين الأمر بالصبر والأمر بالقتال، وهو الذي انبنى عليه النسخ عند مدعيه!...

فهذا النوع من دعاوى النسخ على آيات الصبر مرفوض لهذا السبب عموماً»[١].

وقال في أحد المواضع: «وإن الصبر لحكم الله هنا كالصبر على ما يقول المشركون هناك: في أنه واجب قد كرر الله ﷻ مطالبة نبيه به، فلا تنافي بينه وبين مطالبته له بعد ذلك بقتال المشركين، فلا ينسخ به.

على أن الصبر لحكم الله واجب في القتال وجوبه فيما سبقه من ملاينة ومهادنة؛ إذ القتال هو حكم الله حين أمر به، ثم هو ليس أقل حاجة إلى الصبر من أذى المشركين لرسول الله ﷺ قبل أن يؤذن له في قتالهم، ويؤمر به»[٢].

وقد انتقد الأستاذ أحمد محمد جمال كتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن للإمام ابن حزم الأنصاري، وأجاد في رده على ادعاء النسخ في بعض الآيات المذكورة بآية القتال، وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾: «قلت: إن كلام ابن حزم هو العجيب؛ لأنه مزق الآية تمزيقاً فأبطل أولها، وأبقى حكم أوسطها، ثم أبطل آخرها، مع أن الآية كلها محكمة اللفظ ومحكمة المعنى[٣]، ومحكمة المقصد وهي دائبة التوجيه للمسلمين عامة إلى مكارم الأخلاق.

وإذا رجعنا إلى كتب التفسير وجدنا أقوالاً لبعض الصحابة والتابعين في تفسير معنى الآية تدل على أنها محكمة، وأن ما أمر الله به رسوله ﷺ لا يزال قائماً حتى بالنسبة لأمته من بعده.

والمعنى الجامع لما تعددت فيه وجهات نظرهم: أن الله ﷻ أوصى نبيه

---

(١) النسخ في القرآن الكريم: (٢/ ٥١٥). وللتفصيل انظر ما بعدها.

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٥١٩).

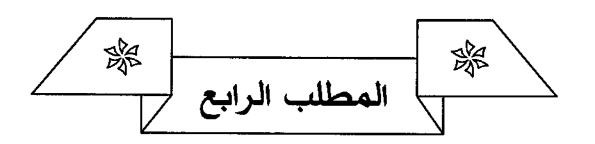
(٣) وهو اختيار النحاس في ناسخه: (٢/ ٣٥٦)، ومكي بن أبي طالب: في الإيضاح: (ص: ٢٥٣)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن: (ص: ٣٤٢).

عليه الصلاة والسلام بأن يأخذ العفو من أموال الناس، ومن أخلاقهم، أي ما تيسر منهم إنفاقاً وأخلاقاً»[١].

وقال: «أما بياننا للحكم في قوله ﷻ: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ فهو كبياننا لحكم الآية السابقة، أنها لا شك محكمة وماضية إلى يوم القيامة، وهي مبدأ عسكري إسلامي رفيع منيع ينبغي تطبيقه مع كل عدو محارب للمسلمين إذا جنح إلى المهادنة والمسالمة والكف عن عدائه وإيذائه لجماعة المسلمين، أو كان المسلمون أقل منه عدداً وأضعف جنداً، فلا بد من مسالمته ومصالحته في الحالتين بعد تيقن صدق نيته واتخاذ الحيطة ضد خداعه»[٢].

○○○○○

(١) القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (١/ ١٩ ـ ٢٠).
(٢) المصدر السابق: (١/ ٣١).



اعتبار ما أبطله الإسلام من أمر الجاهلية أو من شرائع الأمم السالفة نسخاً

ومما ادُّعي أنه نسخ وليس كذلك ما أبطله الإسلام من أمر الجاهلية، أو من شرائع الأمم السابقة كإبطال نكاح نساء الآباء، وإبطال الطريقة الجاهلية في الزواج وعدده، والطلاقِ وعدده بحكم تحديد عدد الزوجات بأربع، وحصر عدد الطلاق في ثلاث، ومثل هذا ليس نسخاً وإنما هو رفع للبراءة الأصلية.

قال السيوطي ـ مبيناً أقسام النسخ ـ: «وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلنا أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن، كإبطال نكاح نساء الآباء، ومشروعية القصاص والدية، وحصر الطلاق في الثلاث، وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب، وهو الذي رجحه مكي وغيره، ووجهوه بأن ذلك لو عدّ في الناسخ لعدّ جميع القرآن منه إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب. قالوا: وإنما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية»[1].

ومن نماذج ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[2].

ذكر بعض العلماء أن هذه الآية منسوخة بالاستثناء[3].

ردّ على هذا القول الإمام ابن الجوزي بقوله ـ بعد إيراده الآية ـ: «هذا كلام محكم عند عامة العلماء، ومعنى قوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أي: بعد ما

---

(١) الإتقان: (٢/٦٣).
(٢) سورة النساء، من الآية: (٢٢).
(٣) انظر: الناسخ لابن حزم الأنصاري: (ص: ٣٣٠)، والناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلّامة: (ص: ٥٤).

قد سلف في الجاهلية، فإن ذلك معفو عنه. وزعم بعض من قلَّ فهمه: أن الاستثناء نسخ ما قبله. وهذا تخليط لا حاصل له ولا يجوز أن يلتفت إليه من جهتين:

أحدهما: أن الاستثناء ليس بنسخ.

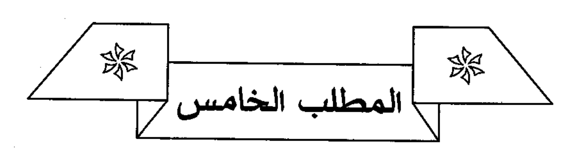
والثاني: أن الاستثناء عائد إلى مضمر تقديره: فإن فعلتم عوقبتم إلا ما قد سلف، فإنكم لا تعاقبون عليه، فلا معنى للنسخ ههنا»[١].

ورد على من زعم أن قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ﴾ نسخ ما كانوا عليه، من أن أحدهم كان يطلق ما شاء، وجعل الله حد الطلاق ثلاثاً، حيث قال: «وهذا يجوز في الكلام يريدون به تغير تلك الحال، وإلا فالتحقيق أن هذا لا يقال فيه ناسخ ولا منسوخ وإنما هو ابتداء شرع وإبطال لحكم العادة، وزعم آخرون: أن هذه الآية لما اقتضت إباحة الطلاق على الإطلاق من غير تعيين زمان، نزل قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٢] أي: من قبل عدتهن، وذلك أن تطلق المرأة في زمان طهرها لتستقبل الاعتداد بالحيض، وهذا قول من لا يفهم الناسخ والمنسوخ وإنما أطلق الطلاق في هذه الآية وبين في الأخرى كيف ينبغي أن يوقع. ثم إن الطلاق واقع، وإن طلقها في زمان حيض، فعلم أنه تعليم أدب والصحيح أن الآية محكمة»[٣].

وقال مكي بن أبي طالب: «وقد قيل: إنها منسوخة بقوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ وهذا قول بعيد، بل الآيتان محكمتان في معنيين مختلفين لا ينسخ أحدهما الآخر، فآية البقرة ذكر الله فيها بيان عدد الطلاق، وآية الطلاق ذكر الله فيها بيان وقت الطلاق فهما حكمان مختلفان معمول بهما لا ينسخ أحدهما الآخر لتباين معنييهما»[٤].

○○○○○

(١) نواسخ القرآن: (ص: ٢٦٧ ـ ٢٦٨). وانظر ـ أيضاً ـ: النسخ في القرآن الكريم: ٢/ ٥٨٦).
(٢) سورة الطلاق، من الآية: (١). (٣) نواسخ القرآن: (ص: ٢٠٨).
(٤) الإيضاح: (ص: ١٤٩ ـ ١٥٠).



اعتبار الزيادة على النص نسخاً

ومن أنواع ادعاء نسخ ما ليس بمنسوخ ظن بعض العلماء أن الزيادة على النص نسخاً.

المراد بالزيادة على النص:

المراد بـ «الزيادة على النص» أن يوجد نص شرعي ـ من الكتاب أو السنة ـ، ويفيد حكماً ثم يأتي نص آخر، أو ما في حكمه في إفادة الحكم الشرعي، فيزيد على ما أفاده النص الأول، ويضيف إليه زيادة لم يتضمنها[(١)]، وتغير هذه الزيادة وصف الحكم الشرعي مع بقاء أصله، فتنقله من كونه كُلًّا إلى كونه بعضاً، أو من كونه مطلقاً إلى كونه مقيداً أو ما أشبه ذلك[(٢)]. والغالب أن يكون النص من القرآن الكريم والزيادة من أخبار الآحاد؛ لذلك جعل الإمام ابن القيم كون الزيادة على النص نسخاً من قبيل رد السنن بظاهر القرآن، وأدرج ذلك تحت رد المحكم بالمتشابه[(٣)].

والزيادة على النص لها ثلاث مراتب:

١ ـ أن تكون الزيادة على النص لعبادة مستقلة ليست من جنس المزيد عليه كزيادة صوم يوم الاثنين والخميس من كل أسبوع على ما شرعه الله من العبادات. فهذه ليست نسخاً اتفاقاً؛ لأنها لا تتحقق فيها حقيقة النسخ؛ لأنها لم ترفع حكماً شرعياً.

---

(١) انظر: الزيادة على النص حقيقتها وحكمها لعمر بن عبد العزيز: (ص: ٢٦).
(٢) انظر: فتح المنان في نسخ القرآن: (ص: ٧٧).
(٣) انظر: إعلام الموقعين: (٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤).

٢ ـ أن تكون الزيادة لها تعلق بالمزيد عليه على وجه لا يكون شرطاً، كزيادة تغريب الزاني البكر على الجلد، وزيادة عشرين سوطاً على حد القذف.

٣ ـ أن تكون الزيادة لها تعلق بالمزيد عليه تعلق الشرط بالمشروط، كزيادة وصف الإيمان في صفة رقبة كفارة اليمين، والظهار، واشتراط الطهارة في الطواف.

والتحقيق أن هاتين المرتبتين حكمهما واحد، فالأولى زيادة جزء والثانية زيادة شرط وحكم زيادتهما واحد؛ لأن التغريب جزء من الحد، فزيادته على الجلد زيادة جزء من الحد كما هو واضح[١].

ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة، وبعض الحنفية إلى أن الزيادة في هذين النوعين ليست نسخاً، وهو الصحيح. وخالفهم في ذلك جمهور الحنفية فقالوا: هي نسخ[٢].

القول الراجح:

قد رجح وصوب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قول الجمهور حيث قال ـ بعد سياق كلام له في هذا الموضوع ـ: «فالصواب ما أطلقه الأصحاب [أي الحنابلة] من أن الزيادة على النص ليست نسخاً بحال، والقول فيها كالقول في تخصيص العموم، وتقييد المطلق، وأيضاً فالزيادة تارة تكون في الحكم فقط، وتارة في الفعل، فالأول مثل أنه أباح الجهاد ثم أوجبه، أو يندب إلى الشيء ثم يوجبه، فهنا زاد الحكم من غير أن يرفع الحكم الأول وإنما رفع موجب الاستصحاب والمفهوم إلا أن يكون الخطاب الأول قد نفى الوجوب»[٣].

---

(١) انظر: مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي: (ص: ٧٦)، وأصول الفقه وابن تيمية للدكتور صالح بن عبد العزيز آل منصور: (١/ ٢١٤).

(٢) لمعرفة تفاصيل هذه المسألة انظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز أحمد البخاري: (٣/ ٣٦٠ ـ ٣٦١)، وأصول السرخسي: (٢/ ٨٢)، والبرهان للجويني: (٢/ ٨٥٣)، وروضة الناظر مع شرحها: (١/ ٢٠٨ ـ ٢١٤)، ومجموع الفتاوى: (٦/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨)، وإعلام الموقعين: (٢/ ٣٠٦ ـ ٣٢٩)، وإرشاد الفحول للشوكاني: (ص: ١٩١ ـ ١٩٥).

(٣) مسودة آل تيمية: (ص: ٢١٠).

ثمرة الخلاف:

ثمرة الخلاف بين الجمهور والحنفية تظهر فيما ثبت من باب النسخ، وكان مقطوعاً به فلا ينسخ إلا بقاطع، كالتغريب في حد زنا البكر[(١)]، فإن الحنفية لما كان عندهم هذا نسخاً نفوه؛ لأن القرآن عندهم لا ينسخ بخبر الواحد والقياس. ولما لم يكن عند الجمهور نسخاً قبلوه إذ لا معارض.

وقد رد الحنفية بأصلهم هذا أحاديث ثابتة وأخباراً صحيحة تثبت الزيادة على النص في عدة مسائل شرعية، سيأتي ذكر بعضها قريباً.

ومن أدلة الجمهور أن النسخ هو رفع الحكم الشرعي الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه، فهذه الزيادة ـ في الأمثلة المذكورة ونحوها ـ لم ترفع حكماً شرعياً من المزيد عليه، بل هي تقرير للحكم المشروع وضم حكم آخر إليه.

«ألا ترى أنه إذا كان في الكيس مائة درهم فزدت فوقها درهمين أن ذلك لا يوجب رفع شيء مما كان في الكيس، وكذلك إذا فرض الله تعالى على عباده خمس صلوات في اليوم والليلة، ثم فرض صوم شهر رمضان لا نقول: فرض الصوم نسخ للصلوات كذلك ها هنا..»[(٢)]؛ لأن النسخ رفع الحكم وتبديله ولم يتغير حكم المزيد عليه بل بقي وجوبه وإجزاؤه»[(٣)].

وهذا النوع من الزيادة لا تعارض بينه وبين النص الأول، والناسخ والمنسوخ يشترط فيهما المنافاة بحيث يكون ثبوت أحدهما يقتضي نفي الآخر ولا يمكن الجمع بينهما، فالمزيد في مثل هذا مسكوت عنه، فإن قيل: هو مدلول عليه بمفهوم المخالفة، فالجواب: أن الحنفية المخالفين في هذا لا يقولون بمفهوم المخالفة أصلاً ونحن لا نقول به هنا، مع أنا لا نسلم بدلالة المفهوم عليه، فقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾[(٤)] لا يدل على

---

(١) انظر: بعض الأحاديث الواردة في هذا، في جامع الأصول: (٣/٤٩٧ ـ ٤٩٨).

(٢) الحجة في بيان المحجة للأصفهاني: (٢/٤٦١).

(٣) روضة الناظر وجنة المناظر: (١/٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٤) سورة النور، من الآية: (٢).

عدم وجوب شيء آخر بدليل آخر؛ إذ ليس فيه ما يدل على الحصر، فالمزيد مسكوت عنه في النص المتقدم والزيادة رافعة للبراءة الأصلية لا لحكم شرعي منصوص بدليل شرعي، ثم تلك الدعوى إنما تستقيم لو ثبت أنه ورد حكم المفهوم واستقر ثم وردت الزيادة بعده، وهذا لا سبيل إلى معرفته، بل لعله ورد بياناً لإسقاط المفهوم متصلاً به أو قريباً منه[١].

أمثلة الزيادة على النص:

فحاصل مذهب الجمهور أن الزيادة على النص بالخبر الواحد والقياس جائزة مثل اشتراط النية في الوضوء، وإن كان زيادة على قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٢]، وكذلك إيجاب النفي في حد الزنا، وإن كان زيادة على قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[٣] وكذلك إيجاب شرط الإيمان في كفارة الظهار بالقياس على كفارة القتل، وإن كان فيه زيادة على قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٤]، وكذلك الحكم بشاهد ويمين في الأموال جائز بالخبر[٥]، وإن كان فيه زيادة على قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ . . .﴾[٦]،[٧].

ومن ذلك زيادة الوضوء من لحوم الإبل[٨] على ما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٩]، وزيادة المسح على العمامة[١٠]

---

(١) انظر: مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للشيخ الشنقيطي: (ص: ٧٧). وللاستزادة يراجع: أضواء البيان: (٢/ ٢٤٩)، و(٣/ ٣٦٨)، و(٥/ ٢١١ ـ ٢١٢)، وللوقوف على أوجه الرد المفصلة على الحنفية انظر: إعلام الموقعين: (٢/ ٣٠٩) وما بعده من الصفحات.

(٢) سورة المائدة، من الآية: (٦). (٣) سورة النور، من الآية: (٢).

(٤) سورة النساء، من الآية: (٩٢).

(٥) انظر: بعض الأحاديث الواردة في هذا الباب، في جامع الأصول: (١٠/ ١٨٤).

(٦) سورة البقرة، من الآية: (٢٨٢).

(٧) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصفهاني: (٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠).

(٨) انظر: بعض الأحاديث الواردة في هذا الباب، في جامع الأصول: (٧/ ٢٢٦).

(٩) سورة المائدة، من الآية: (٦). (١٠) انظر: المصدر السابق: (٧/ ٢٣٠).

على ما في قول تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[1]. وزيادة المسح على الخفين[2] على آية الوضوء، ونحو ذلك.

ففي هذه الآيات سكت عن هذه الزيادات، فزادت السنة أحكاماً كانت مسكوتاً عنها. وهذه الزيادات غير منافية لأحكام ثابتة بالآيات، وغير معارضة لمدلولاتها، فلا تعتبر من باب النسخ. وإنما هي تخصيص أو بيان أو تقييد أو شرط.

أحوال السنة الزائدة على النص:

ومما ينبغي أن نعلم ها هنا أن السنة الزائدة على النص لا تخلو من ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى:

أن تكون السنة بياناً لما في الكتاب، وهذه السنة يجب العمل بها، وذلك مثل تقييدها لمطلق القرآن أو تخصيصها لعمومه، وهذه السنة ليست معارضة للقرآن بل هي موضحة ومفسرة له، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾[3].

قال الإمام الشاطبي: «السنة راجعة في معناها إلى الكتاب فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره؛ وذلك لأنها بيان له.. فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية»[4].

الحالة الثانية:

أن تكون منشئة لحكم لم يتعرض له القرآن، وهذه السنة يجب العمل بها أيضاً؛ لأنها تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه ولا تجوز مخالفته، وهذه السنة لا تعارض القرآن بوجه ما. قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ

---

(١) السورة والآية السابقتان. (٢) المصدر السابق: (٧/ ٢٢٨).
(٣) سورة النحل، من الآية: (٤٤).
(٤) الموافقات: (٤/ ٦). وانظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: (٣٨١).
(٥) سورة الحشر، من الآية: (٧).

أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١].

«.. لأن أدنى معاندة النبي في أدنى شيء من أمره ونهيه عظيم، فمن قبل عن النبي ﷺ فإنما يقبل عن الله، ومن رد عليه فإنما يرد على الله، قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾»[٢].

الحالة الثالثة:

أن تكون مغيرة لحكم القرآن ناسخة له فهذه يجب العمل بها ـ أيضاً ـ، ولكن لا بد من مراعاة شروط النسخ وضوابطه، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾[٣].

فالحاصل أن السنة الصحيحة الزائدة على الكتاب يجب العمل بها في جميع الأحوال، ولا يجوز التوقف في العمل بالزيادة وإنكارها بدعوى أنها نسخ للقرآن، امتثالاً لأمر الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾[٤].

«وهذا القسم على اعتبار أنه زائد على القرآن فهو تشريع مبتدأ من رسول الله ﷺ يجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، امتثالاً لما أمر الله به من طاعة رسوله ﷺ، ولو كان لا يطاع في هذا القسم، لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به؛ لأنه إذا لم تجب طاعته إلا إذا وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به»[٥].

«وقول من قال: تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث[٦]، فهذا جهل؛ لأن سنة رسول الله ﷺ

---

(١) سورة النور، من الآية: (٦٣).

(٢) الحجة في بيان المحجة: (٢/٣٩٨). والآية من سورة النساء: (٨٠).

(٣) سورة النجم، الآيتان: (٣، ٤). (٤) سورة النساء، الآية: (٥٩).

(٥) انظر: إعلام الموقعين: (٢/٣١٤ ـ ٣١٥).

(٦) ولمزيد الرد على هذه القاعدة الفاسدة، وللوقوف على بعض آثارها السيئة في التفسير انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (ص: ١٣٠ ـ ١٣٤).

مع كتاب الله ﷻ تقام مقام البيان عن الله ﷻ، ليس شيء من سنن رسول الله ﷺ يخالف كتاب الله؛ لأن الله ﷻ أعلم خلقه أن رسول الله ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1]، وليس لنا مع سنة رسول الله ﷺ من الأمر شيء إلا الاتباع والتسليم، ولا يعرض على القياس ولا غيره، وكل ما سواه من قول الآدميين تبع لها، ولا عذر لأحد يتعمد ترك السنة، ويذهب إلى غيرها؛ لأنه لا حجة لقول أحد مع قول رسول الله ﷺ إذا صح»[2].

قال الإمام الشافعي رحمه الله ـ مبيناً أهمية السنة ومكانتها في الإسلام ـ:

«وسنن رسول الله ﷺ:

أحدهما: نص كتاب فاتبعه رسول الله كما أنزل الله.

والآخر: جملة[3]، بين رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرضها: عاماً أو خاصاً، وكيف أراد أن يأتي به العباد. وكلاهما اتبع فيه كتاب الله.

فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي ﷺ .... منها على وجهين. والوجهان يجتمعان ويتفرعان:

أحدهما: ما أنزل الله فيه نص كتاب، فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب.

والآخر: مما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد. وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما.

والوجه الثالث: ما سن رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب»[4].

وهذا الأخير هو المراد بالزيادة على النص في اصطلاح الأصوليين التي عرفنا حقيقتها وحكمها من خلال ما سبق.

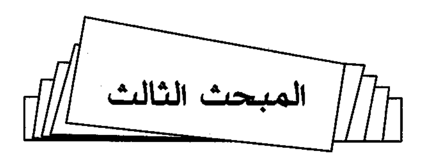
---

(١) سورة الشورى، من الآية: (٥٢). (٢) الحجة في بيان المحجة: (٢/٣٩٨).

(٣) قوله: «جملة» يريد: المجمل الذي بينته السنة، ولذلك سيعيد الضمير تارة مذكراً وتارة مؤنثاً، على المعنى وعلى اللفظ.

انظر: تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر على هامش المصدر التالي.

(٤) الرسالة: (ص: ٩١ ـ ٩٢).



إحكام ما ثبت نسخه

كما أن الادعاء لنسخ الآيات التي ليست بمنسوخة خطأ منهجي في التفسير، كذلك ادعاء إحكام آية ثبت نسخها بدليل صحيح، يعتبر غلطاً وخلاف الصواب. وكما أنه يجب التحري والتيقن لإثبات الناسخ، كذلك يلزم أن لا يتسرع ولا يتجرأ في إنكار ما ثبت نسخه.

هناك آيات من القرآن الكريم ثبت نسخها بطرق معرفة النسخ الصحيحة الثابتة، وذهب جمهور المفسرين إلى نسخها، ولكن مع ذلك أثبت بعض العلماء إحكامها بتأويلات وتكلفات وقراءات شاذة وتقديرات بعيدة في تفسير تلك الآيات. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[1].

قال جمهور المفسرين: إن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2].

وهو اختيار ابن جرير الطبري، والنحاس، ومكي بن أبي طالب، وابن حزم الأنصاري، وابن حزم الظاهري، وهبة الله بن سلامة، وابن العربي، وابن الجوزي، وابن كثير[3] وغيرهم.

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (١٨٤). (٢) سورة البقرة، من الآية: (١٨٥).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (٢/ ١٣٧ ـ ١٤٧)، والناسخ والمنسوخ للنحاس: (ص: ٢٢)، ومعرفة الناسخ والمنسوخ لابن حزم الأنصاري: (ص: ٣٢١)، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري: (٤/ ٤٦١)، والناسخ والمنسوخ لهبة الله: (ص: ١٨ ـ ١٩)، وأحكام القرآن لابن العربي: (١/ ١١٣)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: (ص: ١٧٨)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

ومن أدلة الجمهور ما أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قرأ: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ قال: هي منسوخة[١].

وأخرج عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه[٢] قال: لما نزلت: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها[٣].

فهذان الحديثان صريحان في إثبات النسخ. وأصرح منهما ما أخرجه البخاري ـ أيضاً ـ من حديث ابن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ لما نزلت رمضان شق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم ممن يطيقه، ورخص لهم في ذلك فنسختها: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فأمروا بالصوم[٤].

اتفقت هذه الأخبار على أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ منسوخ[٥]. وهذا القول اختاره ورجحه أئمة التفسير.

قال الإمام الطبري ـ مرجحاً بهذا القول بعد أن ذكر الأقوال في تفسير الآية ـ:

«وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية قول من قال: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾، منسوخ بقول الله تعالى ذكره: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾؛ لأن «الهاء» في قوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾، من ذكر الصيام ومعناه: وعلى الذين يطيقون الصيام فدية طعام مسكين. فإذا كان ذلك كذلك،

---

(١) كتاب الصوم، باب ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾: (٤/ ٢٢١) برقم: (١٩٤٩)، وكتاب التفسير، باب ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾: (٨/ ٢٩) برقم: (٤٥٠٦).

(٢) هو: سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، أبو مسلم وأبو إياس، صحابي شهد بيعة الرضوان، كان شجاعاً رامياً، يقال: كان يسبق الفرس توفي رضي الله عنه سنة أربع وسبعين، وقيل: أربع وستين.
انظر: الإصابة: (٢/ ٦٥)، وتهذيب التهذيب: (٤/ ١٥٠ ـ ١٥٢).

(٣) المرجع السابق قبل المصدرين الأخيرين، وبرقم: (٤٥٠٧).

(٤) المرجع السابق (الموضع الأول). (٥) انظر: فتح الباري: (٤/ ٢٢٢).

وكان الجميع من أهل الإسلام مجمعين على أن من كان مطيقاً من الرجال الأصحاء المقيمين غير المسافرين صوم شهر رمضان، فغير جائز له الإفطار فيه والافتداء منه بطعام مسكين، كان معلوماً أن الآية منسوخة.

هذا، مع ما يؤيد هذا القول من الأخبار التي ذكرناها آنفاً عن معاذ بن جبل، وابن عمر، وسلمة بن الأكوع ﷺ: من أنهم كانوا ـ بعد نزول هذه الآية على عهد رسول الله ﷺ ـ في صوم شهر رمضان بالخيار بين صومه وسقوط الفدية عنهم، وبين الإفطار والافتداء من إفطاره بإطعام مسكين لكل يوم، وأنهم كانوا يفعلون ذلك حتى نزلت: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، فألزموا فرض صومه، وبطل الخيار والفدية»[1].

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله بعد أن ساق عدة روايات في تفسير الآية، وأقوالاً للقائلين بالنسخ والمنكرين له ـ: «فعلى هذا البيان يكون النسخ أولى من الآية بالإحكام، يدل على ما قلنا قوله تعالى في تمام الآية: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وغير جائز أن يعود هذا الكلام إلى المرضى والمسافرين ولا إلى الشيخ الكبير ولا إلى الحامل والمرضع إذا خافتا على الولد؛ لأن الفطر في حق هؤلاء أفضل من الصوم من جهة أنهم قد نهوا أن يعرضوا أنفسهم للتلف، وإنما عاد الكلام إلى الأصحاء المقيمين الذين خيروا بين الصوم والإطعام، فانكشف بما أوضحنا أن الآية منسوخة. قال أبو عبيد القاسم بن سلام[2]: لا تكون الآية على القراءة الثانية، وهي (يطيقونه) إلا منسوخة»[3].

وخالف في ذلك الجمهور ابن عباس رضي الله عنه[4] فذهب إلى أن الآية محكمة

---

(١) تفسير الطبري: (٢/ ١٤٥).

(٢) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام المجتهد، صاحب المصنفات العديدة منها: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، معظم من صنف في النسخ بعده قد نقلوا من كتابه، ويبدو أن كتابه هذا كان موجوداً حتى في القرن العاشر حيث كان السيوطي ينقل منه في الدر المنثور وغيره. توفي رحمه الله سنة أربع وعشرين ومائتين.
انظر: تهذيب التهذيب: (٨/ ٣١٥)، وطبقات المفسرين للداودي: (٢/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٣) نواسخ القرآن: (ص: ١٧٧ ـ ١٧٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر ـ بعد ذكره قول ابن عباس رضي الله عنه ـ: «هذا مذهب ابن عباس وخالفه الأكثر». =

لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً[(١)].

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قول يوافق قول الجمهور بنسخ الآية، غير أنه استثنى منه الشيخ الهرم والمرأة الحامل والمرضع[(٢)].

وممن أثبت إحكام هذه الآية وأنكر نسخها الشيخ ولي الله الدهلوي ـ عليه رحمة الله ـ في كتابه (الفوز الكبير في أصول التفسير)[(٣)]، وهو كثير الإنكار على الآيات المنسوخة، وتبعه الشيخ مصطفى زيد في كتابه (النسخ في القرآن الكريم)[(٤)]. كما يدخل في المنكرين للنسخ في هذه الآية كل من يدعي الإنكار على النسخ في القرآن على الإطلاق. وقد سبق ذكر بعضهم.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾[(٥)].

ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[(٦)]؛ لأن الآية الأولى أفادت أن من توفي عنها زوجها يوصي لها بنفقة سنة وبسكنى مدة حول ما لم تخرج من بيته،

= انظر: فتح الباري: (٨/ ٢٩).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ...﴾: (٨/ ٢٨) برقم: (٤٥٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب مبدأ فرض الصيام: (٢/ ٧٣٨) برقم: (٢٣١٦) من طريق علي بن الحسين عن أبيه عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، والطبري في تفسيره: (٢/ ١٤١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، وابن الجوزي في نواسخه: (ص: ١٧٣) من طريقين: أيوب عن ابن سيرين، وعلي ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وابن الموقع شعلة في كتابه صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ: (ص: ٥٣) بدون سند.

(٣) انظر: فصل الناسخ والمنسوخ من كتابه المذكور: (ص: ٣٥٣٤).

(٤) انظر: فقرات: (٨٧٣ ـ ٨٨٨) من كتابه.

(٥) سورة البقرة، من الآية: (٢٤٠).

(٦) سورة البقرة، من الآية: (٢٣٤).

فإن خرجت فلا شيء لها. وأما الثانية فقد أفادت وجوب انتظارها أربعة أشهر وعشراً، ولازم هذا أنه لا يجوز لها أن تخرج في هذه المدة أو تتزوج.

قال المفسرون: كان الرجل إذا مات وترك زوجته اعتدت سنة ومكثت في بيته ينفق عليها من ميراثه فإذا تم الحول خرجت إلى باب بيتها ومعها بعرة[١] فرمت بها كلباً، وخرجت بذلك من عدتها، وكان معنى رميها بالبعرة: أنه تقول مكثي بعد وفاة زوجي أهون عندي من هذه البعرة. ثم جاء الإسلام فأقرهم على ما كانوا عليه من مكث الحول بهذه الآية ثم نسخ ذلك بالآية المتقدمة في نظم القرآن على هذه الآية[٢]. وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، ونسخ الأمر بالوصية بآية المواريث وما فرض لها فيها من الربع والثمن. فهذا حاصل مذهب القائلين بنسخ الآية. وهذا القول مروي عن ابن عباس رضي الله عنه من طرق: ابن أبي نجيح عن عطاء، وعلي ابن أبي طلحة، وعكرمة ـ رحمهم الله ـ عنه به[٣].

روى نحو ذلك الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم ولفظ البخاري عن نافع بن حميد عن زينب ابنة أبي سلمة قالت: سمعت أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد

---

(١) البعرة: بفتح الباء وسكون العين ويجوز فتحها، والبعرة واحدة البعر، والبعر: رجيع الخف والظلف من الإبل والشاة وبقر الوحش والظباء.
انظر: لسان العرب: (٤/ ٧١) مادة: (بعر).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «وهذا الموضع مما وقع فيه الناسخ مقدماً في ترتيب التلاوة على المنسوخ».
فتح الباري: (٨/ ٤٢).

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾: (٨/ ٤١) برقم: (٤٥٣١)، والناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز لأبي عبيد القاسم الهروي: (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠)، وتفسير الطبري: (٢/ ٥٩٣ ـ ٥٩٥)، والناسخ والمنسوخ للنحاس: (٢/ ٧٠) وما بعدها من الصفحات، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي بن أبي طالب: (ص: ١٥٣ ـ ١٥٥)، وأحكام القرآن لابن العربي: (١/ ٢٧٩)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: (ص: ٢١٤)، وزاد المسير له: (١/ ٢٨٦)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤). كلهم نسبوا هذا القول إلى جمهور أهل العلم ورجحه معظمهم.

اشتكت عينها، أفتكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا - مرتين أو ثلاثاً كل ذلك يقول: لا - ثم قال رسول الله ﷺ: إنما هي أربعة أشهر وعشر؛ وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول. قال حميد: فقلت لزينب: وما ترمي بالبعرة على رأس الحول؟ فقالت زينب: كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً[(١)] ولبست شر ثيابها ولم تمس طيباً حتى تمر بها سنة، ثم تؤتى بدابة - حمار أو شاة أو طائر - فتفتض به، فقلما تفتض بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطى بعرة فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره. سئل مالك[(٢)]: ما تفتض به؟ قال: تمسح به جلدها[(٣)].

وأخرج الإمام البخاري بسنده عن ابن أبي مليكة قال ابن الزبير: قلت لعثمان بن عفان رضي الله عنه: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قال: قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها[(٤)]، قال: يا ابن أخي، لا أغير شيئاً منه من مكانه»[(٥)].

قال الإمام ابن كثير - بعد إيراده هذا الحديث -: «ومعنى هذا الإشكال الذي قاله ابن الزبير لعثمان إذا كان حكمها **قد نسخ بالأربعة الأشهر** فما الحكمة في إبقاء رسمها مع زوال حكمها، وبقاء رسمها بعد التي نسختها يوهم

---

(١) الحفش: البيت الصغير، وقيل: البيت الرديء الذليل القريب السمك من الأرض.
انظر: النهاية في غريب الحديث: (١/ ٤٠٧)، ولسان العرب: (٦/ ٢٨٧) مادة (حفش).

(٢) انظر: موطأ الإمام مالك، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الإحداد: (ص: ٤١١) برقم: (١٢٦٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب تحد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً: (٩/ ٣٩٤ - ٣٩٥) برقمين: (٥٣٣٦، ٥٣٣٧).

(٤) قال الحافظ ابن حجر عند شرحه لهذه الجملة: «كذا في الأصول بصيغة الاستفهام الإنكاري كأنه قال: لم تكتبها وقد عرفت أنها منسوخة، أو قال: لم تدعها أي تتركها مكتوبة، وهو شك من الراوي أي اللفظين قال».
فتح الباري: (٨/ ٤٢).

(٥) كتاب التفسير، باب ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾: (٨/ ٤١) برقم: (٤٥٣٠).

بقاء حكمها؟ فأجابه أمير المؤمنين بأن هذا أمر توقيفي وأنا وجدتها مثبتة في المصحف كذلك بعدها فأثبتها حيث وجدتها»[١].

وأخرج الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه بسنده عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ فنسخ ذلك بآية الميراث، بما فرض لهن من الربع والثمن، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً[٢].

فهذه بعض الأدلة الصحيحة والصريحة تدل على نسخ حكم الآية.

وأنكر بعض العلماء نسخ هذه الآية حيث قالوا: إن ذلك تخصيص لا نسخ؛ فإن المرأة قد تكون عدتها سنة كاملة إذا كانت حاملاً.

قال أبو مسلم الأصفهاني فيما حكاه عنه الإمام الرازي في تفسيره[٣]: «الاعتداد بالحول ما زال بالكلية؛ لأنها لو كانت حاملاً، ومدة حملها حول كامل لكانت عدتها حولاً كاملاً، وإذا بقي الحكم في بعض الصور كان ذلك تخصيصاً لا ناسخاً».

وانتصر لهذا القول الشيخ علي حسن العريض في كتابه «فتح المنان في نسخ القرآن»[٤]، وادعى إثبات حكم الآية ونفى النسخ فيها الأستاذ عبد الكريم الخطيب[٥].

ويرد هذا بأن الآية الأولى ـ آية الحول ـ تفيد اعتداد المرأة حولاً كاملاً إذا كانت غير حامل أو كانت حاملاً ولم يمكث حملها سنة. والآية الثانية قد رفعت هذا جزماً وذلك محقق للنسخ. على أن الاعتداد حولاً كاملاً فيما إذا كانت المرأة حاملاً ليس لدلالة الآية الأولى عليه، بل لآية: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[٦]، وهذا لا يتقيد بعام، بل ربما يزيد وينقص.

---

(١) تفسير ابن كثير: (١/ ٣٠٤).

(٢) كتاب الطلاق، باب نسخ متاع المتوفى عنها زوجها بما فرض لها من الميراث: (٢/ ٧٢١) برقم: (٢٢٩٨). وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم: (٢٠١٢).

(٣) انظر: (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٤) انظر: (ص: ٣٨٣ ـ ٣٨٥).

(٥) انظر: من قضايا القرآن نظمه، جمعه، ترتيبه له: (ص: ٦٢).

(٦) سورة الطلاق، من الآية: (٤).

وقال البعض: إن الآية الأولى محكمة[١]، ولا منافاة بينها وبين الثانية، لأن الأولى خاصة فيما إذا كان هناك وصية للزوجة بذلك ولم تخرج من المنزل ولم تتزوج. أما الثانية ففي بيان العدة والمدة التي يجب عليها أن تمكثها بعد زوجها، ولا يحل لها الزواج قبلها. وهما مقامان مختلفان. ويرد هذا بأن الآية الأولى تجعل للمتوفى عنها حق الخروج في أي زمن وحق الزواج، ولم تحرم عليها شيئاً منهما قبل أربعة أشهر وعشر. أما الثانية فقد حرمتها وأوجبت عليها الانتظار، دون خروج وزواج طوال هذه المدة، فالحق هو القول بالنسخ، وعليه جمهور العلماء[٢].

واعتبر الإمام مكي بن أبي طالب القول بعدم نسخ الآية مخالفاً للسنة والإجماع، وبعد أن ذكر القول بأن ذلك نقصان من الحول[٣]، وليس بنسخ قال: «ويلزم قائل هذا أن يكون قوله تعالى: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾[٤] ليس بناسخ لما قبله إنما هو نقصان ما قبله. وكون منسوخاً أبين في المعنى، وعليه أكثر العلماء؛ لأنه إزالة حكم، ووضع حكم آخر موضعه منفصل منه»[٥].

وأما ما روى الإمام البخاري بسنده عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله بإحكام الآية، حيث رأى أنه خص من الحول بعضه وبقي البعض وصية لها، إن شاءت أقامت وإن شاءت خرجت، والعدة كما هي واجب عليها[٦]، فهو قول شاذ لا يعول عليه والجمهور على خلافه.

نقل الحافظ ابن حجر عن ابن بطال قوله: «ذهب مجاهد إلى أن الآية

---

(١) انظر: تفسير الشيخ عبد الرحمن السعدي: (ص: ٨٨) طبعة مؤسسة الرسالة في مجلد واحد، والنسخ في القرآن الكريم للشيخ مصطفى زيد: (٢/ ٧٧٦ ـ ٧٨١).

(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: (٢/ ٢٨٠).

(٣) لم ينسبه لأحد. وهكذا ذكره النحاس في ناسخه: (٢/ ٧٧) مع الرد عليه.

(٤) سورة الأنفال، من الآية: (٦٦).

(٥) الإيضاح: (ص: ١٥٥).

(٦) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾: (٨/ ٤١) برقم: (٤٥٣١)، وكتاب الطلاق، باب ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ...﴾: (٩/ ٤٠٣) برقم: (٥٣٤٤).

وهي قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ نزلت قبل الآية التي فيها: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ كما هي قبلها في التلاوة، وكأن الحامل له على ذلك استشكال أن يكون الناسخ قبل المنسوخ، فرأى أن استعمالها ممكن بحكم غير متدافع لجواز أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشر ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم» اهـ ملخصاً.

قال وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليه من الفقهاء أحد، **وأطبقوا على أن الآية منسوخة** وأن السكنى تبع للعدة، فلما نسخ الحول في العدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكنى أيضاً. وقال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر، وإنما اختلفوا في قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ فالجمهور على أنه نسخ أيضاً - [ثم ذكر قول مجاهد في مدة العدة المشار إليه قريباً] - وقال: **ولم يتابع على ذلك، ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة العدة**، بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس، فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بمدة السكنى، على أنه أيضاً **شاذ لا يعول عليه**. والله أعلم»[1].

ومن الآيات التي ادعي إحكامها مع ثبوت نسخها بأدلة صحيحة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة قول الله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾[3] إلخ.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ۝٤﴾[5].

---

(١) فتح الباري: (٩/ ٤٠٣ - ٤٠٤) من طبعة دار الريان و(٩/ ٤٩٣ - ٤٩٤) من طبعة دار المعرفة.

(٢) سورة النساء، الآيتان: (١٥، ١٦).

(٣) سورة الأنفال، الآية: (٦٥).

(٤) سورة المجادلة، من الآية: (١٢).

(٥) سورة المزمل، الآيات: (١ - ٤). ولمعرفة أدلة نسخ هذه الآيات وناسخها يراجع: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد الهروي، والناسخ والمنسوخ للنحاس.

الفصل الثاني

الخلل في منهج الاستدلال بالآيات والإخلال بالأصول المأمور بها

وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: الخوض فيما استأثر الله بعلمه من آيات الأسماء والصفات والتسرع في إثباتها من القرآن الكريم.

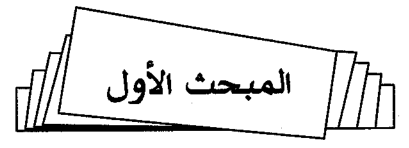
المبحث الثاني: التمسك بالتأويل الفاسد

المبحث الثالث: اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم

المبحث الرابع: تحريف الأدلة عن مواضعها

المبحث الخامس: التعلق بالمواقف التفسيرية

المبحث السادس: التعويل على العقل المحض في الغيبيات الواردة في القرآن الكريم.



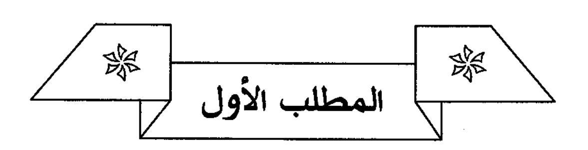
الخوض فيما استأثر الله بعلمه من آيات الأسماء والصفات والتسرع في إثباتها من القرآن الكريم

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف السلف الصالح من نصوص الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في التحذير من الخوض في آيات الصفات.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.



المطلب الأول

موقف السلف الصالح من نصوص الأسماء والصفات

موضوع الأسماء والصفات يعتبر من أهم أبواب العقائد في الإسلام، طال فيه النزاع، وحارت فيه الأفهام، وتشتت فيه العقول، وزلت الأقدام، وانحرفت الأقلام، وفسدت الأفكار في هذا الموضوع، وما حصل ذلك إلا للبعد عن منهج السلف الصالح والخلل في منهج الاستدلال الصحيح بالآيات.

«وتبرز أهمية وخطورة هذا الموضوع في أن الكلام في الصفات كالكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، وكذلك شأن الصفات.

والكلام في الله تعالى وصفاته وبيان ما يثبت له تعالى وما ينفى عنه عظيم وجليل، فإثبات بعض الصفات غير الثابتة، كنفي بعضها الثابت بالنصوص الصحيحة الصريحة.

ولقد خاض أهل البدع في هذا الباب بعلم وبغير علم، وصاحب ذلك هوى وشبهات، وقلة تحقيق في ذلك، فلبسوا الحق بالباطل، وزينوا ذلك لغيرهم، وما ذلك إلا لتعلقهم بالشبه والضلالات العقلية، وعدم اقتصارهم على النصوص الشرعية»[(١)].

وموقف السلف الصالح من أهل السنة والجماعة، من نصوص الأسماء والصفات واضح وبين ومدلل بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين، لا غموض ولا إبهام فيه، لا تعقيد ولا تحريف فيه، فهم يثبتون لله ﷻ من الأسماء والصفات ما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ «من غير تكييف»

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٤/٦، ٧)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: (٢/٥٢٩).

- أي من غير سؤال عن كيفية صفات الله تعالى واستفسار عن كنهها فلا يجوز أن يقال: كيف علم الله، وكيف سمع الله؟ -، «ولا تمثيل» - أي من غير أن تشبه صفات الله تعالى بصفات المخلوق فلا يقال: سمع الله كسمع المخلوق، ولا رحمة الله كرحمة المخلوق -، «ومن غير تحريف» - فيقال في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[1] أن لله تعالى يدين تليقان بجلاله لا تشبهان أيدي المخلوق، فلا يجوز تحريف اليدين وتأويلهما بالنعمة أو القدرة -، «ولا تعطيل» - أي من غير أن تعطل صفات الله تعالى عن معانيها ومدلولاتها فلا يقال: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر -.

وينفون ما نفاه الله ﷻ عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وطريقة سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فهذا رد على الممثلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2] رد على المعطلة.

الأصلان في باب الصفات:

فقولهم في الصفات مبني على أصلين:

أحدهما:

أن الله ﷻ منزه عن صفات النقص مطلقاً كالسِّنَة والنوم والعجز والكسل والجهل وغير ذلك.

والثاني:

أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات»[3].

---

(١) سورة المائدة، من الآية: (٦٤). (٢) سورة الشورى، الآية: (١١).
(٣) منهاج السنة: (٢/ ٥٢٣).

الأسس الثلاثة لفهم موضوع الصفات:

وما أحسن كلام العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في بيان موقف السلف الصالح من آيات الأسماء والصفات حيث قال رحمه الله: «اعلموا أن مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل.

وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها القرآن العظيم:

أحد هذه الأسس الثلاثة:

هو تنزيه الله جل وعلا عن أن يشبه شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[2]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾[3].

الثاني:

من هذه الأسس: هو الإيمان بما وصف الله به نفسه لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[4]: والإيمان بما وصفه به رسوله ﷺ لأنه لا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله ﷺ الذي قال في حقه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[5]، فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ وينزه ربه جل وعلا عن أن تشبه صفته صفة الخلق، وحيث أخل بأحد هذين الأصلين وقع في هوة ضلال، لأن من تنطع بين يدي رب السموات والأرض وتجرأ على الله بهذه الجرأة العظيمة ونفى عن ربه وصفاً أثبته لنفسه فهذا مجنون..

الثالث:

قطع الطمع عن إدراك الكيفية؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾»[6].

---

(١) سورة الشورى، من الآية: (١١). (٢) سورة الإخلاص، الآية: (٤).
(٣) سورة النحل، من الآية: (٧٤). (٤) سورة البقرة، من الآية: (١٤٠).
(٥) سورة النجم، الآيتان: (٣، ٤).
(٦) انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات: (ص: ٣، ٤، ٢٥، ٢٦) بتصرف يسير.

ونص جماعة من علماء الإسلام على أنه هو ما كان عليه الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان في كل زمان ومكان.

الفرق بين منهج أهل السنة وأهل البدع في الصفات:

فرق الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ بين منهج أهل السنة وأهل البدع في الصفات حيث قال:

«أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع، الجهمية والمعتزلة كلها، والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة»[١].

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: «ومذهب السلف (رحمة الله عليهم): الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله ﷺ من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها..»[٢].

إن جميع ما في القرآن والسنة من نصوص الصفات لم يحدث عن الصحابة تأويل لها على نحو ما فعل أهل البدع. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام: «إنه طالع التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث في أكثر من مائة تفسير، ولم يجد عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل ثبت عنهم ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله»[٣].

ووضح رَحِمَهُ اللهُ موقف السلف من آيات الصفات بقوله: «.... فمن سبيلهم

---

(١) التمهيد: (٧/ ١٤٥). (٢) ذم التأويل: (ص: ١١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٤).

ـ أي: الصحابة ـ في الاعتقاد: الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله ﷺ من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرُّوها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها سبحانه»[١].

وقال ـ وهو يروي مذهب السلف في الصفات ـ: «... فمذهب السلف ـ رضوان الله عليهم ـ إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، وكذلك إثبات الصفات وعلى هذا مضى السلف»[٢].

وقال في موضع آخر: «... فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ نفياً وإثباتاً، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه... وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته؛ فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته...»[٣].

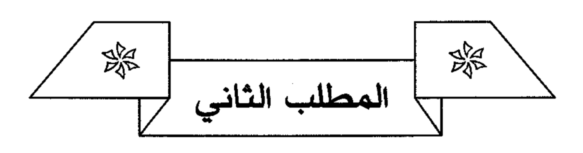
وقال العلامة ابن القيم: «وقد تنازع الصحابة ﷺ في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين، وأكمل الناس إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال»[٤].

«وبالجملة فباب الصفات مبناه على التسليم لله ولرسوله ﷺ فما أثبت الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ أثبتناه كما أثبته، وما نفاه الله ورسوله ﷺ نفيناه كما نفاه»[٥].

هذا موجز موقف السلف الصالح من نصوص الأسماء والصفات.

---

(١) نقض المنطق لابن تيمية: (٢).
(٢) مجموع الفتاوى: (٤/٦، ٧).
(٣) مجموع الفتاوى: (٣/٣، ٤).
(٤) إعلام الموقعين: (١/ ٧١).
(٥) قواعد الترجيح عند المفسرين: (٢/ ٤٣١).



المطلب الثاني

أقوال العلماء في التحذير من الخوض في نصوص الصفات

قد أدبَّ الله ﷻ عباده المؤمنين ووجههم بأن لا يقولوا ما ليس لهم به علم، ولا يخوضوا في أمور لا علم لهم بها، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾[٢].

ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات الله ﷻ؛ لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تعمقنا في أمر الكيفية وخوضنا في كنهها مجازفة قول لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به، ومخالفة لما نهانا الله وحذرنا منه وحرمه علينا.

فيجب الكف عن الخوض في التكييف تقديراً بالجنان، أو تقريراً باللسان، أو تحريراً بالبنان؛ لأن أي كيفية تقدرها الأذهان فالله أعظم وأجل من ذلك، ثم هي في الوقت ذاته ستكون كذباً؛ لأنه لا علم لقائلها بذلك[٣].

وما أوتي الإنسان من العلم فهو قليل ومحدود، ولا يستطيع أن يدرك ما وراء طاقاته البشرية، قال ﷻ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[٥].

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: (٣٦). (٢) سورة الأعراف، الآية: (٣٣).

(٣) انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للشيخ العثيمين: (ص: ٢٧ ـ ٢٨)، ومعتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات للدكتور محمد بن خليفة التميمي: (ص: ١٣٢).

(٤) سورة الإسراء، من الآية: (٨٥). (٥) سورة البقرة، من الآية: (٢٥٥).

«وإذا كانت نفس الإنسان التي هي أقرب الأشياء إليه بل هي هويته، لا يعرف الإنسان كيفيتها ولا يحيط علماً بحقيقتها، فالخالق جل جلاله أولى أن لا يعلم العبد كيفيته ولا يحيط علماً بحقيقته»(١).

وهذه أقوال العلماء الجهابذة في التحذير من الخوض في نصوص الصفات:

١ ـ قال الإمام **الشافعي** رَحِمَهُ اللَّهُ في شأن الصفات الإلهية: «آمنت بما جاء عن الله، وبما جاء عن رسول الله ﷺ، على مراد رسول الله ﷺ»(٢).

وقد ثبت عن الربيع بن سليمان(٣) أنه قال: سألت الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، عن صفات الله تعالى، فقال: «حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحده، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه، أو على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام»(٤).

٢ ـ قال الإمام **أبو عمرو الأوزاعي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم»(٥).

٣ ـ وقال الإمام **علي بن المديني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم تصديق بالأحاديث والإيمان بها لا يقال: لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها وإن لم يعلم تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفى ذلك وأحكم عليه والإيمان به والتسليم»(٦).

---

(١) انظر: رسالة في العقل والروح لشيخ الإسلام ابن تيمية، (مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية): (٢/ ٤٤).
(٢) نقض المنطق لابن تيمية: (ص: ٢).
(٣) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار أبو محمد المرادي، الإمام المحدث الفقيه، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، وعنه قال: «كل محدث حدث بمصر بعد ابن وهب كنت مستمليه». توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة سبعين ومائتين.
انظر: السير: (١٢/ ٥٨٧ ـ ٥٩١)، وطبقات الشافعية للسبكي: (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٩).
(٤) المصدر السابق: (ص: ٥).
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٢/ ١٥٤).
(٦) المصدر السابق: (٢/ ١٦٥).

٤ ـ روى الإمام الذهبي بسنده عن الإمام **الحميدي** أصول السنة فذكر أشياء ثم قال: «وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[1]، ومثل قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[2]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾، ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي»[3].

٥ ـ قال الإمام **محمد بن الحسن الشيباني** ـ صاحب الإمام أبي حنيفة ـ: «اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ، في صفة الرب ﷻ، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا...»[4].

٦ ـ وكان الإمام **مالك بن أنس** رحمه الله يقول: «ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله وفي الله ﷻ فالسكوت أحب إلي لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل».

وعلق عليه أبو عمر ابن عبد البر بقوله: «قد بين مالك رحمه الله أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده يعني العلماء منهم رضي الله عنهم، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه...»[5].

وقال مالك رحمه الله: «إياكم والبدع».

قيل: يا أبا عبد الله وما البدع؟

قال: «أهل البدع الذين يتكلمون في أسمائه، وصفاته، وكلامه، وعلمه، وقدرته، لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون»[6].

---

(١) سورة المائدة، من الآية: (٦٤). (٢) سورة الزمر، الآية: (٦٧).
(٣) مختصر العلو للذهبي: (ص: ٢٠٧). (٤) المصدر السابق: (٣ ـ ٤).
(٥) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٩٥)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩).
(٦) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: (١/ ١٠٤)، وعقيدة السلف أصحاب الحديث لأبي عثمان إسماعيل الصابوني: (ص: ٨٦).

٧ ـ وتكلف الإنسان فيما لم يؤمر به، والخوض فيما لا طائل تحته سبب الخيبة والخسران، ورحم الله **أبا عمر ابن عبد البر** إذ قال ـ في بعض المسائل التي استأثر الله بعلمه ـ: «رواها السلف وسكتوا عنها، وهم كانوا أعمق الناس علماً، وأوسعهم فهماً، وأقلهم تكلفاً، ولم يكن سكوتهم عن عي، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر»[(١)].

٨ ـ وما أحسن قول رجل من فقهاء أهل المدينة: «إن الله تبارك وتعالى علم علماً علمه العباد، وعلم علماً لم يعلمه العباد، (فمن تكلف)[(٢)] العلم الذي لم يعلمه العباد لم يزدد منه إلا بعداً»[(٣)].

٩ ـ أخرج الدارمي بسنده عن **أبي جعفر محمد بن علي**[(٤)] قال: «لا تجالسوا أصحاب الخصومات فإنهم الذين يخوضون في آيات الله»[(٥)].

١٠ ـ قال الإمام **الذهبي** رحمه الله عند تعرضه لبعض نصوص الصفات: «قلت: قد فسر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم، وما أبقوا ممكناً، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً، وهي أهم الدين، فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً، لبادروا إليه، فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق، لا تفسير لها غير ذلك، فنؤمن بذلك، ونسكت اقتداء بالسلف، معتقدين أنها صفات لله تعالى، استأثر الله بعلم حقائقها، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين، كما أن ذاته المقدسة لا تماثل ذوات المخلوقين،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ٩٧).

(٢) في الكتاب: (فلم نكلف) ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) نفس المصدر السابق: (٢/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٤) هو: السيد الإمام محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر، خامس الأئمة عند الإمامية، كان عابداً عالماً أحد فقهاء التابعين. وعنه قال: «أجمع بنو فاطمة على أن يقولوا في أبي بكر وعمر أحسن ما يكون من القول». توفي رحمه الله سنة أربع عشرة ومائة بالمدينة.
انظر: السير: (٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٩)، والبداية والنهاية: (٩/ ٣٠٩ وما بعدها).

(٥) سنن الدارمي، باب اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة: (١/ ١٢١)، برقم: (٤٠١)، ورواه اللالكائي بسنده عن الفضيل بن عياض: (١/ ١٢٩)، برقم: (٢٢٣)، ولفظه: (لا تجادلوا . . . إلخ).

فالكتاب والسنة نطق بها، والرسول ﷺ بلغ، وما تعرض لتأويل، مع كون الباري قال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1]، فعلينا الإيمان والتسليم للنصوص، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[2].

١١ ـ حذر **ابن رشد الحفيد** من أهل البدع الذين يدعون أن نصوص الصفات من المتشابه، ويؤولونها بتأويلات باطلة، حيث قال: «وهؤلاء أهل الجدل والكلام، وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأولوا كثيراً مما ظنوه ليس على ظاهره، وقالوا: إن هذا التأويل هو المقصود به، وإنما أتى الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختباراً لهم، ونعوذ بالله من هذا الظن بالله، بل نقول: إن كتاب الله العزيز إنما جاء معجزاً من جهة الوضوح والبيان، فإذا ما أبعد من مقصد الشارع من قال فيما ليس بمتشابه: إنه متشابه ثم إنه أول ذلك المتشابه بزعمه، وقال لجميع الناس: إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل مثل ما قالوه في آيات الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا: إن ظاهره متشابه»[3].

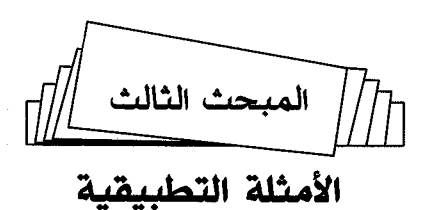
١٢ ـ قال **العلامة الشنقيطي** رحمه الله في بداية كتابه: (منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات): «إنا نريد أن نوضح لكم معتقد السلف والطريق الذي هو المنجي نحو آيات الصفات:

أولاً: أن كثرة الخوض والتعمق في البحث في آيات الصفات وكثرة الأسئلة في ذلك الموضوع من البدع التي يكرهها السلف. . .»[4].

○○○○○

---

(١) سورة النحل، من الآية: (٤٤).
(٢) السير: (١٠/٥٠٦)، وللاطلاع على كلامه الآخر الموافق لمنهج السلف في الصفات انظر ـ أيضاً ـ (١٩/٤٤٩) من نفس المصدر.
(٣) مناهج الأدلة، لابن رشد: (ص: ١٨٠).
(٤) (ص: ٣).



الأمثلة التطبيقية

إن تفسير نصوص الأسماء والصفات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية يعد من أهم القضايا التفسيرية وأخطرها وأعوصها، وقد خاض مجموعة من المفسرين المتقدمين والمتأخرين في تفسيرها على اختلاف مناهجهم وتعدد مذاهبهم وتنوع مسالكهم في طريقة إيمانهم بأسماء الله الحسنى وصفاته العلا، فمنهم من أثبتها على ضوء منهج السلف الصالح الصحيح، ومنهم من أولها حسب تأويلات المتأولين المتنوعة، ومنهم من أنكرها إنكاراً كلياً أو جزئياً. ويظهر هذا الانحراف في كثير من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على ثبوت الأسماء والصفات لله ﷻ كما تليق بجلاله وعظمته، وكتب التفسير مليئة بالتأويلات الباطلة لصفات الله ﷻ، ليس المقام لسردها وبسطها، وإنما المقصود مطلق المثال ليبين من خلاله مخالفة بعض المفسرين لظاهر نصوص القرآن ومنهج السلف الصالح في تفسير آيات الصفات.

تصنيف الناس في باب الصفات:

وقبل إيراد بعض الأمثلة يستحسن أن ننقل مقتطفات من كلام الإمام الشوكاني قاله في جوابه عن سؤال سئل في موضوع الأسماء والصفات فقال رحمه الله:

«اعلم أن الكلام في الآيات والأحاديث الواردة في الصفات قد طالت ذيوله، وتشعبت أطرافه، وتناسبت فيه المذاهب، وتفاوتت فيه الطرائق، وتخالفت فيه النحل، وسبب هذا عدم وقوف المنتسبين إلى العلم حيث أوقفهم الله، ودخولهم في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، ومحاولتهم لعلم شيء استأثر الله بعلمه حتى تفرقوا فرقاً، وتشعبوا شعباً، وصاروا أحزاباً،

وكانوا في البداية ومحاولة الوصول إلى ما يتصورونه من العامة مختلفي المقاصد، متبايني المطالب:

فطائفة:

وهي أخف هذه الطوائف ـ المتكلفة علم ما لم يكلفها الله سبحانه بعلمه ـ إثماً، وأقلها عقوبة وجرماً، وهي التي أرادت الوصول إلى الحق، والوقوف على الصواب، لكن سلكت في طريقة متوعرة[١]، وصعدت في الكشف عنه إلى عقبة كؤود[٢]، لا يرجع من سلكها، فضلاً عن أن يظفر فيها بمطلوب صحيح، ومع هذا أصَّلوا أصولاً ظنوها حقاً، فدفعوا بها آيات قرآنية، وأحاديث صحيحة نبوية، واعتلوا في ذلك الدفع بشبه واهية، وخيالات مختلة، وهؤلاء هم طائفتان:

الطائفة الأولى:

هي الطائفة التي غلت في التنزيه فوصلت إلى حد يقشعر منه الجلد، ويضطرب له القلب، من تعطيل الصفات الثابتة بالكتاب والسنة أوضح من شمس النهار، وأظهر من فلق الصباح...

والطائفة الأخرى:

هي غلت في إثبات القدرة غلواً بلغ إلى حد أنه لا تأثير لغيرها، ولا اعتبار بما سواها، وأفضى ذلك إلى الجبر المحض والقسر[٣] الخالص، فلم يبق لبعث الرسل وإنزال الكتب كثير فائدة، ولا يعود ذلك على عباده بعائدة، وجاؤوا بتأويلات للآيات البينات، ومحاولات لحجج الله الواضحات، فكانوا كالطائفة الأولى في الضلال والإضلال...

وطائفة:

توسطت، ورامت الجمع بين الضب والنون[٤]، وظنت أنها وقفت بمكان

---

(١) الوعر: ضد السهل: لسان العرب: (٥/ ٢٨٥)، مادة: (وعر).
(٢) عقبة كؤود: شاقة المصعد، الصحاح: (٢/ ٥٢٩)، مادة: (كأد).
(٣) القسر: الإكراه: الصحاح: (٢/ ٧٩١)، مادة: (قسر).
(٤) أي: الحوت. انظر: المنجد في اللغة والأعلام: (ص: ٨٤٩).

بين الإفراط والتفريط، ثم أخذت كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث تجادل وتناضل... ومع هذا فهم متفقون فيما بينهم أن طريق السلف أسلم...

وأن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة هو ما عليه: «خير القرون ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». وقد كانوا ـ رحمهم الله، وأرشدنا إلى الاقتداء بهم ـ يمرون أدلة الصفات على ظاهرها، ولا يتكلفون علم ما لا يعلمون، ولا يتأولون..

وسائر المبتدعين في الصفات، القائلون بأقوال تخالف ما عليه السواد الأعظم من الصحابة والتابعين وتابعيهم... فإن أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة على الظاهر زجروه عن الخوض فيما لا يعنيه، ونهوه عن طلب ما لا يمكن الوصول إليه إلا بالوقوع في بدعة من البدع..

وكان في هذه القرون الفاضلة، الكلمة في الصفات متحدة، والطريقة لهم جميعاً متفقة... ولم يشتغلوا بغير ذلك مما لم يكلفهم الله بعلمه، ولا تعبدهم بالوقوف على حقيقته.

... وليس مقصودنا ههنا إلا إرشاد السائل إلى أن المذهب الحق في الصفات: هو إمرارها على ظاهرها من غير تأويل، ولا تحريف، ولا تكلف ولا تعسف، ولا جبر، ولا تشبيه، ولا تعطيل، وأن ذلك هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم»[١].

وفيما يلي يذكر بعض نماذج الانحراف التفسيري المتضمن التكلف والتعنت والتجرؤ على كلام الله تعالى والقول فيه بغير علم:

تأويل صفة اليدين لله ﷻ:

١ ـ من أمثلة الخوض في آيات الصفات، الآيات الدالة على إثبات صفة اليدين لله ﷻ، كقول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[٢].

(١) التحف في مذاهب السلف ضمن الرسائل السلفية: (ص: ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧) باختصار.

(٢) سورة المائدة، من الآية: (٦٤).

وقوله ﷻ: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٨٣﴾[(١)].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ۝٧٥﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[(٣)]، وغير ذلك من الآيات.

فالمتأمل لهذه النصوص القرآنية يجد أنها من أصرح وأوضح النصوص الشرعية في إثبات صفة اليدين لله ﷻ على الوجه اللائق به سبحانه.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله ـ في معرض بيان عقيدته في الصفات ـ: «وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه، واليد، والنفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفة بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى بلا كيف»[(٤)].

قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله: «نحن نقول: الله جل وعلا له يدان، كما أعلمنا الخالق البارئ في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ»[(٥)].

وذكر الإمام الأشعري رحمه الله أن من جملة ما عليه أهل الحديث والسنة أن لله يدين بلا كيف، وقرر ذلك بالأدلة[(٦)].

وقال السفاريني رحمه الله: «اعلم أن مذهب السلف الصالح... أن المراد باليدين إثبات صفتين ذاتيتين تسميان يدين، تزيدان على النعمة والقدرة»[(٧)].

ومع ذلك حاول بعض المفسرين صرف الآيات وتحريفها عن ظاهرها المراد وخاضوا في تفسيرها وتأويلها إلى معنى النعمة، أو القدرة والقوة والملك.

---

(١) سورة يس، الآية: (٨٣). (٢) سورة ص، الآية: (٧٥).
(٣) سورة الملك، من الآية: (١).
(٤) كتاب الفقه الأكبر ـ المنسوب ـ للإمام أبي حنيفة: ـ مع شرحه للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس ـ (ص: ٤٢).
(٥) التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ.. لابن خزيمة: (ص: ٥٣، ٥٨) بتصرف.
(٦) انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٣٤٥)، ورسالة الثغر: (ص: ٦٩)، والإبانة للأشعري: (ص: ٤١).
(٧) لوامع الأنوار البهية: (١/ ٢٣١).

وممن نفى ـ من المفسرين ـ صفة اليد، أو أوَّلها بتأويلات غير صحيحة حسب اتجاهاتهم المتنوعة، القاضي عبد الجبار المعتزلي[١]، والزمخشري، وابن المنير[٢]، وابن عطية[٣]، والرازي[٤]، والقرطبي[٥]، وأبو حيان الأندلسي[٦]، والسمين الحلبي[٧]، وابن جزي الكلبي[٨]، وأبو السعود[٩]، والشوكاني[١٠]، وابن عاشور[١١]، والصابوني[١٢]، وسيد قطب[١٣]، ومحمود حجازي[١٤]، وغيرهم، غفر الله لنا ولهم.

فهذا الجمع من المفسرين تكلفوا في تفسير هذه الآيات وذهبوا إلى خلاف الصحيح، وخالفوا بذلك ظاهر القرآن ـ الذي أثبت لله يداً ـ دون دليل صحيح وبغير استناد مستقيم.

«من هؤلاء من اتخذ التأويل والتحريف منهجاً له في صفات الله أو في بعضها، كالقاضي عبد الجبار، والزمخشري المعتزليين، وكالرازي، وابن عطية، وابن عاشور، وغيرهم الذين سلكوا مذهب الأشاعرة. ومن هؤلاء من زل به القلم في تفسير هذه الآيات، دون أن يعتقد صحة مذهب من المذاهب المخالفة لأهل السنة، بل هو يقرر في مواطن متعددة مذهب السلف في إثبات صفات الباري ـ سبحانه ـ كالشوكاني.

---

(١) انظر: متشابه القرآن: (١/ ٢٣١).
(٢) انظر: الكشاف وبهامشه الانتصاف: (١/ ٣٥٠).
(٣) انظر: المحرر الوجيز: (٥/ ١٥٠).
(٤) انظر: مفاتيح الغيب: (١٢/ ٤٥، ٤٦)، وأساس التقديس: (١٤٠ ـ ١٤٥).
(٥) الجامع لأحكام القرآن: (٦/ ٢٣٩).
(٦) انظر: البحر المحيط: (٤/ ٣١٣ ـ ٣١٤).
(٧) انظر: الدر المصون: (٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).
(٨) انظر: التسهيل: (١/ ١٤٢).
(٩) انظر: إرشاد العقل السليم: (٣/ ٥٨).
(١٠) انظر: فتح القدير: (٢/ ٥٧).
(١١) انظر: التحرير والتنوير: (٦/ ٢٥٠).
(١٢) انظر: تفسير الصابوني: (١/ ٣٥٢).
(١٣) انظر: في ظلال القرآن: (٢/ ٨٢٩، و٩١٨).
(١٤) انظر: تفسيره: (٢٣/ ٦٦). وانظر: تفسير الأستاذ عبد الماجد الدريا آبادي ـ باللغة الأردية ـ: (١/ ٢٦١، ٢/ ٩١٥، ١١٢٥) حيث مشى على طريقة المتأولين عند تفسيره لهذه الآيات ونظائرها ناقلاً من الزمخشري والرازي.

والصحيح الذي لا يجوز العدول عنه في تفسير هذه الآيات ونظائرها من آيات الصفات، إثباتها لله تعالى على ظاهرها كما أثبتها الله لنفسه وأثبتها له نبيه ﷺ معلومة المعاني غير معقولة الكيف»[١].

وبهذا فسرها إمام المفسرين ابن جرير الطبري حيث ذكر بحثاً نفيساً في تفسير آية المائدة ونقل أقوال المؤوِّلين وأبطلها، ورجح مذهب السلف الصالح، وهذا ما قال رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر كلامه: «... مع ما وصفنا من أنه غير معقول في كلام العرب أن اثنين يؤديان عن الجميع ما ينبئ عن خطأ قول من قال: معنى اليد في هذا الموضع: النعمة، وصحة قول من قال: إن (يد الله)، هي له صفة، قالوا: وبذلك تظاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ، وقال به العلماء وأهل التأويل»[٢].

وقال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ويد الله صفة من صفاته كالسمع والبصر والوجه، وقال جل ذكره: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وقال النبي ﷺ: «كلتا يديه يمين»[٣]، والله أعلم بصفاته، فعلى العباد فيها الإيمان والتسليم.

وقال أئمة السلف من أهل السنة في هذه الصفات: أمرُّوها كما جاءت بلا كيف»[٤].

ورد العلامة صديق حسن خان على المتأولين وأجاب عن بعض اعتراضاتهم وإشكالاتهم، فمن كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن اليد صفة قائمة بذات الله وهي صفة سوى القدرة من شأنها التكوين على سبيل الاصطفاء فالذي يدل عليه أن الله تعالى أخبر عن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه خلقه بيديه على سبيل الكرامة ولو كان معناه بقدرته أو نعمته أو ملكه لم يكن لخصوصية آدم بذلك وجه مفهوم وامتنع كون آدم مصطفى بذلك؛ لأن ذلك حاصل في جميع المخلوقات فلا بد من إثبات

---

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣).
(٢) تفسير الطبري: (٤/ ٦٤٢).
(٣) قطعة من حديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر... (٣/ ١٨)، برقم: (١٨٢٧).
(٤) تفسير البغوي: (٣/ ٧٦ ـ ٧٧).

صفة أخرى وراء ذلك يقع بها الخلق والتكوين على سبيل الاصطفاء... ويد الله صفة من صفات ذاته كالسمع والبصر والوجه فيجب علينا الإيمان بها والتسليم وإثباتها له تعالى وإمرارها كما جاءت في الكتاب والسنة بلا كيف ولا تشبيه ولا تعطيل»[١]. وقال الآلوسي في تفسير آية المائدة: «... ولم يرو عن أحد من أصحابه ﷺ أنه أول ذلك بالنعمة أو بالقدرة، بل أبقوها كما وردت وسكتوا، ولئن كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب لا سيما في مثل هذه المواطن»[٢].

تأويل صفة الاستواء:

٢ ـ ومن ذلك الآيات القرآنية السبع[٣] التي تثبت نسبة استواء الله على العرش، ومنها قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٤].

قد تكلف بعض المفسرين من المنحرفين عن جادة الحق لتأويل هذه الآيات كعادتهم في تأويل النصوص التي لا توافق أصولهم ولا تؤيد معتقداتهم الخاطئة.

فقد فسروا الاستواء بالاستيلاء والقهر والاقتدار والملك[٥].

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «إن المراد بالاستواء: الاستيلاء والاقتدار، كما يقال: استوى الخليفة على العراق»[٦].

---

(١) فتح البيان: (٣/ ٥٧ ـ ٥٩). (٢) روح المعاني: (٢/ ١٨١).

(٣) وهذه أرقام الآيات وأسماء السور: (٥٤ من سورة الأعراف، ٣ من سورة يونس، ٢ من سورة الرعد، ٥ من سورة طه، ٥٩ من سورة الفرقان، ٤ من سورة السجدة، ٤ من سورة الحديد).

(٤) سورة طه، الآية: (٥).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٢٨٥)، والإشارة إلى الإيجاز: (ص: ١١٠)، وإتحاف سادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين للزبيدي: (٢/ ١٠٦)، ومشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي: (ص: ٢١٣)، والإباضية عقيدة ومذهباً للدكتور صابر طعيمة: (ص: ٩٧).

(٦) انظر: تنزيه القرآن عن المطاعن: (ص: ١٧٥، و١٩٩).

وقد انتصر الآمدي لهذا التأويل، وزعم أنه من أحسن التأويلات وأقربها[(١)].

وقالوا: إنما خص العرش بالذكر للتشريف، أو لكونه أعظم المخلوقات، كما هو متقرر في أفهام الناس، فنبه على أنه إذا كان مقتدراً عليه مع عظمه، فغيره من باب أولى، فهو من باب التنبيه والإشعار بالأعلى على الأدنى[(٢)].

وذهب إلى ذلك الزمخشري[(٣)]، وابن عطية[(٤)]، والرازي[(٥)]، والبيضاوي[(٦)]، والنسفي[(٧)]، والثعالبي[(٨)]، وأبو السعود[(٩)]، والآلوسي[(١٠)]، والمراغي[(١١)]، وسيد قطب[(١٢)]، وغيرهم، غفر الله لنا ولهم.

وهذا التأويل مخالف لعقيدة السلف الصالح، ومناف لمفهوم ظاهر القرآن، وهو من باب تحريف الكلم عن مواضعه، وموقف السلف من الاستواء هو كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن[(١٣)] حينما سئل عن قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق»[(١٤)].

---

(١) انظر: غاية المرام في علم الكلام: (ص: ١٤١).

(٢) انظر: تنزيه القرآن عن المطاعن: (ص: ١٧٥، ٢٥٣)، وشرح الأصول الخمسة: (ص: ٢٢٧)، والكشاف: (٢/ ١٨١).

(٣) انظر: الكشاف: (٢/ ٤٢٧).

(٤) انظر: المحرر الوجيز: (١/ ١١٥).

(٥) انظر: تفسير الرازي: (٦/ ٢، ٥، ٦).

(٦) انظر: تفسير البيضاوي: (١/ ٣٤١).

(٧) انظر: تفسير النسفي: (٢/ ٤٣).

(٨) انظر: تفسير الثعالبي: (٢/ ٢٣).

(٩) انظر: تفسير أبي السعود: (٧/ ١٤).

(١٠) انظر: روح المعاني: (٨/ ١٣٤).

(١١) انظر: تفسير المراغي: (٨/ ١٧٣).

(١٢) انظر: في ظلال القرآن: (٤/ ٢٣٦٨، ٦/ ٣٤٨٠). وينظر مثل هذا التأويل في تفسير عبد الماجد الدريا آبادي: (١/ ٣٣٦، ٢/ ٩٣٨).

(١٣) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، أبو عبد الرحمن القرشي مولاهم المشهور بربيعة الرأي، الإمام، مفتي المدينة، وصح عنه قال: «العلم وسيلة إلى كل فضيلة». قال مالك فيه: «ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة». توفي رحمه الله سنة ست وثلاثين ومائة.
انظر: السير: (٦/ ٨٩ ـ ٩٦)، وتهذيب التهذيب: (٢/ ٢٥٨).

(١٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٣/ ٣٩٨)، وذكر شيخ=

وقد ورد عن السلف في إثبات الاستواء لله ﷻ على الوجه اللائق به ﷻ، نصوص كثيرة، من ذلك ما جاء عن ابن مسعود ﷺ قال: «والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيء من أعمالكم»[1].

وعن الأوزاعي قال: «كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»[2].

وقال أبو محمد الجويني ـ والد إمام الحرمين ـ «وأثبتنا علو ربنا (سبحانه)، وفوقيتهُ، واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك، والصدور تنشرح له، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة، مثل تحريف الاستواء بالاستيلاء وغيره...»[3].

وقد رد الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله على بعض الفرق الباطلة، موضحاً عقيدة السلف في الاستواء حيث قال ـ بعد ذكره آيات الاستواء ـ:

= الإسلام أنه رواه الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات. انظر: الفتوى الحموية الكبرى: (٢٤)، ومجموع الفتاوى: (٥/ ٣٦٥). وصحت نسبة هذا القول إلى الإمام مالك بن أنس، وقال شيخ الإسلام بعد ذكر هذا القول عن مالك: «ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة ـ شيخ مالك ـ». انظر: مجموع الفتاوى: (٥/ ٣٦٥)، وللاستزادة راجع: المصدرين السابقين إضافة إلى المقالات لأبي الحسن الأشعري: (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٥)، والفصل لابن حزم: (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩٢)، والمختار في أصول السنة لابن البناء البغدادي: (ص: ٧٧ ـ ٨١)، ومجموع الفتاوى: (٥/ ٤٠).
وروي عن أم سلمة ﵂ مرفوعاً وموقوفاً ولم يصح رفعه إلى النبي ﷺ ولا وقفه إليها. انظر: العلو: (٦٥).

(١) رواه ابن عبد البر في التمهيد: (٧/ ١٣٩)، والبيهقي ـ بلفظ مقارب ـ في الأسماء والصفات: (ص: ٥٠٧). قال الذهبي: «وإسناده صحيح». انظر: العلو: (٦٤).
وكذلك قال ابن القيم في إجماع الجيوش الإسلامية: (ص: ١٦٠).
وقال الشيخ الألباني: «سنده جيد». انظر: مختصر العلو: (ص: ١٠٤).

(٢) رواه البيهقي في الأسماء والصفات: (ص: ٥١٥)، وصحح شيخ الإسلام الإسناد كما في المجموع: (٥/ ٣٩)، وقال ابن حجر عن سنده: «جيد». انظر: فتح الباري: (١٣/ ٤٠٦).

(٣) انظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية.. لأبي محمد الجويني (ضمن مجموعة الرسائل المنيرية): (١/ ١٨١).

«وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرَّامية، ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية، ولا على معنى الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزلة؛ لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا نقل عن أحد من الصحابة والتابعين من السلف الصالح من أصحاب الحديث ذلك، بل المنقول عنهم حمله على الإطلاق»[١]. وذكر أقوال أهل العلم في تأييد كلامه.

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن جملة الصفات التي أمرَّها السلف على ظاهرها، وأجروها على ما جاء به القرآن والسنة من دون تكلف ولا تأويل: صفة الاستواء... نحن نثبت ما أثبت الله لنفسه من استوائه على عرشه، على هيئة لا يعلمها إلا هو، وكيفية لا يدري بها سواه، ولا نكلف أنفسنا غير هذا، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته.. فالسلامة والنجاة في إمرار ذلك على الظاهر، والإذعان بأن الاستواء... على ما نطق به الكتاب والسنة من دون تكييف ولا تكلف، ولا قيل ولا قال، ولا قصور في شيء من المقال، فمن جاوز هذا المقدار بإفراط أو تفريط، فهو غير مقتد بالسلف، ولا واقف في طريق النجاة، ولا معتصم عن الخطأ، ولا سالك في طريق السلامة والاستقامة»[٢].

وهكذا فسر أئمة التفسير من أهل السنة والجماعة آيات الاستواء فقال محيي السنة البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[٣]: «أوّلت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، فأما أهل السنة يقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عَزَّ وَجَلَّ[٤]».

وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لنفس الآية المذكورة: «فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يسلك في هذا

---

(١) الغنية لطالبي طريق الحق: (١/ ٥٠).
(٢) انظر: التحف في مسائل السلف ـ ضمن الرسائل السلفية ـ للشوكاني: (ص: ١٣٠ ـ ١٤٠).
(٣) سورة الأعراف، من الآية: (٥٤). (٤) معالم التنزيل: (٣/ ٢٣٥).

المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل...»[1].

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة لكون الكلام في باقي الصفات كالكلام في هاتين الصفتين عرضاً ونقداً، فباب الصفات واحد.

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن المفسرين المؤولين للصفات ليسوا على وتيرة واحدة وطريقة متحدة تأويلاً وتكلفاً في نصوص الصفات، بل يختلف بعضهم عن الآخر ويعود سبب هذا الاختلاف إلى تنوع أسباب التأويل وتعدد عوامل الخوض فيما استأثر الله بعلمه، من حيث العقيدة والمنهج، ويجمعهم في ذلك عدم اقتناعهم بمنهج السلف الصالح في تفسير نصوص الأسماء والصفات، وخوضهم فيما لا يكلفون به من العلم. نسأل الله العافية والسلامة.

عدم جواز التسرع في إثبات الصفات:

وكما لا يجوز الإنكار أو التأويل لنصوص الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة، كذلك لا يجوز التسرع في إثباتها والتجرؤ على استدلالها من القرآن الكريم[2]، بل نثبت ما أثبته الله ورسوله ﷺ وننفي ما نفاه الله ورسوله ﷺ، ولا تجوز تسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه، أو يسمه به رسوله ﷺ ولا يوصف الله ﷻ إلا بما وصفت به النصوص الصحيحة، كما لا يجوز التجاوز عن القواعد والضوابط التي قررها السلف الصالح لتحديد الأسماء والصفات وتوقيفها وعدها من الكتاب والسنة. وبذا نسلم من الانحراف والزلل. وهذا عائد لأمور:

وجوه عدم جواز التسرع:

«الأول:

أن مخالفة هذا المنهج قول على الله بغير علم، ورجم بالغيب، وقد

---

(١) تفسير ابن كثير: (٢/ ٢٣٠).

(٢) سيأتي توضيح ذلك بعد وريقات إن شاء الله: (ص: ٤٣٧).

حرم الله هذا، وعده من الجرائم العظام، وإذا كان البشر لا يرضون أن يسموا بغير أسمائهم، فكيف يجوز هذا في حق خالق البشر.

الثاني:

أن مخالفة هذا النهج تقديم بين يدي الله ورسوله، وقد نهينا عن التقديم بين يدي الله ورسوله، وكيف يجيب العبد إذا حاسبه ربه يوم القيامة عن وصفه ـ تبارك وتعالى ـ بما لم يصف به نفسه.

الثالث:

أن أسماء الله ـ تبارك وتعالى ـ حُسنى، ومهما اجتهد العبد فإنه قد لا يوفق للتعرف على الاسم الأحسن الذي يستحقه الرب تبارك وتعالى»[١].

ذكر الإمام عبد القادر بن طاهر البغدادي موقف أهل السنة والجماعة من توقيف أسماء الله وصفاته حيث قال: «إن مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف عليها: إما بالقرآن، وإما بالسنة الصحيحة، وإما بإجماع الأمة عليه، ولا يجوز إطلاق اسم عليه من طريق القياس. وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتها إطلاق الأسماء عليه بالقياس، وقد أفرط الجبائي في هذا الباب حتى سمى الله مطيعاً لعبده إذا أعطاه مراده وسماه محبلاً للنساء إذا خلق فيهن الحبل وضللته الأمة في هذه الجسارة التي تورثه الخسارة»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «القول الشامل في جميع باب أسماء الله وصفاته أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد رضي الله عنه: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ ـ لا يتجاوز القرآن والحديث»[٣].

قال ابن القيم رحمه الله: «ما يطلق على الله في باب الأسماء والصفات توقيفي»[٤].

---

(١) أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، للدكتور عمر الأشقر: (ص: ١٢٨).

(٢) الفرق بين الفرق: (ص: ٣٣٧).

(٣) انظر: المجموع: (٥/ ٢٦).

(٤) بدائع الفوائد: (١/ ١٦٢).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وقد قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمائه تسميته بما لم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة... قال الفخر: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية...، وقال أبو القاسم القشيري: الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه، وما لم يرد لا يجوز ولو صح معناه»(١).

قال السفاريني في منظومته (الدرة البهية):

لكنها في الحق توقيفية لنا بذا أدلة وفيَّة

وقال في شرحه للبيت: «الجمهور منعوا إطلاق ما لم يأذن به الشرع مطلقاً، وجوزه المعتزلة مطلقاً، ومال إليه بعض الأشاعرة كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وتوقف إمام الحرمين الجويني...، واحتج للقول المعتمد بأنها توقيفية بأن لا يجوز أن يسمى النبي ﷺ بما ليس من أسمائه، فالباري أولى»(٢).

ومن ضوابط التوقيف في أسماء الله أنه لا يجوز أن يشتق لله تعالى اسم أو صفة من أفعاله التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، فلا يقال من أسمائه:

الجائي، المطعم، المسقي، الكاتب، القاضي، المؤيد، المبتلي، الزارع، الفالق، الروح، الجنب، ونحو ذلك أخذاً من قوله تعالى ـ على الترتيب ـ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾(٣)، وقوله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩﴾(٤)، وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾(٥)، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾(٦)، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ﴾(٧)، وقوله: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾(٨) وقوله: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤﴾(٩)، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾(١٠)،

---

(١) فتح الباري: (١١/ ٢٢٤، ٢٢٦)، ومثل ذلك نقل عن الإمام البيهقي. انظر المرجع السابق: (١٣/ ١٥٧).

(٢) لوامع الأنوار: (١/ ١٢٤).

(٣) سورة الفجر، الآية: (٢٢).

(٤) سورة الشعراء، الآية: (٧٩).

(٥) سورة الأنعام، من الآية: (٥٤).

(٦) سورة غافر، من الآية: (٢٠).

(٧) سورة الأنفال، من الآية: (٦٢).

(٨) سورة الأنبياء، من الآية: (٣٥).

(٩) سورة الواقعة، الآية: (٦٤).

(١٠) سورة الأنعام، من الآية: (٩٥).

وقوله: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾[١]، وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٢].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في معرض رده على من جعل (الجنب) صفة من صفات الله تعالى ـ: «... لا يعرف عالم مشهور عند المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين، أثبتوا لله جنباً نظير جنب الإنسان، وهذا اللفظ جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ فليس في مجرد الإضافة ما يستلزم أن يكون المضاف إلى الله صفة له، بل قد يضاف إليه من الأعيان المخلوقة وصفاتها القائمة بها ما ليس بصفة له باتفاق الخلق، كقوله تعالى: ﴿بيت الله﴾، ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾، و﴿عِبَادَ ٱللَّهِ﴾، بل وكذلك ﴿رُوحِ ٱللَّهِ﴾ عند سلف المسلمين وأئمتهم وجمهورهم، ولكن إذا أضيف إليه ما هو صفة له وليس بصفة لغيره مثل كلام الله، وعلم الله، ويد الله ونحو ذلك، كان صفة له.

وفي القرآن ما يبين أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جنب الإنسان؛ فإنه قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، والتفريط ليس في شيء من صفات الله عَزَّوَجَلَّ، والإنسان إذا قال: فلان قد فرط في جنب فلان أو جانبه لا يريد به أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص، بل يريد به أنه فرط في جهته وفي حقه.

فإذا كان هذا اللفظ أضيف إلى المخلوق لا يكون ظاهره أن التفريط في نفس جنب الإنسان المتصل بأضلاعه، بل ذلك التفريط لم يلاصقه، فكيف يظن أن ظاهره في حق الله أن التفريط كان في ذاته؟»[٣].

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً أن يشتق له من اسم مطلق، كما غلط بعض المتأخرين، فجعل من أسمائه الحسنى: المضل، الفاتن، الماكر، تعالى الله عن قوله، فإن هذه الأسماء لم

---

(١) سورة الحجر، من الآية: (٢٩). (٢) سورة الزمر، من الآية: (٥٦).
(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

يطلق عليه منها إلا أفعال مخصوصة معينة، فلا يجوز أن يسمى بأسمائه المطلقة»[١].

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق على الله تعالى اسم أو صفة توهم نقصاً، ولو ورد ذلك نصاً، فلا يقال: ماهد، ولا زارع، ولا فالق، ولا نحو ذلك وإن ثبت في قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[٢]، ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾، ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾[٣] ونحوها.

ولا يقال له: ماكر، ولا بنَّاء، وإن ورد: ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[٤]، ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا﴾[٥]»[٦].

وما ذكره الحافظ هنا هو معتقد أهل السنة والجماعة، وهو تحقيق لما وصف الله به أسماءه بأنها حسنى، أي بالغة في الحسن غايته، «وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً، ولا تقديراً»[٧].

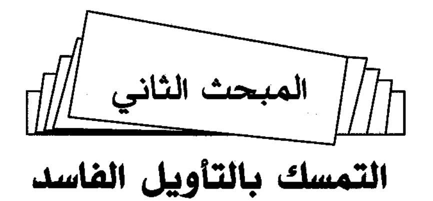
فلذا يجب أن لا يسمى الله تبارك وتعالى باسم يوهم نقصاً، وليس كل ما أخبرت به النصوص فهو من أسمائه؛ لأن «ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته»[٨].

وخالف الجمهور في هذا المنهج الإمام ابن العربي حيث ذهب إلى أن المشتق والمضاف والمطلق يدخل في أسماء الله تبارك وتعالى، وادعى أن الصحابة وعلماء الإسلام عدوا المشتق من أسمائه تعالى[٩]، ولكنه لم يأت بدليل يدل على صحة قوله.

○○○○○

---

(١) بدائع الفوائد: (١/ ١٦٢).
(٢) سورة الذاريات، من الآية: (٤٨).
(٣) سبق تخريج هاتين الآيتين في: (ص: ٤٢٩).
(٤) سورة آل عمران، من الآية: (٥٤).
(٥) سورة الذاريات، من الآية: (٤٧).
(٦) فتح الباري: (١١/ ٢٢٦).
(٧) القواعد المثلى: (ص: ٩).
(٨) بدائع الفوائد: (١/ ١٦١).
(٩) انظر: أحكام القرآن: (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).



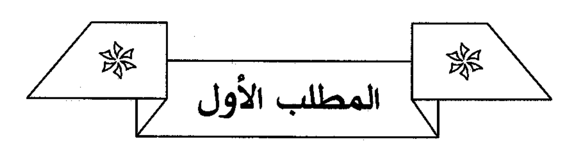
التمسك بالتأويل الفاسد

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى التأويل لغة واصطلاحاً وذكر أقسامه

المطلب الثاني: أقوال العلماء في ذم التأويل الفاسد والتحذير منه

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية



معنى التأويل لغة واصطلاحاً وذكر أقسامه

أولاً: معنى التأويل في اللغة:

التأويل مصدر من باب التفعيل، وأصله من (أول) من آل يؤول، ومادته اللغوية على عدة معان، وهي:

١ ـ الإصلاح: ويتعدى بنفسه، قال أبو العباس المبرد: «أصله من الإصلاح، يقال: آله يؤوله أولاً، إذا أصلحه»[١].

٢ ـ العودة والرجوع: يقال: آل الرجل عن الشيء ارتد عنه[٢].

٣ ـ التغيير والخثور: يقال: آل اللبن والعسل والشراب ونحوه إذا خثر وتغير[٣].

٤ ـ العاقبة: قال ابن فارس: «ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه»[٤].

٥ ـ التفسير: يقال: أوَّل الكلام تأويلاً، وتأوله: دبره، وقدره وفسره[٥]، وهو صنيع أبي عبيدة في مجاز القرآن فإنه يستعمل في تفسيره للآيات هذه الكلمات: مجازه كذا، وتفسيره كذا، ومعناه كذا، وغريبه وتقديره، وتأويله، على أن معانيها واحدة أو تكاد[٦].

---

(١) الكامل للمبرد: (٣/١٠٩)، وانظر: ـ أيضاً ـ تهذيب اللغة للأزهري: (١٥/٤٣٧).
(٢) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد: (٣/٤٧٢)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: (١/١٦٠).
(٣) انظر: الصحاح: (٤/١٦٢٨). والمفردات للراغب بتحقيق الكيلاني: (ص: ٣٠).
(٤) معجم مقاييس اللغة: (١/١٦٢)، وانظر: ـ أيضاً ـ معاني القرآن للفراء: (١/٣٨٠).
(٥) انظر: الصحاح: (٤/١٦٢٧)، ولسان العرب: (١١/٣٣).
(٦) انظر: مقدمة مجاز القرآن، لفؤاد سزكين: (١/١٨ ـ ١٩).

قال ابن جرير: «وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير»[١].

ثانياً: التأويل في الاصطلاح:

وفيه فرعان:

الفرع الأول: التأويل في استعمال السلف وأهل اللغة المتقدمين.

الفرع الثاني: التأويل في اصطلاح المتأخرين، من المتكلمين والأصوليين والفقهاء وغيرهم.

معنيا التأويل في استعمال السلف:

أما الأول فلفظ التأويل في اصطلاح السلف يطلق على معنيين وهما:

أولاً:

العاقبة أو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وهو الغالب في استعمال القرآن الكريم والسنة النبوية.

قرر شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم رحمهما الله في مواطن متعددة أنه لم يأت التأويل في القرآن إلا بمعنى الحقيقة والمآل، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: «وأما لفظ التأويل في التنزيل فمعناه: الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب، وهي نفس الحقائق التي أخبر الله عنها، فتأويل ما أخبر به عن اليوم الآخر هو نفس ما يكون في اليوم الآخر، وتأويل ما أخبر به عن نفسه هو نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته العلية»[٢].

بينما يرى آخرون أن التأويل قد يأتي في القرآن بمعنى التفسير وإيضاح الكلام[٣].

---

(١) تفسير الطبري ـ بتحقيق أحمد شاكر ـ: (٣/ ١٨٤).

(٢) درء التعارض: (٥/ ٣٨٢)، وانظر: ـ أيضاً ـ (٥/ ٢٣٤)، ونقض المنطق: (ص: ٥٧)، والإكليل في المتشابه والتأويل: (ص: ٢٧ ـ ٢٨)، والصواعق المرسلة: (١/ ١٧٧).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير: (٢/ ٩ ـ ١٠)، وتقريب التدمرية: (٥١).

ثانياً:

تفسير اللفظ وبيان المراد منه، وهذا كثير في استعمالات السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل القرون المشهود لهم بالخير والفضل[١].

قال شيخ الإسلام: «وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً، وهذا ـ والله أعلم ـ هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله، ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: «القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية»، ونحو ذلك، ومراده التفسير.

والمعنى الثاني في لفظ السلف... هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب[٢]، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به»[٣].

والفرق بين معنيي التأويل هنا: أنه بالمعنى الأول يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام كالتفسير والشرح والإيضاح، ويكون وجود التأويل في القلب واللسان والكتاب، حتى يستقيم الكلام يقال: من قبيل الوجود الذهني واللفظي والرسمي.

وأما التأويل بالمعنى الثاني فهو نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أو مستقبلية، فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا نفس

---

(١) انظر: في أدلة وشواهد استعمال لفظ التأويل بمعنى العاقبة والتفسير في كلام الشارع من الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح: التأويل عند الأصوليين للباحث عبد المحسن: (ص: ٦٥ ـ ٦٧)، ومنهج الاستدلال عل مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: (٢/ ٥٣٧ ـ ٥٤٣)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: (١/ ٤٨٨ ـ ٤٩٦)، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية للدكتور محمد أحمد لوح: (ص: ٣ ـ ١٠).

(٢) وهو معنى يرجع إلى العاقبة والمصير.

(٣) الإكليل في التشابه والتأويل: (ص: ٢٥ ـ ٢٦)، وانظر ـ أيضاً ـ التدمرية: (٣/ ٥٥ ـ ٥٦)، والحموية: (٥/ ٣٥ ـ ٣٦) كلاهما ضمن مجموع الفتاوى.

طلوعها، ويكون التأويل من باب الوجود العيني الخارجي، فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة في الخارج بما هو عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها»[١].

أما الثاني ـ وهو اصطلاح المتأخرين ـ فقد ظهر مصطلح التأويل عندهم بمعنى يختلف عن معناه عند السلف، بل ويختلف عن معناه في اللغة العربية كذلك.

وقد تعددت أقوالهم وتنوعت آراؤهم للتعبير عن تعريف التأويل، ومن أشهر تلك التعاريف بأن التأويل هو:

«صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك[٢].

ولعل من أدق التعاريف وأشملها ما عرفه الآمدي؛ لأنه عرف التأويل من حيث هو، دون نظر إلى فاسده من صحيحه وباطله من حقيته، فقال:

«أما التأويل ـ من حيث هو تأويل، مع قطع النظر عن الصحة والبطلان ـ هو: حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له»[٣].

ويعلم أن التأويل بهذا المفهوم لم يكن معروفاً عند السلف، وإنما سماه تأويلاً طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام، وأكثر ما يستعمل في أبواب العقيدة لتحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته[٤].

ومما ينبغي أن يعلم أن التأويل ليس مذموماً على الإطلاق ـ كما سبق أن علم الكلام ليس مذموماً في حد ذاته ـ وليس كل ما سمي تأويلاً يكون باطلاً ومردوداً، بل التأويل منه الفاسد المردود، ومنه الصحيح المقبول.

---

(١) انظر: المصدر السابق الأول: (٢٦)، بتصرف.

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني: (ص: ٢٨)، والإحكام للآمدي: (٢/ ١٩٩)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٣/ ٥٥، ٥/ ٣٥)، وإرشاد الفحول: (ص: ١٧٦)، وأضواء البيان: (١/ ٣٢٩).

(٣) الإحكام للآمدي: (١/ ٥٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: (٤/ ٦٩)، ودرء التعارض: (٥/ ٣٨٢، ٣٨٣).

قال شيخ الإسلام: «إنا لا نذم كل ما يسمى تأويلاً مما فيه كفاية، وإنما نذم تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة الكتاب والسنة، والقول في القرآن بالرأي»[١].

أقسام التأويل:

وباعتبار القبول والرد ينقسم التأويل إلى قسمين: وهما: الصحيح، والفاسد.

وقد ذكر العلماء لكل منهما الشروط والضوابط والسمات تميز أحدهما عن الآخر، فإذا وجدت شروط الصحيح عد التأويل صحيحاً، وإذا اختل منها شرط عد التأويل فاسداً.

المراد بالتأويل الصحيح:

التأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح[٢].

وهذا النوع متفق على قبوله من السلف الصالح، قال شيخ الإسلام: «يجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محظور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإن سمي تأويلاً وصرفاً عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السنة والسلف عليه؛ لأنه تفسير للقرآن بالقرآن، ليس تفسيراً له بالرأي، والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله ﷺ والسابقين»[٣].

شروط التأويل الصحيح:

يمكن إجمال شروط التأويل الصحيح بما يلي:

أولاً:

أن يكون اللفظ المراد تأويله قابلاً للتأويل، ومحتملاً للمعنى الذي صرف إليه لغة، أو عرفاً، أو شرعاً.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠ ـ ٢١).

(٢) الصواعق المرسلة: (١/ ١٨٧).

(٣) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢١).

فيجب أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى المؤول به في ذلك التركيب وإلا كان كذباً على اللغة وتقولاً على الشرع[١].

وعلل شيخ الإسلام اشتراط كون اللفظ قابلاً للمعنى المؤول به بقوله: «لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها... وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة»[٢].

ثانياً:

دلالة تركيب الكلام والسياق على ذلك التأويل واحتماله له.

فلا يجوز تفسير اللفظ بمعنى يحتمله في أصل اللغة دون نظر إلى موقعه من الكلام في سياقه وتركيبه.

«لأن السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظراته...»[٣].

قال ابن القيم: «فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى لغة، وإن احتمله فقد لا يحتمله في ذلك التركيب الخاص، وكثير من المتأولين لا يبالي إذا تهيأ له حمل اللفظ على ذلك المعنى بأي طريق أمكنه أن يدعي حمله عليه...

وأنت إذا تأملت تأويلاتهم رأيت كثيراً منها لا يحتمله اللفظ في اللغة التي وقع بها التخاطب، وإن احتمله لم يحتمله في ذلك التركيب الذي تأوله»[٤].

---

(١) انظر: الصواعق المنزلة لابن القيم بتحقيق الدكتورين أحمد عطية الغامدي وعلي ناصر الفقيهي: (١/ ١٥٣)، وإرشاد الفحول: (ص: ١٧٧)، والتأويل عند الأصوليين: (١٥٦).
(٢) الرسالة المدنية: (٦/ ٣٦٠) ضمن مجموع الفتاوى.
(٣) بدائع الفوائد: (٤/ ٩ ـ ١٠).
(٤) الصواعق المرسلة: (١/ ٢٨٩)، وانظر: الصواعق المنزلة: (١/ ١٥٣).

ثالثاً:

أن يقوم الدليل ـ (من الكتاب، أو السنة الصحيحة، أو إجماع الأمة، أو القرينة) ـ على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه إذا كان لا يستعمل كثيراً فيه[١].

الأصل في الألفاظ أن تجرى على ظاهرها وحقيقتها الصريحة من لفظها، ولا يجوز العدول عن هذا الظاهر إلى معنى آخر محتمل إلا بدليل صارف يكون أقوى من المعنى الظاهر[٢]

قال شيخ الإسلام: «والمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر»[٣].

ولو ساغ حمل أي لفظ على أي معنى يحتمله دون دليل لأدى ذلك إلى إبطال العمل بظواهر النصوص الشرعية وعدم الثقة بها، ولصار ذلك مدخلاً لكل مبطل للطعن في الشرع بتحريف نصوصه، وصرفها عن ظاهرها لمجرد الاحتمال دون دليل[٤].

رابعاً:

سلامة دليل التأويل من المعارض المقاوم.

قال شيخ الإسلام ـ في معرض ذكره لشروط التأويل الصحيح ـ: «إنه لا بد أن يسلم ذلك الدليل الصارف عن معارض، وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل قاطعاً لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهراً فلا بد من الترجيح»[٥].

هذه الشروط إذا توفرت ساغ التأويل وكان صحيحاً مقبولاً، وإلا فلا،

---

(١) إرشاد الفحول: (ص: ١٧٧).

(٢) انظر: الرسالة المدنية: (٦/ ٣٦٠) ضمن مجموع الفتاوى، ومختصر الصواعق المرسلة: (١/ ٣٢).

(٣) الإكليل: (ص: ٢٤ ـ ٢٥)، وانظر: مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٨٨).

(٤) البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني: (١/ ٥١٦، ٥٣٧).

(٥) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٤٥٩).

قال الآمدي: «وإذا عرف معنى التأويل فهو مقبول معمول به بشروطه، ولم يزل علماء الأمصار في كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا عاملين به من غير نكير»[1].

التأويل الفاسد: أنواعه وسماته:

بعد أن عرفنا التأويل الصحيح، وحكمه، وشروطه في ضوء أقوال السلف الصالح، يكون من المناسب ومن السهل ـ إن شاء الله ـ أن نعرف نقيضه وهو التأويل الفاسد، إذ المتبادر إلى الذهن أنه ما يخالف التأويل الصحيح وهو كذلك.

فكل صرف للكلام عن ظاهره مجرد من الدليل وخال من تأييد السياق والتركيب، فهو فاسد ومردود.

قال شيخ الإسلام: «والتأويل المردود هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره»[2].

قال ابن القيم: «والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص، وما جاءت به السنة، هو التأويل الفاسد»[3].

أنواع التأويل الفاسد:

أنواع التأويل الفاسد كثيرة، ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله معظمها[4]، نجملها فيما يأتي مع شرح موجز حسب ما يقتضيه هذا المبحث:

١ ـ ما لم يحتمله اللفظ بوضعه اللغوي كتأويلهم قول النبي ﷺ: «وأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رب العزة عليها رجله ـ وفي رواية ـ قدمه»[5]، بأن الرجل جماعة من الناس، فإن هذا لا يعرف في شيء من لغة العرب البتة.

---

(١) الإحكام: (٣/ ٥٠). (٢) الإكليل: (ص: ٣٤).

(٣) الصواعق المرسلة: (١/ ١٨٧)، والصواعق المنزلة: (١/ ٨٤).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة: (١/ ١٨٧ ـ ٢٠١)، والصواعق المنزلة: (١/ ٨٤ ـ ٩٣).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، (٨/ ٥٩٥)، برقم: (٤٨٥٠)، ومسلم، كتاب الجنة، باب (النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء)، (٤/ ٢١٨٦)، برقم: (٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ ـ ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع وإن احتمله مفرداً كتأويل قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[١] بالقدرة؛ فإن قدرة الله ﷻ لا يستقيم تثنيتها بحال.

٣ ـ ما لم يحتمله سياقه وتركيبه، وإن احتمله في غير ذلك السياق، مثاله: تأويلهم قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾[٢] بأن إتيان الرب هو إتيان بعض آياته التي هي أمره، وهذا يأباه السياق كل الإباء، وحمله على ذلك مع هذا التقسيم، وهذا التنويع ممتنع غاية الامتناع.

٤ ـ ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب وإن ألف في الاصطلاح الحادث، وهذا موضع زلت فيه أقدام كثير من الناس وضلت فيه أفهامهم، حيث تأولوا كثيراً من ألفاظ النصوص بما لم يؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب، وإن كان معهوداً في اصطلاح المتأخرين، كما تأولت طائفة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾[٣] بالحركة، وقالوا: استدل بحركته على بطلان ربوبيته، ولا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة البتة في موضع واحد[٤].

٥ ـ ما ألف استعماله في ذلك المعنى لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيحمله المتأول على المعنى الذي لا يحتمله، وهذا من أقبح الغلط والتلبيس، كتأويل اليدين في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ بالنعمة، ولا ريب أن العرب تقول: لفلان عندي يد، ولكن حمل اليد هنا على النعمة باطل من وجوه آتية:

أولاً: لأن الله تعالى أضاف الفعل هنا إلى نفسه مع تعديته بالباء التي هي نظير قولك: كتبت بالقلم.

---

(١) سورة ص، من الآية: (٧٥). (٢) سورة الأنعام، من الآية: (١٥٨).

(٣) سورة الأنعام، من الآية: (٧٦).

(٤) قد سبق رد شيخ الإسلام على هذا التأويل الفاسد في الفصل السابع ـ المبحث الثالث ـ من الباب الأول فراجعه إن شئت: (ص: ٢٧٨).

ثانياً: أن الله تعالى جعل ذلك النوع من الخلق خاصاً بآدم دون البشر، ولا وجه لتخصيصه بذلك لو كانت اليد بمعنى النعمة.

ثالثاً: تلزم من هذا التأويل تثنية نعمة الله تعالى ولا وجه لها لا في اللغة، ولا في العقل، ولا في الشرع.

٦ ـ كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال، كتأويل قول النبي ﷺ: «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل»[١]، بحمله على الأمة أو المكاتبة[٢]، فإن هذا التأويل مع شدة مخالفته لظاهر اللفظ يرجع على أصل النص بالإبطال، وهو قوله ﷺ: «فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها»[٣]، وهذا يرجع على أصل النص بالإبطال من وجه آخر، فإنه أتى فيه بـ (أي) الشرطية التي هي من أدوات العموم، وأكدها بـ (ما) المقتضية تأكيد العموم، وأتي بالنكرة في سياق الشرط هي تقتضي العموم.

٧ ـ تأويل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يفهم منه عند الإطلاق إلا ذلك المعنى، بالمعنى الخفي الذي لا يطلع عليه إلا أفراد مبتدعة من أهل الفلسفة والكلام، كتأويل (الأحد) الذي لا يفهم منه في لغة العرب إلا واحد، بالذات

---

(١) أخرجه أبو داود من حديث عائشة ﵂، كتاب النكاح، باب في الولي، (٥٦٦/٢) برقم: (٢٠٨٣)، والترمذي، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي: (٢٢٦/٤) برقم: (١١٠٧) ـ مع تحفة الأحوذي ـ، وقال: حديث حسن، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي: (٦٠٥/١)، برقم: (١٨٨١).

(٢) وقد ذكر الإمام الخطابي في معالم السنن تأويلاً آخر ورد عليه حيث قال: «وقد تأوله بعضهم على نفي الفضيلة والكمال، وهذا تأويل فاسد؛ لأن العموم يأتي على أصله جوازاً أو كمالاً، والنفي في المعاملات يوجب الفساد؛ لأنه ليس لها إلا جهة واحدة، وليس كالعبادات والقرب التي لها جهتان من جواز ناقص وكامل، وكذلك تأويل من زعم أنها ولية نفسها، وتأول معنى الحديث على أنها إذا عقدت على نفسها فقد حصل نكاحها بولي، وذلك أن الولي هو الذي يلي على غيره ولو جاز هذا في الولاية لجاز مثله في الشهادة، فتكون هي الشاهدة على نفسها فلما كان في الشاهد فاسداً كان في الولي مثله».
انظر: حاشية سنن أبي داود: (٥٦٨/٢).

(٣) جزء من الحديث السابق تخريجه.

المجردة من الصفات، وهذا بالإضافة إلى أنه محال وجوده في الخارج، فلا يتم تحصيله في الذهن إلا بعد مقدمات طويلة وصعبة جداً. وكلام الله واضح.

٨ ـ التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب، كتأويل الجهمية قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[(١)] بأنها فوقية الشرف كقولهم: الدرهم فوق الفلس، والدينار فوق الدرهم. ولا شك أن هذا التأويل لا يخلو من سوء أدب مع الله جل جلاله.

٩ ـ تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة مقتضية، فإن مثل هذا لا يتأتى في كلام المبين الهادي بكلامه؛ لأن الكلام المجرد عن القرائن الدالة على المعنى المخالف للظاهر يوقع السامع في اللبس والخطأ وذلك يتنافى مع مقاصد شريعة من أنزل كلامه بياناً وهدى، فلو أراد خلاف ظاهر كلامه ولم تحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم السامعين لم يكن بياناً ولا هدى، وهذا يتناقض مع كون القرآن ميسراً للذكر كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾[(٢)].

أنواع تيسير القرآن للذكر:

قال ابن القيم: «وتيسيره للذكر يتضمن أنواعاً من التيسير:

١ ـ تيسير ألفاظه للحفظ.

٢ ـ تيسير معانيه للفهم.

٣ ـ تيسير أوامره ونواهيه للامتثال»[(٣)].

بعض سمات التأويل الفاسد وآثاره:

أولاً: قلة تعظيم النصوص الشرعية وعدم الاعتماد عليها:

فالنص إن كان من القرآن سارع أهل التأويل إلى إبطال حقيقة معناه بأنواع

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: (١٨).

(٢) سورة القمر، الآيات: (١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠).

(٣) الصواعق المرسلة: (١/ ٣٣١).

التأويلات، وإن كان من السنة ردوه بحجة أنه آحاد[١].

وصوَّر العلامة ابن القيم قلة تعظيمهم النصوص وتلاعبهم بها وحملها على أنواع من التأويلات الفاسدة بقوله: «فلو رأيتها وهم يلوكونها بأفواههم وقد حلت بها المثلات، وتلاعبت بها أمواج التأويلات، وتقاذفت بها رياح الآراء، واحتوشتها رماح الأهواء، ونادى عليها أهل التأويل في سوق من يزيد، فلو شاهدتها بينهم وقد تخطفتها أيدي الاحتمالات، ثم قيدت بعد ما كانت مطلقة بأنواع الإشكالات، وعزلت عن سلطة اليقين، وجعلت تحت حكم تأويل الجاهلين»[٢].

وآل بهم الأمر إلى أن يصرحوا بإنكار الأخذ بظاهر الكتاب والسنة، قال الصاوي[٣] في حاشيته على تفسير الجلالين: «... لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر»[٤].

علق على هذا الضلال الصريح العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وأما قوله: إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر فهذا أيضاً من أشنع الباطل وأعظمه، وقائله من أعظم الناس انتهاكاً لحرمة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، سبحانك هذا بهتان عظيم.

والتحقيق الذي لا شك فيه، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح.

والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يصدر البتة

---

(١) انظر: تحريم النظر في كتب أهل الكلام: (ص: ٤٩)، والفتح المبين للدكتور علي الفقيهي: (٢٨).

(٢) الصواعق المرسلة: (١/ ٢٩٧)، وانظر: مختصر الصواعق: (١/ ٤٩).

(٣) هو: أحمد بن محمد الصاوي المصري المالكي، عالم مشارك، له مصنفات كثيرة، توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف.
انظر ترجمته في: الأعلام: (١/ ٢٣٣)، ومعجم المؤلفين: (٢/ ١١١).

(٤) حاشية الصاوي: (٣/ ٩).

عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإنما يصدر عمن لا علم له بالكتاب والسنة أصلاً؛ لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهرهما كفراً»[1].

ثانياً: الإلحاد في النصوص القرآنية:

وذلك بتحريف لفظها أو معناها، فإذا وجد أهل التأويل آية تخالف قواعدهم الكلامية وأصولهم الفلسفية المضطربة، وقوانينهم العقلية الوضعية، اجتهدوا في تحريف لفظها أو معناها، والشواهد على ذلك كثيرة، قد سبق شيء منها في فصل الولوع بالفلسفة والكلام، وسيأتي مزيد من ذلك في الأمثلة التطبيقية ـ إن شاء الله ـ.

ثالثاً: الاضطراب والشك وعدم الانضباط تحت قواعد معينة واضحة:

إن من أبرز سمات أهل التأويل الفاسد الوقوع في الاضطراب والحيرة، فهم لا يخضعون لظاهر النصوص، ولا يحتكمون لضوابط علمية معينة، وليس لهم قانون ثابت في تفسير النصوص يمكن أن يطرد في جميع المواضع، بل هم «متناقضون ومضطربون في موقفهم مما يثبت أو ينفى من الأدلة النقلية، فلا تكاد تسلم لهم قاعدة في ذلك، وهذا من أعظم العبر على ضلال البشرية، وتخبط الفكر، [وتشتت الرأي] حين تزهد في شرع ربها وتظن الكمال في عقولها، وتتبع أهواءها المحجوبة والمحفوفة بالشهوات والشبهات»[2].

قال شيخ الإسلام: «ولهذا لما لم يكن لهم قانون قويم وصراط مستقيم في النصوص، لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين النصوص التي تحتاج إلى تأويل والتي لا تحتاج إليه، إلا بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب، لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب»[3].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنك إذا تأملت كلامهم لم تجد لهم قانوناً فيما يتأول وما لا يتأول، بل لازم قولهم إمكان تأويل الجميع، فلا يقرون إلا بما يعلم ثبوته

---

(١) أضواء البيان: (٧/٤٢٨).

(٢) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: (١/٢٥٨).

(٣) درء التعارض: (٥/ ٢٤٠).

بدليل منفصل عن السمع»[١].

وهذا التخبط والاضطراب في التأويل ليس خاصاً بآيات الأسماء والصفات، بل هو داخل في كثير من الأبواب الفقهية والعقدية، كما هو موجود عند جميع الطوائف وسائر الفرق، فكل «طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، والعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه؛ ولهذا لما أصلت الرافضة عداوة الصحابة ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه.

ولما أصَّلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلم أحداً ولا يُرى بالأبصار، ولا هو فوق عرشه مبايناً لخلقه، ولا له صفة تقوم به، أوَّلوا كل ما خالف ما أصَّلوه.

ولما أصَّلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده أو لم يقدرها عليهم أوَّلوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصَّلت المعتزلة بنفوذ الوعيد وأن من دخل النار لم يخرج منها أبداً أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أوَّلوا ما خالف أصولهم...

ولما أصلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه، وأن حركات العبد بمنزلة هبوب الرياح وحركات الأشجار، أولوا كل ما جاء خلاف ذلك»[٢].

رابعاً: الاختلاف والتفرق في الدين، وإثارة الفتن وتفريق الأمة:

إن التأويل الفاسد من أهم عوامل الاختلاف بين المسلمين وتشتت كلمتهم وتمزقهم وتفرقهم في الدين.

---

(١) المصدر السابق: (٥/ ٢٤٤). وللاستزادة انظر: فصل: في تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وأحاديثها وما لا يسوغ، من مختصر الصواعق المرسلة: (١/ ١٨ ـ ٢١).

(٢) الصواعق المرسلة: (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢).

«وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله، فهل قتل عثمان رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد؟ وكذا ما جرى في يوم الجمل(١)، وصفين(٢)، ومقتل الحسين رضي الله عنه، والحرة(٣)؟ وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إلا بالتأويل الفاسد؟!»(٤).

قال ابن القيم رحمه الله: «وإذا تأمل المتأمل فساد العالم وما وقع فيه من التفرق والاختلاف، وما دفع إليه أهل الإسلام وجده ناشئاً من جهة التأويلات المختلفة المستعملة في آيات القرآن وأخبار الرسول ﷺ التي تعلق بها المختلفون على اختلاف أصنافهم في أصول الدين أو فروعه، فإنها أوجبت ما أوجبت من التباين والتحارب وتفرق الكلمة، وتشتت الأهواء، وتصدع الشمل، وانقطاع الحبل، وفساد ذات البين، حتى صار يكفر ويلعن بعضهم بعضاً، وترى طوائف منهم تسفك دماء الآخرين، وتستحل منهم أنفسهم وحرمهم وأموالهم وما هو أعظم مما يرصدهم به أهل دار الحرب من المنابذين لهم»(٥).

وقال العلامة ابن الوزير: «نظرت إلى شدة الخلاف الذي بين أهل الإسلام من أهل القوانين العلمية البرهانية، وأهل القوانين الرياضية الرهبانية، وأهل التفاسير والتآويل للآيات القرآنية، وأهل الأنظار في الفروع الظنية، فرأيت اختلافاً كبيراً، وتعادياً نكيراً، وتباعداً كثيراً، سبق إلى ظن الناظر فيه أنه لا طريق له ـ مع سعة ذلك ـ إلى تمييز المحق من المبطل، والمصيب من المخطئ»(٦).

---

(١) كان في سنة ست وثلاثين هجرية بالبصرة، وقتل فيه خلق كثير من أعلام المسلمين. انظر: تاريخ الطبري: (٤/ ٤٤٥).

(٢) صفين: اسم لمكان الوقعة التي كانت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وذلك في سنة ست وثلاثين هجرية. وللتفصيل انظر: البداية والنهاية: (٧/ ٢٥٣ ـ ٢٨٥).

(٣) نسبة إلى حرة واقم، إحدى حرتي المدينة، وهي الشرقية، وكانت فيها وقعة الحرة المشهورة سنة ثلاث وستين هجرية في أيام يزيد بن معاوية، وكان أمير الجيش مسلم بن عقبة المري، المسمى المسرف، وهو الذي قدم المدينة ونزل الحرة.
انظر: الكلام على هذه الوقعة المؤلمة في البداية والنهاية: (٨/ ٢١٧ ـ ٢٢٢)، ومعجم البلدان: (٢/ ٢٤٩).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٥) الصواعق المرسلة: (١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٦) إيثار الحق على الخلق: (ص: ٩).

خامساً: التناقض وعدم وجود الوحدة الفكرية والعقدية:

من سمات التأويل الفاسد التي تلازمه ولا تفارقه أبداً، التناقض والتعارض في تفسير النصوص، ولذا تجد الواحد من أهل التأويل يتمسك بظاهر نص من النصوص، بينما يؤول نظيره عن معناه الظاهر بلا دليل ولا برهان.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فكل من أعرض عن الطريقة السلفية النبوية الشرعية الإلهية، فإنه لا بد أن يضل ويتناقض، ويبقى في الجهل المركب أو البسيط»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا خلاف بين جميع الطوائف أن كثيراً من هذه التأويلات أو أكثرها باطل، بل كثير من التأويلات يعلم فسادها بضرورة العقل، وذلك أنه ما من طائفة من الطوائف الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ويلحدون في أسماء الله وآياته... إلا وهي ترد كثيراً من تأويلات الطائفة الأخرى، وتقول إنها باطلة»[2].

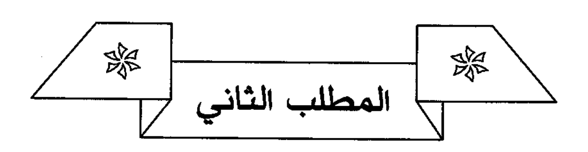
ـــــــــــــــــــ

(١) درء التعارض: (٥/ ٣٥٦).

وعرف الجرجاني الجهل المركب بقوله: «هو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع»، والجهل البسيط ـ أيضاً ـ بقوله: «هو عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالماً».

انظر: التعريفات: (ص: ١٠٨).

(٢) نقض التأسيس: (٣/ ١٦٧).



المطلب الثاني

أقوال العلماء في ذم التأويل الفاسد والتحذير منه

لقد ذكر جماعة من أهل العلم إجماع الصحابة والتابعين على نبذ التأويل، وأقوال السلف الصالح في ذمه والتحذير منه، وإليك بعض أقوالهم:

١ـ نقل الإمام **ابن قدامة** عن الإمام **ابن خزيمة** موقف الصحابة والتابعين رضي الله عنهم من التأويل بقوله: «إن الأخبار في صفات الله موافقة لكتاب الله تعالى، نقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن، من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا، على سبيل الصفات لله تعالى، والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله تعالى في تنزيله، ونبيه الرسول ﷺ عن كتابه، مع اجتناب التأويل، والجحود، وترك التمثيل والتكييف»[١].

٢ ـ قال **أبو المعالي الجويني**: «وقد درج صحب النبي ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين رضي الله عنهم على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع بحق، فعلى ذي الدين أن يعتقد تنزيه الرب عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى»[٢].

---

(١) ذم التأويل: (ص: ١٦) بتحقيق بدر البدر.

(٢) العقيدة النظامية للجويني: (٢٣ ـ ٢٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذهب السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه»[١].

٣ ـ وقال **أبو حامد الغزالي** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عند ترجيحه مذهب السلف في ترك التأويل ـ: «إن الصحابة في طول أعصارهم[٢] إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل، ولو كان من الدين لأقبلوا عليه ليلاً ونهاراً، ودعوا أولادهم وأهلهم إليه»[٣].

٤ ـ وهذا الإجماع على نبذ التأويل وتركه قد أطبق على نقله علماء الآثار، ولم يعرف في ذلك بينهم خلاف أو شجار، قال **ابن قدامة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الإجماع فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع، أو منسوب إلى بدعة، والإجماع حجة قاطعة؛ فإن الله تعالى لا يجمع أمة محمد عليه السلام على ضلالة»[٤].

٥ ـ ومنهج السلف الصالح في التعامل مع النصوص الشرعية بعيد عن التأويل ولم يثبت أنهم تأولوا شيئاً من القرآن أو السنة تأويلاً فاسداً وفي ذلك يقول **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك ـ على ما شاء الله تعالى ـ من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاه المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله...»[٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يكن في الصحابة من تأول شيئاً من نصوصه ـ [أي

---

(١) المصدر السابق: (ص: ٢٣). (٢) وفي الكتاب: «عصرهم».

(٣) إلجام العوام عن علم الكلام (الباب الثاني في إقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف): (ص: ٢٤ ـ ٢٥) باختصار.

(٤) ذم التأويل: (ص: ٣٨). (٥) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٩٤).

الوحي] ـ على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر عما بعد الموت»[١].

٦ ـ وموقفهم من النصوص مبني ـ كما قال **ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «على إثبات ما نطق الكتاب والسنة، كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدوا لشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً، . . . ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً وأجروها على سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين»[٢].

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ بعض مخاطر التأويل الفاسد حيث قال: «لو علموا أي باب شر فتحوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة، وأي بناء للإسلام هدموا بها، وأي معاقل وحصون استباحوها لكان أحدهم أن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتعاطى شيئاً من ذلك. . . فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله ﷺ بكلامه ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل؟

وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل؟

وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل»[٣].

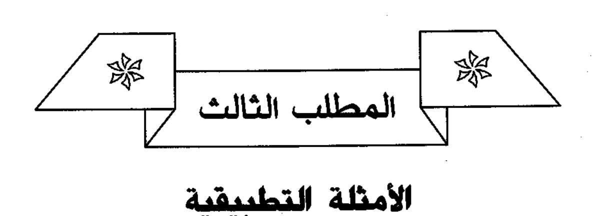
○○○○○

---

(١) المصدر السابق: (١٣/ ٢٥٢).

(٢) إعلام الموقعين: (١/ ٤٩).

(٣) المصدر السابق: (٤/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).



المطلب الثالث

الأمثلة التطبيقية

التأويل الفاسد أساس كل بدعة:

إن التمسك بالتأويل الفاسد من أخطر مناهج أهل الأهواء وأبرز سماتهم، فهو وسيلتهم لرد دلالة النصوص القرآنية وتعطيل معانيها وتحريف مفاهيمها، دون تعرض لإنكارها وردها بالكلية، ولذا نعده سبباً رئيسياً من أسباب الخطأ في التفسير، قال الله تعالى: ﴿يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَـٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[1].

كما أن التأويل من أهم الوسائل لنشر البدع والضلالات، ومن أكبر العوامل للفساد في الدين.

وذلك «لأنه لما كانت أصول البدع وأسسها كلها ترجع إلى مخالفة النص، وعدم الالتزام بمقتضاه، وكان التأويل الباطل أكبر عقبة وضعها المبتدعة على طريق العمل بالنصوص الشرعية، كان بدهياً أن يكون التأويل هو أساس كل بدعة ظهرت في الإسلام..؛ لأنه كل مبتدع يسعى إلى البحث عن مستند له في النصوص، وإذا لم يظفر بدليل أو شبهة يغتر بها المغرورون والمخدوعون لجأ إلى لي أعناق النصوص بالتأويل حتى تتفق مع مذهبه، وما هي بمتفقة، فانتشرت البدع، والضلالات بهذه الطريقة، وأصحابها الخاسرون يحسبون أنهم يحسنون صنعاً»[2].

وبالقصة التالية يظهر مدى تمسك المبتدعة بالتأويل الفاسد، وكيف جعلوه

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: (٧٨).

(٢) جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية: (ص: ٣٧)، بتصرف يسير.

أداة لهدم النصوص الصحيحة الثابتة، وسُلَّماً لإحقاق الباطل وإبطال الحق، قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبلغنا أن بعض أصحاب المريسي قال له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في رد مذاهبنا مما لا يمكن التكذيب بها مثل: سفيان عن منصور عن الزهري، والزهري عن سالم، وأيوب وابن عون عن ابن سيرين، وعمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ وما أشبهها؟

قال: فقال المريسي: «لا تردوه تفتضحوا، ولكن غالطوهم بالتأويل، فتكونوا قد رددتموها بلطف إذ لم يمكنكم ردها بعنف. . .»[1].

وجاء كلام الرازي أوضح من ذلك حيث قال: «إن المصير إلى التأويل أمر لا بد منه لكل عاقل، وعند هذا قال المتكلمون لما ثبت بالدليل أنه ﷻ منزه عن الجهة والجسمية: وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار محملاً صحيحاً؛ لئلا يصير ذلك سبباً للطعن فيها»[2].

وما من طائفة من أهل البدع، ولا فرقة من أهل الأهواء إلا ولها تأويلات فاسدة جنت على معاني النصوص القرآنية، وطغت على العقيدة الإسلامية حيث صرفوا معاني النصوص الحقيقية الصحيحة إلى المعاني البعيدة وغير المقصودة.

وكتب التفسير ـ إضافة إلى كتب الأديان والفرق ـ التي ملئت بالتأويلات الفاسدة خير شاهد على ذلك، ولا يمكن سرد الأمثلة من كلها في هذا المقام، ونكتفي هنا بذكر بعضها الأهم والأقرب إلى عنوان المبحث، وتكون هذه النماذج من غير باب الأسماء والصفات؛ لأنه قد مر بنا شيء منها في المبحث السابق، كما سبق بعض النماذج ضمن ذكر أنواع التأويل الفاسد، وتأويلات بعض الفرق الباطلة المشهورة بأخذ التأويل الفاسد سيأتي ذكرها في الباب الثالث تحت عنوان مستقل بإذن الله تعالى.

---

(١) رد الدارمي: (ص: ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٢) تأسيس التقديس: (ص: ١٠٩).

مبدأ تقسيم الفلاسفة الناس إلى خواص وغيرهم:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[(١)].

أوَّل بعض المؤولة هذه الآية الواضحة في معناها حيث استنبط من الآية مبدأ تقسيم الفلاسفة الناس إلى خواص وغيرهم، ومن ثم قسم خطاب الشرع بناء على ذلك أوزاعاً، وفسر الآية تفسيراً فلسفياً فقال ابن رشد: «وإذا تقرر هذا كله وكنا نعتقد معشر المسلمين أن شريعتنا هذه الإلهية حق، وأنها التي نبهت على هذه السعادة ودعت إليها التي هي المعرفة بالله جل وعز وبمخلوقاته، وأن ذلك متقرر عند كل مسلم من الطريق الذي اقتضته جبلته، وطبيعته من التصديق، وذلك أن طباع الناس متفاضلة في التصديق، فمنهم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك، ومنهم من يصدق بالأقوال الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية؛ وذلك أن شريعتنا هذه الإلهية قد دعت الناس من هذه الطرق الثلاث، عم التصديق بها كل إنسان... وذلك صريح في قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾»[(٢)].

فهنا قسم الرجل الناس إلى أهل البرهان، وهم الفلاسفة، وأهل الجدل، وهم المتكلمون، وأهل الخطاب وهم من عدا الصنفين من الجمهور والدهماء[(٣)]، وأما تأويله الآية فمقتضاه أن المقصود بالحكمة هنا البرهان الذي لا يقصدون به غير الفلسفة، وبالموعظة الحسنة الخطاب الجمهوري، وبالمجادلة أهل الكلام.

ويلاحظ على كلام ابن رشد هذا أمور:

---

(١) سورة النحل، من الآية: (١٢٥).

(٢) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: (١٧).

(٣) الدهماء: مؤنث الأدهم: الجماعة من الناس والعدد الكثير.
انظر: لسان العرب: (١٢/ ٢١١ ـ ٢١٢)، والمعجم الوسيط: (١/ ٣٠٠) مادة: (دهم).

١ ـ سيره على منهج الفلاسفة الإلهيين الذين يفسرون السعادة بالمعرفة العقلية بالله ﷻ.

٢ ـ إغراقه في تحريف الحقائق الدينية وتحويلها إلى الآراء الفلسفية.

٣ ـ تفسيره الحكمة بالفلسفة، وهذا أحد الأباطيل؛ فإن لازمه أن النبي ﷺ كان يدعو الناس بالفلسفة[(١)].

ولعله من أجل ذلك قال شيخ الإسلام في شأن ابن رشد: أنه «يميل إلى باطنية الفلاسفة الذين يوجبون إقرار الجمهور على الظاهر، ليس هو من باطنية الشيعة كالإسماعيلية ونحوهم الذين يظهرون الإلحاد»[(٢)].

ولا شك أن الآية محكمة صريحة في معناها واضحة في دلالتها على المراد، فتفسيره الصحيح هو كما ذكره إمام المفسرين ابن جرير الطبري بقوله: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿ٱدْعُ﴾ يا محمد من أرسلك إليه ربك بالدعاء إلى طاعته ﴿إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ يقول: إلى شريعة ربك التي شرعها لخلقه، وهو الإسلام ﴿بِٱلْحِكْمَةِ﴾ يقول: بوحي الله الذي يوحيه إليك، وكتابه الذي نزله عليك ﴿وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ يقول: وبالعبر الجميلة التي جعلها الله حجة عليهم في كتابه، وذكرهم بها في تنزيله ـ كالتي عدد عليهم في هذه السورة من حججه ـ وذكرهم فيها من آلائه ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ يقول: وخاصمهم بالخصومة التي هي أحسن من غيرها أن تصفح عما نالوا به عرضك من الأذى، ولا تعصه في القيام بالواجب عليك من تبليغهم رسالة ربك»[(٣)].

وهكذا فسر أئمة المفسرين من السلف الصالح الآية كالبغوي وابن كثير وغيرهما[(٤)].

تأويلات الشيعة الباطلة:

٢ ـ أوَّل الرافضة قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾[(٥)] بأنه هو أمير المؤمنين، ومعرفة الإمام[(٦)].

---

(١) انظر: درء التعارض: (٦/ ٢١١)، وجناية التأويل الفاسد: (ص: ٤٧٦) بتصرف يسير.

(٢) درء التعارض: (٦/ ٢٣٧).

(٣) تفسير الطبري: (٧/ ٦٦٣).

(٤) انظر: ـ على سبيل المثال ـ تفسير البغوي: (٥/ ٥٢)، وتفسير ابن كثير: (٢/ ٦١٣).

(٥) سورة الفاتحة، الآية: (٦).

(٦) تفسير القمي: (١/ ٤٦).

٣ ـ وأوّل المفسر الشيعي القمي[1] الكتاب في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[2] بأنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفسر ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بأنهم شيعة علي، و﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[3] بأنهم الذين يؤمنون بقيام القائم[4].

٤ ـ وأوّل بعض الرافضة قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[5]، بأن المراد بأولي الأمر علي بن أبي طالب وذريته المعصومون[6].

ولا شك في كون هذه التأويلات فاسدة؛ لأنها من باب التخصيص بلا دليل، وقد رد على التأويل الأخير الإمام القرطبي بقوله: «... ولو كان كذلك ما كان لقوله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[7] معنى، بل كان يقول: فردوه إلى الإمام وأولي الأمر، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة. وهذا قول مهجور مخالف لما عليه الجمهور»[8].

٥ ـ واستدل بعضهم على عصمة الأئمة ـ استدلالاً باطلاً ـ من قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ۝١٣٠﴾[9] حيث قالوا:

«الآية تدل على عصمة آل محمد؛ لأن معنى السلام: السلامة من العيوب، والبراءة من الذنوب، وهي العصمة»[10].

ورد القرطبي على هذا التأويل الفاسد بقوله: «قال السهيلي[11]: قال

---

(١) هو: علي بن إبراهيم شيخ مشايخ الشيعة في الحديث وفي التفسير، ولم يعلم تاريخ وفاته، إلا أنه كان حياً في سنة (٣٠٧هـ).
انظر: الكنى والألقاب للعباس القمي: (٣/ ٦٨).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢). (٣) سورة البقرة، الآية: (٣).

(٤) انظر: تفسير القمي: (١/ ٣٠، ٤٦)، وتفسير العياشي: (١/ ٢٥ ـ ٢٦).

(٥) سورة النساء، من الآية: (٥٩).

(٦) انظر: توفيق التطبيق لعلي الجيلاني: (ص: ٣٩).

(٧) جزء من الآية السابقة. (٨) تفسير القرطبي: (٥/ ١٦٩).

(٩) سورة الصافات، الآية: (١٣٠).

(١٠) انظر: منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الاثني عشر لعلي البحراني: (ص: ٣٥٩ـ ٣٦٠).

(١١) هو: الإمام الحافظ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الأندلسي المالقي المالكي، كان عالماً بالعربية والتفسير وصناعة الحديث، عارفاً بعلم=

بعض المتكلمين في معاني القرآن: آل ياسين آل محمد ﷺ، ونزع إلى قول من قال في تفسير «يس» يا محمد. وهذا القول يبطل من وجوه كثيرة: أحدها: أن سياقة الكلام في قصة إلياسين يلزم أن تكون كما هي في قصة إبراهيم ونوح وموسى وهارون، ـ [عليهم السلام] ـ وأن التسليم راجع عليهم، ولا معنى للخروج عن مقصود الكلام لقول قيل في تلك الآية الأخرى مع ضعف ذلك القول أيضاً؛ فإن «يس» و«حم» و«الم» ونحو ذلك القول فيها واحد، إنما هي حروف مقطعة... وأيضاً فإن رسول الله ﷺ قال: «لي خمسة أسماء»[(١)] ولم يذكرفيها «يس». وأيضاً فإن «يس» جاءت التلاوة فيها بالسكون والوقف، ولو كان اسماً للنبي ﷺ لقال: «يسن» بالضم؛ كما قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ وإذا بطل هذا القول لما ذكرناه فـ (إل ياسين) هو إلياس المذكور وعليه وقع التسليم»[(٢)].

٦ ـ قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾[(٣)].

أجمع أهل التفسير على أن هذه الآية نزلت في قوم من أهل النفاق، وأن هذه الصفة صفتهم[(٤)].

وقد شق هذا الإجماع المفسر الشيعي الفيض الكاشاني حيث أول الآية تأويلاً فاسداً، وأظهر به بغضه وعداءه للصحابيين الجليلين الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقال في تفسير الآية: «كابن أبي وأصحابه، وكالأول والثاني[(٥)]،

= الكلام والأصول. توفي رحمه الله سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. وسهيل: قرية من عمل مالقة.
انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: (٤/ ١٣٤٨)، وطبقات المفسرين للداودي: (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤).

(١) وتمامه: «أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب».
رواه البخاري، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ...: (٦/ ٦٤١)، برقم: (٣٥٣٢)، ومالك في الموطأ: (٢/ ١٠٠٤).

(٢) تفسير القرطبي: (١٥/ ٧٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٨).

(٤) انظر: تفسير الطبري: (١/ ١٤٩)، وتفسير القرطبي: (١/ ١٣٥).

(٥) يطلق الشيعة على الخلفاء الثلاثة الراشدين: الأول، والثاني، والثالث.

وأضرابهما من المنافقين الذين زادوا على الكفر الموجب للختم، والغشاوة، والنفاق، لا سيما عند نصب أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة، والإمامة»(١).

٧ ـ قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾(٢).

فسر المفسرون من الرافضة الجبت والطاغوت بأبي بكر وعمر(٣).

والآيات التي أولها الرافضة بالنيل من الصحابة، ولإثبات ما اعتقدوا من تكفيرهم وتفسيقهم وشتمهم، كثيرة، وليس المقام لذكرها.

ولا ريب أن هذا الموقف من الصحابة تكذيب لكلام الله ﷻ الذي زكاهم في كتابه الكريم ورضي عنهم، ولرسوله ﷺ الذي بشر هؤلاء بالجنة، والمقللون من شأن الصحابة يهدفون من وراء هذا الجرح والشتم تعطيل السنة؛ لأنها نقلت إلينا بواسطة الصحابة.

وهذا الأمر قد تنبه له سلفنا الصالح منذ وقت مبكر، فقال الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله: «إذا رأيت الرجل ينقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة»(٤).

تأويل البابية والبهائية:

٨ ـ أول بعض كبار البابية والبهائية(٥) قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ

---

(١) الصافي في تفسير القرآن: (١/ ٦٠). (٢) سورة النساء، من الآية: (٥١).

(٣) انظر: البرهان في تفسير القرآن لهاشم البحراني: (١/ ٣٧٦)، وتفسير العياشي: (١/ ٢٤٦).

(٤) أسنده الخطيب البغدادي في الكفاية: (ص: ٤٩).

(٥) البابية والبهائية حركة خطيرة أسسها المرزا علي محمد رضا الشيرازي (١٢٣٥ ـ ١٢٦٥هـ) سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م تحت رعاية الاستعمارين: الروسي والإنجليزي، واليهودية العالمية بهدف إفساد العقيدة الإسلامية، وتفكيك وحدة المسلمين، وصرفهم عن قضاياهم الأساسية.

انظر: البابية عرض ونقد للشيخ إحسان إلهي ظهير: (ص: ٤٩)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: (ص: ٦٣).

﴿لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤﴾[1] بما يدل على هذيانه وتلاعبه بالنص القرآني والعقل الإنساني فقال ما نصه: «وقد قصد الرحمن من ذكر يوسف نفس الرسول، وثمرة البتول، وحسين بن علي بن أبي طالب مشهوداً. . إذ قال حسين لأبيه يوماً: إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم بالإحاطة على الحق لله القديم سجاداً. . . وإن الله قد أراد بالشمس فاطمة، وبالقمر محمداً، وبالنجوم أئمة الحق في أم الكتاب معروفاً، فهم الذين يبكون على يوسف بإذن الله سجداً وقياماً»[2].

فأين هذا التفسير من ظاهر الآية! انحراف واضح في فهم مدلولات ألفاظ القرآن، وتأويل فاسد لنصوصه، وتحريف باهر لمعانيه. وللبابية تأويلات فاسدة كاسدة أخرى أردأ وأحط مما ذكر، يقصدون وراءها هدم مسلمات الإسلام وضياع أحكام القرآن، وأنى لهم ذلك[3]!

٩ ـ ومن التأويلات الفاسدة تأويل من تأول لفظ الخليل في قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾[4] بالفقير.

فهذا التأويل لا يصح من جهة المعنى؛ فإن ذلك يصير المعنى القرآني غير صحيح، لأن إبراهيم عليه السلام الذي يقدم العجل السمين المشوي لضيوفه من عند أهله لا يصح أن يعد فقيراً؛ فهذا غير صحيح في الاعتبار، لم يجر على مقتضى العلم[5].

تأويل المعتزلة:

١٠ ـ وكذلك تأويل من تأول ـ من بعض المعتزلة ـ غوى من قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[6]، أنه من غوي الفصيل لعدم صحة غوى بمعنى غوي،

---

(١) سورة يوسف، الآية: (٤).

(٢) انظر: مفتاح باب الأبواب لمرزا محمد خان مهدي: (ص: ٣٠٩)، نقلاً عن التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي: (٢/ ٢٨٧).

(٣) وللوقوف على تأويلاتهم الزائفة انظر: البابية المشار إليها قريباً: (ص: ١٩٥ ـ ٢٣٥).

(٤) سورة النساء، من الآية: (١٢٥).

(٥) انظر: الموافقات بتحقيق أبي عبيدة مشهور: ـ مع هامشه ـ (٣/ ٣٣٢).

(٦) سورة طه، الآية: (١٢١).

أي: اتخم من أكل الشجرة، فهذا التأويل فاسد من جهة اللفظ، ومخالف لقواعد اللغة العربية.

والذي حملهم على هذا التفسير إنما هو الفرار من نسبة الغواية إلى آدم عليه السلام، وغفلوا عن أن أكل آدم من الشجرة إنما كان عن نسيان كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾[(١)]، والناسي لا يكون غاوياً بالمعنى الذي فهموه وتحاشوه بهذا التأويل[(٢)].

ولقد رد الإمام ابن قتيبة على هذا التأويل الفاسد، وأبطله بالاحتكام إلى أصول اللغة العربية فقال:

«... ذهبوا إلى قول العرب: غَوِيَ الفصيل يَغْوَى غَوىً، إذا أكثر من شرب اللبن حتى يبشم[(٣)]، وذلك: غَوَىَ يَغْوِي غَيًّا[(٤)]، وهو من البشم[(٥)]: غَوِيَ يَغوى غَوىً»[(٦)].

والزمخشري المعتزلي ـ إمام اللغة والبلاغة ـ لم يرض ـ أيضاً ـ بهذا التأويل، ورفضه بقوله: إنه «تفسير خبيث»[(٧)].

ولا شك أن هذه التأويلات ظاهرة البطلان، وبطلانها معلوم بالضرورة عقلاً ونقلاً، فإنها لا توافق ظاهر الخطاب ولا تقاربه بوجه من الوجوه، وهي مخالفة لإجماع أمة الإسلام، ولقد تجاوز أصحابها كل معقول، وأسفُّوا في تخرصاتهم وأكاذيبهم إلى ما يشبه هذيان المعتوهين.

وعلق شيخ الإسلام على بعض تأويلات المؤولة الفاسدة بقوله: «إن هذا

---

(١) سورة طه، الآية: (١١٥).

(٢) انظر: الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم للدكتور محمد حسين الذهبي: (٤٦).

(٣) انظر: لسان العرب: (١٥/ ١٤٢).

(٤) غوى يغوي غيًّا: من باب ضرب. انهمك في الفساد والجهل، وهو خلاف الرشد.
انظر: لسان العرب: (١٥/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٥) البشم: تخمة على الدسم، وربما بشم الفصيل من كثرة شرب حتى يدقى سلحاً فيهلك.
انظر: لسان العرب: (١٢/ ٥٠).

(٦) تأويل مختلف الحديث: (ص: ٤٧). (٧) الكشاف: (٢/ ٤٥٠).

وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه.

والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه، والطعن فيه»[(١)].

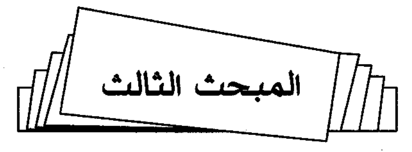
ورحم الله ابن القيم حين قال: «فقاتل الله التأويل الباطل وأهله، وأخذ حق دينه وكتابه ورسوله وأنصاره منهم، فماذا هدموا من معاقل الإسلام وهدوا من أركانه، وقلعوا من قواعده...»[(٢)].

○○○○○

---

(١) منهاج السنة: (٧/ ٢٤٥).

(٢) الصواعق المرسلة: (١/ ٣٨١).



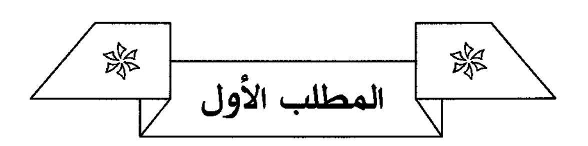
اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أقوال العلماء في ذم اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية



المطلب الأول

تعريف المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف المحكم والمتشابه في اللغة:

أ ـ المحكم في اللغة:

مأخوذ من الحكم، ومعناه يرجع إلى معنيين أساسيين وهما: المنع والإتقان.

سميت اللجام حَكَمة الدابة؛ لأنها تمنعها عن ركوب رأسها[1]، وسمي الحاكم حاكماً لمنعه الظالم من الظلم[2]، وسميت الحِكمة حكمة؛ لأنها تمنع من الجهل، ولمنعها النفس عن هواها، والحكيم: المتقن للأمور[3].

وتقول: أحكمت الشيء، أي أتقنته[4].

ب ـ تعريف المتشابه في اللغة:

المتشابه لغة مأخوذ من الشبه والشبه، وهو يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً... والمشبهات من الأمور: المشكلات، واشتبه الأمر إذا اختلط، واشتبه الأمران إذا أشكلا[5].

ثانياً: تعريف المحكم والمتشابه في الاصطلاح:

للمحكم والمتشابه إطلاقان: عام وخاص:

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة: (٢/ ٩١)، والصحاح: (٥/ ١٩٠١)، مادة: (حكم).
(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن: (ص: ٢٥١)، مادة: (حكم).
(٣) انظر: المصادر السابقة.
(٤) انظر: المصباح المنير: (ص: ٥٦)، مادة: (حكم).
(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة: (٣/ ٢٤٣)، ولسان العرب: (١٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٥)، مادة: (شبه).

أ ـ الإطلاق العام للمحكم والمتشابه:

ـ **المحكم**: هو البين الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه إلى غيره، وذلك لوضوح مفرداته وإتقان تركيبها.

وقيل: إن المحكم: هو ما استقل بنفسه في الدلالة على معناه من غير التباس وشبهة[(١)].

ـ **المتشابه**: يقال لكل ما غمض ودق، أو ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره، فهو يحتاج في فهم المراد منه إلى تفكر وتأمل، إذ أنه محتمل لمعاني كثيرة ومختلفة[(٢)].

ب ـ الإطلاق الخاص للمحكم والمتشابه:

اختلفت أقوال العلماء وتنوعت عباراتهم في تحديد معنى المحكم والمتشابه الذي وردت به بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وبصورة أخص قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[(٣)] إلخ.

ونكتفي هنا بذكر قول الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ لكونه جامعاً ومناسباً لعنوان مبحثنا، وهو كما قال: «إن المحكم هو الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه أو باعتبار غيره، والمتشابه ما لا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالته لا باعتبار نفسه ولا باعتبار غيره»[(٤)].

ثالثاً: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:

وصف الله عَزَّ وَجَلَّ في بعض المواضع بأن القرآن كله محكم، كما وصفه في بعض المواضع بأنه كله متشابه، وفي موضع جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه.

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة: (١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٩)، والموافقات للشاطبي: (٣/ ٨٥)، وتفسير القرطبي: (٤/ ١١)، وإعلام الموقعين: (٢/ ٢٩٤ ـ ٤٢٥).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص: ٧٤ ـ ٧٥). وللاستزادة انظر: المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: (٧).

(٤) فتح القدير: (١/ ٣١٤).

والحق أن القرآن الكريم كله محكم باعتبار، وكله متشابه باعتبار، وبعضه محكم وبعضه متشابه باعتبار ثالث. وعلى هذا فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه[١].

أما الإحكام الذي يعمه، فهو كما قال الله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾[٢].

أخرج الإمام الطبري بسنده الحسن عن قتادة قوله في تفسير الآية: «أحكمها الله من الباطل ثم فصَّلها بعلمه، فبين حلاله وحرامه، وطاعته ومعصيته»[٣].

وقال الطبري رَحِمَهُ اللهُ عند تفسيره للآية: «.. معناه: أحكم الله آياته من الدخل والخلل والباطل، ثم فصلها بالأمر والنهي.

وذلك أن «إحكام الشيء» إصلاحه وإتقانه، و«إحكام آيات القرآن» إحكامها من خلل يكون فيها، أو باطل يقدر ذو زيغ أن يطعن فيها من قبله»[٤].

وهو مستنبط من قول الله تعالى: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ۝٤٢﴾[٥].

ونقل الإمام القرطبي عن قتادة قوله في تفسير الآية: «أي جعلت محكمة كلها، لا خلل فيها ولا باطل»[٦].

وقال الله تعالى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[٧].

فالقرآن الكريم كله محكم بمعنى أنه متقن مصون من الباطل والفساد، محفوظ من التحريف والتبديل، صدق في أخباره، حق في أحكامه، عدل في

---

(١) انظر: تفسير البغوي: (٢/٨)، وتفسير القرطبي: (٤/١٠)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٣/٥٩)، والمذكرة في أصول الفقه للشنقيطي: (ص: ٦٣).
(٢) سورة هود، الآية: (١).
(٣) تفسير الطبري: (٦/ ٦٢١) أخرجه من طريق سعيد بن جبير عنه به. وانظر: تفسير القرطبي: (٩/ ٤)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٥/ ٢٠١)، والتفسير الصحيح: (٣/ ٣٩).
(٤) المصدر السابق الأول.
(٥) سورة فصلت، الآية: (٤٢).
(٦) تفسير القرطبي: (٩/ ٤).
(٧) سورة يونس، من الآية: (١).

أوامره ونواهيه، لا تناقض فيه ولا اختلاف، ولا تعارض فيه ولا تضاد، ليس فيه عبث ولا هزل، قال شيخ الإسلام: «فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره»[١].

وأما التشابه الذي يعم القرآن فمذكور في مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾[٢].

أخرج الإمام الطبري بسنده الصحيح عن مجاهد قوله: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ قال: «في القرآن كله»[٣]، يعني القرآن كله متشابه مثاني[٤].

وأخرج الطبري أيضاً بسنده الحسن عن قتادة قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾...: «الآية تشبه الآية، والحرف يشبه الحرف»[٥].

وقال البغوي: «يشبه بعضه بعضاً في الحسن، ويصدق بعضه بعضاً ليس فيه تناقض ولا اختلاف»[٦].

فالتشابه الذي يعم القرآن هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضاً، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ـ إذا لم يكن هناك نسخ ـ ومثله يقال في الأخبار والقصص.

وهذا التشابه الذي يعم القرآن هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٧]، ولهذا كان القول

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ٦٠). (٢) سورة الزمر، من الآية: (٢٣).
(٣) تفسير الطبري: (١٠/ ٦٢٨) أخرجه من طريق ابن أبي نجيح عنه به. وانظر: التفسير الصحيح: (٤/ ٢٣٧).
(٤) التفسير المنسوب إلى مجاهد: (ص: ٥٥٧)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٥).
(٥) انظر: المصدر السابق والمصدرين قبله. أخرجه الطبري من طريق سعيد بن جبير عنه به.
(٦) تفسير البغوي: (٧/ ١١٥). (٧) سورة النساء، من الآية: (٨٢).

المضاد للقرآن موصوفاً بالاختلاف والاضطراب كما قال تعالى في وصف قول المشركين: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝﴾[١].

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام بل هو مصدق له، فالكلام المتقن يصدق بعضه بعضاً، ويشبه بعضه بعضاً في الحق والصدق والعدل[٢].

وأما وصف بعض القرآن بالإحكام والبعض الآخر بالتشابه فهو مذكور في قول الله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[٣].

فالمراد بهذا الإحكام والتشابه ما تقرر في التعريف الاصطلاحي للمحكم والمتشابه.

والإحكام الخاص ضد التشابه الخاص.

رابعاً: هل الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه؟

ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء الإسلام إلى أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وهو مما استأثر الله بعلمه فلا يعلم تأويله أحد غيره[٤].

ويرى جماعة من أهل العلم أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه[٥].

ومنشأ الخلاف في هذه المسألة يعود إلى الخلاف بين العلماء في الوقف الذي في آية آل عمران وهو قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وللعلماء فيه قولان:

القول الأول: الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وتم الكلام عنده، وما

---

(١) سورة الذاريات، الآيتان: (٨، ٩).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: (٣/ ٦٠، ٦١)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (٢/ ٤٧٩).

(٣) سبق تخريجه قريباً.

(٤) انظر: تفسير البغوي: (٢/ ١٠)، ومجموع فتاوى ابن تيمية: (١٣/ ٢٧٥).

(٥) انظر: المصدرين السابقين إضافة إلى زاد المسير لابن الجوزي: (١/ ٣٥٤)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٣٥٣).

بعده مستأنف، ويكون قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مبتدأ و ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبره، وهو مذهب الجمهور القائلين بأن المتشابه لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى[١].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «والوقف عند لفظ الجلالة عليه أدلة كثيرة، وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين وجماهير الأمة»[٢].

القول الثاني: عدم الوقف، بل عطف الراسخين في العلم على لفظ الجلالة، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ﴾ حالاً، معناه: أن تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم قائلين آمنا به.

وذكر ابن كثير رحمه الله أنه ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين وأهل الأصول[٣].

التحقيق في هذه المسألة:

عند التأمل وإمعان النظر في معنى التأويل وإطلاقه عند السلف الصالح ينحل هذا الإشكال ويزول الخلاف، ويمكن أن يجمع بين القولين، وهو أن لفظ التأويل في اصطلاح السلف يطلق على معنيين ـ كما سبق في المبحث السابق ـ وهما:

الأول: تأويل بمعنى العاقبة والحقيقة التي يؤول إليها الأمر، فإن أريد بالتأويل هذا المعنى، فالوقف على لفظ الجلالة، والمتشابه لا يعلمه إلا الله، بمعنى لا يعلم حقيقته التي هو عليها إلا الله، وذلك كأسماء الله تعالى وصفاته، وحقائق اليوم الآخر من البعث والنشور والصراط والميزان، ونعيم الجنة وعذاب النار، وكذلك أحوال البرزخ من الإقعاد والسؤال والتضييق ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام: «وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته، وصفاته كما قال مالك: والكيف مجهول، فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله»[٤].

الثاني: تأويل بمعنى التفسير والتوضيح والتعبير عن الشيء، فكل من قال: إنه يعلم التأويل أو الراسخين في العلم يعلمون التأويل فقصده: التفسير

---

(١) انظر: تفسير البغوي: (٢/ ١٠)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٣٥٤).
(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٧٥).
(٣) تفسير ابن كثير: (١/ ٣٥٥)، وانظر أيضاً: تفسير البغوي: (٢/ ١٠).
(٤) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣١٢)، وقول مالك سبق تخريجه في المبحث الأول (ص: ٤٢٤).

وفهم المعنى، وعلى هذا فيكون الوقف على قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، والمتشابه هو ما يخفى على بعض الناس، فيعلمه الراسخون في العلم مع إيمانهم الكامل بأنه من عند الله كالآيات المحكمات تماماً، ومع كون تأويلهم متفقاً مع النصوص البينات الواضحات لا منحرفاً أو منصرفاً إلى ما يخالف هدي القرآن وعقيدة التوحيد وشريعة الإسلام ومبادئ منهج أهل السنة والجماعة في التفسير وفي العقيدة، وقد جاء وصف هؤلاء الراسخين في العلم في آية أخرى بما يؤكد التزامهم بالإيمان بالله وخشيته وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1].

وعلل الحافظ ابن كثير علم الراسخين في العلم تأويل المتشابه بقوله: «لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه»[2].

ويضاف إلى ذلك أن جميع القرآن محكمه ومتشابهه معلوم المعنى، ولم يقل أحد من السلف: إن في القرآن آيات لا يعرف أحد معناها، بل هذا القول يجب القطع بأنه خطأ، كيف والله تعالى أمرنا بتدبر القرآن مطلقاً، كما قال الله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾[3]، وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر، وقال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[4]، ولم يستثن شيئاً منه نهى عن تدبره، والتدبر بدون الفهم ممتنع. والله ورسوله ﷺ إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وفسره عن جهل وسفه وهوى ليتخذ منه حجة لمذهبه الباطل، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله بل أمر بذلك ومدح عليه[5].

---

(١) سورة فاطر، من الآية: (٢٨).

(٢) تفسير ابن كثير: (١/ ٣٥٥)، وانظر ـ أيضاً ـ: تفسير البغوي: (٢/ ١٠)، وأضواء البيان للشنقيطي: (١/ ٣٣٣).

(٣) سورة ص، من الآية: (٢٩).

(٤) جزء الآيتين: (٨٢)، و(٢٤) من سورتي النساء ومحمد على الترتيب.

(٥) انظر: الإكليل في المتشابه والتأويل: (ص: ٩)، وتفسير سورة الإخلاص: (١٧/ ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٦) ضمن مجموع الفتاوى.

قال شيخ الإسلام: «وعلى هذا فالراسخون في العلم يعلمون تأويل هذا المتشابه الذي هو تفسيره، وأما التأويل الذي هو الحقيقة الموجودة في الخارج فتلك لا يعلمها إلا الله»[١].

فالله ﷻ نفى العلم بتأويل المتشابه ولم ينف العلم بمعناه وتفسيره، وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذه المسألة[٢].

خامساً: أنواع المتشابه:

من خلال دراسة موضوع المتشابه من ناحية تعريفه، وحكم تأويله يتبين أن المتشابه على نوعين، وهما:

النوع الأول:

متشابه حقيقي، لا سبيل إلى إدراك حقيقته ولا طريق إلى معرفة كنهه كأمر الروح والساعة مما استأثر الله بعلمه وتفرد بمعرفته، فهذا لا يتعاطى علمه أحد لا ابن عباس رضي الله عنه ولا غيره، فمن قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون المتشابه فإنما أراد هذا النوع.

ولا شك أن في القرآن أشياء لا يعلمها إلا الله كحقيقة الروح؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾[٣]، وكمفتاح الغيب التي نص على أنها لا يعلمها إلا هو، بقوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[٤]، وكنعيم الجنة، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[٥].

وهذا النوع من المتشابه غالباً ما يستدل له بآية آل عمران، وأن الوقف عند لفظ الجلالة.

النوع الثاني:

متشابه إضافي أو نسبي؛ لأنه يرجع إلى الناظر لا إلى الأمر في نفسه، وهذا الاشتباه له أسباب منها:

---

(١) تفسير سورة الإخلاص: (١٧/ ٣٨١) ضمن المجموع.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٥، ٢٨٤)، والإكليل: (ص: ٤٧) كلاهما لابن تيمية.
(٣) سورة الإسراء، من الآية: (٨٥).
(٤) سورة الأنعام، من الآية: (٥٩).
(٥) سورة السجدة، من الآية: (١٧).

أسباب الاشتباه النسبي:

١ ـ تقصير الناظر في البحث والنظر.

٢ ـ اتباعه للهوى وابتغاؤه الفتنة وزيغه عن الحق.

وإذا تؤمل هذا النوع وجد أن المنسوخ والمجمل والظاهر والعام والمطلق قبل معرفة مبيناتها داخل فيه[١].

قال شيخ الإسلام: «والمنسوخ يدخل فيه ـ في اصطلاح السلف العام ـ كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح كتخصيص العام وتقييد المطلق، فإن هذا متشابه؛ لأنه يحتمل معنيين، ويدخل فيه المجمل فإنه متشابه، وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد»[٢].

وهذا النوع يعلمه العلماء الراسخون في العلم وإن كان قد يخفى على كثير من الناس، وهو نسبي؛ لأنه قد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، كما أن الملائكة يعلمون من أخبار الغيب ما يكون متشابهاً عند بني آدم[٣].

ويشهد لهذا ما ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «الحلال بيِّن والحرام بيِّن، وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس»[٤].

○○○○○

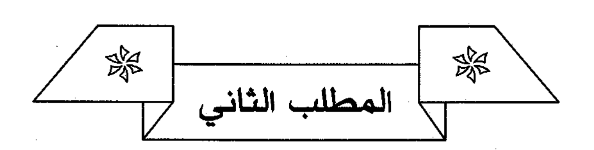
---

(١) انظر: تفسير القرطبي: (٤/ ١٤)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: (١٧/ ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٠)، والموافقات: (٣/ ٣١٥، ٣١٧)، والاعتصام: (١/ ٢٢١) كلاهما للشاطبي، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٧٢، ٢٧٣).

(٣) انظر: المرجع السابق: (١٧/ ٣٨٠)، وأيضاً: الفقيه والمتفقه: (١/ ٦٢ ـ ٦٣).

(٤) رواه أحمد في المسند: (٤/ ٢٦٩)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في اجتناب الشبهات: (٢/ ٢٤٣)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في ترك الشبهات: (٣/ ٥١١)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي، كتاب البيوع، باب اجتناب الشبهات في الكسب: (٧/ ٢٤٢ ٧ ٢٤٣)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب الوقوف عند الشبهات: (٢/ ١٣١٨، ١٣١٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه بألفاظ متقاربة. وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح سنن ابن ماجه: (٢/ ٣٦٢).



المطلب الثاني

أقوال العلماء في ذم اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم

موقف المفسر من المحكم والمتشابه:

قد تقدم أن المتشابه نوعان: حقيقي وهذا لا يعلم حقيقته إلا الله تبارك وتعالى، وإضافي وهذا يعلمه العلماء الراسخون في العلم. وبما أن المتشابه مما أنزله الله تعالى لأسباب وحكم يعلمها ﷻ، يجب على كل من يعتقد بنزول القرآن الكريم من عند الله ﷻ «أن يؤمن بالكتاب كله محكمه ومتشابهه، أما المتشابه الحقيقي فيؤمن به ويفوض العلم بحقيقته إلى الله تعالى، ولا يخوض في ابتغاء تأويله، فإن الله تعالى حجب علم تأويله عن الأنام، والخوض فيه من ذرائع الفتنة والحيرة والاضطراب.

أما المتشابه الإضافي فالواجب الإيمان بالنص في الجملة حتى يتبين معناه ويتضح مدلوله، وذلك بالتدبر فيه ومتابعة النظر، أو بردهِ إلى المحكمات من النصوص، فإن النصوص يفسر بعضها بعضاً، ويصدق بعضها بعضاً؛ فإنها كلها من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره، أو برده إلى أهل العلم والإيمان الراسخين في العلم»[1].

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[3].

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: «إن وجد في الشريعة مجمل، أو مبهم

---

(١) انظر: إعلام الموقعين: (٢/ ٢٩٤)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (٢/ ٤٩١، ٥٠٠) بتصرف.

(٢) سورة النساء، من الآية: (٨٣). (٣) سورة النحل، من الآية: (٤٣).

المعنى؛ أو ما لا يفهم، فلا يصح أن يكلف بمقتضاه؛ لأنه تكليف بالمحال، وطلب ما لا ينال، وإنما يظهر هذا الإجمال في المتشابه الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾، ولما بين الله تعالى أن في القرآن متشابهاً، بين أيضاً أنه ليس فيه تكليف إلا الإيمان به على المعنى المراد منه، لا على ما يفهم المكلف منه؛ فقد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾.. إلى قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾»[1].

وضح العلامة ابن القيم رحمه الله منهج أهل السنة والجماعة في المحكم والمتشابه، وطريقة من خالفهم في هذا الباب بقوله: «إن الله سبحانه قسم الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم ومتشابه، وجعل المحكم أصلاً للمتشابه وأما له يرد إليه. فما خالف ظاهر المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم، وقد اتفق المسلمون على هذا، فإن المحكم هو الأصل والمتشابه مردود إليه، وأصحاب هذا القانون[2] جعلوا أصل المحكم ما يدعونه من العقليات، وجعلوا القرآن كله مردوداً إليه، فما خالفه فهو متشابه، وما وافقه فهو المحكم، ولم يبق عند أهل القانون في القرآن محكم يرد إليه المتشابه ولا هو أم الكتاب وأصله»[3].

واتباع المتشابه ـ حقيقياً كان أو إضافياً ونسبياً لم يظهر معناه ـ ابتغاء الفتنة، وإثارة الشكوك والشبهات، وبث العقائد الفاسدة، وعدم رده إلى المحكم من الآيات الموضحة لهذا التشابه، من أبرز سمات أهل الزيغ المنحرفين عن طريق الحق. كما أنه من أكبر أسباب الخطأ في التفسير؛ إذ ما من فرقة من أهل البدع إلا وقد اتبعت المتشابه من الآيات لمعارضة المحكمات، وإثبات ما اعتقدوه من المعتقدات الباطلة، وتدليل ما ابتدعوه وأحدثوه من القوانين الكلامية والفلسفية.

كان بعض السلف كأبي أمامة وقتادة وغيرهما يفسر قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ

---

(١) الموافقات: (٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٢) يعني الذين يقدمون العقل على النقل.

(٣) الصواعق المنزلة: (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦).

مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ بالخوارج وأهل البدع[١].

ومن باب العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب نستطيع أن نقول: إن الله ﷻ عنى بذلك كل مبتدع في دينه بدعة مخالفة لما ابتعث به رسوله محمداً ﷺ، بتأويل يتأوله من بعض آي القرآن المحتملة التأويلات، وإن كان الله قد أحكم بيان ذلك، إما في كتابه، وإما على لسان رسوله ﷺ[٢].

قال الإمام أبو جعفر الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية: «وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنه معني بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلاً منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاج به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آية المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلباً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك، كائناً من كان، وأي أصناف المبتدعة كان: من أهل النصرانية كان، أو اليهودية، أو المجوسية، أو كان سبئياً، أو حرورياً، أو قدرياً، أو جهمياً...»[٣].

وأخرج الإمام أبو عبد الله العكبري بسنده عن حماد بن زيد أنه قال: سمعت أيوب[٤] يقول: «ما أعلم أحداً من أهل الأهواء إلا يخاصم بالمتشابه»[٥].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٣/ ١٧٨) أخرجه من طريق: عبد الرزاق عن معمر عن قتادة به، والإبانة لابن بطة: (٢/ ٦٠٧) أخرجه بسنده من طريق: أبي قطن عن جده قطن بن كعب عن أبي غالب عن أبي أمامة به.

(٢) انظر: نفس المرجع السابق الأول. (٣) تفسير الطبري: (٣/ ١٨١).

(٤) هو: الإمام الحافظ، سيد العلماء، أبو بكر بن أبي تميمة كيسان العنزي مولاهم البصري، السختياني، عداده في صغار التابعين. وكان أيوب ممن يخفي زهده، وكان يقول: «ليتق الله رجل. فإن زهد، فلا يجعلن زهده عذاباً على الناس، فلأن يخفي الرجل زهده خير من أن يعلنه». قال شعبة: «من أراد أيوب، فعليه بحماد بن زيد». قال الذهبي: «صدق، أثبت الناس في أيوب هو». توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة إحدى وثلاثين ومائة بالبصرة، وله ثلاث وستون سنة. ذكر الذهبي في ترجمته فوائد جليلة رائعة مشوقة إلى العلم والأدب الجم. انظرها في: السير: (٦/ ١٥ ـ ٢٢٦)، وانظر: شذرات الذهب: (١/ ١٨١).

(٥) الإبانة: (٢/ ٦٠٩).

وسترى توضيح ذلك في الأمثلة التطبيقية إن شاء الله.

وقد حذر رسول الله ﷺ من اتباع المتشابه وأهله كما أمر بالإيمان بالمتشابه ورده إلى أهل العلم، جاء في الحديث الصحيح الذي روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾[(١)].

قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم»[(٢)].

وورد عنه ﷺ قوله: «... نزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زاجراً وآمراً، وحلالاً وحراماً، ومحكماً ومتشابهاً، وأمثالاً؛ فأحلوا حلاله وحرموا حرامه وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا وآمنوا بمتشابه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا»[(٣)].

وأخرج الإمام أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال:

«.. إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه ردوه إلى عالمه»[(٤)].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: (٧).

(٢) رواه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾: (٨/ ٥٧) برقم: (٤٥٤)، ومسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع المتشابه، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن: (٤/ ٢٠٥٣)، برقم: (٢٦٦٥).

(٣) أخرجه الحاكم في مستدركه عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: كتاب فضائل القرآن: (١/ ٥٥٣)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي في تلخيصه، ورواه ـ أيضاً ـ الطحاوي في مشكل الآثار: (٤/ ١٨٤، ١٨٥) وقال بالانقطاع في الإسناد.

(٤) مسند الإمام أحمد: (١٠/ ٢٣٠)، حديث رقم: (٦٧٠٢)، وصححه محققه (شاكر)، وللوقوف على زيادة أقوال النقاد انظر هذا الرقم نفسه في طبعة مؤسسة الرسالة الجديدة: (١١/ ٣٠٥)، والرقم ـ أيضاً ـ: (٦٦٦٨): (١١/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢). وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: (٤/ ١٩٢)، وابن الضريس في «فضائله»، وابن مردويه كما=

إنكار البعض لوجود المتشابه في القرآن:

وفي هذه النصوص الصريحة الواضحة الدالة على وجود المتشابه والموجبة الإيمان به، رد على من أنكر ـ من بعض المعاصرين ـ وجود المتشابه في القرآن الكريم، واعتبره سبب تمزق وحدة القرآن، ومخالف الحكمة. فيقول أحدهم ـ تحت عنوان: لم هذا المتشابه ـ؟:

«.. أما إذا قيل: إن من القرآن ما هو متشابه لا يدنو منه نظر، ولا يتجه إليه عقل، فإن ذلك من شأنه أن يمزق وحدة القرآن، وأن يقيم فيه الحواجز والسدود، وأن يجعل بعضه قرآناً وبعضه أصواتاً تنطق ولا تفهم!.. فهو إيمان عجز واستسلام.. والإيمان بالمتشابه إيمان قلق مذعور ليس له جذور تمسك به قلب صاحبه»[1].

ولا شك أن هذا القول قد جانب الصواب، وخالف الحق، فقد حكَّم صاحبه عقله ونظره مخالفاً للنصوص الصريحة المتقدمة التي تدل على بطلان ما ذهب به عقله العاجز وفكره القاصر.

«فالإيمان بوجود المتشابه في القرآن لا يمزق وحدته، وإنما يقويها ويدعمها؛ إذ رد المتشابه إلى المحكم من حقيقة الإيمان، فإن الذي أمرنا بتطبيق محكم القرآن هو الذي أمرنا بالإيمان بمتشابهه. فالإيمان بمتشابهه القرآن، والإيمان بحقائق أسماء الله وصفاته دون تشبيه أو تعطيل هو من الغيب الذي أمرنا الله بالإيمان به، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى

= في الدر المنثور: (٢/٦)، والشاطبي في الاعتصام: (٢/٥٨٧) ـ ط: ابن عفان ـ عن عبد الله بن عمرو ﷺ، بألفاظ متقاربة. وقال محقق الموافقات الشيخ أبو عبيدة مشهور: «وإسناده حسن».
انظر: الموافقات: (هامش: ٥/١٤٤).

(١) من قضايا القرآن للأستاذ عبد الكريم الخطيب: (ص: ٢٠٧، ٢٠٨) باختصار.
وانظر نقد وتهجم الأستاذ عدنان زرزور على شيخ الإسلام ابن تيمية في تقريره منهج السلف في الإيمان بالمتشابه، في كتابه: (متشابه القرآن دراسة موضوعية). وللرد المفصل عليه انظر: اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للدكتور سعود الفنيسان: (هامش ص: ١٦٥ ـ ١٦٩).

لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝﴾[(١)].

فهل الإيمان بالغيب إيمان عجز واستسلام، سبحانك هذا بهتان عظيم»[(٢)].

الحكمة في إنزال المتشابه:

مع إيماننا الجازم بوجود المتشابه في القرآن الكريم لا ننكر التحقيق النافع والتمحيص المجدي والبحث المفيد عن إبراز الحكم والفوائد في إنزال المتشابه، ولكن بشرط أن هذه الحكم تزيدنا إيماناً بالله وتقرباً إليه ويقيناً بآياته، وتملأ قلوبنا اطمئناناً وصدقاً، لا أن تزيدنا شكاً واضطراباً، وبعداً ونفوراً، وتنقصنا إيماناً ويقيناً.

وقد طال الكلام في هذا الموضوع بأساليب العلماء المتنوعة وأفكارهم المختلفة، ونكتفي بذكر خلاصة أحسن ما قيل في ذلك:

إن الله تعالى جعل بعض الآيات مما يتشابه على كثير من الناس، ويحتمل أكثر من معنى، ابتلاء وامتحاناً، ومراعاة لتفاوت الأفهام وتمايز القرائح، فالمؤمن الراسخ في العلم يؤمن به، ويعلم أن كلام الله ليس فيه اختلاف ولا تناقض، فيجتهد في معرفة ذلك برده إلى محكمه، فيحصل له الأجر العظيم، والثواب الجزيل؛ لإيمانه واجتهاده في طلب الحق من مصدره.

فـ «لو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل لبطل التفاضل بين الناس، ولانتفى التفاوت في الجهد، ولتساوى الناس في الجزاء، وسقطت المحنة وماتت الخواطر. ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة»[(٣)].

ولو كان القرآن كله متشابهاً خفياً لم يعلمه أحد، ولكن من رحمة الله بهذه الأمة أن جعل بعض آيات كتابه محكماً جلياً والآخر مشتبهاً مشكلاً،

---

(١) سورة البقرة، الآيتان: (٢، ٣).

(٢) اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للفنيسان: (ص: ١٦٥)، بتصرف يسير.

(٣) كتاب القرطين، لابن قتيبة: (١/ ٩١) بتصرف وزيادة.

فيفسر بعضه بعضاً، ويجتهد الراسخون في العلم بمعرفة نصه وظاهره ومحكمه ومتشابهه، ليتميز العالم عن الجاهل، ويتبين المجد من المقصر.

وأما الزائغ فإن التشابه يكون فتنة له، فيتبع المتشابه من الآيات لمعارضة المحكمات، وإثارة الشبهات، وإبطال الأحكام والعقائد المسلمات، فيستحق بذلك العقوبة في الدنيا والآخرة. فنسأل الله السلامة والهداية[1].

وهناك حكم وفوائد ذكرها بعض المفسرين الذين تغلبت عليهم نزعة الفلسفة والكلام ـ كالإمام الرازي وغيره ـ، ولكن كثيراً منها لا يسلم به، بل خطورته واضحة وفساده ظاهر لكونه متصادماً مع هدي القرآن الكريم ومنافياً لحكمة تسهيله وتيسيره للناس؛ لذا نضرب الصفح عن ذكره[2].

ورحم الله علماء سلفنا الصالح الذين استشعروا خطورة اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم، فنبهوا الأمة من هذا الخطأ العظيم، وحذروا من الوقوع فيه، كما تواردت ملفوظاتهم، وتكاثرت أقوالهم في ذم متبعي المتشابه. وإليك نبذ منها:

١ ـ أخرج **ابن بطة العكبري** رحمه الله بسنده عن **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه أنه قال: «سيأتي أقوام يجادلونكم بشبه القرآن فجادلوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل»[3].

---

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص: ٨٦ ـ ٨٧)، والبرهان للزركشي: (٢/ ٧٥ ـ ٧٦)، والكشاف للزمخشري: (١/ ٤١٢)، وزاد المسير: (١/ ٣٥٣)، والقائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي: (٢/ ٣٣٦) المطبوع مع التنكيل، واختلاف المفسرين أسبابه وآثاره: (ص: ١٦٠ ـ ١٦١)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: (١/ ٣٨٦).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ تفسير الرازي: (٧/ ١٧٢)، وأساس التقديس له: (ص: ٢٤٨، ٢٤٩)، والمحكم والمتشابه من القرآن للدكتور عبد الغني الراجحي ـ ضمن بحوث قرآنية ـ: (ص: ٧٣).

(٣) الإبانة: (٢/ ٦١٠) أخرجه من طريق: ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج عنه به. وانظر: شرح السنة للبغوي: (١/ ٢٠٢)، وفيه (... يأخذونكم بشبهات القرآن...).

وقصة عمر رضي الله عنه في إنكاره على صبيغ بن عسل[1] لما بلغه أنه يتبع المتشابه فضربه على رأسه حتى شجه فجعل الدم يسيل على وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين فقد والله ذهب الذي كنت أجد في رأسي، قصة مشهورة ومعروفة عند أهل العلم. أخرجها ابن بطة، والدارمي، والهروي، واللالكائي وغيرهم[2].

فهذه الحادثة تدل على حرص الصحابة على القضاء على كل بدعة حدثت للتلاعب بآيات القرآن الحكيم عموماً، واتباع المتشابه منها ابتغاء الفتنة خصوصاً.

٢ ـ وإلى ذلك أشار **أبو بكر الأنباري** رحمه الله[3] بقوله: «وقد كان الأئمة من السلف يعاقبون من يسأل عن تفسير الحروف المشكلات في القرآن؛ لأن السائل إن كان يبغي بسؤاله تخليد البدعة وإثارة الفتنة فهو حقيق بالنكير وأعظم التعزير وإن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العتب بما اجترم من الذنب؛ إذ أوجد للمنافقين الملحدين في ذلك الوقت سبيلاً إلى أن يقصدوا ضعفة المسلمين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن عن مناهج التنزيل وحقائق التأويل»[4].

---

(١) صبيغ ـ بوزن عظيم ـ بن عسل ـ بكسر العين وسكون السين، ويقال: ابن سهل الحنظلي، له إدراك.
انظر ترجمته في الإصابة: (٢/١٩٨ ـ ١٩٩).

(٢) انظر: الإبانة: (٢/٦٠٩ ـ ٦١٠)، وسنن الدارمي: (١/٥٥ ـ ٥٦)، وذم الكلام للهروي: (ص: ٢٥٧)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٤/٦٣٤ ـ ٦٣٦)، وفتح الباري: (٨/٥٩).
والقصة مروية بعدة روايات، وهي ثابتة بسند صحيح.
انظر: الإصابة: (٢/١٩٨ ـ ١٩٩).

(٣) هو: الشيخ المعمر، مسند بغداد أبو بكر بن أبي أحمد البندار، واسمه: محمد بن جعفر بن محمد الأنباري، مولده في شوال سنة سبع وستين ومائتين، وتوفي رحمه الله فجأة يوم عاشوراء سنة ستين وثلاثمائة.
انظر: تاريخ بغداد: (٢/١٥٠ ـ ١٥١)، والسير: ١٦/٦٣ ـ ٦٤).

(٤) انظر: تفسير القرطبي: (٤/١١).

٣ ـ قال **الربيع بن خثيم** رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: «يا عبد الله ما علَّمك الله في كتابه من علم فاحمد الله، وما استأثر عليك به فكله إلى عالمه، لا تتكلف، فإن الله يقول لنبيه: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾[(٢)]».

٤ ـ وصف الإمام **أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ اللَّهُ أهل البدعة والمتبعين للمتشابه في مقدمة كتابه: «الرد على الجهمية والزنادقة، بقوله: «فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبِّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»[(٣)].

المتشابه على ضربين:

٥ ـ نقل **الحافظ ابن حجر** قول **الخطابي**: «المتشابه على ضربين:

أحدهما: ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عرف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه فيفتنون»[(٤)].

أصناف المتبعين للمتشابه والحكم فيهم:

٦ ـ ذكر الإمام **القرطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ أصناف المتبعين للمتشابه والحكم فيهم ناقلاً عن شيخه **أبي العباس**[(٥)] رحمة الله عليه حيث قال:

---

(١) هو: الربيع بن خثيم بن عائد أبو يزيد الثوري الكوفي، الإمام العابد، أدرك زمن النبي ﷺ وأرسل عنه، قال له ابن مسعود رضي الله عنه: «يا أبا يزيد! لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك، وما رأيتك إلا ذكرت المخبتين». توفي رَحِمَهُ اللَّهُ قبل سنة خمس وستين.
انظر: السير: (٤/٢٥٨ ـ ٢٦٢)، وتهذيب التهذيب: (٣/٢٤٢).

(٢) أخرجه الهروي في ذم الكلام: (ص: ١٣٨)، وابن عبد البر في جامع البيان: (٢/١٠٤٤) برقم: (٢٠١١) من طرق عنه بألفاظ متقاربة، والشاطبي في الموافقات: (٥/٣٧٧، ٣٧٨). وقال محققه: «وهو حسن» والآية من سورة ص، من الآية: (٨٦).

(٣) (ص: ١٣، ١٤)، ونقل شيخ الإسلام عنه نحو ذلك في فتاواه: (١٣/١٤٢).

(٤) فتح الباري: (٨/٥٩).

(٥) هو: أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، فقيه مالكي، من رجال الحديث، كان مدرساً بالإسكندرية من مؤلفاته: «المفهم في شرح صحيح مسلم»، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ست وخمسين وستمائة.
=

«متبعو المتشابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلباً للتشكيك في القرآن وإضلال العوام، كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن، أو طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن البارئ تعالى جسم مجسم وصورة مصورة... أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، أو كما فعل صبيغ حين أكثر على عمر فيه السؤال.

فهذه أربعة أقسام:

الأول: لا شك في كفرهم، وإن حكم الله فيهم القتل من غير استتابة.

الثاني: الصحيح القول بتكفيرهم؛ إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور، ويستتابون وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد.

الثالث: اختلفوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها...

الرابع: الحكم فيه الأدب البليغ كما فعله عمر بصبيغ»[(١)].

طرق أهل البدع والضلال:

٧ ـ ذكر **شيخ الإسلام** رحمه الله طريق أهل البدع والضلال بقوله: «... يجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها واعتقاد موجبها.. ويجعلون كلام الله ورسوله ﷺ الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقاً لهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك المحكم كالنصارى، والخوارج، وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكماً، وجعلوا المحكم متشابهاً»[(٢)].

٨ ـ قال **الشاطبي** رحمه الله في معرض كلامه عن مآخذ أهل البدع بالاستدلال:

«ومنها انحرافهم عن الأصول الواضحة إلى اتباع المتشابهات التي للعقول

= انظر: البداية والنهاية: (١٣/ ٢١٣)، والأعلام للزركلي: (١/ ١٧٩).

(١) تفسير القرطبي: (٤/ ١١). (٢) الفتاوى: (١٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

فيها مواقف، وطلب الأخذ بها تأويلاً ـ كما أخبر الله تعالى في كتابه ـ إشارة إلى النصارى في قولهم بالثالوث ـ بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾، وقد علم العلماء أن كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه»[(١)].

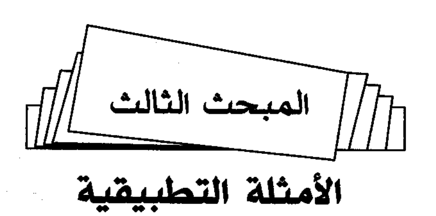
وقال فيمن يتبع المتشابه وهو ليس براسخ في العلم: «... ثم اتباعه للمتشابه ـ ولو كان من جهة الاسترشاد به لا للفتنة به ـ لم يحصل به مقصود على حال، فما ظنك به إذا اتبع ابتغاء الفتنة؟»[(٢)].

وجعل رَحِمَهُ اللَّهُ اتباع المتشابه وتركه، الحد الفاصل بين أهل الزيغ وأهل الحق بقوله: «إن اتباع المتشابه منها ـ [أي الآيات] ـ شأن أهل الزيغ والضلال عن الحق والميل عن الجادة، وأما الراسخون في العلم، فليسوا كذلك، وما ذلك إلا باتباعهم أم الكتاب وتركهم الاتباع للمتشابه»[(٣)].

٩ ـ قال الحافظ ابن كثير: «فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه وحكم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس»[(٤)].

○○○○○

(١) الاعتصام: (١/ ٢٣٩).
(٢) المصدر السابق: (١/ ٢٢٢).
(٣) الموافقات بتحقيق أبي عبيدة مشهور: (٥/ ١٤٥).
(٤) تفسير ابن كثير: (٢/ ٢٥٢).



الأمثلة التطبيقية

يتضح مما سبق من النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم أن اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم من أهم وسائل نشر البدع والأهواء، وكثير من الفرق الباطلة والنحل الفاسدة قد جعلوا المتشابه ذريعة لتقوية معتقداتهم الباطلة وتدعيم أفكارهم الخاطئة، وما أشد انطباقاً على هؤلاء المتبعين للمتشابه قول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ففساد الدنيا والدين من تقديم المتشابه على المحكم، وتقديم الرأي على الشرع، والهوى على الهدى»[١].

طريقان لمتبعي المتشابه:

للمتمسكين بالمتشابه في إبطال النصوص المحكمة طريقان:

أحدهما:

اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم الصريح المبين ـ سواء كان من الكتاب أو السنة ـ للمتشابه.

الثاني:

جعل المحكم متشابهاً لتعطيل دلالة المحكم أو تحريف معناه المقصود.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير قول الله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾: «فيحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكم، ويلبسون، فلبس الله عليهم»[٢].

---

(١) إعلام الموقعين: (٢/٢٨٦).

(٢) أخرجه الطبري من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية عن علي بن أبي طلحة عنه به. انظر: تفسير الطبري: (٣/١٧٧).

وقال محمد بن جعفر بن الزبير في الموضع نفسه: «أي: ما تحرف منه وتصرف، ليصدقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوه وشبهة»(١).

وقال ابن جرير الطبري ـ عند تفسيره للآية وقبل إيراده القولين السابقين ـ:

«يعني بقوله جل ثناؤه: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ﴾، ما تشابهت ألفاظه وتصرفت معانيه بوجوه التأويلات، ليحققوا ـ بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك ـ ما هم عليه من الضلالة والزيغ عن محجة الحق، تلبيساً منهم بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه»(٢).

وفيما يلي نذكر بعض أمثلة هذا الانحراف التفسيري لنعلم مدى خطورة اتباع المتشابه وأثره السيء في إحداث بدع وإنشاء أفكار تخالف الكتاب والسنة وتنافي منهج السلف الصالح التفسيري الصحيح.

١ ـ من أوضح أمثلة اتباع المتشابه استدلال النفاة والمؤولة للصفات بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٣) وإعراضهم عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾(٦) ونحوها من الآيات التي تثبت صفات الله تعالى، فرد الجهمية النصوص المحكمة غاية الإحكام، المبينة بأقصى غاية البيان، أن الله موصوف بصفات الكمال، ونعوت الجلال من العلم والقدرة والوجه واليدين والغضب والرضا والرحمة والحكمة وغيرها من الصفات، وبالأفعال كالمجيء والإتيان والنزول إلى السماء الدنيا ونحو ذلك، والتي حصل العلم الضروري بها وبإخبار الرسول ﷺ بها وبيانه لها، فعمد الجهمية إلى بعض ما اشتبه عندهم من النصوص مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٧)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾(٨).

---

(١) أخرجه الطبري من طريق ابن حميد عن سلمة عن ابن إسحاق عنه به.
انظر: نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) سورة الشورى، من الآية: (١١).

(٤) جزء من الآية السابقة.

(٥) سورة طه، الآية: (٥).

(٦) سورة المائدة، الآية: (٦٤).

(٧) سورة الشورى، من الآية: (١١).

(٨) سورة مريم، من الآية: (٦٥).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1] فردوا به تلك المحكمات بعد ما استخرجوا منها احتمالات وتحريفات جعلوها به من قسم المتشابه.

وردوا النصوص المحكمة الدالة على علو الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه بزعمهم متشابه قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[3].

رد القدرية النصوص المحكمة:

٢ ـ رد القدرية النصوص الصريحة المحكمة في قدرة الله على خلقه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن بما تشابه عندهم من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[6]، ثم استخرجوا لتلك النصوص المحكمة وجوهاً أخر أخرجوها به من قسم المحكم وأدخلوها في المتشابه.

٣ ـ رد الجبرية النصوص المحكمة في إثبات كون العبد قادراً مختاراً فاعلاً بمشيئته بما تشابه عندهم من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[8] ونحو ذلك.

رد الخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة النصوص المحكمة:

٤ ـ رد الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة المحكمة غاية الإحكام في إثبات الشفاعة لعصاة الموحدين وخروجهم من النار، بما تشابه عندهم من قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ۝٤٨﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝١٤﴾[10].

---

(١) سورة الإخلاص، الآية: (١).
(٢) سورة الحديد، من الآية: (٤).
(٣) سورة المجادلة، من الآية: (٧).
(٤) سورة الكهف، من الآية: (٤٩).
(٥) سورة فصلت، من الآية: (٤٦).
(٦) سورة الطور، من الآية: (١٦).
(٧) سورة الإنسان، من الآية: (٣٠).
(٨) سورة الأنعام، من الآية: (٣٩).
(٩) سورة المدثر، الآية: (٤٨).
(١٠) سورة النساء، الآية: (١٤).

٥ - رد الجهمية النصوص المحكمة التي قد بلغت في صراحتها وصحتها إلى أعلى الدرجات في رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى في عرصات القيامة وفي الجنة بما تشابه عندهم من قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾[(٢)]، وأحالوا المحكم متشابهاً وردوا الجمع بين النصوص.

٦ - رد بعضهم النصوص المحكمة الصريحة التي في غاية الصحة والكثرة على أن الله ﷻ إنما يفعل ما يفعله لحكمة وغاية محمودة، وجودها خير من عدمها، ودخول لام التعليل في شرعه وقدره أكثر من أن يعد، فردوها بما تشابه عندهم من قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[(٣)]، ثم جعلوها كلها متشابهة.

٧ - رد الرافضة النصوص الصريحة الصحيحة المحكمة المعلومة عند خاصة الأمة وعامتها بالضرورة في مدح الصحابة والثناء عليهم، وأن الله رضي عنهم، وغفر لهم وتجاوز عنهم، وأنه يجب على من بعدهم الاقتداء بهم ومتابعتهم والاستغفار لهم، بما تشابه عندهم من قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[(٤)].

٨ - رد الخوارج النصوص المحكمة في موالاة المؤمنين ومحبتهم وإن ارتكبوا بعض المعاصي، والتي تقع مكفرة بالتوبة النصوح، أو الاستغفار، أو الحسنات الماحية أو المصائب المكفرة، أو دعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد مماتهم، أو بالامتحان في البرزخ، أو في مواقف الحساب، أو بشفاعة من يأذن الله له في الشفاعة، أو بصدق التوحيد، أو برحمة أرحم الراحمين، فهذه عشرة أسباب تمحق أثر الذنوب والمعاصي، فإن عجزت عنها فلا بد من دخولهم النار ثم يخرجون منها، فتركوا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد[(٥)].

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: (١٠٣). (٢) سورة الأعراف، من الآية: (١٤٣).

(٣) سورة الأنبياء، من الآية: (٢٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء: (١/ ٢٦٢)، برقم: (١٢١) من حديث جرير بن عبد الله البجلي.

(٥) انظر: إعلام الموقعين: (٢/ ٢٧٥ - ٢٧٧، ٢٨٥) بتصرف، وللاستزادة يراجع: باب=

ومن اتباع المتشابه عدم مراعاة قواعد الاستدلال وأصوله وترتيب الأدلة ونحو ذلك، كالنظر في المطلق والمقيد، والعام والخاص، والمجمل والمفصل، وكرد نصوص الوعيد إلى نصوص الوعد، ورد المتشابه إلى المحكم والتعارض بين الأدلة ووجوه الجمع أو الترجيح ونحو ذلك. وفي ذلك يقول الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من اتباع المتشابهات الأخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيداتها، وبالعمومات من غير تأمل ـ هل لها مخصصات أم لا؟ وكذلك العكس بأن يكون النص مقيداً فيطلق، أو خاصاً فيعمم بالرأي من غير دليل سواه، فإن هذا المسلك رميٌ في عماية، واتباع للهوى في الدليل، وذلك أن المطلق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيد، فإذا قيد صار واضحاً، كما أن إطلاق المقيد رأي في ذلك المقيد معارض للنص من غير دليل»[1].

سبب الخوض في المتشابه:

يظهر من الأمثلة السالفة بالذكر أن أصحاب الأهواء والبدع يتبعون أهواءهم وخرافاتهم أولاً، ثم يطلبون المتشابه ثانياً، ويخوضون به ليستدلوا به على عقائدهم الفاسدة وأفكارهم المنحرفة ثالثاً.

وفي ذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن هؤلاء المعارضين للوحي بالعقل بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها، وجعلوها أصول دينهم، ومعتقدهم في رب العالمين هي المحكمة، وجعلوا قول الله ورسوله ﷺ هو المتشابه الذي لا يستفاد منه علم ولا يقين، فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم، والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه، ثم ردوا تشابه الوحي إلى محكم كلامهم وقواعدهم، وهذا كما جعلوا ما أحدثوه من الأصول التي نفوا بها صفات الرب جَلَّ جَلَالُهُ، ونعوت كماله، ونفوا بها كلامه، وتكليمه، وعلوه على عرشه، ورؤيته في الدار الآخرة، محكماً، وجعلوا النصوص الدالة على خلاف تلك القواعد والأصول متشابهة يقضي بتلك

= بيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن من كتاب الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد: (ص: ١٤ وما بعدها)، والموافقات: (٣/ ٣١٢ ـ ٣١٤).

(١) الاعتصام: (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

القواعد عليها وترد النصوص إليها، فتارة يحرفون النصوص عن مواضعها»[(١)].

ويعتبر كلامه هذا رداً مجملاً على الأمثلة المذكورة.

ونبه إلى ذلك الإمام الشاطبي بقوله: «وكذلك ذكر أهل الزيغ أنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة، فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة؛ فليس في نظرهم إذاً في الدليل نظر المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظر من حكم بالهوى ثم أتى بالدليل كالشاهد له، ولم يذكر مثل ذلك في الراسخين، فهم إذن بضد هؤلاء حيث وقفوا في المتشابه فلم يحكموا فيه ولا عليه سوى التسليم. وهذا المعنى خاص بمن طلب الحق من الأدلة، لا يدخل فيه من طلب في الأدلة ما يصحح هواه السابق»[(٢)].

وقال: «فشأن الراسخين تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضاً كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة مثمرة.

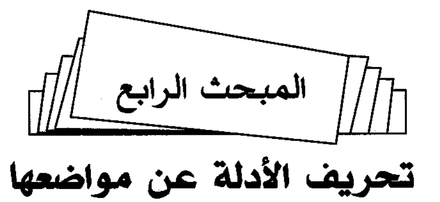
وشأن متبعي المتشابهات أخذ دليل ما أي دليل كان عفواً وأخذاً أولياً، وإن كان ثم ما يعارضه من كلي أو جزئي. فكأن العضو الواحد لا يعطي في مفهوم أحكام الشريعة حكماً حقيقياً، فمتبعه متبع متشابه، ولا يتبعه إلا من في قلبه زيغ كما شهد الله به ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾»[(٣)].

○○○○○

---

(١) الصواعق المرسلة: (٣/ ٩٩٠، ٩٩١). (٢) الاعتصام: (١/ ٢٢١).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٢٤٥)، والآية من سورة النساء (١٢٢).



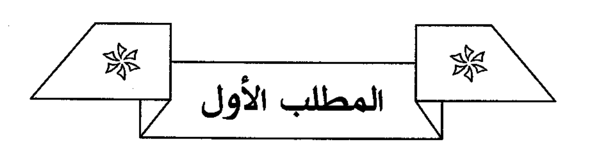
تحريف الأدلة عن مواضعها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التحريف لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أقوال العلماء في ذم التحريف والتحذير منه

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية



المطلب الأول

مفهوم التحريف لغة واصطلاحاً

أولاً: معنى التحريف لغة:

التحريف لغة مأخوذ من الحرف، وهو يدل على حد الشيء، والعدول، وتقدير الشيء.

وتحريف الكلام عن مواضعه: تغييره، وعدله عن جهته[(١)].

التحريف والتبديل والتغيير كلها بمعنى واحد.

والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه، والكلمة عن معناها، وهي قريبة الشبه كما كانت اليهود تغير معاني التوراة بالأشباه[(٢)].

ثانياً: معنى التحريف اصطلاحاً:

هو العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره[(٣)].

ويقال: «تغيير الكلام عن موضعه في مبناه أو معناه حتى يظن أنه حق «فهو مرادف للتزوير بجامع التضليل، وتغيير المقصود. والتحريف انحراف وميل عن قصد وهوى، وغلو، والتواء؛ لأنه لا قرار لهذه في نصوص الشرع، فلا تتأيد إلا بمثلها[(٤)].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة: (٢/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٢) لسان العرب: (٩/ ٤٣) مادة: (حرف). (٣) الصواعق المرسلة: (١/ ٢١٥).

(٤) تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال ـ ضمن رسائل الردود ـ للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد: (ص: ١٢٨).
وللاستزادة انظر: مجموع الفتاوى: (٣/ ١٦٥، ١٩٥)، (١٨/ ٣٢٢)، والاستقامة: (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

أنواع التحريف:

يمكن تصنيف عمل أهل الأهواء بترصدهم تحريف الكلم عن مواضعه للتزوير والتضليل على أنواع:

النوع الأول:

التحريف في ذات النص ومبناه.

وهذا على وجوه:

١ ـ التحريف في بنية الكلمة وجسمها.

٢ ـ الزيادة في النص بلفظ، أو ألفاظ، في جملة، أو جمل.

٣ ـ النقص منه كذلك.

٤ ـ بتر النص، وهذا أخص من سابقه.

٥ ـ التصرف في النص بالتقديم والتأخير، لا على سياق قائله.

٦ ـ التلفيق: بمعنى أن يكون النص المنقول منه متصل العقد والسياق في صفحة، أو صفحات، ثم ينتزع الناقل سطوراً من بين السطور، فيسوقها مساقاً واحداً على أن هذا نص كلامه.

٧ ـ الجمع بين هذه السوءات في واحد[١].

النوع الثاني:

تحريف الأدلة عن مواضعها، فيكون التحريف في وجه دلالة النص ومعناه بإخراجها عن حقائقها مع الافتراء، بمعنى: صرف الأدلة عن وجوه الاستدلال منها، كحمل كلام الله ورسوله ﷺ على وفق المذهب، وجعل نصوص الكتاب والسنة تابعة لأقوال الأئمة[٢]، وخاضعة لأفكار وآراء معينة خالية من الدليل.

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة: (١/ ٢١٥)، ومختصره: (٢/ ٣١٩)، وتحريف النصوص ـ ضمن الردود ـ: (ص: ١٥٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: (٧/ ٣٤ ـ ٣٥)، والاعتصام: (٢/ ٢٤٩).

ذكر شيخ الإسلام طريق أهل الضلال والبدع في فهم النصوص والاستدلال بها بقوله: «يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله ﷺ تبعاً لهم، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه»(١).

ومنه في المدرسة العصرانية: ضغط النص للواقع.

وهذا التحريف يسمونه تأويلاً وهو تأويل بالباطل، وفي هذا النوع من التحريف أخرجوا النصوص القرآنية عن حقائقها، وحرفوها على غير المراد منها، ولقبوا هذا تأويلاً، وهذا من عمل المبتدعة للتضليل، ومنه تسميتهم التعطيل: تنزيهاً، والإثبات: تجسيماً(٢).

قال الشاطبي ـ عند ذكره مآخذ أهل البدع في الاستدلال ـ: «ومنها: تحريف الأدلة عن مواضعها، بأن يرد الدليل على مناط فيصرف عن ذلك المناط إلى أمر آخر موهماً أن المناطين واحد، وهو من خفيات تحريف الكلم عن مواضعه والعياذ بالله. ويغلب على الظن أن من أقر بالإسلام، ويذم تحريف الكلم عن مواضعه، لا يلجأ إليه صراحاً إلا مع اشتباه يعرض له، أو جهل يصده عن الحق، مع هوى يعميه عن أخذ الدليل مأخذه فيكون بذلك السبب مبتدعاً»(٣).

النوع الثالث:

التحريف للمبنى والمعنى، وذلك في إطلاق الأسماء الإسلامية، والمصطلحات الشرعية على الحقائق البدعية. وهذا من أسوأ التضليل والتلبيس.

ومنه أخذ الباطنية عبارات المسلمين، واصطلاحاتهم، وإطلاقها على معانيهم الباطلة.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٣٥٥).
(٢) انظر: تحريف النصوص: (ص: ١٥٨) بتصرف.
(٣) الاعتصام: (١/ ٢٤٩).

وأخذ أهل البدعة عبارات أهل السنة، وإطلاقها على بدعهم[١].

بعض سمات التحريف وأصناف أهله:

إن التحريف بأنواعه وفروعه المتعددة يتميز بعلامات عدة، يعارض بها الحق ويؤيد بها الباطل، أبرزها خمسة أمور تالية، ذكرها العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**أحدها**: لبس الحق بالباطل، وهو خلطه به، بحيث لا يتميز الحق من الباطل.

الثاني: كتمان الحق.

الثالث: إخفاؤه وهو قريب من كتمانه.

الرابع: تحريف الكلم عن مواضعه، وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه.

الخامس: لَيُّ اللسان به؛ ليلبس على السامع اللفظ المنزل بغيره»[٢].

والمحرفون واحد من أصناف ثلاثة:

١ ـ **أهل التخييل**: من الملاحدة المتفلسفة، والباطنية الذين عارضوا الوحي، والنقل بالعقل، وكثير منهم يصرحون بأن الرسل قصدت من النصوص إفهام خلاف الحق للمصلحة الجمهورية.

٢ ـ **أهل التجهيل**: وهم الذين يصرح كثير منهم بأن هذه النصوص لا معنى لها يعلمه الرسول ولا غيره، وإنما هي ألفاظ مجردة.

٣ ـ **أهل التحريف والتأويل الباطل**: الذين يؤولون النصوص على ما يوافق مرادهم، وتحريفهم للنصوص بأنواع التأويلات الفاسدة التي يحرفون بها الكلم عن مواضعه أكثر وأشهر من أن تذكر، ومن هؤلاء:

طائفة عارضت النص بالعقل والقياس، وقالوا لأصحاب الحديث: لنا العقل والرأي ولكم الحديث، وهؤلاء غلاة المتفقهة أصحاب الرأي.

---

(١) تحريف النصوص: (ص: ١٥٨)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٤/١٩، ٦٦، ١٧/٣٥٥).

(٢) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى: (ص: ١٠٩).

وطائفة عارضته بحقائقهم وأذواقهم، وقالوا: لكم الشريعة ولنا الحقيقة، وهؤلاء غلاة المتصوفة.

وطائفة عارضته باسم السياسة والتدبير، وقالوا: أنتم أصحاب الشريعة ونحن أصحاب السياسة. وهؤلاء هم المسمون في العصر الراهن: بـ «العصرانيين» دعاة فصل الدين عن الدولة وعزل الشريعة عن السياسة.

وطائفة عارضته بالتأويل الباطن، وقالوا: أنتم أصحاب الظاهر، ونحن أصحاب الباطن، وهؤلاء هم: القرامطة والباطنية والرافضة[1].

ثم إن كل طائفة من هذه الطوائف لا ضابط لما تأتي به من ذلك بل ما تأتي به تبع لأهوائها، والهوى لا ضابط له، وإنما هو مدعاة لمعارضة الحق أبداً، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾[2].

الفرق بين تأويل التحريف وتأويل التفسير:

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله ـ تحت هذا العنوان المذكور ـ: «الأول ممتنع وقوعه في الخبر والطلب، والثاني يقع فيهما..

والمقصود أن التأويل يتجاذبه أصلان: التفسير، والتحريف. فتأويل التفسير هو الحق، وتأويل التحريف هو الباطل. فتأويل التحريف من جنس الإلحاد فإنه هو الميل بالنصوص عن ما هي عليه، إما بالطعن فيها، أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها. وكذلك الإلحاد في أسماء الله تارة يكون بجحد معانيها، وحقائقها، وتارة يكون بإنكار المسمى بها، وتارة يكون بالشريك بينه وبين غيره فيها، فالتأويل الباطل هو إلحاد وتحريف وإن سماه أصحابه تحقيقاً وعرفاناً وتأويلاً... فنحن أسعد بتأويل التفسير من غيرنا، وغيرنا أشقى بتأويل التحريف منا. والله الموفق للصواب»[3].

---

(١) انظر: الجواب الصحيح: (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، وفهرس الفتاوى: (٣٦/ ١٠٤)، والصواعق المرسلة: (٣/ ١٠٥١، ١٠٥٢)، والصواعق المنزلة: (٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠)، وتحريف النصوص: (ص: ١٣٥) بتصرف.

(٢) سورة القصص، من الآية: (٥٠).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة: (١/ ٢١٥ ـ ٢١٩) باختصار.

مخاطر التحريف:

للتحريف آثار سيئة ولوازم باطلة ومخاطر مهلكة كثيرة ذكرها أهل العلم مجملها فيما يلي:

١ ـ التحريف من باب المجادلة بالباطل، فهو يفتح على الأمة باب غواية، وما دبت البدع في الدين إلى المسلمين إلا من التحريف، وهذا يؤدي بمسائل الشرع إلى دين مبدل، وشرع محرف.

٢ ـ التحريف يفتح على الأمة باب عار وعيب؛ بسوء فعل الغلاة، إذ خلطوا الوراثة النبوية بالوراثة الغلاتية، فصار الجمع بين الوراثتين، جمعاً بين حق وباطل.

٣ ـ التحريف جارح لفاعله ناقل له من العدالة إلى الجرحة، وهذا سالب لأمانته العلمية.

٤ ـ ويسلب من فاعله: «الشخصية السوية».

٥ ـ التحريف ـ حينما ينكشف ـ يسلب من أبناء المسلمين إضعاف عقيدتهم بعلمائهم، ونفعهم، والرجوع إليهم. وإذا فقد الشباب القدوة تجاذبتهم الأهواء والانحرافات.

٦ ـ التحريف: تقوُّل وظلم لمن أدخل على قوله التحريف؛ إذ قول ما لم يقله. وهذا من أشد مواطن الجور والإثم.

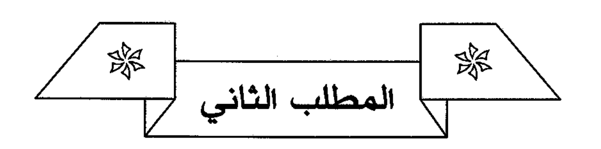
٧ ـ التحريف: إخراج للنص عن معناه الحق، وتعطيل لحقائق النصوص، وتلاعب بها، وانتهاك حرمتها. وكل هذا يعود على النص بالإبطال.

٨ ـ بالتحريف يكتم النص الصحيح، فهو باب من أبواب كتم العلم. وهذا من أخلاق المغضوب عليهم[١].

○○○○○

---

(١) انظر: تحريف النصوص: (١٦٤، ١٦٥) بتصرف واختصار، وانظر ـ أيضاً ـ: مجموع الفتاوى: (٧/ ١٧٢ ـ ١٧٣، ١٩/ ١٦١ ـ ١٦٢)، واقتضاء الصراط المستقيم: (ص: ٧)، والصواعق المرسلة: (١/ ٢٣٤، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٩٩، ٣٠١، ٣١٠، ٣١٦، ٣٤٨ ـ ٣٨١).



المطلب الثاني

أقوال العلماء في ذم التحريف والتحذير منه

شناعة جريمة التحريف:

قبل أن نسوق بعض أقوال العلماء في ذم التحريف وشناعته والتحذير منه، أرى مناسباً أن تذكر بعض النصوص القرآنية الدالة على عظم جريمة التحريف وأنه من أبشع الأعمال وأسوئها، فقد ذم الله ﷻ عتاولة التحريف وأصحاب التزوير وعتلاء[1] التخريب ومهرة الخيانة اليهود الذين يضرب بهم المثل في تحريف الأدلة عن مواضعها فقال ﷻ: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[4].

قال الإمام ابن كثير عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾: «أي: فسدت فهومهم، وساء تصرفهم في آيات الله، وتأولوا كتابه على غير ما أنزله، وحملوه على غير مراده، وقالوا عليه ما لم يقل، عياذاً بالله من ذلك»[5].

---

(١) العُتلاء: جمع العتيل: الأجير والخادم.
انظر: لسان العرب: (١١/ ٤٢٣)، والمعجم الوسيط: (٢/ ٥٨٣) مادة: (عتل).

(٢) سورة النساء، من الآية: (٤٦).

(٣) سورة المائدة، من الآية: (١٣).

(٤) سورة المائدة، من الآية: (٤١).

(٥) تفسير ابن كثير: (٢/ ٣٥).

وقال: «أي: يتأولون على غير تأويله، ويبدلونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون، ويفسرونه بغير مراد الله ﷻ قصداً منهم وافتراء»[(١)].

فمن أعرض عن تفسير كلام الله تعالى بما تدل عليه ألفاظه وسياقاته، وحرف الأدلة عن مواضعها، وأول النصوص بتأويلات محرفة، فهو بهذا الذم أولى، وبذلك الوصف أحرى.

وورد تفسير بعض السلف لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾[(٢)] حيث قال: هو أن يوضع الكلام على غير موضعه»[(٣)].

وبعد أن ذكر السيوطي هذا التفسير قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ففيه الرد على من تعاطى تفسير القرآن بما لا يدل عليه جوهر اللفظ، كما يفعله الباطنية، والاتحادية وغلاة المتصوفة»[(٤)].

وقال الإمام ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد أن ساق أقوال الأئمة في تفسير الآية ـ: «وكل هذه الأقوال التي ذكرناها في تأويل ذلك قريبات المعاني، وذلك أن اللحد والإلحاد: هو الميل، وقد يكون ميلاً عن آيات الله، وعدولاً عنها بالتكذيب بها، ويكون بالاستهزاء مكاء وتصدية، ويكون مفارقة لها وعناداً، ويكون تحريفاً لها وتغييراً لمعانيها»[(٥)].

وإليك الآن أقوال أهل العلم في ذم التحريف والتحذير منه:

١ ـ روي عن أمير المؤمنين **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه أنه قال: «إن هذا القرآن كلام الله ﷻ فضعوه على مواضعه، ولا تتبعوا فيه أهواءكم»[(٦)].

---

(١) تفسير ابن كثير: (١/ ٥١٩، ٢/ ٦٠). (٢) سورة فصلت، من الآية: (٤٠).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (١١/ ١١٥) من طريق عطية عن ابن عباس به وسنده ضعيف. وعزاه السيوطي في الدر المنثور: (٥/ ٦٨٧) إلى ابن أبي حاتم وعبد بن حميد وابن المنذر، رووه عن مجاهد. وانظر: تفسير مجاهد: (حاشية ص: ٥٧١). وبرواية مجاهد يتقوى السند. والله أعلم.

(٤) الإكليل في استنباط التنزيل: (ص: ٢٢٩)، وانظر: محاسن التأويل: (١٤/ ٥٢١١).

(٥) تفسير الطبري: (١١/ ١١٥).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في الزهد كما ذكره السيوطي وعزاه له في الدر المنثور: (٥/ ٦٨٨).

٢ ـ وجاء ذم ابنه **عبد الله** رضي الله عنه لمن وضع الدليل في غير ما يدل عليه، فوصف الخوارج بقوله: «انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين»[١].

٣ ـ قال الإمام **ابن حزم** عليه رحمة الله: «ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره؛ لأن الله يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[٢] وقال تعالى ـ ذامًّا لقوم ـ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر، أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا بيان فيه، وقد حرف كلام الله تعالى ووحيه إلى نبيه ﷺ عن موضعه، وهذا عظيم جداً مع أنه لو سلم من هذه الكبائر لكان مدعياً بلا دليل»[٣].

٤ ـ قال **السمعاني** رحمه الله: «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين»[٤].

الفرق بين منهج أهل السنة وبين أهل البدع:

٥ ـ بين **شيخ الإسلام** رحمه الله الفرق بين منهج أهل السنة ومنهج أهل البدع والأهواء في فهم النصوص وتفسيرها، وذكر أن تحريف الكلم عن مواضعه طريق أهل الضلال والبدع إذ يقول رحمه الله: «والألفاظ نوعان: نوع يوجد في كلام الله ورسوله ﷺ ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله فيعرف معنى الأول، ويجعل ذلك المعنى هو الأصل، ويعرف ما يعنيه الناس بالثاني، ويرد إلى الأول، هذا طريق أهل الهدى والسنة، وطريق أهل الضلال والبدع بالعكس، يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم، ثم يتأولون

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ تعليقاً ـ، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم: (١٢/ ٢٩٥).
(٢) سورة الشعراء، الآية: (١٩٥).
(٣) النبذة الكافية في أحكام أصول الدين: (ص: ٣٦).
(٤) شرح ألفية السيوطي في علم الحديث للشيخ أحمد محمد شاكر: (ص: ٧٩).

القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه»[١].

٦ ـ وقد ذم **ابن القيم** رحمه الله التأويل الباطل وما يلحقه من التحريف، وجنايته على الإسلام وأهله في نحو مائتي بيت، وذلك في نونيته، قال في مطلعها:

«هـذا وأصـل بـلـيـة الإسـلام مـن
تـأويـل ذي الـتـحـريـف والـبـطـلان»[٢]

وقد مر وصفه لأهل البدع بتحريف النصوص عن مواضعها في المبحث السابق.

٧ ـ قال **شارح العقيدة الطحاوية** رحمه الله ـ عند ذكره التأويل الصحيح والفاسد منه، ووصفه تأويل المعتزلة في الرؤية بأنه تحريف لكلام الله وكلام رسوله ﷺ عن مواضعه:

«وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وضع له...»[٣].

خصلتان مذمومتان:

٨ ـ وللحافظ **ابن رجب الحنبلي** رحمه الله كلام لطيف عند بيانه معنى قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾[٤].

قال رحمه الله: «فذكر أن قسوة قلوبهم أوجبت لهم خصلتين مذمومتين:

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٣٥٥)، وانظر ـ أيضاً ـ منه: (١٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣).
(٢) النونية ـ بشرح محمد خليل هراس ـ: (١/ ٢٨٥).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ٢٢٦)، (ص: ٢١٥) من طبعة المكتب الإسلامي بتخريج الألباني.
(٤) سورة المائدة، من الآية: (١٣).

- **إحداهما**: تحريف الكلم عن مواضعه.
- **والثانية**: نسيانهم حظاً مما ذكروا به..

وهذان الأمران موجودان في الذين فسدوا من علمائنا؛ لمشابهتهم لأهل الكتاب:

أحدهما: تحريف، فإن من تفقه لغير العمل يقسو قلبه، فلا يشتغل بالعمل، بل بتحريف الكلم وصرف ألفاظ الكتاب والسنة عن مواضعها، والتلطف في ذلك بأنواع الحيل اللطيفة من حملها على مجازات اللغة المستبعدة ونحو ذلك..

والثاني: نسيان حظ مما ذكروا به من العلم النافع، فلا تتعظ قلوبهم، بل يذمون من تعلم ما يبكيه ويرق به قلبه..»[١].

العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق:

٩ ـ إن العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق[٢]، «والأمانة: أصل فيهما، فهي حلية مأمور بها شرعاً، والخيانة فرع فاسد، منازع لهذا الأصل الشريف، فهي خلة منهي عنها، ومنها التحريف فهو أعظم ناقض لأمانة النقل في المباني، وأعظم مفسد لأمانة النظر في الاستدلال والمعاني»[٣].

فمن خان الأمانة فحرف في آية في نصها، أو الاستدلال منها، فهذا ساقط العدالة، مستوجب للجرح الشديد، والعذاب الأليم، ومن خان الأمانة بالتحريف في حديث نبوي شريف، فكذلك. ومن خان في نقل كلام عالم، وقوله ما لم يقل، أو لبس فيه ببتر ونحوه، فهذا ضرب من التحريف والخيانة. وهكذا من ضروب قصد التحريف، حاشا الغلط والوهم. وإذا كان السطو على كلام عالم، وانتحاله بدون عزو «قرصنة فكرية» تعد من «نواقض الأمانة العلمية» فكيف بمن حرف، ولبس[٤]؟

---

(١) فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب: (ص: ١٤١، ١٤٢).
(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٤٤). (٣) تحريف النصوص: (ص: ١١٤).
(٤) مقال أمانة تحمل العلم لعبد الفتاح الحلو في مجلة عالم الكتب ـ ٢/ ٤/ ١٤٠٢هـ ـ (ص: ٧٠٣) بواسطة المصدر السابق: (ص: ١١٥).

والتحريف من قبل ومن بعد، تراه بدعة موروثة يهذي بها كل ذي هوى، وهو مئنة[١] الإثم، ومنقصة في الإسلام، ومن كبائر الذنوب والآثام.

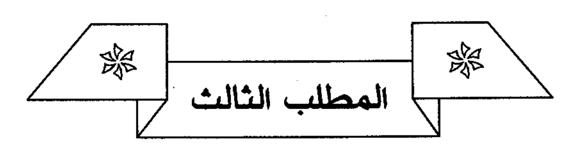
وبالجملة فالتحريف، والتغيير، والتبديل، والتحوير بزيادة، أو نقص، أو بتر، أو تقديم، أو تأخير، كل ذلك مما يرمي إلى التزوير، ويهدف للتضليل، وإيجاد المخارج من الحقائق إلى داعي الهوى: كله محرم، وفاعله مكشوف مع ما يلحقه من الإثم والجناح[٢].

○○○○○

---

(١) المئنة: العلامة. انظر: لسان العرب: (١٣/ ٣٩٧) مادة: (مأن).

(٢) انظر: تحريف النصوص: (ص: ١٤٣، ١٤٧، ١٥٦، ١٥٦).



الأمثلة التطبيقية

إن تحريف النصوص عن مواضعها ووضع الأدلة في غير مواطنها سبب كبير من أسباب الخطأ في التفسير، وأمر خطير تشمئز القلوب من تفكيره وتقشعر الجلود من تصوره وترتدع الأصابع من تسطيره؛ لأنه تقوُّل، وافتراء، وبهتان. وقد اقترف بعض المفسرين هذا الخطأ قصداً أو بدون قصد، تعمداً أو خطأ. ويحصل هذا ـ غالباً ـ اتباعاً للهوى، ومساندة للبدعة، وتعصباً لمذهب ما في العقيدة أو تأييداً للمذاهب الفقهية.

وتدخل في هذا الخطأ التفسيري التفاسير التالية:

- تفاسير الباطنية قاطبة
- تفاسير المؤوِّلة للصفات.
- تفاسير الصوفية أهل الإشارة والرموز.
- تفاسير المتكلمين والفلاسفة.
- تفاسير دعاة التجديد والعصرانيين.
- تفاسير المولعين بالتفسير العلمي التجريبي.
- تفاسير لبعض غلاة المتعصبة للمذاهب الفقهية المعينة.
- تفاسير المتمسكين بالتأويل الفاسد.
- تفاسير البريلوية[١] المتعصبة.

---

(١) البريلوية فرقة صوفية أسسها أحمد رضا خان (١٢٧٢ ـ ١٣٤٠هـ) في الهند أيام الاستعمار البريطاني وقد غالى أفرادها في محبة وتقديس الأنبياء وشيوخ سلاسل=

▫ تفاسير الصوفية القبورية وغيرهم من عبَّاد القبور وطوَّافي الأضرحة.
▫ تفاسير جهلة قواعد اللغة العربية.

وقد مضى شيء من نماذج بعض هذه التفاسير في الفصول السابقة، وسيأتي ذكر أمثلة بقيتها في مباحثها المعقودة لها ـ إن شاء الله ـ حسب الخطة الموضوعة.

وفيما يلي نورد بعض النماذج ـ من غير السابقة وغير اللاحقة ـ لهذا العمل الشنيع والفعل القبيح، ألا وهو تحريف النصوص والأدلة عن مواضعها. أعاذنا الله جميعاً من ذلك.

١ ـ من تحريف الأدلة عن مواضعها تأويل الجهمية والمعتزلة قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[1]، حيث حملوا الآية على معنى أضحك منهم العقلاء، إذ قالوا: كلمه بأظفار المحن، أو بأظفار الحكمة. (من الكلم، وهو الجرح)، أي: جرح قلبه بالحكم والمعارف تجريحاً. بل اتباع الهوى والتعصب البغيض أوقعهم في ارتكاب تحريف اللفظ وهو تحريف إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ من الرفع إلى النصب، وقالوا: وكلم الله موسى، بنصب لفظ الجلالة على أنه مفعول، ورفع موسى على أنه فاعل، أي: موسى كلم الله ولم يكلمه الله[2].

استخف الزمخشري ـ على اعتزاله ـ التحريف الأول وهو التحريف المعنوي ووصفه بأنه من بدع التفاسير حيث قال: «ومن بدع التفاسير أنه من الكلم، وأن معناه: وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن»[3].

= التصوف بعامة، والنبي ﷺ بخاصة، وأضفوا عليهم صفات تعلو بهم عن خصائص البشر. ويعتقدون بأن للرسول ﷺ قدرة يتحكم بها في الكون، وينكرون بشريته ويجعلونه نوراً من نور الله.
وللتفصيل انظر: البريلوية، للشيخ إحسان إلهي ظهير: (ص: ١٣ وما بعدها)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: (ص: ٦٩ ـ ٨٥).

(١) سورة النساء، من الآية: (١٦٤).
(٢) انظر: الكشاف: (١/ ٣١٤)، ونقض التأسيس: (٣/ ٥٢١)، والصواعق المرسلة: (١/ ٢١٨)، والصواعق المنزلة: (١/ ١٠٧)، والبرهان للزركشي: (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣).
(٣) الكشاف: (١/ ٣١٤).

وعلق ابن المنيِّر على كلام الزمخشري بقوله: «وصدق الزمخشري وأنصف، إنه لمن بدع التفاسير التي ينبو عنها الفهم ولا يبين بها إلا الوهم»(١).

ولكنه ـ الزمخشري ـ خالف الإنصاف وترك الصواب بعدم تعقيبه على التحريف الثاني حيث لم يعقب عليه بشيء، كأنه ارتضاه وصوبه. والواقع أنه تحريف صريح متصادم مع النصوص الأخرى البينة الواضحة.

وتعقبه العلامة ابن القيم بقوله: «وهذا من جنس تحريف اليهود، بل أقبح منه، واليهود في هذا الموضع أولى بالحق منهم»(٢).

وقال ـ في معرض رده على المعتزلة الحاملين معنى الآية على المجاز ـ:

«رفع سبحانه توهم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة، كما تقول العرب: مات موتاً ونزل نزولاً. ونظيره التأكيد بالنفس، والعين، وكل، وأجمع، والتأكيد بقوله: «حقاً»، ونظائره»(٣).

ونقل الحافظ عن النحاس قوله: «أجمع النحويون على أن الفعل إذا أكد بالمصدر لم يكن مجازاً. فإذا قال: «تكليماً» وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تعقل»(٤).

وقال: «وأجمع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم على أن «كلم» هنا من الكلام، ونقل الكشاف عن بدع بعض التفاسير أنه من الكلم بمعنى الجرح وهو مردود بالإجماع المذكور...»(٥).

وذكر العلامة ابن أبي العز أن أحد المعتزلة قال لأبي عمرو بن العلاء ـ أحد القراء السبعة ـ: «أريد أن تقرأ: وكلم الله موسى، بنصب اسم الله، ليكون

---

(١) حاشية نفس المصدر السابق.
(٢) الصواعق المرسلة: (١/٢١٨)، والصواعق المنزلة: (١/١٠٧).
(٣) المصدر السابق: (١/٣٨٩).
(٤) فتح الباري: (١٣/٤٧٩) ط: دار المعرفة.
(٥) نفس المصدر السابق.

موسى هو المتكلم لا الله». فقال له أبو عمرو: «هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾[1]؟! فبهت المحرف المعتزلي»[2].

وذكر الأدلة ـ قبل إيراده هذه القصة وبعدها ـ على إثبات صفة الكلام لله ﷻ عرضاً ونقداً.

إنكار صفة الساق لله تبارك وتعالى وتأويل لبعض الصفات الأخرى:

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٤٢﴾[3].

في تفسير هذه الآية قولان لعلماء السلف[4]:

أحدهما: أن الكشف عن ساق بمعنى الهول والشدة والكرب، وذلك يكون يوم القيامة.

والعرب تقول: كشف هذا الأمر عن ساق، إذا صار إلى شدة، وتقول: شمرت الحرب عن ساقها، أي: إذا اشتدت.

ومثل هذا مروي عن ابن عباس ﵄، وعن عكرمة ﵀[5]. وعلى هذا فالآية لا تثبت صفة الساق لله ﷻ.

---

(١) سورة الأعراف، من الآية: (١٤٣).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ١٧٧).

(٣) سورة القلم، الآية: (٤٢).

(٤) وعدنا فيما سبق ـ في الفصل الخامس من الباب الأول: (٢٢١) ـ بإيراد القول المفصل في تفسير الآية، فهذا موضع إيفاء الوعد، بتوفيق الله تبارك وتعالى.

(٥) انظر: تفسير الطبري: (١٢/ ١٩٧) أخرجه بسنده من طريق علي بن أبي طلحة وعكرمة عن ابن عباس به، والكشاف: (٤/ ١٣٠ ـ ١٣١)، والأسماء والصفات للبيهقي: (٢/ ٨٠)، وفتح الباري: (١٣/ ٤٣٧). وحسن الحافظ ابن حجر هذا الأثر.
وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن هذه الآثار ونحوها لا تثبت، وتعرضوا لنقدها رواية ودراية.
فمن ذلك نقد الإمام ابن القيم ـ سيأتي ذكره ـ، وقد قام الشيخ سليم الهلالي بجمع ودراسة الطرق المروية عن ابن عباس ﵄ والتابعين في هذه الآية، وبحث عن أسانيدها في رسالة مستقلة أسماها: (المنهل الرقراق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾. وخرج من هذه الدراسة بنتيجة إلى أنه لا =

الثاني: أن معنى الآية: يوم يكشف الرحمن ﷻ عن ساقه يوم القيامة[١]. وعلى هذا في الآية إثبات صفة الساق لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته بلا تكييف ولا تشبيه، فلا يجوز تأويل الساق بشدة الهول والأمر.

وهذا القول أظهر وأرجح في تفسير الآية، وأولى بأن تفسير الآية به؛ لأنه مبني على السنة النبوية الصحيحة ـ وخير ما يفسر به القرآن بعد القرآن السنة النبوية ـ وأقوال بعض الصحابة المروية بإسناد صحيح. وبه قال طائفة من أهل العلم.

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يكشف ربنا عن ساقه**، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء، وسمعة، فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً»[٢].

وعنه رضي الله عنه ـ أيضاً ـ في حديث الشفاعة الطويل المرفوع، جاء قول رسول الله ﷺ فيه: «فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا! فلا يكلمه إلا الأنبياء، فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، **فيكشف عن ساقه**، فيسجد له كل مؤمن...»[٣].

= يصح منها شيء، وضعف جميع أسانيدها. انظر: (ص: ٦٨ ـ ٧٤). والغرض من ذكرنا هذا القول هنا مع كونه في محل النظر هو أنه جعل أساساً لتحريف الأدلة عن مواضعها. سيأتي توضيح ذلك قريباً إن شاء الله.

(١) نقل هذا القول جمع من المفسرين، وسيأتي الإحالة إلى تفاسير بعضهم، ونقل القولين شيخ الإسلام في الفتاوى: (٦/ ٣٩٤)، وتلميذه ابن القيم في الصواعق المرسلة: (١/ ٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في مواضع، منها كتاب التفسير، باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾: (٨/ ٥٣١)، برقم: (٤٩١٩)، واللفظ له، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية: (١/ ١٦٨)، برقم: (٣٠٢) في سياق طويل، وفيه: «فيكشف عن ساق» بدون الإضافة.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾: (١٣/ ٤٣١)، برقم: (٧٤٣٩)، وأخرج بعضه مسلم في نفس الموضع السابق. واللفظ للأول.

وأخرج الإمام الدارمي في سننه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا جمع الله العباد في صعيد واحد، نادى مناد: ليلحق كل قوم بما كانوا يعبدون، فيلحق كل قوم بما كانوا يعبدون، ويبقى الناس على حالهم فيأتيهم فيقول: ما بال الناس ذهبوا، وأنتم ههنا؟ فيقولون: ننتظر إلهنا. فيقول: هل تعرفونه؟ فيقولون: إذا تعرَّف إلينا عرفناه، فيكشف لهم عن ساقه، فيقعون سجوداً، وذلك قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ ويبقى كل منافق فلا يستطيع أن يسجد، ثم يقودهم إلى الجنة»[1].

وورد قول ابن مسعود رضي الله عنه في تفسير الآية: «يكشف عن ساقه فيسجد كل مؤمن، ويقسو كل كافر فيكون عظماً واحداً»[2].

فهذه الأحاديث المرفوعة وأثر ابن مسعود رضي الله عنه صريح في إثبات صفة الساق لله تبارك وتعالى. فلا يجوز الإعراض عن هذا التفسير النبوي الثابت، وتفسير النبي ﷺ للكتاب مقدم على غيره على كل حال. ويدل على صحة هذا القول بعض قواعد الترجيح التفسيرية، منها: **قاعدة**: إذا ثبت الحديث، وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه. **وقاعدة**: يجب حمل ألفاظ الوحي على الحقيقة[3].

وهذا القول محمول على الحقيقة، أما القول الأول فإنه يصرف إلى المجاز، ولا يصح التفسير به كما تقدم في الفصل السادس من الباب الأول.

وهذا القول الصحيح اختاره الإمام البخاري لإيراده الحديث المذكور في

---

(١) كتاب الرقاق، باب في سجود المؤمنين يوم القيامة: (٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١) برقم: (٢٨٠٣). وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة: (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩) برقم: (٥٨٤). وقال: «وهو نص في الخلاف.. في «الساق» وإسناده قوي.. وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال الصحيح».

(٢) رواه ابن منده في الرد على الجهمية: (ص: ٣٧ ـ ٣٨)، وابن خزيمة في التوحيد: (ص: ١١٥) بسياقه الطويل بإسناد: رجاله ثقات ورجال الشيخين كما قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة: (٢/ ١٢٨).

(٣) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ٢٠٦، ٢١٢).

تفسير الآية[1]، وهو مقتضى كلام ابن جرير[2]، وصدر به ابن كثير تفسير الآية في تفسيره[3]، وانتصر له الشوكاني في فتح القدير[4]، وصدِّيق حسن خان في فتح البيان[5]، وعليه اقتصر الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في تفسيره[6] رحمهم الله جميعاً.

وعلى القول الثاني يمكن الجمع بين القولين ورفع التعارض بينهما لو قلنا: إن الله يكشف عن ساقه يوم شدة الهول، وهذا خلاف قول المعطلة الذين ينفون صفة الساق أصلاً ولا يثبتونها لا بالقرآن ولا بالسنة، أو المؤولة الذين يؤولونها تأويلاً فاسداً كتأويلهم لآيات الصفات الأخرى.

قال الماوردي: «فأما ما روي أن الله تعالى يكشف عن ساقه فإن الله تعالى منزه عن التبعيض، والأعضاء، وأن ينكشف أو يتغطى»[7].

وقال الكرماني ـ بعد إعراضه عن أثر ابن مسعود ﷺ ـ: «وهذا يؤول كما يؤول غيرها من الآيات، ولا يوصف الله سبحانه بالأعضاء والأجزاء والأبعاض»[8].

أما الساق في الآية فقد اختلف العلماء في تفسيرها على قولين على ما تقدم؛ لأن الآية ليست نصاً في إثبات الصفة، وردت نكرة بدون الإضافة إلى الله تبارك وتعالى، وإذا وقع الخلاف فنرجع إلى الدليل، وقد علم أن الدليل قائم من السنة النبوية الصحيحة على إثبات صفة الساق لله ﷻ، فلا يجوز العدول عنه أو تحريفه عن موضعه.

---

(١) **فائدة**: قال الحافظ ابن حجر ﷺ: «**تنبيهان**:
أحدهما: الذي يظهر من تصرف البخاري في كتاب التوحيد، أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقاديات، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً...».
فتح الباري: (١٣/ ٣٧٢)، و(١٣/ ٣٥٩) من طبعة دار المعرفة القديمة.

(٢) تفسير الطبري: (١٢/ ١٩٨).

(٣) تفسير ابن كثير: (٤/ ٤٣٥).

(٤) (٥/ ٢٧٨).

(٥) (١٤/ ٢٧٣).

(٦) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: (ص: ٨١٦). طبعة مؤسسة الرسالة الجديدة.

(٧) النكت والعيون: (٦/ ٧١).

(٨) غرائب التفسير: (٢/ ١٢٤١).

ومما يعلم أن هذا هو الموضع الوحيد الذي اختلف فيه الصحابة رضي الله عنهم ـ على تسليم صحة قول ابن عباس رضي الله عنهما ـ هل هو من الصفات أو لا؟ كما قال شيخ الإسلام: «إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها.. وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾»[1]. وذكر القولين في المسألة.

وقال ابن القيم ـ بعد سياق هذه الآية ـ: «والصحابة متنازعون في تفسير الآية، هل المراد الكشف عن الشدة أو المراد بها أن الرب تعالى يكشف عن ساقه، ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيها يذكر أنه من الصفات أم لا في غير هذا الموضع، وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك صفة لله؛ لأنه سبحانه لم يضف الساق إليه، وإنما ذكره مجرداً عن الإضافة منكراً، والذين أثبتوا ذلك صفة، كاليدين والأصبع لم يأخذوا ذلك من ظاهر القرآن، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه: «فيكشف الرب عن ساقه فيخرون له سجداً»[2]. ومن حمل الآية على ذلك قال: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ مطابق لقوله ﷺ: «فيكشف عن ساقه فيخرون له سجداً»، وتنكيره للتعظيم والتفخيم كأنه قال: يكشف عن ساق عظيمة، جلت عظمتها وتعالى شأنها أن يكون لها نظير، أو مثل، أو شبيه قالوا: وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه؛ فإن لغة القوم في مثل ذلك أن يقال: كشف الشدة عن القوم، لا كشف عنها كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴿٥٠﴾﴾[3]، وقال: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَٰهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ﴾[4].

فالعذاب والشدة هو المكشوف لا المكشوف عنه، وأيضاً فهناك تحدث الشدة وتشتد، ولا تزال إلا بدخول الجنة، وهناك لا يدعون إلى السجود وإنما يدعون إليه أشد ما كانت الشدة»[5].

هذه خلاصة ما قيل في تفسير هذه الآية الكريمة.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٤).
(٢) سبق تخريجه قريباً: (ص: ٥١٤).
(٣) سورة الزخرف، الآية: (٥٠).
(٤) سورة المؤمنون، من الآية: (٧٥).
(٥) الصواعق المرسلة: (١/ ٢٥٢، ٢٥٣)، والمنزلة: (١/ ١٣٢، ١٣٣).

شبهة والرد عليها:

مع هذا التفسير البين الواضح المذكور للآية، قد احتج بالقول الأول ـ وهو قول مرجوح ـ نفاة الصفات، أو المؤولة لها، وجعلوه من أدلتهم لتسويغ التأويل لآيات الصفات، وأهملوا القول الثاني، واتهموا السلف أنهم تأولوا بعض نصوص الصفات، منها هذه الآية التي نحن في صدد تفسيرها.

وفي الجواب عن الشبهة يقال: إن هذه الآية ليست نصاً صريحاً في إثبات صفة الساق لله ﷻ، ولذلك فسرها من فسرها من السلف بالكشف عن أمر شديد وهول عظيم ـ كما تقدم ـ فلا يلزم من تفسير الساق بشدة الهول والأمر تأويل الصفات، ولا يعتبر هذا التفسير من باب تأويل آيات الصفات، وبالعكس نجد السلف الصالح يثبتون صفة الساق كما ورد التصريح بها في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ـ السابق ذكره ـ المخرج في الصحيحين، وهذا يدل على أنهم لم يقصدوا بهذا القول تأويل الصفة ـ كما زعم بعض الخلف ـ، وإنما فسروا الآية بما ظهر من معناها عندهم مستدلين بكلام العرب في ذلك.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ـ بعد أن ذكر القولين في تفسير الآية ـ: «ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات، فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله، ولم يقل عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكن كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلاً، وهذا خطأ»[1].

كما وقع بعضهم في طعن التفسير الصحيح المستدل بأثبت الأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة المتلقاة بالقبول والمتفق عليها، ووقع آخر منهم في تحريف الدليل عن موضعه حيث حذف النص الصريح في تفسير الآية، وذكر ما يؤيد معتقده في تأويل نصوص الصفات معرضاً عن ذكر القول الصحيح في تفسير الآية.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٤، ٣٩٥).

فهذا الطعن والتحريف يتجليان في صنيع الأستاذين:

محمد زاهد الكوثري، ومحمد علي الصابوني.

وذلك عند تعرضهما لتفسير الآية وتأويلها حسب معتقدهما في تأويل نصوص الصفات ـ كلها أو بعضها ـ وتحريفها وتعطيل معانيها.

فعمل الأول يتلخص في أمور تالية:

أ ـ قرر الأستاذ الكوثري أن «الساق» لم ترد مضافة إلى الله لا في حديث صحيح ولا سقيم.

ولإبطال هذه الدعوى الخاطئة تكفيك إعادة النظر في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ـ السالف ذكره قريباً ـ المخرج في صحيح البخاري.

ب ـ غمزه من بعض رواة هذا الحديث الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان.

وقد سبق أن ذكرنا منزلة الحديث الصحيح عموماً، ومكانة أحاديث الصحيحين خصوصاً عند علماء الإسلام[١]، فلا داعية إلى إعادة ذلك الكلام.

ج ـ وصفه أئمة السلف الصالح المفسرين القائلين بثبوت صفة الساق بالزيغ حيث قال: «من عادة أهل الزيغ حمل المجاز المشهور في القرآن على الحقيقة»[٢].

ولا شك في أن مذهب السلف الصالح في نصوص الصفات عدم تعطيل صفات الله تعالى، وعدم تحريف نصوصها بالتأويلات الفاسدة، وحملها على الحقائق اللائقة بالله عز وجل كما تقدم[٣].

---

(١) راجع: المبحث الثالث (في الهوامش)، من الفصل والباب الأولين: (ص: ١١٠).

(٢) ذكر الكوثري هذه الطعون الثلاثة في تعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقي: (٣٤٤، ٣٤٥). وللوقوف على شيء من الرد عليها انظر: السلسلة الصحيحة: (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٩)، وهامش كتاب الأسماء والصفات بتحقيق الشيخ عبد الله الحاشدي: (٢/ ١٢٩).

(٣) انظر المبحث الأول، من هذا الفصل: (ص: ٤١٥).

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي في أحاديث الرجل والقدم ونحوها من أحاديث الصفات، ما نصه: «نحن نروي هذه الأحاديث، ولا نزيغ لها المعاني»(١).

أما أهل التعطيل والتحريف والتبديل فيعطلون صفات الله تعالى ويحرفون نصوصها ويؤولون معانيها.

وأما عمل الأستاذ الصابوني فيتضمن ما يلي:

أ ـ ذكره تفسير الآية على القول الأول، وإغماضه عن القول الثاني، ووصفه من تعقبه من مرجحي القول الثاني بما منه هم براء.

ب ـ ذكره عدة آثار عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين مؤيدة لتفسيره للآية على القول الأول، ولم يشر إلى حديث أبي سعيد الخدري ﷺ الذي أخرجه الطبري عند تفسيره لنفس الآية، بل حذفه بتمامه من «مختصر تفسير ابن جرير»، وحذف صدره: «يكشف ربنا عن ساقه» من «صفوة التفاسير». وما هذا إلا فراراً من إثبات صفة الساق لله ﷻ كما أثبته السلف الصالح مستدلين بالكتاب والسنة.

ج ـ قوله: «إن هذه ليست من آيات الصفات، كما قاله شيخ المفسرين الإمام الطبري»(٢). ولم يقله، بل مقتضى كلام الطبري يخالف ذلك.

ويلي هذين الأستاذين الشيخ محمد الغزالي في طعن هذا التفسير الصحيح، حيث تعرض لتفسير الآية في كتابه «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»(٣)، وبعد اكتفائه بذكر قول ابن عباس ﷺ قال: «... وما تعرف إلا هذا التفسير للوحي الكريم حتى جاء بعض المولعين بمشكل الحديث غريب الروايات، فذكروا كلاماً آخر لا بد من كشف حقيقته، لخطورة مضامينه، وشذوذها عما يعرف علماء المسلمين».

---

(١) نقله البيهقي عن أبي سليمان الخطابي عنه في الأسماء والصفات: (ص: ٣٥٠). وسكت عنه الكوثري فصار حجة عليه.

(٢) انظر: مختصر تفسير ابن جرير: (٢/ ٤٧٨)، وصفوة التفاسير: (٣/ ٤٣٠)، وكشف الافتراءات: (١٢ ـ ١٣) كلها للصابوني.

(٣) انظر: (ص: ١٢٥ ـ ١٢٧).

وبعد سياقه الرواية في تفسير الآية مثل الرواية في سنن الدارمي، وبدون ذكره من أخرجها من المحدثين، أتى بكلام خال من الحجة والبرهان قائلاً: «الحديث كله معلول، وإلصاقه بالآية خطأ، وبعض المرضى بالتجسيم هو الذي يشيع هذه الروايات، وإن المسلم الحق ليستحي أن ينسب إلى رسوله هذه الأخبار».

وللأستاذ الصابوني مواقف تفسيرية أخرى تشهد على وضعه ألفاظ الإمام الطبري في غير موضعها، وتغيير معانيها، وتصرفه في عبارات الطبري تصرفاً يهدف إلى تحريف اللفظ أو تحريف المعنى، ومن ذلك:

٣ ـ تحريفه لكلام الطبري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾[1] حيث قال في «مختصره لتفسير الطبري[2]»: هذا هو ربكم فأخلصوا له العبادة، وأفردوه بالربوبية دون سواه، فوحدوه بالعبادة».

وعبارة الطبري في تفسيره[3] هكذا: «فاعبدوا ربكم الذي هذه صفته، وأخلصوا له العبادة وأفردوه بالألوهية والربوبية».

ففي تصرفه في عبارة الطبري خيانة ـ كما قال العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد ـ من وجهين[4]:

أ ـ حذفه قول الطبري: «الذي هذه صفته»، وأول الآية:

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾.

ومنه تعلم السر في الحذف.

ب ـ حذفه لفظ (الألوهية)؛ لأن الخلفية لا يلتقون مع أهل السنة في تقسيم التوحيد الاستقرائي من الكتاب والسنة إلى: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

---

(١) سورة يونس، من الآية: (٣). (٢) (١/ ٥٧٣).
(٣) (٦/ ٥٣٠).
(٤) انظر: التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير: (٣١٧ ـ ٣١٨)، ضمن مجموعة الردود.

٤ ـ ومن ذلك إبداله لفظ ﴿بِيَدَيَّ﴾ كما هو في نص كلام الإمام الطبري إلى لفظ: (بذاتي). فقال الصابوني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾[١] ما نصه: «أي قال له ربه: ما الذي صرفك وصدك عن السجود لمن خلقته بذاتي من غير واسطة أب أو أم»[٢].

قال الطبري عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾: «يقول لخلق يدي، يخبر تعالى ذكره بذلك أنه خلق آدم بيديه»[٣].

وفي مختصريه لتفسيري ابن جرير وابن كثير ـ رحمهما الله ـ وفي تفسيره «صفوة التفاسير» توجد أمثلة كثيرة تشمل أنواع التحريف المتعددة، وخاصة في تفسير النصوص القرآنية الواردة في إثبات الأسماء والصفات قد أتى بأفاعيل غريبة وتصرفات سيئة ـ غفر الله له ولنا ـ تحت اسمي «الاختصار والتصفية»؛ فلذا قد حذر جمع من العلماء من عمله التفسيري في هذه المؤلفات المذكورة، ونصحوا لعدم الاعتماد عليها والثقة بها، أو العزو إليها؛ لأنها مما اختلط فيها الحق بالباطل، والجهل بالعلم، والنقل الصحيح بالنقل المحرف.

وقد رد مجموعة من العلماء الأفاضل المخلصين الناصحين[٤] على الأستاذ الصابوني في تحريفاته وبتره النصوص من السنة وكلام أئمة السلف، وإيراده أحاديث ضعيفة أو موضوعة زاعماً أنها صحيحة، وعزوه أحاديث كثيرة إلى الصحيحين، أو السنن الأربع أو غيرها وليس في الصحيحين مثلاً أو ليس

---

(١) سورة ص، من الآية: (٧٥).
(٢) صفوة التفاسير: (٣/ ٦٥).
(٣) تفسير الطبري: (١٠/ ٦٠٦).
(٤) على رأسهم: الشيخ محمد بن جميل زينو في رسائله المعنونة:
بـ «الرد على أخطاء محمد علي الصابوني في كتابه: صفوة التفاسير ومختصر تفسير ابن جرير.
مخالفات هامة في مختصر تفسير ابن جرير الطبري للشيخ محمد علي الصابوني.
تنبيهات هامة على كتاب: صفوة التفاسير. وفي آخره ردود لبعض العلماء الآخرين.
والشيخ صالح الفوزان في رسالته: «تعقيبات وملاحظات على كتاب صفوة التفاسير».
والشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة الجزء الرابع من: «السلسلة الصحيحة»، وفي مواضع من الجزئين الثالث والرابع من: «السلسلة الضعيفة»: (٣/ ٣١٠، ٤٧١، ٥٩٣)، (٤/ ٥١، ٤١٢).

في بعضها، في رسائل مستقلة وفي ثنايا مؤلفات متنوعة ومتعددة، تتجاوز عشرين رسالة ومؤلفاً.

وتلخص هذه الردود والتعقبات العلمية المنصفة في قالبين:

الأول: أنه استجر[1] تفسيري الحافظين: الطبري، وابن كثير في اختصاره لهما، لكنه ابتعد عن منهجهما السلفي في تقريب عقيدة التوحيد بأنواعه الثلاثة، فأفرز مختصريه، والإمامان بريئان مما يخالف تفسيريهما.

الثاني: «صفوة التفاسير» اسم فيه تغرير وتلبيس، فأنى له الصفا وهو مبني على الخلط بين التبر والتبن[2]؛ إذ مزج بين تفسيري ابن جرير، وابن كثير السلفيين، وتفسير الزمخشري المعتزلي، والرضي والطبرسي الرافضيين، والرازي الأشعري الفلسفي، والصاوي الأشعري المتعصب، وغيرهم لا سيما وهذا المزج على يد من لا يعرف الصنعة ولا يتقنها كهذا الذي تسور هذا الصرح بلا سُلَّم. وإلا فإن أهل العلم يستفيدون من المفسرين المتميزين بما لا يخرج عن الجادة: مسلك السلف، وضوابط التفسير، وسنن لسان العرب.

فلا يغرنك صفو أنت شاربه فربما كان بالتكدير ممتزجا[3]

أجمع هذه الرسائل وآخرها ـ على قصور علمي ـ ما ألفه الشيخ أبو زيد في رسالته: (التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني) حيث اطلع على من سبقه في التنبيه والتعقيب والرد على الصابوني، فكلامه في هذه الرسالة كلام مطلع وناصح، ويليق بنا أن نورد مقتطفات من كلامه من باب التنبيه والحذر ليس من باب الانتقاص وهضم الشأن والفضل، ودين الإسلام دين النصيحة، فقال ـ حفظه الله ـ:

---

(١) استجر: أخذ وجذب وشق. انظر: لسان العرب: (٤/ ١٢٦)، والمعجم الوسيط: (١/ ١١٦) مادة: (جرر).

(٢) التبر: الذهب غير المصوغ. انظر: كتاب فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي: (١٧ ـ ١٨). والتبن ـ بكسر التاء وفتحها ـ: عصيفة الزرع من البر ونحوه. انظر: لسان العرب: (١٣/ ٧١)، مادة: (تبن).

(٣) انظر: التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني: (ص: ٣١٢) ضمن مجموع الردود. بتصرف.

«إن أعظم خطر في الكتب الثلاثة: «الصفوة» و«المختصرين» هو تحريفه لتفسير آيات في صفات الله ﷻ خلافاً لعقيدة السلف بما لا يقول به الإمامان الحافظان: «ابن جرير»، و«ابن كثير» ـ رحمهما الله تعالى ـ، وإخراجه لهذين المختصرين على أن هذا مختصر ما يقرره «ابن جرير»، وذلك مختصر ما يقرره «ابن كثير»، وصفوة ما لدى السلف وهم من تأويل الخلف برآء، وقد علم أن ابن جرير، وابن كثير يجريان التقرير لآيات الأسماء والصفات على قاعدة السلف المطردة: الإيمان بحقائقها على الوجه اللائق بالله تعالى، وإجراؤها على ظاهرها من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تحريف.

والمتعين أن المختصر لا يخالف ما قرره صاحب الأصل، بل المحافظة والالتزام بنصه، كما أن تقرير مذهب الخلف في «الصفة» نسف لمذهب السلف فلا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

وعليه: فإننا نقول وننبه وننشر، ونعلن، أن هذا الاختصار لتفسير ابن جرير وتفسير ابن كثير مسخ لهما عن مكانتهما السلفية، والجادة المأثورة لما تراه من التأويل والتحريف، ولذا فإن نسبتهما إلى ابن جرير، وابن كثير نسبة غير موثوقة، ولا مأمونة، وهما مما يخالف نصهما بريئان منه لمخالفته منهج السلف الذي انتهجاه في تفسيريهما على أحسن تقويم، أخذاً بمسلك الصحابة ﷺ، ومن تبعهم بإحسان.

ولا نعرف على مدى التاريخ من احترف التلبيس فسطى على تفسير ابن جرير، وتفسير ابن كثير، فنصب في سطورهما باسم الاختصار عوامل التحريف، والتبديل قبل هذا العمل الذي أثار الرهج[1]، وآذى المهج[2].

ونحن نناصحه، والمنازعة له في السوأة التي لا تغتفر وهي نسبة هذا التحريف «التأويل الخلفي» إلى ابن جرير، وابن كثير تقوُّلاً عليهما بما لم

---

(١) الرهج: الغبار. انظر: لسان العرب: (٢/ ٢٨٤)، مادة: (رهج).

(٢) المهج: المهجة دم القلب، وقيل: خالص النفس. انظر: المصدر السابق: (٢/ ٣٧٠)، مادة: (مهج).

يقولاه، وهل هذا إلا إسقاط للعمد من كتب السلف»[١]. وأشار إلى عشرة نماذج من تحريفه ومخالفته منهج ابن جرير، وابن كثير، في تفسيره «صفوة التفاسير».

نظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان:

٥ ـ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[٢].

وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾[٣].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾[٤].

قال الإمام الطبري عند تفسيره لآية البقرة:

«فإن قال: وكيف يؤمن المؤمن؟

قيل: .... معنى إيمان المؤمن في هذا الموضع، ثباته على إيمانه وتركه تبديله. وأما إيمان اليهود والنصارى والصابئين، فالتصديق بمحمد ﷺ وبما جاء به، فمن يؤمن منهم بمحمد وبما جاء به واليوم الآخر، ويعمل صالحاً، فلم يبدل ولم يغير حتى توفي على ذلك، فله ثواب عمله وأجره عند ربه، كما وصف جل ثناؤه»[٥].

---

(١) التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير: (٢٣٨ ـ ٣٢٩) ضمن مجموع الردود.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٦٢).

(٣) سورة المائدة، الآية: (٦٩). وقد تكلم شيخ الإسلام عن هاتين الآيتين باختصار شديد وتفصيل مفيد. انظر للأول: مجموع الفتاوى: (١٤/٦٨ ـ ٦٩) والثاني: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء...: (١/٢٣٩ ـ ٢٩٢).

(٤) سورة الحج، الآية: (١٧).

(٥) تفسير الطبري: (١/٣٦١، ٣٦٢).

قد حرف بعض أصحاب الأديان السابقة المنسوخة بمجيء الإسلام، معاني هذه النصوص، وأدلتها عن مواضعها، حيث احتجوا بهذه الآيات الكريمة على حقيتهم وصدقهم، وأنهم مقبولون عند الله وأحباؤه، وأنهم يستحقون بشارة الجنة ونعيمها مع المسلمين. ووجه استشهادهم بالآيات هو: ذكر الله ﷻ إياهم مع المؤمنين، والثناء عليهم بإيمانهم بالله واليوم الآخر، وتقرير أن لهم أجر أعمالهم وثوابها عند ربهم، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

وجاء في «المصحف المفسر» للأستاذ محمد فريد وجدي ما يشبه ذلك حيث قال في تفسير آية المائدة: «إن الذين آمنوا: أي المسلمون، والذين هادوا: أي اليهود، والصابئين والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً نجوا من عذاب الله، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون، لأن الدين في أصله واحد وكتب الله كلها تدعو إلى العقائد القويمة، وإلى الإيمان بجميع الرسل على السواء ومنهم محمد فقد ورد ذكره في جميع الكتب المتقدمة، فمن آمن بواحد منها حق الإيمان أداه إلى الإيمان به لا محالة»[1].

ومع الأسف الشديد قد تأثر بهذا الاستدلال الباطل والفهم المغلوط، طائفة من ضعاف المسلمين المثقفين المختلطين بالكفار والساكنين في ديارهم، والمشتغلين في أعمالهم ووظائفهم، أو المنهزمين نفسياً أمام حضارتهم البراقة اللامعة في الظاهر والمظلمة الخاوية في الباطن، أو الجاهلين بموقف الإسلام من الشرائع السابقة[2]، فقام كل صنف من هؤلاء بدعوة خطيرة أثيمة ممثلة

---

(١) المصحف المفسر.

(٢) في الزمن الماضي القريب سنحت لي فرصة للحوار بيني وبين بعض هؤلاء في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا الاتحادية، وجرى الحديث بيننا في هذا الموضوع، وكانت من أدلتهم مضمون تلك الآيات المذكورة، ولاحظت منهم ما سجلت ههنا.

وفي الآونة الأخيرة ظهر شخص كذاب أفاك موسوم بـ (رياض أحمد كوهر شاهي) في باكستان، في لباس زهد وتصوف، وله جولات وصولات في البلاد وخارجها، من أكاذيبه الباطلة وخرافاته المنكرة: الدعوة إلى محبة الله وإحيائها في القلوب بدون أي تفريق ديني وتميز عقدي.

وكتب الشيخ الحافظ عبد الحميد كوندل مقالاً بعنوان: «من مسيلمة الكذاب إلى=

في: نظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان، أو التقريب بينه وبين الديانات السابقة من اليهودية والنصرانية والمجوسية المحرفة.

ولما تسربت هذه الدعوة الخادعة والفكرة الماكرة إلى أمثال هؤلاء المسلمين فرحوا بها ظناً منهم أن هذه الدعوة تؤدي إلى حل القضايا المختلفة بين الأمم المتعددة في العالم الإنساني.

«حتى بلغت الحال ببعضهم إلى فكرة: طبع القرآن الكريم والتوراة والإنجيل - المحرفين - في غلاف واحد، وحتى بلغ الخلط والدمج مبلغه ببناء مسجد، وكنيسة، ومعبد في محل واحد، في رحاب الجامعات، والمطارات، والساحات العامة»[(١)].

وآل بهم الأمر إلى إنكارهم على من يقول بتكفير أهل الكتاب من اليهود والنصارى تالياً آيات القرآن الكريم الدالة على كفرهم وشركهم. فيا غوثاه للإسلام.

ونسوا أو تناسوا النصوص الصريحة المحكمة المفسرة لتلك الآيات المذكورة والدالة على كون الإسلام ناسخاً للأديان السابقة كلها، وأنه لا دين عند الله إلا الإسلام وحده، ولا يقبل غيره أبداً، وأن اليهود والنصارى من ألد الأعداء للمسلمين ولن يرضوا عنهم حتى يتبعوا ملتهم وينسلوا من ربقة الإسلام، وأنهم يضرب بهم المثل في البغض والحسد للإسلام وأهله، من تلك النصوص قول الله تعالى:

= كوهر شاهي» في مجلة: «الشهادة» الشهرية باللغة الأردية - عدد شوال وذي القعدة ١٤١٩هـ - فأزال الستار عن أفكاره المغلوطة المخلوطة، وجهالاته الخطيرة الباطلة المنكرة. وجاء رد مفصل على ضلالاته وأباطيله قريباً وذلك في كتاب: «كوهر شاهي كي كوهر أفشانيان» - باللغة الأردية - لمؤلف ابن لعل دين.
وهذا الشخص الماكر له صلات وروابط سرية مع القسيسين النصارى، ويذهب إلى الكنائس ويلقي الكلمات أمام النصارى، لا لدعوتهم إلى الإسلام، بل ليحثهم على بقاء دينهم - المحرف -، ويبشرهم بأنهم على الحق والصواب.
كشف عن بعض فضائحه الخطيرة ابن أحد كبار النصرانية الذي أسلم حديثاً، وسمى نفسه بـ«عبد الله»، وذلك في كتابه: «اور.. صليب توت كي» - باللغة الأردية - (و... كسرت الصليب).

(١) انظر: الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان، للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد: (ص: ١٢، ١٣). وهذه الرسالة قيمة في موضوعها، وماتعة في نفعها، فراجعها من أولها إلى آخرها.

﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾[٥].

لا يسع الناس اليوم ليكونوا مسلمين مهتدين، ومن أهل السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة إلا أن يشهدوا أن محمداً رسول الله ﷺ ويتبعوه، فالإيمان بخاتم الرسل وآخر الأنبياء محمد ﷺ شرط الإسلام، وشرط دخول الجنة. قال الله ﷻ:

﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾[٦].

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: (١٩).
(٢) سورة آل عمران، الآية: (٨٥).
(٣) سورة المائدة، من الآية: (٣).
(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٠٩).
(٥) سورة البقرة، الآية: (١٢٠).
(٦) سورة الأعراف، الآيات: (١٥٦ ـ ١٥٨).

وقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»(١).

فهذه النصوص البينة الواضحة ترفض فكرة الدعوة إلى التقريب بين الأديان وتنبذها نبذاً باتاً.

إن الدعوة إلى وحدة الأديان ليست دعوة حديثة وليدة اليوم، بل هي فكرة خبيثة لها جذور راسخة في القديم حيث وجدت عند ملاحدة الصوفية الاتحادية كابن سبعين والتلمساني.

قال شيخ الإسلام: «كان هؤلاء كابن سبعين ونحوه يجعلون أفضل الخلق «المحقق» عندهم، وهو القائل بالوحدة، وإذا وصل إلى هذا فلا يضره عندهم أن يكون يهودياً أو نصرانياً، بل كان ابن سبعين وابن هود والتلمساني وغيرهم يسوِّغون للرجل أن يتمسك باليهودية والنصرانية كما يتمسك بالإسلام، ويجعلون هذا طرقاً إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين... ويدخلون مع النصاى بيعهم، ويصلون معهم إلى الشرق، ويشربون معهم ومع اليهود الخمر، ويميليون إلى دين النصارى أكثر من دين المسلمين لما فيه من إباحة المحظورات؛ ولأنهم أقرب إلى الاتحاد والحلول...»(٢).

كما وجدت هذه الظاهرة عند التتار. يقول شيخ الإسلام في ذلك: «وكذلك الأكابر من وزرائهم وغيرهم، يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى، وأن هذه كلها طرق إلى الله بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين»(٣).

ولا يعزب عن بال أن هذه الفكرة إن حظيت بقبول من يهود، ونصارى،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته: (١/ ١٣٤)، حديث رقم: (١٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين: (ص: ٢٨٢) طبعة لاهور باكستان، ومجموع الفتاوى: (١٤/ ١٦٤).

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٥٢٣). وسيأتي المزيد في هذا الموضوع في: فصل دعوى التجديد من الباب الثالث، بإذن الله تعالى: (ص: ٨٣٤).

فهم جديرون بذلك؛ لأنهم لا يستندون إلى شرع منزل مؤبد، بل دينهم إما باطل محرف، وإما حق منسوخ بالإسلام، أما المسلمون فلا والله، لا يجوز لم بحال الانتماء إلى هذه الفكرة؛ لانتمائهم إلى شرع منزل مؤبد كله حق، وصدق، وعدل، ورحمة.

وليعلم كل مسلم عن حقيقة هذه الدعوة: أنها فلسفية النزعة، سياسية النشأة، إلحادية الغاية تبرز في لباس جديد لأخذ ثأرهم من المسلمين: عقيدة، وأرضاً، وملكاً، فهي تستهدف الإسلام والمسلمين في:

١ ـ إيجاد مرحلة التشويش على الإسلام، والبلبلة في المسلمين، وشحنهم بسيل من الشبهات، والشهوات؛ ليعيش المسلم بين نفس نافرة، ونفس حاضرة.

٢ ـ قصر المد الإسلامي واحتوائه.

٣ ـ تأتي على الإسلام من القواعد، مستهدفة إبرام القضاء على الإسلام واندراسه، ووهن المسلمين، ونزع الإيمان من قلوبهم، ووأده.

٤ ـ حل الرابطة الإسلامية بين العالم الإسلامي في شتى بقاعه؛ لإحلال الأخوة البديلة اللعينة: «أخوة اليهود والنصارى».

٥ ـ كف أقلام المسلمين، وألسنتهم عن تكفير اليهود، والنصارى وغيرهم، ممن كفرهم الله وكفرهم رسوله ﷺ إن لم يؤمنوا بهذا الإسلام، ويتركوا ما سواه من الأديان.

٦ ـ وتهدف إلى كف المسلمين عن ذروة سنام الإسلام: الجهاد في سبيل الله، ومنه جهاد الكتابيين، ومقاتلتهم على الإسلام، وفرض الجزية عليهم إن لم يسلموا[1].

واعلم «أن هذه الدعوة بجذورها وشعاراتها، ومفرداتها هي من أشد ما ابتلي به المسلمون في عصرنا هذا. . .

---

(١) الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان: (٣٦ ـ ٣٨ باختصار وتصرف. وانظر ـ أيضاً ـ كتاب الإيمان لعثمان عبد القادر الصافي: (ص: ١١٧).

وهذه الدعوة الآثمة، والمكيدة المهولة، قد اجتمعت فيها بلايا التحريف، والانتحال، وفاسد التأويل..

والخلاصة أن دعوة المسلم إلى توحيد دين الإسلام مع غيره من الشرائع والأديان الدائرة بين التحريف والنسخ بشريعة الإسلام: ردة ظاهرة وكفر صريح.. وأن الدعوة إلى هذه النظرية: نفاق، ومشاقة، وشقاق، وعمل على إخراج المسلمين من الإسلام.

ويجب على أهل الأرض اعتقاد تعدد الشرائع وتنوعها وأن شريعة الإسلام هي خاتمة الشرائع، ناسخة لكل شريعة قبلها، فلا يجوز لبشر من أفراد الخلائق أن يتعبد الله بشريعة غير شريعة الإسلام»[1].

نموذج من العصبية القومية:

٦ ـ ذكر الله ﷻ في كتابه بعض صفات لفرعون وملئه وجنوده المتمردين المستكبرين الذين ملؤوا الأرض طغياناً وفساداً، وضيقوها على أهلها المستضعفين ظلماً وعناداً، وأتوا فيها بشنائع وقبائح فسقاً وفجوراً. فمن تلكم الآيات الكريمة قول الله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَرَىٰهُ ٱلْـَٔايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ﴿٢١﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾[2].

وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ

---

(١) المصدر السابق: (ص: ٤٤، ٤٥، ٩٠، ٩١).
(٢) سورة النازعات، الآيات: (١٧، ٢١ ـ ٢٤).
(٣) سورة الزخرف، الآيتان: (٥١، ٥٢). (٤) سورة القصص، الآية: (٤).

إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾[٢].

فهذه الآيات ونظائرها تدل دلالة صريحة على أن فرعون وقومه كانوا متصفين بصفات أهل الشقاوة والضلالة، وأصحاب التجبر والتكبر، وكانوا من أهل الظلم، والفساد، والعناد، وصفاتهم هذه هي التي جعلت بني إسرائيل قوم موسى عليه السلام أن يحاولوا في إنقاذ أنفسهم من براثن ظلم فرعون وقومه وعدوانهم الغاشم، كما يظهر من هذه النصوص القرآنية وأمثالها أن هذه الصفات الذميمة والخصال السيئة كانت سبباً في هلاك فرعون وقومه الظالمين المستكبرين، وهكذا سنة الله في إهلاك المفسدين الباغين المتعالين. وبنو إسرائيل كانوا مظلومين ومقهورين نجاهم الله عز وجل من أهل الظلم والفساد بقدرته وحكمته، قال تعالى عند ذكره نبأ موسى عليه السلام وفرعون عليه لعنة الله: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾﴾[٣].

ومع اتضاح الظالم من المظلوم والقاهر من المقهور في هذه القضية القرآنية التاريخية نجد أناساً يحاولون تحريف الأدلة عن مواضعها، ويسعون في قلب الحقائق الصادقة وتزييف التاريخ الصحيح، بداع من العصبية القومية البغيضة، فيجعلون فرعون الظالم المفسد المتكبر المتعالي في صورة المصلح، ويصورون بني إسرائيل ـ الذين كان يسعى لإبادتهم وهلاكهم ـ شعباً شريراً غداراً، استحقوا ما وقع عليهم من القتل والطرد والإبادة بسبب شرورهم وجرائمهم.

وهكذا جعلوا الظالم مظلوماً، والمظلوم ظالماً، والمفسد مصلحاً، والمستضعف متكبراً، والشر خيراً والخير شراً؛ ولو أن مثل هذه الأفكار صدرت عن شيوعي ملحد، أو قومي صليبي لما عد ذلك أمراً مستغرباً، وشأناً مستقبحاً، ولما كان هناك داع إلى التتبع والرد، أما وقد صدرت عن أشخاص

---

(١) سورة القصص، الآيتان: (٣٩، ٤٠). (٢) سورة الأعراف، من الآية: (١٣٣).
(٣) سورة القصص، الآية: (٥).

ينتسبون إلى الإسلام، بل ويكتبون في الدراسات القرآنية فذلك مدعاة للحيرة والأسف، وسبب للقلق والتعجب، لنقرأ العجب في كلام بعضهم، حيث قال في كتابه: (بنو إسرائيل في ميزان القرآن الكريم)[1]:

«وما أن مات يوسف ﷺ، حتى تفجرت ينابيع الشر والفسوق والآثام من هؤلاء البني إسرائيل[2]، براكين الإجرام، وقد توالدوا بغياً وفساداً، كما تكاثروا أولاداً وأحفاداً، فتنبه إليهم المصريون وحكامهم، وأخذوا يعالجونهم ويحاولون التخفيف من شرورهم، ولكنهم تمادوا في غيهم، ولم يفلح أحد في كبح مخازيهم، ولا الحد من انتشار فسادهم وإفسادهم، حتى اضطر عنوان الفساد والعناد، وهو فرعون المتأله ذو الأوتاد إلى أن يبيدهم، ويطهر الأرض منهم، وانتهى به الحال إلى أن يقتل كل مولود من ذكورهم، وأن تبقى على هون وذلة وصغار كل أنثى من نسائهم».

وبنو إسرائيل الذين كان فرعون يسعى إلى تطهير الأرض منهم ـ حسب زعم الكاتب ـ كانو أحسن حالاً وأفضل من فرعون وقومه، يقول الحافظ ابن كثير في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ﴾[3]: «يعني بني إسرائيل، وكانوا في ذلك الوقت خيار أهل زمانهم، هذا وقد سلط عليهم هذا الملك الجبار العتيد يستعملهم في أخس الأعمال»[4]، نعم كانوا أفضل من غيرهم ومن آل فرعون على وجه الخصوص، فقد بقي لدى بني إسرائيل أصل الاعتقاد بوجود الإله الواحد، ولم ينغمسوا في الوثنية الفرعونية، ولا آمنوا بألوهية فرعون المزعومة[5].

وعلى الرغم مما سجله القرآن على بني إسرائيل من السيئات والتجاوزات والمعاصي والتعديات خلال تاريخهم الطويل فإنهم لم يذكروا بسوء ولا مذمة قبل خروجهم من مصر، بل ذكر الله ﷻ عنهم بعض المواقف الحميدة من

---

(١) (ص: ١٩٧ ـ ١٩٨) لمؤلفه صابر طعيمة. وانظر: أسباب هلاك الأمم السالفة: (ص: ٣٥٦).

(٢) هكذا استعمل «بني إسرائيل» ـ المركب الإضافي ـ بإدخال عليه «أل» هنا وفي مواضع أخرى متعددة من الكتاب.

(٣) سورة القصص، من الآية: (٤).

(٤) تفسير ابن كثير: (٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٥) انظر: الظلال: (٦/ ٣٢٣).

الإيمان بالله والتوكل عليه والتضرع إليه في المصائب والشدائد، قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٦﴾﴾[1].

وقد نسب هذا الكاتب أموراً كثيرةً إلى بني إسرائيل قبل بعثة موسى عليه السلام في كتابه الآخر (اليهود بين الدين والتاريخ)[2]، وكل ذلك محاولة لتسويغ ما فعله فرعون ببني إسرائيل، وهذه الفكرة الخطيرة المغيرة للحقائق والمبدلة للثوابت القرآنية قد روَّج لها أيضاً أحمد شلبي في كتابه (اليهودية)[3]، ونقل نقولات عن بعض المؤرخين روجوا للفكرة ذاتها، ومنبع هذه الفكرة هي النزعة القومية الفرعونية التي اجتاحت مصر في بدايات وأواسط القرن الهجري الماضي، وقد تولى كبرها الأقباط النصارى ومن شايعهم من المنافقين[4].

قد تحدث الشيخ محمد رشيد رضا عن بدء سكنى بني إسرائيل مصر ومعاملة المصريين معهم، ومحاولة فرعون استئصال بني إسرائيل، وعلق على جملة من كلامه: «وكان المصريون من آل فرعون لا يحبون مساكنة الغرباء» ـ متحدثاً عن النزعة القومية الفرعونية في عصره ـ بقوله: «يوجد في المصريين الآن من يكتب ويخطب لإحياء سنة آل فرعون ببغض المهاجرين إلى مصر، وببغض فيهم وإن كانوا على لغته ومن أتباع حكومته العثمانية، وكذا من أهل الدين الذي ينتمي إليه. ويوجد شرذمة من المصريين تلغط بلفظ المصريين والدخلاء، انخداعاً بالدعوة إلى السنة الفرعونية...» إلى أن قال: «تلك النزعة قد قويت ووجد من القبط وزنادقة المسلمين من يجعلون الجنسية المصرية فوق الإسلام. ومنهم من يدعون إلى التفصي من الدين والجنسية العربية وإلى استبدال التفرنج بهما كما فعل الكماليون في الترك»[5].

وكان من أبرز دعاة هذه النزعة الجاهلية سلامة موسى وهو قبطي نصراني

---

(١) سورة يونس، الآيات: (٨٤ ـ ٨٦). (٢) انظر: (ص: ١٢٦ ـ ١٣٢).
(٣) انظر: (٥٩ ـ ٦١).
(٤) أسباب هلاك الأمم السالفة: (ص: ٣٥٧) الحاشية: (٢).
(٥) تفسير المنار: (١/ ٣١٢) الحاشية: (١).

اعتنق الإلحاد وأنكر الأديان ودعا إلى الفرعونية[١].

٧ ـ وجاء أحد آخر من المنحرفين المحرفين الأدلة بتحريف أشد وتأويل أفسد حيث ادعى إثبات إيمان فرعون محرفاً لبعض النصوص القرآنية، حيث قال عند قول الله تعالى عن فرعون: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٢]: «والحق أن الآية الكريمة مصرحة بالإيمان من غير مانع منطوقاً ومفهوماً»[٣].

٨ ـ وقال عند قول الله تعالى: ﴿يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾[٤]: «ولقائل أن يقول قوله تعالى: ﴿عَدُوٌّ لِّى﴾ من باب المشاكلة[٥]؛ لأنه عدو لموسى عليه السلام، وليس عدو الله تعالى حقيقة»[٦].

٩ ـ وجاء تحريف جديد وذلك في رسالة ظهرت باسم: «تحقيق مسألة رفع اليدين» لمؤلفها: مولانا أبو معاوية صفدر الجالندهري، تكلف وتعسف المؤلف فيها في جمع الأدلة على عدم جواز رفع اليدين في الصلاة غير تكبيرة الإحرام، وادعى أن عدم رفع اليدين ثابت من القرآن الكريم، ومن أدلته استدلاله بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٧] حيث قال: «وقد استدل بعض الناس بهذه الآية ـ أيضاً ـ على منع رفع اليدين في الصلاة»[٨].

---

(١) وهلك سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة وألف.
انظر: الإعلام: (٣/١٠٧ ـ ١٠٨).
(٢) سورة يونس، من الآية: (٩٠).
(٣) كتاب إيمان فرعون: للجلال الدواني: (ص: ١٣).
(٤) سورة طه، من الآية: (٣٩).
(٥) المشاكلة: قسم من أقسام البديع المعنوي وهي: «أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته».
انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: (ص: ٤٢٤).
(٦) كتاب إيمان فرعون: (ص: ٦٢). (٧) سورة النساء، من الآية: (٧٧).
(٨) انظر: تحقيق مسألة رفع اليدين ـ باللغة الأردية ـ: (ص: ٥، ٦) طبع أبو حنيفة أكادمي ببهالوفور. وانظر ـ أيضاً ـ نفس المصدر في مجموعة رسائل لمحمد أمين صفدر أوكاروي بترتيب سيد مشتاق على شاه ـ باللغة الأردية ـ طبع نعمان أكادمي=

هذا استدلال باطل وتحريف ظاهر.

والآية ليس لها أي صلة بمسألة رفع اليدين في الصلاة لا من قريب ولا من بعيد، لا صراحة ولا كناية، وسياقها القبلي والبعدي يرفض ـ رفضاً تاماً ـ ما استدل به المقلد المتعصب. فنعوذ بالله من شر التعصب الممقوت وسوء التقليد المبغوض.

مجمل نماذج تحريف الأدلة عن مواضعها:

ومن تحريف الأدلة عن مواضعها تأويل القدرية المجوسية نصوص القدر بما أخرجها عن حقائقها، ومعانيها. وتأويل الجهمية نصوص الصفات بما أخرجها عن حقائقها، وأوجب تعطيل الرب ﷻ عن صفات كماله كما عطلته القدرية عن كمال قدرته ومشيئته[1].

ومن ذلك تأويل المبتدعة لنصوص الصفات، وتأويل الشفاعة والصراط والميزان وعذاب القبر... ونحوها.

وتأويل المتصوفة الخرافيين النصوص الدالة على تحريم الشرك بالله، ونفي نسبة علم الغيب لغيره سبحانه، ونفي صفة التصرف المطلق في الكون لغير الله، وإثبات بشرية المصطفى ﷺ بما أخرجها عن مفاهيمها الواضحة وحملها على معان فاسدة وباطلة ظاهرة البطلان ومكشوفة الفساد، وكذلك حملهم الآيات القرآنية الدالة على توحيد الألوهية والعبادة على إثبات توحيد الربوبية ووجود الرب فقط[2].

= كوجرانواله باكستان. وهذه الرسائل خير دليل للتعصب المذهبي حيث كتب معظمها ـ بأسلوب المناظرة والجدل ـ في الرد على المسائل الفقهية الثابتة بأدلة الكتاب والسنة والتواتر العملي، ولا يزال المتمسكون بالسنة يعملونها شرقاً وغرباً.

(١) انظر: الصواعق المرسلة: (١/ ٢١٩)، والمنزلة: (١/ ١٠٩).

(٢) وللاطلاع على هذه التفاسير المحرفة وأمثالها الكثيرة انظر: ترجمة القرآن الحكيم لأحمد رضا خان البريلوي رئيس الفرقة البريلوية ومؤسسها، وشرحه ـ كنز الإيمان ـ للسيد محمد نعيم الدين المراد آبادي إمام من أئمة البريلوية، كلاهما باللغة الأردية. ومن أبرز العناوين المكتوبة بحروف جلية في بداية هذا التفسير ـ كما يسمونه ـ ما يلي: =

فهذه نبذة يسيرة مما ارتكبه بعض العلماء المتعصبين من أهل المذاهب المتعددة والفرق المختلفة، من تحريف وتبديل في النصوص، ووضع الكلام في غير موضعه، ونزع الدليل عن مدلوله. وينطبق على أكثر هؤلاء وأمثالهم الذين يضاهئونهم في التحريف والتأويل، قول الإمام ابن أبي العز الحنفي:

«... وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نؤول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً تزييناً له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾[1]. والعبرة بالمعاني لا

= ▫ الرسول ﷺ نور. (وبهذا الاعتقاد ينكرون لبشرية الرسول ﷺ).
▫ الرسول: ذكر الله.
▫ الرسول: حاضر وناظر. ومعناه أن النبي ﷺ موجود في كل مكان وينظر أحوال الناس.
▫ الرسول: أعطي علم الغيب.
▫ الله ﷻ يبتغي رضا الرسول.
▫ آثار المشايخ وتبركاتهم دافعة للبلاء.
▫ الأولياء ينصرون بعد وفاتهم.
▫ أحباء الله يسمعون من بعيد، وينصرون الناس.
▫ إقامة التماثيل التذكارية.
▫ الدعاء من الأموات.
▫ الرسول يتجلى في بيوت المؤمنين.
▫ الاحتفال بمولد النبي ﷺ سنة إلهية.
▫ القول ببشرية الأنبياء طريقة الكفار.

كتبت هذه العناوين تحت عنوان بارز: (فهرست مضامين قرآن مجيد) أي: فهرس موضوعات القرآن المجيد. وذكرت الآيات التي حرفوا معانيها تحت كل عنوان، فوضعوا الأدلة في غير مواضعها. فإلى الله المشتكى وعليه التكلان، ومنه الهداية والبيان، ونعوذ به من شر التحريف وذلة الخذلان.

وكذلك كتاب «روح البيان في تفسير القرآن» لإسماعيل الحقي الصوفي، مكتظ بالخرافات والشركيات، وقد اختصره الشيخ محمد علي الصابوني وسماه: «تنوير الأذهان في تفسير روح البيان»، ومن العجب أنه أثنى على صاحب الكتاب ثناء عاطراً وأكبره إكباراً، ولكن لم يذكر كلمة واحدة عن شركياته وتحريفه الأدلة عن مواضعها.

(١) سورة الأنعام، من الآية: (١١٢).

بالألفاظ، فكم من باطل أقيم على دليل مزخرف عورض به دليل الحق»(١).

ومن الصعب جداً أن نسرد في هذه الوريقات كل ما اطلعنا عليه من مثل هذه التحريفات والخيانات العلمية، وهي أشد جريمة وأعظم عقوبة من الخيانات الحسية والمالية والمادية.

منشأ التحريف:

ومما ينبغي التنبه إليه أن هذه التحريفات لم تكن ناشئة من مجرد خطأ عابر، أو اجتهاد مخلص يعذر فيه صاحبه بل كانت حصيلة لمنهج متبع وثمرة لمذهب معين، لا يأل أصحابها جهداً في صرف بعض النصوص القرآنية لتوافق مذهبهم وتؤيد معتقدهم، إما تحريفاً للفظ، أو للمعنى. فالله المستعان ونعوذ به من شر التحريف والخذلان.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... فالذين أخطأوا في الدليل والمدلول ـ مثل طوائف من أهل البدع ـ اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه أمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه»(٢).

ولا ينشأ هذا التحريف إلا عن هوى متبع؛ لأن فاعله يتطلب المخارج من النصوص، حتى تؤيد ما هو عليه من رأي، قد يكون قاله إمام يعتقده لدليل عرض له، لكن المتابع المتعصب لقول الإمام لا للدليل يحمله تعصبه على الاستمساك بقول إمامه، فيجمع له نفسه يتطلب المخارج بتحريف النصوص ومعانيها، من آية، أو حديث، أو كلام عالم(٣).

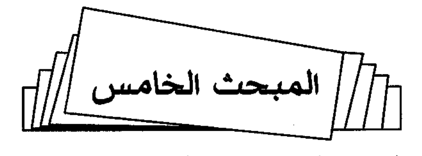
ο ο ο ο ο

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: (ص: ٢٣٢)، و(١/ ٢٥١) بتحقيق الدكتور التركي.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ـ بتحقيق محمود نصار ـ: (ص: ٨٥)، والمجموع: (١٣/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧).

(٣) انظر: تحريف النصوص: (ص: ١٢٩) ضمن الردود. وللاستزادة يراجع: الاعتصام: (١/ ١٦٢).



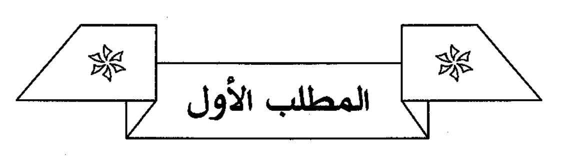
التعلق بالمواقف التفسيرية الشاذة

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الشاذ لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أقوال العلماء في عدم الأخذ بالشاذ

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية



المطلب الأول

مفهوم الشاذ لغة واصطلاحاً

أولاً: معنى الشاذ لغة:

الشاذ مأخوذ من الشذوذ، وهو يدل على المفارقة والقلة والندرة والانفراد عن الجمهور.

يقال: شذ الرجل، إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد، فهو شاذ، وكلمة شاذة.

ويقال: شذاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم ولا أحيائهم[(١)].

ثانياً: معنى الشاذ اصطلاحاً:

الشاذ اصطلاحاً: هو الذي يكون وجوده قليلاً؛ لكن لا يجيء على القياس[(٢)].

والشاذ هنا يشبه الشاذ في علوم الحديث، والشاذ عند أهل الحديث هو: أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس[(٣)]. وهو من أقسام الحديث المردود.

والذي نعنيه بالمواقف التفسيرية الشاذة هنا هو:

---

(١) انظر: تهذيب اللغة: (١١/ ٢٧١)، معجم مقاييس اللغة: (٣/ ١٨٠)، ولسان العرب: (٣/ ٤٩٤)، مادة: (شذذ).

(٢) انظر: الكليات للكفوي: (ص: ٥٢٨).

(٣) انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: (ص: ٥٦)، وتدريب الراوي: (١/ ٢٣٢)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي: (١/ ٢٨١).

انفراد مفسر في تفسير آية من كتاب الله تعالى بقول يخالف فيه تفسير جمهور المفسرين من السلف الصالح، ولم تكن لقوله هذا دلالة بينة قوية يعتمد عليها، فيعتبر هذا القول تفسير شاذ فلا يلتفت إليه ولا يقبل، ويرد بتفسير جمهور المفسرين؛ لكونه أولى بالصواب، ولأنهم إلى الحق أقرب، ومن الخطأ أبعد.

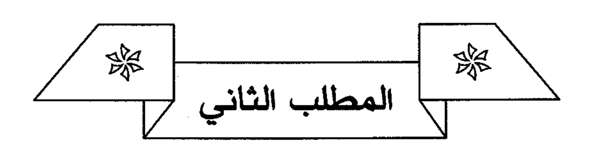
ويشمل هذا الشذوذ القراءات الشاذة، ووجوه اللغة والإعراب الشاذة والضعيفة والمنكرة، وغيرها من الوجوه التفسيرية التي تخالف الصحيح والمعروف من التفسير.

فعلى هذا «يجب أن يفسر القرآن بأصح الوجوه وأفصحها، ويحمل على أحسن المحامل، فلا يحمل على معنى ركيك، ولا لفظ ضعيف، وإنما يحمل على المعروف عند العرب من الأوجه المطردة دون الشاذة والضعيفة والغريبة، ويحمل على الأكثر استعمالاً دون القليل والنادر، ويحمل على المعاني والعادات والعرف الذي نزل به القرآن والسنة، دون ما حدث واستجد بعد التنزيل؛ وذلك لأن القرآن أفصح الكلام، ونزل على أفصح اللغات وأشهرها، فلا يعدل به عن ذلك كله»[1].

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين: (٢/ ٣٦٩) بتصرف يسير.



المطلب الثاني

أقوال العلماء في عدم الأخذ بالشاذ

المعقود في اعتقاد أهل السنة والجماعة اجتناب الشذوذ والنهي عن حمل الشاذ، قال الإمام **الطحاوي** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في سياقته له ـ: «ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة»[1].

وقد حذر كثير من أهل العلم من حمل الآيات القرآنية على الوجوه الشاذة والمحامل النادرة، وصرحوا بأن القرآن أفصح الكلام فلا يحمل إلا على أحسن الوجوه وأبعدها عن التكلف وأسلمها من الشذوذ والتفرد. فهذه أقوال بعض العلماء في هذا الشأن:

١ ـ قال الإمام **الطبري** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عند ترجيحه لبعض الأقوال التفسيرية ـ: «.. كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ لا توجه معانيه، وما فيه من البيان إلى الشواذ من الكلام والمعاني، وله في الفصيح من المنطق والظاهر من المعاني المفهوم، وجه صحيح موجود»[2].

وقال: وغير جائز حمل كتاب الله تعالى ووحيه ـ جل ذكره ـ على الشواذ من الكلام وله في المفهوم الجاري بين الناس وجه صحيح موجود»[3].

وقال في موضع آخر: «ولا يعارض بالقول الشاذ ما استفاض به القول

---

(١) متن العقيدة الطحاوية: (ص: ٢٢). وللاستزادة انظر: الموافقات للشاطبي: (٥/ ٩٩)، وزجر السفهاء عن تتبع رخص الفقهاء للشيخ جاسم الدوسري: (ص: ٢٧ ـ ٣٦) جمع فيه نقولات قيمة عن أهل العلم في الموضوع، والتعالم وأثره على الفكر والكتاب للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد: (ص: ١٠٧ ـ ١١٦) فيه كلام مهم في الزجر والتوبيخ عن حمل الشواذ وغثاثة الرخص.

(٢) تفسير الطبري: (٧/ ١٠٠) ط: شاكر.

(٣) المصدر السابق: (٢/ ٤٦٨).

من الصحابة والتابعين»[(١)].

وقال: «وما جاء به المنفرد فغير جائز الاعتراض به على ما جاءت به الجماعة التي تقوم بها الحجة نقلاً، وقولاً، وعملاً»[(٢)].

ورد على تفسير شاذ لآية من الكتاب بقوله: «وهذا قول لا نعلم قائلاً قاله من أهل التأويل. وكفى خطأ بقوله، خروجه عن أقوال أهل العلم، لو لم يكن على خطئه دلالة سواه..»[(٣)].

٢ ـ قد رد **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ على من يحمل ألفاظ الكتاب والسنة على معان حادثة وبعيدة من فهم السلف الصالح بقوله: «... الواجب أن يعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل به القرآن والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حدث بعد ذلك»[(٤)].

٣ ـ وكلام تلميذه القيم العلامة **ابن القيم** أوضح من ذلك حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه، والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به، بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة... فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال، فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه.. فهذا أصل من أصوله ـ [أي: التفسير] ـ بل هو أهم أصوله»[(٥)].

٤ ـ سرد الإمام **ابن جزي الكلبي** وجوه الترجيح في مقدمة تفسيره، منها قوله:

---

(١) المصدر السابق: (٢/ ٥٩٠).
(٢) المصدر السابق: (٢/ ٤٠٨).
(٣) المرجع السابق: (٥/ ٦٣).
(٤) كتاب الإيمان: (ص: ٩٥).
(٥) بدائع الفوائد: (٣/ ٢٧ ـ ٢٨).

«**الثالث**: أن يكون قول الجمهور وأكثر المفسرين، فإن كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه»[(١)]. وطبق ذلك عملياً في تفسيره»[(٢)].

٥ ـ قال **العز بن عبد السلام** رحمه الله: «وعلى الجملة فالقاعدة في ذلك أن يحمل القرآن على أصح المعاني، وأفصح الأقوال، فلا يحمل على معنى ضعيف، ولا على لفظ ركيك»[(٣)].

٦ ـ قال الإمام **بدر الدين الزركشي** رحمه الله: «ويجب على المعرب تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة، فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش. قال الزمخشري في كشافه القديم: القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب، دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلا في موضع أو موضعين»[(٤)].

٧ ـ قال العلامة **ابن الوزير** رحمه الله ـ في معرض بيانه للتفسير باللغة ـ: «وينبغي التنبيه في هذا النوع لتقديم المعروف المشهور على الشاذ...»[(٥)].

٨ ـ نقل الحافظ **ابن حجر** عن بعض أهل العلم رأيه في الأخذ بالقراءات الشاذة أنه قال: «لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور»[(٦)].

٩ ـ قال الشيخ **بكر بن عبد الله أبو زيد**: «... فإن الإشاعة لغثاثة[(٧)] الرخص، والتجسيد للآراء الشاذة وتربية مولودهما «التلفيق» بمعنى جمع الرخص والشواذ من المذاهب، منابذة للاعتقاد السليم، بل هي من صنع العداء، ومحتضنها يكون بأساً على المسلمين وبلاء».

وبعد أن ذكر بعض الأمثلة من التعلق بالآراء الشاذة قال: «وهكذا في سلسلة أقوال شاذة وآراء فجة يمسك المتعالم لها رواية ضعيفة، أو خلافاً

---

(١) التسهيل: (١/ ٩).
(٢) انظر: المصدر السابق: (٢/ ٩٢)، وانظر: ابن جزي ومنهجه في التفسير: (٢/ ٨٤٦).
(٣) الإشارة إلى الإيجاز: (ص: ٢٢٠). (٤) البرهان: (١/ ٣٠٤).
(٥) إيثار الحق على الخلق: (ص: ١٥٤). (٦) فتح الباري: (٣/ ٥٨٣).
(٧) الغث: الرديء من كل شيء.
انظر: لسان العرب: (٢/ ١٧١).

شاذاً، أو فهماً ممرضاً فيبني عليه فتوى مجللة بحلل البيان ونضد الكلام لكنها عرية عن الدليل والبرهان فالله المستعان. . .

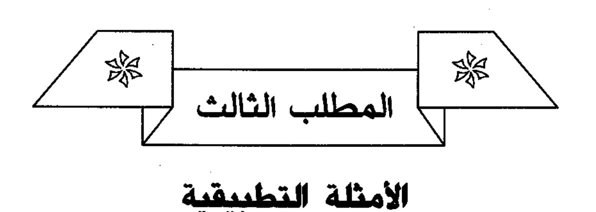
فالحذر يا عبد الله: أن تبني مجدك وحياتك على العز الكاذب، بنشر الشذوذ والترخص الفاسد مبرراً للواقع الآثم سعياً وراء الحظ الزائل. . .»[١].

فالتعلق بزلات العلماء وشواذهم خلل في منهج الاستدلال ونقص في طريق التلقي، وهو سمة من سمات أهل الأهواء والبدع[٢].

○○○○○

(١) التعالم: (ص: ١٠٧، ١١١، ١١٢).

(٢) قد سبق ذكر الموقف الصحيح من زلة العالم في التمهيد، فيرجى قراءته مع هذا الكلام إتماماً للفائدة وإكمالاً لهذا الموضوع.



المطلب الثالث

الأمثلة التطبيقية

مسخ اليهود المعتدين في السبت:

١ ـ من أمثلة المواقف التفسيرية الشاذة المخالفة لتفسير جمهور السلف ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾﴾[2].

ذهب عامة المفسرين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن المسخ في هاتين الآيتين كان مسخاً حقيقياً وصورياً. مسخت قلوب المعتدين في السبت، ومسخت صورهم قردة، أي أن أجسامهم تحولت من الصورة البشرية إلى صورة القردة، بقدرة الله القادر على كل شيء قدير، فقد قال لهم: كونوا فكانوا[3].

وشذ الإمام مجاهد عن تفسير الجماعة في الآية حيث ذهب إلى أن المسخ كان معنوياً لا حقيقياً وصورياً، مسخت قلوبهم فقط، وردت أفهامهم كأفهام القردة، ولم يمسخوا قردة، وإنما هو مثل ضربه الله لهم مثل ما ضرب مثل الحمار يحمل أسفاراً[4]، كما في قوله تعالى:

---

(١) سورة البقرة، الآية: (٦٥). (٢) سورة الأعراف، من الآية: (١٦٦).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٣)، وتفسير ابن أبي حاتم: (١/ ٢٠٩)، وتفسير القرطبي: (١/ ٠٠ظ)، وتفسير ابن كثير: (١/ ١٠٩).

(٤) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بسنديهما من طريق: ابن أبي نجيح عن مجاهد به. انظر: تفسير مجاهد: (ص: ٧٧)، والمصادر السابقة. وأورده الحافظ ابن كثير مسنداً في تفسيره: (١/ ١٩١)، وقال: «وهذا سند جيد عن مجاهد». =

﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[١].

وهذا القول مخالف لتفسير جمهور السلف أخذه بعض المتأخرين من المفسرين.

وممن تمسك بهذا القول ورجحه وفسر الآية بنحوه: صاحب تفسير المنار[٢]، وابن عاشور في التحرير والتنوير[٣]، والمراغي في تفسيره[٤].

= تنبيه: هذا التفسير المسمى بـ (تفسير مجاهد) لم تثبت نسبته إليه عند الباحثين المحققين، والظاهر أنه تفسير آدم بن أبي إياس العسقلاني، فإليه تنتهي كل الروايات، وثلث التفسير تقريباً ينتهي إلى غير مجاهد كابن جريج والحسن البصري وابن أبي نجيح أو إلى بعض الصحابة دون ورود اسم مجاهد في السند إطلاقاً [ينظر على سبيل المثال: ص٧٨، ٩٧، ١٤٥ وهكذا]، ومحقق الكتاب الشيخ عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتي لم يتعرض لبحث الأسانيد التي ليس فيها ذكر لمجاهد، وقد اعتمد في تحقيقه للكتاب ـ كما ذكر ـ على نسخة وحيدة هي نسخة دار الكتب المصرية، وكتب عليها (تفسير مجاهد).

وهناك أمور أخرى ترجح عدم صحة نسبة هذا الكتاب إلى مجاهد، وقد فصلها فضيلة شيخنا الأستاذ حكمت بشير ياسين في بحث له بعنوان (استدراكات على فؤاد سزكين) منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد ٥٨ ـ ١٠٠: (ص: ١٨٢ ـ ١٨٦).

(١) سورة الجمعة، من الآية: (٥). (٢) انظر: (١/ ٣٤٤).

(٣) انظر: (١/ ٥٢٢)، ومما استند عليه ابن عاشور في ميله إلى هذا القول أنه لم يرد مسخ في كتب تاريخ اليهود، حيث قال ـ بعد إيراده قول الجمهور وقول مجاهد ـ: «... والعبرة حاصلة على كلا الاعتبارين، والأول أظهر في العبرة؛ لأن فيه اعتبارهم بأنفسهم واعتبار الناس بهم بخلاف الثاني، والثاني أقرب للتاريخ؛ إذ لم ينقل مسخ في كتب تاريخ العبرانيين، والقدرة صالحة للأمرين».

وتلك آبدة عجيبة من ابن عاشور غفر الله لنا وله، فمتى كانت كتب العبرانيين مرجعاً يعتمد عليه في ترجيح الأقوال التفسيرية، فضلاً عن معارضة نص قاطع، وقد أخبرنا الله ﷻ عن تحريفهم وتغييرهم في نصوصهم الشرعية، وكتمانهم الحقائق التاريخية والثوابت الدينية.

(٤) انظر: (١/ ١٣٩، ١٤٠). والشيخ المراغي قد وقع في هفوة أخرى، حيث نقل عن ابن كثير أن المسخ المعنوي هو الصحيح كما قال مجاهد، وهذا تحريف لكلام ابن كثير وتبديله إما تعمداً أو سهواً، فابن كثير ﵀ أطنب في ذكر روايات كثيرة عن الأئمة المفسرين مخالفة لقول مجاهد.

انظر: تفسير ابن كثير: (١/ ١٠٩ ـ ١١٠). وسيأتي توضيح ابن كثير لذلك وترجيحه لقول الجمهور قريباً.

وقد مال سيد قطب إلى قول مجاهد في موضع البقرة، لكنه نص على المسخ الحقيقي في موضع الأعراف[١].

ومثل ذلك جاء في تفسير «المنتخب»[٢] ما نصه: «فمسخ الله قلوب المخالفين، وصاروا كالقردة في نزواتها وشهواتها، وجعلناهم مبعدين من رحمة الله، مطردين كالكلاب ينفر الناس من مجالستهم ويشمئزون من مخالطتهم».

فهذا التفسير مبني على قول مجاهد، وهو قول غريب وشاذ[٣]، خالف فيه عامة المفسرين، فلا يؤخذ به.

قال الإمام القرطبي ـ بعد ذكره قول مجاهد ـ: «ولم يقله غيره من المفسرين فيما أعلم»[٤].

وقد رد هذا القول جمع من المفسرين المحققين؛ لأجل مخالفته لظاهر القرآن الكريم، وشذوذه عن قول عامة المفسرين.

فجاء الرد من الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ على هذا القول الشاذ بقوله:

«قال أبو جعفر: وهذا القول الذي قاله مجاهد، قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالف. وذلك أن الله أخبر في كتابه أنه جعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت، كما أخبر عنهم أنهم قالوا لنبيهم: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[٥]، وأن الله ـ تعالى ذكره ـ أصعقهم عند مسألتهم ذلك ربهم، وأنهم عبدوا العجل فجعل توبتهم قتل أنفسهم، وأنهم أمروا بدخول الأرض المقدسة فقالوا لنبيهم: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾[٦] فابتلاهم بالتيه. فسواء قائل قال: هم لم يمسخهم قردة، وقد أخبر جل ذكره أنه جعل منهم قردة وخنازير، وآخر قال: لم يكن شيء مما أخبر الله عن بني إسرائيل أنه كان منهم من

---

(١) انظر: في ظلال القرآن: (١/ ٩٧ ـ ٩٨، و٣/ ٦٦٠).
(٢) (ص: ١٦).
(٣) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: (١/ ١٤٥).
(٤) تفسير القرطبي: (١/ ٣٠٠).
(٥) سورة النساء، من الآية: (١٥٣).
(٦) سورة المائدة، من الآية: (٢٤).

الخلاف على أنبيائهم، والنكال والعقوبات التي أحلها الله بهم. ومن أنكر شيئاً من ذلك وأقر بآخر منه، سئل البرهان على قوله، وعورض ـ فيما أنكر من ذلك ـ بما أقر به. ثم يسأل الفرق من خبر مستفيض أو أثر صحيح.

هذا مع خلاف قول مجاهد قول جميع الحجة التي لا يجوز عليها الخطأ والكذب فيما نقلته مجمعة عليه. وكفى دليلاً على فساد قول إجماعها على تخطئته»[1].

وعقب الإمام ابن كثير على قول مجاهد ـ بعد إيراده إياه مسنداً ـ بقوله: «وهذا سند جيد عن مجاهد، وقول غريب خلاف الظاهر من السياق في هذا المقام وفي غيره، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾»[2].

وقال ـ بعد أن حشد روايات كثيرة عن كبار المفسرين، في تفسير آية البقرة مخالفة لقول مجاهد ـ:

«والغرض من هذا السياق عن هؤلاء الأئمة بيان خلاف ما ذهب إليه مجاهد رحمه الله من أن مسخهم إنما كان معنوياً لا صورياً، بل الصحيح أنه معنوي صوري، والله تعالى أعلم»[3].

ومما يدل ـ أيضاً ـ على أن المسخ كان حقيقياً وحسياً ما يلي:

١ ـ ظاهر النص في الآيتين المذكورتين ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[4]، ولا دليل يصرفه عن ظاهره. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ يعضد ظاهر هذا النص القرآني. فلا داعي لصرفه عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي أو التمثيلي. وأيضاً ليس هناك مانع يمنع عن حمله على معناه الظاهر.

أخرج الإمام عبد الرزاق بسنده الصحيح عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ قال: نهوا عن صيد الحيتان في يوم

---

(١) تفسير الطبري: (١/ ٣٧٣).

(٢) تفسير ابن كثير: (١/ ١٠٩)، والآية من سورة المائدة: (٦٠).

(٣) تفسير ابن كثير: (١/ ١١٠، ١١١).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (٦٥).

السبت، فكانت تشرع إليهم يوم السبت بلواً بذلك فاصطادوها فجعلهم الله قردة خاسئين[١].

أما قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾، ففيه التصريح بأنه مثل مضروب، ولو ورد في الآيتين كونوا مثل القردة لكان لقول مجاهد وجه، لكن لا وجود لذكر المثل في أي من الآيتين.

٢ ـ قوله تعالى في خاتمة القصة في سورة البقرة[٢]: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾﴾، وهذا دليل على أن المسخ كان حقيقياً وحسياً؛ لأن المسخ المعنوي لا يكون فيه عبرة ولا نكال ولا موعظة لكل أحد؛ لأنه لا يبصره كل واحد، ولا يحس به كل المبصرين، بل إن ممسوخ القلب بالختم والطبع لا يدري عن نفسه أنه ممسوخ، فمن أين يكون المسخ نكالاً له ولغيره، بخلاف المسخ الحسي فهو عبرة لمن رأى أو سمع[٣].

٣ ـ ما ثبت في الحديث الصحيح أنه سيكون مسخ في هذه الأمة، ففي حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً: «... ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة»[٤].

والمراد بهذا قطعاً المسخ الحسي؛ إذ المسخ المعنوي حاصل عند جميع الكفار والمنافقين، فهم كما قال الله: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[٥].

---

(١) انظر: تفسير عبد الرزاق: (ص: ٣٨)، وتفسير الطبري: (١/ ٣٧٢)، والتفسير الصحيح: (١/ ١٧٢). وقال مؤلفه شيخنا الدكتور حكمت بشير: «وإسناده صحيح».

(٢) الآية: (٦٦).

(٣) انظر: صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم لعبد الرحمن الدوسري: (٢/ ١٦٩، ١٧٠)، وأسباب هلاك الأمم السالفة كما وردت في القرآن الكريم لزميلنا الفاضل سعيد محمد بابا سيلا: (ص: ٧٦).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه: (١٠/ ٥٣) برقم: (٥٥٩٠).

(٥) سورة الفرقان، من الآية: (٤٤).

فإذا ثبت أن المسخ سيكون فيما يأتي، فما الذي يمنع أن يكون قد حدث فيما مضى بقدرة الله القادر على كل شيء قدير(١).

نبأ ابني آدم عليه السلام:

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾(٢).

ذهب جماهير المفسرين من السلف والخلف إلى أن الابنين المذكورين في الآية كانا لآدم عليه السلام من صلبه، أحدهما: هابيل، والآخر: قابيل(٣). وهو ظاهر القرآن، وكما نطق به الحديث في قوله ﷺ: «لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها؛ لأنه أول من سن القتل»(٤).

فهذا الحديث نص واضح ودليل بيِّن على أن القاتل كان أحد ابني آدم من صلبه.

وقوله ﷺ في جواب سؤال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عندما سأله عن حديث الفتن قائلاً: فقلت: يا رسول الله! أرأيت إن دخل على بيتي وبسط يده ليقتلني؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «كن كابني آدم»(٥). وتلا يزيد ـ [أحد رواة الحديث] ـ ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ﴾(٦) الآية(٧).

---

(١) انظر: فتح الباري: (١٠/٥٨)، وأسباب هلاك الأمم السالفة: (ص: ٧٧).
(٢) سورة المائدة، من الآية: (٢٧).
(٣) **تنبيه**: التسمية لابني آدم: «قابيل، هابيل» إنما هي من نقل العلماء عن أهل الكتاب، لم يرد بها نص في القرآن، ولا جاءت في سنة ثابتة، فيما نعلم، فلا علينا أن لا نجزم بها ولا نرجحها، وإنما هي قول قيل.
انظر: عمدة التفسير للشيخ أحمد شاكر: (١٢٣٤).
(٤) أخرجه الشيخان: صحيح البخاري ـ مع الفتح ـ كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته: (٦/٤١٩) برقم: (٣٣٣٥)، وصحيح مسلم، كتاب القسامة، باب بيان إثم من سن القتل: (٣/١٣٠٣ ـ ١٣٠٤) برقم: (٢٧). من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
(٥) وفي رواية: كن كابن آدم، وفي أخرى: كن كخير ابن آدم. انظر: المصادر اللاحقة.
(٦) سورة المائدة، من الآية: (٢٨).
(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الفتن والملاحم، باب النهي عن السعي في الفتنة: =

وتؤيد قول عامة المفسرين قرينة في سياق القصة، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[1]، فإنها تدل على أن هذه الحادثة حدثت قبل أن يعلم الناس دفن الموتى، وذلك في عهد ابني آدم لصلبه[2].

وروي قول شاذ عن الإمام الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «كان الرجلان اللذان في القرآن واللذان قال الله فيهما: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ من بني إسرائيل، ولم يكونا ابني آدم لصلبه، وإنما كان القربان في بني إسرائيل، وكان آدم أول من مات»[3].

وعقبه إمام المفسرين ابن جرير الطبري بقوله: «وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، أن اللذين قربا القربان كانا ابني آدم لصلبه، لا من ذريته من بني إسرائيل. وذلك أن الله عَزَّ وَجَلَّ يتعالى عن أن يخاطب عباده بما لا يفيدهم به فائدة، والمخاطبون بهذه الآية كانوا عالمين أن تقريب القربان إلى الله لم يكن إلا في ولد آدم، دون الملائكة والشياطين وسائر الخلق غيرهم؛ فإذا كان معلوماً ذلك عندهم، فمعقول أنه لو لم يكن معنياً بـ ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ اللذين ذكرهما الله في كتابه، ابناه لصلبه، لم يفدهم بذكره جَلَّ ثَنَاؤُهُ إياهما فائدة لم تكن عندهم. وإذا كان غير جائز أن يخاطبهم خطاباً لا يفيدهم به معنى، فمعلوم أنه عنى بـ ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ ابني آدم لصلبه، لا بني بنيه الذين بعد منه نسبهم، مع إجماع أهل الأخبار والسير والعلم بالتأويل، على أنهما كانا ابني آدم لصلبه، وفي عهد آدم

= (٤/ ٩٩) برقم: (٤٢٥٧)، والترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم: (٤/ ٤٢١ ـ ٤٢٢) برقم: (٢١٩٤) وقال: «حديث حسن». وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود وللحديث شواهد عدة استوفى الكلام عليها الألباني. انظر: إرواء الغليل: (٨/ ١٠١ ـ ١٠٤).

(١) سورة المائدة، من الآية: (٣١).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٤/ ٥٢٧)، وتفسير ابن كثير: (٢/ ٤٨)، وأضواء البيان: (٢/ ٥٢).

(٣) رواه ابن جرير الطبري بسنده: ابن وكيع عن سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن به في تفسيره: (٤/ ٥٣٠). وانظر: تفسير الحسن البصري جمع وتحقيق الدكتور عمر يوسف كمال: (٣/ ١٤)، وأيضاً تفسير الحسن البصري جمع ودراسة الدكتور محمد عبد الرحيم: (١/ ٣٢٠).

وزمانه، وكفى بذلك شاهداً»[١].

وقال عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إلخ:

«وهذا أيضاً أحد الأدلة على أن القول في أمر ابني آدم بخلاف ما روي عن الحسن؛ لأن الرجلين اللذين وصف الله صفتهما في هذه الآية، لو كانا من بني إسرائيل، لم يجهل القاتل دفن أخيه ومواراة سوءة أخيه، ولكنهما كانا من ولد آدم من صلبه، ولم يكن القاتل منهما أخاه علم سنة الله في عباده الموتى، ولم يدر ما يصنع بأخيه المقتول»[٢].

ورد الإمام ابن عطية على قول الحسن بقوله: «وهذا وهم، وكيف يجهل صورة الدفن أحد من بني إسرائيل حتى يقتدي بالغراب، والصحيح قول الجمهور، ... وهما قابيل وهابيل»[٣].

هذا من ناحية الدراية والمتن، وأما من ناحية الرواية والسند فقال الحافظ ابن كثير: «وهذا غريب جداً، وفي إسناده نظر»[٤].

فإذا ثبت ضعف هذا القول الشاذ سنداً ومتناً، فلا ينبغي الاعتماد عليه والتعلق به.

وجاء التمثيل بهذا القول والاستدلال به ـ مع المقال في إسناده ـ لكونه مستفيضاً في كتب التفسير بغض النظر عن ثبوته سنداً.

استدلال خاطئ في إنكار الرؤية:

٣ ـ قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[٥].

هاتان الآيتان الكريمتان من أقوى أدلة أهل السنة والجماعة وأوضحها على إثبات الرؤية لله ﷻ في الدار الآخرة. نسأل الله ﷻ أن ينعم بها علينا.

---

(١) تفسير الطبري: (٤/ ٥٣٠).
(٢) المصدر السابق: (٤/ ٥٣٧) بتصرف يسير.
(٣) انظر: المحرر الوجيز: (٢/ ١٧٨)، وتفسير القرطبي: (٦/ ٨٨).
(٤) تفسير ابن كثير: (٢/ ٤٨).
(٥) سورة القيامة، الآيتان: (٢٢، ٢٣).

قال الإمام الثعالبي[(١)] عند تفسيره للآية الثانية: «حمل جميع أهل السنة هذه الآية على أنها متضمنة رؤية المؤمنين لله ﷻ بلا تكييف ولا تحديد كما هو معلوم موجود، لا يشبه الموجودات، كذلك هو سبحانه مرئي لا يشبه المرئيات في شيء؛ فإنه ليس كمثله شيء لا إله إلا هو»[(٢)].

ومنكرو الرؤية من المعتزلة وغيرهم جعلوا هذا الدليل ضمن أدلتهم الفاسدة حيث تعلقوا بقول شاذ مروي عن مجاهد في تفسير الآية، وردوا النصوص الصحيحة الصريحة المثبتة للرؤية. وهذا يدل على تلاعبهم بالنصوص وموقفهم من الأدلة النقلية، فهم تارة يستشهدون بالمواقف الشاذة المخالفة لقول الجمهور من السلف الصالح، وتارة يردون ما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. وإليك توضيح المثال بدليل وحجة بعون إله البرية.

قال مجاهد رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾: «تنظر ثواب ربها، لا يراه من خلقه شيء»[(٣)]. وفي رواية قال: «تنتظر رزقه وفضله»[(٤)].

وهذا اجتهاد منه رحمه الله في تفسير هذه الآية، وهو غير مقبول لكونه مخالفاً لظاهر القرآن، والأحاديث الصحاح الثابتة بطرق متواترة عند أئمة الحديث لا

---

(١) هو: الإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي الجزائري المغربي المالكي، توفي رحمه الله سنة خمس وسبعين وثمانمائة. الثعالبي: نسبة إلى خياطة جلود الثعالب، وفرق بينها وبين «الثعلبي» حيث إن الأخيرة نسبة إلى القبائل وإلى الموضع.
انظر: الأنساب للسمعاني: (١/ ٥٠٥)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف: (ص: ٢٦٥)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي: (٤/ ١٥٢).

(٢) تفسير الثعالبي: (٥/ ٥٢٣).

(٣) رواه الطبري في تفسيره: (١٢/ ٣٤٣، ٣٤٤) بسنده: عبد بن حميد عن مهران عن سفيان عن منصور عن مجاهد، وذكر الحافظ ابن حجر أن عبد بن حميد أخرج بسند صحيح عن مجاهد: «ناظرة: تنظر الثواب». انظر: فتح الباري: (١٣/ ٤٣٤)، والدر المنثور: (٦/ ٢٩٥).

(٤) رواه الطبري في تفسيره: (١٢/ ٣٤٣، ٣٤٤) بسنده: يحيى بن إبراهيم المسعودي عن أبيه عن جده عن الأعمش عن مجاهد.

يمكن دفعها ولا منعها ولا تأويلها، والإمام مجاهد ليس من نفاة الرؤية، بل مذهبه مذهب السلف في إثبات رؤية المؤمنين لربهم تعالى، كما ورد عنه في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[1] تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم[2].

وقد رد علماء السلف الصالح على أثر مجاهد هذا، وبينوا شذوذه، ومخالفته للسنة، وأقاويل ثقات السلف الصالح، كما أنكروا على من تعلق بهذا الموقف الشاذ اتباعاً للهوى والبدعة.

قال الإمام الطبري ـ بعد إيراده القولين في تفسير الآية ـ: «وأولى القولين في ذلك عندنا بالصواب القول الذي ذكرناه عن الحسن وعكرمة، من أن معنى ذلك: تنتظر إلى خالقها»[3]. وذكر بعض الأدلة على ذلك ليس المقام لسردها.

ونقل القرطبي رد الإمام أبي إسحاق الثعلبي على تفسير مجاهد بقوله:

«وقول مجاهد: إنها بمعنى تنتظر الثواب من ربها ولا يراه شيء من خلقه، فتأويل مدخول؛ لأن العرب إذا أرادت بالنظر الانتظار قالوا: نظرته؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[4]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾[5]، و﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾[6]، وإذا أرادت به التفكر والتدبر قالوا: نظرت فيه، فأما إذا كان النظر مقروناً بذكر إلى، وذكر الوجه فلا يكون إلا بمعنى الرؤية والعيان»[7].

ونقل عن الأزهري قوله: «إن قول مجاهد: تنتظر ثواب ربها، خطأ؛ لأنه لا يقال: نظر إلى كذا بمعنى الانتظار»[8]. واستدل على هذا الرد بكلام العرب شعراً ونثراً.

---

(١) سورة يونس، من الآية: (٢٦).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (٢/ ٤٢٩)، وحادي الأرواح لابن القيم: (ص: ٢٤٠)، وقد سبق تفسير السلف الصالح لهذه الآية بالتفصيل في الفصل الأول ـ الأمثلة التطبيقية ـ من الباب الأول: (ص: ٩٦) فليراجع.
(٣) تفسير الطبري: (١٢/ ٣٤٤).
(٤) سورة الزخرف، من الآية: (٦٦).
(٥) سورة الأعراف، من الآية: (٥٣).
(٦) سورة يس، من الآية: (٤٩).
(٧) تفسير القرطبي: (١٩/ ٧١).
(٨) تفسير القرطبي: (١٩/ ٧١).

وأورد الإمام ابن كثير طائفة من الأدلة على صحة تفسير السلف للآية ثم قال:

«ولولا خشية الإطالة لأوردنا الأحاديث بطرقها وألفاظها من الصحاح والحسان والمسانيد والسنن..، وهذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام، وهداة الأنام، ومن تأول ذلك... فقد أبعد هذا الناظر النجعة وأبطل فيما ذهب إليه»(١).

ونعى الإمام الدارمي على المتمسكين بالقول الشاذ حيث كشف عن تناقضهم في الاحتجاج بالأدلة، ونبه إلى أن هذا الموقف نابع من هوى وفساد قصد، لا من منهج صحيح منضبط مطرد فخاطبهم رحمه الله بقوله:

«أولستم زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار، ولا تحتجون بها، فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد؟ إذ وجدتم سبيلاً إلى التعلق به لباطلكم، على غير بيان، وتركتم آثار رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين، إذ خالفت مذهبكم... فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده؟ وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله ﷺ وأصحابه، ونظراء مجاهد من التابعين، إلا من ريبة وشذوذ عن الحق...»(٢).

سجود الملائكة لآدم عليه السلام:

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾(٣)، يدل ـ دلالة صريحة ـ على أن أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم كان بعد خلقه إياه، وعليه جماهير المفسرين.

قال الإمام الشوكاني في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾: «الفاء تدل على أن سجودهم واجب عليهم عقب التسوية والنفخ من غير تراخ»(٤).

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٠).
(٢) الرد على الجهمية للدارمي، ضمن عقائد السلف: (ص: ٣٠٩، ٣١٠).
(٣) سورة الحجر، الآيتان: (٢٨، ٢٩). (٤) فتح القدير: (٣/ ١٣٠).

وروي عن مقاتل بن سليمان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾[1] أنه قال: «إن الله تعالى إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم قبل أن يخلقه»[2].

وقال قوم: «سجود الملائكة كان مرتين»[3].

فهذان القولان يعدان من التفسير الشاذ فلا عبرة بهما.

نقل الإمام ابن عطية تعليق النقاش على القول الأول ـ بعد حكايته له ـ أنه قال: «والقرآن يرد على هذا القول»[4]. ويقصد به آيتي سورة الحجر (٢٨، ٢٩).

وعقب ابن عطية على القول الثاني بقوله: «والإجماع يرد هذا»[5].

المراد بالتسبيح أدبار السجود:

٥ ـ ذهب جماهير المفسرين من الصحابة والتابعين إلى أن المراد بالتسبيح الذي أمر نبيه ﷺ أن يسبحه أدبار السجود في قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴿٤٠﴾﴾[6] ركعتان بعد صلاة المغرب[7].

وانفرد الإمام ابن زيد[8] في تفسير الآية بما ذهب إلى أن المراد به النوافل في أدبار المكتوبات[9].

رجح الإمام الطبري القول الأول؛ لإجماع الحجة من أهل التفسير على ذلك، ومع تحسينه لقول ابن زيد، ومع اعتقاده بوجوب حمل نصوص الوحي

---

(١) سورة البقرة، الآية: (٣٤).
(٢) المحرر الوجيز: (١/ ١٢٤).
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) نفس المصدر السابق.
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) سورة ق، الآية: (٤٠).
(٧) انظر: تفسير الطبري: (١١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٢٤٦)، وفتح القدير: (٥/ ٨١)، والتفسير الصحيح للدكتور حكمت بشير: (٤/ ٣٨٣).
(٨) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، من أتباع التابعين، قال أبو حاتم: «كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً»، له: «التفسير» و«الناسخ والمنسوخ». توفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وثمانين ومائة.
انظر: السير: (٨/ ٣٤٩)، وطبقات المفسرين: (١/ ٢٧١).
(٩) انظر: نفس المصادر السابقة. أخرجه الطبري بسنده: بشر عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن ابن زيد به.

على العموم، لم يتقبله لكونه شاذاً فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأولى الأقوال في ذلك بالصحة، قول من قال: هما الركعتان بعد المغرب؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك، ولولا ما ذكرت من إجماعها عليه، لرأيت أن القول في ذلك ما قاله ابن زيد؛ لأن الله جل ثناؤه لم يخصص بذلك صلاة دون صلاة، بل عم أدبار الصلوات كلها، فقال: ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾، ولم تقم به بأنه معني به: دبر صلاة دون صلاة، حجة يجب التسليم لها من خبر ولا عقل»(١).

٦ ـ قال الله تعالى في وصف جهنم ـ أعاذنا الله منها ـ وأهلها: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾﴾(٢)، أي: لا يطعمون فيها برداً يبرد حر السعير عنهم، ولا شراباً يرويهم من شدة العطش الذي بهم(٣).

هذا هو القول المعروف في تفسير الآية. وفسر بعض أهل العلم بكلام العرب البرد هنا بالنوم(٤). وهذا المعنى قليل الاستعمال في لغة العرب، والمشهور في معنى البرد: أنه ما يبرد حر الجسم، فهو ضد الحر، والبرودة: نقيض الحرارة(٥)، فلا يعدل عن المعنى المعروف والذي عليه أكثر المفسرين إلى المعنى الشاذ، أو قليل الاستعمال.

ولم يرض الإمام الطبري عن هذا التفسير القائم على شاذ اللغة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والنوم وإن كان يبرد غليل العطش، فقيل له من أجل ذلك البرد فليس هو باسمه المعروف، وتأويل كتاب الله على الأغلب من معروف كلام العرب دون غيره»(٦).

٧ ـ ذهب جمهور المفسرين عند تفسيرهم وإعرابهم لقول الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾(٧) إلى أن «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ نافية،

---

(١) تفسير الطبري: (١١/ ٤٣٨).
(٢) سورة النبأ، الآية: (٢٤).
(٣) انظر: تفسير الطبري: (١٢/ ٤٠٥)، والكشاف: (٤/ ١٧٨)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٩٥).
(٤) انظر: نفس المصدرين السابقين الأولين، وفتح القدير: (٥/ ٣٦٦).
(٥) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني: (ص: ١١٦)، ولسان العرب: (٣/ ٨٢).
(٦) تفسير الطبري: (١٢/ ٤٠٦).
(٧) سورة القصص، الآية: (٦٨).

والمعنى: ليس لهم تخير على الله تعالى، فهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[١].

ويحتمل أن يكون المعنى على هذا الإعراب: يختار الله تعالى الأديان والشرائع، وليس لهم الخيرة في الميل إلى عبادة الأصنام ونحوها في العبادة، ويؤيد صحة هذا المعنى قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، أي: من الأصنام والأنداد التي لا تخلق ولا تختار شيئاً.

فهذا القول قول صحيح ومشهور عند جمهور أهل العلم وراجح من حيث التفسير والإعراب والاعتقاد[٢].

قال الإمام مكي عند إعرابه للآية: «فكون ﴿مَآ﴾ للنفي أولى في المعنى، وأصح في التفسير، وأحسن في الاعتقاد، وأقوى في العربية»[٣].

وخالف القاضي ابن عطية قول الجمهور في هذا الإعراب برأيه الشاذ وقوله البعيد المعنى، حيث قال عند تفسيره للآية ـ بعد أن ذكر القول المذكور ـ:

«ويتجه عندي أن يكون ﴿مَآ﴾ مفعولة إذا قدرنا ﴿كَانَ﴾ تامة، أي أن الله تعالى يختار كل كائن ولا يكون شيء إلا بإذنه، وقوله تعالى: ﴿لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ جملة مستأنفة، معناها: تعديد النعمة عليهم في اختيار الله تعالى لهم لو قبلوا وفهموا»[٤].

وقد نقله أبو حيان في تفسيره[٥] بدون أي تعقيب واعتراض، وكذلك تبعه تلميذه السمين الحلبي في كتابه «الدر المصون»[٦].

واستدرك الإمام ابن جزي على القاضي ابن عطية ما يراه متجهاً بأنه بعيد

---

(١) سورة الأحزاب، من الآية: (٣٦).
(٢) انظر: المحرر الوجيز: (٤/ ٢٩٦)، والجواهر الحسان: (٣/ ٢٨٤)، ومعاني القرآن للنحاس: (٤/ ١٩٤) وتفسير البغوي: (٦/ ٢١٨)، وتفسير ابن كثير: (٣/ ٤٠٨)، وروح المعاني: (٢٠/ ١٤٠).
(٣) مشكل إعراب القرآن: (٢/ ٥٤٧).
(٤) المحرر الوجيز: (٤/ ٢٩٦).
(٥) انظر: البحر المحيط: (٧/ ١٢٦).
(٦) انظر: (٨/ ٦٩٠).

جداً، فقال: «﴿مَآ﴾ نافية، والمعنى: ما كان للعباد اختيار، إنما الاختيار والإرادة لله وحده، فالوقف على قوله: ﴿وَيَخۡتَارُۗ﴾... وقال ابن عطية: يتجه أن تكون ﴿مَآ﴾ مفعولة إذا قدرنا ﴿كَانَ﴾ تامة، ويوقف على قوله: ﴿مَا كَانَ﴾ أي يختار كل كائن، ويكون ﴿لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ جملة مستأنفة. وهذا بعيد جداً»[(١)].

وقد وصف ـ أيضاً ـ جمع من المفسرين الآخرين قول ابن عطية بالبعد والضعف وخلاف الظاهر.

قال الآلوسي ـ بعد نقله قول ابن عطية، وقول عالم آخر[(٢)] يرى بعض ما يراه ابن عطية ـ: «ولا يخفى ضعف ما قالاه؛ لما فيه من مخالفة الظاهر من وجوه»[(٣)].

وقال الشوكاني: «وجوز ابن عطية أن تكون ﴿كَانَ﴾ تامة، ويكون ﴿لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ جملة مستأنفة. وهذا أيضاً بعيد جداً، ... والراجح أول هذه التفاسير»[(٤)]. يعني قول جمهور المفسرين.

ومثل ما قال الشوكاني، قال النواب صديق حسن خان في كتابه «فتح البيان»[(٥)].

٨ ـ اختلف المفسرون في المراد بقول الله تعالى: ﴿وَتُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَتُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّۖ﴾[(٦)] على عدة أقوال:

فقال بعضهم: تأويل ذلك أنه يخرج الشيء الحي من النطفة الميتة، ويخرج النطفة الميتة من الشيء الحي.

وقال آخرون: معنى ذلك: أنه يخرج النخلة من النواة، والنواة من النخلة، والسنبل من الحب، والحب من السنبل، والنبات الغض الطري من الحب اليابس، والحب اليابس من النبات الحي النامي، والبيض من الدجاج، والدجاج من البيض، وما جرى هذا المجرى في جميع الأشياء.

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: (٣/ ١١٠).
(٢) هو: سعدي جلبي. كما في روح المعاني: (٢٠/ ١٠٤).
(٣) المصدر السابق: (٢٠/ ١٠٤).
(٤) فتح القدير: (٤/ ١٨٣).
(٥) انظر: (٧/ ١٧٠).
(٦) سورة آل عمران، الآية: (٢٧).

وقال آخرون: أنه يخرج المؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن، فالمؤمن عبد حي الفؤاد، والكافر عبد ميت الفؤاد[(١)].

قال الإمام الطبري ـ بعد أن ساق هذه الأقوال مسندة إلى قائليها ـ:

«وأولى التأويلات التي ذكرناها في هذه الآية بالصواب، تأويل من قال: يخرج الإنسان الحي، والأنعام والبهائم الأحياء من النطف الميتة، وذلك إخراج الحي من الميت، ويخرج النطفة الميتة من الإنسان الحي والأنعام والبهائم الأحياء، وذلك إخراج الميت من الحي.

وذلك أن كل حي فارقه شيء من جسده، فذلك الذي فارقه منه ميت، فالنطفة ميتة لمفارقتها جسد من خرجت منه، ثم ينشئ الله منها إنساناً حياً وبهائم وأنعاماً أحياء. وكذلك حكم كل شيء حي زايله شيء منه، فالذي زايله منه ميت، وذلك هو نظير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[(٢)].

وأما تأويل من تأوله بمعنى الحبة من السنبلة، والسنبلة من الحبة، والبيضة من الدجاجة، والدجاجة من البيضة، والمؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن، فإن ذلك، وإن كان له وجه مفهوم، **فليس ذلك الأغلب الظاهر في استعمال الناس في الكلام. وتوجيه معاني كتاب الله** ﷻ إلى الظاهر المستعمل في الناس، أولى من توجيهها إلى الخفي القليل في الاستعمال»[(٣)].

فهذا غيض من فيض وقليل من كثير وجزء من كل.

ومن نظائر هذه الأمثلة ما جاءت أقوال شاذة في تفسير قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾[(٤)].

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾[(٥)].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٣/ ٢٢٤، ٢٢٥)، وتفسير البغوي: (٢/ ٢٤)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٨).

(٣) تفسير الطبري: (٣/ ٢٢٥، ٢٢٦).

(٤) سورة النجم، من الآية: (٣٢). انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: (٤/ ٢٨٦).

(٥) سورة الزخرف، من الآية: (١٥). انظر: الكشاف: (٣/ ٤١٣).

وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾(٣).

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾(٤).

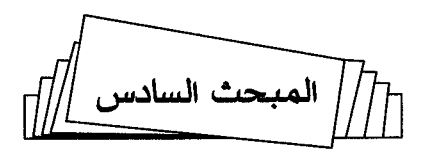
ونغلق هذا المبحث بكلام الإمام الذهبي؛ إذ حذر الناس من خطورة التمسك بزلات العلماء وآرائهم الشاذة، وفتاواهم المتفردة، فقال رحمه الله:

«ومن يتبع رخص(٥) المذاهب، وزلات المجتهدين، فقد رق دينه. كما قال الأوزاعي أو غيره: من أخذ بقول المكيين في المتعة، والكوفيين في النبيذ، والمدنيين في الغناء، والشاميين في عصمة الخلفاء فقد جمع الشر، وكذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيل عليها، وفي الطلاق، ونكاح التحليل بمن توسع فيه، وشبه ذلك، فقد تعرض للانحلال، نسأل الله العافية والتوفيق»(٦).

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٢٥٥). انظر: المحرر الوجيز: (١/ ٣٤٠).
(٢) سورة الأنفال، الآية: (٥). انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢/ ١٦٧)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (١/ ٣٠٩)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: (١/ ٢٤٠)، وإملاء ما منَّ به الرحمن: (٢/ ٣).
(٣) سورة فاطر، من الآية: (٢٨). انظر: الكشاف: (٣/ ٢٧٥)، والفصل الثاني من الباب الأول (الأمثلة التطبيقية).
(٤) سورة مريم، من الآية: (٢٨). انظر: تفسير ابن كثير: (٣/ ١٢٥، ١٢٦)، وأضواء البيان: (٤/ ٢٧١، ٢٧٢).
(٥) المراد بالرخصة هنا: أهون أقوال العلماء وأضعفها في مسائل الخلاف، وليست الرخصة المشروعة كقصر الصلاة في السفر، والجمع ين الظهر والعصر، والإفطار فيه ونحوها من الرخص الشرعية.
انظر: زجر السفهاء عن تتبع رخص الفقهاء للشيخ جاسم الدوسري: (هامش: ص: ٧).
(٦) السير: (٨/ ٩٠).



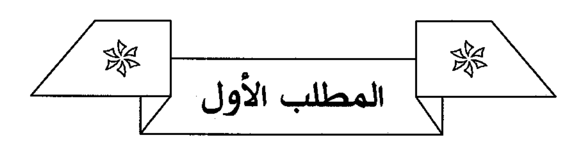
التعويل على العقل المحض في الغيبيات الواردة في القرآن الكريم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الغيب لغة واصطلاحاً والمراد به في هذا المبحث.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في عدم جواز التعويل على العقل المحض في إدراك مسائل الغيب

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية



معنى الغيب لغة واصطلاحاً والمراد به في هذا المبحث

أولاً: معنى الغيب لغة:

الغيب: مصدر غابت الشمس وغيرُها: إذا استترت عن العين، واستعمل في كل غائب عن الحاسة، وعما يغيب عن علم الإنسان بمعنى الغائب.

ويقال للشيء: غيب وغائب باعتباره بالناس لا بالله تعالى؛ فإنه لا يغيب عنه شيء، كما لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض(١).

ثانياً: معنى الغيب اصطلاحاً:

ما لا يقع تحت الحواس ولا تقتضيه بداءة العقول، ولا يمكن إدراكه بطرق الاجتهاد ووسائل الاستنباط، وإنما يُعلم بخبر الأنبياء عليهم السلام، وبدفعه يقع على الإنسان اسم الإلحاد(٢).

ثالثاً: المراد بالغيب هنا:

كل ما أخبر به الله عز وجل ورسوله ﷺ من الأمور الغيبية يجب على العبد الإيمان بها إيماناً قولاً واعتقاداً وعملاً، مجملاً ومفصلاً كما جاء ذكرها في الكتاب والسنة بدون تأويل وبغير تحريف.

ومن تلك الغيبيات: أمور بدء الخلق، وأخبار الأمم البائدة، وملائكة الله، ورسله ـ عليهم السلام ـ، واليوم الآخر وما يتعلق به من أمر البعث والنشور والحساب بعد الموت وقيام الساعة والصراط والميزان والجنة ونعيمها والنار وعذابها(٣)

---

(١) انظر: المفردات للراغب: (ص: ٦١٦)، ولسان العرب: (١/ ٦٥٤) مادة: (غيب).

(٢) انظر: نفس المصدر السابق الأول بزيادة.

(٣) انظر: تفسير الطبري: (١/ ١٣٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية: (١/ ٨٤).

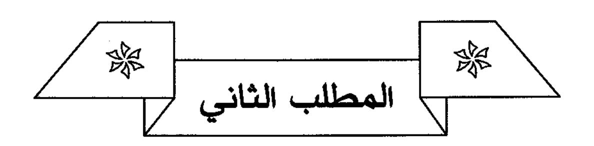
والمعجزات، والأمور الخارقة للعادات، وسرّ القضاء والقدر، والجن، والشياطين ونحوها من الأمور الغيبية التي لا تدرك كيفيتها حواس البشر، ولا تصل إلى كنهها عقول الإنسان، ولا تبلغ حقيقتها مدارك الآدمي.

من هذه الغيبيات ما قد مضى وسلف كأمور بدء الخلق، وما لم يقع كالبعث وصفة الجنة والنار ونحوها.

وأما تعريف العقل لغة واصطلاحاً، وأهميته ومكانته في الإسلام، وموقف السلف الصالح منه، وأنه لا تعارض بين العقل السليم والنقل الصحيح، فقد سبق ذكر هذا كله في الفصل الثامن من الباب الأول[١].

○ ○ ○ ○ ○

(١) انظر: (ص: ٢٨٩).



أقوال العلماء في عدم جواز التعويل على العقل المحض في إدراك مسائل الغيب

إن الإيمان بالغيب والتسليم بمدلول النصوص الواردة فيه من أهم الأمور الضرورية في العقيدة الإسلامية، فيجب الاكتفاء بدلالات هذه النصوص ـ كما جاءت ـ والاستغناء بها عن خوض الخائضين وتقولات الناقلين من المفسرين المتقدمين، والمتأخرين، والمعاصرين الذين توغلوا وتكلفوا في تفسير الأمور الغيبية وشرحها اعتماداً على الإسرائيليات، أو تعويلاً على مجرد العقل، أو استناداً إلى نظرية من نظريات العلم الحديث.

فالتعويل على العقل المحض، والاعتماد على التفكير البحت الخالي من دليل الكتاب والسنة، في إدراك الأمور المغيبة الواردة في القرآن الكريم، وقياس الغائب على الشاهد، قذف بالغيب، وتقوُّل بلا علم، ودعوى بلا دليل، واشتغال بما لا يعني، وسعي في متاهة وسير في غواية، وسبيل التفرق والتنازع؛ لذا حذر أهل العلم عن هذا العمل المضيع للأوقات والأعمار.

١ ـ قال الإمام **الطحاوي** رَحِمَهُ اللَّهُ عند إثباته مسألة الرؤية: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله عَزَّ وَجَلَّ ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة...»[(١)].

---

(١) متن العقيدة الطحاوية: (ص: ٩)، وانظر: شرحها: (١/ ٢٠٧).

وعند تعرضه لمسألة القدر حذر من الخوض والتعمق فيه، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة للخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر على أنامه ونهاهم عن مرامه»(١).

٢ ـ ومثل ذلك نقل الإمام **أبو القاسم قوام السنة الأصفهاني** عن الإمام **أبي المظفر السمعاني** رحمهما الله(٢).

كما روى هو عن **بعض السلف** ما نصه:

«قال بعض علماء السنة:

العقل نوعان:

عقل أُعين بالتوفيق، وعقل كيد بالخذلان.

فالعقل الذي أعين بالتوفيق يدعو صاحبه إلى موافقة أمر الآمر المفترض الطاعة، والانقياد لحكمه، والتسليم لما جاء عنه، وترك الالتفات إلى ما خالف أمره أو وافق نهيه...

والعقل الذي كيد: يطلب بتعمقه الوصول إلى علم ما استأثر الله بعلمه وحجب أسرار الخلق عن فهمه، حكمة منه بالغة ليعرفوا عجزهم عن درك غيبه، ويسلموا لأمره طائعين، ويقولوا كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾(٣). فتفرقت بهؤلاء القوم الذين ادعوا أن العقل يهديهم إلى الصواب: السبل والأهواء...»(٤).

وبين رَحِمَهُ اللهُ موقف أهل السنة من أمور ما وراء الحس والخارجة عن حدود العقل ونطاقه، بقوله:

«ومن مذهب أهل السنة: أن كل ما سمعه المرء من الآثار مما لم يبلغه

---

(١) انظر: المصدرين السابقين: الأول: (ص: ١٢، ١٣)، والثاني: (١/ ٣٢٠).
(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة: (٢/ ٣٠ ـ ٣٢).
(٣) سورة البقرة، من الآية: (٣٢).
(٤) الحجة في بيان المحجة: (٢/ ٢٩٥).

عقله نحو حديث النبي ﷺ: «خلق الله آدم على صورته»[١]، وأشباه ذلك، فعليه التسليم والتصديق، والتفويض والرضا، لا يتصرف في شيء منها برأيه وهواه، من فسر من ذلك شيئاً برأيه وهواه فقد أخطأ وضل»[٢].

٣ ـ قال الإمام **ابن القيم** رحمه الله: «إن المعلومات الغائبة التي لا تدرك إلا بالخبر أضعاف أضعاف المعلومات التي تدرك بالحس والعقل، بل لا نسبة بينهما بوجه من الوجوه، ولهذا كان إدراك السمع أعم وأشمل من إدراك البصر، فإنه يدرك الأمور المعدومة والموجودة والحاضرة والغائبة والعلوم التي لا تدرك بالحس...

والمقصود أن الأمور الغائبة عن الحس نسبة المحسوس إليها كقطرة في بحر، ولا سبيل إلى العلم بها إلا بخبر الصادق، وقد اصطفى الله من خلقه أنبياء أنبأهم من أنباء الغيب بما يشاء وأطلعهم منه على ما لم يطلع عليه غيرهم...»[٣].

أقسام العلوم الثلاثة:

٤ ـ قسم الإمام **الشاطبي** رحمه الله العلوم والمعارف من حيث إدراك العقل لها إلى ثلاثة أقسام، وتكلم فيها كلاماً وافياً، خلاصته فيما يلي:

١ ـ قسم ضروري، لا يمكن التشكيك فيه، كعلم الإنسان بوجوده، وأن الاثنين أكثر من الواحد.

٢ ـ قسم نظري، يحصل بالكسب والنظر والاستدلال، وهذا القسم

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام: (١١/٥) برقم: (٦٢٢٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام، أفئدتهم مثل أفئدة الطير: (٤/٢١٨٣)، حديث رقم: (٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وللاستزادة في شرح الحديث وما له وما عليه يراجع: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن للشيخ حمود التويجري، ودفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرحمن للشيخ عبد الله بن محمد الدويش.

(٢) المصدر السابق قبل الأخير: (٢/٤٣٥)، وللاستزادة انظر: (٢/٥٠٢ ـ ٥٠٦) منه. فيه كلام مفيد عن قسمي العقل: غريزي، واكتسابي، ودورهما في معرفة الدين والدنيا.

(٣) الصواعق المنزلة: (٢/٥٦٨، ٥٦٩).

تدخل فيه كثير من العلوم، كالطبيعيات والرياضيات والطب والصناعات، وهو يفتقر إلى القسم الأول.

٣ ـ قسم غيبي، لا يعلم بواسطة العقل، إلا أن يعلمه، بأن يجعل له طريق للعلم به، وذلك كالغيبيات مثل ما في اليوم الآخر من بعث وحساب وجزاء، والجنة والنار، ونحو ذلك، **فهذا لا يعلم إلا عن طريق الخبر، ولا سبيل للعقل فيه،** ويدخل في ذلك كثير من مسائل الاعتقاد ولا سيما التفصيلية منها(١).

ونرى بعضاً من أهل العلم الذين عولوا على العقل المحض وقدموه على النقل الصحيح في كثير من المسائل الدينية، والموضوعات القرآنية، قد اضطروا إلى الاعتراف بأن القضايا الغيبية التي لا تدرك بالحواس، لا يجوز الخوض فيها والبحث عنها، بل يجب الإيمان بها كما وردت من حيث الإجمال والتفصيل.

٥ ـ قرر القاضي **عبد الجبار** ـ على اعتزاله ـ عند كلامه عن عذاب القبر بأن كيفية سؤال الملكين للميت وتعذيبه أو تبشيره: «مما لا يهتدى إليه من جهة العقل وإنما الطريق إليه السمع»(٢).

٦ ـ قال الأستاذ **محمد عبده** ـ على تأثره بالمدرسة العقلية، بل على كونه من رجالها الكبار ـ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١﴾(٣) ـ:

«ومن الغيب الذي يجب علينا الإيمان به ما أنبأنا في كتابه من أن علينا حفظة يكتبون أعمالنا حسنات وسيئات ولكن ليس علينا أن نبحث عن حقيقة هؤلاء، ومن أي شيء خلقوا وما هو عملهم في حفظهم وكتابتهم، هل عندهم أوراق وأقلام ومداد كالمعهود عندنا ـ وهو ما يبعد فهمه ـ أو هناك ألواح ترسم

---

(١) انظر: الاعتصام: (٢/٣١٨ ـ ٣٢١)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (١/١٧٦، و٣٥٣). وللاستزادة انظر: (١/٢٤٩ ـ ٢٥٠) من المصدر الأخير.

(٢) شرح الأصول الخمسة: (ص: ٧٣٢).

(٣) سورة الانفطار، الآيتان: (١٠، ١١).

فيها الأعمال؟ وهل الحروف والصور التي ترسم هي على نحو ما نعهد أو إنما هي أرواح تتجلى لها الأعمال فتبقى فيها بقاء المداد في القرطاس إلى أن يبعث الله الناس؟ كل ذلك لا نكلف الإيمان بها وإنما نكلف الإيمان بصدق الخبر وتفويض الأمر في معناه إلى الله والذي يجب علينا اعتقاده من جهة ما يدخل في عملنا هو أن أعمالنا تحفظ وتحصى لا يضيع منها نقير ولا قطمير»(١).

٧ ـ وفي تفسير قول الله تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧﴾(٢)، يقول الأستاذ **عبد القادر المغربي**:

«وهل هذا الصوت صوت جهنم نفسها بمعنى أن المواد التي تلتهب فيها يسمع لها هذا الصوت؟ أو هو صوت أهلها الذين ألقوا ويلقون فيها؟ لم يكلفنا الشرع تعيين أحد الأمرين كما لم يكلفنا أن نعرف جهنم والجنة وسائر شؤون الغيب معرفة كنه وتحديد وإنما كل ما على المؤمن أن يعتقد أنه تعالى أعد داراً للأشرار تسعر فيها النار وتفور ويسمع لها صوت على المعنى الذي يريده ﷻ. أما ما وراء ذلك من اعتقاد أن مواد جهنم وعناصرها وطبائعها وغليانها وحسيسها من جنس ما نعرفه في الدنيا أو لا، فهذا لم نكلفه رحمة بنا؛ إذ القصد أن يؤدي علمنا بالنار إلى الخشية والازدجار وهذا يحصل بمجرد ما قصه الله علينا من أمرها وأن الداخل إليها يشعر من الألم بأقصى ما يعهده في دار الدنيا»(٣).

ولكن رغم تقرير رجال المدرسة العقلية بأن العقل لا يعول عليه للاهتداء إلى الغيبيات وأن السبيل إلى ذلك السمع فحسب، إلا أنا لا نراهم يطردون هذه القاعدة في كل ما ورد من الأمور الغيبية، بل إنهم ربما أولوا شيئاً من ذلك لزعمهم بأنه يخالف المعقول، كما سيتضح ذلك في الأمثلة التطبيقية ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) تفسير جزء عم: (ص: ٣٦).
(٢) سورة الملك، الآية: (٧).
(٣) تفسير جزء تبارك: (ص: ٧).

دور العقل في معرفة الغيب:

٨ ـ تحدث سيد قطب عن دور العقل في معرفة الغيب ومصيره في ذلك، فقال:

«أما محاولة إدراك ما وراء الواقع بالعقل المحدود الطاقة... فهي محاولة فاشلة أولاً، وعابثة أخيراً.

فاشلة لأنها تستخدم أداة لم تخلق لرصد هذا المجال، وعابثة لأنها تبدد طاقة العقل، التي لم تخلق لمثل هذا المجال.

وعلى العقل أن يتلقى العلم في أمور الغيب من العليم الخبير الذي يحيط بالظاهر والباطن والغيب والشهادة، وهذا الاحترام لمنطق العقل هو الذي يتحلى به المؤمنون»[1]. ولما تعرض إلى تفسير آيات سورة البقرة حول قصة آدم عليه السلام وما جرى بينه وبين الملائكة، وبينه وبين إبليس ـ لعنه الله ـ في الجنة، تساءل تساؤلات حول المكان والزمان والكيفية التي جرت بها أحداث القصة، وأجاب عنها بأنه غيب لا يجوز الخوض فيه، ولا نملك الوسائل للبحث عنه.

قال: «... فأين كان هذا الذي كان؟ وما الجنة التي عاش فيها آدم وزوجه حيناً من الزمان؟ ومن هم الملائكة؟ ومن هو إبليس... كيف قال الله تعالى لهم؟ وكيف أجابوه؟..

هذا وأمثاله في القرآن الكريم غيب من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وعلم بحكمته أنه لا جدوى للبشر في معرفة كنهه وطبيعته، فلم يهب لهم القدرة على إدراكه والإحاطة به، بالأداة التي وهبهم إياها لخلافة الأرض، وليس من مستلزمات الخلافة أن نطلع على هذا الغيب...

ومن ثم لم يعد للعقل البشري أن يخوض فيه؛ لأنه لا يملك الوسيلة للوصول إلى شيء من أمره. وكل جهد يبذل في هذه المحاولة هو جهد ضائع، ذاهب سدى، بلا ثمرة ولا جدوى»[2].

ولما تحدث عن الصُّور والنفخ فيه وآثاره على الناس المبعوثين عند

---

(١) في ظلال القرآن: (١/ ٤٠) باختصار. (٢) في ظلال القرآن: (١/ ٥٩).

تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾[١]، بين الموقف الصحيح من الغيب وتفسيره بقوله: «وهو اليوم الذي يكون فيه البعث والنشر بكيفية غيبية لا يعلمها البشر، فهي من غيب الله الذي احتفظ به. والصُّور كذلك غيب من ناحية ماهيته وحقيقته، ومن ناحية كيفية استجابة الموتى له. . . وهذه الأوصاف للصُّور وللآثار النفخة فيه تعطينا ـ عن يقين ـ أنه على غير ما يمكن أن يكون البشر قد عهدوه في هذه الأرض أو تصوروه. . وهو من ثم غيب من غيب الله نعلمه بقدر ما أعطانا الله من وصفه وأثره، ولا نتجاوز هذا القدر الذي لا أمان في تجاوزه، ولا يقين، إنما هي الظنون»[٢].

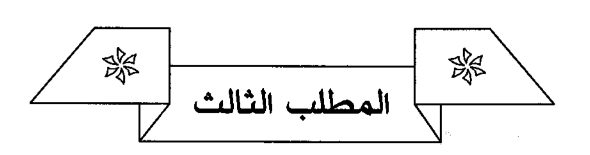
وينتظم إلى ذلك ما سلف من أقوال العلماء في التحذير من تقديم العقل على النقل الصحيح في فصل الاستناد إلى مجرد العقل وتفضيله على النقل الصحيح من الباب الأول.

فخلاصة ما سبق من أقوال العلماء «أن البحث والتفكير فيما لا يصل فيه الإنسان إلى نتيجة مضيعة للأوقات وضلال للأفهام، وزيغ للقلوب.

ويمكن أن يقال بإجمال: إن كل ما استأثر الله بعلمه من المغيبات، وكل ما طوى الله عنا خبره، فالبحث فيه مما لا تدركه العقول، وكل ما كان كذلك فإن الشرع ينهى عنه، ويوجه العقل لما فيه صلاحه، ولما يحتمله ويدركه»[٣].

○○○○○

(١) سورة الأنعام، من الآية: (٧٣).
(٢) في ظلال القرآن: (٢/ ١١٣٤، ١١٣٥).
(٣) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: (١/ ٢٨٠).


المطلب الثالث

الأمثلة التطبيقية

إن جزءاً كبيراً من القرآن الكريم يشتمل على مسائل الغيب بأنواعه المتنوعة وأقسامه المختلفة، وقد اعتُمد على مجرد العقل ومحض الرأي أو على إسرائيلية في تفسير تلك النصوص القرآنية قديماً وحديثاً. وهو خلاف منهج التفسير الصحيح. وعلى ذلك أمثلة كثيرة جداً لا تحصى في هذه العجالة، نكتفي بإيراد بعض منها.

١ ـ فمن ذلك ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[1].

خاض المفسرون واختلفوا في بيان عدد الذين آمنوا مع نوح عليه السلام فحملهم معه في سفينة النجاة، على عدة أقوال خالية من دليل صحيح ومستند سليم. نقل الإمام الطبري هذا الخلاف وذكر أربعة أقوال مسندة إلى قائليها.

فقال رحمه الله: «واختلفوا في عدد الذين كانوا معه، فحملهم معه في الفلك.

فقال بعضهم في ذلك: كانوا ثمانية أنفس...

وقال آخرون: بل كانوا سبعة أنفس...

وقال آخرون: كانوا عشرة سوى نسائهم...

وقال آخرون: بل كانوا ثمانين نفساً».

وعقب هذه الأقوال التي لا دلالة عليها من كتاب أو سنة بقوله:

«والصواب من القول في ذلك أن يقال كما قال الله: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا

(١) سورة هود، الآية: (٤٠).

قَلِيلٌ﴾ يصفهم بأنهم كانوا قليلاً، ولم يحدد عددهم بمقدار، ولا خبر عن رسول الله ﷺ صحيح، فلا ينبغي أن يتجاوز في ذلك حد الله؛ إذ لم يكن لمبلغ عدد ذلك حد من كتاب الله أو أثر عن رسول الله ﷺ»(١).

٢ - قال الله تعالى - مذكراً ميثاقه الذي أخذه من بني آدم في عالم الأرواح -: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾(٢).

هذه الآية تدل على أن الله ﷻ أخذ من ذرية آدم ميثاق توحيده وربوبيته، وأشهدهم على ذلك، وكان ذلك قبل أن يخلق الأرواح في أجسادها، أما كيفية وقوع هذا الميثاق فهو من الغيب، لا يعلم كنهها إلا بخبر نقلي أو دليل سمعي ثابت من الكتاب والسنة.

نقل الإمام ابن القيم عن ابن الأنباري أنه قال:

«مذهب أهل الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية أن الله أخرج ذرية آدم من صلبه وصلب أولاده، وهم في صور الذر فأخذ عليهم الميثاق أنه خالقهم وأنهم مصنوعون، فاعترفوا بذلك وقبلوا...»(٣).

ومن الجدير بالإشارة هنا أن ابن القيم قد أفاض في تفسير الآية وتأويلها تأويلاً ينافي ظاهر دلالتها، ويخالف تفسير جمهور السلف الصالح، حيث قال:

«وأما مخاطبتهم واستنطاقهم وإقرارهم له بالربوبية وشهادتهم على أنفسهم بالعبودية، فمن قاله من السلف فإنما هو بناء منه على فهم الآية، والآية لم تدل على هذا بل دلت على خلافه»(٤).

وهذا خلاف منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ المشهور الذي نعرفه من خلال مطالعة كتبه وكتب شيخه الحافظ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في تفسير الآيات، فلا يدرى لماذا خرج عن مسلكه المعتاد هنا، لا سيما وقد نقل عن ابن الأنباري مذهب المحدثين وكبار أهل العلم في تفسير الآية الذي يخالف قوله.

---

(١) تفسير الطبري: (٧/ ٤٢، ٤٣).
(٢) سورة الأعراف، الآية: (١٧٢).
(٣) الروح لابن القيم: (ص: ١٦٣).
(٤) المصدر السابق: (ص: ١٦١).

والتفسير الصحيح للآية الذي تدل على صحته أدلة سمعية من السنة، والذي عليه جمهور المفسرين من السلف والخلف من أهل السنة والجماعة هو: أن الله ﷻ أخرج جميع ذرية آدم من أصلاب آبائهم في صورة الذر، فقررهم بتوحيده، وأشهدهم على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو، بلسان المقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ كما أنه تعالى فطرهم على ذلك وجبلهم عليه، ثم أرسل بعد ذلك الرسل مذكرة بذلك الميثاق[١].

والأدلة على ذلك كثيرة[٢] ليس المقام لبسطها وسردها، ونكتفي بإيراد خلاصة كلام بعض الأئمة المفسرين المحدثين.

ساق الإمام القرطبي بعض الأحاديث الدالة على هذا التفسير للآية وقال في أثناء نقله كلام أبي عمر ابن عبد البر في إسناد حديث: «لكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه ثابتة كثيرة من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين وغيرهم»[٣].

وقد أورد الإمام ابن كثير طائفة من الأحاديث عند تفسيره للآية وقال في آخرها:

«وروي عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقتادة والسدي وغير واحد من علماء السلف سياقات توافق هذه الأحاديث اكتفينا بإيرادها عن التطويل في تلك الآثار كلها، والله المستعان.

فهذه الأحاديث دالة على أن الله ﷻ استخرج ذرية آدم من صلبه وميز بين أهل الجنة وأهل النار...»[٤].

---

(١) للتفصيل وللاطلاع على الأدلة المفصلة على ذلك انظر: تفسير الطبري: (٦/ ١١٠ ـ ١١٧)، وتفسير البغوي: (٣/ ٢٩٧، ٢٩٩)، وتفسير القرطبي: (٧/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣)، وتفسير ابن كثير: (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٥)، وشرح العقيدة الطحاوية بتخريج الألباني: (ص: ٢٦٥ ـ ٢٧٢)، والدر المنثور: (٣/ ١٤١ ـ ١٤٥)، وفتح القدير للشوكاني: (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، وأضواء البيان: (٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: (٤/ ١٥٨ ـ ١٦٣)، في المصدر الأخير كلام مفيد جداً فراجعه.

(٢) انظر: بعضها في التفسير الصحيح: (٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٣).

(٣) تفسير القرطبي: (٧/ ٢٠٠).

(٤) تفسير ابن كثير: (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥).

وما أحسن قول الحافظ ابن عبد البر بعد أن ساق روايات الأخذ والإشهاد:

«قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه. وأهل السنة مجتمعون على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها وترك المجادلة فيها. وبالله العصمة والتوفيق»[١].

قال الشيخ صالح المقبلي[٢] في «الأبحاث المسددة»[٣]: «ولا يبعد دعوى التواتر المعنوي في الأحاديث والروايات في ذلك»[٤].

هذا وقد وقفت ـ بعد تسطير هذه الأسطر ـ على دراسة حديثية مفصلة في هذا الموضوع، وذلك في كتاب طبع قريباً بعنوان «أخذ الميثاق في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ...﴾» للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم رَحِمَهُ اللهُ، وأتى بنتيجة بحثه وخلاصة دراسته قائلاً: «الراجح في نظري هو القول الأول:

الذي فيه أن الله ﷻ أخرج ذرية آدم من ظهر أبيهم، وأشهدهم على أنفسهم؛ لأن الأحاديث التي سبق ذكرها صريحة في ذلك، وليس في سياق الآية ما ينفيه ويبعده، بل فيها ما يؤيده ويدل عليه.. كما أن الفطرة على التوحيد، ونصب الأدلة لا تأبى ذلك الإشهاد»[٥].

---

(١) التمهيد: (١٦/ ١٢).

(٢) هو: العلامة صالح بن مهدي المقبلي الكوكباني نزيل مكة، ومن مصنفاته: العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، والإتحاف لطلبة الكشاف انتقد فيه على الزمخشري كثيراً من المباحث وذكر ما هو الراجح لديه. توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ثمان ومائة وألف.
انظر: البدر الطالع للشوكاني: (١/ ٢٨٨ ـ ٢٩٢) برقم: (٢٠٤)، ومقدمة «العلم الشامخ»: (ص: ٥).

(٣) جمع فيها مباحث تفسيرية وحديثية وفقهية وأصولية ومن علوم فنون متعددة أخرى.
انظر: المصدرين السابقين.

(٤) نقلاً من: فتح البيان لصديق حسن خان: (٣/ ٤٠٦)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: (٤/ ١٥٩).

(٥) (ص: ٥٣) من الكتاب المذكور.

أما العقلانيون من المعتزلة وغيرهم الذين تعودوا في حمل النصوص الصحيحة التي تبدو في ظاهرها غريبة مستبعدة، على عقولهم القاصرة المحدودة وغير المدركة لأمور الغيب، ففسروا الآية حسب أذواقهم، وردوا النصوص الثابتة في تفسير الآية.

قال رأس المعتزلة القاضي عبد الجبار عند تفسيره للآية ما نصه:

«وفي الخبر أن جميع بني آدم أخذ عليهم المواثيق من ظهر آدم ﷺ، كيف يصح ذلك؟ وجوابنا أن القوم مخطئون في الرواية فمن المحال أن يأخذ عليهم المواثيق وهم كالذر لا حياة لهم ولا عقل، فالمراد أنه أخذ الميثاق من العقلاء، بأن أودع في عقلهم ما ألزمهم، إذ فائدة الميثاق أن يكون منبهاً، وأن يذكر المرء بالدنيا والآخرة، وذلك لا يصح إلا في العقلاء، وظاهر الآية بخلاف قولهم؛ لأنه تعالى أخذ من ظهور بني آدم، لا من آدم[1]، والمراد أنه أخرج من ظهورهم ذرية أكمل عقولهم، فأخذ الميثاق عليهم، وأشهدهم على أنفسهم بما أودعه عقلهم»[2].

وبمثل ذلك فسر أبو القاسم الشريف المرتضى الآية، وذكر أنه خلاف العقل، وجازف في القول حيث تحامل على من فسرها بالكتاب والسنة، ووصفه بعدم البصيرة وعدم الفطنة[3].

وحمل الزمخشري الآية على التمثيل والتخييل ـ حسب عادته في كثير من مسائل الغيب ـ فقال عند تفسيره للآية: وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم، وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى، فكأنه أشهدهم على أنفسهم وقررهم، وقال لهم: ألست

---

(١) ويجمع بين الآية والحديث بأن الله تعالى أخرج ذرية آدم من صلبه وصلب أولاده كما سبق في قول الأنباري. وللمزيد في دفع توهم التعارض بين الآية والحديث انظر: التفسير الكبير للرازي: (٤/ ٣٢٣)، ومرقاة المفاتيح لملا علي القاري: (١/ ١٤٠، ١٤١).

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن: (ص: ١٤٠).

(٣) انظر: أمالي الشريف المرتضى أو غرر الفوائد ودرر القلائد له، المجلس الثالث: (١/ ٢٠ ـ ٢٢).

بربكم؟ وكأنهم قالوا: بلى أنت ربنا، شهدنا على أنفسنا، وأقررنا بوحدانيتك، وباب التمثيل واسع في كلام الله ورسوله عليه السلام...»[١].

ولم يرتض الإمام ابن المنير هذا الكلام فتعقبه بقوله:

«... وأما إطلاقه التخييل على كلام الله تعالى فمردود ولم يرد به سمع. وقد كثر إنكارنا عليه لهذه اللفظة، ثم إن القاعدة مستقرة على أن الظاهر ما لم يخالف المعقول يجب إقراره على ما هو عليه، فكذلك أقره الأكثرون على ظاهره وحقيقته ولم يجعلوه مثالاً، وأما كيفية الإخراج والمخاطبة فالله أعلم بذلك»[٢].

واستدل بآية الميثاق الباطنية القائلون بتناسخ الأرواح لتأييد عقيدتهم الفاسدة، وهي أبعد شيء عنها[٣].

٣ ـ قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝﴾[٤].

المراد من رؤية الجحيم في الآية: رؤية جهنم ـ أعاذنا الله منها برحمته وفضله ـ بعد الموت عند أول البعث، أو عند الورود، أو عندما ينكشف الحال في القبر على اختلاف الأقوال. وذهب إلى ذلك عامة المفسرين من السلف والخلف، ولم يقل أحد منهم أن المراد بهذه الرؤية: الرؤية للنار في الدنيا بالعيون الباصرة[٥].

أما الأستاذ محمود القاسم ففسر الرؤية هنا بتفسير عجيب مبني على العلوم العقلية، والنظريات العلمية الحديثة ذكر فيه أننا نعلم علم اليقين، إذن فبإمكاننا رؤية الجحيم وإن الرؤية في الدنيا رؤية بصرية، وقد رد التفاسير التي فسرت الرؤية بالآخرة.

فمقدمات كلامه، وعناصر تفكيره الفلكي مرتبة في الأمور التالية:

---

(١) الكشاف: (٢/ ١٠٣). (٢) هامش المصدر السابق.

(٣) وللتفصيل والرد انظر: الإسلام في مواجهة الباطنية لأبي الهيثم: (ص: ٥٧ ـ ٦٠).

(٤) سورة التكاثر، الآيتان: (٥، ٦).

(٥) انظر: تفسير الطبري: (١٢/ ٦٨٠)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/ ٥٠٦)، وفتح القدير للشوكاني: (٥/ ٤٨٩)، وأضواء البيان: (٩/ ٤٨٠).

قسم أولاً الكتلة الكونية إلى قسمين:

١ ـ نجوم ملتهبة لها كل صفات جهنم الواردة في القرآن والحديث.

٢ ـ وكواكب باردة يشملها قوله تعالى: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾[١]؛ لأن الكواكب الباردة هي حجارة مختلفة الأنواع مثل الأرض. وقال: «إذن فالكتلة الكونية هي جهنم».

ثم ذكر أنه يصح أن يوصف من رأى بعض الشيء بأنه رآه من باب إطلاق اسم الكل على الجزء فتقول لرفيقك: لقد رأيت البحر، وأنت لم تر منه إلا جزءاً صغيراً.

ثم تساءل عن الجزء الذي نراه في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦﴾ وكان جوابه لنفسه: «يكفي لتحقق الآية... أن نرى واحداً من النجوم الملتهبة التي هي من نوع جهنم ولها جميع صفاتها كالشمس مثلاً، مع العلم أن بالإمكان رؤية نجوم أخرى مثلها أو أكبر وأشد حراً».

ثم تساءل مرة أخرى هل الشمس من نوع جهنم؟ وهل لها جميع صفاتها؟ ثم أجاب بدراسة للشمس من حيث المظهر مع صور للشمس وسطحها، ومن حيث طبيعتها، ثم قرر النتيجة.

«للشمس من حيث مظهرها وطبيعتها جميع صفات جهنم الواردة في القرآن والحديث».

ثم قال: «وبالتالي الكون (الدنيا) بكليته هو جهنم وهي موزعة حالياً على نجوم مضطربة وكواكب خُنَّس وغبار وغازات والشمس جزء منها تمثلها، وما علينا لنرى طبيعتها الجهنمية إلا أن نضع عيننا على عدسة نظارة فلكية خاصة نوجهها نحو الشمس»[٢].

---

(١) سورة التحريم، من الآية: (٦).

(٢) انظر: براهين له: (ص: ١٣٢، ١٥٦، ١٥٧)، وأيضاً: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر للدكتور فهد الرومي: (٢/ ٦٢٤، ٦٢٥).

ويرد على هذا التفسير الخاطئ والمفهوم القاصر بنكات تالية:

الأولى: أن هذا التفسير من باب الخوض فيما استأثر الله بعلمه الواسع من أمور الغيب التي لا يحق لأحد أن يفسرها بعقله ورأيه بغير دليل صحيح ومستند ثابت من الكتاب والسنة.

الثانية: هذا التفسير خلاف تفاسير السلف الصالح السالفة بالذكر، وهم الأعلم باللغة ومدلولاتها والأعلم بالقرآن ومقاصد نزوله.

وبموجب هاتين النكتتين، والنكتة الرابعة ـ سيأتي ذكرها ـ يرد على الأقوال التفسيرية المنحرفة في الأمثلة الأخرى ـ أيضاً ـ.

الثالثة: لو يسلم هذا التفسير ليأتي آخر من يزعم أن المناطق الجميلة ـ في الدنيا ـ التي تشبه بآلاء الجنة ونعمها من المناخ المعتدل، والمنظر البهيج، والظل الظليل، والفواكه اللذيذة، هي جزء من الجنة في الآخرة لاشتراك أوصاف النعم بين جنتي الدنيا والآخرة.

الرابعة: أن هذا التفسير يعد من التفسير بالرأي المذموم.

ونحو ذلك جاء الرد على هذا التفسير المزعوم من الدكتور فهد الرومي حيث عقبه ـ حفظه الله ـ بقوله:

«وبعد فلن أطيل في الرد على هذا التفسير إلا بما يستلزمه المقام فأقول: إن جهنم من الأمور الغيبية التي لا يحق لنا أن نزيد في بيانها غير ما ورد به الشرع ولم يرد في الشرع بيان لمكان جهنم الآن، وإمكان رؤيتها في الدنيا، وقد التزم علماء السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ هذا الأمر فلم يشر أحدهم إلى شيء من ذلك، وهم الأعلم باللغة ومدلولاتها والأعلم بالشرع ومفاهيمه، ومع هذا فلم ينسب لأحدهم أنه أشار إلى الشمس أو غيرها زاعماً أنها جهنم.

أما انطباق أوصاف جهنم على بعض الموجودات الكونية فلا يعني هذا أن تلك الكتلة هي جهنم، ولو صح هذا الزعم وصح هذا المقياس لجاءنا من يزعم أن الأرض التي نعيش عليها هي الجنة في الآخرة ويشير إلى مناطق لا تخلو منها الأرض فيها الهواء العليل والظل الظليل والفواكه والثمار، ولن يعم من النصوص ما يستدل بها كاستدلال ذلك فيقول مثلاً: روى مسلم عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

«سيحان وجيحان[(١)]، والفرات والنيل كل من أنهار الجنة»[(٢)].

وسيجد في الصحيحين: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»[(٣)].

لكن هذا وذاك لا يكفيان ولا يدلان على أن الأرض هي الجنة مع النص المباشر على هذه الأجزاء من الأرض، بخلاف الشمس فلم يكن هناك أي نص مباشر للشمس يجعل بعض أجزائها من النار، فإذا كان الأمر كذلك في الأرض فأنى لرجل أن يزعم أن الشمس جزء من جهنم.

لا شك أن هذا التفسير لو لم يربط بينه وبين النصوص القرآنية لكان من الحديث في الأمور الغيبية بلا برهان، فكيف والأمر تجاوز هذا إلى تفسير النصوص القرآنية به. أحسب هذا أمراً لا ينبغي من مسلم يلتزم بأحكام دينه حتى ولو كان ذا قصد سام في الدعوة إلى الله، فليس هذا بالطريق الحق والله الهادي»[(٤)].

من الغيبيات الواردة في الكتاب والسنة الملائكة والجن والشياطين، وهناك نصوص قرآنية كثيرة تدل على وجود هؤلاء الأصناف من خلق الله، دلالة صريحة واضحة لا مجال للاشتباه فيها، ولا سبيل إلى إنكارها، ولا حاجة إلى تأويلها، كما تدل هذه الآيات على إثبات أوصافهم المتنوعة، وأعمالهم المتعددة، ووظائفهم المختلفة أوجبها الله عليهم لحكمه البالغة؛ فلذا يجب على

---

(١) سيحان وجيحان. نهران عظيمان جداً أكبرهما جيحان، بالعواصم في بلاد الأرمن عند المصيصة وطرسوس، وهما غير سيحون وجيحون.
انظر: النهاية في غريب الحديث: (١/ ٣٢٣، و٢/ ٤٣٣)، وشرح صحيح مسلم للنووي: (١٧/ ١٧٦، ١٧٧).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب ما في الدنيا من أنهار الجنة: (٤/ ٢١٨٣)، برقم: (٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر: (٣/ ٨٤)، برقم: (١١٩٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة: (٢/ ١٠١٠)، برقم: (٥٠٠) من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه.

(٤) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٦٢٥، ٦٢٦).

المسلم أن يؤمن بهذه الحقائق الثابتة الشرعية وغيرها من الغيبيات التي ليست في متناول العقل ومداركه، إيماناً مجملاً ومفصلاً وفق نصوص الكتاب والسنة.

والإيمان بالغيب من أهم صفات عباد الله المؤمنين المتقين، أثنى الله تعالى عليهم بقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[1].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وأصل الإيمان هو الإيمان بالغيب... ويدخل في ذلك الإيمان بالله وأسمائه وصفاته، وملائكته والجنة والنار»[2].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله ـ عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ ـ: «... وليس الشأن في الإيمان بالأشياء المشاهدة بالحس، فإنه لا يتميز بها المسلم من الكافر، إنما الشأن في الإيمان بالغيب، الذي لم نره ولم نشاهده، وإنما نؤمن لخبر الله وخبر رسوله... ويدخل في الإيمان بالغيب، الإيمان بجميع ما أخبر الله به من الغيوب الماضية والمستقبلة، وأحوال الآخرة، وحقائق أوصاف الله وكيفيتها، وما أخبرت به الرسل من ذلك، فيؤمنون بصفات الله ووجودها، ويتيقنونها وإن لم يفهموا كيفيتها»[3].

فهذا الإيمان هو الذي يتميز به المسلم من الكافر؛ لأنه تصديق مجرد لله ورسوله ﷺ، والمؤمن يؤمن بكل ما أخبر الله به، وأخبر به رسوله ﷺ سواء شاهده أو لم يشاهده، وسواء فهمه وعقله، أو لم يهتد إليه عقله وفهمه، بخلاف الزنادقة والمكذبين بالأمور الغيبية؛ لأن عقولهم القاصرة لم تهتد إليها، فكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، ففسدت عقولهم ومرجت أحلامهم[4].

وانحرف من هذا المنهج السوي والصراط المستقيم بعض المولعين بالعقل، والذين دخلوا في ميدان التفسير من غير أبوابه، حيث فسروا الآيات التي ذكرت فيها الملائكة والجن والشياطين بما لا يتفق مع أصول الإسلام الصحيحة، بل أولوها حسب عقولهم المتفاوتة وأفهامهم المتلونة وأفكارهم المتشتتة.

---

(١) سورة البقرة، الآيات: (١ ـ ٣).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: (ص: ٢٣، ٢٤).

(٤) انظر: المصدر السابق: (٢٣).

٤ ـ ومن تلك الآيات وتفاسيرها الخاطئة، قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾[1].

جاء تفسير الآية في كتاب «الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن»[2] ما نصه:

«﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ رسل النظام وعالم السنن، وسجودهم للإنسان معناه أن الكون مسخر له، و﴿إِبْلِيسَ﴾ اسم لكل مستكبر على الحق، ويتبعه لفظ الشيطان والجان، وهو النوع المستعصي على الإنسان تسخيره».

٥ ـ قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[3].

قال صاحب الهداية والعرفان في تفسير الشياطين: «الشياطين تطلق على الحيات والثعابين تستهوي من يتبعها ليقتلها فيهوي معها وتضله بتعرجها».

وقال في موضع آخر: «الشيطان يطلق على الثعبان كالجان»[4].

وقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ۝٣٧﴾[5]:

«الشياطين يطلقون على الصناع الماهرين والأشقياء المجرمين»[6].

قال الزمخشري عند كلامه على قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[7] ما نصه:

«لا يقومون إذا بعثوا من قبورهم إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان أي المصروع، وتخبط الشيطان من زعمات العرب يزعمون أن الشيطان يخبط الإنسان فيصرع، فورد على ما كانوا يعتقدون، والمس: الجنون، ورجل

---

(١) سورة البقرة، الآية: (٣٤).
(٢) (ص: ٧) نقلاً من التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: (٢/ ٥٩٣)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١٠٩١).
(٣) سورة الأنعام، من الآية: (٧١).
(٤) (ص: ١٠٥، ٣٧) بواسطة المصدرين السابقين.
(٥) سورة ص، الآية: (٣٧). (٦) (ص: ٣٥٩).
(٧) سورة البقرة، من الآية: (٢٧٥).

ممسوس، وهذا أيضاً من زعماتهم، وأن الجني يمسه فيختلط عقله، ورأيت لهم في الجن قصصاً وعجائب وإنكار ذلك عندهم كإنكار المشاهدات»(١).

قد رد الإمام ابن المنير الإسكندري على قول الزمخشري هذا بأدلة من السنة الصحيحة، فقال: «قوله: «وتخبط الشيطان من زعمات العرب»، أي: كذباتهم وزخارفهم التي لا حقيقة لها كما يقال في الغول والعنقاء ونحو ذلك، وهذا القول على الحقيقة من تخبط الشيطان بالقدرية في زعماتهم المردودة بقواطع الشرع». وذكر طائفة من الأحاديث، ثم قال: «واعتقاد السلف وأهل السنة أن هذه أمور على حقائقها واقعة كما أخبر الشرع عنها، وإنما القدرية خصماء العلانية فلا جرم أنهم ينكرون السحر، وخبط الشيطان ومعظم أحوال الجن، فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون»(٢).

وجاء في تفسير المنار ما يشبه هذا في إنكار خبط الشيطان الإنسان، وتأويل الجن بما لا يتفق مع ظاهر الشرع، فقال صاحب المنار عندما تعرض لتفسيره للآية المذكورة:

«... والمتكلمون يقولون: إن الجن أجسام حية خفية لا ترى، وقد قلنا في المنار غير مرة: إنه يصح أن يقال: إن الأجسام الحية الخفية التي عرفت في هذا العصر بواسطة النظارات المكبرة وتسمى بالميكروبات، يصح أن تكون نوعاً من الجن، وقد ثبت أنها علل لأكثر الأمراض»(٣).

وقد سبق موقف الأستاذ محمد عبده، والسيد أحمد خان، والشاعر محمد إقبال، العقلي، من حقيقة الملائكة، وسجودهم لآدم، وإباء إبليس واستكباره عن السجود، حيث حملوا تلك النصوص القرآنية على التمثيل والتخييل(٤).

---

(١) الكشاف: (١/ ١٦٤، ١٦٥)، وانظر ـ أيضاً ـ (١/ ١٨٦، ١٨٧) منه، حيث أنكر هناك حقيقة مس الشيطان وتسلطه على الإنسان.

(٢) هامش المصدر السابق ـ الموضع الأول ـ وللاطلاع على مزيد الرد انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٥).

(٣) تفسير المنار: (٣/ ٩٦).

(٤) انظر: الفصل السادس من الباب الأول: (ص: ٢٥٣).

٦ ـ قال الله تعالى في أول سورة الجن: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ①﴾[(١)].

أنكر بعض العقلانيين وجود عالم الجن، وتأول ما جاء من ذلك صريحاً في آيات القرآن الكريم، ففسر الجن في الآية المذكورة بأنه قبيلة من العرب[(٢)].

وقال صاحب الهداية في تفسيره للآية:

«يطلق الجن والجنة على الزعماء والمستكبرين من السادة المتبوعين، ويعبر عن الإنس بسائر المقلدين والتابعين المستضعفين»[(٣)].

وعرف الجن بتعريف آخر عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ⑰﴾[(٤)] فقال: «الجن يطلق على العالم الخفي والظاهر القوي، وجن كل شيء أوله ومقدمته، وجن الجيش قواده ورؤساه»[(٥)].

فتنة إنكار حقيقة الجن فكرة قديمة، وقد أشار الإمام القرطبي إلى ذلك قائلاً:

«وقد أنكر جماعة من كفرة الأطباء والفلاسفة الجن.. اجتراء على الله وافتراء، والقرآن والسنة ترد عليهم»[(٦)].

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ㉖ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ ㉗﴾[(٧)].

فسر ﴿الْإِنسَانَ﴾ و﴿الْجَانَّ﴾ بقوله: «يمثل لك بوصف الإنسان النوع الهادىء صاحب الطبع الطيني الذي تشكله كما تريد، ﴿وَالْجَانَّ﴾ النوع المتشرد صاحب الطبع الناري، إذا قاربته يؤذيك ويغويك، ولا تستطيع أن تمسكه

---

(١) سورة الجن، الآية: (١).
(٢) انظر: مجلة الهداية الإسلامية المجلد الثامن العدد الحادي عشر. نقلاً من التفسير والمفسرون: (٢/ ٥٨٤).
(٣) (ص: ٤٥٨).
(٤) سورة النمل، الآية: (١٧).
(٥) (ص: ٢٩٧).
(٦) تفسير القرطبي: (١٩/ ٦).
(٧) سورة الحجر، الآيتان: (٢٦، ٢٧).

وتعدله والنوعان موجودان في كل أمة»[١].

«تأمل قوله: (والنوعان) يقصد «الإنسان والجان» (موجودان في كل أمة)، فقد وصف الإنسان بأنه النوع الهادي، والجان بأنه النوع المتشرد ثم وصفهما بأنهما موجودان في كل أمة، إذا أضفت هذه النصوص إلى بعضها وعرفت موقف صاحبها من الملائكة والشياطين أدركت أنه يجعل الجن نوعاً من أنواع البشر ويقابله النوع الثاني من أنواع البشر وهم الإنس، وهذان النوعان الجن والإنس موجودان في كل أمة من البشر، وهذا يعني خلاف الحق الذي اتفقت عليه الأمة من أن الجن نوع مستتر بخلاف الإنس وأن فيهم الصالح وفيهم الفاجر، فيهم المؤمن وفيهم الكافر»[٢].

فهذه التأويلات في تفسير الملائكة والشياطين والجن تنافي النصوص القرآنية الصريحة الواردة في مواضع كثيرة، وهذه التفاسير الخاطئة ـ بلا شك ـ ناشئة من قلة التسليم للنصوص، وضعف عقيدة الإيمان بالغيبيات، والذهول عن قدرة الله ﷻ التي لا تنحصر فيما هو مشاهد ومحسوس، ولا يتردد صاحب عقل سليم وذو فهم صحيح في الحكم عليها بالبطلان والفساد، ومخالفتها لظاهر القرآن الذي عرف منذ عهد نزوله، ومنذ عصر الصحابة والتابعين الذين فهموا القرآن فهماً صحيحاً صافياً من كل كدر، وفسروه تفسيراً سليماً من النزعات العقلية، والمؤثرات الفلسفية.

هذا وقد تجرأ بعض العقلانيين ـ جسارة أثيمة ـ إلى إنكار هذه الغيبيات ونحوها، ووصلت به السفاهة والغواية إلى أن رأى بل دعا إلى أن الفكر الغيبي أقرب إلى الأساطير فيه إلى الفكر الديني، وأن قصص آدم وحواء والملائكة والشياطين، كلها رموز أو جزء من الأدب الشعبي، فصرح قائلاً: «يمكن للمسلم المعاصر أن ينكر كل الجانب الغيبي في الدين ويكون مسلماً حقاً في سلوكه»[٣].

---

(١) (ص: ٢٠٤).

(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١٠٩٣).

(٣) قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، للدكتور حسن حنفي: (ص: ٩٢).

وقال: «ألفاظ الجن والملائكة والشياطين، بل والخلق والبعث والقيامة، ألفاظ تتجاوز الحس والمشاهدة، ولا يمكن استعمالها؛ لأنها لا تشير إلى واقع، ولا يقبلها كل الناس»(١).

وأعلن الآخر(٢) منهم بأن الغيب والإيمان به خرافة، حيث أخرج للناس كتاباً سماه: «خرافة الميتافيزيقيا». فهو أنكر في هذا الكتاب ما عدا المحسوس متابعة في ذلك للمذهب الفلسفي الذي اعتنقه طوال حياته مقلداً في ذلك الفيلسوف الملحد (أوغست كانت)(٣).

٧ ـ وردت الآيات الكريمة التي تحدثت عن الحمل بعيسى عليه السلام وولادته عن طريق خارق للعادة، وخلافاً للسنن الإلهية في خلق الإنسان، في مواضع متعددة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى على لسان مريم عليها السلام حين بشرها الله بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم:

﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾(٤).

وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾﴾(٥).

ولا شك أن حمل مريم بعيسى من غير أن يمسها بشر أمر خارق للعادة ومعجزة كبرى من المعجزات التي آمن بها المسلمون قديماً وحديثاً، من غير تفصيل لكيفية نشوء الحمل؛ لكونها من الأمور الغيبية التي لا تثبت إلا بالوحي، ولم ينص الوحي على كيفيته فتوقف السلف الصالح في ذلك وأسندوا علمه إلى الله تعالى(٦).

---

(١) المصدر السابق: (ص: ٣٩٥).
(٢) هو الدكتور زكي نجيب محمود.
(٣) انظر: رجال اختلف فيهم الرأي لأنور الجندي: (ص: ١١٦ ـ ١١٧)، والعصرانيون: (ص: ٢٠٧).
(٤) سورة آل عمران، الآية: (٤٧).
(٥) سورة مريم، الآيتان: (٢٠، ٢١).
(٦) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٨١٥).

وقد حاول بعض المفسرين تقريب هذه المعجزة إلى العقول والأذهان البشرية بما تكون به هذه الحادثة الخارقة للعادة أمراً عادياً لا إعجاز فيه وليس فيه آية للناس كما قال تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾.

ومن ذلك نقل الإمام القرطبي رحمه الله قول البعض في تفسيره: «وقال بعضهم: لا يجوز أن يكون الخلق من نفخ جبريل؛ لأنه يصير الولد بعضه من الملائكة وبعضه من الإنس، ولكن سبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأخذ الميثاق من ذريته فجعل بعض الماء في أصلاب الآباء وبعضه في أرحام الأمهات، فإذا اجتمع الماءان صارا ولداً، وأن الله تعالى جعل الماءين جميعاً في مريم بعضه في رحمها وبعضه في صلبها، فنفخ فيه جبريل لتهيج شهوتها؛ لأن المرأة ما لم تهج شهوتها لا تحبل، فلما هاجت شهوتها بنفخ جبريل وقع الماء الذي كان في صلبها في رحمها فاختلط الماءان فعلقت بذلك؛ فذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾»[1].

وقال صاحب المنار ـ بعد أن قرر أن هذه الحادثة كانت معجزة وخارقة للعادة ـ: «ويمكن تقريب هذه الآية الإلهية من السنن المعروفة في نظام الكائنات بوجهين:

(أحدهما): أن الاعتقاد القوي الذي يستولي على القلب ويستحوذ على المجموع العصبي يحدث في عالم المادة من الآثار ما يكون على خلاف المعتاد، فكم من سليم اعتقد أنه مصاب بمرض كذا وليس في بدنه شيء من جراثيم هذا المرض فولد له اعتقاده تلك الجراثيم الحية وصار مريضاً، وكم من امرئ سقي الماء القراح أو نحوه فشربه معتقداً أنه سم ناقع[2] فمات مسموماً به، والحوادث في هذا الباب كثيرة أثبتتها التجارب، وإذا اعتبرنا بها في أمر ولادة المسيح نقول: إن مريم لما بشرت بأن الله تعالى سيهب لها ولداً بمحض قدرته وهي على ما هي عليه من صحة الإيمان وقوة اليقين انفعل مزاجها بهذا

---

(١) تفسير القرطبي: (٤/ ٥٩، ٦٠).

(٢) سم ناقع: أي بالغ قاتل.
لسان العرب: (٨/ ٣٦٠) مادة: (نقع).

الاعتقاد انفعالاً فعل في الرحم فعل التلقيح، كما يفعل الاعتقاد القوي في مزاج السليم فيمرض أو يموت، وفي مزاج المريض فيبرأ، وكان نفخ الروح الذي ورد في سورة أخرى متمماً لهذا التأثير».

(**الوجه الثاني**): وهو أقرب إلى الحق...» وذكره مفصلاً.

ثم قال: «إذا تمهد هذا فنقول: إن الله المسخر للأرواح المنبثة في الكائنات قد أرسل روحاً من عنده إلى مريم فتمثل لها بشراً ونفخ فيها فأحدثت نفخته التلقيح في رحمها فحملت بعسى عليه السلام وهل حملت إليها تلك النفخة مادة أم لا؟ الله أعلم»(١).

وقد كفانا مؤونة الرد على هذا الكلام الدكتور فهد الرومي حيث عقبه بقوله:

«ولا شك أن التأويل الأول بأن مريم رضي الله عنها اعتقدت اعتقاداً قوياً فعل في رحمها فعل التلقيح، وأن تأثير الاعتقاد القوي أثبتته التجارب الكثيرة تأويل باطل، بل هو مفتاح لطريق سهل للبغايا الفاسدات وليزعمن إذا وقع منهن الحمل أنهن لم يرتكبن جريمة الزنا وإنما وقع منهن هذا الاعتقاد؟ وما الذي بأيدينا حتى نثبت كذبهن إذا جعلنا هذا الاعتقاد سبيلاً للحمل.

بل وأي فضيلة اختصت بها مريم رضي الله عنها بهذا الحمل، وأي أمر عجب جعله الله آية للناس إذا كانت التجارب في هذا كثيرة؟ ألا فليعلم بطلان هذا التأويل وانحرافه.

نقول هذا مع أن الشيخ رشيد رضا وصف الوجه الثاني بأنه أقرب إلى الحق، ولكنه لم يكتف به فكان حقاً علينا بيانه»(٢).

ومن نظائر هذه الأمثلة من النصوص القرآنية التي عول في تفسيرها على محض العقل، واعتمد في شرحها على مجرد الرأي، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾(٣).

---

(١) تفسير المنار: (٣/٣٠٩، ٣١٠).

(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/٨١٨).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٢٩). وانظر: الجواهر في تفسير القرآن الكريم لطنطاوي الجوهري: (١/٥٠، ٥١).

وقوله تعالى: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾﴾[(١)].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾[(٢)].

وقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾[(٣)].

ويدخل في هذه الأمثلة كل تفسير لآية اشتملت على أمر غيبي ليس عليه دليل من الكتاب أو السنة الصحيحة.

مجمل آثار الاعتماد على العقل المحض:

وفي ختام هذا المبحث نأتي إلى تلخيص الكلام فنقول: إن كل من قايس هذه المسائل الغيبية الواردة في الآيات المذكورة ونحوها، على محض العقول، وحاكمها إلى المعلومات المشاهدة المحسوسة لم يهتد فيها إلى الصواب، بل قابلها بالإنكار الكلي أو الجزئي، أو أولها بالتأويل الفاسد، وقدم بين يديها التكذيب أو التشكيك على الأقل، كل ذلك وهو يزعم أن الضرورة العقلية تقتضي ما وصل إليه. ونسي أن عقله متصف بالتقصير والنقصان، وفهمه المحدود موصله إلى التفريط والطغيان، ورأيه القاصر يبلغه إلى التضليل والخذلان.

فمن أنكر الأسماء والصفات أو أولها تجده يحتج بما يسميه معقولاً، ومنكر أحكام اليوم الآخر تجده ـ أيضاً ـ يحتج بما يسميه معقولاً، ومنكر الملائكة والشياطين والجن تراه ـ أيضاً ـ يحتج بما يسميه علماً تجريبياً... وهكذا كل من أنكر شيئاً من نصوص الشرع تجده يحتج على ذلك بقياسه ورأيه ومعقوله.

ومن أنكر أحكام البرزخ قال: لا نرى في الشاهد إلا أجساماً باليات، وعظاماً نخرات، فلا نعيم ولا عذاب، ولا سؤال، ولا ضيق ولا اتساع.

---

(١) سورة الفجر، الآية: (١٠). وانظر: تفسير جزء عم لمحمد عبده: (ص: ٧٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٦٥). وانظر: تفسير المنار: (١/ ٣٤٤).

(٣) سورة الملك، الآية: (١٦). وانظر: تفسير جزء تبارك لعبد القادر المغربي: (ص: ٩).

ومن أنكر الصراط قال: لا يعقل الثبات والاستقرار على ما هو أدق من الشعر وأحد من السيف، فضلاً عن المشي، فضلاً عن الهرولة، فضلاً عن الجري وما فوقه.

ومن أنكر الميزان قال: لا نعقل وزن الأعراض.

والحق أنه ليس في العقل ما يشهد بإحالة شيء مما تقدم وغيرها من الغيبيات الواردة في الكتاب والسنة، وإنما فيه إثبات عجز العقل عن درك هذه المسائل على حقيقتها، وما ذلك إلا لكمال الشريعة وتفوقها(١).

والسبب في الوقوع في هذا المزلق الخطير والمنعطف العسير أن الخائضين في الغيبيات «غفلوا عن سلاح كان من المفروض أن يعتبروه من أمضى أسلحتهم وأعني به تحديد العقل ونقد وسائل العلم»(٢).

ضوابط لضبط حدود العقل:

لا بد لأي عالم وباحث قبل الخوض في مجالات الدراسة الإسلامية، وخاصة في مجال التفسير، أن يستشعر قصور عقله وتحديد فهمه، وأن يكون على بصيرة وعلم بالحدود التي ينبغي أن لا يتجاوزها العقل، ولا تستطيع إدراكها طاقاته الفكرية ومواهبه العقلية، وأن يتحرك بها في المجالات المشروعة المسموحة له، فمثلاً:

- «نتيجة لتداخل الأفكار الصحيحة في العقل مع الأفكار الباطلة بحيث يتصورها الإنسان ـ لاستمراء عقله لها، وكثرة دراسته إياها ـ حقاً ينبغي ألا يجعل أفكاره ونظرياته أساساً لفهم نصوص الكتاب والسنة وتفسيرها.

- ومن ثم فعلى العقل أن يتعامل مع نصوص الوحي على أنه هو تلميذ يتلقى لا أستاذاً يقرر لتلميذه.

---

(١) انظر في ذلك: الاعتصام: (٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩)، والمواقف للإيجي: (ص: ٣٨٢ ـ ٤٨٤)، وغاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي: (ص: ٣٠٢)، وقانون التأويل لأبي حامد الغزالي: (ص: ١٠، ١١)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (٢/ ٣٥٤، ٣٥٥).

(٢) بين الدين والمدنية، لأبي الحسن الندوي: (ص: ٢٣).

▫ وبما أن طاقة العقل محدودة بحدود الزمان والمكان؛ فإنه لا يمكن له أن يتصور ما وراء عالمه الذي يعيش فيه تصوراً صحيحاً، بل سيتصورها وفق ما في عالمه عن طريق القياس في أمر لا يمكن فيه القياس، فلا بد له أن يصون طاقة عقله من تعقل حقائق الوجود الغيبي.

كما يجب عليه أن يعتقد بأن:

▫ في الوجود عالمين ـ وليس عالماً واحداً ـ هما عالم الغيب والشهادة، وأن لكل منهما حقائقه ونظامه الخاص.

▫ وأن قدرة الله ﷻ لا تقف عند حدود العقل البشري والعادة الإنسانية، ولا تخضع للقوانين السببية.

▫ وأن البشر لا يمكن أن يحيطوا بذات الله ولا بصفاته علماً، مهما أوغلوا في بحوثهم، وأن الصفات متعلقة بالذات، فالقول فيها كالقول في الذات»[١].

وإذا كانت هذه الأمور الراسخة واليقينيات الضابطة لفكر الإنسان مهيمنة وحاوية على عقله وقلبه، فإنه لا ينحرف في فهم النصوص الشرعية وتفسيرها.

فنسأل الله تبارك وتعالى سلامة العقل من كل كدر، وسداد الفكر، وصواب الرأي، والإيمان بما جاء به السمع والخبر.

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر: (ص: ٢٢٧ ـ ٢٢٨، ٥٠٥) بتصرف.

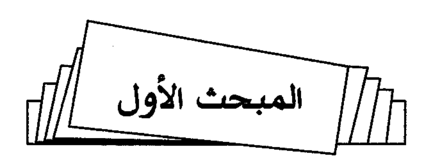
الفصل الثالث

الاعتماد على المنقول عن كتب التفسير بدون الاجتهاد في التمييز بين صحيحه وسقيمه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء في تثبت الأخبار وعدم الاعتماد على المنقول غير الصحيح

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية



أقوال العلماء في تثبت الأخبار وعدم الاعتماد على المنقول غير الصحيح

من المشهور على ألسنة الناس أن معظم كتب التفسير مشحونة بالأخبار الضعاف، والوقائع الموضوعات، والقصص الواهية، والأقوال السقيمة غير اللائقة بتفسير الآيات القرآنية المنزلة من الله الحكيم الحميد، ولأجل ذلك اشتهرت عن الإمام أحمد بن حنبل مقولته: «ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير»[١].

---

(١) انظر: منهاج السنة: (٧/ ٤٣٥)، والبرهان في علوم القرآن: (٢/ ١٥٦)، ولسان الميزان: (١/ ١٣)، والإتقان: (٤/ ١٧٨) ط: القديمة و(٢/ ٥٠٣) ط: المتأخرة بتحقيق الأستاذ محمد شريف سكر.

وقد ذكر الأئمة النقاد من أهل العلم عدة توجيهات في معنى هذا القول مجملها ما يلي:

قال الخطيب البغدادي عقب هذه الرواية: «وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها وزيادات القصاص فيها..»، ثم ذكر الخطيب البغدادي كتب الملاحم ثم كتب التفسير فقال: «وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان». ثم روى بإسناده إلى الإمام أحمد أنه سئل عن تفسير الكلبي فقال: «من أوله إلى آخره كذب». فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: «لا».

انظر: الجامع لأخلاق الراوي: (٢/ ١٦٢، ١٦٣).

أما شيخ الإسلام فقد وجه معنى هذه المقالة بقوله: «ليس لها أصل أي: إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل... والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة»، وبذلك قال السيوطي. =

وقال الخطيب البغدادي: «ولا أعلم في التفسير كتاباً مصنفاً سلم من علة فيه أو عري من مطعن عليه»[١].

وسبب ذلك عدم التمييز بين الصحيح والسقيم، وعدم التفريق بين ما هو ثابت وبين ما هو غير ذلك، فوجود الحديث أو الكلام التفسيري في كتاب من كتب التفسير لا يغنيك عن الاجتهاد والبحث عن الوصول إلى المراد الصحيح والمعنى المقصود من الآية، بل يجب الاجتهاد في معرفة الصحيح من سقيمه، والسليم من عليله، والخالص من شوبه، كما يلزم التيقن والتثبت في تقبل الأخبار والوقائع الواردة في كتب التفسير بالميزان العلمي الرصين، وبذلك قد نؤدي خدمة متواضعة في رفع مستوى التفسير وعلو شأنه وتعظيم قدره.

وقد نبه العلماء المخلصون ـ قديماً وحديثاً ـ على ضرورة تنقية كتب التفسير من كل سقم يكدر صفاءها، وضعف يزيل جمالها، عسى الله أن يهيئ لهذا العمل الجليل طائفة مباركة من عباده العلماء المخلصين الذين يقومون بتجريد كتب التفسير من الغث والسمين، وبه يثلجون صدور المسلمين. وما ذلك على الله بعزيز[٢].

= انظر: مجموع الفتاوى: (١٣/٣٤٦، ٣٤٧)، والمقدمة في أصول التفسير: (ص: ٦٨، ٧٣) بشرح الشيخ العثيمين، والإتقان: (٢/٥٠٣).
وقال الإمام الزركشي ـ بعد إيراده هذا القول ـ: «قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير». ثم ذكر بعض الأمثلة.
انظر: البرهان في علوم القرآن: (٢/١٥٦).
وقد رجح الأستاذ الدكتور حكمت بشير القول الأول حيث قال: «وأرجح التوجيه الأول وهو قول الخطيب البغدادي وذلك من خلال الاستقراء والتتبع للمرويات التي جمعناها فلم أجد رواية واحدة ينقلها الإمام أحمد عن الكلبي ولا عن مقاتل بن سليمان بل يروي عن وكيع وعبد الرزاق وابن جريج والسفيانين وسعيد بن جبير ومجاهد وشيبان وغيرهم وكلهم من المفسرين الأفذاذ...».
مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير ـ المقدمة ـ: (١/٢٥).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/١٦٣).

(٢) ومن دواعي الغبطة والسرور أن فضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور حكمت بشير ياسين قد قام بخدمة جليلة وعمل نافع في هذا الموضوع وبذل جهداً كبيراً لتنقية التفسير من=

وقد حذر العلماء المحققون من وجود أمور غريبة، وقصص باطلة، وحكايات لا أصل لها، في التفسير، وأكدوا على عدم جواز الأخذ بالضعيف والسقيم والمنكر في باب المنقول، وحذروا من الاعتماد الكلي على كل المكتوب في كتب التفاسير، ويشتد هذا التحذير في مسائل لها شأن وأهمية في إثبات مسألة شرعية أو عدم إثباتها.

١ ـ قال إمام المحدثين **مسلم بن حجاج** النيسابوري عليه رحمة الله:

«واعلم، وفقك الله تعالى، أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع...

ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق»[1].

٢ ـ صنف الإمام **ابن أبي حاتم** موسوعته في الجرح والتعديل من أجل بيان الصحيح الثابت من التفسير ومن سنن البشير النذير ﷺ التي تفسر القرآن وتبينه، ورأى أن التمييز بين الصحيح والسقيم عمل واجب في باب الرواية، فقال رحمه الله:

«فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم

= الدخيل ولتمييز الصحيح من السقيم من الروايات التفسيرية المسندة، وظهر هذا العمل العلمي بعنوان: «التفسير الصحيح موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور» في أربع مجلدات. فجزاه الله خير الجزاء.

وظهر قريباً كتاب آخر بعنوان: «جامع التفاسير من كتب الأحاديث» في أربع مجلدات، من عمل مجموعة من طلاب العلم؛ أشرف على إخراجه الشيخ خالد عبد القادر آل عقدة. وجمعت فيه الأحاديث والآثار الواردة من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد بن حنبل. نفع الله به المسلمين.

(١) مقدمة صحيح مسلم: (١/٨، ٩).

وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة»[١].

وذكر منهج الانتقاء والغربلة لمعرفة الصحيح من السقيم والسليم من العليل بقوله:

«فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله ﷻ ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل ﷺ.

فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان»[٢].

٣ ـ ذكر الإمام **ابن رجب الحنبلي** بعض أوصاف العلم النافع ومراتبه ولوازمه، وقال ﷺ ـ في أثناء كلامه هذا ـ: «والاجتهاد في تمييز صحيحه[٣] من سقيمه أولاً، ثم الاجتهاد في الوقوف على معانيه وتفهمه ثانياً، وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشغل لمن بالعلم النافع عني واشتغل»[٤].

٤ ـ قرر المؤرخ **ابن خلدون** أن سبب وقوع المفسرين في ذكر الحكايات المغلوطة كان اعتمادهم على مجرد النقل بدون الاجتهاد في تمييز الصحيح من سقيمه، فقال:

«وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع؛ لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، سيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات، إذ هي مظنة الكذب، ومطية الهذر، ولا بد من ردها إلى الأصول وعرضها على القواعد»[٥].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: (ص: ٥). (٢) المصدر السابق: (ص: ٢).

(٣) الضمير عائد إلى العلم.

(٤) فضل علم السلف على علم الخلف: (١١١).

(٥) مقدمة ابن خلدون: (ص: ٧).

٥ ـ **لشيخ الإسلام** نظر ثاقب واهتمام بالغ وكلام منصف في تقويم كتب السلف عامة وتفاسيرهم المسندة خاصة، ومما قال رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الشأن ـ مبيناً أهمية التمييز بين صحيح التفسير وسقيمه عند النقل من تفاسير الكتب ـ:

«ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيء كثير من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره، فلا بد من تصحيح النقل لتقوم به الحجة، فليراجع كتب التفسير التي يحرر فيها النقل مثل تفسير محمد بن جرير الطبري الذي ينقل من كلام السلف بالإسناد، وليعرض عن تفسير مقاتل والكلبي ـ وقبله بقي بن مخلد[1] . . .».

وصرح أن مجرد رواية واحد من هؤلاء المفسرين لم يكن دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم لما عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف وغث وسمين فلا بد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف[2].

وقال: «ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم؛ ولهذا قال الإمام أحمد: ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي، ويروى ليس له أصل أي إسناد. . .»[3].

٦ ـ وللحافظ **ابن حجر** كلام حسن في وجوب التثبت في الوقائع، ولزوم التحري فيها، حيث قال: «إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/٣٨٩). وللاستزادة انظر: تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور عبد الرحمن الفريوائي: (ص: ١٠٠ ـ ١٠٢).
وبقي هو: بقي بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي، أحد الأئمة الأعلام، الثبت العديم النظير، له: المسند الكبير، والتفسير الكبير الذي قال فيه ابن حزم: «أقطع أنه لم يؤلف في الإسلام مثل تفسيره». ومن المؤسف أنه لم يكتب له البقاء والظهور ولم يظفر بما ظفر به تفسير ابن جرير من شهرته وتداوله بين الناس.
توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ست وسبعين ومائتين.
انظر ترجمته في: طبقات المفسرين: (١/١١٨ ـ ١١٩)، ومرآة الجنان لليافعي: (٢/ ١٩٠).
(٢) انظر: منهاج السنة: (٧/ ١٣).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٣/٣٤٦). وانظر: الرد على البكري: (ص: ١٤ ـ ١٧).

والرجال، يلزمه التحري في النقل فلا يجزم إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح، وإن كان في الواقع أمر فادح»(١).

٧ ـ اعتبر الشيخ **الزرقاني** عدم التحري في المنقول سبباً من أسباب ضعف التفسير بالمأثور حيث قال ـ عند ذكره تلك الأسباب ـ:

«نقل كثير من الأقوال المعزوة إلى الرسول ﷺ، أو الصحابة، أو التابعين من غير إسناد ولا تحر، مما أدى إلى التباس الحق بالباطل، زد على ذلك أن من يرى رأياً صار يعتمده دون أن يذكر له سنداً، ثم يجيء من بعده فينقله على اعتبار أن له أصلاً، ولا يكلف نفسه البحث عن أصل الرواية، ولا من يرجع إليه هذا القول»(٢).

٨ ـ قال الدكتور **محمد حسين الذهبي** ـ مشيراً إلى أسباب ضعف التفسير المأثور ومراحله ـ:

«إن الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ كانوا يتحرون الصحة فيما يتحملون، وكان الواحد منهم لا يروي حديثاً إلا وهو متثبت مما يقول...

ثم جاء عصر التابعين، وفيه ظهر الوضع وفشا الكذب، فكانوا لا يقبلون حديثاً إلا إذا جاء بسنده، وثبتت لهم عدالة رواته..

ثم جاء بعد هؤلاء أقوام أَلَّفوا في التفسير، فاختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال غير معزوة لقائليها، **ولم يتحروا الصحة فيما يروون، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل.**

ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده، ظاناً أن له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف.

وفي الحق أن هذا السبب ـ [يعني به حذف الإسناد] ـ يكاد يكون أخطر

(١) ذيل التبر المسبوك للسخاوي: (ص: ٤).
(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن: (١/ ٤٩١).

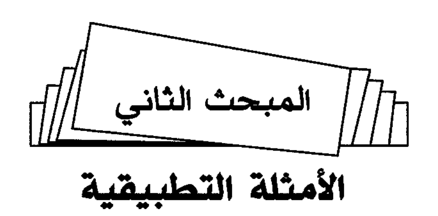
الأسباب جميعاً؛ لأن حذف الأسانيد جعل من ينظر في هذه الكتب **يظن صحة كل ما جاء فيها، وجعل كثيراً من المفسرين ينقلون عنها ما فيه من الإسرائيليات والقصص المخترع على أنه صحيح كله، مع أن فيها ما يخالف النقل ولا يتفق مع العقل»**[١].

أما الأدلة من الكتاب والسنة على تثبت التحري ولزوم التيقن في قبول الأخبار فقد سبق ذكرها في فصل الاعتماد على الظنون والحكايات من الباب الأول[٢].

○○○○○

(١) التفسير والمفسرون: (١/٢٠٣، ٢٠٤)، وقد سبقه السيوطي في بعض هذا الكلام، انظر: الإتقان: (٢/١٩٠) ط: القديمة.

(٢) انظر: (ص: ١٩٤).



الأمثلة التطبيقية

قصة ثعلبة بن حاطب رضي الله عنه:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾[(١)].

روى جمع من المفسرين ـ سلفاً وخلفاً ـ في سبب نزول هذه الآية قصة ضعيفة سنداً ومنكرة متناً موجزها ما يلي:

روي أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري رضي الله عنه كان رجلاً فقيراً، فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال له: يا رسول الله، ادع الله أن يرزقني مالاً، فقال له النبي ﷺ: ويحك يا ثعلبة، قليل تؤدي شكره، خير من كثير لا تطيقه، فقال: والذي بعثك بالحق لئن دعوت الله فرزقني مالاً لأعطين كل ذي حق حقه، فلم يزل يراجعه حتى دعا له، فاتخذ غنماً فنمت كما ينمو الدود، فضاقت عليه المدينة فتنحى عنها فنزل وادياً من أوديتها حتى امتلأ الوادي بنعمه ومواشيه.

ونزلت فريضة الزكاة، فأرسل إليه رسول الله ﷺ عامله على الصدقة يطلب زكاة ماله، فأبى ثعلبة أن يؤديها، وقال: إن هي ـ والله ـ إلا أخت الجزية. فأنزل الله الآية.

ثم ما لبث ثعلبة أن ندم، فجاء بزكاة ماله، إلا أن رسول الله ﷺ رده، فبكى وأظهر توبته وندمه، ولكن رسول الله ﷺ لم يستمع إليه، ولم يقبل منه زكاة أمواله، كما لم يقبلها من بعده أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم حتى هلك ثعلبة في خلافة عثمان رضي الله عنه.

(١) سورة التوبة، الآية: (٧٥).

وقد أخرج هذه القصة من المفسرين الكبار الإمام الطبري[(١)]، وابن أبي حاتم[(٢)]، والواحدي[(٣)]، والبغوي[(٤)]، والزمخشري[(٥)]، وابن الجوزي[(٦)]، والرازي[(٧)]، والبيضاوي[(٨)]، والخازن[(٩)]، وابن كثير[(١٠)]، وأبو السعود العمادي[(١١)]، وجلال الدين المحلي[(١٢)]، والسيوطي[(١٣)]، والشوكاني[(١٤)]، وصديق حسن خان[(١٥)]، وجمال الدين القاسمي[(١٦)]، وطنطاوي جوهري[(١٧)]، والصابوني[(١٨)]، وغيرهم.

فمن هؤلاء من ذكر القصة بإسنادها تخلصاً من عهدتها، أو تنبيهاً إلى ضعف سندها، فلا يضل من يسمعها، ولا يتأذى بذكرها، كالطبري وابن أبي حاتم والبغوي والسيوطي، فلا ضير على هؤلاء، ومنهم من اعتبرها فعلاً سبب نزول حقيقي واحتج بها واستنبط منها المسائل، ومنهم من ذكرها ولم يعلق عليها بأي تعقيب أو رد أو إشارة إلى ضعف القصة وبطلانها، ومن هذين الصنفين أكثر من الصنف الأول، كالزمخشري، والرازي، وابن الجوزي، وابن كثير، وأبي السعود، وجلال الدين الحلي، والشوكاني، وصديق حسن خان والقاسمي. وهم معتمدون على نقل سلفهم الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما بدون أي اجتهاد في معرفة الصحيح من سقيمه.

---

(١) تفسير الطبري: (٦/ ٤٢٥، ٤٢٦).
(٢) تفسير ابن أبي حاتم: (٦/ ١٨٤٧ ـ ١٨٤٩).
(٣) أسباب النزول: (ص: ٢٩٠، ٢٩٢).
(٤) تفسير البغوي: (٤/ ٧٥ ـ ٧٧).
(٥) الكشاف: (٢/ ١٦٣).
(٦) زاد المسير: (٣/ ٤٧٢).
(٧) التفسير الكبير: (١٦/ ١٣٨) وما بعدها.
(٨) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (١/ ٤١٣).
(٩) تفسير الخازن: (٣/ ١٣٦).
(١٠) تفسير ابن كثير: (٢/ ٣٨٨).
(١١) تفسير أبي السعود: (٤/ ٨٥).
(١٢) تفسير الجلالين: (ص: ٢٥٣).
(١٣) لباب النقول في أسباب النزول: (ص: ٤٥٩، ٤٦٠) المطبوع في ذيل تفسير الجلالين.
(١٤) فتح القدير: (٢/ ٣٨٥).
(١٥) فتح البيان: (٤/ ١٦٧).
(١٦) انظر: محاسن التأويل: (٨/ ٣٢٠٨).
(١٧) تفسير الجواهر: (٢/ ١٦٥).
(١٨) صفوة التفاسير: (١/ ٥٥١).

وقد رد على هذه القصة طائفة من أهل التحقيق والاجتهاد من المفسرين والمحدثين رواية ودراية، سنداً ومتناً، ومنهم:

١) الإمام ابن حزم الظاهري[١].

٢) الإمام البيهقي[٢].

٣) الإمام القرطبي[٣].

٤) الحافظ الذهبي[٤].

٥) الحافظ العراقي[٥].

٦) الحافظ الهيثمي[٦].

٧) الحافظ ابن حجر[٧].

٨) العلامة المناوي[٨].

٩) العلامة المحدث الألباني[٩].

وقد أفرد بعض المؤلفات في إبطال هذه القصة، منها:

الشهاب الثاقب في الذب عن الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب، للشيخ سليم بن عيد الهلالي.

وثعلبة بن حاطب المفترى عليه، للشيخ عداب محمود الحمش.

وفيما يلي نورد خلاصة أقوال بعض العلماء النقاد لهذه الردود.

أورد الإمام ابن حزم قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ ثم قال:

---

(١) انظر: المحلى بالآثار: (١١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) فيض القدير: (٤/ ٥٢٧).

(٣) تفسير القرطبي: (٨/ ١٣٣).

(٤) تجريد أسماء الصحابة: (١/ ٦٦)، برقم: (٦٢٣).

(٥) تخريج الإحياء: (٤/ ١٩٥٤).

(٦) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٥).

(٧) فتح الباري: (٣/ ٢٦٦)، والكافي الشاف ـ المطبوع في آخر الكشاف ـ: (ص: ٧٧).

(٨) فيض القدير: (٤/ ٥٢٧).

(٩) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: (ص: ٥٩٩)، برقم: (٤١١٢).

«وهذه أيضاً صفة أوردها الله تعالى، يعرفها كل من فعل ذلك من نفسه، وليس فيها نص ولا دليل على أن صاحبها معروف بعينه، على أنا قد روينا أثراً لا يصح، وفيه أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب، وهذا باطل؛ لأن ثعلبة بدري معروف».

وذكر الحديث، وعقبه بقوله:

«وهذا باطل لا شك؛ لأن الله تعالى أمر بقبض زكوات أموال المسلمين، وأمر عليه السلام عند موته، أن لا يبقى في جزيرة العرب دينان.

فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلماً، ففرض على أبي بكر وعمر قبض زكاته ولا بد. ولا فسحة في ذلك، وإن كان كافراً، فلا يقر في جزيرة العرب، فسقط هذا الأثر بلا شك.

وفي رواته معان بن رفاعة، والقاسم بن عبد الرحمن، وعلي بن يزيد وهو أبو عبد الملك الألهاني، وكلهم ضعفاء»[1].

نقل الإمام القرطبي عن ابن عبد البر قوله:

«قيل: إن ثعلبة بن حاطب هو الذي نزل فيه: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ الآية؛ إذ منع الزكاة، فالله أعلم. وما جاء فيمن شاهد بدراً يعارضه لقوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ﴾ الآية... ولعل قول من قال في ثعلبة أنه مانع الزكاة الذي نزلت فيه الآية غير صحيح، والله أعلم».

قلت ـ [والقائل القرطبي] ـ: «وثعلبة بدري أنصاري، وممن شهد الله له ورسوله بالإيمان... فما روي عنه غير صحيح»[2].

أورد صاحب تفسير المنار القصة بتمامها وعقبها بقوله:

«وفي الحديث إشكالات تتعلق بسبب نزول الآيات، وبعدم قبول توبة ثعلبة، وظاهر الحديث ـ ولا سيما بكاؤه ـ أنها توبة صادقة... وكان العمل جارياً على معاملة المنافقين بظواهرهم.

---

(١) المحلى لابن حزم: (١١/٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) تفسير القرطبي: (٨: ١٣٣). بتصرف يسير.

وظاهر الآيات أنه يموت على نفاقه ولا يتوب عن بخله وإعراضه وأن النبي ﷺ وخليفتيه عاملوه بذلك، لا بظاهر الشريعة، وهذا لا نظير له في الإسلام..»[١].

قصة زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش رضي الله عنها:

٢ ـ ومن ذلك ما تناقل كثير من المفسرين الروايات السقيمة في بيان قصة زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش رضي الله عنها، معتمدين على ما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في تفسير قول الله تعالى:

﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾﴾[٢].

مضمون هذه الروايات أن النبي ﷺ جاء إلى بيت زيد بن حارثة زوج زينب بنت جحش رضي الله عنها ذات يوم لحاجة فلم يجده وعرضت عليه زينب أن يدخل فأبى، ولما رأى رسول الله ﷺ زينب وقعت في قلبه وأعجبه حسنها وجمالها، فقال: سبحان الله مقلب القلوب. وانصرف.

ومع أن هذه القصة ضعيفة من ناحية سندها، ومنكرة من ناحية متنها، ومع أنه نبه على ضعفها وبطلانها الكثير من أهل العلم المحققين قديماً وحديثاً، إلا أن كثيراً من الوعاظ والمفسرين ذكروها في كتبهم دون أن يقرنوا ذلك بضعفها والرد عليها.

ومن المفسرين الذين نقلوا هذه الرواية بسياقات متشابهة وألفاظ متقاربة بدون نقدها وإبطالها: الإمام ابن جرير الطبري[٣]، وتبعه في ذلك الزمخشري[٤]، وابن عطية[٥]، والرازي[٦]، والبيضاوي[٧]، وابن الجوزي[٨]،

---

(١) تفسير المنار: (١٠/ ٤٨٤).
(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٣٧).
(٣) انظر: تفسير الطبري: (١٠/ ٣٠٢).
(٤) الكشاف: (٣/ ٢٣٧).
(٥) المحرر الوجيز: (٤/ ٣٨٦).
(٦) التفسير الكبير: (٢٥/ ٢١٢).
(٧) أنوار التنزيل: (٢/ ٢٤٧).
(٨) زاد المسير: (٦/ ٣٨٧).

والنسفي[١]، والسيوطي[٢]، وغيرهم.

ومثل هذه الأخبار مما يجب تنزيه النبي ﷺ عنها، ولا يجوز أن تساق وتنشر بين الناس على أساس أنها وردت في كتب التفسير.

وقد رد العلماء المحققون من المفسرين والمحدثين على هذه الرواية، وبينوا ضعفها وبطلانها، وتعارضها مع القرآن الكريم، وتناقضها مع الواقع التاريخي الصحيح.

فقالوا في تفسير الآية قولاً محققاً وكلاماً متقناً يلائم مقام النبوة وكرامة النبي ﷺ، ويوافق السياق القرآني، وهو أن الذي أخفاه النبي ﷺ في نفسه هو زواجه من زينب بعد أن يطلقها زيد. فعاتبه الله على قوله لزيد: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ بعد أن أعلمه الله أنها ستكون زوجه، وأنه ما فعل ذلك إلا خشية أن يقول الناس: إنه تزوج زوجة ابنه. وكان رسول الله ﷺ تبنَّى زيد بن حارثة رضي الله عنه.

وهذا القول مروي عن قتادة وعلي بن الحسين زين العابدين رحمهما الله تعالى وغيرهما[٣]، وهذا القول أحسن ما قيل في تفسير هذه الآية، وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراسخين[٤]، وتدل على صحته قرينة في سياق الآية، وهي أن الله تعالى عاتب النبي ﷺ لإخفائه في نفسه ما الله مبديه، والذي أبداه الله هو زواجه من زينب، ولم يذكر حب النبي ﷺ وشغفه بها، وذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، فهذه قرينة

---

(١) تفسير النسفي: (٣/ ٣٢). وقال المحقق في هامش الصفحة نفسها: «هذا كلام باطل، ولا أصل له، ويتنافى مع منصب النبوة، فهي ابنة عمته يعرفها ﷺ من قدم، وكان بإمكانه أن يتزوجها قبل تزويجه إياها من زيد».

(٢) تفسير الجلالين: (ص: ٥٥٥).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (١٠/ ٣٠٣) أخرجه بسنده الحسن: بشر عن يزيد عن سعيد عن قتادة به، وبسنده: خلاد بن أسلم عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان، عن علي بن حسين به، وتفسير البغوي: (٦/ ٣٣٥)، وغيرهما من كتب التفسير. وانظر ـ أيضاً ـ التفسير الصحيح: (٤/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٤) انظر: تفسير القرطبي: (١٤/ ١٢٣، ١٢٤).

واضحة الدلالة على صحة ما ذهب إليه المحققون، ومبطلة لما ادعي من حبه ﷺ لها ووقوعها في قلبه ﷺ.

ومن صحح هذا القول ورجحه على القول الأول محيي السنة البغوي ـ مع تقريره أن القول الأول لا يقدح في حال الأنبياء ـ، والقاضي عياض، وأبو بكر ابن العربي، والقرطبي، وأبو حيان الأندلسي، وابن كثير، والحافظ ابن حجر، والشنقيطي[١] وجمال الدين القاسمي[٢]، رحمهم الله جميعاً، والصابوني[٣]، وغيرهم.

قال الإمام البغوي ـ بعد أن ذكر القول الأخير ـ:

«وهذا هو الأولى والأليق بحال الأنبياء، وهو مطابق للتلاوة؛ لأن الله علم أنه يبدي ويظهر ما أخفاه ولم يظهر غير تزويجها منه فقال: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، فلو كان الذي أضمره رسول الله ﷺ محبتها أو إرادة طلاقها لكان يظهر ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يخبر أنه يظهره ثم يكتمه فلا يظهره، فدل على أنه إنما عوتب على إخفاء ما أعلمه الله أنها ستكون زوجة له، وإنما أخفاه استحياء أن يقول لزيد: التي تحتك وفي نكاحك ستكون امرأتي، وهذا قول حسن مرض»[٤].

قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عند تفسيره للآية ـ:

«فإنه هنا أبهم هذا الذي أخفاه ﷺ في نفسه وأبداه الله، ولكنه أشار إلى أن المراد به زواجه زينب بنت جحش حيث أوحى إليه ذلك وهي في ذلك الوقت تحت زيد بن حارثة؛ لأن زواجه إياها هو الذي أبداه الله بقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، وهذا هو التحقيق في معنى الآية الذي دل عليه القرآن، وهو اللائق بجنابه ﷺ، وبه تعلم أن ما يقوله كثير من المفسرين من أن ما أخفاه في نفسه وأبداه الله، وقوع زينب في قلبه ومحبته لها وهي تحت زيد وأنها سمعته قال: «سبحان مقلب القلوب» إلى آخر القصة فإنه كله لا صحة له،

---

(١) ستأتي الإحالة إلى كتبهم: (ص: ٥٩٩).
(٢) انظر: محاسن التأويل: (١٣/٤٨٦٩).
(٣) انظر: صفوة التفاسير: (٢/٥٢٧، ٥٢٨)، وكتاب النبوة والأنبياء له: (ص: ٩٩).
(٤) تفسير البغوي: (٦/٣٥٦).

والدليل عليه أن الله لم يبد من ذلك شيئاً مع أنه صرح بأنه مبدي ما أخفاه رسوله ﷺ»[١].

فخلاصة أقوال المحققين من أهل العلم في الرد على القول الأول يتضمن ما يلي:

١) أن القول الأول تخالفه قرينة في الآية تدل على صحة القول الثاني، ومن قواعد الترجيح في التفسير: «القول الذي تؤيده قرائن في السياق مرجح على ما خالفه»[٢].

٢) أن الروايات في هذه القصة ضعيفة سنداً ومتناً، بل هي ساقطة، لا ينبغي التشاغل بها[٣].

٣) أن القصة تتنافى مع عصمة النبي ﷺ وتخدش مكانته الرفيعة. وأن القول الثاني هو الذي يوافق جانب العصمة ومقام النبوة العالي وذلك لما فيه من بيان وتشريع للأمة[٤].

٤) لو كان الذي أخفاه عليه الصلاة والسلام هو محبته لها وشغفه بها لأظهره الله تعالى ـ كما سبق في قول البغوي والشنقيطي ـ ولكن الله تعالى أظهر أنه سيتزوجها.

٥) أن النبي ﷺ كان يعرف زينب أتم المعرفة فهي بنت عمته، ولم يزل يراها منذ ولدت حتى كبرت، وهو الذي خطبها على زيد بن حارثة، ولم يقع حبها في قلبه ﷺ، فكيف يتجدد له هوى بعد أن يتزوجها مولاه؟ حاشا لذلك القلب المطهر من هذه العلاقة الفاسدة[٥].

---

(١) أضواء البيان: (١/ ٩ ـ المقدمة ـ)، و(٦/ ٥٨٠، ٥٨١) منه.

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ٢٩٩).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: (٣/ ٥٧٧)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٤/ ١٢٤)، وتفسير ابن كثير: (٣/ ٤٩٩)، وفتح الباري: (٣/ ٣٨٤، ٥٢٤).

(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: (٣/ ٥٧٧)، وتفسير القرطبي: (١٤/ ١٢٤)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: (٧/ ٢٢٦)، و«مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش للدكتور زاهر عواض الألمعي: (ص: ١٠ ـ ١١).

(٥) انظر: الشفاء للقاضي عياض: (٢/ ٨٧٨ ـ ٨٨١)، وأحكام القرآن لابن العربي: (٣/ ٥٧٧). =

سؤال والجواب عنه:

وقد يسأل سائل عن سبب إيراد الأئمة المفسرين هذه القصة وأمثالها المروية بأسانيد واهية والمبنية على متون منكرة، في كتبهم؟

والجواب أن هؤلاء الأئمة الأعلام وعلماء الأنام لم يكن لهم قصد سيئ ونية فاسدة قطعاً في تدوين هذه الأخبار والقصص في تفاسيرهم، ولكنهم نقلوها كأي خبر من الأخبار، وفاتهم التحقيق والتمحيص والاجتهاد في معرفة الصحيح من هذه القصة الخطيرة من سقيمها، وبعضهم ـ كالطبري وابن أبي حاتم ـ غير ملوم فيما نقله؛ لأنه كان ناقلاً بالأسانيد إلى قائليها، بيد أنه يؤاخذ على إيراده تلك الروايات مجردة عن النقد العلمي لا سيما وهو على درجة كبيرة ومنزلة مرموقة في العلم والدين.

وإذا كان هذا الخطأ قد وقع منهم دون تعمد أو حسبان لما ينطوي عليه من مفاسد، فإن لهم من المواقف الحميدة والتحقيق العلمي في مختلف القضايا العلمية ما يجعلهم أئمة في التفسير، وهذه هفوة لا تقاس بجانب ما لهم من السابقة والفضل وقدم صدق[1].

وقد سبق شيء من هذا الجواب في فصل الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة والموضوعة من الباب الأول[2].

قصة يوسف عليه السلام:

٣ ـ ومن ذلك ما روى مجموعة من المفسرين الذين غلب عليهم الجانب القصصي في التفسير، حيث نقلوا كل ما في أيديهم من غث وسمين في تفاسيرهم لعدة آيات من سورة يوسف، منها قول الله تعالى:

= وللاستزادة انظر: روح المعاني: (٢٢/ ٢٤ ـ ٢٥)، وفي ظلال القرآن: (٥/ ٢٨٦٥ ـ ٢٨٦٩)، والإسرائيليات والموضوعات لأبي شهبة: (ص: ٤٥٢ ـ ٤٥٨)، وحياة محمد لمحمد حسين هيكل: (ص: ٣٢٢ ـ ٣٢٦).

(١) انظر: مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش: (ص: ٤١، ٤٢). بتصرف وزيادة.

(٢) انظر: (١٨٤).

﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾[(١)].

ذكر ابن جرير في تفسير الآية ما يخالف مقام النبوة ومنصبه، وينافي كرامة نبي من أنبياء الله تعالى، ويخجل القلم من تسطيره، واعتمد على ذلك بعض المتأخرين من المفسرين كالواحدي، والبغوي، وابن كثير، والجلالين المحلي والسيوطي، والشوكاني، وغيرهم.

فخلاصة ما رووا عن ابن عباس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ومجاهد وسعيد بن جبير والحسن رحمهم الله، وغيرهم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ أنهم فسروا هم يوسف عليه السلام بأنه حل الهميان ـ يعني السراويل ـ وجلس منها مجلس الخائن، فنودي يا يوسف: أتزني؟ لا تكن كالطير له ريش، فإذا زنى قعد ليس له ريش.

ورووا ـ أيضاً ـ في البرهان الذي رآه، ولولاه لوقع في الفاحشة بأنه نودي: أنت مكتوب في الأنبياء، وتعمل عمل السفهاء، وقيل: رأى صورة وجه أبيه يعقوب عليه السلام عاضاً على إصبعه، وقيل: مثل له يعقوب فضرب بيده في صدره فخرجت شهوته من أنامله.

على ذلك إذا خرجت منه الشهوة فلم يبق له فضل في ترك الهم بها، لو أنه حصل منه. وقيل: إنه رأى ثلاث آيات من كتاب الله تعالى وهي: قوله تعالى:

﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَـٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾[(٢)].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[(٤)].

---

(١) سورة يوسف، من الآية: (٢٤).
(٢) سورة الانفطار، الآيتان: (١٠، ١١). (٣) سورة يونس، من الآية: (٦١).
(٤) سورة الرعد، من الآية: (٣٣).

وقيل: رأى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾[١].

ولسائل أن يسأل: هل نزلت هذه الآيات الكريمات بهذه الألفاظ العربية على أحد قبل نبينا محمد ﷺ؟

ومن الغريب أن الإمام الطبري ـ على جلالة قدره ورسوخه في العلم وطول باعه في التحقيق ـ يحاول أن يضعف في تفسيره مذهب الذين ينكرون على هذا التفسير غير اللائق بيوسف عليه السلام، ويفسرون الآية على حسب ما تقتضيه اللغة، وقواعد الشرع المسلمة، مستدلين بالكتاب والسنة الصحيحة الثابتة، ويعتبر هذه المرويات السالف ذكرها الإجمالي، هي: قول جميع أهل العلم بتأويل القرآن الذين عنهم يؤخذ تأويله[٢].

ومن المفسرين الذين ردوا على هذا التفسير السقيم وميزوا بين صحيح الروايات وسقيمها، واجتهدوا في بيان التفسير الصحيح للآية، ابن عطية[٣]، وابن العربي[٤]، وفخر الدين الرازي[٥]، وأبو حيان الأندلسي[٦]، والطيبي[٧]، وشيخ الإسلام[٨]، والشنقيطي[٩]، فجزاهم الله خير الجزاء عن الإسلام وأهله.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: (٣٢).
(٢) انظر في ذلك: تفسير الطبري: (٧/ ١٨١ ـ ١٨٩)، وتفسير البغوي: (٤/ ٢٢٨ ـ ٢٣٣)، وتفسير ابن كثير: (٢/ ٤٩١ ـ ٤٩٢)، والدر المنثور: (٤/ ١٣ ـ ١٤)، وتفسير الجلالين: (ص: ٣٠٦)، وفتح القدير: (٣/ ١٩).
انظر: تفسير الطبري: (٧/ ١٨٣).
(٣) انظر: المحرر الوجيز: (٣/ ٢٣٣، ٢٣٤).
(٤) أحكام القرآن: (٣/ ٤٧).
(٥) انظر: التفسير الكبير: (١٨/ ١١٨ وما بعدها من الصفحات).
(٦) انظر: البحر المحيط: (٥/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).
(٧) انظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي تفسير سورة يوسف من الجزء المحقق، من رسالة ماجستير: (ص: ٣٧٨ ـ ٣٨٥): تحقيق ودراسة كاتب هذه السطور.
(٨) انظر: دقائق التفسير: (٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣). (٩) انظر: أضواء البيان: (٣/ ٤٩، ٦١).

ونورد كلام بعضهم كخلاصة القول في الموضوع.

قد اشتد هجوم الفخر الرازي على من فسر قول الله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ بالقول المذكور، حتى وصفهم بكلمات تدل على قلة الأدب معهم[1]، ونكتفي بإيراد أحد استنباطاته الجيد المتزن من كلامه هذا، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[2] قال رحمه الله:

«قد شهد الله تعالى في هذه الآية الكريمة على طهارته ـ [يعني يوسف عليه السلام] ـ أربع مرات:

أولها: ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ﴾ واللام للتأكيد والمبالغة.

والثاني: قوله: ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ﴾، أي: وكذلك لنصرف عنه الفحشاء.

والثالث: قوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا﴾ مع أنه تعالى قال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾[3].

والرابع: قوله: ﴿مُخْلَصِينَ﴾ وفيه قراءتان:

قراءة باسم الفاعل، وأخرى باسم المفعول[4]. فوروده باسم الفاعل يدل على كونه آتياً بالطاعات والقربات مع صفة الإخلاص. ووروده باسم المفعول يدل على أن الله تعالى استخلصه لنفسه..

وعلى كلا الوجهين فإنه من أدل الألفاظ على كونه منزهاً عما أضافوه إليه»[5].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «... وأما ما ينقل أنه حل سراويله وجلس مجلس الرجل من المرأة، وأنه رأى صورة يعقوب عاضاً على يده، وأمثال ذلك، فكله مما لم يخبر الله به ولا رسوله، وما لم يكن كذلك فهو مأخوذ عن اليهود الذين هم أعظم الناس كذباً على الأنبياء وقدحاً فيهم، وكل من نقله من

---

(١) انظر: أضواء البيان: (٣/ ٥١). (٢) سورة يوسف، من الآية: (٢٤).
(٣) سورة الفرقان، الآية: (٦٣).
(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بالكسر، والباقون بالفتح.
انظر: التيسير: (ص: ٢٨)، والنشر في القراءات العشر: (٢/ ٢٩٥).
(٥) التفسير الكبير: (١٨/ ١١٨ ـ ١١٩).

المسلمين فعنهم نقله. لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا ﷺ حرفاً واحداً»[١].

فصل العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ القول في تفسير هذه الآية، وهو حاصل ما قاله العلماء في هذا الشأن، إجماله ما يلي:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد إيراده الآية ـ:

«ظاهر هذه الآية الكريمة قد يفهم منه أن يوسف ـ عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ـ همَّ بأن يفعل مع تلك المرأة مثل ما همت هي به منه، ولكن القرآن العظيم بيَّن براءته ـ عليه الصلاة والسلام ـ من الوقوع فيما لا ينبغي حيث بين شهادة كل من له تعلق بالمسألة ببراءته، وشهادة الله له بذلك واعتراف إبليس به.

أما الذين لهم تعلق بتلك الواقعة فهم: يوسف، والمرأة، وزوجها، والنسوة، والشهود.

أما جزم يوسف بأنه بريء من تلك المعصية فذكره الله تعالى في قوله: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾[٣] الآية. وأما اعتراف المرأة بذلك ففي قولها للنسوة: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾[٤]، وقولها: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[٥].

وأما اعتراف زوج المرأة ففي قوله: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ۝٢٨ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ۝٢٩﴾[٦].

وأما اعتراف الشهود بذلك ففي قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ الآية[٧].

---

(١) دقائق التفسير: (٣/ ٢٧٣).
(٢) من الآية: (٢٦).
(٣) من الآية: (٣٣).
(٤) من الآية: (٣٢).
(٥) من الآية: (٥١). وهو اعتراف صريح من امرأة العزيز التي أعيتها الحيل عن طريق التزين حيناً، والتودد إليه بمعسول القول حيناً آخر، والإرهاب والتخويف حيناً ثالثاً، فلم تفلح: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [سورة يوسف، من الآية: ٣٢].
انظر: الإسرائيليات والموضوعات: (ص: ٢٢٢).
(٦) من الآية: (٢٨)، والآية: (٢٩).
(٧) من الآية: (٢٦).

وأما شهادة الله جل وعلا ببراءته ففي قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوٓءَ وَالْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[١]...

وأما إقرار إبليس بطهارة يوسف ونزاهته ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾[٢] فأقر بأنه لا يمكنه إغواء المخلصين، ولا شك أن يوسف من المخلصين، كما صرح الله تعالى به في قوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ فظهرت دلالة القرآن من جهات متعددة على براءته مما لا ينبغي...

فإن قيل: قد بينتم دلالة القرآن على براءته ﷺ مما لا ينبغي في الآيات المتقدمة، ولكن ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أن المراد بهمِّ يوسف بها خاطر قلبي صرف عنه وازع التقوى[٣].

وقال بعضهم: هو الميل الطبيعي والشهوة الغريزية المزمومة بالتقوى، وهذا لا معصية فيه؛ لأنه أمر جبلي لا يتعلق به التكليف كما في الحديث عنه ﷺ: أنه كان يقسم بين نسائه فيعدل ثم يقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك»[٤]، يعني ميل القلب الطبيعي..

---

(١) من الآية: (٢٤). (٢) سورة ص، الآيتان: (٨٢، ٨٣).

(٣) وهذا المعنى لا يعارض ما سبق من النصوص القرآنية الدالة على براءة يوسف ﷺ من الوقوع في المعصية.

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء: (٢/ ٦٠١) برقم: (٢١٣٤)، والنسائي، كتاب عشرة النساء باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض: (٧/ ٦٤) برقم: (٣٩٤٣)، والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر: (٣/ ٤٤٦)، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء: (١/ ٦٣٤) برقم: (١٩٧١)، وابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، باب القسم: ذكر ما كان يعدل المصطفى ﷺ في القسمة بين نسائه: (١٠/ ٥) برقم: (٤٢٠٥) كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ مقارب. قال محققه: «رجاله ثقات على شرط مسلم إلا أنه اختلف في وصله وإرساله، والمرسل هو الصواب».
وذكر الألباني في صحيح ابن ماجه وحكم عليه بالضعف، لكن الطرف الأول منه حسن.
=

والعرب تطلق الهم وتريد به المحبة والشهوة، فيقول الإنسان فيما لا يحبه ولا يشتهيه: هذا ما يهمني، ويقول فيما يحبه ويشتهيه: هذا أهم الأشياء إلي، بخلاف هم امرأة العزيز، فإنه هم عزم وتصميم، بدليل أنها شقت قميصه من دبر وهو هارب عنها، ولم يمنعها من الوقوع فيما لا ينبغي إلا عجزها عنه.

ومثل هذا التصميم على المعصية: معصية يؤاخذ بها صاحبها..

والجواب الثاني: ـ وهو اختيار أبي حيان ـ أن يوسف لم يقع منه هم أصلاً، بل هو منفي عنه لوجود البرهان[1].

هذا الوجه الذي اختاره أبو حيان وغيره هو أجرى الأقوال على قواعد اللغة العربية؛ لأن الغالب في القرآن وفي كلام العرب: أن الجواب المحذوف يذكر قبله ما يدل عليه، كقوله: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾[2]، أي إن كنتم مسلمين فتوكلوا عليه، فالأول: دليل الجواب المحذوف لا نفس الجواب، لأن جواب الشروط وجواب (لولا) لا يتقدم، ولكن يكون المذكور قبله دليلاً عليه كالآية المذكورة. وكقوله: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[3]، أي إن كنتم صادقين فهاتوا برهانكم.

وعلى هذا القول: فمعنى الآية، وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه، أي لولا أن رآه هم بها. فما قبل (لولا) هو دليل الجواب المحذوف، كما هو الغالب في القرآن واللغة.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[4]، فما قبل (لولا) دليل الجواب، أي لولا أن ربطنا على قلبها لكادت تبدي به.

واعلم أن جماعة من علماء العربية أجازوا تقديم جواب (لولا)، (وتقديم الجواب في سائر الشروط، وعلى هذا القول: يكون جواب (لولا)[5] في قوله:

= انظر: صحيح سنن ابن ماجه: (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)، وضعيفه: (ص: ٣٧٠)، وصحيح أبي داود: (٢/ ٤٠٠)، برقم: (١٨٧٦).

(١) انظر: البحر المحيط: (٥/ ٢٩٤).

(٢) سورة يونس، من الآية: (٨٤).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (١١١).

(٤) سورة القصص، من الآية: (١٠).

(٥) السطر الذي ما بين القوسين ساقط من طبعة: مكتبة ابن تيمية، بالقاهرة.

﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ هو ما قبله من قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، وإلى جواز تقديم المذكور ذهب الكوفيون، ومن أعلام البصريين: أبو العباس المبرد، وأبو زيد الأنصاري»[١].

وأما ما روي عن السلف في تفسير الآية، فقوَّم رَحِمَهُ اللَّهُ تلك المرويات ـ بعد إيراده إياها ـ بقوله:

«هذه الأقوال التي رأيت نسبتها إلى هؤلاء العلماء منقسمة إلى قسمين:

قسم لم يثبت نقله عمن نقل عنه بسند صحيح، وهذا لا إشكال في سقوطه.

وقسم ثبت عن بعض من ذكر. ومن ثبت عنه منهم شيء من ذلك، فالظاهر الغالب على الظن المزاحم لليقين: أنه إنما تلقاه من الإسرائيليات؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، ولم يرفع منه قليل ولا كثير إليه ﷺ.

وبهذا تعلم أنه لا ينبغي التجرؤ عل القول في نبي الله يوسف بأنه جلس بين رجلي كافرة أجنبية، يريد أن يزني بها، اعتماداً على مثل هذه الروايات. مع أن في الروايات المذكورة ما تلوح عليه لوائح الكذب... وأوضحنا أن الحقيقة لا تتعدى أحد أمرين:

إما أن يكون لم يقع منه هم بها أصلاً، بناء على تعليق همه على عدم رؤية البرهان، وقد رأى البرهان.

وإما أن يكون همه الميل الطبيعي المزموم بالتقوى. والعلم عند الله تعالى»[٢].

ومن نظائر هذه الأمثلة ما نقل في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ﴾[٤].

---

(١) أضواء البيان: (٣/ ٤٩، ٥٠، ٥١). (٢) أضواء البيان: (٣/ ٦٠).
(٣) سورة المائدة، الآية: (٥٥). وانظر: فتح القدير للشوكاني: (٢/ ٥٣).
(٤) سورة المائدة، من الآية: (٦٧). وانظر: فتح القدير: (٢/ ٦٠).

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾[2].

ويدخل في ضمن هذه الأمثلة تفسير كل من فسر القرآن الكريم ـ باللغة العربية أو بأي لغة أخرى ـ معتمداً على كتب تفسيرية غير موثوقة كتفاسير أهل البدعة من المعتزلة، والأشاعرة، والصوفية ونحوهم.

إن نشر وبث تفسير منقول من دواوين التفسير السقيمة بدون أي اجتهاد من معرفة جيده ورديئه، وصحيحه وسقيمه، خطأ منهجي، وكم من عوام العلماء وخواص العوام يكفيهم ـ حسب زعمهم ـ لصحة القول وإثبات الكلام وجوده في كتاب تفسيري بغض النظر عن اتجاه صاحبه العقدي، وميلانه الفكري، ومنهجه التفسيري!!!

ومن أحدث هذه الأمثلة في الوقت الحاضر ادعاء من استمد تفسيره من أوثق كتب التفسير وعد من ضمنها ـ على الإطلاق ـ تفسير الكشاف للزمخشري المعتزلي المتعصب، وروح المعاني للآلوسي المولع بالتفسير الصوفي الإشاري[3].

○○○○○

---

(١) سورة هود، الآية: (٤٦). وانظر: المحرر الوجيز: (٣/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

(٢) سورة الأحقاف، من الآية: (٩). وانظر: أضواء البيان: (٧/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩).

(٣) انظر: غلاف «صفوة التفاسير».





إخضاع النصوص القرآنية للأهواء والتعصبات والبدع





توطئة

تعرضت في هذا الباب لتلك الأسباب والعوامل التي أجبرت بعض المفسرين والباحثين في الدراسات القرآنية على إخضاع النصوص القرآنية لتأييد أهوائهم وتعضيد بدعهم وترويج أفكارهم ونصرة تعصباتهم العقدية والمذهبية والسياسية.

وهذا الاتجاه التفسيري من أخطر مناهج التفسير وأسوأها، حيث يجعل المفسرَ أو الكاتب في الدراسات القرآنية ينظر في آيات القرآن وفي ذهنه معتقدات مسبقة خالية من الدليل، ونظريات موروثة عارية من الحجة، وأفكار جديدة ملوّثة بالحضارات الغربية، يريد أن يبحث عن أدلتها من القرآن، لا يريد أن يجعل تلك المعتقدات والنظريات والأفكار تابعة لنصوص القرآن، بل يتعسف في جعل النصوص القرآنية تابعة لها، ويتكلف في حملها على ما لا تحتمل انتصاراً لمذهبه وإرغاماً لخصومه، وتأييداً لهواه وتفنيداً لمخالفه.

ويشمل الباب سبعة فصول:

الفصل الأول: التعصب المذهبي والسياسي

الفصل الثاني: بث الزندقة والإلحاد في الدين

الفصل الثالث: نصرة الأهواء ونشر البدع

الفصل الرابع: تأويلات الصوفيةِ النظريةُ والباطنيةِ للآيات

الفصل الخامس: دعوى التجديد والثورة على القديم

الفصل السادس: التكلف في التفسير العلمي

الفصل السابع: إنشاء معان ومعتقدات ثم التكلف في حمل ألفاظ القرآن الكريم عليها

الفصل الأول

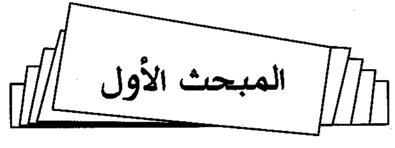
التعصب المذهبي والسياسي

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعصب المذهبي في العقيدة

المبحث الثاني: التعصب المذهبي في الفقه

المبحث الثالث: التعصب السياسي

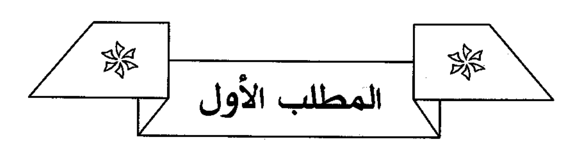


التعصب المذهبي في العقيدة

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ضرورة التمسك بالكتاب والسنة وذم التعصب المذهبي

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية



ضرورة التمسك بالكتاب والسنة وذم التعصب المذهبي

إن التعصب لمذهب معين سواء كان في أصول العقيدة، أو في مسائل الفقه وفروعه، أو في القضايا السياسية المتمثلة في الأشخاص والجماعات، ظاهرة خطيرة وليدة من التمسك بالتقليد الأعمى، وأثر سيء من آثار تقديس آراء الرجال وأفكارهم العارية من الدليل الصحيح، ونتيجة من نتائج الغلو في الرجال.

ويظهر التعصب المذهبي بكل جلاء ووضوح عند إهمال ضرورة التمسك بالكتاب والسنة، والإعراضِ عن الدليل الصحيح، أو الإغماضِ فيه والتغافل عنه والتجاهل به.

فلذا نجد أن جمعاً من علماء السلف الصالح في كل مكان وزمان قد ذكروا أهمية التمسك بالكتاب والسنة قولاً وعملاً، شفوياً وتحريراً بعد أن أدركوا خطورة التقليد الشخصي وبدعة التعصب المذهبي. حتى الأئمة المقلَّدة والمتبوعين من أهل العلم قد حذّروا الناس من تقليدهم إياهم كما ألزموا عليهم اتباع الكتاب والسنة وتقديمَهما على كل قول يخالفهما وعلى كل رأي يعارضهما، وأوصوا أصحابهم وتلاميذهم بترك أقوالهم المخالفة للنص الثابت، ونصوا على الرجوع إليه من غير توقف وتردّد، وأمروا بالأخذ بالدليل الصحيح مهما كان ومع من كان عملاً بمنهج الإسلام الصحيح.

وقد وردت عنهم أقوال متعددة وعبارات متنوعة بأساليب متماثلة وصيغ متقاربة، كلها تدل على منهجهم الصحيح ومسلكهم المستقيم في الأخذ بالحديث الصحيح وترك تقليد الآراء والأقوال المخالفة له.

وإليك بعض أقوال أئمة الإسلام المشهورين في هذا الشأن:

١ ـ روى الإمام **أحمد** بسنده إلى **ابن عباس** رضي الله عنهما قال:

«تمتع النبي ﷺ».

فقال عروة بن الزبير: «نهى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما عن المتعة».

فقال ابن عباس: «ما يقول عرية؟».

قال: يقول: «نهى أبو بكر وعمر عن المتعة».

فقال ابن عباس: «أراهم سيهلكون»، أقول: «قال النبي ﷺ: ويقول: نهى أبو بكر وعمر»[(١)].

أقوال الأئمة الأربعة في ضرورة التمسك بالكتاب والسنة:

٢ ـ قال الإمام **أبو حنيفة** رحمه الله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»[(٢)].

وقال لأصحابه: «إن توجه لكم دليل فقولوا به»[(٣)].

وكان إذا أفتى يقول: «هذا رأي النعمان بن ثابت وهو أحسن ما قدرت عليه. فمن جاء بأحسن منه، فهو أولى بالصواب»[(٤)].

٣ ـ قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[(٥)].

وصح عنه رحمه الله قوله: «ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»[(٦)].

---

(١) مسند أحمد بتحقيق شاكر (٥/ ٤٨) قال المحقق: «إسناده صحيح».

(٢) حاشية على البحر الرائق لابن عابدين: (١/ ٦٣)، ورسم المفتي له: (١/ ٢٤) ـ ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ـ، وإيقاظ الهمم للشيخ صالح الفلاني: (ص: ٦٢) من طبعة باكستانية ١٣٩٥، و(ص: ١٥٠ ـ ١٥١) بتحقيق أبي عماد السخاوي.

(٣) رسم المفتي لابن عابدين: (١/ ٢٣).

(٤) إعلام الموقعين: (١/ ٧٥)، والميزان للشعراني: (١/ ٥٥)، وتحفة الأنام لمحمد حياة السندي (ص: ٤٦)، والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: (ص: ١٠٤)، وحجة الله البالغة: (١/ ١٥٧) كلاهما للشاه ولي الله الدهلوي، وقواعد التحديث للقاسمي: (ص: ٩١).

(٥) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: (٢/ ٣٢)، ولإحكام لابن حزم: (٦/ ١٤٩) وإيقاظ الهمم: (ص: ١٩٦). وقال المحقق: «إسناده حسن».

(٦) جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ٩١)، والإحكام لابن حزم: (٦/ ١٤٥)، وحجة الله البالغة: (١/ ١٥٧).

٤ ـ قال الإمام **الشافعي** رَحِمَهُ اللهُ: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»(١).

وتواتر عنه أنه قال: «إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط»(٢).

٥ ـ قال إمام أهل السنة والجماعة **أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ اللهُ ـ وهو أكثر الأئمة جمعاً للسنة وعملاً بها ـ: «لا تكتبوا عني شيئاً، ولا تقلدوني، ولا تقلدوا فلاناً وفلاناً ـ وفي رواية: مالكاً ولا الشافعي، ولا الأوزاعيّ ولا الثوريّ ـ وخذوا من حيث أخذوا»(٣).

«وهؤلاء الأئمة الأربعة رضي الله عنهم قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه، وذلك هو الواجب عليهم...»(٤).

وهكذا كان السلف الصالح يُعظّمون نصوص الكتاب والسنة فيقفون عندها ولا يتعدونها وينصاعون لها ويلتزمون مع سعة علمهم ورجاحة عقولهم. ولم يثبت من أحد من هؤلاء المذكورين وغيرهم من أئمة الإسلام أنه دعا إلى التمذهب بمذهبه أو التعصب برأيه، بل الثابت عنهم عكس ذلك وهو ترك التقليد ونبذ التعصب المقيت.

«تلك هي أقوال الأئمة رضي الله عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث، والنهي عن تقليدهم دون بصيرة، وهي من الوضوح والبيان، بحيث لا تقبل جدلاً ولا تأويلاً، وعليه فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنة ولو خالف بعض أقوال الأئمة، لا يكون مبايناً لمذهبهم، ولا خارجاً عن طريقتهم، بل هو متبع لهم جميعاً، ومتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، وليس كذلك من ترك السنة الثابتة لمجرد مخالفتها لقولهم، بل هو بذلك عاص لهم، ومخالف لأقوالهم المتقدمة، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

---

(١) إعلام الموقعين: (٢/ ٢٦٣)، والإيقاظ: (ص: ٢٦١، و٢٨٤).
(٢) نفس المصدرين السابقين.
(٣) المصدران السابقان: (٢/ ١٨٢)، (ص: ٢٨١) على الترتيب، ومختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة: (ص: ١٤٤)، والإنصاف للدهلوي: (ص: ١٠٥).
(٤) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٢١١).

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴿٦٥﴾﴾[١]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾»[٢].

وفي أقوالهم هذه ردّ قوي على شديدي المتعصبة المقلِّدة لأقوال أئمتهم المتبوعين ـ ولو كانت مخالفة لنصوص الكتاب والسنة الصريحة ـ مثل الإمام أبي الحسن الكرخي[٣] القائل:

«كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ»[٤].

وإمام الحرمين الجويني الشافعي حيث قال:

«نحن ندعي أنه يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً بعداً وقرباً انتحال مذهب الشافعي. ويجب على العوام الطغام والجهال الأنذال[٥] أيضاً انتحال مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولاً، ولا يريدون به بدلاً»[٦].

وبعضِ الناس المتأخرين الذي يوجب تقليد الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ ويتعصب لمذهبه حتى ولو كان مخالفاً للحق الصريح قائلاً:

---

(١) سورة النساء، الآية: (٦٥).

(٢) مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ للألباني: (ص: ٢٩). والآية من سورة النور، من الآية: (٦٣).

(٣) هو: أبو الحسن عبيد الله بن دلال الكرخي، كبير علماء الحنفية في القرن الرابع، وانتهت إليه رياسة المذهب الحنفي في عهده تتلمذ عليه أبو بكر الجصاص المفسر الحنفي، وله رسالة في الأصول عليها مدار مذهب الحنفية. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ستين وأربعمائة.
انظر: شذرات الذهب: (٢/٣٥٨).

(٤) انظر: ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين: (ص: ٩٥)، وبدعة التعصب المذهبي للشيخ محمد عيد العباسي: (٣٢٧)، وزوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً للشيخ صلاح الدين مقبول: (ص: ٣٠٣).

(٥) الأنذال: جمع النذل وهو الخسيس المحتقر.
انظر: لسان العرب: (١١/٦٥٦).

(٦) مغيث الخلق في ترجيح القول الحق للجويني: (ص: ١٦).

«فالحاصل: أن مسألة الخيار من مهمات المسائل، وخالف أبو حنيفة فيه الجمهور وكثيراً من الناس المتقدمين والمتأخرين، وصنفوا رسائل في ترديد مذهبه في هذه المسألة، ورجّح مولانا الشاه ولي الله المحدث الدهلوي قدس سره في رسائله مذهب الشافعي من جهة الأحاديث والنصوص، وكذلك قال شيخنا مدّ ظله بترجيح مذهبه، وقال: «الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعي في هذه المسألة». ونحن مقلدون يجب علينا تقليد إمامنا أبي حنيفة»[1].

ونحو ذلك قيل في شأن الإمامين: مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل حباً لهما وتعصباً لأقوالهما[2].

كما أن في تلك الأقوال إبطالاً لدعوة بعض المعاصرين من أدعياء التقليد الشخصي وملزمي التمذهب بمذهب معين من المذاهب الأربعة المشهورة.

فكم من نص من الكتاب والسنة أُوّل وحُرّفت معانيه إرغاماً للخصم، وانتصاراً لقول الإمام، وتعصباً للمذهب؟ وما أخطر قول أحد المقلدين المتعصبين لمذهبه، حيث قرّر أصلاً من أصول مذهبه: «إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوباً: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب»[3].

الموقف الصحيح من أئمة الدين واجتهاداتهم:

الحق الذي يجب أن يكون عليه المسلم أن يوالي جميع أئمة الإسلام المجتهدين المخلصين في الوصول إلى الحق، ويشيد بفضلهم وعلمهم ونصحهم للدين، ولا يعتقد العصمة فيهم كفعل الرافضة، ولا يتخذ من تقليده لواحد منهم وسيلة للتعصب وذريعة للتعنت، وسبيلاً إلى الإفراط في الحب الذي ينحرف به عن الصواب، وطريقاً إلى الغلو في البغض الذي يعدل به عن العدل والإنصاف.

---

(١) انظر: تقرير الترمذي: (ص: ٤٠).
(٢) انظر: السير: (١٠/ ٧٣)، (١٨/ ٥٠٦، ٥٠٧) ـ مع الهامش ـ، وتذكرة الحفاظ: (٣/ ١١٨٦)، والتعالم وأثره على الفكر والكتاب: (ص: ١٢٥ ـ ١٢٧).
(٣) الدر المختار مع ردّ المحتار: (١/ ٤٨ ـ ٤٩).

وللعلّامة **الشنقيطي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام رصين في الموقف من الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الدين رحمهما الله جميعاً، فقال ـ بعد أن أسهب في بيان معنى التقليد وأقسامه وبيان ما يصح منها وما لا يصح ـ: «اعلم أن موقفنا من الأئمة رحمهم الله من الأربعة وغيرهم هو موقف سائر المسلمين المُنصفين منهم، وهو موالاتهم ومحبتهم، وتعظيمهم وإجلالهم، والثناء عليهم بما هم عليه من العلم والتقوى، واتباعهم في العمل بالكتاب والسنة وتقديمهما على الرأي، وتعلّم أقوالهم للاستعانة بها على الحق، وتركُ ما خالف الكتاب والسنة منها.

أما المسائل التي لا نص فيها، فالصواب النظر في اجتهادهم فيها، وقد يكون اتباع اجتهادهم أصوبَ من اجتهادنا لأنفسنا؛ لأنهم أكثر علماً وتقوى منا، ولكن علينا أن ننظر ونحتاط لأنفسنا في أقرب الأقوال إلى رضا الله وأحوطها وأبعدها من الاشتباه، كما قال ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»[1]. وقال: «فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه»[2].

وحقيقة القول الفصل في الأئمة رحمهم الله أنهم من خيار علماء المسلمين، وأنهم ليسوا معصومين من الخطأ، فكل ما أصابوا فيه فلهم فيه أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وما أخطأوا فيه فهم مأجورون فيه باجتهادهم، معذورون في خطئهم، فهم مأجورون على كل حال، لا يلحقهم ذمّ ولا عيب ولا نقص في ذلك.

ولكن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ حاكمان عليهم وعلى أقوالهم كما لا يخفى.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ٦٠: (٤/ ٥٧٧) برقم: (٢٥١٨)، من حديث حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما مرفوعاً. وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وصححه الألباني. انظر: صحيح الجامع: (٢/ ٦٣٧) برقم: (٣٣٧٨). وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب تفسير المشبَّهات: (٤/ ٣٤١): قال حسّان بن أبي سِنان: «ما رأيت شيئاً أهون من الورع: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك».

(٢) انظر تخريجه في (ص: ٧٤٩).

فلا تغلُ في شيء من الأمر واقتصدْ كلا طرفي قصد الأمور ذميم

فلا تك ممن يذمّهم وينقصهم، ولا ممن يعتقد أقوالهم مُغنيةً عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو مقدمةً عليها»[1].

فحاصل الكلام أنه لا بد من الجمع بين أمرين عظيمين، أحدهما أعظم من الآخر:

الأمر الأول:

هو النصيحة لله ولرسوله ﷺ ولكتابه ولدينه، وتنزيه هذا الدين عن الأقوال الباطلة والآراء الخاطئة.

والأمر الثاني:

هو معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم، وحقوقهم، ومراتبهم، فالنصيحة لدين الله توجب ردّ بعض أقوالهم وترك جملة من اجتهاداتهم المخالفة للكتاب والسنة، وليس في ذلك تنقص لهم ولا إهدار لمكانتهم.

وكذلك فإن معرفة فضل الأئمة واحترام جهودهم لا يوجبان قبول كلِّ ما قالوه.

فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما:

الطرف الأول:

القول بعصمة الأئمة والاعتقاد بأنهم لا يخطئون، وقبول جميع أقوالهم، ولو خالفت الحق وعارضت الصواب.

الطرف الثاني:

تأثيم الأئمة والوقيعة بهم، وإهدار جميع أقوالهم ولو وافقت الحق وحالفت السداد[2].

قال العلّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ بعد أن قرر ما مضى ـ:

---

(١) أضواء البيان: (٧/ ٥٥٥، ٥٥٦).

(٢) يُراجع: الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام: (٦/ ٩٢ ـ ٩٤)، وإعلام الموقعين: (٣/ ٢٩٥).

«ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله ﷺ»[(١)].

أقوال العلماء في ذم التعصب المذهبي:

هناك كثير من أهل العلم المحققين ـ قديماً وحديثاً ـ رفضوا التعصب المذهبي، وأنكروا التقليد الشخصي، وحذّروا الأمة منه، وبيّنوا آثاره السيئة وعواقبه الوخيمة، واعتبروه داء عضالاً وسداً منيعاً للهداية إلى الصراط المستقيم والوصول إلى قبول الحق، وعدّوه سبباً كبيراً للتفريق بين الأمة الإسلامية وتمزق وحدتهم وانقسامهم على فرق وأحزاب.

وإليك بعض أقوالهم التي تؤيد وتقرّر ما قلنا:

١ ـ قد ردّ الإمام **عزّ الدين بن عبد السلام** رحمه الله على حاملي لواء العصبية العمياء والتقليد الجامد الأعمى بقوله:

«من العجب العجاب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، ومع هذا يقلده فيه، ويترك من الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جموداً على تقليد إمامه، بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلَّده... حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه..».

وقال رحمه الله تعالى: «... إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه، قال: لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه. ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح. فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكر».

ونقل عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: «ما ناظرت أحداً إلا قلت: اللهم

---

(١) إعلام الموقعين: (٣/ ٢٩٥).

أجرِ الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي اتبعني، وإن كان الحق معه اتبعته»[١].

٢ ـ ذكر **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ الأدلة القرآنية على الاكتفاء والاستغناء باتباع الكتاب والسنة عن اتباع ما سواهما، وقال:

«والمقصود بهذا الأصل أن من نصب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً اعتقاداً أو حالاً فقد ضلّ في ذلك كأئمة الضلال الرافضة الإمامية حيث جعلوا في كل وقت إماماً معصوماً تجب طاعته، فإنه لا معصوم بعد الرسول، ولا تجب طاعة أحد بعده في كل شيء..

وكذلك من دعا لاتباع شيخ من مشايخ الدين في كل طريق من غير تخصيص ولا استثناء...

وكذلك من دعا إلى اتباع إمام من أئمة العلم في كل ما قاله، وأمر به، ونهى عنه مطلقاً، كالأئمة الأربعة..

وكذا من نصب القياس أو العقل أو الذوق مطلقاً من أهل الفلسفة والكلام والتصوف فإنه بمنزلة من نصب شخصاً. فالاتباع المطلق دائر مع الرسول وجوداً وعدماً»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله ﷺ على وفق مذهبه، إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ﷺ ما يدل على مراد الله ورسوله ﷺ؛ وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول الله تعالى ورسوله ﷺ، ليس قول الله ورسوله ﷺ تابعاً لأقوالهم»[٣].

وما أنفع وأنجع كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ لداء المتعصبة سفهاء الأحلام الذين يعرفون الحق بالرجال، ويقوّمون صحة المنهج وسداد الفكر بآرائهم وفتاواهم، ولا يعرفونهم بالحق والصواب، فقال:

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام: (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦). وانظر: إيقاظ الهمم: (ص: ٢٧٤) وفيه: «يتحايل» مكان «يتحلل».

(٢) مجموع الفتاوى: (٦٩ ـ ٧١) باختصار. (٣) المصدر السابق: (٧/ ٣٥).

«... فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة ردّوه إلى الله والرسول.

وليس لأحد أن ينصب شخصاً يدعو إلى طريقته ويوالي، ويعادي عليها، غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه، ويعادي غير كلام الله ورسوله، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع، الذين ينصبون لهم شخصاً، أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام، أو تلك النسبة ويعادون»(١).

وقال رحمه الله: «واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ، ولهذا قال غير واحد من الأئمة: كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»(٢).

٣ ـ فصّل العلّامة **ابن القيم** رحمه الله القول في التقليد وتكلم كلاماً مستوعباً في مضار التعصب المذهبي ومفاسده وآثاره السيئة، وذلك في كتابه القيم: «إعلام الموقعين»(٣).

قال رحمه الله: «وقد نهى الأئمة الأربعة عن تقليدهم، وذموا من أخذ أقوالهم بغير حجة». ونقل أقوالهم.

وقال: «وأعجب من هذا أن أئمتهم نهوهم عن تقليدهم فعصوهم وخالفوهم، وقالوا: نحن على مذاهبهم، وقد دانوا بخلافهم في أصل المذهب الذي بنوا عليه، فإنهم بنوا على الحجة، ونهوا عن التقليد، وأوصوهم إذا ظهر الدليل أن يتركوا أقوالهم ويتبعوه، فخالفوهم في ذلك كله، وقالوا: نحن من أتباعهم، تلك أمانيهم، وما أتباعهم إلا من سلك سبيلهم، واقتفى آثارهم في أصولهم وفروعهم»(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٦٤). وللاستفادة انظر: (١٨/ ٣٢٠، ٣٢١) منه، والاستقامة: (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٣) راجع: (٢/ ١٦٨ ـ ٢٦٠).

(٤) إعلام الموقعين: (٢/ ١٨١، ١٨٨).

وذكر الموقف الصحيح من فضل أئمة الإسلام واستفادة جهودهم العلمية، وعدم الوقيعة فيهم بقوله المنصف:

«... وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ولرسوله ﷺ لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها لا يوجب اطراح أقوالهم جملة وتنقّصهم والوقيعة فيهم؛ فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم، ولا نسلك بهم مسلك الرافضة في علي ولا مسلكهم في الشيخين رضي الله عنهما بل نسلك مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة، فإنهم لا يؤثمونهم ولا يعصمونهم، ولا يقبلون كل أقوالهم ولا يهدرونها. فكيف ينكرون علينا في الأئمة الأربعة مسلكاً يسلكونه هم في الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة؟...»[١].

٤ ـ ذكر الأستاذ **سيد سابق** رحمه الله بعض أسباب التقليد الجامد والتعصب المذهبي لقول إمام من الأئمة الأربعة وترك الدليل الصحيح، كما بيّن خطر التقليد والتعصب للمذاهب بقوله:

«وبالتقليد والتعصب للمذاهب فقدت الأمة الهداية بالكتاب والسنة، وحدث القول بانسداد باب الاجتهاد، وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء، وأقوال الفقهاء هي الشريعة، واعتبر كل من يخرج عن أقوال الفقهاء مبتدعاً لا يوثق بأقواله، ولا يعتد بفتاويه..

وبالعكوف على التقليد، وفقد الهداية بالكتاب والسنة، والقول بانسداد الاجتهاد وقعت الأمة في شر وبلاء ودخلت في جحر الضب الذي حذّرها رسول الله ﷺ منه»[٢].

٥ ـ قد نعى الشيخ **شلتوت** على المفسرين المتعصبين الذين فسروا النصوص القرآنية نصرةً لمذاهبهم وتقويةً لآراء أئمتهم حيث قال فيما نقله عنه الأستاذ أحمد الشرباصي:

---

(١) المصدر السابق: (٣/ ٢٩٥).

(٢) تمهيد «فقه السنة»: (١/ ١٤).

«ولقد نجم عن هذه الطريقة أن عُدل ببعض الآيات عن معانيها وأغراضها التي سيقت لها، أو حكم فيها معنى لا تحتمله قضى عليها بالنسخ، وكثيراً ما تفسر الآية على مقتضى القواعد الأصولية التي استخلصها أرباب المذاهب من الفروع الفقهية، واتخذوها أصولاً تحاكموا إليها في فهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام، ولم يقف ذلك عند التشريع وآيات الأحكام، بل تعدى إلى العقائد وآراء الفرق، فتراهم يقولون: هذه الآية لا تتفق ومذهب أهل السنة، فهي مؤولة بكذا وكذا، كما يقولون: هذه الآية لا تتفق ومذهب الحنفية، وتأويلها كذا وكذا، وكما يقولون: هذه الآية أو تلك الآيات ـ وربما نيفت على السبعين ـ لا تتفق ومشروعية القتال فهي منسوخة!.

وهكذا صار القرآن فرعاً بعد أن كان أصلاً، وتابعاً بعد أن كان متبوعاً، وموزوناً بغيره بعد أن كان ميزاناً. يقول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[1]. والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته الصحيحة، ولكن هؤلاء عكسوا القضية، وقلبوا التشريع، وردوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلى ما لهم من آراء، وما لمقلديهم من مذاهب.

وقد نقل الفخر الرازي وهو بصدد تفسير قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[2] عن شيخه: (وقد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله في بعض مسائل، وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات فلم يقبلوا تلك الآيات، ولم يلتفتوا إليها، وبقوا ينظرون إلي كالمتعجب، يعني كيف يمكن العمل بظواهر هذه الآيات مع أن الرواية عن سلفنا وردت على خلافها)[3].

كانت هذه الأساليب الملتوية في تفسير القرآن، وهذه النكسة[4] التي

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٥٩). (٢) سورة التوبة، من الآية: (٣١).
(٣) انظر: التفسير الكبير: (٨/١٦/٣٧).
(٤) النكس: قلب الشيء على رأسه.
لسان العرب: (٦/٢٤١)، والمعجم الوسيط: (٢/٩٥٢) مادة: (نكس).

أصيبت بها علاقة القرآن بالفقه والعقائد، سبباً في حدوث فوضى فكرية فيما يتصل بالقرآن ومعاني القرآن، وكان لهذه الفوضى أثرها في إعراض الناس عن القرآن، وعن الاستماع لمفسري القرآن»[١].

الفرق بين قولي داعي الدليل وداعي التقليد:

٦ ـ وما أحسن وأجمع استنتاج العلّامة **بكر بن عبد الله أبو زيد** حفظه الله، وحاصل مطالعته في هذا الموضوع، حيث قال ـ حفظه الله تعالى ـ: «كم وقعت المماظَّة[٢] والمخاصمة بين هذين الداعيين ـ [يعني داعي الدليل وداعي التقليد ـ] فليُعلم أن التجريح بغير حق لا يجوز، ورفض الدليل محرم لا يسوغ، والوسط الحق: الأخذ بالدليل مع وافر الحرمة والتقدير لأئمة العلم والدين في القديم والحديث.

فقول داعي التقليد: (إن الإمام مع مقلِّده كالنبي مع أمته)[٣]، هذا عين التعصب والهوى.

وقول داعي الدليل: (إن الدليل للمسلم هدي النبي ﷺ لأمته)، هذا عين الحق والهدى.

فيُرفض من الأول غض النظر عن الدليل.

ولا يَرِد في الثاني مسلك الوقيعة في أئمة العلم والدين.

فيتخرج المذهب الحق، والقول الصدق، والطريق السوي، والمشرع

---

(١) قصة التفسير للشرباصي: (ص: ١١١). بحثت عن مصدر مباشر لكلام الشيخ شلتوت ولكن لم أفز بذلك.

(٢) المماظة: المخاصمة والمنازعة.
انظر: لسان العرب: (٧/ ٤٦٣).

(٣) وتمام القول: لا تحل مخالفته. نقله الإمام الذهبي عن شيخ وعقبه بقوله:
«قلت: قوله: «لا تحل مخالفته»، مجرد دعوى، واجتهاد بلا معرفة، بل له مخالفة إمامه إلى إمام آخر، حجته في تلك المسألة أقوى، لا بل عليه اتباع الدليل فيما تبرهن له، لا كمن تمذهب لإمام، فإذا لاح له ما يوافق هواه عمل به من أي مذهب كان، ومن تتبع رخص المذاهب، وزلات المجتهدين، فقد رقّ دينه».
انظر: السير: (٨/ ٩٠).

الروي: الأخذ بالدليل مع إجلال أئمة العلم والدين، ولا لوم في الانتساب المجرد من العصبية، اتباعاً للسنن وقَفواً[١] للأثر، ولا عصمة لإمام سوى سيد البشر ﷺ. وحيث يوجد الدليل، يكون هو مذهب ذلكم الإمام، كما صرّح به كل واحد من الأربعة المشهورين، فيكون ما نزع إليه للدليل: «هو التقليد في صورة ترك التقليد»، ومن كان كذلك فهو بحق من أتباع ذلك الإمام»[٢].

ونأتي إلى ملخص القول ونقول: إنه لا يجب على أحد من المسلمين اتباع شخص معين في كل ما يأمر وينهى غير النبي المعصوم ﷺ.

من أجل هذا، على الإنسان المؤمن بالله ورسوله ﷺ عموماً وعلى مفسر القرآن خصوصاً أن يبحث عن الحق، ويدور معه حيث دار، ويتمسك به أينما وُجد، وينتصر له مهما كان مصدره. ولا يحاول دفعه انتصاراً لمذهب وتأييداً لقول إمام؛ لأنه من طريقة أصحاب البدع والأهواء، وليس من طريقة أهل السنة والجماعة المتمسكين بمنهج السلف الصالح.

فهذا غيض من فيض، وقلة من كثرة، ولو ذهبنا نستوعب أقوال العلماء في ذم التعصب المذهبي لطال بنا المقام، وأخرجنا عن الموضوع الهام، فنكتفي بما ذكر ونسأل الله الاعتصام بالقرآن والأثر، وأن يحيينا ويُميتنا على اتباع الذكر والخبر، ويُنجيَنا بهما وفضله وكرمه سبحانه من عذاب القبر ونار سقر.

أنواع التقليد المذموم:

إن التقليد الذي جاء ذمّه والتحذير منه في الكتاب والسنة وفي أقوال أهل العلم يشمل أنواعاً آتية:

١ ـ الإعراض عما أنزل الله، وعدم الالتفات إليه اكتفاءً بتقليد الآباء، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَـٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٢١﴾﴾[٣].

---

(١) القفو: مصدر قفا يقفو قفواً، وهو أن يتبع الشيء.
لسان العرب: (١٥/ ١٩٤) مادة: (قفا).

(٢) التعالم: (ص: ١٢٥، ١٢٦).

(٣) سورة لقمان، الآية: (٢١).

٢ ـ تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[1].

٣ ـ تقليد قول من عارض قول الله وقول رسول الله ﷺ، كائناً من كان ذلك المعارض، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾[2].

٤ ـ التقليد بعد وضوح الحق ومعرفة الدليل.

٥ ـ تقليد المجتهد القادر على الاجتهاد مع اتساع الوقت وعدم الحاجة.

٦ ـ تقليد مجتهدٍ واحدٍ بعينه في جميع اجتهاداته[3].

شروط التقليد الجائز:

ومما ينبغي أن يعلم أن التقليد الذي أجازه بعض أهل العلم هو ما تحققت فيه الشروط الآتية:

١ ـ أن يكون المقلِّد جاهلاً، عاجزاً عن معرفة حكم الله ورسوله ﷺ، أما القادر على الاجتهاد فالصحيح أنه يجوز له التقليد حيث عجز عن الاجتهاد إما لتكافؤ الأدلة، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإما لعدم ظهور دليل له، فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب الاجتهاد وانتقل إلى بدله وهو التقليد.

٢ ـ أن يقلد مَن عُرف بالعلم والاجتهاد من أهل الدين والصلاح.

٣ ـ ألا يتبيّن للمقلد الحق وألا يظهر له أن قولَ غيرِ مقلَّده أرجح من قول مقلده، أما إن تبيّن له ذلك أو عرف الحق وفهم الدليل فإن التقليد ـ والحالة كذاك ـ لا يجوز، بل الواجب عليه اتباع ما تبيّنت صحته.

٤ ـ ألا يكون في التقليد مخالفة واضحة للنصوص الشرعية أو لإجماع الأمة.

٥ ـ ألا يلتزم المقلد مذهب إمام بعينه في كل المسائل، بل عليه أن يتحرّى الحق ويتبع الأقرب للصواب ويتقي الله ما استطاع.

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: (٣٦). (٢) سورة الأعراف، من الآية: (٣).

(٣) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: (٢/ ١١٠، ١١٥)، ومجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٦٠) و(٢٠/ ١٥ ـ ١٧)، وإعلام الموقعين: (٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: (ص: ٤٩٨).

وعليه ـ في المقابل ـ ألا يتنقل بين المذاهب تتبعاً للرخص، وبحثاً عن الأسهل على نفسه، والأقرب لهواه[1].

ضوابط جواز الالتزام بمذهب معين:

وكذلك من أجاز الالتزام بمذهب معين من المذاهب المشهورة لم يجزه على الإطلاق، بل قيّده بضوابط مهمة آتية، إضافة إلى ما مضى من شروط جواز التقليد:

الضابط الأول:

ألا يكون هذا الالتزام سبيلاً لاتخاذ هذا المذهب دعوة يُدعى إليها، ويوالى ويعادى عليها، مما يؤدي إلى الخروج عن جماعة المسلمين وتفريق وحدة صفهم.

الضابط الثاني:

ألا يعتقد أنه يجب على جميع الناس اتباع واحد بعينه من الأئمة دون الإمام الآخر، وأن قوله هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون قول من خالفه، فمن اعتقد هذا كان جاهلاً ضالًّا.

الضابط الثالث:

أن يعتقد أن هذا الإمام الذي التزم مذهبه ليس له من الطاعة إلا لأنه مبلِّغ عن الله دينه وشرعه، وإنما تجب الطاعة المطلقة العامة لله ولرسوله ﷺ فلا يجوز أن يأخذ بقول أو يعتقده؛ لكونه قول إمامه، بل لأجل أن ذلك مما أمر الله به ورسوله ﷺ[2].

الضابط الرابع:

أن يحترز من الوقوع في شيء من المحاذير وبعض آثار التعصب المذهبي الخطيرة التي وقع فيها بعض المتمذهبين:

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ١١٥)، والفقيه والمتفقه: (٢/ ٦٨، ٦٩)، ومجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٦٠، ٢٦١، و٢٠/ ٢٠٤، ٢٢٥)، ومعالم أصول الفقه: (ص: ٤٩٧، ٤٩٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى: (١١/ ٥١٤، ٢٠/ ١٧٨، ١٦٣ ـ ١٦٤، ٢٢٣ ـ ٢٢٤، و٢٢/ ٢٤٨ ـ ٢٥٣)، وإعلام الموقعين: (١/ ٤٩، و٤/ ٢٦٢).

بعض محاذير وآثار التقليد والتعصب المذهبي الخطيرة:

مما لا يُغفل ولا يُتجاهل من أن التعصب المذهبي دفع بالأمة الإسلامية إلى الكثير من الأضرار والمفاسد العلمية والدينية والاجتماعية، وأبعدها عن فهم القرآن فهماً صحيحاً سليماً من المعقّدات والعقبات، وعن وصولها إلى هداية القرآن وصراطه المستقيم.

وللتعصب المذهبي آثار سيئة، ومحاذير مُهلكة، وعواقب وخيمة، ونتائج خطيرة ذُكرت في مؤلفات مستقلة وغير مستقلة معنية بموضوع التقليد والتعصب المذهبي، وإليك ببعض هذه الآثار على سبيل المثال لا الحصر وعلى سبيل الإجمال لا التفصيل:

١ ـ مخالفة النصوص الصحيحة الصريحة الثابتة من الكتاب والسنة تعصباً للمذهب.

٢ ـ إهمال الناس للقرآن والسنة واهتمامهم بنقل الأقوال والآراء المجردة من الدليل.

٣ ـ امتلاء الكتب المذهبية بالأحاديث الضعيفة والحكايات الواهية وبناء الأحكام عليها.

٤ ـ تقديم أقوال المتأخرين على أقوال الأئمة المتقدمين من السلف الصالح.

٥ ـ ارتكاب جريمة التحريف لفظاً ومعنًى.

٦ ـ الانحباس في مذهب واحد، وعدم الاستفادة من علم المذاهب الأخرى، وجهود رجالها وكتبهم.

٧ ـ خلو كثير من الكتب المذهبية عن الأدلة الشرعية، ورغبة الكثيرين عن دراسة الكتاب والسنة إليها.

٨ ـ شيوع التقليد وجمود حركة العلم والفقه، وإقفال باب الاجتهاد.

٩ ـ الخوض في المسائل الخيالية، والانشغال بالافتراضات السخيفة.

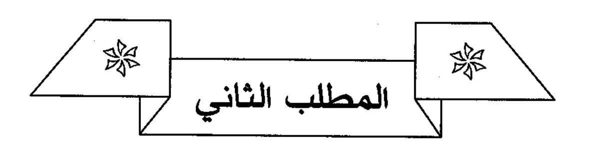
١٠ ـ نشر الخلاف والانقسام بين المسلمين، والتسبب في وقوع الفتن والكوارث بينهم.

١١ ـ تدخل الظروف والمصالح السياسية في انتشار بعض المذاهب وتنفيذها، وانحسار أخرى.

١٢ ـ المبالغة في مدح الأئمة المقلَّدين والثناء على أصحاب المذاهب، وإطراؤهم إطراءً يكاد أن يجعلهم معصومين[١].

○○○○○

(١) انظر: بعض هذه المحاذير في: زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: (ص: ٢٦٧، ٢٦٨)، وبين متَّبع ومقلِّد أعمى في فروع الفقه، للدكتور عامر سعيد الزيباري: (ص: ٥١ ـ ٥٤).



الأمثلة التطبيقية على التعصب المذهبي في العقيدة

تمهيد:

استخدام النصوص القرآنية لتأييد الفرق والخلافات المذهبية:

عند ظهور تدوين فقه المذاهب الأربعة وغيرها بدأت ظاهرة التقليد الشخصي والتعصب المذهبي لإمام معين من أئمة الفقهاء كالأئمة الأربعة وهم براء منه لكونهم على منهج السلف الصالح المتمثل في: «إذا صح الحديث فهو مذهبي». كما سبق إيضاحه في المطلب الأول.

ولا شك أن بدعة التعصب المذهبي من أكبر عوامل العدول عن المحجة البيضاء، ومن أبرز موانع الوصول إلى الحق، ومن أهم أسباب الانحراف في التفسير، وضّح ذلك الدكتور محمد حسين الذهبي حيث قال ـ بعد أن ذكر موقف أئمة الإسلام من النصوص الصحيحة الثابتة ـ:

«ثم خلف من بعد هؤلاء الأئمة خلف سرت فيهم روح التقليد لهؤلاء الأئمة. التقليد الذي يقوم على التعصب المذهبي، ولا يعرف التسامح، ولا يطلب الحق لذاته، ولا ينشده تحت ضوء البحث الحر، والنقد البريء.

ولقد بلغ الأمر بعض هؤلاء المقلدة إلى أن نظروا إلى أقوال أئمتهم كما ينظرون إلى نص الشارع. فوقفوا جهدهم العلمي على نصرة مذهب إمامهم وترويجه، وبذلوا كل ما في وسعهم لإبطال مذهب المخالف وتفنيده، وكان من أثر ذلك أن نظر هذا البعض إلى آيات الأحكام فأولها حسبما يشهد لمذهبه إن أمكنه التأويل، وإلا فلا أقل من أن يؤولها تأويلاً يجعلها به لا تصلح أن تكون في جانب مخالفيه، وأحياناً يلجأ إلى القول بالنسخ أو التخصيص، وذلك إن

سدت عليه كل مسالك التأويل»[١]. ثم ذكر قول أبي الحسن الكرخي السابق ذكره قريباً.

ذكر الشيخ محمود شلتوت في مقدمة تفسيره ناحيتين خطيرتين يجب تنزيه التفسير عنهما، وجعل استخدام آيات القرآن لتأييد الفرق والخلافات المذهبية الناحية الأولى منهما، حيث قال رحمه الله ـ تحت عنوان:

تأويل القرآن وفق المذاهب:

«أما الناحية الأولى: فإنه لما حدثت بدعة الفرق، والتطاحن المذهبي، والتشاحن الطائفي، أخذ أرباب المذاهب، وحاملو رايات الفرق المختلفة يتنافسون في العصبيات المذهبية والسياسية، وامتدت أيديهم إلى القرآن، فأخذوا يوجهون العقول في فهمه وجهات تتفق وما يريدون، وبذلك تعددت وجهات النظر في القرآن، واختلفت مسالك الناس في فهمه وتفسيره، وظهرت في أثناء ذلك ظاهرة خطيرة، هي تفسير القرآن بالروايات الغريبة، والإسرائيليات الموضوعة التي تلقتها الرواة من أهل الكتاب، وجعلوها بياناً لمجمل القرآن وتفصيلاً لآياته، ومنهم من عني بتنزيل القرآن على مذهبه أو عقيدته الخاصة، وبذلك وجدت تحكمات الفقهاء والمتكلمين وغلاة المتصوفة وغيرهم ممن يروّجون لمذاهبهم، ويستبيحون في سبيل تأييدها والدعاية لها أن يقتحموا حمى القرآن، فأصبحنا نرى من يؤول الآيات لتوافق مذهب فلان، ومن يخرجها عن بيانها الواضح، وعرضها المسوقة له، لكيلا تصلح لمذهب فلان، وبهذا أصبح القرآن تابعاً بعد أن كان متبوعاً، ومحكوماً عليه بعد أن كان حاكماً!

كانت هذه ثورة! ثورة غير منظمة، عقدت حول القرآن غباراً كثيفاً حجب عن العقول ما فيه من نور الإرشاد والهداية..»[٢].

ومع الأسف الشديد هذا ضابط التعصب المذهبي ما أدخِل في مهملات ذاكرة التأريخ بعد، بل هو مشاهد ومعمول به حتى يومنا هذا، وذلك في

---

(١) التفسير والمفسرون: (٢/ ٤٧٤، ٤٧٥).

(٢) مقدمة تفسير القرآن الكريم: (ص: ٩، ١٠).

مدارس بعض المقلّدة المتعصبة الإسلامية، ومعاهدهم الدينية التخصصية، بحيث يكون تركيز جهود شيوخهم في الحديث على دراسة نقدية حول الأحاديث التي تخالف مذهبهم في العقيدة أو الفقه، وإن كانت مخرّجة في أصح دواوين السنة كالصحيحين وغيرهما، ويسعون في ترجيح مذهبهم على الأحاديث الصحيحة الثابتة ولو كان بإنكارهم أو تأويلهم إياها بأساليب متنوعة وطرق مشككة ووسائل متعددة تؤدي إلى الاستهانة بالسنة ومكانتها[1]. فإلى الله المشتكى وهو المستعان، وهو الحافظ بكتابه وسنة رسوله ﷺ.

وإليك الآن بعض الأمثلة على التعصب المذهبي في العقيدة المؤدي إلى الخطأ في التفسير من خلال تفاسير أصحاب المذاهب المشهورة والنحل المعروفة:

حقيقة الإيمان:

١ ـ قال الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾[4].

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَـٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾﴾[5].

---

(١) ومن أراد الاطلاع الموسع على نماذج التعصب الذميم المتمثل في تحريف النصوص فعليه مراجعة كتاب «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال»، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد. وهو كتاب مهم في الموضوع، فترى فيه ما يُحير العقول ويُدهش القلوب. وموقف متعصبة المذاهب من الحديث من كتاب «زوابع في وجه السنة» (ص: ٢٩٧ ـ ٣٨٢).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٧٣).

(٣) سورة الأنفال، الآية: (٢).

(٤) سورة التوبة، الآية: (١٢٤).

(٥) سورة الأحزاب، الآية: (٢٢).

وقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[(١)].

هذه الآيات الكريمات من النصوص الصريحة والأدلة القوية والبراهين الساطعة والحجج البينة على أن الإيمان الذي هو عبارة عن قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويتفاضل ويتفاوت أهل الإيمان في زيادة الإيمان ونقصانه.

وهذه النصوص صريحة بزيادة الإيمان، وبثبوتها يثبت المقابل، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة[(٢)]، وقال ابن بطال[(٣)]: «فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص»[(٤)].

والمراد بزيادة الإيمان في هذه الآيات القرآنية وأمثالها هي قوته ونماؤه وتأكده بزيادة الأعمال وإتقانها ونحو ذلك مما يتقوى به يقين المسلم.

وذهب إلى ذلك جمهور علماء الأمة وحكى الإجماع عليه غير واحد من الأئمة كالشافعي[(٥)]، وأحمد[(٦)]، وابن عبد البر[(٧)]، والبغوي[(٨)]، بل أصبح القول بهذا الاعتقاد من أكبر مميزات أهل السنة الفارقة بينهم وبين أهل البدعة[(٩)].

ذكر الإمام البخاري أنه لقي أكثر من ألف رجل من العلماء بمختلف الأمصار فما رأى أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص[(١٠)].

---

(١) سورة الفتح، الآية: (٤).

(٢) انظر: فتح الباري: (١/ ٤٧).

(٣) هو: شارح صحيح البخاري العلّامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البَكري القرطبي، ويعرف بابن اللّجّام، كان من أهل العلم والمعرفة، عُني بالحديث العناية التامة. ينقل عنه الحافظ كثيراً. توفي ؒ سنة تسع وأربعين وأربعمائة.
انظر: ترجمته في السير: (١٨/ ٤٧)، وشذرات الذهب: (٣/ ٢٨٣).

(٤) فتح الباري: (١/ ٧٣).

(٥) انظر: حلية الأولياء: (٩/ ١١٥)، ومناقب الإمام الشافعي للبيهقي: (١/ ٣٨٥).

(٦) انظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد: (١/ ٣٠٧)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: (ص: ٢٠١).

(٧) انظر: التمهيد: (٩/ ٢٣٨).

(٨) شرح السنة للبغوي: (١/ ٣٨، ٣٩).

(٩) انظر: الإيمان لشيخ الإسلام: (٧/ ٣٠٨) ضمن مجموع الفتاوى.

(١٠) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، وفتح الباري: (١/ ٤٧). =

وقال الحافظ ابن حجر ـ بعد إيراده هذ القول ـ: «وأطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين»[١].

لخص الإمام ابن بطة القول في هذه المسألة بقوله: «اعلموا رحمكم الله أن الله ﷻ تفضل بالإيمان على من سبقت له الرحمة في كتابه، ومن أحب أن يسعده، ثم جعل المؤمنين في الإيمان متفاضلين، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، ثم جعله فيهم يزيد ويقوى بالمعرفة والطاعة وينقص ويضعف بالغفلة والمعصية. وبهذا نزل الكتاب وبه مضت السنة وعليه أجمع العقلاء من أئمة الأمة، ولا ينكر ذلك ولا يخالفه إلا مرجئ خبيث قد مرض قلبه وزاغ بصره...»[٢]. وأشبع هذا البحث واستطرد في ذكر الأدلة عليه من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح.

وخالف جمهورَ أهل السنة والجماعة في تفسير هذه النصوص القرآنية، المرجئةُ من الجهمية[٣] والأشاعرة[٤] والماتريدية[٥]، وحاولوا إخضاع هذه النصوص ونحوها لبدعتهم، فأولوها بما يخرجها عن حقيقة المراد بها ويجعلها لا تتعارض مع مذهبهم، تعصباً لما اعتقدوا أن الإيمان لا يزيد بالطاعة ولا ينقص بالمعصية؛ لأن أصل الإيمان شيء واحد وهو التصديق والتصديق لا يزيد ولا ينقص، وعرّفوا الإيمان بأنه: «الإقرار باللسان والتصديق بالجَنان[٦]...

= ط: دار المعرفة، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر كما في الفتح: (الموضع السابق).

(١) فتح الباري: (١/ ٤٧)، وانظر: ـ أيضاً ـ المصدر السابق الأول: (١/ ١٥١ ـ ١٨٣).

(٢) الإبانة لابن بطة: (٢/ ٨٣٢).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٢١٣، ٢١٤)، تهذيب الآثار للطبري: (٢/ ١٨٢).

(٤) انظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني: (ص: ٥٥)، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني: (ص: ٣٩٧)، والمحصل للرازي: (ص: ٣٤٧).

(٥) انظر: الإحالة إلى مصدرهم في الهامشين الآتيين بعد الهامش اللاحق.

(٦) علّق عليه سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله بقوله: «هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان: قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من=

والإيمان واحد وأهله في أصله سواء»[(١)]. لا تفاوت بينهم ولا تفاضل. «وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمَن به، ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد متفاضلون في الأعمال»[(٢)].

هذا من ألفاظ المتكلمين المحدثة وخلاف مذهب السلف الصالح، فإنهم لم يتطرقوا لهذه الجزئيات إنما قالوا فقط: «يزيد وينقص: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»، ثم إن القول بتساوي المؤمنين في الإيمان والتوحيد مما يُعلم بطلانه ضرورة، فليس إيمان الملائكة والأنبياء كإيمان عامة المؤمنين[(٣)].

حكم مرتكب الكبيرة:

٢ ـ من العقائد المتفق عليها عند أهل السنة والجماعة أن مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان، ويعتقدون أنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، هذا حكمه في الدنيا، وأما في الآخرة فهو يستحق الوعيد المترتب عليه، وهو في مشيئة الله تعالى إن شاء غفر له وعفا عنه بفضله ومنّه، وإن شاء عذّبه في النار على قدر ذنوبه، ثم مآله إلى الجنة إن مات موحداً.

= أن تُحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها فراجعها إن شئت، وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً بل هو لفظي ومعنوي ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان».
انظر: هامش المصدر التالي. وانظر: ـ أيضاً ـ شرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٢).

(١) متن العقيدة الطحاوية: (ص: ١٩، ٢٠)، وجاء تعليق سماحة الشيخ ابن باز عليه ما نصه: «هذا فيه نظر بل هو باطل، فليس أهل الإيمان فيه سواء بل هم متفاوتون تفاوتاً عظيماً، فليس إيمان الرسل كإيمان إبراهيم، كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة ﷺ مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السنة والجماعة خلافاً للمرجئة ومن قال بقولهم. والله المستعان».
انظر: هامش المصدر السابق: (ص: ٢٠).

(٢) الفقه الأكبر بشرح ملا علي القاري: (ص: ٧٥). وانظر: بشرحه الآتي في الهامش اللاحق.

(٣) انظر: الشرح الميسر للفقه الأكبر، للدكتور محمد الخميس: (ص: ٨٤).

قال الإمام الصابوني[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر وكبائر، فإنه لا يُكفر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله عَزَّ وَجَلَّ إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً غير مبتلى بالنار ولا معاقب على ما ارتكبه واكتسبه ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار، وإن شاء عفا عنه وعذّبه مدة بعذاب النار، وإن عذّبه لم يخلد فيها، بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار»[(٢)].

قال الإمام الطحاوي: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله... وأهل الكبائر (من أمة محمد ﷺ) في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين (مؤمنين) وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله.. وإن شاء عذّبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته..»[(٣)].

وبمثل ذلك قال الإمامان البغوي[(٤)]، وابن أبي العز شارح العقيدة الطحاوية، ونقلا اتفاق أهل السنة والجماعة على ذلك[(٥)].

وعلى ذلك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح، سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله تعالى.

هذا بخلاف قول الخوارج القائلين بتكفير أهل الكبائر في الدنيا

---

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد أبو عثمان الصابوني الإمام الحافظ كثير السماع والتصنيف، كان شيخ خراسان في وقته، وكان سيف السنة. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة تسع وأربعين وأربعمائة.
انظر: البداية والنهاية: (١٢/ ٧٦)، وشذرات الذهب: (٣/ ٢٨٢).

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث: (ص: ٦٠).

(٣) متن العقيدة الطحاوية: (ص: ١٦، ١٧، ٢١).

(٤) انظر: شرح السنة: (١/ ١٠٣).

(٥) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٤٣٢، ٥٢٤).

وتخليدهم في النار[١]، وقولِ المعتزلة والإباضية القائلين بتخليدهم في النار في الآخرة، وبخروجهم من الإيمان، لا بدخولهم في الكفر، بل لهم منزلة بين المنزلتين في الدنيا[٢].

ومستندهم في ذلك عموم نصوص الوعيد من الكتاب والسنة حيث أخذوها متكأً لأهوائهم وبدعهم وفسروها حسب معتقدهم الباطل وأخضعوها لتدعيمه وتأييده، تعصباً لما اعتقدوه، وإغماضاً وتغافلاً عن النصوص المخصِّصة للعموم، أو المقيدة للمطلق، أو المبينة للمجمل. ومن باب الاختصار سنختار أهم أدلتهم القرآنية على ذلك.

فمن تلك الأدلة: قول الله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾[٥].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾[٦]، ونحوها من الآيات.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي بعد ما ذكر بعض آيات الوعيد المذكورة وأمثالها:

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين: (ص: ٨٦)، والفرق بين الفرق: (ص: ٨٩ ـ ٩١)، والفصل لابن حزم: ص: (٤٥ ـ ٥٣)، والتبصير في الدين: (ص: ٥٣).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي: (ص: ٦٩٧)، ومشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي: (ص: ٢٩١) وما بعدها من الصفحات، وشرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٥٢٤). وقد صرّح بعض علماء الإباضية أن خلاف بينهم وبين المعتزلة في هذا المعتقد خلاف لفظي. وللتفصيل انظر: المصدر السابق الثاني، ونواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف للدكتور الوهَيبي: (١/ ١٤٢، ١٤٤).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٨١).

(٤) سورة النساء، الآية: (١٤).

(٥) سورة الفرقان، الآيتان: (٦٨، ٦٩).

(٦) سورة النساء، الآية: (٩٣).

«والذي يدل على أن الفاسق يخلد في النار ويعذّب فيها أبداً ما ذكرناه من عمومات الوعيد، فإنها تدل على أن الفاسق يُفعل به ما يستحقه من العقوبة، وتدل على أنه يخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت إلا وفيها ذكر الخلود والتأبيد أو ما يجري مجراها»[1].

وقال أحمد الخليلي مفتي الإباضية المعاصر: «إن غالب آيات الوعيد نصّت على الخلود في النار ولم تفرق بين المشرك وغيره... ولا تجد بجانب ذلك في القرآن ما يشير إلى عدم خلود أحد ولو من بعيد...»[2].

وهكذا فسّر الزمخشري آيات الوعيد ونزّلها على اعتقاده الاعتزالي[3].

فأخذ هؤلاء المبتدعة بعموم نصوص الوعيد، وتركوا نصوص الوعد، ففهموها على غير مرادها، وفسّروها على غير مقصودها. وراحوا يكفرون أهل الإسلام ويستبيحون دماءهم وأموالهم بهذا التعصب العاري من الحجة والبرهان. فهم أخذوا قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[4] ونحوها من الآيات.. وتركوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[5] وما شاكلها من النصوص.

وفي مقابل هؤلاء أخذ المرجئة آيات الوعد، وتركوا نصوص الوعيد، واستنتجوا نتيجة فاسدة، حيث قالوا: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

وإزاء هذا الإفراط والتفريط والغلو والجفا توسط أهل السنة والجماعة، وأخذوا جميع النصوص الواردة في هذا الموضوع، وألفوا بينها تأليفاً علمياً رصيناً يُنهي التعارض والاختلاف في الظاهر.

---

(١) شرح الأصول الخمسة: (ص: ٦٦٦). وللاستزادة انظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار: (١/ ٢٠١)، والحق الدامغ للخليلي الإباضي: (٢٠٢ ـ ٢٠٧).

(٢) حاشية مشارق الأنوار: (٢/ ١٣٨).

(٣) انظر: الكشاف: (١/ ٧٨، ٢٧٣، ٢٩١) على سبيل المثال.

(٤) سورة النساء، الآية: (١٤). (٥) السورة السابقة، من الآية: (٤٨).

ويُردّ على استدلالهم بعمومات آيات الوعيد على اعتقادهم الخاطئ، بأن تلكم الآيات مخصَّصة أو مقيَّدة بنصوص الكتاب والسنة الأخرى الدالة على العفو والتوبة والمغفرة، والنصوصِ الدالة على خروج الموحدين من النار، وبهذا الجمع يحصل الاعتقاد والعمل بجميع هذه الأدلة، ويزول الإشكال والتناقض - في الظاهر - بين الأدلة، ويدفع الخلط والاضطراب بينها.

ومن تلك النصوص قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾[2].

وقوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾[3].

وقول النبي المصطفى ﷺ في الحديث القدسي: «... ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة»[4].

قال الإمام ابن رجب: «فمن جاء مع التوحيد بقراب الأرض، وهو ملؤها أو ما يقارب، خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة الله ﷻ، فإن شاء غفر له، وإن شاء أخذه بذنوبه ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار بل يخرج منها ثم يدخل الجنة»[5].

وقوله ﷺ: «أتاني جبريل ﵇ فبشّرني أن من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق»[6].

---

(١) سورة النساء، من الآيتين: (٤٨، ١١٦). (٢) سورة الشورى، الآية: (٢٥).
(٣) نفس السورة السابقة، الآية: (٣٠).
(٤) رواه مسلم عن أبي ذر ﵁، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى: (٤/٢٠٦٨)، برقم: (٢٦٨٧).
(٥) جامع العلوم والحكم: (ص: ٣٧٤).
(٦) رواه مسلم عن أبي ذرّ ﵁، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات مشركاً دخل النار: (١/ ٩٤)، برقم: (١٥٣).

قال النووي: «وأما قوله ﷺ: وإن زنى وإن سرق، فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار، وأنهم إن دخلوها أُخرجوا منها وختم لهم بالخلود في الجنة»[١]. نسأل الله أن يجعلنا من أهلها بفضله وكرمه وإحسانه، وأن يُجيرنا من النار.

وقوله ﷺ: «يدخل أهل الجنة الجنة... ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فيُخرجون منها قد اسودّوا...»[٢].

قال الحافظ: «وأراد بإيراده الردّ على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان، وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للخلود»[٣].

وقوله ﷺ: «تبايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً، ولا تزنوا ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق. فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به، فهو كفارة له، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه، فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذّبه»[٤].

نقل الحافظ ـ عند شرحه ـ قول النبي ﷺ: «فأمره إلى الله» عن المازني[٥] أنه قال:

«فيه ردّ على الخوارج الذين يُكفرون بالذنوب، وردّ على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة؛ لأن النبي ﷺ أخبر بأنه تحت المشيئة، ولم يقل: لا بدّ أن يعذبه»[٦].

---

(١) شرحه لصحيح مسلم: (٢/ ٩٧).

(٢) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال: (١/ ٩١) ـ مع الفتح ـ برقم: (٢٢).

(٣) فتح الباري: (١/ ٩٣).

(٤) متفق عليه: أخرجه الشيخان عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب الإيمان، باب (١١): (١/ ٨١)، برقم: (١٨)، ومسلم ـ واللفظ له ـ، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها: (٣/ ١٣٣٣)، برقم: (١٧٠٩).

(٥) هو: أبو العباس محمد بن حيان المازني البصري، الشيخ الصدوق المحدث، حدّث عن أبي الوليد الطيالسي وطبقته. بقي رحمه الله إلى بعد التسعين ومائتين.
تاريخ بغداد: (١١/ ١٧٠ ـ ١٧١)، والسير: (١٣/ ٥٦٩).

(٦) فتح الباري: (١/ ٨٧).

قال الإمام النووي رحمه الله: «واعلم أن هذا الحديث عام مخصوص، وموضع التخصيص قوله ﷺ: «ومن أصاب شيئاً من ذلك» إلى آخره: المراد به ما سوى الشرك وإلا فالشرك لا يُغفر له»[١].

وذكر فوائد الحديث منها قوله: «الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها، بل هو بمشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذّبه خلافاً للخوارج والمعتزلة فإن الخوارج يكفرون بالمعاصي والمعتزلة يقولون: لا يُكفر ولكن يخلد في النار»[٢].

كما يُردّ عليهم بما في آيات الوعيد معارضة بنصوص الوعد كقول الله تعالى:

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾[٣].

وكقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝١٦٠﴾[٤].

وترجيح عمومات الوعد أولى؛ لأنها أدخل في باب الكرم من عمومات الوعيد؛ ولأنه ثبت أن رحمة الله سابقة على غضبه، فكان ترجيح عمومات الوعد أولى[٥].

قال الإمام القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾: «ليس الأخذ بظاهر الآية بأولى من الأخذ بظاهر قوله: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[٧]، وقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[٨]، والأخذ بالظاهرين تناقض فلا بد من التخصيص. ثم إن الجمع بين آية «الفرقان» وهذه الآية ممكن فلا

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي: (١١/ ٢٢٣).
(٢) المصدر السابق: (١١/ ٢٢٣، ٢٢٤). وانظر ـ أيضاً ـ: الجامع لشعب الإيمان للبيهقي: (٢/ ٩٨).
(٣) سورة الزلزلة، الآية: (٧).
(٤) سورة الأنعام، الآية: (١٦٠).
(٥) انظر: التفسير الكبير: (٣/ ١٧١)، وتفسير القرطبي: (٥/ ٢١٤).
(٦) سورة هود، من الآية: (١١٤).
(٧) سورة الشورى، من الآية: (٢٥).
(٨) سورة النساء، من الآية: (٤٨).

نسخ ولا تعارض، وذلك أن يحمل مطلق آية «النساء» على مقيَّد آية «الفرقان» فيكون معناه فجزاؤه كذا إلا من تاب»[١].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «... لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها»[٢].

ومما يدل على التخصيص حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ونحوه من الأحاديث المذكورة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «... وقالت فرقة سادسة: هذا وعيد وإخلاف الوعيد لا يذم، بل يمدح والله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه خلف الوعد، والفرق بينهما أن الوعيد حقه، فإخلافه عفو وهبة وإسقاط وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حق عليه، أوجبه على نفسه، والله لا يخلف الميعاد»[٣].

ومن مجمل أدلة أهل السنة والجماعة على ذلك ـ أيضاً ـ: النصوص الصحيحة الثابتة من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح، الدالة على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وعلى أن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، والنصوص التي تُصرّح بعدم دخول الموحد النار أو خلودِهِ فيها ـ إن دخل ـ مع تصريحها بارتكابه المعاصي الكبائر، والتي تُصرح ببقاء الإيمان والأخوة الإيمانية مع ارتكاب الكبائر، والنصوص التي تدل على خروج من دخل النار من الموحدين بالشفاعة وبغيرها. والأدلة على ذلك كثيرة جداً[٤] يطول المقام بذكرها.

ومن لطائف مناظرات أهل السنة في هذا الموضوع ما رواه ابن قتيبة

---

(١) تفسير القرطبي: (٥/ ٢١٤).

(٢) التفسير الكبير لابن تيمية: (٤/ ٢٤٩). (٣) مدارج السالكين: (١/ ٣٩٦).

(٤) وللوقوف عليها يُراجع: كتاب الإيمان من الصحيحين، وكتاب الإيمان لشيخ الإسلام، وفتح المجيد: (ص: ٣٩ ـ ٦٤)، والفصلين الثاني والثالث للباب الأول من كتاب: نواقض الإيمان الاعتقادية للدكتور محمد الوهيبي: (١/ ١٠٢ ـ ١٩٢).

بسنده عن قريش بن أنس قال: «سمعت عمرو بن عبيد يقول: يؤتى بي يوم القيامة فأقوم بين يدي الله، فيقول لي: لِمَ قلت: إن القاتل في النار؟ فأقول: أنت قلته، ثم تلا هذا الآية: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾[1]. قلت له ـ وما في البيت أصغر مني ـ: أرأيت إن قال لك: قد قلت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ من أين علمت أني لا أشاء أن أغفر؟! قال: فما استطاع أن يردّ عليّ شيئاً»[2].

ولهذا قال شيخ الإسلام ـ مبيناً سبب ظهور البدع وبعد أن تحدّث عن التشابه والتماثل بين المبتدعة والكفرة بالرسل بكلام شاف ـ: «ومن هنا تتبين الضلالات المبتدعة في هذه الأمة؛ حيث هي من الإيمان ببعض ما جاء به الرسول دون بعض، وإما ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض، وكلاهما في التنزيل وإما في التأويل»[3].

ومن عجائب المتعصبة أنهم أحياناً في النص الواحد من أدلة الشرع قد يتمسكون ببعض دلالاته لموافقته لرأي صاحبهم، ويُعرضون عن بعضه لمخالفته رأي صاحبهم[4].

وفي الختام نقول: إنه كم من آيات قرآنية ونصوص حديثية صحيحة حرّفت معانيها وألفاظها ـ باسم تحقيق تراث السنة ـ، وأُولت مفاهيمها عن مرادها الحقيقي لإثبات عقائد باطلة وأفكار مزيّفة مخالفة لهدي القرآن ومنهج من نزل عليه الفرقان ﷺ، وطريقةِ من عاصروه وشاهدوه وتمسكوا به اعتقاداً وعملاً؟

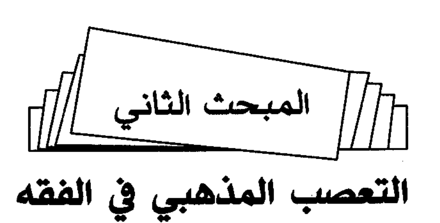
فهل ظهرت الأصول الخمسة الاعتزالية: (التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ومتفرعاتها

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٩٣).
(٢) تأويل مختلف الحديث: (ص: ٥٧).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٥).
(٤) قد ذكر ابن القيم أمثلة كثيرة على ذلك في كتابه القيّم: إعلام الموقعين: (٢/ ١٩٦ ـ ٢٠٨) فراجعه إن أردت الاستزادة في هذا الباب.

المتنوعة، وهل اشتهرت قواعد الأشاعرة المتضاربة في توحيد الأسماء والصفات، وهل نمت مبادئ الفلسفة والكلام المتناقضة، وهل برزت مناهج المدرسة العقلية المتشتتة، ونحوها من التيارات الهدّامة والأفكار الخاطئة، إلا بإخضاع النصوص الصحيحة للأهواء والتعصبات، وتنزيلها على المعتقدات المخترعة والأصول المصطنعة، تعصباً لآراء الكبراء وتأييداً لنظريات السادة العظماء وتقويةً لما اعتقد أكابر القوم وزعماؤهم لكل فرقة من الفرق المنحرفة ونحلة من النحل الفاسدة.

○○○○○



المبحث الثاني

التعصب المذهبي في الفقه

الأمثلة التطبيقية:

نكاح المرأة بغير وليها:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾[(١)].

وقال ﷻ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾[(٢)].

يجوز عند الحنفية نكاح المرأة بدون وليها، فلها أن تزوج نفسها من الرجل الكفء وتستوفي المهر، ولا اعتراض للولي عليها[(٣)].

حاول الإمام أبو بكر الجصاص المفسر الحنفي في إخضاع الآيتين المذكورتين لإثبات صحة مذهبه الحنفي وأعرض عن الأدلة الصريحة على عدم جواز النكاح بدون وليّ.

فذكر ـ رحمه الله ـ عند تفسيره للآية الأولى ـ اختلاف الفقهاء في المسألة وقال:

«فقال أبو حنيفة: لها أن تزوج نفسها كفؤاً وتستوفي المهر ولا اعتراض للولي عليها، وهو قول زفر، وإن زوجت نفسها غير كفء فالنكاح جائز أيضاً وللأولياء أن يفرقوا بينهما»[(٤)].

ثم قال: «قال أبو بكر: وجميع ما قدمنا من دلائل الآي الموجبة لجواز

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٢٣٢). (٢) سورة البقرة، من الآية: (٢٣٠).
(٣) انظر: فتح القدير ـ مع شرحه ـ لابن الهمام الحنفي: (٣/٢٥٦).
(٤) أحكام القرآن للجصاص: (١/٤٠١).

عقدها تقضي بصحة قول أبي حنيفة في هذه المسألة»[١].

ووجه دلالة الآيات على ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله هو إسناد النكاح والتراجع إلى النساء.

قال في تفسيره للآية الثانية: «ونظير هذه الآية في جواز النكاح بغير ولي قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾، قد حوى الدلالة من وجهين على ما ذكرنا.

أحدهما: إضافة عقد النكاح إليها في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾.

والثاني: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ فنسب التراجع إليها من غير ذكر الولي. ومن دلائل القرآن على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[٢]، فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولي وفي إثبات شرط الولي في صحة العقد نفي لموجب الآية»[٣].

هذا المذهب يعارضه الكتاب والسنة وعمل جمهور السلف الصالح من الصحابة والتابعين الذين أنكروا نكاح المرأة بدون وليها. والنصوص ـ أيضاً ـ التي استدل بها الحنفية لا تؤيد مذهبهم كما سيأتي بيان ذلك. والآن نسوق بعض أدلة الجمهور بإيجاز:

قال الله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ﴾[٤].

وقال الله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ﴾[٥].

وقال عز وجل: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ﴾[٦].

ووجه الاستدلال بهذه الآيات: أن الله تبارك وتعالى أسند النكاح ووجه الخطاب إلى الأولياء، ولم يخاطب به النساء، فكأنه قال: «لا تُنكحوا أيها الأولياء موليّاتكم للمشركين». فدل ذلك على وجوب الولاية في عقد النكاح[٧].

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) سورة البقرة، من الآية: (٢٣٤).

(٣) أحكام القرآن: (١/ ٤٠٠).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (٢٢١).

(٥) سورة النور، من الآية: (٣٢).

(٦) سورة القصص، من الآية: (٢٧).

(٧) انظر: تفسير القرطبي: (٣/ ٤٩).

وعن أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي»(١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان وليّ من لا ولي له»(٢).

قال الحاكم: «وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ: عائشة، وأم سلمة، وزينب ـ رضي الله عنهن ـ»(٣). ثم سرد ثلاثين حديثاً.

وقال ابن المنذر رحمه الله: «إنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك»(٤).

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: «والعمل على حديث النبي ﷺ في هذا الباب (لا نكاح إلا بولي) عند أهل العلم من أصحاب النبي، منهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، وعائشة ـ رضي الله تعالى عنهم أجمعين ـ وغيرهم.

وهكذا رُوي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا: لا نكاح إلا بولي، منهم: سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وشُريح، وإبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم.

---

(١) ذكره البخاري في الترجمة، في: باب من قال لا نكاح إلا بولي من كتاب النكاح: (٩/ ٨٨)، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي (٢/ ٥٦٨) برقم: (٢٠٨٥)، والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي: (٣/ ٤٠٧)، برقم: (١١٠١)، وابن ماجه باب لا نكاح إلا بولي من كتاب النكاح: (١/ ٦٠٥)، برقم: (١٨٨١)، والدارمي في سننه، كتاب النكاح، باب النهي عن النكاح بغير ولي: (٢/ ٦١)، برقم: (٢١٨٨)، والحاكم كتاب النكاح: (٢/ ١٦٩) وصححه ووافقه الذهبي، وابن أبي شيبة كتاب النكاح، من قال لا نكاح إلا بولي أو سلطان: (٤/ ١٣١). وغيرهم.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي: (٣/ ٤٠٧، ٤٠٨) برقم: (١١٠٢). وقال: «هذا حديث حسن». وأبو داود، وابن ماجه برقمين: (٢٠٨٣، ١٨٧٩) من المصدرين السابقين. وغيرهم، وذكره الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود: (٢/ ٣٩٣) برقم: (١٨٣٥)، وصحيح سنن ابن ماجه: (١/ ٣١٦) برقم: (١٥٢٤).

(٣) كتاب النكاح من المستدرك: (٢/ ١٦٩).

(٤) فتح الباري: (٩/ ٩٤). وانظر: الإقناع لابن المنذر: (١/ ٢٩٧).

وبهذا يقول سُفيان الثوري، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق»[١].

وقالوا: ولأن الزواج له مقاصد متعددة، وأهداف سامية، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة، فلا تحسن الاختيار، فيفوتها حصول هذه المقاصد؛ فمنعت من مباشرة العقد وجعل إلى وليها، لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكمل[٢].

ويُجاب عن أدلة الأحناف بما يلي:

أ ـ سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾.

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عن الحسن قال: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ قال: «حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه، قال: زوجت أختاً لي من رجل فطلقها، حتى إذا انقضت عدّتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت تخطبها، لا والله لا تعود إليك أبداً، وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ فقلت: الآن أفعل يا رسول الله، قال: فزوجها إياه»[٣].

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه للحديث: «وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور إلى ذلك وقالوا: لا تزوج المرأة نفسها أصلاً، واحتجوا بالأحاديث المذكورة، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها، ومن كان أمره إليه لا يقال: إن غيره منعه منه»[٤].

---

(١) سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بوليّ: (٣/ ٤١٠، ٤١١).
(٢) انظر: فقه السنة للسيد سابق: (٢/ ١١٩).
(٣) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من قال: لا نكاح إلا بولي: (٩/ ٨٩) برقم: (٥١٣٠). وانظر: أسباب النزول للواحدي: (ص: ١١٢)، والصحيح المسند من أسباب النزول لمقبل الوادعي: (ص: ٣٧).
(٤) فتح الباري: (٩/ ٩٤).

وذكر استدلالَ الإمام أبي حنيفة على مذهبه بالقياسِ على البيع فإن المرأة تستقل به، وعقبه بقوله: «لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء»(١).

ب ـ تصريح أئمة المفسرين باستدلال الآية على المذهب الصحيح.

قد نصّ جمع من المفسرين على أن الآية تدل على صحة قول الجمهور.

ومن أقوال هؤلاء المفسرين العظام قول إمام المفسرين الطبري ـ عند تفسيره للآية ـ: «قال أبو جعفر: وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على صحة قول من قال: «لا نكاح إلا بولي من العصبة». وذلك أن الله تعالى ذكره منع الولي من عضل المرأة إن أرادت النكاح ونهاه عن ذلك. فلو كان للمرأة إنكاح نفسها بغير إنكاح وليها إياها، أو كان لها توليةُ من أرادت في إنكاحها لم يكن لنهي وليها عن عضلها معنى مفهوم، إذ كان لا سبيل له إلى عضلها. وذلك أنها إن كانت متى أرادت النكاح جاز لها إنكاح نفسها، أو إنكاح من توكله بإنكاحها، فلا عضل هنالك لها من أحد فيُنهى عاضلها عن عضلها. وفي فساد القول بأن لا معنى لنهي الله عما نهى عنه، صحةُ القول بأن لوليّ المرأة في تزويجها حقاً لا يصح عقده إلا به. وهو المعنى الذي أمر الله به الولي من تزويجها إذا خطبها خاطبها ورضيت به، وكان رضي عند أوليائها، جائزاً في حكم المسلمين لمثلها أن تنكح مثله، ونهاه عن خلافه: من عضلها، ومنعها عما أرادت من ذلك، وتراضت هي والخاطب به»(٢).

قال ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾:

«العضل يتصرف على وجوه مرجعها إلى المنع، وهو المراد ههنا؛ فنهى الله تعالى أولياء المرأة من منعها عن نكاح من ترضاه. وهذا دليل قاطع على أن المرأة لا حق لها في مباشرة النكاح، وإنما هو حق الوليّ، خلافاً لأبي حنيفة، ولولا ذلك لما نهاه الله عن منعها».

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) تفسير الطبري: (٢/ ٥٠١).

وذكر سبب نزول الآية ثم قال: «ولو لم يكن له حق لقال الله تعالى لنبيه ﷺ: لا كلام لمعقل في ذلك.

وفي الآية أسئلة كثيرة يقطعها هذا الحديث الصحيح، خرّجه البخاري.

فإن قيل: السبب الذي رويتم يبطل نظم الآية؛ لأن الولي إذا كان هو المُنكح فكيف يقال له: لا تمتنع من فعل نفسك، وهذا محال؟

قلنا: ليس كما ذكرتم، للمرأة حق الطلب للنكاح، وللولي حق المباشرة للعقد؛ فإذا أرادت من يُرضى حاله، وأبى الوليّ من العقد فقد منعها مرادها، وهذا بيّن»[(١)].

وقد ردّ الإمام القرطبي على مذهب الأحناف بوجوه عدّة مستدلاً بالكتاب والسنة، فمن كلامه رحمه الله: «فقد تعاضد الكتاب والسنة على أن لا نكاح إلا بولي»[(٢)].

ونقل عن ابن المنذر قوله: «وأما ما قاله النعمان فمخالف للسنة، خارج عن قول أكثر أهل العلم. وبالخبر عن رسول الله ﷺ نقول»[(٣)].

وبعد أن ذكر سبب نزول الآية قال: «إذا ثبت هذا ففي الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بغير وليّ لأن أخت معقل كانت ثيباً، ولو كان الأمر إليها دون وليها لزوّجت نفسها، ولم تحتج إلى وليها معقل، فالخطاب إذاً في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ للأولياء، وأن الأمر إليهم في التزويج مع رضاهنّ»[(٤)].

قال الإمام ابن كثير ـ رحمه الله عند تفسيرهِ للآية ـ: «وفيها دلالة على أن المرأة لا تملك أن تزوّج نفسها وأنه لا بد في النكاح من ولي كما قاله الترمذي وابن جرير عند هذه الآية»[(٥)].

وأما نسبة التراجع إلى الزوجين وإجازة ما تفعله المرأة بنفسها كما في آيتي سورة البقرة (٢٣٠، ٢٣٤): ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا

---

(١) أحكام القرآن: (٢/ ٢٧١، ٢٧٢). (٢) تفسير القرطبي: (٣/ ٤٩).
(٣) انظر: تفسير القرطبي: (٣/ ٥٠) وللاستزادة انظر: الإقناع لابن المنذر، باب إبطال النكاح بغير ولي، (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٩).
(٤) المصدر السابق: (٣/ ١٠٥). (٥) تفسير ابن كثير: (١/ ٢٨٩).

غَيْرَهُۥ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، دون ذكر الولي فيهما، إنما أريد به اختيار الأزواج والإشعار بأنه لا يجوز العقد عليها إلا بإذنها إن كانت بكراً واستئمارها إن كانت ثيباً.

دخول المشرك في المسجد:

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا﴾[١].

اختلف أهل العلم عند تفسيرهم للآية في حكم دخول المشرك غير المسجد الحرام من مساجد المسلمين، فذهب أهل المدينة إلى منع كل مشرك عن كل مسجد. وذهب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن الآية عامة في سائر المشركين خاصة بالمسجد الحرام، فلا يمنعون من دخول غيره من المساجد[٢].

والذي يدل عليه ظاهر القرآن هو ما ذهب إليه الشافعي وهو الصحيح، ويدل عليه ـ أيضاً ـ حديث ربط ثمامة بن أثال[٣] وهو مشرك في مسجد رسول الله ﷺ كما رواه البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «بعث النبي ﷺ خيلاً قِبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية من سواري المسجد...» إلخ[٤].

قال الحافظ: «وفي قصة ثمامة من الفوائد ربط الكافر في المسجد»[٥].

فهذا الحديث دليل قوي لهذا التفسير. ولا اجتهاد مع النص، وإذا كان ربط المشرك أو إنزاله في أفضل مسجد بعد المسجد الحرام جائزاً، فجواز ربطه

---

(١) سورة التوبة، من الآية: (٢٨).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة: (١٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وفتح القدير للشوكاني: (٢/ ٣٤٩، ٣٥٠).

(٣) هو: ثمامة بن أثال بن النعمان الحنفي أبو أمامة اليمامي، سيد أهل اليمامة، ثبت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على إسلامه لما ارتدّ أهل اليمامة، وله مواقف حميدة لتأييد الإسلام ونصرة أهله.
انظر ترجمته: في الاستيعاب: (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٩)، والإصابة: (١/ ٢٠٤).

(٤) كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة، وحديث ثمامة بن أثال: (٧/ ٦٨٨)، برقم: (٤٣٧٢).

(٥) فتح الباري: (٧/ ٦٩٠).

أو نزوله بعامة المساجد من باب أولى، وبه يتبين جواز دخول المشرك المساجد سوى المسجد الحرام.

ومع ذلك قد مشى الإمامان المفسران الجليلان ابن العربي والقرطبي - عند تفسيرهما للآية - على طريقة الفقهاء المتعصبين لمذاهبهم حيث انتصرا لمذهبهما المالكي القائل: بمنع كل مشرك عن كل مسجد، وحاولا إخضاع الآية على تأييد مذهبهم بكل ما استطاعا من النقل والعقل.

وبعد أن نقل الإمام ابن العربي رأي الشافعي عقبّه بقوله: «وهذا جمود منه على الظاهر الذي يسقط هذا الظاهر؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ تنبيه على العلة بالشرك أو النجاسة، أو العلتين جميعاً... فتعدت العلة إلى كل موضع محترم بالمسجدية»[(١)].

وأجاب عن حديث ثمامة بقوله: «قال علماؤنا: هذا الحديث صحيح، لكن النبي ﷺ قد كان علم إسلامه، هذا وإن سلمناه فلا يضرنا؛ لأن علم النبي بإسلامه في المآل لا يحكم له به في الحال»[(٢)].

وكذلك نقل القرطبي[(٣)] رحمه الله عن علماء المالكية أجوبة أخرى خالية من دليل تطمئن إليه النفس.

ومن العجيب أن الإمام القرطبي نقل كلام ابن العربي في ردّه على الشافعي ولم يعلق عليه. ولم يكن ليفعل ذلك هو وابن العربي لو لم تغلب عليهما عصبية المذهب، أو التأثر به.

قد ردّ الإمام الشوكاني على تفسير ابن العربي للآية، واستدلاله بها على مذهبه بقوله: «ويجاب عنه بأن هذا القياس مردود بربطه ﷺ لثمامة بن أثال في مسجده، وإنزال وفد ثقيف فيه»[(٤)].

---

(١) أحكام القرآن: (٢/ ٤٦٩) بتصرف يسير. (٢) نفس المصدر السابق.

(٣) انظر: تفسيره: (٨/ ٦٧، ٦٨).

(٤) فتح القدير: (٢/ ٣٥٠). وحديثُ إنزال وفد ثقيف في المسجد، رواه الإمام أبو داود في سننه عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنه قال: «أن وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله ﷺ أنزلهم المسجد..». =

٣ ـ جوّز بعض الفقهاء أن يكون قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ الوارد في سورة الحشر[١] بدلاً من قوله تعالى: ﴿وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[٢] مع أن الفصل بينهما كبير.

وإنما حمل القائل لهذا تعصبه بمذهبه الفقهي الذي يقول إن ذوي القربى لا يستحقون الفيء لقرابتهم وإنما لفقرهم إن كانوا فقراء[٣].

ومن نظائر أمثلة التعصب المذهبي في التفسير حمل بعض المفسرين المنتمين إلى مذهب معين، الآيات على نصرة مذهب إمامه وإبطال ما يخالفه من أقوال أئمة آخرين، ولو كانوا على حق، من تلكم الآيات:

قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾[٥].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾[٧].

= كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في خبر الطائف: (٣/ ٤٢١)، برقم: (٣٠٢٦).

وحكم عليه الشيخ الألباني بالضعف كما في هامش صحيح ابن خزيمة: (٢/ ٢٨٥) برقم: (١٣٢٨).

قال الخطابي: «وفي هذا الحديث من العلم أن الكافر يجوز دخول المسجد لحاجة له فيه أو للمسلم إليه». هامش المصدر قبل السابق.

(١) من الآية: (٨).

(٢) نفس السورة المذكورة، من الآية: (٧). (٣) انظر: البرهان: (١/ ٣٠٦).

(٤) سورة الفرقان، من الآية: (٤٨). وانظر: أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٣٤٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٣/ ٢٨) وما بعدها.

(٥) سورة البقرة، من الآية: (١٧٣). وانظر: أحكام القرآن للجصاص: (١/ ١١٩).

(٦) سورة الحج، من الآية: (٥). وانظر: أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٢٢٦)، ولابن العربي: (٣/ ٢٧٣).

(٧) سورة الأنعام، من الآية: (١٤١). وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧/ ٦٤) وما بعدها.

وقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾[٢].

حل حاسم للتعصب المذهبي:

ونختم هذا المبحث بكلام الحافظ ابن رجب الحنبلي الذي نعتبره علاجاً ناجعاً لعلة التقليد الشخصي، ودواءً شافياً لداء التعصب المذهبي، وحلًّا حاسماً للخلافات والمنازعات الموجودة بين أهل العلم المنتسبين للمذاهب المتعددة، فقال رحمه الله:

«فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة، وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة، فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يعظم ويقتدى به من رأي أي معظَّم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ، ومن هنا ردّ الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد، لا بغضاً له، بل هو محبوب عندهم معظَّم في نفوسهم، لكن رسول الله أحب إليهم، وأمره فوق أمر كل مخلوق، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره، فأمر الرسول أولى أن يقدم ويتبع، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفوراً له، بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه»[٣].

وما أحسن قوله رحمه الله: «وها هنا أمر خفيّ ينبغي التفطن له، وهو أن كثيراً من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً، ويكون مجتهداً فيه، مأجوراً على اجتهاده، موضوعاً عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصِر لمقالته تلك بمنزلته في

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٢٢٩). وانظر: أحكام القرآن لابن العربي: (١/ ٢٦٤).

(٢) سورة البقرة، من الآية: (١٨٧). وانظر: أحكام القرآن للجصاص: (١/ ٢٧٤ ـ ٢٨٥).

(٣) انظر: إيقاظ الهمم للفلاني: (ص: ٩٣)، وصفة صلاة النبي ﷺ: (ص: ٢٩، ٣٠).
وقد حاولت العثور على كلام ابن رجب بهذا اللفظ في مظان بعض كتبه المطبوعة فلم أوفق، غير أني وقفت على تفصيل هذا الكلام وأدلته في المصدر اللاحق لابن رجب: (٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٩).

هذه الدرجة؛ لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث إنه لو قاله غيره من أئمة الدين، لما قبِله، ولا انتصر له، ولا والى من وافقه، ولا عادى من خالفه، وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه، وليس كذلك، فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصارَ للحق، وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع، فقد شابَ انتصاره لما يظنه الحقَّ إرادة علوّ متبوعه، وظهور كلمته، وأن لا يُنسب إلى الخطأ، وهذه دسيسة تقدح في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا، فإنه فهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[(١)].

أشهر كتب التفسير بالتعصب المذهبي:

ومن أبرز كتب التفسير ـ لمفسري أهل السنة والجماعة ـ التي يظهر فيها التعصب المذهبي، بل التي صُنفت لتأييد مذهب معين من المذاهب الإسلامية:

١ ـ **أحكام القرآن**، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي المشهور بالجصاص.

٢ ـ **أحكام القرآن**، لعماد الدين أبي الحسن علي بن محمد الطبري الشافعي المعروف بالكيا الهراسي.

٣ ـ **أحكام القرآن**، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله الأندلسي المالكي المشهور بابن العربي.

انتهج هؤلاء المفسرون في تصنيف تفاسيرهم منهج الفقهاء المقلدين للمذاهب المعينة حيث فسروا آيات الأحكام ـ غالباً ـ على وفق قواعد مذاهبهم وأصولهم. وصرّح بعضهم بهذه الطريقة واعتزّ بها. وعند قراءة هذه الكتب يُلمس روح التعصب المذهبي والتعسف بكل وضوح، وأدى بهم هذا التعصب إلى رمي بعضهم بعضاً بعبارات شديدة وألقاب شنيعة لاذعة لا تليق من أمثال هؤلاء في أمثالهم من الأئمة.

فمثلاً نجد في مقدمة تفسير الكيا الهراسي ما يدل على التعصب عند

---

(١) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب: (٢/ ٢٦٧، ٢٦٨).

المؤلف حيث قرّر فيها: «إني تأملت مذاهب القدماء المعتبرين، والعلماء المتقدمين والمتأخرين، واختبرت مذاهبهم وآرءاهم ولحظت مطالبهم وأبحاثهم، رأيت مذهب الشافعي رضي الله عنه وأرضاه أسدّها وأقومها، وأرشدها وأحكمها، حتى كان نظره في كبر آرائه ومعظم أبحاثه يترقى عن حد الظن والتخمين إلى درجة الحق واليقين. ولم أجد لذلك سبباً أقوى وأوضح وأوفى من تطبيقه مذهبه على كتاب الله تعالى الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾[1]، وأنه أتيح له درك غوامض معانيه، والغوص على تيار بحره لاستخراج ما فيه، وأن الله تعالى فتح عليه من أبوابه، ويسّر عليه من أسبابه، ورفع له من حجابه ما لم يسهل لمن سواه، ولم يتأت لمن عداه فكان على ما أخبر الله تعالى عن ذي القرنين في قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ۝٨٤ فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾»[2].

وبيّن الحامل له على تأليف تفسيره ومنهجه الذي سلكه فيه فقال:

«ولما رأيت الأمر كذلك ـ [يريد رجحان مذهب الشافعي على غيره] ـ أردت أن أصنف كتاباً في أحكام القرآن، أشرح ما انتزعه الشافعي رضي الله عنه من أخذ الدلائل في غوامض المسائل، وضممت إليه ما نسجته على منواله، واحتذيت فيه على مثاله...»[3].

وعلّق عليه الدكتور محمد حسين الذهبي بقوله:

«يقرر صاحبنا هذا، وأنا لا أنكره عليه، ولا أغض من مقام الشافعي رحمه الله، ولكنني أقول: إن تقديم الكتاب بمثل هذا الكلام نطق بأن الرجل متعصب لمذهبه، وشاهد عليه بأنه سوف يسلك في تفسيره مسلك الدفاع عن قواعد الشافعي وفروع مذهبه، وإن ذلك إلى التعسف في التأويل.

وإذا لم يكفك هذا دليلاً على تعصب الرجل فدونك الكتاب لتقف بعد القراءة على مبلغ تعصب صاحبه وتعسفه»[4].

---

(١) سورة فصّلت، الآية: (٤٢).

(٢) مقدمة أحكام القرآن: (١/ ٢). والآيتان من سورة الكهف: (٨٤، ٨٥).

(٣) نفس المصدر السابق. (٤) التفسير والمفسرون: (٢/ ٤٨٧).

والإمام الجصاص حنفي متعصب مشهور بحملاته على مخالفيه من الشافعية وغيرهم.

فمثلاً عندما عرض لقول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ إلخ[١]، ذكر الخلاف الذي بين الحنفية والشافعية في حكم من زنى بامرأة، هل يحل له التزويج ببنتها أو لا؟ ثم ذكر مناظرة طويلة جرت بين الشافعي وغيره في هذه المسألة، وناقش الشافعي فيما ردّ به على مناظره، ورماه بعبارات شديدة لا تليق من مثل الجصاص في مثل الشافعي كقوله:

«فقد بان أن ما قاله الشافعي وما سلمه له السائل كلام فارغ لا معنى تحته في حكم ما سئل عنه»[٢].

وقوله: «ما ظننت أن أحداً ممن ينتدب لمناظرة خصم يبلغ به الإفلاس من الحجاج أن يلجأ إلى مثل هذا، مع سخافة عقل السائل وغباوته»[٣].

وقوله حين لم يعجبه أحد أجوبة الشافعي على سؤال مناظره: «ولو كلم بذلك المبتدؤون من أحداث أصحابنا لما خفي عليهم عوار هذا الحجاج، وضعف السائل، والمسؤول فيه»[٤].

وجاء من الشافعية أبو الحسن الكيا الهراسي مدافعاً عن مذهب الشافعي، وكان لا يقل في تعصبه لمذهبه ـ كما تقدم ـ عن الجصاص بالنسبة لمذهب الحنفية، ففند ما ردّ به الجصاص على الشافعي في هذه المسألة، كما أنه اقتص لإمامه الشافعي منه فرماه بالعبارات الساخرة، والألقاب المقذعة، والجزاء من جنس العمل، فكان مما قال في شأن الجصاص:

«فالذي ذكره يدل على أنه لم يفهم معنى كلام الشافعي رضي الله عنه، ولم يميز بين محل ومحل، ولكل مقام مقال، ولتفهم معاني كتاب الله رجال، وليس هو منهم... وقد ذكر الشافعي مناظرة بينه وبين مسترشد طلب الحق في هذه المسألة فأوردها الرازي متعجباً منها، ومنبهاً على ضعف كلام الشافعي فيها، ولا شيء أدل على جهل الرازي وقلة معرفته بمعاني الكلام من سياقه لهذه

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٢٣).

(٢) أحكام القرآن: (٢/١١٨).

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

المناظرة، واعتراضاته عليها...»[١]. ثم بدأ يشرح كلام الشافعي رحمه الله.

وقال بعد قليل: «ولم يعلم هذا الجاهل معنى كلام الشافعي رضي الله عنه فاعترض عليه بما قاله، وعجب الناس من ذلك، وقال في هذه المناظرة أعجوبة لمن تأمل. فكان كما قال القائل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

ويعلم الله تعالى أن الذي حمله لا يلتبس على من شدا من التحقيق طرفاً، غير أن فرط التعصب يعمي عين البصيرة بالمرّة، وظن الجاهل أن الشافعي رضي الله عنه، رأى القياس ممتنعاً في الضدين مطلقاً...»[٢].

وللقاضي ابن العربي المالكي عبارات تدل على حملته ومبلغ قسوته على أئمة المذاهب الأخرى وأتباعهم، فنجده في موضع من كتابه يصف الإمام أبا حنيفة بأنه كثيراً ما يترك الظواهر والنصوص للأقيسة[٣]، ويقول عنه ـ موازناً بينه وبين إمامه مالك ـ في موضع آخر:

«... ولكنه سكن دار الضرب فكثر عنده المدلس، ولو سكن المعدن كما قيّض الله لمالك لما صدر عنه إلا إبريز الدين وإكسير الملة كما صدر عن مالك»[٤].

وحمل على الجصاص عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾[٥] حيث قال:

«المسألة الخامسة:

قال أبو بكر الرازي إمام الحنفية في كتاب «أحكام القرآن» له: ليس نكاح الأمة ضرورة؛ لأن الضرورة ما يخاف منه تَلَف النفس أو تلف عضو، وليس في مسألتنا شيء من ذلك[٦].

---

(١) أحكام القرآن: (٢/ ٣٨٥).
(٢) المصدر السابق: (٢/ ٣٨٧).
(٣) أحكام القرآن لابن العربي: (١/ ١٧٦).
(٤) أحكام القرآن: (٢/ ٢٩٨).
(٥) سورة النساء، من الآية: (٢٥).
(٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص: (٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩).

قلنا: هذا كلام جاهلٍ بمنهاج الشرع أو متهكِّم لا يبالي بما يرد القول. نحن لم نقل إنه حكم نِيطَ بالضرورة، إنما قلنا: إنه حكم علق بالرخصة المقرونة بالحاجة، ولكل واحد منهما حكم يختص به، وحالة يُعتبر فيها، ومن لم يفرق بين الضرورة والحاجة التي تكون معها الرخصة فلا يُعنى بالكلام معه، فإنه معاند أو جاهل، وتقدير ذلك إتعاب للنفس عند من لا ينتفع به»[1].

فهذه الأمثلة تكفيك للدلالة على مدى تأثر التعصب المذهبي في التفسير، ولا شك أن هذه الظاهرة الخطيرة تقود المفسرَ إلى ما لا يليق به من الأدب والاحترام مع الآخر، وتدفعه إلى الخروج عن حد اللطافة والكياسة، كما قد تمنعه من النطق بالحق وتُبعده من إظهار ما هو صحيح وصواب. فنسأل الله أن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا.

وللإمام العزّ بن عبد السلام كلام نفيس في إبراز بعض ملامح المتعصبة ونفسياتهم وتعاملهم مع النصوص الصحيحة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وما أحسن كلامه ـ: «ومن العجب أن الفقهاء المقلِّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، ومع هذا يقلّده فيه، ويترك الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جموداً على تقليد إمامه، بل يتحيّل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة، نضالاً عن مقلَّده.

وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذكر لأحدهم في خلاف ما وطّن نفسه عليه، تعجّب غاية التعجب ـ من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه من تقليد إمامه، حتى ظنّ أن الحق منحصر في مذهب إمامه ـ أولى من تعجبه من مذهب غيره.

فالبحث مع هؤلاء ضائع، مفض إلى التقاطع والتدابر، من غير فائدة يجديها، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يصير عليه مع علمه بضعفه وبُعده.

---

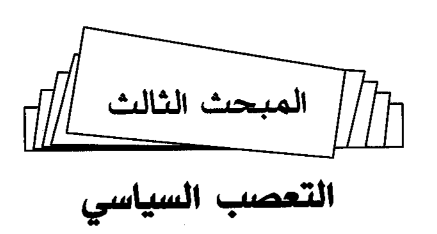
(١) أحكام القرآن: (١/ ٥٠٤).

فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه، قال: لعلّ إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه!. ولم يعلم المسكين أن هذا مُقابَلٌ بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح.

فسبحان الله! ما أكثر من أعمى التقليد بصره، حتى حمله على مثل ما ذكر. وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان، وعلى لسان من ظهر»[١].

○○○○○

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦).



التعصب السياسي

الأمثلة التطبيقية:

لما ألقت حرب صفين أوزارها انقسمت الأمة الإسلامية سياسياً إلى فرق ثلاث رئيسية:

الخوارج الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بغياً عليه واعتزلته لقبوله مبدأ التحكيم.

والشيعة الذين جددوا بيعتهم له على أن يكونوا سلماً لمن سالم وحرباً لمن حارب.

وجمهور المسلمين الذين وقفوا بجانب هاتين الطائفتين بدون أن يمسهم شيء من ابتداع التشيع والخروج.

وقد قام الجهلة من المتعصبين لهاتين الفرقتين ومن لا خلاق لهم بنصب حجر الأساس في وضع التفسير انتصاراً وترويجاً لأفكارهم السياسية الخاطئة. ففسر الشيعة كثيراً من الآيات القرآنية حسب معتقدهم السياسي، وحملوها ـ تعصباً وتعنتاً ـ على إثبات تفضيل عليّ وغيره من أهل البيت رضي الله عنهم على غيرهم من كبار الصحابة مثل أبي بكر وعمر وعثمان عليهم السلام، وكما نسبوا إليهم أقوالاً تفسيرية كثيرة ـ زوراً وبهتاناً ـ تشهد لمذهبهم وتؤيد آراءهم السياسية، كما فعل عكس ذلك الحزب المعارض لهم وهم الخوارج.

ولعل أشد الطوائف تعصباً وأكثرها نشاطاً في تفسير القرآن تفسيراً سياسياً أو مذهبياً هم الشيعة، وقد توسعوا في ذلك إلى حدٍّ يجعل الناظر في تفاسيرهم يظن أن كثيراً من القرآن الكريم ما نزل إلا لتأييد أفكارهم السياسية، وفي نصرة

ومدح أئمتهم وزعمائهم، وردّ الحقائق المنافية لأصولهم وذمّ مخالفيه من الصحابة وغيرهم. وصارت لهم في ذلك تفاسير خاصة، وغالى البعض منهم في هذا المجال مغالاة سيئة.

وعامة تأويلاتهم لكثير من النصوص القرآنية تدور في فلك الولاية والإمامة؛ ولذا قال أحد الباحثين: «وتأويلهم لكثير من آيات القرآن بالإمامة والأئمة يربو على الحصر، وكأن القرآن لم ينزل إلا فيهم، ولقد تجاوزوا في هذه الدعاوى كل معقول، وأسفُّوا في تأويلاتهم إلى ما يشبه هذيان المعتوهين، حتى قالوا: إن النحل في قوله سبحانه: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[1] هم الأئمة، ورووا عن أبي عبيد الله قال: نحن النحل التي أوحى الله إليها (أن اتخذي من الجبال بيوتاً) أمرنا أن نتخذ من العرب شيعة، (ومن الشجر) يقول: من العجم، (ومما يعرشون) يقول: الوالي»[2].

ومن أهم سمات المفسر الشيعي أنه «في تفسيره يحمل آيات النعيم والبشارة له ولشيعته من الأئمة المعصومين - في زعمه - كما يحمل آيات العذاب والتهديد على خصومه ومخالفيه. والحرب الدائرة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما هي التي عليها يعوّل ومنها يأخذ الدليل، ومن يقرأ تفسير الطبرسي والنيسابوري[3] - مثلاً - يجد تفسيراً سياسياً لفترة معينة، وكأنما أنزل القرآن للفصل بين الأمويين والعباسيين، أو أنزل لهم خاصة»[4].

يقول جولد تسيهر العالم المستشرق المشهور: «إن أعظم سخط الشيعة على مذهب أهل السنة يتركز في دائرة تفسير القرآن، ولا نتوسع هنا في

---

(١) سورة النحل، من الآية: (٦٨).

(٢) أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية للدكتور ناصر القفاري: (ص: ١٦٥)، وأحال النقل المذكور إلى تفسير القمي: (١/ ٣٨٧).

(٣) هو: أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري صاحب التفسير المشهور «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، ويظهر على تفسيره سمة الصوفية في تفسير القرآن، توفي سنة ست وأربعمائة.
انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: (ص: ٤٥)، وللداودي: (١/ ١٤٤ - ١٤٦).

(٤) اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره: (ص: ٥١، ٥٢).

الاستنباطات الفقهية التي يخرج الشيعة فيها من النص بنتائج مخالفة لما هو ثابت في الإسلام السني، بل يتجه نظرنا أساساً إلى الملابسات التي يقحمها الشيعة في آيات القرآن، والتي يزعمون أنها تصرح في نغمة من السباب واللعن بالتنبؤ عن إبعاد العلويين واضطهادهم دون حق بوساطة الخلفاء الأول، ثم بوساطة الأمويين، كما يزعمون أن القرآن يشتمل بالدلالة الصريحة على تعظيم الأئمة والإشارة إلى ظهور الإمام الثاني عشر المحتجب، إذا حان وقت ذلك، وإنما ينبغي فقط أن يحصل التفسير الصحيح.

وهم يقولون: إن ربع القرآن جعل أمر العلويين موضوعاً له، والربع الثاني يتعلق بأعدائهم، والربع الثالث يشتمل على النظم التشريعية، وأخيراً يحتوي الربع الرابع على القصص والأمثال. ويتعلق بعلي وحده سبعون آية من القرآن[1]، وإذاً يكون القرآن ـ في ذوقهم ـ إلى حد بعيد كتاباً حزبياً شيعياً.

... وإن تفسير القرآن الذي يقدَّم إلينا هنا فهو تفسير يوحي به حنق لا تحده حدود، وحقد شديد التعصب، فحيثما يذكر في مكان مّا من القرآن ما يدل على التحقير، يستخرج حمل ذلك على الخلفاء الغاصبين ـ [حسب زعمهم] ـ من غير العلويين، وأعوانهم»[2].

وإليك الآن بعض الأمثلة:

١ ـ من التفسير السياسي الشيعي المستغل ضد الأمويين ما روي أن رجلاً قام إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما بعد ما بايع معاوية رضي الله عنه، فقال له: سوَّدت وجوه المؤمنين، أو يا مسوّد وجوه المؤمنين، فقال له الحسن: «لا تؤنِّبني رحمك الله، فإن النبي ﷺ أُريَ بني أمية على منبره فساءه ذلك، فنزلت: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾[3] يا محمد نهر في الجنة، ونزلت: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾

---

(١) انظر: مقدمة مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني: (ص: ٢، ٣) حيث ذكر فيها مثل هذا الكلام، وصنف الكازراني كتابه هذا على هذا الأساس، وبالغ في تشيعه وتعصبه إلى حد جعله يحمل كتاب الله تعالى على ما لا يحتمله.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي: (ص: ٣١٢، ٣١٣). وانظر: أصول التفسير وقواعده: (ص: ٢٤٨ ـ ٢٥٠).

(٣) سورة الكوثر، الآية: (١).

﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ۝٣﴾[١]، يملكها بعدك بنو أمية يا محمد».

قال القاسم[٢]: «فعددنا فإذا هي ألف شهر لا تزيد يوماً ولا تنقص».

وممن أخرجه من أئمة الحديث، الترمذي[٣]، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث القاسم بن الفضل»[٤].

وبعد أن أورد الإمام ابن كثير تلك الرواية مشيراً إلى ضعفها واضطرابها عقبها بقوله: «ثم هذا الحديث على كل تقدير منكر جداً، قال شيخنا الإمام الحافظ الحجة أبو الحجاج المزي: هو حديث منكر.

قلت: وقول القاسم بن الفضل الحُدَّاني أنه حسب مدة بني أمية فوجدها ألف شهر لا تزيد يوماً ولا تنقص ليس بصحيح، فإن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه استقل بالملك حين سلم إليه الحسن بن علي الإمرة سنة أربعين، واجتمعت البيعة لمعاوية وسمي ذلك عام الجماعة، ثم استمروا فيها متتابعين بالشام وغيرها، لا تخرج عنهم إلا مدة دولة عبد الله بن الزبير في الحرمين والأهواز وبعض البلاد قريباً من تسع سنين، لكن لم تزل يدهم عن الإمرة بالكلية، بل عن بعض البلاد إلى أن استلبهم بنو العباس الخلافة في سنة اثنتين وثلاثين ومائة، فيكون مجموع مدتهم اثنتين وتسعين سنة، وذلك أزيد من ألف شهر، فإن الألف شهر عبارة عن ثلاث وثمانين سنة وأربعة أشهر، وكأن القاسم بن الفضل أسقط من مدتهم أيام ابن الزبير، وعلى هذا فيقارب ما قاله الصحة في الحساب، والله أعلم.

ومما يدل على ضعف هذا الحديث أنه سيق لذم دولة بني أمية، ولو أريد

---

(١) سورة القدر، الآيات: (١ ـ ٣).

(٢) هو: القاسم بن الفضل، أبو المغيرة الأزدي، الإمام المحدث، الحُدّاني البصري، كان ينزل في بني حُدّان، فعرف بهم، ولد في خلافة الوليد، وتوفي رحمه الله سنة سبع وستين ومائة.
انظر: طبقات ابن سعد: (٧/ ٢٨٣)، والسير: (٧/ ٢٩٠، ٢٩١).

(٣) كتاب تفسير القرآن، باب «ومن سورة القدر»: (٥/ ٤١٤) برقم: (٣٣٥٠).

(٤) المصدر السابق: (٥/ ٤١٥).

ذلك لم يكن بهذا السياق، فإن تفضيل ليلة القدر على أيامهم لا يدل على ذم أيامهم، فإن ليلة القدر شريفة جداً، والسورة الكريمة إنما جاءت لمدح ليلة القدر، فكيف تمدح بتفضيلها على أيام بني أمية التي هي مذمومة بمقتضى هذا الحديث وهل هذا إلا كما قال القائل:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل: إن السيف أمضى من العصا

وقال آخر:

أنت إذا فضلت امرءاً ذا براعة على ناقص، كان المديح من النقص

ثم الذي يفهم من الآية أن الألف شهر المذكورة في الآية هي أيام بني أمية، والسورة مكية. فكيف يحال على ألف شهر هي دولة بني أمية، ولا يدل عليها لفظ الآية ولا معناها، والمنبر إنما صنع في المدينة بعد مدة من الهجرة، فهذا كله مما يدل على ضعف الحديث ونكارته، والله أعلم»[١].

٢ ـ قال بعض المفسرين من الشيعة أن قول الله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴿٢٥﴾﴾[٢]، نزل في الخوارج[٣].

٣ ـ ويقابل هذا التفسير ما ادعاه الخوارج المبغضون لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أن قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾[٤]، قد نزل في علي بن أبي طالب، وأن الآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾[٥] نزلت في حق ابن ملجم قاتل علي[٦].

٤ ـ ومن التفسير السياسي ما روى بعض المفسرين من الشيعة في تفسير

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/٥٦٦، ٥٦٧). وانظر: ـ أيضاً ـ البداية والنهاية: (٦/٢٤٨ ـ ٢٥٠) حيث توسّع في الكلام على هذا الحديث.

(٢) سورة الرعد، الآية: (٢٥).

(٣) انظر: أصول التفسير وقواعده: (ص: ٢٤٨).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٠٤).

(٥) سورة البقرة، من الآية: (٢٠٧).

(٦) انظر: أصول التفسير وقواعده: (ص: ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾[١]، فالطبرسي والسيد عبد الله العلوي وغيرهما من متعصبة الشيعة حاولوا إخضاع الآية حسب معتقدهم في ولاية علي بن أبي طالب ﷺ، وبذلوا مجهوداً كبيراً لاستخلاص وجوب إمامة علي وأنه خليفة رسول الله ﷺ بلا فصل، من هذه الآية. واعتبروا الآية من أوضح الأدلة على معتقدهم هذا، ومحور كلامهم حديث موضوع لا أصل له رووه في سبب نزول الآية، خلاصته ما يلي:

... خرج النبي ﷺ إلى المسجد والناس بين قائم وراكع، فبصر بسائل، فقال النبي ﷺ: «هل أعطاك أحد شيئاً»؟

فقال: نعم... خاتم من فضة،

فقال النبي ﷺ: «من أعطاكه»؟

قال: ذلك القائم ـ وأومأ بيده إلى علي ـ

فقال النبي ﷺ: «على أي حال أعطاكه»؟

قال: أعطاني وهو راكع، فكبر النبي ﷺ ثم قرأ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾[٢].

وعند إيراد الإمام ابن كثير هذه الرواية وأمثالها قال ﷺ: «وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها»[٣].

وقد تكفل شيخ الإسلام بالرد المفصل على هذا التفسير الخاطئ في كتابه منهاج السنة[٤].

ومما قال ﷺ في الوجه الثاني من وجوه الردّ التسعة عشر: «... أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ ﷺ بخصوصه، وأن علياً لم

---

(١) سورة المائدة، الآيتان: (٥٥، ٥٦).

(٢) انظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: (٣/ ٢١٠ ـ ٢١١)، وتفسير القرآن للسيد عبد الله العلوي: (ص: ٢٦٤).

(٣) تفسير ابن كثير: (٢/ ٧٤).

(٤) انظر ـ لزاماً ـ: (٧/ ٧ ـ ٣١)، ولإجماله يراجع: (٢/ ٣٠ ـ ٣٢) من نفس المصدر.

يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع»[١].

٥ ـ ومن ذلك ما قالوا في سبب نزول آيات العتاب في قول الله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢﴾ إلخ[٢]: «إن هذه الآيات نزلت في رجل من بني أمية، كان عند النبي ﷺ فجاء ابن أم مكتوم فلما رآه تقذر منه وجمع نفسه وعبس وأعرض بوجهه عنه»[٣].

٦ ـ وأجلى بعضهم تعصبه الشديد وانحرافه البيّن في تأويل بعض الأحرف المقطعة، ففسر قول الله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ بكلام يرفضه النقل ويرده العقل، نقله عن «الحجة القائم» أنه قال في تأويل الآية:

«إن هذه الحروف من أنباء الغيب أطلع الله عليها عبده زكريا، ثم فصلها على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك أن زكريا سأل ربه أن يعلمه بأسماء الخمسة، فأهبط الله عليه جبريل عليه السلام، فعلمه إياها، فكان زكريا إذا ذكر محمداً وعلياً وفاطمة والحسن، سرى عنه همّه وانجلى كربه، وإذا ذكر الحسين خنقته العبرة، ووقعت عليه البهرة، قال ذات يوم: إلهي ما بالي إذا ذكرت أربعاً منهم تسليت بأسمائهم عن همومي؟ وإذا ذكرت الحسين تدمع عيني وتثور زفرتي؟ فأنبأه الله تعالى عن قصته، فقال: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، فالكاف اسم كربلاء، والهاء: هلال العترة، والياء: يزيد لعنه الله وهو ظالم الحسين، والعين: عطشه، والصاد: صبره، فلما سمع بذلك زكريا لم يفارق مسجده ثلاثة أيام، ومنع فيها الناس من الدخول عليه...»[٤].

٧ ـ حكى بعض العلماء أن عبيد الله الشيعي المسمى بالمهدي[٥] حين

---

(١) منهاج السنة: (٧/ ١١). (٢) سورة عبس، الآيتان: (١، ٢).
(٣) تفسير القرآن لعبد الله العلوي: (ص: ١١٩١) نقلاً من التفسير والمفسرون: (٢/ ٢٠٦).
(٤) مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، لعبد اللطيف الكازراني: (ص: ٢٣٣).
(٥) هو: أبو محمد عبيد الله المدعي أنه علوي، وقد اختلف في نسبه اختلافاً كثيراً، صاحب إفريقية أول خلفاء الفاطميين الأدعياء الكذبة. مات سنة ثنتين وعشرين وثلاثمائة.
انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (١١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

ملك إفريقية واستولى عليها، كان له صاحبان من كتامة ينتصر بهما على أمره، وكان أحدهما يسمى بنصر الله والآخر بالفتح، فكان يقول لهما: أنتما اللذان ذكركما الله في كتابه فقال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾[1]. قالوا: وقد كان عمل ذلك في آيات من كتاب الله؛ فبدّل قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[2] بقوله: كتامة خير أمة أخرجت للناس[3].

وعلّق الإمام الشاطبي على هذه الحكاية قائلاً: «ومن كان في عقله لا يقول مثل هذا؛ لأن المتسمِّيَين بنصر الله والفتح المذكورين إنما وجدا بعد مئين من السنين من وفاة رسول الله ﷺ، فيصير المعنى: إذا مت يا محمد ثم خلق هذان، ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ﴾[4]؛ فأي تناقض وراء هذا الإفك الذي افتراه الشيعي قاتله الله؟[5]».

ولقد تأثر ـ أيضاً ـ بعض المفسرين المنتمين إلى المذاهب الأربعة المشهورة، بظاهرة التعصب المذهبي السياسي حيث فسروا بعض الآيات القرآنية حسب اتجاهاتهم السياسية، وأوّلوها إلى ميولهم نحو بعض الشخصيات الإسلامية، فمثلاً نجد الإمام الجصاص يتكلف في إظهار بغضه لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وذلك عند تفسيره للآيات القرآنية التالية:

٨ ـ قال الله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۝٣٩ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ . . .﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ۝٤١﴾[6].

قال عند تفسيره لهذه الآيات: «وهو صفة الخلفاء الراشدين الذين مكنهم الله في الأرض وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وفيه الدلالة

---

(١) سورة النصر، الآية: (١).
(٢) سورة آل عمران، من الآية: (١١٠).
(٣) انظر: الموافقات للشاطبي: (٤/ ٢٢٧).
(٤) سورة النصر، الآية: (٢)، ومن الآية: (٣).
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) سورة الحج، الآيات: (٣٩ ـ ٤١).

الواضحة على صحة إمامتهم بأنهم إذا مكنوا في الأرض قاموا بفروض الله عليهم، وقد مكنوا في الأرض فوجب أن يكونوا أئمة قائمين بأوامر الله منتهين عن زواجره ونواهيه، ولا يدخل معاوية [رضي الله عنه] في هؤلاء؛ لأن الله إنما وصف بذلك المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم، وليس معاوية من المهاجرين بل هو من الطلقاء»(١).

٩ ـ وقال عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٢): «وفيه الدلالة على صحة إمامة الخلفاء الأربعة أيضاً؛ لأن الله استخلفهم في الأرض ومكن لهم كما جاء الوعد، ولا يدخل فيهم معاوية؛ لأنه لم يكن مؤمناً في ذلك الوقت»(٣).

ولا يخفى ما في هذا التفسير من التكلف والتعسف، وحصرِ حكم الآيات أو تخصيص عمومها بفترة معينة من الزمن أو الأفرادِ المعينين وإخراج الآخرين بدون دليل.

«ونكتفي بهذا القدر من الإيضاح للدلالة على وجوب إبعاد تفسير القرآن الكريم عن المناهج السياسية التي لا تقر على حال. والقرآن الكريم إنما أنزله الله تعالى لإصلاح الناس جميعاً وهدايتهم ساسةً كانوا أم قادة أم عامةً، ولا يجوز حمل آية من آيات القرآن الكريم على خليفة أو حاكم أو أمير، أو على عهد من عهودهم وذلك حرصاً على سلامة المنهج المستقيم في التفسير»(٤).

ومما سبق من الأمثلة كلها يظهر جلياً تأثير التعصب المذهبي في التفسير، كما نرى مدى محاولات المفسرين المتعصبة في إخضاع آيات القرآن الكريم لنصرة مذاهبهم، وتنزيلها على وفق أهوائهم وعقائدهم وأفكارهم السياسية.

وكم من تعصب أوصل صاحبَه إلى خروج بكتاب الله تعالى عن معانيه الظاهرة المرادة منه، وكم من تقليد أعمى قد سيطر على عقله وفكره، فأصبح

---

(١) أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٢٤٦). (٢) سورة النور، من الآية: (٥٥).
(٣) أحكام القرآن: (٣/ ٣٩٢).
(٤) أصول التفسير وقواعده، للشيخ خالد العك: (ص: ٢٥٢).

لا ينظر إلى القرآن إلا على ضوء مذهبه ولا يدرك شيئاً من معانيه إلا تحت تأثير سلطانه، ولا يأخذ منه إلا بقدر ما يؤيد أصوله وينصر مبادئه.

وفي بيان سبب ذلك التعصب المذهبي يقول الدكتور محمد حسين الذهبي[١]: «. . . وتعددت مذاهبهم وآراؤهم، فكان طبيعياً ـ وهم ينتسبون إلى الإسلام، ويعترفون بالقرآن ـ أن تبحث كل فرقة منهم على أسس من القرآن الكريم، تبني عليها مبادئها وتعاليمها، وأن تنظر إلى القرآن من خلال عقيدتها، فما رأته في جانبها ـ ولو ادعاه ـ تمسكت به، واعتمدت عليه، وما رأته في غير صالحها حاولت التخلص منه بصرفه وتأويله، بحيث لا يبقى متعارضاً مع آرائها وتعاليمها»[٢].

○○○○○

(١) وإن كان كلامه هذا في شأن فرق الخوارج ولكنه ينطبق على الفرق المتعصبة الأخرى.

(٢) التفسير والمفسرون: (٢/ ٣٣٠).

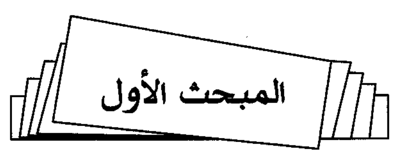
الفصل الثاني

بث الزندقة والإلحاد في الدين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الزندقة والإلحاد

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية



المبحث الأول

تعريف الزندقة والإلحاد

أولاً: تعريف الزندقة:

الزندقة لفظة فارسية معرّبة، قيل: من كلمة زندين، أي: دين المرأة، وقيل: زند معناها التفسير أو التأويل.

ومعنى الزندقة الاصطلاحي: التفسير الخارج عن الحدود الطبيعية للتأويل، وقد أطلقت عند تعريبها على تأويل نصوص القرآن أو الحديث تأويلاً يخالف المعنى المقصود مخالفة غير معقولة، أو تأويلاً منافياً للأصول الاعتقادية[١].

والزنادقة هم الذين يؤولون نصوص الكتاب والسنة تأويلاً فاسداً منافياً لأصول العقيدة الإسلامية.

وقيل: هم الذين يبطنون الكفر ويُظهرون الإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين، يفعلون ذلك استخفافاً بالدين يتقون به الناس[٢].

ثانياً: تعريف الإلحاد:

الإلحاد هو: الميل عن الحق، والإلحاد ضربان:

إلحاد إلى الشرك بالله، وإلحاد إلى الشرك بالأسباب.

فالأول: ينافي الإيمان ويُبطله، والثاني: يوهن عُراه ولا يُبطله[٣].

---

(١) انظر: القاموس المحيط: (٣/ ٢٤٢)، ودائرة المعارف الإسلامية: (١٠/ ٤٤٥) ـ مع الهامش ـ مادة (زندقة).

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٣٩).

(٣) المفردات للراغب: (ص: ٧٣٧) مادة (لحد).

والإلحاد في آيات الله: أن يوضع الكلام على غير موضعه، وقيل: هو الميل عن الآيات بالمكاء والتصدية واللغو والغلط والعناد والتكذيب فيها(١).

وملحد يطلق على كل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر، وينكر مسلّمات العقائد، أو من لا يؤمن بأي إله، فهو ينكر جميع الأديان(٢).

وكون الزندقة والإلحاد اسمين بغيضين يدلان على النفاق والدجل والكذب والباطل، يُغنينا عن سرد الأدلة في ذمهما والتنفير عنهما، وإيرادِ موقف السلف الصالح من حقيقتهما وآثارهما السيئة، ولكن نكتفي بذكر آية قرآنية دالة على الوعيد والتهديد من الله ﷻ للذين يُلحدون في آياته ﷻ، فقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾(٣).

نقل الإمام الطبري عن السلف عدة أقوال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ ثم قال: «وكل هذه الأقوال(٤) التي ذكرناها في تأويل ذلك قريبات المعاني، وذلك أن اللحد والإلحاد: هو الميل، وقد يكون ميلاً عن آيات الله، وعدولاً عنها بالتكذيب بها، ويكون بالاستهزاء مكاءً وتصدية، ويكون مفارقة لها وعناداً، ويكون تحريفاً لها وتغييراً لمعانيها. ولا قول أولى بالصحة في ذلك مما قلنا، وأن يعم الخبر عنهم بأنهم ألحدوا في آيات الله، كما عمّ ذلك ربنا تبارك وتعالى»(٥).

○○○○○

---

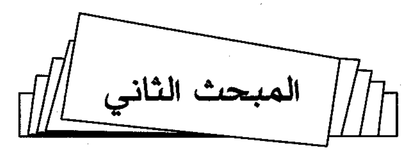
(١) انظر: تفسير الطبري: (١١/ ١١٥)، وتفسير البغوي: (٧/ ١٧٥)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ١١٠)، وفتح القدير للشوكاني: (٤/ ٥١٨).

(٢) انظر: الكليات للكفوي: (ص: ٤٩٠)، والمعجم الفلسفي: (ص: ١٩٢).

(٣) سورة فُصلت: الآية: (٤٠).

(٤) أشرنا إليها عند بيان معنى الإلحاد في آيات الله.

(٥) تفسير الطبري: (١١/ ١١٥).



الأمثلة التطبيقية

«مُني الإسلام من زمن بعيد بأناس يكيدون له، ويعملون على هدمه بكل ما يستطيعون من وسائل الكيد، وطرق الهدم، وكان من أهم الأبواب التي طرقوها ليصلوا منها إلى نواياهم السيئة: تأويلهم للقرآن الكريم على وجوه غير صحيحة، تتنافى مع ما في القرآن من هداية، وتناقض ما هو عليه من محجة بيضاء، وتهدف إلى ما سولته لهم نفوسهم من نحل خاسرة وأهواء!!.

مُني الإسلام بهذا من أيامه الأولى، ومني بمثل هذا في أحدث عصوره، فظهر في هذا العصر أشخاص يتأولون القرآن على غير تأويله، ويلوونه إلى ما يوافق شهواتهم، ويقضي حاجات في نفوسهم، فأدخلوا في تفسير القرآن آراء سخيفة، ومزاعم منبوذة، تقبلها بعض المخدوعين من العامة وأشباه العامة ورفضها بكل إباء من حفظ الله عليهم دينهم وعقولهم»[(١)].

وإليك بعض الأمثلة من الزندقة والإلحاد في التفسير:

منع الملكية الفردية:

١ ـ فسّر أصحاب نظرية اشتراكية الأموال، والقائلون بمنع الملكية الفردية قولَ الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[(٢)] حسب نظريتهم الاقتصادية، حيث قال غلام أحمد برويز[(٣)]: «يجب على الدولة الإسلامية أن تلبي جميع حاجات شعبها ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾، وبنص

(١) التفسير والمفسرون: (٢/ ٥٧٣). (٢) سورة هود، من الآية: (٦).
(٣) تقدم الحديث عن ترجمته وعن بعض أفكاره الملحدة في: (ص: ٢٣٢).

الآية تضمن الدولة جميع متطلبات شعبها، وهي التي تقول لهم: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[(١)]»[(٢)].

٢ ـ وقال في موضع آخر: «في ظل هذا النظام (نظام القرآن الاقتصادي) لا يجوز جمع المادة البتة، وقد جاء الوعيد الشديد على من يجمعها، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[(٣)].

وفي النظام القرآني لا يمكن البقاء للأموال النافلة في أيدي أصحابها، ولا يسعنا أن نتصور الملكية الفردية تحت حكم هذا النظام، بل تعمم الأرض والأموال والمصانع والتجارة للملكية الجماعية، حتى يستطيع هذا النظام القيام بتلبية ما يحتاج إليه أفراده»[(٤)].

وأكد هذا المعنى بعبارة أخرى حيث قال: «الأساس في وسائل الإنتاج هي الأرض، والقيام بمهمة إيتاء الزكاة إلى الشعب من أوليات فرائض المملكة الإسلامية، ولا يسع هذه الدولة القيام بهذا الواجب إلا بنقل هذه الوسيلة الإنتاجية من الأيدي الفردية إلى الأيدي الجماعية، فتحول ملكية الأرض إلى الدولة، وتتصرف فيه بما تراه مناسباً لتلبية متطلبات جميع المحتاجين...، وتوضع [ـ الأموال ـ] تحت تصرف الملكية المشتركة حتى تتمكن الدولة من تلبية حاجيات الشعب»[(٥)].

هذا الشرح للنظام الاقتصادي في الإسلام ما هو إلا إلغاء شرع الله تعالى، وإرضاء الحكام المنحرفين لنيل الأماني وتحقيق الأحلام، ومحاولة فاشلة لإحياء جزء من النظام المزدكي[(٦)] الذي دعا إلى اشتراكية الأرض والأموال والنساء

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: (٣١).
(٢) انظر: قرآني قوانين ـ باللغة الأردية ـ (الأنظمة القرآنية): (ص: ٥٥).
(٣) سورة التوبة، الآية: (٣٤).
(٤) المصدر السابق: (ص: ١٥٧)، وانظر ـ أيضاً ـ إنسان في كيا سُوجا؟ (ماذا فكر الإنسان): (٣٠٨)، وإسلامي معاشرت (الاجتماعية الإسلامية): (ص: ٣٤).
(٥) المصدر السابق الأول: (ص: ١٥٩).
(٦) نسبة إلى مزدك وهو الذي ظهر في أيام قباذ والد أنو شروان ملك الفرس قبل الإسلام، =

قبل الإسلام، وتدعيم للفكرة الاشتراكية المنهزمة المعادية للإسلام، التي أسسها ودعا إليها بعض المفكرين الغربيين مثل هيجل[١] وماركس[٢]، وطبقتها بعض الدول، سُميت بدول اشتراكية، وخسرت في تحقيقها وفشلت في نجاحها.

وانطبق عليها قوله تعالى: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾[٣].

ولا شك أن هذا الاستدلال من الآيات القرآنية استدلال في غير محله، بل هو متصادم مع نصوص الكتاب والسنة الدالة على جواز التملك وحيازة الأموال والممتلكات بشرط أن تكون مكتسبة بطرق مشروعة ووسائل معروفة مع أداء حق الله وحق الناس فيها، كما أنه مخالف لحقائق التاريخِ الإسلامي النيّر، والفطرةِ السليمة المحبَّبة إليها غريزة التملك سواء قلّ الشيء المملوك أو كثر.

ولا يسمح المقام لسرد الأدلة التفصيلية، نكتفي بذكر بعض الآيات القرآنية الصريحة في إثبات صحة نسبة الأموال إلى الأفراد، وجعلِها في تصرف الملكية الفردية حسب الشرع الإلهي، فمن تلكم الآيات:

قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[٤].

= وكان مزدك ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة، ولما كان أكثر ذلك إنما يقع بسبب النساء والأموال أحل النساء وأباح الأموال، وجعل الناس شركة فيهما كاشتراكهم في الماء والنار والكلأ.

انظر: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، لأبي حامد محمد الغزالي: (ص: ١٦٤).

(١) هو: جورج وليم فريدرك (١٧٧٠ ـ ١٨٣١م) يعد أكبر فلاسفة العصر الحديث في أوربا، إذ منه تستمد كلتا الفلسفتان: المادية والمثالية على اختلاف ما بينهما. انظر: موقف الإسلام من نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ ـ رسالة ماجستير في جامعة الملك عبد العزيز ـ لأحمد العوايشة: (ص: ٥٠٧).

(٢) هو: كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣م) فيلسوف الشيوعية المعاصرة، من أصل يهودي ألماني، أهم أعماله الكتابية «رأس المال» الذي يعتبر إنجيل الشيوعية الحديثة.

انظر: الموسوعة العربية الميسرة: (ص: ١٦١٥).

(٣) سورة الحج، من الآية: (١١).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (٣).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[(١)].

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾﴾[(٢)].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾[(٣)].

العمل بهذه الآيات الكريمة يستلزم صحة الملكية الفردية، وجواز التملك الشخصي لا محالة. كما توجد روايات حديثية صحيحة ثابتة تتحدث عن الملكية الفردية، وتنسبها إلى النبي ﷺ وأصحابه ﷺ. أضف إلى ذلك وجود تشريع إسلامي محكم لتوزيع ثروة المتوفى بين ورثته بعد الموت.

ولا زال واقع المجتمع الإسلامي خير شاهد على ذلك حيث يعمل بمقتضى هذه النصوص في حياته اليومية.

٣ ـ حمل البعض آية سورة هود: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ على فكره السقيم وفهمه الذميم المؤدي إلى الطعن في صحة الآية القرآنية، حيث قال:

«إن نصوص القرآن تنقسم إلى قواعد وشعارات، فالقاعدة يتساوى فيها منطوق النص ومفهومه كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾[(٤)]، أما الشعار فكثيراً ما يكون بين منطوقه ومفهومه تفاوت بعيد، وهو يعتمد على المبالغة كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾، فالقرآن قطعاً لا يعني المعنى الحرفي للآية... وإلا عجزنا عن التوفيق بين هذا المعنى الحرفي وبين مئات الملايين من البشر ماتت جوعاً»[(٥)].

وقد ردّ على هذا الإلحاد في تفسير الآية الأستاذ أحمد محمد جمال ردّاً شافياً من عدة جوانب، ومن مقتطفات كلامه رحمه الله: «إنه كلام عجيب ينم عن فهم أعجب! وبمقدار ما في كلامه وفهمه من عجب، يتغلغل في أعماقه الخطأ الأثيم، والسهو الفكري الذميم! فهو ـ أولاً ـ يجعل قاعدة أساسية من قواعد

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (١٩٥).
(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٦٢).
(٣) سورة المعارج، الآيتان: (٢٤، ٢٥).
(٤) سورة الإسراء، من الآية: (٣١).
(٥) انظر: القرآن الكريم أحكمت آياته: (٢/ ٧٩، ٨٠).

الوجود الإنساني شعاراً يعتمد ـ بزعمه ـ على المبالغة، ويقوم بين منطوقه ومفهومه تفاوت بعيد! وهو بذلك يطعن طعناً صريحاً في صحة آية من القرآن في لفظها ومعناها.

وهو ـ ثانياً ـ يكاد ينفي بلسان خفي صفة من أبرز صفات الوجود الإلهي وتلك هي «الرزق» التي تقترن دائماً بالصفة الأولى وهي «الخلق». ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾[1].

وذكر عدة آيات على إثبات صفة الرزق لله ﷻ إلى أن قال:

«فالآية: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ من الوضوح والبيان والبلاغة اللفظية والمعنوية بمنزلة رفيعة لا تنالها الفهوم السقيمة بعيب، ولا تقترب منها القلوب الملحدة بريب، مهما حاول ذلك المبطلون.

وهي لا تعني التزام الخالق سبحانه بإنزال الرزق في أفواه الكسالى، الذين لا يأخذون بالأسباب، ولا يمشون في مناكب الأرض، ابتغاء فضل الله بكد اليمين وعرق الجبين، ولا الذين يبتلون بظلم بعضهم بعضاً فيموتون جوعاً أو ظمأً، ولا أولئك الذين تمسك السماء عنهم برَّها، فلا زرع ينبت ولا ضرع يدر.. فكل ذلك له أسباب من سخط الله على خلقه، لظهور الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس.

إن الله تبارك وتعالى قال لعباده: «تراحموا»، فلم يتراحموا، وأوقدوا نار الحروب فيما بينهم، فجاع قوم وشبع آخرون! وقال لهم أيضاً: «لا تَظالموا»[2] فتظالموا، وأكل الغني مال الفقير، وطمع القوي في مال الضعيف، وقال لهم: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[3]، وآتوا إخوانكم الفقراء والضعاف

(١) سورة الروم، من الآية: (٤٠).

(٢) جزء من الحديث القدسي المشهور: «يا عبادي: إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً. فلا تظالموا...».
أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي ذر ﷺ في سياق طويل: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم: (٤/ ١٩٩٤) برقم: (٢٥٧٧).

(٣) سورة الحديد، من الآية: (٧).

والمحتاجين ﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[1] فلم يستجيبوا، وكان أن أبطرتهم الثروة والميسرة ففسدوا، وضاع إخوانهم الفقراء وجاعوا»[2].

طاعة مركز الملّة:

٤ ـ حمل بعض مروجي الإلحاد في الدين النصوصَ القرآنية التي تأمر بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وتنهى عن معصيتهما، على طاعة اصطلاحهم الخاص المحدَث «مركز الملة»، مثل قوله الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾[5] ونحوه.

ومركز الملة المزعوم عندهم: «هي السلطة العليا للدولة الحاكمة وفق القرآن، والمنفذة لأحكام الكتاب المجيد، وهي التي تشكلت في عهده عليه الصلاة والسلام، ثم في عهد خلفائه على منهاج نبوته، وهذه هي الصورة المقصودة عندنا للإسلام، وهو ما نسميه بالحكومة القرآنية، أو النظام الإسلامي، أو الحكومة الإسلامية، أو السلطة المركزية، أو مركز الملة»[6].

ومن أهم معالم هذا المركز وصلاحياته، كما تدل عليها عباراتهم المتعددة، ما يلي:

ـ يصلح مركز الملة لتعيين حكم شرعي في الأحكام التي لم يرد ذكرها في القرآن، دون أن يلتزم بما سبقه من الأنظمة.

ـ من حق من يخلف هذا النظام ألا يوافق النظام القرآني السابق في الأحكام التي عينها وفق بصيرته.

---

(١) سورة النور، من الآية: (٣٣).
(٢) القرآن الكريم: أحكمت آياته: (٢/ ٨٠، ٨٢، ٨٣).
(٣) سورة النساء، من الآية: (٥٩). (٤) سورة الأنفال، الآية: (٢٠).
(٥) سورة النور، من الآية: (٥٤).
(٦) قرآني فيصلي (الأقضية القرآنية) لغلام أحمد برويز: (٢/ ٢٢١).

ـ يتمتع هذا النظام بالتحريم والإطلاق والتقييد لما يراه غير موافق لظروفه من الأحكام القرآنية، غير أنه لا يمكنه المنع إلى الأبد.

ـ من حق هذا النظام أن يجعل بعض الأحكام ساقطة عن العمل[1].

إلحاد في آيات الحدود:

٥ ـ ومن ذلك ما ظهر من بعض المنهزمين المتأثرين بشبهات أعداء الإسلام في تفسير آيات الحدود في السرقة والزنى، حيث حمل النصوص القرآنية الآمرة بإقامة الحدود، على الإباحة والندب لا على الوجوب، وجعل الحدود مفوضة إلى ولي الأمر إن شاء أقامها وإن شاء لم يقمها، معرضاً بوجهه عن إجماع المسلمين ومؤيداً بما يتفق مع هواه، ومسايراً فكر الملحدين الذين يتهمون الشريعة الإسلامية بالقسوة والعنف في أحكامها وحدودها، وجاء ذلك في مقال كتب بعنوان: (التشريع المصري وصلته بالفقه الإسلامي)، فقال ـ بعد أن مهد لما يريد بثه ونشره من الأفكار الخاطئة ـ:

«... ولكن يبقى بعد هذا في تلك الحدود ذلك الأمر الذي سنثيره فيها، ليبحث في هدوء وسكون، فقد نصل فيه إلى تذليل تلك العقبة التي تقوم في سبيل الأخذ بالتشريع الإسلامي من ناحية تلك الحدود بوجه آخر من جديد... وسيكون هذا بإعادة النظر في النصوص التي وردت فيها تلك الحدود، لبحثها من جديد بعد هذه الأحداث الطارئة، وسأقتصر في ذلك ـ الآن ـ على ذكر ما ورد في تلك الحدود من النصوص القرآنية، وذلك قوله تعالى في حد السرقة: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٩﴾﴾[2]، وقوله تعالى في حد الزنى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ

(١) انظر: نفس المصدر السابق، ونكات قرآن (النكت القرآنية): (ص: ٧٩)، ومقام حديث (مكانة الحديث): (ص: ١٤٤) كلاهما للحافظ محمد أسلم، وشاهكار رسالت (عظمة الرسالة) لغلام أحمد برويز: (ص: ٨٤).

(٢) سورة المائدة، الآيتان: (٣٨، ٣٩).

﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾[١]، فهل لنا أن نجتهد في الأمر الوارد في حد السرقة وهو قوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾، والأمر الوارد في حد الزنى وهو قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾، فنجعل كلًّا منهما للإباحة لا للوجوب، ويكون الأمر فيهما مثل الأمر في قوله تعالى: ﴿۞ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝٣١﴾[٢]، فلا يكون قطع يد السارق حداً مفروضاً، لا يجوز العدول عنه في جميع حالات السرقة، بل يكون القطع في السرقة هو أقصى عقوبة فيها، ويجوز العدول عنه في بعض الحالات إلى عقوبات أخرى رادعة، ويكون شأنه في ذلك شأن كل المباحات التي تخضع لتصرفات ولي الأمر، وتقبل التأثر بظروف كل زمان ومكان. وهكذا الأمر في حد الزنى سواء أكان رجماً أم جلداً مع مراعاة أن الرجم في الزنى لا يقول به فقهاء الخوارج لعدم النص عليه في القرآن الكريم. وهل لنا أن نذلل بهذا عقبة من العقبات التي تقوم في سبيل الأخذ بالتشريع الإسلامي؟ مع أنا في هذه الحالة لا نكون قد أبطلنا نصاً ولا ألغينا حداً، وإنما وسعنا الأمر توسيعاً يليق بما امتازت به الشريعة الإسلامية من المرونة والصلاحية لكل زمان ومكان، وبما عرف منها من إيثار التيسير على التعسير، والتخفيف على التشديد...»[٣].

وبمثل ذلك فُسرت تلك الآيات في كتاب «الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن». قال صاحبه في تفسير آية حد الزنى: «يطلق هذا الوصف على المرأة والرجل إذا كانا معروفين بالزنى وكان من عادتهما وخلقهما فهما بذلك يستحقان الجلد»[٤].

وبهذا التأويل الباطل أيّد بعض مدّعي العلم في العهد الماضي القريب، الحكامَ والسياسيين الملحدين الذين اتهموا الشريعة الإسلامية بالقسوة والشدة،

---

(١) سورة النور، الآية: (٢). (٢) سورة الأعراف، الآية: (٣١).

(٣) مجلة السياسة الأسبوعية: (ص: ٦) من العدد السادس من السنة السادسة (٢٠ فبراير ١٩٣٧م). نقلاً من التفسير والمفسرون: (٢/ ٥٨١، ٥٨٢)، والاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم: (ص: ١٠٢ ـ ١٠٤) كلاهما للدكتور الذهبي.

(٤) الهداية والعرفان: (ص: ٢٧٤).

لمّا طلب منهم شعبهم تطبيق الشريعة الإسلامية وتنفيذ قانون الحدود الإسلامي في بلاد إسلامية دستورها الكتاب والسنة.

وهذا التفسير المغلوط البين لا أراه بحاجة إلى الرد عليه، وقد سبق بالردّ عليه الأستاذان الفاضلان: الشيخ محمد الخضر حسين[1]، والشيخ محمد حسين الذهبي[2] رحمهما الله تعالى.

إلحاد في آيات الحجاب:

٦ ـ قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾[3]. هذه الآية من الآيات الصريحة التي تأمر المؤمنات بالحجاب الشرعي الكامل.

أخرج الإمام الطبري بأسانيد صحيحة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: «هي الثياب». وأخرج بسنده الحسن عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: «والزينة الظاهرة: الوجه، وكحل العين، وخضاب الكف، والخاتم، فهذه تظهر في بيتها لمن دخل من الناس عليها»[4].

وهكذا تمام كلام ابن عباس رضي الله عنهما، ولكن كثيراً من العلماء ينقلون عنه الشق الأول، فما نسب إلى ابن عباس بأن المراد من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ الوجه والكفان، ليس مطلقاً وإنما هو مقيد في بيتها لمن دخل من الناس عليها. ومما يؤكد هذا تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا

---

(١) انظر: بلاغة القرآن له: (ص: ١٠٦ ـ ١٠٧).

(٢) انظر: التفسير والمفسرون له: (٢/ ٥٨٢، ٥٨٣).

(٣) سورة النور، من الآية: (٣١).

(٤) تفسير الطبري: (٩/ ٣٠٤، ٣٠٥)، وقول ابن مسعود أخرجه ـ أيضاً ـ الحاكم وصححه ووافقه الذهبي. انظر: المستدرك: (٢/ ٣٠٧).
والطبرانيُّ برقم: (٩١١٦)، قال الهيثمي: «رواه الطبراني بأسانيد مطولاً ومختصراً ورجال أحدها رجال الصحيح».
انظر: مجمع الزوائد: (٧/ ٨٢)، ويراجع التفسير الصحيح: (٣/ ٤٦٣).

رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾﴾[(١)]، فقد أخرج الطبري بسنده الحسن من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ويبدين عيناً واحدة»[(٢)].

وفسر الآيةَ بعضُ الداعين إلى السفور والتبرج والقائلون بأن الأصل في الإسلام السفور وليس الحجاب، حسب هواهم وميلهم المنحرف، فقال أحدهم عند تأويله الباطل للآية:

«ولله هذا القرآن العظيم في إبهامه ما ظهر من الزينة دون أن يعين مواقعه من ذات المرأة اعتباراً منه لأعراف الناس في ذلك بتطور الحياة. من هذا يظهر أن الحجاب الذي نقرره على المرأة كركن من أركان الإسلام سواء في مكثها بالمنزل أو وضع النقاب على وجهها، ليس من المسائل التي يسهل إثباتها في الإسلام بل ظاهر الآية يرشد إلى نفيه لما في ذلك من الحرج المضني»[(٣)].

وقد جاء آخر بإلحاد أخطر من هذا قائلاً: «الحجاب ليس أصلاً في الإسلام والأصل في الإسلام السفور؛ لأن مراد الإسلام العفة وهو يريدها عفة تقوم في صدور النساء والرجال لا عفة مضروبة بالباب المقفول والثوب المسدول»[(٤)].

٧ ـ فسر أحدهم قول الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾[(٥)] بقوله:

«إشارة إلى الحجاب الذي أملاه الخزي الذي صاحب الخطيئة، وقد

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: (٥٩).

(٢) تفسير الطبري: (١٠/ ٣٣٢)، وانظر: التفسير الصحيح: (٣/ ٤٦٤).

(٣) امرأتنا في الشريعة والمجتمع، للطاهر الحداد: (ص: ٣٤).

(٤) القول الفصل في الرد على محمود طه لحسين زكي: (ص: ١١٦) عن الرسالة الثانية لمحمود طه: (ص: ١٢٩). وانظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠). وللوقوف على أفكار محمود طه الضالة والرد عليها انظر رسالة صغيرة نافعة في موضوعها بعنوان: «المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية» للدكتور محمد أمان الجامي رحمه الله.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: (٢٢).

تحدثنا عن ذلك في موضعه من كتابنا (الرسالة الثانية من الإسلام) تحت عنوان الحجاب ليس أصلاً في الإسلام»[١].

وقال في الموضع المشار إليه: «فأخذا يستران عوراتهما بورق التين، يومئذٍ بدأ الحجاب فهو نتيجة الخطيئة وسيلازمها حتى يزول بزوالها إن شاء الله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾[٢]، وهو يعني قد خلقناكم وفرضنا عليكم لبس ثياب القطن والصوف وغيرهما مما يواري عوراتكم... وقوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ يعني التوحيد والعفة والعصمة المودوعة في قلوبكم قوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ يعني إلباس العفة ﴿خَيۡرٞ﴾[٣] من إلباس القطن»[٤].

الإباحية المطلقة:

٨ ـ واستدل بقول الله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحۡسَنُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٩٣﴾[٥] على الإباحية المطلقة حيث قال:

«وكلما استقامت السيرة ضاقت لذلك دائرة المحرمات وانداحت دائرة المباحات على قاعدة الآية الكريمة: ﴿مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ إِن شَكَرۡتُمۡ وَءَامَنتُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمٗا ۝١٤٧﴾[٦]، فإذا استمر السير بالسائر إلى نهايته المرجوة وهي تمام نقاء السريرة وكمال استقامته بالسيرة عادت جميع الأعيان المحسوسة إلى أصلها من الحل وانطبقت الآية الكريمة: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ إلخ»[٧].

ولم يعلم هذا الملحد في الدين أن هذه الآية الكريمة نزلت فيمن شرب الخمر ومات قبل تحريمها، كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «قالوا: يا رسول الله أرأيت الذين ماتوا وهم يشربون الخمر، لما نزل تحريم الخمر، فنزلت: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ

---

(١) تطوير شريعة الأحوال الشخصية، لمحمود طه: (ص: ٦٦).
(٢) سورة الأعراف، من الآية: (٢٦).
(٣) سورة الأعراف، من الآية السابقة.
(٤) القول الفصل: (ص: ١١٦).
(٥) سورة المائدة، الآية: (٩٣).
(٦) سورة النساء، الآية: (١٤٧).
(٧) المصدر السابق.

وَءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾»[(١)].

ومثل ذلك ثبت عن أنس بن مالك، والبراء بن عازب رضي الله عنهما مرفوعاً[(٢)].

ومن الإلحاد في الآيات القرآنية إخضاع نصوصها لتدعيم فكرة من الأفكار الغربية، أو تأييد قصة من قصص الحب والجنس والغرام، أو إثبات المذهب الغرائزي الداعي إلى ترك الغرائز تمضي في طريقها كما تشاء بدون أيّ قيد شرعيّ وسلوك أدبي، والمؤدي إلى تحريرها من وازع ديني وانعتاقها عن القيم الفطرية والمثل الإسلامية، وتخبطها في الظلم والظلام.

تأويلات إلحادية:

ويدخل في ذلك الإلحاد ادعاء التناقض في الأخبار والوقائع والقصص الواردة في القرآن الكريم، أو تأويلها تأويلاً فاسداً لا يمت إلى الحق والصدق، أو حملها على معاني الحكايات الخرافية أو الأمورِ الأسطورية أو القصص البشرية لا حقيقة لها ولا صدق فيها واعتبارها من باب التمثيل والخيال والأوهام. وزعم أن ما خوطب به أهل الكتاب من اليهود والنصارى وما خوطب به غيرهم من وثنيين وجاهليين في القرآن الكريم من أخبار تجارب ومواعظ، ليست فيها للأمة الإسلامية ـ التي نزل عليها القرآن ـ عبرة ولا موعظة ولا ذكرى من تجارب الغابرين، وعواقب المخالفين.

٩ ـ استدل كبير الزنادقة الحريري الحوراني[(٣)] بآية من القرآن الكريم على

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب: «ومن سورة المائدة» (٥/ ٢٣٨) برقم: (٣٠٥٢) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والطبري في تفسيره: (١٠/ ٥٧٧)، وصححه محققه الأستاذ أحمد شاكر. وللاستزادة انظر: الصحيح المسند من أسباب النزول: (ص: ٨٩).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ إلخ (٨/ ١٢٨) برقم: (٤٦٢٠)، وصحيح مسلم ـ بشرح النووي ـ كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب: (١٣/ ١٤٩)، والمصدر السابق الأول، وأسباب النزول للواحدي: (ص: ٢٤١، ٢٤٢).

(٣) هو: علي بن أبي الحسن بن منصور، نقل الإمام الذهبي عن بعض السلف قوله عن الحريري: «كان الحريري من أفتن شيء وأضرّه على الإسلام، تظهر منه الزندقة=

جواز الرقص حيث سئل ما الحجة في الرقص؟ قال: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١﴾[(١)].

١٠ ـ فسّر بعضهم الآيات الكريمة الدالة على عفة صاحبة موسى عليه السلام وحشمتها وحيائها في قوله تعالى: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ۝٢٤ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٢٥﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ۚ﴾[(٣)]، فسر هذه الآيات كقصة حب وجنس وإظهار عواطف الأنثى تجاه رجل، وإنشاء العلاقات والصداقات بين الجنسين في حرية تامة[(٤)].

١١ ـ حمل الآخر قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ﴾[(٥)] ـ متجاهلاً سياق الآية ـ على جواز تحرير الغرائز من القيود الدينية والأخلاق الشرعية، وعدمِ مسها بأدب وتهذيب[(٦)].

١٢ ـ واجترأ ـ جرأة آثمة ـ مستنبطاً من قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ﴾[(٧)] عادة الأقدمين الشرفاء حيث كانوا يعرضون بناتهم لضيوفهم ويعدون ذلك فضيلة لا تُذم وضيافة لا تُنكر[(٨)].

= والاستهزاء بالشرع، بلغني من الثقات أشياء يستعظم ذكرها من الزندقة والجرأة على الله، وكان مستخفاً بأمر الصلوات».
السير: (٢٣/ ٢٢٥).

(١) انظر: المصدر السابق: (٢٣/ ٢٢٥). والآية من سورة الزلزلة (١).
(٢) سورة القصص، الآيتان: (٢٤ ـ ٢٥). (٣) سورة النمل، من الآية: (٤٤).
(٤) انظر: مقال لمحمد الحسناوي المنشور بعنوان: «القصة الإسلامية والمرأة والجنس» في مجلة «حضارة الإسلام» عدد ذي القعدة ١٣٨٦هـ. نقلاً من القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٢/ ٩٧).
(٥) سورة النجم، من الآية: (٣٢).
(٦) انظر: هذا أو الطوفان، ومن هنا نبدأ كلاهما لخالد محمد خالد نقلاً من المصدر السابق: (٢/ ٩٠، ٩١).
(٧) سورة هود، من الآية: (٧٨).
(٨) كلا بل إن الشرفاء يحافظون على أعراضهم وبناتهم، وقد يفدون أنفسهم ويسفكون=

١٣ ـ ولم يكتف بهذا القدر من الافتراء على الغرائز، والجناية على القرآن، والاعتداء على النبي لوط عليه السلام وبناته الكريمات، بل أضاف إلى احتجاجه الواهي على دعوته الغرائزية تأويلاً سقيماً أثيماً لقصة امرأتي نوح ولوط عليهما السلام، اللتين قال القرآن عنهما: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾[١]، فإنه رأى أن خيانة زوجتي النبيَّين إنما كانت خيانة زوجية، ليؤيد فكرته الداعية إلى ترك الغرائز تمضي في طريقها، والقائلةَ بأن الأديان وتشديدها على الغرائز لا تغني شيئاً في التربية والتقويم، بدليل أن زوجات بعض الأنبياء قد زلت أقدامهن، وهن في كنف الصلاح والتقوى، وتحت ظل النبوة الفاضلة العفيفة الطهور[٢]!

ولا شك أنه افتراء واهن مفضوح، واتهام خارق لإجماع الأمة، وقول فاسد لا حجة له من عقل ولا نقل ولا تاريخ.

قال العلّامة الشنقيطي رحمه الله ـ عند تفسيره للآية ـ: «أجمع المفسرون هنا على أن الخيانة ليست زوجية... ولكنها خيانة دينية بعدم إسلامهن وإخبار أقوامهن بمن يؤمن مع أزواجهن»[٣].

إلحاد في القصص القرآني:

١٤ ـ أنكر أحد المنحرفين[٤] حقّية القصص والأمثال الواردة في القرآن الحكيم، وزعم أن قصص القرآن ـ وهو كلام الله عز وجل ـ يستوي هو وما كتبه ويكتبه القصاص والرواة فيما يجوز عليه من خيال وشعر وفن، وأباطيل وأساطير، ومجاراة المخاطبين، ومجاملة مشاعرهم، وموافقة معارفهم، وجعل قصص القرآن وقصص بني الإنسان في ميزان واحد، وأخضعها معاً لأحكام

= دماءهم بسبب المحافظة على العرض، والذي ذكره الملحد من سمات الديوث لا الشريف.

(١) سورة التحريم، الآية: (١٠).

(٢) انظر: المصدر السابق: (٢/ ٩١، ٩٢، ٣١٣).

(٣) أضواء البيان: (٨/ ٣٨١)، الفقرة الأخيرة نقلها عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) هو الدكتور محمد أحمد خلف الله صاحب كتاب «الفن القصصي في القرآن الكريم».

واحدة، ورأى أن الأمثال المذكورة في القرآن لا يلزم أن تكون من الحقائق الثابتة، فقد تكون من المتخيلات ومن الأساطير والأوهام[١].

قال عند حديثه عن القصة التمثيلية في القرآن:

«القصة القرآنية هي من باب التمثيل، وهو ضرب من ضروب البلاغة، وفن من فنون البيان. والبيان العربي يقوم على الحق والواقع كما يقوم على العرف والخيال. فليس يلزم في الأحداث أن تكون قد وقعت، وليس يلزم في الأشخاص أن يكونوا قد وجدوا، وليس في الحوار أن يكون قد صدر، وإنما قد يكتفي في كل ذلك أو في بعض ذلك بالفرض والخيال، ومن هنا كانت القصة التمثيلية عند المفسرين قصة فنية»[٢].

وبعد إيراده بعض التفاسير الزمخشرية الاعتزالية المبنية على التخييل والتمثيل قال:

«وننتهي من كل حديث الزمخشري على أن التمثيل من صنع الخيال وأنه موجود في كتاب الله... وهكذا نرى أن الاعتماد على عنصر الخيال أسلوب من أساليب القرآن، وأنه الأسلوب الذي دفع إليه حاجة العقل البشري إلى هذا اللون من الكلام»[٣].

وقال ـ بعد سرده بعض التفاسير المنحرفة للأستاذ محمد عبده ـ:

«وهكذا نستطيع أن ننتهي من الحديث عن هذا اللون القصصي إلى القول بأن القصة التمثيلية أو الخيالية موجودة في القرآن الكريم باعتراف أئمة التفسير من القدماء والمحدثين. وبأن القصة التمثيلية قصة أدبية وأنها تدخل تحت

---

(١) انظر: المواضع التالية من كتابه إضافة إلى تقديم الكتاب لأمين الخولي: (ص: ز).

(٢) الفن القصصي في القرآن الكريم، الطبعة الثالثة المعدلة/ ١٩٦٥م، مكتبة أنجلو المصرية بالقاهرة: (ص: ١٥٣). وللرد المفصل عليه يُراجع: الباب السابع: (ص: ٢١٣ ـ ٢٦١) من كتاب بحوث في قصص القرآن للسيد عبد الحافظ عبد ربه، والقرآن الكريم كتاب أحكمت آياته للأستاذ أحمد محمد جمال: (١/ ١٧٣ ـ ٢٣٨). وقد أنكر الشيخ محمود شلتوت على هذا الأسلوب التفسيري الباطل في تفسيره: (ص: ٤٩ ـ ٥٠، و٢٧٣ ـ ٢٧٤).

(٣) الفن القصصي في القرآن الكريم: (ص: ١٦١).

صورة من صور التعريف الأدبي للقصة وهي: «القصة هي العمل الأدبي الذي يكون نتيجة تخيل القاص لحوادث وقعت من بطل لا وجود له، أو من بطل له وجود ولكن الأحداث التي ألمت به لم تقع له أصلاً».

كما نستطيع أن نقول بأنا بعد كل ما تقدم لن نجد من يعارض في وجود القصة التمثيلية في القرآن الكريم، وأنها وليدة الخيال. . .»[1].

١٥ ـ ورأى في قصة أصحاب الكهف أنها: جاءت ردّاً على سؤال بعض المشركين للنبي عليه الصلاة والسلام بإيعاز من اليهود، واختباراً لصحة نبوته، وكان طبيعياً أن تجيئ إجابة القرآن موافقة لما يعرفه اليهود، وذكروه للمشركين، غير قاصدة الحقيقة القصصية[2].

ومما قاله وسطّره من الأباطيل والأراجيف في كتابه: إن «مذهب القرآن. . . هو بناء القصة القرآنية على عناصر يستمدها من البيئة أو من العقلية العربية. . . مصادر القصص القرآني في الغالب هي العقلية العربية، فالقرآن لم يبعد عنها إلا في القليل النادر، ومن هنا جاءت فكرة الأقدمين القائلة إن القرآن ليس إلا أساطير الأولين. . .»[3].

هذا وقد أورد بعض الرادين عليه نقولات من كتابه أشد خطراً وأعظم فساداً وأكبر افتراء على القرآن، من الذي نقلناه، وتلك النقولات لم أجدها في الطبعة التي رجعت إليها ولعلها وُجدت في الطبعات الأولى للكتاب.

وجاء طه حسين بأدهى وأمر من ذلك، حيث قال: «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أن يحدّثنا أيضاً، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي»[4].

---

(١) المصدر السابق: (ص: ١٧٠).

(٢) انظر: المصدر السابق: (ص: ٥٥ ـ ٥٦، ١٤٥ ـ ١٤٨، و٢٣٢).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٢٣٤ ـ ٢٣٥) باختصار. وانظر مثل هذا الكلام في: (ص: ١٨١ ـ ١٨٣) من نفس المصدر.

(٤) في الشعر الجاهلي: (ص: ٢٦). وللرد عليه انظر: تحت راية القرآن للرافعي: (ص: ٣٩٢ ـ ٣٩٤).

ومن مقتضيات الإيمان بكلام الله ﷻ، بل من لوازمه الاعتقاد بأن الأمثال والقصص القرآنية ليست حكايةً أدبية قابلة للنقد، أو أسطورة وهمية منسوجة من الخيال تشمل الكذب والصدق، والقبول والردّ، وإنما هي بيان صادق أمين لواقع تاريخي، لا يحتمل إلا الصدق والحق.

إلحاد في مسألة التعدد:

١٦ ـ أخضع أحدهم قول الله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[١] لفكره المنجرف ورأيه المنحرف، ألا وهو دعوة إلى إنكار تشريع الزواج من أربع، وتحريم تعدد الزوجات، أو تقييده ـ على الأقل ـ بشروط ما أنزل الله بها من سلطان حيث قال:

«إن من يتأمل نصوص القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً ...﴾، ثم من قوله في موطن آخر: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾[٢]، يجد أن القرآن الكريم يحرم تعدد الزوجات (!!) وكل ما في الأمر أن صيغة هذا التحريم وردت على عادة القرآن في عبارات هي أقصى ما يمكن من الاستدراج والتلطيف.

فإن الآية الأولى واضح لكل متذوق أنها هزء وسخرية ممن يريد تعدد الزوجات وأن فيها إيكال الأمر لمن يعلم الله أنه لا يستطيع القيام بالأمر، فمخاطبة غير المستطيع بما هو من شأن المستطيع تلك كله سخرية بالمخاطب (!!!): فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع».

إلى أن زعم «ثم في ذلك الموطن الآخر عبر هذه الفكرة تعبيراً هو من أشدّ ما يكون بياناً للواقع الذي يعلمه هو فقال: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾، و«لن» كما يقرر النحاة هي أشد أدوات النفي للمستقبل إذ تنفيه نفياً باتاً.

فالقرآن يسجل بصريح العبارة «!!» أن الاستطاعة مستحيلة، أي أن العلة

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٣).
(٢) سورة النساء، من الآية: (١٢٩).

المتوهمة للتصريح بالتعدد لن تتحقق أبداً، والمقرر عند الفقهاء من عقليين وحرفيين أنه متى زالت العلة زال المعلول».

ثم صرح برأيه فقال: «إذن فرأيي الذي ألقى الله عليه هو أني مأمور ديانة (!!) بأن أكون من معتنقي مذهب الاقتصار على زوجة واحدة»[١].

إلحاد في غاية خلق الإنسان:

١٧ ـ أنكر أحد الأدباء المنحرفين غاية خلقِ الله ﷻ الإنسانَ المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾[٢]، حيث كتب مقالاً تحت عنوان: «الغاية من وجود الإنسان» في مجلة «العصور» الصادر في عدد مايو سنة ١٩٢٨م، وجاء فيه بإلحاد خطير قائلاً:

«هذا السؤال هو أعضل المشكلات، وسر الأسرار، اكتفت الأديان بالقول بأن الغاية من خلق الإنس والجن: هي أن يعبدوا الله، فكرة حسنة، ولكنها غير صحيحة؛ إذ لو صح هذا إذن لاعتقد بجانبه بأن الله في حاجة لأن يعبده الإنس والجن، ولظهر النظام الكوني في مجموعه بمظهر شيء ما خلق إلا ليعضد الحياة الإنسانية التي يجب أن تسخر لعبادة الله. وهذا في معتقدي أبعد الأشياء عن أن يكون الغاية من وجود الإنسان»[٣].

قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره للآية المذكورة:

«هذه الغاية التي خلق الله الجن والإنس لها، وبعث جميع الرسل يدعون إليها، وهي عبادته المتضمنة لمعرفته ومحبته، والإنابة إليه، والإقبال عليه، والإعراض عما سواه»[٤].

---

(١) انظر: على مائدة القرآن للأستاذ أحمد محمد جمال: (ص: ٢٠٨) ومجلة الكويت العدد ٨ رجب ١٤٠١هـ (ص: ١١٠)، ورسالة الفتح لعبد الرحمن فراج: (٢٦٥) بواسطة اتجاهات التفسير في العصر الحديث من الإمام محمد عبده حتى مشروع التفسير الوسيط للأستاذ مصطفى محمد الحديدي الطير ـ ضمن بحوث قرآنية ـ: (ص: ٢٣٢).

(٢) سورة الذاريات، الآية: (٥٦).

(٣) ذيل الملل والنحل للشهرستاني، تأليف محمد سيد كيلاني: (ص: ١٠٠).

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: (ص: ٧٥٥).

١٨ ـ أنكر أحدهم الرق في الإسلام في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٦٧﴾[1]: «ما كان لشخص نبأً، أي ارتفع وعلا بدرجة مال أو جاه أو قوة أن يملك نفوس البشر، فرقّ ابن آدم فاحشة كبرى قصاصها القتل»[2].

ولا شك أن هذا التفسير وأمثاله إلحاد في آيات الله، وتقوُّل على كلام الله ﷻ، وإبطال معاني النصوص القرآنية، وتحريف للكلم عن مواضعه، وظهور الإلحاد في هذه الأمثلة ووضوحه يغنينا عن الرد عليه.

الباعث على التفسير الإلحادي:

والباعث على هذا التفسير الإلحادي هو كما وضحه الدكتور محمد حسين الذهبي بقوله: «اندفع هؤلاء النفر من المؤولة إلى ما ذهبوا إليه من أفهام زائفة في القرآن بعوامل مختلفة، فمنهم من حسب أن التجديد ولو بتحريف كتاب الله سبب لظهوره وشهرته، فأخذ يثور على قدماء المفسرين ويرميهم جميعاً بالسفه والغفلة ثم طلع على الناس بجديده في تفسير كتاب الله... جديد لا تقره لغة القرآن، ولا يقوم على أصل من الدين.

ومنهم من تلقى من العلم حظاً يسيراً، ونصيباً قليلاً، لا يرقى به إلى مصاف العلماء، ولكنه اغتر بما لديه، فحسب أنه بلغ مبلغ الراسخين في العلم، ونسي أنه قل في علم اللغة نصيبه، وخف في علم الشريعة وزنه، فراح ينظر في كتاب الله نظرة حرة لا تتقيد بأي أصل من أصول التفسير، ثم أخذ يهذي بأفهام فاسدة، تتنافى مع ما قرره أئمة اللغة وأئمة الدين، ولأول نظرة يتضح لمن يطلع عليها أنها لا تستند إلى حجة، ولا تتكئ على دليل.

ومنهم من لم يرسم لنفسه نحلة دينية، ولم يسر على عقيدة معروفة، ولكنه

---

(١) سورة الأنفال، الآية: (٦٧).

(٢) رسالة الفتح لعبد الرحمن فراج: (ص: ٦٥) نقلاً من اتجاهات التفسير في العصر الحديث لمصطفى الطير ـ ضمن بحوث قرآنية ـ: (٢٣١)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١١٥٢).

لعبت برأسه الغواية، وتسلطت على قلبه وعقله أفكار وآراء من نحل مختلفة، فانطلق إلى القرآن وهو يحمل في قلبه ورأسه هذه الأمشاج من الآراء، فأخذ يؤوله بما يتفق معها تأويلاً لا يقرره العقل ولا يرضاه الدين.

هؤلاء جميعاً خاضوا في القرآن على عماية، فلم يراعوا في فهمه قوانين البلاغة، ولم يدخلوا إلى تفسيره من باب السنة الصحيحة، وحسبوا أنهم أرضوا ضمائرهم، وأنصفوا البحر الحر، والرأي الطليق»[(١)].

ويصدق على أمثال هؤلاء الملحدين في آيات القرآن قول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[(٢)]، كما ينطبق عليهم قول رسول الله ﷺ فيما رواه عنه الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان ﷺ: «... لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه»[(٣)].

وما أحسن كلام الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في أمثال هؤلاء حيث قال:

«ومنه ـ [ظواهر التعالم] ـ تعالم التافهين، الفاشلين في التحصيل ـ بله التحقيق ـ بتفسير كتاب الله تعالى، إذ أمَرَّتهم السّنون ولما يبرزوا، فسلكوا ذلك المنحى ليظهروا.

وقد قيل: (إذا كنت خاملاً فتعلَّق بعظيم).

وقيل: (ما أنصفَ القارة مَن باراها).

فهل سمعت بمفسِّر مُتعالمٍ كذّاب؟

وهل سمعتَ بمفسِّر جاهلٍ لا يدري السنة ولا يحفظ الكتاب؟

وهل سمعت بمفسِّر يُحمِّل آيات التنزيل ما لا يخطر على بال؟

كل هذا قد جُمع في هذا العصر، قليلِ الرَّشاد، كثير الفساد، لا يألَف مُتعلمه من الوصمة والعاب.

---

(١) التفسير والمفسرون: (٢/ ٥٧٣، ٥٧٤). (٢) سورة الجاثية، من الآية: (٢٣).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، وإنه يأرز بين المسجدين: (١/ ١٢٨) برقم: (٢٣١).

واسمع شكوى أجلَّة الشيوخ من هذا النعاق.

واقرأ أصله في: أصول التفسير، وفواتح كتب المفسرين، كتفسير ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ، وتفسير ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ...»[١].

«ويتميز اللون الإلحادي في التفسير ـ والحمد لله ـ بقلة بل ندرة المؤلفات الكاملة فيه إذ اقتصر أصحابه على تفسير آيات من هنا وهناك حسب الموضوع الذي يتطرقون إليه فيستشهدون بآيات من القرآن ـ ملحدين ـ بتأويلها...

ومن أكثر أصحاب التأويلات الباطلة والآراء الجديدة العجيبة التي يقف المسلم فيها حائراً يعضّ بنان الأسف والندم وهو يعلم علماً يكاد يتيقنه أن صاحب هذه الآراء غير مقتنع، ولكنه لأمر في نفسه امتطى صهوة[٢] هذه التأويلات ذلكم الشيخ أحمد حسن باقوري»[٣].

مظان التفسير الإلحادي:

ومن أهم مظان التفسير الإلحادي كتب غلاة الصوفية والباطنية[٤]، وكتب بعض المعاصرين المنحرفين[٥] مثل: «**الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن**» لمحمد أبو زيد، و«**امرأتنا في الشريعة والمجتمع**» للطاهر الحداد، و«**المرأة الجديدة**» و«**تحرير المرأة**» كلاهما لقاسم أمين، و«**رسالة الفتح**» لعبد الرحمن فراج[٦].

---

(١) التعالم وأثره على الفكر والكتاب: (ص: ٥٣).

(٢) صهوة كل شيء: أعلاه، والصهوة: موضع السرج من ظهر الفرس.
انظر: لسان العرب: (١٤/ ٤٧١)، والمعجم الوسيط: (١/ ٥٢٧) مادة: (صها).

(٣) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١٠٦٥).

(٤) ستأتي أمثلة منها بعنوان «تأويلات الصوفية والباطنية» ـ إن شاء الله ـ بعد فصل لاحق: (ص: ٧٥١).

(٥) وللاطلاع على أسماء بعضهم وأفكارهم الإلحادية يراجع الفصل الثالث بعنوان: «بين الكفر والإيمان»، والرابع بعنوان: «الحركات الإلحادية بين المسلمين المعاصرين» من ذيل الملل والنحل لمحمد سيد كيلاني: (ص: ٨١ ـ ١٠٩).

(٦) للوقوف على ما جاء في هذه الرسالة من الإلحاد انظر: اتجاهات التفسير في العصر الحديث لمصطفى الطير ـ ضمن بحوث قرآنية ـ: (ص: ٢٢٢ ـ ٢٣٢)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١١٤٨ ـ ١١٥٦).

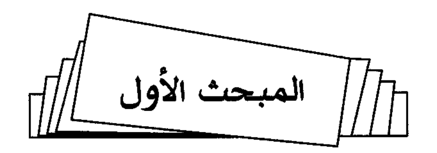
الفصل الثالث

نصرة الأهواء ونشر البدع

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف أهل البدع من النصوص الشرعية

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية



المبحث الأول

موقف أهل البدع من النصوص الشرعية

قد سبق تعريف البدعة والهوى والمبتدعة، وأقوالُ أهل العلم من السلف الصالح في ذم البدعة والتحذير من أهلها في الفصل التاسع من الباب الأول، فلا داعي لإعادتها هنا.

نكتفي في هذا المبحث بإيراد موقف أهل البدع وأصحاب الأهواء من نصوص الشريعة بصفة عامة ونصوص القرآن الكريم بصفة خاصة، وهذا يُطلعنا على شيء من طريقة انتصارهم للأهواء ونشرهم للبدع، كما نتعرف من خلال هذا المبحث مدى تلاعبهم بالنصوص وإخضاعها لما تهوى أنفسُهم.

منهج أهل البدع في التلقي والاستدلال:

من منهج أهل البدعة في التلقي والاستدلال أنهم يعارضون نصوص الوحي بالآراء والأهواء، فهم يقبلون من الكتاب والسنة ما يؤيد بدعهم ويوافق مذهبهم، ويحتجون به اعتضاداً لا اعتماداً، ويستدلون به انتصاراً للهوى ودفعاً للخصم لا استرشاداً ولا اهتداءً به، فيكون استشهادهم بالنصوص لتأكيد صحة ما قرروا بالهوى وبطلان ما نفوا مما جعل دارساً لمنهجهم يتساءل:

«هل كان استشهادهم بالقرآن الكريم قائماً على أسس علمية تضع القرآن الكريم أساساً أولياً للأسس التي يقوم عليها المنهج، أو أنهم اكتفوا بأن يكون القرآن هدفاً للنصرة وموئلاً للاستشهاد دون أن يكون الأساس الأول من الناحية المنهجية؟»[1].

(١) الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية، ليحيى هاشم فرغل: (١٣٦).

ويردّ أهل البدعة ما يخالف آراءهم وأهواءهم بالتأويلات الباطلة والتفسيرات الخاطئة والقياسات الفاسدة، كما أنهم لا يبالون من كتمان النصوص الصحيحة الصريحة المخالفة لبدعهم وأهوائهم وإخفائِها من أعين الناس، أو لبسِها بمعان غير صحيحة وغير مرادة عند الشارع.

ذكر أهل العلم موقف أهل البدعة من النصوص ـ على تفاوت البدعة والاختلاف أهلها ـ بأقوالهم المتعددة، ومن ذلك ما قال الإمام **وكيع بن الجراح** رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[(١)].

وقال الإمام **ابن حزم** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا أرق ديناً ممن يوثّق رواية إذا وافقت هواه، ويوهنها إذا خالفت هواه، فما يتمسك فاعل هذا من الدين إلا بالتلاعب»[(٢)].

ووضّح **شيخ الإسلام** عليه رحمة الله تعامل المبتدعة مع النصوص القرآنية والأحاديث النبوية حيث قال: «ومن المعلوم أنك لا تجد ممن يرد نصوص الكتاب والسنة بقوله إلا وهو يبغض ما خالف قوله، ويود أن تلك الآية لم تكن نزلت، وأن ذلك الحديث لم يرد، ولو أمكنه كشط ذلك من المصحف لفعله. قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا خرجت حلاوةُ الحديث من قلبه. وقيل عن بعض رؤوس الجهمية ـ إما بشر المريسي أو غيره ـ أنه قال: ليس شيء أنقص لقولنا من القرآن، فأقِرّوا به في الظاهر، ثم صرِّفوه بالتأويل. ويقال إنه قال: إذا احتجوا عليكم بالحديث فغالطوهم بالتكذيب، وإذا احتجوا بالآيات فغالطوهم بالتأويل. ولهذا تجد الواحد من هؤلاء لا يحب تبليغ

---

(١) رواه الدارقطني بسنده: أحمد بن محمد عن إبراهيم بن عبد الله السلولي أبي سالم عن أبيه.
سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة: (١/ ٢٦) برقم: (٣٢).

(٢) المحلى بالآثار: (٤/ ١٨٠).

النصوص النبوية. بل قد يختار كتمان ذلك والنهي عن إشاعته وتبليغه خلافاً لما أمر الله به ورسوله من التبليغ عنه»[١].

وبيّن الفرق بين موقف أهل السنة وموقف أهل الأهواء من النصوص بقوله:

«والألفاظ نوعان: نوع يوجد في كلام الله ورسوله، ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله. فَيُعرف معنى الأول ويُجعل ذلك المعنى هو الأصل ويعرف ما يعنيه الناس بالثاني، ويردّ إلى الأول هذا طريق أهل الهدى والسنة، وطريق أهل الضلال والبدع بالعكس، يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه.

ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لا بد أن يلبس فيه حقاً بباطل...»[٣].

وقال أيضاً: «إن السلف كان اعتمادهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق واختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً. صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها

---

(١) درء التعارض: (٥/ ١٧٢، ١٧٣)، وتقدم قول بشر المريسي في: (ص: ٤٥٣).
(٢) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٣٥٥).
(٣) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٦١، ١٦٢).

تأولوه؛ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك. والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع مَن قَصَدَ ردها كيف أمكن، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل يدفع منازعه عن الاحتجاج بها»[١].

كما رأى شيخ الإسلام وجود البدع وانتشارها سبباً كبيراً من أسباب الاختلاف في التفسير حيث قال: «والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه. وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به وتأولوه على غير تأويله»[٢].

وقال في موضع آخر: «وأهل البدع سلكوا طريقاً آخر ابتدعوها اعتمدوا عليها، ولا يذكرون الحديث، بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتضاد لا للاعتماد»[٣].

منهج المبتدعة في رد النصوص:

وقال: «وغالب أهل البدع... يدفعون عن نفوسهم الحجة: إما برد النقل، وإما بتأويل المنقول. فيطعنون تارة في الإسناد، وتارة في المتن، وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمين بحقيقة السنة التي جاء بها الرسول، بل ولا بحقيقة القرآن... وعامة البدع والأهواء إنما تنشأ من هذين الأصلين ـ [الخروج عن السنة والتكفير بالذنوب والسيئات] ـ أما الأول فشبه التأويل الفاسد أو القياس الفاسد: إما حديث بلغه عن الرسول لا يكون صحيحاً، أو أثر عن غير الرسول قلده فيه ولم يكن ذلك القائل مصيباً، أو تأويل تأوله من آية من كتاب الله أو حديث عن رسول الله ﷺ صحيح أو ضعيف، أو أثر مقبول أو مردود ولم يكن التأويل صحيحاً، وإما قياس فاسد أو رأي رآه اعتقده صواباً وهو خطأ.

---

(١) المصدر السابق: (١٣/ ٥٨ ـ ٥٩).

(٢) مقدمة في أصول التفسير: (ص: ٩١) بتحقيق محمود نصّار.

(٣) منهاج السنة النبوية: (٧/ ٣٧).

فالقياس والرأي والذوق هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من المتفقهة.

وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة والمحدثة والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة.

وأما التكفير بذنب أو اعتقاد سني فهو مذهب الخوارج.

والتكفير باعتقاد سني مذهب الرافضة والمعتزلة وكثير من غيرهم»[(١)].

وذكر الإمام **الشاطبي** رحمه الله تلاعب المبتدعة النصوص وجعلهم إياها حسب أهوائهم وآرائهم بقوله: «... سمي أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك...»[(٢)].

وجاء مثل ذلك في كتابه «الموافقات»[(٣)].

وقد بيّن الإمام **ابن أبي العز** رحمه الله موقف أهل البدعة من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة حيث قال ـ موازناً بين طريقتي أهل السنة والجماعة وأهل البدعة ـ:

«كل فريق من أرباب البدع يَعرض النصوصَ على بدعته، وما ظنَّه معقولاً، فما وافقه قال: إنه مُحكم، وقبله واحتج به، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثمّ ردّه، وسمى ردَّه تفويضاً، أو حرّفه، وسمى تحريفه تأويلاً، فلذلك اشتدّ إنكار أهل السنة عليهم.

وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوا بمعقول، ولا قول فلان...»[(٤)].

طرقهم الثلاث لرد النصوص:

فخلاصة الكلام أن موقف أهل البدعة والهوى من النصوص الشرعية لا يخلو من إحدى طرق ثلاث:

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/ ٧٣ ـ ٧٤).
(٢) الاعتصام: (٢/ ١٧٦).
(٣) انظر: (٣/ ٢٩٠) بتحقيق الشيخ مشهور.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية: (٢/ ٥٠٠).

الأولى:

ردّ النصوص وتكذيبها إن كانت أحاديث نبوية، وبخاصة أحاديث الآحاد.

الثانية:

أو صرفها عن ظواهرها التي وضعت لها وإبطال معانيها المرادة بها، بأنواع من التحريفات والتمحلات، ويسمون ذلك تأويلاً، وإنما هو تحريف للكلم عن مواضعه، وصرف المعنى عن حقيقته.

الثالثة:

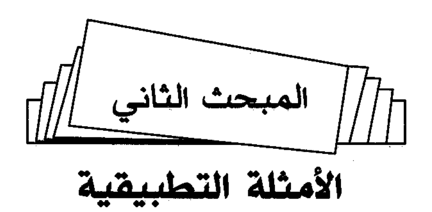
أو إبقاؤها على ظواهرها مع اعتقاد نفي مقتضى الظاهر، ويسمون ذلك تفويضاً، فيتلون الألفاظ من غير تدبر ولا فهم مستقيم كالذين: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾[1].

يتضح مما سبق أن لاتباعِ الأهواءِ ونصرة البدع دور كبير وأثر بالغ للوقوع في الخطأ في تفسير النصوص القرآنية. وفي المبحث التالي نقف على شيء من النماذج على ذلك.

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (١٣/ ٦٣، ٦٨، ١٤٢)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (١/ ٣٥٨).



الأمثلة التطبيقية

استدلال باطل بجواز اتخاذ القبور مساجد:

١ ـ استدل القائلون بجواز اتخاذ القبور مساجد وبناء القباب على المقابر ومآثر السلف بقول الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾[1].

ووجه استدلالهم بالآية أن الذين قالوا هذا القول كانوا نصارى على ما هو مذكور في كتب التفسير، فيكون اتخاذ المسجد على القبر من شريعتهم، وشريعة من قبلنا شريعة لنا إذا حكاها الله تعالى ولم يعقبها بما يدل على ردّها كما في هذه الآية.

قال أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري ـ الذي ألف كتاباً في استحباب بناء المساجد والقباب على القبور ـ: «والدليل من هذه الآية إقرار الله تعالى إياهم على ما قالوا وعدم رده عليهم»[2].

---

(١) سورة الكهف، من الآية: (٢١).

(٢) إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور: (ص: ٥١). ذلك الكتاب الذي وصفه الشيخ الألباني رحمه الله بحق بأنه: «من أغرب ما ابتلي به المسلمون في هذا العصر، وأبعد ما يكون عن البحث العلمي النزيه.. فإنه قبر كل الأحاديث المتواترة في تحريم بناء المساجد على القبور».
انظر: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد: هامش: (ص: ٥٥، ٥٦). وقد ردّ الشيخ على الاستدلال الباطل بالآية في الموضع نفسه. ولأبي الكلام آزاد رحمه الله مقال مفصل بعنوان «حكم البناء على المقابر والمآثر» في رد مزاعم المبتدعة في هذه المسألة، قد كتبه ـ باللغة الأردية ـ لما أقام أهل البدعة ـ في الهند ـ ضجة كبيرة ضد حكام نجد والديار المقدّسة الذين أمروا بانهدام القباب والمزارات الكائنة في مكة=

وقد أبطل العلّامة الآلوسي استدلال المبتدعة بالآية، ومما قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«واستُدل بالآية على جواز البناء على قبور العلماء واتخاذ مسجد عليها، وجواز الصلاة في ذلك!.. وهو قول باطل عاطل، فاسد كاسد». ثم ذكر الأدلة على إبطال الاستدلال المذكور، وقال: «وبالجملة لا ينبغي لمن له أدنى رشد أن يذهب إلى خلاف ما نطقت به الأخبار الصحيحة والآثار الصريحة، معولاً على الاستدلال بهذه الآية، فإن ذلك في الغواية غاية وفي قلة النُّهى نهاية، ولقد رأيت من يبيح ما يفعله الجهلة في قبور الصالحين من إشرافها وبنائها بالجص والآجر وتعليق القناديل عليها والصلاة إليها والطواف بها واستلامها والاجتماع عندها في أوقات مخصوصة، إلى غير ذلك محتجاً بهذه الآية الكريمة... وكل ذلك محادة لله تعالى ورسوله ﷺ، وابتداع دين لم يأذن به الله عَزَّ وَجَلَّ»[(١)].

وما أحسن كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي عند شرحه حديث: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[(٢)]، حيث استدل بالآية عكس استدلال المبتدعة، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد دلّ القرآن على مثل ما دلّ عليه هذا الحديث، وهو قول الله عَزَّ وَجَلَّ في قصة أصحاب الكهف: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ فجعل اتخاذ القبور على المساجد من فعل أهل الغلبة على الأمور، وذلك يُشعر بأن مستنده القهر والغلبة واتباع الهوى، وأنه ليس من فعل أهل العلم والفضل المتبعين لما أنزل الله على رسله من الهدى»[(٣)].

= المكرمة والطائف، كان يُشدّ إليها الرحال وكانت مظاهر الشرك والبدع. فجزاهم الله خيراً على تمسكهم بعقيدة التوحيد واتباع السنة حيث طهّروا أرض الحجاز المباركة من الشركيات والخرافات.

يُراجع: تبركات آزاد لغلام رسول مهر: (ص: ٢٤٠ ـ ٣١٧).

(١) روح المعاني: (١٥/٢٣٨ ـ ٢٣٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يُكره من اتخاذ المساجد على القبور: (٣٨) برقم: (١٣٣٠)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور..: (١/٣٧٦) برقم: (٥٢٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر: (٣/١٩٣).

إباحة الربا القليل:

٢ ـ ومن ذلك استدلال بعض من غلب عليه الهوى، أو انخدع بآراء المستشرقين بقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ﴾(١) على تحري هذه الصورة من الربا خاصة، حيث قالوا: إن الربا المحرّم هو الربا الفاحش، وذلك لأن الله تعالى لم يمنع من أكل الربا إلا إذا كان أضعافاً مضاعفة. أما إذا كان الربا مضبوطاً ومحدداً بسعر معقول فيجوز، ولا يعتبر الفائدة البسيطة ـ في البنوك والمعاملات التجارية ـ رباً ولا حراماً(٢).

حاولوا بذلك أن يجدوا تخريجاً للمعاملات الربوية التي يقع التعامل بها في المصارف، أو صناديق التوفير أو نحوها.

والحق أن الآية لا تدل على قصر الربا على الأضعاف المضاعفة؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ﴾ ليس لتقييد النهي، بل هو وصف لحال المشركين، وذكر ما كانوا عليه من العادة توبيخاً لهم بذلك.

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: (١٣٠).

(٢) ومن أصحاب هذا الرأي الأستاذ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد رشيد رضا، والسيد أحمد خان، والشيخ عبد العزيز جاويش، والشاه محمد جعفر فلواروي.
انظر: نابغة الشرق: جمال الدين الأفغاني لمحمود أبو رية: (ص: ٩٨)، وتفسير المنار: (٤/ ١٢٣، و١٠/ ٤٣٤)، وموسوعة الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد عبد المنعم الجمال: (ص: ٤١٣)، وتطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية للدكتور سامي: (٢٣٢)، وكمرشل انترست كي فقهي جيثيت ـ باللغة الأردية ـ (الحكم الفقهي للفائدة التجارية) للفلواروي. وبعد فترة من كتابة هذه السطور كنتُ أطالع كتاب «بزم أرجمنداان» ـ باللغة الأردية ـ (مجلس النبلاء) للكاتب الكبير الشيخ محمد إسحاق بهتي ـ والكتاب يحوي على تراجم كبار الشخصيات الإسلامية الكائنة في شبه القارة الهندية وجهودهم الدينية والتعليمية والعلمية المتنوعة، والكتاب نافع وماتع في موضوعه ـ وفي أثناء قراءتي في هذا الكتاب وقفت على تعليق يتعلق بكتاب الفلواروي أحببت أن أشير إليه وهو أن الشيخ بهتي الذي هو من أقدم أصدقاء الفلواروي ومعارفه، قد ذكر أن الشاه الفلواروي قد تغيّر موقفه عن هذا الرأي وصرّح بتحريم الربا بجميع أنواعه وأشكاله، وكان ذلك بعد نشر كتابه المذكور.
انظر: بزم أرجمنداان: (ص: ٣٨٧). ولكن مما يُلتفت إليه أن هذا الرجوع لم يُشر إلى مصدره الشيخ بهتي كما أنني لم أقف عليه في كتاب من كتب الفلواروي.

كما قال الإمام الشوكاني في تفسيره: إن «قوله تعالى: ﴿أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ ليس لتقييد النهي لما هو معلوم من تحريم الربا على كل حال، لكنه جيء به باعتبار ما كانوا عليه من العادة التي يعتادونها في الربا... والمبالغة في هذه العبارة تفيد تأكيد التوبيخ»(١).

وللشيخ محمود شلتوت كلام ممتع في دحض شبهات العصريين أهل الأهواء في استباحة الربا القليل، ومما قاله رَحِمَهُ اللهُ عند تفسيره للآية ـ بعد ذكره شبهتهم حول الآية ـ:

«وهذا قول باطل، فإن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أتى بقوله: ﴿أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ توبيخاً لهم على ما كانوا يفعلون، وإبرازاً لفعلهم السيئ، وتشهيراً به، وقد جاء مثل هذا الأسلوب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(٢)، فليس الغرض أن يحرم عليهم إكراه الفتيات على البغاء في حالة إرادتهن التحصن، ولأن يبيحه لهم إذا لم يردن التحصن، ولكنه يبشع ما ويشهر به، ويقول لهم: لقد بلغ بكم الأمر أنكم تكرهون فتياتكم على البغاء وهن يردن التحصن، وهذا أفظع ما يصل إليه مولى مع مولاته، فكذلك الأمر في آية الربا، يقول الله لهم: لقد بلغ بكم الأمر في استحلال أكل الربا أنكم تأكلونه أضعافاً مضاعفة فلا تفعلوا ذلك، وقد جاء النهي في غير هذه مطلقاً صريحاً، ووعد الله بمحق الربا قلّ أو كثر، ولعن آكله ومؤكله، وكاتبه وشاهديهِ، كما جاء في الآثار، وآذن من لم يدعه بحرب الله وحرب رسوله ﷺ، واعتبره من الظلم الممقوت، وكل ذلك ذكر فيه الربا على الإطلاق دون تقييد بقليل أو كثير»(٣).

٣ ـ ومن ذلك احتجاج بعضهم المفرِّط بنصوص الرحمة والمغفرة، قبل

---

(١) فتح القدير: (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، ولمزيد وجوه الرد على هذا الاستدلال الخاطئ راجع: تفسير القاسمي: (٢/ ٢٢٧)، وحاشية جامع البيان للشيخ عبد الله الغزنوي: (ص: ١٠١)، وفي ظلال القرآن: (٤/ ٧٤)، والتدابير الواقية من الربا في الإسلام للأستاذ الدكتور فضل إلهي: (ص: ٦٨ ـ ٧١).

(٢) سورة النور، من الآية: (٣٣).

(٣) تفسير القرآن الكريم له: (ص: ١٥٠ ـ ١٥١).

أن يقع في المعصية أو بعد الوقوع بها، دون خوف من الله ولا حياء ولا توبة.

بدعة الاحتفال بمولد النبي ﷺ:

٤ ـ أخضع مروّجو بدعة الاحتفال بمولد النبي ﷺ بعض الآيات القرآنية لهواهم حيث قالوا: إن «الفرح به ﷺ مطلوب بأمر القرآن من قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾[1]، فالله تعالى أمرنا أن نفرح بالرحمة، والنبي ﷺ أعظم الرحمة، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾[2]، كما جعلوا قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[3] ضمن أدلتهم على ثبوت بدعتهم حيث قالوا: «يظهر منه أن الحكمة في قص أنباء الرسل عليه تثبيت فؤاده الشريف ﷺ بذلك، ولا شك أننا اليوم نحتاج إلى تثبيت أفئدتنا بأنبائه وأخباره، أشد من احتياجه ﷺ»[4].

معنى الوسيلة:

٥ ـ فسّر بعضهم الوسيلة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾[5] بذوات الصالحين من الأنبياء والأولياء ومشايخ الطرق وغيرهم، وجاههم وحقوقهم عند الله. فيقصدون بالدعاء والاستغاثة والاستعانة سواء كانوا أحياء أم أمواتاً حاضرين أم غائبين»[6].

والصحيح أن المقصود بالوسيلة هنا هو الرغبة إلى الله ﷻ والتقرب إليه بالطاعة والعبادة لله وحده، والعمل الصالح الذي يُرضيه، والتحري إلى مكارم الشريعة، والتزين بالأخلاق الإسلامية، ونبذِ ما يعارضها من القول والعمل، فهذا هو المفهوم للآية الذي يتفق مع ما فسر به الآية أئمة التفسير[7]. ولم ينقل

---

(١) سورة يونس، من الآية: (٥٨).

(٢) انظر: حول الاحتفال بالمولد النبوي الشريف لمحمد علوي مالكي نقلاً من: حوار مع المالكي في رد منكراته وضلالاته للشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع: (ص: ٥١). والآية من سورة الأنبياء: (١٠٧).

(٣) سورة هود، من الآية: (١٢٠).

(٤) المرجع السابق: (١٠١ ـ ١٠٢).

(٥) سورة المائدة، من الآية: (٣٥).

(٦) انظر: جواهر المعاني: (١/٢١٧).

(٧) لمعنى الوسيلة راجع: تفسير الطبري: (٤/٥٦٧)، وتفسير ابن كثير: (٢/٥٥).

عن أحد من المفسرين المعتمدين أنه فسر الآية بما حملها عليه المتأخرون من التوسل بذوات الصالحين.

قال شيخ الإسلام: «فالوسيلة التي أمر الله أن تبتغى إليه وأخبر عن ملائكته وأنبيائه أنهم يبتغونها إليه هي ما يتقرب به إليه من الواجبات والمستحبات... وما ليس بواجب ولا مستحب لا يدخل في ذلك سواء كان محرماً أو مكروهاً أو مباحاً... فجماع الوسيلة التي أمر الله الخلق بابتغائها هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول ﷺ، لا وسيلة لأحد إلى الله إلا ذلك»[١].

قال الآلوسي رحمه الله عند تفسيره للآية: «واستدل بعض الناس بهذه الآية على مشروعية الاستغاثة بالصالحين وجعلِهم وسيلة بين الله تعالى وبين العباد، والقسم على الله تعالى بهم، بأن يقال: اللهم إنا نُقسم عليك بفلان أن تعطينا كذا، ومنهم من يقول للغائب أو الميت من عباد الله الصالحين: يا فلان ادع الله تعالى ليرزقني كذا وكذا، ويزعمون أن ذلك من باب ابتغاء الوسيلة... وكل ذلك بعيد عن الحق بمراحل»[٢].

ومن المعلوم أن التوسل ببركة بعض المخلوقين مثل النبي ﷺ من البدع المنكرة؛ لأن التوسل من العبادات التوقيفية ولم يثبت في الشرع المطهر ما يدل على جوازه في المخلوقين أو حقهم أو جاههم أو بركتهم[٣]، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ»[٤].

إثبات علم الغيب للرسول ﷺ:

٦ ـ وفسّر قول الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[٥] مُثبتاً عقيدة أهل البدعة أن الرسول ﷺ يعلم الغيب حيث قال: «... ويكون الرسول ﷺ شهيداً على صدق أمته وعدالتهم، الذي هو مُطلع على أحوال أمته اطلاعاً كاملاً»[٦].

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (ص: ٧٩، ٨٠).
(٢) روح المعاني: (٦/ ١٢٤ ـ ١٢٥).
(٣) للتفصيل انظر: فتاوى اللجنة الدائمة: (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٤).
(٤) مضى تخريج الحديث في: (ص: ٢٩٧). (٥) سورة البقرة، من الآية: (١٤٣).
(٦) التفسير العثماني: (ص: ٢٧) هامش: (٣).

٧ ـ وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ﴾[1]:
«... جاء في الحديث أن أعمال الأمة تُعرض على النبي ﷺ كل يوم، ويشكر الله بعد أن رأى الأعمال الصالحة ويستغفر للمسيئين بعد اطلاعه على الأعمال السيئة»[2].

بيعة مشايخ الطرق:

٨ ـ وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[3] أشار إلى جواز طريقة مشايخ الطرق في أخذ البيعة من مريديهم حيث قال: «إن الرسول ﷺ كان يأخذ البيعة من أصحابه على الإسلام أحياناً، وعلى الجهاد أحياناً، وعلى عمل الخير أحياناً كما جاء في صحيح مسلم (وعلى الخير)، **وبيعة مشايخ الطرق مندرجة تحت هذا اللفظ، إذا كانت بطريقة مشروعة**»[4].

ولسائل أن يسأل: هل لكم دليل شرعي على جواز أصل هذه الطرق المُحدثة، فضلاً عن مشروعية بيعةِ مشايخها وأصحابها؟

أصناف عمل أهل البدعة:

إن عمل نصرة البدع والأهواء يشتمل على أصناف متعددة من أهل البدعة، ليس المقام لحصرها واستيعابها وتصنيفها، وقد سبق ذكر بعضها في المباحث المتعددة من الرسالة، وفيما يلي نشير إلى أهم الأصناف وأشهرها يجمعهم الإعراض عن الكتاب والسنة وإخضاع النصوص حسب أهوائهم وبدعهم انتصاراً وترويجاً لها:

١ ـ قول من جعل اتباع الآباء والأجداد في أصل الدين هو المرجع إليه دون غيره، حتى ردّوا بذلك براهين الرسالة، وحجة القرآن، ودليل العقل.

٢ ـ رأي الإمامية في اتباع الإمام المعصوم ـ في زعمهم ـ وإن خالف ما

---

(١) سورة النحل، من الآية: (٨٩).
(٢) المصدر السابق: (ص: ٣٦٦) هامش: (٧)، وانظر مثل هذا الأسلوب في: (ص: ٥٥٢) هامش: (١).
(٣) سورة الفتح، من الآية: (١٠).
(٤) المصدر السابق: (ص: ٦٨١) هامش: (١٣).

جاء به النبي المعصوم حقاً، وهو محمد ﷺ، فحكموا الرجال على الشريعة ولم يحكموا الشريعة على الرجال، وإنما أنزل الكتاب ليكون حكماً على الإطلاق والعموم.

٣ ـ الفرقة المهدوية التي جعلت أفعال مهديِّهِم حجة، وافقت حكم الشريعة أو خالفت.

٤ ـ رأي المقلدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو الشريعة، بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، فلا يأخذون قولاً حتى يكون موافقاً لرأي إمامهم، مع أن هؤلاء الأئمة المتبعة مذاهبهم يرفضون هذا التعصب ويدفعون هذا التولي. وقد يؤدي الغلو في التقليد إلى إنكار لما أجمع الناس على ترك إنكاره.

٥ ـ من جعل أقوال إمام من أئمة أهل الزهد والتصوف هي الحجة والدليل، ويردّ كل ما خالفها، فيتخذها ديناً وشريعة لأهل الطريقة، وإن كانت مخالفة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، أو مخالفة لما جاء عن السلف الصالح، بحجة أن إمامه قد ثبتت ولايته، فلا تتصور مخالفته للكتاب والسنة بحال.

٦ ـ من عارض الشريعة برأيه وقياسه، وجعل ذلك أصلاً يعتمد عليه، ويرد إليه كل نزاع، ويدخل فيهم أهل الكلام والمنطق من المعتزلة وغيرهم.

٧ ـ اعتماد أعمال جمهور الناس، وجعلها أصلاً يحاكم الناس إليه، ولو كان ذلك مخالفاً للشريعة مخالفة صريحة، وهذا مما عمت به البلوى حتى ظنّ بعضهم أن التوسل والاستغاثة والاستعانة بالمخلوقين هو السنة المأثورة والعمل الصالح يرجى قبوله.

وتناسى هؤلاء أن المقصود الصحيح تحكيم الشريعة ـ الكتاب والسنة ـ والتحاكم إليها، ووزن الأقوال والأفعال والأحوال والأشخاص بها، لا العكس وهذا هو الدين الذي بعث الله تعالى به رسوله ﷺ[1].

---

(١) انظر: الاعتصام: (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٥٥)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) بتصرف.

من أبرز تفاسير المبتدعة التي ألفت لنصرة البدع المتنوعة:

كل فرقة من الفرق المبتدعة حاولت أن تجعل مستنده من الكتاب وأن تلصق نسبة بدعتها إليه؛ فلذا اجترأ كثير من أهل البدعة في تفسير كتاب الله ﷻ لينزلوا النصوص القرآنية على أصولهم البدعية وأفكارهم الخاطئة، فمن أشهر تفاسير أهل البدعة الذين أظهروا من عملهم التفسيري أن القرآن الكريم كأنه ما نزل إلا لتأييد آرائهم وأهوائهم، ما يلي:

١ ـ **تنزيه القرآن عن المطاعن**، للقاضي عبد الجبار المعتزلي المتوفى سنة (٤١٥هـ).

٢ ـ **غرر الفوائد ودرر القلائد**، لأبي القاسم علي بن الطاهر الشيعي المعتزلي المتوفى سنة (٤٣٦هـ).

٣ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المعتزلي المتوفى سنة (٥٣٨هـ).

٤ ـ **مجمع البيان لعلوم القرآن**، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي الشيعي المتوفى سنة (٥٣٨هـ).

٥ ـ **هميان الزاد إلى دار المعاد**، لمحمد بن يوسف إطفيش الخارجي الأباضي المتوفى سنة (١٣٣٢هـ)[1].

ومن أهم كتب التفسير أو الحواشي التفسيرية التي ألفّها علماء أهل البدعة، وأصحاب الفرق الباطلة، والنحل الفاسدة في شبه القارة الهندية، لنصرة بدعهم المتنوعة ونشر أهوائهم الزائفة، ما يلي:

١ ـ **تفسير القرآن**، للسيد أحمد خان.

٢ ـ **تفسير بيان للناس**، لمولوي أحمد دين الأمرتسري.

٣ ـ **ترجمة القرآن الكريم مع الحواشي التفسيرية**، لمولوي عبد الله جكرالوي.

---

(١) كتاب «التفسير والمفسرون» ـ المجلد الثاني منه خاصة ـ حافل بذكر تفاسير المبتدعة.

٤ ـ **تفسير القرآن بآيات الفرقان**، لمولوي حشمت علي اللاهوري.

٥ ـ **ترجمة وتفسير القرآن**، لعبد الله خان اللاهوري.

٦ ـ **خزينة القرآن**، لمرزا غلام أحمد القادياني (مؤسس القاديانية).

٧ ـ **مذكرات تفسيرية متفرقة**، لمرزا محمود أحمد القادياني.

٨ ـ **تفسير بيان القرآن**، لمولوي محمد علي اللاهوري.

٩ ـ **ترجمة القرآن مع الحواشي**، لمولوي مقبول أحمد الشيعي.

١٠ ـ **التذكرة**، للعلّامة عنايت الله خان المشرقي. (وله طبعة عربية).

١١ ـ **(عام فهم) تفسير القرآن**، لخواجة حسن نظامي الصوفي.

١٢ ـ **تفسير، الآيات**، لمفتي محمد دين وكيل.

١٣ ـ **تفسير برهان القرآن**، لرحمت الله طارق.

هذه الكتب ألفت باللغة الأردية وكان لها تأثير لا يُنكر في نفوس ضِعاف عوام المسلمين الناطقين بهذه اللغة في معظم مناطق جنوب آسيا، وكل مؤلف من مؤلفي هذه الكتب فسّر الآيات القرآنية ـ غالباً ـ لنصرة بعض أفكاره الخاطئة ونشر نظرياته الباطلة، وأخضع النصوص التي تُصادم بدعه وتخالف أهواءه ـ مخالفة صريحة ـ حسب معتقده الباطل. واستخدم لذلك الغرض المذموم طرق التحريف والتأويل المذكورة في المبحث الأول وغيرها من أنواع التأويل الفاسد وأجناس التحريف الباطل.

أبرز البدع في تفاسيرهم:

ومن أبرز البدع البارزة والأهواء الخطيرة التي انتصر لها أصحابها في مؤلفاتهم المتنوعة وغيَّروا معاني القرآن الكريم لترويجها ما يلي:

١ ـ إنكار الغيبيات الواردة في القرآن الكريم إنكاراً كلياً أو جزئياً، أو تأويلها تأويلاً فاسداً.

٢ ـ الدعوة إلى تفسير القرآن بالقرآن فقط بدون الرجوع إلى السنة، وكان ذلك الادعاء من الركائز الأساسية والأسباب الأولية لظهور فتنة إنكار السنة في تلك القارة.

٣ ـ التحاكم إلى العقل والانقياد له انقياداً كاملاً، وتفضيله على النقل الصحيح في كثير من القضايا الإسلامية.

٤ ـ ترويج العادات الموروثة والتقاليد المنقولة من ديانة الهندوس وحضارتهم وإلباسها إلباساً إسلامياً ليبقى عوام المسلمين على تلك الجهالات ظانِّينها كجزء من الدين، وهو ليس بدين.

٥ ـ تحريض الناس وحثهم على الولاء لاستعمار الإنجليز البريطاني بحمل بعض الآيات القرآنية على النصرة لهم والإخضاع لحكمهم.

٦ ـ إلغاء حكم الجهاد الإسلامي، أو حصره في صورة دفاعية، ومن ثم إصدار الفتاوى لعدم جواز بدء الجهاد لتحرير البلاد من الاستعمار الكافر والعدوان الغاشم.

٧ ـ تأييد لبعض الأفكار الباطلة والتيارات الهدّامة والنظريات الخاطئة من النصوص القرآنية، مثل عقائد الفئة القاديانية الخارجة والمخرجة عن ملة الإسلام، وعقائد المتصوفة القبورية الداعية إلى الاستغاثة والاستعانة بغير الله والطواف حول الأضرحة ونحوها من البدع والمنكرات. أعاذنا الله تعالى من الأهواء المضلة والبدع الضالة.

وحال هؤلاء المتعالمين هو كما وصفهم العلّامة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ قال بعد شرحه للحديث: «من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ».

«أما في عصرنا فقد نابت نوائب، ونبتت نوابت، ممن استُعبدوا لآراء المبشرين وأهوائهم، وممن جهلوا لغة العرب إلا كلام العامة وأشباههم، وجهلوا القرآن فلم يقرأوه، ولا يكادون يسمعونه إلا قليلاً، وجهلوا السنة، بل كانوا من أعدائها، وممن سخروا من علم علماء الإسلام، وسفَّهت أحلامهم، ومَرَدت ألسنتهم على قَولَة السوء في سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين ومن

بعدهم، بل لا يؤمنون بالغيب إلا قليلاً. هؤلاء وأشباههم وأمثالهم اجترؤوا على العَبَث بالقرآن، واللعب بالسنة، فعَرضوا لتفسير القرآن وزعموا لأنفسهم الاجتهادَ الجاهل، يفتون الناسَ ويُعلمونهم اللعب والعبث، وينزَعون من قلوبهم الإيمان. لا أقول إن هؤلاء وأولئك يفسرون القرآن بأهوائهم، فإنهم أضعف من أن تكون لهم أهواء وأشد جهلاً، بل بأهواء سادتهم ومعلميهم من المبشرين والمستعمرين أعداء الإسلام...»[١].

وقد قام نخبة ممتازة من علماء أهل السنة الغيّورين على القرآن بردّ ونقد هؤلاء «المتفسرين» وتفسيراتهم الخاطئة في مؤلفاتهم المتعددة. وعلى رأسهم شيخ الإسلام أبو الوفاء ثناء الله الأمرتسري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي ألّف عدّة كتب في مجال التفسير، وتناول الردّ البالغ على أهل الأهواء والبدع من خلال كتبه المتعلقة بالتفسير، التالية:

١ ـ **التفسير الثنائي**، طُبع في ثماني مجلدات مراراً باللغة الأردية.

٢ ـ **تفسير القرآن بكلام الرحمن**، مطبوع، باللغة العربية، ويُعتبر أول تفسير ـ في الهند ـ التزم فيه بمنهج «القرآن يُفسر بعضه بعضاً» كما صرّح به العلّامة السيد سليمان الندوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣ ـ **بيان الفرقان على علم البيان**، مطبوع (غير كامل).

٤ ـ **البطش القدير على التفسير الكبير**، لمرزا محمود أحمد القادياني (رسالة صغيرة مطبوعة باللغة الأردية).

ولأبي الوفاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصنفات كثيرة، ورسائل متنوعة، ومقالات تفسيرية كانت تصدر في مجلته المشهورة بـ «أخبار أهل حديث» بعنوان: «التفسير بالرأي»، تعرّض فيها للردّ على المبتدعة بأنواعهم المتعددة وأجناسهم المختلفة[٢].

---

(١) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير: (هامش ١/٤٦).

(٢) وللاستزادة انظر: جهود شيخ الإسلام أبي الوفاء ثناء الله الأمرتسري لزميلنا الأخ عبد اللطيف الكندي الكشميري رسالة ماجستير تقدم بها صاحبها في قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية، ومقال «جهود الشيخ الأمرتسري التفسيرية» لمحمد عزير البهاري، المنشور في: «الحياة الثنائية» ـ بالأردية ـ لمؤلفه محمد داود راز الدهلوي: (ص: ٥٤٠ ـ ٥٥٧)، وكتاب «بزم أرجمندان» ـ باللغة الأردية ـ لمحمد إسحاق بهتي: (ص: ١٤٩ ـ ١٥١).



الفصل الرابع

تأويلات الصوفيةِ والباطنيةِ للآيات

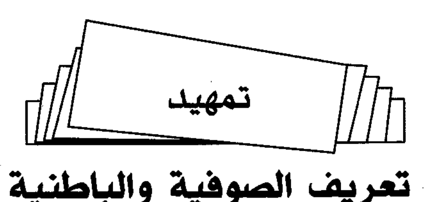
ويتضمن تمهيداً وثلاثة مباحث:

التمهيد: تعريف الصوفية والباطنية وبعض آرائهم عن القرآن الكريم

المبحث الأول: التعريف بالتفسير الصوفي

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التحذير من التفسير الصوفي والباطني المذمومين

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية


تمهيد

تعريف الصوفية والباطنية

أولاً: الصوفية:

وقع الاختلاف بين العلماء في أصل كلمة «التصوف» واشتقاقه وماهيته، وكثرت الأقاويلُ فيه، كما تضاربت آراء أهل التصوف في تعريف الصوفية، وتعارضت أقوالهم فيه. ولا يكادون يتفقون على شيء في هذا الباب، وقد أدرك هذه الحقيقة المتصوفة أنفسهم حتى قال الدكتور عبد الحليم محمود ـ أحد كبار الصوفية في العصر الحديث ـ: «ولم ينته الرأي فيه إلى نتيجة حاسمة بعد»(١).

ولا بأس بنقل عبارات مختصرة عن الباحثين في موضوع التصوف.

فقيل: إن التصوف مشتق من الصوف؛ وذلك لأن الصوفية خالفوا الناس في لبس فاخر الثياب فلبسوا الصوف تقشفاً وزهداً.

وقيل: إنه من الصفاء؛ وذلك لصفاء قلب المريد، وطهارة باطنه وظاهره عن مخالفة ربه.

وقيل: إنه مأخوذ من الصفة التي ينسب إليها جماعة من الصحابة المعروفون بأهل الصفة.

وقيل: إنه لفظ جامد غير مشتق.

وأرجح الأقوال وأقربها إلى العقل قول من قال: بأن الصوفي نسبة إلى الصوف، وأن المتصوف مأخوذ منه أيضاً، فيقال: تصوَّف إذا لبس الصوف(٢).

---

(١) أبحاث في التصوف ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته: (ص: ١٥٣).

(٢) انظر: التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، للدكتور زكي مبارك: (١/ ٥١)، =

والصوفية على أنواع وأقسام وطرق، حصرها هنا خارج عن بحثنا، نشير إلى أشهر طرقهم وسلاسلهم، وهي: التيجانية، والرفاعية، والشاذلية، والنقشبندية، والجشتية، والسهروردية، والقادرية، والختمية.

وأما الخلاف والشقاق والعداء القائم فيما بينهم فحدّث عنه ولا حرج يكاد يُكفر بعضهم بعضاً.

ثانياً: الباطنية:

الباطنية اسم لمجموعة من الفرق الضالة والنحل الفاسدة، وسموا بذلك؛ لأنهم يقولون: إن للنصوص ظاهراً وباطناً ولكل تنزيل تأويلاً، ولهم ألقاب وأنواع كثيرة منها: القرامطة، والخُرّمية، والإسماعيلية، والنصيرية، والدروز، والبديعية، والنزارية، والمستعلية، والبابية، والبهائية، والبهرة، والآغاخانية وغيرها. وهم يقولون: إنه لا بد في كل عصر من إمام معصوم قائم بالحق يرجع إليه في تأويل الظواهر، ولهم معتقدات باطلة وأهواء فاسدة هدموا بها الشريعة[1].

لخّص أبو حامد الغزالي القول في تعريف الباطنية: «مذهب ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، ومفتتحه حصر مدارك العلوم في قول الإمام المعصوم»[2].

وهذه النزعة الباطنية تهدف ـ بلا ريب ـ إلى فتح أبواب وطرق ينفذ منها أهل الزيغ والضلال إلى سن سبل جديدة ومناهج خطيرة في التفسير تحت ستار التأويل الباطني.

«والحق أن هذه الطائفة لا يمكن أن تكون في عداد طوائف المسلمين،

= والتصوف لمصطفى عبد الرزاق: (ص: ٥٧ ـ ٦٢)، والتصوف: المنشأ والمصادر للشيخ إحسان إلهي ظهير: (ص: ٣٤ ـ ٣٥).

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني: (١/٢٢٨)، وكتاب أساس التأويل للنعمان القاضي: (ص: ٢٨)، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه لمحمد بن الحسن الديلمي: (ص: ٢١)، والإسماعيلية للشيخ إحسان إلهي ظهير: (ص: ٤٧٨، ٧٢٢).

(٢) فضائح الباطنية: (ص: ٣٧).

وإنما هي في الأصل جماعة من المجوس رأوا شوكة الإسلام قويةً لا تقهر، وأبصروا عزة المسلمين فَتيَّةً لا تُغلب ولا تُكسر، فاشتعلت بين جوانحهم نار الحقد على الإسلام والمسلمين، ورأوا أنه لا سبيل لهم إلى الغلبة على المسلمين بقوة الحديد والنار، ولا طاقة لهم بالوقوف أمام جيشهم الزاخر الجرار، فسلكوا طريق الاحتيال الذي يوصلهم إلى مآربهم وأهوائهم؛ ليطفئوا نور الله بأفواههم، وخفي على هؤلاء الملاحدة أن الله متمم نوره ولو كره الكافرون»[١].

احتيال الباطنية بتأويل القرآن الكريم على هدم الإسلام، الذي أصبح قذى في أعينهم وشجى في حلقومهم، وتهجّمُهم على النصوص القرآنية بغير علم ولا هدى، جعلنا نذكرهم هنا لنتعرّف على شيء من ضلالاتهم وأباطيلهم وأحقادهم الدفينة ضد الإسلام والمسلمين، وإلا هم أحق ألا يُذكروا بخُبثهم المعروف ومكرهم المعلوم عند كل صاحب علم وذي بصيرة.

تُعدّ الباطنية أكثر الفرق شهرة بالتأويل الفاسد، وأكثرها إغراقاً فيه، ولهم أصول اعتبروها ديناً وعقيدة لهم، ثم عمدوا إلى نصوص القرآن وتكلفوا في تأويلها تكلفاً لا يساعدهم عليه العرف اللغوي ولا العرف الشرعي؛ لذا نرى من المناسب أن نتعرض - باختصار - هنا لمعتقدهم الأساسي الذي أقاموا عليه مبنى تأويلاتهم الفاسدة وشبهاتهم الواهنة، ألا وهو اعتقادهم في القرآن خاصة وفي نصوص الشرع الأخرى عامة، أن لها ظاهر وباطن. ففسروا القرآن بغير المعروف عن الصحابة والتابعين والأئمة المفسرين المهديين.

هل للنصوص ظاهر وباطن؟

قد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا السؤال بشيء من التفصيل، نُجمله فيما يلي:

إن دعوى الظاهر والباطن في النصوص فيها من الإجمال والإشكال ما يحتاج معه إلى التفصيل والبيان:

فالباطن إما أن يراد به علم الأمور الباطنة، مثل العلم بما في القلوب من

---

(١) التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: (٢/ ٢٥٢).

المعارف والأحوال، والعلم بالغيوب التي أخبرت بها الرسل، وإما أن يراد به العلم الباطن، أي الذي يبطَن عن فهم أكثر الناس، أو عن فهم مَن وقف مع الظاهر ونحو ذلك.

فأما **الأول** فلا ريب أن العلم منه ما يتعلق بالظاهر كأعمال الجوارح، ومنه ما يتعلق بالباطن كأعمال القلوب، ومنه ما هو علم بالشهادة وهو ما يشهده الناس بحواسهم، ومنه ما يتعلق بالغيب، وهو ما غاب عن إحساسهم.

والناس متفاضلون في هذا العلم تفاضلاً عظيماً؛ فلهذا كان في حقائق الإيمان الباطنة وحقائق الغيب التي أخبرت بها الرسل ما لا يعرفه إلا خواص الناس، فيكون هذا العلم باطناً من جهتين:

الأولى: من جهة كون المعلوم باطناً.

الثانية من جهة كون هذا العلم باطناً لا يعرفه أكثر الناس. ثم إن الكلام في العلم يدخل فيه من الحق والباطل ما لا يدخل في غيره، فما وافق الكتاب والسنة فهو حق، وما خالف ذلك فهو باطل كالكلام في الأمور الظاهرة.

وأما **الثاني** وهو أن يراد بالباطن العلم الخفي الذي يبطن فهمه عن أكثر الناس فهو على نوعين:

أحدهما: باطن يخالف العلم الظاهر.

الثاني: باطن لا يخالف العلم الظاهر.

أما **الأول**: فباطل، ومدَّعيه إما ملحد زنديق، أو جاهل ضال، وهو مثل ما يدعيه الباطنية القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم ممن وافقهم من الفلاسفة وغلاة المتصوفة والمتكلمين.

وأما **الثاني**: وهو الباطن الذي لا يخالف العلم الظاهر، فالكلام فيه كالكلام في العلم الظاهر، قد يكون حقاً وقد يكون باطلاً، ويُعرف ذلك بموافقته للكتاب والسنة أو مخالفته لهما، فإن علم أنه حق قبل، وإن عُلم أنه باطل ردّ وإلا أمسك عنه[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٦) بتصرف. وأيضاً: الموافقات للشاطبي: (٤/ ٢٠٨) وما بعدها.

قال الإمام أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مع ولوعه بالتصوف ـ: «ويُعلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولاً ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر. ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن يدعي البلوغ إلى صدر البيت قبل مجاوزة الباب، أو يدّعي فهم مقاصد الأتراك من كلامهم وهو لا يفهم لغة الترك، فإن ظاهر التفسير يجري مجرى تعليم اللغة التي لا بد منها للفهم»(١).

وللإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ كلام طويل في موضوع الظاهر والباطن ذكره في كتابه: «الموافقات»، إجماله كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحاصل هذا الكلام أن المراد بالظاهر هو المفهوم العربي، والباطن هو مراد الله تعالى من كلامه وخطابه، فإن كان مراد من أطلق هذه العبارة ما فسر، فصحيح ولا نزاع فيه، وإن أرادوا غير ذلك فهو إثبات أمر زائد على ما كان معلوماً عند الصحابة ومن بعدهم؛ فلا بد من دليل قطعي يثبت هذه الدعوى؛ لأنها أصل يحكم به على تفسير الكتاب، فلا يكون ظنياً...»(٢).

شرطان أساسيان لصحة العلم الباطن:

وذكر الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ شرطين أساسيين يستقر عليهما ما يعنيه بالباطن المراد لله تعالى، وينزاح بتحققهما دعاوى الباطنية الزائغين الذين يدعون أن تأويلاتهم الفاسدة الزائفة هي مراد الله تعالى، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وكون الباطن هو المراد من الخطاب قد ظهر أيضاً مما تقدم في المسألة قبلها، ولكن يشترط فيه شرطان:

أحدهما: أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب، ويجري على المقاصد العربية.

والثاني: أن يكون له شاهد نصاً أو ظاهراً في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض.

---

(١) إحياء علوم الدين، كتاب أسرار تلاوة القرآن، الباب الرابع في فهم القرآن وتفسيره بالرأي من غير نقل: (١/٣/١٣٨). ونقله السيوطي في الإتقان: (٢/ ١٨٤).

(٢) الموافقات: (٤/ ٢١٠).

فأما الأول: فظاهر من قاعدة كون القرآن عربياً؛ فإنه لو كان له فهم لا يقتضيه كلام العرب، لم يوصف بكونه عربياً بإطلاق، ولأنه مفهوم يلصق بالقرآن ليس في ألفاظه ولا في معانيه ما يدل عليه، وما كان كذلك؛ فلا يصح أن ينسب إليه أصلاً؛ إذ ليست نسبته إليه على أن مدلوله أولى من نسبة ضدّه إليه، ولا مرجّح يدل على أحدهما، فإثبات أحدهما تحكّم وتقوّل على القرآن ظاهر، وعند ذلك يدخل قائله تحت إثم من قال في كتاب الله بغير علم، والأدلة المذكورة[1] في أن القرآن عربي جارية هنا.

وأما الثاني: فلأنه إن لم يكن له شاهد في محل آخر، أو كان له معارض صار من جملة الدعاوى التي تدّعى على القرآن، والدعوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء.

وبهذين الشرطين يتبين صحة ما تقدم أنه الباطن؛ لأنهما مُوفَّران فيه، **بخلاف ما فسّر به الباطنية؛ فإنه ليس من علم الباطن، كما أنه ليس من علم الظاهر...**»[2].

فخلاصة موقف السلف من ظاهر النصوص وباطنها: أن كلمة الظاهر والباطن من الكلمات المجملة التي تحتمل الحق والباطل، فإذا كان المقصود بـ «الظاهر» ظاهر الشرع من العبادات الظاهرة كإقامة الصلاة، وإعطاء الزكاة، وصيام رمضان، وأداء فريضة الحج، والجهاد في سبيل الله وغير ذلك من العبادات البدنية والمالية، فهو حق وصحيح، وكذلك إذا كان المراد بـ «الباطن» الأعمال الخفية المتعلقة بالقلوب، ووجوب الإخلاص وتصحيح النيات والمقاصد، فهو مطلب شرعي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «إن كل قول وعمل فلا بد له من ظاهر وباطن، فظاهر القول لفظ اللسان، وباطنه ما يقوم من حقائقه ومعانيه بالجنان، وظاهر العمل حركات الأبدان، وباطنه ما يقوم بالقلب من حقائقه، ومقاصد الإنسان، فالمنافق لما أتى بظاهر الإسلام دون حقائق الإيمان لم ينفعه ذلك، وكان من

---

(١) انظر: المصدر السابق: (٤/ ٢٢٤).
(٢) المصدر السابق: (٤/ ٢٣١، ٢٣٢).

أهل الخسران، بل كان في الدرك الأسفل من النار»[١].

وإذا قارنا هذا الفهم السلفي بمفهوم الظاهر والباطن عند الباطنية ظهر لنا أن الباطنية سلكوا مسلكاً آخر واتخذوا من قضية الظاهر والباطن مطية لتنفيذ أغراضهم الفاسدة وتأويلاتهم الباطلة.

وأما الأحاديث والآثار التي تُذكر في إثبات الباطن للنصوص - بمفهومه الباطني - فهي موضوعة مختلقة، أو ضعيفة لا يقوم الاستدلال بها، أو صحيحة لكنها غير متجهة لم يُحمل معناها على المفهوم الصحيح[٢].

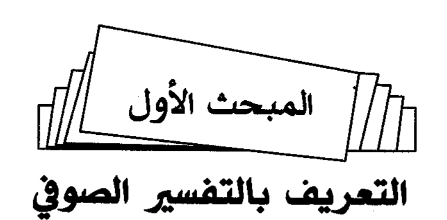
وبعد ما عرفنا شيئاً عن حقيقة التصوف، والباطنية وعقيدة الباطنية في القرآن الكريم، نعود إلى أقسام التفسير في التصوف.

○○○○○

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٦٢).

(٢) انظر: كلام الأئمة في تلك الأحاديث في المصدر السابق الأول: (١٣/ ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٣) وميزان الاعتدال للذهبي: (٣/ ٤٠٩) ترجمة رقم: (٦٩٤٤)، ولسان الميزان لابن حجر: (٥/ ٣٠٩) ترجمة رقم: (١٠٣٣).

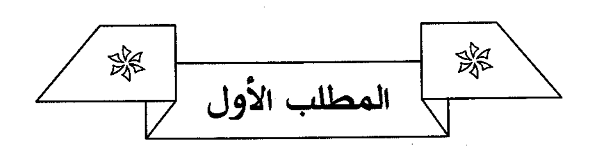


التعريف بالتفسير الصوفي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التفسير الصوفي النظري

المطلب الثاني: التفسير الصوفي الإشاري



المطلب الأول

التفسير الصوفي النظري

قسمان للتصوف:

التصوف باعتبار نشأته وفكره وسلوكه وتطوره ينقسم إلى قسمين أساسيين:

الأول: تصوف نظري: وهو التصوف الذي يقوم على البحث والدراسة.

الثاني: تصوف عملي: وهو التصوف الذي يقوم على التقشف والزهد والتفاني في طاعة الله والرغبة عن الدنيا.

وكل من هذين القسمين كان له أثره في تفسير القرآن الكريم، مما جعل التفسير الصوفي ينقسم أيضاً إلى قسمين رئيسيين:

الأول: تفسير صوفي نظري.

الثاني: تفسير صوفي إشاري أو فيضي[1].

تعريف التفسير الصوفي النظري:

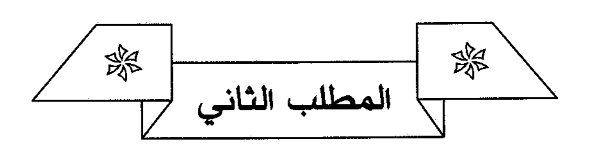
وهو الذي يعتمد على مباحث نظرية، وتعاليم صوفية فلسفية، لتدعيم مسائل التصوف النظري، وترويج أفكاره ونشر مبادئه.

ويرجع هذا الانحراف التفسيري إلى الاعتماد على الفلسفة النظرية اليونانية المخالفة لهدي القرآن الكريم، والاعتمادِ على طريقتها في البحث والتفكير.

(١) انظر: التفسير والمفسرون: (٢/ ٣٦٨).

وهذا التفسير يُعتبر من التفسير بالرأي المذموم لكونه مبنياً على أفكار خاطئة ونظريات باطلة مثل نظرية وحدة الوجود، وقياس الغائب على الشاهد، ونظريات الفلاسفة والمناطقة الذين بحثوا في الطبيعة وما وراء الطبيعة وغيرها من الأفكار المؤسسة على التخمين والظن.

ooooo



المطلب الثاني

التفسير الصوفي الإشاري

هو تأويل آيات القرآن الكريم على غير ما يظهر منها بمقتضى إشارات خفية تظهر لأهل العلم والسلوك، تقوم على التطابق بينها وبين الظواهر المرادة من الآيات القرآنية، بوجه من الوجوه الشرعية[١].

وهذا التفسير الإشاري مندرج في النوع الثاني الذي سبق ذكره عند نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ الله عن أنواع العلم الباطن، وهو الباطن الذي لا يخالف العلم الظاهر، فهو بمنزلة الكلام في العلم الظاهر قد يكون حقاً وقد يكون باطلاً.

ووضّحه شيخ الإسلام رَحِمَهُ الله بقوله:

«**والثاني**: ما كان في نفسه حقاً، لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يُرد بها ذلك، فهذا الذي يسمونه «إشارات»، و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن، فيه من هذا الباب شيء كثير[٢]... وهو يشتبه كثيراً على بعض الناس، فإن المعنى يكون صحيحاً لدلالة الكتاب والسنة عليه، ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دل عليه، وهذان قسمان:

أحدهما: أن يقال: إن ذلك المعنى مراد باللفظ فهذا افتراء على الله، فمن قال المراد بقوله: ﴿تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾[٣] هي النفس، وبقوله: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ

(١) انظر: التفسير والمفسرون: (٢/ ٣٨١)، وأصول التفسير وقواعده للشيخ خالد عبد الرحمن العك: (ص: ٢٠٥).

(٢) وسيأتي مزيد كلام شيخ الإسلام عن هذا التفسير في مبحث الأمثلة بإذن الله تعالى: (ص: ٧٦٠).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٦٧).

فِرْعَوْنَ﴾[١] هو القلب، ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ أبو بكر ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عمر ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾[٢] علي رضي الله عنه فقد كذب على الله إما متعمداً وإما مخطئاً.

والقسم الثاني: أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس لا من باب دلالة اللفظ، فهذا من نوع القياس، فالذي تسميه الفقهاء قياساً هو الذي تسميه الصوفية إشارة، وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل كانقسام القياس إلى ذلك.

فمن سمع قول الله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝﴾[٣]، وقال إنه اللوح المحفوظ أو المصحف، فقال: كما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يمسه إلا بدن طاهر، فمعاني القرآن لا يذوقها إلا القلوب الطاهرة، وهي قلوب المتقين، كان هذا معنى صحيحاً واعتباراً صحيحاً، ولهذا يروى هذا عن طائفة من السلف، قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝﴾[٤]، وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۝﴾[٥] وقال: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٦]، وأمثال ذلك.

وكذلك من قال: «لا تدخل الملائكةُ بيتاً فيه كلب ولا جنب»[٧]، فاعتبر

---

(١) سورة طه، من الآية: (٢٤).
(٢) سورة الفتح، من الآية: (٢٩).
(٣) سورة الواقعة، الآية: (٧٩).
(٤) سورة البقرة، الآيتان: (١، ٢).
(٥) سورة آل عمران، الآية: (١٣٨).
(٦) سورة المائدة، من الآية: (١٦).
(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل: (١/ ١٥٢) برقم: (٢٢٧)، وفي كتاب اللباس ـ أيضاً ـ باب الصور: (٤/ ٣٨٤) برقم: (٤١٥٢)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب في الجنب إذا لم يتوضأ: (١/ ١٤١) برقم: (٢٦١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً. وفيهما زيادة كلمة «صورة».
وأخرجه أبو داود عن أبي طلحة الأنصاري رضي الله عنه ـ أيضاً ـ مرفوعاً بلفظ: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثال».
انظر: المرجع السابق برقم: (٤١٥٣)، وصحيح سنن أبي داود: (٢/ ٧٨٢) برقم: (٣٤٩٩).
كما أخرج أصله البخاري، كتاب اللباس، باب التصاوير: (١٠/ ٣٩٤) برقم: (٥٩٤٩)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان...: (٣/ ١٦٦٤) برقم: (٢١٠٦) عن أبي طلحة الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً. وفيهما «تصاوير، =

بذلك أن القلب لا يدخله حقائق الإيمان، إذا كان فيه ما ينجسه من الكبر والحسد، فقد أصاب، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[2]..

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرّف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[3].

حكم التفسير الإشاري:

وقد اختلف العلماء في جواز التفسير الإشاري وعدمه على قولين:

الأول: عدم جوازه؛ وذلك خشية التقول على الله تعالى في تفسير كلامه المجيد من غير علم ولا هدى.

الثاني: القول بالجواز، وأصحاب هذا القول لم يذهبوا إلى الجواز على الإطلاق، بل وضعوا لقبوله شروطاً سوى شروط التفسير المعروفة لدى العلماء، وهي:

١ ـ ألا يكون التفسير الإشاري يتنافى وما يظهر من معنى النظم القرآني.

٢ ـ ألا يُدعى أنه هو المراد وحده دون الظاهر، أو باقي وجوه التفسير.

٣ ـ ألا يكون له معارض شرعي أو عقلي.

= وصورة» ـ على الترتيب ـ مكان «جنب».
وعلى ذلك قال الإمام ابن القيم ﷺ ـ بعد إيراده الحديث ـ: «فإذا منع الكلبُ والصورة دخول الملَك إلى البيت، فكيف تدخل معرفة الرب ومحبته في قلب ممتلئ بكلاب الشهوات وصورها.. فهذه إشارة صحيحة، وهي من جنس مقاييس الفقهاء، بل أصح من كثير منها».
الكلام على مسألة السماع له: (ص: ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(١) سورة المائدة، من الآية: (٤١). (٢) سورة الأعراف، من الآية: (١٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣) باختصار.

٤ ـ ألا يكون مبنياً على نصرة البدعة ونشر الهوى.

٥ ـ أن يكون له شاهد شرعي يؤيده.

٦ ـ ألا تؤخذ الأحكام الشرعية عن طريق التفسير الإشاري، لعدم قيام الدليل الواضح عليها... وما يُستفاد منها فهو في مجال الأخلاق وسمو النفس وتقوية الإيمان وتثبيت اليقين.

٧ ـ ألا يتحتم على أحد الأخذ بالتفسير الإشاري... وإنما هي معاني الأسرار القرآنية تنقدح في قلب المؤمن التقي الصالح العالم، فهو إما أن يُبقيها بينه وبين ربه تبارك وتعالى، وإما أن يُعلم بها من غير أن يُلزمَ بها أحداً.

فهذه هي الشروط والصفات الواجب اتباعها حين النظر في التفسير الإشاري، فإذا توفرت كان الأمر مقبولاً، وإن فُقدت كان مرفوضاً.

ومعنى كونه مقبولاً عدم رفضه لا وجوب الأخذ به، أما عدم رفضه؛ فلأنه غير مناف للظاهر ولا بالغ مبلغ التعسف، وليس له ما ينافيه أو يعارضه من الأدلة الشرعية.

وأما عدم وجوب الأخذ به؛ فلأنه من قبيل الوجدانيات[1]، والوجدانيات لا تقوم على دليل ولا تستند إلى برهان، وإنما هي أمر يجده صاحبه من نفسه، وسرّ بينه وبين ربه. فله أن يأخذ به ويعمل على مقتضاه، دون أن يلزم به أحداً من الناس سواه. فكل تفسير إشاري خرج عن هذه الشروط المذكورة وتجاوزها، فهو يقترب إلى تفاسير الباطنية رويداً رويداً إلى أن يبلغ عين مقالاتهم وأفكارهم.

ومما يلزم التنبيه هنا أن التفسير الإشاري الذي تقيد أصحابه بالشروط المذكورة، يُغاير ويخالف المنهج الفلسفي النظري الصوفي في التفسيرات الإشارية، التي خرجت عن حيّز التفسير المشروع[2]، على ما ستأتي أمثلته في المبحث الثالث ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) الوجدانيات في اصطلاح التصوف: ما تكون مدركة بالحواس الباطنة. التعريفات للجرجاني: (ص: ٣٢٣).

(٢) انظر: التفسير والمفسرون: (٢/٣٨٨، ٤١٠ ـ ٤١١)، وأصول التفسير وقواعده لخالد العك: (ص: ٢٠٨، ٢٠٩) بتصرف وزيادة. وللاستزادة انظر: الموافقات للشاطبي: (٤/٢٣١ ـ ٢٣٢).

الفرق بين التفسير الإشاري وبين التفسير النظري الصوفي:

الفرق بين التفسير الصوفي الإشاري وبين التفسير الصوفي النظري من وجهين:

أولاً: أن التفسير الصوفي النظري، ينبني على مقدمات علمية تنقدح في ذهن الصوفي أولاً، ثم يخضع الآيات القرآنية عليها بعد ذلك.

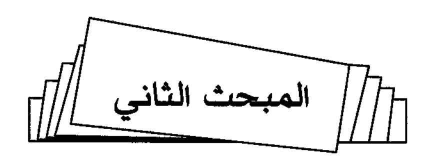
أما التفسير الإشاري، فلا يرتكز على مقدمات علمية، بل يرتكز على رياضة روحية يأخذ بها الصوفي نفسه حتى يصل إلى درجة تنكشف له الإشارات الخفية.

ثانياً: أن التفسير الصوفي النظري، يرى صاحبه أنه كل ما تحتمله الآية من المعاني، وليس وراءه معنى آخر يمكن أن تحمل الآية عليه.

أما التفسير الإشاري، فلا يرى صاحبه أنه كل ما يراد من الآية، بل يرى أن هناك معنى آخر تحتمله الآية ويراد منها أولاً وقبل كل شيء: المعنى الظاهر المتبادر للذهن[١].

○○○○○

(١) انظر: التفسير والمفسرون: (٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٢) بتصرف.



المبحث الثاني

أقوال العلماء في التحذير من التفسير الباطني والصوفي المذمومين

١ ـ قال إمام المفسرين **ابن جرير الطبري** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وغير جائز إحالة ظاهر التنزيل إلى باطن من التأويل لا دلالة عليه من نص كتاب، ولا خبر لرسول الله ﷺ، ولا إجماع من الأمة، ولا دلالة من بعض هذه الوجوه»[1].

وقال في موضع آخر: «فمن ادعى في التنزيل ما ليس في ظاهره، كُلّف البرهان على دعواه من الوجه الذي يجب التسليم له»[2].

٢ ـ تحدّث الإمام **أبو حامد الغزالي** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مع ولوعه بالتصوف ـ عن الطامات والتأويلات الصادرة عن الصوفية والباطنية، وحذّر منها، حين تعرض للذكر والتذكير وما أدخله الناس فيهما، فقال:

«وأما الشطح فنعني به صنفين من الكلام أحدثهما بعض الصوفية:

(أحدهما): الدعاوى الطويلة العريضة في العشق مع الله، والوصال المغني عن الأعمال الظاهرة، حتى ينتهي قوم إلى دعوى الاتحاد وارتفاع الحجاب، والمشاهدة بالرؤية، والمشافهة بالخطاب...

(الصنف الثاني من الشطح): كلمات غير مفهومة، لها ظواهر رائعة، وفيها عبارات هائلة، وليس وراءها طائل. وتلك إما أن تكون غير مفهومة عند قائلها... وإما أن تكون مفهومة له، ولكنه لا يقدر أحد على تفهيمها وإيرادها بعبارة تدل على ضميره؛ لقلة ممارسته للعلم، وعدم تعلمه طرق التعبير عن

---

(١) تفسير الطبري: (٥/ ٤٤).

(٢) المرجع السابق: (٥/ ٦٣).

المعاني بالألفاظ الرشيقة. ولا فائدة لهذا الجنس من الكلام إلا أنه يشوِّش القلوب، ويدهش العقول، ويحير الأذهان، أو يُحمل على أن يفهم منها معانٍ ما أريدت، ويكون فهم كل واحد على مقتضى هواه وطبعه...

وأما الطامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، وأمر آخر يخصها، وهو صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة، كدأب الباطنية في التأويلات. فهذا أيضاً حرام وضرره عظيم؛ فإن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها من غير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى. وهذا أيضاً من البدع الشائعة العظيمة الضرر. وإنما قصد أصحابها الإغراب؛ لأن النفوس مائلة إلى الغريب ومستلذَّة له. وبهذا الطريق توصَّل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها، وتنزيلها على رأيهم...»[1].

٣ ـ قال الإمام **ابن الصلاح** رحمه الله ـ وقد سئل عن كلام الصوفية في القرآن ـ:

«وجدت عن الإمام **أبي الحسن الواحدي** المفسر رحمه الله أنه قال: صنّف أبو عبد الرحمن السلمي[2] (حقائق التفسير)، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر، وأنا أقول[3]: الظن بمن يوثق به منهم أنه إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة من القرآن

(١) انظر إحياء علوم الدين: باختصار. نقلاً مِن مناهل العرفان للزرقاني.

(٢) هو: محمد بن حسين بن محمد السلمي، شيخ خراسان وكبير الصوفية، صاحب التصانيف، متكلَّم فيه، قال الذهبي عن تصانيفه: «وفي الجملة ففي تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة». وقال عن تفسيره: «ألف حقائق التفسير فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية». توفي السلمي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة.
انظر: السير: (١٧/ ٢٤٧ ـ ٢٥٥)، وتذكرة الحفاظ: (٣/ ٢٤٩) ط: القاهرة، وطبقات الشافعية للسبكي: (٤/ ١٨٣).

(٣) القائل هو: ابن الصلاح.

الكريم، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسالك الباطنية، وإنما ذلك ذكر منهم لنظير ما ورد به القرآن، فإن النظير يذكر بالنظير[1]، ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإبهام والالتباس والله أعلم»[2].

٤ ـ قال **النسفي** رَحِمَهُ اللَّهُ في عقائده: «النصوص على ظاهرها، والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد»[3].

قد تقدم ذمّ شيخِ الإسلام وتحذيره عن التفسير الباطني والصوفي، وذلك عند تعرضه لأنواع الباطن والإشارة.

٥ ـ وما أصدق ما قاله **الديلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره بعض مصادر تأويلات الباطنية:

«وإنما ذكرنا أسامي هذه الكتب ليعرف من أراد أن يطلع عليها؛ لأنها موضع تأويلهم الفاسد الرديء الذي يذهب إليه الباطنية الإسماعيلية ولا يناسبه الخطاب، ولا يدل عليه سنة ولا كتاب، وهو باطل عند أولي الألباب، خارج عن الحق والصواب. . . وأن تأويلاتهم نهاية الاختلاف لأنها على غير أصل معلوم، بل هي عوارض خواطر رديئة وسوانح أفكار فاسدة، ونحن نشير إلى جمل تكشف لذوي البصيرة، أنهم أبعد الناس عن الصواب»[4].

٦ ـ تجنب وحذّر الإمام **أبو حيان الأندلسي** رَحِمَهُ اللَّهُ من تفاسير الصوفية وأقاويل الباطنية، حيث قال في مقدمة تفسيره: «وربما ألممت بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ، وتجنبت كثيراً من أقاويلهم

---

(١) زعمُ كبار الصوفية وتصريحهم بأن مقالاتهم وآرائهم في القرآن الكريم ليست إلا تفسيراً حقيقياً لمعاني القرآن، وشرحاً لمراد الله من ألفاظه، وحملتهم الشعواء على تفاسير أهل الحق، يعارض هذا حسن الظن بهم.
للوقوف على هذه الحقيقة انظر: ـ على سبيل المثال ـ الفتوحات المكية لابن عربي، الباب الرابع والخمسين: (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

(٢) فتاوى ابن الصلاح: (ص: ٦٢)، وانظر: السير: (١٧/ ٢٥٥)، والبرهان في علوم القرآن: (٢/ ١٧٠، ١٧١).

(٣) العقائد النسفية ـ مع شرحها لسعد الدين التفتازاني ـ: (ص: ١٤٢).

(٤) بيان مذهب الباطنية وبطلانه: (ص: ٤٣).

ومعانيهم التي يحمّلونها الألفاظ، وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ الغريبة عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله، وعلى عليّ ـ كرم الله وجهه ـ وعلى ذريته ويسمونه علم التأويل. وقد وقفت على تفسير لبعض رؤوسهم، وهو تفسير عجيب يذكر فيه أقاويل السلف مزدرياً عليهم وذاكراً أنه ما جهل مقالاتهم، ثم يفسر هو الآية على شيء لا يكاد يخطر في ذهن عاقل، ويزعم أن ذلك هو المراد من هذه الآية وهذه الطائفة لا يُلتفت إليها، وقد ردّ أئمة المسلمين على أقاويلهم...»[١].

٧ ـ قال **الزركشي** رحمه الله: «فأما كلام الصوفية في تفسير القرآن، فقيل: ليس تفسيراً، وإنما هي معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة»[٢]. وأورد بعض الأمثلة.

٨ ـ قال الإمام **السيوطي** رحمه الله: «وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير»[٣].

٩ ـ أورد الأستاذ **محمد عبد العظيم الزرقاني** رحمه الله نماذج من تأويلات الصوفية للنصوص القرآنية، ثم عقبها ـ محذراً عنها تحت عنوان: نصيحة خالصة ـ بقوله:

«بيد أن هذا التفسير كما ترى، جاء كله على هذا النمط دون أن يتعرض لبيان المعاني الوضعية للنصوص القرآنية، وهنا الخطر كل الخطر، فإنه يخاف على مطالِعِه أن يفهم أن هذه المعاني الإشارية، هي مراد الخالق إلى خلقه في الهداية إلى تعاليم الإسلام...

ولعلك تلاحظ معي أن بعض الناس قد فتنوا بالإقبال على دراسة تلك الإشارات والخواطر، فدخل في روعهم أن الكتاب والسنة بل الإسلام كله ما هي إلا سوانح وواردات، على هذا النحو من الويلات والتوجيهات، وزعموا أن الأمر ما هو إلا تخيلات، وأن المطلوب منهم هو الشطح مع الخيال أينما

---

(١) مقدمة تفسير البحر المحيط: (١/ ١٠٤).
(٢) البرهان في علوم القرآن: (٢/ ١٧٠).
(٣) الإتقان: (٤/ ١٩٤) ط: قديمة، و(٢/ ٥٢٠) ط: متأخرة.

شطح، فلم يتقيدوا بتكاليف الشريعة، ولم يحترموا قوانين اللغة العربية في فهم أبلغ النصوص العربية: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

والأدهى من ذلك أنهم يتخيلون ويخيِّلون إلى الناس، أنهم أهل الحقيقة الذين أدركوا الغاية...

فواجب النصح لإخواننا المسلمين يقتضينا أن نحذرهم الوقوع في هذه الشباك، ونشير عليهم أن ينفضوا أيديهم من أمثال تلك التفاسير الإشارية الملتوية، ولا يعوِّلوا على أشباهها مما ورد في كلام القوم بالكتب الصوفية؛ لأنها كلها أذواق ومواجيد[1] خارجة عن حدود الضبط والتقييد، وكثيراً ما يختلط فيها الخيال بالحقيقة والحق بالباطل، وإذا تجردت من ذلك فقلما يظهر منها مراد القائل، وإذا ظهر فقد يكون من الكفريات الفاحشة التي نستبعد صدورها من العلماء والمتصوفة بل من صادقي عامة المسلمين...

فالأحرى بالفَطِن العاقل أن يَنأى بنفسه عن هذه المزالق، وأن يفرّ بدينه من هذه الشبهات، وأمامه في الكتاب والسنة وشروحهما على قوانين الشريعة واللغة رياض وجنات: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[2].

قال ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعِرضه»[3][4].

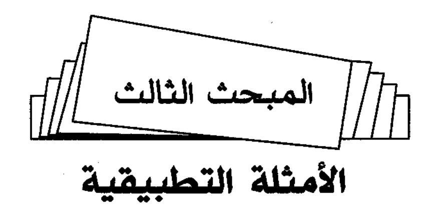
○○○○○

(١) مواجيد: جمع وجد. والوجد بالاصطلاح الصوفي هو: ما يصادف القلب ويرد عليه بلا تكلف وتصنع.
انظر: التعريفات للجرجاني: (ص: ٣٢٣).

(٢) سورة البقرة، من الآية: (٦١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه: (١/ ١٥٣) برقم: (٥٢)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات: (٣/ ١٢١٩) برقم: (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه مرفوعاً في سياق طويل.

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن: (٢/ ٩٧ ـ ٩٨).

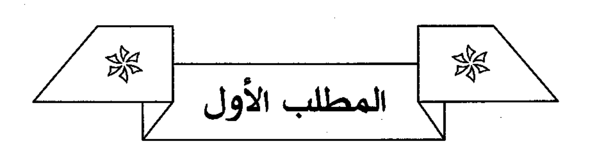


الأمثلة التطبيقية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أمثلة التفسير الصوفي

المطلب الثاني: أمثلة التفسير الإشاري



أمثلة التفسير الصوفي

أولاً: أمثلة التفسير النظري الصوفي:

ـ تأويلات النصوص القرآنية لإثبات عقيدة وحدة الوجود[1]:

١ ـ فسّر صاحب الفتوحات المكية قول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾[2] بقوله: «تحقيق هذا الذكر أن النفس لا تزكو إلا بربها، فيه تشريف وتعظيم في ذاتها؛ لأن الزكاة ربو، فمن كان الحق سمعه وبصره وجميع قواه، والصورة في الشاهد صورة خلق، فقد زكت نفس مَن هذا نعته، وربت أنبتت من زوج بهيج، كالأسماء الإلهية لله، والخلق كله بهذا النعت في نفس الأمر، ولولا أنه هكذا في نفس الأمر ما صح بصورة الخلق ظهور ولا وجود، ولذلك خاب من دسّاها؛ لأنه جهل ذلك فتخيل أنه دسها في هذا النعت، وما علم أن هذا النعت لنفسه نعت ذاتي لا ينفك عنه ويستحيل زواله، لذلك وصفه بالخيبة حيث لم يعلم هذا، ولذلك قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ففرض له البقاء، والبقاء ليس إلا الله، أو لما كان عند الله، وما ثم إلا الله، أو ما هو عنده، فخزائنه غير نافذة، فليس إلا صور تعقب صوراً...»[3].

---

(١) وحدة الوجود مذهب فلسفي صوفي يوحد بين الله والعالم، ولا يقر إلا بوجود واحد هو الله، وكل ما عداه أعراض وتعينات وتجليات له، فلا شيء إلا الله، فالإنسان والحيوان، والجماد آلهة وأرباب.
ومن نتائج هذه العقيدة الباطلة الدعوة إلى وحدة الأديان ومن ثَم عقيدة وحدة المعبودات وهي أخبث من الأولى.
انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥)، وتقديس الأشخاص في الفكر الصوفي للدكتور محمد أحمد لوح: (١/ ٤٦١ ـ ٤٧١).

(٢) سورة الشمس، الآيتان: (٩، ١٠).

(٣) الفتوحات: (٤/ ١١٩).

٢ ـ وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[١]: «لأنه لا ينطق إلا عن الله، بل لا ينطق إلا بالله، بل لا ينطق إلا الله منه فإنه صورته»[٢].

٣ ـ فسّر قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[٣] بقوله:

«. . . فسَلَب الرمي عنه؛ لأنه بدون الله لا شيء محض، فلا يكون رامياً، وأثبت الرمي له باعتباره أنه هو، بل هو الظاهر بصورته حتى وُجد فرمى، لذلك قال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾»[٤].

وقال: «والدليل على ذلك ـ [عدم وجود الغير] ـ ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾، والعين ما أدركت إلا الصورة المحمدية التي ثبت لها هذا الرمي في الحس، وهي التي نفى الله الرمي عنها أولاً، ثم أثبت لها وسطاً، ثم عاد بالاستدراك أن الله هو الرامي في صورة محمدية»[٥].

٤ ـ قال كبير الصوفية ابن عربي في تفسيره المنسوب إليه ـ مفسراً قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[٦] ـ: «ربنا ما خلقت هذا الخلق باطلاً، أي شيئاً غيرك، فإن غير الحق هو الباطل، بل جعلته أسماءك ومظاهر صفاتك، (سبحانك): ننزهك أن يوجد غيرك أي يقارن شيء فردانيتك، أو يثني وحدانيتك، «فقنا عذاب» نار الاحتجاب بالأكوان عن أفعالك وبالأفعال عن صفاتك، وبالصفات عن ذاتك، وقاية مطلقة كافية»[٧].

وقال عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[٨]: «واذكر اسم ربك الذي هو أنت، أي: اعرف نفسك واذكرها ولا تنساها فينساك الله»[٩].

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٨٠). (٢) المصدر السابق: (٤/ ١٢٢).
(٣) سورة الأنفال، من الآية: (١٧).
(٤) فصوص الحكم: (ص: ٥٨). وانظر: التفسير المنسوب إلى ابن عربي: (١/ ٤٧٠).
(٥) المرجع السابق: (ص: ٢٨٣).
(٦) سورة آل عمران، من الآية: (١٩١).
(٧) التفسير المنسوب لابن عربي: (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).
(٨) سورة المزمل، من الآية: (٨). (٩) المصدر السابق: (٢/ ٧٢٠).

هذا الكتاب مليء بتأويلات صوفية نظرية، غالبها يقوم على إخضاع النصوص القرآنية لإثبات مذهب وحدة الوجود(١)، ذلك المذهب الذي كانت له آثار سيئة في تفسير القرآن الكريم؛ لذلك قال الدكتور أبو العلاء العفيفي في ابن عربي ـ محللاً أسلوبه التفسيري: «إنه يحوّل القرآن بمنهجه الخطير في التأويل إلى قرآن جديد»(٢).

٥ ـ استدل عبد الغني النابلسي النقشبندي على وحدة الوجود بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾(٣) حيث قال:

«فقد أخبر تعالى أن نبيه محمداً ﷺ هو الله تعالى وتقدس، وبيعته بيعة الله ويده التي مدّت للبيعة هي يد الله تعالى كما سمعت من الآية الشريفة»(٤).

نظراً لعظم خطورة هذا الاستدلال على كثير من الناس وانتشاره بينهم انتشاراً واسعاً، يحسن بنا أن نورد هنا ما قاله شيخ الإسلام عن هذه الآية الكريمة حيث قال:

«إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ لم يُرد به إنك أنت الله! وإنما أراد إنك أنت رسول الله، ومُبلّغ أمره ونهيه، فمن بايعك فقد بايع الله، كما أن من أطاعك فقد أطاع الله، ولم يُرد بذلك أن الرسول هو الله! ولكن الرسول أمر بما أمر الله به، فمن أطاعه فقد أطاع الله كما قال النبي ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصا أميري فقد عصاني»(٥). ومعلوم أن أميره ليس هو إياه.

---

(١) راجع رسالة شيخ الإسلام: «إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها» ـ طبعة مستقلة ـ، أو ضمن «مجموعة الرسائل والمسائل» المنشورة بعناية الشيخ محمد رشيد رضا: (١/ ٦١ ـ ١٢٠)، حيث كشف عن هذه العقيدة التي هي من أبطل العقائد وأفسدها، وبيّن بطلان أصحابها بالعقل والنقل، على نحو قد لا تراه في غير تلك الرسالة.

(٢) ابن عربي في دراساتي: (ص: ١٣).

(٣) سورة الفتح، من الآية: (١٠).

(٤) جواب عبد الغني في حكم شطح الولي: (ص: ١٥٣). وانظر مثل هذا الكلام في التفسير لابن عربي: (٢/ ٥١٠).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب يُقاتل من وراء الإمام ويُتّقى به: =

ومن ظن في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أن المراد به أن فعلك هو فعل الله، أو المراد أن الله حالٌّ فيك، ونحو ذلك فهو مع جهله وضلاله بل كفره وإلحاده قد سلب الرسولَ خاصيّته، وجعله مثل غيره، وذلك أنه لو كان المراد به أنه خالق لفعلك، لكان هنا قدر مشترك بينه وبين سائر الخلق، وكان من بايع أبا جهل فقد بايع الله، ومن بايع مسيلمة فقد بايع الله، ومن بايع قادة الأحزاب فقد بايع الله، وعلى هذا التقدير: فالمبايع هو الله أيضاً، فيكون الله قد بايع الله! إذ الله خالق لهذا وهذا. وكذلك إذا قيل بمذهب أهل الوحدة والاتحاد فإنه عاقم عندهم في هذا وهذا، فيكون الله قد بايع الله! وهذا يقوله كثير من شيوخ هؤلاء الحلولية...»[1].

٦ ـ قال عبد الكريم الجيلاني الصوفي عند تعرضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾[2]: «اتفقت العلماء على أن (هل) في هذا الموضوع بمعنى قد: يعني قد أتى على الإنسان حين من الدهر، والدهر هو الله، والحين تجل من تجلّياته، (لم يكن) يعني أن الإنسان لم يكن (مذكوراً)، ولا وجود له في ذلك التجلي، لا من حيث الوجود العيني ولا من حيث العلمي؛ لأنه لم يكن شيئاً مذكوراً، فلم يكن معلوماً، وهذا التجلي هو أزل الحق الذي لنفسه»[3].

وأثبت الوحدة المطلقة في موضع آخر قائلاً: «فأما الكفار فإنهم عبدوه بالذات؛ لأنه لما كان الحق ﷻ حقيقة الوجود بأسره، والكفار من جملة الوجود، وهو حقيقتهم فكفروا أن يكون لهم ربّ؛ لأنه تعالى حقيقتهم ولا رب

= (٦/ ١٣٥) برقم: (٢٩٥٦)، وكتاب الأحكام، برقم: (٧١٣٧)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية: (٣/ ١٤٦٦) برقم: (١٨٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، بتقديم بعض الألفاظ وتأخيرها.

(١) إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها لشيخ الإسلام: (ص: ٨٧، ٨٨)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل: (١/ ١١٠).

(٢) سورة الإنسان، الآية: (١).

(٣) الإنسان الكامل لعبد الكريم الجيلاني: (ص: ١٠١، ١٠٢).

له، بل هو الرب المطلق، فعبدوه من حيث ما تقتضيه ذواتهم التي هو عينها، ثم من عبد منهم الوثن فلسرٍّ وجوده سبحانه بكماله ـ بلا حلول ولا مزج ـ في كل فرد من أفراد ذوات الوجود، **فكان تعالى حقيقة تلك الأوثان التي يعبدونها فما عبدوا إلا الله**»[١].

وفي كتب التصوف أمثلة كثيرة مبعثرة لا تعد ولا تحصى في هذا الباب.

ـ تأويلات الصوفية لإثبات نظرية قياس الغائب على الشاهد:

٧ ـ فسّر ابن عربي أوائل الآيات من سورة الرحمن تفسيراً خيالياً منتزعاً من المشاهد المحسوس، فقال ما نصه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾﴾ على أي قلب نزل ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ فعين له الصنف المنزل عليه ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾ أي نزل له البيان فأبان عن المراد الذي في الغيب ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾﴾ ميزان حركات الأفلاك ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾﴾ لهذا الميزان أي من أجل هذا الميزان، فمنه ذو ساق وهو الشجر، ومنه ما لا ساق له وهو النجم، فاختلفت السجدتان، ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ وهي قبة الميزان ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ ليزن به الثقلان ﴿أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ﴿٨﴾﴾ بالإفراط والتفريط من أجل الخسران، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ مثل اعتدال نشأة الإنسان، إذ الإنسان لسان الميزان ﴿وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾[٢] أي لا تفرطوا بترجيح إحدى الكفتين إلا بالفضل... وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾[٣]، فاعلم أنه ما من صنعة ولا مرتبة ولا حال ولا مقام إلا والوزن حاكم عليه علماً وعملاً، فللمعاني ميزان بيد العقل يسمى المنطق، يحتوي على كفتين تسمى المقدمتين، وللكلام ميزان يسمى النحو يوزن به الألفاظ لتحقيق المعاني التي تدل عليه ألفاظ ذلك اللسان، ولكل ذي لسان ميزان وهو المقدار المعلوم الذي قرنه الله بإنزال الأرزاق فقال: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[٤]، ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾[٥]، وقد خلق جسد الإنسان على صورة الميزان، وجعل كفتيه: يمينه وشماله، وجعل لسانه: قائمة

(١) المرجع السابق: (ص: ١٢٢).
(٢) سورة الرحمن، الآيات: (١ ـ ٩).
(٣) سورة الأنبياء، من الآية: (٤٧).
(٤) سورة الحجر، من الآية: (٢١).
(٥) سورة الشورى، من الآية: (٢٧).

ذاته. فهو لأي جانب مال، وقرن الله السعادة باليمين، وقرن الشقاء بالشمال، وجعل الميزان الذي يوزن بالأعمال على شكل القبان، ولهذا وصف بالثقل والخفة؛ ليجمع بين الميزان العددي وهو قول تعالى: ﴿بِحُسْبَانٍ﴾ وبين ما يوزن بالرطل، وذلك لا يكون إلا في القبان، فلذلك لم يعين الكفتين، بل قال: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦﴾ في حق السعداء ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨﴾[(١)] في حق الأشقياء، ولو كان ميزان الكفتين لقال: وأما من ثقلت كفة حسناته فهو كذا، وأما من ثقلت كفة سيئاته فهو كذا. وإنما جعل ميزان الثقل هو عين ميزان الخفة كصورة القبان، ولو كان ذا كفتين لوصف كفة السيئات بالثقل أيضاً إذا رجحت على الحسنات، وما وصفها قط إلا بالخفة فعرفنا أن الميزان على شكل القبان...»[(٢)].

ـ تأويلات الصوفية المبنية على الكشف[(٣)]:

٨ ـ نقل الإمام البيضاوي عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ... إلى قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٤)] عن بعض الصوفية تأويل المائدة بحقائق المعارف الكشفية حيث قال:

«المائدة هنا عبارة عن حقائق المعارف فإنها غذاء الروح، كما أن الأطعمة غذاء البدن، وعلى هذا فلعل الحال أنهم رغبوا في حقائق لم يستعدوا للوقوف عليها، فقال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام: إن حصلتم الإيمان فاستعملوا التقوى حتى تتمكنوا من الاطلاع عليها، فلم يقلعوا عن السؤال وألحوا فيه، فسأل لأجل اقتراحهم، فبين الله ﷻ أن إنزالها سهل، ولكن فيه

---

(١) سورة القارعة، الآيتان: (٦، ٨).

(٢) الفتوحات المكية: (٣/٦). وانظر: التفسير المنسوب لابن عربي: (٢/٥٦٩ ـ ٥٧٢).

(٣) الكشف في اصطلاح الصوفية: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجوداً أو شهوداً.
انظر: التعريفات للجرجاني: (ص: ٢٣٧) مادة: (كشف)، وشرح الفصوص لبالي أفندي ـ بهامش شرح القاشاني ـ: (١٠١).

(٤) سورة المائدة، الآيات: (١١٢ ـ ١١٥).

خطر وخوف عاقبة، فإن السالك إذا انكشف له ما هو أعلى من مقامه لعله لا يحتمله ولا يستقر له فيضل به ضلالاً بعيداً»[(١)].

٩ ـ فسّر ابن عربي قول الله تعالى: ﴿وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ﴾[(٢)] بقوله: «أي: بما يميل بكم إليه».

وأضاف إليه الشارح القاشاني بقوله: «من الواردات القدسية، والكشوف الروحية، والتجليات الشهودية الجاذبة إياكم إليه»[(٣)].

١٠ ـ وفسّر بعض الآيات من سورة نوح[(٤)] عليه السلام قائلاً: «﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨﴾ نزلت عن مقام التوحيد، ودعوتهم إلى مقام العقل، وعالم النور، ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ﴾ بالمعقولات الظاهرة، ﴿وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ﴾ في مقام القلب بالأسرار الباطنة، ليتوصّلوا إليها بالمعقولات، ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ أي اطلبوا أن يستركم ربكم بنوره فتتنوّر قلوبكم، وتكاشفوا بالحقائق الإلهية، والأسرار الغيبية».

١١ ـ وقال عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[(٥)]: «أي أهل كشف ووجود فقد أعلمتكم بما تيقنتموه في شهودكم ووجودكم»[(٦)].

ـ تأويلات الصوفية المبنية على نظرياتهم الباطلة الأخرى:

١ ـ استدل الصوفية على اعتقادهم بأن للأولياء القدرة على حفظ العالم من الدمار الشامل، بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ﴾[(٧)] حيث قالوا:

«وحملها الإنسان الكامل الذي يحفظ الله به نظام الوجود، وبه يرحم جميع الوجود، وبه صلاح جميع الوجود، وهو حياة جميع الوجود، وبه قيام جميع الوجود، ولو زال عن الوجود طرفة عين واحدة لصار الوجود كله عدماً

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (١/ ٢٩٠).
(٢) سورة نوح، من الآية: (١٢).
(٣) الفصوص وشرحه: (ص: ٦٤).
(٤) من الآيات: (٨ ـ ١٠).
(٥) سورة الشعراء، من الآية: (٢٤).
(٦) المصدر السابق: (٣١٨).
(٧) سورة الأحزاب، من الآية: (٧٢).

في أسرع من طرفة عين، وهو المعبر عن بلسان العامة قطب الأقطاب، والغوث الجامع»[١].

٢ ـ وحملوا قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾[٢] على تعظيم مشايخ التصوف وأخذهم الواسطة في العبادة، حيث قال أحدهم: «... لأنهم ـ يعني الشيوخ ـ أبواب رحمة الله تعالى دنيا وأخرى، وعلى أيديهم تنزل الرحمة من الرحمن إلى كل مرحوم، وهو الوسائل ولولاهم لهلك الكل، كما قيل: لولا الواسطة لذهب الموسوط.. وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ هو طاعة الأكابر من السادات والمشايخ»[٣].

٣ ـ ومما أوّلوا على وجوب المبايعة على طريقة من طرق التصوف وتقديس شيخها، قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[٤].

دعا أحد الصوفية الناس إلى الانخراط في سلك الطرق الصوفية عامة، والتمسك بالطريقة التجانية والتعظيم لشيوخها خاصة مستدلاً بهذه الآية، فقال: «... يوم يدعو الله تعالى كل أناس باسم شيخهم ويدعوهم إلى مجاورة شيخهم في منزلته، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾... إلى أن قال: وإذا كان الأتباع يدعوهم الله تعالى بأسماء مشايخهم ويدعو كل أهل طريقة إلى منازل شيخهم ويلحقهم بدرجته، ظهر بأدنى تأمل أن أتباع ختم الأولياء المختصين بطريقته المتعلقين به المتمسكين بأوراده وأذكاره لا يلحق درجتهم غيرهم وإن كانوا من أكابر العارفين والصديقين والأغواث ما عدا أصحاب رسول الله ﷺ، ومن هنا كان عوام أهل طريقتنا الأحمدية الإبراهمية الحنفية التجانية أفضل من غيرهم»[٥].

وكذلك نجد أحد أتباع الطريقة الختمية يرغب الناس إلى البيعة على

---

(١) جواهر المعاني: (٢/١٠٦).
(٢) سورة المائدة، من الآية: (٢).
(٣) رماح حزب الرحيم على نحور حزب الرجيم، لعمر بن سعيد الفوتي: (١/١٧) بحاشية جواهر المعاني.
(٤) سورة الإسراء، من الآية: (٧١).
(٥) الرماح: (٢/٢٤ ـ ٢٥) مع جواهر المعاني.

طريقته، متكلفاً في الاستدلال بنفس الآية، حيث قال: «ومعنى البيعة الالتزام أمام الشيخ المرشد باتباع وأذكار معينة لنيل رضوان الله... وبيعة الطريقة أن تقول: اللهم إني تبت إليك ورضيت بسيدي السيد محمد عثمان الميرغني شيخاً لي في الدنيا والآخرة... إلخ ومعنى شيخاً لي في الدنيا والآخرة يتضح لك من آية واحدة من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾»(١).

هذه الآية الكريمة قد تمسك بها كثير من الصوفية في الدعوة إلى طرقهم وإلى بيعة مشايخهم، ويخدعون بها كثيراً من سذاج الناس الغافلين عن الدين؛ فينبغي أن يُرد عليهم ولو باختصار. فنقول: إن الآية لا تدل على ما فسروها به لا من قريب ولا من بعيد، بل قد تكون الآية حجة عليهم لا لهم، ويتضح ذلك من وجهين:

الأول: ورد التفسير لهذه الآية عن أئمة التفسير من السلف الصالح، ولم يُنقل عن أحد منهم أنه ذكر أن المراد بالإمام هنا مشايخ الطرق وأصحاب السلاسل.

أخرج الإمامان عبد الرزاق والطبري بالسند الصحيح عن مجاهد والحسن أنهما فسراه بالكتاب الذي فيه الأعمال التي عملوها في الدنيا، كما أخرجا بالسند الصحيح ـ أيضاً ـ عن مجاهد وقتادة أنهما قالا: ﴿بِإِمَامِهِمْ﴾، نبيهم(٢).

ورجّح الإمامان القرطبي وابن كثير القول الأول لقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾(٤)(٥).

وأيّد هذا الترجيح الشيخ جمال الدين القاسمي بقوله: «وما رجّحه يعني

---

(١) الختمية: العقيدة، والتاريخ، والمنهج لمحمد أحمد خير (ص: ١٣٣).
(٢) انظر: تفسير الطبري: (٨/ ١١٦)، والقرطبي: (١٠/ ١٩٢)، والشوكاني: (٣/ ٢٤٦)، والتفسير الصحيح: (٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).
(٣) سورة يس، من الآية: (١٢).
(٤) سورة الكهف، من الآية: (٤٩).
(٥) انظر: تفسير القرطبي: (١٠/ ١٩٢)، وابن كثير: (٣/ ٥٦).

ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الصواب؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً، وأول ما ينبغي الاهتمام به في معاني الآيات هو الرجوع إلى نظائرها»[١].

وأخرج الطبري بسنده عن يحيى بن زيد أنه قال: إن المراد بالإمام هو الكتاب، غير أنه فسره بالكتاب الذي أُنزل على نبيهم من التشريع، أي يدعى كل إنسان بكتابه الذي كان يتلوه: فيدعى أهل التوراة بالتوراة، وأهل القرآن بالقرآن، فيقال: يا أهل القرآن ماذا عملتم؟ هل امتثلتم أوامره؟ هل اجتنبتم نواهيه؟[٢].

فالخلاف بين أهل العلم في تفسير قول الله تعالى: ﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾ هل هو الكتاب أم النبي؟ والحق الجمع بينهما. وليس فيه أي ذكر لشيخ من شيوخ الطرق.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ترجيحه للقول الأول: «وهذا لا ينافي أن يجاء بالنبي إذا حكم الله بين أمته فإنه لا بد أن يكون شاهداً عليها بأعمالها كما قال تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾[٣]، وقال: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾[٤]، ولكن المراد ها هنا بالإمام هو كتاب الأعمال...»[٥].

الثاني: لو فرضنا أن المراد بالإمام هو شيخ الطريقة ـ كما يزعم الصوفية ـ فإننا لا نسلم بكون ذلك دليلاً على علو منزلة الشيخ أو إكرامه؛ لأن مجرد الدعوة بالاسم لا يكفي في الدلالة على الفضيلة، فقد رجح ابن جرير الطبري تفسير الإمام بمن كانوا يقتدون ويأتمون به في الدنيا، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأولى هذه الأقوال عندنا بالصواب قول من قال: معنى ذلك: يوم ندعو كل أناس بإمامهم الذي كانوا يقتدون به، ويأتمون به في الدنيا؛ لأن الأغلب من استعمال العرب الإمام فيما ائتم به واقتدي به، وتوجيه معاني كلام الله إلى الأشهر أولى ما لم تثبت حجة بخلافه يجب التسليم لها»[٦].

---

(١) محاسن التأويل: (١٠/ ٢٥٣).
(٢) انظر: تفسير الطبري: (٨/ ١١٦)، والمصدرين قبل السابق.
(٣) سورة الزمر، من الآية: (٦٩).
(٤) سورة النساء، الآية: (٤١).
(٥) تفسير ابن كثير: (٣/ ٥٦).
(٦) تفسير الطبري: (٨/ ١١٦).

ومن المعلوم أن الناس يقتدون بكل داع ويستجيبون لكل ناعق لجهلهم الدين وبعدهم عن هدي القرآن الكريم وتسلط الشيطان عليهم، فلا غرابة أن يستجيبوا لأئمة الزيغ والضلال، ويتبعوا سادات الفسق والفساد؛ لذلك روى جمع من الأئمة عن ابن عباس ﷺ أنه قال في تفسير الإمام: «إمام هدى وإمام ضلالة»(١).

ونقل الإمام القرطبي عن مجاهد قوله: «والإمام من يؤتم به، فيقال: هاتوا متبعي إبراهيم ﷺ، هاتوا متبعي موسى ﷺ، هاتوا متبعي الشيطان، هاتوا متبعي الأصنام. فيقوم أهل الحق فيأخذون كتابهم بأيمانهم، ويقوم أهل الباطل فيأخذون كتابهم بشمالهم»(٢).

وقال ابن كثير: «ويحتمل أن المراد بإمامهم، أي كل قوم بمن يأتمون به، فأهل الإيمان ائتموا بالأنبياء ﷺ، وأهل الكفر ائتموا بأئمتهم كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾»(٣).

وقال بعض السلف: «هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث؛ لأن إمامهم النبي ﷺ»(٤).

«فإذا تقرر أن الإمام قد يكون إمام هدى، وقد يكون إمام ضلالة، قد يكون نبياً وقد يكون شيطاناً رجيماً أو صنماً، وأن الأتباع يحشرون تحت زمرة المتبوع خيّراً كان أو شريراً، إذا تقرر هذا اتضح أن مجرد كون الشيخ إماماً لأتباعه لا يدل على فضيلته، بل يحتاج الحكم عليه إلى عرض أعماله وأقواله وتعاليمه على ما جاء في الكتاب والسنة، فيكون إمام هدى بحسب اعتماده عليهما، وإمام ضلالة بقدر بعده عنهما، وهؤلاء لو كان إمامهم الكتاب والسنة لم يحتاجوا مع ذلك إلى تشريع عبادات لم ترد في الكتاب والسنة»(٥).

---

(١) فتح القدير للشوكاني: (٣/ ٢٤٨).
(٢) تفسير القرطبي: (١٠/ ١٩٢). ولم أقف على السند.
(٣) تفسير ابن كثير: (٣/ ٥٦)، والآية من سورة القصص: (٤١).
(٤) نفس المصدر السابق.
(٥) تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي، للدكتور محمد أحمد لوح: (١/ ٣٤٩).

٤ ـ أوّلَ أحدهم قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾(١) بقوله: «كل شيء وجدته حاجزاً لك عن الفحشاء والمنكر، ويوجد العدل والإحسان فهو الصلاة في كل مقام بحسبه»(٢).

ولا شك أن هذا التأويل يمثل منعطفاً خطيراً يؤدي إلى إلغاء ركن من أركان الإسلام.

وهذا الذي سقناه قليل من كثير، وقلما يوجد كتاب من كتب الصوفية إلا وهو زاخر ببيان تأويلات لا يقرها نقل ولا يؤيدها عقل.

وبهذا تعلم أن الصوفية تستهدف إلى نقض عرى العقيدة الإسلامية الصحيحة عروة عروة، وتحاول أن تهدم جدارها المنيع، وتسعى أن تؤول القرآن بما تهوى أنفسهم وتشتهي أهواءهم، وتستقطب الصوفية في الوصول إلى ذلك الغرض كل الطرق وجميع الوسائل التي تساعدهم على هدفهم المنشود. ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾(٣).

«من هذه الأمثلة السابقة كلها نستطيع أن نقرر في صراحة واطمئنان: أن التفسير الصوفي النظري تفسير يخرج بالقرآن ـ في الغالب ـ عن هدفه الذي يرمي إليه!! يقصد القرآن هدفاً معيناً بنصوصه وآياته، ويقصد الصوفي هدفاً معيناً بأبحاثه ونظرياته. وقد يكون بين الهدفين تنافر وتضاد، فيأبى الصوفي إلا أن يحول القرآن عن هدفه ومقصده، إلى ما يقصده ويرمي إليه، وغرضه بهذا كله: أن يروج لتصوفه على حساب القرآن، وأن يقيم نظرياته وأبحاثه على أساس من كتاب الله، وبهذا الصنيع يكون الصوفي قد خدم فلسفته التصوفية ولم يعمل للقرآن شيئاً، اللهم إلا هذا التأويل الذي كله شر على الدين وإلحاد في إيات الله...».

هذا المذهب الذي يذهب بالدين من أساسه، هل يكون سائغاً ومقبولاً أن نجعله أصلاً نبني عليه أفهامنا لآيات القرآن الكريم»(٤)؟

---

(١) سورة العنكبوت، من الآية: (٤٥).
(٢) الطبقات الكبرى، للشعراني: (٢/ ٢١). (٣) سورة الأنفال، من الآية: (٣٠).
(٤) التفسير والمفسرون: (٢/ ٣٧٥، ٣٧٦).

ولعل هذه التأويلات وأمثالها أجبرت العلّامةَ صالح المقبلي على أن يصرح برأيه عن التصوف ـ وهو يوضح قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[١] ـ بقوله:

«فالتصوف ليس من مسمى الدين؛ لأن الدين كمل قبله، أعني دين الإسلام، ولا هو من النعمة؛ لأنها تمت قبله... إلى أن قال: فالصوفي ليس بمتبع للنبي ﷺ بل لشيخه المخترع لتلك الوساوس»[٢].

هذا ولم أقف على كتاب مستقل في التفسير الصوفي النظري تتبع صاحبه القرآن آية آية، وغالب ما وجدناه من ذلك هو نصوص متفرقة اشتمل عليها التفسير المنسوب إلى ابن عربي، وكتاب الفتوحات المكية له، وكتاب الفصوص له أيضاً، كما يوجد بعض من ذلك في كتب التفسير الإشاري الآتية ذكرها.

ثانياً: أمثلة التفسير الإشاري الصوفي:

ستكون هذه النماذج خلاف التفسير الإشاري الصحيح المقبول الذي سبق ذكر الشروط لصحته في المبحث السابق.

١ ـ قال الله تعالى عن قصة دخول آدم عليه السلام الجنة: ﴿... وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٣].

ادعى سهل بن عبد الله التُستري في الآية خلاف ما ذكره المفسرون من أن المراد النهي عن نفس الأكل، فقال عند تفسيره الإشاري للآية: «لم يرد الله معنى الأكل في الحقيقة، وإنما أراد معنى مساكنة الهمة لشيء هو غيره.. أي لا تهتم بشيء هو غيري.. فآدم عليه السلام لم يعصم من الهمة والفعل في الجنة، فلحقه ما لحقه من أجل ذلك...»[٤].

٢ ـ قال التستري في تفسير البسملة ما نصه: (الباء) بهاء الله عز وجل، و(السين) سناء الله عز وجل، و(الميم) مجد الله عز وجل، و(الله) هو الاسم الأعظم

---

(١) سورة المائدة، من الآية: (٣).
(٢) العلم الشامخ: (ص: ٢٥٠ ـ ٢٥١). (٣) سورة البقرة، من الآية: (٣٥).
(٤) تفسير القرآن العظيم، للتستري: (ص: ١٦).

الذي حوى الأسماء كلها. وبين الألف واللام منه حرف مكني غيب إلى غيب، وسرّ من سر إلى سرّ، وحقيقةٌ من حقيقة إلى حقيقة، لا ينال فهمه إلا الطاهر من الأدناس، الآخذ من الحلال قواماً ضرورة الإيمان.

و(الرحمن) اسم فيه خاصة من الحرف المكنى بين الألف واللام.

و(الرحيم) هو العاطف على عباده بالرزق في الفرع، والابتداء في الأصل، رحمة لسابق علمه القديم...»[1].

٣ ـ فسّر أبو عبد الرحمن السلمي الحروف المقطعة في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾[2] بقوله:

«الألف ألف الوحدانية، واللام لام العطف، والميم ميم الملك، معناه من وجدنا على الحقيقة بإسقاط العلائق والأغراض تلطفت له في معناه فأخرجته من رقّ العبودية إلى الملك الأعلى»[3].

٤ ـ قال أبو محمد الشيرازي المتخصص في التفسير الإشاري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ﴾[4] ما نصه: «وصف الله زمرة أهل المراقبات ومجالس المحاضرات، والهائمين في المشاهدات، والمستغرقين في بحار الأزليات، الذين أنحلوا جسومهم بالمجاهدات، وأمرضوا نفوسهم بالرياضات، وأداموا قلوبهم بدوام الذكر، وجولانها في الفكر، وخرجوا بعقائدهم الصافية عن الدنيا الفانية بمشاهدته الباقية، بأن رفع عنهم بفضله حرج الامتحان، وأبقاهم في مجالس الأنس ورياض الإيقان، وقال: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ﴾ يعني الذين أضعفهم حمل أوقار المحبة، ﴿وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ الذين أمرضهم مرارة الصبابات، ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ﴾ الذين يتجردون عن الأكوان بتجريد التوحيد وحقائق التفريد، ﴿حَرَجٌ﴾ عتاب من جهة العبودية والمجاهدة؛ لأنهم مقتولون بسيف المحبة، مطروحون بباب الوصلة، ضعفهم من الشوق، ومرضهم من الحب، وفقرهم من حسن الرضا..»[5].

---

(١) المصدر السابق: (ص: ٣).
(٢) الآية الأولى من سورة البقرة.
(٣) تفسير السلمي: (ص: ١٧).
(٤) سورة التوبة، من الآية: (٩١).
(٥) عرائس البيان في حقائق القرآن، لأبي محمد الشيرازي: (١/ ٣٣٩).

٥ ـ ومن تأويلات الصوفية الإشارية ما جاء في تفسير بعضهم لقول الله تعالى: ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[1] فقال: «يشير بالنسوة إلى صفات البشرية النفسانية من البهيمية، والشيطانية في مدينة الجسد، ﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ وهي الدنيا، ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ تطالب عبدها وهو القلب. كان عبداً في البداية لحاجته إليها للتربية، فلما كمل القلب وصفا عن دنس البشرية استأهل المنظر الإلهي، فتجلى له الرب تبارك وتعالى فتنور القلب بنور جماله وجلاله، فاحتاج إليه كل شيء، وسجد له حتى الدنيا ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ أي أحبته الدنيا غاية الحب، لما ترى عليه آثار جمال الحق، ولما لم يكن لنسوة صفات البشرية اطلاع على جمال يوسف القلب، كن يلمن الدنيا على محبته، فقلن: ﴿إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ فما سمعت زليخا الدنيا ﴿بِمَكْرِهِنَّ﴾ في ملامتها ﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ أي الصفات، ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾ أي هيأت طعمة مناسبة لكل صفة منها، ﴿وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ وهو سكين الذكر وقالت زليخا الدنيا ليوسف القلب، ﴿اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ وهو إشارة إلى غلبة أحوال القلب على صفات البشرية، ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ﴾ أي وقعن على جماله وكماله، ﴿أَكْبَرْنَهُ﴾ أكبرن جماله أن يكون جمال بشر، ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ أي جمال بشر، ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ما هذا إلا جمال ملك كريم، وهو الله تعالى بقراءة من قرأ مِلِك بكسر اللام»[2].

٦ ـ ورد عن بعض المتصوفة أنه فسّر قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[3] بقوله: «(من ذل): من الذل، (ذي): إشارة إلى النفس، (يشف): من الشفاء، (ع): أمر من الوعي»[4].

---

(١) سورة يوسف، الآيتان: (٣٠، ٣١).

(٢) التأويلات النجمية لنجم الدين داية وعلاء الدولة السمناني ـ المخطوط ـ: (٣/ النسخة لم ترقم صفحاتها) نقلاً من «التفسير والمفسرون»: (٢/ ٤٣٢، ٤٣٣).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٢٥٥).

(٤) الإتقان: (٢/ ١٨٤) ط: قديمة.

٧ ـ نقل عن بعضهم أنه فسّر قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[١] فجعل (لمع) فعلاً ماضياً بمعنى أضاء، و(المحسنين) مفعوله[٢].

٨ ـ قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾﴾[٣].

ذكر رأس الصوفية ابن عربي عند هاتين الآيتين تفسيره الإشاري بأنه:

«لما أدركته الفطرة التي لا بد منها لكل داخل في الطريق وتحكمت فيه، رأى الحق سبحانه، فتلا عليه هاتين الآيتين، قال: فعلمت أني المراد بهذه الآية، وقلت: ينبه بما تلاه علينا على التوفيق الأول الذي هدانا الله به على يد عيسى وموسى ومحمد سلام الله عليهم جميعهم، فإن رجوعنا إلى هذا الطريق، كان بمبشرة على يد عيسى، وموسى، ومحمد ﷺ، ﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ وهي العناية بنا، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ وهو ترادف التوفيق ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ وهو أنا ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ وهو ما ظهر علينا من أنوار القبول، والعمل الصالح، والتعشق به، ثم مثل فقال: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ يشير بذلك إلى خبر ورد عن النبي ﷺ في البعث ـ أعني حشر الأجسام ـ من أن الله يجعل السماء تمطر مثل مَني الرجال.. الحديث. ثم قال: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ وليس سوى الموافقة والسمع والطاعة لطهارة المحل ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ﴾ وهو الذي غلبت عليه نفسه والطبع، وهو معتنى به في نفس الأمر ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ مثل قوله: إن لله عباداً يقادون إلى الجنة بالسلاسل...»[٤].

٩ ـ وأبان عن بعض إشاراته عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ

---

(١) سورة العنكبوت، من الآية: (٦٩).

(٢) مبادئ التفسير للخضري: (ص: ٩). وانظر: التفسير والمفسرون: (٢/ ٤١١).

(٣) سورة الأعراف، الآيتان: (٥٧، ٥٨). (٤) الفتوحات: (٤/ ١٧٢).

﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ١٢٦﴾[1] قال ما نصه:

«وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا الصدر الذي هو حرم القلب، بلداً آمناً من استيلاء صفات النفس، واغتيال العدو اللعين، وتخطف جن القوى البدنية أهله، ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ﴾ من ثمرات معارف الروح أو حكمه أو أنواره، ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۖ﴾ من وحد الله منهم وعلم المعاد، ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ أي ومن احتجب أيضاً من الذين سكنوا الصدر، ولا يجاوزون حده بالترقي إلى مقام العين، لاحتجابهم بالعلم الذي وعاؤه الصدر، فأمتعه تمتيعاً قليلاً من المعاني العقلية، والمعلومات الكلية، النازلة إليهم من عالم الروح على قدر ما تعيشوا به، ثم اضطره إلى عذاب نار الحرمان والحجاب، ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ مصيرهم لتعذبهم بنقصانهم، وتألمهم بحرمانهم»[2].

١٠ ـ ومما قال العلامة الآلوسي في التفسير الإشاري بعد أن فسّر قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ٦٣﴾[3] بالتفسير الظاهر، قال ما نصه:

«ومن باب الإشارة والتأويل في الآية ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ المأخوذ بدلائل العقل بتوحد الأفعال والصفات، ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ الدماغ للتمكن من فهم المعاني وقبولها، أو أشار سبحانه بالطور إلى موسى القلب، وبرفعه إلى علوِّه واستيلائه في جو الإرشاد، وقلنا: ﴿خُذُوا۟﴾ أي اقبلوا ﴿مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ من كتاب العقل الفرقاني بجد، وعُوا ما فيه من الحكم والمعارف والعلوم والشرائع، لكي تتقوا الشرك والجهل والفسق، ثم أعرضتم بإقبالكم إلى الجهة السفلية بعد ذلك. فلولا حكمة الله بإمهاله، وحكمه بإفضاله لعاجلتكم العقوبة، ولحل بكم عظيم المصيبة»[4].

١١ ـ نقل عبد الحليم محمود عن أبي الحسن الشاذلي تفسيره لقول الله تعالى على لسان موسى عليه السلام:

---

(١) سورة البقرة، الآية: (١٢٦).
(٢) التفسير المنسوب، لابن عربي: (١/ ٨٤ ـ ٨٥).
(٣) سورة البقرة، الآية: (٦٣).
(٤) روح المعاني: (١/ ٢٨٢).

﴿هِيَ عَصَايَ﴾: معرفتي بك، أعتمد عليها.

﴿وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي﴾: أولادي في التربية.

﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾[(١)]: من باب لي وقت مع ربي لا تسعني فيه أرض ولا سماء»[(٢)].

١٢ ـ تحدث أحد الصوفية المفسرين المعاصرين عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[(٣)]، عن الحج المعروف عند المسلمين، ثم بإشارته الوجدانية ذكر نوعاً آخر من الحج يحجه الصوفية العارفون فقال:

«ولكن للعارفين حج آخر يحجونه متى اشتاقوا لحبيبهم وهو حج الروح لا يتكلفون سفراً ولا انتقالاً؛ لأن مطلوبهم في أنفسهم، وهو القلب الذي هو بيت الله العامر بأسرار الله وأنواره. وقد قال بعض العارفين عجبت لمن يحن ويرحل لبيت الخليل وهو الكعبة كيف لا يحن ويشاهد العجائب في بيت بناه الرب الجليل وهو القلب، والغرض من القلب هو العامر بالإيمان والحب والتقوى والرحمة فهو كنز السعادة، فكعبة الأشباح بمكة المكرمة وكعبة الأرواح معك وهو قلبك، فاحرص على الطواف حول المعاني التي فيك يتجلى لك خالقك وباريك متعنا الله بتلك المعاني»[(٤)].

ونحمد الله على أن حمانا من هذه المعاني الضالة وتلك الإشارات المُضلة.

١٣ ـ وقال عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[(٥)]: «ويعني التوجه للكعبة حق وكأن الله تعالى يقول: أنا الحق وتجليت بنور الحق على الكعبة المكرمة. فالمعظم لها إنما يعظم الحق، والزائر لها إنما يزور الحق، فبنور الروح ترى الحق متجلياً في رسول الله ﷺ

---

(١) سورة طه، الآية: (١٨).

(٢) المدرسة الشاذلية الحديثة وإمامها أبو الحسن الشاذلي لعبد الحليم محمود: (ص: ٤٠٣).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (١٩٦).

(٤) ضياء الأكوان في تفسير القرآن لأحمد سعد عثمان العقاد: (٢/ ٨٤).

(٥) سورة البقرة، من الآية: (١٤٩).

وفي كتاب الله وفي الكعبة المكرمة تجلياً خاصاً لأهل المعرفة جعلنا الله ممن خضعوا للحق وعرفوا الحق»[١].

هذه بعض نماذج التفسير الصوفي الإشاري نرى فيها كيف أخضع أهل الرموز النصوص القرآنية لأذواقهم وأوهامهم ومواجيدهم التي لا تقوم على دليل شرعي ولا تستند إلى برهان سليم، والتي لا تنضبط بلغة ولا تتقيد بقانون، وكيف جنح فيها أهل الإشارة في تلك النصوص الواضحة من معانيها الظاهرة إلى رموز واصطلاحات وإشارات ووجدانيات، لا يدل عليها لفظ ظاهر ولا دليل صحيح، ولا يكاد يعرف لها معنى بل هي أشبه ما تكون بالطلاسم.

«فنعوذ بالله من الإشارات الحلّاجية، والشَّطَحات البِسطامية، وتصوف الاتحادية، فواحزناه على غربة الإسلام والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ . . .﴾»[٢].

أشهر المؤلفات المعنية بالتفسير الإشاري:

١ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لأبي محمد سهل بن عبد الله التُستري المتوفى سنة (٢٨٣، وقيل: ٢٧٣هـ).

٢ ـ **حقائق التفسير**، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي المتوفى سنة (٤١٢هـ).

٣ ـ **عرائس البيان في حقائق القرآن**، لأبي محمد روز بهان بن أبي النصر الشيرازي المتوفى سنة (٦٦٦هـ).

٤ ـ **التأويلات النجمية**، لنجم الدين أبي بكر بن عبد الله الرازي المعروف بداية، وأحمد بن محمد السمناني الملقب بعلاء الدولة المتوفيان سنة (٦٥٤هـ، و٧٣٦هـ) على الترتيب.

٥ ـ **التفسير المنسوب**، لابن عربي أبي بكر محمد بن علي محيي الدين الأندلسي المتوفى سنة (٦٣٨هـ)، وقيل هذا الكتاب ليس لابن عربي بل هو من

(١) المصدر السابق: (٢/ ١٤ ـ ١٥).
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٤٤٢)، والآية من سورة الأنعام: (١٥٣).

عمل عبد الرزاق القاشاني المتوفى سنة (٧٣٠هـ)، وإنما نسب لابن عربي ترويجاً له بين الناس، وتشهيراً له بشهرة ابن عربي.

٦ ـ **روح المعاني**، لشهاب الدين السيد محمد الآلوسي المتوفى سنة (١٢٧٠هـ).

٧ ـ **ضياء الأكوان في تفسير القرآن**، لأحمد سعد العقاد المتوفى سنة (١٣٧٣هـ)[١].

هذه أهم تفاسير الصوفية التي تضمنت تفسيراً إشارياً بعيداً عن ظاهر القرآن على التفاوت قلةً وكثرةً، فمن هؤلاء المفسرين من جعل همه وغمه كله في إبداء الإشارات الصوفية ومواجيدهم، ولم يشر إلى التفسير الظاهر وذلك كصنيع أبي عبد الرحمن السلمي وأبي محمد الشيرازي، ومنهم من أعرض عن المعاني الظاهرة إعراضاً كلياً وجمع بين البليتين: التفسير الصوفي النظري والتفسير الصوفي الإشاري كما فعل صاحب التفسير المنسوب لابن عربي، ومنهم من جعل غالب همته في التفسير الظاهر وتعرض للتفسير الإشاري تعرضاً ضمنياً كما فعل النيسابوري والآلوسي، ومنهم من عمل عكس ذلك حيث جعل التفسير الإشاري هو الغرض الأول من تفسيره وتعرض أحياناً للتفسير الظاهر، ومثال ذلك تفسير سهل التستري.

كلام ابن تيمية والذهبي في «حقائق التفسير»:

والمقام لا يسع أن تُسرد آراء العلماء في تلك التفاسير كتاباً كتاباً، فنكتفي بإيراد كلام شيخ الإسلام وتقويمه لتفسير السلمي ورأيِ تلميذه الإمام الذهبي فيه، لكون ذلك التفسير من أقدم وأهم مراجع التفسير الإشاري وأكثرها شهرة، ولكون صاحبه أقرب ـ نسبياً ـ إلى منهج العلماء المحدثين لعنايته البالغة بعلم الحديث.

قال الحافظ ابن تيمية رحمه الله: «وكتاب «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع:

---

(١) ولمزيد الاطلاع على هذه التفاسير وأصحابها راجع: التفسير والمفسرون: (٢/ ٤١٣ ـ ٤٤٥)، ومناهل العرفان في علوم القرآن: (٢/ ٩٠ ـ ٩٧)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (١/ ٣٩٥ ـ ٤٠٦).

أحدها: نقول ضعيفة عمن نقلت عنه مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق، فإن أكثره باطل عنه، وعامتها فيه من موقوف أبي عبد الرحمن، وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن، حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول: حدثنا من أصل سماعه.

والثاني: أن يكون المنقول صحيحاً لكن الناقل أخطأ فيما قال.

والثالث: نقول صحيحة عن قائل مصيب. فكل معنى يخالف الكتاب والسنة فهو باطل، وحجته داحضة، وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والقياس فقد يكون حقاً وقد يكون باطلاً»[١].

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ عن تفسير السلمي ـ عند ترجمته له ـ:

«وفي «حقائق تفسيره» أشياء لا تسوغ أصلاً، عدّها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدّها بعضهم عِرفاناً وحقيقةً، نعوذ بالله من الضلال ومن الكلام بهوى، فإن الخير كل الخير في متابعة السنة والتمسك بهدي الصحابة والتابعين رضي الله عنهم»[٢].

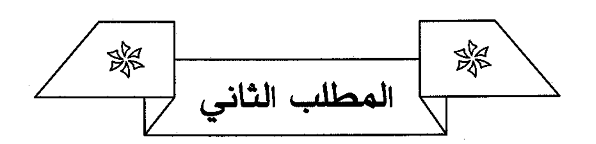
كلام شيخ الإسلام هذا يُعتبر مقياساً صحيحاً وميزاناً عادلاً للحكم على بقية الكتب؛ فلذا لا يُنكر عن وجود شيء يسير من التفسير الإشاري المقبول في تلك الكتب ولكنه قليل جداً، وتصدق في مثل هذه التأويلات المقولةُ: «تجد فيها كل شيء من الخطأ، ويندر فيها القليل من الصواب». كما ينطبق عليها ضرب المثل: «مع الخواطئ سهم صائب»[٣]. فالأغلب والأكثر هو من باب التفسير الإشاري المذموم. والعبرة بالغالب والفشو ليس بالنادر والشاذ. عافانا الله منه أذهاننا وأرواحنا وأبداننا.

○○○○○

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٤٢، ٢٤٣). (٢) سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٥٢).

(٣) يضرب للذي يكثر الخطأ، ويأتي الأحيان بالصواب.

انظر: الصحاح: (١/ ٤٧)، واللسان: (١/ ٦٨) مادة: (خطأ).



المطلب الثاني

أمثلة التفسير الباطني

الحديث عن الباطنية وتفاسيرهم متشعب وطويل من جهة، وذو اكتئاب وملل من جهة أخرى، وليس من غرض هذا المبحث استقصاء أنواع فرقهم، ولا حصر تأويلاتهم الباطلة وتفسيراتهم الخاطئة؛ فلذلك سأقتصر هنا بذكر نوعين مهمين يعدان من أشهر أنواع الباطنية وأقدمها نشأةً وتأويلاً، وأكثرها نشاطاً وتلبيساً، وأكبرها فساداً وخطورةً، ألا وهما:

الإمامية الاثنا عشرية، والإمامية الإسماعيلية، وهما قطب الرحى في التأويلات الفاسدة للآيات القرآنية.

أولاً: باطنية الإمامية الاثنا عشرية[1]:

١ ـ فسّر أحد من مفسريهم بعض الآيات من سورة الرحمن في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾[2]، حيث قال: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ علي وفاطمة عليهما السلام ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ محمد ﷺ، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ الحسن والحسين عليهما السلام»[3].

٢ ـ قال أحدهم عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ

---

(١) هم فرقة من غلاة الشيعة، يقولون باثني عشر إماماً، ويعتقدون فيهم العصمة من الخطأ والنسيان وعن اقتراف الكبائر والصغائر، ويطعنون في الخلفاء الثلاثة وكبار الصحابة.
انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٨٨)، والملل والنحل: (١/١٨٩)، والوشيعة في نقد عقائد الشيعة لموسى جار الله.

(٢) الآيات: (١٩ ـ ٢٢).

(٣) تفسير نور الثقلين، للحويزي: (٥/١٩٠ ـ ١٩١)، وتفسير الميزان، للطباطبائي: (١٩/١٠٣).

مَسْجِدٍ﴾[١]: «الغسل عند لقاء كل إمام»[٢].

٣ ـ وفسّر قول الله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾[٣] بقوله: «مثل ضربه الله لعائشة وحفصة أن تظاهرتا على رسول الله وأفشتا سره»[٤].

٤ ـ وقال عن قول الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[٥]: «نحن وجه الله»[٦].

٥ ـ ونقل أحدهم عن كبيرهم قوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾﴾[٧] أنه قال:

«أتدري ما السلم؟ قلت: أنت أعلم، قال: ولاية علي والأئمة والأوصياء من بعده، قال: وخطوات الشيطان والله ولاية الأول والثاني»[٨].

٦ ـ فسّر أحد مفسريهم المتأخرين كلمة «اليتيم» في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[٩]، حيث جمع بين بلايا التشيع ورزايا التصوف وخزايا الباطنية، فقال:

«اعلم أن اليتيم كالرحم روحاني وجسماني، فالجسماني من انقطع من صغره عن أبيه الجسماني، والروحاني من انقطع عن إمامه الذي هو أبوه الروحاني كما ورد تصريحاً وإشارةً. واليتيم عن الإمام إما بغيبته عن شهود حسه بموت وغيره، أو بغيبته عن شهود بصيرته بعدم استعداد الحضور وعدم حصول الفكر الذي هو مصطلح الصوفية فإن من لم يتمثل مثال الشيخ في صدره ولم يشاهد صورته المثالية بعين بصيرته كان منقطعاً عن إمامه وحقه الخدمة والمواساة والمحبة والنصيحة التي يعطون الميثاق عليها، هذا هو اليتيم

---

(١) سورة الأعراف، من الآية: (٣١).
(٢) المصدر السابق الأخير: (٨/ ٩٥).
(٣) سورة التحريم، من الآية: (١٠).
(٤) المصدر السابق: (١٩/ ٣٤٦).
(٥) سورة الرحمن، من الآية: (٢٧).
(٦) نور الثقلين: (٤/ ١٤٦)، وتفسير الميزان: (١٩/ ١٠٣).
(٧) سورة البقرة، الآية: (٢٠٨).
(٨) تفسير العياشي: (١/ ١٠٢)، والصافي: (١/ ١٨٢).
(٩) سورة النساء، من الآية: (٢).

الروحاني في العالم الكبير. وأما في العالم الصغير فالقوى الحيوانية والبشرية ما لم تبلغ في التبعية للنفس إلى مقام التمتع والالتذاذ بشهود النفس لشيخها تكون يتامى ومالها وحقها التلذذ بمشتهياتها ومقتضياتها في الحلال فإن التلذذ في الحلال جعل قسيماً لتزود المعاد في الأخبار»[1].

٧ ـ وصرف قول الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ﴿٦١﴾﴾[2] عن معناه الظاهر وأصبغ عليه صبغة باطنية، فقال: «يجوز أن يراد بالبروج الكواكب السيارة... أو أن يراد اللطائف النبوية والولوية المحصورة كلياتها في اثنتي عشرة الغير المنتهي جزئياتها إلى حد المحدودة بحسب الأمهات إلى مائة وأربعة وعشرين ألفاً أو مائة وعشرين ألفاً أو مائة ألف، وأن يراد الأنبياء (على) والأولياء (على) فإنهم بتعلقهم بأبدانهم الأرضية: أركان الأرض، وبتجردهم الذاتي عن أرض الطبع أركان السماء، وأن يراد الجهات الفاعلية المحيية والمميتة والمفيضة للأرزاق أو المفيضة للعلوم والمعبر عنها بإسرافيل وعزرائيل وميكائيل وجبرائيل».

هذا تفسيره للبروج وفسّر سراجاً وقمراً بقوله: «والمراد بحسب التأويل من السراج لطيفة الولاية فإنها المضيئة بذاتها، ومن القمر لطيفة النبوة والرسالة فإنها كاسبة للنور من الولاية»[3].

هذا وقد سبق بعض الأمثلة من هذا الجنس في الفصل الثاني من الباب الثاني بعنوان المبحث «التمسك بالتأويل الفاسد»[4].

ويلاحظ أن عامة تأويلات الإمامية الاثني عشرية مصروفة إلى إثبات الإمامة والولاية وسب الصحابة عامة، والبغض للشيخين خاصة. رضي الله عن الصحابة جميعاً.

ثانياً: باطنية الإسماعيلية[5]:

١ ـ حمل أحدهم قول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ وَأْتُوا ٱلْبُيُوتَ

---

(١) بيان السعادة في مقامات العبادة، لمحمد بن حيدر الجنابذي الخراساني: (١/ ١٩٠).

(٢) سورة الفرقان، الآية: (٦١). (٣) المصدر السابق: (٢/ ٨٧).

(٤) (ص: ٤٦١).

(٥) هم: فرقة رافضية يعتقدون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق، وقد مات قبل أبيه، =

﴿مِنْ أَبْوَابِهَا﴾[(١)] على معتقده الفاسد بأن علياً رضي الله عنه هو باب العلم، حيث قال: «الباب هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقوله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب»[(٢)]. واستدل بالآية المذكورة[(٣)].

٢ ـ وأوّل قول الله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ۝ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ۝﴾[(٤)] إلخ بقوله الباطني:

«تأويل القبور في الباطن: أهل الضلال[(٥)]، زيارتهم: الرجوع إليهم واتباع سبيلهم، وسؤالهم عن النعيم: سؤالهم عن الأئمة، وما أضاعوه من حقهم»[(٦)].

٣ ـ ومن تأويلاتهم الباطلة ما أوّلوا به قول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ۝﴾[(٧)] حيث قالوا:

= فاعتقد بعضهم أنه حي ولم يمت: وبعضهم قال: إنه مات واعتقدوا فيه الرجعة، ولهم دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان. ويلقبون بالباطنية والقرامطة وغيرها.
انظر: الملل والنحل: (١/ ١٩٦ ـ ٢٢٦)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين: (ص: ٦٥)، وكتاب الإسماعيلية للأستاذ إحسان إلهي ظهير رحمه الله.

(١) سورة البقرة، من الآية: (١٨٩).

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه: كتاب المناقب، باب ٢١: (٥/ ٥٩٦) برقم: (٣٧٢٣) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «أنا دار الحكمة وعلي بابها»، وقال: «هذا حديث غريب منكر»، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»: (١/ ٣٣٩ ـ ٣٥٥) وتكلم عن طرقه وألفاظه وحكم عليه بالوضع، وكذلك شيخ الإسلام في منهاج السنة: (٧/ ٥١٥)، والذهبي في «تلخيص المستدرك»: (٣/ ١٢٦) حيث صححه الحاكم، ونقل السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١/ ٣٣٤) عن الحافظ ابن حجر في بعض فتاواه قوله: «هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: إنه صحيح، وخالفه أبو الفرج ابن الجوزي فذكره في الموضوعات، وقال: إنه كذب، والصواب خلاف قولهما معاً، وأن الحديث من قسم الحسن»، ونقل هذا الكلام الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص: ٣٤٩)، وقال: «هذا هو الصواب»، وقال الألباني في «ضعيف الجامع» برقم: (١٤١٦): «موضوع»، وهو الصواب.

(٣) الحركات الباطنية: (ص: ١٠٢).

(٤) سورة التكاثر، الآيتان: (١، ٢).

(٥) يعني غير الباطنيين.

(٦) تأويل الدعائم، للقاضي النعمان بن محمد الباطني: (٢/ ٨١).

(٧) سورة الأنبياء، الآية: (١٠٤).

«أي: نطوي ذكر الإمام الضال ودولته، كما طوى الغاصب الظالم ذكر أئمة الحق، ونعيد الأمر في كونه كلياً في بيت محمد ﷺ كما كان بدءًا فيملك المسلمين بأسرهم كما ملكهم النبي ﷺ في زمانه»[١].

٤ ـ قال أحدهم: «ومن أقام الظاهر وحده دون الباطن كان كمن قال رسول الله ﷺ: إنه لا خلاق له، وممن قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾[٢]، والخلاق في اللغة: النصيب من الحظ الصالح فمن اقتصر على الظاهر وحده دون الباطن لم يكن له نصيب من الحظ الصالح في الدنيا ولا في الآخرة، والشرى الذي ذكره الله ﷻ أنه اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم هو البيعة للرسول في وقته ولإمام كل زمان من بعده، كما نص على ذلك سبحانه في هذه الآيات بقوله: ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾[٣]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو العهد المأخوذ في البيعة، فمن اشترى به ثمناً قليلاً من أعراض الدنيا بمخالفة ما أخذ عليه فيه لم يكن له نصيب من الحظ الصالح في الآخرة كما أخبر الله سبحانه بذلك فيما تلوناه من كتابه وبيناه فيما تقدم من كتابنا من وجوب إقامة الظاهر والباطن، وأنه لا يجزي إقامة أحدهما دون الأخرى»[٤].

٥ ـ وكتب آخر تحت قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[٥]: «من عبد الله تعالى بظاهر دون باطن، أو بباطن دون ظاهر فهو ممن يعبده على حرف»[٦].

٦ ـ أوّل بعضهم الأنهار الوارد ذكرها في سورة محمد بتأويل باطني، حيث قال:

---

(١) رسالة مباسم البشارات بالإمام الحاكم، لأحمد كرماني: (ص: ٢١٣).
(٢) سورة آل عمران، الآية: (٧٧). (٣) سورة التوبة، من الآية: (١١١).
(٤) تأويل الدعائم: (٣/ ٢٧١). (٥) سورة الحج، من الآية: (١١).
(٦) المجالس المستنصرية لداعي ثقة الإسلام: (٣٩).

«﴿وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ﴾ أي: معادن الدين: العلم الباطن يرتضع به أهلها، ويتغذى بها تغذياً تدوم به حياته اللطيفة...

﴿وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ﴾ هو العلم الظاهر.

﴿وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗى﴾[1] هو علم الباطن المأخوذ من الحجج والأئمة»[2].

هذا وقد تأول الباطنية لكل ركن من أركان الشريعة وكل فرض من فرائض الإسلام تأويلاً يورث تضليلاً، فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم، والحج زيارته وإدمان خدمته، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق، وزعموا أن من عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾[3]، وحملوا اليقين على معرفة التأويل[4].

٧ ـ ومن أخبث منكراتهم وأفسد ضلالاتهم ما قاله آغاخان ـ إمام الباطنية الآغاخانية ـ معطلاً حكم الحجاب الشرعي المتفق عليه عند جميع المسلمين ـ:

«ولقد توخيت دائماً أن أشجع تحرير المرأة وتثقيفها في أيام جدي وأبي، وكان الإسماعيليون متقدمين على أتباع أي مذهب إسلامي آخر أشواطاً عديدة في مضمار إلغاء الحجاب الصارم، حتى في البلدان المتطرفة في التحفظ، أما

---

(١) من الآية: (١٥).

(٢) فضائح الباطنية: (ص: ٥٧).

(٣) سورة الحجر، الآية: (٩٩).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: (ص: ٢٩٦). وللوقوف على مزيد تأويلات الباطنية ـ الموثقة من مصادرهم ـ ومناقشتها يراجع: القرامطة لابن الجوزي: (ص: ٦٣ ـ ٦٥)، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه للديلمي: (٤٨ ـ ٥٤)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٥/ ٥٥٠ ـ ٥٥١ و١٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨، ٣٥٩ وما بعدها)، والموافقات للشاطبي: (٤/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤)، والتفسير والمفسرون: (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٨٩)، والتأويل الإسماعيلي الباطني للدكتور عبد العزيز سيف: (ص: ١٣٧ ـ ١٦٢)، والإسماعيلية، والبابية كلاهما للشيخ إحسان إلهي ظهير: (٤٧٣ ـ ٥٤٥)، (ص: ١٨٧ ـ ٢٣٥) على التوالي، وأصول مذهب الشيعة الاثني عشرية للدكتور ناصر القفاري: (١/ ١٩٩).

أنا فقد ألغيت الحجاب بالكلية فأنت لا تجد مطلقاً أي امرأة إسماعيلية تستعمل الحجاب»[١].

وما أبشع وأشنع قول آغاخان الثالث في نفس الموضوع، حيث أجاب عن سؤال وجه إليه ما نصه:

«لقد أمرتم بتعليم المرأة وتثقيفها، فكيف يتلاءم هذا مع وضع المرأة الإسماعيلية المحجبة؟ وهل يتفق الحجاب مع العلم؟ فأجاب: إن الحجاب يتعارض مع العقائد الإسماعيلية، وإنني أهيب بكل إسماعيلية أن تنزع نقابها وتنزل إلى معترك الحياة لتساهم مساهمة فعالة في بناء الهيكل الاجتماعي الديني للطائفة الإسماعيلية خاصة، وللعالم الإسماعيلي عامة، وأن تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل في مختلف نواحي الحياة أسوة بجميع النساء الإسماعيليات في العالم، وآمل في زيارتي القادمة أن لا أرى أثراً للحجاب بين النساء الإسماعيليات، وآمرك أن تبلغ ما سمعت لعموم الإسماعيليات بدون إبطاء»[٢].

هذا واقع حالهم قديماً وحديثاً في كل عصر ومصر وُجدوا فيه، وبهذه التأويلات الباطلة الفاسدة ونحوها فقدوا الخُلق، وتجردوا من الدين، وانسلخوا من الشريعة، وأصبحوا يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف.

تقويم الغزالي للمذهب الباطني:

وما أنصف تحليل الإمام الغزالي وتقويمه للمذهب الباطني وتأويلاته حيث قال ـ إن غالب مذهب الباطنية ـ: «موافق للثنوية والفلاسفة في الباطن، وللروافض والشيعة في الظاهر.

وغرضهم بهذه التأويلات انتزاع المعتقدات الظاهرة من نفوس الخلق حتى تبطل به الرغبة والرهبة. ثم ما أوهموه وهذوا به لا يفهم في نفسه، ولا يؤثر في ترغيب وترهيب»[٣].

---

(١) مذكرات آغاخان: (٥١).

(٢) تاريخ الدعوة الإسماعيلية، لمصطفى غالب: (ص: ٣٥٦).

(٣) فضائح الباطنية: (ص: ٤٦).

ولذا قال عبد القاهر أبو منصور البغدادي عنهم:

«الذي صح عندي من دين الباطنية أنهم دهرية زنادقة، يقولون بقدم العالم، وينكرون الرسل والشرائع كلها، لميلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع»[(١)].

وقد دلل على قوله هذا بما ذكره من تأويلاتهم وتعليماتهم الباطلة.

وتأويلات الآغاخانية ـ الإسماعيلية المعاصرة ـ وأهدافهم الخطيرة غير خافية على أولي الألباب، وما أصدق وصف الشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه الله حال آغاخانية اليوم حيث قال:

«... هم ورثة الإسماعيلية القدامى الحقيقيون: لا يصلون، ولا يزكون، ولا يصومون، ولا يحجون، ولا يبنون المساجد، ولا يأتون بأي عمل من أعمال التكليف من شريعة محمد صلوات الله وسلامه عليه، وهم المسمون بالآغاخانية، وأئمتهم يقامرون، ويشربون الخمور، ويمرحون ويسرحون ليلاً ونهاراً وسراً وجهاراً...

فالحاصل أن الإسماعيلية في باطنهم لا يعتقدون إلا ذلك الاعتقاد، وهو رفع الشريعة وتعطيلها...»[(٢)].

وفي ذلك ردّ على من يظن أن الإسماعيلية يؤمنون بكل ما يؤمن به المسلمون، وأن فقههم لا يختلف عن فقههم، ويحسن الظن بهم قائلاً: «... ولم يعملوا على طرح الأديان وإبطال العبادة كما وهم الكتاب والمؤرخون الذين تحدثوا عن الفاطميين.. وإن الفقه الإسلامي لا يكاد يختلف عن فقه أهل السنة»[(٣)].

والمقصود أن تأويلات الباطنية بجميع أنواعها وأصنافها كثيرة جداً لا تعد ولا تحصى في هذا المقام، كيف لا يكون هذا وهم يعتقدون أن: «لكل فريضة من فرائض الدين تأويل باطني لا يعلمه إلا الأئمة وكبار حججهم ودعاتهم وحدودهم»[(٤)].

---

(١) الفرق بين الفرق: (ص: ٢٩٤). (٢) الإسماعيلية: (ص: ٥٦٩).
(٣) في أدب مصر الفاطمية، للدكتور محمد كامل حسين: (ص: ٣٠).
(٤) تاريخ الدعوة الإسماعيلية لمصطفى غالب: (ص: ٤٢).

الفرق بين تأويلات عامة المبتدعة وبين تأويلات الصوفية والباطنية:

ومن هنا يمكن التفريق بين تأويلات المبتدعة من المعتزلة والأشاعرة والخوارج وغيرهم، وتأويلات الصوفية والباطنية ونحوهم، فإن أكثر تأويلات عامة المبتدعة قد يكون لها وجه في اللغة العربية، وقد يحتملها ظاهر اللفظ، وإن كان سياق الكلام ومقصود الشارع يدل على بطلانها.

أما تأويلات أولئك الباطنية فإنها لا توافق ظاهر الخطاب ولا تلائمه بوجه من الوجوه، وهي معارضة لهدي القرآن الكريم ومخالفة لإجماع الأمة الإسلامية.

وليس لها أصول وقواعد تقوم عليها، لا شرعية ولا عقلية مزعومة، بل هي قائمة على التلبيس والتدليس والغموض، وصادرة عن توجه خفي لهدم الدين واجتثاثه من أصوله[١].

وقد تسربت هذه التأويلات في عامة أبواب الدين أصوله وعقائده، فرائضه وشرائعه، ولعل فيما ذكر من الأمثلة كفاية لبيان كيف كان التأويل الباطني وسيلة لتحريف النصوص القرآنية، وذريعة لإبطال مسلّمات الدين، وسلماً لخداع المسلمين، ولمعرفة ما جناه التأويل الباطني على الإسلام وأهله من عواقب وخيمة وآثار سيئة. عافانا الله من شر الباطنية وكيدهم ومكرهم.

وجه التماثل بين الصوفية والباطنية:

لعله قد بان من خلال ما تقدم من خلال تأويلات الصوفية والباطنية بعض أوجه التقارب والتداخل بين الفرقتين، ومن أهم أوجه التماثل بينهم هو معتقدهم المشترك أن للنصوص ظاهر وباطن.

فقد انتهج أصحاب الفلسفة الصوفية النظرية منهج التفسير الإشاري الرمزي لمعتقدهم: أن «العلم ظاهر وباطن... ولا يستغني الظاهر عن الباطن، ولا الباطن عن الظاهر»[٢].

---

(١) وللمزيد انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه: (٦١ ـ ٦٤)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: (٢/٧٩٦ ـ ٧٩٧).

(٢) كتاب اللمع، لأبي نصر السراج الطوسي: (ص: ٤٣ ـ ٤٤).

وأن «الوقوف على ظواهر النصوص القرآنية حجاب يمنع من الوصول إلى معرفة حقائق الأمور، وأن علم الظاهر يدخله الظن والشك، والكشف الباطني يرفع الظن ويزيل الشك»[١].

وذكر الصوفية نفس تلك الرواية التي نقلها الباطنية وأقاموا عليها معتقدهم الباطني، وهي:

«لكل آية ظاهر وباطن، وحد ومطلع...» إلخ[٢].

وتطلق كلمة «الشريعة» و«الحقيقة» عند الصوفية على معنى «الظاهر» و«الباطن» عند الباطنية.

وفي بيان هذا التقارب والتجانس ما يفسر السبب الموضوعي لإدراج الفرقتين تحت فصل واحد من هذا الباب.

وليس هذا التشابه والتوافق بين الفرقتين منحصراً في هذا المعتقد فقط، بل هناك تجانس وتداخل أكثر من هذا ليس المجال للتفصيل هنا.

أوجه بطلان تأويلات الصوفية والباطنية:

وفي ختام هذا الفصل لا نبالغ إن نقول: إن تأويلات الصوفية والباطنية المبنية على نظرياتهم وأفكارهم وأذواقهم ومواجيدهم كلها باطلة وفاسدة لا تصلح للمناقشة العلمية على التفصيل لكننا نشير هنا إلى أوجه بطلانها إجمالاً:

١ ـ إن هذا النوع من التأويل الذي سلكه الصوفية والباطنية في تفسير النصوص القرآنية إلحاد في كتاب الله ﷻ، وتحريف للكلم عن مواضعه تحريفاً فاحشاً، وإخراج للنص عن معناه الحق وقد قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾[٤].

---

(١) أصول التفسير وقواعده لخالد العك: (ص: ٢٣٨).
(٢) انظر: لطائف المنن، لابن عطاء الله الإسكندري: (ص: ٢٤٨)، والتفسير المنسوب لابن عربي: (١/ ٢).
(٣) سورة فصلت، من الآية: (٤٠). (٤) سورة المائدة، من الآية: (١٣).

قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية الأولى: «هو أن يوضع الكلام على غير موضعه»[١].

قال السيوطي رحمه الله: «فيه الرد على من تعاطى تفسير القرآن بما لا يدل عليه جوهر اللفظ كما يفعله الباطنية، والاتحادية، وغلاة المتصوفة»[٢].

٢ ـ إن منهج التعمية الذي سلكوه في قضية الظاهر والباطن وبنوا عليه تأويلاتهم مردود بأن الحكيم لا يجوز أن يخاطب الناس بخطاب ويريد به معنى لا يفيده ذلك الخطاب؛ لأنه لا يخلو إما أن يريد من المكلفين معرفة مراده بخطابه أو لا، فإن أراد ذلك إما أن يبين لهم مراده بخطاب آخر أو لا يبين، فإن بيَّنه فلا يخلو إما أن تصح معرفة المراد بظاهر هذا الخطاب الجديد أو لا تصح، فإن صحت بطل القول بأن لكل ظاهر باطناً، وترتب عليه أن يكون الخطاب الأول عبثاً؛ لأنه قد أمكن أن يعرف مراد المتكلم بهذا الخطاب الأخير، فلا معنى للخطاب الأول[٣]؛ إذ ما حصل به فهم المراد، وإذا لم تصح معرفة مراده بظاهر هذا الخطاب احتاج فهم المراد إلى خطاب آخر إلى ما لا نهاية له.

٣ ـ يزعم الباطنية أن الإمام إنما يصح الرجوع إليه لمعرفة الباطن لما علم من عصمته، فيقال لهم: بم علمتم عصمته؟ فالعصمة مما لا يعلم بالعقل؛ فإن العقل ليس فيه دلالة على عصمة من يدعونه إماماً، أضف إلى ذلك أنهم لا يعتمدون على حجج العقول مع وجود الإمام المعصوم، وكذلك ليس في الكتاب ولا في السنة ولا الإجماع دلالة على عصمة من يسمونه إماماً، والواقع ينفي القول بعصمة هؤلاء.. وحتى لو فرض وجود هذه الدلالة في النصوص الشرعية لم يفدهم شيئاً؛ لأنهم لا يعتمدون على الظواهر ولا يرجعون إليها، وإنما يرجعون في جميع الأمور الاستدلالية إلى الإمام المعصوم ـ كما زعموا ـ،

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (١١/ ١١٥)، وسبق تخريجه في مبحث: تحريف الأدلة عن مواضعها.

(٢) الإكليل في استنباط التنزيل: (ص: ٢٢٩).

(٣) يستثنى من ذلك ما كان من باب بيان المجمل، وتخصيص العام، وتقييد المطلق ونحو ذلك؛ لأن مسائلها غير خاضعة لقضية الظاهر والباطن.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ـ في وصف هؤلاء ـ: «غلوا في الأئمة وجعلوهم معصومين يعلمون كل شيء، وأوجبوا الرجوع إليهم في جميع ما جاءت به الرسل، فلا يعرجون لا على القرآن، ولا على السنة، بل على قول من ظنوه معصوماً، وانتهى الأمر إلى الائتمام بإمام معدوم لا حقيقة له، فكانوا أضل من الخوارج، فإن أولئك يرجعون إلى القرآن وهو حق وإن غلطوا فيه، وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له»(١).

ونتيجة هذا ألا يصح الرجوع في معرفة عصمة الإمام إلا إليه، ولا يصح الرجوع إليه في ذلك ولا في غيره من العلم إلا بعد العلم بعصمته، فيقف كل واحد من العلمين على الآخر، وهو الدور المحال.

٤ ـ يقال لهم بماذا يعرف الإمام هذا المعنى الباطن الذي لا صلة له باللفظ أصلاً؟ فإن قالوا: بظاهر الخطاب فذلك محال عند الجميع؛ لأن ظاهر الخطاب لا يفيده، ولو عرف ذلك بظاهره لعرفه غيره، وبطل كونه معنى باطناً، وبطل قولهم: إن لكل ظاهر باطناً، وإن قالوا: يعرف ذلك إلهاماً وجب كون الخطاب عبثاً؛ إذ أمكن فهم المعنى المقصود من دونه، ولا حاجة للمخاطبة به، وبطل بالتالي كون الدين كاملاً.

٥ ـ أن تأويلات الصوفية والباطنية كشفت نواياهم السيئة تجاه الإسلام وأهله، فهم يريدون أن يخضعوا النصوص القرآنية لإبطال التكاليف الشرعية والتزام العمل بها(٢).

○○○○○

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (١٣/٢٠٩).

(٢) انظر: جناية التأويل الفاسد، للدكتور محمد أحمد لوح: (ص: ٣٨٤ ـ ٣٨٧) بتصرف.



الفصل الخامس

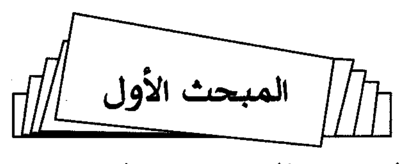
دعوى التجديد والثورة على القديم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالتجديد والمتجددين

المبحث الثاني: أقوال العلماء في الإنكار على أدعياء التجديد وذمهم

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



المبحث الأول

المراد بالتجديد والمتجددين

لا نعني هنا بالتجديد المعروف عند أهل العلم الذي هو عبارة عن تجديد الدين، بمعنى إعادة نضارته وبهائه، وإحياء ما اندرس من سننه ومعالمه، وتنقيته من البدع والخرافات، وتخليصه من الإضافات البشرية، والزوائدِ الدخيلة عليه، ونشره بين الناس في حالته الأصلية الأصيلة النقية الصافية.

التجديد الهادم لأسس الدين، وباعثه، ووسائله، وأهدافه، ومنابعه، وأشكاله:

وإنما المراد بالتجديد هنا ما قام به بعض أدعياء التجديد المنتسبين للعلم في العصر الحديث والماضي القريب، من هدم الدين في مجالاته المختلفة وميادينه المتعددة بدعاوى عدة، وشعارات متنوعة منها:

الأدب، والثقافة، والحضارة، والاستنارة، والتمدن، والتحرر، والتطور، والمدنية، والعصرانية، والتقدم، والنهضة، والموضوعية العلمية، والبحث النزيه، وارتقاء الفكر البشري، وحرية العقل الإنساني من أصول الدين ومبادئه.

فإن التجديد عندهم يعني:

« ـ هدم العلوم المعيارية: أي علوم التفسير المأثور وأصوله، وعلم أصول الفقه، وعلم مصطلح الحديث.

ـ ويعني رفض الأحاديث الصحيحة جزئياً أو كلياً، بحجة ضرورة ملاءمتها لعقولهم ولمصلحة الأمة(١)، وظروف العصر الحاضر.

ـ ورفض السنة غير التشريعية، أي فيما يخص شؤون الحكم والسياسة، وأمور الحياة والمجتمع عموماً.

---

(١) بل لمصلحة أهوائهم وشهواتهم.

ـ التجديد عندهم يعني الانعتاق من إطار الشريعة إلى القوانين الوضعية، التي تحقق الحرية والتقدم، ولذلك هاجموا جهود السلف الصالح العلمية بلا هوادة.

ـ والدعوة إلى اجتهاد جماعي شعبي»[١].

والمجتهد عند بعض هؤلاء هو: «من لا علم له بالقرآن والسنة واللغة والأصول؛ لأن مجال الاجتهاد هو أمور الدنيا، ولا يشترط لها كل هذا من العلوم الشرعية، وإنما يشترط أن يكون المرء مستنيراً، عقلانياً، تقدمياً، ثورياً، وحضارياً»[٢].

«والباعث لهذا النوع من التجديد البدعي الخاطئ، الجهل بالسنة وبمنهج السلف من ناحية، والغرور وحب الشهرة، والانهزام النفسي وحب الزعامة، والإعجاب المفرط بالغرب من ناحية أخرى.

ووسائله: رفع الشعارات الزائفة وإثارة الشبه، وبلبلة الأفكار والطعن والتشكيك في الأصول والقواعد الشرعية، والاستخفاف والسخرية بعلماء السلف، والإعجاب بكل جديد، والبغض لكل تليد»[٣].

ومن أهدافه الرئيسية: التطاوع مع الوقائع الجديدة، وإخضاع النصوص المحكمة للإفرازات الاجتماعية والمدنية المتفلتة من هدي القرآن والسنة، بل المحادة لهما، أو تأويلها بتأويلات فاسدة تلائم المتغيرات الحادثة والتحولات المستجدة. ومن أهدافه ـ أيضاً ـ الطعن في تراث السلف الصالح العلمي، ونصب الحواجز الفكرية المسمومة بينه وبين الشباب المسلم ليبتعدوا عن الاستفادة منه والاستنارة به، ومسخ تاريخ المسلمين المجيد المُشعِّ، وازدراء شخصيات التاريخ الإسلامي النيّرة الفذّة، من الصحابة «خير القرون» فمن بعدهم.

ومن منابع التجديد الملوّثة ومناهله الكدرة: فتنة الاعتزال، وفكر الفلسفة

---

(١) العصرانيون: (ص: ٣٥٤) بتصرف.
(٢) محمد عمارة في ميزان أهل السنة والجماعة، لسليمان بن صالح الخراشي: (ص: ٤٧٠).
(٣) العصرانيون: (ص: ٣٥٥).

اليونانية، وثقافة العلمانية، واستبداد الاستعمار، وخدعة الاستشراق، ومكر التنصير، وكيد التغريب.

«لقد كان التجديد منذ بداية القرن العشرين يعني محاولة أخذ الطابع الغربي، والأسلوب الغربي في تفكير الغربيين سواء في تعبيرهم عن الدين، أو في تحديدهم لمفاهيمه ومفاهيم الحياة التي يعيشونها»[١].

«وكان مصطلح التجديد قد شاع في أوائل هذه المرحلة للحديث عن مفكري الإسلام الذين يقتربون بنسقهم الفكري من القيم الغربية والفكر الغربي، والمنهجية العلمانية الغربية.

وقد بلغ العناد مداه في هذا الشأن إلى الحد الذي تبنى فيه العلمانيون العرب كل دعوة تصادم أصلاً دينياً، أو معلوماً من الدين بالضرورة، وتولوا الدفاع عنها، وعن صاحبها، إضافة إلى الإسراع بإضفاء وصف «المجدد» عليه[٢]، مما أساء في النهاية إلى المصطلح الجديد نفسه، وحمّله ميراثاً نفسيّاً بالغ السوء لدى جماهير المسلمين ومثقفي الإسلام، فضلاً عن العلماء والدعاة.

فقد أصبح مصطلح التجديد يثير القلق والريبة والتوجس في نفوس المسلمين؛ لأن التيارات العلمانية استطاعت احتلاله وتعبئته بمضامين وتوجهات جعلته رمزاً على تجاوز الشريعة وتخريب الدين..

لقد ولد مصطلح التجديد في فكرنا المعاصر ولادة علمانية...»[٣].

---

(١) الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، للدكتور محمد البهي: (١٥٧).

(٢) يمكن التمثيل هنا بحَدَثين مهمين، وهما: «كتاب الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبد الرزاق، الذي أنكر وجود حكم إسلامي، كما أبطل إلزامية الشريعة في غير الأحوال الشخصية والعبادية. وكتاب «في الشعر الجاهلي» للدكتور طه حسين، الذي جاء فيه بطامات وبلايا حول حقيقة القرآن الكريم، كما شكك فيه في مصداقية الثبوت التاريخي لبعض أنبياء الله مثل إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام على الرغم من ورود ذكرهما في القرآن الكريم. سيأتي بعض الأمثلة من أقوال هذين المجدَدين المنحرفَين: في (ص: ٧٨٧ و٨٣٤).

(٣) تجديد الفكر الإسلامي، لجمال سلطان: (ص: ٦٢، ٦٣).

«ذلك أصل جديد في زمننا، فهو راجع إلى العامية، والإلحاد، والتهور، والفساد الأوروبي وما جرى هذا المجرى، ويقابله من معنى القديم، العربية، والإسلام، والفضائل الشرقية وما اتصل بها..»[١].

محتوى مفهوم التجديد:

ومفهوم التجديد هذا يشمل الحركات، والجماعات، والمدارس، والمؤسسات، والهيئات، والمراكز، والشخصيات الذين ادعوا تجديد الدين وتطويره على طريقة غير صحيحة، ونهج غير مستقيم، محاربين منهج السلف الصالح، ومقللين شأن علمهم وجهدهم.

أصل دعاة التجديد:

ويقصد بدعاة التجديد ـ غالباً ـ: «الذين درسوا في المعاهد والجامعات المنحرفة تعليماً ومنهجاً، وتتلمذوا على يد المبشرين والمستشرقين، فأعجبوا بهم أشد الإعجاب، وأخلصوا لهم غاية الإخلاص.. وعامتهم قد قضوا زهرة شبابهم، أو جزءاً من فترة المراهقة الفكرية في البلاد الأوربية.

وقد تقلد هؤلاء أرفع المناصب العلمية والسياسية.. وكانوا أكثر غلواً وأشد وقاحة من أساتذتهم المستشرقين»[٢].

وكانوا يمثلون الاتجاه الفكري الممالئ لحضارة الغرب المادية، والاستعمار الإنجليزي على وجه الخصوص.

لقد أصبح هؤلاء وكلاء للمستعمر بعد رحيله، وأياديه التي تنفذ سياسته، وكان عامة المسلمين آنذاك في غفلة عن دينهم، مما جعل هجوم دعاة التغريب شرساً وقحاً، لا يراعي دين الأمة ولا تراثها الأصيل، بقليل ولا كثير.

لقد دعا ذلك الجيل إلى صبغ الحضارة الإسلامية بكل مقوماتها بحضارة الغرب، حلوها ومرها، خيرها وشرها، ومن ثم اتهام النظام الإسلامي بالتخلف والجمود، وعدم ملاءمته مع ظروف العصر ومقتضياته[٣].

---

(١) تحت راية القرآن، للرافعي: (هامش: ٢١٢).

(٢) دراسات في السيرة: لمحمد سرور زين العابدين: (ص: ١٨١) بتصرف وزيادة.

(٣) انظر: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، لمحمد حامد الناصر: (ص: ١٢٧).

كشف (جان بول سارتر) عن بعض تلك الحقائق في مقدمة كتابه: «المنبوذون في الأرض»، الذي بيّن فيه طريقة صنعة «النخبة المثقفة، والطبقة المتجددة، والفئة المتغربة» في بلاد آسيا، وأفريقيا، وفي ديار العرب والمسلمين، فقال:

«كنا نُحضِر رؤساء القبائل وأولاد الأشراف والأثرياء والسادة من أفريقيا وآسيا، ونطوف بهم بضعة أيام في أمستردام ولندن والنرويج وبلجيكا وباريس، فتتغير ملابسهم ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية الجديدة، ويرتدون السترات والسراويل، ويتعلمون منا طريقة جديدة في الرواح والغدو، والاستقبال والاستدبار، ويتعلمون لغاتنا وأساليب رقصنا وركوب عرباتنا، وكنا ندبر لبعضهم أحياناً زيجة أوروبية، ثم نلقنهم أسلوب الحياة على أثاث جديد، وطرز جديد من الزينة، واستهلاك أوروبي جديد وغذاء أوربي، كنا نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في (أَوْرَبَة) بلادهم، وأي بلاد؟ بلاد كانت أبوابها مغلقة دائماً في وجوهنا، لم نكن نجد منفذاً إليها، كنا بالنسبة لها نجساً وخُنًّا[1]، كنا أعداء يخافون منا، وكأنهم همج[2] لم يعرفوا بشراً، **لكنا بمجرد أن أرسلنا المفكرين الذين صنعناهم، إلى بلادهم**، كنا بمجرد أن نصيح من أمستردام أو برلين أو بلجيكا أو باريس، قائلين (الإخاء البشري) نرى أن رجع أصواتنا يرتد من أقاصي أفريقيا أو فج من الشرق الأوسط أو الأدنى أو الأقصى أو شمال أفريقيا.

ثم إننا كنا واثقين من أن هؤلاء المفكرين لا يملكون كلمة واحدة يقولونها غير ما وضعنا في أفواههم، ليس هذا فحسب، بل إنهم سلبوا حق الكلام من مواطنيهم، هذا هو دور المفكر الذي يتشكل بالشكل الأوربي، ويلعبه في الدول الإسلامية، دور (دليل الطريق) للاستعمار في البلاد التي لم

---

(١) الخُنّ: جمع الأخنّ: الأغنّ.
انظر: لسان العرب: (١٣/ ١٤٣)، والقاموس المحيط: (ص: ١٥٤١) مادة: (خنن).

(٢) الهَمَجُ: جمع هَمَجة، وهي في كلام العرب: ذباب صغير كالبعوض يسقط على وجوه الغنم والحُمُر وأعينها، ثم يقال لرُذالة الناس: همج.
انظر: لسان العرب: (٢/ ٣٩٢).

يكن يعرفها أو يعرف لغاتها، وهو السوس الذي عمل في الشرق من أجل تثبيت هذه المادة الثقافية والاقتصادية والأخلاقية والفلسفية والفكرية المسممة للاستعمار الغربي، داخل هذه الأشجار الوراقة الأصيلة، هذا هو السوس الذي كنا قد صنعناه وسميناه بالمفكرين، كانوا عالمين بلغاتنا، وكان قصارى همهم ومنتهى أملهم أن يصبحوا مثلنا، في حين أنهم أشباهنا وليسوا مثلنا، إنهم نخروا من الداخل ثقافة أهليهم وأديانهم القومية التي تصنع الحضارات، ومثلهم وأحاسيسهم وأفكارهم الجميلة، وأصالتهم الأخلاقية والإنسانية، وتحت أي شعار وبأي اسم؟ باسم مقاومة الخرافات أو مكافحة الرجعية، أو الوقوف ضد السلفية»[١].

وحقيقة هؤلاء أنهم منهزمون نفسياً، والهزيمة داء وأي داء، الهزيمة النفسية أخطر على الأمم من الهزيمة العسكرية، فالهزائم العسكرية قد يستعيد أصحابها قوتهم، أما المهزوم نفسياً فهو يائس يعتقد أن خصمه أفضل منه، وسيصبح في خطر جسيم[٢].

وهذا ما توصل إليه ابن خلدون المتخصص في العمرانيات ـ قديماً ـ من استنتاج دراساته العمرانية وبحوثه الاجتماعية حيث قال:

«إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيه، ونحلته، وسائر أحواله وعوائده... والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه»[٣].

وأما القديم عندهم فهو كل ما يعارض نظرياتِهم الباطلة وأفكارهم الخاطئة، من نصوص الكتاب والسنة الصحيحة، وأقوال السلف الصالح، فهذا إن كان عند تصورهم قديم ولكنه في الحقيقة أصيل لا محيد عنه، وعريق لا استغناء عنه.

ومن ألقابهم للمتمسكين بالنصوص على سبيل الهزء والسخرية والتوبيخ:

---

(١) نقلاً عن: دفاع عن ثقافتنا، لجمال سلطان: (ص: ٤٣، ٤٤).
(٢) انظر: الشريعة الإلهية لا القوانين الوضعية، للدكتور عمر سليمان الأشقر: (ص: ٩٢).
(٣) مقدمة ابن خلدون: (١/ ٢٥٨).

الأصوليون، والنصوصيون، والنقليون، والجامدون، والمتخلفون، والرجعيون، والمتحجِّرون.

وينطبق على معظمهم صفة الفرقة الرابعة التي ذكرها الإمام ابن القيم عند حديثه عن تصنيف الناس في باب معرفة سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين، إلى أربعة فرق، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «... **الفرقة الرابعة**: وهي فرقة عرفت سبيل الشر والبدع والكفر مفصّلة، وسبيل المؤمنين مجملة، وهذا حال كثير ممن اعتنى بمقالات الأمم ومقالات أهل البدع فعرفها على التفصيل، ولم يعرف ما جاء به الرسول ﷺ»[١].

بعض آراء المتجددين:

من آراء هؤلاء أدعياء التجديد الجوهرية وأفكارهم الأساسية، أنه لا يستقيم منهجهم ولا يكمل هدفهم إلا إذا هدموا الأسس التي بنيت عليها أحكام الإسلام والقضايا الشرعية؛ ليتسنى لهم أن يتحركوا بحرية ويفعلوا ما يشاؤون من رغباتهم وشهواتهم.

«فرفعوا عقيرتهم بالمطالبة بتجديد هذه الأسس وتلك الأصول؛ فلا بد ـ في نظرهم ـ من إعادة النظر في أصول التفسير، وأصول الحديث، وأصول الفقه، وعلم الجرح والتعديل، بل من إعادة النظر في العقائد الإسلامية وإخضاعها للنظرة العقلية المعاصرة!

إنها المدرسة العقلية تطلُّ من جديد، وإن كانت لا تلتزم بذات الأصول التي تواضع عليها العقلانيون الأوائل»[٢].

والآن نقدم نموذجاً من عبارات هؤلاء المتجددين عن أفكارهم السقيمة وآرائهم المنهزمة، المتمثلة في الانحراف الذهني، والتمييع الفكري، والارتباك المنهجي، والخوار النفسي، وهي التي جعلتهم يفسرون النصوص القرآنية بلا علم، ويثورون على العلم الصحيح والتفسير المنقول من السلف الصالح،

---

(١) الفوائد: (ص: ١١١).

(٢) التجديد في الإسلام: (ص: ٤٠ ـ ٤١).

زاعمين التجديد وقاصدين التخريب شعروا بذلك أم لم يشعروا، أدركوا ذلك أم لم يدركوا.

التقليل من شأن التفسير بالمأثور:

من منهج مدرسة التجديد الذي يمثله السيد جمال الدين الأفغاني وتلامذته في البلاد العربية، والذي يمثله السر السيد أحمد خان وأتباعه في شبه القارة الهندية خاصة، ومن طريقةِ أدعياء التجديد عامة، في التفسير، التقليل من شأن التفسير بالمأثور، وإخضاع النصوص لمستجدات الزمن وتطورات العصر استجابةً لدعوة التجديد ـ حسب زعمهم ـ ولو كان على حساب الدين والعقيدة.

فجاء في تفسير المنار ما نصه: «وأما الروايات المأثورة عن النبي ﷺ وأصحابه وعلماء التابعين في التفسير، فمنها ما هو ضروري أيضاً؛ لأن ما صح من المرفوع لا يقدم عليه شيء، ويليه ما صح من علماء الصحابة، مما يتعلق بالمعاني اللغوية، أو عمل عصرهم، والصحيح من هذا وذاك قليل، وأكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس، ومسلمة أهل الكتاب»[1].

قال الأستاذ محمد عبده ـ مصباً جام غضبه ـ على العلماء القدامى حيث قال ـ مبيحاً للربا ـ: «إن أهل بخارى جوَّزوا الربا لضرورة الوقت عندهم، والمصريون قد ابتلوا بهذا فشدد الفقهاء على أغنياء البلاد، فصاروا يرون أن الدين ناقص، فاضطر الناس إلى الاستدانة من الأجانب بأرباح فاحشة استنزفت ثروة البلاد.

والفقهاء هم المسؤولون عند الله عن هذا وعن كل ما عليه الناس من مخالفة الشريعة؛ لأنه كان يجب عليهم أن يعرفوا حالة العصر والزمان، ويطبقوا عليه الأحكام بصورة يمكن للناس اتباعها!!!... لا أنهم يقتصرون على المحافظة على نقوش هذه الكتب ورسومها ويجعلونها كل شيء، ويتركون لأجلها كل شيء»[2].

---

(١) تفسير المنار: (١/ ٧ ـ ٨).
(٢) تاريخ الأستاذ محمد عبده للشيخ محمد رشيد رضا: (١/ ٩٤٤). وكتب في غلاف هذا=

طرد القديم الأصيل:

اعتمد السر سيد أحمد خان في التفسير على معطيات العقل، ومقتضيات الزمن، وإيحاء الغربيين فيما سماه تجديداً عصرياً، ورأى أنه:

«في ضوء الظروف الجديدة، وتوسع المعرفة الإنسانية، لا يمكن الاعتماد في فهم القرآن على التفاسير القديمة، التي اشتملت على كثير من الخرافات (حسب زعمه)، ولكن ينبغي فهم النص القرآني من خلال معرفتنا وتجاربنا الذاتية... إذ من مزايا القرآن الفذّة، أنه كلما ازدادت معرفتنا بهذا العالم وازدادت تجاربنا، كلما تكشفت لنا آياته عن معان ثرة جديدة، لم تخطر من قبل، وقد يختلف فهمنا لآية من القرآن مع فهم المفسرين الأوائل، وقد يكون هذا الاختلاف حاداً وواسعاً أحياناً، بل ومتناقضاً مع آراء من سبقونا، ولا غبار في ذلك؛ لأن المفسرين الأولين فهموا نصوص القرآن على ضوء اللغة والسنة، جنباً إلى جنب مع المعارف العامة المتاحة لهم، وما تجمع لدى المجتمع الإنساني حتى عصرهم من تجارب عامة»[(١)].

لقد أنكر سيد أحمد خان ما تنكره الثقافة الغربية، ولو كان ديناً، وأثبت ما تثبته ولو كان مخالفاً للدين، وإجماع المسلمين.

«لقد قامت مدرسته الفكرية على أساس تقليد الحضارة الغربية وأسسها المادية، واقتباس العلوم العصرية بحذافيرها، وعلى علاتها، وتفسير الإسلام والقرآن تفسيراً يطابق ما وصلت إليه المدنية والمعلومات الحديثة في آخر القرن التاسع عشر المسيحي ويطابق هوى الغربيين وآراءهم وأذواقهم، ومن ثم الاستهانة بما لا يثبته الحس والتجربة، ولا تقرره علوم الطبيعة في بادئ النظر، من الحقائق الغيبية، وأمور ما بعد الطبيعة»[(٢)].

= الكتاب: «وفيه تفصيل سيرته وخلاصة سيرة موقظ الشرق وحكيم الإسلام السيد جمال الدين الأفغاني».

(١) انظر: مفهوم تجديد الدين، لبسطامي محمد سعيد: (ص: ١٢٣، ٢٢٩، ٢٣٢).

(٢) الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية لأبي الحسن الندوي: (ص: ٨٢) من الطبعة الثانية لدار الندوة لبنان. وانظر: (ص: ٧٢ ـ ٧٣) من الطبعة الرابعة لدار القلم بالكويت. وللاستزادة يُراجع: الفكر الإسلامي الحديث للدكتور محمد البهي: (ص: ١٥ ـ ١٦).

أحكام القرآن قابلة للتغيير:

حاول الطبيب الشاعر أحمد زكي أبو شادي أن يلوّث مناهل العلم وينابيع المعرفة بفكره السقيم ورأيه العليل، حيث استهزأ بالسنة، تلك التي تفسر القرآن وتُعتبر مصدراً ثانياً لفهم القرآن، فقال ـ متهماً المتمسكَ بالسنة بالخيانة لرسالة الإسلام ـ:

«وأما التغني بأبي داود والترمذي والنسائي ومسلم إلخ... وترديد الأحاديث الملفقة التي لا تنسجم وتعاليم القرآن... فبمثابة الخيانة لرسالة الإسلام»(١).

وزعم أبو شادي أن أحكام القرآن والحديث النبوي قابلة للتغير بتغير الزمان والمكان؛ لأنها جاءت عن سبب وبزواله لزم زوال المسبب، فقال:

«إن الإسلام دين تطوري وفاقاً لتلك المصلحة، لخير البشرية التي يتبع نضوجها المستمر، والقرآن الشريف والأحاديث النبوية مجموعة مبادئ خلقية وسلوكية مسببة، بحيث أن أحكامها عرضة للتبدل بتبدل الأحوال والأسباب، ففيه شواهد هادئة على ضوئها وأسبابها وظروفها، لا أحكام متزمتة، لا تقبل التعديل وفاقاً لتبدل الأسباب والظروف»(٢).

وشرح هذا المبدأ في موضع آخر بصورة أوضح بقوله: «من الحقائق التي يجب التسليم بها أن القرآن الشريف يجب أن يعاد النظر في فهم تعاليمه وتطبيقها من عصر إلى عصر، بل من جيل إلى جيل، وعلى هذا لا بد من ظهور تفاسير جديدة متمشية مع روح العصر وتقدم العلم، يؤلفها المطلعون الواعون من الأحرار المفكرين»(٣).

وقال: «لغة الوحي القرآني رمزية قابلة للتفسير المتجدد بتجدد الشعوب والمعرفة»(٤).

قال الشيخ محمد مصطفى المراغي لأعضاء لجنة الأحوال الشخصية:

---

(١) ثورة الإسلام له: (٢٥).
(٢) المصدر السابق: (ص: ٦٣).
(٣) المصدر السابق: (ص: ٣٥).
(٤) المصدر السابق: (ص: ٧٣ ـ ٧٤).

«ضعوا من المواد ما يبدو لكم أنه يوافق الزمان والمكان، وأنا لا يعوزني بعد ذلك أن آتيكم بنص من المذاهب الإسلامية يطابق ما وضعتم»[١].

قال الأستاذ محمد كرد علي في كتابه «القديم والحديث»[٢]: «وإذا رأى بعضهم في بعض المعتقدات ما لا ينطبق على روح الحضارة والعلوم العصرية فالأولى أن يطبّقوا العقل على النقل».

مع أنه قد كتب قبل أسطر: «فإن كل عاقل عرف تاريخ هذه الأمة يرى الخير كل الخير في احتفاظها بقديمها...»[٣]. ما هذا التناقض؟

وأنت ترى أنهم كيف يصرحون باختيار ما يوافق الزمان والمكان، وما يلائم روح العصر وتقدم العلم، من الأحكام؟! لا ما يوافق النصوص الصحيحة من الكتاب والسنة، وكأن الأحكام الشرعية سلعة معروضة للنظّار يختارون منها ما يناسب أمزجتهم ورغباتهم لا إلزامية حسب ما تدل عليه النصوص. وكأنها تسير وفق الهوى والشهوة لا وفق تحري الحقيقة وبذل الجهد في طلبها[٤].

قال سلامة موسى ـ أحد العاشقين للحضارة الغربية ـ في مقدمة كتابه «اليوم والغد»: «كلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة توضحت أمامي أغراضي في الأدب كما أزاوله. فهي تتلخص في أنه يجب علينا أن نخرج من آسيا[٥]، ونلتحق بأوروبا، فإنه كلما ازدادت معرفتي بالشرق زادت كراهيتي له، وشعوري بأنه غريب عني، وكلما ازدادت معرفتي بأوروبا، زاد حبي لها وتعلق بها، وزاد شعوري بأنها مني، وأنا منها، هذا هو مذهبي الذي أعمل له طول حياتي سراً وجهراً، فأنا كافر بالشرق مؤمن بالغرب»[٦].

---

(١) المجددون في الإسلام، لعبد المتعال الصعيدي: (ص: ٥٤٨)، والفتح المبين، لعبد الله المراغي: (٣/ ١٩٨)، وتراجم الأعلام المعاصرين، لأنور الجندي: (ص: ٤٢٨).
(٢) الكتاب عبارة عن مجموعة مقالاته، انظر: (ص: ٥).
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٥١٠).
(٥) كأنه يقصد بالخروج من آسيا الخروج من تعاليم وأحكام الدين الذي جاء من آسيا وهو الإسلام.
(٦) نقلاً من الاتجاهات الوطنية، للدكتور محمد محمد حسين: (٢/ ٢١٢).

وما يُدري هذا المسكين المستغرب أن الحق يعلو ولا يُعلى عليه، وقد انجلت الحقيقة جلاءً واضحاً، حيث بدأت جماعة من المفكرين الغربيين يفكرون عكس ما فكّر ويرون ضد ما رأى، ويستحسنون مبادئ الإسلام وأحكامه ويتمنون أن يكون القرآن هو دستور بلادهم وقانون محاكمهم، لِيُنقذ مجتمعهم من الفساد الذهني، والدمار النفسي، والهلاك المادي، والخسران الاقتصادي[١]، وصدق الله القائل: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٢].

والحقيقة التي يدل عليها الواقع «إني لا أرى أكثر مظاهر هذه الحضارة ـ الغربية ـ إلا أسلحة قاتلة تقتل الخير والرحمة في قلوب الناس. فهي ترفع تكاليف الحياة وتزيد فيها وتُعسر آمالها، فتنشئ بذلك الفقر المدقع، وتخرج معه الفوضى والاختلال»[٣].

القرآن قابل للنقد!!!:

وكان طه حسين ـ عميد التغريب ومصنع التجديد في وقته ـ يثير في طلاب الأدب العربي حاسة نقد القرآن، ويحرّضهم على إبداء ملاحظاتهم عليه، وتسجيل رأيهم فيه، حسب معايير العلوم البشرية، ويجعل كتاب الله كأيّ كتاب عربي خاضع للنقد وقابل لأي أخذ وردّ، فيقول:

«ليس القرآن إلا كتاباً ككل الكتب الخاضعة للنقد، فيجب أن يجرى عليه ما يجري عليها، والعلم يحتم عليكم أن تصرفوا النظر عن قداسته التي تتصورونها، وأن تعتبروه كتاباً عادياً، فتقولوا فيه كلمتكم، ويجب أن يختص كل واحد منكم بنقد شيء من هذا الكتاب، ويبين ما يأخذه عليه من الوجهات

(١) للاطلاع على اعترافات المفكرين الغربيين بفشل النظريات والتصورات الغربية الحديثة، وعدم تمشيها مع الفطرة الإنسانية، انظر: «الإنسان ذلك المجهول» لألكسيس كارليل، ترجمة شفيق أسعد، و«إنسانية الإنسان» لرينيه دوبو، نبيل الطويل، وفصل رصيد الفطرة من كتاب «المستقبل لهذا الدين» لسيد قطب.

(٢) سورة الرعد، من الآية: (١٧).

(٣) تحت راية القرآن: (ص: ٣٦٥، ٣٦٦).

اللفظية والمعنوية والتفكيرية»[١].

ويقول وهو يملي على طلابه: «إن في القرآن أسلوبين مختلفين كل الاختلاف، أحدهما جاف وهو مستمد من البيئة المكية، ففي هذا الأسلوب تهديد ووعيد وزجر وعنف... وقسوة وغضب وسباب ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝﴾[٢] ... وغير ذلك من الآيات التي تمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة. فلما هاجر النبي إلى المدينة تغير الأسلوب بحكم البيئة أيضاً، فقد كان في المدينة طوائف من اليهود، وبينهم التوراة، فأصبح ذلك الأسلوب ليناً وديعاً مسالماً، تلوح عليه أمارات الثقافة والاستنارة»[٣].

وجاء بأدهى وأمر من ذلك حيث قال ـ وهو يريد القرآن الكريم ـ: «كان كتاباً عربياً لغته هي اللغة العربية الأدبية التي كان يصطنعها الناس في عصره»[٤] أي في العصر الجاهلي.

ووضّح منهجه المنحرف في التجديد بقوله: «ولكن السبيل إلى ذلك واحدة، وهي أن نسير سير الأوروبيين ونسلك طريقهم، لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة: خيرها وشرها، حلوها ومرها، ما يحب منها وما يعاب...»[٥].

هكذا كان الشعور بالنقص النفسي والإحساس بالإفلاس الذهني عند (عميد الأدب العربي!) أمام الحضارة الحديثة المادية التي بهرت عقله وأفسدت فكره، ولو دخل أصحابها جحر ضب لدخله مفتخراً ومعتزاً. ولكنه لا اعتزاز ولا افتخار في طريق المغضوب عليهم والضالين، بل الذلة كل الذلة والمسكنة تمام المسكنة في انتهاج منهجهم، وسلوك مسلكهم، واتباع خطواتهم، واقتفاء آثارهم.

لخّص الأديب الإسلامي الأستاذ مصطفى صادق الرافعي رحمه الله موقف طه حسين من القرآن وصاحبه ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وذلك من خلال دراسته ونقده

---

(١) مجلة الفتح: (٦/٦٤٦).
(٢) سورة المسد، الآية: (١).
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) في الشعر الجاهلي: (ص: ١٧).
(٥) مستقبل الثقافة في مصر، له: (١/٤٥).

لكتاب طه «في الشعر الجاهلي» ـ كتاب إلحاد وتزوير وافتراء ـ، فقال رحمه الله:

«رأينا عصبية طه على الإسلام تلبس ثلاثة وجوه:

أولها: عقيدته في القرآن، وأنه من وضع الذي جاء به، لا من وحي ولا تنزيل ولا معجزة.

وثانيهما: رأيه في النبي ﷺ وأنه رجل سياسي فلا نبوة ولا رسالة.

وثالثها: عمله في توهين أمر الأئمة من الصحابة فمَن بعدهم، وقياسهم في الإنسانية وأهوائها وشهواتها على قياس من نفسه وطباعه...»[١].

وبذلك حاول استهانة القرآن، وسعى في هدم أسس الإسلام، وتجرأ في بث سموم الطعن والتشنيع في دعائم التاريخ الإسلامي المجيد باسم التجديد وحرية التفكير، ولكن الله ﷻ حافظ لكتابه ومُظهر لدينه، فأنى له ذلك!

الهجوم على تراث السلف:

ويعتبر الدكتور زكي نجيب محمود أن الشريعة ـ شريعة الأسلاف ـ لا تصلح لواقعنا المعاصر، ثم علينا أن نبني حضارتنا على النموذج الغربي المادي الحديث، دونما التفات إلى أيّ أسس أخلاقية، أو قيم ثقافية، أو عقدية... فيقول:

«وتسألني: ماذا نحن صانعون بآدابنا وفنوننا ومعارفنا التقليدية...؟ فأجيبك بأنها مادة للتسلية في ساعات الفراغ! لم أعد أقول: إنها خليقة بأن يقذف بها في النار»[٢].

ويرى الدكتور محمد عمارة طرحَ العلم المنقول والمأثور سبباً لترقية الفكر العربي والإسلامي، فقال ما نصه:

«لقد أصبح الواقع الفكري للحياة العربية يتطلب فرساناً غير النصوصيين،

---

(١) تحت راية القرآن: (ص: ٢١٣).

(٢) غزو من الداخل، للأستاذ جمال سلطان: (ص: ٤٠)، وانظر: كتاب التراث والتجديد، لحسن حنفي: (ص: ٦٩). وللوقوف على انحرافات الدكتور زكي الأخرى يراجع: كتابه: «وجهة نظر».

ويستدعي أسلحة غير النقول والمأثورات للدفاع عن الدين الإسلامي، وعن حضارة العرب والمسلمين»...

ويشيد بالاعتزال ورجاله في تضخيم دور العقل، وتقديمهم إياه على النصوص، حيث قال: «لقد أحبوا عرض النصوص والمأثورات على العقل، فهو الحكم الذي يميز صحيحها من منحولها، ولا عبرة بالرواة ورجال السند، مهما كانت حالات القداسة التي أحاطهم بها المحدّثون، وإنما العبرة بحكم العقل في هذا المقام»(١).

وللدكتور حسن الترابي آراء منحرفة في مجال التجديد والتطوير نقتطف منها بعض أقواله.

بيّن موقفه من جهود السلف الصالح العلمية وتراثهم الفكري العظيم بقوله:

«فأفكار السلف الصالح ونظمهم قد يتجاوزها الزمن، من جراء قضائها على الأمراض التي نشأت من أجلها، وانتصارها على التحديات، التي كانت استجابة لها»(٢).

وقال: «ومهما كان تاريخ السلف الصالح امتداداً لأصول الشرع، فإنه لا ينبغي أن يوقر بانفعال، يحجب تلك الأصول، فما وجد في تراث الأمة بعد الرسول ابتداء بأبي بكر فهو تاريخ، يستأنس به فما أفتى به الخلفاء الراشدون مثلاً، والمذاهب الأربعة في الفقه وكل التراث الفكري الذي خلفه السلف الصالح في أمور الدين، **هو تراث لا يلتزم به**، وإنما يستأنس به في فهم سليم لشريعة تنزلت في الماضي على واقع متحرك، وهي تنزل اليوم على واقع متحرك»(٣).

ومعلوم بالضرورة أن على المسلمين أن يتمسكوا بسنة رسول الله ﷺ وسنة أصحابه رضي الله عنهم، حيث أمر الرسول المصطفى ﷺ بقوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ»(٤).

---

(١) تيارات الفكر الإسلامي: (ص: ٧٠ ـ ٧١).
(٢) تجديد الفكر الإسلامي له: (ص: ٤٠). (٣) المصدر السابق: (ص: ١٠٥).
(٤) يأتي تخريجه في: (ص: ٩٤٩).

فهذه العبارات نبذة من شواذ الآراء الغريبة، والتعالم المتعاظم، والجهل المركب، والهزيمة النفسية، أمام الغزو الفكري الغربي المادي العاري من قيم إنسانية ومحاسن عالية دعا إليها الإسلام، دين الفطرة والبساطة.

و«هذا اللون من ألوان التمرد على أحكام الله قد مُني به المسلمون في أولهم بالمنافقين ومنوا به في آخرهم بأرباب الثقافات الأجنبية الذين غرّهم بريق الطواغيت الأوروبية، الكافرة بالله وبشرع الله، فرأوا أن تشريع تلك الطواغيت هو التشريع الملائم للعصور، المحقق للمصالح، المساير للحضارة!»[١].

أبرز دعاة التجديد:

ومن أبرز دعاة التجديد المزعوم الذين حملوا رسالة التغريب والتخريب والتطوير، والتشكيك في مسلّمات الدين، والتهوين بالنصوص القرآنية، والاستهزاء بتراث السلف الصالح العظيم، والسخرية بجهودهم المبذولة في خدمة الإسلام والمسلمين:

رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وأحمد لطفي السيد، وجميل معلوف، وعلي عبد الرازق، وطه حسين، وزكي مبارك، وتوفيق الحكيم، وأمين الخولي، ومحمد أحمد خلف الله، ومحمد عمارة، وحسين أحمد أمين، وحسن حنفي، وزكي نجيب محمود، وفتحي عثمان، ومحمود الشرقاوي، والشيخ عبد الله العلايلي ـ مفتي جبل لبنان سابقاً ـ وغيرهم[٢].

وأغلبيتهم ينتسبون إلى الأدب العربي، تعليماً وصحافةً، تدريساً وثقافةً، ويتجهون إلى الدراسة الإسلامية وفق مناهج غربية، ويدَّعون تجديدها ـ حسب زعمهم ـ، ويحملون شهادات «الدكتوراه».

وهؤلاء «المجددون وأمثالهم يسمَّون كتاباً وعلماء وأدباء، إذ كان لا بد

---

(١) تفسير القرآن الكريم، للشيخ محمود شلتوت: (ص: ٢١٠).

(٢) للوقوف على أفكارهم المسمومة وآرائهم السقيمة، وشيء من الردّ عليها انظر: مفهوم تجديد الدين لبسطامي محمد سعيد، والقرآنيون لخادم حسين والعصريون معتزلة اليوم ليوسف كمال، والعقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون للشيخ عليّ بن حسن الأثري، والعصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب لمحمد حامد الناصر.

لهم من نعت وسِمة في طبقات الأمة، غير أنهم على التحقيق غلطات إنسانية تخرجها الأقدار في شكل علمي أو أدبي..»[(١)].

أشكال التجديد الخاطئ ومظاهره:

قد اختلفت درجات التجديد وتنوعت أساليب التشكيك في الدين من أديب لآخر، ومن جهة لأخرى «فمن زاعم أن الرسالة أمر يمكن اكتسابها بالتضحية في سبيل الأفكار السامية، ومن متّهم أصدق البشر محمد ﷺ بصياغة القرآن وابتكار ألفاظه، ومن مدع أن الكتب الدينية بما فيها القرآن متناقضة... مما جعل بعضهم ينظر في أخبار القرآن ومعجزاته وأحكامه نظرة الشك والريب.. ومنهم من ارتاب في الجزء المكي من القرآن»[(٢)].

وما أشد انطباقاً عليهم وعلى أمثالهم قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾[(٣)].

وقول النبي ﷺ: «دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها.. وهم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا»[(٤)].

وقول شيخ الإسلام رحمه الله: «فهم يدعون دين الإسلام، ويعظمون دين أولئك الكفار على دين المسلمين، ويطيعونهم ويوالونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين، ويحكمون فيما شجر بين أكابرهم بحكم الجاهلية، لا بحكم الله ورسوله»[(٥)].

ويجد المتأمل في أفكار هؤلاء المتجددين ونظرياتهم تجاه الإسلام أنهم ليسوا سواء في منطلقاتهم وخلفياتهم واصطلاحاتهم، وإن التقوا في تقديم

---

(١) مقدمة تحت راية القرآن، لمصطفى صادق الرافعي: (٩ ـ ١٠).

(٢) القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: (ص: ١١٩).

(٣) سورة البقرة، الآيتان: (١١، ١٢).

(٤) رواه البخاري، في صحيحه: كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة: (١٣/ ٣٩) برقم: (٧٠٨٤) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٥) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٥٢٣).

العقل على النقل الصحيح، واجتمعوا في تخريب الحق وتسريب الباطل، وتأثروا بالفكر الوافد الغربي تأثراً كبيراً. وأن مظاهر التجديد وأشكاله متعددة ومتنوعة على اختلاف ثقافة أصحابه، وتنوع اتجاهاتهم الذهنية، وتفاوت ميولهم الفكرية.

فهناك من يصدر في كتاباته عن نية صريحة في هدم الإسلام، متأثراً بأفكار قومية علمانية لا دينية.

وهناك من يحاول إثارة الارتباك في حاملي الأفكار الإسلامية عن طريق شغلهم باصطلاحات مبتدعة صعبة.. أو عن طريق قلب مواقف التراث بأفكاره وحركاته، فيجعل المنحرفين والضلال أصحاب عدالة وثورة في حين يجعل علماء الإسلام، أهل جحود ورجعية.

ومنهم يصدر في معالجته لقضايا الإسلام عن مصلحة سياسية يعمل من أجلها، فيركب الموجة في إعلان حربه على أصحاب الصحوة الإسلامية.

ومنهم من يصدر عن حسن نية، محاولة منه في الاجتهاد إلا أنه بقي مشدوداً إلى تصورات المناهج الغربية التي تلقاها خلال دراسته أو ابتعاثه إلى ديار الغرب، أو ما يزال متأثراً بأفكار المعتزلة، أو جمعت هذه كلها في عقليته فوقع في الاضطراب والخلل والتناقض(١).

وهكذا فقد توصل هؤلاء الكتاب إلى أن يهدموا تراث أمتهم الديني والثقافي، بما في ذلك إلغاء أحكام الإسلام المتفق عليها عند علماء الأمة الإسلامية، وفي ذلك مخاطر على عقيدتهم ودينهم، ورجوع إلى اتباع أحكام الجاهلية.

وفرّط بعضهم وغالى في ادعاء التجديد وبث التطوير حتى وصل إلى الردة والضلال ـ والعياذ بالله ـ.

وعند مقارنة أفكار هؤلاء المتجددين المدعين للإسلام مع أهداف الحركات اليهودية والنصرانية الإصلاحية ـ حسب زعمهم ـ تظهر أقدار مشتركة

---

(١) انظر: ثقافة الضرار، للدكتور جمال سلطان؛ والعصرانيون: (ص: ١٧٧).

بينهم، وقد يُستشعر بأن هذا التجديد المزعوم صدى لما فعل المتجددون اليهود والنصارى لتغيير دينهم وتبديل شريعتهم.

فمن مبادئ تجديد الدين اليهودي:

- أن الكتب المقدسة تمثل فكراً دينياً يتطور حسب فلسفات كل عصر.
- خلود النفس هو العقيدة المعتبرة، أما الآخرة والثواب والعقاب فمرفوضة.
- لا يقبل من الشريعة إلا أحكامها الخلقية.
- رفض كل ما لا يتلاءم مع قيم الحضارة العصرية.
- والعصرانية ـ لدى النصارى ـ في القرنين التاسع عشر والعشرين دعت إلى اعتبار الأناجيل تعبيراً عن التطور المرحلي للفكر النصراني، وإلى تطهيره من كل ما هو غيبي وخارق للطبيعة[1].

«وفي المسار نفسه سار فئات من العصرانيين من أبناء المسلمين يحرفون كلم الوحي عن مواضعه، ويؤولون النصوص لتتفق مع مقتضيات الثقافة المعاصرة»[2]. سيأتي توضيح ذلك في الأمثلة التطبيقية إن شاء الله.

وخلاصة رأي دعاة التجديد وموقفهم من التفسير أن مفاهيم القرآن تتغير بتغير الزمن، ويغلب عليها رقي فكر الإنسان وتطوره، أو بعبارة أخرى تتبدل أحكام القرآن باختلاف المكان والزمان، ومعلوم أن طبيعة الحياة البشرية التجدد، والتقلب في أطوار متعاقبة وأحداث متتابعة، ولهذا فكل عصر من العصور يحتاج إلى تفسير خاص به للقرآن الكريم.

ومن مطالباتهم المُلحّة ونداءاتهم المُصرّة واقتراحاتهم الجائرة:

«أن نطوع القرآن لأفكار البشر، ونجعله تابعاً لنزعاتهم، ومتأثراً بأفكارهم، بحيث يكون وجودياً مع الوجوديين، وماركسياً مع الماركسيين، وأن نجعله دائماً ملائماً لكل عصر، في نزعاته وأفكاره، فكلما جدت فكرة أو

---

(١) انظر: مفهوم تجديد الدين، لبسطامي: (ص: ١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر: (ص: ٤٩٢).

نحلة، طبعناه بطابعها، وأذبناه في بوتقتها، وأزلنا حقيقته التي أنزله الله بها.

إن الأثر المترتب على تنفيذ هذا الاقتراح، هو ضياع القرآن، وتلاشي أمة القرآن في أمة جديدة، ذات كيان فكري جديد، فهل هذا هو الهدف الحقيقي الذي أراده أصحاب اقتراح التفسير الملائم للعصر في أفكاره؟

ماذا يريدون بتجديد الدين وتعصير الإسلام؟ فهل العصر هو الذي يجب أن يخضع لتعاليم الإسلام الرشيدة، أم الإسلام هو الذي يجب أن يخضع لتعاليم العصر، ويذوب فيها، أيهما أوضح منهاجاً وأقوم قيلاً»[1].

همسة لأدعياء التجديد:

وفي نهاية هذا العنوان نخاطب حملة راية التطوير ورافعي لواء التجديد بما خاطب به الرافعيّ المتجددين من أهل زمانه كطه حسين وأمثاله، فقال رَحِمَهُ اللهُ ـ وما أجمل كلامه وأتقنه ـ:

«أرأيتم الآن أيها الفضلاء جداً... أن الأمم في غنى عنكم، وأن حاجتها كلَّ الحاجة إنما هي إيمانها وقديمها، وأنكم لا تُنزلون منها ومن تاريخها وأسباب تاريخها إلا منزلة الثرثرة في المعنى الصريح من المعنى الصريح...

أتظنون أن التجديد لا يقوم إلا بالهدم، وهل يبلغ ما أنتم فيه من الحماقة وضعف البصر بعواقب الأمور وأسرار الأشياء وأن تقولوا إن البناء الجديد لا يقوم إلا بعد هدم القديم وإزاحة أنقاضه وإقرار الجديد في موضعه؟ أم هو بناء بالكلام على أرض من الورق فكل ما جاء ليبني بَنَى وكل ما جاء ليهدم هدم؟ أفلا تعلمون أن القديم لا يهدم البتة؛ لأنه هو الذي يُبدع الجديد ويشقه، فإن هُدم في أمة من الأمم زال الجديد بزواله، ولم يبق من الأمة إلا بقايا لا تستمسك على حادثة ولا تقر على صدمة. وأن سنة الكون في الجديد أنه ترميم في بعض نواحي القديم وتهذيب في بعضها، وزخرف في بعضها الآخر، وإلا لوجب أن يتجدد التركيب الإنساني والتركيب العقلي، وهو ما لم يقع ولن يقع منه شيء.

---

(١) اتجاهات التفسير في العصر الحديث، لمصطفى الطير: (ص: ٢٥٧) بتصرف بسيط.

فالشأن في الجديد أن تتصل المادة الجديدة بالقديم فإذا هو هو، ولكن ببعض الزيادة، أو بعض الزينة، أو بعض القوة...

المجدد أيها الفضلاء جديداً لا تخرجه للأمة إلا أقوى عناصر القديم متى اجتمعت فيه صحيحة متظاهرة يمدّ بعضها بعضاً...»[(١)].

المفهوم الصحيح للتجديد:

الحق الذي لا محيص عنه، والحقيقة التي لا مفرّ منها أن تجديد الدين ـ في الحقيقة ـ لا يعني التنازل عن أصوله ومبادئه، ولا يراد به التفلت من ثوابته الأساسية، ولا يقصد به التحرر من قيمه الاجتماعية والأخلاقية المسلّمة عند سلف هذه الأمة، ولا يمكن أن يكون تبديلاً لحقائقه، ومقوّماته، ولا يجوز أن يكون بالزيادة فيها ولا النقص منها؛ لأن هذه الأصول والمبادئ دين قد كمل لا نقص فيه، ونعمة قد تمت لا حاجة إلى الزيادة فيها، وارتضاها الله تعالى لعباده ديناً ومنهجاً. قال الله ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾[(٢)].

وقال الرسول ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ»[(٣)].

ومما لا شك فيه أن الله ﷻ أناط السعادة والنجاة في الدنيا، والفوز والفلاح في الآخرة بالتزام دينه الحنيف المتمثل بتعاليم الكتاب والسنة، وهي تعاليم ثابتة راسخة لا تتغير ولا تتبدل مهما تغيرت أحوال العالم واستجدت ظروف الناس.

«.... وليس لأحد أن يخالف حكماً أنزله الله في كتابه، ولا حكماً قضى به رسول الله ﷺ في سنته، سواء كان هذا الحكم قضاء في أمور الناس وهو الشريعة، أو قضاء في أخلاق الناس وهو الآداب، أو قضاء في الخضوع لله بالقلب والجوارح واللسان وهو العبادة»[(٤)].

---

(١) تحت راية القرآن: (ص: ٢١٠، ٢١١) باختصار.
(٢) سورة المائدة، من الآية: (٣). (٣) سبق تخريجه في: (ص: ٢٦٨).
(٤) أباطيل وأسمار، للشيخ محمود محمد شاكر رحمه الله: (ص: ٥٢٢).

ومما يُعلم أن المنهج التفسيري الصحيح لا يعارضه الاجتهاد المبني على الأسس الصحيحة والمبادئ السليمة، الذي يلائم ظروف الزمن، ويلتحم مع مقتضيات العصر الحديث ومتطلباته، ويواجه تحديات التقدم والحضارة بإبراز مفهوم قرآني لا يخالفه أصل من أصول الدين، ولا تعارضه قاعدة من قواعد الشرع، ولا يصادمه حكم من أحكام القرآن، ما دام هذا الاجتهاد التفسيري يبقى في نطاق الشرع وإطاره العام، ولا يتعدى حدوده ولا يتجاوز قيوده، يُقبل، وإذا كان ذلك الاجتهاد قائماً على حساب العقيدة والشريعة فذلك خروج من الدين وانسلاخ من أصوله وانتكاس إلى الجهالة فلا يُقبل، بل يُرفض رفضاً باتاً مهما كان قائله.

«ولا اعتراض لنا على ضرورة الدراسة الشرعية المتعمقة للقضايا البشرية الجديدة التي لم يتكلم فيها السلف رحمهم الله؛ لأنها لم توجد في زمانهم فلم تدع الحاجة إلى الحديث عنها... لكن أن يتحول الأمر إلى تغيير لشيء نعتقده أنه جزء من الدين فهذا ما لا نرتضيه، بل نعتبره تعدياً لحدود الله، وخللاً خطيراً في (الاستسلام) الذي هو روح الإسلام»[1].

«والواقع أننا لا نضيق بأي تفسير عصري يمكن أن يخدم به القرآن والدين، يراعى فيه حسن العرض والتحليل والأسلوب الجذاب بشرط أن لا يصرف إلى معان تجافي النص، وتفتقر إلى الدليل، وتفتح أبواب الفتنة، وتجعله غرضاً لكل ذي هوى أو مرض، وبشرط أن يكون المفسر مؤهلاً لذلك برصيد كاف من علوم القرآن، متحرجاً عن أن يقول فيه بالرأي، محافظاً على دلالة النص»[2].

وما أعدل كلام ابن عاشور وما أنصفه في جمعه بين جهود العلماء المتقدمين، واجتهادات المتأخرين وتقديره لها ودعوته إلى الاستفادة منها جميعاً، حيث قال رحمه الله تعالى:

---

(١) التجديد في الإسلام: (ص: ٤١).

(٢) اتجاهات التفسير في العصر الحديث، للشيخ مصطفى الطير: (ص: ٢٤١، ٢٤٢) ضمن بحوث قرآنية.

«... فجعلت حقّاً عليّ أن أُبدي في تفسير القرآن نكتاً لم أر من سبقني إليها، وأن أقف موقف الحكم بين طوائف المفسرين تارة لها وآونة عليها، فإن الاقتصار على الحديث المُعاد، تعطيل لفيض القرآن الذي ما له من نفاد. ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحدَ رجلين: رجل معتكف فيما شاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضُرّ كثير، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون فنهذِّبَه ونزيدَه، وحاشا أن ننقضه أو نبيدَه، علماً بأن غمض فضلهم كفران للنعمة، وجَحْدَ مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة»[١].

الفرق بين التجديدين:

هناك فرق كبير بين التجديد الحقيقي القائم على أصول الدين بالضوابط الشرعية ـ كما ذكرها العلماء ـ، وبين التجديد التقليدي المبني على الأهواء، والانحرافات والتشويهات، ويمكن إجمال هذا الفرق على النحو التالي:

▫ إن تجديد الدين هو السعي لإحيائه وبعثه وإعادته إلى ما كان عليه في عهد السلف.. (وأدعياء التجديد يحاربون كل قديم ولو كان نصوصاً قطعية من الكتاب والسنة).

▫ ومن ضرورات التجديد حفظ نصوص الدين الأصلية، صحيحة نقية حسب الضوابط والمعايير التي وضعت لذلك، خلافاً لتيار المتجددين العصرانيين.

▫ ومن مستلزمات التجديد سلوك المناهج السليمة لفهم نصوص الدين وتلقي معانيها من الشروح التي قدمتها لها المدرسة الفكرية السنية، ومناهج هؤلاء عكس ذلك.

▫ وغاية التجديد جعل أحكام الدين نافذة تهيمن على أوجه الحياة، والمسارعة لرأب الصدع في العمل بها، وإعادة ما ينقض من عراها، بينما يرى أولئك المتجددون أن العودة للماضي والاستفادة من تراث السلف الصالح جمود وتخلف ورجعية.

---

(١) تمهيد التحرير والتنوير: (١/ ٣).

▫ ومن توابع ذلك الاجتهاد وضع الحلول الإسلامية لكل طارئ، وتشريع الأحكام لكل حادث، ممن هم أهل للاجتهاد والنظر، من العلماء الشرعيين الحاملين شروط وصفات للمجتهد المخلص.

▫ ومن خصائص التجديد تمييز ما هو من الدين، وما يلتبس به، وتنقية الدين من الانحرافات والبدع، سواء كانت هذه الانحرافات ناتجة من عوامل داخلية، أو كانت بتأثيرات خارجية.

▫ فتجديد الدين إذن هو إحياء وبعث لمعالمه العلمية والعملية التي أبانتها نصوص الكتاب والسنة وفهم السلف[(١)]، وفضحُ المناهج والاتجاهات والأوضاع والمبادئ والسبل المخالفة لهدي القرآن والسنة، ليحيى من حيّ عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة.

(أين من هذا أدعياء التجديد الجدد؟ أنى هم من التجديد الشرعي القائم على الحق والصواب).

▫ فالتجديد مهمة الفرقة الناجية الناصرة للسنة والقامعة للبدعة، وهم أهل السنة والجماعة، ولذلك فليس للفرق، أو الجماعات، أو الشخصيات التي تشايعت على الباطل، وتآلفت على الهوى، وتربت على البدعة من التجديد نصيب، كيف تعتبر مجددة وهي تهدم الدين وتشوه حقيقته، وتلبسه ثوباً غير ثوبه؟![(٢)].

«وليس كل مفكر يستطيع تفسير القرآن، فما لم يكن عظيم المعرفة بنصوص القرآن والسنة، علماً باللغة العربية: نحواً، وبلاغةً، وفقهاً، عالماً بطريقة استنباط المعاني والأحكام، فإنه على خطر شديد إذا أقدم على تفسيره؛ لهذا يجب أن يتحاشاه من ليس من أهله، كما يتحاشى المهندس أن يكون طبيباً، والطبيب أن يكون مهندساً، حتى لا يقع كل منهما في خطأ لا يمكن تلافيه.

وليس من حق كل مثقف أن يقول عن تفسير القرآن: إنه لا يفي

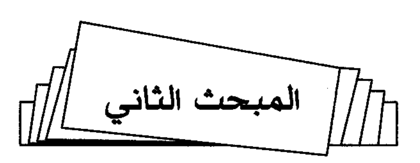
---

(١) مفهوم تجديد الدين: (٢٩ ـ ٣٠) بتصرف.
(٢) التجديد في الإسلام: (ص: ٥٢) بتصرف.

باحتياجات العصر، أو أنه قاصر عن بلوغ المراد من الآيات القرآنية، فمن لم يكن من أهل التفسير، فإنه يكون ظالماً في الحكم عليه؛ لأن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد العلم به، وتمام إدراكه، وإلا كان كمن ينكر حلاوة العسل وهو لم يذق طعمه، أو كان كفاقد لحاسة التذوق للمطعومات»[١].

○○○○○

(١) اتجاهات التفسير في العصر الحديث، لمصطفى الطير: (ص: ٢٦٠).


المبحث الثاني

أقوال العلماء في إنكار أدعياء التجديد وذمهم

١ ـ نقل **ابن عبد البر** رحمه الله في معرض ذمّه وسياق ردّه على أهل الكلام والجدل الذين يتطاولون على أئمة السلف الصالح، عن الإمام **مالك** رحمه الله قوله:

«أرأيت إن جاء من هو أجدل منه، أيدع دينه كل يوم لدين جديد؟»[1].

٢ ـ قال **ابن حزم** رحمه الله: «لا آفة على العلوم وأهلها أضرَّ من الدخلاء فيها وهم من غير أهلها؛ فإنهم يجهلون، ويظنون أنهم يعلمون، ويُفسدون ويقدِّرون أنهم يُصلحون»[2].

٣ ـ وجعل **الشاطبي** رحمه الله مخالفةً للمتقدمين من السلف الصالح اجتهاداً خاطئاً حيث قال:

«قلما تقع المخالفة لعمل المتقدمين، إلا ممن أدخل نفسه في أهل الاجتهاد غلطاً، أو مغالطة»[3].

٤ ـ لقد لخّص العلّامة **أحمد محمد شاكر** رحمه الله معيار الاتجاه العقلاني، ومنطلقات التيار العصراني، ومزاعم الفكر العربي، ووقف على انحرافات رجاله وادعاءاتهم الفارغة في التجديد المزعوم، حيث قال:

«وليعلم من يريد أن يعلم:

... مِن رجل قرأ شيئاً من العلم فداخله الغرور، إذ أعجبته نفسه فتجاوز بها حدّها، وظن أن عقله هو العقل الكامل، ... فذهب يلعب بأحاديث النبي ﷺ، يُصحح فيها ما وافق هواه، وإن كان مكذوباً موضوعاً، ويكذِّب ما لم تعجبه وإن كان الثابتَ الصحيح.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ٩٥). (٢) التعالم: (ص: ٧).
(٣) نفس المصدر السابق.

أو من رجل استولى المبشرون على عقله وقلبه، فلا يرى إلا بأعينهم، ولا يسمع إلا بآذانهم، ولا يهتدي إلا بهديهم، ولا ينظر إلا على ضوء نارهم يحسبها نوراً، ثم هو قد سمّاه أبواه باسم إسلامي، وقد عُدّ من المسلمين ـ أو عليهم ـ في دفاتر المواليد وفي سجلات الإحصاء، فيأبى إلا أن يدافع عن هذا الإسلام الذي ألبسه جنسيّةً، ولم يعتقده ديناً، فتراه يتأول القرآن لِيخضعه لما تعلَّم من أستاذيه، ولا يرضى من الأحاديث حديثاً يخالف آراءهم وقواعدهم...

أو من رجل مثل سابقه، إلا أنه أراح نفسه فاعتنق ما نفثوه في روحه من دين وعقيدة، ثم هو يأبى أن يعرف الإسلام ديناً أو يعترف به، إلا في بعض شأنه، في التسمي بأسماء المسلمين، وفي شيء من الأنكحة والمواريث ودفن الموتى.

أو من رجل مسلم عُلِّم في مدارسَ منسوبة للمسلمين، فعرف من أنواع العلوم كثيراً، ولكنه لم يعرف من دينه إلا نزراً أو قشوراً، ثم خدعته مدنية الإفرنج وعلومُهم عن نفسه، فظنهم بلغوا في المدنية الكمالَ والفضل، وفي نظريات العلوم اليقين والبداهةَ، ثم استخفه الغُرور، فزعم لنفسه أنه أعرف بهذا الدين وأعلم من علمائه وحفظته وخلصائه، فذهب يضرب في الدين يميناً وشمالاً، ويرجو أن ينقذه من جمود رجال الدين!! وأن يُصفِّيه من أوهام رجال الدين.

أو من رجل كشف عن دخيلة نفسه، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعداوتَه.. أو من رجال.. أو من رجل...»[1].

وقال: «وكان من أثر التقليد: أن قام ناس زعموا لأنفسهم أنهم مجددون في الدين، فوضعوا أنفسهم موضع من ينسخ السنة، ثم يتأولون القرآن على ما يخطر لهم مما يرونه مصلحة للناس في عقولهم ونظرهم، حتى لنخشى أن يخرجوا من الإسلام جملة وتفصيلاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[2].

---

(١) مقدمة شرح سنن الترمذي: (١/ ٧١، ٧٢).
(٢) حاشية تحقيق «الرسالة» للإمام الشافعي بتحقيق أحمد شاكر: (ص: ١١٠).

٥ ـ وقد ندّد بهذه الاتجاهات الحديثة والانحرافات العصرية الشيخ **محمد أبو زهرة** رَحِمَهُ اللهُ، فقد كشف عن بعض الغايات التي يرمي إليها أدعياء التجديد وأصحاب فكرة التطور والتقدم، فقال:

«إن كلمة التطور تضايقني نفسياً؛ لأن الذين يرددونها خارج هذا المجلس ـ مجلس أسبوع الفقه الإسلامي ـ يريدون أن يحولوا الشريعة عن مقاصدها إلى ما يوافق أهواء واردة إلى مجتمعاتنا في عواصف ناسفة للحقائق الإسلامية، فيُلغون الزكاة باسم تطور الاشتراكية، ويلغون الميراث باسم ذلك التطور أيضاً، ومصادر الشريعة جملة وتفصيلاً، من أجل ذلك نتململ من كلمة التطور».

ثم يتابع قوله: «إنهم يريدون التبديل، ولا يريدون إيجاد أحكام لما جدّ من أحداث... يريدون أن تكون الشريعة محكومة لما يجري بين الناس لا أن تكون حاكمة على ما يجري، وينسون أن الشريعة نزلت من عند الله لإصلاح المجتمع، وتنظيم العلاقات بين الناس»[(١)].

٦ ـ دعا الباحث النمساوي المسلم ليوبولد فايس ـ **محمد أسد** ـ إلى إعادة ضبط المواقف، وتصحيح المنطلقات المنحرفة، ونبذ الأفكار الجديدة المستوردة، فقال في خاتمة حديثه عن بيان خصائص دين الإسلام:

«فإذا اعتبرنا ثقافتنا ومدنيتنا من هذه الناحية، وصلنا ضرورة إلى نتيجة واحدة، هي إن إحياءها ممكن. نحن لا نحتاج إلى فرض إصلاح على الإسلام، كما يظن بعض المسلمين؛ لأن الإسلام كامل بنفسه من قبل، أما الذي نحتاج إليه فعلاً فإنما هو إصلاح موقفنا من الدين بمعالجة كسلنا وغرورنا وقصر نظرنا، وبكلمة واحدة معالجة مساوئنا نحن، لا المساوئ المزعومة في الإسلام. ولكي نصل إلى إحياء إسلامي فإننا لا نحتاج إلى أن نبحث عن مبادئ جديدة في السلوك، نأتي بها من الخارج، إننا نحتاج فقط إلى أن نرجع إلى تلك المبادئ القديمة المهجورة، فنطبقها من جديد»[(٢)].

وقال: «إن الميل إلى تقليد التمدن الأجنبي، نتيجة الشعور بالنقص،

---

(١) أسبوع الفقه الإسلامي الثالث/١٩٦٧م: (ص: ١٥٢، ١٥٤).

(٢) الإسلام على مفترق الطرق له: (ص: ١١٣ ـ ١١٤) ترجمة عمر فروخ.

هذا، ولا شيء سواه، ما يصاب به المسلمون الذين يقلدون المدنية الغربية»[1].

٧ ـ ونعى الأستاذ **مصطفى الطير** على أدعياء التجديد أصحاب الأفهام السقيمة وأهل الآراء المبتذلة كاشفاً لعوارهم أولاً وناصحاً لهم أخيراً، واعتبر دعوى التجديد وحب الشهرة سبباً من أسباب الخطأ في التفسير، فقال تحت عنوان: (التفاسير المريضة):

«بقدر ما أحسن أولئك العلماء السابقون إلى الإسلام، إلى الحق، وإلى العقل في القرآن، أساء مفسرون آخرون، أو مقترحون لألوان معينة من التفسير، قد دفعهم إلى هذه الإساءة رغبة في الشهرة العلمية أو حب للتجديد عن غير طريقها المستقيم، فقد جعل هؤلا سبيلهم إلى ما يشتهون تجريح السابقين من المفسرين ورميهم بالسفه والغفلة، أو التقصير، وزعموا أنهم آتون بما لم يأت به الأوائل، أو مفكرون خيراً مما فكروا، وطلع بعضهم على الناس بتفسير لآي القرآن لا يعرف طريق القرآن، ولا ينتسب إلى القواعد العربية، ولا يتجاوب مع السنة المحمدية، ولا يتقيد فيه بسياق ولا لحاق.

وكيف يتأتى منه تفسير القرآن، وهو من قواعده فارغ، وعن أهدافه غافل، وعن السنة معرض، وبها جاهل، ومن أسرار البلاغة مجرد، ومن تذوقه محروم، وعما تقرر في الدين منصرف.

لقد فسر وأمثاله القرآن بأفهام فاسدة، وآراء مبتذلة، وأدخلوا فيه ما تنبذه أصول الدين، ويتبرأ منه الحق واليقين.

أحسب هؤلاء أن القرآن قصة يتخيل عناصرها الكاتبون، أو كتاب يؤلفه ويبتكر فيه المؤلفون المبتكرون؟ ألم يعلموا أنه كتاب الله العظيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد؟ فلا يسوغ فيه الأخذ بالرأي الفاسد، ولا يصح فيه النزوع إلى الخيالات والأهواء، ولا يمارس تفسيره إلا الدارسون المتخصصون. . .

(١) المصدر السابق: (ص: ٨٣).

ونصيحتنا للمسلمين أن لا ينخدعوا بزخارف القوم، فما هم بالقرآن بالعالمين، فكم جر الأدعياء في كل شؤون الحياة من المآسي ما استتبع الحسرات واستنزف العبرات.

ونصيحتنا لهؤلاء أن يكتبوا فيما هم فيه مختصون، وليتقوا الله فيما يكتبون، فإن عليهم إثم الانحراف منهم وممن يقلدونهم، وإن حساب الله يوم اللقاء لعسير، وإن بطشه لشديد»[1].

٨ ـ وأشار الأستاذ **محمد الصادق العرجون** إلى بعض مخاطر أدعياء التجديد وسبب وقوعهم في المزالق التفسيرية، بقوله:

«والذين حاولوا منا أن يتحرروا لم يكن لهم من سلاح العلم الصحيح والعقل الرجيح، والاعتصام بأصول الإسلام ما يعصمهم عن الوقوع في مزالق التقليد الأهوج لقوم هم أبعد ما يكونون عن الإسلام ومفاهيم هدايته، وهؤلاء بتعبير أصح تحللوا ولم يتحرروا جرياً وراء بريق الشهرة الزائفة وغرور التجديد، وحمّلوا القرآن في تفسيره ما لا تحتمله آياته من أقوال ومذاهب ونظريات هي أقرب إلى التعسف والتحريف منها إلى التفسير والتحرير، فخصصوا العام، وأطلقوا المقيد، وقيدوا المطلق، ونسخوا المحكم، وأحالوا الظواهر، وجعلوا ما للآخرة منه للدنيا وما للدنيا للآخرة.

والذي يثير الدهش والأسف أن بعضاً من الأفاضل الأكابر الذين أجادوا بيان هداية القرآن في بعض بحوثهم الدراسية للقرآن الكريم، جرفهم تيار التجديد فانزلقوا في منحدر التأويل المتعسف، وحاول بعضهم إخضاع آيات القرآن لنظريات زعم أصحابها أنه قد استقام لها الاستدلال وأصبحت علماً مقرراً لا يحتمل الشك والارتياب، مع أنها نظريات لا تزال يعوزها الاستقرار العلمي، وتفتقد البرهان الذي يرفعها إلى مظنونات الحقائق، بله اليقين.

ولو أن هؤلاء الأجلاء صحبهم التوفيق فقصروا دراساتهم القرآنية على بيان هداية الكتاب الكريم بعيداً عن تعسف التأويل لمجرد الرغبة في التجديد

(١) اتجاهات التفسير في العصر الحديث: (٢٢٠، ٢٢١).

وإمامة المجددين، لكان للمسلمين من وراء هذه الدراسات القرآنية دعائم يقوم عليها تفسير للقرآن يسد بعض الفراغ الذي يشعر به العالم الإسلامي في مجالات الأهداف الاجتماعية التي يتطلعون إليها من آفاق ذلك الكتاب الحكيم»[(١)].

٩ ـ واعتبر الشيخ الدكتور **بكر بن عبد الله أبو زيد** معرفة آيات القرآن والدراية بالسنن والآثار شرطاً أساسياً للمشتغلين بالعلم، فقال: «فحرام والله ثم حرام على من لا يهتدي لدلالة آي القرآن، ولا يدري السنن والآثار، أن يتسنَّم جناب العلم، ويحل في حرمه، معول هدم لحماه، وخرق لسياجه وحرمته، وهذا هو المعثر المخذول، علمه وبال، وسعيه ضلال، نعوذ بالله من الشقاء»[(٢)].

وقال في المتعالمين الأدعياء للتجديد: «... ولم يبق منهم من يُحسن الجمع بين كلمتين إلا استطال على منازل العلماء».

فهؤلاء المنازلون في ساحة العلم، وليس لهم من عُدَّة فيه سوى «القلم والدواة» هم: الصحْفِية المتعالمون، من كل من يدعي العلم وليس بعالم، شخصية مؤذية، تتابعت الشَّكوى منهم على مدى العصور، وتوالي النُّذر، سلفاً وخلفاً.... إنهم زيادة على أنصباء أهل العلم كواو عمرو، ونون الإلحاق...

ولبعض الأندلسيين:

نعوذ بالله من أناس تشيَّخوا قبل أن يَشِيخوا

فهذا القطيع حقاً هم غُول[(٣)] العلم، بل دُودة لزِجة[(٤)]، متلبِّدة أسرابها في سماء العلم. قاصرةً من سمو أهله، وامتداد ظله، معثرةً دواليب حركته، حتى ينطوي الحق، ويمتدّ ظلُّ الباطل وضلاله، فما هو إلا فجر كاذب...

---

(١) نحو منهج لتفسير القرآن: (١٨ ـ ٢٠). (٢) التعالم: (ص: ٩).

(٣) غُول: هلكة، وكل ما اغتال الإنسانَ فأهلكه فهو غول.
انظر: لسان العرب: (١١/ ٥٠٧) مادة: (غول).

(٤) لَزِجة: علقة، ولزج الشيء أي: تمطَّط وتمدَّد.
انظر: لسان العرب: (٢/ ٣٥٧). مادة: (لزج).

إنه: لزادهم الهابط «التعالم» عَتَبة الدخول الفاجرة إلى خطة السوء الجائرة: «القول على الله بلا علم».

إنها: «قضية التعالم» مظلَّة صانعي الخيام الهادئة الممتد رواقها، والتي يُقيمها، ويَحمي حماها من بين أيدينا، ومن خلفنا، ذُبابات «الطوائف» التي تداعت علينا أرسالها، منابذةً الحياة الصافية، من الكدر وشوائبه، وعلى وجه الخصوص في: العلم منه، والعمل أثمن دُرّةٍ في تاج الشرع المطهَّر.

لكن هذا الضرب من العباد، ما يلبث أن يلحقَه الإدبار، فتحيط به خطيئته، فتنقله إلى «السقوط المبكر»:

كُلّ من يدعي بما ليس فيه ... فضَحَته شواهدُ الامتحان»[1]

١٠ ـ «والظاهر أن أساطين الكفر أيقنوا بعد التجارب الطويلة أن هدم الإسلام من الخارج والوقوف أمام تياره طريق غير ناجح، فسلكوا لهدمه طريقاً آخر من الداخل، يدعو لإصلاح الإسلام وتجديد أفكاره وأحكامه، والاستخفاف بتراثه، وبكل شيء قديم فيه، وهي طرق خادعة تجذب بعض الخاوين من الثقافة الإسلامية والعلوم الشرعية»[2].

ولذلك «ظهرت فئة في هذا العصر اتجهت في معنى التجديد وجهة غير التي عرفها المسلمون على مر العصور.. وقامت بعرض أفكار للتجديد بعيدة عن المنهج الإسلامي السويّ، وقامت بنشر مقالات فيها كثير من المغالطات كما يحلو لها، ودعت في مقالاتها إلى تجديد الفكر الإسلامي، وتجديد أصول الفقه، وأصول الحديث، وتجديد العلوم الإسلامية، لا بطريقة عرض تلك العلوم عرضاً سهلاً، أو إيجاد بعض الأحكام الشرعية لمواجهة بعض المستجدات، وإنما انصبت الدعوة على تغيير الأفكار الإسلامية، وتغيير أصول العلوم الإسلامية.. وعابوا اعتماد المسلمين على أحكام قال بها الأئمة الفقهاء

---

(١) التعالم: (ص: ٧، ٨).
(٢) مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين لدكتور محمود الطحان: (ص: ١).

الأقدمون، وزعموا أنها أحكام بليت وذهبت مع عصرهم، كما بلي أصحابها»[١].

١١ ـ «أما أسلوب العصر والعصرية الحديثة فقد جنت على الأمة الإسلامية جناية كبيرة، فقد اتخذها دثاراً كل من أراد أن يُغيّر في الدين ويدخل فيه ما ليس منه!! فقطع يد السارق، وتعدد الزوجات، والربا، ورجم الزاني المحصن، وجلد شارب الخمر.. و.. إلخ، كلها أمور لا تناسب العصر الحديث فلتغير ولتبدل، فلا تُقطع يد السارق حتى تتعدد سرقاته، ويقيد تعدد الزوجات بشروط ثقيلة لا يستطيعها أحد، بل ليختصر الأمر فيمنع التعدد. أما الربا فالمراد به الربا الفاحش؟! أما رجم الزاني المحصن فلم يرد في الكتاب؟! كلها أمور بزعمهم تتنافى مع العصر الحديث.. وبهذا يكون هذا الأسلوب مطية يركبها الناصح الجاهل والملحد الخبيث، وهو أمر ما زالت الإسلامية تعاني منه، وقد صرحت بهذا المستشرقة مريم جميلة، حيث قالت: «إن البلاد الإسلامية قد وقعت فريسة مصطلحات خاطئة ومنه مصطلح العصرية وقد جنى هذا المصطلح على الإسلام جناية كبرى»[٢].

١٢ ـ «والمناداة بأخذ الحضارة الغربية خيرها وشرها، وحلوها ومرها، قصور في العقل وضحالة في الفكر، وقد أودى بكثير من هؤلاء المتجددين في المهالك وسوء العواقب في دينهم ودنياهم، إذ كانت سبباً في الانحراف والفسق ورفض ما هو معلوم من الدين بالضرورة»[٣].

ليس من التجديد:

١٣ ـ «وليس من التجديد الطريق الذي سلكه المفكر الشاعر محمد إقبال، والنتائج التي توصل إليها في محاضراته: (تجديد الفكر الديني في الإسلام ليست إلا تفسيراً كلياً للدين بمجموع مكوناته: الألوهية ـ النبوة ـ

---

(١) المصدر السابق: (ص: ٤) بتصرف يسير.
(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣: ١١٤١، ١١٤٢)، وانظر: شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية لعبد المتعال الجبري: (ص: ١).
(٣) العصرانيون: (٣٤٨).

البعث ـ الجزاء ـ . . . إلخ. هذا التفسير أو التصور الذي يلتقي في معظمه مع مذهب الفلاسفة الاتحاديين الذين يرون الخلق مظهراً يتجلى فيه الخالق ليس تجديداً للعقيدة، (أو كما سماها: الفكر الإسلامي) ولكنه تجريد له من حقيقته الإلهية، وإضفاء للفكرة الصوفية الفلسفية عليه.

وليس من التجديد ذلك الاتجاه العقلاني، الذي يحاول تفسير النصوص الشرعية، وفق مقتضيات الفلسفة البشرية، وليّ عنق النصوص ليّاً ليتفق معها؛ لأن تجديد الدين يعني تثبيت معالمه وعقائده وأحكامه ليظهر تميزها واختلافها عما سواها من الأديان المحرفة المنسوخة، أو من الآراء والفلسفات القاصرة، وليس يعني إذابة تميزه وخلخلة بنائه لينسجم مع هذه أو تلك. . .

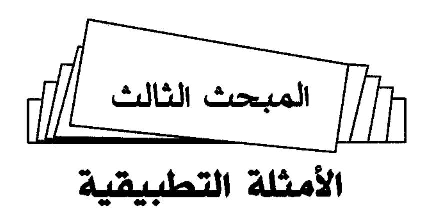
وليس من التجديد تلك المناهج التي اختطها بعض الدعاة استجابة للضغوط الواقعية والمتغيرات الاجتماعية والدولية ـ كما زعموا ـ واقتنعوا بموجبه بضرورة استبعاد بعض القضايا الشرعية والعقدية المسلّمة لدى الأمة وعلمائها، منذ عصر الصحابة حتى اليوم.

وهكذا يبدو جلياً أن التجديد لا يعني بحال من الأحوال اقتطاع شيء من الدين ونبذه. فهذا وذاك ليسا في الحقيقة تجديداً، وإنما هو مسخ وتجريد»[(١)].

وبذلك يتبين وجه الخطأ في منهج المتجددين في تفسير القرآن، وهو أن المعاني الثَّرَّة[(٢)] الجديدة التي تتكشف للإنسان كلما ازداد معرفة بالكون وآفاقه، لا يمكن أن تناقض وتعارض المعاني الأساسية التي فهمها المفسرون الأوائل، ذلك أن تلك المعاني لم يكن مصدرها المعرفة البشرية، بل كان أساسها الفهم النبوي الكريم للقرآن، وبسبب الاعتماد على معارف البشر العصرية، وما فيها من القصور والأخطاء، وبسبب إهمال تفاسير الأولين، وعدم الاستفادة من علوم القدامى، وقع المتجددون والعصرانيون في أخطاء خطيرة وانحرافات شنيعة في التفسير[(٣)].

---

(١) التجديد في الإسلام: إصدار المنتدى الإسلامي: (ص: ٣٩، ٤٠) بتصرف.
(٢) ثرَّة: واسعة كثيرة، والثرثرة في الكلام: الكثرة والترديد.
انظر: لسان العرب: (١٠١/٤) مادة: (ثرر).
(٣) انظر: مفهوم تجديد الدين: (ص: ٢٣٣) بتصرف.



الأمثلة التطبيقية

لقد حاول حاملو الأفكار الجديدة الزائفة والنظريات الحديثة الهدّامة تشويه صورة الإسلام، وتمييع رسالة القرآن، إلا أن الباطل اللجلج لا يلبث قليلاً حتى ينكشف عواره، ويتضح تناقضه، ويظهر تهافته عند كل مسلم واع لدينه وعالم بصير بعلمه.

القصد من وراء التجديدات المنحرفة:

لقد أتى أدعياء التجديد بتفاسير جديدة وشروحات غريبة لبعض الأحكام الدينية الثابتة بنصوص الكتاب والسنة، والمسائل المسلّمة لدى علماء الأمة، يقصدون من وراء ذلك:

«تبرير الواقع المعاصر لإدخال كثير من القيم الغربية في دائرة الإسلام. ذلك أن موقفهم من النصوص الشرعية عجيب، فإذا كانت الآية واضحة الدلالة، والأحاديث النبوية صحيحة قالوا: إن هذه النصوص كانت لمناسبات تاريخية، لا تصلح لعصرنا الحاضر، وإذا كانت أحاديث آحاد قالوا: لا يؤخذ من خبر الآحاد تشريع ولا تبنى عليه عقيدة، أو ألغوا بعض الأحاديث الصحيحة بحجة أنها سنة غير تشريعية... ثم يتهمون الفقهاء بعد ذلك بالجمود وضيق الأفق!!

إن هذه التجاوزات ـ لو أخذ بها ـ فلن تترك ثابتاً من ثوابت الإسلام إلا وحاولت مسخه أو تشويهه، ومن ثم فالعصرانيون يرددون دائماً آراء من سبقهم من أصحاب المدارس العقلية، أو ترهات المستشرقين وأحقادهم»[1].

(١) العصرانيون: (ص: ٢٥٧).

التجديد في المعجزات وأخبار الغيب:

١، ٢ ـ فمن تلك الأمثلة موقف المتجددين من المعجزات وأخبار الغيب الواردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الثابتة موقفاً متطوراً ـ حسب زعمهم ـ إذ سلطوا على النصوص القرآنية وأخبار السنة الصحيحة معول التأويل المتعسف المتملق للنظريات العصرية والأفكار المستحدثة، أو أنكروها إنكاراً كلياً أو جزئياً، إرضاءً لترهات عقولهم، ودعاوى الإفرنج وآراء المستشرقين.

«فقد حمل هؤلاء النصوص القرآنية الصريحة عن بعض أحوال يوم القيامة، على أنها تمثيل وتصوير، لا حقيقة واقعة، فحمل عرش ربك، تمثيل لكمال عزته، وأخذ الكتب باليمين أو الشمال من باب التمثيل والتصوير لا الحقيقة. فالتناول باليمين يراد به الاستبشار والابتهاج، والتناول بالشمال يراد به العبوس، وكذا النفخ في الصور تمثيل وتصوير.

وهم لا يقصرونه على أخبار المستقبل، بل عمموا به الأخبار القرآنية في الماضي أيضاً وهي القصص القرآنية، هذا ولا شك منهج ضال»[1].

أما المعجزات التي ظهرت لأنبياء الله ﷷ، وورد ذكرها في القرآن الكريم فهم لا ينكرون صحة وقوعها، وإنما ينكرون حجيتها ودلالتها على إثبات الرسالة وصدق النبوة؛ لأنها لا تصلح لذلك ـ حسب رأيهم المبني على التأثر بفكر الاستشراق المادي ـ.

أبدى الشيخ محمد رشيد رضا رأيه حول معجزات الأنبياء عامة، ومعجزات موسى وعيسى ﵉ خاصة، حيث رأى أن مجرد رواية القرآن الكريم لمعجزات الأنبياء السابقين سبباً لإعراض (العلماء والعقلاء) عن الدين الإسلامي والدخول فيه؟ فقال تحت عنوان: (مسألة الآيات والعجائب أي الخوارق): «بقي الكلام في مسألة العجائب التي بنيت على أساسها الكنائس النصرانية على اختلاف مذاهبها، وفيما يدعونه من تجرد محمد ﷺ من لباسها، وهي قد أصبحت في هذا العصر حجة على دينهم لا له وصادّة للعلماء والعقلاء عنه لا مقنعة به، ولولا حكاية القرآن لآيات الله التي أيّد بها موسى

---

(١) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٥٣٢) بتصرف.

وعيسى عليه السلام، لكان إقبال أحرار الإفرنج عليه أكثر واهتداؤهم به أعم وأسرع؛ لأن أساسه قد بني على العقل والعلم وموافقة الفطرة البشرية، وتزكية أنفس الأفراد وترقية مصالح الاجتماع.. وأما تلك العجائب الكونية فهي مثار شبهات وتأويلات كثيرة في روايتها وفي صحتها وفي دلالتها.. وهي من منفردات العلماء عن الدين في هذا العصر»[1].

وأما معجزات نبينا محمد ﷺ فأنكروا صحتها إنكاراً صريحاً، أو فسروها بأمور لا تكون بها معجزة، وجرّدوا نبوته ﷺ من أيّ معجزة سوى معجزة القرآن الكريم؛ لأنها معجزة عقلية، أما ما سواها فليست معجزات عقلية. قال الشيخ محمد مصطفى المراغي:

«ولم تكن معجزة محمد القاهرة إلا في القرآن وهي معجزة عقلية»[2].

وردّد هذا الرأي الشيخ محمد رشيد رضا بقوله: «وأما آيته ـ أي محمد ﷺ ـ التي احتج بها على كونه من عند الله تعالى فهي القرآن، وأميَّة محمد عليه الصلاة والسلام فإنما هي آية علمية تدرك بالعقل والحس والوجدان».

ووضّح كلامه حيث قال: «هذا وإن ما رواه المحدثون بالأسانيد المتصلة تارة وبالمرسلة أخرى من الآيات الكونية التي أكرم الله تعالى بها رسوله محمداً ﷺ هي أكثر من كل ما رواه الإنجيليون وأبعد عن التأويل، ولم يجعلها برهاناً على صحة الدين، ولا أمر بتلقينها للناس، ذلك بأن الله تعالى جعل نبوة محمد ورسالته قائمة على قواعد العلم والعقل في ثبوتها وفي موضوعها؛ لأن البشر قد بدؤوا يدخلون في سن الرشد والاستقلال النوعي الذي لا يخضع عقل صاحبه فيه لاتباع من تصدر عنهم أمور عجيبة مخالفة للنظام المألوف في سنن الكون». ثم قال: «وأما ما أكرمه تعالى به من الآيات الكونية فلم يكن لإقامة الحجة على نبوته ورسالته، بل من رحمة الله تعالى وعنايته به وبأصحابه في الشدائد».

---

(١) تفسير المنار: (١١/ ١٥٥)، والوحي المحمدي له ـ أيضاً ـ: (ص: ٧٢).
(٢) انظر: تعريفه لكتاب حياة محمد لمحمد حسين هيكل: (ص: ك ـ ل).

وأجمل لنا قوله: «وجملة القول أن نبوة محمد ﷺ قد ثبتت بنفسها أي بالبرهان العلمي والعقلي الذي لا ريب فيه لا بالآيات والعجائب الكونية...»[١].

«وحينما نسأل عن الذي دعاهم إلى الوقوف مثل تلك الوقفة أمام المعجزات عموماً وفي دين الإسلام خصوصاً نجد أن السبب يكمن - والله أعلم - في اتصال أولئك برجال الغرب الأوروبيين في فترة كانت العلاقة بين الكنيسة ورجال العلم في أوروبا لا تزال فيها بقية من الانفصال وبقية من الركود وسوء العلاقات، وكان رجال العلم في أوروبا ينفرون من تعاليم الكنيسة على أنها هي تعاليم الدين الصحيح فنفروا منها ومن الدين كله، وأسسوا علومهم وبنوا قواعدهم على أنها معارضة ومبطلة لأصول الدين.

اتصل أولئك الرجال بهم ورأوا موقفهم من الدين فأرادوا أن يتقربوا إليهم ويشرحوا لهم أن الدين الإسلامي هو الدين الذي لا يشتمل على تلك الأمور المخالفة للعقل ولقواعد العلم، وعالجوا تلك القضايا بكثير من التسامح لحساب القواعد العلمية غير الثابتة على حساب الدين الإسلامي.

عالجوا فيما عالجوا - بزعمهم - قضية المعجزات التي وقفت حجر عثرة في طريقهم فوافقوا رجال الغرب أن المعجزات لا تصلح للاحتجاج ولا تقوم بها الحجة»[٢].

ثم قالوا: إن هذه المعجزات إنما هي لأولئك الأقوام الذين لم ترتق عقولهم إلى فهم البرهان، ولا يضر الإسلامَ أن يروي تلك المعجزات، فمجرد روايته لها، لا ينفي عنه أنه دين العقل، ما دام لم يرد فيه شيء منها.

ثم زعموا أن الإسلام لم يرد فيه شيء من تلك المعجزات لإقامة الحجة بل حجته هي الأدلة العقلية والقواعد العلمية التي تنادون بها يا رجال أوروبا ويا أحرار الإفرنج![٣].

---

(١) انظر: هذه الفقرات في تفسير المنار: (١١/ ١٥٥، ١٥٩، ١٦١).

(٢) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٥٦١).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ٥٥٦، ٥٦٢) بتصرف. وانظر: تفسير المنار: (١/ ٣١٥).

ولا شك أنه انقياد مهلك وهزيمة نفسية أمام تأليه العقل عند أوروبا، وأحفاد المعتزلة السابقين واللاحقين.

وأما القضايا الغيبية الواردة في القرآن الكريم فقد سلكوا فيها سبلاً، إما بحملها على المجاز والتمثيل والتخييل، وإما بتفسيرها بتفاسير عصرية جديدة ـ عند زعمهم ـ تصرف تلك النصوص عن حقيقتها ومعانيها الأصلية. وقد سبقت مجموعة من الأمثلة لذلك في المبحث: التعويل على العقل المحض في الغيبيات الواردة في القرآن الكريم. فلنذكر هنا بعض الأمثلة الأخرى المأخوذة من عبارات المتجددين العصريين.

ادعى د ـ حسن حنفي ـ أحد أدعياء التجديد ـ أن الفكر الغيبي أقرب إلى الأساطير فيه إلى الفكر الديني، وأن قصص آدم، وحواء، والملائكة، والشياطين، كلها رموز، أو جزء من الأدب الشعبي. واعتبر إيمانَ ابن تيمية وابن القيم ـ رحمهما الله ـ بوجود الشياطين والجن أحد وجوه الضعف في فكرهما. ورأى أن الإنسان لا يحتاج لكونه مسلماً إلى الإيمان بالجن والملائكة.

وقد وصلت به الغواية والحماقة إلى أن يقول: «يمكن للمسلم المعاصر أن ينكر كل الجانب الغيبي في الدين ويكون مسلماً حقاً في سلوكه»[1]!!

واختار د ـ زكي نجيب محمود الجانب الغيبي الوارد في الكتاب والسنة ليتخذه سبيلاً إلى الطعن في الإسلام كله؛ لأن الغيب والإيمان به ـ في زعمه الضال ـ خرافة. وأخرج للناس كتاباً سماه: (خرافة الميتافيزيقيا)، أنكر في هذا الكتاب الحقائق الغيبية ورفض ما عدا المحسوسات متابعة في ذلك للمذهب الفلسفي الذي اعتنقه مقلداً في ذلك الفيلسوف الملحد (أوغست كانت)[2].

ورأى الحافظ أسلم والسيد مقبول أحمد ومن يتبعهما من أدعياء التجديد في شبه القارة الهندية «أن الجنة والنار وما وصفتا به من نعيم وعذاب صورتان

---

(١) قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر له: (ص: ٩١ ـ ٩٣) بتصرف، وانظر: قلاع المسلمين مهددة من داخلها لمحمد عبد القادر هنادي: (ص: ٤٢).

(٢) انظر: رجال اختلف فيهم الرأي، لأنور الجندي: (ص: ١١٦ ـ ١١٧).

تمثيليتان، حسبما كانت تعرفه وتحس به البشرية وقت نزول القرآن، وقد اختلف الحس البشري في النعيم والعذاب في العصر الحديث؛ فلذا ينبغي **وضع تعريفات جديدة للجنة والنار**، فلا يلزم من إحراق النار احتراق حسي للجسم، بل المراد المشقة والكرب التي تجعل الإنسان يحس بالاحتراق داخل نفسه»[(١)].

ورأى غلام أحمد برويز، والخواجة أحمد دين، وجعفر شاه بلواري[(٢)] ومن نحا نحوهم، أن الجنة والنار تعبير من تعبيرات لكيفيات الحياة البشرية، وطور من أطوارها، لا أنهما أسماء أمكنة خاصة[(٣)].

وقد كانت وطأة الحرب على الغيبيات شديدة على العالم الإسلامي المستضعف أمام الغرب في قرونه المتأخرة، فتأثر بها أناس من المفكرين الجدد حتى تصور بعضهم أنه لا مناص أمام المسلم ـ كما يقول ـ: «إلا أن ينبذ العقلية الغيبية ويطاردها في كل مكان حتى تستوي له عقلية علمية من هذا الطراز الذي نشاهده في معامل العلماء»[(٤)].

«ودون هذا من لم ينكروا أمور الغيب التي جاء بها القرآن والسنة بالصراحة السابقة، لكنهم انهزموا أمام عاصفة التشكيك والسخرية بالإيمان بالغيب، فأنكروا بعض الأحاديث الصحيحة، وأوَّلوا بعضها تأويلاً لا تسيغه اللغة، ونأوا بها عن معانيها الصحيحة إلى معان يقبلها التفسير المادي، ولكنها تشوه التصور الإسلامي تشويهاً بيناً كتفسير الجن المذكورين في القرآن بأنهم قبيلة من قبائل العرب، وتفسير الملائكة بأنها نزعة شعورية نحو الخير،

---

(١) مطالعة حديث للسيد مقبول أحمد: (ص: ١٧٦)، وتعليمات قرآن ـ تعاليم القرآن ـ للحافظ محمد أسلم: (ص: ٢١٢، ٢٢٥).

(٢) أحد الكُتاب المتجددين، تقلد عدة مناصب حكومية في باكستان، وفي السبعينات من القرن العشرين كان أحد أعضاء إدارة الثقافة الإسلامية بلاهور، التي تعمل تحت إشراف الدولة لتنقية تراث الإسلام!

(٣) انظر: أسباب زوال أمت ـ أسباب انحطاط الأمة ـ: (ص: ١٣٥)، وتبويب القرآن: (٢/ ٤٤٣، ٤٤٧)، كلستان حديث ـ روضة الحديث ـ: (ص: ٦٦)، لهم بالترتيب.

(٤) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين لمصطفى صبري: (١/ ١٨٦).

والشياطين بأنها نزعة شعورية نحو الشر، والجنة والنار بأنها رمز للسعادة والشقاء اللذين يحصلهما الإنسان في هذه الحياة... إلخ»[١].

التجديد في مفهوم الوحي:

٣ ـ ومن ذلك تفسيرهم الجديد للوحي حيث قال الأستاذ محمد عبده في تعريف الوحي:

«وقد عرّفوه شرعاً أنه إعلام الله تعالى لنبي من أنبيائه بحكم شرعي ونحوه، أما نحن فنعرفه على شرطنا بأنه عرفان يجده الشخص من نفسه مع اليقين بأنه من قبل الله بواسطة أو بغير واسطة، والأول بصوت يتمثل لسمعه أو بغير صوت»[٢].

وخلط الشيخ رشيد بين الصحيح والسقيم في تعريفه للوحي قائلاً: «الوحي في اللغة: إعلام في خفاء. ووحي الله تعالى إلى أنبيائه علم يخصهم به من غير كسب منهم ولا تعلم من غيرهم، بل هو شيء يجدونه في أنفسهم من غير تفكر ولا استنباط مقترناً بعلم وجداني ضروري بأن الذي ألقاه في قلوبهم هو الرب القادر على كل شيء، وقد يتمثل لهم ملك فيلقنهم ذلك العلم، وقد يكون بغير وساطة ملك»[٣].

وأتى الأستاذ محمد فريد وجدي بكلام جديد حول الوحي حيث قال:

«... فلما وجد الإنسان وكان قريباً من الحيوان في سذاجته وتجرده من الأوليات الضرورية لوجوده تولاه الوحي لا من طريق الإلهام والسوق ولكن من الطريق التعليمي ما دام قد استأهل هذه المرتبة فيولد الإنسان مجرداً من كل علم وكل حيلة فيهديه أبواه وقبيله والمجتمع الذي يعيش فيه إلى وجوه العمل فأصبح للوحي سبيل خاص بالإنسان مناسب لكرامته، وهو أن يفضي الروح

---

(١) انظر: المدرسة العقلية الحديثة في ضوء العقيدة للدكتور ناصر العقل ـ مطبوعة على الاستنسل ـ: (ص: ١١٢) وما بعدها نقلاً عن مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر للدكتور عبد الرحمن الزنيدي: (ص: ٤٨١).

(٢) رسالة التوحيد له: (ص: ١٠٨). وانظر: تفسير المنار: (١/ ٢٢٠).

(٣) تفسير المنار: (١/ ٢٢٠).

العام بما يجب أن يعلمه الكافة ويعملوا به، إلا واحد منهم فيقوم بنشرهِ بين معاشريه من نوعه»[١].

وقد ردّ على هذه الأقوال الدكتور فهد الرومي بنواح عدة، ومما قال: «لا ندري لم هذا الإصرار من الشيخ عبده والسيد رشيد على التعبير عن الوحي بأنه «يجدونه في أنفسهم»، أو «يجده الشخص من نفسه»، وكذا قول الشيخ عبده: «إن روح النبي منطوية على الدين في جملته من قبل أن ينزل عليه الوحي بتفصيل مسائله»؟!! لا ندري لهذا سبباً إلا أن يكن متأثراً بشبهات المستشرقين ممن أنكر الوحي الإلهي منهم وزعم أنه وحي نفسي نابع من نفس محمد لا من خارج ذاته»[٢].

وظهر هذا التعريف الجديد للوحي نتيجة التأثر بالفكر الغربي المادي البحت المبني على إنكار الغيب، الذي يوجب الشرط أن يكون للشيء مادة محسوسة حتى يتم الإيمان به وبوجوده. فحاول رجال التجديد التقريبَ بين المسلمين وبين الماديين غير المسلمين، وَسَعَوا في رفع الحواجز الفكرية الواقعة بينهم أو تقليلها، بإزالة شبهاتهم حول مفهوم الوحي.

«ولندرك بعد هذا حقيقة النفر الذين أدركوا من استقراء عقائد الإسلام منزلة الوحي وأهميته في الشريعة الإسلامية وثبوته ثبوتاً قطعياً، واطلعوا بعد هذا شبهات أعداء الدين وما شابوها به من صبغة علمية لينخدع بها من ذهب ببصره أو كاد بريق الحضارة الغربية الحديثة الزائف.

فأرادوا ـ ودينهم الإسلام ـ تضييق الفجوة بين المسلمين وأعدائهم في هذه العقيدة عقيدة الوحي، فجاؤوا بتعريفات للوحي جديدة لا يكون بينها وبين نظريات الأعداء ذلك الصدام الواقع بين تعريف المسلمين وتعريف الأعداء.

---

(١) الإسلام دين الهداية والإصلاح له: (ص: ١١، ١٢).

(٢) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/٤٨٨، ٤٨٩)، ولمزيد الرد على الزاعمين بأن هذا القرآن من الإنتاج الذاتي لمحمد ﷺ، انظر الباب الثالث من رسالة ماجستير «دفع مطاعن عن القرآن من حيث مصدره» للطالب المكاشفي الشيخ: (ص: ٢٥٦ وما بعدها من الصفحات).

ثم حملوا بعد هذا أقوال الغربيين وتعريفهم للوحي محملاً حسناً واكتفوا منهم بما يكون به محمد ﷺ عبقرياً لا نبياً وما يكون به القرآن الكريم نتاج معرفة محمد ﷺ للحق بطريق التأمل لا بطريق الوحي بمعناه الحقيقي! وزعموا بعد هذا أن ذلك لا يبعد كثيراً عن العقيدة التي عليها المسلمون!

ورجال المدرسة العقلية الحديثة حينما فعلوا هذا فإنما فعلوه خشية أن يوصف دينهم بمخالفة النظريات العلمية الحديثة، ولذلك فقد أخذت قضية الوحي وإثباته وتقريبه لعقول الغربيين والماديين حيزاً كبيراً من بحوثهم، ولهذا أعرض الشيخ محمد عبده عن تعريف السلف للوحي وجاء بتعريف جديد من عنده؛ لأنه «سئم من الاستمرار على ما يألفون واندفع إلى طلب شيء مما لا يعرفون»[١].

وموقف الغربيين الماديين من الوحي هو: «أن الوحي إلهام كان يفيض من نفس النبي الموحى إليه لا من الخارج، ذلك أن منازع نفسه العالية وسريرته الطاهرة وقوة إيمانه بالله وبوجوب عبادته وترك ما سواها من عبادة وثنية وتقاليد وراثية رديئة، يكون له في جملتها من التأثير ما ينجلي في ذهنه ويحدث في عقله الباطن الرؤى والأحوال الروحية فيتصور ما يعتقد وجوبه إرشاداً إلهياً نازلاً عليه من السماء بدون وساطة، أو يتمثل له رجل يلقنه ذلك يعتقد أنه ملك من عالم الغيب، وقد يسمعه يقول ذلك، وإنما يرى ويسمع ما يعتقده في اليقظة، كما يرى ويسمع مثل ذلك في المنام الذي هو مظهر من مظاهر الوحي عند جميع الأنبياء، فكل ما يخبر به النبي من كلام ألقي في رُوعه، أو عن ملك ألقاه على سمعه، فهو خبر صادق عنده».

وقالوا: «نحن لا نشك في صدق محمد في خبره عما رأى وسمع وإنما نقول أن منبع ذلك من نفسه وليس في شيء جاء من عالم الغيب الذي يقال: إنه وراء عالم المادة والطبيعة الذي يعرفه جميع الناس، فإن هذا الغيب شيء لم يثبت عندنا وجوده كما أنه لم يثبت عندنا ما ينفيهِ ويلحقه بالمحال، وإنما نفسر الظواهر غير المعتادة بما عرفنا وثبت عندنا دون ما لم يثبت»[٢].

---

(١) نفس المصدر السابق: (٢/ ٤٨٥، ٤٨٦). وانظر: تاريخ الأستاذ الإمام: (١/ ١١).
(٢) الوحي المحمدي للشيخ محمد رشيد رضا: (ص: ٨٧ ـ ٨٨).

وزعموا أن موقفهم هذا من الوحي بُني أساسه على العلم الحديث، ومما قالوا في هذا الموضوع: «كان محمد أمياً لا يقرأ ولا يكتب ولم يكن فيلسوفاً ولكنه لم يزل يفكر في هذا الأمر إلى أن تكونت في نفسه بطريق الكشف التدريجي المستمر، عقيدة كان يراها الكفيلة بالقضاء على الوثنية»(١).

ولا شك أن هذا التعريف للوحي يختلف عن حقيقة الوحي لدى السلف الصالح.

الحد الفاصل بين المفهومين:

والحد الفاصل بين المفهوم الصحيح للوحي وبين المفهوم الغلط له أن مصدر الوحي ومنبعه ـ على الصحيح ـ هو الله ﷻ، فيُعلم تبارك وتعالى لأحد عباده بطرق متعددة للوحي، ـ وهي مذكورة في مظانها ـ، وليس فيه نصيب لجهد ذاتي وكسب نفسي، بل هو هبة ومنة من الله تعالى يختار لها من يشاء من عباده البررة وأصفيائه الخيرة، ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾(٢)، ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُ﴾(٣).

وعلى القول الثاني مصدر الوحي هو نفس الإنسان الزكيةُ فله أن يحظى مراتب عالية ودرجات رفيعة بما فيها منصب الوحي والرسالة، ويستطيع صاحبه أن يستمد آراءه وأحكامه التي يدعو الناسَ إليها، من نفسه العالية وسريرته الصافية فيكون وحيه من داخل نفسه لا من خارجها. فلذلك نرى في تعريفات المتجددين للوحي أنه يتكرر فيها ويكثر ترديد مثل: «عرفان يجده الشخص من نفسه»، أو «يجدونه في أنفسهم»، أو «مقترناً بعلم وجداني»، «وما إلى ذلك من الألفاظ التي أرادوا بها التقرب إلى رجال العلم في العصر الحديث حيث تلقى القبول لديهم بقدر ما تبعد عن التعريف الصحيح للوحي كما جاء عند السلف وسنده استقراء آيات الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة»(٤).

---

(١) حاضر العالم الإسلامي لوثروب ستودارد من تعليق شكيب أرسلان: (١/ ٣٩).

(٢) سورة الأنعام، من الآية: (١٢٤). (٣) سورة القصص، من الآية: (٦٨).

(٤) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٤٨٩).

بعض الآثار السيئة لهذا المفهوم المغلوط ومظاهره الهدّامة:

وهذا من أخطر التفاسير للوحي وذو أبعاد عميقة ومزالق هدّامة، ويتضح ذلك بإلقاء نظرة إلى الآثار السيئة المترتبة على هذا التفسير الخاطئ، ومن تلكم الآثار:

١ ـ أن القرآن الكريم بشري لا إلهي، فلتسقط مكانته في قلوب المؤمنين؛ إذ هي قائمة على معتقد خاطئ بأنه إلهي لا بشري.

٢ ـ وما دام القرآن بشرياً خاضعاً للمنهج البشري في التأليف فاحتمال الكَذِب فيه جائز واحتمال الخطأ أكثر جوازاً. إذن فأحكامه لا تقوم قطعاً على منهج السلامة ومنهج الحكمة والصواب فهي أحكام قابلة للتجديد والتطوير، ومجاراة المجتمع في كل عصر وفي كل مكان.

٣ ـ وما دام الأمر كذلك فلا مانع من التجديد في بعض أحكامه، وإلغاءِ ما لا يلائم العصر من أحكام لا تسير مواكبة له في تقدمه وتطوره فلنسقط أول ما نسقط الربا ولنسمح بالتعامل به بين المسلمين، ولنلغ قطع يد السارق، وجلد شارب الخمر، ورجم الزاني المحصن، ولنفصل الدين عن الدولة، فلرجال الدين دولتهم ولرجال السياسة دولتهم وكل يسير دولته وفق ما يرى فيه الأصلح، ولنعط المرأة بعد هذا ما لم يعطها إياه القرآن، فلنسمح لها بالخروج والعمل والاختلاط مع الرجال، بل لنعط المرأة حرية العمل بجميع أشكاله وألوانه؟!

٤ ـ إن القرآن إنما جاء لإصلاح أوضاع معاصرة لنزوله، هذه الأوضاع غير موجودة بعد ذلك، أو أن علاجها ليس هو نفس العلاج الأول فلا بد من علاج جديد، فليس هذا العصر مثلاً بتقدمه العلمي وتطور العقل البشري فيه وبلوغه أشدّه، كعصر الرسالة أو ما قبلها، فليس للقرآن صلاحية للتطبيق كما هي في ذلك العصر[١].

وظهور هذه الآثار على أفكار أدعياء التجديد وآرائهم أمر ملموس وشيء

---

(١) انظر: المدرسة العقلية الحديثة في ضوء العقيدة، للدكتور ناصر عبد الكريم العقل: (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩)، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/٥٠٨ ـ ٥٠٩).

مشاهد من خلال عباراتهم الداعية إلى التجديد، أدركوا ذلك التأثر أم لم يدركوه، اعترفوا به أم لم يعترفوا، وقد سبق شيء منها في المبحث الأول.

ومن مظاهر هذا التأثر البالغ، البينةِ الواضحة:

- القول بأن القرآن اشتمل على أساطير وقصص وأخبار غير واقعة.
- الدعوة إلى تغيير الأحكام القرآنية حتى تلائم العصر الجديد.
- التحضيض على تفسير القرآن الكريم لكل من هب ودب، والإقدام على التقول فيه بلا علم.
- إصدار الفتاوى بتحليل المحرّمات القرآنية، وتجويز المناهي الشرعية المتفق عليها عند الأمة الإسلامية كإباحة الربا، والدعوةِ إلى تحرير المرأة وقيامها على الرجل.
- إلغاء القضايا القرآنية إلغاءً كلياً أو جزئياً، صراحة أو كنايةً كمنع تعدد الزواج أو تقيده بقيود ما أنزل بها من سلطان، ومنع قطع يد السارق.

التجديد في مسألة تعدد الزوجات:

٤ ـ جاء أحدهم المتجدد بتفسير جديد في مسألة تعدد الزوجات حيث اشترط في إباحة التعدد شرطاً عجيباً، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[1]، اشترط في «النساء» أن يكن من نساء اليتامى فلا يجوز عنده التعدد من غير النساء اليتامى؟!

قال: «من النساء: نساء اليتامى الذين فيهم الكلام؛ لأن الزواج منهن يمنع الحرج في أموالهن ومن هذا تفهم أن تعدد الزوجات لا يجوز إلا للضرورة التي يكون فيها التعدد مع العدل أقل ضرراً على المجتمع من تركه، ولتعلم أن التعدد لم يشرع إلا في هذه الآية بذلك الشرط السابق واللاحق»[2].

٥ ـ واستدل البعض الآخر منهم على منع التعدد مطلقاً بقوله تعالى:

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٣).

(٢) الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن: (ص: ٦١).

﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ . . .﴾[(١)]؛ لأن الآية تنص ـ حسب فهمهم ـ على أنه «ليس في المرء إقامة العدل بين أكثر من زوجة واحدة، فلذا يمتنع نكاح الثانية مع وجود الأولى، لعدم إمكان الإنصاف والمساواة بين النساء بنص الآية»[(٢)].

وقالوا: إن قول الله ﷻ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ . . .﴾ علق إباحة التعدد على المحال، وأنه لو فرض جدلاً أن المسلمين استطاعوا أن يقيموا العدل بين النساء فلهم التعدد في النكاح، مع أن إباحة التعدد علق على أمر يستحيل تحقيقه، فهو بمثابة النهي عن التعدد»[(٣)].

ويرى البعض أن التعدد ليس بمباح على الإطلاق، ولا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى لحل بعض المشكلات الاجتماعية، مع كونه مفسدة من المفاسد الاجتماعية[(٤)].

ووصل بهم الانحراف والاعوجاج إلى إنكار الحقائق الثابتة والمسلمات الدينية البينة الواضحة، حيث قالوا مضيفين إلى ما سبق: «إن ما نسب من التعدد إلى الأنبياء فهو كذب وافتراء على أولئك الأطهار، وهم منه براء وما يسند من ذلك إلى النبي ﷺ فهو بهتان عليه أيضاً؛ لأنه عليه الصلاة والسلام أول المخاطبين بقوله ﷻ: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ فلا يتصور منه مخالفة ذلك»[(٥)].

---

(١) سورة النساء، من الآية: (١٢٩).

(٢) ترجمة القرآن لعبد الله جكراولي: (٩٣)، وانظر: تفسير بيان للناس لخواجة أحمد دين: (٢/١٠٥٣)، وقرآن سي قرآن تك ـ من القرآن إلى القرآن ـ لمحمد حسين عرشي: (ص: ٢٦٧).

(٣) المصدر السابق الأول: (ص: ٨٥).

(٤) هذا رأي محمد إقبال ـ الشاعر الكبير ـ وابنه القاضي جاويد إقبال.
انظر: شذرات فكر إقبال لجاويد إقبال ترجمه من الإنجليزية إلى الأردية الدكتور افتخار أحمد صديقي: (ص: ١١٢). وللوقوف على الردّ على هذه الشبهة ونحوها من الشبه الهزيلة حول موضوع التعدد انظر: فضل تعدد الزوجات لأبي عبد الرحمن: (ص: ١٨ ـ ١٩)، ونظام تعدد الزوجات في الإسلام للدكتورة كوثر كامل علي: (ص: ٢٠٤ ـ ٢١٠)، وقالوا وقلن عن تعدد الزوجات لأبي أسامة محيي الدين عبد الحميد: (ص: ٥٦ ـ ٦٦).

(٥) المصدر السابق: (ص: ٨٦).

ولا شك أن هذا الاستدلال استدلال مبتور وغير صحيح، وهو أشبه ما يكون بمن يستدل على منع الصلاة بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[١].

«وإني لمتيقن أن انحراف هذا التفسير وإلحاده لا يخفى على ذي أدنى معرفة وأدنى لبّ، وأن صاحبه لن ينال من قرائه إلا الهزء والسخرية حتى أولئك الذين يؤيدون فكرته لا أظنهم إلا ويقطعون بفساد تأويله»[٢].

قد رُدّ على هذا الاستدلال بوجوه عدة يطول المقام بذكرها[٣].

التجديد في قيام[٤] الرجل على المرأة:

٦ ـ ومن مزاعم التجديد ما رأى أبو شادي أحمد زكي من ضرورة التغيير والتعديل في قضية «قوامة الرجل على المرأة»، فدعا إلى تقليب القضية وتعكيسها في ضوء الحياة الأوروبية بحكم تأثره بها تأثراً كبيراً، حيث قال:

«إن روح الإسلام التي تقر مبدأ الصالح العام، بل تقدّسه تسمح في هذا العصر بأن تكون المرأة قوامة على الرجل، بقدر ما تسمح بأن يكون الرجل قواماً على المرأة؛ إذ أن مرد ذلك إلى الاعتبار الاقتصادي، لا أكثر ولا أقل، بخلاف ما كان عليه الحال في فجر الإسلام»[٥].

فالرجل لا يهمه إلغاء دلالة الآية الكريمة القطعية الصريحة ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[٦] بمنطقه الفاسد ورأيه السقيم.

ومن الأحكام الشرعية التي اختص بها الرجال بنصوص الكتاب والسنة:

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٤٣).
(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١٠٦٩).
(٣) وللتفصيل انظر: المصدر السابق: (٣/ ١٠٦٦ ـ ١٠٦٩، ١٠٩٦ ـ ١٠٩٧)، ومع المفسرين والكتاب للأستاذ أحمد محمد جمال: (ص: ٢٠٨)، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٧٥٧ ـ ٧٥٨)، والقرآنيون: (ص: ٤٢٢ ـ ٤٢٥).
(٤) هذا هو اللفظ السليم لغةً، وأما: «القوامة» ـ بفتح القاف أو كسرها ـ فلم أتبيّنها.
انظر: حراسة الفضيلة للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد: (هامش ص: ١٨).
(٥) ثورة الإسلام: (ص: ٢٤). (٦) سورة النساء، من الآية: (٣٤).

أنهم قوّامون على البيوت بالحفظ والرعاية وحراسة الفضائل، وكفّ الرذائل، والذود عن الحمى من الغوائل، وقوّامون على البيوت بمن فيها بالكسب والإنفاق عليهم.

وانظر إلى أثر هذا القيام في لفظ القرآن العظيم: ﴿تَحْتَ﴾ في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ﴾[١].

فقوله ﷻ: ﴿تَحْتَ﴾ إعلام بأنه لا سلطان لهما على زوجيهما، وإنما السلطان للزوجين عليهما، فالمرأة لا تُساوى بالرجل ولا تعلو فوقه أبداً[٢].

وانحرف الدكتور محمد عزيز الحباني في توضيحه وتفسيره الجديد لعدة قضايا شرعية، منها: تعدد الزوجات، والمساواة بين الرجل والمرأة، والمسألة المذكورة في هذا المثال، وذلك في كتابه الشخصانية الإسلامية[٣].

٧ ـ ومن ذلك ما علل الأستاذ محمد حسن عواد إعطاء المرأة نصف ميراث الرجل في الإسلام بأن الرجل أضعف منها وأنها أقوى منه بدليل القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾[٤]، حيث دلت الآية في رأيه على ضعف الرجل وقلة احتياله، فهو لأنه أضعف من المرأة كيداً وأقل احتيالاً قد استحق ضعف الميراث..[٥].

التجديد بوحدة الأديان والتقريب بين أصحابها:

٨ ـ ومن أشدّ مخاطر التجديد وأسوأ مزاعمه الدعوة إلى المزاوجة بين الإسلام والغرب، والقولُ بوحدة الأديان والتقريب بين أصحابها فكراً وتطبيقاً، لقد تحمس العصرانيون الجدد إلى هذه الدعوة الباطلة وتجاوزوا فيها كل حدّ، وأهملوا دلالات الكتاب والسنة الصريحة في إنكار هذا المنهج المختلط، بل أخضعوا بعض النصوص القرآنية لمزاعمهم الجديدة الخطيرة، ورأوا أن السعادة

---

(١) سورة التحريم، من الآية: (١٠).
(٢) انظر: حراسة الفضيلة: (ص: ١٧ ـ ١٨).
(٣) انظر: (٨٦، ٩٠، ٩٧) من كتابه.
(٤) سورة يوسف، من الآية: (٢٨).
(٥) انظر هذا الاستدلال الباطل والرد عليه في: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٢/ ١١٠).

الدنيوية والنجاة الأخروية ليست وقفاً على من آمن بمحمد ﷺ، وإنما يكفي مجرد الإيمان بالله وباليوم الآخر، وأن التفاضل والجزاء هو بالعمل الصالح وهو عبارة عن التعمير والتكنولوجيا والكشوف العلمية! فهذه نماذج من أقوالهم وآرائهم وتفاسيرهم المنحرفة.

هذه الدعوة الهدّامة المخرّبة راودت تفكيرَ جمال الدين الأفغاني منذ أواخر القرن الثامن عشر. وفي ذلك يقول الدكتور محمد عمارة: «لقد راودت الأفغاني أحلام السعي لتوحيد المؤمنين بالدين، وأبناءِ الشرائع السماوية الثلاث، سدّاً للثغرات أمام الأعداء، وتعبيراً عن اتحاد مقاصد الشرائع السماوية نحو الخير والحق والعدل.. وعن هذا الهدف كتب فيلسوفنا العظيم يقول: لقد لاح لي بارق أمل كبير: أن يتحد أهل الأديان الثلاثة، مثلما اتحدت الأديان في جوهرها وأصلها وغايتها، وبهذا الاتحاد يكون البشر قد خطوا نحو السلام خطوة كبيرة في هذه الحياة القصيرة»[1].

ومن أقوال الأفغاني: «إن الأديان الثلاثة: الموسوية، والعِيسوية، والمحمدية على تمام الاتفاق في المبدأ والغاية، وإذا نقص في الواحد شيء من أوامر الخير المطلق، استكملته الثانية...»[2].

قال أحدهم في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[3]: «وما كان الله ليظلم هؤلاء ليهوديتهم ولا أولئك لنصرانيتهم اللهم إلا إذا أشركوا به غيره، وأنكروا اليوم الآخر أو هجروا صالح الأعمال، فأولئك لا يأجرهم الله ولا يؤمنهم من الفزع والخوف.

أما الذين آمنوا من قوم إبراهيم واليهود والنصارى والصابئون الذين ليسوا على دين من تلك الأديان، فالله لا يفرق بين أحد منهم ما داموا يؤمنون بتوحيده والحياة الآخرة ويأتون من الأعمال صالحاتها، فما الله بمفضل قوماً

(١) التراث في ضوء العقل له: (ص: ٢٣٦).
(٢) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني لمحمد عمارة: (ص: ٦٩).
(٣) سورة البقرة، الآية: (٦٢).

حتى يقيموا توحيده وتطمئن نفوسهم إلى دينه، فإن فعلوا ذلك ثم أتوا من الأعمال ما يصلح الحياتين الدنيوية والأخروية فلهم أجرهم عند ربهم ولا ينقصون شيئاً.

أما الأعمال الصالحة فقد سبق أن المراد بها ما يكسب الإنسان نفسه قوة في الدنيا وازدلافاً إلى الله في الآخرة، فمن صالحات الأعمال كل ما يفضي إلى عزة الأمم وعلو مكانتها»[١].

قال الدكتور عبد العزيز كامل: «ونحن في منطقة الشرق الأوسط، نؤمن بالتوحيد بطريقة أو بأخرى، وأقولها واضحة، يستوي في هذا: الإسلام والمسيحية واليهودية، حتى الإيمان بالأقانيم الثلاثة في الفكر المسيحي يختم بإله واحد. هذه منطقة توحيد والصور تختلف، وتفسيرها الفلسفي يختلف»[٢].

ونعى الدكتور أحمد كمال أبو المجد على الذين يقولون بتميز الإسلام وحقّيته وتفوقه على غيره، كاليهودية والنصرانية، فذلك مخالف للقرآن حسب زعمه، قال:

«والذين يسرفون في الإلحاح على تميز الإسلام والمسلمين تميزاً شاملاً مطلقاً محجوجون بنصوص القرآن الكريم، التي تصف أنبياء الله بوصف الإسلام.. وهم محجوجون كذلك بحقيقة وحدة الإنسانية، ووحدة مصدر الأديان السماوية، وبأن العهد الذي أخذ بحمل الأمانة إنما أخذ على آدم أبي البشرية، وعلى بنيه مسلمين وغير مسلمين ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾»[٣].

وأعلن الدكتور محمد عمارة رأيه عن وحدة الأديان تحت شعار «وحدة الدين الإلهي»، حيث رفض تقسيم الناس على الأساس (المتخلف): إلى

---

(١) الهداية والعرفان عدد فبراير ومارس سنة ١٩١٢م للشيخ عبد العزيز جاويش نقلاً عن العصريون معتزلة اليوم ليوسف كمال: (ص: ٣٠، ٣١).
(٢) الإسلام والعصر له: (ص: ١٩٤).
(٣) انظر: حوار لا مواجهة،له: (ص: ٢٠٧).

مؤمنين وكفار؛ لأن ذلك التقسيم، قد ارتبط بالعصور الوسطى وعهود الظلام[١].

«والفروق بين المسلمين وأهل الكتاب ليست من الخطر، بحيث تخرج الكتابيين من إطار الإيمان والتدين بالدين الإلهي»[٢].

ورأى أن رفاعة رافع الطهطاوي قدم فكراً مستنيراً في هذا الجانب حيث قدم «تقسيماً جديداً، لا يقوم على معايير الكفر والإيمان، وإنما يقوم على مقاييس التحضر والخشونة»[٣].

ذكر عبد اللطيف غزالي المقصود بالآية: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[٤] بقوله: «الإسلام الذي لا يقبل غيره من الله هو أن تُسْلِم وجهك لله وأنت محسن، وأي امرئ كان هذا حاله، فإنه مسلم سواء كان مؤمناً بمحمد أو كان من اليهود أو النصارى أو الصابئين...».

وقال: «كانت المسيحية دين الرحمة والصبر، وكان الإسلام دين القوة والحرب، وما أجدر المسلمين والمسيحيين على السواء بأن يكون لهم دين واحد هو جماع الدينين... أما اليوم فلم يعد هناك شرك ولا وثنية، ولقد أصبح الدين لله وحده في وعي الدينين، ولا شك أن إله المسلمين وإله المسيحيين وإله الناس جميعاً هو إله واحد وذات واحد..

إن حرية العقيدة السائدة في العالم المتحضر والتي تنص عليها مواثيق الدول، هذه الحرية هي المراد الآن للتوحيد، أما العداء بين الأديان فهو الذي يعتبر شركاً؛ لأن كل فريق من المتعادين يعتقد أنه ـ وحده ـ على الحق وأن له ـ وحده ـ على الله حق النصر. ومؤدى هذا بالضرورة أن يكون مفهوم كل فريق عن الله مختلفاً مع مفهوم الآخر، أو بعبارة موجزة أن آلهة عدة يختص كل منهم فريقاً من الناس بعقابه دون الآخرين، وهذا هو الشرك الحديث»[٥].

---

(١) انظر: تيارات اليقظة الإسلامية، له: (ص: ٢٨٠).
(٢) تجديد الفكر الإسلامي، لمحمد عمارة: (ص: ٨٢).
(٣) نفس المصدر قبل السابق، وانظر: غزو من الداخل، لجمال سلطان: (ص: ٦٤).
(٤) سورة آل عمران، من الآية: (٨٥).
(٥) نظرات في الدين، له: (١٦ ـ ٣٦) بتصرف واختصار.

تعجبَ واستغرب فهمي هويدي من خطيب جمعة رآه يتحدث في خطبته عن أن المسلمين ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[١]، وذهب به الحماس حداً دفعه إلى أن يسفه غير المسلمين جميعاً ويتهمهم بمختلف النقائص والمثالب، وأن أثاث المسجد وتجهيزاته من الفرش، والمكيفات، ومكبرات للصوت، ، . . ولباس الشيخ من صنع غير المسلمين!!

وشيء أغرب من هذا ما سجله الشيخ محمود أبو رية في كتابه: (دين الله واحد)، حيث سمع من بعض المشايخ قائلاً بحرمان (أديسون) مخترع النور الكهربائي، من الجنة، فاستغرب من كلامه واستبعده ورأى أنه كيف يدخل النار، وقد أضاء العالم كله حتى مساجد المسلمين باختراعه؟!

وعندما قيل له: إن أديسون لم يَنطق بالشهادتين، فقال: «إذا كان مثل هذا الرجل العظيم وغيره من الذين وقفوا حياتهم على ما ينفع البشرية جمعاء بعلومهم ومخترعاتهم، لا يمكن ـ بحسب فهمكم ـ أن يدخلوا الجنة شرعاً؛ لأنهم لم ينطقوا بالشهادتين، أفلا يمكن أن يدخلوها عقلاً بفضل الله ورحمته، ما داموا يؤمنون بخالق السموات والأرض؟»[٢].

لو خطرت على بال الشيخ أبو رية الآيات: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٧﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٣]، وما ورد في سبب نزولها، لعله لم يستغرب بهذا ولم يتلفظ ما تلفظ به من الهذيان.

وسقط الدكتور حسن حنفي في هذه القضية حيث قال: «لا يوجد دين في ذاته، بل يوجد تراث لجماعة معين، ظهر في لحظة تاريخية محددة، ويمكن تطويرها للحظة تاريخية قادمة»[٤].

فيا سبحان الله ما أخطر الغفلة بالدين وما أقل المعرفة بفهم النصوص،

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: (١١٠).

(٢) انظر: مجلة العربي عدد شهر ربيع الأول سنة ١٤٠١هـ نقلا عن: العصريون: (ص: ٣٣ ـ ٣٥) باختصار.

(٣) سورة التوبة، الآيات: (١٧ ـ ١٩).

(٤) التراث والتجديد له: (ص: ٢٢).

وما أكثر غربان القوم وما أسوأ نعيق البوم من بينهم في نشر الأفكار الهدّامة والتيارات الباطلة. فإلى الله المشتكى وإليه المصير.

«إن من يحدث نفسه بالجمع أو التقريب بين الإسلام واليهودية والنصرانية كمن يجهد نفسه في الجمع بين النقيضين، بين الحق والباطل، وبين الكفر والإيمان»[(١)].

إن الدعوة إلى وحدة الأديان ظاهرة خطيرة ذات أبعاد عميقة، ودعوة ماسونية لها أهداف سيئة جداً.

«فالماسونية تدعو إلى الإنسانية، ومحبة البشر كلهم بلا تمييز، والشيوعية كذلك إلى الإنسانية والسلام ـ حسب زعمها ـ، ودعاة التوفيق يدعون إلى ديانة مبتكرة يرتضيها كل الناس، منهم البهائية، ومنهم أصحاب الدعوة إلى التقريب بين الإسلام والنصرانية، ومن هؤلاء شهود يهوه، والروتاري»[(٢)].

ومن كلام الماسون ما سجله أحد كبارهم محمد رشاد فياض ـ رئيس محفل الشرق الأكبر العالمي، والملقب عندهم بالقطب الأعظم ـ في كتابه (النور الأعظم) حيث قال: «الميمات الثلاث في الموسوية، والمسيحية، والمحمدية، يجتمعون في ميم واحد، هو ميم الماسونية؛ لأن الماسونية عقيدة العقائد، وفلسفة الفلسفات، إنها تجمع وتوحد المتفرقات، وإن ما أورثه الآباء الصالحون للأبناء هو مبادئ الحرية، والمساواة، والإخاء»[(٣)].

«عجباً للعصريين في هذا العصر... إنهم مصرون على أن يضعوا الإسلام في ذمة التاريخ على رفوف التراث يشار إليه ولا يعمل به..

فالإسلام يصبح اسماً لكل من يؤمن بالله واليوم الآخر أياً كان إيمانه. فيندرج تحته الصهيونيون والصليبيون في صور تجعل إرسال الرسل بالبيان الحق والمنهج الصواب عبثاً.. وهل نتناسى مؤتمرات المبشرين التي تعقد حتى في قلب العالم الإسلامي وتحت بصره تطعن في الإسلام، وتسعى لإخراج

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة: (٢/ ٨٥).

(٢) انظر: الإسلام والحضارة الغربية، للدكتور محمد محمد حسين: (ص: ٢٠٦) بتصرف.

(٣) النور الأعظم: (ص: ١١٢) نقلاً من المصدر السابق: (٢٠٧).

المسلمين منهم من أقصى أندونيسيا إلى وسط أفريقيا، وتنفق المبالغ الطائلة وتُصدر النشراتِ السافرة، وتعلن دون حياء عن بغضها وحقدها. ولا يتورعون عن ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل تحقيق مخططاتهم التي تبدأ من تحديد النسل حتى سفك الدم، ومن تمزيق الأمة الإسلامية وخلافتها حتى قتل الدعاة للإسلام وتعذيبهم»[١].

ولا نطيل الكلام في الردّ على الفكر البين خطره وبطلانه، وقد سبق شيء من هذا الموضوع عرضاً ونقداً في مبحث: تحريف الأدلة عن مواضعها، من الباب الثاني، فليراجع هناك[٢].

ونكتفي هنا بإيراد اختصار كلام سيد قطب، إذ وضّح هذه القضية بأسلوب عصري نفيس، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾[٣]، وبوصفه أنه عاش بين أمثال هؤلاء دعاة التجديد وعاصرهم فأفاد وأجاد، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إن سماحة الإسلام مع أهل الكتاب شيء، واتخاذهم أولياء شيء آخر، ولكنهما يختلطان على بعض المسلمين الذين لم تتضح في نفوسهم الرؤية الكاملة لحقيقة هذا الدين..

وهؤلاء الذين تختلط عليهم تلك الحقيقة ينقصهم الحس النقي بحقيقة العقيدة.. وهؤلاء يغفلون عن التوجيهات القرآنية الواضحة الصريحة فيها، فيخلطون بين دعوة الإسلام إلى السماحة في معاملة أهل الكتاب والبر بهم في المجتمع المسلم الذي يعيشون فيه مكفولي الحقوق، وبين الولاء الذي لا يكون إلا لله ورسوله وللجماعة المسلمة...

وسذاجة أية سذاجة وغفلة أية غفلة أن نظن أن لنا وإياهم طريقاً واحداً

(١) العصريون: (ص: ٣٨).
(٢) وللاطلاع على بعض وجوه الرد الأخرى انظر: اتجاهات التفسير في العصر الحديث: (ص: ٢٣٦ ـ ٢٣٧).
(٣) سورة المائدة، الآية: (٥١).

نسلكه للتمكين للدين أمام الكفار والملحدين، إذا كانت المعركة ضد المسلمين!!!

وهذه الحقائق الواعية يغفل عنها السذج منا في هذا الزمان وفي كل زمان.. فأهل الكتاب هم الذين ألبوا المشركين على المسلمين في المدينة، وكانوا لهم درعاً وردءاً، وهم الذين شنوا الحروب الصليبية خلال مائتي عام، وهم الذين ارتكبوا فظائع الأندلس، وهم الذين شردوا العرب المسلمين في فلسطين وأحلوا اليهود محلهم، متعاونين في هذا مع الإلحاد والمادية، وهم الذين يشردون المسلمين في كل مكان...

ثم يظهر من بيننا من يظن ـ في بعد كامل عن تقريرات القرآن الجازمة ـ أنه يمكن أن يقوم بيننا وبين أهل الكتاب ولاء وتناصر، ندفع به المادية الإلحادية عن الدين!..

إن الذين يحاولون تمييع هذه المفاصلة الحاسمة باسم التسامح والتقريب بين أهل الأديان السماوية، يُخطئون فهمَ معنى الأديان كما يخطئون فهم معنى التسامح..

إن التسامح يكون في المعاملات الشخصية، لا في التصور الاعتقادي ولا في النظام الاجتماعي، إنهم يحاولون تمييع اليقين الجازم في نفس المسلم الذي يقرر أن الله لا يقبل ديناً إلا الإسلام ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾(1).. وبعد رسالة محمد ﷺ لم يعد هناك دين يرضاه الله ويقبله من أحد إلا هذا الإسلام في صورته التي جاء بها محمد ﷺ...»(2).

التجديد في بعض المسلّمات المحكمة الأخرى:

٩ ـ ومن مظاهر الانحراف عند أدعياء التجديد رفضهم لإقامة الحدود الشرعية الثابتة بنصوص الكتاب والسنة رفضاً صريحاً، أو رفضاً متستراً بوضعهم الشروط والقيود لإقامتها، ما لها دليل شرعي. وعدمُ اقتناعهم بحقوق المرأة

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: (١٩).

(٢) في ظلال القرآن: (٢/٩٠٩ ـ ٩١٥) بإيجاز وتصرف.

الشخصية والاجتماعية المنصوصة في الكتاب والسنة، وإثارتُهم قضاياها الدينية والشرعية، من الحجاب والميراث والدية والتعدد ونحوها على طريقة غربية جاهلية.

يرى الشيخ عبد الله العلايلي عدم إقامة الحدود إلا في حال الإصرار والتكرار، وبلغ من استهزائه بالحدود الشرعية المذكورة في كتاب الله ﷻ أن قال:

«إن إنزال الحد لا يتفق مع روح القرآن الذي جعل القصاص صيانة للحياة، وإشاعة للأمن العام، وليس لجعل المجتمع مجموعة مشوهين: هذا مقطوع اليد، والآخر مقطوع الرِجل، والآخر مفقوء العين، أو مصلوم الأذن، أو مجدوع الأنف».

وأنكر الرجم بقوله: «لا رجم في الإسلام كما هو مذهب الخوارج عامة..».

وقال: «ومهما يكن فالرأي عندي في الحدود مطلقاً أنها في الشريعة العملية ليست مقصودة بأعاينها، بل بغايتها، ولا يلجأ إليها إلا عند اليأس مما عداها»[(١)].

١٠ ـ ومن متاهاتهم إنكار دلالات النصوص المحكمة في الكتاب والسنة، حول حجاب المرأة وعدم سفورها.

أوّل حسين أحمد أمين آية الحجاب تأويلاً بعيداً عندما قال:

«بالنسبة للحجاب الذي فُرض في المدينة حيث كان النساء يلقين من المتسكعين[(٢)] من شباب المدينة كل مضايقة وعبث كلما خرجن وحدهن إلى الخلاء، فنزلت آية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ﴾[(٣)]، وذلك حتى يُمَيِّز الشبان بين

---

(١) انظر: هذه الفقرات في كتابه: أين الخطأ: (ص: ٨٠، ٨٧، ٨٩) على التوالي.

(٢) التسكّع: التحير والتمادي في الباطل، وتسكّع: مشى متعسفاً.
انظر: لسان العرب: (٨/ ١٥٩): مادة: (سكع).

(٣) سورة الأحزاب، من الآية: (٥٩).

المحصنات وغير المحصنات»[١].

وجاء بأدهى وأمرّ حيث قرر أن الحجاب: «وَهْم صنعه الفرس والأتراك، وليس في القرآن نص يُحرِّم سفور المرأة أو يعاقب عليه.. وأن الرجال يتمسكون بالحجاب ليستبدوا بالمرأة، فينفِسوا عن قهرهم سياسياً واجتماعياً»[٢].

وبمثل ذلك أوّل آية الحجاب الدكتور حسن الترابي، حيث قصر الحجاب على نساء النبي ﷺ فقط، فقال: «أما الحجاب المشهور فهو من الأوضاع التي اختصت بها نساء النبي ﷺ، وقد قررت آية الحجاب التي حكمت ألا تظهر زوجة النبي للرجال ولو بوجهها وكفيها، مما يجوز بالطبع لسائر النساء المسلمات»[٣].

وبهذا التأويل الفاسد والتفسير المنحرف تمسك المثقفون المستنيرون الحضاريون ـ عند زعمهم ـ للتخلص من الحجاب الشرعي، ثم راحوا يبررون الاختلاط المحرّم، وخروج المرأة من بيتها وصونِها، والمصافحة بها، واستقبالها ضيوف الأسرة وخدمتها إياهم، وأكلها معهم سافرةً ومتزينةً، ومن ثم الخلوة بالمرأة الأجنبية، بحجج واهية.

ورغم ورود الآيات الصريحة والأحاديث القطعية في وجوب الحجاب، وتحريم السفور والزينة، ورغم الواقع النظيف الحصين للمرأة في مجتمعاتنا الإسلامية، اجترأت مُدرسة الدين الإسلامي إلى أن تقلب الحقيقة، وتنكر الدلائل القواطع، بقولها المبني على الجهل والجاهلية:

«والذين ينادون بأن تتحجب المرأة لم يفهموا المرأة المسلمة، ولم يدرسوا أحاديث الرسول ﷺ، ولم يقرؤوا القرآن قراءة صحيحة!! ولم يطلعوا على التاريخ، بل أخذوا أشياء دخيلة على الإسلام الحقيقي!! وعلى الحضارة

---

(١) دليل المسلم الحزين، له: (ص: ١٣١).
(٢) موقف القرآن من حجاب المرأة، مقال له، المنشور في مجلة الأهالي القاهرية، عدد: ٢٨/ ١١/ ١٩٨٤م، نقلاً عن كتاب غزو من الداخل لجمال سلطان: (ص: ٥٥).
(٣) كتاب المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع، له: (ص: ٢٧).

المصرية الحقيقية ـ تعني الفرعونية ـ فأنا لي خمسة وعشرون عاماً أدرس الدين الإسلامي وأقارن، **فما وجدت آية واحدة تنص على تحجب المرأة، وزوجات النبي لم يكن مُحَجَّبات**»[١].

وقد ردّ الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد على أمثال هؤلاء المتجددين الحاملين لواء السفور في كتابه الجديد القيم «حراسة الفضيلة»، وذكر فيه أدلة قوية نقلية وعقلية على وجوب الحجاب للمرأة، وبعد ذكره أسماءَ بعض المتجددين وأفكارَهم المريضة وآرائهم المسمومة حول موضوع الحجاب، وبعد إشارته إلى بعض آثارها السيئة ونتائجها الخطيرة، قال:

«وإن ما تقدّم بيانه من أصول الفضيلة، يرد على هذه المطالب المنحرفة الباطلة، الدائرة في أجواء الرذيلة: من السفور عن الوجه، والتبرج، والاختلاط، وسلب قيام الرِّجال على النساء، ومنازعة المرأة في اختصاص الرجل، وهكذا. . . من الغايات المدمرة.

وإن حقيقة هذه المطالبة المنحرفة عن سبيل المؤمنين: إعلان بالمطالبة بالمنكر، وهجر للمعروف، وخروج على الفطرة، وخروج على الشريعة، وخروج على الفضائل والقيم بجميع مقوماتها. . .

ننصح هؤلاء الكتاب بالتوبة النصوح، وأن لا يكونوا باب سوء على أهليهم وأمتهم، وليتقوا سخط الله ومَقْته وأليم عقابه»[٢].

وقد سبق موقف بعضهم من إباحة الربا في البنوك، والربا غير المركب، وقضية تعدد الزوجات.

١١ ـ ونقد الحافظ أسلم بعض قواعد الميراث المذكورة في النصوص القرآنية، حيث قال: «إن اسم الولد يطلق على الذكر والأنثى، ولا فرق بين الابن والبنت وولد الابن وولد البنت في الميراث»[٣].

---

(١) انظر: مجلة الأهالي القاهرية ـ تحقيق ـ نوال السعداوي العدد: ١٠٤ في: ٥/ ١٠/ ١٩٨٣م نقلاً عن: العصرانيون: (ص: ٢٦٤).

(٢) حراسة الفضيلة: (ص: ١٤٩، ١٥١).

(٣) محجوب الإرث، له: (ص: ١٦).

هذه الآراء المنحرفة تطاول واضح واعتداء سافر وتمرد بيّن على النصوص القطعية في ثبوتها والصريحة في معناها، ولذلك فمن فضول القول وضياع الجهد أن نناقش هذه الفتاوى الفاسدة؛ لأنها واضحة الضلالة والغواية، وخارجة عن إجماع علماء الأمة الإسلامية خلال عصورها المفضلة.

مجمل الرد على التجديدات الباطلة:

قد تعرّض الشيخ محمود شلتوت للرد على بعض الباحثين المولعين بتصحيح التصرفات الحديثة، وتخريجها على أساس فقهي إسلامي ليعرفوا بالتجديد وعمق التفكير، ومما قال رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الصدد تحت عنوان:

«إباحة الحرام جرأة على الله:

وخلاصة القول، أن كل محاولة يراد بها إباحة ما حرّم الله، أو تبرير ارتكابه بأي نوع من أنواع التبرير، بدافع المجاراة للأوضاع الحديثة أو الغربيّة، والانخلاع عن الشخصية الإسلامية، إنما هي جرأة على الله، وقول عليه بغير علم، وضعف في الدين، وتزلزل في اليقين.

وقد سمعنا من يدعو إلى البغاء العلني ويجيزه، ويطالب بالعودة إليه، ويرى أنه إنقاذ من شر أعظم يصيب الأمة: من انتشار البغاء السري، وبمثل هذا يتحلل المسلمون من أحكام دينهم حكماً بعد حكم، حتى لا يبقى لديهم ما يحفظ شخصيتهم الإسلامية، نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله العصمة من الفتن»[(١)].

فقال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه التجديدات المزعومة:

«اعلم أنه يجب التفصيل بين النظام الوضعي الذي يقتضي تحكيمه الكفر بخالق السموات والأرض، وبين النظام الذي لا يقتضي ذلك.

وإيضاح ذلك أن النظام قسمان: إداري، وشرعي. أما الإداري الذي يراد به ضبط الأمور وإتقانها على وجه غير مخالف للشرع، فهذا لا مانع منه...

وأما النظام الشرعي المخالف لتشريع خالق السموات والأرض فتحكيمه

---

(١) تفسير القرآن الكريم، له: (ص: ١٥١ ـ ١٥٢).

كفر بخالق السموات والأرض، كدعوى أن تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ليس بإنصاف، وأنهما يلزم استواؤهما في الميراث. وكدعوى أن تعدد الزوجات ظلم، وأن الطلاق ظلم للمرأة، وأن الرجم والقطع ونحوهما أعمال وحشية لا يسوغ فعلها بالإنسان، ونحو ذلك...»[(١)].

١٢ ـ سعى دعاة التجديد وأبواق الغرب إلى قتل روح الجهاد، بتأصيل تربية ذليلة خانعة تريح العدو وتغيظ الصديق، وذلك بإنكاره إنكاراً صريحاً أو بقصره على الدفاع فقط، مع العلم أن للجهاد الإسلامي ضوابطه الشرعية، لا ينبغي تجاوزها.

وكان سيد أحمد خان يرى أن الجهاد يشرع فقط للدفاع عن النفس، وفي حالة واحدة فقط هي اعتداء الكافرين على المسلمين من أجل حملهم على تغيير دينهم، أما إذا كان الاعتداء من أجل أمر آخر كاحتلال الأراضي، فالجهاد عنده غير مشروع، وذلك ليجد مبرراً لمسالمة الإنجليز أسياده والمحتلين لبلاده[(٢)].

وأبدى أحدهم رأيه المنحرف عن الجهاد الإسلامي بقوله: «إن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة إلى الدين، ولا لحمل الناس على الإيمان بالله ورسوله، وإنما يكون الجهاد لتثبيت السلطان وتوسيع الملك»[(٣)].

والشيخ وحيد الدين خان ـ المفكر الهندي ـ من أنشط المعاصرين الذين يقصرون الجهاد على الدفاع.

ولا شك أن إيجاد مبررات دفاعية للجهاد الإسلامي بالمعنى الضيق للمفهوم العصري للحرب الدفاعية، ينتج عن الشعور بالنقص والضعف أمام الهزّات العصرية النفسية والفكرية المتمثلة في الهجوم على الإسلام وتاريخه لإساءة سمعته وتشويه حقيقته.

«فهي محاولة تتم عن قلة إدراك لطبيعة هذا الدين... كما أنها تشي

---

(١) أضواء البيان: (٤/ ٩٢ ـ ٩٣).
(٢) انظر: مقالات سرسيد، ومفهوم تجديد الدين: (ص: ١٣٠ ـ ١٣١).
(٣) الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق: (ص: ١١٦).

بالهزيمة أمام ضغط الواقع الحاضر، وأمام الهجوم الاستشراقي الماكر على الجهاد الإسلامي»[١].

ومن أسمى مقاصد الجهاد وأعلى أغراضه هو إعلاء كلمة الله ﷻ التي لا تعلو إلا بإعلان ألوهية الله وحده سبحانه، وتحقيق ربوبيته للعالمين.

فكيف يقال إن الدعوة إلى الدين ليس من أهم مقاصد الجهاد، أو أنه منحصر على الدفاع فقط، والله ﷻ يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾[٢].

والنبي ﷺ يقول:

«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»[٣].

○○○○○

(١) معالم في الطريق، لسيد قطب: (ص: ٨٨).

(٢) سورة التوبة، الآية: (٣٣)، وسورة الصف، الآية: (٩).

(٣) رواه مسلم عن أبي هريرة ؓ، كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله: (٣/ ١٥١٣) برقم: (١٩٠٤).

الفصل السادس

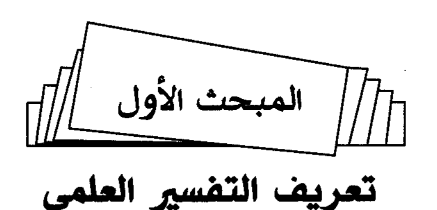
التكلف في التفسير العلمي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التفسير العلمي

المبحث الثاني: أقوال العلماء في إنكار التفسير العلمي المذموم

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



تعريف التفسير العلمي

قد تنوعت أقوال أهل العلم في تعريف التفسير العلمي وتحديد مجاله، وتعيين معالمه، وفيما يلي نكتفي بذكر تعريفين باعتبار أحدهما مرجعاً لتعريفات أخر متأخرة عنه، وباعتبار ثانيهما خلاصة ونتيجة دراسة تلك التعريفات الأخرى.

فالتعريف الأول:

الذي اعتُمد عليه من قبل المتأخرين عن صاحبه، هو كما قال الأستاذ أمين الخولي: «هو التفسير الذي يُحكّم الاصطلاحات العلمية في عبارة القرآن، ويجتهد في استخراج مختلف العلوم والآراء الفلسفية منها»[١].

اعتمد على هذا التعريف الدكتور محمد حسين الذهبي اعتماداً كلياً، حيث نقله بحروفه في بداية فصل: التفسير العلمي من كتابه التفسير والمفسرون[٢].

وتأثر به وذكره بتصرف وزيادة الدكتور موسى شاهين لاشين[٣]، والأستاذ محمد الصباغ[٤].

والتعريف الثاني:

هو كما عرّفه الدكتور فهد الرومي بقوله:

---

(١) التفسير: معالم حياته، منهجه اليوم، له: (ص: ١٩ ـ ٢٠).
(٢) انظر: (٢/٥١٩).
(٣) انظر: اللآلي الحسان، له: (ص: ٣٧٧).
(٤) انظر: لمحات في علوم القرآن، له: (ص: ٣٠٣).

«المراد بالتفسير العلمي: هو اجتهاد المفسر في كشف الصلة والربط[١] بين آيات القرآن الكريم الكونية ومكتشفات العلم التجريبي على وجه يظهر به إعجاز للقرآن يدل على مصدره، وصلاحيته لكل زمان ومكان»[٢]. وذلك بغض النظر عن صوابه وخطئه ليدخل فيه التفسير العلمي الممدوح والمذموم.

ويُقصد بالعلم هنا «هو العلم الطبيعي القائم على دراسة ما في الكون من مواد وعناصر وكائنات لها خصائصها الذاتية، وأنظمتها التي تحكمها من كيمياء وطبيعة وميكانيكا وغير ذلك من علوم الطب والرياضة والفلك وما يتضمنه ذلك من حقائق كونية، وأن العمل في هذا المفهوم للعلم هو تطبيق العلم عملياً باستعمال الأجهزة والأدوات، والوسائل الأخرى الحديثة من مختبرات وتجارب واستنباطات منطقية وغير ذلك. هذا ما تناولوه فيما سموه بالتفسير العلمي»[٣].

حكم التفسير العلمي:

قد اختلف العلماء في جواز التفسير العلمي وعدمه قديماً وحديثاً، فبعضهم قد بالغوا في الاهتمام به ـ على تفاوت مقدار قبولهم للتفسير العلمي ـ، وأنكروا على من لم ينتهج بمنهج التفسير العلمي، أو من لم يقل به إنكاراً شديداً، وبعضهم الآخر قد سَلكوا عكس الطريق الأول حيث لم يعتبروا بهذا النوع من التفسير شيئاً، بل عدّوه من التفسير المذموم، وامتنعوا عنه ومنعوا الناس عن الاقتراب إليه لما فيه من خروج عن مقاصد نزول القرآن وهديه. وليس المقام لسرد الأقوال من كلا الطرفين ثم مناقشتها وتحليلها[٤]، بل نجمل

---

(١) كلمة «الربط» محذوفة من كلامه، وأثبتها من استقراء شرحه لهذا التعريف.
(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٢٤٩).
(٣) القرآن وإعجازه العلمي، لمحمد إسماعيل إبراهيم: (ص: ٤٤) بتصرف.
(٤) وللاستزادة في هذا الموضوع نفياً وإثباتاً، عرضاً ونقداً، انظر: الإحياء للغزالي: (١/ ٣٩ وما بعدها)، والموافقات للشاطبي: (٢/ ١١٢ وما بعدها) بتحقيق الشيخ مشهور، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، والإتقان في علوم القرآن: (٢/ ١٢٥ ـ ١٢٩)، والإكليل في استنباط التأويل كلاهما للسيوطي: (ص: ٢)، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: (٢/ ١٠٥ ـ ١١٢)، والقواعد والأصول=

القول في هذا الموضوع، ونأتي بنتيجة وحاصل دراسة هذه الأقوال، فنقول وبالله التوفيق:

إنه لا رفض ولا إنكار للتفسير العلمي يمنع من:

١ ـ إدراك وجوه جديدة للإعجاز في القرآن من ناحية إثبات التوافق بين حقائقه النهائية القاطعة وبين ما يثبت من الحقائق العلمية التي لا يقبل ثبوتها أي نوع من الشك.

٢ ـ دفع مزاعم القائلين بأن هناك عداوة بين العلم والدين.

٣ ـ استمالة غير المسلمين إلى الإسلام من هذا الطريق العلمي الذي يخضعون له دون سواه في العصر الحديث.

٤ ـ الحث على الانتفاع بقوى الكون ومواهبه.

٥ ـ امتلاء النفس بعظمة الله وقدرته حينما يقف الإنسان في تفسير كلام الله على خواص الأشياء ودقائق المخلوقات حسب ما تُصوّرها علوم الكون[١].

لا رفض يمنع هذا، ولا تسليم مطلق للتفسير العلمي؛ لأن:

١ ـ إعجاز القرآن ثابت وهو غني أن يسلك في بيانه هذا المسلك المتكلف الذي قد يذهب بالإعجاز، وهناك من ألوان الإعجاز غير هذا ما يشهد للقرآن بأنه كتاب الله المنزل على محمد ﷺ[٢].

٢ ـ أن الدعوة القرآنية إلى النظر في الكون والعلوم هي دعوة لعامة الناس وخاصتهم إلى موضع العبرة والعظة ليهتدي الناس بها إلى خالقها وموجدها وليس إلى بيان دقائقها وكشف علومها.

٣ ـ أنه مدعاة إلى الزلل لدى أكثر الذين خاضوا فيه من المعاصرين؛ لأن

= الجامعة للشيخ عبد الرحمن السعدي: (ص: ٢٠ ـ ٢١)، والتفسير والمفسرون: (٢/ ٥١٩ ـ ٥٧٠)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٥٤٥ ـ ٧٠٢).

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن: (٢/ ١٠٩) بتصرف يسير.

(٢) التفسير والمفسرون: (٢/ ٥٣٩).

عملية «التوفيق» تفترض غالباً محاولة للجمع بين موقفين يتوهم أنهما متعاديان ولا عداء، أو يظن أنهما متلاقيان ولا لقاء، أعني أنه لا ينبغي أن يحالف النجاح بصورة حتمية كل عملية من عمليات «التوفيق»[1].

٤ ـ أن تناول القرآن بهذا المنهج وبذلك المدى يضطر المفسر إلى مجاوزة الحدود التي تحتملها ألفاظ النص القرآني الكريم؛ لأنه يحس بالضرورة متابعة العلم في مجالاته المختلفة مع أن كثيراً من حقائق العلم مؤقتة ومتغيرة ولا تظهر كلها دفعة واحدة، بل تتكشف يوماً بعد يوم وحينئذٍ يكون التعجل في تلمس المطابقة بين القرآن والعلم تعجلاً غير مشروع[2].

٥ ـ أن ما يكشف من العلوم إنما هو نظريات وفروض كل قيمتها أنها تصلح لتفسير أكبر قدر من الظواهر الكونية، أو الحيوية، أو النفسية، أو الاجتماعية إلى أن يظهر فرض آخر يفسر قدراً أكبر من الظواهر، أو يفسر تلك الظواهر تفسيراً أدق، ومن ثم فهي قابلة دائماً للتغيير والتعديل والنقص والإضافة، بل قابلة لأن تنقلب رأساً على عقب بظهور أداة كشف جديدة، أو بتفسير جديد لمجموعة الملاحظات القديمة، ومن ثم فلا يصح أن نعلق الحقائق القرآنية النهائية بمثل تلك النظريات حتى لا نقف محرجين عند ثبوت بطلان تلك النظرية[3].

٦ ـ لأن هذه الأمور تخالف منهج القرآن من جهة، كما تخالف مقاصده من جهة أخرى؛ لأنه نزل لإصلاح البشرية، وتهذيب الخلق عربهم وعجمهم، حضرهم وباديتهم، ولذلك نجد أن القرآن حينما يُذكّر الناس بآلاء الله لا يذكرهم إلا بما تتسع عقولهم، وتحيط به مداركهم، دون الخوض في التفاصيل الدقيقة والتحقيقات النادرة[4].

شروط التفسير العلمي الجائز:

فالتفسير العلمي كأي نوع آخر من التفسير الاجتهادي من حيث الجواز

---

(١) معالم الشريعة الإسلامية، لصبحي الصالح: (ص: ٢٩٠).
(٢) الفكر الديني في مواجهة العصر، لعفت الشرقاوي: (ص: ٤٤٣).
(٣) في ظلال القرآن: (١/ ١٨٢)، وانظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٦٠٣).
(٤) الفوز الكبير، للشيخ ولي الله الدهلوي: (ص: ٤٠).

وعدمه، فمنه ما هو جائز ممدوح ومنه ما هو مذموم غير جائز، ومحور حديثنا هنا هو التفسير العلمي المذموم، فيكون مذموماً إذا كان خالياً من الشروط والضوابط التي ذكرها العلماء المحققون لصحتها وقبولها، ومجمل هذه الشروط فيما يلي:

١ ـ أن يكون التفسير للآيات الكونية مطابقاً لمعنى النظم القرآني.

٢ ـ ألا يخرج حد التفسير إلى عرض النظريات العلمية المتضاربة.

٣ ـ أن يتثبت المفسر من النظريات العلمية التي يفسر بها الإشارات القرآنية الكونية، وأن لا يطبق على الآيات إلا ما يكون قد ثبت ثبوتاً قطعياً ولم يقبل الشك، فكثير من النظريات العلمية عرضة للتغيير والتبديل.

٤ ـ ألا يحمل الآيات القرآنية على النظرية العلمية حملاً، فإن كانت النظرية مطابقة لمعنى الآية فبها ونعمت، وإلا.. فلا.

٥ ـ أن يجعل مضمون الآيات القرآنية الكونية أصلاً للمعنى الذي يدور حوله الإيضاح والتفسير.

٦ ـ ألا يخالف مضموناً شرعياً في تفسيره[1].

٧ ـ ألا تطغى تلك المباحث العلمية على المقصود الأول من القرآن، وهو الهداية والإعجاز.

٨ ـ أن تُذكر تلك الأبحاث على وجه يدفع المسلمين إلى النهضة، ويلفتهم إلى جلال القرآن، ويحركهم إلى الانتفاع بقوى هذا الكون العظيم الذي سخّره الله لنا، انتفاعاً يعيد لأمة الإسلام نهضتها ومجدها[2].

٩ ـ أن لا تذكر هذه الأبحاث على أنها هي التفسير الذي لا يدل النص القرآني على سواه، بل تذكر لتوسيع المدلول، وللاستشهاد بها على وجه لا يؤثر بطلانها فيما بعد على قداسة النص القرآني، ذلك أن تفسير النص القرآني

(١) أصول التفسير وقواعده، للشيخ خالد العك: (ص: ٢٢٤) بتصرف.
(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: (٢/ ١١٠).

بنظرية قابلة للتغيير والإبطال يثير الشكوك حول الحقائق القرآنية في أذهان الناس كلما تعرضت نظرية للرد أو البطلان[١].

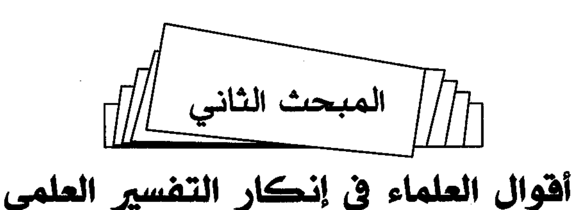
١٠ ـ أن تذكر تلك العلوم لأجل تعميق الشعور الديني لدى المسلم، والدفاع عن العقيدة ضد أعدائها[٢].

١١ ـ أن لا يتعارض هذا التفسير العلمي مع أقوال السلف، ولا يلزم من تقريره نسبة الجهل والخطأ إلى العلماء السابقين.

○○○○○

(١) مجلة كلية أصول الدين، العدد الثاني: (ص: ٥٨) مقال بعنوان: (نظرات في مدرسة التفسير الحديثة) للدكتور مصطفى مسلم، نقلاً عن: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٦٠٤).

(٢) المصدر السابق المحال إليه: (٢/ ٦٠٤).


المبحث الثاني

أقوال العلماء في إنكار التفسير العلمي

إن ظاهرة التفسير العلمي التي وجدت في العصر الحديث من الظواهر الخطيرة التي تركت آثاراً غير حميدة في مجال التفسير للقرآن الكريم. وظهرت هذه الظاهرة كرد فعل للنظريات والبحوث والكشوف والمصطلحات العلمية، التي جعلت بعض المهزومين أمام فتوحات العلم التجريبي الحديث ومظاهره الجذابة، يحاولون أن يتلمّسوا الموافقات بين النصوص القرآنية والكشوف العلمية؛ ليتخذوا منها سنداً للقرآن.

ولا شك «أن الإلحاح على صوغ المفاهيم الإسلامية ونصوص الشريعة في قوالب النظريات العلمية، له خطره على الإسلام ذاته في المدى البعيد لحركة الحرب ضد الإسلام»(١).

واعتبر هذه الظاهرة كثير من العلماء من أسباب الانحراف في التفسير قديماً وحديثاً.

١ - فمن العلماء السابقين الذين تعرضوا لأوليات هذا الموضوع وشروعاته وأنكروا عليه، الإمام أبو إسحاق الشاطبي. بدأ الإمام **الشاطبي** رحمه الله حديثه ببيان العلوم التي كانت منتشرة بين العرب وقت نزول القرآن الكريم، ثم بين موقف الشريعة من هذه العلوم بقوله:

«فصححت الشريعة منها ما هو صحيح وزادت عليه، وأبطلت ما هو باطل، وبينت منافع ما ينفع من ذلك، ومضار ما يضر منه»(٢)، وذكر من تلك

---

(١) شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية للقرآن الكريم، للدكتور عبد المتعال الجبري: (ص: ١٢).

(٢) الموافقات: (٢/ ١١٢) بتحقيق الشيخ مشهور.

العلوم والفنون: علم النجوم، وعلم الأنواء، وأوقات نزول الأمطار، وإنشاء السحاب، وهبوب الرياح المثيرة لها، وعلم التاريخ، وأخبار الأمم الماضية، ثم بيّن ما كان أكثره باطلاً أو جميعه كعلم العيافة، والزجر، والكهانة، وخط الرمل، والضرب بالحصى، والطيرة، ومن النوع الأول الطب، والتفنن في علوم البلاغة، وضرب الأمثال[1].

ثم قرر بعد هذا «أن كثيراً من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحدَّ؛ فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين، من علوم الطبيعيات، والتعاليم[2]، والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدم لا يصح، وإلى هذا فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنه تكلم أحد منهم في شيء من هذا المدعى، سوى ما تقدم وما ثبت فيه من أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، وما يلي ذلك، ولو كان لهم في ذلك خوض ونظر لبلغنا منه ما يدلنا على أصل المسألة إلا أن ذلك لم يكن؛ فدل على أنه غير موجود عندهم، وذلك دليل على أن القرآن لم يُقصد فيه تقرير لشيء مما زعموا»[3].

٢ ـ ذكر الشيخ **محمود شلتوت** رَحِمَهُ اللَّهُ في بداية تفسيره ناحيتين يجب تنزيه التفسير عنهما، وجعل تفسيرَ النصوص القرآنية وفق نظريات العلم الحديث الناحية الثانية منهما، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ تحت عنوان: تفسير القرآن على مقتضى النظريات العلمية:

«وأما **الناحية الثانية**: فإن طائفة أخرى هي طائفة المثقفين الذين أخذوا بطرف من العلم الحديث، وتلقنوا، أو تلقفوا شيئاً من النظريات العلمية والفلسفية والصحية وغيرها، أخذوا يستندون إلى ثقافتهم الحديثة، ويفسرون القرآن على مقتضاها.. ففسروه على أساس من النظريات العلمية المستحدثة، وطبقوا آياته على ما وقعوا عليه من قواعد العلوم الكونية، وظنوا أنهم بذلك

---

(١) المصدر السابق: (٢/١١٨ ـ ١٢٢).
(٢) أي الرياضيات من الهندسة وغيرها.
(٣) الموافقات: (٢/١٢٧، ١٢٨).

يخدمون القرآن، ويرفعون من شأن الإسلام، ويدعون له أبلغ دعاية في الأوساط العلمية والثقافية.

نظروا في القرآن على هذا الأساس فأفسد ذلك عليهم أمر علاقتهم بالقرآن وأفضى بهم إلى صور من التفكير لا يريدها القرآن ولا تتفق مع الغرض الذي من أجله أنزله الله، فإذا مرت بهم آية فيها ذكر للمطر، أو وصف للسحاب، أو حديث عن الرعد أو البرق، تهللوا واستبشروا وقالوا: هذا هو القرآن يتحدث إلى العلماء الكونيين، ويصف لهم أحدث النظريات العلمية عن المطر والسحاب وكيف ينشأ وكيف تسوقه الرياح، وإذا رأوا القرآن يذكر الجبال، أو يتحدث عن النبات والحيوان وما خلق الله من شيء، قالوا: هذا حديث القرآن عن علوم الطبيعة وأسرار الطبيعة، وإذا رأوه يتحدث عن الشمس والقمر والكواكب والنجوم، قالوا: هذا حديث يثبت لعلماء الهيئة والفلكيين أن القرآن كتاب علمي دقيق»[1].

وذكر بعض الأمثلة الخاطئة في التفسير العلمي ثم عقب عليها ببيان جوانب الخطأ في هذا الاتجاه بقوله:

«هذه النظرة للقرآن خاطئة من غير شك؛ لأن الله لم ينزل القرآن ليكون كتاباً يتحدث فيه إلى الناس عن نظريات العلوم ودقائق الفنون وأنواع المعارف.

وهي خاطئة من غير شك؛ لأنها تحمل أصحابها والمغرمين بها على تأويل القرآن تأويلاً متكلفاً يتنافى مع الإعجاز، ولا يسيغه الذوق السليم.

وهي خاطئة؛ لأنها تعرض القرآن للدوران مع مسائل العلوم في كل زمان ومكان، والعلوم لا تعرف الثبات والقرار ولا الرأي الأخير، فقد يصح اليوم في نظر العلم ما يصبح غداً من الخرافات.

فلو طبقنا القرآن على هذه المسائل العلمية المتقلبة، لعرضناه للتقلب معها وتحمل تبعات الخطأ فيها...

فلندع للقرآن عظمته وجلالته، ولنحفظ عليه قدسيته ومهابته، ولنعلم أن ما

---

(١) مقدمة تفسير القرآن الكريم، له: (ص: ١١).

تضمنه من الإشارة إلى أسرار الخلق وظواهر الطبيعة إنما هو لقصد الحث على التأمل والبحث والنظر؛ ليزداد الناس إيماناً مع إيمانهم.

وحسبنا أن القرآن لم يصادم ـ ولن يصادم ـ حقيقة مع حقائق العلوم تطمئن إليها العقول»(١).

ولما قرأت السطر الأخير من كلام الشيخ شلتوت ذكرني قول أحد المستشرقين البارزين في تخصصاتهم، ألا وهو الدكتور موريس بوكاي الطبيب الفرنسي الذي درس القرآن آية آية كما اعترف بنفسه، ونظر إليه من زاوية تخصصه العلمي، وقارنه مع التوراة والإنجيل والعلم الحديث، فخرج بنتيجة دراسته العلمية الجادة، حيث قال:

«لقد أثارت دهشتي هذه الجوانبُ العلمية التي يختص بها القرآن، والتي كانت مطابقة تماماً للمعارف العلمية الحديثة، ولقد درست هذه النصوص بروح متحرزة من كل حكم سابق، وبموضوعية تامة...

وكان هدفي الأول هو قراءة القرآن، ودراسة نصه جملة جملة مستعيناً بمختلف التعليقات اللازمة للدراسة النقدية، وانتبهت بشكل خاص إلى دقة بعض الإشارات الخاصة بالظواهر الطبيعية، ومطابقتها للمفاهيم التي نملكها اليوم عن هذه الظواهر نفسها، والتي لم يكن لأي إنسان في عصر محمد ﷺ أن يكوّن عنها أدنى فكرة. وعلى حين نجد في التوراة أخطاء علمية فادحة، فإنا لا نجد في القرآن أي خطأ. وقد دفعني ذلك أن أتساءل: لو كان مؤلف القرآن إنساناً، فكيف استطاع في القرن السابع من العصر المسيحي أن يكتب ما اتضح أنه يتفق اليوم مع العلوم الحديثة؟ ليس هنالك أي مجال للشك، فنص القرآن الذي نملك اليوم، هو النص الأول نفسه»(٢).

---

(١) المصدر السابق: (ص: ١٣، ١٤).

(٢) القرآن، والتوراة، والإنجيل، والعلم لـ موريس بوكاي ـ مستشرق فرنسي ـ: (١٤٤ ـ ١٤٧) ط: دار المعارف، وط: المكتب الإسلامي: (ص: ١٤٧ ـ ١٤٨) باختصار، وانظر: القرآن والمستشرقون للدكتور التهامي نقرة مقال منشور في «مناهج المستشرقين في الدراسات الإسلامية». (١/ ٣٦ ـ ٣٧) ـ مجموعة عدة بحوث ـ.

٣ ـ وقد عقد الأستاذ **أمين الخولي** بحثاً بعنوان: «إنكار التفسير العلمي» في رسالة صغيرة له: «التفسير معالم حياته منهجه اليوم»، ذكر فيه أدلة الشاطبي وأقواله في إنكار هذا اللون من التفسير، ثم أضاف إليه الردّ من عدة نواح وشتى جوانب:

من الناحية اللغوية.

والناحية الأدبية أو البلاغية.

والناحية الدينية أو الاعتقادية[1].

٤ ـ والدكتور **محمد حسين الذهبي** رحمه الله أتى بتعقيب نفيس بعد ذكره تلك النواحي الثلاثة في سياق إنكاره التفسير العلمي، مع بعض الاختلاف في بعض العبارات وإن كانت المعاني متحدة ومتقاربة، حيث قال:

«فإذا نحن ذهبنا مذهب من يحمل القرآن على كل شيء، وجعلناه مصدراً لجوامع الطب، وضوابط الفلك، ونظريات الهندسة، وقوانين الكيمياء، وما إلى ذلك من العلوم المختلفة، قد أوقعنا الشك في عقائد المسلمين نحو القرآن الكريم، وذلك لأن قواعد العلوم، وما تقوم عليه من نظريات، لا قرار لها ولا بقاء، فرب نظرية علمية قال بها عالم اليوم، ثم رجع عنها بعد زمن قليل أو كثير؛ لأنه ظهر له خطؤها.. وكم بين نظريات العلم قديمة وحديثة من تناف وتضاد فهل يعقل أن يكون القرآن محتملاً لجميع هذه النظريات والقواعد العلمية على ما بينها من التنافي والتضاد؟ وإذا كان هذا معقولاً فهل يعقل أن يصدق مسلم بالقرآن بعد هذا؟ ويكون على يقين بأنه كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟...

وإذا كان أرباب هذا المسلك في التفسير يستندون إلى ما تناولته بعض آيات القرآن من حقائق الكون ومشاهده، ودعوة الله لهم بالنظر في كتاب الكون وآياته التي بثّها في الآفاق وفي أنفسهم، إذا كانوا يستندون إلى مثل هذا في دعواهم أن القرآن قد جمع علوم الأولين والآخرين، فهم مخطئون ولا شك،

---

(١) التفسير معالم حياته منهجه اليوم: (٢٥ ـ ٢٦).

وذلك لأن تناول القرآن لحقائق الكون ومشاهده، ودعوته إلى النظر في ملكوت السموات والأرض وفي أنفسهم، لا يراد منه إلا رياضة وجدانات الناس، وتوجيه عامتهم وخاصتهم إلى مكان العظة والعبرة، ولفتهم إلى آيات قدرة الله ودلائل وحدانيته، من جهة ما لهذه الآيات والشاهد من روعة في النفس وجلال في القلب، لا من جهة ما لها من دقائق النظريات وضوابط القوانين، فليس القرآن كتاب فلسفة، أو طب، أو هندسة...

وليعلم أصحاب هذه الفكرة أن القرآن غني عن أن يعتزّ بمثل هذا التكلف، الذي يوشك أن يخرج به عن هدفه الإنساني الاجتماعي، في إصلاح الحياة، ورياضة النفس، والرجوع بها إلى الله.

وليعلم أصحاب هذه الفكرة أيضاً، أن من الخير لهم ولكتابهم أن لا ينحو بالقرآن هذا المنحى في تفسيرهم، رغبة منهم في إظهار إعجاز القرآن وصلاحيته للتمشي مع التطور الزمني، وحسبهم أن لا يكون في القرآن نص صريح يصادم حقيقة علمية ثابتة، وحسب القرآن أنه يمكن التوفيق بينه وبين ما جدّ ويجدّ من نظريات وقوانين علمية، تقوم على أساس من الحق وتستند إلى أصل من الصحة»[(١)].

٥ ـ وقد ردّ العلّامة **الشنقيطي** على بعض التفاسير العلمية الخاطئة، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ردّه على بعض تلك التفاسير:

«واعلم وفقني الله وإياك أن التلاعب بكتاب الله جل وعلا وتفسيره بغير معناه لمحاولة توفيقية مع آراء كفرة الإفرنج ليس فيه شيء البتة من مصلحة الدنيا ولا الآخرة، وإنما فيه فساد الدارين، ونحن إذ نمنع التلاعب بكتاب الله وتفسيره بغير معناه نحض جميع المسلمين على بذل الوسع في تعليم ما ينفعهم من هذه العلوم الدنيوية مع تمسكهم بدينهم كما قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾»[(٢)].

٦ ـ أنكر الأستاذ **أحمد محمد جمال** نزعة التفسير العلمي، وعارض

---

(١) التفسير والمفسرون: (٢/٥٣٨ ـ ٥٤٠) باختصار.
(٢) أضواء البيان: (٣/١١٨)، وجزء الآية من سورة الأنفال: (٦٠).

إخضاع الآيات القرآنية له، كما ناقش بعض التفاسير العلمية الحديثة بما يبطلها، وخطّأ الذين يستخرجون النظريات العلمية من الآيات القرآنية وعلّل ذلك بقوله:

«يجب أن نقرر حقيقة مهمة... وهي أن القرآن الكريم ليس كتاب نظريات علمية، وإنما هو كتاب هداية ودعوة، وما تخلل بعض سوره أو آياته من إشارات ولفتات عن تكوين الكون ونواميسه، وخلق الإنسان وأطواره، ومبادئ العلوم الاجتماعية والاقتصادية والفلكية والتربوية إلخ.. هذه الإشارات واللفتات القرآنية ليست نظريات وإنما هي فوق النظريات لأنها حقائق إلهية مؤكدة وموجزة غير مفصلة، أما النظريات العلمية البشرية فهي متطورة متقلبة، ولذلك ينبغي ألا نخضع القرآن للنظريات العلمية الحديثة التي لا تثبت على قرار مكين، وهي متناقضة يوماً بعد يوم. ولكن ما صدقه القرآن الكريم منها فهو صادق وما خطّأه فهو خطأ بلا جدال»[1].

«قلنا مراراً... ونكرر القول هنا: إن القرآن هو كتاب الإسلام الأول ومنهاج المسلمين الأصيل، تشريعاً وتأديباً وتهذيباً، وهداية إلى الله خالقِ الكون، ومدبِّر الأمر في الأرض والسموات.

أجل.. القرآن الكريم هو كتاب الإسلام، وحامل معجزاته الباهرة. من أنباء وقصص وغيوب غابرة وحاضرة وآتية.. بعضها تحقق فعلاً، وبعضها يتحقق على مدار الزمن، وتعاقب الأجيال.

ولكن القرآن مع ذلك ليس كتاباً علمياً أي ليس نظريات علمية، وليس من شأنه أن يكون كذلك... فالنظريات العلمية تتناقض، وتصدق اليوم، أو هكذا يبدو أنها صادقة، ثم تُكذَّب غداً.

وحاشا القرآن... ما تناقض قط في أنبائه، ولا في قصصه، ولا في مبادئه التشريعية والخُلُقية.

ويخطئ بعض المثقفين من المسلمين حين يحاولون تطبيق بعض إشارات

---

(١) القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٤١٨/١).

القرآن أو بعض لفتاته المعجزة على الاكتشافات أو النظريات الحديثة، وهم يظنون أنهم يرفعون بذلك شأن القرآن، بينما يُعرّضونه بادعاءاتهم للتناقض، والانتقاد والتعارض، ويضعونه دون موضعه من التقديس والتصديق»[(١)].

٧ ـ وأنكر الأستاذ **محمد الصادق العرجون** إخضاع النصوص القرآنية لنظريات علمية متغيرة بقوله:

«.... فلا نخضع القرآن لنظريات لا تزال في مهب التجارب وقد تعصف بها فتصبح من قبيل الأساطير، فنقول إنها تفسير لآيات القرآن كما صنع ذلك بعض المتحمسين وبعض المخدوعين ببريق العلم التجريبي...

والقرآن كتاب الله الذي أحكمت آياته ثم فصلت من حكيم خبير، أنزله الله هدى للناس ورحمة فهو لا يخضع لأسلوب حديث ولا أسلوب قديم، وإنما تفسره الحقائق والبراهين التي يحققها البحث العلمي المستند إلى الأصول الإسلامية، وفهم العقول المستقيمة.

والنظر في تفسير الآيات الكونية يجب أن يقصد أولاً إلى تبيين هداية القرآن تبييناً علمياً، لا على أساس أن نجعل النظريات العلمية التجريبية هي تفسير الآيات القرآنية ومعانيها التي قصدها القرآن الكريم، ولكن على أساس أن القرآن الكريم لا يصادم علماً ثبت بالبرهان القطعي ثبوتاً لا يحتمل الارتياب والشكوك»[(٢)].

وقال: «وهل تسور المتحمسون لنظريات العلم المستحدثة في هذا العصر على آيات القرآن يحرفونها عن مقاصد الهداية إلى تحميلها مقاصد تخضعها لتطبيق تلك النظريات التي لا تزال في مهب رياح البحث إلا من طريق التعسف في التأويل»[(٣)].

٨ ـ **ولسيد قطب** كلام طويل في هذا الموضوع عرضاً ونقداً، فخلاصة

---

(١) المصدر السابق: (٢/٤٨، ٤٩)، وانظر ـ أيضاً ـ على مائدة القرآن مع المفسرين والكتاب، له: (ص: ٣٢٣).

(٢) نحو منهج لتفسير القرآن، له: (ص: ٦٢، ٦٣).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٤٠).

رأيه عن التفسير العلمي أنه وصف تعليق الآيات القرآنية بالحقائق العلمية بأنه خطأ منهجي في التفسير، ومجرد محاولة التعليق للإشارات القرآنية بالنظريات والفروض العلمية المتغيرة بأنه خطأ منهجي أيضاً[١] ومما قال في هذا الصدد:

«وإني لأعجب لسذاجة المتحمسين لهذا القرآن، الذين يحاولون أن يضيفوا إليه ما ليس منه، وأن يحملوا عليه ما لم يقصد إليه، وأن يستخرجوا منه جزئيات في علوم الطب والكيمياء والفلك وما إليها.. كأنما ليعظموه بهذا ويكبروه!

إن القرآن كتاب كامل في موضوعه، وموضوعه أضخم من تلك العلوم كلها..»[٢].

بعض محاذير التفسير العلمي:

وأشار إلى بعض محاذير التفسير العلمي وآثاره السيئة قائلاً:

«وكل محاولة لتعليق الإشارات القرآنية العامة بما يصل إليه العلم من نظريات متجددة متغيرة ـ أو حتى بحقائق علمية ليست مطلقة كما أسلفنا ـ تحتوي أولاً على خطأ منهجي أساسي. كما أنها تنطوي على معان ثلاثة كله لا يليق بجلال القرآن الكريم.

الأولى: هي الهزيمة الداخلية التي تخيل لبعض الناس أن العلم هو المهيمن والقرآن تابع. ومن هنا يحاولون تثبيت القرآن بالعلم، أو الاستدلال له من العلم. على حين أن القرآن كتاب كامل في موضوعه ونهائي في حقائقه. والعلم ما يزال في موضوعه ينقض اليوم ما أثبته بالأمس، وكل ما يصل إليه غير نهائي ولا مطلق؛ لأنه مقيد بوسط الإنسان وعقله وأدواته، وكلها ليس من طبيعتها أن تعطي حقيقة واحدة نهائية مطلقة.

الثانية: سوء فهم طبيعة القرآن ووظيفته...

الثالثة: هي التأويل المستمر ـ مع التمحل والتكلف ـ لنصوص القرآن كي

---

(١) وللتفصيل انظر: في ظلال القرآن: (١/ ١٨١ ـ ١٨٤).
(٢) المصدر السابق: (١/ ١٨١).

نحملها ونلهث بما وراء الفروض والنظريات التي لا تثبت ولا تستقر. وكل يوم يجد فيها جديد.

وكل أولئك لا يتفق وجلال القرآن، كما أنه يحتوي على خطأ منهجي كما أسلفنا»[١].

ونقل عن عالم طبيعي فيلسوف (ماريت ستانلي كونجدن) قوله في كشف حقيقة هذه العلوم الحديثة بدايةً ونهايةً:

«إن العلوم حقائق مختبرة، ولكنها مع ذلك تتأثر بخيال الإنسان وأوهامه ومدى بعده عن الدقة في ملاحظاته وأوصافه واستنتاجه. ونتائج العلوم مقبولة داخل هذه الحدود. فهي بذلك مقصورة على الميادين الكمية في الوصف والتنبؤ. وهي تبدأ بالاحتمالات، وتنتهي بالاحتمالات كذلك، وليس باليقين. . . ونتائج العلوم بذلك تقريبية، وعرضة للأخطاء المحتملة في القياس والمقارنات، ونتائجها اجتهادية، وقابلة للتعديل بالإضافة والحذف، وليست نهائية. وإننا لنرى أن العالم عندما يصل إلى قانون أو نظرية يقول: إن هذا هو ما وصلنا إليه حتى الآن، ويترك الباب مفتوحاً لما قد يستجد من التعديلات»[٢].

٩ ـ مع اعتماد الأستاذ **وحيد الدين خان** المسلك الاستدلالي الحديث وحقائق العلم المعاصر في تفسير الآيات ـ في كثير من كتاباته ـ، يقرر أنه لا يعني **أولية هذا المنهج ولا نتائجه على مقررات القرآن، فما جاء به الوحي حقائق قطعية**، وما يصل إليه العلم الحديث التجريبي يقترب من تلك الحقائق على اختلاف في مدى هذا القرب، كما يقرر أن المتغيرات العلمية لا تؤثر على صدق القرآن وحقائقه، وفي هذا الصدد يقول:

«إن مطابقة كلمات القرآن للكشوف الحديثة مبنية على أن العلم الحديث استطاع الكشف عن أسرار الواقعة موضوع البحث، فتوفرت لدينا مواد نافعة

---

(١) المصدر السابق: (١/ ١٨٢).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ١١١٥، ١١١٦) نقلاً عن: «الله يتجلى في عصر العلم» لماريت ستانلي.

لتفسير إشارات القرآن حول ذلك الموضوع، ولو أن دراسة المستقبل في موضوع ما تبطل واقعة من وقائع العلم الحديث كلياً أو جزئياً، **فليس هذا بضائر صدق القرآن، بل معناه أن المفسر أخطأ في محاولته لتفسير إشارة مجملة في القرآن»**[١].

١٠ ـ «وبعض الباحثين دفعهم الحماس إلى أن يتلّمسوا لكل نظرية اشتُهرت بين الناس دليلاً من القرآن، ولو كان ذلك عن طريق التكلف، بحمل الآية على معنى النظرية، وفي هذا من الخطر ما فيه من الوقوع في الإلحاد في آيات الله تعالى الذي حرّمه الله تعال أشدّ التحريم، وذلك أن النظرية إذا فشل ثبوتها نُسب مثل ذلك إلى الآية، والعياذ بالله تعالى، فإن كلام الله تعالى حق لا مرية فيه، فيجب إجلاله وتعظيمه، وجعله الأصل في البحث والأساس في النظر.

إن العلم الحديث يُعتبر مجموعة القواعد والأسس التي تبحث في صحته النظرية أو عدم صحتها، وهذا لا ينطبق على كلام الله تعالى، ولهذا لا يجوز حمل الآيات القرآنية على النظريات العلمية الحديثة، بل يجب أن تكون النظريات محكومة إليها، فما كان موافقاً للآيات القرآنية حكمنا على النظرية بالصحة، وما خالفها حكمنا عليه بعدم الصحة.

وهنا يجب التنبيه والتحذير من خطر التفسير العلمي الخارج عن الأصول والقواعد والضوابط الشرعية والعربية»[٢].

فخلاصة ما تقدم من أقوال أهل العلم في إنكار التفسير العلمي مع العلل القوية والبراهين الواقعية، أن القرآن الكريم لا يحتاج في فهم نصوصه، وتفسير أوامره ونواهيه، واستنباط مسائله، واستخراج تعاليمه وأحكامه، إلى الولوع والتغلغل في العلوم الكونية، والفنون الرياضية، والرموز الهندسية، والمعدلات الجبرية وما إلى ذلك.

---

(١) الإسلام يتحدى، له: (ص: ١٢٣).
(٢) الفرقان والقرآن للشيخ خالد العك: (ص: ٧٢٠).

تبرير الانتقاد للتفسير العلمي:

ويمكن لنا إجمال تبرير هذا الانتقاد للتفسير العلمي بما يلي:

▫ إن النصوص القرآنية قطعية الدلالة مطلقتها، نهائية في تقرير الحقيقة، فلا يجوز أن يستشهد على صدقها إلا بقول من جنسها ومستواها.

▫ إن العلم التجريبي علم ظني في أحسن أحواله، فهو إما نظريات وهي فروض راجحة، أو حقائق علمية هي نسبية احتمالية، كما يقرر ذلك العلماء.

▫ إن طبيعة المنهج القرآني، أنه منهج هداية للإنسان علماً وسلوكاً، وما ورد فيه من أمور كونية، فإنما هي إشارات كلية في معرض الهداية الاعتقادية، لا أنه كتاب علوم فلكية وطبية وطبيعية... فلا ينبغي إخراج المنهج القرآني عن طبيعته في هذا الصدد[1].

وعلى هذا يظهر غلط من تجاوز في دعواه فأضاف إلى القرآن كل علم يُذكر للمتقدمين أو المتأخرين من علوم الطبيعيات والرياضيات والهندسة والطب والفلك والنجوم والمنطق وعلم الحروف وأشباه ذلك.

ولكن هذا لا يعني أننا ننكر الانتفاع بما يكشفه العلم الحديث من حقائق ميدانية وثوابت تجريبية مساعدة في إظهار إعجاز القرآن العلمي وإبراز مدلولاته على عظيم قدرة الله ﷻ في إتقان خلقه، وحكمته في بديع صنعه، ورحمته في لطيف تدبيره ﷻ؛ إذ أن ربط المؤمن بكتاب ربه وإيقاظ مشاعر التعظيم والحب والخوف والرجاء شيء مقصود، وإرشاد القدرات الإنسانية ومواهبه نحو التفكير في الآفاق والأنفس أمر مطلوب. قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[2]، وذلك دون تعليق النص القرآني بنظرية علمية خاصة.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في أثناء شرحه لقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم، تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها...»[3].

---

(١) انظر: مقومات التصور الإسلامي، لسيد قطب: (٣٢٢).

(٢) سورة فصلت، من الآية: (٥٣).

(٣) مقدمة في أصول التفسير: (ص: ٩٨).

«ومن هذا ما وقع أخيراً من أولئك الذين فسروا القرآن بما يسمى بالإعجاز العلمي، حيث كانوا يحملون القرآن أحياناً ما لا يتحمل. صحيح أن لهم استنباطات جيدة تدل على أن القرآن حق ومن الله ﷻ، وتنفع في دعوة غير المسلمين إلى الإسلام ممن يعتمدون على الأدلة الحسية في الامتناع بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، لكنهم أحياناً يحملون القرآن ما لا يتحمله. . .

المهم أن من الناس من يتجاوز ويغلو في إثبات أشياء من القرآن ما دل عليها القرآن، ومنهم من يفرط وينفي أشياء دل عليها القرآن، لكن يقول هذا ما قاله العلماء السابقون ولا نقبله. لا صرفاً ولا عدلاً، وهذا خطأ أيضاً، فإذا دل القرآن على ما دل عليه العلم الآن من دقائق المعلومات، فلا مانع من أن نقبله وأن نصدق به إذا كان اللفظ يحتمله، أما إذا كان اللفظ لا يحتمله فلا يمكن أن نقول به»[(١)].

الفرق بين الإعجاز العلمي والتفسير العلمي:

هناك فرق بين الإعجاز العلمي والتفسير العلمي، وبمعرفة هذا الفرق قد تزول الحواجز القائمة بين المؤيدين والمنكرين للتفسير العلمي، ويقتربون إلى نقطة الاتفاق والاشتراك، وتخفّ حدة التأييد المطلق وتلين شدة الإنكار العام.

«فالإعجاز العلمي للقرآن الكريم أوسع وأشمل من التفسير العلمي؛ إذ يكفي لإبراز إعجاز القرآن الذي أفاض في الحديث عن آيات الأنفس والآفاق، بيان أنه على الرغم من تقدم العلم وكشفِهِ كثيراً من أخطاء العلماء السابقين، ومن فساد تصورات دينية كثيرة مدونة في كتب الأديان القديمة، لم يُثبت هذا العلم حقيقة مناقضة لشيء في القرآن الكريم.

أما التفسير، فهو ربط بين دلالات النصوص ومكتشفات العلم الحديث، كأن هذا المكتشف أو المخترَع هو مدلول النص القرآني»[(٢)].

---

(١) شرح المصدر السابق: (ص: ٩٨، ٩٩).

(٢) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر، للدكتور عبد الرحمن الزنيدي: (ص: ١٥٨، ١٥٩) بتصرف يسير.

ووضّح هذا الفرق الدكتور فهد الرومي بقوله:

«ذلكم أن كتاباً أنزل قبل أربعة عشر قرناً من الزمن وعرض لكثير من مظاهر هذا الوجود الكونية لخلق السموات والأرض، وخلق الإنسان، وسوق السحب، وتراكمه، ونزول المطر، وجريان الشمس والقمر، وتحدث عن الكواكب والنجوم والشهب وأطوار الجنين، والنبات والبحار وغير ذلك كثير، ومع ذلك كله لم يُسقط العلم كلمة من كلماته ولم يصادم جزئية من جزئياته، فإذا كان الأمر كذلك فإن هذا بحد ذاته يعتبر إعجازاً علمياً للقرآن.

هذه النتيجة المتولدة عن أن القرآن لم ولن يصادم حقيقة علمية لم أر بين علماء المسلمين من أنكرها لا في القديم ولا في الحديث، كل ما يثار من ضجة وما يسطر في الصحف ما هو إلا عن التفسير العلمي لا عن الإعجاز العلمي.

فالإعجاز العلمي قاعدة صلبة يقف عليها المسلمون جميعاً بكل ثقة وكل أمن، لكن طائفة منهم قالت: ما دام الإعجاز العلمي متحققاً في القرآن وثابتاً فما علينا أن نطبقه بين آياته واحدة واحدة وبين الحقائق العلمية واحدة واحدة.

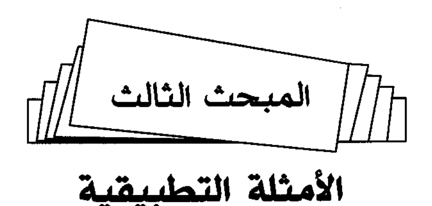
وامتنعت طائفة أخرى عن تطبيقه لا خوفاً عليه من النقض وليس خشية على حقائقه، ولكن لعدم الثقة في مداركنا نحن البشر، فقد نحسب نظرية علمية حقيقة علمية فما تلبث قليلاً إلا وتتقوض بعد رسوخ وتتزعزع بعد ثبوت، ولات حين مناص نقع في الحرج الشديد فيكذب القرآن وهو الصادق فتكون البلية، فالعيب والنقص في مداركنا وليس في حقائق القرآن»[(١)].

إذن فلا رفض للتفسير العلمي مطلقاً ولا تأييد ولا تسليم له مطلقين ـ كما أسلفنا ـ، بل جمع بين حقيقتين: حقيقة قرآنية ثابتة بالنص الذي لا يقبل الشك، وحقيقة علمية ثابتة بالتجربة والمشاهدة القطعيتين، ومن هنا كان المسلمون كلهم متفقين على أن القرآن الكريم لم ولن يصادم حقيقة علمية، وإنما يقع التصادم عندما ندعي حقيقة علمية في الكون وهي ليست حقيقة علمية، أو ندعي حقيقة قرآنية وهي ليست حقيقة قرآنية[(٢)].

---

(١) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٦٠٠، ٦٠١).

(٢) انظر: معجزة القرآن للشيخ محمد متولي الشعراوي: (٢/ ٢١٧، و٤/ ١٧٢)، والمصدر السابق: (٢/ ٦٠٣).



الأمثلة التطبيقية

نزعة التفسير العلمي:

«وجد من العلماء قديماً وحديثاً من تكلم في تفسير القرآن الكريم على أساس أنه حوى إلى جانب العلوم الدينية سائر علوم الدنيا على اختلاف أنواعها وتعدد ألوانها، وكان من نتيجة ذلك أنهم حكَّموا الاصطلاحات العلمية في عبارات القرآن الكريم، وحاولوا جادين أن يستخرجوا كل علوم الكون من بين نصوصه، بل وزعموا أن كل ما يجدّ من علوم إلى يوم القيامة قد حواها القرآن ويمكن استنباطها منه»[(١)].

«ولو أننا تتبعنا سلسلة البحوث التفسيرية للقرآن الكريم، لوجدنا أن هذه النزعة ـ نزعة التفسير العلمي ـ تمتد من عهد النهضة العلمية العباسية إلى يومنا هذا، ولوجدنا أنها كانت في أول الأمر عبارة عن محاولات يقصد منها التوفيق بين القرآن، وما جدّ من العلوم، ثم وجدت الفكرة مركزة وصريحة على لسان الغزالي، وابن العربي، والمرسي، والسيوطي، ولوجدنا أيضاً أن هذه الفكرة قد طبقت عملياً، وظهرت في مثل محاولات الفخر الرازي، ضمن تفسيره للقرآن.

ثم وجدت بعد ذلك كتباً مستقلة في استخراج العلوم من القرآن، وتتبع الآيات الخاصة بمختلف العلوم، وراجت هذه الفكرة في العصر المتأخر رواجاً كبيراً بين جماعة من أهل العلم، ونتج عن ذلك مؤلفات كثيرة تعالج هذا الموضوع، كما ألفت بعض التفاسير التي تسير على ضوء هذه الفكرة»[(٢)].

---

(١) الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم، للدكتور محمد حسين الذهبي: (ص: ٩١).
(٢) التفسير والمفسرون: (٢/ ٥٣٠).

والفارق بين القدامى والمعاصرين في التفسير العلمي ـ غالباً ـ هو «أن السابقين جعلوا الحقيقة القرآنية أصلاً ذكروا ما يؤيد هذه الحقيقة من نظريات أو حقائق علمية، وأن المعاصرين جعلوا النظريات أو الحقائق العلمية أصلاً يدعمونها ويفسرونها بآيات قرآنية قد تؤيدها صراحة أو يفهم منها ذلك وقد لا تدل على شيء من هذا فيتكلفون في التوفيق بين هذا وذاك»[١].

وإليك الآن بعض الأمثلة:

الادعاء بأن القرآن يحوي علوم الأولين والآخرين:

١ ـ يُعتبر الإمام أبو حامد الغزالي من أوائل مروجي فكرة التفسير العلمي والمشجّعين لها في الأوساط الإسلامية وهو الناقل عن بعض العلماء: «أن القرآن يحوي سبعة وسبعين ألف علم ومائتي علم، إذ كل كلمة علم، ثم يتضاعف ذلك أربعة أضعاف؛ إذ لكل كلمة ظاهر وباطن، وحد ومطلع»[٢].

وعقد فصلاً مستقلاً في كتابه (جواهر القرآن) لكيفية انشعاب سائر العلوم من القرآن ثم ذكر علوماً عدة مثل علم الطب والنجوم، وهيئة العالم، وهيئة بدن الحيوان، وتشريح أعضائه، وعلم السحر، وعلم الطلسمات وغير ذلك، وذكر بعض الآيات القرآنية التي تحوي هذه العلوم كنموذج على ما يدعيه قائلاً:

«ثم هذه العلوم ما عددنا وما لم نعددها، ليست أوائلها خارجةً من القرآن، فإن جميعها مغترفة من بحر واحد من بحار معرفة الله تعالى، وهو بحر الأفعال، وقد ذكرنا أنه بحر لا ساحل له، وأن البحر لو كان مداداً لكلماته لنفد البحر قبل أن تنفد، فمن أفعال الله تعالى وهو بحر الأفعال مثلاً: الشفاء والمرض كما قال الله تعالى حكاية عن إبراهيم ﷺ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾[٣]، وهذا الفعل الواحد لا يعرفه إلا من عرف الطب بكماله؛ إذ لا معنى للطب إلا معرفة المرض بكماله وعلاماته ومعرفة الشفاء وأسبابه، ومن

---

(١) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٥٦٣).

(٢) إحياء علوم الدين، كتاب أسرار تلاوة القرآن، الباب الرابع في فهم القرآن وتفسيره بالرأي من غير نقل: (١/ ٣/ ١٣٥).

(٣) سورة الشعراء، الآية: (٨٠).

أفعاله تبارك وتعالى تقدير معرفة الشمس والقمر ومنازلهما بحسبان، وقد قال الله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝﴾(١)، وقال: ﴿وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾(٢) وقال تعالى: ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ۝ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝﴾(٣)، وقال: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾(٤)، وقال: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝﴾(٥)، ولا يعرف حقيقة سير الشمس والقمر بحسبان وخسوفهما وولوج الليل في النهار، وكيفية تكوّر أحدهما على الآخر إلا من عرف هيئات تركيب السموات والأرض، وهو علم برأسه.

ولا يعرف كمال معنى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝﴾(٦) إلا من عرف تشريح الأعضاء من الإنسان ظاهراً وباطناً، وعددها وأنواعها وحكمتها ومنافعها، وقد أشار في القرآن في مواضع إليها، وهي من علوم الأولين والآخرين، وفي القرآن مجامع علم الأولين والآخرين، وكذلك لا يعرف كمال معنى قوله: ﴿سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾(٧) ما لم يعلم التسوية، والنفخ، والروح، ووراءها علوم غامضة يغفل عن طلبها أكثر الخلق، وربما لا يفهمونها إن سمعوها من العالم بها، ولو ذهبتُ أفصّل ما تدل عليه آيات القرآن من تفاصيل الأفعال لطال، ولا تمكن الإشارة إلا إلى مجامعها... فتفكر في القرآن، والتمس غرائبه لتصادف فيه مجامع علم الأولين والآخرين»(٨).

٢ ـ وإذا كان الغزالي ومن قبله قد وضعوا الأسس النظرية للتفسير العلمي، فإن الإمام الرازي قد طبق ذلك عملياً في تفسيره (مفاتيح الغيب) آخذاً

---

(١) سورة الرحمن، الآية: (٥). (٢) سورة يونس، من الآية: (٥).
(٣) سورة القيامة، الآيتان: (٨، ٩).
(٤) سورة فاطر، والحديد، من الآيتين: (١٣، ٦) على الترتيب.
(٥) سورة يس، الآية: (٣٨).
(٦) سورة الانفطار، الآيات: (٦، ٧، ٨).
(٧) سورة الحجر، من الآية: (٢٩)، وسورة ص، من الآية: (٧٢).
(٨) جواهر القرآن، الفصل الخامس: (ص: ٤٥ ـ ٤٧).

ما جدّ وحدث في زمنه من اكتشافات علمية وثقافات فكرية. والرازي يُعدّ رائداً كبيراً من رواد المتقدمين في نشر هذه النزعة التفسيرية العلمية. فمن أمثلة كتابه كلامه في تفسير قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾(١) حيث ذكر أن كون الأرض فراشاً مشروط بأمور:

«**الأول**: كونها ساكنة، وذلك لأنها لو كانت متحركة لكانت حركتها إما بالاستقامة أو بالاستدارة، فإن كانت بالاستقامة لما كانت فراشاً على الإطلاق؛ لأن من طفر من موضع عال كان يجب ألا يصل إلى الأرض؛ لأن الأرض هاوية وذلك الإنسان هاو، والأرض أثقل من الإنسان، والثقيلان إذا نزلا كان أثقلهما أسرعهما والأبطأ لا يلحق الأسرع فكان يجب ألا يصل الإنسان إلى الأرض، فثبت أنها لو كانت هاوية لما كانت فراشاً.

أما لو كانت حركتها بالاستدارة لم يكن انتفاعنا بها كاملاً؛ لأن حركة الأرض ـ مثلاً ـ لو كانت إلى المشرق، والإنسان يريد أن يتحرك إلى جانب المغرب، ولا شك أن حركة الأرض أسرع فكان يجب أن يبقى على مكانه وأنه لا يمكنه الوصول إلى حيث يريد فلما أمكنه ذلك علمنا أن الأرض غير متحركة بالاستقامة ولا بالاستدارة فهي ساكنة...»(٢).

٣ ـ وتحدّث الإمام الرازي عن علم الفلك وترتيب الأفلاك، ومعرفتها، ومقادير الحركات، كما تكلم على حركة الشمس حصول الليل والنهار، وعلى حركات الأفلاك(٣)، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾(٥).

٤ ـ ورأى ـ أيضاً ـ ابن أبي الفضل المرسي أن القرآن الكريم قد جمع علوم الأولين والآخرين وأنه احتوى علوماً متعددة مثل الطب، والجدل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والنجامة وغير ذلك، ثم فسّر بعض

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٢٢). (٢) مفاتيح الغيب: (١/ ٢٢٣).
(٣) انظر: تفسير الرازي: (٢/ ٥٦ ـ ٧٠ و٥/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).
(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٦٤). (٥) سورة الأعراف، من الآية: (٥٤).

النصوص القرآنية على هذا الأساس كما نقل ذلك عنه الإمام السيوطي في كتبه: «الإتقان في علوم القرآن»[١]، و«معترك الأقران في إعجاز القرآن»[٢]، و«الإكليل في استنباط التنزيل»[٣] حيث قال:

«جمع القرآن علوم الأولين والآخرين... وقد احتوى على علوم أخرى من علوم الأوائل مثل الطب، والجدل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والنجامة وغير ذلك.

أما الطب فمداره على حفظ نظام الصحة واستحكام القوة، وذلك إنما يكون باعتدال المزاج بتفاعل الكيفيات المتضادة. وقد جمع ذلك في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[٤]. وعرفنا فيه بما يفيد نظام الصحة مع اختلاله، وحدوث الشفاء للبدن بعد اعتلاله في قوله تعالى: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾[٥]..

وأما الهيئة ففي تضاعيف سورة من الآيات التي ذكر فيها ملكوت السموات والأرض وما بث فيها في العالم العلوي والسفلي من المخلوقات...

وأما الجبر والمقابلة فقد قيل: إن أوائل السور فيها ذكر عدد وأيام وأعوام لتواريخ أمم سالفة، وإن فيها تاريخ بقاء هذه الأمة، وتاريخ مدة الدنيا وما مضى وما بقي مضروب بعضها في بعض.

وأما النجامة ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[٦].

وأما علم الهندسة ففي قوله تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾﴾[٧]، فإن فيه قاعدة هندسية، وهي أن الشكل المثلث لا ظلّ له»[٨].

كما استخرج بعض المشتغلين بالعلوم العصرية المعاصرين[٩] علوم

(١) انظر: النوع الخامس والستين: (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥٤).
(٢) انظر: (١/ ١٧ ـ ٢٢).
(٣) ينظر: (ص: ١٣ ـ ١٧).
(٤) سورة الفرقان، من الآية: (٦٧).
(٥) سورة النحل، من الآية: (٦٩).
(٦) سورة الأحقاف، من الآية: (٤).
(٧) سورة المرسلات، الآية: (٣٠).
(٨) بتصرف. وللرد على هذه الاستدلالات انظر: الفرقان والقرآن: (ص: ٤٠٥ ـ ٤٠٦).
(٩) يراجع في ذلك: مناهج في التفسير للدكتور مصطفى الصاوي الجويني، والقرآن والعلوم الحديثة لمحمود أبو الفيض المنوفي، والإعجاز الطبي في القرآن للدكتور السيد الجميلي.

الميكروبات، والجراثيم، والطيران، والتصوير الشمسي (صورة الكاميرا)، والكهرباء والضوء من النصوص القرآنية الآتية بالترتيب:

قال الله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٥].

تفسير الطير الأبابيل بالميكروبات:

٥ ـ ذهب طائفة من المفسرين المتجددين إلى تجويز تأويل (الطير الأبابيل) المذكور في قول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾﴾ بأن تكون من جنس الذباب، أو البعوض، أو الميكروبات. والحجارة في قوله تعالى: ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾﴾[٦] بأن تكون هي الجراثيم التي تنقل الأمراض الفتاكة.

قال الأستاذ محمد عبده: «فيجوز لك أن تعتقد أن هذا الطير من جنس البعوض، أو الذباب الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض، وأن تكون هذه الحجارة من الطين المسموم اليابس الذي تحتمله الرياح فيعلق بأرجل هذه الحيوانات فإذا اتصل بجسد دخل في مسامه فأثار فيه تلك القروح التي تنتهي بإفساد الجسم وتساقط لحمه. وأن كثيراً من هذه الطيور الضعيفة يُعد من أعظم جنود الله في إهلاك من يريد إهلاكه من البشر، وأن هذا الحيوان الصغير الذي يسمونه الآن بالمكروب لا يخرج عنها، وهو فِرق وجماعات لا يحصي عددها إلا بارئها»[٧].

---

(١) سورة الأحزاب، من الآية: (٩).
(٢) سورة ص، الآية: (٣٦).
(٣) سورة سبأ، من الآية: (١٢).
(٤) سورة الفرقان، من الآية: (٤٥).
(٥) سورة النور، من الآية: (٣٥).
(٦) سورة الفيل، الآيتان: (٣، ٤).
(٧) تفسير جزء عمّ له: (ص: ١٥٦).

ومثل ذلك قال المراغي ومحمد فريد وجدي والفراهي في تفاسيرهم[١].

وقد ردّ على هذا التفسير العلمي الحديث جماعة من العلماء بوجوه عدة وأساليب متنوعة تالية:

أولاً: إن هذه الجراثيم التي اكتشفها الطب الحديث لم يكن للعرب علم بها وقت نزول القرآن. والعربي إذا سمع لفظ الحجارة في هذه السورة لا ينصرف ذهنه إلى تلك الجراثيم بحال من الأحوال، وقد جاء القرآن بلغة العرب وخاطبهم بما يعهدون ويألفون[٢].

ثانياً: ولم يعرف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن واستعمالاتها إطلاق لفظ «الطير» على الحيوان المسمى بالمكروب، فهذا التفسير تحميل لآيات القرآن فوق طاقة أساليب العربية وفوق طاقة من نزل إليهم القرآن[٣].

ثالثاً: إن الآية صرّحت بإرسال الطير ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝﴾ وبين المخاطبين كثير ممن عاصر الحادث بل ممن شاهده، وفيهم كثير من أعداء الرسول ﷺ، فالسورة مكية ولو أنهم لم يروا هذا الطير الأبابيل رأي العين لبادروا إلى تكذيب القرآن وإنكارهم لرمي الطير لجيش أبرهة. ولا يقبل أن يقال: أنهم رأوا الذباب أو البعوض؛ لأنهم لا يرون الحجارة التي تحملها فكان لا بد أن يكونوا رأوا طيراً ورأوا الحجارة ورأوا الرمي ولا يهم بعد ذلك أن يكون هلاك الجيش بمجرد وقوع الحجر، أو أن تكون هذه الحجارة قد أصابته بمرض من الأمراض، فالقرآن لم يصرح بذلك، بل ذكر هلاكهم بهذا العقاب الشديد[٤].

حقيقة خلق آدم عليه السلام ونظرية التطور:

٦ ـ تدل النصوص القرآنية الصريحة على خلق آدم عليه السلام الذي هو أصل

---

(١) انظر: تفسير المراغي: (٣٠/ ٢٤٣)، والمصحف الميسر: (ص: ٨٢٢)، ومجموعة التفاسير لحميد الدين الفراهي: (ص: ٣٨٩) وما بعدها.

(٢) التفسير والمفسرون: (٢/ ٦٢٥).

(٣) انظر: القرآن العظيم: هدايته وإعجازه: (ص: ٢٤١) ونحو منهج لتفسير القرآن: (٣٤) كلاهما للأستاذ محمد الصادق عرجون، وتفهيم القرآن لأبي الأعلى المودودي: (٦/ ٤٧٢).

(٤) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/ ٧٢٦).

الإنسانية وأبوهم، من تراب ومن طين، ومن حمأ مسنون، ومن صلصال، خلقاً متكاملاً مستقلاً. ومن تلك الآيات قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴿١٤﴾﴾[6].

هذا بعض ما ذكر الله تعالى في القرآن الكريم، عن خلق الإنسان الأول، الذي أصبح أباً للبشرية جمعاء، والذي يتدبر هذه الآيات المباركات، يجد أموراً منها:

أولاً: أن آدم مخلوق من تراب هذه الأرض، وهذا الخلق هو الذي يجعل الخلافة له عليها، حيث إن طبيعته تكون من طبيعة هذه الأرض، وما عليها من مخلوقات، فيحسن بهذا التعامل معها، والاقتدار على سياستها وضبطها؛ لأن الجنس إلى الجنس آلف، ولو كان آدم وافداً غريباً على هذه الأرض، لم يطب له مقام فيها، ولم يحسن التجاوب مع مخلوقاتها.

ثانياً: أن آدم قد تنقل في خلقه من درجة إلى درجة أعلى: من التراب إلى الطين، إلى الصلصال، إلى الحمأ المسنون، إلى الفخار، كما يتنقل الجنين في بطن أمه من درجة إلى درجة، كما يشير إلى ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: (١٢).
(٢) سورة الحجر، الآية: (٢٦).
(٣) نفس السورة السابقة، الآية: (٢٨).
(٤) سورة آل عمران، الآية: (٥٩).
(٥) سورة السجدة، الآيتان: (٧، ٨).
(٦) سورة الرحمن، الآية: (١٤).

خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾، إشارة إلى نفخة الحياة من الخالق ﷻ في هذا الجنين، بعد أن يبلغ غايته من التكوين الجسدي، وهذا يقابل نفخة الحق ﷻ في آدم عليه السلام بعد أن تم هيكله الجسدي، عندما أصبح صلصالاً كالفخّار[٣].

ومع هذه الآيات البينات الدالة على خلق الإنسان ونشأته مبدئياً تأثر بعض الباحثين المشتغلين بالقضايا القرآنية، بنظرية علمية دارونية في خلق الإنسان ونشأته وتطوره، حيث حملوا النصوص القرآنية على ما لا تحتمل لإثبات هذه النظرية. وخلاصة هذه النظرية التي لا تخالف النصوص القرآنية القطعية فحسب، بل تخالف النظريات العلمية الأخرى ـ أيضاً ـ التي ظهرت في مسرح العلم الحديث، أن الحياة بدأت خلية واحدة، وأن هذه الخلية نشأت في الماء، ثم تطورت حتى انتهت إلى خلق الإنسان. فالإنسان مظهر متطور وشكل راق منبثق من عالَم الحيوانات. وتم هذا التطور بالحوافز الذاتية[٤].

هذه هي نظرية الارتقاء البشري والتطور العضوي التي كانت أكبر ضربة وجهت لقواطع القرآن الكريم في العصور الحديثة؛ حيث هدمت مرتكزاته الكبرى وهزّت دعائمه العظمى حينما:

«حاربت الإيمان بالله، ودعمت الاتجاه نحو الإلحاد، والنظر المادي للوجود.

---

(١) سورة المؤمنون، الآيات: (١٢ ـ ١٤).

(٢) سورة نوح، الآيتان: (١٣ ـ ١٤).

(٣) انظر: الإنسان في القرآن الكريم من البداية إلى النهاية لعبد الكريم الخطيب: (ص: ١٧ ـ ١٨)، والقصة القرآنية هداية وبيان للدكتور وهبة الزُّحيلي (ص: ٢٧، ٢٨).

(٤) وللتفصيل انظر: نظرية التطور بين العلم والدين لعلي أحمد الشحات: (ص: ١٠١)، والمصدر اللاحق: (ص: ٣٩٣ ـ ٤٠١).

وقالت بعبثية الوجود، وخلوه من الحكمة والغاية. وجردت الإنسان من إنسانيته بتحويله إلى مجرد حيوان»[١].

ومن نتائج نظرية التطور وآثارها السيئة على الإنسان وفكره وسلوكه أنها أخرجته من سلالته الأصلية وماهيته الحقيقية وألصقته بزمرة الحيوانات؛ لأن هذه النظرية مبناها على: «إن الإنسان جاء نتيجة تحولات عضوية نوعية جرت في المادة منذ انبثت فيها الحياة في صورتها البسيطة، وكانت المصادفة أو الظروف المحيطة والعوامل المتعددة كالوراثة، والتحول، والصراع من أجل البقاء، وانتخاب الأصلح وراء تلك التحولات.

أما أن الإنسان خلق خلقاً مستقلاً، وكان وراء خاصيته الوجودية حكمة معينة، فهذا لدى التطوريين خطأ محض.

ولقد فتنت هذه النظرية الفكر الأوروبي، وأصبحت حقيقة أو كالحقيقة، وقامت عليها الفلسفات التي تدرس النفس الإنسانية، والمجتمع الإنساني بصفة هذا المخلوق حيواناً متطوراً.

وانتهى مع الفلسفة الوجودية أن رأت أن «إنسانيته» التي تفرقه عن الحيوان، شيء مضاف ليس أصيلاً فيه، ومن ثم يجدر به أن يزيحه عن كاهله فيصبح كالحيوان متحرراً من كل قيود الإنسانية.

وقد أثرت هذه النظرية على كثير من المسلمين، فذهبوا يحرفون الدين ليتسق معها، مؤولين خلق آدم عليه السلام بيدي الله وتعليمه الأسماء وسجود الملائكة له؛ بأنه سيق لمجرد التمثيل وليس حقيقة واقعة، وأن الغاية منه التنبيه على كرامة آدم على المخلوقات الأخرى»[٢].

قال الدكتور مصطفى محمود في كتابه: (القرآن: محاولة لفهم عصري)[٣].

«وفي هذه الآية ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾[٤] يحدد أن خلق الإنسان تم

---

(١) السلفية وقضايا العصر، للدكتور عبد الرحمن بن زيد الزنيدي: (ص: ٣٩٦).
(٢) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر للمؤلف السابق نفسه: (ص: ٤٨٣).
(٣) (ص: ٥٨ ـ ٥٩) من الطبعة الثانية لدار المعارف بالقاهرة.
(٤) سورة الأعراف، من الآية: (١١).

على مراحل زمنية والزمن بالمعنى الإلهي طويل جداً. . . فإذا قال الله: ﴿خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ ثم اكتملت الصورة بتخليق آدم عليه السلام ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾[(١)] معنى هذا أن آدم جاء عبر مراحل من التخليق والتصوير والتسوية استغرقت ملايين السنين بزماننا وأياماً بزمن الله الأبدي، وقال في قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾[(٢)] معناها أنه كانت قبل آدم صور وصنوف من الخلائق جاء هو ذروة لها ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾[(٣)]، إشارة إلى مرحلة بائدة من الدهر لم يكن الإنسان يساوي فيها شيئاً يذكر».

وقال: «وأعجبني في كتاب للمفكر الإسلامي محمود طه بعنوان «رسالة صلاة» تعبير جميل يقول فيه: إن الله استل آدم استلالاً من الماء والطين. ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾[(٤)]، إنه الانبثاق من الطين درجة درجة، وخطوة خطوة من الأميبيا إلى الإسفنج إلى الحيوانات الرخوة إلى الحيوانات القشرية، إلى الفقريات، إلى الأسماك، إلى الزواحف، إلى الطيور، إلى الثدييات إلى أعلى مرتبة الآدمية بفضل الله وهديه وإرشاده»[(٥)].

والأستاذ محمد فريد وجدي مع كونه من المعارضين لنظرية داروين في بعض الجزئيات، يتفق معها في عدم إقرار ما جاء به القرآن الكريم من خلق آدم عليه السلام خلقاً مستقلاً من طور العدم إلى طور الإنسانية الكاملة، بل يصف من يقول بهذا القول بالشذوذ، فقال:

«ونحن لا نريد من قولنا أن أهل العلم تبينوا وهن أصول مذهب داروين، أنهم أصبحوا يقولون بالخلق المستقل، فهذا ما لا يقول به إلا الشاذ من أهل العلم اليوم، ولكنهم أصبحوا يرون لتسلسل الأحياء بعضها من بعض نواميس أخرى غير نواميس دارون»[(٦)].

---

(١) جزء من الآية السابقة.
(٢) سورة نوح، الآية: (١٤).
(٣) سورة الإنسان، الآية: (١).
(٤) سورة المؤمنون، الآية: (١٢).
(٥) المصدر السابق: (ص: ٥٣).
(٦) على أطلال المذهب المادي، له: (١/ ٩٠).

وقال مزيداً: «مع عدم وجود عالم يعتد به يقول بالخلق المستقل الآن فإن جمهور الباحثين اليوم أدركوا أن كل النظريات التي افترضت في تفسير تسلسل الكائنات الحية بعضها من بعض، لا تمثل الحقيقة ولا تروج إلا في أذهان الذين يقتنعون بالألفاظ الضخمة، وهذا التوقف من أهل العلم اليوم أثر من آثار تخلص العقل من سلطان الخداع العلمي السابق وهو الخداع الذي أوهمه بأنه أدرك سر الوجود ووقف على جميع مساتيره بفضل الفلسفة المادية والعلم الطبيعي»(١).

فثبت من ذلك أن إنكار الأستاذ وجدي لنظرية دارون ليس إنكاراً من حيث المبدأ والأساس، وإنما الإنكار في بعض جزئيات المسألة، ويكاد أن يتفقا في عدم قبول دلالات النصوص القرآنية في تلك القضية.

ولا شك أن تفسيرهم لهذه النصوص بهذه النظرية، ولو مع تعديلها البسيط بما ارتضوه مجازفة خطيرة، وخروج واضح عن هدي القرآن الكريم.

إبطال نظرية دارون في ضوء أقوال الباحثين الغربيين:

وقد ردّ على هذه النظرية الباطلة كثير من الباحثين الغربيين(٢) والعلماء المسلمين المتخصصين في دراسات علمية حديثة.

نقل الأستاذ وحيد الدين خان عن آرثر كيث قائلاً:

«إن نظرية النشوء والارتقاء ـ نظرية دارون ـ غير ثابتة علمياً، ولا سبيل إلى إثباتها بالبرهان، ونحن لا نؤمن بها؛ لأن الخيار الوحيد بعد ذلك هو الإيمان بالخلق الخاص المستقل المباشر الذي يقول به الدين، وهذا لا يمكن التفكير فيه»(٣).

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٩٢).

(٢) للتفصيل في ذلك يراجع: فصل المقال في فلسفة النشوء والارتقاء للفيلسوف الألماني أرنتس هيكل: (ص: ٢٩) وما بعدها من الصفحات، والإلحاد وسبب انتشاره ـ رسالة ماجستير ـ للطالب محمود يوسف الشوبكي: (ص: ١٧٠ ـ ١٧٦).

(٣) الإسلام يتحدى، لوحيد الدين خان: (ص: ٤٣). ونقل أقوالاً أخرى من الباحثين الآخرين.

أبطل الدكتور جوستاف جولير هذه النظرية بقوله:

«يكفي لإبطال نظرية داروين أن يتأمل الإنسان الحشرة، فإنها ظهرت في أقدم العصور في الحياة الأرضية، فإنها تنقلب من حال الدودة إلى حشرة طائرة، ولا تأثير لشيء عليها من الخارج، كما أن الهوة عميقة بين الحالة الأولى وهي كونها دودة والحالة الثانية وهي كونها حشرة، وهي هوة تنطبع فيها جميع النظريات الداروينية اللامركسية، فالحشرة أدت شهادة حسية ضد مذهب داروين كما أثبتت عجزه في تفسير غرائزها الأولية»[1].

وقال فون باير ـ مؤسس علم الأجنة ـ في كتابه المسمى المذهب الداروني:

«إن الرأي القائل أن النوع الإنساني متولد من القردة السيميانية هو بلا شك أدخل رأي في الجنون قاله رجل على تاريخ الإنسان، وجدير بأن ينقل إلى أخلاقنا جميع الحماقات الإنسانية مطبوعة بطابع جديد يستحيل أن يقوم دليل على هذا الرأي المضحك من جهة المكتشفات الحفرية»[2].

فعجباً كيف ساغ لهؤلاء أن يحملوا الآيات القرآنية على نظرية علمية أبطلها العلماء من جنسهم، ونقضها الواقع على أن من العلماء مَن بحث ووصل إلى نتيجة عكس هذه النظرية؟!

ذكر الشيخ محمود شلتوت بعض الآيات القرآنية لإبطال هذه النظرية ثم قال:

«فهذا ونحوه خبر الله الصادق الذي قامت على صدقه المعجزات، يحدث بأن الإنسان خلق نوعاً مستقلاً ليس متطوراً عن نوع آخر من أنواع الحيوانات أياً كان ذلك النوع، وكيفما كان التشابه بينه وبين الإنسان في بعض الخصائص، وبعض الأوضاع الجسمية، فلو كان خلق الإنسان بطريق الارتقاء

---

(١) اتجاهات التفسير في العصر الحديث للطير: (ص: ٢٤٤).

(٢) نقلاً عن: على أطلال المذهب المادي لمحمد فريد وجدي: (١/١٠٣، ١٠٤)، وانظر: اتجاهات التفسير في العصر الحديث للطير: (ص: ٢٤٤)، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: (٢/٦٠٣).

عن نوع آخر لكان الحديث الذي ساقه القرآن عن خلقه حديثاً لا يطابق الحقيقة ولا يتفق والواقع، وهو حديث صريح لا يحتمل غير مدلوله المفهوم من عباراته وألفاظه... والمسألة بعد مسألة غيبية لا يتناولها الحس، ولا محل فيها للتجربة، وليس ثمة مقدمات عقلية يصل بها العقل إلى معرفة واقعها»[(١)].

ولقد كانت آثار الداروينية على الإنسان سيئة حينما شعر أن وجوده في هذا الكون عبث أنتجته الصدفة، وأنه مجرد حيوان، وانحصر في هذا النطاق، فضحّى بإنسانيته.

وكان سوء هذه الآثار وخيماً على الإنسان الغربي، ومن ثم الحضارة الغربية[(٢)].

٧ ـ استشهد أحدهم بقول الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[(٣)] على قوله: «إن القلب المعني هنا هو الدماغ المتكون من المخ والمخيخ والجذع الدماغي في رأس الإنسان»[(٤)].

وذلك على الرغم من وضوح تحديد الآية لمكان القلوب.

٨ ـ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾[(٥)]، ذهب عامة المفسرين إلى أن المراد بالنفس الواحدة آدم ـ أبو البشر ـ عليه السلام، وزوجها هي حواء أم البشر، ثم انتشر الناس منهما[(٦)].

قال الشوكاني رحمه الله في تفسير الآية: «قال جمهور المفسرين: المراد بالنفس الواحدة آدم، وقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ معطوف على ﴿خَلَقَكُم﴾ أي هو الذي خلقكم من نفس آدم وجعل من هذه النفس زوجها. وهي حواء خلقها من ضلع من أضلاعه، وقيل المعنى: ﴿جَعَلَ مِنْهَا﴾ من جنسها كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾[(٧)]، والأول أولى»[(٨)].

---

(١) الفتاوى له: (ص: ٤٠٣).
(٢) السلفية وقضايا العصر: (ص: ٣٩٩).
(٣) سورة الحج، من الآية: (٤٦).
(٤) الطب محراب للإيمان، لخالص الجلبي: (١/ ٨٢).
(٥) سورة الأعراف، من الآية: (١٨٩).
(٦) انظر: تفسير ابن كثير: (٢/ ٢٨٥).
(٧) سورة النحل، من الآية: (٧٢).
(٨) فتح القدير: (٢/ ٢٧٤).

هذا تفسير الآية الصحيح، أما الأستاذ عبد الرزاق نوفل فقد فسر الآية هنا تفسيراً علمياً خاطئاً بحيث فسر ﴿نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ و﴿زَوْجَهَا﴾ بالإلكترونات والبروتونات فقال: «أعتبر اكتشاف الإلكترون أكبر نصر علمي أمكن العقل البشري أن يصل إليه حتى أنهم يطلقون على هذا العصر الذي نعيش فيه الآن العصر الإلكتروني، إذ يعتبر أن هذا أروع وأهمّ اكتشاف تميز به عصر من العصور، إذ أمكن الوصول إلى الجوهر الفرد وحدة الخلق التي منها خلق كل شيء في الوجود: الإنسان والحيوان والماء والهواء.. الحي والجماد، والأرض والسماء فوجد أنها وحدة تناه في الصغر إلى درجة لا يقبل الفكر أن يتمثلها، فقطعة الإلكترون أقل من قطعة الذرة بمائة ألف مرة، أما كتلته في حالة السكون فإن الغرام الواحد يزن ٩ ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠ الإلكترون وأن هذه الجسيمات التي يتكون منها الوجود هي جسيمات متشابهة أي واحدة تماماً وأن منها الموجب والسالب، وهذه الحقيقة العلمية التي يتيه بها العصر الحديث قد جاء بها القرآن الكريم منذ ١٤٠٠ سنة في صراحة ووضوح، إذ تقرر الآية ١٨٩ من سورة الأعراف أن كل ما خلق الله إنما خلقه من نفس واحدة وجعل منها زوجها ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ أليست هذه هي البروتونات والإلكترونات.. الكهارب الواحدة موجبة وسالبة.. أي النفس الواحدة... الزوجية الجنس بين موجب وسالب.

وكذلك الآية الأولى من سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، والآية ٩٨ من سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾، وغيرها من الآيات التي تشير إلى وحدة الخلق»[١].

٩ ـ ومن ذلك سلسلة من التفسير كتبها الأستاذ حسين صالح مسيبلي بعنوان «القرآن والعلم» حشاها حشواً بالتفاسير العلمية الخاطئة، فمن ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣﴾[٢] حيث قال: «الغاسق:

---

(١) القرآن والعلم الحديث، له: (ص: ١٥٦ ـ ١٥٧).
(٢) سورة الفلق، الآية: (٣).

إنه حبل المطاط الذي في أحشائه السلك الكهربائي الذي يحمل موجات من النار كالبحر المرتطم بالصخور نيراناً حمراء تشبه شفق الغسق المدلج الذي خلَّفَته الشمسُ وراءها والمتستر بالليل المكسوة أسلاكه والتي هي أشعة الشمس بسواد الليل، وهذا الحبل المطاط المسمى «غاسق» في باطنه تلك القوى الكهربائية ذات التيارات النارية والنورية العظمى»[(١)].

١٠ ـ وفسّر الآيات الثلاثة الأولى من سورة العاديات هكذا حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١﴾: «قسم غيبي يدعو الناس لينظروا تلك العاديات في الطرق الشاسعة وهم على ظهورها المريحة الهادية مطمئني النفوس رغم سرعة سيرها في طريقها النقعي وقد ملأت الجو ضجيجاً ضابحاً بأصوات محركاتها الصاخبة المصمّة للآذان والمرجفة للأفئدة... فالعاديات هي السيارات المنطلقة بعامل الوقود المشتعل في أحشائها والتي توري به قدحاً مضيئاً في طريقها ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢﴾.

أما قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣﴾ فقال فيه: «ذلك القدح المضيء إشراقاً جعلن به الصبح مغيراً فطلع كئيباً كسيفاً؛ لأن العاديات الموريات القدح قد استغنين عنه وعن إشراقة نوره فهن مواصلات سيرهن سواء ظهر أم لم يظهر ولهذا داخلته الغيرة لوجود منافس أرضي خطير»[(٢)].

١١ ـ استخرج الأستاذ محمود أحمد مهدي قانون الجاذبية العلمي من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾[(٣)] حيث ذكر عند تعرضه للآية أن الأعمدة التي تمسك هذه العوالم الضخمة هي: قانون الجاذبية فقال: «وعن هذا الإمساك تحدّث العلماء أخيراً.. أن الذي يمسك هذه العوالم الضخمة كلها، ويتحكم فيها قبضاً وبسطاً بإرادة الله طبعاً، هو قانون الجاذبية. أجل إنها الجاذبية التي اهتدى إليها العلماء والعلم، ولكن بعد أن أشار إليها

(١) مقال: القرآن والعلم له المنشور في جريدة المدينة المنورة، العدد ٤٤٩١ يوم الثلاثاء ١٨ صفر ١٣٩٩هـ نقلاً من: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١٠٧٢).
(٢) المصدران السابقان: العدد ٤٥٠١ يوم الجمعة ٢٨ صفر ١٣٩٩هـ، (٣/ ١٠٧٣) بالترتيب.
(٣) سورة الرعد، من الآية: (٢).

القرآن وبرهن بجلاء ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ وما كانت تلك العمد أو الأعمدة إلا الجاذبية التي تجذب الثقيل إلى الأثقل، والكبير إلى الأكبر»[١].

يُلاحظ الفارق الواضح البعيد بين ما هو ثابت في كتب التفسير المعتبرة وبين ما ذهب إليه أصحاب هذه التأويلات العلمية المنحرفة.

«فلننزه القرآن الكريم عن مثل هذه التفسيرات الباطلة التي لا يحتاج بطلانها إلى ثبوت بطلان النظرية العلمية، بل إن الآيات القرآنية نفسها تحمل في عباراتها ما لا يدل على هذه النظريات فضلاً عن تفسيرها به».

١٢ ـ ذهب بعض المولعين بالتفسير العلمي إلى أن قول الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٢] يدل على أن الجبال الآن في دار الدنيا يحسبها رائيها جامدة: أي واقفة ساكنة غير متحركة، وهي تمرّ مر السحاب، وذلك دوران الأرض حول الشمس بل زعموا أن هذا التفسير هو المتناسب مع الإتقان المذكور بعده ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، وإلا فالقيامة تخريب للعالم لا يتناسب مع الإتقان[٣].

وسياق الآية يدل على بطلان هذا التفسير؛ لأنها جاءت في سياق الحديث عن أحوال الآخرة، فسبقها قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٤]، وعطف قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ على ﴿فَفَزِعَ﴾ أي: ويوم ينفخ في الصور، فيفزع من في السموات، وترى الجبال... فدلت هذه القرينة القرآنية الواضحة على أن مر الجبال مرّ السحاب كائن يوم ينفخ في الصور لا الآن.

وإضافة إلى ذلك أن جميع الآيات التي فيها حركة الجبال كلها في يوم القيامة كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴿٩﴾ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ﴿١٠﴾﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ

---

(١) البرهان من القرآن له: (٧٥ ـ ٧٦).
(٢) سورة النمل، من الآية: (٨٨).
(٣) انظر: جواهر القرآن لطنطاوي جوهري: (١٣/ ٢٥٢).
(٤) سورة النمل، من الآية: (٨٧).
(٥) سورة الطور، الآيتان: (٩ ـ ١٠).
(٦) سورة الكهف، من الآية: (٤٧).

سُيِّرَتْ ﴿٣﴾﴾[(١)]، فهذه الآيات الكريمات ونحوها تتحدث عن حركة الجبال في يوم القيامة فهذه الآية هي كذلك[(٢)].

١٣ ـ ومن ذلك ما ذكره بعضهم في المراد بقول الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾[(٣)] حيث حملوا معنى الآية على المستقبل، وقالوا: في هذه الآية إشارة إلى ما توصل إليه العلم الحديث من أن نجوماً ومجرات جديدة تولد، وهذا توسيع مستمر في خلق السماء[(٤)].

والصحيح أن الآية لا تدل على ما ذكروا، بل المعنى: «والسماء رفعناها سقفاً بغير عمد ووسعنا أرجاءها»[(٥)]. فهي إخبار عن الغيب.

١٤ ـ فسّر بعضهم قول الله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴿٣٣﴾﴾[(٦)]، وقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾[(٧)] بالمحاولات الحديثة لاكتشاف القمر والصعود إليه، والوصول إلى النجوم وما أشبه ذلك، وطبّق هاتين الآيتين على إرسال المراكب الفضائية التي تحمل الحيوان أو الإنسان لتحقيق تلك المحاولات[(٨)]. حيث فسروا ﴿سُلْطَانٍ﴾ بالعلم الحديث، وهذا لا شك أنه تكلف في حمل النصوص القرآنية على النظريات العلمية، فلا يجوز أن يفسر كلام الله بهذا؛ لأن من تدبر الآيات وجدها تتحدث عن يوم القيامة وأحوالها، والسياق كله يدل على هذا. وكما أن سياق الآيات قبلها وبعدها يمنع ذلك التفسير العلمي.

قال العلّامة الشنقيطي رحمه الله تعالى ـ في معرض ردّه على بعض التفاسير العلمية الخاطئة ـ:

«وكذلك ما يزعمه من لا علم عنده بمعنى كتاب الله جل وعلا من أنه

---

(١) سورة التكوير، الآية: (٣).
(٢) انظر: أضواء البيان: (٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣). (٣) سورة الذاريات، الآية: (٤٧).
(٤) انظر: قواعد التفسير: (١/ ٢٠٥).
(٥) انظر: تفسير الطبري: (١١/ ٤٧٢)، وابن كثير: (٤/ ٢٥٤).
(٦) سورة الرحمن، الآية: (٣٣). (٧) سورة الانشقاق، الآية: (١٩).
(٨) انظر: القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته: (٢/ ٥١).

تعالى أشار إلى أن أهل الأرض سيصعدون إلى السموات واحدة بعد أخرى بقوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ زاعماً أن معنى الآية الكريمة: لتركبن أيها الناس طبقاً أي سماء، عن طبق أي بعد سماء حتى تصعدوا فوق السموات، فهو أيضاً جهل بكتاب الله وحمل له على غير ما يراد به»[(١)].

وقد سبق إجمال وجوه الردّ على مثل هذه التفاسير العلمية الخاطئة في كلام الشيخ شلتوت في المبحث الثاني.

١٥ ـ الشيخ طنطاوي جوهري صاحب «الجواهر في تفسير القرآن الكريم» يُضرب به المثل في التكلف في التفسير العلمي في العصر الماضي القريب، وكتابه هذا مليء بالتفاسير العلمية الخاطئة البعيدة عن مرامي القرآن الكريم وأهدافه السامية. فهذا الولوع بالتفسير العلمي قد جعل أحد الدارسين لكتابه أن يصرِّح عن رأيه فيه بقوله ـ بعد أن ذكر نماذج من كتابه ـ:

«وفي وسعنا ـ بعد أن عرفنا نماذج مما كتبه ـ أن نسمي كتابه هذا: «جواهر العلوم» لا «جواهر التفسير» فهو في واد، وتفسير القرآن في واد آخر»[(٢)].

ولا شك أن القرآن الكريم أنزل لهداية البشر وإرشادهم إلى سبل السعادة الدنيوية والأخروية، لا ليكون موسوعة علمية يحشر فيها كل ما هب ودبّ من النظريات المستحدثة والعلوم المستجدة المتغيرة.

فلنقف نحن ـ أيضاً ـ على بعض شططه في التفسير. استخرج الشيخ طنطاوي جوهري علم تحضير الأرواح من قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ الآيات[(٣)]، فأتى بكلام طويل نذكره مختصراً فقال:

«وأما علم تحضير الأرواح فإنه من هذه الآية استخراجه، إن هذه الآية

---

(١) أضواء البيان: (٣/ ١١٥). وللرد المفصل على هذا التفسير انظر: المصدر السابق: (٢/ ٥١ ـ ٥٢).

(٢) اتجاهات التفسير في العصر الحديث للطير: (ص: ٢٠٢) ضمن بحوث قرآنية.

(٣) سورة البقرة، من الآيات: (٦٧ ـ ٧٤).

تتلى والمسلمون يؤمنون بها حتى ظهر علم تحضير الأرواح بأمريكا أولاً، ثم بسائر أوروبا ثانياً».

ثم أطال الحديث عن مبدأ ظهور هذا العلم، وكيف انتشاره بين الأمم وفائدته، كما ذكر في هذا الصدد قصة حياة الذي مرّ على قرية خاوية بعد موته، وحماره، وقصة إبراهيم عليه السلام مع أربعة من الطير، وقصة الذين خرجوا من ديارهم فراراً من الطاعون، فماتوا ثم أحياهم الله، ثم قال:

«... فكان يجب على المسلمين أن يكونوا هم البادئين بعلم إحضار الأرواح لا أمريكا؛ لأن الله ذكر لنا في سورة البقرة هنا أنهم ضربوا القتيل فحيي وأخبر بمن قتله، وهو الذي كان وارثاً له فحرم الميراث، وإذا صح هذا في نفس واحدة فجميع الأنفس يجب أن تكون كذلك، وأنها حية بعد الموت وليس يمكن أن يكون هذا يقيناً إلا إذا رأيناه بأنفسنا في زماننا بلا شك، وأنى لنا ذلك إلا بالكد، والنصب، والتعب، والسهر ليلاً ونهاراً في العلم والعمل».

وقال: «... وعلم الله أننا نعجز عن ذلك جعل قبل ذلك ذكر تلك الثلاثة في السورة ما يرمز إلى استحضار الأرواح في مسألة البقرة كأنه يقول: إذا قرأتم ما جاء عن بني إسرائيل من إحياء الموتى في هذه السورة عند أواخرها فلا تيأسوا من ذلك فإني قد بدأت بذكر استحضار الأرواح فاستحضروها بطرقها المعروفة ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، ولكن ليكن المحضر ذا قلب نقي خالص على قدم الأنبياء والمرسلين كالعزير وإبراهيم وموسى: فهؤلاء لخلوص قلوبهم وعلو نفوسهم أريتهم بالمعاينة ليطمئنوا، وأنا أمرت نبيكم أن يقتدي بهم فقلت: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[2] فاقتدوا بهم في تعلم ما تطمئنون به وتوقنون، ولكن قبل ذلك اقتدوا بالأنبياء في طهارة القلوب وزوال الرجس من النفوس، فإن هذه الأمور إنما تعرف بالتجربة والعمل، لا بالقياس ولا بالنظر والحدس الفكري»[3].

---

(١) سورة النحل، من الآية: (٤٣). (٢) سورة الأنعام، من الآية: (٩٠).

(٣) الجواهر: (١/ ٨٤ ـ ٨٩). وانظر: «الأرواح» كتابه المستقل في هذا الموضوع، حيث استدل فيه بعدّة آيات قرآنية على مسألة تحضير الأرواح.

ولا شك «أنه من أغرب ما يقال في تفسير القرآن، فهو أبعد ما يكون عن معناه، وعن أهدافه وأغراضه، كما أن تحضير الأرواح علم كاذب[١]، فلا يوافق الدين على الإيمان به، ولا يعترف بأخبار الأرواح التي تحضر عن طريقه فهي أرواح جن تكذب بادعائها أنها الأرواح المطلوب إحضارها ومكالمتها، وكيف يمكن أن تكون صادقة، وهي تقول عن نفسها: إنها في الجنة، وقد تكون مشركة أو منكرة للأديان في حياتها، وكيف يمكن استحضارها؟ وقد أصبح السلطان عليها لله الواحد القهّار وحده»[٢].

«ولست أشك أن في مثل هذا التفسير خروج بالقرآن عن قصده، وانحراف به عن هدفه، فيجب صون القرآن وتفسيرِه عن مثل هذا الانحراف، وذلك الشطط، فالقرآن لم ينزل على محمد ﷺ ليكن مصدراً لجوامع الطب، وضوابط الفلك، ونظريات الهندسة، وقوانين الكيمياء، وعالم الأرواح وكيفية تحضيرها»[٣].

وظاهرة تحضير الأرواح كانت دعوة خطيرة هدّامة ذات صلة عميقة بالماسونية والصهيونية العالمية التي من أهدافها الدعوة إلى وحدة الأديان وتوحيد المعبودات والقضاء على الدين الإسلامي الحق وإلغاء أثره على الناس. وقد كشف الدكتور محمد محمد حسين زيف هذه الدعوة وبيّن بطلانها مشيراً إلى أخطارها وآثارها السيئة، في كتابه «الروحية الحديثة» ومما قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فالذين يدعون استحضار أرواح الموتى يستحضرون روح المسلم وروح النصراني وروح اليهودي وروح البوذي وغير أولئك، وهؤلاء من أهل الجاهلية على تباين نحلهم من مختلف بقاع الأرض، ويزعمون أنهم يعيشون جميعاً في سعادة وهناء ومعنى ذلك أن السعادة والهناء لا تتوقف على الدين الذي يختاره

---

(١) والشيخ طنطاوي ـ أيضاً ـ يقرّ بأن علم تحضير الأرواح قد اختلط فيه الحق بالباطل والصدق بالكذب، وأن في ذلك العلم التباساً كثيراً وشكوكاً.
انظر: الجواهر في تفسير القرآن: (١/ ٨٤).

(٢) اتجاهات التفسير في العصر الحديث للطير: (ص: ٢٠٣).

(٣) الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم: (ص: ٩٧)، والفرقان والقرآن لخالد العك: (ص: ٧٢٠).

الناس لأنفسهم في حياتهم الأرضية، وذلك يؤدي إلى الاستخفاف بالأديان كلها وإلى تكوين مفاهيم دينية جديدة»[١].

ولعل الشيخ طنطاوي جوهري غفل عن حقيقة هذه الدعوة غفر الله له ولنا.

١٦ ـ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[٢].

تكلّف الشيخ طنطاوي في بيان الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال وسائل الاعتراف، في تفسير هذه الآية، وذكر ثلاث مسائل متعلقة بهذا الموضوع وهي:

المسألة الأولى: الإقرار بمصل الصدق المسمى (اسكوبلامين).

المسألة الثانية: علم آثار الإبهام والأصابع.

المسألة الثالثة: علم قياس الأثر المسمى (السيكو متري).

ومما قال أثناء تعرضه لتفسير تلك الآية:

«يأمرنا ـ يعني الله ﷻ ـ أننا إذا قتلنا أو سرقنا أو زنينا ووقفنا تحت آلات القتل نقرّ، وإذا رأيت أبي واقفاً وآلة الشنق منصوبة له أقول: إن أبي قاتل ولا أخجل ولا أخاف كل ذلك يأمرني به الله. يأمرنا الله بما لم يشهد أحد عمله إلا نادراً جداً، وليس في النوع الإنساني من يبادر إلى ذلك إلا في النادر ولكن الله سبحانه إنما يريد أن يعيش الناس بسلام ووئام ويكونوا إخواناً لتحلو الحياة ويكون الصفاء»[٣].

وبعد ذكره المسائل الثلاث المذكورة قال:

«انظر إلى هذه المسائل الثلاث بعقلك وتفكر فيها ألست ترى أن المسألة الأولى هي التي تحقق إقرار الإنسان على نفسه وعلى أبويه وتكون الأمم أقرب إلى السعادة منها الآن.

---

(١) الروحية الحديثة: (ص: ٦ ـ ٧).
(٢) سورة النساء، من الآية: (١٣٥).
(٣) الجواهر: (٣/ ٩٧).

وإذا كان هذا الكشف الحديث يعم العالم ويظهر صدقه أفليس ذلك يكون مما يجب علينا الأخذ به متى تحققنا أن ما يقوله الفرنجة حق لا خطأ فيه، فلسنا نحن نأخذ بقولهم بل نجرب تجاربهم ونعمل بها بعد التحقيق. وإذا كان النوع الإنساني ليس عنده من الصدق والأمانة ما يحمله على الإقرار على النفس والأهل أفلا يكون أمثال هذا المصل (إذا صح ما يقال) من أوجب الواجبات على أمة الإسلام، بل أقول فوق ذلك إنه يجب على أمراء الإسلام والمجالس النيابية أن يظهروا رجالاً في العلوم ويمدوهم بقوتهم حتى يكشفوا ويخترعوا وينظروا، وكفانا نوماً فقد نامت عقول المسلمين آماداً طويلة»[1].

١٧ ـ ورد لفظ السموات السبع في القرآن الكريم عدّة مرات في آيات متعددة من سور متفرقة بأساليب مختلفة منها قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[5] ونحو ذلك.

كلمة «سبع» في هذه النصوص القرآنية محمولة على الحقيقة لا يجوز صرفها عن حقيقتها ولا تأويلها تأويلاً يُخرجها عن مرادها الحقيقي. ولكن الشيخ طنطاوي أتى بتفسير علمي غريب أدّى به إلى إنكار مدلول العدد «سبع» حيث رأى أن السموات ليست سبعاً، وورود سبع سموات لا يمنع أن يكون العدد أكثر من سبع، فقال عند تعرضه لتفسير آية البقرة: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ﴾ ـ متأثراً بأفكار علماء الأفلاك ـ:

«واعلم أن العدد ليس له مفهوم، وبه قال أكابر المفسرين والحكماء، فإذا قال الله: سبع سموات، فليس ذلك بمانع أن يكون العدد أكثر، وإذا عرفت أن هذا الجرم اللطيف العجيب الممتد إلى أمد ينقطع الفكر دونه، ومجال لا يصل

(١) المصدر السابق: (٣/ ٩٩).
(٢) سورة البقرة، من الآية: (٢٩).
(٣) سورة الإسراء، من الآية: (٤٤).
(٤) سورة المؤمنون، من الآية: (٨٦).
(٥) سورة فصلت، من الآية: (١٢).

إليه الوهم فيه من العجائب والبدائع والكواكب والمخلوقات ما لا يحصى، فسواء أكان سبعاً أم ألفاً، فذلك كله من فعل الله دال على جماله وكماله وهو تجلياته وأنواره المشرقة المتلألئة الفائضة من مقام القدس الأعلى متنزلة في العوالم، وكل كوكب من الكواكب الجارية له مدار خاص به، وكل شمس من الشموس التي ذكرناها لها مدار خاص وسياراتها كذلك...

أقول: إياك أن يصدّك أيها الفطن لفظ سبع عن البحث والتنقيب، فالعدد ليس بقيد وانظر إلى هذا الجمال، ولا تكن من الخائفين الجبناء الذين يظنون أن هذا ينافي القرآن، أو تكون من المساكين الذين يلحدون ويكفرون لسماع مثل هذا اللفظ، وذلك لسخافة عقولهم، وقلة علمهم...»[(1)]. ثم ذكر الآراء المختلفة في الموضوع مرجحاً رأيه المبني على العلم الحديث الفلكي.

«إن اتفاق ونص الآيات القرآنية المتعددة على سبع لا يصح أبداً أن يقال فيه: لا مدلول له. وعلى هذا فلا يصح أن يترك أو يؤول نص القرآن هذا التأويل الباطل؛ لأن العلم الحديث عجز عن إدراك هذه السموات فما زال علم الفلك يحبو في الدرجات الدنيا، فالحذر الحذر من صرف معاني القرآن الكريم عن معانيها لأجل نظريات ما زالت قاصرة أو من أجل فهم خاطئ لمدلول آية ومدلول نظرية.

ثم إن الحديث هنا حديث عن أمر غيبي لا ندعه لمثل هذه المفاهيم القاصرة، والنظريات البدائية»[(2)].

١٨ ـ وكما أن الخطأ يكون في التطرف والتكلف ـ إيجاباً ـ في ربط الحقائق والنظريات العلمية بآيات القرآن الكريم، فإن الخطأ أيضاً يكون في التطرف ـ سلباً ـ في زعم مخالفة الآية لحقائق علمية.

وصدق من قال: «إن رغم نزول القرآن قبل قرون كثيرة من عصر العلوم الحديثة، لم يتمكن أحد من إثبات أية أخطاء علمية فيه»[(3)].

---

(١) الجواهر: (١/ ٥٠).
(٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٦٦٨) بتصرف يسير.
(٣) الإسلام يتحدى: (ص: ١٣٨).

وقد حاول بعض الناس إنكار هذه الحقيقة، حيث كتب أحد الأدباء في العدد الأسبوعي لمجلة العصور الصادر في فبراير/شباط سنة ١٩٣٠م تحت عنوان «استفتاء» وجاء في مقاله: «جاء في القرآن الكريم: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾[(١)]، وقد دل العلم الصحيح على أن السماء غير مزيّنة بمصابيح، بل هي فضاء غير متناه، تناثرت فيه كرات عظيمة هائلة الأبعاد، ومنها ما يستمدّ ضوءه من غيره، ومنها ما هو ملتهب كشمسنا، فهل الاعتقاد بأنها ليست مصابيح مخالف للدين؟»[(٢)].

«ونقول لهذا، بل هو مخالف للحواس أيضاً وليس للدين فحسب، وأينا لم ينظر إلى السماء في ليلة مظلمة وقد انتثرت فيها النجوم وأطل من بينها وجه القمر فلم تأخذ بلبه، وكم تغنى في هذا المنظر الشعراء وأبدع فيه الأدباء، وكم اهتدى بهذا المنظر رجل تأمل وتفكر في هذا الخلق البديع، فلم يجد بداً من الإذعان والاعتراف بأن هذا لا يكون إلا من الخلّاق العليم»[(٣)].

وما أحسن قول قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية: «خلق الله هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تكلف فيها بغير ذلك فقد أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به»[(٤)].

١٩ ـ وكتب في نفس المقال: «وجاء في القرآن الكريم ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ۝١١﴾[(٥)]، وقد أثبت العلم أن السماء لا أبواب لها، وأن الماء إنما يتساقط على الأرض بعد أن يتكاثف سحاباً وبعد أن يعلو متبخراً من مياه الأرض. فهل هذا الاعتقاد تجديف؟ وهل يجب أن نعتقد أن للسماء أبواباً من فوقها بحار، إذا فتحت انهمر المطر، وإذا أقفلت أمسك عن الانهمار؟»[(٦)].

---

(١) سورة الملك، من الآية: (٥).
(٢) ذيل الملل والنحل للشهرستاني، تأليف محمد سيد كيلاني: (ص: ١٠١).
(٣) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٣/ ١١١٥).
(٤) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب في النجوم، (٦/ ٣٤١). رواه تعليقاً. وقال الحافظ: «وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عنه به». وانظر: التفسير الصحيح: (٤/ ٥١٥).
(٥) سورة القمر، الآية: (١١).
(٦) ذيل الملل والنحل: (ص: ١٠١).

والرجل في تفسيره الخاطئ هذا يجهل اللغة والبلاغة. أما اللغة فاعتقاده أن المراد بالسماء: السماء حقيقة، وإنما المراد بها العلوّ والارتفاع وهو الجو هنا، وهو مقر السحاب. أما جهله البلاغة فإن في الآية استعارة تمثيلية بتشبيه تدفق المطر من السحاب بانصباب أنهار انفتحت لها أبواب السماء وشق لها أديم الخضراء[1].

أهم الكتب المغرقة في التفسير العلمي:

١ ـ **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، لطنطاوي جوهري.

٢ ـ **كشف الأسرار النورانية القرآنية**، لمحمد بن أحمد الإسكندراني.

٣ ـ **الكون والإعجاز العلمي للقرآن**، للدكتور منصور حسب النبي.

٤ ـ **الإعجاز العددي للقرآن الكريم**، لعبد الرزاق نوفل.

٥ ـ **مع الطب في القرآن الكريم**، لعبد الحميد دياب والدكتور أحمد قرقوز.

٦ ـ **القرآن ينبوع العلم والعرفان**، لعلي فكري.

٧ ـ **التفسير العلمي للآيات الكونية في القرآن**، لحنفي أحمد.

وغالب هذه الكتب تستخرج العلوم الحديثة من الآيات القرآنية مثل:

علم الطب والصيدلية، والصحة، والتاريخ الطبيعي، والحيوان، والنبات، والمعادن، والكيمياء، وعلم طبقات الأرض الجيولوجيا، والطبيعة، والهواء، والماء، والنار، والحرارة، والصوت، والنور، والكهرباء، والمغناطيسية، واللاسلكي (الراديو والتليفزيون)، والفلك، والجغرافيا، والفنون الحربية، والصناعة والتجارة، والرياضيات، والهندسة وغيرها من العلوم المستجدة.

«ولا شك أن هذا المنهج الذي انتهجه أصحاب نزعة التفسير العلمي في اشتمال القرآن على هذه العلوم والفنون هو منهج غريب وبعيد عن مقصد القرآن وهدايته؛ لأن هذه العلوم والفنون والصنائع والآلات التي ذكروها وجعلوها من العلوم التي احتواها القرآن لم يكن المقصود في ورودها في القرآن وروداً عابراً

---

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (٥/ ٢١٤)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان: (٨/ ١٧٥)، ومحاسن التأويل للقاسمي: (١٥/ ٥٥٩٨).

اقتضاه المقام في ذكر قصة أو عظة وعبرة، أو الإشارة إليها في آيات القرآن تقريراً أنها علوم ومعارف وفنون أنزل القرآن بمسائلها وقضاياها وموضوعاتها لتبحث في تفسيره كما تبحث في مصانعها ومعاملها بآلاتها ووسائلها التجريبية الخاصة؛ لأن ذلك مما لا ينبغي أن يكون مما يعرض له القرآن»[(١)].

درس الدكتور فهد الرومي معظم هذه المؤلفات دراسة مفصلة مشيراً إلى بعض نماذج للتفسير العلمي فيها وبعض الردّ عليها[(٢)].

وأتى بخلاصة رأيه في هذه المؤلفات مجموعة مقترحاً لتأليف كتاب مستقل في التفسير العلمي المقبول، بقوله:

«وبنظرة عجلى على هذه المؤلفات لمن أراد أن يتصفحها يدرك أننا بحاجة في هذا العصر لمؤلف في التفسير العلمي التجريبي تؤلفه مجموعة من العلماء في الشريعة، وفي التفسير، وفي اللغة، وفي العلوم الحديثة، يجتمعون ويقررون ما يوافق الحقائق القرآنية ذات الدلالة الصريحة، ويضمون إليها الحقائق العلمية الثابتة التي قرّ قرارها وأمن ثبوت زيفها وبطلانها. يثبتونه لا على أنه تفسير وإنما كشاهد وزيادة بيان لمعاني الآية ومدلولاتها.

وإنما ألجأني إلى هذا أني نظرت إلى هذه المؤلفات الموجودة فوجدتها إما لعالم في الشريعة يخطئ في العلوم الحديثة فيثبت ما لم يثبت، وإما لعالم في العلوم الحديثة يجهل أصول التفسير ولا يدري من أمرها شيئاً، فيحمل الآية ما لا تحتمل ويوجهها إلى ما لا تتجه إليه.

حذراً من هذا وخشية من ذلك، اتجهت إلى هذا الاقتراح، ولعل الله يهيئ لهذه الأمة من يحققه، إنه سميع مجيب»[(٣)].

○○○○○

---

(١) الفرقان والقرآن، للشيخ خالد العك: (ص: ٤٠٥) بتصرف.
(٢) وللتفصيل انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٢/ ٦٠٥ ـ ٧٠٢).
(٣) المصدر السابق: (٢/ ٧٠٢).

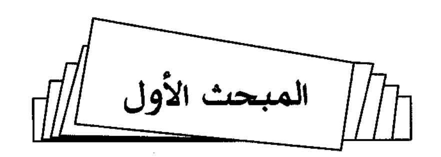
الفصل السابع

إنشاء معان ومعتقدات ثم التكلف في حمل ألفاظ القرآن الكريم عليها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء في ذم من يحمل النصوص الشرعية على معتقدات مسبقة ليس لها دليل

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية



أقوال العلماء في ذم من يحمل النصوص الشرعية على معتقدات مسبقة ليس لها دليل

إنشاء معان ومعتقدات، ابتداع آراء وإحداث مذاهب، اختراع أفكار وإيجاد نظريات غير مستمدة من الوحي ثم البحث عن النصوص من الكتاب والسنة لتعضيد تلك المسبقات الفكرية، والتحفظات الذهنية، والموروثات العقلية المظنونة وتأييدِها، طريقة من طرق أهل البدع في التفسير قديماً وحديثاً.

وهذا المنهج يسبب إلى التكلف في حمل النصوص القرآنية على ما لا تحتمله لا لغةً ولا شرعاً، ومن ثم نلاحظ تفاسير خاطئة ليس لها دليل صحيح ولا مستند شرعي، بل يكون مبناها على الهوى والتعصب والتعنت والتكلف في حمل الآيات على افتراضات مسبقة.

وقد ذم أهل العلم هذا المنهج التفسيري الخاطئ بأقوالهم المتعددة وعباراتهم المتنوعة:

١ ـ أشار الإمام **ابن قتيبة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى منهج أهل البدع والأهواء في التفسير قائلاً:

«وفسّروا القرآن بأعجب تفسيرٍ يريدون أن يردّوه إلى مذاهبهم، ويحملوا التأويل على نحلهم»[١].

٢ ـ ومن ذلك قول **شيخ الإسلام** حيث وضّح طريقة أهل الضلال في التفسير، الذين يعتقدون في قرارة أنفسهم عقائد وأفكار لم تكن مستفادة من

(١) تأويل مختلف الحديث له: (ص: ٤٦).

الكتاب، ولا مستوحاة من السنة ثم يتقَوَّلون على الله بلا علم، فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«... يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه... وهذه الطريق يشترك فيها جميع أهل البدع الكبار والصغار، فهي طريقة الجهمية والمعتزلة ومن دخل في التأويل من الفلاسفة والباطنية الملاحدة»[1].

وقال: «... وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك: أن يبتدع بدعة برأي رجال وتأويلاتهم، ثم يجعل ما جاء به الرسول ﷺ تبعاً لها، ويحرف ألفاظه، ويتأول على وفق ما أصلوه.

وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول ﷺ، ولا يتلقون الهدي منه، ولكنهم ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حجة لا عمدة، وما خالفهم تأولوه.. أو فوضوه»[2].

ورأى شيخ الإسلام حمل المفسِّر النصوص القرآنية على معان ومذاهب يعتقدها ويميل إليها، أو على مقررات فكرية مسبقة، عاملاً رئيسياً من عوامل الاختلاف والانحراف في التفسير، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما **النوع الثاني** من سبب الاختلاف وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان...

أحدهما: قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها...

فهؤلاء راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.. ثم هم يغلطون كثيراً في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة كما يغلطون كثيراً في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن..

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٣٥٥، ٣٥٦). (٢) المصدر السابق: (١٧/ ٤٤٤).

وهم **صنفان**: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به. وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً فيكون خطؤهم فيه في الدليل لا في المدلول.. فالذين أخطأوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة كسلف الأمة وأئمتها.

و[هؤلاء] عمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه.

ومن هؤلاء فرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة وغيرهم. وهذا كالمعتزلة مثلاً فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم...

والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم..

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم، يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير. وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة فإن ذلك يدخل في القسم الأول وهو: الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً»[1].

صور الانحراف التفسيري الأربع:

٣ ـ لخّص الشيخ **خالد عبد الرحمن العك** كلام شيخ الإسلام المذكور أعلاه ـ مشيراً إلى بعض الأمثلة ـ بقوله:

---

(١) مقدمة في أصول التفسير: (ص: ٨٣ ـ ٩٢) بتحقيق محمود نصّار، باختصار وتصرف قليل.

«وإذا تفحصنا الاتجاهات المنحرفة في التفسير، نراها ترجع إلى عوامل ثلاثة:

.... **الثاني**: أن يعتقد المفسر معنى من المعاني، ثم يريد أن يحمل ألفاظ القرآن الكريم على ذلك المعنى الذي يميل إليه ويعتقده...

والخطأ الذي يرجع إلى هذا العامل يقع في أربع صور:

الصورة الأولى:

أن يكون المعنى الذي يريده المفسِّر صواباً غير أن لفظ القرآن لا يدل عليه ولا يُراد منه، وهذه الصورة تنطبق على كثير من تفاسير الصوفية والوعاظ الذين يفسرون القرآن بمعان صحيحة في ذاتها، لكنها غير مرادة في النص، وإن كان المعنى الظاهر لا ينافيها، وذلك مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير، فمثلاً عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم﴾[1]، نجده يقول ما نصه: «أي: اقتلوا أنفسكم بمخالفة هواها، ﴿أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم﴾ أي: أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم...»[2].

الصورة الثانية:

أن يكون المعنى الذي يريده المفسّر صحيحاً، لكن ظاهر النص لا يحتمله، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير بعض الصوفية الذين يفسرون القرآن بمعان إشارية صحيحة في حد ذاتها، ومع ذلك فإنهم يقولون: إن المعاني الظاهرة للآية غير مرادة، وتفسير هؤلاء أقرب ما يكون إلى تفسير الباطنية، ومن ذلك ما فسر به سهل التستري قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[3] حيث يقول ما نصه: «لم يرد الله معنى الأكل في الحقيقة، وإنما أراد معنى مساكنة الهمة لشيء هو غيره...»[4].

---

(١) سورة النساء، من الآية: (٦٦). (٢) تفسير السلمي: (ص: ٤٩).
(٣) سورة البقرة، من الآية: (٣٥).
(٤) تفسير التستري: (ص: ١٦)، وانظر: الموافقات: (٤/ ٢٤٥).

الصورة الثالثة:

أن يكون المعنى الذي يريده المفسِّر خطأً، وهو مع هذا يحمل عليه لفظ القرآن، مع أنه لا يدل عليه ولا يُراد منه، وهذه الصورة تنطبق على ما ذكره بعض المتصوفة من المعاني الباطلة، وذلك كالتفسير القائم على وهمِ وحدة الوجود، وهذه الصورة تنطبق على التفسير المنسوب لابن عربي الذي يزعم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨﴾[(١)] ما نصه: «واذكر اسم ربك الذي هو أنت، أي: اعرف نفسك ولا تنسها، فينسك الله...»[(٢)].

الصورة الرابعة:

أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته خطأً بيناً، وهو مع هذا يسلب لفظ القرآن ما يدل عليه ويراد به، ويحمله على ذلك الخطأ تعمداً، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير أهل البدع والمذاهب الباطلة من الغلاة والمتعصبين، كتفسير بعض الغلاة المتعصبين (الجبت والطاغوت) بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ونجدهم تارة يحتالون على صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى متكلف غير مقبول ولا معقول، وذلك إذا أحسّوا أن نص القرآن يصادم مذهبهم الباطل، كما فعل بعض المعتزلة في تفسير قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[(٣)]، حيث فسّرها بمعنى: «ناظرة نعمة ربها»[(٤)]، وذلك كله ليصرف الآية عما لا يأتي في مذهبه»[(٥)].

٤ ـ جعل الإمام **الشاطبي** حملَ الدليل على وفق غرض معين من شأن أهل الزيغ، حيث قال رحمه الله: «فاعلم أن أخذ الأدلة على الأحكام يقع في الوجود على وجهين:

---

(١) سورة المزمل، الآية: (٨). (٢) تفسير ابن عربي: (٢/٣٥٢).
(٣) سورة القيامة، الآيتان: (٢٢ ـ ٢٣). (٤) أمالي السيد المرتضى: (١/٢٨).
(٥) أصول التفسير وقواعده: (ص: ٢٢٧ ـ ٢٢٩). وانظر: الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها: (ص: ١٨ ـ ٢١)، والتفسير والمفسرون: (١/٢٨١ ـ ٢٨٣) كلاهما للدكتور الذهبي، حيث ذكر فيهما مثل هذا الكلام ويبدو أن الشيخ خالد اقتبسه منهما أو من أحدهما.

. . . **والثاني**: أن يؤخذ مأخذ الاستظهار على صحة غرضه في النازلة العارضة، بأن يظهر في بادئ الرأي موافقة ذلك الغرض للدليل من غير تحر لقصد الشارع، بل المقصود منه تنزيل الدليل على وفق غرضه، وهذا الوجه هو شأن اقتباس الزائغين الأحكام من الأدلة. . .

وأهل الوجه الثاني يحكّمون أهواءهم على الأدلة حتى تكون الأدلة في أخذهم لها تبعاً»[١].

قاعدة منهجية في التفسير:

٥ ـ قرّر **شارح العقيدة الطحاوية** رَحِمَهُ اللَّهُ قاعدة جليلة في تفسير نصوص الكتاب والسنة وتوضيحها حيث قال ـ في معرض ردّه على بعض أهل البدع ـ:

«. . . فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد. . . ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله ﷺ، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيِّرين، بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله، إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهةً مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول ﷺ قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه ردَّ»[٢].

٦ ـ ولقد بيّن **سيد قطب** عن قاعدة منهجية في تفسير النصوص القرآنية متمثلة في عدم جواز حمل الآيات على اعتقادات سابقة، وذلك بمناسبة نقده لمنهج مدرسة الأستاذ محمد عبده العقلية في التفسير، حيث قال:

«إن هنالك قاعدة مأمونة في مواجهة النصوص القرآنية ـ لعل هنا مكان تقريرها ـ إنه لا يجوز لنا أن نواجه النصوص القرآنية بمقررات عقلية سابقة. لا مقررات عامة، ولا مقررات في الموضوع الذي تعالجه النصوص. بل ينبغي أن

(١) الموافقات: (٣/ ٢٩٠ ٢٩١) باختصار.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

نواجه هذهِ النصوص لنتلقى منها مقرراتنا. فمنها نتلقى مقرراتنا الإيمانية، ومنها نكّون قواعد منطقنا وتصوراتنا جميعاً، فإذا قررت لنا أمراً فهو المقرر كما قررته»[١].

وذكر أن تنزيل النصوص القرآنية على المقررات السابقة في الذهن سبب الخطأ في التفسير، حيث قال ـ في معرض ردّه على بعض التفاسير المنحرفة لآيات ورد فيها ذكر الملائكة، والجن، والشياطين ـ:

«. . . فسبب هذا عندهم أنهم يجيئون إلى القرآن بتصورات مقررة سابقة في أذهانهم، أخذوها من مصادر أخرى غير القرآن. ثم يحاولون أن يفسروا القرآن وفق تلك التصورات السابقة المقررة في أذهانهم من قبل، ومن ثم يرون الملائكة تمثيلاً لقوة الخير والطاعة، والشياطين تمثيلاً لقوة الشر والمعصية، والرجوم تمثيلاً للحفظ والصيانة. . إلخ؛ لأن في مقرراتهم السابقة ـ قبل أن يواجهوا القرآن ـ أن هذه المسميات: الملائكة، والشياطين، والجن، لا يمكن أن يكون لها وجود مجسم على هذا النحو، وأن تكون لها هذه التحركات الحسية، والتأثيرات الواقعية!!

من أين جاؤوا بهذا؟ من أين جاؤوا بهذه المقررات التي يحاكمون إليها نصوص القرآن والحديث؟»[٢].

وأشار إلى الطريق الأمثل والمنهج الأتقن في تدبر القرآن وتفسيره قائلاً:

الطريق الأمثل في فهم القرآن وتفسيره:

«إن الطريق الأمثل في فهم القرآن وتفسيره، وفي التصور الإسلامي وتكوينه أن ينفض الإنسان من ذهنه كل تصور سابق، وأن يواجه القرآن بغير مقررات تصورية، أو عقلية، أو شعورية سابقة، وأن يبني مقرراته كلها حسبما يصور القرآن والحديث حقائق هذا الوجود»[٣].

وقال في موضع آخر ـ متحدثاً عن قيمة العقل البشري ووظيفته ودوره في القضايا الإيمانية ـ:

---

(١) في ظلال القرآن: (٦/ ٣٩٧٩).
(٢) المصدر السابق: (٦/ ٣٧٣٠).
(٣) نفس المصدر السابق.

«والمنهج الصحيح في التلقي عن الله، هو ألا يواجه العقل مقررات الدين الصحيحة ـ بعد أن يدرك المقصود بها ـ بمقررات له سابقة عليها، كونها لنفسه من مقولاته المنطقية أو من ملاحظاته المحدودة أو من تجاربه الناقصة. إنما المنهج الصحيح أن يتلقى النصوص الصحيحة، ويكّون منها مقرراته هو، فهي أصح من مقرراته الذاتية... وليس للعقل أن يقول ـ بعد أن يفهم مدلول النصوص والمقررات التي تنشئها ـ إنني لا أجد هذا في مقرراتي، أو في علمي، أو في تجاربي، فكل ما يبلغه العقل في هذا معرض للخطأ والصواب. وما قرره الله سبحانه لا يحتمل إلا الحق والصواب»[(١)].

٧ ـ قال الدكتور **عبد الرحمن الزنيدي** ـ أحد الباحثين المعاصرين ـ:

«... وهكذا درس نصوص الشريعة، ينبغي أن يتلقى منها مقرراتها كما جاءت فيكون تلميذاً بين يديها لا يتقدم عليها كما هو شأن غير المسلم وغير طالب الحق.

إن من أسباب انحراف الفهم في دراسة النصوص الشرعية، هو أن بعض المسلمين ينفعل بواقع معين أو منهج فكري في عصر من العصور فيستولي على مشاعره ويأخذ منه موقفاً معيناً:

إما بالقبول والإعجاب والتحمس لنشره.

أو بالرفض والمناوأة والتحمس لرده.

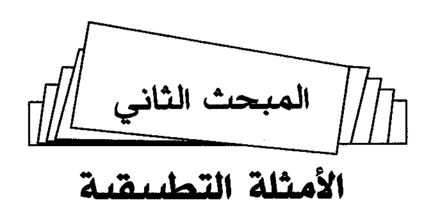
ثم يأتي الباحث للنصوص بهذه المسبقات الفكرية ليوجّه النصوص؛ كي تخدم موقفه الذي تبناه بتأثير من خارج هذه النصوص»[(٢)].

ooooo

---

(١) المصدر السابق: (٢/٨٠٧ ـ ٨٠٩).

(٢) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر، للدكتور عبد الرحمن الزنيدي: (ص: ٤٣٢).



الأمثلة التطبيقية

قد كثر وقوع المفسرين من أهل البدع في هذا الأمر الذي هو أهم أسباب الخطأ في التفسير، بحيث إنهم حمّلوا النصوص القرآنية على مسبقاتهم العقدية أو على ما لا يتعارض مع عقائدهم ومذاهبهم. كما أنهم أوجبوا تأويل كل آية من آيات القرآن تتعارض مع ما وصلت إليها آراؤهم وأفكارهم، ليطابقوها على المعاني والمفاهيم التي أرادوا إثباتها، وكثيراً ما حمّلوا النصوص القرآنية على ما لا تتضمنه من المعاني المتكلّفة ليدفعوا بها معارضاً أو ليؤيدوا بها رأياً.

منشأ الانحرافات العقدية والتفسيرية:

ما من نحلة من نحل أهل البدع، وما من طائفة من طوائف أهل الأهواء إلا وهم ركبوا الصعب، وارتكبوا الخطأ، واقترفوا الغلط بحمل الآيات القرآنية على معاني تؤيد باطلهم. وخير شاهد على ذلك تفاسيرهم التي ألفوها على أصول معتقداتهم ومبادئ مذاهبهم.

فـ «هؤلاء جعلوا هذه الألفاظ المبتدعة المجملة أصلاً أمروا بها، وجعلوا ما جاء به الرسول من الآيات والأحاديث فرعاً يعرض عنها ولا يتكلم بها ولا فيها، فكيف يكون تبديل الدين إلا هكذا؟»[1].

كم من معتقد باطل، وفكر فاسد، ورأي زائف حاول أصحابُه أن يبحثوا

---

(١) التسعينية في الرد على من قال بالكلام النفسي، لابن تيمية: (١/ ١٧٥).
ملحوظة: يعود سبب تسمية هذا الكتاب بـ «التسعينية» إلى الوجوه التي أبطل بها شيخ الإسلام دعوة القول: إن كلام الله معنى قائم بالنفس بنحو من تسعين وجهاً على جهة التغليب، وإلا فالكتاب تضمن وجوهاً أخرى ردّ بها شيخ الإسلام على مسائل أخرى.
انظر: مقدمة تحقيق الكتاب: (١/ ٥٨).

عن مستنده، وأن يجدوا حجته من نصوص الكتاب والسنة وهي تعارضه بكل جلاء ووضوح؟

فليست بدعة الخوارج، والرفض، والتجهم، والتشيع، والتصوف، والقدر إلا ولأصحابها تكلفات وتمحلات لحمل النصوص على بدعهم ومصطلحاتهم الزائفة، وبذلك وقعوا في بلايا عظيمة، وشرور جسيمة، ورزايا أثيمة من التحريف، والافتراء، والكذب، والخيانة العلمية، والتقول على الله بغير علم، والقول في كتابه ﷻ بلا دليل.

أصول المعتزلة الخمسة ومبادئ أهل البدع الأخرى أمور محدثة في الدين لم يدل عليها الكتاب والسنة ولم يقرها الصحابة ﷺ ولا التابعون لهم بإحسان. ولكن تكلف أصحابُها بحمل النصوص عليها، وفي أمثال هؤلاء قال شيخ الإسلام:

«... فقد أخذوا العبارات القرآنية والسنية، فجعلوا يضعون لها معاني توافق معتقدهم، ثم يخاطبون بها ويجعلون مراد الله تعالى ورسوله ﷺ من جنس ما أرادوه»[(١)].

نسأل الله أن يجنبنا «ركوب هذه الطريقة المنعرجة التي لا يؤمن العنت على راكبها والانقطاع على سالكها»[(٢)].

وإليك الآن بعض النماذج:

حمل الآية على الاعتقاد بإيجاب الأصلح على الله ﷻ:

من أصول المعتزلة الخمسة: العدل، وهو القول بإيجاب الأصلح على الله، ومعناه أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، فلا يجوز لله ـ حسب زعمهم ـ أن يريد شيئاً إلا وفيه مصلحة للعباد حتماً[(٣)]، وذلك نتيجة قولهم بالحسن والقبح

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد: (ص: ٢٣٥) بتحقيق الشيخ الدكتور موسى الدويش.

(٢) صون المنطق: (ص: ٩٥).

(٣) انظر في ذلك: المغني للقاضي عبد الجبار المعتزلي: (١/ ٣٣)، والملل والنحل للشهرستاني: (١/ ٤٥).

العقليين[١]، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، وإنما هم خلقوا أفعالهم[٢].

١ ـ حمل الزمخشري على هذا الاعتقاد قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾[٣] حيث قال ـ عند تفسيره للآية ـ:

«غُلف جمع أغلفة أي هي خلقةٌ وجبلة مغشاة بأغطية لا يتوصل إليها ما جاء به محمد ﷺ ولا تفقهه، مستعار من الأغلف الذي لم يختن كقولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾[٤]، ثم ردّ الله أن تكون قلوبهم مخلوقةً كذلك؛ لأنها خلقت على الفطرة والتمكن من قبول الحق بأن الله لعنهم وخذلهم بسبب كفرهم فهم الذين غلفوا قلوبهم بما أحدثوا من الكفر الزائغ عن الفطرة، وتسببوا بذلك لمنع الألطاف التي تكون للمتوقع إيمانهم وللمؤمنين»[٥].

وعلّق ابن المنير على قول الزمخشري: «ثم ردّ الله أن تكون قلوبهم مخلوقة. . .» بقوله:

«وهذا من نوائب الزمخشري على تنزل الآيات على عقائدهم الباطلة وأنى له ذلك في الكتاب العزيز الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٦]؟ ألا تراه كيف أخذ من ردّ الله على هذه الطائفة أن تكون قلوبهم مخلوقة على الكفر، إن الكفر والامتناع من قبول الحق هم خلقوه

---

(١) معنى الحسن والقبح العقليين عند المعتزلة: أن العقل يُدرك الحسن والقبح، فهو يُحسِّن ويُقبِّح، ومن هذا المنطلق مجّدوا العقل أكثر من مكانته وأكرموه فوق مرتبته بحيث جعلوا ما أدركته عقولهم أصلاً قاطعاً، وجعلوا النصوص الشرعية تابعة له، فالحسن ما حسّنته عقولهم والقبيح ما قبحته عقولهم، والشرع عندهم إنما هو كاشف عن حكم العقل.
انظر: المصدرين السابقين إضافة إلى مجموع الفتاوى: (٨/٤٢٨، ٤٣١)، ومفتاح دار السعادة: (٢/٥٧، ٥٩).

(٢) وللرد المفصل على هذا اعتقاد الباطل انظر: منهاج السنة: (١/٤٦٢ ـ ٤٦٣)، واقتضاء الصراط المستقيم: (ص: ٤٠٩ ـ ٤١٠) كلاهما لابن تيمية.

(٣) سورة البقرة، الآية: (٨٨).

(٤) سورة فصلت (حم السجدة)، من الآية: (٥).

(٥) الكشاف: (١/٨٠، ٨١).

(٦) سورة فصلت، من الآية: (٤٢).

لأنفسهم تمهيداً لقاعدتهم الفاسدة في خلق الأعمال. وسبيل الرد عليه أن الله تعالى إنما كذّبهم وردّ عليهم في ادعائهم عدم الاستطاعة للإيمان وسلب التمكن وعللوا ذلك بأن قلوبهم غلف وصدق الله ورسوله ﷺ في أنه إنما خلقهم على الفطرة والتمكن من الإيمان والتأتي والتيسر له، وإنما هم اختاروا الكفر على الإيمان فوقع اختيارهم الكفر مقارناً لخلق الله تعالى إياه في قلوبهم بعد ما أنشأهم على الفطرة فقيام حجة الله تعالى عليهم بأنه خلقهم متمكنين من الإيمان غير مقسورين على الكفر. وذلك لا ينافي توجيه أهل السنة في اعتقاد أن الله تعالى خالق ذلك في قلوبهم على وفق اختيارهم. هذا هو الحق الأبلج والصراط الأبهج والله الموفق»[1].

ومذهب أهل السنة والجماعة في هذه القضية أنهم لا يوجبون على الله شيئاً إلا ما أوجبه ﷻ على نفسه تفضلاً منه وتكرماً كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[2].

قال شيخ الإسلام: «وأما الإيجاب عليه ﷻ والتحريم بالقياس على خلقه، فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أن سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً»[3].

تأويلات خاطئة ومفاهيم بعيدة المعنى:

٢ ـ فسّر بعض غلاة الصوفية قول الله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ﴾[4] بمعنى بعيد كل البعد عن مراد الله ﷻ، حيث زعم ذلك القائل أن معناه: «من ذل»، أي من الذل. وأن «ذي» من «الذي» يقصد بها النفس.

وأن قوله: «يشف» المأخوذ من «يشفع» جواب «مَن» من الشفاء.

وأن قوله: «عُ» المأخوذ من كلمة «يشفع» فعل أمر من الوعي[5].

---

(١) الانتصاف بحاشية الكشاف: (١/ ٨١، ٨٢).

(٢) سورة الأنبياء، من الآية: (٢٣).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم: (ص: ٤٠٩).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (٢٥٥).

(٥) انظر: التحبير: (ص: ٣٢٦)، والإتقان: (٢/ ١٨٤) طبعة قديمة.

فيكون المعنى على هذا التحريف والتكلف: من ذل ذي ـ أي النفس ـ يشفَ فعُوا. وغلطه واضح جداً.

٣ ـ فسّر أحد المفسرين من الرافضة قول الله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ۝٤١﴾[(١)].

بناء على ما اعتقده دون نظر إلى دليل، أو قرينة، أو سياق يدل على تفسيره، فقال: «فإما نذهبن بك يا محمد ﷺ من مكة إلى المدينة فإنا رادوك إليها ومنتقمون منهم بعلي بن أبي طالب»[(٢)].

٤ ـ تعسّف أحد المنتسبين إلى العلم في تطبيق قول الله تعالى: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[(٤)] على جواز الخروج للدعوة والتبليغ بأيام معينة ومحددة، منها ثلاثة أيام وأربعون يوماً كما هو منهج بعض الصوفية المعاصرين للخروج في سبيل الله حسب زعمهم[(٥)].

ويندرج تحت هذه الأمثلة معظم تأويلات الصوفية، والباطنية، والفلاسفة، والمعتزلة الذين فسروا الآيات القرآنية حسب مسبقاتهم الفكرية ونظرياتهم المظنونة المقدَّمة على دراسة نصوص الكتاب والسنة وفهمها، وهي التي تخالف شرع الله تعالى وشريعة نبيه ﷺ. وقد سبق شيء من ذلك في عدة مواضع من هذه الرسالة[(٦)]. بالإضافة إلى ما سبق من الأمثلة في المبحث الثاني عند ذكر كلام الشيخ خالد العك. لهذا وذاك لم أُطل في سرد الأمثلة هنا مكتفياً بما تقدم ومجتنباً التكرار.

قاعدة أصولية وتفسيرية:

قرّر علماء الأصول أنه «إذا حمل حامل آية من كتاب الله، أو لفظاً من

---

(١) سورة الزخرف، الآية: (٤١).
(٢) نور الثقلين: (٤/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤).
(٣) سورة هود، من الآية: (٦٥).
(٤) سورة الأعراف، من الآية: (١٤٢).
(٥) للرد المفصل على هذا الاستدلال انظر: القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ للشيخ حمود التويجري:
(٦) انظر: مبحث التمسك بالتأويل الفاسد، ومبحث تحريف الأدلة عن مواضعها، ومبحث تأويلات الصوفية والباطنية النظرية والإشارية على سبيل المثال .

ألفاظ رسول الله ﷺ على أمثال هذه المحامل، وأزال الظاهر الممكن إجراءه لمذهب اعتقده، فهذا لا يقبل»[١].

ولو أنهم جعلوا نصوص الكتاب والسنة أساساً للبحث والتفكير، ومرجعاً لحل النزاع والخلاف، وجعلوا أفكارهم ونظرياتهم واصطلاحاتهم تابعة لها، لمَا وقعوا فيما وقعوا فيه من الأخطاء التفسيرية، والانحرافات العقدية، والتخبطات الفكرية. نسأل الله السلامة منها.

«وعلى هذا فإن المسلك السليم لطالب فهم النصوص الشرعية، أن يتجنب تكييف النصوص الشرعية وفق مصطلحات عصره ومناهج التفكير الرائجة في وقته، وأن يعود إلى لغة هذه النصوص، في وضعها الاجتماعي «العرفي» الذي تنزلت فيه هذه النصوص، فيدرس هذه اللغة ثم يفهم النصوص في ضوئها»[٢].

وما أحسن كلام شيخ الإسلام في التفريق بين التعامل مع نصوص الكتاب والسنة وبين غيرها، فقال رحمه الله: «على الناس أن يجعلوا كلام الله ورسوله ﷺ هو الأصل المتبع المقتدى به سواء علموا معناه أو لم يعلموه فيؤمنون بلفظ النصوص وإن لم يعرفوا حقيقة معناها. وأما سوى كلام الله ورسوله فلا يجوز أن يجعل أصلاً بحال، ولا يجب التصديق بلفظ له حتى يفهم معناه، فإن كان معناه موافقاً لما جاء به الرسول كان مقبولاً، وإن كان مخالفاً كان مردوداً، وإن كان مجملاً مشتملاً على حق وباطل لم يجز إثباته - أيضاً - ولا يجوز نفي جميع معانيه، بل يجب المنع من إطلاق نفيه وإثباته...»[٣].

فهذا الكلام القيّم لا شك أنه بمثابة قاعدة متينة وضابطة قوية في تأصيل هذا المنهج الرصين والمسلك القويم الذي يحمي المفسر والباحث في الموضوعات القرآنية، عن الوقوع في كثير من الخطأ والانحراف.

---

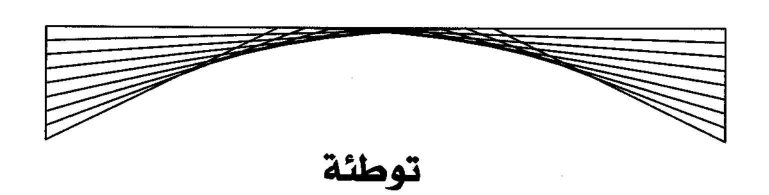
(١) البرهان في أصول الفقه للجويني: (١/٣٥٦).
(٢) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في الوقت الحاضر: (ص: ٤٣٨).
(٣) التسعينية: (١/١٧٥). وانظر: طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي: (ص: ٤١).



الباب الرابع

القصور في بعض الشروط اللازمة للتفسير





توطئة

من المعلوم أن لكل علم من العلوم ولكل فن من الفنون شروطاً وضوابط لا بدّ من أخذها عند الاشتغال به، وعند عدم تطبيقها يحصل الخلل ويظهر الانحراف في ذلك العمل العلمي.

«لا بدّ أن يكون مع الإنسان أصول كليّة ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم»[١].

وعلم التفسير من أجلّ العلوم الإسلامية وأهمها وأعظمها شأناً وفضلاً، فكيف يُعرض عن شروطه الأساسية وقواعده الضرورية التي قررها أهل العلم للوصول إلى مراد الله ﷻ على الوجه المطلوب واللائق به!

وهناك شروط وضوابط لتأصيل المنهج الصحيح ووضع الطريق المستقيم لتفسير القرآن الكريم يجب توفيرها ولا يجوز إهمالها وإهدارها بحال من الأحوال، منها ما يتعلق بطريقة التفسير ومنهجه الذي يلزم السير عليه، ومنها ما يتعلق بأوصاف المفسِّر العلمية والعقدية[٢].

وذكرت في هذا الباب أن العدول عن تطبيق أهم الشروط اللازمة للتفسير ـ من كلا النوعين ـ يُلوّث وجه التفسير المشرق، ويُكدّر صفاءه، ويُفسد بهاءه بتغيير الحقائق وتبديل المعاني وقلب المفاهيم. والقصور في تطبيق هذه الشروط يأتي بنتائج غير مرضية وتحقيقات غير صحيحة في التفسير، كما أنه يدل على عدم الأهلية في الخوض في مجال التفسير. وفي الباب أربعة فصول:

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٠٣).

(٢) سبقت الإشارة إلى شيء منها في آخر فقرة: «نبذة عن بيان المنهج التفسيري الصحيح السليم من الانحراف» (ص: ٧٣).

الفصل الأول: القصور في تطبيق قواعد الترجيح عند المفسرين

الفصل الثاني: الإعراض عن منهج السلف الصالح في التفسير

الفصل الثالث: الجهل بقواعد اللغة العربية.

الفصل الرابع: الابتعاد عن فهم مقاصد نزول القرآن وأهدافه الأصلية

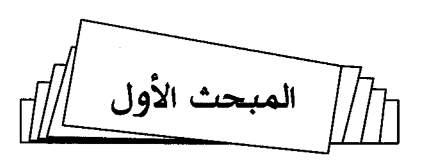
الفصل الأول

القصور في تطبيق قواعد الترجيح عند المفسرين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم قواعد الترجيح وأهميتها في التفسير

المبحث الثاني: بعض قواعد الترجيح والأمثلة عليها



المبحث الأول

مفهوم قواعد الترجيح

أولاً: تعريف القاعدة:

أ ـ القاعدة لغة:

أصل الأُسِّ، وجمعها: قواعد، وهي الأساس، وقواعد البيت: أساسه، وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾[١]. وفيه أيضاً قول الله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾[٢].

والقواعد: أساطين البناء التي تَعمده[٣].

ب ـ القاعدة اصطلاحاً:

هي الأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات كثيرة تُفهم أحكامها منه[٤].

وقيل غير ذلك بألفاظ متقاربة أخرى[٥].

ثانياً: تعريف الترجيح:

أ ـ الترجيح لغة:

يدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشيء إذا رَزَن، وهو من الرجحان. ورجح الميزانُ يرجَح رُجحاناً: مَالَ[٦].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (١٢٧). (٢) سورة النحل، من الآية: (٢٦).

(٣) لسان العرب: (٣/ ٣٦١). وانظر: معجم مقاييس اللغة: (٥/ ١٠٩) مادة: (قعد).

(٤) شرح الكوكب المنير: (١/ ٣٠).

(٥) انظر: أصول السرخسي: (٢/ ٢٤٩)، والمحصول: (٢/ ٢/ ٥٢٩).

(٦) انظر: معجم مقاييس اللغة: (٢/ ٤٨٩) ولسان العرب: (٢/ ٤٤٥) مادة: (رجح).

ب ـ الترجيح في اصطلاح الأصوليين:

تقوية أحد الدليلين على الآخر[١].

والمراد به ها هنا: تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل من الأدلة الشرعية أو قاعدةٍ من القواعد التفسيرية التي قررها العلماء، وتضعيفُ أو ردّ ما سواه. فمن القواعد الترجيحية ما يدل على الرجحان، ومنها ما يشير إلى البطلان، ومنها ما تُضعّف بعض الأقوال التفسيرية.

ثالثاً: تعريف المفسِّر[٢]:

هو: من له أهلية تامة يعرف بها معنى كلام الله تعالى المتعبد بتلاوته، قدر الطاقة، وراض نفسه على مناهج المفسرين، مع معرفته جُملاً كثيرة من تفسير كتاب الله، ومارس التفسير عملياً بتعليم أو تأليف[٣].

رابعاً: التعريف بالمركب الإضافي «قواعد الترجيح»:

أ ـ قواعد الترجيح عند المفسرين هي:

ضوابط كلية أو أمور أغلبية يُتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله ﷻ.

ب ـ موضوع القواعد الترجيحية:

موضوعها دراسة أقوال المفسرين المختلفة في تفسير كتاب الله تعالى، والبحث عن أصوبها وأقربها إلى الحق.

ج ـ غايتها:

غاية العلم بقواعد الترجيح هي:

معرفة أصح الأقوال وأولاها بالقبول في تفسير كتاب الله، ومن ثم العمل بها اعتقاداً إن كانت من آيات العقيدة، وعملاً بالجوارح إن كانت من آيات الأحكام العملية، وسلوكاً وأدباً إن كانت من الأخلاق والآداب.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (١٣/ ١٢١)، وشرح الكوكب المنير: (٤/ ٦١٦).

(٢) وقد سبق تعريف التفسير لغة واصطلاحاً في المقدمة: (ص: ٤٩).

(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ٣٣) بتصرف.

وتصفية وتنقية كتب التفسير مما قد علق ببعضها، من أقوال شاذة أو ضعيفة، أو مدسوسة فيها لتأييد مذهب عقدي، أو نصرة حكم فقهي، أو تدعيم رأي ما.

د ـ استمدادها:

من أصول الدين، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، ومن لغة العرب، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية، واستقراء ترجيحات أئمة التفسير[1].

خامساً: أهمية قواعد الترجيح:

إن معرفة قواعد الترجيح عند المفسرين أمر متعين على كل من أراد أن يخوض في مجال التفسير. وفهم هذه القواعد وتطبيقها مما يزيل كثيراً من الإشكالات، ويدرأ معظماً من التعارضات، ويدفع كبيراً من التنازعات التفسيرية. وعدم الإدراك بها وفقد الالتزام بها مدعاة إلى ظهور الخطأ والانحراف في التفسير، فلا يصح لقاصر عن تحصيلها وغافل عن معرفتها أن يقدم على التفسير. فإنه مظنة الخطأ والزلل.

وجماع القول في ذلك أن طلب أصح الأوجه وأقربها إلى الحق في تفسير كلام الله تعالى من أهم مقاصد طلب العلم وتحصيله عامة، ومن أعظم أهداف دراسة التفسير خاصة؛ لما يترتب على ذلك صحة فهم المراد من كلام الله ﷻ؛ فتفسير الآية بما هو راجح أمر لازم حتماً؛ لأنه أقرب إلى الصحة، ولا يسع أحداً أن يعدل عن تفسير الآية بالراجح إلى المرجوح؛ لأنه أبعد عن الصواب.

قال الإمام الطبري: «وكتاب الله ﷻ لا تُوجَّه معانيه، وما فيه من البيان إلى الشواذ من الكلام والمعاني، وله في الفصيح من المنطق والظاهر من المعاني المفهوم، وجه صحيح موجود»[2].

كما قرر أصل المسألة علماء الأصول بتقريرهم وجوب العمل بالراجح، وحكوا إجماع الصحابة على ذلك[3].

---

(١) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ٣٩ ـ ٤٠) بتصرف وزيادة.

(٢) تفسير الطبري: (٧/ ١٠٠) ط: شاكر.

(٣) انظر: المحصول: (٢/ ٢/ ٥٢٩)، وروضة الناظر مع شرحها: (٢/ ٤٥٩)، والبحر المحيط للزركشي: (٦/ ١٣٠).

سادساً: مجال الترجيح:

وقع الخلاف بين المفسرين في تفسير كثير من النصوص القرآنية، منه ما هو اختلاف تضاد ومنه ما هو اختلاف تنوع، وبالجملة لا يخلو هذا الخلاف التفسيري من أحد أربعة أمور:

«إما أن تكون جميع الأقوال محتمَلة في الآية، ومن نصوص الكتاب والسنة ما يشهد لكل واحد منها.

وإما أن تكون الأقوال متعارضة مع بعضها يتعذر حمل الآية عليها جميعاً.

وإما أن تكون الأقوال ليست متعارضة مع بعضها، وإنما يكون بعضها معارضاً لدلالة آيات قرآنية، أو لنصوص صحيحة، أو لإجماع الأمة.

وإما أن تكون الأقوال المختلفة في الآية ليس بينها تعارض ـ لا مع بعضها ولا مع آيات أو أحاديث أو إجماع ـ وهي محتملة، غير أن بعضها أولى من بعض لاعتبارات وقواعد تفسيرية»[1] سيأتي ذكر بعضها في المبحث الآتي ـ إن شاء الله ـ.

فأما النوع الأول من الخلاف وهو ما إذا كان جميع الأقوال محتملةً في الآية ونصوص القرآن والسنة شاهدة لكل واحد منها، فكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾[2].

للمفسرين ثلاثة أوجه من التفسير لهذه الآية، وكل واحد منها له مصداق في كتاب الله تعالى:

الأول: أن المعنى، وهو الله في السموات وفي الأرض، أي وهو الإله المعبود في السموات والأرض؛ لأنه جل وعلا هو المعبود وحده بحق في الأرض والسماء، وعلى هذا فجملة «يعلم» حال، أو خبر، وهذا المعنى يبينه ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾[3]، أي وهو المعبود في السماء والأرض بحق.

---

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ٤٢) بتصرف يسير.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: (٣).

(٣) سورة الزخرف، من الآية: (٨٤).

الوجه الثاني: أن قوله: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ يتعلق بقوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، أي وهو الله يعلم سركم في السموات وفي الأرض. ويبين هذا القول ويشهد له قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(١).

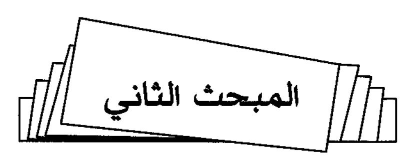
الوجه الثالث: أن الوقف تام على قوله: ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾، وقوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ يتعلق بما بعده، أي يعلم سركم وجهركم في الأرض. ومعنى هذا القول: أنه ـ جل وعلا ـ مستو على عرشه فوق جميع خلقه، مع أنه يعلم سر أهل الأرض وجهرهم لا يخفى عليه شيء من ذلك، يبين هذا القول ويشهد له قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾﴾(٣)، مع قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(٤)، وقوله: ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ﴿٧﴾﴾(٥)(٦).

فمثل هذا الخلاف محتمل، وكل الأقوال فيه حق، ولا يدخله ترجيح لكون الأقوال صحيحة، وجميعها مراد من الآية، والقرآن يشهد لكل واحد منها؛ فلذلك لا نتعرض له في المبحث الثاني: مبحث قواعد الترجيح والأمثلة عليها.

أما الأنواع الثلاثة الباقية فهي مجال بحثنا، ونتعرض لها بشي من التقعيد والتمثيل لها، مع التركيز على النوع الثالث منها ـ بإذن الله تعالى ـ.

○ ○ ○ ○ ○

(١) سورة الفرقان، من الآية: (٦).
(٢) سورة الملك، الآية: (١٦).
(٣) سورة طه، الآية: (٥).
(٤) سورة الحديد، من الآية: (٤).
(٥) سورة الأعراف، من الآية: (٧).
(٦) أضواء البيان: (١٦٢ ـ ١٦٣) باختصار. ويراجع: تفسير الطبري: (١١/١٤٨)، وتفسير القرطبي: (٦/٢٥١)، وتفسير ابن كثير: (٢/١٢٨).



المبحث الثاني

قواعد الترجيح والأمثلة عليها

هناك قواعد وضوابط قررها علماء التفسير والأصول لدفع التعارض والتنازع في تفسير آية من آيات القرآن الكريم؛ كي يُتوصل بها إلى التفسير الصحيح والاستنباط السليم من الخطأ والانحراف. وهذه القواعد كثيرة ومتنوعة لا يمكن تفصيلها وبسطها في هذا المقام، بل سوف نشير إلى أهمها وأشهرها التي لا يصح التفسير إلا بمراعاتها.

ومن هذه القواعد ما يتعلق بالنص القرآني وسياقه، ومنها ما يتعلق بالسنة المفسرة للقرآن والآثار والقرائن، ومنها ما يتعلق بلغة العرب التي نزل بها القرآن من وجوه الإعراب ونحوها.

فمن هذه القواعد الترجيحية(١) التي بالإعراض عنها والقصور في تطبيقها ظهر ويظهر الانحراف التفسيري:

١ ـ القاعدة: معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من معنى القراءة الشاذة:

صورة القاعدة:

إذا خالفت القراءةُ الشاذة القراءةَ المتواترة في مدلولها، ووقع الخلاف بين العلماء في تفسير الآية بناء على اختلاف معنى القراءتين، ولم يمكن حمل معنى القراءة الشاذة على معنى القراءة المتواترة بحيث يتحد معنى القراءتين. فأولى الأقوال بالصواب في تفسير الآية، تفسيرها وحملها على مدلول القراءة

(١) حاولت في ذكر هذه القواعد التنويع وعدم التكرر لتلك القواعد والأمثلة عليها، التي سبق أو سيأتي ذكرها في مباحث الرسالة الأخرى. واستفدت في وضع معالم هذا المبحث من كتاب «قواعد الترجيح عند المفسرين» مختصراً وملخّصاً له.

المتواترة؛ لأن الشاذ لا يقوى على منازعة الثابت المجمع عليه[١].

المثال: قول الله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾[٢].

ذهب بعض العلماء إلى أن السعي بين الصفا والمروة في العمرة أو الحج سنة لا يجب بتركه شيء[٣]. ومستندهم في ذلك القراءة الشاذة في قول الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ وهي: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما)[٤].

وهذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور من أن السعي ركن من أركان العمرة والحج، ولم يقبلوا معارضة القراءة الشاذة بالقراءة المتواترة الصحيحة[٥].

ومن أدلتهم حديث أم المؤمنين عائشة الصدّيقة رضي الله عنها فيما رواه الشيخان عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرأيتِ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، فوالله ما على أحدٍ جُناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت: «بئس ما قلت يا ابن أختي، إن هذه لو كانت كما أوَّلتَها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما، ولكنها أُنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يُسلموا يُهلُّون لمناة الطاغية[٦] التي كانوا يعبدونها عند

---

(١) قواعد الترجيح: (١/ ١٠٤). (٢) سورة البقرة، الآية: (١٥٨).

(٣) هذا القول ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وطائفة، وهو رواية في مذهب الإمام أحمد. وروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.
انظر: تفسير الطبري: (٢/ ٤٩ ـ ٥٠)، وتفسير القرطبي: (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣)، والمغني لابن قدامة: (٥/ ٢٣٩)، والمجموع للنووي: (٨/ ١٠٤)، وإمداد القارئ بشرح كتاب التفسير من صحيح البخاري للشيخ عبيد بن عبد الله الجابري: (١/ ١١٥ ـ ١١٦).

(٤) انظر: تفسير الطبري: (٢/ ٥٤)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني: (١/ ١١٥).

(٥) انظر: تفسير القرطبي: (٢/ ١٢٣)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٢٠٥).

(٦) مناة: صنم كان في الجاهلية، وقال ابن الكلبي: كانت صخرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها، والطاغية صفة لها إسلامية.
فتح الباري: (٣/ ٥٨٣).

المُشلّلِ[(١)]، فكان من أهلّ يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك قالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الآية». قالت عائشة ﵂: «وقد سنّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما[(٢)]، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما»[(٣)].

قال الإمام **أبو بكر بن العربي** ﵀ - بعد إيراده هذا الحديث تحت عنوان: تحقيق هذا الحديث وتفهيمه -:

«اعلموا وفقكم الله، أن قول القائل: لا جناح عليك أن تفعل، إباحة للفعل، وقوله: فلا جناح عليك ألا تفعل إباحة لترك الفعل؛ فلما سمع عروة ﵁ قول الله سبحانه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ قال: هذا دليل على أن ترك الطواف جائز، ثم رأى الشريعة مُطْبِقة على أن الطواف لا رخصة في تركه، فطالب الجمع بين هذين المتعارضين، فقالت له عائشة ﵂: ليس قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ دليلاً على ترك الطواف؛ إنما كان يكون الدليل على تركه لو كان ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ﴾. فلم يأت هذا اللفظ لإباحة ترك الطواف، ولا فيه دليل عليه، وإنما جاء لإفادة إباحة الطواف لمن كان يتحرّج منه في الجاهلية، أو لمن كان يطوف به في الجاهلية قصداً للأصنام التي كانت فيه؛ فأعلمهم الله تعالى أن الطواف ليس بمحظور إذا لم

---

(١) المشُلّل: الثنية المشرفة على قُدَيد، وقديد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه.
انظر: نفس المصدر السابق.

(٢) قال الحافظ ﵀: (تنبيه): قول عائشة: «سن رسول الله ﷺ الطواف بين الصفا والمروة» أي فرضه بالسنة، وليس مرادها نفي فرضيتها، ويؤيده قولها: «لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطف بينهما». فتح الباري: (٣/ ٥٨٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة، وجُعل من شعائر الله: (٣/ ٥٨١) برقم: (١٦٤٣)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به: (٢/ ٩٢٨ - ٩٣٠) بأرقام: (٢٥٩ - ٢٦٣) واللفظ للأول. وعند مسلم زيادة قول عائشة: «ما أتم الله حجّ امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة».

يقصد الطائف قصداً باطلاً»[١].

ذكر الإمام **ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره للآية بعض الأدلة من السنة على كون السعي ركناً في الحج، ثم قال: «وقد استُدِل بهذا الحديث على من يرى أن السعي بين الصفا والمروة ركن في الحج كما هو مذهب الشافعي ومن وافقه، ورواية عن أحمد وهو المشهور عن مالك. وقيل: إنه واجب وليس بركن فإن تركه عمداً وسهواً جبره بدم...، وقيل: بل مستحب... والقول الأول أرجح؛ لأنه عليه السلام طاف بينهما وقال: «لتأخذوا عنّي مناسككم»[٢]، فكل ما فعله في حجته تلك واجب لا بد من فعله في الحج إلا ما خرج بدليل والله أعلم»[٣].

وعقّب العلّامة **الشنقيطي** رَحِمَهُ اللَّهُ على القراءة الشاذة ومعناها الذي دلت عليه قائلاً:

«إن هذه القراءة لم تثبت قرآناً لإجماع الصحابة على عدم كتبها في المصاحف العثمانية، وما ذكره الصحابي على أنه قرآن، ولم يثبت كونه قرآناً، ذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يستدل به على شيء، وهو مذهب، الشافعي، ووجهه أنه لما لم يذكره إلا لكونه قرآناً، فبطل كونه قرآناً بطل من أصله، فلا يحتج به على شيء، وقال بعض أهل العلم: إذا بطل كونه قرآناً لم يمنع ذلك من الاحتجاج به كأخبار الآحاد، التي ليست بقرآن.

فعلى القول الأول: فلا إشكال، وعلى الثاني: فيجاب عنه **بأن القراءة المذكورة تخالف القراءة المجمع عليها المتواترة، وما خالف المتواتر المجمع عليه إن لم يمكن الجمع بينهما فهو باطل**، والنفي والإثبات لا يمكن الجمع بينهما؛ لأنهما نقيضان»[٤].

---

(١) أحكام القرآن: (١/ ٧٠ ـ ٧١).

(٢) جزء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه مرفوعاً، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة ويوم النحر راكباً، وبيان قوله ﷺ: «لِتأخذوا عني مناسككم»: (٢/ ٩٤٣) برقم: (٣١٠).

(٣) تفسير ابن كثير: (١/ ٢٠٥).

(٤) أضواء البيان: (٥/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

ولبعض العلماء توجيه آخر لهذه القراءة الشاذة، ومنهم الإمامان: الفراء والطبري، حيث قالوا: وقد يحتمل قراءة من قرأ (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) أن تكون «لا» مع «أن» صلةً في الكلام[١]. فحملوها على القراءة المشهورة.

وقد ضعّف الإمام **أبو بكر بن العربي** هذا التوجيه فقال: «وهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنا قد بينا في مواضع أنه يبعد أن تكون «لا» زائدة.

الثاني: أنه لا لغوي ولا فقيه يُعادل عائشة ﵄ وقد قرّرتْها غير زائدة، وقد بينت معناها، فلا رأي للفراء ولا لغيره»[٢].

وأجاب الإمام **القرطبي**: ﵀ عن القراءة الشاذة، حيث قال: «... والجواب أن ذلك خلاف ما في المصحف، ولا يترك ما قد ثبت في المصحف إلى قراءة لا يدرى أصحّت أم لا»[٣].

وقال **الحافظ ابن حجر** ﵀ ـ بعد ذكره توجيه الإمام الطبري لهذه القراءة ـ: «وقال غيره: لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور»[٤].

وقال الشيخ **الشنقيطي** ـ بعد نقله هذا التوجيه ـ: «ولا يخلو من تكلف كما ترى»[٥].

٢ ـ القاعدة: الوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له:

صورة القاعدة:

إذا تنازع المفسرون في تفسير آية أو لفظة من كتاب الله، أو في إعرابها، وكان أحد الأقوال موافقاً لرسم المصحف ولا يقتضي مخالفة له، وآخر يقتضي مخالفته، فأولى الأقوال بتفسير الآية، وإعرابها ما وافق الرسم العثماني، الذي

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢/ ٥٥)، ومعاني القرآن للفراء: (١/ ٩٥).
(٢) أحكام القرآن: (١/ ٧١).
(٣) تفسير القرطبي: (٢/ ١٢٣).
(٤) فتح الباري: (٣/ ٥٨٣).
(٥) أضواء البيان: (٥/ ٢٤٩).

أجمع عليه الصحابة، أعلم الناس بتفسير القرآن وبلغته[١].

المثال: قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝﴾[٢].

ذهب جمهور المفسرين إلى أن معنى الآية: وإذا كالوا الناس أو وزنوا لهم يخسرون، ويكون الضمير «هم» في موضع نصب، ويكون الوقف عليها.

وكان بعض العلماء يذهب إلى أنهما حرفان، ويقف على كالوا، وعلى وزنوا، ثم يبتدئ: «هم يخسرون». بمعنى: هم يخسرون إذا كالوا ووزنوا، فمن وجّه الكلام إلى هذا المعنى، جعل «هم» في موضع رفع، وجعل كالوا ووزنوا مكتفيين بأنفسهما[٣].

وهذه القاعدة ترجح القول الأول، قول الجمهور؛ وذلك أن «كالوا» و«وزنوا» لم ترسم فيهما الألف الفاصلة لواو الجماعة في جميع المصاحف، كما رسمت نظائرها من القرآن، فدل ذلك على أن الفعلين: كالوا ووزنوا لم يكتفيا بأنفسهما، وأن الضمير «هم» في موضع نصب مفعول به[٤].

وبهذه القاعدة رجّح كثير من أهل العلم قول الجمهور[٥]، فقال **أبو عبيد** رَحِمَهُ اللَّهُ: «والاختيار أن يكونا كلمة واحدة من جهتين:

إحداهما: الخط؛ وذلك أنهم كتبوهما بغير ألف، ولو كانتا مقطوعتين لكانتا «كالوا» و«وزنوا» بالألف.

والأخرى: أنه يقال: كلتك ووزنتك بمعنى: كلت لك ووزنت لك، وهو كلام عربي، كما يقال: صِدتك وصدت لك، وكسبتك وكسبت لك»[٦].

---

(١) قواعد الترجيح: (١/ ١١٠). (٢) سورة المطففين، الآية: (٣).

(٣) ينظر: تفسير الطبري: (١٢/ ٤٨٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية: (٥/ ٤٥٠).

(٤) قواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ١١٦)، وللاستزادة تراجع المصادر المذكورة في الهامش التالي.

(٥) ينظر في ترجيح هذا القول: إعراب القرآن للنحاس: (٥/ ١٧٤)، والكشاف للزمخشري: (٤/ ١٩٤)، وأنوار التنزيل للبيضاوي: (٢/ ٥٧٧)، والإتقان للسيوطي: (٢/ ٢٦٧)، وروح المعاني للآلوسي: (٣/ ٨٨).

(٦) نقله عنه غير واحد من المفسرين بألفاظ متقاربة، يُنظر: تفسير القرطبي: (١٩/ ١٦٦) ـ ونقلته منه ـ، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٦٢)، وفتح القدير للشوكاني: (٥/ ٣٩٨)، وفتح البيان لصديق حسن خان: (١٥/ ١٢٥).

قال الإمام **ابن جرير الطبري** رحمه الله ـ مرجحاً بهذه القاعدة بعد ذكره القولين في تفسير الآية ـ: «والصواب في ذلك عندي: الوقف على «هم»؛ لأن «كالوا» و«وزنوا» لو كانا مكتفيين، وكانت «هم» كلاماً مستأنفاً، كانت كتابة كالوا ووزنوا بألف فاصلة بينها وبين «هم» مع كل واحد منهما؛ إذ كان بذلك جرى الكتّاب في نظائر ذلك، إذا لم يكن متصلاً به شيء من كنايات المفعول، فكتابهم ذلك في هذا الموضع بغير ألف أوضح الدليل على أن قوله: ﴿هُمْ﴾ إنما هو كناية أسماء المفعول بهم. فتأويل الكلام إذ كان الأمر على ما وصفنا، على ما بينا»[1].

ورجّح هذا القول الإمام اللغوي **الزجاج**، حيث قال ـ بعد أن ذكر القولين في تفسير الآية ـ: «والاختيار أن تكون «هم» في موضع نصب، بمعنى كالوا لهم. ولو كانت على معنى «كالوا»، ثم جاءت «هم» توكيداً لكان في المصحف ألف مثبتة قبل «هم»»[2].

ونظير ذلك ما جاء في تفسير «لا» في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦﴾[3].

اختلف العلماء في: «لا».

فقال الجمهور: هي «لا» النافية، وهو القول الراجح؛ وذلك لموافقته رسم المصحف في إثبات الألف في ﴿تَنسَىٰٓ﴾، فدل عدم حذفها على أنها ليست ناهية؛ إذ لو كانت ناهية لحذفت الألف علامة للجزم.

وقال بعض العلماء: إنها ناهية، والألف ثابتة لأجل الفاصلة، وهذا قول ضعيف، ودعوى مرتَهنة بإقامة الحجة عليها، لما فيها من مخالفة الأصل[4].

---

(١) تفسير الطبري: (١٢/ ٤٨٤).
(٢) معاني القرآن له: (٥/ ٢٩٨)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٦٦).
(٣) سورة الأعلى، الآية: (٦).
(٤) وللتفصيل يراجع: تفسير الطبري: (١٢/ ٥٤٥)، والقرطبي: (٢٠/ ١٥٠١٤)، وابن عطية: (٥/ ٤٦٩)، والرازي: (٣١/ ١٤٢)، وأبي حيان: (٨/ ٤٥٤) وغيرها من كتب التفسير.

قال الإمام **القرطبي** ـ بعد ذكره القولين ـ: «والأول هو المختار؛ لأن الاستثناء[١] من النهي لا يكاد يكون إلا مؤقتاً معلوماً. وأيضاً فإن الياء مثبتة في جميع المصاحف، وعليها القراء»[٢].

٣ ـ القاعدة: إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليل يجب التسليم له:

صورة القاعدة:

إذا تنازع المفسرون في تفسير آية أو جملة من كتاب الله، فمنهم من يحملها على معنى لا يخرجها عن سياق الآيات، ومنهم من يحملها على معنى يخرجها عن معاني الآيات قبلها وبعدها، ويجعلها معترضة في السياق. فحمل الآية على التفسير الذي يجعلها داخلة في معاني ما قبلها وما بعدها أولى وأحسن؛ لأنه أوفق للنظم وأليق بالسياق ما لم يرد دليل يمنع من هذا التفسير أو يصحح غيره.

والدليل الذي يُصرَف له الكلام عن سابقه ولاحقه إما:

١ ـ خبر صحيح متصل السند، يفسر الآية ويخرجها بذلك عن سابقها ولاحقها. أو يكون مصحِّحاً لأحد الأقوال التي قيلت في الآية والتي تُخرجها عن سياقها.

٢ ـ أو إجماع من أهل التفسير على تفسير الآية، ويكون ذلك التفسير مخرجاً لها عن سباقها ولحاقها[٣].

المثال: قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾[٤]. اختلف المفسرون في المعنيّ بقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾.

---

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ من الآية السابعة من السورة نفسها.

(٢) تفسير القرطبي: (٢٠/ ١٥).

(٣) تفسير الطبري: (٥/ ٢٦٤)، وقواعد الترجيح عند المفسرين: (١/ ١٢٥ ـ ١٢٧) بتصرف واختصار.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: (٩١).

فذهب بعضهم إلى أن قائل ذلك كان رجلاً من اليهود، ثم اختلفوا في اسم ذلك الرجل على أقوال أشهرها: أنه مالك بن الصيف. وقيل: فنحاص اليهودي..

وقال طائفة منهم: بل عني بذلك جماعة من اليهود سألوا النبي ﷺ آيات مثل آيات موسى عليه السلام. والقولان يتحدان في أن هذه الآية خبر عن اليهود وهم المعنيون بهذه المقولة.

وقال آخرون: هذا خبر من الله تعالى عن مشركي قريش أنهم قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء[1].

وهذا القول الأخير هو الأوفق للسياق، وهو الذي رجحه **الطبري** بهذه القاعدة التي نحن بصدد التمثيل لها. قال ـ بعد سرده الأقوال المذكورة ـ: «وأولى هذه الأقوال بالصواب في تأويل ذلك، قول من قال: عنى بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾، مشركو قريش. وذلك أن ذلك في سياق الخبر عنهم أولاً، فأن يكون ذلك أيضاً خبراً عنهم أشبه من أن يكون خبراً عن اليهود، ولما يجر لهم ذكر يكون هذا به متصلاً، مع ما في الخبر عمن أخبر الله عنه في هذه الآية من إنكاره أن يكون الله أنزل على بشر شيئاً من الكتب، وليس ذلك مما تدين به اليهود، بل المعروف من دين اليهود، الإقرار بصحف إبراهيم وزبور داود، وإذا لم يأت بما روي من الخبر، بأن قائل ذلك كان رجلاً من اليهود خبر صحيح متصل السند، ولا كان على أن ذلك كان كذلك من أهل التأويل إجماع، وكان الخبر من أول السورة ومبتدَئها إلى هذا الموضع خبراً عن المشركين من عبدة الأوثان، وكان قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ موصولاً بذلك غير مفصول منه، لم يجز لنا أن ندعي أن ذلك مصروف عما هو به موصول، إلا بحجة يجب التسليم لها من خبر أو عقل»[2].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري: (٥/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤)، وتفسير البغوي: (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، والمحرر الوجيز: (٢/ ٣٢٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧/ ٢٦)، وتفسير ابن كثير: (٢/ ١٦١)، وتفسير البحر المحيط: (٤/ ١٨٠).

(٢) تفسير الطبري: (٥/ ٢٦٤).

ورجّح الإمام **ابن كثير** اختيار الطبري، حيث قال ـ بعد إشارته إلى الأقوال المذكورة في تفسير الآية ـ: «والأول ـ [يعني أنه خبر عن مشركي قريش] ـ أصح[١]؛ لأن الآية مكية واليهود لا ينكرون إنزال الكتب من السماء، وقريش والعرب قاطبة كانوا ينكرون إرسال محمد ﷺ؛ لأنه من البشر كما قال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾﴾[٣].. وقال ها هنا: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾»[٤].

وممن رجّح هذا القول من المفسرين المتأخرين العلّامة **جمال الدين القاسمي** والشيخ **محمد الطاهر ابن عاشور**[٥].

٤ ـ القاعدة: إذا صح سبب النزول الصريح فهو مرجح لما وافقه من أوجه التفسير:

صورة القاعدة:

قرر الأئمة الأعلام من المفسرين والأصوليين أن من أهم فوائد معرفة أسباب النزول، أنها تعين على فهم الآية على وجه صحيح، والغفلة عنها تؤدي إلى الخروج عن المقصود بالآيات. فإذا تنازع العلماء في تفسير آية من كتاب الله وتعددت أقوالهم فيها، فأولى الأقوال بتفسير الآية ما وافق سبب النزول الصحيح الصريح في السببية[٦].

---

(١) وفي نسخة الشعب: (٣/ ٢٩٣) «والأول أظهر» عوضاً من «أصح» والمعنى واحد.

(٢) سورة يونس، من الآية: (٢). (٣) سورة الإسراء، من الآية: (٩٤).

(٤) تفسير ابن كثير: (٢/ ١٦١). وعزا هذا القول إلى ابن عباس ومجاهد وعبد الله بن كثير، كما أخرجه الطبري عن ابن عباس ومجاهد وعبد الله بن كثير من طريق معاوية عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به.
تفسير الطبري: (٥/ ٢٦٤).

(٥) ينظر: محاسن التأويل: (٦/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤)، وتفسير التحرير والتنوير: (٧/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٦) قواعد الترجيح: (١/ ٢٤١). وللاستزادة انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: (ص: ٤٧) والموافقات للشاطبي: (٤/ ١٤٦ ـ ١٥٣).

المثال: قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾[١].

اختلف المفسرون في تفسير ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ من هذه الآية على أقوال:

أحدها: أن المراد بالبيوت هي المنازل المعروفة، والإتيان هو المجيء إليها ودخولها. وهذا القول محمول على الحقيقة.

والثاني: أن المراد بالبيوت، النساء أمرنا بإتيانهن من القُبُل لا من الدُّبُر. وسُمي النساء بيوتاً للإيواء إليهن كالإيواء إلى البيوت. هذا التفسير مبني على المجاز.

والثالث: أنها مَثَل، المعنى: ليس البر أن تسألوا الجهَّال ولكن اتقوا واسألوا العلماء، فهذا كما يقال: أتيت هذا الأمر من بابه. فأمر الناس أن يأتوا الأمور من وجوهها، وقيل غير ذلك[٢].

وأولى بالصواب هو القول الأول وعليه جمهور المفسرين؛ وذلك لما صح في سبب نزول هذه الآية من حديث البراء بن عازب ﷺ قال: كانت الأنصار إذا حجوا فرجعوا لم يدخلوا البيوت إلا من ظهورها[٣]. قال: فجاء رجل من الأنصار فدخل من بابه، فقيل له في ذلك. فنزلت هذه الآية: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾[٤].

وقد رجّح هذا القول بالقاعدة المذكورة جماعة من أئمة التفسير، منهم: **ابن العربي**[٥]، **وابن عطية**[٦]، **والقرطبي**[٧]، **وأبو حيان**[٨] وغيرهم. ولم يذكر

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (١٨٩).
(٢) انظر: هذه الأقوال وأسماء القائلين بها في المصادر اللاحقة من كتب التفسير (بعد الهامشين).
(٣) يتبررون بذلك. تفسير الطبري: (٢/ ١٩٥).
(٤) أخرجه الشيخان: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ...﴾: (٨/ ٣١) برقم: (٤٥١٢)، وصحيح مسلم، كتاب التفسير: (٤/ ٢٣١٩) برقم: (٢٣) واللفظ له. وانظر: الصحيح المسند من أسباب النزول للشيخ مقبل الوادعي: (ص: ٢٦ ٢٧)، والتفسير الصحيح: (١/ ٢٩٨).
(٥) أحكام القرآن: (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).
(٦) المحرر الوجيز: (١/ ٢٦٣).
(٧) الجامع لأحكام القرآن: (٢/ ٢٣١).
(٨) البحر المحيط: (٢/ ٧١).

الإمام الطبري، والبغوي، وابن كثير غير هذا القول مستندين إلى سبب النزول[١].

ذكر الإمام **ابن العربي** سبب النزول للآية والأقوال في تفسيرها، ثم حقق القول تحت عنوان: **المسألة الحادية عشرة: في تحقيق هذه الأقوال،** فقال رحمه الله:

«أما القول إن المراد بها النساء: فهو تأويل بعيد لا يُصار إليه إلا بدليل، فلم يوجد ولا دعت إليه حاجة.

وأما كونه مثلاً في إتيان الأمور من وجوهها: فذلك جائز في كل آية؛ فإن لكل حقيقة مثلاً منها ما يقرُب ومنها ما يبعُد.

وحقيقة هذه الآية البيوت المعروفة، بدليل ما رُوي في سبب نزولها من طرق متعددة ذكرنا أوعبَها، عن الزهري، فحقّقَ أنها المراد بالآية، ثم ركّب من الأمثال ما يحمله اللفظ ويقرب، ولا يُعارضه شيء»[٢].

وقال **ابن عطية** ـ عند ذكره الأقوال التفسيرية للآية وترجيحه للقول الأول ـ:

«.. والأول أسدّ.. وأما ما حكاه... من أن الآية مثل في جماع النساء فبعيد مغيّر نمط الكلام»[٣].

قال الإمام **القرطبي** ـ عند تفسيره للآية، مرجحاً قول الجمهور ـ: «قلت: القول الأول أصح هذه الأقوال، لما رواه البراء.. وهذا نص في البيوت حقيقة.. وأما تلك الأقوال فتؤخذ من موضع آخر لا من الآية، فتأمله»[٤].

سرد الإمام **أبو حيان** الروايات المتعددة في سبب النزول ثم قال رحمه الله:

«وملخص هذه الأسباب أن الله تعالى أنزل هذه الآية راداً على من جعل إتيان البيوت من ظهورها براً، آمراً بإتيان البيوت من أبوابها، وهذه أسباب تظافرت[٥] على أن البيوت أريد به الحقيقة، وأن الإتيان هو المجيء إليها،

---

(١) ينظر: تفسير الطبري: (٢/ ١٩٢ـ١٩٥)، والبغوي: (١/ ٢١٢)، وابن كثير: (١/ ٢٣٢ـ٢٣٣).
(٢) أحكام القرآن: (١/ ١٤٣).
(٣) تفسير ابن عطية: (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).
(٤) تفسير القرطبي: (٢/ ٢٣١).
(٥) تظافر وتضافر بمعنى واحد. يقال: تضافر القوم على فلان وتظافروا عليه أي: تظاهروا وتعاونوا عليه، وتألّبوا وتجمعوا عليه.

=

والحمل على الحقيقة أولى من ادعاء المجاز، مع مخالفة ما تظافر من هذه الأسباب»[١].

ذكر الإمام **الشاطبي** عدة أمثلة تفسيرية وقع الخطأ فيها بسبب عدم معرفة أسباب النزول للآية، فمن ذلك ما أورده في كتابه «الموافقات»[٢]، حيث قال: (وروي أن عمر ﷺ استعمل قدامة بن مظعون[٣] على البحرين؛ فقدم الجارود على عمر، فقال: «إن قدامة شرب فسكر. فقال عمر: من يشهد على ما تقول؟ قال الجارود: أبو هريرة يشهد على ما أقول». وذكر الحديث؛ فقال عمر: «يا قدامة! إني جالدك. قال: والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدني. قال عمر: ولم؟ قال: لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ﴾[٤] إلخ. فقال عمر: إنك أخطأت التأويل يا قدامة، إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرّم الله».

وفي رواية: فقال: «لِم تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله. فقال عمر: وأيّ كتاب الله تجد أن لا أجلدك؟ قال: إن الله يقول في كتابه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ إلى آخر الآية؛ فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، شهدت مع رسول الله ﷺ بدراً وأحداً، والخندق، والمشاهد. فقال عمر: ألا تردون عليه قوله؟ فقال ابن عباس: إن هؤلاء الآيات أنزلن عذراً للماضين، وحجة على الباقين؛ فعذر الماضين بأنهم لقوا الله قبل أن تحرم عليهم الخمر، وحجة على الباقين لأن الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾[٥] ثم قرأ إلى آخر الآية الأخرى، فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا؛ فإن الله قد نهى أن

= انظر: لسان العرب: (٤/ ٤٩٠) مادة: (ضفر) و(٤/ ٥١٩) مادة: (ظفر).
(١) البحر المحيط: (٢/ ٧١). (٢) (٤/ ١٥٠ ـ ١٥٢).
(٣) هو: قدامة بن مظعون بن حبيب القرشي الجمحي أبو عمرو، أخو عثمان بن مظعون وخال عبد الله بن عمر وحفصةَ ﷺ، أحد السابقين الأولين هاجر الهجرتين وشهد بدراً توفي سنة ست وثلاثين وهو ابن ثمان وستين سنة وقيل غير ذلك.
انظر: الإصابة: (٣/ ٢١٩ ـ ٢٢١)، وفتح الباري: (٧/ ٣٧٢).
(٤) سورة المائدة، من الآية: (٩٣). (٥) سورة المائدة، من الآية: (٩٠).

يشرب الخمر. قال عمر: صدقت» الحديث[١].

ففي الحديث بيان أن الغفلة عن أسباب التنزيل تؤدي إلى الخروج عن المقصود بالآيات.

وجاء رجل إلى ابن مسعود رضي الله عنه، فقال: تركت في المسجد رجلاً يفسّر القرآن برأيه، يفسر هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾[٢] قال: يأتي الناسَ يوم القيامة دخان، فيأخذ بأنفاسهم، حتى يأخذهم منه كهيئة الزكام. فقال ابن مسعود: «من علم علماً فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم؛ فإن من فقه الرجل أن يقول لما لا علم له به: الله أعلم، إنما كان هذا لأن قريشاً استعصوا على النبي ﷺ، دعا عليهم بسنين كسني يوسف، فأصابهم قحط وجهد حتى أكلوا العظام، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد؛ فأنزل الله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ﴾ الآية...» إلى آخر القصة[٣].

وهكذا شأن أسباب النزول في التعريف بمعاني المنزَّل، بحيث لو فقد ذكر السبب، لم يعرف من المنزل معناه على الخصوص، دون تطرق الاحتمالات وتوجه الإشكالات...).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب منه: (٧/ ٣٧١) برقم: (٤٠١١) مختصراً بدون ذكر قصة شرب الخمر. قال الحافظ في فتح الباري (٧/ ٣٧٢): «ولم يذكر البخاري القصة لكونها موقوفة ليست على شرطه». ثم أوردها وعزاها لعبد الرزاق.
وأخرجه مطوّلاً عبد الرزاق في المصنف: (٩/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢) برقم: (١٧٠٧٦) عن معمر عن الزهري، وابن سعد في الطبقات الكبرى: (٥/ ٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٣١٥،٣١٦)، والجصاص في أحكام القرآن: (٤/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، والحافظ في الإصابة: (٣/ ٢٢٠).

(٢) سورة الدخان، الآية: (١٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: (٨/ ٤٣٤) برقم: (٤٨٢١) وانظر بأرقام: (٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٧٧٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب الدخان: (٤/ ٢١٥٥،٢١٥٧) برقم: (٣٩) عن ابن مسعود به، واللفظ للأول.

٥ ـ القاعدة: القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدم على ما عدم ذلك:

صورة القاعدة:

إذا تنازع العلماء في تفسير آية من كتاب الله، وكان أحد الأقوال تؤيده آية أو آيات أخرى، فهو أولى بحمل الآية عليه؛ لأن تأييد القرآن له يدل على صحته واستقامته.

ويدخل تحت هذه القاعدة ما إذا كانت الآيات تَردّ أحدَ الأقوال، وتقضي ببطلان مقتضاه؛ وذلك لأنه إذا رُدّ أحد الأقوال أو ضُعّف ترجح القول الآخر أو انحصر الراجح في بقية الأقوال[١].

المثال: قال الله تعالى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[٢].

اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية على أقوال:

فقال عبد الله بن مسعود[٣] وابن عباس[٤] وقتادة[٥] وغيرهم: هي كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[٦]، أي: المراد بالإماتتين في هذه الآية، الإماتة الأولى؛ كونهم ماء في أصلاب آبائهم أو في بطون أمهاتهم نطفاً وعلقاً ومضغاً، قبل نفخ الروح فيهم، والإماتة الثانية: إماتتهم وصيرورتهم إلى قبورهم عند انقضاء آجالهم في دار الدنيا.

والمراد بالإحياءتين، الإحياءة الأولى في دار الدنيا، والإحياءة الثانية،

---

(١) قواعد الترجيح: (١/ ٣١٢). (٢) سورة غافر، الآية: (١١).

(٣) أخرجه سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عوف بن مالك عن ابن مسعود به.
تفسير سفيان الثوري: (ص: ٤٣)، ورجاله ثقات وإسناده صحيح. وأخرجه الطبري عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به.
تفسير الطبري: (١/ ٢٢٣، و١١/ ٤٤). وانظر: التفسير الصحيح: (١/ ١٣٠).

(٤) أخرجه الطبري: (١١/ ٤٤) عن محمد بن سعد عن أبيه عن عمه عن أبيه، عن أبيه عن ابن عباس به.

(٥) أخرجه الطبري: (١/ ٢٢٣) بإسناده الحسن من طريق سعيد عن قتادة به.

(٦) سورة البقرة، الآية: (٢٨).

التي هي البعث من القبور ـ يوم القيامة ـ إلى الحساب والجزاء والخلود الأبدي، الذي لا موت فيه، إما في الجنة وإما في النار، فهاتان الحياتان والموتتان.

وقال السدّي[١]: أميتوا في الدنيا، ثم أحيوا في قبورهم، فسئلوا أو خوطبوا، ثم أميتوا في قبورهم، ثم أحيوا في الآخرة.

وقال ابن زيد[٢]: خلقهم من ظهر آدم حين أخذ عليهم الميثاق، فلما أخذ عليهم الميثاق أماتهم، ثم خلقهم في الأرحام، ثم أماتهم، ثم أحياهم يوم القيامة[٣].

وأصح الأقوال وأولاها بتفسير الآية القول الأول، وهو الذي تُرجحه هذه القاعدة لموافقته لكلام الله ﷻ.

وذهب إلى ترجيح هذا القول وتضعيف ما سواه جمع من أئمة التفسير **كالطبري**[٤]، **وابن عطية، وابن كثير، والشنقيطي** وغيرهم.

ضعّف **ابن عطية** قولي السدي وابن زيد وأتى بالاعتراض عليهما بأن الإحياء يكون فيهما ثلاث مرات، ورجّح القول الأول قائلاً: «والأول أثبت الأقوال»[٥].

قال الحافظ **ابن كثير** ـ بعد ذكره القول الأول ـ: «وهذا هو الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية».

وعقّب على قولي السدي وابن زيد بقوله: «وهذان القولان ضعيفان؛ لأنه يلزمهما على ما قالا ثلاث إحياءات وإماتات. والصحيح قول ابن مسعود وابن

---

(١) أخرجه الطبري: (١١/ ٤٥) عن محمد عن أحمد عن أسباط عن السدي به. كما أخرج: (١/ ٢٢٣) نحوه عن أبي كُريب عن وكيع، عن سفيان، عن السدي عن أبي صالح به.
(٢) أخرجه الطبري: (١/ ٢٢٤، و١١/ ٤٥) عن يونس عن ابن وهب عن ابن زيد به.
(٣) انظر: تفسير الطبري: (١١/ ٤٤ ـ ٤٥، ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥)، وتفسير ابن عطية: (٤/ ٥٤٩)، وتفسير القرطبي: (١/ ١٧٣، و١٥/ ١٩٤)، وتفسير ابن كثير: (١/ ٧٠، و٤/ ٧٩)، وأضواء البيان: (٧/ ٧٢).
(٤) المصدر السابق، الموضع الثاني.
(٥) تفسير ابن عطية: (٤/ ٥٤٩).

عباس ومن تابعهما»[١].

وقال الشيخ **الشنقيطي** ـ بعد أن ذكر معنى القول الأول ـ: «والدليل من القرآن على أن هذا القول في الآية هو التحقيق، أن الله صرّح به واضحاً في قوله جل وعلا: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾، وبذلك تعلم أن ما سواه من الأقوال ـ [في تفسير] ـ[٢] الآية لا معوّل عليه»[٣].

٦ ـ القاعدة: إذا اختلفت الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قدمت الشرعية[٤]:

صورة القاعدة:

إذا اختلف الكلام بين المعنى الشرعي واللغوي أُخذ بما يقتضيه المسمى الشرعي؛ لأن القرآن نزل لبيان الشرع لا لبيان اللغة إلا أن يكون هناك دليل يترجح به المعنى اللغوي فيؤخذ به. فإن قام دليل على تعيين أحدهما فلا ترجيح إذاً بهذه القاعدة، كقول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[٥]، فلفظة «صلّ» مختلف فيها المعنى الشرعي والمعنى اللغوي، إلا أنه لم يرجَّح المعنى الشرعي فيها لقيام الدليل على إرادة المعنى اللغوي[٦]؛ لحديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه فيما أخرجه الشيخان قال: «كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: اللهم صل على آل فلان. فأتاه أبي بصدقته فقال: اللهم صلِّ على آل أبي أوفى»[٧].

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/ ٧٩)، وانظر: (١/ ٧٠) منه، وقال عن قول السدي وابن زيد فيه: «وهذا غريب». وصحح قول ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) الزيادة يقتضيها السياق.

(٣) أضواء البيان: (٧/ ٧٢).

(٤) قواعد الترجيح: (٢/ ٤٠١).

(٥) سورة التوبة، من الآية: (١٠٣).

(٦) أصول في التفسير للشيخ محمد صالح العثيمين: (ص: ٣١).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ...﴾: (٣/ ٤٢٣) برقم: (١٤٩٧)، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته: (٢/ ٧٥٦ ـ ٧٥٧) برقم: (١٧٦) واللفظ للأول.

المثال: قال الله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٧﴾﴾(١).

اختلف المفسرون في المراد بقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾.

فقال بعضهم معناه: الذين لا يعطون الله الطاعة التي تطهرهم وتزكي أبدانهم ولا يوحدونه.

وقال آخرون: بل معناه: الذين لا يقرّون بوجوب زكاة أموالهم التي فرضها الله فيها، ولا يعطونها أهلها(٢).

وهذا القول هو الذي ترجحه هذه القاعدة، وذلك أن من حمل معنى الزكاة على تزكية وتطهير أنفسهم بفعل الطاعة، حملها على أصل المعنى اللغوي لها، وهو النماء والزيادة والطهارة والصلاح(٣).

وأما من حملها على زكاة الأموال يعني صدقة الأموال، ففسرها بالمعنى الشرعي لها، والحقيقة الشرعية مقدمة في كلام الشارع ما لم يرد دليل يمنع من إرادتها، ولا دليل هنا.

وقد رجح هذا القول جماعة من المفسرين.

ذكر الإمام **الطبري** القولين في تفسير الآية ثم قال:

«والصوابُ من القول في ذلك ما قاله الذين قالوا: معناه: لا يؤدّون زكاة أموالهم. وذلك أنّ ذلك هو الأشهر من معنى الزكاة، وأن قوله في: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ دليلاً على أن ذلك كذلك؛ لأن الكفار الذين عنوا بهذه الآية كانوا لا يشهدون أن لا إله إلا الله، فلو كان قوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ مراداً به الذين لا يشهدون أن لا إله إلا الله لم يكن لقوله: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ معنى؛ لأنه معلوم أن من لا يشهد أن لا إله إلا الله لا يؤمن بالآخرة، وفي اتباع الله قوله: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ما

---

(١) سورة فصّلت، من الآية: (٦)، والآيةُ (٧).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (١١/٨٦)، وتفسير القرطبي: (١٥/٢٢٢)، وتفسير ابن كثير: (٤/٩٩)، وفتح القدير للشوكاني: (٤/٥٠٦).

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة: (٣/١٧) ولسان العرب: (١٤/٤٥٨) مادة (زكى).

ينبئ عن أن الزكاة في هذا الموضع معنيّ بها زكاة الأموال»[١].

وقال الحافظ **ابن كثير**: «وهذا هو الظاهر عند كثير من المفسرين»[٢].

وهو اختيار **ابن جزي، والآلوسي**، وعليه اقتصر آخرون **كالفراء، والزجاج، والرازي**[٣] وغيرهم.

وأما الذين اختاروا القول الأول كابن عطية[٤] وغيرهم، فاحتجوا على ذلك أن سورة فصلت نزلت بمكة قبل الهجرة، وزكاة المال المفروضة إنما فرضت بالمدينة بعد الهجرة بسنتين، فدل ذلك على أن المراد بالزكاة هنا زكاة البدن والقلب، وتزكية النفس بالتوحيد والطاعة لله رب العالمين وتطهيرها من الشرك والمعاصي.

والجواب عن ذلك أنه غير ممتنع أن تكون السورة والآية مكية والمراد بها زكاة المال، بأن فرض أصل الزكاة في مكة، وفصِّلت المقادير وبقية الأحكام في المدينة، فيكون المراد أصل الصدقة كما هو في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[٥]، كما أن أصل الصلاة كان واجباً قبل طلوع الشمس وقبل غروبها في ابتداء البعثة، فلما كان ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة ونصف فرض الله تعالى على رسوله ﷺ الصلوات الخمس وفصّل شروطها وأركانها وما يتعلق بها بعد ذلك شيئاً فشيئاً[٦].

وبموجب هذه القاعدة يُردّ على كثير من تأويلات باطلة للقرآنيين الذين يُرجحون المعاني اللغوية على الحقائق الشرعية عند تفسيرهم للنصوص القرآنية، ويسلكون هذا المنهج الخطير لإبطال الثوابت الدينية وإزالة الحقائق الشرعية واجتثاثها من أصولها وجذورها؛ لهدم شريعة الإسلام ومسخ صورته. ولكن

---

(١) تفسير الطبري: (١١/ ٨٦). (٢) تفسير ابن كثير: (٤/ ٩٩).

(٣) انظر: التسهيل: (٤/ ١١)، وروح المعاني: (٢٤/ ٩٨ ـ ٩٩)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ١٢)، ومعاني القرآن للزجاج: (٤/ ٣٨٠)، ومفاتيح الغيب: (٢٧/ ١٠٠).

(٤) المحرر الوجيز: (٥/ ٥). وانظر: تفسير البحر المحيط: (٧/ ٤٦٤).

(٥) سورة الأنعام، من الآية: (١٤١).

(٦) ينظر: تفسير ابن كثير: (٤/ ٩٩)، وروح المعاني: (٢٤/ ٩٩).

أنّى لهم ذلك؟ ولهم طوامّ وبلايا في هذا الباب ليس هذا موضع ذكرها. وقد سبق شيء من ذلك في الفصل الخامس من الباب الأول.

٧ ـ القاعدة: إذا دار الكلام بين الزيادة والتأصيل فحمله على التأصيل أولى:

صورة القاعدة:

إذا اختلف المفسرون في تفسير لفظة من كتاب الله، فمنهم من جعلها زائدة، وأصل المعنى تام بدونها، وما جاءت إلا للتقوية والتأكيد. ومنهم من جعلها أصلية في الكلام، وأصل المعنى لا يتم إلا بها.

فالأولى حملها على التأصيل ـ وهو عدم الزيادة ـ؛ لأنه الأصل في الكلام، ولا يُعدل عن الأصل إلا بدليل يجب الرجوع إليه؛ ولأن التأسيس أولى من التأكيد[١].

المثال: قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً﴾[٢].

اختلف المفسرون في «إن» في هذه الآية.

فقال بعضهم: هي شرطية، وجزاء الشرط محذوف، والتقدير: إن مكناكم فيه طغيتم وبغيتم[٣].

وهذا القول ضعيف؛ لأن فيه حذفاً وتقديراً، وهو خلاف الأصل، ولا يصار إليه إلا بحجة واضحة، كما تقرر في قاعدة: «القول بالاستقلال مقدم على القول بالإضمار»[٤].

قال ابن عطية ـ بعد حكايته هذا القول ـ: «وهذا تنطع في التأويل»[٥].

وقال البعض الآخر: هي زائدة بعد «ما» الموصولة حملاً لـ «ما» الموصولة على «ما» النافية؛ لأن «ما» النافية تزاد بعدها لفظة «إن»، ويكون المعنى: مكناهم في مثل ما مكناكم فيه. وبهذا قال ابن قتيبة[٦].

---

(١) قواعد الترجيح: (٢/ ٤٩٥). (٢) سورة الأحقاف، من الآية: (٢٦).
(٣) انظر: المصادر الآتية من كتب التفسير بعد ثلاثة هوامش تالية.
(٤) قواعد الترجيح: (٢/ ٤٢١). (٥) المحرر الوجيز: (٥/ ١٠٣).
(٦) تأويل مشكل القرآن: (ص: ٢٥١). وانظر: تفسير القرطبي: (١٦/ ١٣٨).

وقال آخرون: هي أصلية في الكلام بمعنى النفي، أي: «ما» في قوله: «فيما» بمنزلة الذي، و«إن» بمنزلة ما النافية، وتقديره: ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه. والمعنى؛ ولقد مكنا الأمم السالفة في الدنيا من كثرة الأموال والأولاد وطول العمر، ما لم نمكنكم فيها من القوة في الأجساد، والشدة في الأبدان، والكثرة في الأموال والأولاد والعدد[1].

وهذا القول أولى الأقوال بالصواب، وهو الذي تقرره هذه القاعدة التي نحن بصدد التمثيل لها؛ لأن التأصيل هو الأصل ولا ينتقل عنه إلا بدليل يجب الرجوع إليه.

ويؤيد هذه القاعدة فيما رجّحته في هذا المثال قاعدة: «القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدم على ما عدم ذلك، «فقد جاء معنى هذا القول في آيات كثيرة من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[4]، وغيرها من الآيات.

وهذا القول اختاره ورجّحه جماعة من أئمة التفسير **كأبي جعفر النحاس**[5]، **والزمخشري**[6]، **وابن عطية**[7]، **والرازي**[8]، **وأبي حيان**[9]، **والشوكاني**[10]، **والقاسمي**[11]، **والشنقيطي**[12] وغيرهم.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (١١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، وتفسير البغوي: (٧/ ٢٦٤)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ١٧٤)، وأضواء البيان: (٧/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).
(٢) سورة مريم، الآية: (٧٤).
(٣) سورة الروم، من الآية: (٩).
(٤) سورة الأنعام، من الآية: (٦).
(٥) معاني القرآن: (٦/ ٤٥٤).
(٦) الكشاف: (٣/ ٤٤٩).
(٧) المحرر الوجيز: (٥/ ١٠٣).
(٨) مفاتيح الغيب: (٢٨/ ٢٩).
(٩) البحر المحيط: (٨/ ٦٥). وقال فيه مثل كلام الزمخشري الآتي بعد أسطر.
(١٠) فتح القدير: (٥/ ٢٣).
(١١) محاسن التأويل: (١٥/ ٥٣٥٥).
(١٢) أضواء البيان: (٧/ ٣٩٩).

واقتصر عليه **الفراء**[١]، **والطبري**[٢] ـ وأسند إلى ابن عباس[٣] وقتادة[٤] ـ، **والبغوي**[٥]، **وابن كثير**[٦]، وغيرهم.

قال **الزمخشري** ـ بعد بدئه بهذا القول وذكره أقوال أخرى ـ: «والوجه هو الأول، ولقد جاء عليه غير آية في القرآن... وهو أبلغ في التوبيخ، وأدخل في الحث على الاعتبار»[٧].

قال **القاسمي** ـ بعد أن اختار القول الراجح وذكر الآيات التي تدل على معناه ـ: «والأصل توافق المعاني في الآي الواردة في نبأ واحد، على ما فيه أيضاً من سلامة الحذف والزيادة»[٨].

وقال الشيخ **الشنقيطي** رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره للآية: «لفظة (إن) في هذه الآية الكريمة فيها للمفسرين ثلاثة أوجه، يدل استقراء القرآن على أن واحداً منها هو الحق، دون الاثنين الآخرين». ثم قال ـ بعد أن ذكر القول بالشرطية والقول بالزيادة ـ: «وهذان هما الوجهان اللذان لا تظهر صحة واحد منهما؛ لأن الأول منهما فيه حذف وتقدير، والثاني منهما فيه زيادة كلمة.

وكل ذلك لا يصار إليه إلا بدليل يجب الرجوع إليه»[٩]، وذكر الآيات التي تدل على القول المختار.

○○○○○

---

(١) معاني القرآن: (٣/ ٥٦).
(٢) تفسير الطبري: (١١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).
(٣) أخرجه من طريق معاوية عن علي بن أبي طلحة عنه به.
(٤) أخرجه من طريق بشر عن يزيد عن سعيد عنه به.
(٥) معالم التنزيل: (٧/ ٢٦٤).
(٦) تفسير ابن كثير: (٤/ ١٧٤).
(٧) الكشاف: (٣/ ٤٤٩).
(٨) محاسن التأويل: (١٥/ ٥٣٥٥).
(٩) أضواء البيان: (٧/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

الفصل الثاني

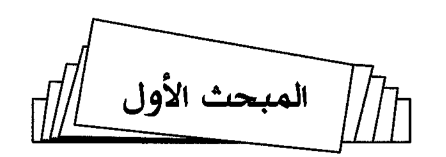
الإعراض عن منهج السلف الصالح في التفسير

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مقدمات أساسية عن المراد بالسلف، وقيمة الفهم السلفي في تفسير النصوص

المبحث الثاني: أقوال العلماء في أهمية التمسك بمنهج السلف، وخطورة الإعراض عن منهجهم

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



مقدمات أساسية عن المراد بالسلف، وقيمة الفهم السلفي في تفسير النصوص

أولاً: معنى السلف لغة:

السَّلَف لغة: من سلف يسلُف سلفاً، أي: مضى، والسلف يطلق على الماضي المتقدم، والقوم السُلَّاف: الجماعة المتقدمون، والجمع أسلاف، ويقال: ولفلان سلف كريم أي آباء متقدمون(١).

ثانياً: مفهوم السلف الصالح في الاصطلاح:

السلف الصالح هم: صحابة رسول الله ﷺ وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم من أئمة الإسلام العدول، ممن اتفقت الأمة على إمامتهم في الدين، وعظم شأنهم فيه، وتلقى المسلمون كلامهم ـ خلفاً عن سلف ـ بالرضا والقبول كالأئمة الأربعة، والسفيانين، والليث بن سعد، وعبد الله بن المبارك، وإبراهيم النخعي، والبخاري، ومسلم، وسائر أصحاب السنن، دون من رمي ببدعة أو اشتهر بلقب غير مرضي مثل الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، والجهمية، والمعتزلة، والكرَّامية، ونحو هؤلاء من الفرق الضالة والمبتدعة. ومنهج السلف هو: ما كانوا عليه من الاعتقاد المنسوب إليهم(٢).

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري: (٤/ ١٣٧٤)، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: (٢٣٩) بتحقيق محمد سيد كيلاني، ومختار الصحاح للرازي: (ص: ٣٠٩)، مادة: (سلف).

(٢) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني: (١/ ٢٠)، العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية (شرح الدرة السنية في عقيدة أهل السنة المرضية) للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي: (١/ ١١).

والسلفية تطلق ويراد بها أحد معنيين:

الأول: حقبة تاريخية معينة تختص بأهل القرون الثلاثة المتقدمة المشهود لهم بالخير والفضل، كما في حديث: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...»[١].

الثاني: اتباع منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، من التمسك بالكتاب والسنة وتقديمهما على ما سواهما، والعمل بهما على مقتضى فهمهم الصحيح السليم من الانحراف، بالرغم من تباين ظروف البيئة الحضارية، واختلاف الأمصار والأمكنة، وتغاير العصور والأزمنة.

فالسلفية بالإطلاق الأول تكون مرحلة زمنية تاريخية، قد انقرضت بموت رجالها.

وبالإطلاق الثاني تكون منهاجاً باقياً إلى قيام الساعة، يصح الانتساب إليه متى التزمت شروطه وقواعده وأوصافه[٢]، في أي مكان وأي زمان لقول المصطفى ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[٣].

وعليه فمن كان على طريقة الرعيل الأول ومنهج السلف الصالح ظاهراً وباطناً في الاعتقاد والعمل والسلوك وتلقي العلم وفهم الدين، فهو سلفي، وإن عاش في عصور متأخرة، ومن أعرض عن هذا المنهج فهو غير سلفي وإن عاش في زمن الصحابة ﷺ، ومذهب السلف الصالح غير منحصر في مرحلة زمنية معينة، وليس محصوراً في دور تاريخي معين، بل هو ممتد إلى عصرنا

---

(١) رواه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ: (٧/ ٥) برقم: (٣٦٥١)، وانظر: كتاب الرقاق منه، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها: (١١/ ٢٤٤) برقمين: (٦٤٢٨، ٦٤٢٩).

(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: (١/ ٣٥).

(٣) أخرجه الشيخان: صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب رقم: ٢٨: (٦/ ٦٣٢) برقمين: (٣٦٤٠، ٣٦٤١)، وكتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة...: (٣/ ١٥٢٣) برقم: (١٩٢٠) واللفظ له من حديث ثوبان ﷺ.

الحاضر، ويستمر استمرار الحياة، ويزداد بإذن الله تعالى حتى يرث الله الأرض ومن عليها[١].

ثالثاً: الأدلة على التمسك بمنهج السلف الصالح:

الأدلة على وجوب التمسك بمنهج السلف الصالح واتباعهم في الاعتقاد والسلوك وفي فهم الدين فهماً صحيحاً، من الكتاب والسنة، كثيرة[٢] نذكر بعضها طلباً للاختصار:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾[٣].

ووجه الدلالة أن الله تعالى أثنى على من اتبعهم، فإذا قالوا قولاً فاتبعهم متبع عليه قبل أن يعرف صحته فهو متبع لهم، فيجب أن يكون محموداً على ذلك، وأن يستحق الرضوان.

والرضوان عمن اتبعهم دليل على أن اتباعهم صواب ليس بخطأ، فإنه لو كان خطأ لكان غاية صاحبه أن يُعفى له عنه، فإن المخطئ إلى أن يُعفى عنه أقرب منه إلى أن يُرضى عنه، وإذا كان صواباً وجب اتباعه؛ لأن خلاف الصواب خطأ، والخطأ يحرم اتباعه إذا علم أنه خطأ، وقد علم أنه خطأ بكون الصواب خلافه، وأيضاً فإذا كان اتباعهم موجب الرضوان لم يكن ترك اتباعهم موجب الرضوان، وإذا كان رضوان الله ﷻ في اتباعهم، واتباع رضوانه واجب، كان اتباعهم واجباً.

---

(١) وزعم عكس ذلك الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه الذي ألفه بعنوان: «السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي»، وقد ردّ العلّامة الدكتور صالح بن فوزان الفوزان على هذا الزعم الخاطئ بكتاب سماه: «نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان، من الهفوات»، وتضمن هذا الكتاب ـ على الرغم من صغر حجمه ـ رداً قوياً ـ من وجوه الرد المتعددة ـ على كتاب البوطي.

(٢) ذكرها العلّامة ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين: (٤/١١٨ ـ ١٥٦) فليراجعه من أراد التوسع في هذا الموضوع.

(٣) سورة التوبة، الآية: (١٠٠).

والاتباع عام في كل الأمور التي يأتي فيها الاتباع، في أصول الدين وفي الشرائع[١]، ومن ذلك تفسير كتاب الله تعالى.

قال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾: «الذين اتبعوا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وهم المتأخرون عنهم من الصحابة فمن بعدهم إلى يوم القيامة، وليس المراد بهم التابعين اصطلاحاً.. بل هم من جملة من يدخل تحت الآية... ويكون المراد بالتابعين من بعدهم من الأمة إلى يوم القيامة»[٢].

وثبت في «السنن» عن العِرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: وعظنا رسول الله ﷺ يوماً بعد صلاة الغداة موعظةً بليغةً ذَرِفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظةُ مُودِّعٍ، فماذا تَعْهَدُ إلينا يا رسول الله؟ قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدٌ حبشيّ، فإنه من يعش منكم يرى اختلافاً كثيراً. وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة فمَن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ»[٣].

وقال النبي ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...»[٤].

وهذه الخيرية خيرية دين وعلم وفضل، فلا يجوز أن تخلو هذه العصور الفاضلة من الحق والصواب.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين: (٤/ ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨ ـ ١٢٩).
(٢) فتح القدير: (٢/ ٣٩٨).
(٣) أخرجه الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع: (٥/ ٤٣)، برقم: (٢٦٧٦)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة: (٥/ ١٣ ـ ١٥)، برقم: (٤٦٠٧)، وابن ماجه، المقدمة، باب اتباع السنة الخلفاء الراشدين المهديين: (١/ ١٥ ـ ١٦) برقم: (٤٢). واللفظ للأول، وقال: «حديث حسن صحيح».
وصححه الشيخ الألباني، انظر: صحيح سنن ابن ماجه: (١/ ١٣) برقم: (٤٠) ومشكاة المصابيح: (هامش: ١/ ٥٨).
(٤) تقدم تخريج الحديث قريباً: (ص: ٩٤٧).

قال الإمام ابن القيم رحمه الله بعد إيراده هذا الحديث ضمن أدلته على وجوب اتباع الصحابة: «فأخبر النبي ﷺ أن خير القرون قرنه مطلقاً، وذلك يقتضي تقديمهم في كل باب من أبواب الخير [وباب علم التفسير من أشرف أبواب الخير][(١)] وإلا لو كانوا خيراً من بعض الوجوه، فلا يكونون خير القرون مطلقاً، فلو جاز أن يخطئ الرجل منهم في حكم وسائرهم لم يفتوا بالصواب ـ وإنما ظفر بالصواب مَن بعدهم وأخطؤوا هم ـ لزم أن يكون ذلك القرن خيراً منهم من ذلك الوجه؛ لأن القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطأ في ذلك الفن، ثم هذا يتعدد في مسائل عديدة. . .

ومعلوم أن فضيلة العلم ومعرفة الصواب أكمل الفضائل وأشرفها»[(٢)].

رابعاً: بعض سمات منهج السلف الصالح:

سمات منهج السلف الصالح وميزات طريقة تفسيرهم للنصوص متنوعة ومتعددة يمكن إجمالها وحصرها فيما يلي:

الأول: تقديم النقل على العقل في فهم النصوص وتفسيرها عامة، وفي تفسير نصوص الأسماء والصفات خاصة.

الثاني: عدم تأويل النصوص، وحملُها على معان صحيحة حقيقية.

الثالث: الاعتصام بالكتاب والسنة وعدم التفريق بينهما، والاعتقاد بأنهما مصدران للأدلة النقلية والعقلية معاً.

الرابع: عدم التعصب لمذهب معين، ونبذ التقليد الأعمى.

الخامس: رفض منهج المتكلمين والفلاسفة في التفسير.

قال شيخ الإسلام رحمه الله ـ عند بيانه منهج السلف الصالح في التفسير ـ:

«فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض فيها العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى.

(٢) إعلام الموقعين: (٤/١٣٦).

العقل على النقل، يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين إما أن يفوض وإما أن يؤول..

ولا فيهم من يقول إن له ذوقاً أو وجداً، أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث»[(١)].

و«ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها»[(٢)].

وذكر العلّامة ابن القيم منهج السلف الصالح في تفسير النصوص الشرعية والتعامل معها، فكُلّهم كما قال:

«على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة، كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدوا لشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً، وأجروها على سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين»[(٣)].

وهم «جعلوا الكتاب والسنة إمامهم، وطلبوا الدين من قِبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم وآرائهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم له، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يكون حقاً وقد يكون باطلاً»[(٤)].

قال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما الإجماع فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل: (ص: ٥١ ـ ٥٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٤٧).

(٣) إعلام الموقعين: (١/ ٤٩)، وانظر: الخطط للمقريزي: (٢/ ٢٥٦).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة: (٢/ ٤٩٦).

عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع، أو منسوب إلى بدعة، والإجماع حجة قاطعة؛ فإن الله تعالى لا يجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة»[١].

و«يرى السلف أن السنة تبين الكتاب وتوضِّحه وتفسِّره، بل السنة خير تفسير يُفَسّر به القرآن بعد القرآن، بل قد يتوقف فهم بعض ما أجمل في القرآن إلا بواسطة السنة، وقد ترد أحكام بل صفات من صفات الله تعالى في السنة غير مذكورة في الكتاب فيجب الأخذ بهما معاً دون محاولة تفريق بينهما؛ لأنها وحي من عند الله من حيث المعنى»[٢].

ومن التزم بهذه القواعد الأساسية والدعائم الأصيلة في تفسير النصوص لا يكاد يتورط فيما تورط فيه أهل البدع والأهواء، ولا يتيه فيما تاهت فيه الفرق الضالة، والفئات المنحرفة، ولا يتفرط فيما تفرط فيه المتفرطون.

خامساً ـ قيمة الفهم السلفي:

المراد بفهم السلف هو:

المعتقدات العلمية الراسخة، والثوابت الفكرية الجازمة، والحقائق العملية التي قامت في أذهانهم، وجاشت بها قلوبهم، ونطقت بها ألسنتهم، وشهدت بها جوارحهم، وقامت على أساسها حياتهم؛ نتيجة قراءتهم للقرآن الكريم ولسنة النبي الكريم ﷺ تحت توجيهه وتسديده بالنسبة للصحابة، وتلقياً من الصحابة لمن بعدهم، وهكذا..[٣].

تظهر قيمة الفهم السلفي بكل جلاء من منظور موقعه من شروط وعوامل الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، التي تشرق بها القلوب وتطمئن إليها النفوس، وإذا نظرنا إلى أهم العوامل المساعدة والشروط اللازمة لفهم النصوص نجد أنها متوفرة في الصحابة بدرجة أتم وبصورة أكمل، ونقصد بهذه الشروط أو العوامل: العلم باللغة العربية، وصفاء الفطرة، وفهم مقاصد نزول القرآن:

---

(١) ذم التأويل: (ص: ٨٤) ضمن مجموعة رسائل.

(٢) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة للدكتور محمد أمان الجامي: (ص: ٦٤).

(٣) انظر: مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر: (ص: ٤٣٩) بتصرف.

الأول: العلم باللغة العربية:

أما العلم باللغة العربية ـ لغة القرآن ـ فإنه لا مراء بأن الصحابة ﵃ هم أهل اللغة المتقنون لها سليقة لا تعلماً، فطرة لا تصنعاً، طبعاً لا كسباً، وكان الصحابة على ذروة الفصاحة وقمة البلاغة، عارفين أساليب اللغة ورموزها، عالمين سعتها وأسرارها.

«لقد نزل القرآن الكريم بلسان العرب، جارياً على معهودهم في الكلام، وعادتهم في الخطاب، فكل من كان من لسان العرب متمكناً كان للقرآن أشد فهماً وأحسن إدراكاً، ولا يعلم أحد أفصح لساناً وأسد بياناً وأقوم خطاباً من أهل القرون الأولى المفضلة، وأولاهم في هذا الفضل والسبق أصحاب رسول الله ﷺ، فلا يكون في الأمة من بعد القرون الأولى أحد أفصح منهم لساناً، ومن ثم فلا يقدر أحد أن يفهم القرآن من هذه الجهة ـ جهة كونه عربياً ـ أفضل ولا أحسن من أصحاب القرون الأولى، بل كل من جاء بعدهم فهو دونهم في الفصاحة والبيان، والفهم والإدراك»[(١)].

قال الإمام الشاطبي ﵀: «وما نُقل من فهم السلف الصالح في القرآن، فإنه كله جار على ما تقضي به العربية، وما تدل عليه الأدلة الشرعية»[(٢)].

«ولقد كان العرب في عهد نزول القرآن على جانب كبير من الإحاطة بلغتهم، ومعرفة أساليبها وإدراك حقائقها، فكانوا بذلك أقدر الناس على فهم القرآن وإدراك معانيه واستيعاب مراميه، ومن جاء بعدهم كان أقلَّ منهم درجة أو درجات لِبعدهم عن صفاء اللغة العربية، وذلك لـمّا عمّ الإسلام الأرض واختلط العرب بالعجم وتولّد منهم ذلك الجيل الذي أصبح يبتعد رويداً رويداً كلما مرّ عليه الزمن، عن اللغة الأم وصفائها.

فقد كان الصحابة أعلى قدراً في فهم القرآن وإدراك حقائقه من التابعين، والتابعون كانوا أعلى قدراً ممن بعدهم، وهكذا كلما كان البعد عن صفاء

---

(١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (٢/ ٥٠٦).
(٢) الموافقات: (٣/ ٤٠٤).

اللغة، كان البعد أشد في إدراك معاني القرآن وفهم مقاصده وأحكامه وأسراره»[١].

فالخلاصة أن الصحابة ﷺ ومن تبعهم من أهل القرون الأولى المفضلة المشهود لهم بالخير والإمامة، هم الذين تمثل فيهم العلم باللغة العربية وأساليبها البيانية بالدرجة العليا دون من سواهم.

الثاني: الفطرة:

إن صفاء الفطرة وسلامة الفكر الإنساني من الأفكار المنحرفة، والمناقشات الجدلية، والآراء الكاسدة من أهم عوامل الفهم لرسالة الحق وكلام الصدق، كلما يكون الإنسان باقياً على صفاء فطرته، وجلاء قريحته، ونقاء فطنته للمفاهيم، يكون أقدر على فهم نصوص الوحي ومعرفتها، لكونها منزّلة من عند الله الخالق لفطر الناس وعالِمها. هذا مشاهد وملموس عقلاً وحساً.

«والإنسان فرداً أو أمةً، يكون أقدر على فهم الحقائق العقدية والخلقية وغيرها، إذا كانت فطرته باقية على صفائها لم تلوث بالأفكار الأسطورية والفلسفات الميتافيزيقية[٢] التائهة من الإنسان، أو الأمة التي تشعبت بهذه الأفكار والفلسفات؛ لأنه ليس من السهل على الإنسان أن يتخلص من أفكار ترسخت في ذهنه، وصارت جزءاً من عقله الذي يتلقى هذا الدين والقيم الجديدة..

لهذا، نرى أن فطرة العرب الذين نزل فيهم الإسلام، كانت نعمة عليهم وخيراً للإسلام...

وكانت ثمرة ذلك أن تلقوا حقائق الدين الذي جاء به محمد ﷺ بفطرة

---

(١) أصول التفسير وقواعده: (ص: ١٣٨).

(٢) الميتافيزيقيا: فرع من الفلسفة، يبحث عن الحقيقة الأولية، سماه أرسطو: الفلسفة الأولى، وسميت ما بعد الطبيعة.
الموسوعة العربية الميسرة: (ص: ١٧٩٤).

صافية، وفهموه على ما جاءهم دون خلطه بغبش[١] تصورات سابقة مترسبة في عقولهم، كما حدث لمن جاء بعدهم من الأمم الكتابية والفلسفية التي دخلت في الإسلام حاملة معها خلفيتها الدينية أو الفلسفية..

والخلاصة أن العقل كلما كانت فطرته أصفى وبدهياته الأولية أكثر حضوراً، وكان أبعد عن الأفكار الفاسدة، كان أقدر على فهم الحقائق وحسن تصورها، وكانت هذه الحقائق فيه أرسخ وأعمق»[٢].

وإذا نظرنا في ضوء هذه الحقيقة إلى تاريخ الأمة الإسلامية، فإننا نجد أن الصحابة وأتباعهم من أهل القرون الأولى خير مثال وأكمل نموذج في تمثيل هذه الفطرة وتطبيقها، ونعلم أنهم كانوا أمة أمية ليس لها كتاب، فضلاً عن أن يكون لها مدارس فكرية منحرفة.

وما أحسن كلام عبد الله بن مسعود ﷺ لزملائه وتلاميذه من الصحابة والتابعين حيث قال: «إنكم أصبحتم ـ وفي رواية ـ ولدتم على الفطرة وإنكم ستحدثون، ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدي الأول»[٣].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فالأمة التي بعث فيها النبي ﷺ أولاهم العرب، وبواسطتهم حصلت الدعوة لسائر الأمم؛ لأنه إنما بعث بلسانهم، فكانوا أميين عامة، ليست فيهم مزية علم ولا كتاب، ولا غيره، مع كون فطرهم كانت مستعدة للعلم أكمل من استعداد سائر الأمم بمنزلة أرض الحرث القابلة للزرع...»[٤].

وفي هذا يقول المقريزي في خططه متحدثاً عن منهج الصحابة السليم

---

(١) الغَبَش: شدّة الظُلمة، وقيل: ظلمة آخر الليل. ويأتي في معنى الخدعة.
انظر: الصحاح: (٣/١٠١٣)، ولسان العرب: (٦/٣٢٣) مادة: (غبش).

(٢) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر: (ص: ٤١٧ ـ ٤٢٠) باختصار.

(٣) الإبانة لابن بطة: (١/٣٢٩)، وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (١٣/٢٦٧) قائلاً: «وثبت عن ابن مسعود أنه قال...»، وسبق تخريجه في المبحث الثاني من الفصل التاسع في الباب الأول: (ص: ٣٣٤).

(٤) مجموع الفتاوى: (٢٥/١٦٨).

معللاً لهذه السلامة الفطرية: «إنهم قد أثبتوا ﷺ لله ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك من غير تشبيه ونزهوا من غير تعطيل، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على العقائد، سوى كتاب الله، ولم يعرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية والفلسفية»[(١)].

الثالث: فهم مقاصد نزول القرآن الكريم:

الصحابة ﷺ أعرف الناس وأعلمهم بمقاصد نزول القرآن وأهدافه؛ إذ أدركوا صحبة رسول الله ﷺ الذي نزل عليه القرآن، وعاصروا زمن نزوله، وشاهدوا تطبيقه، وعاشوا في جوّ تفسيره العملي، وباشروا الوقائع والنوازل، وعرفوا ملابسات الوحي من بيان سبب النزول، وناسخ ومنسوخ، وتفسير مبهم، وتوضيح غامض، وتبيين مشكل، وتفصيل مجمل.

وكان الصحابة ﷺ يتلقون القرآن ـ علماً وعملاً ـ، ويتعلمونه ـ قراءةً وفهماً ـ من النبي ﷺ مباشرة، ويتبينون منه دلالاته ومطالبه، ويستزيدون منه أحكامه وحِكمه، والبيانُ والتوضيح لآيات القرآن ـ قولاً وعملاً ـ كان مهمته ﷺ كما أخبر الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[(٢)].

وأثر شخصية الرسول ﷺ في سلامة عقيدتهم، وصحة إيمانهم، وصدق إخلاصهم شيء محسوس وأمر ملموس عند أهل العلم، يقول طاش كبري زاده:

«الصحابة رضوان الله عليهم كانوا في زمن النبي ﷺ على عقيدة واحدة؛ لأنهم أدركوا زمان الوحي وشرف صحبة صاحبه، وأزال نور الصحبة عنهم ظلم الشكوك والأوهام، وهكذا إلى زمن انقراض الصحابة ﷺ»[(٣)].

«ولقد كانت هذه المشاهدة والصحبة والتلقي المباشر من الرسول ﷺ عاملاً مهماً في انفعالهم الحي بهذا الدين انفعالاً جعله يرسخ في جذور قلوبهم إيماناً يقينياً، ويتجلى في كل أوقات حياتهم عبادة وخلقاً، ويصبح علمهم

---

(١) الخطط: (٢/٣٥٦) باختصار.

(٢) سورة النحل، من الآية: (٤٤).

(٣) مفتاح السعادة له: (٢/١٤٣).

أصدق وأوثق من كل علم جاء بعدهم، كما قال عنهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «كانوا أعمق هذه الأمة علماً»[1].

وورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال للخوارج ـ حين ناظرهم ـ:

«جئتكم من عند المهاجرين والأنصار أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد، ومن عند صِهر رسول الله ﷺ عليٍّ، ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله»[2].

فهذا الأثر يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم أعلم بتفسير القرآن، ومن سار على منهجهم في تفسير النصوص كان أعلم بتأويل القرآن. كما في هذا الكلام العظيم الرصين فوائد عدة أخرى، منها:

فوائد من أثر ابن عباس رضي الله عنه:

١ ـ بيان أن أهل البدع ليس فيهم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، مع العلم أن أصول جميع الفرق قد ظهرت في عهدهم، فلم تجد منهم إلا الإنكار والتشنيع.

٢ ـ أن كل فرقة أو طائفة أو مذهب ليس فيهم أحد من الصحابة، أو مذهب الصحابة وطريقتهم في الديانة، فهم على ضلالة اجتمعوا، ولبدعة أسّسوا.

٣ ـ أن الانحياز إلى جانب الصحابة، أعني مذهبهم، والتمسك بطريقتهم، وعدم الإعراض عن منهجهم هو عين الفلاح، وأساس النجاة.

٤ ـ أنه يحتج على كل أحد بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وليس العكس[3].

أشار شيخ الإسلام إلى بعض الأمور المهمة لفهم الألفاظ والمصطلحات

---

(١) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر: (ص: ٤٤١ ـ ٤٤٢) وأثر ابن مسعود سيأتي تخريجه ـ إن شاء الله ـ في المبحث التالي: (ص: ٩٦٦).

(٢) قطعة من قصة طويلة في مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما مع الخوارج، أخرجها ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة: (٢/ ١٠٤).

(٣) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (٢/ ٥٢٥).

الدينية، وتفسير النصوص الشرعية، منها: معرفة اللغة العربية وأقوال السلف الصالح، فقال رحمه الله تعالى ـ مؤكداً كمال فهم السلف الصالح في معرض ردّه على بعض المبتدعة ـ:

«... فلهذا يحتاج المسلمون إلى شيئين:

أحدهما: معرفة ما أراد الله ورسوله ﷺ بألفاظ الكتاب والسنة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي نزل بها، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، فإن الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرَّفهم ما أراد بتلك الألفاظ، وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه، وقد بلّغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم مما بلغوا حروفه..»[(١)].

ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله سببين مهمين للاعتماد على أقوال الصحابة ومنهجهم، وهما ـ كما قال ـ: «يترجح الاعتماد عليهم في البيان من وجهين:

أحدهما: معرفتهم باللسان العربي؛ فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتهم ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم؛ فهم أعرف في فهم الكتاب والسنة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان، صح اعتماده من هذه الجهة.

والثاني: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيلِ الوحي بالكتاب والسنة؛ فهم أقعد في فهم القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرُهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب»[(٢)].

وقال ـ أيضاً ـ: «... ولهذا فإن السلف الصالح ـ من الصحابة والتابعين ومن يليهم ـ كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه..»[(٣)].

وكل من كان بالمتبوع ألزم وألصق، كان بأقواله وأفعاله ومراداته أحذق وأعرف.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٣٥٣).
(٢) الموافقات: (٤/ ١٢٨).
(٣) المصدر السابق: (٢/ ٧٩).

وما أحسن كلام الإمام أبي حامد الغزالي حيث صوّب مذهب السلف ومنهجهم في آيات الصفات مشيراً إلى فضل صحبة الصحابة وإدراكهم مقاصد القرآن الكريم وفهمهم معاني كلام الرسول ﷺ، فقال رَحِمَهُ اللهُ ـ في معرض ردّه على بعض المبتدعة ـ تحت عنوان: إقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف:

«وعليه برهانان: عقلي وسمعي:

أما العقليّ فاثنان: كليّ وتفصيليّ:

أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف، فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلّمة عند كل عاقل:...

الأصل الثالث: أن أعرف الناس بمعاني كلامه، وأحراهم بالوقوف على كنهه ودرك أسراره، الذين شاهدوا الوحي والتنزيل، وعاصروه وصاحبوه، بل لازموه آناء الليل والنهار، متشمرين لفهم معاني كلامه وتلقيه بالقبول: للعمل به أولاً، وللنقل إلى من بعدهم ثانياً، وللتقرب إلى الله ﷻ بسماعه وفهمه وحفظه ونشره. وهم الذين حثّهم رسول الله ﷺ على السماع والفهم والحفظ والأداء فقال: نضّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها... الحديث[1]. فليت شعري أَيُتَّهَمُ رسول الله ﷺ بإخفائه وكتمانه عنهم؟! حاشا منصب النبوة عن ذلك! أو يُتّهم أولئك الأكابر في فهم كلامه وإدراك مقاصده...؟ أو يتهمون في إخفائه وإسراره بعد الفهم؟ أو يتهمون في معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكابرة، مع الاعتراف بتفهيمه وتكليفه؟ فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل»[2].

خصائص لفهم السلف الصالح:

وإضافة إلى ما سبق تتضح القيمة العلمية للفهم السلفي في التفسير ـ أيضاً ـ من أمور تالية:

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب من بلّغ علماً: (١/ ٨٤ ـ ٨٥) برقمين: (٢٣٠، ٢٣١) عن زيد بن ثابت وجبير بن مطعم رضي الله عنهما مرفوعاً بألفاظ متقاربة. وانظره في صحيح سنن ابن ماجه: (١/ ٤٤ ـ ٤٥) بأرقام: (١٨٧ ـ ١٨٩).

(٢) إلجام العوام عن علم الكلام: (ص: ٢٤ ـ ٢٥)، وانظر: مقدمة محاسن التأويل للقاسمي: (١/ ٣٤٠).

الأول: سلامة تفسيرهم من التأويل في نصوص الأسماء والصفات:

قال الإمام الغزالي في سياق سابق: . . .

«**الأصل الرابع**: أنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى البحث والتفتيش والتفسير والتأويل لمثل هذه الأمور، بل بالغوا في زجر من خاض فيه، وسأل عنه، وتكلم به. . ، فلو كان ذلك من الدين، أو كان من مدارك الأحكام وعلم الدين لأقبلوا عليه ليلاً ونهاراً، ودعوا إليه أولادهم وأهليهم، وتشمّروا عن ساق الجدّ في تأسيس أصوله، وشرح قوانينه تشمراً أبلغ من تشمرهم في تمهيد قواعد الفرائض والمواريث. فنعلم ـ بالقطع من هذه الأصول ـ أن الحق ما قالوه، والصواب ما رأوه. .

النمط الثاني: البرهان السمعي على ذلك. وطريقه أن نقول:

الدليل على أن الحق مذهب السلف أن نقيضه بدعة ـ والبدعة مذمومة وضلالة ـ والخوض من جهة العوام في التأويل، والخوض فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة، وكان نقيضه ـ وهو الكف عن ذلك ـ سنة محمودة. فها هنا ثلاثة أصول:

أحدها: أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة.

والثاني: أن كل بدعة فهي مذمومة.

والثالث: أن البدعة إذا كانت مذمومة كان نقيضها ـ وهي السنة القديمة ـ محمودة.

ولا يمكن النزاع في شيء من هذه الأصول؛ فإذا سلم ذلك، ينتج: أن الحق مذهب السلف. . »[(١)].

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله منهج الصحابة في نصوص الأسماء والصفات قائلاً:

«إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها.

---

(١) المصدران السابقان.

وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله»[(١)].

وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما يدل على ذلك أيضاً أن الصحابة رضي الله عنهم لم يبلغنا عنهم من الخوض في هذه الأمور ـ [الأسماء والصفات] ـ ما يكون أصلاً للباحثين والمتكلفين، كما لم يأت ذلك عن صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام، وكذلك التابعون المقتدى بهم لم يكونوا إلا على ما كان عليه الصحابة، بل الذي جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه النهي عن الخوض في الأمور الإلهية وغيرها؛ حتى قال: لن يبرح الناس يتساءلون؛ حتى يقولوا: هذا الله خالق كل شيء، فمن خلق الله»[(٢)].

الثاني: ما ورد عن الصحابة في أسباب النزول فإنه له حكم الرفع عند الجمهور:

قال الإمام أبو عبد الله الحاكم: «وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٩٤).

(٢) الموافقات: (٢/ ١٤٢). والحديث أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف ما لا يعنيه: (١٣/ ٢٦٥) برقم: (٧٢٩٦) عن أنس بن مالك مرفوعاً.
واتفق الشيخان على لفظ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله، ولينته» عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.
انظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده: (٦/ ٣٣٦) برقم: (٣٢٧٦)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها: (١/ ١١٩ ـ ١٢٠) برقم: (١٣٤).

(٣) المستدرك له: (١/ ٢٧ ـ ٢٨). وسيأتي توضيح ذلك في المبحث التالي إن شاء الله.

الثالث: ورعهم وتحريهم في تفسير كلام الله تعالى، فلا يتكلمون فيما لا يعلمون:

أخرج الإمام الطبري بسند صحيح عن ابن أبي مليكة أن ابن عباس رضي الله عنه سئل عن آية لو سُئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها[1].

وذكر شيخ الإسلام أقوالاً متعددة عن السلف تدل على ورعهم وتحرجهم عن الكلام في التفسير، وعقبها بقوله:

«فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه.

ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوالاً في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه. وهذا هو الواجب على كل أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سُئل عنه مما يعلمه لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[2]، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «من سُئل عن علم فكتمه أُلجم يوم القيامة بلجام من نار[3]»[4].

الرابع: الوقوف على تفسير الصحابي يزيل ما يعتقد بأنه مشكل:

فمثلاً قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ

---

(١) تفسير الطبري، المقدمة: (١/ ٦٢ ـ ٦٣) وقد صححه شيخ الإسلام. انظر: المقدمة في أصول التفسير مع شرح الشيخ العثيمين: (ص: ١٤٦).

(٢) سورة آل عمران، من الآية: (١٨٧).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم: (٤/ ٦٧، ٦٨)، برقم: (٣٦٥٨)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم: (٥/ ٢٩) برقم: (٢٦٤٩)، وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه، المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه: (١/ ٩٦) برقم: (٢٦١) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بألفاظ متقاربة. وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود: (٢/ ٦٩٦) برقم: (٣١٠٦). وقال: «حسن صحيح».

(٤) المقدمة في أصول التفسير في شرح الشيخ العثيمين: (١٤٩ ـ ١٥٠)، وبتحقيق الدكتور عدنان زرزور: (ص: ١١٤ ـ ١١٥).

ٱلْمَوْتُ . . .﴾[(١)] تُعتبر من أشكل الآيات معنى وإعراباً وحكماً، فلو رجعنا إلى تفسير ابن عباس رضي الله عنهما للآية لما نجد الإشكال[(٢)].

فإذا كان السلف الصالح أقرب عصراً من النبوة، وأعمق صلة بكلام الله ورسوله ﷺ وأنقى فطرة، وأزكى فهماً، وأسلم عقلاً، وأخلص نيةً، وأصح لساناً، وأفصح بياناً، كان فهمهم للنصوص الشرعية حجة على من بعدهم.

«لهذا كله، فإن الفهم السلفي هو الفهم الذي توافرت شروط صحته ليكون الفهم السليم للنصوص الشرعية المتسق مع الفطرة الأصلية، النقي من ألوان الدخن التي أصابت تصورات كثير ممن جاء بعدهم.

وعليه فإن الحري بالمسلم الذي يريد أن تكون عقيدته وإيمانه مرتكزاً على علم راسخ، وفهم سليم، وأن يكون بسبيل نجاة من فساد الدين، وعذاب الآخرة، أن يأخذ بفهم السلف، وأن يتبع سبيل المؤمنين، ويحاذر شعب المحدثات بعدهم»[(٣)].

سادساً: بعض فوائد الالتزام بمنهج السلف الصالح:

الفائدة الأولى: العصمة من التفرق والاختلاف:

الالتزام بمنهج السلف الصالح يحمي المسلمين من وقوعهم في التفرق والتشتت، ويقيهم من تضارب العقول والأهواء؛ وذلك لأن من أعظم سمات منهج السلف الصالح في القول والعمل، تمسكهم واعتصامهم بكتاب الله ﷻ وسنة نبيه المصطفى ﷺ وإجماع سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين، فصار هذا الأصل عاصماً لهم من الفرقة والاختلاف، ووقاية لهم من اضطراب الآراء وتبديد الأفكار، ومانعاً لهم من تشتيت المناهج وتغيير المسالك.

---

(١) سورة المائدة، من الآية: (١٠٦).

(٢) يُراجع صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ . . .﴾: (٥/ ٤٨٠) برقم: (٢٧٨٠). وقد حسنه علي بن المديني، كما نقله المزي في تهذيب الكمال: (١٨/ ٣١٢). وللاستزادة انظر: التفسير الصحيح موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور حكمت بشير ياسين: (٢/ ٢٢٠).

(٣) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر: (ص: ٤٤٣).

فالسلف ومنهجهم وثمرته كما وصفه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «إنهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ديارهم تجد أن جميع كتبهم المصنفة من أولها إلى آخرها في باب الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يَجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون عنها، قلوبهم في ذلك على قلب واحد، ونقلهم لا ترى فيه اختلافاً ولا تفرقاً، بل لو جمعتَ ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدتَه كأنه جاء عن قلب واحد وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبينُ من هذا؟ قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[(١)]».

الفائدة الثانية: التمسك بمنهج السلف دليل على صحة الاستدلال وقوّة النظر:

النظر في عمل السلف الصالح وفهمهم للدليل، والتأمل في طريقة استنباطهم من النص القرآني، شاهد على صحة الاستدلال به، ومصدق له، فعمل السلف بالدليل مخلص له من شوائب الاحتمالات المقدرة، قاطع بوجه معين، ومبين للمجمل، ورافع للإشكال، ودافع للإيهام.

وأيضاً قد يقع في نظر بعض الناس ما يظنه تعارضاً بين الأدلة، فبالنظر في هدي السلف يزول هذا التعارض الظاهر ويندفع[(٢)].

الفائدة الثالثة: حسم مادة الابتداع والضلال:

الالتزام بمنهج السلف الصالح يغلق أبواب الفتن والأهواء، ويحسم مادة الابتداع والضلال؛ لأن كثيراً من فرق الضلال يتعلق ببعض ظواهر النصوص فيوجهها ـ ليّاً وتحريفاً ـ لنصرة مذهبه، وتأييد بدعته. وفهم السلف لهذه النصوص هو الفيصل وهو الحق، وليس دونه إلا الضلال والشقاق[(٣)]: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ اهْتَدَوا ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ﴾[(٤)]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ۖ﴾[(٥)].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٢/ ٤٩٧) بتصرف يسير، والآية من سورة النساء: (٨٢).
(٢) انظر: الموافقات: (٣/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (٢/ ٥٢٤).
(٣) انظر: المصدر السابق الأخير: (٢/ ٥٢٥).
(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٣٧). (٥) سورة يونس، من الآية: (٣٢).

قال الشاطبي رحمه الله: «فإن ظواهر الأدلة إذا اعتبرت من غير اعتماد على الأولين فيها مؤدية إلى التعارض والاختلاف وهو مشاهد معنى، ولأن تعارض الظواهر كثير مع القطع بأن الشريعة لا اختلاف فيها.

ولذلك لا تجد فرقة من الفرق الضالة ولا أحداً من المختلفين في الأحكام لا الفروعية ولا الأصولية يعجز عن الاستدلال على مذهبه بظواهر من الأدلة.. بل قد شاهدنا ورأينا من الفساق من يستدل على مسائل الفسق بأدلة ينسبها إلى الشريعة المنزهة»[1].

الفائدة الرابعة: الانتصار على الخصوم، والاحتجاج على المخالف، والردّ عليه:

يُفيد الالتزام بمنهج السلف الصالح المناظرَ لانتصاره وغلبته على خصومه من أهل البدع وأصحاب الباطل؛ لأن كل فرقة أو طائفة، وكل رأي أو فكر ليس مبناه على الكتاب والسنة، وليس له دليل من عمل السلف الصالح ومن طريقتهم في تفسير النصوص، بل هو على خلاف ذلك، فهو ضلال وغيّ.

قال شيخ الإسلام رحمه الله أثناء حكايته مناظرة الواسطية[2]:

«وقلت مرَّات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ـ [أي العقيدة الواسطية التي كتبها ابن تيمية إلى قضاة واسط] ـ ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة ـ التي أثنى عليها النبي ﷺ، حيث قال: خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ـ يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعليّ أن آتي بنقول جميع الطوائف ـ عن القرون الثلاثة، توافق ما ذكرته ـ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية وغيرهم».

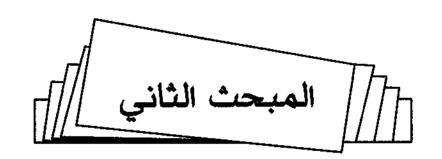
وقال في موضع آخر: «ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه»[3].

○○○○○

---

(١) الموافقات: (٣/ ٢٨٨). وسيأتي مزيد كلامه في المبحث التالي ـ إن شاء الله ـ: (ص: ٩٧١).

(٢) ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ١٦٩). (٣) المصدر السابق: (٣/ ٢١٧).


المبحث الثاني

أقوال العلماء في أهمية التمسك بمنهج السلف، وخطورة الإعراض عن منهجهم

١ ـ ما أحسن شهادة **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه في بيان فضل الصحابة ومنقبتهم، وما أجمل نصيحته للأمة، حيث قال:

«من كان منكم مستناً فليستنَّ ـ وفي رواية: من كان منكم متأسياً فليتأس ـ بمن قد مات، فإن الحي لا تُؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضلَ هذه الأمة، أبرّها قلوباً، وأعمقَها علماً، وأقلَّها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[(١)].

وورد عنه رضي الله عنه أنه قال: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٩)، والهروي في ذم الكلام: (ص: ١٨٨)، ونحوه في مشكاة المصابيح، كتاب الإيمان، باب الاعتصام بالكتاب والسنة: (١/٦٧ ـ ٦٨)، برقم: (١٩٣). قال محققه الشيخ الألباني رحمه الله: «منقطع».
وأخرجه بلفظ مقارب أبو نعيم في الحلية: (١/٣٠٥ ـ ٣٠٦) من قول ابن عمر رضي الله عنهما، وعزاه ابن القيم في إعلام الموقعين: (٤/١٢٩) للإمام أحمد. وانظر: الموافقات للشاطبي: (٤/٤٥٩ ـ ٤٦٠)، وشرح العقيدة الطحاوية: (٢/٥٤٦).

حسن، وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيء»[١].

٢ ـ قال **حذيفة بن اليمان** رضي الله عنه: «اتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من كان قبلكم، والله لئن استقمتم ـ وفي رواية: لئن اتبعتموه ـ لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً»[٢].

٣ ـ قال الإمام **الأوزاعي** رحمه الله: «اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم...»[٣].

٤ ـ وأقوال إمام المفسرين **ابن جرير الطبري** رحمه الله في التمسك بتفسير السلف الصالح وعدم الإعراض عن منهجهم كثيرة مبثوثة في كتابه «جامع البيان»، فكثيراً ما يحكي الخلاف في تفسير آية ثم يردف القول بترجيح تفسير السلف على تفسير من دونهم.

فمن تلكم الأقوال قوله ـ بعد أن ذكر عدة أقوال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ ـ[٤]: «وهذه الأقوال، وإن كانت غير بعيدات المعنى مما تحتمله الآية من التأويل، فإن تأويل أهل التأويل من علماء سلف الأمة

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده: (٥/ ٢١١) برقم: (٣٦٠٠)، قال محققه الشيخ شاكر: «إسناده صحيح»، وأبو داود الطيالسي في مسنده: (١/ ٣٣) بلفظ مقارب، وقال الهيثمي ـ بعد إيراده قول ابن مسعود رضي الله عنه ـ: «رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون».
انظر: مجمع الزوائد: (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٢) رواه محمد بن وضاح الأندلسي في كتابه: (البدع والنهي عنها): (ص: ١٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ١١٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: (١٣/ ٣٧٩)، وأصله في صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ: (١٣/ ٢٦٣) برقم: (٧٢٨٢) ولفظه: «يا معشر القراء استقيموا فقد سبقتم سبقاً بعيداً، فإن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً».

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٥٤) برقم: (٣١٥)، وابن قدامة في تحريم النظر: (ص: ٢٣).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (٧٤). وانظر: السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل: (١/ ١٨ ـ ١٩)، والموافقات للشاطبي: (٤/ ٤٥٩).

بخلافها، فلذلك لم نستجز صرف تأويل الآية إلى معنى منها»[١].

ولا يستجيز مخالفة تفسير السلف الصالح بأي قول آخر، حيث قال:

«وهذا قول لا نعلم له قائلاً من متقدمي العلم قاله وإن كان له وجه، فإذا كان ذلك كذلك، وكان غير جائز عندنا أن يتعدى ما أجمعت عليه الحجة، فما صح من الأقوال في ذلك إلا أحد الأقوال التي ذكرناها عن أهل العلم»[٢].

وقال: «ولولا أن أقوال أهل التأويل مضت بما ذكرت عنهم من التأويل، ـ وأنّا لا نستجيز خلافهم فيما جاء عنهم، لكان وجهاً يحتمله التأويل أن يقال..»[٣].

٥ ـ ناقش الإمام **القرطبي** رَحِمَهُ اللهُ بعض التفاسير الخاطئة، وفي أثناء ردّه عليه نسب ذلك التفسير الخاطئ إلى ـ قائلاً ـ: «مَن بَعُد فهمه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة...؛ إذ لم يُسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين...»[٤].

٦ ـ عدّ شيخ الإسلام **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ العدولَ عن تفسير السلف الصالح والإعراض عن منهجهم، من الخطأ بل من البدعة حيث قال:

«فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

و «في الجملة» من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته، وطرق الصواب. ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيرهِ ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسر

---

(١) تفسير الطبري: (١/ ٤٠٩).
(٢) المصدر السابق: (٢٩/ ٣٣) «ط: قديمة».
(٣) المصدر السابق: (١٥/ ١٨٨).
(٤) تفسير القرطبي: (٥/ ١٣).

القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»[١].

وقال في موضع آخر ـ بعد أن تكلم عن بعض تفاسير الصوفية البعيدة عن منهج السلف الصالح ـ:

«وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[٢].

وسببُ تبوء الصحابة والسلف الصالح تلك المكانة السامية المرموقة في العلم والدين، هو استغناؤهم بما جاء في الكتاب والسنة، كما بيّن ذلك شيخ الإسلام ـ مشيراً إلى منهجهم في التفسير وفهم الدين، فقال رحمه الله:

«كان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من أعظم الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده»[٣].

وأشار إلى سبب وقوع أهل البدع في تأويلات باطلة للنصوص الشرعية، والأصلِ الذي جعلهم بعيدين عن منهج الكتاب والسنة، بقوله:

«الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه»[٤].

٧ ـ بيّن الإمام **ابن القيم** أهمية أقوال الرعيل الأول من السلف الصالح في التفسير مشيراً إلى منهجهم في تلقي معاني الآيات ونقلهم إياها إلى مَن بعدهم، فقال رحمه الله تعالى:

---

(١) المقدمة في أصول التفسير: (ص: ١٢٢ ـ ١٢٥) مع شرح الشيخ العثيمين. وانظره في مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٤٣).

(٣) رسالة الفرقان بين الحق والباطل، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: (١/ ١٩، ٢٠).

(٤) درء التعارض: (٥/ ٣٨٣).

«فإن قيل. . . ما تقولون في أقوالهم ـ [يعني الصحابة] ـ في تفسير القرآن هل هي حجة يجب المصير إليها؟

قيل: لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال مَن بعدهم، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع، فقال أبو عبد الله الحاكم في مستدركه: وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع(١)، ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً قلنا أن نقول: هذا القول قول رسول الله ﷺ، أو قال رسول الله ﷺ.

وله وجه آخر، وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله ﷺ بيّن لهم معاني القرآن وفسّره لهم كما وصفه تعالى بقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(٢)، فبين لهم القرآن بياناً شافياً كافياً، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه فأوضحه له.. كما سأله الصحابة عن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾(٣) فبين لهم معناها(٤)، وكما سألته أم سلمة ﵂ عن قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾(٥) فبين لها أنه العرض(٦)، وكما سأله عمر عن الكلالة فأحاله على آية الصيف(٧) التي في آخر السورة(٨)، وهذا كثير جداً، فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه، وتارة بمعناه،

---

(١) انظر: المستدرك للحاكم: (١/ ٢٧ ـ ٢٨، ١٢٣، ٥٤٢).

(٢) سورة النحل، من الآية: (٤٤).

(٣) سورة الأنعام، من الآية: (٨٢).

(٤) سبق الحديث وتخريجه في المبحث الثالث، من الفصل الأول في الباب الأول: (ص: ١٠١).

(٥) سورة الانشقاق، الآية: (٨).

(٦) أخرجه الشيخان: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾: (٨/ ٥٦٧) برقم: (٤٩٣٩)، وصحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب: (٤/ ٢٢٠٤) برقم: (٢٨٧٦) كلاهما من حديث عائشة ﵂، وهي السائلة فيهما لا أم سلمة كما ذكرها المؤلف.

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ إلى آخر الآية (١٧٦) من سورة النساء.

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة: (٣/ ١٢٣٦) برقم: (١٦١٧).

فيكون ما فسروا بألفاظهم من باب الرواية بالمعنى، كما يروون عنه السنة تارة بلفظها وتارة بمعناها، وهذا أحسن الوجهين، والله أعلم»(١).

وقال في أهل البدع الذين فضلوا طريقة الخلف على منهج السلف: «فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم، وبين الجهل والضلالة بتصويب طريقة الخلف»(٢).

٨ ـ أوجب الإمام **الشاطبي** مراعاة فهم السلف في بيان المسائل الشرعية وأدلتها، حيث قال رحمه الله:

«... فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به؛ فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل»(٣).

كما ألزم بأخذ تفسيرهم للنصوص، بقوله: «... فلا بد من القول بأن فهمهم في الشريعة أتم وأحرى بالتقديم، فإذا جاء في القرآن أو في السنة من بيانهم ما هو موضوع موضع التفسير، بحيث لو فرضنا عدمه لم يكن تنزيل النص عليه على وجهه؛ انحتم الحكم بإعمال ذلك البيان لما ذكر، ولما جاء في السنة من اتباعهم والجريان على سننهم، كما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، وتمسكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ(٤)، وغير ذلك من الأحاديث فإنها عاضدة لهذا المعنى في الجملة»(٥).

وقال ـ في معرض ردّه على بعض التفاسير الخاطئة ـ: «... والدليل على ذلك أنه لم ينقل عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين تفسير للقرآن يماثله أو يقاربه، ولو كان عندهم معروفاً لَنُقل؛ لأنهم كانوا أحرى بفهم ظاهر القرآن وباطنه باتفاق الأئمة، ولا يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها، ولا هم أعرف بالشريعة منهم...»(٦).

---

(١) إعلام الموقعين: (٤/ ١٥٣ ـ ١٥٤). (٢) الصواعق المرسلة: (١/ ١٦٤).

(٣) الموافقات: (٣/ ٢٨٩).

(٤) تقدم تخريجه في المبحث الأول: (ص: ٩٤٩).

(٥) الموافقات: (٤/ ١٣٢ ـ ١٣٤). (٦) المصدرالسابق: (٤/ ٢٤٨).

٩ ـ حكم الإمام **ابن قدامة** المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ على من أعرض عن منهج السلف في نصوص الصفات، بالإحداث والابتداع في الدين، حيث قال:

«. . . فمن أحب السكون مع السلف في الآخرة، وأن يكون موعوداً بما وعدوا به من الجنات والرضوان فليتبعهم بإحسان، ومن تبع غير سبيلهم دخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[١] . . .؛ لأن من لم يتبع السلف رحمة الله عليهم، وقال في الصفات الواردة في الكتاب والسنة قولاً من تلقاء نفسه لم يسبقه إليه السلف فقد أحدث في الدين وابتدع»[٢].

١٠ ـ قرّر الحافظ **ابن رجب** الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ أن أفضل العلوم في التفسير هو ما أُثر من السلف الصالح، حيث قال:

«فأفضل العلوم في تفسير القرآن، ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم. .

فضبط ما روي عنهم في ذلك أفضل العلوم مع تفهمه وتعقله والتفقه فيه، وما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه إلا أن يكون شرحاً لكلام يتعلق بكلامهم، وأما ما كان مخالفاً لكلامهم فأكثره باطل أو لا منفعة فيه. وفي كلامهم في ذلك كفاية وزيادة فلا يوجد في كلام من بعدهم من حق إلا وهو في كلامهم موجود بأوجز لفظ وأخصر عبارة، ولا يوجد في كلام من بعدهم من باطل إلا وفي كلامهم ما يبين بطلانه لمن فهمه وتأمله ويوجد في كلامهم من المعاني البديعة والمآخذ الدقيقة ما لا يهتدي إليه من بعدهم، ولا يلمّ به.

فمن لم يأخذ العلم من كلامهم فاته ذلك الخير كلّه مع ما يقع في كثير من الباطل متابعة لمن تأخر عنهم. .

فالعلم النافع من هذه العلوم كلّها ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم

---

(١) سورة النساء، الآية: (١١٥).
(٢) ذم التأويل: (ص: ٦٨).

معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث..»[(١)].

١١ ـ قال الحافظ **ابن حجر** رحمه الله تعالى: «فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف»[(٢)].

١٢ ـ أبرز ابن عبد الهادي أهمية الفهم السلفي وضرورته مشيراً إلى خطورة الفهم الخلفي، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة لم يكن على عهد السلف، ولا عرفوه ولا بينوه للأمة، فإن هذا يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا، وضلوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر»[(٣)].

خلاصة الكلام:

فخلاصة ما سبق من أقوال أهل العلم في أهمية التمسك بتفسير السلف الصالح، وخطورةِ الإعراض عن منهجهم، أن العدولَ عن منهج الصحابة خاصة ومنهج السلف الصالح عامة، في التفسير خطأ كبير، فيجب على كل من أراد أن يتعرض لتفسير القرآن الكريم أن يتمسك بتفسيرهم كما إن الإعراض عن منهج السلف الصالح والإغفال عن تفاسيرهم سبب لفتح باب التحريف والتأويل الفاسد، والإلحاد والزندقة. ولا غناء عن فهمهم للنصوص الشرعية، الصحيح السليم من الانحرافات العقدية، والتخبطات الفكرية؛ لأنهم صفوة مختارة، وثلة مجتباة لهم فضيلة ومكانة، فضل وشرف لا يشاركهم فيه أحد ممَن بعدهم، فالخير كل الخير في اتباع منهجهم، والسير مع مسلكهم، واقتفاء آثارهم في العلم والعمل والاعتقاد.

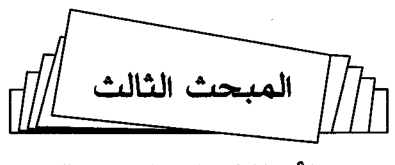
فعلى ذلك نقول: «إن الرجوع للكتاب والسنة بفهم السلف الصالح أمر في غاية الضرورة، والحاجة إليه مستمرة، وهو التجديد بعينه، وهو الأصالة بعينها، وهو أساس أي بعث إسلامي مرتقب، وهو الأساس المشترك الذي يمكن أن تتوحد عليه الأمة»[(٤)].

---

(١) فضل علم السلف على علم الخلف له: (ص: ١٠٠ ـ ١٠٢، ١١١).

(٢) فتح الباري: (١٣/٢٦٧). (٣) الصارم المنكي: (ص: ٤٢٧).

(٤) الفرقان والقرآن للشيخ خالد العك: (ص: ٧٥٠).



المبحث الثالث

الأمثلة التطبيقية

يندرج في أمثلة الإعراض عن منهج السلف الصالح في التفسير تفاسير كثيرة وتأويلات مختلفة، ظهرت وتظهر من قبل أهل البدع وأصحاب الأهواء ذوي معتقدات فاسدة وأفكار هدّامة كفرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، والصوفية، والباطنية، والمؤولة للصفات أو منكروها، والقبورية ـ على أنواعها وأشكالها المتنوعة ـ وغيرهم.

يجمعهم إعراضهم عن منهج السلف الصالح، والقدح في شأنهم، ومخالفتهم للحق، والتحريفُ، والتأويل الفاسد.

«فهؤلاء يخالفون الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة أئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم. فتارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه»[1].

وأول من وقع في هذا الانحراف الخوارج والرافضة، ثم تبعهم المعتزلة والجهمية، وسائر المبتدعة. ولهذا قال الإمام أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر»[2].

ولا شك أن الإعراض عن منهج الصحابة ﷺ والسلف الصالح شر وسيلة إلى تخبط المبتدعة في فهم النصوص تخبطاً شديداً، وهجرِ مقاصدها

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (١٣/٣٥٦) بتصرف.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/١٧٩). وانظر: الغنية لطالبي طريق للشيخ عبد القادر الجيلاني: (١/٥٦).

ودلائلها، وكلما ابتعد الإنسان عن منهجهم وطريقتهم في تفسير النصوص ازداد انحرافه وجهله، وكثر ضلاله وبعده عن هدي القرآن الكريم. ألم تر إلى الخوارج ـ المعرضين الأوائل عن منهج الصحابة ـ حينما ضلوا وبغوا وحاربوا المسلمين، ذهب إليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وناظرهم، وردّ على شبهاتهم، رجع معه أكثر القوم وعصمهم الله من الفتنة، ومن أعرض عنه، ولم يقتنع بدليله، ولم يقبل مشورته ضلّ وانتكس[1]، والعياذ بالله من الحَور بعد الكور.

وقد روى ابن وهب عن بكير أنه سأل نافعاً: كيف كان رأي ابن عمر رضي الله عنه في الحرورية؟ قال: «يراهم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات أُنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين»[2].

وقد سبق في أكثر من مبحث ـ من هذه الرسالة ـ ذكر جملة وافرة من نماذج تفاسير هؤلاء الفرق وأولئك النحل، فلذلك لا أطيل هنا في سرد الأمثلة فالمقصود مطلق المثال.

تأويل صفة الاستواء لله عز وجل:

ولعل من أشهر الموضوعات وأهمها التي انحرف فيها معظم الفرق المبتدعة انحرافاً واضحاً، وأعرضوا عن منهج السلف الصالح فيها إعراضاً

---

(١) وممن أخرج هذه القصة مفصّلةً عبد الرزاق في مصنفه: (١٠/ ١٥٧ ـ ١٦٠) برقم: (١٨٦٧٨)، وأحمد ـ بعضَها ـ في مسنده: (١/ ٣٤٢)، و(٥/ ٢٦٣) برقم: (٣١٨٧) من طبعة مؤسسة الرسالة، والحاكم في مستدركه: (٢/ ١٥٠ ـ ١٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير: (١٠/ ٣١٢)، وأبو نعيم في حليته: (١/ ٣١٨ ـ ٣٢٠). وصححها الحاكم على شرط مسلم، وأقرّه الذهبي.
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٦/ ٢٤١): «رواه الطبراني وأحمد بعضه، ورجالهما رجال الصحيح». وإسنادها صحيح كما قال شيخ الإسلام في منهاج السنة: (٨/ ٥٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم: (١٢/ ٢٩٥) تعليقاً. ووصله ابن جرير في «تهذيب الآثار» من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً... وقال الحافظ ابن حجر: «وسنده صحيح».
انظر: تغليق التعليق: (٥/ ٢٥٩)، وفتح الباري: (١٢/ ٢٩٨)، ومجموعة الرسائل الكبرى: (١/ ٣٦ ـ ٣٧) لابن تيمية، والموافقات: (٤/ ١٤٩).

بيناً، موضوع الأسماء والصفات الواردة في القرآن الكريم. ومن أبرز الأمثلة في هذا الشأن تأويل المؤولة للصفات صفة الاستواء التي جاء ذكرها في سبعة مواضع[1] من القرآن الكريم.

١ ـ أعرض القاضي عبد الجبار المعتزلي عن منهج السلف الصالح في تفسير صفة الاستواء، حيث قال في تفسير قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾[2]: «المراد بالاستواء هو الاستيلاء والاقتدار.. وبينا أن القول إذا احتمل هذا والاستواء الذي هو بمعنى الانتصاب، وجب حمله عليه؛ لأن العقل قد اقتضاه، من حيث دل على أنه تعالى قديم، ولو كان جسماً يجوز عليه الأماكن لكان محدثاً، تعالى الله عن ذلك؛ لأن الأجسام لا بد من أن يلزمها دلالة الحدث، وهي أيضاً لا تنفك من الحوادث ولا تخلو منها»[3].

وذهب إلى تأويل صفة الاستواء بالاستيلاء، أو الملك، والقهر، والسلطان أو نحوها مجموعة من المفسرين من الفرق المختلفة كالزمخشري، والرازي، والنسفي، وأبي السعود وغيرهم[4].

فخالفوا بهذا التأويل فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة في باب الصفات، وأعرضوا عن منهجهم في إثبات ما أثبته الله ورسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تكييف، ولا تمثيل، ونفي عن الله تعالى ما نفاه عن نفسه ونفاه عنه رسوله ﷺ[5].

قال شيخ الإسلام رحمه الله عند ذكره منهج السلف الصالح في تفسيرهم لنصوص الأسماء والصفات:

«... وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته ـ [الله][6] ـ

---

(١) سبق عزوها في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني: (ص: ٤٣١).
(٢) سورة يونس، من الآية: (٣). (٣) متشابه القرآن: (١/٣٥١).
(٤) وللتفصيل انظر: المصدر قبل السابق.
(٥) وقد سبق منهج السلف الصالح من نصوص الأسماء والصفات بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من الباب الثاني: (ص: ٤١٥).
(٦) الزيادة من اقتضاء السياق.

من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته؛ فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته..»[١].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته «التُحَف في مذاهب السلف» مبيناً مذهب السلف في الصفات: «إن المذهب الحق في الصفات: هو إمرارها على ظاهرها من غير تأويل، ولا تحريف، ولا تكلف، ولا تعسّف، ولا جبر، ولا تشبيه، ولا تعطيل، وأن ذلك هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم»[٢].

استدلال باطل على التكفير:

٢ ـ ومن ذلك تأويل الخوارج لقول الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٣] على خروجهم من اتباع السنة، والبغي على ولاة أمر المسلمين، وتكفيرهم، حيث زعموا أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد حكّم الخلق في دين الله، والله يقول: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، فبهذا التحكيم قد أخرج نفسه من إمارة المؤمنين؛ فهو إذاً أمير الكافرين[٤]. والعياذ بالله.

لو لم يُعرض الخوارج عن فهم الصحابة للآية لما خرجوا من جماعة المسلمين، وما مرقوا من الدين مروق السهم من الرمية، وما ارتكبوا الشذوذ والخلاف والفرقة وتكفير المسلمين.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ردّه على استدلال الخوارج بالآية:

«فلو نظر الخوارج أن الله تعالى قد حكّم الخلق في دينه في قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٥]، وقوله: ﴿فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾[٦]

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ٤).

(٢) الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية ﷺ: (ص: ١٣٧).

(٣) سورة الأنعام، من الآية: (٥٧)، وسورة يوسف، من الآية: (٤٠).

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد: (١/ ٨٥)، و(٢/ ٨٤) برقم: (٦٥٦) من طبعة مؤسسة الرسالة، وحلية الأولياء لأبي نعيم: (١/ ٣١٩)، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية: (٨/ ٥٣١)، والموافقات للشاطبي: (٤/ ٢٢٢).

(٥) سورة المائدة، من الآية: (٩٥). (٦) سورة النساء، من الآية: (٣٥).

لعلموا أن قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ غير مناف لما فعله علي ﷺ، وأنه من جملة حكم الله؛ فإن تحكيم الرجال يرجع به الحكم لله وحده، فكذلك ما كان مثله مما فعله علي»[١].

القول بعدم حجية السنة:

٣ ـ واستدل بنفس الآية منكرو السنة ـ القرآنيون ـ على القول بعدم حجية السنة، بل جعلوا اتباع الرسول ﷺ من أنواع الشرك، حيث زعموا أن في الاحتكام إلى السنة والالتزام بها إشراك الرسول ﷺ في الحكم مع الله تعالى.

قال الخواجة أحمد الدين الأمرتسري ـ أحد زعمائهم ـ:

«وقد وضع الناس لإحياء الشرك طرقاً متعددة، فقالوا: إنا نؤمن أن الله هو الأصل المطاع، غير أن الله أمرنا باتباع رسوله، فهو اتباع مضاف إلى الأصل المطاع، وبناء على هذا الدليل الفاسد يصححون جميع أنواع الشرك.. ألا وإن الله لم يأمر بمثل ذلك ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾»[٢].

وهذا القول الذي تفوّه به الخوارج والقرآنيون لم يقل به أحد من السلف، فضلاً عن أن يفسروا به الآية، بل هذا الاستدلال الباطل مخالف للنصوص القرآنية البينة التي تأمر بطاعة الرسول ﷺ وتدعو إلى الائتساء والاقتداء به ﷺ، ولا شك أن الحكم لله ﷻ، ومِن حكم الله أنه ﷻ أمر باتباع رسوله والتمسك بهديه والاستيضاء بسيرته الطيبة العطرة، كما أمر تعالى بطاعة أولي الأمر من المسلمين، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾[٣]، وقال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٞ﴾[٥].

فهل من المعقول أن يقال ـ بعد هذا الحكم الصريح ـ إن اتباع الرسول ﷺ شرك، أو طاعة ولي الأمر مخالف لحكم الله ومضاد لأمره؟

---

(١) الموافقات: (٤/ ٢٢٣).

(٢) تفسير بيان للناس: (٢/ ٣٩٥ و٤٤٥).

(٣) سورة النساء، من الآية: (٥٩).

(٤) سورة النساء، من الآية: (٦٤).

(٥) سورة الأحزاب، من الآية: (٢١).

٤ ـ اختلف المفسرون في المراد بالشاهد في قول الله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾[(١)].

فقال بعضهم: هو موسى بن عمران عليه السلام. (على مثله) أي مثل القرآن، والمراد بذلك المثل: التوراة. والمعنى أن موسى عليه السلام شهد على التوراة بالتصديق والتي هي مثل القرآن.

وقال جماعة من الصحابة والسلف الصالح أن المراد بالشاهد هنا: هو عبد الله بن سلام رضي الله عنه. والمعنى: وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثل هذا القرآن بالتصديق، قالوا: ومثل القرآن التوراة[(٢)].

وقد أخرج البخاري عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال:

«ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي على الأرض: إنه من أهل الجنة، إلا لعبد الله بن سلام. قال: وفيه نزلت هذه الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ الآية»[(٣)].

ونسب ابن كثير هذا القول إلى ابن عباس رضي الله عنه، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، وعكرمة، والثوري، ومالك بن أنس، وابن زيد وغيرهم رحمهم الله[(٤)].

ورجّح هذا القول الذي عليه جمهور السلف الصالح، أئمةُ المفسرين مثل الطبري، وابن كثير، والشوكاني[(٥)]، والشنقيطي[(٦)] رحمهم الله جميعاً.

قال ابن جرير الطبري في تفسيره للآية: «والصواب من القول في ذلك عندنا أن الذي قاله مسروق في تأويل ذلك أشبه بظاهر التنزيل؛ لأن قوله: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ في

---

(١) سورة الأحقاف، من الآية: (١٠). (٢) تفسير الطبري: (١١/ ٢٧٨، ٢٧٩).
(٣) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه: (٧/ ١٦٠) برقم: (٣٨١٢)، وأخرج بعضه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن سلام رضي الله عنه: (٤/ ١٩٣٠) برقم: (٢٤٨٣). وللوقوف على روايات أخرى في هذا الموضوع انظر: التفسير الصحيح: (٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢).
(٤) تفسير ابن كثير: (٤/ ١٦٨)، وانظر: نفس المصدر السابق.
(٥) انظر: فتح القدير: (٤/ ١٦ ـ ١٧). (٦) انظر: أضواء البيان: (٧/ ٣٨١).

سياق توبيخ الله تعالى ذكره مشركي قريش، واحتجاجاً عليهم لنبيه ﷺ، وهذه الآية نظير سائر الآيات قبلها، ولم يجر لأهل الكتاب ولا لليهود قبل ذلك ذكر، فتوجه هذه الآية إلى أنها نزلت فيهم، ولا دلّ على انصراف الكلام عن قصص الذين تقدم الخبر عنهم معنى، **غير أن الأخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك عنى به عبد الله بن سلام وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أريد به،** فتأويل الكلام إذ كان ذلك كذلك: وشهد عبد الله بن سلام، وهو الشاهد من بني إسرائيل على مثله، يعني على مثل القرآن، وهو التوراة، وذلك شهادته أن محمداً مكتوب في التوراة أنه نبي تجده اليهود مكتوباً عندهم في التوراة، كما هو مكتوب في القرآن أنه نبي»[(١)].

ونختم هذا المبحث بإيراد كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لاعتبار كونه ردّاً مجملاً جميلاً على المعرضين عن منهج السلف الصالح، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مشيراً إلى طريقة أهل البدع في التفسير ـ:

«وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب واللغة. وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها..»[(٢)].

---

(١) تفسير الطبري: (١١/ ٢٨١).

(٢) مجموع الفتاوى: (٧/ ١١٩).

الفصل الثالث

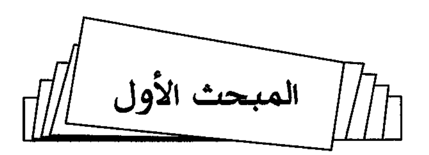
الجهل بقواعد اللغة العربية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية اللغة العربية في فهم القرآن وتفسيره

المبحث الثاني: أقوال العلماء في إنكار الجهل بقواعد اللغة العربية في التفسير

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية



المبحث الأول

أهمية اللغة العربية في فهم القرآن وتفسيره

لقد أنزل الله القرآن بلسان عربي مبين، وهذا يعني أنه جارٍ في ألفاظه ومعانيه، وأساليبه وتراكيبه، وإعرابه واشتقاقه على لسان العرب الفصيح. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[1].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد أن ساق هذه الآية ونظائرها ـ: «فأقام حجته بأنه كتاب عربي»[2].

«وقد اختار الله تعالى أن يكون اللسان العربي مظهراً لوحيه، ومستودعاً لمراده، وأن يكون العرب هم المتلقين أولاً لشرعه وإبلاغ مراده لحكمة علمها، منها كون لسانهم أفصح الألسن وأسهلها انتشاراً، وأكثرها تحملاً للمعاني مع إيجاز لفظه»[3].

ومن ثم تُعتبر معرفة لغة القرآن الكريم من أهم الأدوات لفهمه وتفسيره، ولا يصح فهمه وتفسيره إلا بطريق فهم اللسان الذي نزل فيه؛ فلذا يجب على المفسر أن يكون على معرفة تامة بقواعد اللغة العربية وأصولها ودلالاتها.

«فكان حقاً على من أراد فهم معانيه وإدراك مراميه، أن يكون على جانب كبير من التمكن من اللغة العربية، وإلا لا يقدر على شيء من ذلك»[4].

المقصود بقواعد اللغة:

وليس المقصود بقواعد اللغة قواعد علم النحو والصرف فقط كما هو

---

(١) سورة يوسف، الآية: (٢). (٢) الرسالة له: (ص: ٤٧).

(٣) مقدمة التحرير والتنوير من التفسير، لابن عاشور: (١/ ٣٣).

(٤) أصول التفسير وقواعده، للشيخ خالد العك: (ص: ١٣٨).

المتبادر للأذهان، والمتسرع للأفهام، بل هي أوسع من ذلك.

«أما العربية فالمراد منها معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم سواء حصلت تلك المعرفة بالسجية والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتلقي والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولدين الذين شافهوا بقية العرب ومارسوهم، والمولدين الذين درسوا علوم اللسان ودوَّنوها.

إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم، لمن ليس بعربي بالسليقة، ونعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني والبيان. ومن وراء ذلك استعمال العرب المتَّبَع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم...»[١].

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ عن علم اللغة العربية المطلوب في فهم النصوص الشرعية:

«لا أعني بذلك النحو وحده، ولا التصريف وحده، ولا اللغة، ولا علم المعاني، ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان، بل المراد جملة علم اللسان ألفاظ أو معاني كيف تصورت»[٢].

وكما أن الاعتماد على مجرد اللغة في التفسير خطأ فاحش ـ كما تقدم في فصل «الاعتماد على مجرد اللغة وتفضيلها على الأثر الصحيح» ـ، فكذلك الجهل بقواعد هذه اللغة خطأ خطير في باب التفسير حيث يُوقع صاحبه في الهلكة والورطة والمضايق الصعبة والمفاهيم المعقدة يتعسر الخروج منها، ويتعذر الخلاص منها، ويصعب تصحيحها إلا بإزالة ذلك الجهل.

ومن تعرض لتفسير القرآن وهو مفلس في معرفة قواعد اللغة العربية، هلك فأهلك، وتأول فانحرف، وفسّر فأخطأ.

---

(١) مقدمة التحرير والتنوير من التفسير لابن عاشور: (١/ ١٢).
(٢) الموافقات: (٥/ ٥٢).

فعن الحسن رَحِمَهُ اللهُ أن قال: «أهلكتهم العجمة؛ يتأولونه ـ أي القرآن ـ على غير تأويله»[(١)].

اعتياد الخطاب بالعربية الفصحى:

ولشيخ الإسلام كلام نفيس في بيان أهمية اللغة العربية ومكانتها في الإسلام عموماً وضرورته القصوى لفهم نصوص الكتاب والسنة خصوصاً، ذكره في كتابه العظيم «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم»[(٢)]. لولا خشية الإطالة وخوف الإسهاب لنقلته هنا كاملاً بفصه ونصه، ولكن أكتفي بذكر بعض الفقرات منه، فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وإنما الطريق الحسن: اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقنها الصغار في الدور والمكاتب. فيظهر شعار الإسلام وأهله. ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب عليه.

واعلم أن اعتياد اللغة: يؤثر في العقل والخلق والدين، تأثيراً قوياً بيناً. ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين. ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق.

وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب. فإن فهم الكتاب والسنة فرض. ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية. وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[(٣)].

بيّن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ أهمية اللغة العربية ومكانته في فهم القرآن بقوله:

«فمن أراد تفهم القرآن فمن جهة لسان العرب يفهم. ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»[(٤)].

---

(١) رواه عنه البخاري في كتاب التاريخ الكبير: (٥/ ٩٣) برقم: (٢٥٩). وانظر: الاعتصام للشاطبي: (٢/ ٢٩٩).

(٢) انظر: (ص: ٢٠٣ ـ ٢٠٧).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٤) الموافقات: (٢/ ٦٤).

قاعدة عظيمة لإبطال كثير من تفسيرات باطلة:

وقال: «كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء، لا مما يستفاد منه، ولا ما يستفاد به، ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل»(١).

فـ «هذه قاعدة عظيمة، مبناها على أن هذا القرآن نزل بلغة العرب، وعليه فإنه يُسلك في فهمه واستنباط المعاني منه مسلك العرب في فهمهم واستنباطهم. وبهذه القاعدة تبطل تفسيرات الملاحدة والزنادقة المنسوبة لكتاب الله ﷻ، كما تبطل العقائد الكلامية المخالفة لعقيدة السلف، والتي تكلف أربابها تحريف النصوص كي تكون موافقة لباطلهم، ومما يبطل بهذه القاعدة تأويلات الباطنية، والتفسيرات الإشارية الصوفية، بالإضافة إلى دفع بعض الهوس الفقهي والذي يظن قائله أن القرآن دال عليه.

كما تبطل هذه القاعدة تلك التكهنات المبنية على «حساب الجُمل» والتي يُعلقها أهلها بالحروف المقطعة. كما تأتي هذه القاعدة على تكلفات غريبة تُذكر في أسرار الرسم العثماني(٢)، إلى غير ذلك من الإفك المتراكم والذي يدعي ذووه أنه من العلوم الصحيحة التي دلّ عليها كتاب الله تعالى»(٣).

وقال الشاطبي ـ أيضاً ـ في كتابه الاعتصام(٤):

«هذا وإن كان بعث للناس كافة فإن الله جعل جميع الأمم وعامة الألسنة في هذا الأمر تبعاً للسان العرب. وإذا كان كذلك فلا يفهم كتاب الله تعالى إلا من الطريق الذي نزل عليه وهو اعتبار ألفاظها ومعانيها وأساليبها...

فإذا ثبت هذا فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً أمران:

---

(١) المصدر السابق: (٣/ ٣٩١)، و: (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥) من طبعة جديدة متأخرة بتحقيق الشيخ مشهور.

(٢) سيأتي ذكر نماذج لمعظم أنواع ذلك الباطل المشار إليه في المبحث الثالث ـ إن شاء الله ـ: (ص: ٩٩٦) كما سبق ذكر بعضها في مواضع متعددة من هذه الرسالة.

(٣) قواعد التفسير: (١/ ٢٢٤، ٢٢٥) بتصرف يسير.

(٤) (٢/ ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٩) باختصار.

(أحدهما) أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً، أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب، بالغاً فيه مبالغ العرب، أو مبالغ الأئمة المتقدمين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء ومن أشبههم وداناهم. وليس المراد أن يكون حافظاً كحفظهم وجامعاً كجمعهم، وإنما المراد أن يصير فهمه عربياً في الجملة. . .

(والأمر الثاني): أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو السنة لفظ أو معنى فلا يقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية فقد يكون إماماً فيها، ولكنه يخفى عليه الأمر في بعض الأوقات. فالأولى في حقه الاحتياط؛ إذ قد يذهب على العربي المحض بعض المعاني الخاصة حتى يسأل عنها، وقد نقل [شيء](1) من هذا عن الصحابة ـ وهم العرب ـ فكيف بغيرهم».

مظاهر أهمية اللغة العربية:

وفي ضوء ما سبق من أقوال أهل العلم في شأن اللغة العربية نستطيع أن نلخص الكلام ونقول: إن اللغة العربية تتجلى أهميتها في فهم النصوص القرآنية في الأمور التالية:

١ ـ أن الكتاب والسنة عربيان:

فالقرآن الكريم أنزله الله تبارك وتعالى بلغة العرب الفصيحة، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾(2).

والرسول ﷺ الذي نزل عليه القرآن، وفسّره بقوله وعمله وبينه بسيرته من أصل العرب وخلّصهم، وهو ذو لسان عربي فصيح.

٢ ـ أن معاني كتاب الله موافقة لمعاني كلام العرب، وظاهره ملائم لظاهر كلام العرب.

ففي القرآن من الإيجاز، والاختصار، والعام والخاص، والاجتزاء

(١) الزيادة يقتضيها السياق.
(٢) سورة الشعراء، الآيات: (١٩٢ ـ ١٩٥).

بالإخفاء من الإظهار كما في كلام العرب[١].

٣ ـ إذا عُلم ذلك فإن فهم مراد الله ورسوله ﷺ متوقف على فهم لغة العرب ومعرفة علومها؛ فعلى كل مسلم أن يتعلم من هذه اللغة ما يقيم به دينه ويُصلح آخرته، كما وضّحه شيخ الإسلام في كلامه المذكور أعلاه.

وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد ألّا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله»[٢].

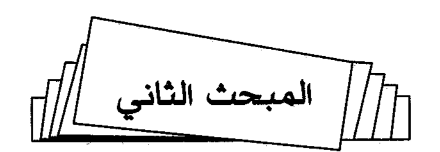
فحاصل هذا المبحث أن كل من كان بلغة العرب أعرف ولأساليبها في الخطاب أجمع، ولتراكيبها في الإعراب أعلم، كانت معرفته بمعاني نصوص الكتاب والسنة أشد، وفهمه لمدلولاتها أرسخ، وتفسيره لمفاهيمها أتقن، وبيانه لمقاصدها أكمل، كما أن من كان في زمن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أعظم معرفة بالسحر، كان علمه ومعرفته بإعجاز العصا أوفر، وكذا من كان في زمن عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أحذق في الطب كانت معرفته بإعجاز إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص آكد[٣].

○○○○○

(١) انظر: الرسالة: (ص: ٥١ ـ ٥٢)، وتأويل مشكل القرآن: (ص: ٢٠ ـ ٢١)، ومقدمة تفسير الطبري: (١/ ٣٠).

(٢) الرسالة: (ص: ٤٨).

(٣) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام لعبد الكريم الشهرستاني: (ص: ٤٥٨) بتصرف وزيادة.



المبحث الثاني

أقوال العلماء في إنكار الجهل بقواعد اللغة العربية في التفسير

من أسباب الخطأ في التفسير، ومن عوامل الانحراف في فهم الآيات القرآنية، ومن دواعي ظهور الفهومات الزائغة للنصوص الشرعية، الضعف في اللسان العربي قراءةً، وكتابةً، وفهماً، وتطبيقاً، والجهلُ بقواعده من التصريف، والنحو، والاشتقاق، والإعراب، والمعاني، والبيان، وغير ذلك من مصطلحات اللغة وأصولها، ثم التعامل مع هذه النصوص من خلال هذه العجمة.

وطرأ هذا الضعف اللساني والجهل اللغوي بسبب شيوع العجمة وانتشارها، وذيوع اللحن وظهوره، ودخول الأمم الأعجمية في الإسلام، وقلة العلم بأصول اللغة ومدلولاتها، وندرة الاهتمام بالحفاظ عليها.

فالجهل باللغة العربية والقصور في معرفة قواعدها يؤدي إلى الجهل بألفاظ الشرع وأحكامه، وإلى الفهم الخاطئ لنصوص الكتاب والسنة، ومن ثم إلى تكوين أفكار فاسدة، وفلسفات ملحدة.

وقد أدرك سلفنا الصالح خطورة اللحن والعجمة والضعف في اللغة العربية، وحذروا من الوقوع فيها مشيرين إلى آثارها السيئة ونتائجها المهلِكة، وكشفوا كيف أن العجمة والجهل باللغة والتغافل عن معرفة قواعدها يؤدي بصاحبه إلى انحراف الفهم وفساد تصور معاني النصوص، كما أنهم شددوا النكير على من تجرأ على التفسير دون أن يكون عالماً باللغة، وها أنا[1] أنقل لك بعضاً من أقوال هؤلاء العلماء وتأكيداتهم في هذا الموضوع:

---

(١) عن قصد قلت: «وها أنا» ولم أقل: «وها أنا ذا» كما التزمه كثير من الناس. وانظر كلاماً مفيداً حول ذلك في «التحرير والتنوير من التفسير لابن عاشور: (١/ ٥، ٥٦٤ ـ ٥٦٦).

١ ـ قال الإمام **مجاهد** ﵀: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب»[١].

٢ ـ قال إمام دار الهجرة **مالك بن أنس** عليه رحمة الله: «لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالاً»[٢].

٣ ـ قال الإمام **الشافعي** ﵀ في «الرسالة»[٣]:

«وإنما بدأت بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يَعلم من إيضاح جُملِ علم الكتاب أحد جهِل سَعة لسان العرب، وكثرةَ وجوهه، وجماعَ معانيه وتفرّقَها. ومَن علمه انتفت عنه الشُّبَه التي دخلت على مَن جهل لسانها».

وعدّد كثيراً من أوجه اللسان العربي، ثم قال:

«وكانت هذه الوجوه التي وصفتُ اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به ـ وإن اختلفت أسباب معرفتها ـ معرفةً[٤] واضحة عندها، ومستنكراً عند غيرها، مِمن جهل هذا من لسانها، وبلسانها نزل الكتابُ وجاءت السنة، فتكلّفَ القولَ في علمها تكلّفَ ما يجهَل بعضَه.

ومن تكلف ما جهل وما لم تُثبته معرفتُه: كانت موافقته للصواب ـ إن وافقه من حيث لا يعرفه ـ غير محمودة، والله أعلم، وكان بخطئه غيرَ معذور، إذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه».

وذلك لأنه أتى الباب من غير بابه، ورام الوصول إلى الغاية من غير طريقها، وقصد الحصول على الغرض من غير سبيله، وأراد المقصود من غير وسيلته.

---

(١) البرهان للزركشي: (١/٢٩٢)، والإتقان: (٢/ ٥١٠ ـ ٥١١).
(٢) المصدرين السابقين. (٣) انظر: (ص: ٥٠ ـ ٥٣).
(٤) قال محقق «الرسالة» الشيخ أحمد محمد شاكر ﵀: «المعرفة مصدر استعمل هنا في معنى اسم المفعول أي: كانت هذه الوجوه أمراً معروفاً واضحاً عند أهل العلم باللسان، وأمراً مستنكراً عند غيرهم».
هامش: (ص: ٥٢ ـ ٥٣).

وأشار الإمام الشافعي إلى سبب جهل الناس واختلافهم وتفرقهم بقوله:
«ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس»[(١)].

٤ ـ وعلق **السيوطي** رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الكلام ـ مبيناً بعض الآثار الناجمة من الجهل بقواعد اللغة ـ بقوله:

«وأشار الشافعي بذلك إلى ما حدث في زمن المأمون من القول بخلق القرآن، ونفي الرؤية، وغير ذلك من البدع، وأن سببها الجهل بلسان العرب الجاري عليه نصوص القرآن والسنة، وتخريج ما ورد فيهما على لسان اليونان ومنطق أرسطاطاليس، الذي هو في حيز ولسان العرب في حيز، ولم ينزل القرآن إلا على مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاورة والتخاطب، والاحتجاج والاستدلال. لا على مصطلح اليونان، ولكل قوم لغة واصطلاح، فمن عدل عن لسان الشرع إلى لسان غيره وخرَّج الوارد من نصوص الشرع عليه جهل وضلّ، ولم يصب القصد فإن كان في الفروع نُسب إلى الخطأ، وإن كان في الأصول نُسب إلى البدعة»[(٢)].

٥ ـ ذكر خطيب أهل السنة الإمام **ابن قتيبة** رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يعرف فضل القرآن ويدرك معانيه إلا «من كثر نظره، واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب»[(٣)].

٦ ـ تحدّث الإمام **الأزهري** رَحِمَهُ اللَّهُ عن لغة القرآن الكريم، وعن لغة القوم الذين نزل فيهم، ومدى معرفتهم إياها، ثم قال:

«. . . فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون من معرفة لغة العرب، والتبحر فيها والاجتهاد في تعلم العربية الصحيحة التي بها نزل الكتاب، وأن على الخاصة الاجتهادَ في تعلّم لسان العرب ولغاتها التي بها تمام التوصل إلى معرفة ما في الكتاب»[(٤)].

---

(١) صون المنطق والكلام للسيوطي: (ص: ١٥).
(٢) المصدر السابق: (ص: ١٥ ـ ١٦) بتصرف.
(٣) تأويل مشكل القرآن له: (ص: ١٢).
(٤) تهذيب اللغة، وانظر: أصول التفسير وقواعده لخالد العك: (ص: ١٣٩).

٧ ـ ذكر الإمام **أبو عمر ابن عبد البر** القرطبي أن قواعد اللغة لا يُستغنى عنها في فهم النصوص الشرعية، فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ: وهو العلم بلسان العرب ومواقع كلامها، وسعة لغتها، وأشعارها، ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يستغنى عنه، وكان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يكتب إلى الآفاق: أن يتعلموا السنة والفرائض واللحن ـ يعني: النحو ـ كما يتعلم القرآن»[١].

٨ ـ وما ألطف ما قال العلامة في المعاني والبيان **السكاكي**[٢] ـ مشيراً إلى شرط البلاغة في فني المعاني والبيان للمفسر:

«وفيما ذكرناه ما يُنبِّه على أن الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدّس، من كلامه مفتقر إلى هذين العلمين (المعاني والبيان) كلَّ الافتقار، فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل»[٣].

٩ ـ قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ: «ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله ﷺ من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك..»[٤].

١٠ ـ قال **الشاطبي**: «الشريعة عربية وإذا كانت عربية، فلا يفهمها حق

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ١١٣٢).

(٢) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر. توفي سنة ست وعشرين وستمائة.
انظر: شذرات الذهب: (٥/ ١٢٢)، ومعجم المؤلفين: (١٣/ ٢٨٢).

(٣) مفتاح العلوم له: (ص: ٧٠)، والتحرير والتنوير لابن عاشور: (١/ ١٣).

(٤) مجموع الفتاوى: (٧/ ١١٦) وانظر: (١٦٩، ٢٨٦) من نفس المجلد.

الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم، لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز»[١].

وقال في موضع آخر: «فإذا كان الأمر على هذا لزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة أن يتعلم الكلام الذي به أُدّيت، وأن لا يحسن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية بأنه يستحق النظر، وأن لا يستقل بنفسه في المسائل المشكلة التي لم يحط بها علمه دون أن يسأل عنها مَن هو من أهلها، فإن ثبت على هذه الوصاة كان ـ إن شاء الله ـ موافقاً لما كان عليه رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه الكرام»[٢].

١١ ـ تعرض الشيخ **محمد الطاهر ابن عاشور** في مقدمة تفسيره لعلوم لازمة يستمد منها علم التفسير، ذكر في أولِّها علم اللغة العربية ومعرفة قواعدها، وفي أثناء حديثه عن أهمية اللغة العربية في فهم القرآن وتفسيره نقل قول **أبي الوليد ابن رشد**، في جواب له عمن قال: إنه لا يُحتاج إلى لسان العرب، ما نصه:

«هذا جاهل فلينصرف عن ذلك وليتب منه فإنه لا يصح شيء من أمور الديانة والإسلام إلا بلسان العرب، يقول الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[٣] إلا أن يرى أنه قال ذلك لخبث في دينه فيؤدِّبه الإمام على قوله ذلك بحسب ما يرى فقد قال عظيماً»[٤].

١٢ ـ تحدّث العلّامة في اللغة **عبد الحميد الفراهي**[٥] في المقدمة الأولى

---

(١) الموافقات: (٥/ ٥٣).

(٢) الاعتصام: (٢/ ٣٠١).

(٣) سورة الشعراء، الآية: (١٩٥).

(٤) التحرير والتنوير: (١/ ١٤).

(٥) هو عبد الحميد بن عبد الكريم بن قربان المعروف بحميد الدين، أبو أحمد الأنصاري الفراهي. نسبة الفراهي إلى قريته التي ولد فيها واسمها (فريها) فعرّبها، والقرية من قرى مديرية (أعظم جره) في ولاية (أترابراديش) الحالية بالهند. وكان عالماً بعدة لغات منها: العربية، والفارسية، والأردية، والإنكليزية، توفي ﷺ ـ وهو يتلو القرآن الكريم ـ في ١٩ جمادى الآخرة عام ألف وثلاثمائة وتسع وأربعين في مدينة (مثورا) بالهند ودفن بها.

انظر: حياة حميد: (ص: ٢٧)، والفصل الأول من كتاب (مفردات القرآن) للفراهي=

لكتابه «مفردات القرآن»[1] عن أهمية المعرفة الدقيقة لمعاني المفردات وشدة الحاجة إليها، مشيراً إلى بعض مخاطر الجهل بها، حيث قال:

«لا يخفى أن المعرفة بالألفاظ المفردة هي الخطوة الأولى في فهم الكلام. وبعض الجهل بالجزء يفضي إلى زيادة جهل بالمجموع. وإنما يسلم المرء عن الخطأ إذا سدّ جميع أبوابه، فمن لم يتبين له معنى الألفاظ المفردة من القرآن:

(١) أغلق عليه باب التدبر.

(٢) وأشكل عليه فهم الجملة.

(٣) وخفي عنه نظم الآيات والسورة...

ثم سوء فهم الكلمة ليس بأمر هين، فإنه يتجاوز إلى إساءة فهم الكلام وكل ما يدل عليه من العلوم والحكم، فإن أجزاء الكلام يبين بعضه بعضاً للزوم التوافق بينها..».

حمل النصوص على المعروف عند العرب:

ومما ينبغي أن يُعلم أنه لا يجوز حمل نصوص القرآن على الوجوه اللغوية الشاذة، والمحاملِ الضعيفة المنكرة في كلام العرب، والمصطلحاتِ والمعاني الحادثة المستجدة التي ظهرت بعد عصر التنزيل، ولا يسوغ لأحد أن يحمل الآيات القرآنية على المعنى الذي وجد عند المتأخرين، وإنما تُفسر بما كان متعارفاً لدى الجيل الأول، ويجب أن تُحمل تلك النصوص على المعروف عند العرب من الأوجه المطردة وعاداتهم وقت نزول القرآن، وتُحمل على الأكثر استعمالاً دون القليل والنادر، وعلى الأشهر فصاحة، وعلى الأغلب بلاغةً، وعلى الأتقن رصانة؛ وذلك لأن القرآن أفصح الكلام وأبلغ البيان، ونزل على أتقن اللغات وأفصحها وأشهرها، والذي نزل عليه هو ﷺ أفصح العرب، فلا يعدل به عن ذلك كله.

= وأهميته في علم غريب القرآن للدكتور محمد أجمل الإصلاحي: (ص: ١٣ ـ ٣١) ضمن بحوث ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه.

(١) انظر: (ص: ٤ ـ ٥).

وفي ذلك يقول **شيخ الإسلام** رحمه الله:

١ ـ «. . . ومن هنا غلط كثير من الناس فإنهم قد تعودوا ما اعتادوه، إما من خطاب عامتهم وإما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ في المعنى، فإذا سمعوه في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى، فيحملون كلام الله ورسوله ﷺ على لغتهم النبطية وعادتهم الحادثة، وهذا مما دخل به الغلط على طوائف، بل الواجب أن يعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل به القرآن والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول ﷺ عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله، لا بما حدث بعد ذلك»[١].

٢ ـ وقال **الشاطبي** رحمه الله: «إنه لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين ـ وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ـ فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة. وإن لم يكن ثَمّ عرف فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه.

وهذا جار في المعاني، والألفاظ والأساليب. . وإذا كان كذلك، فلا يستقيم للمتكلم في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ أن يتكلف فيهما فوق ما يسعه لسان العرب»[٢].

وقال في موضع آخر: «ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل، وإن لم يكن ثَمّ سبب خاص لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن منه، وإلا وقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة»[٣].

٣ ـ وجاء في تفسير المنار[٤] ما نصّه: «للتفسير مراتب: . . .

وأما المرتبة العليا فهي لا تتم إلا بأمور:

(أحدها): فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن بحيث يحقق

---

(١) كتاب الإيمان: (ص: ٩٥)، وانظر: (ص: ١٠٤، ١٠٧).

(٢) الموافقات: (٢/ ١٣١، ١٣٥).

(٣) المصدر السابق: (٤/ ١٥٤).

(٤) (١/ ٢١ ـ ٢٢).

المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة، غير مكتف بقول فلان وفهم فلان، فإن كثيراً من الألفاظ كانت تُستعمل في زمن التنزيل لمعان ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد. من ذلك لفظ «التأويل»: اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً، أو على وجه مخصوص، ولكنه جاء في القرآن بمعان أخرى، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[1] فما هذا التأويل؟

يجب على من يريد الفهم الصحيح أن يتتبع الاصطلاحات التي حدثت في الملة ليفرق بينها وبين ما ورد في الكتاب. فكثيراً ما يفسر المفسرون كلمات القرآن بالاصطلاحات التي حدثت في الملة بعد القرون الثلاثة الأولى.

فعلى المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعاني التي كانت مستعملة في عصر نزوله.. «ويبينها إذا كانت تحتاج إلى بيان».

٤ ـ وأشار الشيخ **الفراهي** إلى منهج تفسير المفردات القرآنية المتمثل في الأخذ بأثبت الوجوه وأتقنها، وعدم الالتفات إلى المعنى الشاذ لغةً، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

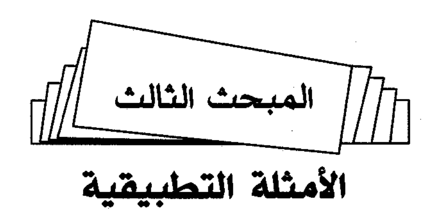
«يجب أن نترك المعنى الشاذ الذي لم يثبت في اللغة»[2].

فخلاصة ما سبق أن كل من كان بلغة العرب وقواعدها أجهل، ولأساليبها في الخطاب أضعف، ولاستعمالاتها في الكلام أبعد، كان فهمه للقرآن أزلّ، وتفسيره لآياتها أشكل، وبيانه لمطالبها أفسد، وشرحه لمقاصدها أوهن.

نسأل الله علماً نافعاً، وإدراكاً كاملاً، وفهماً سليماً، وتفسيراً صحيحاً، ولساناً فصيحاً، وكلاماً بليغاً.

○ ○ ○ ○ ○

(١) سورة الأعراف، من الآية: (٥٣).
(٢) فاتحة نظام القرآن: (ص: ١٣)، وانظر: التكميل في أصول التأويل: (ص: ٦٢) كلاهما للفراهي.



الأمثلة التطبيقية

١ ـ اختلف المفسرون في معنى ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾[1] على عدّة أقوال:

فقال بعضهم: معناه: انبجس الماء من وجه الأرض، ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ وهو وجه الأرض، والعرب تسمي وجه الأرض «تنور الأرض».

وقال آخرون: هو تنوير الصبح بمعنى طلوع الفجر وظهوره، من قولهم: «نوّر الصبحُ تنويراً».

وقال آخرون: معنى ذلك: وفار أعلى الأرض وأشرف مكانٍ فيها بالماء. وقال: التنور: أشرف الأرض.

وقال آخرون: هو التنور الذي يُختبز فيه.

وقيل غير ذلك[2].

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد ذكره هذه الأقوال مسندة إلى من قال بها ـ:

«وأولى هذه الأقوال عندنا بتأويل قوله: ﴿ٱلتَّنُّورُ﴾ قول من قال: هو التنور الذي يخبز فيه، **لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب. وكلامُ الله لا يُوجّه إلا إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب**، إلا أن تقوم حجة على شيء منه بخلاف ذلك، فيسلم لها، وذلك أنه ـ جلّ ثناؤه ـ إنما خاطبهم بما خاطبهم به، لإفهامهم معنى ما خاطبهم به»[3].

---

(١) سورة هود، من الآية: (٤٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٧/٣٨، ٣٩)، وتفسير القرطبي: (٩/٢٤)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٥/٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٣) المصدر السابق الأول: (٧/٤٠، ٤١).

ورجّح الإمام أبو حيان ـ أيضاً ـ هذا القول قائلاً: «والظاهر من هذه الأقوال: حمله على التنور الذي هو مستوقد النار»(١).

٢ ـ فسّر بعض الناس الجزء بالإناث عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾(٢). (٣) ولم يُسمع استعمال الجزء بهذا المعنى في اللغة العربية؛ ولذلك قد ردّ إمام اللغة الزمخشري هذا التفسير قائلاً: «ومن بدع التفاسير تفسير الجزء بالإناث، وادعاء أن الجزء لغة اسم للإناث، وما هو إلا كذب على العرب، ووضع مستحدث منحول»(٤).

٣ ـ اختلف المفسرون في معنى الإمام في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾﴾(٥).

فقال بعضهم: هو نبيهم، ومن كان يقتدى به ويؤتم به.

وقال آخرون: بل معنى ذلك أن الله ﷻ يدعوهم بكتب أعمالهم التي عملوها في الدنيا.

وقال آخرون: بل معناه: يوم ندعو كل أناس بكتابهم الذي أُنزل على نبيهم، فيه أمر ونهي من التشريع(٦).

وقال بعضهم: إن معنى إمام جمع «أُمّ» وأن الناس يُدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم. وفيه ثلاثة أوجه من الحكمة ـ كما ذكرها الإمام البغوي رحمه الله ـ:

أحدها: لأجل عيسى عليه السلام.

والثاني: لشرف الحسن والحسين رضي الله عنهما.

والثالث: لئلا يفتضح أولاد الزنا(٧).

---

(١) البحر المحيط: (٥/ ٢٢٣).
(٢) سورة الزخرف، من الآية: (١٥).
(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن الكريم: (ص: ١٩٥) ذكره بصيغة مجهول (قيل).
(٤) الكشاف: (٣/ ٤١٣).
(٥) سورة الإسراء، من الآية: (٧١).
(٦) انظر: هذه الأقوال، وأقوالاً أخرى مسندةً إلى أصحابها في تفسير الطبري: (٨/ ١١٥ ـ ١١٦)، والدر المنثور: (٥/ ٣١٦ ـ ٣١٧).
(٧) انظر: معالم التنزيل للبغوي: (٥/ ١١٠).

ولا يهمنا هنا الترجيح بين هذه الأقوال التفسيرية، وقد سبق القول الراجح في تفسير الآية[(١)]، بل المقصود التنبيه إلى القول الأخير الذي هو خلاف قواعد اللغة العربية من تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها؛ وذلك لأن كلمة «أمّ» لا تجمع على «إمام»، وإنما تجمع على أمهات.

قال الزمخشري عند تفسيره للآية: «ومن بدع التفاسير أن الإمام جمع «أم» وأن الناس يُدعون يوم القيامة بأمهاتهم، وأن الحكمة في الدعاء بالأمهات دون الآباء رعاية حق عيسى ﷺ، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأن لا يفتضح أولاد الزنا، وليت شعري أيهما أبدع أصحة لفظه أم بهاء حكمته؟»[(٢)].

وعلّق الإمام ابن المنير على كلام الزمخشري ـ مؤيداً له ـ بقوله:

«ولقد استبدع بدعاً لفظاً ومعنى فإن جمع الأم المعروف أمهات، أما رعاية عيسى ﷺ بذكر أمهات الخلائق ليذكر بأمه، فيستدعي أن خلق عيسى من غير أب غميزة[(٣)] في منصبه وذلك عكس الحقيقة، فإن خلقه من غير أب كان له آية له وشرفاً في حقه والله أعلم»[(٤)].

كما علق المفسر اللغوي السمين الحلبي على كلام الزمخشري قائلاً: «قلت: وهو معذور؛ لأن «أم» لا يُجمع على «إمام»، هذا قول من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب»[(٥)].

وردّ السيوطي على هذا التفسير الخاطئ مبيناً سبب الخطأ، حيث قال:

«وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف فإن «أماً» لا يُجمع على «إمام»[(٦)].

٤ ـ قال الله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾[(٧)].

---

(١) انظر: الفصل الرابع من الباب الثالث: (ص: ٧٥٧).

(٢) الكشاف: (٢/ ٣٦٩)، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان: (٦/ ٦٠).

(٣) الغميزة: العيب والطعن.
انظر: الصحاح: (٣/ ٨٨٩)، ولسان العرب: (٥/ ٣٩٠).

(٤) هامش نفس المصدر السابق.

(٥) الدر المصون: (٧/ ٣٩٠).

(٦) الإتقان: (٤/ ١٨٦) ط: قديمة.

(٧) سورة الأنفال، الآية: (٥).

هذه الآية من الآيات المشكلة لغةً ومعنى وإعراباً، حيث اختلف المعربون والمفسرون واللغويون في الشيء الذي تتعلق به الكاف في ﴿كَمَآ﴾ على أقوال كثيرة أوصلها بعضهم إلى عشرين قولاً[(١)]، من هذه الأقوال ما هو قوي ويناسب السياق، ومنها ما هو ضعيف لا يلائم التفسير به، والذي يهمنا هنا هو التمثيل بالقول الذي يخالف قواعد اللغة العربية.

فمن أغرب ما ورد في تفسير هذه الآية لغةً ما قاله أبو عبيدة في المجاز، حيث جعل «الكاف» حرف قسم بمعنى «الواو»، فقال: «مجازها مجاز القسم، كقولك: والذي أخرجك ربك؛ لأن «ما» في موضع «الذي»[(٢)].

وقد ردّ على هذا القول الذي لا يُعرف في لغة العرب عامةُ المفسرين؛ لأجل عدم استعمال العرب للكاف بمعنى واو القسم، ولبعده وضعفه من حيث المعنى[(٣)].

ومن المفسرين وأهل اللغة الذين أنكروا ورود الكاف بمعنى واو القسم، المفسر اللغوي الإمام أبو حيان، حيث سجل رأيه عن أبي عبيدة وقولِه هذا قائلاً وناقلاً:

«وكان ضعيفاً في علم النحو. وقال الكرماني[(٤)]: هذا سهو، وقال ابن الأنباري: الكاف ليست من حروف القسم انتهى. وفيه أيضاً: أن جواب القسم بالمضارع المثبت جاء بغير لام، ولا نون توكيد، ولا بد منهما في مثل هذا على مذهب البصريين، أو من معاقبة أحدهما الآخر على مذهب الكوفيين. أما

---

(١) انظر: الدر المصون: (٥/٥٥٩)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٤/٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(٢) مجاز القرآن: (١/٢٤٠).

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (٢/٥٠١ ـ ٥٠٣)، وإملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء: (٢/٣)، وغرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني: (١/٤٣٤ ـ ٤٣٥) وفيه ـ بعد حكايته قول أبي عبيدة ـ: «وهو بعيد، وأبعد من هذا ما حكاه الثعلبي أن الكاف بمعنى «إذ» أي: أذكر إذ أخرجك ربك»، والإتقان: (٢/٢٦٢).

(٤) هو: أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف بـ «تاج القراء». توفي رحمه الله سنة خمس وخمسمائة وقيل غير ذلك.
انظر: طبقات المفسرين: (٢/٣١٢ ـ ٣١٣)، وغاية النهاية للجزري: (٢/٢٩١).

خلوّه عنهما، أو أحدهما فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون»[١].

وجعل ابن هشام النحوي هذا الوجه التفسيري من التخريج على ما لم يثبت في اللغة العربية، حيث قال ـ بعد أن ذكر قول أبي عبيدة ـ:

«ويبطل هذه المقالة أربعة أمور:

أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم.

وإطلاق «ما» على الله ﷻ.

وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرج» وباب الشعر..

ووصله بأول سورة مع تباعد ما بينهما»[٢].

٥ ـ فسّر البعض «غَوَى» في قول الله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[٣] بأنه تخِمَ من أكل الشجرة، من قول العرب: «غَوِي الفصيل يغوى»[٤]، إذا بشم من شرب اللبن. وهو فاسد ومخالف لقواعد اللغة العربية؛ لأن غوِي الفصيل يَغوَى على وزن «فَعِل بالكسر، ومصدره: الغَوَى، والذي في القرآن بالفتح على وزن «فَعَل»، غَوَى يَغْوِي، ومصدره: الغيّ ومثله الغواية[٥].

وبيّن ابن الأنباري فساد هذا التفسير وغلطه فيما نقل ابن الجوزي عنه قوله:

«وقد غلط بعض المفسرين، فقال: معنى غوى: أكثر مما أكل من الشجر حتى بشم، كما يقال: غوى الفصيل: إذا كثر من لبن أمه فبشم فكاد يهلك، وهذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أن لا يقال من البشم: غَوَى يَغوي، وإنما يقال: غَوِيَ يَغوَى.

والثاني: أن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ﴾[٦] يدل على أنهما لم يكثرا، ولم تتأخر عنهما العقوبة حتى يصلا إلى الإكثار».

---

(١) تفسير البحر المحيط: (٤/٤٥٦). (٢) مغني اللبيب له: (٢/٥٤٦).

(٣) سورة طه، الآية: (١٢١).

(٤) انظر: البحر المحيط لأبي حيان: (٦/ ٢٦٥)، والموافقات: (٣/ ٣٣٣).

(٥) انظر: الصحاح للجوهري: (٦/ ٢٤٥٠) مادة: (غوى).

(٦) سورة الأعراف، من الآية: (٢٢).

كما ردّ على هذا التفسير الخاطئ الزمخشري بقوله:

«وعن بعضهم فغوِي فبشم من كثرة الأكل. وهذا وإن صح على لغة من يقلب الياء المكسور ما قبلها ألفاً فيقول في فني وبقي: فنا وبقا، وهم بنو طي، تفسير خبيث»[١].

وقد سبق ردّ الإمام ابن قتيبة على هذا التفسير باحتكامه إلى قواعد اللغة العربية[٢].

٦ ـ وقد أظهر بعض المعتزلة ـ مع كونه عالماً باللغة بل إماماً فيها ـ تجاهله بالعربية، حيث حرّف قاعدة اللغة العربية وما تعارف عليه العرب، من أجل أن ينتصر لمذهبه الباطل، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾[٣].

زعم الزمخشري أن (لن) تفيد نفي المستقبل[٤] لينكر رؤية الله ﷻ في الجنة، على طريقة تفسير المعتزلة. يعني: لن تراني في الدنيا، ولن تراني في الآخرة. وهذا مخالف لقواعد اللغة العربية؛ لأن (لن) لا تفيد النفي المؤبد، ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[٦]. [٧].

وقال ابن مالك:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا ... فقوله اردد وسواه فاعضدا

قال الخازن في تفسيره: «وقد تمسك مَن نفى الرؤية من أهل البدع والخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة بظاهر هذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، قالوا: (لن) تكون للتأبيد والدوام، ولا حجة لهم في ذلك ولا دليل،

---

(١) الكشاف: (٢/ ٤٥٠)، وانظر: نفس المصدر السابق الأول.
(٢) انظر: مبحث التمسك بالتأويل الفاسد من الباب الثاني.
(٣) سورة الأعراف، من الآيات: (١٤٣).
(٤) انظر: الكشاف: (١/ ٩٠).
(٥) سورة يوسف، من الآية: (٨٠).
(٦) سورة مريم، من الآية: (٢٦).
(٧) وللاستزادة انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨) بتخريج الشيخ الألباني.

ولا يشهد لهم في ذلك كتاب ولا سنة. وما قالوه في أن (لن) تكون للتأبيد خطأ بيّن، ودعوى على أهل اللغة؛ إذ ليس يشهد لما قالوه نص عن أهل اللغة العربية، ولم يقل به أحد منهم. ويدل على صحة ذلك قوله تعالى في صفة اليهود: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[١] مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ۝٢٧﴾[٣].

فإن قالوا: إن (لن) معناها تأكيد النفي كـ (لا) التي تنفي المستقبل، قلنا: إن صح هذا التأويل فيكون معنى ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾: محمولاً على الدنيا، أي لن تراني في الدنيا جمعاً بين دلائل الكتاب والسنة، فإنه قد ثبت في الحديث الصحيح: أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة في الدار الآخرة...»[٤].

٧ ـ استدل من لا خلاق له من مدعي جواز نكاح الرجل بتسع نسوة من الحرائر، بقول الله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٥]؛ لأن أربعاً إلى ثلاث إلى اثنتين تسع[٦]، ولم يشعر بمعنى فعال ومفعل في كلام العرب وأن معنى الآية: فانكحوا إن شئتم اثنتين اثنتين، أو ثلاثاً ثلاثاً، أو أربعاً أربعاً على التفصيل، لا على ما قالوا. يعني: اثنتين بعد اثنتين لا اثنتين مع اثنتين، وهكذا يقال في الباقي، فإذا قال العربي: دخل الرجال الدار مثنى، فهو يعني أنهم دخلوا اثنين بعد اثنين، فإذا دخل أربعة منهم دفعة واحدة لا يقال: أنهم دخلوا مثنى، ولا اثنين اثنين[٧].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد إيراده هذا التفسير ضمن التفاسير المخالفة

(١) سورة البقرة، من الآية: (٩٥). (٢) سورة الزخرف، من الآية: (٧٧).
(٣) سورة الحاقة، الآية: (٢٧).
(٤) تفسير الخازن: (٢/ ٢٣٢). والحديث أخرجه مسلم في صحيحه بسياق طويل عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما مرفوعاً.
انظر: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية: (١/ ١٦٣ ـ ١٧٠) برقمين: (٢٩٩، ٣٠٢).
(٥) سورة النساء، من الآية: (٣).
(٦) حكاه القرطبي في تفسيره: (٥/ ١٣) عن بعض أهل الظاهر وأهل الرفض.
(٧) انظر: الاعتصام للشاطبي: (٢/ ٣٠٢) مع هامشه.

لقواعد اللغة العربية وأساليبها ـ: «ولا يقول مثل هذا من فهم وضع العرب في مثنى وثلاث ورباع»[١].

وناقش الإمام القرطبي هذا التفسير مناقشة قوية، وردّ عليه من وجوه شرعية ولغوية، فمِما قال رَحِمَهُ الله ـ عند تفسيره للآية ـ:

«اعلم أن هذا العدد مثنى وثُلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع، كما قاله من بَعُد فهمُه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة، وزعم أن الواو جامعة؛ وعضد ذلك بأن النبي ﷺ نكح تسعاً، وجمع بينهن في عصمته. والذي صار إلى هذه الجهالة، وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر؛ فجعلوا مثنى مثل اثنين، وكذلك ثلاث ورباع. وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمان عشرة؛ تمسكاً منه بأن العدل في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع؛ فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع. وهذا كله **جهل باللسان** والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة[٢]؛ إذ لم يُسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع..

وأما ما أبيح من ذلك للنبي ﷺ فذلك من خصوصياته؛ على ما يأتي بيانه في: [ـ سورة ـ] «الأحزاب»[٣].

وأما قولهم: إن الواو جامعة، فقد قيل ذلك، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات والعرب لا تدع أن تقول تسعة وتقول اثنين وثلاثة

---

(١) الموافقات: (٤/ ٢٧٧).

(٢) هذا إجماع صحيح قد أطبق على القول به أهل القرون المفضلة، ولا عبرة بمخالفة من خالف. وممن حكى الإجماع على ذلك: ابن حزم في المحلى: (١١/ ٥)، والرازي في تفسيره: (١٠/ ١٨١)، وابن قدامة في المغني: (٩/ ٤٩١)، والسمرقندي في تفسيره: (١/ ٣٣٢)، والشنقيطي في أضواء البيان: (١/ ٣٠٧) وغيرهم. وللاستزادة انظر: الإجماع في التفسير للشيخ محمد بن عبد العزيز الخضيري: (ص: ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٣) وذلك عند قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من الآية: (٥٠). وانظر: تفسير القرطبي: (١٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، حيث ذكر فيه عدّة خصوصيات خصَّ الله تعالى رسوله ﷺ بها.

وأربعة. وكذلك تستقبح ممن يقول: أعطِ فلاناً أربعة ستة ثمانية، ولا يقول: ثمانية عشر. وإنما الواو في هذا الموضع بدل، أي: انكحوا ثلاثاً بدلاً من مثنى، ورباع بدلاً من ثلاث؛ ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو. ولو جاء بأو لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رباع.

وأما قولهم: إن مثنى تقتضي اثنين، وثلاث ثلاثة، ورباع أربعة، فتحكُّم بما **لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وجهالة منهم**، وكذلك جهل الآخرين بأن مثنى تقضي اثنين اثنين، وثلاث ثلاثة ثلاثة، ورباع أربعة أربعة، ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً حصر للعدد. ومثنى وثلاث ورباع بخلافها، ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنًى ليست في الأصل؛ وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخيل مثنى، إنما تعني بذلك اثنين اثنين، أي: جاءت مزدوجة، قال الجوهري: وكذلك معدول العدد، وقال غيره: إذا قلت جاءني قوم مثنى أو ثلاث أو أُحاد أو عُشار، فإنما تريد أنهم جاؤوك واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة، وليس هذا المعنى في الأصل؛ لأنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، قد حصرت عدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة، فإذا قلت جاؤوني رُباع وثُناء فلم تحصر عدّتهم، وإنما تريد أنهم جاؤوك أربعة أربعة أو اثنين اثنين، وسواء كثر عددهم أو قلّ في هذا الباب، فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمه تحكّم»[1].

٨ ـ يرى بعض الناس أن المحرّم من الخنزير إنما هو اللحم، وأما الشحم والجلد فحلال؛ لأن القرآن إنما حرّم اللحم دون الشحم والجلد، وذلك في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾[2]، فلم يحرم شيئاً غير لحمه. هذا انحراف تفسيري نشأ من الجهل اللغوي بأن كلمة «اللحم» في اللغة العربية تطلق على الشحم ولا العكس، ولو عرف أن لفظ اللحم يتناول الشحم وغيره بخلاف العكس لم يقل ما قال[3]. مجمل كل مفصل،

---

(١) تفسير القرطبي: (٥/١٣، ١٤). (٢) سورة المائدة، من الآية: (٣).

(٣) انظر: الموافقات: (٤/٢٢٨)، والاعتصام: (٢/٣٠٢، ٣٠٣) كلاهما للشاطبي، والبدعة: أسبابها ومضارها للشيخ محمود شلتوت: (ص: ٢١).

وعنصر كل موجود، وقالوا: لا نعرف للحروف المقطَّعَة معنًى يُفهم سوى حساب الجُمّل[١].

هذا القول مردود من عدّة نواحٍ ومرفوض من شتى جوانب ليس المجال لذكر وجوه الردّ كلّها[٢]؛ فلذا أكتفي بذكر أهمها وأنسبها لعنوان هذا الفصل وأقربها إليه.

تُبطل هذا القول قاعدة تفسيرية ذكرها الشاطبي في «الموافقات»[٣]، وهي:

أن «كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء.. ومن ادعى فيه، فهو في دعواه مبطل».

وقال رحمه الله ـ بعد إشارته إلى التفسير المذكور ـ: «وهو قول يفتقر إلى أن العرب كانت تعهد في استعمالاتها الحروف المقطعة أن تدل بها على أعدادها، وربما لا يوجد مثل هذا لها البتة، وإنما كان أصله في اليهود..»[٤].

قال الحافظ ابن كثير ـ بعد سرده أقوال العلماء في تفسير الحروف المقطعة ـ:

«وأما من زعم أنها دالة على معرفة المُدَد وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث، والفتن، والملاحم، فقد ادعى ما ليس له، وطار في غير مطاره، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف[٥] وهو مع ذلك أدل على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته»[٦].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (١/ ١٢٤)، والموافقات: (٤/ ٢٣٨، ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٢) انظر في ذلك: تفسير الطبري: (١/ ١٢٧) حيث رَدَّ فيه على الذي زعم من النحويين أن هذه الحروف مثل «بل» زائدة في الكلام ليس له معنى، وفتح القدير للشوكاني: (١/ ٣١)، ورسالة شريفة فيما يتعلق بالأعداد للحروف والأوفاق للأمير الصنعاني: (ص: ١٥).

(٣) (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥)، وانظر: مقدمة تفسير القاسمي: (١/ ٦٣).

(٤) الموافقات: (٤/ ٢٣٨).

(٥) وهو حديث طويل، انظره في: التاريخ الكبير للبخاري: (٢/ ٢٠٨) وتفسير الطبري: (١/ ١٢٥)، والسيرة لابن إسحاق ـ تهذيب ابن هشام ـ: (١/ ٥٤٥)، وفتح القدير للشوكاني: (١/ ٣١)، إضافة إلى المصدر التالي.

(٦) تفسير ابن كثير: (١/ ٤٠).

١٠ ـ هذا وقد ذكر ابن قتيبة بعض التفاسير الخاطئة المخالفة لقواعد اللغة العربية، نسرد بعضها، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردّوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على نحلهم، فقال فريق منهم في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[1]، أي: عِلمه، وجاؤوا على ذلك بشاهد لا يعرف وهو قول الشاعر:

ولا يُكرسئ علمَ الله مخلوق[2]

كأنه عندهم ولا يعلم علم الله مخلوق والكرسي غير مهموز ويُكرسئ مهموز، يستوحشون أن يجعلوا لله كرسياً أو سريراً، ويجعلون العرش شيئاً آخر، والعرب لا تعرف العرش إلا السرير وما عرش من السقوف والآبار يقول الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[3] أي: على السرير...

١١ ـ وقال فريق منهم في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾[4] أي: ألقينا فيها يذهب إلى قول الناس: ذرته الريحُ، ولا يجوز أن يكون ذرأنا من ذرته الريح؛ لأن ذرأنا مهموز، وذرته الريح تذروه غير مهموز. ولا يجوز أيضاً أن نجعله من أذرته الدابة عن ظهرها أي: ألقته؛ لأن ذلك من ذرأت تقدير فعلتُ بالهمز، وهذا من أذريت تقدير: أفعلت بلا همز...»[5].

و«ذرأ» معناه: خلق وأوجد مع بث ونشر[6].

وقد سبق التفسير الصحيح للكرسي في الفصل الخامس من الباب الأول.

١٢ ـ ومن الناس الذين أهملوا قواعد اللغة العربية ومدلولاتها وأثبتوا

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٢٥٥).

(٢) أورد هذا البيت أبو حيان في تفسيره: (٢/ ٢٩٠) ولم ينسبه لأحد، والبيت مع صدره عنده هكذا:

ما لي بأمرك كرسيّ أكاتمه ولا بكرسيّ علمِ الله مخلوقُ

وفسّر الكرسي بالسرّ قائلاً: «وقيل».

(٣) سورة يوسف، من الآية: (١٠٠).

(٤) سورة الأعراف، من الآية: (١٧٩).

(٥) تأويل مختلف الحديث: (ص: ٤٦، ٤٧).

(٦) انظر: المحرر الوجيز: (٢/ ٤٧٩).

جهلهم بها عند تفسيرهم للنصوص القرآنية، صاحب «الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن»، حيث أتى بتفاسير لا تستند إلى قواعد اللغة ولا تمت بصلة إلى أصول الشرع، فمن ذلك ما فسّر به كلمة الفروج الواردة في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦﴾[٢].

قال عند تفسيره ـ المزعوم ـ للآية الأولى: «أو ما ملكت أيمانهم من الخدم فإن لهم ما ليس لغيرهم، فقد يكون في الإنسان فروج، أي **نقائص وعيوب** يسيئه أن يراها الناس فيه ولكن لا يسيئه أن يراها خدامه. ومن البلاغة في التعبير أن لفظ (أو) أفاد التنويع بين ما يباح للأزواج وما يباح لملك اليمين؛ إذ يوجد من العيوب ما لا ينبغي كشفه على الخدم ويكفيك فاصلاً: الذوق والعرف الجاري مع الفطرة»[٣].

وفسّر الآية الثانية بنفس الكلام حيث قال: «فروج: عيوب ونقائص»[٤].

والفروج في اللغة: جمع فرْج، والفرج والفُرجة: الفتق والشق بين الشيئين كفرجة الحائط، والفرْج: ما بين الرِّجلين، وكُنِّيَ به عن السَّوأة، وكثر حتى صار كالصريح فيه[٥].

و«السياق في الكلام هو الذي يحدد المعنى المراد الأصلي أم الكناية، ففي الآية الأولى هنا المراد بها «العورة»، وفي الآية الثانية على المعنى الأصلي.

وإذا ما نظرت بعد هذا في تفسير «صاحب الهداية» وجدته لا يفرق بين هذا وذاك، فيذكر لهما معنى واحداً، وزيادة على هذا فالمعنى الذي ذكره ليس

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: (٥، ٦)، وسورة المعارج، الآيتان: (٢٩، ٣٠).
(٢) سورة ق، الآية: (٦).
(٣) الهداية والعرفان: (ص: ٤٥٥).
(٤) المصدر السابق: (ص: ٤١٠).
(٥) انظر: المفردات للراغب: (ص: ٦٢٨)، والمعجم الوسيط: (٢/ ٦٨٥) مادة: (فرج).

هو المعنى الأصلي ولا الكناية به. . . وهو دليل على جهله في اللغة، بل وعلى عدم اعتداده بها في التفسير»[١].

وعلّق الدكتور فهد الرومي على قوله في تفسير الآية الأولى قائلاً: «وهو هنا صرف الآية عن أن تكون للحث على حفظ الفروج حقيقةً من الوقوع في الحرام إلى أن يكون المراد بالفروج النقائص والعيوب، وأن المراد بحفظها منع كشفها لغير الأزواج والخدم؟!

(١) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، للدكتور فهد الرومي: (٣/ ١١٠١) بتصرف يسير.

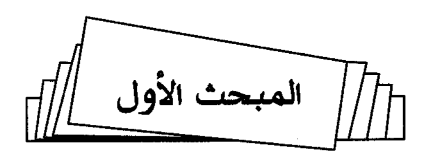
الفصل الرابع

الابتعاد عن فهم مقاصد نزول القرآن وأهدافه الأصلية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء في أهمية فهم مقاصد نزول القرآن وأهدافه الأصلية

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية



المبحث الأول

أقوال العلماء في أهمية فهم مقاصد نزول القرآن وأهدافه الأصلية

إن فهم مقاصد نزول القرآن الكريم الأصلية، وإدراك أهدافه الحقيقية بصفة خاصة، ومعرفة مقاصد أحكام الشرع ومسائله بصفة عامة، شرط مهم من شروط المفسّر. والإخلال بهذا الشرط يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء التفسيرية.

وفيما يلي نورد أهم مقاصد الشرع وأبرزها مقرونةً ومسبوقةً بأقوال أهل العلم في ضرورة فهمها والحاجة إلى معرفتها.

ومما لا يختلف فيه اثنان أن الله ﷻ أنزل جميع الآيات القرآنية وشرع كل الأحكام الشرعية لمقاصد جليلة وغايات عظيمة ومطالب نبيلة، كلها مبنية على مصالح العباد في دنياهم وأخراهم، كما أنها متضمنة لأسباب السعادة في المعاش والمعاد. قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾[1].

١ ـ أوجز **شيخ الإسلام** رحمه الله مقاصد الوحي السامية مشيراً إلى ضرورة معرفتها والحاجة إلى فهمها قائلاً:

«فإن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين، حتى يقدَّم عند التزاحم خير الخيرين ويدفع شر الشرين»[2].

وقال رحمه الله: «ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل

(١) سورة يونس، الآية: (٥٧).

(٢) منهاج السنة: (٦/١١٨).

على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه...»[١].

٢ ـ أشار **ابن القيم** رَحِمَهُ اللهُ إلى بعض مقاصد الشرع ومبناه مع ذكر إيجابياته وما يضاده، في قوله:

«إن الشريعة مبناها وأساسها على الحِكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله ﷺ، أتم دلالة وأصدقها»[٢].

٣ ـ وللإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ جهود مشكورة محمودة في بسط هذا الموضوع وتوضيح مسائله وفروعه، وأسراره وحِكمه، وذلك في كتابه الجليل: «الموافقات»[٣]. فحصيلة كلامه وإجمال تفصيله:

إن معرفة مقاصد نزول الوحي، وأغراض التشريع، وغايات الأحكام تعين المفسر في تفسير النصوص ووضع الأدلة في مواضعها واستنباط المسائل منها استنباطاً صحيحاً، واستخراج الفوائد والحِكم منها استخراجاً سليماً، كما تساعد المجتهد في تصور الأحكام تصوراً متكاملاً، وتحفظه من الوقوع في أسر المسائل الجزئية والنصوص المبتورة، ومن ثم يستطيع تقدير المصالح والموازنة بينها، وتقديم ما يجب تقديمه، والاجتهاد في النوازل، ووضع الأمور في مواضعها اللائقة بها شرعاً وعقلاً؛ ولهذا فصَّل العلماء في دراسة الضروريات والحاجيات والتحسينات، ووضعوا القواعد الفقهية المستمدة من الأدلة الشرعية لمعرفة مقاصد الشريعة، فكان منها قواعد لرفع الحرج ودفع الضرر، وقواعد لسد الذرائع، وقواعد لبيان المصالح المرسلة... ونحو ذلك من المنارات التي تعين المفسر والمجتهد في تنزيل النصوص في منازلها، وأخذها بمقاصدها،

---

(١) مجموع الفتوى: (٧/ ١١٦). (٢) إعلام الموقعين: (٣/ ١٤).
(٣) انظر: كتاب المقاصد منه: (٢/ ٧) وما بعدها.

مهما اختلفت الأزمان وتغيرت الأحوال، ولكي يُعصم التفسير والاجتهاد من الزيغ والانحراف[١].

ومما قال رَحِمَهُ اللَّهُ بنصه:

«قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝٢٤﴾[٢].

فالتدبر إنما يكون لمن التفت إلى المقاصد، وذلك ظاهر في أنهم أعرضوا عن مقاصد القرآن؛ فلم يحصل منهم تدبر»[٣].

وقال عند بيانه مآخذ أهل البدع بالاستدلال: «ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد؛ وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض»[٤].

وقال: «فإن القرآن والسنة لمّا كانا عربيين، لم يكن لينظر فيهما إلا عربي. كما أن من لم يعرف مقاصدهما، لم يحل له أن يتكلم فيهما؛ إذ لا يصح له نظر حتى يكون عالماً بهما. فإنه إذا كان كذلك لم يختلف عليه شيء من الشريعة»[٥].

٤ ـ ذكر **صاحب** «تفسير المنار»[٦] المقاصد المتعددة، ووجوه التفسير المتنوعة التي تعرّضَ لها المفسرون الأقدمون في تفاسيرهم وأشبعوا القول فيها وأسهبوا، وعلق عليها بقوله:

«وقد عرفت أن الإكثار في مقصد خاص من هذه المقاصد يخرج بالكثيرين عن المقصود من الكتاب الإلهي، ويذهب بهم في مذاهب تُنسيهم معناه الحقيقي». إلى أن قال: «إن التفسير قسمان:

أحدهما: جافّ مُبعد عن الله وكتاب، وهو ما يقصد به: حلّ الألفاظ،

---

(١) انظر: منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة لأحمد بن عبد الرحمن الصويان: (ص: ٥٩) بتصرف وزيادة.

(٢) سورة محمد، من الآية: (٢٤).

(٣) الموافقات: (٤/ ٢٠٩).

(٤) الاعتصام: (١/ ٢٤٤).

(٥) انظر: مقدمة تفسير القاسمي: (١/ ١٧١).

(٦) مقدمة تفسير المنار: (١/ ١٨، ٢٤ ـ ٢٥).

وإعراب الجمل، وبيان ما ترمي إليه تلك العبارات والإشارات من النكت الفنية. وهذا لا ينبغي أن يسمى تفسيراً، وإنما هو ضرب من التمرين في الفنون كالنحو والمعاني وغيرهما.

وثانيهما: . . . وهو ذهاب المفسِّر إلى فهم مراد القائل من القول وحكمة التشريع في العقائد والأخلاق والأحكام على الوجه الذي يجذب الأرواح ويسوقها إلى العمل والهداية المودعة في الكلام، ليتحقق فيه معنى قوله: «هدى ورحمة» ونحوهما من الأوصاف.

فالمقصد الحقيقي. . هو الاهتداء بالقرآن. . . وهذا هو الغرض الأول الذي أرمي إليه في قراءة التفسير»[(١)].

وقال قبل هذا: «والتفسير الذي نطلبه هو فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا، وحياتهم الآخرة. فإن هذا هو المقصد الأعلى منه، وما وراء هذا من المباحث تابع له، أو وسيلة لتحصيله. . . ويتبعه بلا ريب بيان وجوه البلاغة بقدر ما يحتمله المعنى، وتحقيق الإعراب على الوجه الذي يليق بفصاحة القرآن وبلاغته».

٥ ـ فصّل **ابن عاشور** رَحِمَهُ اللَّهُ حديثه في بيان المقاصد الأصلية لنزول القرآن تحت عنوان: (المقدمة الرابعة فيما يحق أن يكون غرض المفسر) وأجملَها في قوله:

«إن القرآن أنزله الله تعالى كتاباً لصلاح أمر الناس كافة رحمة لهم لتبليغهم مراد الله منهم. قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[(٢)]، فكان المقصد الأعلى منه صلاح الأحوال الفردية، والجماعية، والعمرانية. فالصلاح الفردي يعتمد تهذيب النفس وتزكيتها، ورأس الأمر فيه صلاح الاعتقاد؛ لأن الاعتقاد مصدر الآداب والتفكير، ثم صلاح السريرة الخاصة، وهي العبادات الظاهرة كالصلاة، والباطنة كالتخلق بترك الحسد والحقد والكبر. وأما الصلاح الجماعي فيحصل

(١) المصدر السابق: (١/١٧، ١٩).

(٢) سورة النحل، من الآية: (٨٩).

أولاً من الصلاح الفردي؛ إذ الأفراد أجزاء المجتمع، ولا يصلح الكل إلا بصلاح أجزائه..

وأما الصلاح العُمراني فهو أوسع من ذلك؛ إذ هو حفظ نظام العالَم الإسلامي، وضبط تصرف الجماعات والأقاليم بعضهم مع بعض على وجه يحفظ مصالح الجميع، ورَعْيُ المصالح الكلية الإسلامية، وحفظُ المصلحة الجامعة عند معارضة المصلحة القاصرة لها، ويسمى هذا بعلم العُمران وعلم الاجتماع.

فمراد الله من كتابه هو بيان تصاريف ما يرجع إلى حفظ مقاصد الدين...»(١).

وبعد أن ذكر مقاصد القرآن مفصلةً حثّ المفسرَ على أن يعرفها ويخدمها عند التفسير، حيث قال:

«أليس قد وجب على الآخذ في هذا الفن أن يعلم المقاصد الأصلية التي جاء القرآن لتبيانها؟... فغرض المفسر بيان ما يصل إليه أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه بأتم بيان يحتمله المعنى ولا يأباه اللفظ من كل ما يوضح المراد من مقاصد القرآن، أو ما يتوقف عليه فهمه أكملَ فهم، أو يخدم المقصد تفصيلاً وتفريعاً.. فلا جرم كان رائد المفسر في ذلك أن يعرف على الإجمال مقاصد القرآن مما جاء لأجله، ويعرف اصطلاحه في إطلاق الألفاظ، وللتنزيل اصطلاح وعادات»(٢).

٦ ـ دعا **سيد قطب** إلى ضرورة فهم مقاصد نزول القرآن الكريم بقوله:

«ولا بد أن نرجع إليه ـ حين نرجع ـ بشعور التلقي للتنفيذ والعمل، لا بشعور الدراسة والمتاع، نرجع إليه لنعرف ماذا يطلب منا أن نكون، لنكون. وفي الطريق سنلتقي بالجمال الفني في القرآن، وبالقصص الرائع في القرآن، وبمشاهد القيامة في القرآن، وبالمنطق الوجداني في القرآن، وبسائر ما يطلبه أصحاب الدراسة والمتاع. ولكننا سنلتقي بهذا كله دون أن يكون هو هدفنا الأول. إن هدفنا الأول أن نعرف: ماذا يريد منا القرآن أن نعمل؟ ما هو التصور الكلي الذي يريد منا أن نتصور؟ كيف يريد القرآن أن يكون شعورنا بالله؟ كيف

---

(١) مقدمة التحرير والتنوير: (١/ ٣٢، ٣٣). (٢) المصدر السابق: (١/ ٣٥، ٣٦).

يريد أن تكون أخلاقنا وأوضاعنا، ونظامنا الواقعي في الحياة؟..»[١].

وذكر الهدف الأكبر لنزول القرآن قائلاً: «إن هذا القرآن لا يمنح كنوزه إلا لمن يقبل عليه بهذه الروح: روح المعرفة المنشئة للعمل. إنه لم يجئ ليكون كتاب متاع عقلي، ولا كتاب أدب وفن، ولا كتاب قصة وتاريخ ـ وإن كان هذا كله من محتوياته ـ إنما جاء ليكون منهاج حياة»[٢].

٧ ـ يرى الدكتور **عدنان زرزور** أن الغرض الأساسي لنزول القرآن الكريم هو غرض تربوي عملي جهادي، وليس غرضاً تثقيفياً نظرياً، وتزويداً فكرياً. وإنه يكاد ينحصر في «إقامة الشخصية الإسلامية، وبناء أمة لها خصائصها ومميزاتها، وإنشاء جيل على قواعد من التربية الربانية تجعله صورة ناطقة عن الحق الذي نزل به القرآن.. ليكون بذلك خير أمة أخرجت للناس..»[٣].

«القرآن الكريم ليس تراتيل تتلى في المناسبات فقط، ولا وسيلة للحصول على الأجر والثواب فقط، ولا كتاباً علمياً مفصلاً شاملاً فقط، ولا موسوعة للمعرفة النظرية العقلية فقط، ولا مناسبة لتثقيف المسلم، وتزويده بزاد ثقافي في الفقه والأصول واللغة والأدب، والتاريخ والسير فقط. وإن الذي يقبل على القرآن من أجل تحقيق بعض من الأغراض السابقة، يحصل على ما يريد، ولكنه لا يدرك المهمة الرئيسية للقرآن، ولا يحقق بذلك الغرض الأساسي له؛ ولهذا يخطئ النظرة إلى القرآن، والتعامل معه، وللأسف نقول: إن كثيراً من المسلمين المعاصرين ينظرون إليه من زاوية من إحدى الزوايا السابقة»[٤].

ملخص مقاصد نزول القرآن الكريم:

وفي ضوء ما سبق نأتي إلى تلخيص مقاصد نزول القرآن الكريم وأغراضه الأساسية التي لا يجوز إهمالها والابتعاد عنها عند تفسير القرآن الكريم:

١ ـ إخراج الناس من ظلمات الكفر، وأودية الشرك، ومتاهات الضلال والغي، وظلم الناس، وجهالات الجاهلية، والتعصبات القومية القبلية،

---

(١) معالم في الطريق: (ص: ١٨). (٢) المصدر السابق: (ص: ١٥).
(٣) علوم القرآن: (ص: ٤٢١).
(٤) مدخل إلى ظلال القرآن، للدكتور صلاح الخالدي: (ص: ٩٥).

والهزائم النفسية، والشطحات الفكرية، والخسائر الاجتماعية، وآفات الجهل، وخسائس الأخلاق، إلى نور الإيمان، وظلال التوحيد، وأنوار الرشد ومنارات الهداية، وعدل الإسلام، ومحامد الأخوة الإسلامية، ومآزر القوة الإيمانية، والنفحات الروحية، والمنافع الدينية والدنيوية، ومعالم المعرفة، وحقائق العلم والإدراك، ومكارم الأخلاق.

قال الله ﷻ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ۝٩﴾[٢].

٢ ـ «هداية الإنسان إلى الخير العميم في دنياه وآخرته، وتعريفه على كل ما يحقق ذلك، وتحذيره من كل ما يسبب شقاءه وعذابه وخسارته في الدنيا والآخرة.

٣ ـ تكوين الشخصية الإسلامية المتكاملة المتوازنة، وذلك بتربية الفرد المسلم تربية شاملة متوازنة، وصياغة أفكاره وتصوراته الصائبة، والتأثير في سلوكه الحياتي المتميز.

٤ ـ إقامة مجتمع إسلامي بمناهج وقيم فريدة، وبناء أمة إسلامية متميزة بخصائصها ومميزاتها، وإنشاء جيل قرآني رباني فريد، على قواعد خاصة من التربية القرآنية المتكاملة.

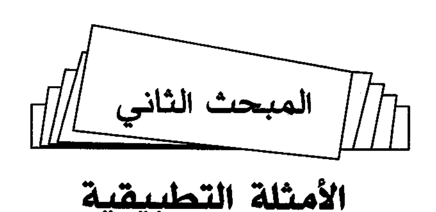
٥ ـ قيادة هذه الأمة في معركتها مع الجاهلية، وتبين معالم طريقها، وبيان طبيعة تلك المعركة وبواعثها وأسلحتها، والكشف عن أعدائها ببيان أهدافهم وكشف بواعثهم، وإحباط مكرهم، وتصوير نماذجهم، لتكون هذ الأمة على بصيرة من أمرها، وعلى هدى في حياتها، ووضوح في طريقها، وانتصار في معاركها. . .

وقد أُخذ القرآن بقوة وجدية في تحقيق هذه الأغراض في جيل الصحابة الكرام، الذي جاء جيلاً قرآنياً ربانياً فريداً، وقد نجح الصحابة في التعامل مع القرآن والتفاعل به؛ لأنهم تلقوه للتنفيذ والعمل، لا للثقافة والمتاع، أو التذوق والاطلاع»[٣].

---

(١) سورة إبراهيم، من الآية: (١). (٢) سورة الإسراء، الآية: (٩).

(٣) انظر: فصل (جيل قرآني فريد) في كتاب معالم في الطريق لسيد قطب: (ص: ١١ ـ ١٩)، ومدخل إلى ظلال القرآن: (ص: ٩٥، ٩٦) باختصار وتصرف.



الأمثلة التطبيقية

كم من انحراف ظهر في التفسير، وكم من خطأ حصل فيه بسبب عدم فهم مقاصد نزول القرآن الكريم، وفقد بصيرة وتأمل في أغراضه، وعدم معرفة مدلول آياته، والجهل بمواقع نصوصه؟

وما أكثر الفرق المبتدعة ـ قديماً وحديثاً ـ الذين استدلوا بالآيات القرآنية وتمسكوا بالنصوص الشرعية استدلالاً باطلاً وتمسكاً فاسداً، على إثبات باطلهم، جاهلين مقاصدها وأهدافها، وغافلين مفاهيمها الصحيحة ومدلولاتها البينة الواضحة.

١ ـ روي أن عبيدة بن هلال اليشكري اتهم بامرأة رجل حدّاد رأوه مراراً يدخل منزله بغير إذنه، فأتوا قطرياً فذكروا ذلك له، فقال لهم: إن عبيدة من الدين بحيث علمتم، ومن الجهاد بحيث رأيتم، فقالوا: إنا لا نُقارّه على الفاحشة، فقال: انصرفوا، ثم بعث إلى عبيدة فأخبره وقال: إنا لا نقار على الفاحشة، فقال: بَهَتوني يا أمير المؤمنين فما ترى؟ قال: إني جامع بينك وبينهم فلا تخضع خُضوع المذنب، ولا تتطاول تطاول البريء... فجمع بينهم فتكلموا فقام عبيدة فقال: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ...﴾ الآيات وما بعدها من سورة النور[1]، فبكوا وقاموا إليه فاعتنقوه وقالوا: استغفر لنا.. ففعل[2].

٢ ـ ومن العجائب بل من الطرائف ما روي أن واصل بن عطاء وقع هو

(١) من الآية: (١١).

(٢) انظر: الكامل للمبرد: (٢/ ٢٩٨)، والتفسير والمفسرون: (٢/ ٢٣٦).

وأصحابه في يد الخوارج فقال لأصحابه: إن هذا ليس من شأنكم فاعتزلوا ودعوني وإياهم ـ وكانوا قد أشرفوا على العَطَب[١] ـ فقالوا: شأنَك... فخرج إليهم.

فقالوا: ما أنت وأصحابك؟

قال: مشركون مستجيرون ليسمعوا كلام الله ويعرفوا حدوده، فقالوا: قد أجرناكم.

قال: فعلِّمونا، فجعل يعلِّمونه أحكامهم، وجعل يقول: قد قبلت أنا ومن معي، قالوا: فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا.

قال: ليس ذلك لكم، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾[٢] فأبلِغونا مأمننا، فنظر بعضهم إلى بعض ثم قالوا: ذلك لكم، فساروا بأجمعهم حتى بلّغوهم المأمن[٣].

٣ ـ ومن أهل البدع من أداه تمسكه ظاهر النصوص إلى أن قال: لو أن رجلاً أكل من مال اليتيم فلسين وجبت له النار؛ لأن الله ﷻ أوعد على ذلك النار، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[٤]، ولو قتل اليتيم أو بقر بطنه لم تجب له النار؛ لأن الله لم ينص على ذلك[٥].

وقال بعضهم: من قذف امرأة محصنة فعليه الحدّ، ومن قذف رجلاً محصناً فلا حدّ عليه؛ لأن الله تعالى نص على حد قاذف المحصنات في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً﴾[٦]، ولم ينص على حدّ قاذف المحصنين[٧].

---

(١) العَطَب: الهلاك. انظر: لسان العرب: (١/ ٦١٠) مادة: (عطب).
(٢) سورة التوبة، من الآية: (٦).
(٣) المصدران السابقان: (٢/ ١٤٢)، و(٢/ ٣٣٧) بالترتيب.
(٤) سورة النساء، من الآية: (١٠).
(٥) انظر: تلبيس إبليس: (ص: ١١٦)، والتفسير والمفسرون: (٢/ ٣٣٧).
(٦) سورة النور، من الآية: (٤).
(٧) انظر: التبصير في الدين: (ص: ٢٩)، والتفسير والمفسرون: (٢/ ٣٣٨).

٤ ـ ومثل ذلك ما يرى ميمون العجردي زعيم الميمونية وكبيرهم من الخوارج من جواز نكاح بنات الأولاد، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ويستدل على ذلك فيقول: إنما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب الأمهات، والبنات، والأخوات، والعمات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت، ولم يذكر بنات البنات ولا بنات البنين، ولا بنات أولاد الإخوة ولا بنات أولاد الأخوات(١).

علّق على هذا الفساد والطغيان عبد القادر البغدادي بقوله: «فإن طرد قياسُه في أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد انمحض في المجوسية، وإن لم يُجز نكاح الجدات وقاس الجداتِ على الأمهات لزم قياسه بنات الأولاد على بنات الصلب. وإن لم يطرد قياسَه في هذا الباب نقض اعتلاله»(٢).

٥ ـ ويُروى أن رجلاً من الإباضية دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء فأبطأت عليه، ليبيعنّها في الأعراب، فقال له رجل: كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة؟ فقال: «﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾(٣)، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك»(٤).

وما أصدق كلام الدكتور محمد حسين الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المفسرين الخوارج السطحيين، وما أنصف تحليله لتفاسيرهم البعيدة عن مقاصد القرآن ومطالبه، حيث قال تحت عنوان: (مدى فهم الخوارج لنصوص القرآن):

«إن الخوارج عندما ينظرون إلى القرآن لا يتعمقون في التأويل ولا يغوصون وراء المعاني الدقيقة، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث عن أهداف القرآن وأسراره، بل يقفون عند حرفية ألفاظه، وينظرون إلى الآيات نظرة سطحية، وربما كانت الآية لا تنطبق على ما يقصدون إليه، ولا تتصل بالموضوع الذي يستدلون بها عليه؛ لأنهم فهموا ظاهراً معطلاً، وأخذوا بفهم غير مراد.

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق: (ص: ٢٨١). (٢) نفس المصدر السابق.

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٢٧٥).

(٤) المصدر السابق: (ص: ١٠٧)، وانظر: التبصير في الدين للإسفرائيني: (ص: ٣٥).

ولقد يعجب الإنسان ويدهش عندما يقرأ ما للقوم من سخافات في فهمهم لبعض نصوص القرآن، أوقعهم فيها التنطع، والتمسك بظواهر النصوص...»[١]، والجهل بمقاصدها.

٦ ـ ومن التفاسير البعيدة عن مقصد القرآن، بل من المضادة له ما رأى الدكتور مصطفى محمود رأياً فاسداً في مسألة غض الأبصار، وذلك في فصل الحلال والحرام من كتابه: (القرآن: محاولة لفهم عصري)[٢]، حيث قال:

«الله حرّم الضار الخبيث وأحلّ الطيب النافع.. إذا لم نفهم هذه الحقيقة الجوهرية فسوف نتوه في حرفيات لا آخر لها وتضيع منا روح القرآن كلية». وضرب على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَـٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ﴾[٣].

وقال: «لو أخذنا بظاهر حروفها دون أن يكون جوهر القضية واضحاً في الذهن فسوف نجد أن الحياة الطبيعية في زمننا ـ زمن الميني جيب والديكولتيه والجابونيز والصدر العريان والشعر المرسل والباروكات الذهب ـ أمر صعب.. **مجرد إرسال النظر لا ضرر منه** ولكن الضرر فيما يجري في القلب والعقل نتيجة إمعان النظر الخبيث أن تتخطف العقل والقلب الشهوات فيتشتت الناظر ويأخذ سبيله وراء ظهر عريان، فتلك عبودية وذل وهبوط إلى حالة كلب يتشمم، وهنا يبدو معنى الآية: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ مطلوباً.

والرجل العابد الزاهد المشغول القلب بالله يرى الجمال فيرى فيه الخالق الذي صوّر وليس المخلوق، **فلا تكون نظرته حلال فقط، وإنما تكتب له حسنة؛** لأنه حين يقول بقلبه (الله) عند رؤيته الوجه الجميل يمجّد الخالق الذي صوره...

فإذا انتفى الضرر فأنت في المنطقة الحلال ما دمت لا تضر نفسك ولا تضر غيرك...».

---

(١) التفسير والمفسرون: (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦).
(٢) انظر: (ص: ٧٨، ٨٥) بتصرف واختصار.
(٣) سورة النور، من الآيتين: (٣٠، ٣١).

ولو وقف الرجل على مقصد نزول الآيات التي تأمر بغض البصر، وتوجب حفظ النظر، وتمنع التبرج والسفور، وتنهى عن إتيان أسباب الإثارة والإغراء والفتنة، لما قال ما قال، وما رأى ما رأى. كم من آية صريحة؟ وكم من حديث صحيح؟ وكم من واقع تاريخي يُبطل ويُفند ما ذهب إليه هذا الدكتور الطبّي؟

وقد قيل:

نـظـرة فـابـتـسـامـة فـسـلام فـكـلام فـمـوعـد فـلـقـاء[١]

«ألا إن حكمة الأمر بغض البصر واضحة فإن النظر بريد القلب ورسول الفتنة؛ إذ الصورة التي يرسمها في القلب تحكي أكثر معاني الفتنة في المرأة أكثر من باقي الحواس؛ ولهذا كان أقوى وأسرع منها في تحريك الغرائز وبعث الفتنة من مرقدها، فلذلك كان غض البصر من مقاصد الشريعة الهامة سدّاً للذرائع واحتياطاً للعفة، فإن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه. . .

والإسلام وإن أباح النظرة الأولى وهي التي تأتي عفواً فقد حرّم متابعتها ومداومتها»[٢].

ويندرج في ضمن هذه الأمثلة إغراق بعض المفسرين وانهماكهم في بحوث لغوية، وتخريجات بلاغية، ومسائل كلامية، ومناظرات جدلية، ومصطلحات فلسفية، ورموز منطقية، وقصص إسرائيلية، وحكايات تاريخية، واكتشافات علمية، وقضايا فقهية بعيدة المعنى تحجب القرآن عن بيان مقاصده الأصلية وأهدافه الأساسية. وقد يصل ذلك التعمق في تلك المباحث إلى حدّ يجعل مفهوم الآية المفسَّرة الحقيقي ضئيلاً ومفقوداً، ولا يظهر لقارئ التفسير والناظر فيه مقصدُ الآية إلا بعد عناء طويل وصبر جميل.

«كان من سوء حظ المسلمين أن أكثر ما كتب في التفسير يشغل قارئه عن هذه المقاصد العالية، والهداية السامية، فمنها ما يشغله عن القرآن بمباحث

---

(١) قائل البيت أحمد شوقي.

(٢) اتجاهات التفسير في العصر الحديث: (ص: ٢٥١، ٢٥٢).

الإعراب وقواعد النحو، ونكت المعاني ومصطلحات البيان، ومنها ما يصرفه عنه بجدل المتكلمين، وتخريجات الأصوليين، واستنباطات الفقهاء المقلدين، وتأويلات المتصوفين، وتعصب الفرق والمذاهب بعضها على بعض، وبعضها يلفته عنه بكثرة الروايات وما مزجت به من خرافات الإسرائيليات، ومنها ما يصرفه عنه بالخوض في العلوم الحديثة والفنون العصرية من الرياضية والطبيعية والفلكية وغيرها من العلوم الحادثة»[١].

كما يدخل في ذلك ما ذكره بعض المفسرين من أخبار، وقِصص، وحكايات، وإسرائيليات، وأساطير لا مستند لها عند تفسيرهم لآيات متعلقة بقصص الأنبياء السابقين وأخبارهم كقصة آدم ونوع الشجرة الممنوعة التي أكل منها وتعيين الأرض التي هبطها من الجنة، وقصة نوح وصفات سفينته التي صنعها بأمر الله، وقصة يوسف مع امرأة العزيز، وقصة أيوب مع أهله، ونوع الشجرة التي كلّم الله منها موسى عليهم السلام جميعاً، أو لآيات متعلقة بأخبار الصالحين السابقين الذين جاء ذكرهم في القرآن الكريم في سياق مدحهم وتعظيم شأنهم ورفع مكانتهم كأصحاب الكهف، وذي القرنين، ولقمان الحكيم ونحوها.

ويتضمن ذلك ما توغل به بعض المفسرين في تفسير مبهمات القرآن بأخبار غير ثابتة وأمور غير مستندة، من تلكم المبهمات القرآنية قوله تعالى:

﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾[٥].

(١) فاتحة تفسير المنار: (١/ ٧) بتصرف يسير.
(٢) سورة البقرة، من الآية: (٧٣).
(٣) سورة البقرة، من الآية: (٢٤٣)
(٤) سورة البقرة، من الآية: (٢٦٠).
(٥) سورة آل عمران، من الآية: (٣٧).

وقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(١).

لم ترد تفاصيل ثابتة وتحقيقات مستندة يُعتمد عليها في توضيح تلك المبهمات المشار إليها ـ بالخط ـ.

ما هي القطعة من البقرة المذبوحة التي أمر الله ﷻ بضربها مقتول بني إسرائيل؟

ومَن الخارجون من ديارهم حذر الموت؟ ومن أي أرض كانوا خرجوا؟ وما كيفية موتهم؟ وكيف أحياهم الله بعد موتهم؟

وما أسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لاطمئنان قلب خليله ونبيه إبراهيم عليه السلام؟

وما نوعية الرزق الذي وجده نبي الله زكريا عليه السلام؟ وما لونه؟ وكم مقداره؟

وما جنس الألواح المكتوبة؟ وما حجمها عرضاً وطولاً؟ وكم عددها؟

كل هذه الأمور لم يرد فيها بيان بنص صحيح، ونقل سليم، ومعظم ما قيل فيها مأخوذ عن الإسرائيليات ومستفاد من أخبار غير ثابتة. وإذا كان الأمر كذلك فيجب على المفسر أن يُعرض عما لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا سبيل إلى الوصول إلى المقاصد، فلو كان الله يريد بياناً عن هذه الأشياء ويرى فيها فوائدَ وحِكماً، وأن فهم النص ومعرفة مقصده موقوفان عليها، لبيّنها وفصّلها، ولكنه ﷻ لم يفعل شيئاً من ذلك.

وفيما يلي نورد نبذة من أقوال بعض أهل العلم الذين تحاشوا عن إيراد الإسرائيليات وأخواتها من الروايات الضعيفة والموضوعة، في تفسير الآيات المذكورة ونظائرها، ونصحوا الأمة بالابتعاد عنها وعدم الولوع بها لكونها خارجة عن المقاصد ومُبعدةً عن فهمها ولا طائل في ذكرها.

قال شيخ الإسلام ـ في معرض حديثه عن الإسرائيليات وأنواعها وحكم روايتها في التفسير ـ:

---

(١) سورة الأعراف، من الآية: (١٤٥).

«... ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم، وتعيين «البعض» الذي ضرب به المقتول من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا في دينهم»[١].

وقال سيد قطب: «ولا نخوض نحن في صفة هذا الرزق كما خاضت الروايات الكثيرة، فيكفي أن نعرف أنها كانت مباركة، يفيض من حولها الخير، ويفيض الرزق من كل ما يسمى رزقاً...»[٢].

وقال: «وتختلف الروايات والمفسرون في شأن هذه الألواح، ويصفها بعضهم أوصافاً مفصلة ـ نحسب أنها منقولة عن الإسرائيليات التي تسربت إلى التفسير ـ ولا نجد في هذا كله شيئاً عن رسول الله ﷺ ـ فنكتفي بالوقوف عند النص القرآني الصادق لا نتعداه. وما تزيد تلك الأوصاف شيئاً أو تنقص من حقيقة هذه الألواح. أما ما هي، وكيف كتبت؟ فلا يعنينا هذا في شيء بما أنه لم يرد عنها من النصوص الصحيحة شيء. والمهم هو ما في هذه الألواح. إن فيها من كل شيء يختص بموضوع الرسالة وغايتها من بيان الله وشريعته والتوجيهات المطلوبة لإصلاح هذه الأمة وطبيعتها التي أفسدها الذل وطول الأمد سواء»[٣].

ويشمل هذا الابتعاد عن مقاصد القرآن معظمَ التفاسير العلمية عامة، وأكثرَ ما جاء في كتاب: «الجواهر في تفسير القرآن الكريم» للشيخ طنطاوي جوهري، من التفاسر العلمية المتكلفة، خاصة، لكونها بعيدة عن معاني القرآن الحقيقية، وأهدافه الأصلية، ومراميه السامية.

---

(١) المقدمة في أصول التفسير: (ص: ١٣٢، ١٣٣) بشرح الشيخ العثيمين: و: (ص: ١٠٠) بتحقيق الدكتور عدنان زرزور.

(٢) في ظلال القرآن: (١/ ٣٩٣). (٣) في ظلال القرآن: (٣/ ١٣٧٠).



الخاتمة

وتشمل أهم النتائج، والتوصيات والمقترحات

النتائج:

الحمد لله وحده الذي أنعم عليّ بإنجاز هذا البحث فله الثناء الجميل والشكر العميم في الأولى والآخرة.

وفي الختام أودّ أن أقدم حصيلة هذا البحث الذي بذلت فيه أقصى ما في وسعي مشيراً إلى أهم نتائجه، وبعض التوصيات والاقتراحات. فأقول وبالله التوفيق:

إن البحث عن أخطاء وانحرافات في علم من العلوم موضوع علميّ دقيق يعتمد على الجهد والتتبع والاستقراء، فما بالك إذا كان الموضوع يتركز على البحث عن «أسباب الخطأ في التفسير» دراسة نظرية وتطبيقية عرضاً ونقداً، فاشتغالي بهذا الموضوع المهم وخوضي في عمقه جعلاني أقسمه إلى أربعة عناوين رئيسية كل عنوان يشتمل على باب مستقل تحته فصول ومباحث ومطالب شاملة الدراسة التأصيلية والأصول المنهجية، ومتضمنة الأمثلة والنماذج.

وقبل الدخول في صلب الموضوع كتبت مقدمة وتمهيداً، جاء في المقدمة أهمية علم التفسير، وأهمية الموضوع وسبب اختياره والغرض منه وما إلى ذلك من المباحث المتعلقة بمقدمة البحث. والتمهيد يضم نبذة عن بيان المنهج التفسيري الصحيح السليم من الانحراف مع ذكر نوعي التفسير: التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وكلمة نصيحة بعنوان: «الموقف الصحيح من زلة العالم»، وتعريفات أساسية لعنوان البحث.

ومن خلال دراستي هذا الموضوع توصلت إلى أهم النتائج التالية:

لكل خطأ سبب، ولكل انحراف علة، وكذلك التفاسير الخاطئة والتأويلات الفاسدة الموجودة في كتب التفسير أو ما في حكمها، فإن لها أسباباً وعللاً وعوامل يعود أصلها ومنشؤها إلى أربعة أمور آتية:

الأول: العدول عن مصادر التفسير الأصلية وأصوله الصحيحة الثابتة.

الثاني: عدم الدقة في فهم نصوص الآيات ومدلولاتها.

الثالث: إخضاع النصوص القرآنية للأهواء والتعصبات والبدع.

الرابع: القصور في تطبيق الشروط اللازمة للتفسير.

فيتفرع من **الأول** الاجتهاد مع وجود النص، والاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والحكايات والقصص الباطلة، والأخذ بالإسرائيليات، والاعتماد على مجرد اللغة، والفروض المجازية، والتذرع بالتمثيل والتخييل، والولوع بالفلسفة والكلام، والاستناد إلى مجرد العقل وتفضيله على النقل الصحيح، والسير على مناهج المبتدعة.

والثاني يشمل عدم اتضاح الرؤية في علم الناسخ والمنسوخ، والخوض في آيات الأسماء والصفات، والتمسك بالتأويل الفاسد، واتباع المتشابه من الآيات، والتعلق بالمواقف التفسيرية الشاذة، والتعويل على المنهج العقلاني في إدراك معرفة أمور الغيب.

ويتضمن **الثالث** التعصب المذهبي في العقيدة والفقه وتقديس آراء الرجال وتقديمها على النصوص الشرعية الصحيحة، وبث الإلحاد في المسلّمات الدينية، ونصرة الأهواء ونشر البدع عموماً، وتأويلات الصوفية والباطنية خصوصاً، والتكلف في التفسير العلمي، وإنشاء معان ومعتقدات ثم التكلف في حمل ألفاظ القرآن الكريم عليها.

ويندرج تحت العنوان **الرابع** القصور في تطبيق قواعد الترجيح، والإعراض عن منهج السلف الصالح في التفسير، والجهل بقواعد اللغة العربية، والابتعاد عن فهم مقاصد نزول القرآن.

○ إبراز هذه الأسباب ما دافعه والغرض منه إلا النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ﷺ والمسلمين.

○ معرفة الخطأ ومنشأه ثم الابتعاد والإبعاد عنه من صميم طرق الوصول إلى الحق، وجاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية».

○ وجود بعض الأخطاء التفسيرية التي هي بمثابة القطرات في البحر، في تفسير بعض الأئمة الأعلام من أهل الحق لا يمنعنا من الاستفادة من جهودهم العلمية وأعمالهم المبذولة في خدمة العلم والمسلمين.

التوصيات والمقترحات:

○ ينبغي لطلبة العلوم الشرعية عموماً والباحثين عن جادة الحق خصوصاً أن يكون كتاب الله هو أول ما يهتمون به تلاوة وفهماً، واستدلالاً وعملاً، وأن يكون قبول هديه الإلهي ميزتهم، واتباع دليله السوي منهجهم، وقبول الحق أينما كان شعارهم دون تعصب لمذهب أو معتقد يخالفه، وبدون إخضاع الآيات القرآنية على أهواء وأفكار عارية من مستند شرعي.

○ تخصيص مادة مستقلة في الكليات والمعاهد والأقسام المتخصصة بدراسة القرآن الكريم وعلومه تعنى بتدريس مناهج التفسير عموماً والمذاهب المنحرفة فيه ـ قديماً وحديثاً ـ خصوصاً مع ذكر اتجاهات أصحابها العقدية ومدى اتصافهم بشروط المفسر وآدابه.

○ تنقية كتب التفسير القديمة وغربلتها من الغث والسقيم كالإسرائيليات والأحاديث الضعيفة والموضوعة والروايات المختلقة والحكايات المخترعة التي لا تلائم هدي القرآن الكريم، بل قد تخالفه وتعارضه.

○ لا يجعل اختلاف الأئمة المفسرين خصوصاً واختلاف أهل العلم عموماً الناشئ عن اجتهاد مخلص والمستند إلى دليل صحيح، سبباً للفرقة والانشقاق والتمزق لوحدة الأمة، وعلة للوقيعة فيهم، وذريعة لجعل المستحب واجباً والواجب مستحباً، ولا تنصب عليه رايات التعصبات والمنازعات والخصومات التي لا نهاية لها.

○ عند ظهور زلة عالم من أهل العلم المخلصين أو غفلة رجل صالح من أهل التقى، لا يشهر بها شهرة تجلب المفاسد وتغطي على المحاسن، ولا يحرم من بحر علمه الغزير، كما لا يستدل بها على إثبات حكم أو نفيه، بل يبتعد عنها ويرد عليها بكل أدب وإنصاف نصحاً للإسلام وأهله ونصرة للحق وذويه.

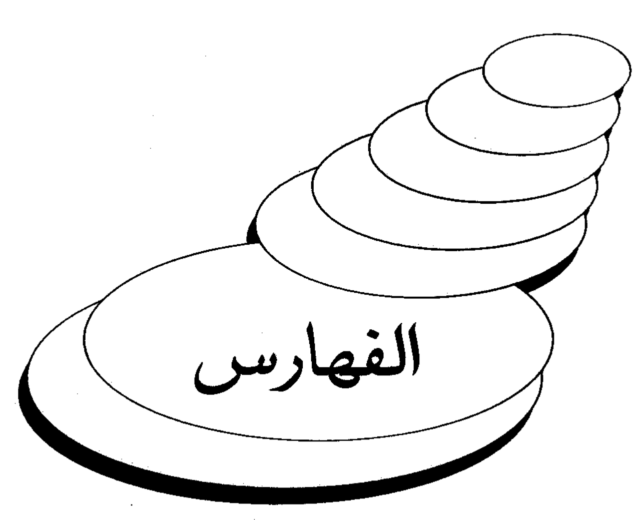
○ لا بد من الجمع بين أمرين عظيمين، أحدهما أعظم من الآخر:

الأمر الأول: هو النصيحة لله ولرسوله ﷺ ولكتابه ولدينه، وتنزيه هذا الدين عن الأقوال الباطلة والآراء الخاطئة والأفكار الدخيلة.

والأمر الثاني: هو معرفة فضل أئمة الإسلام، وحقوقهم، ومراتبهم، فالنصيحة لدين الله توجب رد بعض أقوالهم، وترك جملة من أقوالهم المخالفة للكتاب والسنة، وليس في ذلك تنقص لهم ولا إهدار لمكانتهم.

○ ألفت أنظار المسؤولين الكرام في مجمع الملك فهد ـ حفظه الله ـ لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة خصوصاً، ومسؤولي مراكز الدراسات القرآنية الكائنة في أرجاء المعمورة عموماً إلى ضرورة تكوين لجنة من الباحثين في الدراسات القرآنية ذوي الاختصاصات المتنوعة والاتجاهات السليمة لتأليف تفسير موسوعي للقرآن الكريم وفق المنهج التفسيري الصحيح، والذي يشمل بيان أصول أهل السنة والجماعة في جميع الأمور الدينية والعلمية، ويرد على تفاسير خاطئة قديمة وحديثة، ويفند مزاعم التجديد المنحرف في التفسير، ويضم حل مشاكل الزمن الحاضر العلمية والاجتماعية والاقتصادية، ويعطي تقويماً قرآنياً للمستجدات العصرية في النواحي المتعددة للحياة. وما ذلك على الله بعزيز. وإنما الأمل في فضل الله العظيم.

○ أوجه النداء لأرباب الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الإسلامية، الحكومية والأهلية، والمسؤولين عن المراكز الإسلامية المهتمة بشؤون الأقليات المسلمة، والقائمين على أمور المساجد الموجودة في أنحاء العالم لإقامة حلقات دروس قرآنية مبسطة تلاوة وتفسيراً، وإنشاء فصول مسائية لتعليم اللغة العربية فيها للمثقفين وذوي الاختصاصات العلمية الحديثة والمتقاعدين عن أعمالهم خاصة وللناس عامة؛ وذلك لربطهم بكتاب ربهم الكريم ولغته السامية. وأعتبر هذا العمل من أصل الركائز وأهم الدعائم لترشيد الصحوة الإسلامية الصحيحة، وعاملاً قوياً لإعادة الشباب المسلم إلى دينهم الحنيف الذي ابتعد عنه معظمهم. نسأل الله التوفيق والسداد.



وتشمل:

أ ـ فهرس الآيات القرآنية

ب ـ فهرس الأحاديث المرفوعة

ج ـ فهرس الآثار الموقوفة

د ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

هـ ـ فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

و ـ فهرس الفرق والجماعات والبلدان والأماكن

ز ـ فهرس الأبيات الشعرية

ح ـ فهرس المصادر والمراجع

ط ـ فهرس محتويات البحث

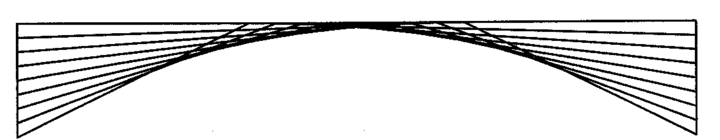


أ ـ فهرس الآيات القرآنية

١٣ ـ سورة الرعد

١٤ ـ سورة إبراهيم

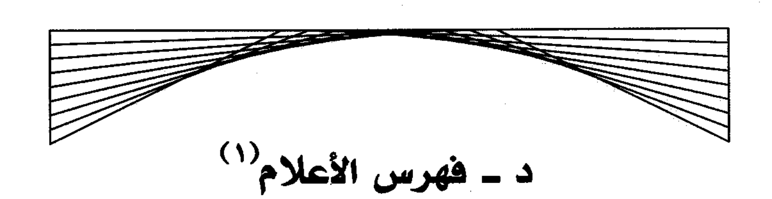
١٥ ـ سورة الحجر



ب ـ فهرس الأحاديث المرفوعة

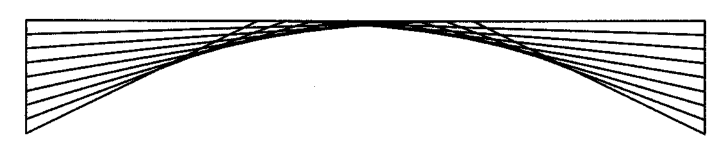


ج ـ فهرس الآثار الموقوفة



د ـ فهرس الأعلام[1]

(١) هذا الفهرس مرتب حسب كلمة الشهرة من الاسم أو الكنية أو اللقب.



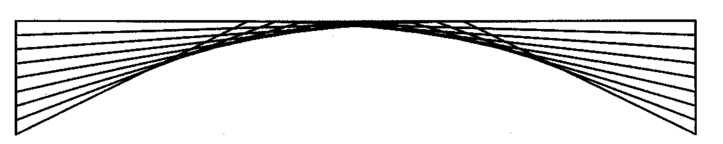
هـ ـ فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة



و ـ فهرس الفرق والجماعات والبلدان والأماكن



ز ـ فهرس الأبيات الشعرية



ح ـ فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم[(١)]:

ثانياً: الرسائل العلمية غير المطبوعة:

١ ـ **الآثار المروية عن الصحابة في التمسك بالسنة والتحذير من البدع وأهلها.**
للباحث ناصر علي خليفة محمد، رسالة ماجستير قدمت في كلية الدعوة وأصول الدين في عام ١٤٢١ (مجلد واحد).

٢ ـ **الأحاديث الواردة في الكبائر جمعاً ودراسة.**
للباحث صالح الزبيدي، رسالة دكتوراه تحت إعداد لتقديمها في كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣ ـ **الإلحاد وسبب انتشاره.**
للباحث محمود يوسف الشوبكي، رسالة ماجستير قدمت في شعبة الدعوة في عام ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ (مجلد واحد).

٤ ـ **حدائق البيان في شرح كتاب التبيان.**
للشيخ علي بن عيسى، ت: الدكتور كامل بن محمد جان، رسالة دكتوراه قدمت في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (٥ مجلدات).

---

(١) ينبغي أن ألفت الانتباه إلى أمور راعيتها أثناء وضع ثبت المصادر والمراجع وهي:
لم يوضع حرف الهاء (هـ) علامة للعام الهجري عند تاريخ وفاة المؤلف والطبع؛ لأنه الأصل، وإذا كان التاريخ الآخر أشير إليه برمز (م).
ذكرت بعد اسم المصدر كنية المؤلف أو لقبه الذي اشتهر به ثم ذكرت اسمه الكامل عند أول وروده، وإذا تكرر أكتف بما اشتهر به.
أشرت إلى تاريخ الوفاة بـ (ت . .) على نهاية اسم المؤلف الثنائي أو الثلاثي ـ وهو الغالب ـ مباشرة، وإلى الطبعة بـ (ط)، وإلى التحقيق بـ (ت).
وإن لم يُكتب تاريخ الطبعة، أو اسم المطبعة، أو اسم الناشر أو الموزّع فمعناه لم أقف عليه.

٥ ـ **دفع مطاعن عن القرآن من حيث مصدره:**
للباحث المكاشفي الشيخ الزبير جاد الله، رسالة ماجستير قدمت في شعبة الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في عام ١٤٠٢ ـ ١٤٠٣ (مجلد واحد).

٦ ـ **الشيخ أبو الوفاء الأمرتسري وجهوده في مقاومة الأديان والفرق الضالة:**
رسالة ماجستير للباحث الزميل عبد اللطيف الشيخ عبد الرشيد الشيخ قدمت في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية في عام ١٤١٦ (مجلدان).

٧ ـ **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ـ من سورة يونس إلى نهاية سورة إبراهيم ـ (حاشية على الكشاف للزمخشري):**
للطيبي: الحسين بن عبد الله بن محمد (ت ٧٤٣)، تحقيق ودراسة: طاهر محمود بن محمد يعقوب، رسالة ماجستير قدمت في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية في عام ١٤١٦، (مجلدان).

٨ ـ **معرفة المحكم والمتشابه وأثرها في تفسير القرآن:**
للباحث حامد عبد الله أحمد العلي، رسالة ماجستير قدمت في شعبة التفسير وعلوم القرآن في عام ١٤٠٩ (مجلد واحد).

٩ ـ **مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن (من الشعراء إلى الروم):**
للإمام أحمد بن إسماعيل الصنعاني، ت: عبد الله سوقان الزهراني، رسالة ماجستير قُدمت في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية في عام ١٤٠٨

ثالثاً: المطبوعات:

(أ)

١٠ ـ **آراء نقدية في مشكلات الدين والفلسفة والمنطق:**
للدكتور مهدي فضل الله، ط: الأولى ١٤٠١، دار الأندلس بيروت.

١١ ـ **الإبانة عن أصول الديانة:**
لأبي الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠)، تقديم: الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

١٢ ـ **الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة:**
لابن بطة: أبي عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري (ت ٣٨٧)، ت: رضا بن نعسان، ط: الأولى ١٤٠٩، دار الراية الرياض، (مجلدان).

١٣ ـ **أبحاث في التصوف:**
للدكتور عبد الحليم محمود المدرجة في مجموعة مؤلفاته، ط: الأولى ١٩٧٨م، دار الكتاب اللبناني.

١٤ ـ **الإبداع في مضار الابتداع:**
للشيخ علي محفوظ (ت ١٣٦١)، ط: دار المعرفة بيروت (مجلد واحد).

١٥ ـ **الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان:**
للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد، ط: الأولى ١٤١٧، دار العاصمة الرياض (واحد).

١٦ ـ **إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها:**
لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨)، ت: محمد بن حمد النجدي، ط: الأولى ١٤١٣، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت (واحد).

١٧ ـ **اتجاهات التفسير في العصر الحديث من الإمام محمد عبده حتى مشروع التفسير الوسيط:**
للشيخ مصطفى محمد الحديدي الطير، ضمن بحوث قرآنية، ط: ١٣٩١ مجمع البحوث الإسلامية، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر بالقاهرة (مجلد واحد).

١٨ ـ **اتجاهات التفسير في العصر الراهن:**
للدكتور عبد المجيد عبد السلام المحتسب، ط: الثانية ١٤٠٠، مكتبة النهضة الإسلامية (واحد).

١٩ ـ **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر:**
للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي، ط: الأولى ١٤٠٧ (ثلاثة مجلدات).

٢٠ ـ **الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها:**
للدكتور محمد حسين الذهبي، ط: الثانية، ١٣٩٨، دار الاعتصام بالكويت (واحد).

٢١ ـ **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر:**
للدكتور محمد محمد حسين، ط: الثالثة ١٤٠٠، الناشر: مكتبة الآداب بمصر (مجلدان).

٢٢ ـ **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات:**
للشيخ البنا: أحمد بن محمد (ت ١١١٧)، ت: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ط: الأولى ١٤٠٧، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (مجلدان).

٢٣ ـ **الإتقان في علوم القرآن:**
للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١)، ت: محمد شريف سكر، ومصطفى القصاص، ط: الأولى ١٤٠٧، دار إحياء العلوم بيروت (مجلدان).

٢٤ ـ **إثبات صفة العلو:**
لابن قدامة: أبي محمد عبد الله بن أحمد المقدسي (ت ٦٢٠)، ت: الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، ط: الأولى ١٤٠٩، مؤسسة علوم القرآن بيروت، وط: الأولى ١٤٠٦، بتحقيق بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية بالكويت (واحد).

٢٥ ـ **إثبات علو الله على خلقه والرد على المخالفين:**
لأسامة بن توفيق العقاص، ط: الأولى ١٤٠٩، دار الهجرة للنشر والتوزيع (مجلدان).

٢٦ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية:**
لابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١)، ت: الدكتور عوّاد عبد الله، ط: الأولى ١٤٠٨، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض (جزءان في مجلد واحد).

٢٧ ـ **الإجماع في التفسير:**
للشيخ محمد بن عبد العزيز الخضيري، ط: الأولى ١٤٢٠، دار الوطن للنشر بالرياض (واحد).

٢٨ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:**
للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفاسي (ت ٣٩٧)، ت: الأستاذ شعيب الأرناؤوط، ط: الأولى ١٤٠٨، مؤسسة الرسالة، بيروت (ثمانية عشر مجلداً).

٢٩ ـ **الإحكام في أصول الأحكام:**
للآمدي: أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد (ت ٦٣١)، ت: سيد الجميلي، ط: الثانية ١٤٠٦، دار الكتاب العربي بيروت

٣٠ ـ **الإحكام في أصول الأحكام:**
لابن حزم الظاهري: أبي محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦)، ط: الأولى ١٤٠٥، دار الكتاب العلمية بيروت (مجلدان).

٣١ ـ **أحكام القرآن:**
للجصاص: أبي بكر أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠)، ت: محمد الصادق قمحاوي، ط: ١٤٠٥، دار إحياء التراث العربي بيروت، وط: مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٥، الناشر: دار الكتب العربي بيروت (٣ مجلدات).

٣٢ ـ **أحكام القرآن:**
لابن العربي: أبي بكر محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣) ت: محمد عبد القادر عطا، ط: الأولى ١٤٠٨، دار الكتب العلمية بيروت (٤ مجلدات).

٣٣ ـ **أحكام القرآن:**
للكيا الهراسي: عماد الدين أبي الحسن علي بن محمد الطبري (ت ٥٠٤)، ت: جماعة من العلماء ط: الأولى ١٤٠٣، دار الكتب العلمية بيروت (٤ أجزاء في مجلدين).

٣٤ ـ **الإحكام والنسخ:**
للشيخ محمد حمزة

٣٥ ـ **أحوال النفس رسالة في النفس وبقائها ومعادها، مع ثلاث رسائل أخرى في النفس:**
لابن سينا، ت: الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، ط: الأولى ١٣٧١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (مجلد واحد).

٣٦ ـ **إحياء علوم الدين:**
لأبي حامد الغزالي، ط: الأولى ١٣٩٥، طبعة مصورة عن طبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية ١٣٥٦ (١٦ جزءاً في ٦ مجلدات).

٣٧ ـ **أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث:**
لابن الجوزي: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٩٥٧)، ت: علي رضا عبد الله، ط: الأولى ١٤١٢، دار المأمون للتراث دمشق (واحد).

٣٨ ـ **اختصار علوم الحديث:**
لابن كثير: أبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) مطبوع مع الباحث الحثيث، ط: دار الكتب العلمية بيروت (مجلد واحد).

٣٩ ـ **اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره:**
للدكتور سعود بن عبد الله الفنيسان، ط: الأولى ١٤١٨، مركز الدراسات والإعلام دار إشبيليا بالرياض (مجلد واحد).

٤٠ ـ **أخذ الميثاق في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ . . .﴾**

للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم، ط: الأولى ١٤١٩، أضواء السلف بالرياض (واحد).

٤١ ـ **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد:**

لسعود بن عبد العزيز العريفيّ، ط: الأولى: ١٤١٩، دار عالم الفوائد بمكة المكرّمة (واحد).

٤٢ ـ **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ:**

للنووي: أبي زكريا يحيى بن شرف محيي الدين (ت ٦٧٦)، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط: الخامسة ١٤١٤، دار الهدى بالرياض، وط: بشرح العلّامة ابن علّان، دار المعرفة (واحد).

٤٣ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:**

للقسطلاني: أبي العباس أحمد بن محمد (ت ٩٢٣)، بتصحيح: محمد عبد العزيز الخالدي، ط: الأولى ١٤١٦، دار الكتب العلمية بيروت (١٥ مجلداً).

٤٤ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق:**

للنووي، ت: الأستاذ عبد الباري السلفي، ط: الأولى ١٤٠٨، مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة (مجلدان).

٤٥ ـ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم:**

لأبي السعود: محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١)، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت (٩ أجزاء في ٥ مجلدات).

٤٦ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:**

للشوكاني: محمد بن علي (ت ١٢٥٠)، ط: ١٣٩٩، دار المعرفة بيروت (مجلد واحد).

٤٧ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:**

للألباني: محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠)، بإشراف محمد زهير الشاويش، ط: الثانية ١٤٠٥، المكتب الإسلامي بيروت (٩ مجلدات).

٤٨ ـ **الأرواح:**

لطنطاوي جوهري، ط: الرابعة ١٣٩٧، دار النهضة العربية بالقاهرة (مجلد واحد).

٤٩ ـ **أساس البلاغة:**
للزمخشري: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٤٨)، ت: عبد الرحيم محمود، ط: دار المعرفة بيروت (مجلد واحد).

٥٠ ـ **أساس التقديس في علم الكلام:**
للرازي: محمد بن عمر فخر الدين (ت ٦٠٦)، ط: ١٤٠٤، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، وط: مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٦، ت: الدكتور أحمد حجازي السقا (واحد).

٥١ ـ **أسباب النزول:**
للواحدي: أبي الحسن علي بن أحمد (ت ٤٦٨)، ت: السيد أحمد صقر، ط: الثانية ١٤٠٧، دار القبلة بجدة (مجلد واحد).

٥٢ ـ **أسباب هلاك الأمم السالفة كما وردت في القرآن الكريم:**
للزميل سعيد محمد بابا سيلا، ط: الأولى ١٤٢٠، الناشر: مجلة الحكمة بريطانيا (واحد).

٥٣ ـ **الاستقامة:**
لابن تيمية، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨)، ت: الدكتور محمد رشاد سالم، ط: الأولى ١٤٠٣، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (مجلدان).

٥٤ ـ **الاستيعاب في أسماء الأصحاب:**
لابن عبد البر: أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي المالكي (ت ٤٦٣)، مطبوع مع الإصابة.

٥٥ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة:**
لابن الأثير: أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠) ت: محمد إبراهيم البنا وآخرين، ط: كتاب الشعب بالقاهرة (٧ مجلدات).

٥٦ ـ **الإسرائيليات في التفسير والحديث:**
للدكتور محمد حسين الذهبي، ط: الثانية ١٤٠٥، دار الإيمان بدمشق (مجلد واحد).

٥٧ ـ **الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير:**
للدكتور رمزي، ط: الأولى ١٣٩٠، دار القلم بدمشق (مجلد واحد).

٥٨ ـ **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير:**
للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ط: الرابعة ١٤٠٨، مكتبة السنة بالقاهرة (مجلد واحد).

٥٩ ـ **الإسلام دين الهداية والإصلاح:**
لمحمد فريد وجدي، ط: ١٣٨٩، مكتبة الكليات الأزهرية (مجلد واحد).

٦٠ ـ **الإسلام على مفترق الطرق:**
لمحمد أسد ترجمه إلى العربية: الدكتور عمر فروخ، ط: التاسعة ١٩٧٧م، دار العلم للملايين بيروت (واحد).

٦١ ـ **الإسلام في مواجهة الباطنية:**
لأبي الهيثم، ط: الثانية ١٤٠٨، دار الصحوة للنشر بالقاهرة (واحد).

٦٢ ـ **الإسلام وأصول الحكم (بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام):**
لعلي عبد الرازق، نقد وتعليق: الدكتور ممدوح حقّي، ط: ١٩٧٨م، دار مكتبة الحياة بيروت (واحد).

٦٣ ـ **الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية:**
للأستاذ محمد عبده، ط: السابعة ١٣٦٧، دار المنار (واحد).

٦٤ ـ **الإسلام يتحدّى (مدخل علميّ إلى الإيمان):**
ترجمة كتاب (علم جديد كا جيلنج) ـ باللغة الأردية ـ للأستاذ وحيد الدين خان، تعريب: ظفر الإسلام خان، مراجعة وتحقيق، الدكتور عبد الصبور شاهين، ط: الثانية ١٣٩٣، دار البحوث العلمية بيروت (مجلد واحد).

٦٥ ـ **أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة:**
للدكتور عمر سليمان الأشقر، ط: الرابعة ١٤١٩، دار النفائس الأردن (واحد).

٦٦ ـ **الإسماعيلية تاريخ وعقائد:**
للشيخ إحسان إلهي ظهير (ت ١٩٨٧م)، ط: الأولى ١٤٠٦، إدارة ترجمان السنة لاهور باكستان (مجلد واحد).

٦٧ ـ **الإسماعيلية المعاصرة: الأصول، المعتقدات، المظاهر الدينية والاجتماعية:**
لمحمد بن أحمد الجوير، ط: الأولى ١٤١٤ (مجلد واحد).

٦٨ ـ **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز:**
لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠) بعناية رمزي سعد الدين دمشقية، ط: الأولى ١٤٠٨، دار البشائر الإسلامية (واحد).

٦٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة:**
للحافظ ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني: (ت ٨٥٢)، دار الكتاب العربي بيروت (٤ مجلدات).

٧٠ ـ **أصول التفسير وقواعده:**
للشيخ خالد عبد الرحمن العك، ط: الثانية ١٤٠٦، دار النفائس بيروت (مجلد واحد).

٧١ ـ **أصول السرخسي:**
لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ت: أبي الوفاء الأفغاني، ط: ١٣٩٣، دار المعرفة بيروت.

٧٢ ـ **أصول الفقه وابن تيمية:**
للدكتور صالح بن عبد العزيز آل منصور ، ط: الثانية ١٤٠٥، دار النصر للطباعة الإسلامية بمصر (مجلدان).

٧٣ ـ **الأصول الفكرية للمناهج السلفية عند شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله:
لخالد عبد الرحمن العك، ط: الأولى ١٤١٥، المكتب الإسلامي بيروت (مجلد واحد).

٧٤ ـ **أصول مذهب الإمام أحمد** رحمه الله **دراسة أصولية مقارنة:**
للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: الرابعة ١٤١٦، مؤسسة الرسالة بيروت (مجلد واحد).

٧٥ ـ **أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية:**
للدكتور ناصر القفاري، ط: الثانية ١٤١٥، (٣ مجلدات).

٧٦ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:**
للشنقيطي: الشيخ محمد الأمين الجكني (ت ١٣٩٣)، ط: ١٤٠٨، الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة (٩ مجلدات).

٧٧ ـ **أطراف الذهب في المواعظ والخطب:**
للزمخشري، ط: ١٣٩٣، مطبعة جمعية الفنون بيروت (واحد).

٧٨ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار:**
للحازمي: أبي بكر محمد بن موسى (ت ٥٨٤)، ت: الدكتور عبد المعطي قلعجي، ط: الأولى ١٤٠٣، دار الوحي بحلب (مجلد واحد).

٧٩ ـ **الاعتصام:**
للشاطبي: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠) بعناية السيد محمد رشيد رضا، ط: ١٤٠٦، دار المعرفة بيروت (مجلدان).

٨٠ ـ **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين:**
لفخر الدين الرازي، ضبط: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط: الأولى ١٤٠٧، دار الكتاب العربي بيروت.

٨١ ـ **الإعجاز الطبي في القرآن:**
للدكتور السيد الجميلي، ط: الثانية ١٩٨٢، مكتبة التحرير بغداد (مجلد واحد).

٨٢ ـ **الإعجاز العددي للقرآن الكريم:**
لعبد الرزاق نوفل، ط: الثانية ١٩٧٥م، مطبوعات الشعب بمصر (واحد).

٨٣ ـ **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية:**
للأستاذ مصطفى صادق الرافعي، ط: الثامنة دار الفكر العربي (مجلد واحد).

٨٤ ـ **إعراب القرآن:**
للنحاس: أبي جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨)، ت: الدكتور زهير غازي زاهد، ط: الأولى ١٤٠٥، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

٨٥ ـ **أعلام الإسماعيلية:**
لمصطفى غالب، ط: ١٩٦٤م، دار اليقظة العربية بيروت (واحد).

٨٦ ـ **الأعلام ـ قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين:**
لخير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م)، ط: الثالثة، والرابعة ١٩٧٩م، دار العلم للملايين بيروت (٨ مجلدات).

٨٧ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين:**
لابن قيم الجوزية، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الأولى ١٣٧٦ مطبعة السعادة بالقاهرة، وط: ١٤٠٧ المكتبة العصرية صيدا، بيروت (٤ مجلدات).

٨٨ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم:**
لابن تيمية، ط: دار الفكر (مجلد واحد).

٨٩ ـ **الإقناع:**
لابن المنذر: أبي بكر بن محمد بن إبراهيم (ت ٣١٨)، ت: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط: الأولى ١٤٠٨، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض (مجلدان).

٩٠ ـ **الإكليل في استنباط التنزيل:**
للسيوطي، ت: سيف الدين عبد القادر الكاتب، ط: الثانية ١٤٠٥، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٩١ ـ **الإكليل في المتشابه والتأويل:**
لابن تيمية، ط: الثانية، دار الكتب (مغلف صغير). وهو مطبوع ـ أيضاً ـ ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام.

٩٢ ـ **إلجام العوام عن علم الكلام:**
للغزالي: أبي حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥)، ضمن مجموعة رسائل للغزالي، ط: ١٣٠٩، المطبعة الميمنية لأحمد البابي الحلبي بمصر (واحد).

٩٣ ـ **أمالي الشريف المرتضى:**

٩٤ ـ **الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل:**
لمحمد السيد الجليند، ط: ١٩٧٣م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة (واحد).

٩٥ ـ **الإمام الغزالي وعلاقة اليقين بالعقل:**
للدكتور إبراهيم الفيومي، ط: الأولى ١٩٧٦م، مكتبة الإنجلو المصرية (واحد).

٩٦ ـ **إمداد القارئ بشرح كتاب التفسير من صحيح البخاري:**
للشيخ عبيد بن عبد الله الجابري، ط: الأولى ١٤٢١، مكتبة الفرقان عجمان (٤ مجلدات).

٩٧ ـ **أمّ الكتاب أي: تفسير سورة الفاتحة ـ بالأردية ـ :**
للشيخ أبي الكلام آزاد (ت) ط: الأولى ١٩٨٧، الناشر: دار الاعتقاد للنشر دهلي بالهند (واحد).

٩٨ ـ **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:**
لأبي البقاء: عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦)، ت: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث بالقاهرة (جزءان في مجلد واحد).

٩٩ ـ **إنباه الرواة على أنباء النحاة:**
للقفطي: أبي الحسن علي بن يوسف الوزير (ت ٦٢٤)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى ١٤٠٦ دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت (٤ مجلدات).

١٠٠ ـ **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال:**
لأحمد بن المنير الإسكندري المالكي، مطبوع في هامش الكشاف.

١٠١ ـ **الأنساب:**
للسمعاني: أبي سعد عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢)، ت: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، ط: الثانية ١٤٠٠، الناشر: محمد أمين دمج بيروت (٥ مجلدات).

١٠٢ ـ **الإنسان في القرآن الكريم من البداية إلى النهاية:**
للأستاذ عبد الكريم الخطيب، ط: الأولى ١٩٧٩م، دار الفكر العربي (واحد).

١٠٣ ـ **الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل:**
لعبد الكريم بن إبراهيم الجيلاني (ت ٨٣٢)، طبعة حجرية قديمة ـ بدون تاريخ الطبع واسم الناشر ـ (جزءان في مجلد واحد).

١٠٤ ـ **الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف:**
للدهلوي: أحمد بن عبد الرحيم (ت ١١٨٠)، ت: عبد الفتاح أبو غدّة، ط: دار النفائس (واحد).

١٠٥ ـ **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف:**
للماوردي: القاضي علي بن محمد (ت ٤٥٠)، ت: محمد حامد فقي، ط: الأولى ١٣٧٤ بالرياض.

١٠٦ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:**
للبيضاوي: القاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (ت ٦٨٥)، ط: الأولى ١٤٠٨، دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان).

١٠٧ ـ **اور.. صليب توت كي ـ و.. كسرت الصليب ـ باللغة الأردية:**
للأخ عبد الله: أحد المسلمين الجدد وابن أحد كبار النصارى في باكستان، ط: الأولى ١٤٢٠، مكتب الجاليات بالرياض (واحد).

١٠٨ ـ **أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى:**
جمع وإعداد: محمد عبد الهادي المصري، ط: الأولى ١٤٠٨، دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض (مغلف).

١٠٩ ـ **إيثار الحق على الخلق في ردّ الخلاف إلى المذهب الحق من أصول التوحيد:**
لابن الوزير: أبي عبد الله محمد بن مرتضى اليماني (ت ٨٤٠)، ط: الثانية ١٤٠٧، دار الكتب العلمية بيروت (مجلد واحد).

١١٠ ـ **الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه:**
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، ت: أحمد حسن فرحات، ط: الأولى ١٤٠٦، دار المنارة بجدة.

١١١ ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:**
لإسماعيل باشا، ط: ١٤٠٢، دار الفكر (مجلدات).

١١٢ ـ **إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار:**
للفُلّاني: الشيخ صالح بن محمد العُمري (ت ١٢١٨)، ت: أبي عماد السخاوي، ط: الأولى ١٤١٨، دار الفتح بالشارقة، والطبعة الأولى ١٣٩٥ لدار نشر الكتب الإسلامية كوجرانواله باكستان (مجلد واحد).

(ب)

١١٣ ـ **البابية عرض ونقد:**
للشيخ إحسان إلهي ظهير، ط: الثالثة ١٤٠١، الناشر: إدارة ترجمان السنة لاهور (واحد).

١١٤ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (للحافظ ابن كثير):**
للشيخ أحمد محمد شاكر (ت)، ط: الثانية ١٣٧٠، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

١١٥ ـ **الباعث على إنكار البدع والحوادث:**
لأبي شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٦٦٥)، ت: عثمان أحمد عنبر، ط: الأولى ١٣٩٨، دار الهدى للنشر، مطبعة السعادة بمصر (واحد).

١١٦ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه:**
للزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٠)، ت: عبد القادر عبد الله العاني وآخرون، ط: الثانية ١٤١٣، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.

١١٧ ـ **البحر المحيط في التفسير:**
لأبي حيان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت٧٤٥)، ت: الشيخ عادل وآخرون، ط: الأولى ١٤١٣، دار الكتب العلمية بيروت (٨ مجلدات).

١١٨ ـ **بحوث في أصول التفسير:**
للدكتور محمد بن لطفي الصباغ، ط: الأولى ١٤٠٨، المكتب الإسلامي بيروت (واحد).

١١٩ ـ **بدائع الفوائد:**
لابن القيم، ط: إدارة الطباعة المنيرية، ودار الكتاب العربي بيروت.

١٢٠ ـ **بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن مُذيلاً بالقول الحسن شرح بدائع المنن:**
كلاهما للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي ط: الثانية ١٤٠٣، مكتبة الفرقان، شارع مصر والسودان، حدائق القبة (مجلدان).

١٢١ ـ **البداية والنهاية:**
لابن كثير، ت: الدكتور أحمد بن ملحم وآخرون، ط: الأولى ١٤٠٨، دار الريان بالقاهرة (١٤ جزءاً في ٨ مجلدات مع الفهارس).

١٢٢ ـ **البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع:**
للشوكاني: ط: دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة (مجلدان).

١٢٣ ـ **البدعة: أسبابها ومضارها:**
للشيخ محمود شلتوت (ت ١٣٨٣) بتخريج: الشيخ علي حسن عبد الحميد، ط: الأولى ١٤٠٨، مكتبة ابن الجوزي بالدمام (واحد).

١٢٤ ـ **بدعة التعصب المذهبي وآثارها الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين:**
للشيخ محمد عيد العباسي، ط: الثانية ١٤٠٦، المكتبة الإسلامية بالأردن (واحد).

١٢٥ ـ **بدع التفاسير:**
للشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري، ط: الأولى ١٣٨٥، مكتبة القاهرة (واحد).

١٢٦ ـ **البدع والنهي عنها:**
لمحمد بن وضاح القرطبي (ت ٢٨٦)، ت: محمد أحمد دهمان، الناشر: رياسة دار الإفتاء بالرياض (واحد).

١٢٧ ـ **البرهان في أصول الفقه:**
لإمام الحرمين: أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨)، ت: الدكتور عبد العظيم الديب، ط: الثالثة ١٤١٢، دار الوفاء، وط: الأولى ١٣٩٩ من مطابع الدوحة الحديثة بقطر (مجلدان).

١٢٨ ـ **البرهان في علوم القرآن:**
للزركشي، ت: محمد أبو الفضل، إبراهيم، ط: الثانية ١٣٩١، دار المعرفة بيروت (٤ مجلدات)، وط: الأولى ١٤١٠، بتحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرَين، دار المعرفة بيروت (٤) أيضاً.

١٢٩ ـ **البريلوية عقائد وتاريخ:**
للشيخ إحسان إلهي ظهير (ت ١٩٨٧م)، ط: الرابعة ١٤٠٤، الناشر: إدارة ترجمان السنة لاهور باكستان (واحد).

١٣٠ ـ **براهين:**
لمحمود القاسم، ط: الأولى ١٣٩٧، دار الهجرة دمشق بيروت (واحد).

١٣١ ـ **بزم أرجمندان ـ باللغة الأردية ـ (محفل النبلاء):**
للأستاذ محمد إسحاق بهتي، ط: الأولى ١٩٩٩م، الناشر: المكتبة القدوسية لاهور (واحد).

١٣٢ ـ **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:**
للفيروزآبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧)، ت: الأستاذ محمد علي النجار، المكتبة العلمية بيروت (٦ مجلدات).

١٣٣ ـ **بطش قدير برد قادياني تفسير كبير ـ بالأردية ـ :**
لأبي الوفاء ثناء الله الأمرتسري (ت ١٩٤٨م) الطبعة الجديدة الأولى، المكتبة الناصرية فيصل آباد باكستان (واحد).

١٣٤ ـ **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد:**
لابن تيمية، ت: الدكتور موسى الدويش، ط: الأولى ١٤٠٨، مكتبة العلوم والحكم.

١٣٥ ـ **بيان مذهب الباطنية وبطلانه منقول من كتاب من قواعد عقائد آل محمد:**
للإمام محمد بن الحسن الديلمي (ت بعد ٧٠٧)، ت: د ـ شدو طحان، الناشر: إدارة ترجمان السنة لاهور (واحد).

١٣٦ ـ **بين الدين والمدنية:**
للشيخ أبي الحسن الندوي

١٣٧ ـ **بين متبع ومقلد أعمى في فروع الفقه:**
للدكتور عامر سعيد الزيباري، ط: الأولى ١٤١٦، دار ابن حزم بيروت (واحد)

(ت)

١٣٨ ـ **تأويل مشكل القرآن:**
لابن قتيبة: أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦)، نشره السيد أحمد صقر، ط: الثانية ١٣٩٣، دار التراث بالقاهرة (واحد).

١٣٩ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس:**
للزبيدي: أبي الفيض السيد محمد مرتضى (ت ١٢٠٥)، ط: ١٣٠٦، المطبعة الخيرية بمصر (١٠ مجلدات).

١٤٠ ـ **تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده:**
للسيد محمد رشيد رضا، ط: الأولى ١٣٥٠، مطبعة المنار بمصر (٣ مجلدات).

١٤١ ـ **تاريخ بغداد:**
للخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣)، ط: دار الكتب العربي بيروت، وط: دار الكتب العلمية بيروت (١٤ مجلداً).

١٤٢ ـ **تاريخ ابن خلدون:**
لعبد الرحمن بن محمد المغربي (ت ٨٠٨)، ط: ١٣٩١، مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت (٧ مجلدات).

١٤٣ ـ **تاريخ الدعوة الإسماعيلية منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر:**
لمصطفى غالب، ط: الثانية ١٩٦٥، دار الأندلس بيروت (مجلد واحد).

١٤٤ ـ **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم:**
للتنوخي: الفضل بن محمد ت: الدكتور عبد الفتاح، ط: ١٤٠١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (مجلد واحد).

١٤٥ ـ **تبركات آزاد ـ مجموعة مقالات أبي الكلام آزاد رَحِمَهُ اللهُ بالأردية ـ :**
جمع وترتيب: الأستاذ غلام رسول مهر، ط: الأولى١٩٦٣م، مطابع محبوب، الناشر: أدبي دنيا ـ العالم الأدبي ـ دهلي الهند (واحد).

١٤٦ ـ **التبصير في الدين:**
لأبي المظفر الإسفراييني (ت ٤٧١)، ط: ١٣٧٤، مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى بغداد (مجلد واحد).

١٤٧ ـ **التبيان في آداب حملة القرآن:**
للنووي، ت: عبده الكوشك، ط: الأولى ١٤٠٨، مكتبة الإحسان بدمشق (واحد).

١٤٨ ـ **التبيان في تفسير القرآن:**
للطوسي الشيعي: أبي جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠)، ت: مجموعة من الباحثين، وتقديم: آغا بزرك الطهراني: ط: ١٣٧٦، المطبعة العلمية في النجف (١٠ مجلدات).

١٤٩ ـ **تبيان القرآن ـ بالأردية ـ :**
لغلام رسول سعيدي، ط: الأولى ١٤١٨، الناشر مكتبة فريد لاهور

١٥٠ ـ **تجديد الفكر الإسلامي:**
لجمال سلطان، ط: الأولى ١٣١٢، دار الوطن للنشر بالرياض (واحد).

١٥١ ـ **تجديد الفكر الإسلامي:**
للدكتور حسن ترابي، ط: الثانية ١٩٨٧م، الدار السعودية للنشر (واحد).

١٥٢ ـ **تجديد الفكر الديني في الإسلام:**
للشاعر الكبير محمد إقبال (ت ١٩٣٨م) ترجمه عباس محمود، ط: مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٥٥م (واحد).

١٥٣ ـ **التجديد في الإسلام:**
إصدار: المنتدى الإسلامي لندن، ط: ١٤١٠ (واحد).

١٥٤ ـ **التحبير في علم التفسير:**
للسيوطي، ت: عبد القادر أبو فتحي، ط: ٧٤٠٦ دار المنار بالقاهرة (واحد).

١٥٥ ـ **تحت راية القرآن (المعركة بين القديم والجديد):**
مجموعة مقالات مصطفى صادق الرافعي، صحح أصوله: محمد سعيد العريان، ط: الثامنة ١٤٠٣، دار الكتاب العربي بيروت (مجلد واحد).

١٥٦ ـ **تحذير الخواص من أكاذيب القُصاص:**
للسيوطي، ت: الدكتور محمد الصباغ، ط: ١٣٩٢، المكتب الإسلامي بيروت (واحد).

١٥٧ ـ **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد:**
للشيخ الألباني: ط: الرابعة ١٤٠٣، المكتب الإسلامي بيروت دمشق (واحد).

١٥٨ ـ **تحريم النظر في كتب أهل الكلام:**
لابن قدامة المقدسي: أبي محمد أحمد بن محمد (ت ٦٢٠)، صححه ونشره جورج، ط: ١٩٦٢م (واحد).

١٥٩ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:**
لأبي العلاء محمد عبد الرحمن (ت ١٣٥٣)، ت: الأولى ١٤١٠، دار الكتب العلمية بيروت (١٠ مجلدات).

١٦٠ ـ **تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه الصلاة والسلام:**
للعلّامة محمد حياة السندي (ت ١١٦٣)، ت: أبو علي طه بو سريح، ط: الأولى ١٤١٤، دار ابن حزم بيروت (واحد).

١٦١ ـ **تحفة المودود بأحكام المولود:**
لابن القيم، بعناية بسّام عبد الوهاب الجابي، ط: الأولى ١٤٠٩، دار البشائر الإسلامية بيروت (مجلد واحد).

١٦٢ ـ **التحف في مذاهب السلف:**
للشوكاني، ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية ﷺ، ت: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، ط: الثانية ١٤١٤، دار الكتاب العربي بيروت (مجلد واحد).

١٦٣ ـ **تحقيق مسألة رفع اليدين:**
لأبي معاوية صفدر الجالندهري، ـ بالأردية ـ ط: أبو حنيفة أكادمي ببهالفور باكستان (واحد).

١٦٤ ـ **التدابير الواقية من الربا في الإسلام:**
للأستاذ الدكتور فضل إلهي، ط: الأولى ١٤٠٦، الناشر: إدارة ترجمان الإسلام بكوجرانواله باكستان (واحد).

١٦٥ ـ **تدبّر قرآن ـ بالأردية ـ :**
للأستاذ أمين أحسن الإصلاحي، ط: مطابع المكتبة الجديدة لاهور، الناشر: جمعية خُدام القرآن، ومؤسسة فاران لاهور (٨ مجلدات). لكل مجلد طبعات مختلفة.

١٦٦ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:**
للسيوطي، ت: الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف، ط: الثانية ١٣٩٩، دار إحياء السنة النبوية بيروت (مجلدان).

١٦٧ ـ **التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع:**
لابن تيمية. ت: محمد بن عودة السعوي، ط: الأولى ١٤٠٥، شركة العبيكان بالرياض.

١٦٨ ـ **التذكار في أفضل الأذكار (القرآن الكريم):**
للقرطبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١)، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط: الثانية ١٣٩٩، الناشر رياسة دار الإفتاء بالرياض (مجلد واحد).

١٦٩ ـ **تذكرة الحفاظ:**
للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، بتصحيح الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط: ١٣٧٤، دار الفكر العربي بيروت (٤ أجزاء في مجلدين).
١٧٠ ـ **تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية:**
للدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط: الأولى ١٤١٤، المطبعة السلفية، بنارس، الهند (واحد).
١٧١ ـ **التراث والتجديد:**
للدكتور حسن حنفي، ط: الرابعة ١٤١٢، المؤسسة الجامعية بيروت، وط: ١٩٨٠م، طبعة القاهرة (واحد).
١٧٢ ـ **ترجمة القرآن الحكيم ـ باللغة الأردية ـ:**
لأحمد رضا خان البريلوي، وعليه تفسير كنز الإيمان لمحمد نعيم الدين المراد آبادي، الناشر: شركة تاج المحدودة باكستان، ودار الاعتقاد للنشر دهلي الهند (واحد).
١٧٣ ـ **ترجمة القرآن الحكيم وتفسيره ـ باللغة الأردية ـ:**
للأستاذ عبد الماجد الدريا آبادي، ط: ١٩٥٢م، الناشر: شركة تاج المحدودة لاهور كراتشي باكستان (مجلدان).
١٧٤ ـ **ترجمة معاني القرآن الكريم مع الحواشي التفسيرية:**
لمحمد علي اللاهوري، ط: الرابعة ١٤٠١، الناشر، أحمدية أنجمن إشاعت إسلام لاهور (مجلدان).
١٧٥ ـ **ترجمة معاني القرآن الكريم وتفسيره إلى اللغة الأردية:**
ترجمة للشيخ محمد جوناكري، وتفسير للشيخ صلاح الدين يوسف، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة (مجلد واحد).
١٧٦ ـ **ترجمة معاني القرآن الكريم وتفسيره إلى اللغة الأردية:**
ترجمة للشيخ محمود الحسن، وتفسير للشيخ شبير أحمد عثماني، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة (مجلد واحد).
١٧٧ ـ **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان:**
لابن الوزير، ط: الأولى ١٤٠٤، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).
١٧٨ ـ **التسعينيّة في الرد على من قال بالكلام النفسي (وله أسماء أخر متقاربة):**
لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، ط: ١٤٢٠، مكتبة المعارف بالرياض (٣ مجلدات).

١٧٩ ـ **التسهيل لعلوم التنزيل:**
لابن جُزيّ الكلبي: محمد بن أحمد، ط: الرابعة ١٤٠٣، دار الكتاب العربي بيروت (مجلدات).

١٨٠ ـ **التصوف المنشأ والمصادر:**
للشيخ إحسان إلهي ظهير، ط: الأولى ١٤٠٦، الناشر: إدارة ترجمان السنة لاهور، (واحد).

١٨١ ـ **التعريفات:**
للجرجاني: علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦)، ت: إبراهيم الأبياري، ط: الأولى ١٤٠٥، دار الكتاب العربي بيروت (مجلد واحد).

١٨٢ ـ **تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي:**
أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، لمحمد زاهد الكوثري ط: ١٣٥٨ دار إحياء التراث العربي بيروت (واحد).

١٨٣ ـ **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ:**
لشيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق: الشيخ عبد العزيز بن محمد الخليفة، ط: الأولى ١٤١٧، مكتبة الرشد، شركة الرياض (مجلدان).

١٨٤ ـ **تفسير برهان القرآن ـ بالأردية ـ :**
لرحمت الله طارق. ط: الأولى ١٩٩٧م، الناشر: إدارة الأدبيات الإسلامية ملتان باكستان (مجلد واحد).

١٨٥ ـ **تفسير البغوي (معالم التنزيل في التفسير والتأويل):**
لأبي محمد الحسين بن مسعود (ت ٥١٦)، ت: محمد عبد الله النمر وآخرون، ط: الأولى ١٤٠٩، دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض (٨ مجلدات).

١٨٦ ـ **تفسير التحرير والتنوير:**
لابن عاشور: الشيخ محمد الطاهر، ط: ١٩٨٤م الدار التونسية بتونس (٣٠ جزءاً).

١٨٧ ـ **تفسير الثعالبي المسمى (بالجواهر الحسان في تفسير القرآن):**
للإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي (ت ٨٧٦)، ت: الشيخ علي محمد معوّض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط: الأولى ١٤١٨، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، وط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت (٥ مجلدات).

١٨٨ ـ **تفسير جزء تبارك:**
للأستاذ عبد القادر المغربي، دار ومطابع الشعب مصورة من طبعة المطبعة الأميرية سنة ١٣٦٦. (واحد).

١٨٩ ـ **تفسير جزء عمّ:**
لمحمد عبده خير الله، ط: ١٣٨٧، مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة (واحد).

١٩٠ ـ **تفسير الجلالين:**
للإمامين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجلال الدين السيوطي، بتقديم الأستاذ مروان سوار، ط: دار المعرفة بيروت (واحد).

١٩١ ـ **تفسير ابن أبي حاتم الرازي:**
عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧)، الموسوم بـ (تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين). ت: أسعد محمد الطيب، «ط: الأولى ١٤١٧، مكتبة نزار الباز بمكة المكرمة (١٠ مجلدات).
وأُخذ الكتاب تحقيقاً ودراسة في رسائل علمية بجامعة أم القرى، وطبع منه بعض الأجزاء بتحقيق الشيخين الدكتور حكمت بشير ياسين، والدكتور أحمد عبد الله الزهراني.

١٩٢ ـ **تفسير الحسن البصري:**
جمع ودراسة: الدكتورين: عمر يوسف كمال، وعلي شير شاه، ط: الأولى، ١٤١٣، الجامعة العربية أحسن العلوم كراتشي، باكستان (٥ مجلدات)، وط: دار الحديث بالقاهرة بتحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد الرحيم (مجلدان).

١٩٣ ـ **تفسير الخازن المسمى (لباب التأويل في معاني التنزيل):**
لعلاء الدين علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٤١)، ط: الثانية ١٣٧٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٠ مجلدات).

١٩٤ ـ **تفسير سورة الفيل:**
لحميد الدين الفراهي (ت ١٣٤٩)، وهو جزء مطبوع من تفسيره (نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان)، ط: ١٣٥٤، مطبعة المعارف بالهند (واحد).

١٩٥ ـ **التفسير الصحيح ـ موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور ـ :**
للدكتور حكمت بشير ياسين، ط: الأولى ١٤٢٠، دار المآثر بالمدينة النبوية (٤ مجلدات).

١٩٦ ـ **تفسير الطبري المسمى (جامع البيان في تأويل القرآن):**
للطبري: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، ط: الأولى ١٤١٢، دار الكتب العلمية بيروت (١٢ مجلداً).

١٩٧ ـ **تفسير ابن عباس المسمّى صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم:**
جمع وترتيب: راشد عبد المنعم الرجال، ط: الأولى ١٤١١، مؤسسة الكتب الثقافية (واحد).

١٩٨ ـ **تفسير ابن عباس رضي الله عنه ومروياته في التفسير من كتب السنة:**
تأليف الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحميدي، ط: جامعة أم القرى مكة المكرمة (مجلدان).

١٩٩ ـ **تفسير عبد الرزاق:**
للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني: (ت ٢١١)، ت: الدكتور مصطفى مسلم، ط: الأولى ١٤١٠، مكتبة الرشد بالرياض (واحد).

٢٠٠ ـ **التفسير العلمي للآيات الكونية في القرآن:**
للأستاذ حنفي أحمد، ط: الثانية ١٩٦٠م، دار المعارف بمصر (واحد). وهو الموسوم في طبعته الأولى (معجزة القرآن في وصف الكائنات).

٢٠١ ـ **تفسير العياشي:**
لمحمد بن مسعود العياشي، ت: هاشم المحلاتي، المطبعة العلمية قمم إيران.

٢٠٢ ـ **تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل:**
لمحمد جمال الدين بن محمد القاسم (ت ١٣٢٢)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: الأولى ١٤١٥، دار إحياء التراث العربي بيروت (مجلدات).

٢٠٣ ـ **تفسير القرآن:**
للسمعاني: أبي المظفر منصور بن محمد (ت ٤٨٩)، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وأبو بلال غنيم بن عباس، ط: الأولى ١٤١٨، دار الوطن بالرياض (٦ مجلدات).

٢٠٤ ـ **تفسير القرآن العظيم:**
لسهل بن عبد الله التستري، ط: دار الكتب العلمية الكبرى (البابي الحلبي) مصر.

٢٠٥ ـ **تفسير القرآن العظيم:**
للحافظ ابن كثير، بتقديم الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط: الأولى ١٤٠٧، دار المعرفة بيروت (٤ مجلدات).

٢٠٦ ـ **التفسير القرآني للقرآن:**
لعبد الكريم الخطيب، ط: دار الفكر العربي، (٣٠ جزءاً في خمسة مجلدات كبار).

٢٠٧ ـ **تفسير القرآن الكريم المنسوب:**
لابن عربي الصوفي الكبير (ت ٦٣٨)، ط: الأولى ١٣٨٧، دار اليقظة العربية بيروت (مجلدان).

٢٠٨ ـ **تفسير القرآن الكريم (الأجزاء العشرة الأولى):**
للشيخ محمود شلتوت، ط: الرابعة ١٩٦٦م مطابع دار القلم بالقاهرة (واحد).

٢٠٩ ـ **التفسير القيّم:**
للحافظ ابن القيم، جمع وترتيب: محمد أويس الندوي، ت: محمد حامد الفقي، ط: القديمة، دار الكتب العلمية بيروت (مجلد واحد).

٢١٠ ـ **التفسير الكبير لابن تيمية:**

٢١١ ـ **التفسير الكبير (معالم الغيب):**
للرازي فخر الدين محمد بن عمر (ت ٦٠٤)، ط: الأولى ١٤١١، دار الكتب العلمية بيروت (١٦ مجلداً).

٢١٢ ـ **تفسير القمي:**
لعلي بن إبراهيم القمي الشيعي، بتعليق طيب الموسوي، ط: الثالثة ١٤٠٤، مؤسسة دار الكتاب بقم.

٢١٣ ـ **تفسير ـ منسوب إلى ـ مجاهد بن جبر أبي الحجاج المكي (ت ١٠٤):**
ت: عبد الرحمن الطاهر السورتي، ط: ١٩٧٦م، المنشورات العلمية بيروت (مجلدان)، وط: الأولى ١٣٩٦، إدارة الشؤون الدينية بقطر (مجلد واحد).

٢١٤ ـ **تفسير المراغي:**
للأستاذ أحمد مصطفى المراغي، ط: الثالثة ١٣٩٤، مكتبة مصطفى الحلبي البابي بمصر (٣٠ جزءاً).

٢١٥ ـ **التفسير معالم حياته ـ منهجه اليوم:**
للأستاذ أمين الخولي، ط: الأولى ١٩٨٢م، دار الكتاب اللبناني (واحد).

٢١٦ ـ **تفسير المنار:**
للسيد محمد رشيد رضا، ط: الثانية ١٣٦٦، دار المنار بالقاهرة (١٢ مجلداً).

٢١٧ ـ **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل):**
لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠)، ت: يوسف علي بديوي، ومحيي الدين ديب مستو، ط: الأولى ١٤١٩، دار الكلم الطيب بدمشق بيروت (٣ مجلدات).

٢١٨ ـ **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي:**
للدكتور محمد أديب صالح، ط: ١٤٠٤ الثالثة، المكتب الإسلامي دمشق (مجلدان).

٢١٩ ـ **التفسير والمفسرون:**
للدكتور محمد حسين الذهبي، ط: الأولى، دار القلم بيروت (مجلدان).

٢٢٠ ـ **تفهيمات:**
لأبي الأعلى المودودي (ت ١٩٧٦م)، ط: العاشرة ١٩٧٤، المطابع الإسلامية المحدودة بلاهور (عدة أجزاء).

٢٢١ ـ **تفهيم القرآن ـ بالأردية ـ :**
لأبي الأعلى المودودي، ط: من مطبوعات وقف نشر الإسلام، الناشر: المكتبة الإسلامية المركزية بدهلي الهند (٦ مجلدات) لكل مجلد طبعات متعددة ومتنوعة.

٢٢٢ ـ **تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي:**
للدكتور محمد أحمد لوح، ط: الأولى ١٤١٦، دار الهجرة، بالرياض (مجلدان).

٢٢٣ ـ **تقريب التدمرية:**
للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١)، ط: مركز إحياء التراث بعنيزة (واحد).

٢٢٤ ـ **تقريب التهذيب:**
للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، ط: الأولى ١٤٠٦، دار البشائر الإسلامية بيروت (مجلدان).

٢٢٥ ـ **التكليف في ضوء القضاء والقدر:**
للدكتور أحمد بن علي عبد العال، ط: الأولى ١٤٠٨، دار هجر أبها (مجلد واحد).

٢٢٦ ـ **التكميل في أصول التأويل:**
للشيخ حميد الدين الفراهي (ت ١٣٤٩)، ط: الدائرة الحميدية بالهند ١٣٥٨ (واحد).

٢٢٧ ـ **تلبيس إبليس:**
لابن الجوزي، ت: الدكتور السيد الجميلي، ط: ١٤٠٩ الثالثة، دار الكتاب العربي (واحد).

٢٢٨ ـ **التمهيد في أصول الفقه:**
لأبي الخطاب: محفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي، ت: مفيد محمد أبو عمشة، ط: الأولى ١٤٠٦، دار المدني بمصر، جامعة أم القرى.

٢٢٩ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:**
لابن عبد البر، ت: مجموعة من الباحثين، ط: ١٤١٠، مطبعة فضالة المحمدية بالمغرب (٢٦ مجلداً).

٢٣٠ ـ **تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار:**
للدكتور سعد بن صالح السحيمي، ط: الأولى ١٤١٠، دار ابن حزم بالرياض (واحد).

٢٣١ ـ **تنبيه زائر المدينة على الممنوع والمشروع في الزيارة:**
للدكتور صالح بن غانم السدلان، ط: الأولى ١٤١٦، دار بلنسية بالرياض (واحد).

٢٣٢ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:**
لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت ٩٠٣)، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق، ط: الثانية ١٤٠١، دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان).

٢٣٣ ـ **تنزيه القرآن عن المطاعن:**
إملاء القاضي أبي الحسن عبد الجبار المعتزلي الأسد آبادي (ت ٤١٥)، ط: الشركة الشرقية، دار النهضة الحديثة بيروت (مجلد واحد).

٢٣٤ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:**
للشيخ عبد الرحمن المعلمي (١٣٨٦)، ت: الشيخ الألباني، ط: الأولى ١٤٠٦، مكتبة المعارف بالرياض (مجلدان).

٢٣٥ ـ **تنوير الأذهان من تفسير روح البيان:**
لإسماعيل حقي الإستانبولي (ت ١١٣٧)، تحقيق واختصار: محمد علي الصابوني، ط: الثانية ١٤٠٩، دار القلم بيروت (مجلدان).

٢٣٦ ـ **تهذيب التهذيب:**
للحافظ ابن حجر، ط: الأولى ١٣٥٥، دائرة المعارف حيدرآباد بالهند (١١ مجلداً).

٢٣٧ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:**
للمزي: جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢)، ت: الدكتور بشار عواد معروف، ط: الرابعة ١٤١٣، مؤسسة الرسالة بيروت (٣٥ مجلداً).

٢٣٨ ـ **تهذيب اللغة:**
للأزهري: أبي منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠)، ت: عبد السلام محمد هارون مع مجموعة من الباحثين، ط: ١٣٨٤ دار القومية العربية للطباعة بمصر (١٦ مجلداً).

٢٣٩ ـ **توفيق التطبيق في إثبات أن الشيخ الرئيس من الإمامية الاثني عشرية:**
لعلي بن فضل الله الجيلاني (عاش في القرن الحادي عشر الهجري)، ت: الدكتور محمد مصطفى حلمي، ط: الأولى ١٣٧٢، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (واحد).

٢٤٠ ـ **تيسير التفسير للقرآن الكريم:**
لمحمد بن يوسف أطفيش الإباضي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

٢٤١ ـ **تيسير العليّ القدير لاختصار تفسير ابن كثير:**
للشيخ محمد نسيب الرفاعي، ط: الثانية ١٤١٠، مكتبة المعارف بالرياض (٤ مجلدات).

٢٤٢ ـ **التيسير في القراءات السبع:**
للداني: أبي عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤)، ط: ١٤٠٦، دار الكتاب العربي بيروت (واحد).

٢٤٣ ـ **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان:**
للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦) ، ط: ١٤٠٧، مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة (٧ مجلدات)، وط: الثالثة ١٤١٧، مؤسسة الرسالة بيروت (واحد).

٢٤٤ ـ **التيسير في قواعد علم التفسير:**
للكافيجي: محيي الدين محمد بن سليمان، ت: ناصر بن محمد المطرودي، ط: الأولى ١٤١٠، دار القلم دمشق.

(ث)

٢٤٥ ـ **ثعلبة بن حاطب المفترى عليه:**
لعداب محمود الحمش، ط: ١٤٠٥، دار عالم الكتب بالرياض (واحد).

٢٤٦ ـ **ثورة الإسلام:**
للدكتور أحمد زكي أبو شادي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت (واحد).

(ج)

٢٤٧ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ:**
لابن الأثير: أبي السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦)، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط: الأولى ١٣٩٢، دار البيان (١١ مجلداً).

٢٤٨ ـ **جامع بيان العلم وفضله:**
لابن عبد البر، ط: دار الكتب العلمية بيروت (جزءان في مجلد واحد).

٢٤٩ ـ **جامع التفاسير:**
للأصفهاني: ت: الدكتور أحمد حسن فرحات

٢٥٠ ـ **جامع التفسير من كتب الأحاديث (يجمع الأحاديث والآثار الواردة من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد):**
أشرف على إخراجه: الشيخ خالد عبد القادر آل عقدة، ط: الأولى ١٤٢١، دار طيبة، (٤ مجلدات).

٢٥١ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم:**
لابن رجب الحنبلي: أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين (ت ٧٩٥)، ط: ١٣٨٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة (واحد)، والطبعة السابعة ١٤١٩ بتحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة بيروت (جزءان في مجلد واحد).

٢٥٢ ـ **الجامع لأحكام القرآن:**
للقرطبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١)، ط: الأولى ١٤٠٨، دار الكتب العلمية بيروت (١٠ مجلدات).

٢٥٣ ـ **الجامع لشعب الإيمان:**
للبيهقي

٢٥٤ ـ **ابن جزي ومنهجه في التفسير:**
للشيخ علي محمد الزبير، ط: الأولى ١٤٠٧، دار القلم بدمشق (مجلدان).

٢٥٥ ـ **جمهرة اللغة:**
لابن دريد الأزدي (ت ٣٢١)، ت: رمزي بعلبكي ط: دار العلم للملايين ١٩٨٧م بيروت.

٢٥٦ ـ **جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية:**
للدكتور محمد أحمد لوح، ط: الأولى ١٤١٨، دار ابن عفان الخبر (مجلد واحد).

٢٥٧ ـ **الجواهر في تفسير القرآن الكريم المشتمل على عجائب بدائع المكونات وغرائب الآيات الباهرات:**
لطنطاوي جوهري، ط: الثانية ١٣٥٠، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: الرابعة ١٤١٢، دار إحياء التراث العربي بيروت (٢٦ جزءاً في ١٣ مجلداً).

٢٥٨ ـ **جواهر القرآن:**
لأبي حامد الغزالي، ت: الدكتور محمد رشيد رضا القبّاني، ط: الثانية ١٤٠٦، دار إحياء العلوم بيروت (مجلد واحد).

٢٥٩ ـ **جهادنا الثقافي مواقف وإشارات:**
لجمال سلطان، ط: الأولى ١٤١٤، الناشر: مركز الدراسات الإسلامية برمنجهام بريطانيا (مجلد واحد).

(ح)

٢٦٠ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح:**
لابن قيم الجوزية، ت: الدكتور السيد الجميلي، ط: الرابعة ١٤٠٩، دار الكتاب العربي بيروت (مجلد واحد).

٢٦١ ـ **حاشية جامع البيان في تفسير القرآن الكريم:**
للشيخ عبد الله الغزنوي (ت) ط: الأولى ١٣٩٦، دار نشر الكتب الإسلامية لاهور باكستان (مجلد واحد).

٢٦٢ ـ **حاشية العلاّمة الصاوي على تفسير الجلالين:**
لأحمد الصاوي المالكي (ت)، ط: دار إحياء التراث العربي (٤ مجلدات).

٢٦٣ ـ **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة:**
للأصبهاني: أبي القاسم إسماعيل بن محمد (ت ٥٣٥)، ت: الدكتور محمد بن ربيع المدخلي، والدكتور محمد بن محمود أبو رحيم، ط: الأولى ١٤١١، دار الراية بالرياض (مجلدان).

٢٦٤ ـ **حراسة الفضيلة:**
للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد، ط: السابعة ١٤٢١، دار الخضيري بالمدينة النبوية (واحد).

٢٦٥ ـ **الحركات الباطنية في الإسلام:**
لمصطفى غالب، دار الكاتب العربي (واحد).

٢٦٦ ـ **الحق الدامغ:**
للخليلي: أحمد بن حمد الإباضي المفتي العام لسلطنة عمان، ط: ١٤٠٩، مطابع النهضة مسقط (واحد).

٢٦٧ ـ **حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود:**
لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن مجموع فتاواه.
٢٦٨ ـ **الحقيقة والمجاز:**
لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن مجموع فتاواه.
٢٦٩ ـ **الحكم الفقهي للربا التجاري (كمرشل انترست كي فقهي حثيت ـ بالأردية ـ):**
لمحمد جعفر شاه الفلواري، ط: ١٩٥٩م، إدارة الثقافة الإسلامية لاهور باكستان (واحد).
٢٧٠ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:**
لأبي نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠)، ط: الأولى ١٤٠٩، دار الكتب العلمية بيروت (١١ مجلداً).
٢٧١ ـ **حوار مع المالكي في ردّ منكراته وضلالته:**
للشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع، ط: الرابعة ١٤٠٤، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض (واحد).
٢٧٢ ـ **الحياة الثنائية (حيات ثنائي) ـ بالأردية ـ :**
للأستاذ محمد داود دراز الدهلوي، ط: دهلي بالهند (واحد).
٢٧٣ ـ **حياة محمد ﷺ:**
لمحمد حسين هيكل، ط: الثالثة عشر ١٩٦٨م، مكتبة النهضة المصرية (واحد).

(خ)

٢٧٤ ـ **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته:**
لسيد قطب، ط: العاشرة ١٤٠٨، دار الشروق بيروت (واحد).

(د)

٢٧٥ ـ **درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول:**
لابن تيمية، ت: الدكتور محمد رشاد سالم، ط: الأولى ١٣٩٩، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (١١ مجلداً مع الفهارس).
٢٧٦ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه:**
للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط: ١٤٠٥، المكتب الإسلامي (مجلدان).
٢٧٧ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:**
لابن حجر، ت: مجموعة من العلماء، ط: الثانية ١٣٩٦، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الهند (٦ مجلدات).

٢٧٨ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور:**
للسيوطي، ط: دار المعرفة وط: الأولى ١٤١١. دار الكتب العلمية بيروت (٦ مجلدات).

٢٧٩ ـ **دروس من القرآن:**
للأستاذ محمد عبده، ط: الأولى ١٤٠٠، دار إحياء العلوم بيروت (واحد).

٢٨٠ ـ **دفاع عن ثقافتنا:**
لجمال سلطان، ط: الأولى ١٤١٢، دار الوطن بالرياض (واحد).

٢٨١ ـ **الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين (القسم الأول):**
للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ط: ١٣٩٣، دار الاتحاد العربي للطباعة بمصر (مجلد واحد).

٢٨٢ ـ **دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية:**
جمع وتحقيق: الدكتور محمد السيد الجليند، ط: الثانية ١٤٠٤، مؤسسة علوم القرآن بدمشق (٦ أجزاء في ٣ مجلدات).

٢٨٣ ـ **ديوان الأدب:**
للفارابي: أبي إبراهيم إسحاق (ت ٣٥٠)، ت: أحمد مختار، ط: ١٣٩٤، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

(ذ)

٢٨٤ ـ **الذكر الحكيم:**
للدكتور محمد كامل حسين، ط: ١٩٧١م، مكتبة النهضة المصرية (واحد).

٢٨٥ ـ **ذم التأويل:**
لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠)، ت: بدر بن عبد الله البدر، ط: الأولى ١٤١٤، دار الفتح الشارقة (واحد).

٢٨٦ ـ **ذم الهوى:**
لابن الجوزي، ت: خالد عبد اللطيف السبع، ط: الأولى ١٤١٨، مكتبة الرشد بالرياض (مجلد واحد).

٢٨٧ ـ **ذيل الملل والنحل (انظر: الملل والنحل).**

(ر)

٢٨٨ ـ **ردّ الإمام الدارمي أبي سعيد على بشر المريسي العنيد:**
ت: محمد حامد الفقي، ط: ١٤٠٢، مطبعة الأشرف لاهور باكستان (مجلد واحد). وهو مطبوع ـ أيضاً ـ ضمن عقائد السلف، جمع وتحقيق: علي سامي النشار، وعماد جمعي الطالبي، الناشر: منشأ المعارف بالإسكندرية (واحد).

٢٨٩ ـ **الرد على البكري:**

لابن تيمية وبهامشه الرد على الأخنائي، الناشر: الدار العلمية للطباعة والنشر، دلهي (واحد).

٢٩٠ ـ **الردّ على الجهمية:**

للدارمي، مطبوع ضمن عقائد السلف.

٢٩١ ـ **الردّ على الجهمية:**

لابن منده: أبي عبد الله محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥)، ت: الدكتور علي ناصر الفقيهي، ط: الأولى ١٤٠١ (مجلد واحد).

٢٩٢ ـ **الرد على الزنادقة والجهمية:**

للإمام أحمد بن حنبل، مطبوع ضمن عقائد السلف.

٢٩٣ ـ **الرد على المنطقيين:**

لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط: الثانية ١٣٩٦، لاهور باكستان (واحد).

٢٩٤ ـ **الردود ـ مجموعة ست رسائل ـ :**

لبكر بن عبد الله أبو زيد، ط: الأولى ١٤١٤، دار العاصمة بالرياض (واحد).

٢٩٥ ـ **رسائل إخوان الصفا وخِلّان الوفاء:**

تأليف مجموعة من المغرقين في الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي ط: دار صادر بيروت (٤ مجلدات).

٢٩٦ ـ **الرسالة:**

للشافعي: محمد بن إدريس (ت ٢٠٤)، ت: الشيخ أحمد محمد شاكر، ط: الثانية ١٣٩٩، مكتبة دار التراث بالقاهرة (مجلد واحد).

٢٩٧ ـ **رسالة إلى أهل ثغر بباب الأبواب:**

للأشعري: أبي الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤)، ت: عبد الله شاكر، ط: ١٤١٣، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (واحد).

٢٩٨ ـ **رسالة التوحيد:**

للأستاذ محمد عبده، ط: السابعة عشر، الناشر: دار المنار بمصر ١٣٧٦ (واحد).

٢٩٩ ـ **رسالة في إثبات الاستواء والفوقية:**

للجويني: أبي محمد عبد الله بن يوسف (ت ٤٣٨)، مطبوع ضمن الرسائل المنيرية.

٣٠٠ ـ **الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات:**
لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى.

٣٠١ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:**
للكتاني: أبي عبد الله محمد بن جعفر: (ت ١٣٤٥)، ط: الثانية ١٤٠٠، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٣٠٢ ـ **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية:**
للأستاذ غانم قدوري الحمد، ط: الأولى ١٤٠٢، الناشر: اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري بالجمهورية العراقية (واحد).

٣٠٣ ـ **رسم المفتي ـ ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ـ :**
للشيخ محمد أمين عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢)، (مجلدان) بدون أية معلومات من الطبع والنشر.

٣٠٤ ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار:**
للجعبري: أبي إسحاق إبراهيم بن عمر (ت ٧٣٢)، ت: الدكتور حسن الأهدل، ط: الأولى ١٤٠٩، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (مجلد واحد).

٣٠٥ ـ **روح البيان في تفسير القرآن أو تفسير روح البيان:**
لإسماعيل الحقي البروسوي (ت ١١٣٧)، ط: ١٣٢٨، مطبعة عثمان بك استنبول، وط: دار إحياء التراث العربي بيروت (١٠ مجلدات).

٣٠٦ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:**
للآلوسي: أبي الفضل شهاب الدين السيد محمد البغدادي (ت ١٢٧٠)، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت (١٥ مجلداً).

٣٠٧ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء:**
لابن حبان: أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، ط: دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٣٠٨ ـ **روضة المحبين ونزهة المشتاقين:**
لابن القيم، ط: الأولى ١٤٠٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت.

٣٠٩ ـ **روضة الناظر وجنة المناظر:**
لابن قدامة المقدسي: أبي محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠)، ط: الثانية ١٤٠٤، مكتبة المعارف بالرياض (مجلدان).

٣١٠ ـ **الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة:**
للشيخ عبد الرحمن السعدي، ط: الرابعة ١٤٠٢، مكتبة المعارف بالرياض (مجلد واحد).

(ز)

٣١١ ـ **زاد المسير في علم التفسير:**

لابن الجوزي، ط: الأولى ١٣٨٤، وط: الثالثة ١٤٠٤، المكتب الإسلامي (٩ مجلدات).

٣١٢ ـ **زجر السفهاء عن تتبع رخص الفقهاء:**

لجاسم الفهيد الدوسري، ط: الأولى ١٤٠٦، مكتبة دار الأقصى بالكويت (واحد).

٣١٣ ـ **زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً:**

للشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، ط: دار عالم الكتب بالرياض (مجلد واحد).

٣١٤ ـ **الزيادة على النص حقيقتها وحكمها وأثر ذلك في الاحتجاج بالسنة الآحادية المستقلة بالتشريع:**

للدكتور عمر بن عبد العزيز، ط: مطابع الرشيد بالمدينة المنورة (واحد).

(س)

٣١٥ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة:**

للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ط: الثانية ١٤٠٦، المكتبة الإسلامية بعمان، ومكتبة المعارف بالرياض (٤ مجلدات).

٣١٦ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:**

للألباني، ط: الثانية ١٤٠٤، المكتبة الإسلامية بعمان (٤ مجلدات).

٣١٧ ـ **السلفية وقضايا العصر:**

للدكتور عبد الرحمن الزنيدي، ط: ١٤١٨، مركز الدراسات والإعلام/ دار إشبيليا بالرياض (واحد).

٣١٨ ـ **السنة:**

لابن أبي عاصم: أبي بكر عمرو بن الضحاك بن مُخلد (ت ٢٨٧)، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني، ط: الأولى ١٤٠٠، المكتب الإسلامي (جزءان في مجلد واحد).

٣١٩ ـ **السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام:**

للدكتور محمد لقمان السلفي، ط: الأولى ١٤٠٩، دار الكتب الحديثة بمصر (مجلد واحد).

٣٢٠ ـ **السنة قبل التدوين:**
للدكتور محمد عجاج الخطيب، ط: الثالثة ١٤٠٠، وط: الخامسة ١٤٠١، دار الفكر (واحد).

٣٢١ ـ **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث:**
للأستاذ محمد الغزالي، ط: دار الشروق، (مجلد واحد).

٣٢٢ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:**
للدكتور مصطفى السباعي، ط: الثانية ١٣٩٨، المكتب الإسلامي بيروت (واحد).

٣٢٣ ـ **سنن الترمذي:**
أبي عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٩٧)، ت: أحمد محمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية بيروت (٥ مجلدات).

٣٢٤ ـ **سنن الدارقطني:**
علي بن عمر (ت ٣٨٥)، ت: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة بالقاهرة.

٣٢٥ ـ **سنن الدارمي:**
عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥)، ط: فواز أحمد زمزلي، وخالد السبع العكمي، ط: ١٤٠٧، دار الريان بالقاهرة (مجلدان).

٣٢٦ ـ **سنن أبي داود:**
سليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥)، إعداد: عزت الدعاس وعادل السيد، ط: الأولى ١٣٨٨، دار الحديث بيروت (٥ مجلدات).

٣٢٧ ـ **السنن الكبرى:**
للبيهقي: أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، ط: دار الفكر بيروت (١٠ مجلدات).

٣٢٨ ـ **سنن ابن ماجه:**
أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الريان بالقاهرة (مجلدان).

٣٢٩ ـ **سنن النسائي:**
أحمد بن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن (ت ٣٠٣)، ترقيم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، ط: الثالثة ١٤٠٩، دار البشائر الإسلامية بيروت (٥ مجلدات).

٣٣٠ ـ **سير أعلام النبلاء:**
للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، ت: مجموعة من الباحثين الدكاترة، ط: السابعة. ١٤١، مؤسسة الرسالة بيروت (٢٥ مجلداً).

(ش)

٣٣١ ـ **الشامل في أصول الدين:**
للجويني إمام الحرمين: أبي المعالي عبد الملك بن عبد الرحيم (٤٧٨)، ت: علي سامي النشار، ط: ١٩٧٠م، دار المعارف بالقاهرة، وط: ١٩٥٩ بتحقيق الدكتور هلموت كلوبفر، دار العرب بالقاهرة (مجلد واحد).

٣٣٢ ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:**
لمحمد بن محمد مخلوف، ط: دار الفكر بيروت.

٣٣٣ ـ **الشخصانية الإسلامية:**
للدكتور محمد عزيز الحبابي، ط: ١٩٦٩م، دار المعارف بمصر (مجلد واحد).

٣٣٤ ـ **شذرات فكر إقبال:**
لابنه القاضي الدكتور جاويد إقبال ـ بالإنجليزية ـ ترجمه إلى الأردية الدكتور إفتخار أحمد صديقي، ط: الأولى ١٩٧٣م، الناشر: مجلس ترقي أدب لاهور (واحد).

٣٣٥ ـ **شرح الأصول الخمسة:**
للقاضي عبد الجبار المعتزلي، ت: الدكتور عبد الكريم عثمان، ط: الأولى ١٣٨٤، وط: الثانية ١٤٠٨، بتعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم الناشر: مكتبة وهبة بمصر (واحد).

٣٣٦ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:**
للالكائي: أبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري (ت ٤١٨)، ت: الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة بالرياض (٤ مجلدات).

٣٣٧ ـ **شرح ألفية السيوطي في علم الحديث:**
للشيخ أحمد محمد شاكر، ط: دار المعرفة بيروت.

٣٣٨ ـ **شرح السنة:**
للبربهاري: أبي محمد الحسن بن علي بن خلف (ت ٣٢٩)، ت: أبي ياسر خالد بن القاسم الردادي، ط: الأولى ١٤١٤، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، وط: الثانية ١٤١٤ بتحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر والتوزيع بالدمام (واحد).

٣٣٩ ـ **شرح السنة:**
للبغوي، أبي محمد الحسين بن مسعود (ت ٥١٠)، ت: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت (١٦ جزءاً).

٣٤٠ ـ **شرح صحيح مسلم:**
للنووي، الناشر: المطبعة المصرية (١٨ جزءاً في ٦ مجلدات).

٣٤١ ـ **شرح العقيدة الطحاوية:**
لابن أبي العز، تخريج: الشيخ الألباني، ط: الخامسة ١٣٩٩، المكتب الإسلامي بيروت (مجلد واحد)، وطبعة مؤسسة الرسالة، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والشيخ شعيب الأرناؤوط (مجلدان).

٣٤٢ ـ **شرح فتح القدير:**
لابن الهمام الحنفي: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري (ت ٦٨١)، ط: الثانية، دار الفكر بيروت (١٠ مجلدات).

٣٤٣ ـ **شرح لمعة الاعتقاد:**
للشيخ محمد صالح العثيمين، ط: ١٩٩٠م، مطابع علي بن علي (واحد).

٣٤٤ ـ **الشرح الميسر للفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة (رواية حماد بن أبي حنيفة عن أبيه):**
تأليف الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط: الأولى ١٤٢٠، وزارة الشؤون الإسلامية الرياض (واحد).

٣٤٥ ـ **شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية للقرآن الكريم:**
للدكتور عبد المتعال الجبري، ط: دار الاعتصام بالقاهرة (مجلد واحد).

٣٤٦ ـ **شفاء السقام في زيارة خير الأنام:**
للسبكي: أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١).

٣٤٧ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل:**
لابن القيم، تحرير: الحساني حسن عبد الله، ط: مكتبة دار التراث بالقاهرة (واحد).

٣٤٨ ـ **شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ:**
ليوسف بن إسماعل النبهاني (ت)، ط: الثانية ١٣٧٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (مجلد واحد).

(ص)

٣٤٩ ـ **الصارم المنكي في الرد على السبكي:**
لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت٧٤٤)، ط: مطابع الفرقان بالقاهرة، توزيع الرياسة العامة للإفتاء بالرياض، وط: الأولى ١٤٠٥، دار الكتب العلمية بيروت (واحد)، وط: الأولى بتحقيق أبي عبد الرحمن السلفي اليماني، مؤسسة الريان بيروت (واحد).

٣٥٠ ـ **الصافي في تفسير القرآن:**

للفيض الكاشاني: محمد بن المرتضى الشيعي، ط: المكتبة الإسلامية طهران

٣٥١ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:**

للجوهري: إسماعيل بن حماد (٣٩٣)، ت: أحمد عبد الغفور العطار، ط: الأولى ١٩٩٠م، دار العلم للملايين بيروت (٧ مجلدات).

٣٥٢ ـ **صحيح البخاري:**

محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) ـ مع فتح الباري ـ، ط: الثانية ١٤٠٩، دار الريان بالقاهرة، وط: دار المعرفة بيروت (١٣ مجلداً).

٣٥٣ ـ **صحيح الجامع الصغير وزيادته:**

للألباني، إشراف: زهير الشاويش، ط: الثالثة ١٤٠٨، المكتب الإسلامي (مجلدان).

٣٥٤ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بَلبان:**

للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩)، تحقيق وتخريج: الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط: الثانية ١٤١٤، مؤسسة الرسالة بيروت (١٨ مجلداً).

٣٥٥ ـ **صحيح سنن الترمذي:**

للألباني، ط: الأولى ١٤٠٨، (٣ مجلدات).

٣٥٦ ـ **صحيح سنن أبي داود:**

للألباني، ط: الأولى ١٤٠٩ (٣ مجلدات).

٣٥٧ ـ **صحيح سنن ابن ماجه:**

للألباني، ط: الثالثة ١٤٠٨ (مجلدان).

٣٥٨ ـ **صحيح سنن النسائي:**

للألباني، ط: الأولى ١٤٠٩، (٣ مجلدات)، الناشر لهذه الصحاح الأربعة: مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت.

٣٥٩ ـ **صحيح مسلم:**

أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: ١٤٠٣، دار الفكر بيروت (٥ مجلدات).

٣٦٠ ـ **الصحيح المسند من أسباب النزول:**
لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط: ١٤١٠، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة (واحد).

٣٦١ ـ **الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية:**
لأبي الحسن علي الحسني الندوي (١٤٢٠)، ط: الثانية لدار الندوة لبنان ١٣٨٨، والطبعة الرابعة لدار القلم بالكويت ١٤٠٣ (مجلد واحد).

٣٦٢ ـ **الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه:**
للدكتور محمد أمان بن علي الجامي (ت ١٤١٦)، ط: الثانية ١٤١٣، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (واحد).

٣٦٣ ـ **صفات الله ﷻ في الكتاب والسنة:**
لعلوي بن عبد القادر السقاف، ط: الأولى ١٤١٤، دار الهجرة بالرياض (واحد).

٣٦٤ ـ **صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها:**
للشيخ الألباني، ط: الرابعة عشر، المكتب الإسلامي دمشق، بيروت (واحد).

٣٦٥ ـ **الصفدية:**
لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الدكتور محمد رشاد سالم، ط: ١٣٩٦، شركة مطابع حنيفة الرياض.

٣٦٦ ـ **صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم:**
لعبد الرحمن بن أحمد الدوسري (ت١٣٨٩)، ط: الأولى ١٤٠١، مكتبة دار الأرقم بالكويت (٤ مجلدات).

٣٦٧ ـ **صفوة التفاسير:**
للشيخ محمد علي الصابوني، ط: الأولى ١٤٠٠، دار القرآن الكريم دمشق (٣ مجلدات).

٣٦٨ ـ **صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ:**
لابن الموقِّع: أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشُعلة (ت ٦٥٦)، ت: الدكتور محمد بن صالح البراك، ط: الأولى ١٤٢٠، دار ابن الجوزي بالدمام (مجلد واحد).

٣٦٩ ـ **الصوارم والأسنة:**
لأبي مدين الشنقيطي.

٣٧٠ ـ **الصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة:**
لابن القيم، ت: الدكتور أحمد عطية الغامدي والدكتور علي ناصر الفقيهي، ط ١٤٠٧، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (مجلدان).

٣٧١ ـ **صون المنطق والكلام عن علم المنطق والكلام:**
للسيوطي، تعليق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٣٧٢ ـ **صيد الخاطر:**
لابن الجوزي، ط: دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

(ض)

٣٧٣ ـ **ضُحى الإسلام:**
للأستاذ أحمد أمين (ت ١٩٥٤م)، ط: العاشرة، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت (٣ مجلدات).

٣٧٤ ـ **الضعفاء والمتروكون:**
للدارقطني: أبي الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥)، ت: الأستاذ موفق بن عبد القادر، ط: الأولى ١٤٠٤، مكتبة المعارف بالرياض (مجلد واحد).

٣٧٥ ـ **ضعيف سنن ابن ماجه:**
للشيخ الألباني، بإشراف زهير الشاويش، ط: الأولى ١٤٠٨، المكتب الإسلامي بيروت (مجلد واحد).

٣٧٦ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:**
للسخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٧٧ ـ **ضياء القرآن ـ بالأردية ـ :**
لبير محمد كرم شاه الأزهري، ط: دار ضياء القرآن لاهور (٥ مجلدات).

(ط)

٣٧٨ ـ **طبقات الحفاظ:**
للسيوطي، ت: علي محمد عمر، ط: الأولى١٣٩٣، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة (مجلد واحد).

٣٧٩ ـ **طبقات الحنابلة:**
لابن أبي يعلى: أبي الحسين محمد بن محمد، تصحيح محمد حامد الفقي، ط: ١٣٧١، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة(مجلدان).

٣٨٠ ـ **طبقات الشافعية الكبرى:**
للسبكي: أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١)، ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط: الأولى: الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر (١٠ مجلدات).

٣٨١ ـ **طبقات المفسرين:**
للداودي: الحافظ شمس الدين محمد بن علي (ت ٩٤٥)، ط: دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان).

٣٨٢ ـ **طبقات المفسرين:**
للسيوطي، ت: لجنة من العلماء، ط: الأولى ١٤٠٣، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٣٨٣ ـ **طبقات النحويين واللغويين:**
للزبيدي: محمد بن الحسن (ت ٣٧٩)، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط: الأولى ١٣٧٣، الناشر: محمد سامي الخانجي بمصر (واحد).

٣٨٤ ـ **الطب محراب للإيمان:**
للدكتور خاص الجلبي، ط: السابعة ١٤١٣، دار الكتب العربية بيروت (مجلدان).

٣٨٥ ـ **طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول (مختار من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية):**
جمعها: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط: الأولى ١٤١٥، دار الوطن الرياض (مجلد واحد).

(ظ)

٣٨٦ ـ **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة:**
للدكتور السيد أحمد عبد الغفار، ط: ١٤٠٠، دار الأصبهاني بالرياض (واحد).

٣٨٧ ـ **ظهر الإسلام:**
للأستاذ أحمد أمين (ت ١٩٥٤م)، ط: العاشرة ١٩٦٩، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت (أربعة أجزاء في مجلدين).

(ع)

٣٨٨ ـ **العجاب في بيان الأسباب (أسباب النزول):**
للحافظ ابن حجر، ت: عبد الحكيم محمد الأنيس، ط: الأولى ١٤١٨، دار ابن الجوزي الدمام (مجلدان).

٣٨٩ ـ **العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب:**
لمحمد حامد الناصر، ط: الأولى ١٤١٧، مكتبة الكوثر بالرياض (مجلد واحد).

٣٩٠ ـ **عقيدة أهل السنة والجماعة:**
للشيخ محمد صالح العثيمين، ط: ١٤١٨، وزارة الشؤون الإسلامية بالرياض (واحد).

٣٩١ ـ **عقيدة السلف أصحاب الحديث:**
للصابوني: أبي إسماعيل عبد الرحمن بن إسماعيل، ت: بدر البدر، ط: الأولى ١٤٠٤، الدار السلفية بالكويت (واحد).

٣٩٢ ـ **العقيدة الطحاوية:**
لأبي جعفر الطحاوي الحنفي بتعليق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله باز، طبع ونشر الرياسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد بالرياض ١٤٠٩ (واحد).

٣٩٣ ـ **العقيدة الواسطية:**
لابن تيمية، ت: زهير الشاويش، ط: الأولى ١٤٠٥، المكتب الإسلامي بيروت (واحد).

٣٩٤ ـ **العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ**
للمقبلي: صالح بن مهدي (ت ١١٠٨)، ط: الثانية ١٤٠٥، دار الحديث للطباعة والنشر بيروت (مجلد واحد).

٣٩٥ ـ **عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير**
اختصار وتحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ط: ١٣٧٦، دار المعارف بمصر (٥ أجزاء في مجلدين).

٣٩٦ ـ **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**
للعلّامة العيني: بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥)، ط: دار الفكر (٢٥ جزءاً في ١٢ مجلداً).

٣٩٧ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**
للعظيم آبادي: أبي الطيب محمد شمس الحق ت ١٣٢٩)، ط: الأولى ١٤٠١، دار الكتب العلمية بيروت (١٤ جزءاً).

٣٩٨ ـ **العين**
للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥)، ت: الدكتورين: مهدي الخزرجي، وإبراهيم السامرائي، ط: الأولى ١٤٠٨، مؤسسة الأعلمي بيروت (٨ مجلدات).

(غ)

٣٩٩ ـ **غاية المرام في علم الكلام**
لسيف الدين الآمدي: علي بن أبي علي (ت ٦٣١)، ت: حسن محمود عبد اللطيف، ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ ط: ١٣٩١، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة (واحد).

٤٠٠ ـ **غرائب التفسير وعجائب التأويل**
للكرماني: محمود بن حمزة (ت ٥٠٥ وقيل غير ذلك)، ت: الدكتور شمران العجلي، ط: الأولى ١٤٠٨، دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت (مجلدان).

٤٠١ ـ **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**
للنيسابوري: نظام الدين الحسن بن محمد (ت ٧٢٨)، ت: إبراهيم عطوة، ط: الأولى ١٣٨٩، مطبعة مصطفى البابي بمصر (٣٠ جزءاً في ١٠ مجلدات).

٤٠٢ ـ **الغنية لطالبي طريق الحق في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلامية**
للشيخ عبد القادر الجيلاني الحسني (ت ٥٦١)، ط: الثانية ١٣٧٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (جزءان في مجلد واحد).

(ف)

٤٠٣ ـ **فاتحة نظام القرآن**
لحميد الدين الفراهي، ط: الدائرة الحميدية بالهند (سرائ مير).

٤٠٤ ـ **الفتاوى الحديثية**
للهيثمي المكي: أحمد بن حجر شهاب الدين (ت ٩٧٣)، ط: الثالثة ١٤٠٩، مطبعة مصطفى البابي بمصر (مجلد واحد).

٤٠٥ ـ **فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه**
للإمام عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣)، ت: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ط: الأولى ١٤٠٦، دار المعرفة بيروت (مجلدان).

٤٠٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**
لابن حجر، ط: الثانية ١٤٠٩، دار الريان بالقاهرة (١٣ مجلداً).

٤٠٧ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**
للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، ت: مجموعة من الباحثين، ط: الأولى ١٤١٧، الناشر مكتبة الغرباء (١٠ مجلدات).

٤٠٨ ـ **فتح البيان في مقاصد القرآن**
للعلّامة صديق حسن خان القنوجي البخاري (ت ١٣٠٧)، ت: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، ط: ١٤١٢، المكتبة العصرية بيروت (١٥ مجلداً).

٤٠٩ ـ **الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي**
لزين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١)، ت: أحمد مجتبى السلفي، ط: الأولى ١٤٠٩، دار العاصمة بالرياض (٣ مجلدات).

٤١٠ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**
للشوكاني، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت (٥ مجلدات).

٤١١ ـ **الفتح المبين بالرد على نقد عبد الله بن محمد الصديق الغماري لكتاب الأربعين**
للدكتور علي بن محمد الفقيهي، ط: الأولى ١٤٠٨، مطبع الرشيد بالمدينة (واحد).

٤١٢ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**
للسخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، ط: الأولى ١٤٠٣، دار الكتب العلمية بيروت.

٤١٣ ـ **فتح المنان في نسخ القرآن**
للشيخ علي حسن العريفي، ط: الأولى ١٩٧٣، مطبعة السنة المحمدية عابدين، ومكتبة الخانجي بمصر (واحد).

٤١٤ ـ **الفتوحات المكية**
لابن عربي

٤١٥ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**
لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط: الرابعة ١٤٠١، المطبعة السلفية بالقاهرة (واحد).

٤١٦ ـ **فجر الإسلام**
للأستاذ أحمد أمين (ت ١٩٥٤م)، ط: العاشرة ١٩٦٩، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت (مجلد واحد).

٤١٧ ـ **فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية**
لمحمد صالح الزركان، ط: دار الفكر (واحد).

٤١٨ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**
لابن تيمية، ط: الطبعة الجديدة ١٤٠٦، مكتبة المعارف بالرياض (جزء واحد).

٤١٩ ـ **الفرقان بين الحق والباطل**
لابن تيمية، ت: الشيخ حسين غزال، ط: الرابعة ١٤١١، دار إحياء العلوم بيروت (واحد).
٤٢٠ ـ **الفرقان والقرآن قراءة إسلامية معاصرة**
لخالد عبد الرحمن العك، ط: الثانية ١٤١٦، الحكمة للطباعة والنشر دمشق (واحد).
٤٢١ ـ **الفرق بين الفرق**
للبغدادي: عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار المعرفة بيروت(مجلد واحد).
٤٢٢ ـ **الفِصَل في الملل والأهواء والنحل**
لابن حزم الظاهري، ت: الدكتورين: محمد إبراهيم وعبد الرحمن عميرة، الأولى ١٤٠٢، شركة مكتبات عكاظ السعودية بالدمام (٥ مجلدات).
٤٢٣ ـ **فصل المقال في فلسفة النشوء والارتقاء**
للفيلسوف الألماني أرنست هيكل، نقله إلى العربية: حسن حسين، ط: ١٣٤٢، مطبعة الشباب (واحد).
٤٢٤ ـ **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**
لابن رشد الحفيد: أبي الوليد محمد بن أحمد ت١١٩٨م) ت: محمد عمارة، ط: ١٠٧٢، دار المعارف بمصر (واحد).
٤٢٥ ـ **فصوص الحكم**
لابن عربي ـ مع شرح عبد الرزاق الكاشاني ـ ط: الثانية ١٣٨٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (واحد).
٤٢٦ ـ **فضائح الباطنية**
لأبي حامد الغزالي، ت: عبد الرحمن البدوي، ط: ١٣٨٣، الناشر: مؤسسة دار الكتب الثقافية بالكويت (مجلد واحد).
٤٢٧ ـ **فضل علم السلف على علم الخلف**
لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، ت: مروان العطية، ط: الأولى ١٤٠٩، دار الهجرة دمشق وبيروت (واحد).
٤٢٨ ـ **فقه السنة**
لسيد سابق، ط: الثامنة ١٤٠٧، دار الكتاب العربي بيروت (٣ مجلدات).
٤٢٩ ـ **الفلسفة الإسلامية دراسة ونقد**
للدكتور عرفان عبد الحميد، ط: الثانية ١٤٠٤، مؤسسة الرسالة (واحد).

٤٣٠ ـ **الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا**
للدكتور محمد عاطف العراقي، ط: ١٩٦٩م، دار المعارف بمصر (واحد).

٤٣١ ـ **الفن القصصي في القرآن الكريم**
لمؤلفه الدكتور محمد أحمد خلف الله، ط: الثالثة ١٩٦٥م، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة (واحد).

٤٣٢ ـ **الفوائد**
لابن القيم، تخريج وحواشي أحمد راتب عرموش، ط: السابعة ١٤٠٦، دار النفائس بيروت (مجلد واحد).

٤٣٣ ـ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**
للعلّامة عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤)، ط: دار المعرفة بيروت (واحد).

٤٣٤ ـ **الفوز الكبير في أصول التفسير**
لأبي عبد الله الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٨٠)، ط: الثانية ١٤٠٧، دار البشائر الإسلامية بيروت، وط: ١٣٨١ مطبوعة مع كتاب أشرف التحرير فيما يتعلق بالتفسير لمحمد غلام علي القادري الكجراتي، الناشر: قسم النشر والتوزيع في الجامعة الحنفية دار العلوم أشرف المدارس أوكاره باكستان (واحد).

٤٣٥ ـ **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**
لأبي حامد الغزالي، ط: المطبعة العربية بمصر لصاحبها خير الدين الزركلي، ضمن مجموعة رسائل الغزالي الموسومة بـ «الجواهر الغوالي» ط: الأولى ١٣٤٣ (واحد).

٤٣٦ ـ **في ظلال القرآن:**
لسيد قطب، ط: الخامسة عشرة ١٤٠٨، دار الشروق بالقاهرة وبيروت (٦ مجلدات).

(ق)

٤٣٧ ـ **القائد إلى تصحيح العقائد:**
للمعلمي مطبوع مع التنكيل لنفس المؤلف، ط: الثانية ١٤٠٦، مكتبة المعارف بالرياض (مجلدان).

٤٣٨ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة:**
لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، ط: الأولى ١٤٠٩، مكتبة لينة دمنهور (واحد).

٤٣٩ ـ **قانون التأويل:**
لأبي حامد الغزالي، ت: محمد زاهد الكوثري، ط: الأولى ١٣٥٩، مطبعة الأنوار بالقاهرة (واحد).

٤٤٠ ـ **قانون التأويل:**
لابن العربي، دراسة وتحقيق: الشيخ محمد السليماني، ط: الأولى ١٤٠٦، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت (واحد).

٤٤١ ـ **القاموس المحيط:**
للفيروز آبادي: أبي طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي (ت ٨١٧)، ت: مكتب تحقيق التراث، ط: الثالثة ١٤١٣، مؤسسة الرسالة بيروت (مجلد كبير).

٤٤٢ ـ **القديم والحديث:**
للأستاذ محمد كرد علي، ط: الأولى ١٣٤٣، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر (واحد).

٤٤٣ ـ **القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته:**
للأستاذ أحمد محمد جمال، ط: الرابعة ١٤١٢، دار إحياء العلوم بيروت (مجلدان)

٤٤٤ ـ **القرآن: محاولة لفهم عصري:**
للدكتور مصطفى محمود، ط: الثانية ١٩٧٧م، دار المعارف بالقاهرة (واحد).

٤٤٥ ـ **القرآن والتوراة والإنجيل والعلم ـ دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة ـ:**
لموريس بوكاي، ط: الرابعة ١٩٧٧، دار المعارف بمصر، وط: المكتب الإسلامي الثانية ١٤٠٧ بترجمة الشيخ حسن خالد (واحد).

٤٤٦ ـ **القرآن والثورة الثقافية:**
للدكتور محمد أحمد خلف الله، ط: الأولى ١٩٧٤م، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة (واحد).

٤٤٧ ـ **القرآن والعلم الحديث:**
لعبد الرزاق نوفل، ط: السادسة ١٤٠٢، مطابع دار الشعب (واحد).

٤٤٨ ـ **القرآن والعلوم الحديثة:**
لمحمود أبي الفيض المنوفي، ط: ١٩٧١م، مطبعة عيسى البابي الحلبي (مجلد واحد).

٤٤٩ ـ **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة:**
للدكتور خادم حسين إلهي بخش، ط: الأولى ١٤٠٩، مكتبة الصديق بالطائف (واحد).

٤٥٠ ـ **القرطبي ومنهجه في التفسير:**

للدكتور القصبي محمود، ط: ١٣٩٩، دار الأنصار بمصر (مجلد واحد).

٤٥١ ـ **القُرطين (جمع بين كتابي: مشكل القرآن وغريب القرآن لابن قتيبة):**

لابن مطرف الكناني: محمد بن أحمد بن مطرف أبي عبد الله (٤٥٤)، ط: دار المعرفة بيروت (جزءان في مجلد واحد).

٤٥٢ ـ **قصة التفسير:**

للدكتور أحمد الشِّرباصي، ط: الثانية ١٩٧٨م، دار الجيل بيروت (واحد).

٤٥٣ ـ **القصة القرآنية هداية وبيان:**

للدكتور وهبة الزُّحيلي، ط: الأولى ١٤١٣، دار الخير بيروت (مجلد واحد).

٤٥٤ ـ **القصص القرآني في منطوقه ومفهومه مع دراسة تطبيقية لقصتي آدم، ويوسف عليهما السلام:**

للأستاذ عبد الكريم الخطيب، ط: ١٩٧٤م، الناشر: دار الفكر العربي (واحد).

٤٥٥ ـ **قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر:**

للدكتور حسن حنفي: دار التنوير بيروت (واحد).

٤٥٦ ـ **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة:**

للسيوطي، ت: الشيخ خليل محيي الدين عيسى، ط: الأولى ١٤٠٥، المكتب الإسلامي (مجلد واحد).

٤٥٧ ـ **قلاع المسلمين مهددة من داخلها وخارجها:**

للدكتور محمد عبد القادر هنادي، ط: ١٤٠٨، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة (واحد).

٤٥٨ ـ **قواعد الأحكام في مصالح الأنام:**

لعز الدين: أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠)، ط: دار المعرفة بيروت (جزءان في مجلد واحد).

٤٥٩ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث:**

للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، ط: الأولى ١٣٩٩، دار إحياء السنة النبوية، ودار الكتب العلمية بيروت (مجلد واحد). قواعد الترجيح عند المفسرين لـ حسين بن علي الحربي ط: الأولى ١٤١٧هـ، دار القاسم الرياض (مجلدان).

٤٦٠ ـ **قواعد التفسير جمعاً ودراسة:**
للدكتور خالد بن عثمان السبت، طـ: الأولى ١٤١٧، دار ابن عفان بالخبر(مجلدان).
٤٦١ ـ **القواعد الحسان لتفسير القرآن:**
للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط: ١٤٠٢، مكتبة المعارف بالرياض (واحد).
٤٦٢ ـ **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى:**
للشيخ محمد صالح العثيمين، ط: الثانية ١٤٠٧، دار الإفتاء بالرياض (واحد).
٤٦٣ ـ **قواعد معرفة البدع:**
للدكتور محمد بن الحسن الجيزاني، الأولى ١٤١٩، دار ابن الجوزي بالدمام (واحد).
٤٦٤ ـ **القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة:**
للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦) باعتناء: أبي عبد الرحمن سمير الماضي، ط: الأولى ١٤١٧، دار رمادي بالدمام (واحد).
٤٦٥ ـ **القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ:**
للشيخ حمود بن عبد الله التويجري (ت ١٤١٣)، طـ: الثانية ١٤١٨، دار الصميعي بالرياض (مجلد واحد).
٤٦٦ ـ **القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد:**
للشوكاني ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية ﷺ، ت: خالد عبد اللطيف السبع، ط: الثانية ١٤١٤، دار الكتاب العربي بيروت (واحد).

(ك)

٤٦٧ ـ **الكامل في اللغة والآداب:**
للمبرد: أبي العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥) بعناية نعيم زرزور وتغاريد بيضون، ط: الأولى ١٤٠٧، دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان)، وطبعة مكتبة المعارف (٤ أجزاء).
٤٦٨ ـ **الكتاب:**
لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠)، ت: عبد السلام هارون، ط: عالم الكتب بيروت (٥ مجلدات).
٤٦٩ ـ **كتاب الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية:**
للأستاذ محمد عبده، ط: السابعة ١٣٦٧، دار المنار(مجلد واحد).

٤٧٠ ـ كتاب الأسماء والصفات:
للبيهقي: أبي بكر أحمد بن الحسين (٤٥٨)، ت: الشيخ عبد الله بن محمد الحاشدي، ط: الأولى ١٤١٣، مكتبة السوادي بجدة (مجلدان).

٤٧١ ـ كتاب الإيمان:
للحافظ ابن تيمية، ت: جماعة من العلماء، ط: الأولى ١٤٠٣، دار الكتب العلمية بيروت (مجلد واحد).

٤٧٢ ـ كتاب بدع التفاسير:
للغماري: أبي الفضل عبد الله محمد الصديق الحسني، ط: الأولى ١٣٨٥، دار الطباعة المحمدية بمصر (مجلد واحد) .

٤٧٣ ـ كتاب تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء أهل الحديث:
لابن قتيبة، ط: دار الكتاب العربي بيروت (مجلد واحد).

٤٧٤ ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ:
لابن خزيمة: الإمام محمد بن إسحاق (ت ٣١١)، تعليق: محمد خليل هرّاس، ط: ١٤١٢، دار الكتب العلمية بيروت (مجلد واحد).

٤٧٥ ـ كتاب التيسير في القراءات السبع:
للداني: أبي عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤)، ط: الثانية، ت: جمعية المستشرقين الألمانية، الناشر: مكتبة الجعفري التبريزي طهران (واحد).

٤٧٦ ـ كتاب الثقات:
لابن حبان: الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البُستي (ت ٣٥٤)، ط: الأولى ١٤٠٢، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند (١٠ مجلدات).

٤٧٧ ـ كتاب الحوادث والبدع:
للطرطوشي: أبي بكر محمد بن الوليد (ت ٥٢٠)، ت: بشير محمد عيون، ط: الثانية ١٤١٢، مكتبة المؤيد بالطائف، ومكتبة دار البيان (واحد).

٤٧٨ ـ كتاب الزهد:
لأحمد بن حنبل، ت: محمد السعيد زغلول، ط: الأولى ١٤٠٦، دار الكتاب العربي بيروت، وط: الأولى ١٤٠٣، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٤٧٩ ـ كتاب سعادة الدارين في الردّ على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية:
لإبراهيم السمنودي المنصوري، ط: ١٣١٩، مطبعة جريدة الإسلام بمصر (جزءان في مجلد واحد).

٤٨٠ ـ **كتاب الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:**
لابن القيم، ت: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، ط: الأولى ١٤٠٨، دار العاصمة بالرياض (٣ مجلدات).

٤٨١ ـ **كتاب الضعفاء الكبير:**
للعقيلي: الإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي (ت ٣٢٢) ت: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (٤ مجلدات).

٤٨٢ ـ **كتاب فقه اللغة وسر العربية:**
للثعالبي: أبي منصور عبد الملك بن محمد النيسابوري (٤٢٩)، ط: دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٤٨٣ ـ **كتاب الفقيه والمتفقه:**
للخطيب البغدادي، ت: الشيخ إسماعيل الأنصاري، ط: الثانية ١٤٠٠، دار الكتب العلمية بيروت (جزءان في مجلد واحد)، والطبعة الأولى بتحقيق الدكتور عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي بالدمام ١٤١٧ (مجلدان).

٤٨٤ ـ **كتاب الفهرست:**
للنديم: أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب الورّاق (ت ٣٨٠)، ت: رضا المازندراني، ط: الثالثة ١٩٨٨م، دار المسيرة طهران (مجلد واحد).

٤٨٥ ـ **كتاب القصاص والمُذكّرين:**
لابن الجوزي، ت: الدكتور محمد الصباغ، ط: الأولى ١٤٠٣، المكتب الإسلامي بيروت (واحد).

٤٨٦ ـ **كتاب معرفة علوم الحديث:**
للإمام الحاكم، ت: الدكتور معظّم حسين، الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة (واحد).

٤٨٧ ـ **الكتاب المصنف:**
لابن أبي شيبة: أبي بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥)، ت: مجموعة من العلماء، ط: الثانية ١٣٩٩، الدار السلفية بالهند (١٥ مجلداً).

٤٨٨ ـ **كتاب مفردات القرآن للفراهي وأهميته في علم غريب القرآن:**
للدكتور محمد أجمل الإصلاحي ضمن بحوث ندوة «عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه»، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٢١ (واحد).

٤٨٩ ـ **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخِطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية:**
لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥)، دار صادر بيروت (مجلدان).

٤٩٠ ـ **كتاب الموضوعات:**
لابن الجوزي، تقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط: الأولى ١٣٨٦، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (٣ مجلدات)، وط: الأولى ١٤١٥ بتحقيق توفيق حمدان، دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان).

٤٩١ ـ **كتاب النبوات:**
لابن تيمية، ط: الأولى ١٣٤٦، إدارة الطباعة المنيرية بمصر (مجلد واحد).

٤٩٢ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:**
للزمخشري، ط: دار المعرفة بيروت، التوزيع: مكتبة المعارف بالرياض (٤ مجلدات).

٤٩٣ ـ **كشف الافتراءات في رسالة التنبيهات حول كتاب صفوة التفاسير:**
للشيخ محمد علي الصابوني، ط: دار عمّار، عمان (واحد).

٤٩٤ ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث:**
لبرهان الدين: إبراهيم بن محمد (ت ٨٤١)، ت: صبحي السامرائي، ط: الأولى ١٤٠٧، عالم الكتب بيروت (واحد).

٤٩٥ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:**
لحاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت ١٠٦٧)، ط: مكتبة المثنى بيروت، وط: ١٤١٣، دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان).

٤٩٦ ـ **الكلام على مسألة السماع:**
لابن القيم، ت: راشد بن عبد العزيز الحمد، ط: الأولى ١٤٠٩، دار العاصمة بالرياض (مجلد واحد).

٤٩٧ ـ **كلمتان بين المفسرين والمحدثين وأهل اللغة:**
للدكتور محيي الدين خليل، ط: ١٤٠٠، جامعة الرياض (واحد).

٤٩٨ ـ **الكليات ـ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ـ :**
للكفوي: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤)، ت: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، ط: الأولى ١٤١٢، مؤسسة الرسالة بيروت (مجلد واحد).

٤٩٩ ـ **الكون والإعجاز العلمي للقرآن:**
للدكتور منصور محمد حسب النبي، ط: ١٩٨١، دار الفكر العربي.

٥٠٠ ـ **كوهر شاهي كي كوهر أفشانيان ـ بالأردية ـ :**
لابن لعل دين، ط: الأولى ١٩٩٨م، الناشر: إدارة مطبوعات مجلة الدعوة بلاهور (واحد).

(ل)

٥٠١ ـ **لا نسخ... في القرآن لماذا؟:**
لعبد المتعال الجبري، ط: الأولى ١٤٠٠، الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة (واحد).

٥٠٢ ـ **لسان العرب:**
لابن منظور: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١)، ط: الأولى ١٤١٢، دار صادر بيروت، التوزيع: مؤسسة الكتب الثقافية (١٥ مجلداً).

٥٠٣ ـ **لسان الميزان:**
للحافظ ابن حجر، ط: الثانية، دار الفكر (٧ مجلدات).

٥٠٤ ـ **لطائف المنن في مناقب أبي الحسن الشاذلي:**
لابن عطاء الله السكندري: أبي الفضل أحمد بن أبي بكر، ت: الدكتور عبد الحليم محمود، ط: ١٩٧٤، مطبعة حسان بالقاهرة(مجلد واحد).

(م)

٥٠٥ ـ **المأثور في سورة الفاتحة:**
للدكتور عبد الإله بن سليمان الأحمدي، ط: الأولى ١٤١٣، دار طيبة بالرياض (مجلد واحد).

٥٠٦ ـ **مباحث في علوم القرآن:**
للشيخ مناع القطان (ت ١٤٢٠)، ط: السادسة والعشرون ١٤١٥، مؤسسة الرسالة بيروت (مجلد واحد).

٥٠٧ ـ **مبادئ تدبر حديث ـ بالأردية ـ :**
للأستاذ أمين أحسن إصلاحي، ترتيب: ماجد خاور، ط: الأولى ١٤١٠، فاران فاونديشن لاهور باكستان (مجلد واحد).

٥٠٨ ـ **متشابه القرآن:**
للقاضي عبد الجبار المعتزلي، ت: الدكتور عدنان محمد زرزور ط: الأولى ١٩٦٩م، دار التراث بالقاهرة (قسمان في مجلد واحد).

٥٠٩ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:**
لضياء الدين بن الأثير: أبي الفتح محمد بن محمد (ت ٦٣٧)، ت: الدكتور أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط: الثانية ١٤٠٤، دار الرفاعي بالرياض (٤ مجلدات).

٥١٠ ـ **مجاز القرآن:**
لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠)، ت: الدكتور محمد فؤاد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر (مجلدان).

٥١١ ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن:**
للطبرسي: أبي علي الفضل بن الحسن (٥٦١ وقيل غير ذلك في تاريخ وفاته)، ت: السيد هاشم الرسولي، دار إحياء التراث العربي بيروت (١٠ أجزاء في ٥ مجلدات).

٥١٢ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:**
للهيثمي: علي بن أبي بكر (٨٠٧)، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، ط: ١٤٠٦، الناشر: مؤسسة المعارف بيروت (١٣ جزءاً في ٨ مجلدات مع الفهارس).

٥١٣ ـ **مجموعة تفاسير حميد الدين الفراهي:**
ترجمه: أمين أحسن إصلاحي، ط: ١٣٩٣، الناشر: أنجمن خُدّام القرآن بلاهور (واحد).

٥١٤ ـ **مجموعة رسائل:**
لمحمد أمين صفدر أوكاروي ـ بالأردية ـ، بترتيب سيد مشتاق علي شاه، ط: ١٩٩١م، نعمان أكادمي كوجرانوالة باكستان (واحد).

٥١٥ ـ **المجموع شرح المهذب:**
للنووي، دار الفكر بيروت (٢٠ مجلداً).

٥١٦ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية:**
جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ١٤١٦ (٣٧ مجلداً مع الفهارس).

٥١٧ ـ **المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية (رد على أفكار محمود طه المنحرفة).:**
للدكتور محمد أمان بن علي الجامي، ط: دار الأصفهاني بجدة، الناشر: رابطة العالم الإسلامي بمكة الكرمة (واحد).

٥١٨ ـ **المحصول في علم أصول الفقه:**

للرازي، ت: الدكتور طه جابر، ط: الأولى ١٤١٣، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (مجلدان).

٥١٩ ـ **المحلّى بالآثار:**

لابن حزم، ت: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، ط: ١٤٠٨، دار الكتب العلمية بيروت (١٢ مجلداً).

٥٢٠ ـ **مختار الصحاح:**

للرازي: محمد بن أبي بكر عبد القادر (ت في القرن الثامن)، ط: ١٤٠٦، دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت (مجلد واحد).

٥٢١ ـ **المختار في أصول السنة:**

لابن البناء الحنبلي البغدادي: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله (ت ٤٧١)، ت: الدكتور عبد الرزاق العباد البدر، ط: الأولى ١٤١٣، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة (جزء واحد).

٥٢٢ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:**

لابن القيم، اختصار الشيخ محمد بن الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، ط: دار الكتب العلمية بيروت (جزءان في مجلد واحد).

٥٢٣ ـ **مختصر العلو للعلي الغفار:**

للحافظ الذهبي، ت: الشيخ الألباني، ط: الأولى ١٤٠١، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت (واحد).

٥٢٤ ـ **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:**

لابن اللحام: علي بن محمد البعلي، ت: الدكتور محمد مظهر بقا، ط: ط: ١٤٠٠، الناشر: مكتب البحث العلمي بجامعة الملك بن عبد العزيز بجدة.

٥٢٥ ـ **مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول:**

لأبي شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم: (ت ٦٦٥)، ت: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة بالكويت (واحد).

٥٢٦ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين:**

لابن قيم الجوزية، ت: محمد حامد الفقي، ط: ١٣٩٢، دار الكتاب العربي بيروت.

٥٢٧ ـ **مدخل إلى ظلال القرآن:**
للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، ط: الأولى ١٤٠٦، دار المنارة بجدة (واحد).

٥٢٨ ـ **مدرسة التفسير في الأندلس:**
لمصطفى إبراهيم المشيني، ط: الأولى ١٤٠٦، مؤسسة الرسالة بيروت (واحد).

٥٢٩ ـ **المدرسة الشاذلية وإمامها أبو الحسن الشاذلي:**
للدكتور عبد الحليم محمود، ط: دار الكتب المدنية بالقاهرة (مجلد واحد).

٥٣٠ ـ **مذكرات آغا خان:**
نقله إلى العربية: عارف ناصر، ط: الأولى ١٩٥٩م، بإشراف دار العلم للملايين بيروت (مجلد واحد)، (نسخة مصورة في غرفة الاطلاع المحدود بالجامعة الإسلامية).

٥٣١ ـ **مذكرة في أصول الفقه:**
للشيخ الشنقيطي، ط: دار القلم بيروت (مجلد واحد).

٥٣٢ ـ **مذاهب التفسير الإسلامي:**
للعالم المستشرق إجنتس جولد تسيهر، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، ط: ١٣٧٤، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر (مجلد واحد).

٥٣٣ ـ **مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم:**
لابن تيمية، جمع الشيخ محمد رشيد رضا، ط: الأولى، مطبعة المنار.

٥٣٤ ـ **مرويات أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في التفسير:**
للدكتور سعود بن عبد الله الفنيسان، ط: الأولى ١٤١٣، مكتبة التوبة الرياض (واحد).

٥٣٥ ـ **المستدرك على الصحيحين في الحديث:**
للحاكم: أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٤) مع تلخيص الذهبي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، دار الفكر (٤ مجلدات).

٥٣٦ ـ **المستصفى من علم الأصول:**
لأبي حامد الغزالي، دار إحياء التراث العربي بيروت (مجلدان).

٥٣٧ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل:**
ت الشيخ أحمد شاكر، ط: ١٣٧٥، دار المعارف بمصر، وط: ١٤١٤، مؤسسة الرسالة (الموسوعة الحديثية) بتحقيق مجموعة من الباحثين (مجلدات).

٥٣٨ ـ **المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية:**

جمعها: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الحراني الدمشقي (ت ٧٤٥)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتاب العربي بيروت (مجلد واحد).

٥٣٩ ـ **مشارق أنوار العقول:**

للسالمي الاباضي: أبي محمد عبد الله بن حميد (ت ١٣٣٢)، بتعليق أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام السلطنة، ط: الثانية ١٣٩٨. مطابع العقيدة بعمّان (مجلد واحد).

٥٤٠ ـ **مشكاة المصابيح:**

للتبريزي: محمد بن عبد الله الخطيب، ت: الشيخ الألباني، ط: الثانية ١٣٩٩، المكتب الإسلامي بيروت.

٥٤١ ـ **المصحف الميسر:**

لمحمد فريد وجدي، ط: الثانية، دار المعارف بالقاهرة (مجلد واحد).

٥٤٢ ـ **المصنف:**

للصنعاني: أبي بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١)، ت: الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، ط: الثانية ١٤٠٣، المكتب الإسلامي بيروت (١٣ مجلداً).

٥٤٣ ـ **مطالعة حديث اور قرآن ـ بالأردية ـ :**

لأبي الأعلى المودودي

٥٤٤ ـ **معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة:**

للدكتور محمد بن حسين الجيزاني، ط: الأولى ١٤١٦، دار ابن الجوزي بالدمام (واحد).

٥٤٥ ـ **معالم السنن للخطابي:**

أبي سليمان بن حمد بن محمد (٣٨٨)، ط: الأولى ١٣٩٤ مطبوع في ذيل سنن أبي داود، دار الحديث بيروت (٥ مجلدات)، وطبعة المكتبة العلمية بيروت (٤ مجلدات).

٥٤٦ ـ **معالم طريق السلف في أصول الفقه ـ الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية:**

للدكتور عابد محمد السفياني، ط: الأولى ١٤٠٨، مكتبة المنارة بمكة المكرمة (واحد).

٥٤٧ ـ **معالم في الطريق:**
لسيد قطب، ط: الرابعة ١٤٠٦، الناشر: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية (واحد).

٥٤٨ ـ **معاني القرآن:**
للأخفش: أبي سعيد بن مسعدة المجاشعي ، (ت ٢٢١)، ت: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، ط: الأولى ١٤٠٥، عالم الكتب بيروت (مجلدان).

٥٤٩ ـ **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها:**
للشيخ عواد بن عبد الله المعتق، ط: الأولى ١٤٠٩، دار العاصمة بالرياض (واحد).

٥٥٠ ـ **معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى:**
للدكتور محمد بن خليفة التميمي، الأولى ١٤١٧، الناشر: دار إيلاف الدولية بالكويت (واحد).

٥٥١ ـ **معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات:**
للدكتور محمد بن خليفة التميمي، ط: دار الحريري للطباعة بالقاهرة (واحد).

٥٥٢ ـ **معجزة القرآن:**
للشيخ محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٩)، ط: الرابعة ١٤٠٧، الكتاب العالمي بمصر، ومكتبة تهامة بجدة (عدة أجزاء).

٥٥٣ ـ **معجم الأدباء:**
لياقوت الحموي: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦)، ط: الثالثة ١٤٠٠، دار الفكر (٢٠ جزءاً في ١٠ مجلدات).

٥٥٤ ـ **المعجم الفلسفي:**
إعداد: مجمع اللغة العربية، لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية بالقاهرة ١٤٠٣ (واحد).

٥٥٥ ـ **المعجم الفلسفي:**
للدكتور جميل، ط: ١٩٨٢م، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة بيروت (مجلدات).

٥٥٦ ـ **المعجم الكبير:**
للطبراني: الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠)، ت: الأستاذ حمدي عبد الحميد السلفي، ط: مطبعة الأمة ببغداد (٢٥ مجلداً).

٥٥٧ ـ **معجم لغة الفقهاء (عربي ـ إنكليزي):**
وضعه الدكتوران: محمد رواس قلعجي، وحامد صادق، ط: الثانية ١٤٠٨، دار النفائس بيروت (مجلد واحد).

٥٥٨ ـ **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية:**
لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت (١٤ جزءاً في ٧ مجلدات).

٥٥٩ ـ **معجم مصطلحات الصوفية:**
للدكتور عبد المنعم الحفني، ط: الأولى ١٤٠٠، دار المسيرة بيروت(واحد).

٥٦٠ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:**
ترتيب جماعة من المستشرقين مع مشاركة محمد فؤاد عبد الباقي، ط: ١٩٨٦م، دار الدعوة إستانبول (٧ مجلدات).

٥٦١ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:**
تأليف محمد فؤاد عبد الباقي، ط: الثانية ١٤٠٨، دار الحديث بالقاهرة (واحد).

٥٦٢ ـ **معجم مقاييس اللغة:**
لابن فارس: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥)، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر (٦ مجلدات).

٥٦٣ ـ **المعجم الوسيط:**
قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأصحابه، ط: ١٤٠٠، مطابع دار المعارف، مجمع اللغة العربية بمصر (جزءان في مجلد واحد).

٥٦٤ ـ **مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش ﵂:**
للدكتور زاهر عوض الألمعي، ط: الرابعة ١٤٠٣، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض (واحد).

٥٦٥ ـ **المغني:**
لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠)، ت: الدكتورين: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط: الثانية ١٤١٢، هجر للطباعة والنشر بالقاهرة (١٥ مجلداً مع الفهارس).

٥٦٦ ـ **المغني في أبواب التوحيد والعدل:**
إملاء القاضي عبد الجبار المعتزلي، ت: مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور طه حسين، ط: المؤسسة المصرية العامة، الدار المصرية للتأليف والترجمة (٢٠ مجلداً).

٥٦٧ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:**
لابن هشام الأنصاري: أبي محمد عبد الله بن هشام (ت ٧٦١)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار إحياء التراث العربي (مجلدان).

٥٦٨ ـ **مغيث الخلق في ترجيح القول الحق:**
لأبي المعالي عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨)، ط: الأولى ١٤٠٠، الناشر: المكتبة القدوسية لاهور باكستان (واحد).

٥٦٩ ـ **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة:**
للسيوطي، ط: ١٤١٢ مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (جزء واحد).

٥٧٠ ـ **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم:**
لطاش كبري زاده: أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨)، ط: الأولى ١٤٠٥، دار الكتب العلمية بيروت (٣ مجلدات).

٥٧١ ـ **مفتاح العلوم:**
للسكاكي: أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦)، ت: نعيم زرزور، ط: الثانية ١٤٠٧، دار الكتب العلمية بيروت (مجلد واحد).

٥٧٢ ـ **مفحمات الأقران في مبهمات القرآن:**
للسيوطي، بشرح سعيد اللحام، ط: دار الفكر اللبناني بيروت، وط: ١٩٨٧م بتعليق محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن بالقاهرة (واحد).

٥٧٣ ـ **مفردات ألفاظ القرآن (المفردات في غريب القرآن):**
للراغب: أبي القاسم الحسين بن أحمد الأصفهاني (ت في حدود ٤٢٥)، ت: صفوان عدنان داودي، ط: الثانية ١٤١٨، دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت (واحد).

٥٧٤ ـ **مفردات القرآن:**
لحميد الدين الفراهي (ت ١٣٤٩)، ط: ١٣٥٨، الدائرة الحميدية بالهند (واحد).

٥٧٥ ـ **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات:**
للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي، ط: الأولى ١٤٠٥، دار طيبة (مجلدان).

٥٧٦ ـ **مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين:**
للدكتور محمود الطحان ، ط: الثانية ١٤٠٦، مكتبة دار التراث الكويت (واحد).

٥٧٧ ـ **مفهوم تجديد الدين:**
لبسطامي محمد سعيد، ط: الأولى ١٤٠٥، دار الدعوة بالكويت (واحد).

٥٧٨ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:**
للأشعري: أبي الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الثانية ١٣٨٩، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة (جزءان في مجلد واحد).

٥٧٩ ـ **مقالات سر سيد أحمد ـ بالأردية ـ :**
جمع وترتيب: مولانا محمد إسماعيل الباني بتي، ط: الأولى ١٩٦٢، الناشر مجلس ترقي أدب لاهور باكستان (مجلدات متعددة).

٥٨٠ ـ **مقالات الكوثري:**
للشيخ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١)، ط: ١٤١٤، المكتبة الأزهرية بمصر (واحد).

٥٨١ ـ **مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع ـ رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع وموقف السلف منها ـ :**
للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، ط: الثانية ١٤١٧، دار الوطن الرياض (٤ أجزاء).

٥٨٢ ـ **مقدمة تفسير الإمام القرطبي:**
دراسة وتحقيق: محمد طلحة بلال منيار، ط: الأولى ١٤١٨، دار ابن حزم بيروت (مجلد واحد).

٥٨٣ ـ **مقدمة جامع التفاسير:**
للراغب الأصفهاني، ت: الدكتور أحمد حسن فرحات، ط: الأولى ١٤٠٥، دار الدعوة بالكويت (واحد).

٥٨٤ ـ **مقدمة ابن خلدون:**
لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ط: ١٤٠٨، دار إحياء التراث العربي بيروت

٥٨٥ ـ **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث:**
لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، ط: ١٣٩٨، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٥٨٦ ـ **مقدمة في أصول التفسير:**
لابن تيمية، ت: محمود محمد نصار، ط: مكتبة التراث الإسلامي بمصر (جزء واحد).

٥٨٧ ـ **مقومات التصور الإسلامي:**
لسيد قطب.

٥٨٨ ـ **مكانة أهل الحديث ومآثرهم وآثارهم الحميدة في الدين:**
للدكتور ربيع بن هادي المدخلي، ط: الأولى ١٤٠٥، الناشر: الدار السلفية بالكويت (جزء واحد).

٥٨٩ ـ **الملل والنحل:**
للشهرستاني: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم (٥٤٨)، ت: محمد سيد كيلاني، ط: ١٣٩٦، مطبعة مصطفى البابي بمصر (جزءان في مجلد واحد).

٥٩٠ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف:**
لابن القيم، ت: عبد الفتاح أبو غدّة، ط: الأولى ١٣٩٠، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب (واحد).

٥٩١ ـ **مناقب الإمام أحمد بن حنبل:**
لابن الجوزي، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: ١٣٩٩، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر (واحد).

٥٩٢ ـ **مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر:**
للدكتور عبد الرحمن الزنيدي، ط: الأولى ١٤١٨، مركز الدراسات والإعلام/ دار إشبيليا بالرياض (مجلد واحد).

٥٩٣ ـ **مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية:**
مجموعة عدة بحوث لمجموعة من الدكاترة الباحثين، ط ١٤٠٥، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، الناشر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مجلدان).

٥٩٤ ـ **مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث:**
للدكتور محمود النقراشي السيد علي، ط: الأولى ١٤٠٧، مكتبة النهضة بالقصيم (مجلدان).

٥٩٥ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن:**
للزرقاني: محمد عبد العظيم (ت) بتخريج أحمد شمس الدين، ط: الأولى ١٤٠٩، دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان).

٥٩٦ ـ **المنتخب في تفسير القرآن الكريم:**
من عمل لجنة القرآن والسنة في القاهرة. ط: الثامنة، دار العربية بيروت (مجلد واحد).

٥٩٧ ـ **المنجد في اللغة والأعلام:**
ط: الثامنة والعشرون، دار المشرق بيروت (مجلد واحد).

٥٩٨ ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين:**
لابن الجزري، ط: ١٤٠٠، دار الكتب العلمية بيروت (واحد).

٥٩٩ ـ **منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز:**
للعلّامة محمد الأمين الشنقيطي، ط: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة (واحد).

٦٠٠ ـ **من قضايا القرآن الكريم: نظمه، جمعه، ترتيبه:**
لعبد الكريم بن يونس الخطيب، ط: الأولى ١٣٩٣، الناشر: دار الفكر العربي بيروت (مجلد واحد).

٦٠١ ـ **منهاج السنة النبوية:**
لابن تيمية ت: الدكتور محمد رشاد سالم، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (٩ مجلدات).

٦٠٢ ـ **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد:**
لبعد الرحمن بن محمد العليمي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الطبعة الأولى ١٣٩٣، مطبعة المدني.

٦٠٣ ـ **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة:**
لعثمان بن علي حسن، ط: الطبعة الرابعة ١٤١٨، مكتبة الرشد بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض (مجلدان).

٦٠٤ ـ **منهج الإمام محمد عبده في تفسير القرآن العظيم:**
للأستاذ عبد الله محمود شحاتة، ط: ١٣٨٢، دار مطابع الشعب بالقاهرة (واحد).

٦٠٥ ـ **منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة:**
لأحمد بن عبد الرحمن الصويان، ط: الأولى ١٤١٩، دار السليم للنشر والتوزيع بالرياض (واحد).

٦٠٦ ـ **منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه (فتح الباري):**
للزميل محمد إسحاق كندو، ط: الأولى ١٤١٩، مكتبة الرشد (٣ مجلدات).

٦٠٧ ـ **منهج السلف في الأسماء والصفات:**
لشاكر بن توفيق العاروري، ط: الأولى ١٤١٧، رمادي للنشر بالدمام (واحد).

٦٠٨ ـ **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير:**

للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي، ط: الرابعة ١٤١٤، مؤسسة الرسالة (مجلدان).

٦٠٩ ـ **منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات:**

للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ط: ١٤٠١، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (واحد).

٦١٠ ـ **المنهل الرقراق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ وإبطال دعوى اختلافهم فيها:**

لسليم بن عيد الهلالي، ط: الأولى ١٤١٢، دار ابن الجوزي بالدمام (واحد).

٦١١ ـ **المواقف في علم الكلام:**

للإيجي: عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦)، ط: عالم الكتب بيروت (واحد).

٦١٢ ـ **الموافقات في أصول الشريعة:**

للشاطبي، ت: الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: الأولى ١٤١٧، دار ابن عفان الخبر (٦ مجلدات مع الفهارس)، وطبعة دار المعرفة بيروت بتحقيق محمد عبد الله دراز (مجلدان).

٦١٣ ـ **الموسوعة العربية الميسرة:**

إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف محمد شفيق غربال، ط: ١٤٠١، إصدار دار نهضة لبنان بيروت (مجلدان).

٦١٤ ـ **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:**

لمحمد علي التهانوي (ت بعد ١١٥٨)، تحقيق وترجمة ـ من اللغة الفارسية ـ مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور رفيق العجم، ط: الأولى ١٩٩٦م مكتبة لبنان ناشرون بيروت (مجلدان).

٦١٥ ـ **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة:**

إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي الرياض، ط: الثانية ١٤٠٩، مطبعة سفير بالرياض (مجلد واحد).

٦١٦ ـ **موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (عرضا ونقداً):**

للدكتور سليمان بن صالح الغصن، ط: الأولى ١٤١٦، دار العاصمة بالرياض (مجلدان).

٦١٧ ـ **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية:**
للأمين الصادق الأمين، ط: الأولى ١٤١٨، مكتبة الرشد بالرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع (مجلدان).

٦١٨ ـ **ميزان الاعتدال:**
للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار الفكر (٤ مجلدات).

٦١٩ ـ **الميزان في تفسير القرآن:**
للسيد محمد حسين الطباطبائي، ط: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (٢٠ مجلداً).

(ن)

٦٢٠ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه:**
لابن شاهين: أبي حفص عمر بن أحمد (ت ٣٨٥)، ت: سمير بن أمين الزهيري، ط: الأولى ١٤٠٨، مكتبة المنار الأردن (واحد).

٦٢١ ـ **الناسخ والمنسوخ:**
للبغدادي: عبد القادر بن طاهر، ت: حلمي كامل عبد الهادي، ط: الأولى ١٤٠٧، دار العدوى الأردن.

٦٢٢ ـ **الناسخ والمنسوخ:**
لابن حزم الأندلسي، ت: عبد الغفار البنداري، ط: الأولى ١٤١٦، دار الكتب العلمية بيروت.

٦٢٣ ـ **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن:**
للهروي: أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، ت: محمد بن صالح المديفر، ط: الأولى ١٤١١، مكتبة الرشد الرياض (واحد).

٦٢٤ ـ **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم:**
لهبة الله بن سلامة (ت ٤١٠)، ط: الدكتور مصطفى ديب البغا، ط: الأولى ١٤٠٧، اليمامة للطباعة والنشر دمشق بيروت (جزء واحد)، والطبعة الأخرى بتحقيق زهير الشاويش ومحمد كنعان، ط: الثانية ١٤٠٦، المكتب الإسلامي بيروت.

٦٢٥ ـ **الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ واختلاف العلماء في ذلك:**
للنحاس: أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨)، ت: الدكتور سليمان بن إبراهيم اللاحم، ط: الأولى ١٤١٢، مؤسسة الرسالة بيروت (٣ مجلدات).

٦٢٦ ـ **نحو منهج لتفسير القرآن:**
للأستاذ محمد الصادق عرجون، طـ: الأولى ١٣٩٢، منشورات العصر الحديث، الموزع: الشركة المتحدة للتوزيع (واحد).

٦٢٧ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:**
لابن الأنباري: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧)، ت: الدكتور إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة ١٤٠٥، مكتبة المنار الأردن (واحد).

٦٢٨ ـ **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر:**
لعبد الحي الحسيني، ط: ١٣٧٨، مطبعة مجلس إدارة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن بالهند (مجلدات).

٦٢٩ ـ **النسخ بين الإثبات والنفي:**
للدكتور محمد محمود فرغلي، ط: ١٣٩٦، الناشر: دار الكتاب الجامعي بمصر (جزءان في مجلد واحد).

٦٣٠ ـ **النسخ في دراسات الأصوليين:**
للدكتورة نادية العمري، ط: الأولى ١٤٠٥، مؤسسة الرسالة بيروت (واحد).

٦٣١ ـ **النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه:**
للأستاذ عبد المتعال الجبري، ط: الأولى ١٣٨٠، مطبعة دار الجهاد بمصر (واحد).

٦٣٢ ـ **النسخ في القرآن الكريم:**
للدكتور مصطفى زيد، ط: الأولى ١٣٨٣، الناشر: دار الفكر العربي، مطبعة المدني بالقاهرة (مجلدان).

٦٣٣ ـ **النشر في القراءات العشر:**
لابن الجزري، أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣)، إشراف: الأستاذ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت (مجلدان).

٦٣٤ ـ **نصرة الباري في بيان صحة البخاري ـ بالأردية ـ :**
للشيخ عبد الرؤوف الرحماني (ت ١٤٢٠)، ط: الثانية ١٩٨١م الناشر: جامعة سراج العلوم السلفية بنيبال (واحد).

٦٣٥ ـ **نظرات في القرآن:**
للشيخ محمد الغزالي، ط: الخامسة، مطبعة حسان، الناشر: دار الكتب الحديثية عابدين (واحد).

٦٣٦ ـ **نقض المنطق:**

لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الشيخ: محمد بن عبد الرزاق حمزة وآخرون، ط: الأولى ١٣٧٠، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة (مجلد واحد).

٦٣٧ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح:**

للحافظ ابن حجر، ت: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، ط: الأولى ١٤٠٤، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (مجلدان).

٦٣٨ ـ **النكت على نزهة النظر في توضيح نُخبة الفكر:**

للحافظ ابن حجر، بقلم الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري، ط: الأولى ١٤١٣، دار ابن الجوزي بالدمام (واحد).

٦٣٩ ـ **النكت والعيون (تفسير الماوردي):**

لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠)، ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم: ط: دار الكتب العلمية، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (٦ مجلدات).

٦٤٠ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر:**

لابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، ط: المكتبة العلمية بيروت (٥ مجلدات).

٦٤١ ـ **نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول الملقب بـ «سلوة العارفين وبستان الموحدين»:**

للحكيم الترمذي: أبي عبد الله محمد بن علي المؤذن، ط: ١٢٩٣ (واحد).

٦٤٢ ـ **نواسخ القرآن:**

لابن الجوزي، ت: الدكتور محمد أشرف المليباري، ط: الأولى ١٤٠٤، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (مجلد واحد).

٦٤٣ ـ **نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف:**

للدكتور محمد بن عبد الله بن علي الوهَيبي، ط: الأولى ١٤١٦، دار المسلم الرياض (مجلدان).

٦٤٤ ـ **نواقض الإيمان القولية والعملية:**

للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، ط: الثانية ١٤١٥، دار الوطن الرياض (مجلد واحد).

٦٤٥ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار:**
للشوكاني، ط: مصطفى البابي الحلبي بمصر (٨ أجزاء في ٤ مجلدات).

(و)

٦٤٦ ـ **الوافي في شرح الأربعين النووية:**
تأليف الدكتور مصطفى البغا ومحيي الدين مِستو، ط: الثامنة ١٤١٣، مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة (واحد).

٦٤٧ ـ **وجهة نظر:**
للدكتور زكي نجيب محمود، ط: ١٩٦٧ مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة (واحد).

٦٤٨ ـ **وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة وخطر التقليد:**
لعلي خشان، من مطبوعات المعهد الشرعي لإعداد الدعاة التابع لجماعة الدعوة إلى القرآن والسنة ببشاور باكستان (جزء واحد).

٦٤٩ ـ **الوحي المحمدي:**
للشيخ محمد رشيد رضا، ط: التاسعة ١٣٩٩، المكتب الإسلامي بيروت (واحد).

٦٥٠ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد:**
للواحدي، ت: مجموعة من الدكاترة، ط: الأولى ١٤١٥، دار الكتب العلمية بيروت (٤ مجلدات).

٦٥١ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:**
لابن خلكان: أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١)، ت الدكتور إحسان عباس، ط: ١٣٩٨، دار صادر بيروت (٨ مجلدات).

(هـ)

٦٥٢ ـ **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى:**
لابن القيم، ت: الدكتور أحمد حجازي السقا، ط: دار المطبعة السلفية بالقاهرة (مجلد واحد).

٦٥٣ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون:**
لإسماعيل باشا البغدادي، ط: ١٤٠٢، دار الفكر (مجلدات).

٦٥٤ ـ **هذه مفاهيمنا:**
للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ردّ على كتاب مفاهيم يجب أن تصحح لمحمد بن علوي المالكي، ط: ١٤٠٧، مطابع شركة الصفحات الذهبية بالرياض (واحد).

٦٥٥ ـ **هميان الزاد إلى دار المعاد:**
لمحمد بن يوسف الإباضي، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

(ي)

٦٥٦ ـ **اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر:**
لمحمد عبد الرؤوف المناوي، ت: ربيع بن محمد السعودي، ط: الأولى، ١٤١١، مكتبة الرشيد بالرياض(مجلدان).

رابعاً: المجلات:

٦٥٧ ـ **مجلة الجامعة الإسلامية (مجلة علمية محكّمة):**
تصدر عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد ١١٢ ـ السنة ٣٣ ١٤٢١.

٦٥٨ ـ **مجلة الشهادة الشهرية ـ باللغة الأردية ـ :**
إصدار: حركة المجاهدين بإسلام آباد العدد (٢) ١٤١٩م.

٦٥٩ ـ **مجلة الفرقان:**
العدد ١٠١ السنة العاشرة، ١٤١٩.



ط ـ فهرس محتويات البحث

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة